

موسوعة التشرعيت العربية

الجزء الحادي والعشرون

تجارة برية

نبيل سعيد

المستشار

محمد بن يوسف

مجاز في الحقوق

موسوعة التشرية العربية

الجزء الحادي والعشرون

تجارة بريّة

نبيل سعيد
المستشار

محمد بن يوسف
ممتاز في الحقوق

موسوعة التشريعات العربية
الملاحق رقم (١)
تتضمن التشريعات الجديدة
الواردة عليها حتى ١٩٨٣/١/١

الجزء الحادى والعشرون

تجارة برية

يوضع هذا الجدول فى اول الجزء للتأكيد بان الادخالات
الجديدة الواردة فيه قد تم وضعها فى مكانها فعلا

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
السعودية	— الفهرس — استثمار	— مرسوم ملكى رقم م / ٤ فى ١٩٣٩/٢/٢ هـ . — نظام استثمار رأس المال الاجنبى / الغاء	— بوضع بدلا من الفهرس السابق (ورقتين)
	— اوراق مالية	— قرار رقم ٨٥٩ تاريخ ١٤٠٣/٣/١٣ هـ .	— توضع الورقة المرفقة بدلا من الورقتين اللتان تتضمنان النظام الملغى .
	— تجارة داخلية	— قرار رقم ١٢٣١/٢٨ .	— توضع الورقة المرفقة مباشرة بعد نهاية النظام رقم ٢٧ فى ١٣٨٣/١٠/١١ هـ .
	— دمع مصوغات	— قرار وزارى رقم ٣١٥ تاريخ ١٤٠٣/١/٢٨ هـ .	— توضع الورقة المرفقة مباشرة بعد نهاية نظام النبدول لتجارة وبيع التبك
	— سجل تجارى	— قرار رقم ١٥١ فى ١٤٠٣/٨/١٧ هـ .	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن قرار بشأن دمع المشغولات الذهبية والفضية والبلاطينية ، ونظام السجل التجارى ، والقرار رقم ١٨٩ ، ٢٢٧ لسنة ١٣٩٦ هـ ، ونظام مكافحة الغش التجارى ، نظام لشركة تعدين الاملاح السعودية حتى مادة ٥ منه (٩ ورقات)

الدولة (تابع)السعودية	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
— شركات	— مذكرة تفسيرية لمشروع نظام الشركات / تعديل	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن اول المذكرة التفسيرية حتى المادة ١٧ ، ومن المادة ٣٦ حتى المادة ١٩٢ ، ومن المادة ٢٢٩ حتى المادة ٢٣٤ نهاية المذكرة ، ونظام شركة الاسمدة العربية السعودية (سافكو) حتى المادة ٣ منه (١٤) ورقة)	
	— قرار رقم ١٧ فى ١٤٠٢/١/٢٠ هـ	— توضع الورقة المرفقة بعد نهاية عقد تأسيس الشركة السعودية للخدمات الفندقية ونظامها الاساسى .	
— علامات فارقة	— اعلان هام	— توضع الورقة المرفقة بدلا من الورقة التي تتضمن الرسوم الملكى رقم م / ٢٤ فى ١٣٩٤/٦/٢٣ هـ	

چیبوتی

جَمْهُورِيَّةَ چِيْبُوتِي

المملكة العربية السعودية

سعودية

تجارة برية

— نظام المحكمة التجارية للمملكة العربية السعودية الموافق عليه بالأمر السامي رقم ٣٢ في ١٥ محرم سنة ١٣٥٠ .

استثمار :

— مرسوم ملكي رقم ٤/م في ١٣٩٩/٢/٢ بالموافقة على نظام استثمار المال الاجنبي

اوراق مالية وتجارية :

— نظام الأوراق التجارية المصدق بالمرسوم الملكي الكريم رقم ٢٧ في ١١/١٠/١٣٨٣ هـ .
— قرار من وزارة التجارة رقم ٨٥٩ في ١٣/٣/١٤٠٣ بشأن اجراءات الفصل في منازعات الأوراق التجارية .

تجارة داخلية :

— نظام البند رول لتجارة وبيع التنباك والدخان وورق السجارة وما يتعلق بذلك من الأحكام .
— قرار من سمو وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم ١٢٣١/٢٨ في ١٣٩٥/٣/٦ بيمض الأحكام المتعلقة بتجارة السيارات .
— قرار رقم ١٥٣٣/١٦/٦/٣/٧ وتاريخ ١٣٩٦/٧/٩ هـ بشأن تنظيم تجارة السيارات وأدواتها .

دمغ مصوغات :

— قرار وزير التجارة بشأن دمع المشغولات الذهبية والفضية والبلاطينية .
— قرار وزير التجارة رقم ٣٣/٣/١٤/٣١٥ في ١٤٠٣/١/٢٨ في شأن شروط وقواعد سك وتجارة العملات الذهبية والفضية المسحوبة من التداول وكذلك الميداليات التذكارية .

النظام التجارى

الباب الاول - التجارة البرية

الفصل الاول

التاجر - شروطه - صفاته - انواعه

المادة ١ - التاجر هو من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها مهنة له .

المادة ٢ - يعتبر من الاعمال التجارية كل ما هو آت :

(ا) كل شراء بضاعة او اغلال من مأكولات وغيرها لاجل بيعها بحالها او بعد صناعة وعمل فيها .

(ب) كل مقاوله او تعهد بتوريد اشياء او عمل يتعلق بالتجارة بالعمولة او النقل برا او بحرا او يتعلق بالمحلات والمكاتب التجارية ومحلات البيع بالمزايدة يعنى الحراج .

(ج) كل ما يتعلق بسندات الحوالة بأنواعها او بالصرافة والدلالة (السمسرة) .

(د) جميع العقود والتعهدات الحاصلة بين التجار والمتسببين والسماسرة والصيارف والوكلاء بأنواعهم وجميع المقاولات المتعلقة بإنشاء مبان ونحوها متى كان المقاول متعهدا بتوريد المآون والأدوات اللازمة لها .

(هـ) كل عمل يتعلق بإنشاء سفن تجارية او شراعية واصلاحها او بيعها او شرائها من الداخل والخارج وكلما يتعلق استئجارها او تأجيرها او بيع او ابتياح الاتها وأدواتها ولوازمها وأجرة عمالها ورواتب ملاحيهها وخدمها وكل اقراض او استقراض يجرى على السفينة او شحنها وكل عقود الضمانات المتعلقة بها وجميع المقاولات المتعلقة بسائر أمور التجارة البحرية .

المادة ٣ - اذا باع مالك الأرض او المزارع فيها غلتها بمعرفته او باع مالك العقار عقاره او اشترى احد عقارا او اى شىء لا لبيعها ولا اجارتها بل للاستعمال فلا يعد شيئا من ذلك عملا تجاريا كما وان دعاوى العقارات وايجاراتها لا تعد من الاعمال التجارية .

المادة ٤ - كل من كان رشيدا او بلغ سن الرشد فله الحق أن يتعاطى مهنة التجارة بأنواعها .

المادة ٥ - يجب على كل تاجر ان يسلك فى كل أعماله التجارية بدين وشرف فلا يرتكب غشا ولا تدليسا ولا احتيالا ولا غبنا ولا غررا ولا تكبا ولا شيئا مما يخالف الدين والشرف بوجه من الوجوه واذا فعل ذلك استحق الجزاء الرادع بمقتضى قانون العقوبات المدرج فى هذا النظام .

المادة ٦ - من الواجب على كل تاجر استعمال الدفاتر الآتية :

(ا) دفتر اليومية وهو الدفتر المشتمل على بيان جميع ما له وعليه من الديون يوما فيوما وبيان أعمال تجارته مما باعه واشتراه وقبله وحوله واستدانته وادانته وقبضه ودفعه فى نقود وأمتعة وأوراق مالية وتجارية وبيان المبالغ المنصرفة على منزله ومحلله شهرا فشهرها بالاجمال .

(ب) دفتر الكوبية وهو الدفتر الذى يرصد فيه صور المكاتيب والكشوفات التى تصدر من محل تجارته المتعلقة بأشغاله التجارية على أن يحفظ عموم التحارير والكشوفات التى ترد اليه من هذا النوع فى ملف خاص .

(ج) دفتر الجرد وهو الدفتر الذى يجرى فيه سنويا أمواله التجارية منقولة كانت أو غير منقولة ويحصر فيه كل ما له وعليه من الديون .

(د) دفتر التوثيق وهو الذى يقيد فيه التاجر بيوعه ومعاملاته مع بيان الايضاحات اللازمة ويأخذ عليه امضاء المشتري أو صاحب المعاملة توثيقا للمعاملة وليكون حجة على المشتري عند المراجعة والاقتضاء .

المادة ٧ - يجب أن يكون كل من دفاتر اليومية والجرد والتوثيق محررات بصورة منتظمة دون أن يتخلل الصحيفة فراغ أو بياض وان تكون خالية من الملاوات والنحشية والمسح والحك وأن تكون صحائفها مرقومة بعدد متسلسل من الابتداء الى الانتهاء .

المادة ٨ - يجب أن تكون هذه الدفاتر قبل استعمالها مسجلة فى قلم المحكمة التجارية حسب الأصول .

المادة ٩ - كل دفتر غير مستوف للشرط السالف ذكرها لا يصلح حجة أمام المحكمة التجارية في المرافعات .

المادة ١٠ - كل تاجر مسئول عن اعماله وانتظام دفاتره واعمال المستخدمين عنده فيما يترتب فيه عقوبة تجارية ويعد التاجر شريكا لمن ارتكبها من المستخدمين ما لم تظهر براءته بصورة جلية .

الفصل الثاني

في الشركات

المادة ١١ - الشركة عقد بين اثنين فأكثر يلتزم به تصرف مخصص لتحصيل وبيع مشروع وهي ثلاثة أنواع : شركة المفاوضة ، وشركة العنان ، وشركة المضاربة .

المادة ١٢ - شركة المفاوضة المعبر عنها بشركة التضامن هي الشركة المنعقدة تحت امضاء عموم الشركاء على رأس مال معلوم متساو ويكون جميع الشركاء متضامنين متكافلين في كل التعهدات والمقاولات المدرجة في السندات التي أمضاها الشركاء المأذونون في كل الاعمال التجارية .

المادة ١٣ - شركة العنان هي الشركة المنعقدة بين اثنين فأكثر على رأس مال معلوم لكل من الشركاء حصة معينة فيه ولا يتحمل الشريك ضررا ولا خسارة زيادة على حصته من رأس المال .

المادة ١٤ - من فروع شركة العنان المساهمة وهي الشركة المنعقدة على رأس مال معلوم يقسم الى أسهم والأسهم الى حصص متساوية المبالغ من غير تسمية أصحاب الحصص ويتولى ادارتها وكلاء مختارون ويجوز تعيينهم وعزلهم ونصبهم والمديرون هم المسئولون عن الاعمال الموكولة الى عهدهم وليسوا بمديونين ولا كافلين تعهدات الشركة .

المادة ١٥ - شركة المضاربة هي الشركة المنعقدة على أن يكون رأس المال من طرف والعمل من الطرف الآخر لاشتراك الجمع في الربح الحاصل .

المادة ١٦ - ماعدا الشركات المذكورة آنفا توجد شركات أخرى متعارفة بين التجارة تجرى فيها مقتضياتها .

المادة ١٧ - كل الشركات تقسم ارباحها على الوجه الذي وقع الاتفاق عليه بين الشركاء

الفصل الثالث

في الوكيل بالعمولة المعبر عنه بالقومسيون

والأمناء المأمورين بنقل الأشياء برا وبحرا

المادة ١٨ - الوكيل بالعمولة هو الذي يتعاطى التجارة بالوصاية والنيابة ويجرى معاملاته باسمه أو بعنوان شركة ما لحساب موكله .

المادة ١٩ - كل وكيل بعمولة له الحق أن يتقدم في استيفاء جميع ما صرفه على أتممة مرسله له من محل آخر برسم البيع لحساب موكله من نفس قيمتها اذا كانت موجودة لديه أو مودوعة في مخزن الجمرك أو حملت اليه بموجب قائمة الارسالية .

المادة ٢٠ - اذا حول الوكيل امر نقل البضاعة والأشياء المسلمة او المرسله له الى غيره بغير اذن التاجر الأصلي يضمن كل ضرر يحصل بسبب ذلك اما اذا كان التحويل الى الوكيل الآخر من نفس التاجر او باذنه فلا ضمان عليه .

المادة ٢١ - يجب على كل وكيل وأمين أن يقيد بدفتر اليومية جنس ومقدار وأثمان البضائع المأمور بنقلها بحرا أو برا .

المادة ٢٢ - يجب على الوكيل والأمين حين ارسال البضاعة أن يرفق بها قائمة الارسالية أي كشفا مستوفيا للشرائط الآتية :

المادة ٢٣ - يوضح في قائمة الارسالية مقدار وجنس البضائع المنقولة ونوع الطرود ومهلة ايصالها مع بيان اسم وشهرة الوكيل والأمين المتعهد بنقلها والمكاري واسم وشهرة من تسلم اليه البضاعة ومقدار أجرة النقل وكيفية التضمنات اللازمة على فرض عدم ايصالها في المهلة المعينة ويوقع عليها امضاء المرسل مع رقم عدد هذه القائمة وعلامة الأشياء المرسله بحاشيتها ثم تقيّد بعينها في دفتر اليومية .

المادة ٢٤ - تلزم الوكيل والأمين والمكاري ضمانه ايصال البضائع المسلمة اليه في داخل

المهلة المعينة في قائمة الارسالية فكل ضرر ينشأ من تأخيره يضمنه ما لم يكن المانع قاهرا يعجز عن دفعه .

المادة ٢٥ - يضمن الوكيل والأمين كل ما ضاع أو تلف من الأشياء المرسلة بعد وصولها اليه ما لم يكن في قائمة الارسالية شرط يدفع عنه الضمان أو كان التلف والضياع بسبب يعجز الوكيل والأمين عن دفعه أما إذا كان التلف والضياع في أثناء الطريق قبل وصولها اليه فلا ضمان عليه ويتبع مقتضى التعهدات والمقاولات الواقعة بينهم في هذا الشأن .

المادة ٢٦ - يضمن المكارى كل ما يتلف من الأشياء المرسلة معه إذا كان يعتمد منه أو إهمال والا فلا ضمان عليه ، أما إذا كان التلف والضياع من مقتضى جنس الأشياء المرسلة معه كالخضروات والفواكه التي يتسارع إليها الفساد وتأخر وصولها عن المدة المهددة لغير داع قاهر فيضمن والا فلا ضمان عليه .

المادة ٢٧ - استلام الأشياء المرسلة مع المكارى ثم إعطائه الأجرة تماما أو باقيا يعد بعد ذلك اعترافا باستلام الأشياء تامة سليمة فلا تسمع دعواه على المكارى بما يناقض ذلك . أما قبل تحقق هذا الاعتراف فيحق له إقامة الدعوى داخل ثلاثة أشهر أن كان التلف أو الضياع في المملكة الحجازية أو داخل سنة قمرية أن كان التلف أو الضياع في خارجها وبعد مضي المهلتين لا تسمع الدعوى .

المادة ٢٨ - المهلتان المذكورتان في المادة ٢٧ يعتبر ابتداءها من تاريخ استلام الأشياء أو آخر دفعة منها وإذا ظهر أن التلف أو الضياع حصل عن حيلة أو خيانة من نفس المكارى فتقام الدعوى في أى وقت كان ولا يمنع سماعها مرور المهلتين المذكورتين .

المادة ٢٩ - أن الشروط والأحكام المبينة في هذا الفصل مرعية الاجراء والتطبيق على رؤساء السفن ومديرى شركات السيارات وعجلات الكراء والمخرجين وأصحاب الجمال وسائر الذين ينقلون البضائع على الاطلاق .

الفصل الرابع

في الدلائل المبر عنهم بالسماسة

المادة ٣٠ - الدلال : هو من يتوسط بين البائع والمشتري لاتمام المبيع بأجرة .

المادة ٣١ - يتبع فيما للدلال من الحقوق وفيما عليه من الواجبات وفيما يستحقه من الأجرة العرف المطرد والعادة .

المادة ٣٢ - يجب على كل دلال يتعاطى الدلالة في البضائع التجارية بين التجار أن يتخذ له دفتر يومية يقيد فيه أعماله بعد اتمامه يوميا فيوما بصورة واضحة مع بيان اسم البائع والمشتري وتاريخ العقد ووقت تسليم البضاعة ومقدارها وجنسها ومقدار ثمنها مع بيان جميع شروط العمل بيانا صحيحا من غير تخلل بياض في الدفتر ولا حصول شطب ولا وضع كلمة فوق أخرى ولا كتابة بين السطور .

المادة ٣٣ - يجب على الدلائل أن يقدموا دفاترهم مع ما يلزم من الايضاحات إذا طلبت منهم المحكمة التجارية وليس لهم حق الامتناع بوجه من الوجوه .

المادة ٣٤ - إذا بيعت بضاعة بواسطة دلال على انموذج أى عينة معلومة وجب عليه حفظها الى يوم تسليم البضاعة مع التأشير عليها بما يلزم لمعرفة بدون اشتباه .

الفصل الخامس

في الصيارف

المادة ٣٥ - الصراف : هو من يتعاطى مهنة تبديل العملة نقودا وأوراقا نقدية .

المادة ٣٦ - لا يجوز لأى شخص أن يفتح دكانا أو محلا للصرافة ما لم يستحصل على رخصة من المحكمة التجارية .

المادة ٣٧ - يجب على من أراد أن يفتح محلا للصرافة أن يقدم طلبا الى رئيس الحكومة في البلدة لاجراء التحقيقات الكافلة بواسطة دائرة البلدية وجماعة الصيارف وبعد اعطائه

كفيلا اعتباريا وتصديق الكفالة من كاتب العدل
يجرى تسجيل اسمه في قلم المحكمة التجارية
وتعطى له رخصة .

المادة ٣٨ - لجماعة الصيارفة رئيس في كل
بلدة يعين بطريق الانتخاب منهم في المحكمة
التجارية ويعرض نتيجة الانتخاب من طرف
المحكمة لرئيس حكومة البلدة لتمييز المستحق .

المادة ٣٩ - يجب على كل صراف أن يتخذ
له دفترا مختوما من مجلس التجارة مقسوما
الى حقلين (من والى) لتدوين كل مقبوض
ومدفوع موافقا لشروط المادة ٧ من هذا
النظام .

المادة ٤٠ - يجب على الصراف أن لا يقبل
ولا يدفع نقودا مبرودة او ناقصة عن وزنها
ولا زائفة .

المادة ٤١ - كل صراف مسئول عن اعماله
وانتظام دفاتره واعمال الاشخاص المستخدمين
عنده مما تترتب فيها عقوبة بمقتضى فصل
العقوبات .

(ا) يجب على الطرفين أن يقوموا بكل امر
حكومى اذا بدا للحكومة اى طلب من طريق
المالية من قبيل التبديل فى المسكوكات بطرق
التوزيع والتساوى بين الطرفين مع مراعاة
الوقت والحال .

(ب) يجب على المالية أن لا تأخذ شيئا من
الطرفين بطريق التبديل الا بنقد حينما تقبض
تسلم .

(ج) يجب أن يكون سعر الجنيه او
الريالات بسعر ذلك اليوم الذى تريد المالية
تبديل ما تريد تبديله من المسكوكات بغير زيادة
ولا نقصان .

(د) يجب على المالية أن لا تكلف الصرافين
فى كل وقت بتبديل المسكوكات وانما يكون
تكليفهم حين اللزوم الضرورى وبعد موافقة
مجلس الوكلاء .

(هـ) فى البلدان التى لا يوجد فيها محكمة
تجارية تقوم المجالس البلدية فيها بتطبيق

المواد الخاصة بالصرافين بدلا عن المحكمة
التجارية .

الفصل السادس

فى السفاتج - سندات الحوالة

المعبر عنها بالبولىسه والكمبيالة المتداولة بين
التجار

المادة ٤٢ - سندات الحوالة اى السفاتج
التي تسحب من محل على آخر يجب أن تؤرخ
ويوضح فيها المبالغ المحولة واسم الشخص
المحال عليه وتاريخ ومكان الدفع ويبين فيها
انها قيمة بضاعة او مقابل نقود او محسوبة
لحساب ما ويذكر فيها أن القيمة وصلت واذا
حرر منها عدة نسخ يذكر فى كل منها عددها
لتقوم الواحدة منها مقام الجميع كما أن جميعها
فى حكم نسخة واحدة ويوضع امضاء الساحب
او ختمه .

المادة ٤٣ - يجوز أن تسحب السفاتج على
شخص ويشترط فيها الدفع فى محل شخص
آخر كما يجوز سحبها بأمر شخص على ذمته .

المادة ٤٤ - السفاتج الحرة على خلاف
الشروط الآتية الذكر لا تعتبر الا كسندات
عادية .

المادة ٤٥ - عند حلول أجل دفع قيمة
السفاتج يجب أن يكون فى ذمة المحال عليه
للمحيل او للأمر بالسحب مبلغ لا يقل عن قيمة
السفتجة .

المادة ٤٦ - الشرح على السفتجة بالقبول
دليل كاف على أن القابل مدين للساحب او
الأمر بالسحب بما يقابل الوفاء وعلى الساحب
وحده أن يثبت فى حالة الإنكار أو الامتناع عن
الدفع بعد القبول أن المحال عليه كان مدينا
بما يقابل الوفاء حين استحقاق الدفع فاذا لم
يثبت ذلك يضمن لحامل السفتجة قيمة الحوالة
تماما ولو عملت الاخطارات فى مواعيدها أما فى
حالة اثباته فتبرا ذمته بقدر مبلغ مقابل الوفاء
المثبت ما لم يكن قد استعمل فى منفعة .

المادة ٤٧ - اذا افلس الساحب بعد قبول المحال عليه ولو قبل حلول أجل الدفع فلحامل السفتجة دون غيره من غرماء الساحب الحق في استلام مقابل الوفاء الذي عند المسحوب عليه واذا افلس المسحوب عليه بعد قبوله فان كان مقابل الوفاء ديناً في ذمته فحامل السفتجة اسوة بالغرماء وان كان مقابل الوفاء اعياناً او بضائع او اوراق ذوات قيمة او مبالغ بأعيانها مودعة فله استلام ذلك ممتازاً عن غيره

المادة ٤٨ - من قبل السفتجة صار ملزوماً بوفاء قيمتها ولو افلس الساحب بغير علمه قبل قبوله فلا يجوز له الرجوع بعد القبول .

المادة ٤٩ - يجب ان تكتب صيغة القبول بعبارة صريحة ويوضع عليها امضاء القابل او ختمه مع التاريخ .

المادة ٥٠ - لا يجوز تعليق قبول السفتجة على شرط ما ولا كن يجوز أن يكون القبول قاصراً على مقدار معين اقل من قيمة السفتجة وفي هذه الحالة يجب على الحامل أن يعمل الاخطار على الباقي .

المادة ٥١ - صاحب السفتجة والمحيلون المتناقلون لها مسئولون على وجه التضامن عن القبول والدفع في ميعاده وملزومون لحاملها بالوفاء على وجه التضامن .

المادة ٥٢ - عند امتناع قبول المحول عليه للسفتجة يحرر له الاخطار المعبر عنه (بالبروتشو) من دائرة كاتب العدل ويكون كافياً لاثبات الامتناع .

المادة ٥٣ - يحق لحامل السفتجة بعد ابراز سند اخطاره المذكور أن يطالب محيله بكفيل يضمن قيمة السفتجة في الميعاد المعين ولكل من المحيلين المتناقلين هذا الحق عن التقاعد الى أن يستقر الأمر على الساحب ومن امتنع عن أحضار الكفيل يلزم بدفع قيمة السفتجة ومصاريف الاخطار والرجوع .

المادة ٥٤ - يتحتم قبول السفتجة حال تقديمها أو في مدة لا تتجاوز أربعة وعشرين ساعة من حين التقديم فان لم ترد لحاملها بعد

أربعة وعشرين ساعة سواء قبلت أو لم تقبل كان من حجزها ضامناً لكل ضرر وخسارة تنشأ من ذلك .

المادة ٥٥ - اذا عمل الاخطار لعدم القبول يجوز قبولها من شخص آخر متوسط عن صاحبها أو عن أحد المحيلين والمتناقلين ويكتب هذا المتوسط في نفس السفتجة وسند الاخطار مع امضاء المتوسط أو ختمه ويجب على المتوسط اعلان من توسط لأجله على الفور .

المادة ٥٦ - جميع حقوق حامل السفتجة محفوظة له على الساحب والمحيلين بسبب عدم قبول المسحوب عليه وأن حصل القبول من متوسط .

المادة ٥٧ - لا يجب على المتوسط المذكور دفع قيمة السفتجة في ميعاد استحقاق الدفع الا بعد عمل الاخطار بعدم الدفع في الميعاد المحدود .

المادة ٥٨ - السفاتج المسحوبة لدفع قيمتها حال الاطلاع يجب دفع قيمتها حال تقديمها أما اذا ذكر فيها تاريخ أو مهلة للدفع يتبع مقتضى ما حرر فيها .

المادة ٥٩ - اذا وافق ميعاد دفع قيمة السفتجة يوم عيد من الأعياد الرسمية يجب دفعها في اليوم الذي قبله .

الفصل السابع

في تحويل السفاتج المعبر عنه بالجيرو

المادة ٦٠ - تنتقل ملكية السفاتج من واحد لآخر بتحويلها شرحاً عليها .

المادة ٦١ - يؤرخ تحويل السفتجة ويذكر فيها أن قيمتها وصلت ويبين فيها اسم وشهرة من انتقلت تحت اذنه ويضع المحيل امضاءه أو ختمه .

المادة ٦٢ - اذا لم يستوف تحويل السفتجة شرائطه المبينة في المادة السابقة فلا يوجب انتقال الملك بل يعد توكيلاً اعتيادياً في قبض قيمتها .

المادة ٦٣ - تقديم التواريخ في التحاويل عن تاريخها الحقيقي ممنوع وأن حصل يعد ذلك تزويرا .

المادة ٦٤ - دفع قيمة السفتجة علاوة على كونه مضمونا بالقبول والتحويل يجوز ضمانه من شخص ضمانا احتياطيا ويكون ذلك بكتابة على نفس السفتجة أو في ورقة مستقلة .

المادة ٦٥ - الضامن الاحتياطي سواء كان عن صاحب السفتجة أو محيلها يكون نظير الساحبين والمحيلين في الضمان بالوفاء على وجه التضامن ما لم يوجد شرط- بينهما بخلاف ذلك .

المادة ٦٦ - يجب دفع قيمة السفتجة من نوع النقود المعينة فيها .

المادة ٦٧ - لا يجبر حامل السفتجة على استلام قيمتها قبل ميعاد استحقاقها .

المادة ٦٨ - من دفع قيمة السفتجة قبل ميعاد استحقاقها فهو مسئول عن صحة الدفع

المادة ٦٩ - من دفع قيمة السفتجة في ميعاد استحقاق دفعها من غير تنبيه أو معارضة من أحد يكون دفعه صحيحا وتبرا ذمته منها .

المادة ٧٠ - اذا دفعت قيمة السفتجة بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يكون دفعه صحيحا ان كانت هذه النسخة مكتوبا فيها أن الدفع بناء عليها يلغى ما عداها من النسخ .

المادة ٧١ - اذا دفعت قيمة السفتجة بناء على نسختها الثانية والثالثة أو الرابعة وهكذا من غير استرجاع النسخة التي عليها صيغة قبوله لا يعد دفعه صحيحا ولا تبرا ذمته بالنسبة لحامل النسخة التي عليها صيغة القبول .

المادة ٧٢ - لا يقبل التمتع عن اداء قيمة السفتجة الا في حالة ضياعها أو ظهور افلاس حاملها .

المادة ٧٣ - اذا ضاعت السفتجة التي ليس عليها صيغة القبول يحق لمستحقها أن يطالب بموجب أى نسخة منها .

المادة ٧٤ - اذا ضاعت السفتجة التي عليها صيغة القبول فلا تجوز المطالبة بموجب أى نسخة أخرى الا بعد احضار كفيل ضامن كفالة مؤقته الى ثلاث سنوات وبعد الأمر من مجلس التجارة .

المادة ٧٥ - اذا ضاعت السفتجة سواء كان عليها صيغة القبول أم لا ولم يمكن تقديم نسخة أخرى منها يجوز لمستحقها أن يطالب لدى المحكمة التجارية بقيمة السفتجة الضائعة ويتحصل عليها بأمر المحكمة بعد اثبات ملكيته لها واعطاء كفيل ضامن كفالة مؤقته الى ثلاث سنوات .

المادة ٧٦ - يحق للمالك السفتجة الضائعة أن يطالب محيله في استحصل نسخة أخرى وعلى المحيل المذكور أن يساعده ويأذن له في استعمال اسمه في اجراء اللازم عند محيله الذي انتقلت اليه السفتجة منه وهكذا من محيل الى آخر الى صاحب السفتجة وجميع المصاريف التي تلزم في ذلك تكون على مالك السفتجة الذي ضاعت منه .

المادة ٧٧ - اذا عرض على حامل السفتجة بعض من قيمتها فلا يجوز له رفضه وان كان القبول شاملا لجميع القيمة والبعض المدفوع تبرا منه ذمة الساحب والمحيلين وعلى حامل السفتجة ان يعمل الاخطار على الباقي .

المادة ٧٨ - ليس لمحكمة التجارة ان تعطى مهلة من عندها الدفع قيمة السفتجة .

فرع في الوساطة في دفع قيمة السفتجة

المادة ٧٩ - يجوز لأي شخص متوسط أن يدفع قيمة السفتجة عن الساحب أو عن أحد المحيلين بعده بعد عمل الاخطار اللازم ويثبت هذا التوسط وكيفيته في نفس سند الاخطار أو ذيله .

المادة ٨٠ - كل من توسط في دفع قيمة سفتجة تنتقل اليه جميع حقوق وواجبات حاملها القانونية .

المادة ٨١ - الدفع بالتوسط ان كان عن الساحب برات ذمة جميع المحيلين وان كان عن احد المحيلين برئت ذمة من بعده منهم .

المادة ٨٢ - اذا تزامن عدة اشخاص على الدفع بالتوسط يقدم منهم من يترتب على دفعه براءة ذمة المسؤولين أكثر من غيره واذا تقدم نفس المسحوب عليه الذي قد عمل له الاخطار يكون مقدما على غيره .

فرع فيما لحامل السفتجة من الحقوق

وما عليه من الواجبات

المادة ٨٣ - يجب على حامل السفتجة المسحوبة من سائر بلاد الجزيرة العربية والمملكة المصرية وبلاد السودان والهند البريطانية وبلاد تركيا وسواحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر اذا كانت مستحقة الدفع في المملكة الحجازية حال الاطلاع عليها أو بعد مهلة معينة أن يطالب بقبولها أو دفعها داخل ستة أشهر من تاريخها واذا كانت مسحوبة من غير ما ذكر من البلدان فيجب عليه أن يطالب داخل سنة كاملة وعين هذه المواعيد تعتبر في السفاتج المسحوبة من المملكة الحجازية المستحقة الدفع في خارجها ويسقط حق حامل السفاتج على المحيلين اذا آخر الطلب عن المواعيد المذكورة وفي حالة حصول حرب بحرية تضاعف هذه المواعيد .

المادة ٨٤ - لا تؤثر أحكام هذه المادة السالفة على الشروط التي تقع بخلافها بين أخذ السفتجة وساحبها والمحيلين بل تعتبر الشروط وينفذ مقتضاها .

المادة ٨٥ - يجب على حامل السفتجة أن يطلب دفع القيمة يوم حلول الميعاد .

المادة ٨٦ - يلزم اثبات الامتناع عن الدفع بعمل الاخطار في اليوم الثاني لميعاد الدفع وتزاد عليه مدة المسافة التي بين محل حامل السفتجة ومركز تحرير الاخطار « كاتب العدل » ويستثنى من هذه المدة المقررة أيام الأعياد الرسمية .

المادة ٨٧ - حامل السفتجة وان عمل اخطارا لعدم القبول أو لمدة المسحوب عليه أو افلاسه لا يبقى من عمل اخطار آخر لعدم الدفع واذا كتب صاحب السفتجة أن رجوعها يكون بدون مصاريف أغنى ذلك عن عمل الاخطار وعن مراجعات المواعيد السالفة وعن الاجراءات المتعلقة بها واذا كتب ذلك من قبل أحد المحيلين فانه يغنى عما ذكر بالنسبة للرجوع على الكاتب ومن بعده دون المحيلين قبله .

المادة ٨٨ - يحق لحامل السفتجة بعد عمل اخطار عدم الدفع واخطار عدم القبول ان يطالب الساحب وكل واحد من المحيلين بالانفراد أو جميعهم أو بعضهم ولكل واحد من المحيلين هذا الحق بالنسبة الى من قبله وتكون هذه المطالبة بعمل الاخطار فان لم يحصل دفع القيمة تقام الدعوى في المحكمة التجارية داخل خمسة عشر يوما من تاريخ سند استلام الاخطار وتزاد على هذه المدة مدة المسافة التي بين حامل السفتجة ومجلس التجارة .

المادة ٨٩ - بعد عمل الاخطار عن السفاتج المسحوبة من المملكة الحجازية المستحقة الدفع في الخارج تحصل مطالبة الساحبين والمحيلين في المملكة الحجازية في المواعيد الآتية :

١ - ثلاثة أشهر لبلاد الجزيرة العربية ومصر وتركيا وسواحل البحر الأحمر .

٢ - ستة أشهر لسواحل البحر الأبيض المتوسط والهند البريطانية .

٣ - سنة كاملة لما عدا ذلك من البلدان .

المادة ٩٠ - اذا طلب حامل السفتجة جميع المحيلين والساحب معا كان له بالنسبة لكل واحد منهم الميعاد المبين في المادة السابقة .

المادة ٩١ - لكل واحد من المحيلين حق مطالبة من له الرجوع عليه بالانفراد أو الاجتماع في عين المواعيد المذكورة وتبتدىء هذه المواعيد بالنسبة لكل واحد منهم من تاريخ تقديم الدعوى عليه .

المادة ٩٢ - لا حق لحامل السفتجة على المحيلين اذا مضت المواعيد المقررة لتقديم

الفصل التاسع

في الرجوع

المادة ٩٩ - يحق لحامل السفتجة بعد عمله الاخطار أن يسحب سفتجة جديدة على صاحب السفتجة الاصلية أو على أحد محيلها ليتحصل بها على قيمتها الاصلية وعلى المصاريف التي صرفها وتسمى هذه السفتجة الجديدة (سفتجة الرجوع) .

المادة ١٠٠ - ترفق سفتجة الرجوع بقائمة حساب الرجوع المشتل على قيمة السفتجة الاصلية وعلى بيان مصاريف الاخطار وغيره من المصاريف التي تسببت عن السفتجة الاصلية وتوضع عليها شهادة تاجرين معروفين .

المادة ١٠١ - لا يجوز عمل قوائم متعددة لحساب رجوع سفتجة واحدة ويدفع هذا الحساب من محيل الى محيل بالتسلسل الى أن يدفع اخيرا من الساحب .

المادة ١٠٢ - كل دعوى تتعلق بالسفاتج بأنواعها لا تسمع بعد مضي الخمس سنوات اعتبارا من تاريخ اخطار عدم الدفع أو من يوم آخر مرافعة بالمحكمة اذا لم يصدر فيها حكم أو لم يحصل اعتراف بها وانما على المدعى عليه أن يحلف بالمحكمة التجارية يطلب المدعى تأييدا لبراءة ذمته كما أن على ورثته أن يحلفوا بطلبه

الفصل العاشر

في مواد الافلاس

المادة ١٠٣ - المفلس من استغرقت الديون جميع أمواله فعجز عن تأديتها .

المادة ١٠٤ - الافلاس ثلاثة أنواع ، الأول : الافلاس الحقيقي ، الثاني : التقصيري ، والثالث : الاحتيالي .

المادة ١٠٥ - المفلس الحقيقي : هو الذي اشتغل في صنعة التجارة على رأس مال معلوم يعتبره العرف كافيا للعمل التجاري الذي اشتغل فيه ووجدت له دفاتر منظمة ولم يبدر

السفتجة أو مواعيد عمل الاخطار أو مواعيد تقديم الدعوى والمطالبة فلا تسمع دعواه .

المادة ٩٣ - لا حق لحامل السفتجة ومحيلها في الرجوع على الساحب اذا ثبت أن له مقابل الوفاء عند المسحوب عليه في وقت استحقاق الدفع وفي هذه الحالة لا يبقى لحاملها حق المطالبة الا على المسحوب عليه .

المادة ٩٤ - يعود لحامل السفتجة الحق في مطالبة الساحب والمحيلين اذا وصلت لأحدهما بعد مضي المواعيد المقررة السالفة الذكر المبالغ التي كانت معينة لوفاء قيمة السفتجة سواء كان وصولها بواسطة حساب أو بطرق المقاصة أو بوجه آخر فتسمع دعواه على من وصلت اليه حينئذ .

المادة ٩٥ - يحق لحامل السفتجة بعد عمل اخطار عدم الدفع اضافة على ماله من الحقوق أن يحجز منقولات وديون الساحب أو القابل أو المحيل حجزا احتياطيا بواسطة مجلس التجارة .

الفصل الثامن

في معاملة الاخطار

المادة ٩٦ - يحرر الاخطار بعدم القبول واخطار عدم الدفع بواسطة كتاب العدل حسب قانونه الخاص وحيث لا يوجد كاتب عدل فيكون ذلك من وظائف رؤساء كتاب المحكمة الشرعية .

المادة ٩٧ - يجب أن تشتمل ورقة الاخطار على صورة السفتجة حرفيا وصورة صيغة القبول (اذا كانت شرحت بالقبول) وصورة جميع التحاويل وكافة ما يوجب فيها من الكتابات وعلى التنبيه الرسمي بدفع القيمة .

المادة ٩٨ - لا تقوم أي ورقة محررة من قبل التجار أو غيرهم بصورة شهادة مقام سند الاخطار .

في مصرفه ووقع على أمواله حرق أو غرق أو خسارات ظاهرة فاذا توفرت فيه هذه الشروط يكون مفلسا حقيقيا .

المادة ١٠٦ - المفلس المقصر هو التاجر الذى يكون مبذرا فى مصاريفه ولم يبين عجزه فى وقته بل كتمه على غرمائه واستمر يشتغل فى التجارة حتى نفذ رأس ماله وان وجدت له دفاتر منظمة .

المادة ١٠٧ - المفلس الاحتيالى : لا يعبر عنه بمفلس الا لتوزيع موجوداته على غرمائه بل هو محتال والمحتال من استعمل ضروب الحيل والدسائس فى رأس ماله أو قيد بدفاته ديونا عليه باسم احد آخر بصورة كاذبة أو حرر بها سندات أو فراغ أمواله وعقاره الى غيره بطريقة نقل الملك أو أخفى شيئا من أمواله واشتغل فى التجارة بطريق التمويه والاحتيال أو تغفيل التجار على أى صورة كانت وسواء كان مبذرا أو لم يكن مبذرا أو لم توجد له دفاتر أو وجدت وكانت غير منظمة واضاع حقوق العباد بتلك الصورة فيكون محتالا .

المادة ١٠٨ - اعلان الافلاس اما أن يكون بطلب من المفلس مباشرة أو بطلب من احد غرمائه .

المادة ١٠٩ - على المفلس أن يقدم دفاتره مع سندات الديون المطلوبة له الى المجلس مشفوعة بجدول يحتوى أصل رأس ماله اعتبارا من تاريخ اشتغاله بالتجارة الى يوم افلاسه وما وقع عليه من الخسارة ومصاريفه وجميع ماله وعليه . وفى الحال يجب على المجلس أن يوقفه أو يضمه تحت مراقبة الشرطة .

المادة ١١٠ - على المحكمة بعد أن تدقق الأوراق المقدمة من المفلس مع الجدول والدفاتر المذكورة فى المادة السابقة والاستدعاء الذى يقدم من المفلس أو احد غرمائه بطلب افلاسه تقرر المحكمة الحجز عليه واعلان افلاسه وتعتبر تصرفاته الفعلية والقولية غير نافذة اعتبارا من تاريخ قرار الافلاس أما اذا وقع الافلاس على الشركة المعبر عنها بشركة المفاوضة فكما تحجز

كافة أموال الشركة تحجز أيضا أموال الشركاء المتضامنين لكونهم مسئولين من جهة التضامن .

المادة ١١١ - اعلان افلاس المفلس يكون بتحرير اعلانات من المحكمة بقدر الكفاية وتلصق بالشوارع فى محل مرور الناس وان كان له معاملته فى بلدة أخرى فترسل من الاعلانات المذكورة نسخ بقدر الكفاية الى اكبر مأمور فى تلك الجهة ضمن مذكرة من الرئيس بواسطة الحكومة المحلية لتلصق تلك الاعلانات فى الشوارع على الصورة المتقدمة ويعلن فى الجريدة وتضرب لحاضرى البلدة الموجود بها المحكمة مدة لا تزيد عن عشرة أيام وفى الخارج بالنسبة الى بعد المسافة ووجود الوسائط على أن كل من له دين على المفلس يراجع أمين المجلس وأمناء الديانة الذين تنتخبهم المحكمة لتحقيق وقيود مطلوباتهم داخل المدة المذكورة .

المادة ١١٢ - على المحكمة أن تعين مأمور من طرفها احد الأعضاء ويعبر عنه بأمين المجلس وعلى الديانة أن ينتخبوا ذاتين منهم أو من وكلاء الدعاوى المعروفين بالدراية والاستقامة لدى المحكمة ويعبر عنهم أمناء الديانة وعلى المحكمة أن تبلغهم ذلك بمذكرات رسمية وتعين لهم محلا مخصوصا للاجتماع فيه وتحقيق ما هو للمفلس وعليه .

المادة ١١٣ - على أمين المجلس وأمناء الديانة الاهتمام فى تحقيق ما على المفلس واستحصال جميع الديون المطلوبة له وان يجروا قيدها بمفرداتها بدفتر مخصوص ومن يمتنع عن أداء ما عليه للمفلس من الديون ويصر على عدم تسليمها الى أمين المجلس وأمناء الديانة يجرون محاكمته بالمحكمة سواء كان بمعرفة واحد منهم أو بتعيين محام عنهم وللمحكمة الحق فى احضار المفلس واستجوابه والاستيضاح منه فيما تمس اليه الحاجة كما أنه له الحق فى تعيين الوكلاء والمستخدمين مع أمين المجلس وأمناء الديانة حسبما تدعوا اليه الحاجة .

المادة ١١٤ - ان أمين المجلس وأمناء الديانة يتولون حجز أموال المفلس المنقولة وغير المنقولة ويبيعونها بالمراد العلنى على الصورة

المتقدمة في بيع الاموال المحجوزة بعد قرار من المحكمة وكما هو ممنوع حجزه في فصل الحجز كذلك هو ممنوع حجزه في مواد الافلاس .

المادة ١١٥ - في اثناء هذه المعاملة والتحقيقات التفليسية اذا طلب المفلس الذي قد ادى واجباته بمقتضى المادة (١١٣) اطلاقه من التوقيف ولم يمانع من ذلك امين المجلس وامناء الديانة فبعد اعطائه كفيلا معتبرا بعدم مبارحة البلدة وبخضوره عند اللزوم تقرر المحكمة اطلاقه موقتا الى ظهور النتيجة الأخيرة .

المادة ١١٦ - ان كل دائن لم يحضر في خلال المدة المذكورة في المواد السابقة لقيد مطلوبه لدى امين المجلس وامناء الديانة لا يقبل منه قيد اى شئ بعد مرور تلك المدة بل له ان يقيم دعواه بالمجلس بمحضر امناء الديانة او وكيلهم وبعد المحاكمة تحكم المحكمة بما يظهر لديها .

المادة ١١٧ - اذا كان الدائن الغائب في خلال المدة المضروبة له راجع المجلس برقيا او بموجب عريضة او بواسطة وكيل عنه فوجد دينه من الديون المتحققة بدفاتر المفلس بقيد دينه وتحفظ حصته الى حين حضوره او نائب عنه واذا لم يراجع في خلال تلك المدة يجرى فيه حكم المادة (١١٦) .

المادة ١١٨ - ينفق على المفلس وعلى من تلزمه نفقته من موجوداته التى تحت يد امين المجلس وامناء الديانة اذا كان المفلس حقيقيا او مقصرا الى ان يفرغ من قسمته .

المادة ١١٩ - ان ايجارات المسكن ومحلات التجارة واجر الخدم والكتبة ومهر الزوجة كل ذلك من الديون الممتازة على سائر الغرماء .

المادة ١٢٠ - الوديعة التى توجد ضمن اموال المفلس مكتوب عليها اسم صاحبها تسلم له عينا .

المادة ١٢١ - كل من يوجد بيده رهين سواء كان عقارا او منقولا فيباع الرهن المذكور ويعطى للمرتهن كامل دينه من ثمن الرهن فاذا

زاد شئ بعد مطلوب المرتهن يضم الى موجودات المفلس وان نقص يرجع المرتهن بما ينقص على موجودات المفلس مع بقية الديانة بقدر ما ينقص .

المادة ١٢٢ - بعد اتمام جميع ما ذكر في المواد السابقة تجمع اثمان المبيوعات والنقود والديون المتحصلة ويخصم منها جميع المصاريف والرسوم وما بقى يجرى توزيعه على الديانة بموجب جدول كل على قدر حصته بحسب الغرامة والامضاء في ذلك الجدول من جميع الدائنين ويصدق عليه بقرار من المجلس .

المادة ١٢٣ - الجدول المذكور يحرر على ثلاث نسخ نسخة تعطى لامناء الديانة والثانية للمفلس والثالثة تبقى اساسا بالمحكمة .

المادة ١٢٤ - اذا اصر أحد الديانة على عدم قبول حصته من موجودات المفلس فتحفظ حصته بصندوق المجلس الى حين طلبه تعطى له او لورثته بعد موته .

المادة ١٢٥ - اذا قدر بأن جميع الديانة تصالحوا مع المفلس فيحرر بكيفية الصالح تقرير منهم مفصل به الصالح الواقع وفيما اذا كان الصالح على مبلغ معين معلوم يدفع لهم ويجرى اسقاط ما بقى لهم او كان الصالح على تسليم شئ وتقسيط الباقي وبيان اوقات التقسيط ويقدم للمحكمة وبعد التصديق عليه من المحكمة يجرى تنفيذ احكامه حسب الاصول .

المادة ١٢٦ - ورقة الصالح المذكورة في المادة السابقة تحرر على ثلاثة نسخ ممضاة من المفلس وديانته ومؤرخة بتاريخ البدء والشهر وبعد تصديقهم على ما في المادة السابقة تعطى نسخة الى امناء الديانة والثانية للمفلس والثالثة تبقى اساسا بقلم المحكمة .

المادة ١٢٧ - بعد اتمام كلمة ذكر تعطى جميع الأوراق والدفاتر وكلما هو عائد للمفلس من معاملة الافلاس الى المفلس ويؤخذ منه سند باستلام ذلك وعلى امين المجلس وامناء الديانة ان يحرروا تقريراً بذلك للمحكمة وبهذه تنتهى

مأموريتهم فتقرر المحكمة رفع الحجز عن المفلس بعد ذلك اذا اقيمت دعوى على المفلس أو معارضة في أي أمر كان من أمور الإفلاس يجرى فصل ذلك بالمحكمة التجارية .

المادة ١٢٨ - كل دعوى واعتراض يحصل من قبل سائر الديانة على أمين المحكمة أو على أمناء الديانة تفصل تلك الدعوى أو ذلك الاعتراض بمعرفة المحكمة على أن يجدر بالمحكمة اذا رأى لزوماً لتبديل أمين المحكمة وأمناء الديانة فله ذلك وانتخاب بدلهم .

المادة ١٢٩ - اذا قبل بعض الديانة الصلح الواقع لم يقبل بعضهم سواء تساوت حصصهم أو لم تتساوى فتحفظ حصة الممتنع عن الصلح بصندوق المحكمة وللممتنع عن الصلح حق في مطالبة المفلس بجميع حقوقه في أي وقت شاء .

المادة ١٣٠ - لكل فرد من أفراد الديانة الحق في مطالبة ما يتبقى له بعد توزيع موجودات المفلس على الديانة في أي وقت كان من الاوقات عند ظهور مال في يده ما لم يوجد في صك المصالحة أو جدول توزيع الديون وقوع ابراء عام أو خاص بخصوص الإفلاس فاذا وجد ابراء فلا تسمع دعواه بعدئذ .

المادة ١٣١ - أن مرور الزمن في حق المفلس يعتبر من بعد زوال الإفلاس وهي خمسة عشر سنة .

المادة ١٣٢ - يمكن للمفلس الحقيقي اذا سدد جميع ديونه الاصلية مع المصاريف أن يعيد اعتباره التجاري .

المادة ١٣٣ - لا يعاد الى المفلس الاحتياالي اعتباره ولا لمن حكم عليه بسرقة أو خيانة أو اخفاء شيء من أمواله وامتنع عن تقديم حسابه بمقتضى المادة (١٠٩) أما المفلس المقصر فيجوز اعادة اعتباره بعد اداء كافة ديونه واجراء العقوبة عليه حسب العقوبات .

المادة ١٣٤ - يجب على طالب اعادة اعتباره أن يقدم عريضة الى مقام النيابة العامة مرفوقة بصور سندات المخالصة مع غرمائه لتحال الى المحكمة التجارية للاستعلام واجراء التحقيق وعلان طلبه في المحل الذي افلس فيه بالصاق اعلانات ونشرها في الجرائد ولكل من لم يدفع اليه دينه ولكل خصم ذى شأن في موضوع اعادة اعتباره أن يعارض لدى المحكمة التجارية في مدة شهرين

اعتباراً من تاريخ الاعلان فاذا لم يوجد معارض داخل المدة المذكورة تقرر المحكمة اعادة اعتباره ويسجل ذلك ويعلن بالجرائد .

المادة ١٣٥ - اذا توفى التاجر قبل اعطاء القرار بافلاسه فصلاحية حجز تركته وتقسيمها واثبات ديونها عائداً للمحكمة الشرعية اما اذا توفى في حالة الإفلاس فحجز تركته ويبيعها من صلاحية محكمة التجارة حسبما تقدم اكون تركته مستغرقة بديونه فلا حق للورثة فيها .

الفصل الحادى عشر

في العقوبات

المادة ١٣٦ - المفلس احتيالا المنصوص عليه في المادة (١٠٧) من هذا النظام ومن ثبت أنه شريكه في اخفاء أمواله وترتيب حيلة يعاقب بالحبس من ثلاث سنوات الى خمس سنوات .

المادة ١٣٧ - المفلس تقصيرا يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين وكذا المفلس الحقيقي اذا امتنع عن تقديم ما ألزم به بموجب المادة (١٠٩) .

المادة ١٣٨ - كل تاجر باع شيئاً من أمواله وأموال موكله التي هي تحت تصرفه بيعاً صحيحاً ثم أعطى للمشتري سند الفسخ (الستمى) باستلامه من المخزن ثم نكث عن بيعه وعارض في تسليم المبيع ولو بصورة التواطىء مع أمين المخزن (يعنى مقدم الحوش) لزيادة سعر البيع أو نحو ذلك من الاسباب غير الشريفة يعتبر ذلك التاجر مع الامين الذى قد تواطأ معه قد أساء استعمال الأمانة والشرف التجارى ويلزم بتسليم المبيع عينا وتاماً واذا نقص من المبيع شيء بتصرف البائع يلزم بفرق السعر عدا أنه يستحق الحبس مع الامين المتواطىء من شهر الى ثلاثة أشهر .

المادة ١٣٩ - كل من أساء الاستعمال من التجار في احتياجات صبي مميز بأن احتال عليه لاخذ وثيقة منه على أي صورة كانت سواء تضمنت استقراض دراهم واستعارة أشياء أو اعطاء أوراق أو ابراء أو اعترافاً عدا تضمنه ما يلحق الصبي من الاضرار يحبس من ثلاثة أشهر الى سنة أو بغرامة نقدية من خمسين جنيهاً الى مائة جنية .

المادة ١٤٠ - من أساء الاستعمال في سند أو ورقة فيها ختم أو امضاء أو في دفتر تجارى بتبديل كلمات أو ادخل عبارات تقضى تعهداً

أو ابراء على وجه الاختلاس والتزوير يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة - أو بغرامة من خمسين جنيها الى مائة جنية .

المادة ١٤١ - لا يسوغ للوكيل بالعموم ولا للدلال أن يشتري من نفسه لنفسه مال موكله ما لم يكن باذن المالك وإطلاعه وإذا فعل ذلك بدون دراية صاحب المال أو المالك اختلاسا لترقى الاسعار أو نحو ذلك من الاسباب غير الشريفة يعد مختلسا ويجازى بالحبس من شهر واحد الى سنة واحدة أو بغرامة من عشرة جنية الى خمسين جنيها .

المادة ١٤٢ - كل من يجسر من التجار والدالين أي السماسرة بأنواعهم على نشر أمور غير صحيحة بين الناس افتراء بقصد تشويش الأفكار لزيادة أسعار شيء من الاموال أو نقصانه يعاقب بالحبس من شهر والى ثلاثة أشهر أو بغرامة مالية من عشر جنية الى خمسين جنيها .

المادة ١٤٣ - كل دلال يدخل فسادا أو غشا أو تغريرا في بيع وشراء البضائع أو يخفي الاثمان الحقيقية بالزيادة أو التنقيص يعد خائنا ويعاقب أول مرة بالحبس شهرا أو بغرامة مالية من خمس جنيها الى عشرة جنيها وإذا تكرر ذلك يحرم من تعاطى مهنة الدلالة مع الحبس الى سنة .

المادة ١٤٤ - كل دلال يخالف مضمون المواد ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - يجازى بحرمانه من تعاطى مهنة الدلالة شهرا وإذا تكرر ذلك منه تضاعف المدة وبعد ثالث مرة يحرم بالكلية .

المادة ١٤٥ - كل صراف يدفع نقودا مبرودة أو ناقصة أو يرتكب أي نوع من أنواع الفش والاختلاس يجازى في أول مرة باغلاق محله شهرا وإذا عاود لذلك يحبس من شهر الى ثلاثة أشهر .

المادة ١٤٦ - كل صراف يدفع أو يتعاطى نقودا زائفة وهو يعلم بها على وجه التدليس يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة .

المادة ١٤٧ - كل تاجر يخالف مقتضى المادة (٥) يجازى بالحبس من عشرة أيام الى ثلاثة أشهر أو بغرامة مالية من عشر جنيها الى خمسين جنيها على حسب مقتضى جريمته وحاله .

المادة ١٤٨ - اذا ثبتت أية حيلة أو خيانة من أحد أمناء النقل برا أو بحرا أو أحد أمناء

البيع أو أمناء الحفظ في اتلاف أو اضرار البضائع المؤتمنة فضلا عن الضمان يعاقب بالحبس من شهر الى ستة أشهر .

المادة ١٤٩ - من ارتكب شيئا من أنواع الحيل بأن اظهر عقدا مباحا يريد به محرما مخادعة وتوسلا الى الربا كما لو باع بضاعة بشئ مؤجل ثم اشتراها بنفسه أو وكيله أو بواسطة أخرى بأقل من قيمة البيع نقدا أو اقترض آخر شيئا وباعه أموال بزيادة فاحشة في القيمة يعد ذلك ربا وله رأس ماله وعدا عن ذلك يجازى بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة مع تشهيرهما .

الباب الثاني - في التجارة البحرية

الفصل الأول

في حق السفائن وسائر المراكب التجارية

المادة ١٥٠ - لا يقدر أحد ان يملك أو يتصرف بسفينة حاملة علما عربيا حجازيا سواء كان بجميعها أو بحصة منها ما لم يكن من تبعة الحكومة العربية الحجازية غير أنه يسوغ بيع جميع السفينة التي هي بتصرف التبعة العربية الحجازية الى الاجنبي بعد أن تسترد البراءات والاوراق التي تعين التابعة العربية الحجازي .

المادة ١٥١ - الذين هم من تبعة الدولة العربية الحجازية مأذونون بأن يتصرفوا بالسفن الاجنبية ويسافروا عليها رافعين علما عربيا حجازيا وفقا للشروط المختصة بالسفن العربية الحجازية انما لا يدرج في سند التملك الذي ينظمه الطرفان حين يشتري مثل هذه السفن الاجنبية شيئا من الشروط والمقاولات يعود لمنفعة الاجنبي ومغاير لحكم المادة السابقة والا فضببط تلك السفينة من جانب الميرى .

المادة ١٥٢ - بيع السفينة كاملة أو حصة منها سواء كان قبل سفرها أو في أثناء السفر اذا وقع في ممالك الحكومة الحجازي يجرى بسند رسمي بحضور رئيس الميناء في محله وإذا وقع في الممالك الاجنبية فبمواجهة معتمدى الحكومة العربية الحجازية وإذا لم يحصل على هذا الصورة فيكون البيع كأنه لم يكن لكن اذا حصل هذا البيع في محل من ممالك العربية ليس فيه رئيس ميناء فيجرى في مجلس المدينة، ويخبر بذلك رئيس الميناء الموجود في أقرب محل لتلك المدينة وأما اذا واقع في محل من الممالك الاجنبية لم يكن به معتمد للحكومة

العربية فيجربى بمعرفة المأمور المخصوص بحكومة ذلك المحل بشرط ان يعطى خبر لمعتمد الحكومة العربية الموجود فى تلك الحكومة ليعلم الكيفية .

المادة ١٥٢ - كل أنواع السفن تعد من الاشياء المنقولة الا ان صاحب السفينة اذا كان مديونا بسبب تلك السفينة وباعها لشخص آخر ثالث مثل الاشياء غير المنقولة فيمكن لأصحاب المطالبين ان تضبط تلك السفينة من يد الرجل الثالث الذى اشتراها وتبيعها وبناء على ذلك تكون السفن امثال هذه مخصوصة لوفاء ديون أصحابها وعلى الخصوص الديون التى تعد ممتازة نظاما .

المادة ١٥٤ - الديون المبينة فيما يلى يرجع بعضها على بعض وتعد ممتازة بحسب الترتيب الآتى :

أولا - مصاريف الدعاوى وغيرها التى تحصل من جراء بيع السفينة وتوزيع ائمانها الحاصلة .

ثانيا - اجرة الدليل وما يؤخذ بنسبة الطونيلاتة او الكيل من رسم اسكلة وخرج ورسومات المرسى والحوض .

ثالثا - اجرة الباطور وباقى مصاريف محافظة المراكب من حين دخوله الى الميناء الى حين بيعه .

رابعا - اجرة المخزن الموضوعة به أدوات السفينة وآلاتها امانة .

خامسا - مصاريف محافظة السفينة وأوائلها وباقى أدواتها فى أثناء سفرها الاخير وفى مدة دخولها الميناء وربطها بها .

سادسا - اجرة القيودات ومعاشات الملاحين الذين كانوا يديرونها فى سفرها الاخير .

سابعا - الدراهم التى استقرضها القبودان فى أثناء سفر السفينة الاخير وثمان البضاعة التى باعها من حمولة السفينة لأجل لوازمها .

ثامنا - الدراهم الباقية دينا الى البائع من ثمن السفينة التى لم تنزل ما سافرت والدراهم التى أعطيت قرضا وثمان الكرسلة وباقى الاشياء واجرة العملة المستخدمين لأجل انتشالها والدراهم الموجودة دينا بالوقت الحاضر للخارج لأجل لوازم السفينة التى سافرت واصلاحها

واجرة العملة والقلطة ووضع القوماتية والآلات والملاحين قبل خروجها الى السفر .

تاسعا - الاستقراضات البحرية الواقعة على المركب وآلاته قبل خروجه للسفر لأجل تعميره وتموينه وزينته وباقى احتياجاته .

عاشرا - اجرة السيكورتاة المعقودة على المركب وآلاته وزينته فى سفره الاخير .

الحادى عشر - الضمان الواجب اعطاؤه من الاضرار والخسائر عما ضاع من البضائع والاشياء التى كانت موسوقة فى السفينة وفقدت ولم تسلم الى صاحبها بسبب تقصيرات الربان والملاحين ولا تلاف (الاوارتة) يعنى ما كان من قبيل الخسائر البحرية ثمن السفينة المباعة لأجل الدين اذا كان لا يقوم بوفاء جميع الديون فحينئذ تجتمع أصحاب المطاوبات المسطرة فى كل فقرة من هذه المادة وكل منهم يأخذ حصته غرامة من الثمن المذكور بنسبة مطلوبة بحيث لا يحصل عند اجراء هذا الامر خلل ما فى حكم المادة (٣١١) التى سيأتى بيانها .

المادة ١٥٥ - امتياز الديون المحررة فى المادة السابقة لا يقبل ما لم يثبت على الوجه الذى سيأتى تصريحه فيما يلى :

أولا - مصاريف الدعاوى تكون مثبتة بقوائم مفردات يصادق عليها من قبل مجلس التجارة الذى يكون حكم بضبط السفينة وبيعها .

ثانيا - اجرة الدليل ورسومات الاسكلة والمرساة والحوض يثبت بلوائح تعطى من طرف الذين اخذوها .

ثالثا - الديون المبينة فى الفقرات الاولى والثالثة والرابعة والخامسة من المادة (١٥٤) تبين بقوائم مفردات يصادق عليها من طرف محكمة التجارة .

رابعا - اجرة الملاحين ومعاشاتهم تتحقق من دفاتر النوتية التى تدون فى دوائر الميناء او فى مكاتب البحارة فى المحلات التى لا يوجد بها دوائر ميناء .

خامسا - الدراهم التى تستقرض وثمان الاموال والاشياء التى تباع من حمولة السفينة لأجل لوازمها فى سفرها الاخير تبين بمضابط تنظم من طرف الربان والملاحين الموظفين تصديقا للزوم الاستقراض .

سادسا - بيع كامل السفينة أو حصة منها يثبت بسند رسمي ينظم حسب شروط المادة (١٥٢) المسطرة أعلاه والدراهم وباقي الاشياء التي تعطى لأجل انشاء السفينة وتزيينها وتجهيز لوازمها وتموينها يثبت بقوائم ولوائح تنظم نسختين من طرف صاحب المركب أيضا ويصادق عليها من طرف الربان وتوضع نسخة منها قبل قيام المركب وحركته أو بعد ذلك بعشرة أيام على الأكثر أمانة في قلم مجلس التجارة أو المكاتب التجارية .

سابعا - الدراهم الاستقراضات البحرية تقع قبل حركة السفينة على فلاك السفينة وآلاتها وزينتها وباقي لوازمها تثبت بالمقاولات التي تنظم نسختين رسما أو فيما بين الطرفين فقط ونسخته الثانية توضع أمانة في قلم مجلس التجارة أو مكاتب التجارة بطرف عشرة أيام على الأكثر من تاريخها .

ثامنا - خرج السيكورتاه ورسوماتها تبين باللوائح التي تعطى من طرف كمبيالات وكالات السيكورتاه أو بقوائم الاجمال المخرجة من دفاترها المنظمة .

ثامعا - تضمينات الاضرار والخسائر التي يلزم اعطاؤه لمستأجرى السفينة تتحقق بصكوك محكمة التجارة أو بأوراق قرار المميزين اذا ارتضى الطرفان أن ترى دعواهما بمعرفة مميزين .

المادة ١٥٦ - امتيازات أصحاب المطالبين السالف الذكر تفسخ ببيع السفينة حكما حسب الشروط التي تبين في الفصل الآتي واذا كانت السفينة بيعت على رضا ولم يحصل نوع من المخالفة أى الاعتراض من أصحاب ديون البائع وسافرت بحرا على اسم مشتريها وربحه وخسارته هذا ما عدا الاسباب العمومية التي توجب فسخ التعهدات المعتادة الا انه اذا وقعت مخالفة من أحد أصحاب المطالبين توفيقا الى الرسوم والقاعدة المقررة نظاما في هذا الخصوص حسب النوال المحرر فيستفيد من ذلك الشخص المخالف فقط .

المادة ١٥٧ - من بعد سفر السفينة بثلاثين يوما وحصول التصديق على سفرها ووصولها الى اسكنتين كل منهما على انفراد ومرور مدة تزيد عن ستين يوما من حين رجوعها الى المرسى التي تكون سافرت منها بدون ان تصل الى إحدى الاساكن أو سافرت سفرا بعيدا

يتجاوز الستين يوما ولم يقع نوع من الطالب والادعاء من طرف أصحاب ديون البائع فتعتبر حينئذ تلك السفينة بأنها سافرت بحرا .

المادة ١٥٨ - بيع السفينة بالرضا اثناء سيرها وسفرها لا يورث خلل في حقوق أصحاب ديون البائع وامتيازاتها وبناء عليه لا يخلص السفينة ولا ثمنها من كونها رهنا الى أصحاب المطالبين وعدا عن ذلك يمكن لأصحاب المطالبين المذكورين أن يطلبوا فسخ هذا البيع والفائه مدعين بأن هذا البيع انما حصل بصورة الحيلة والدسيسة لأجل ابطال حقوقهم وامتيازاتهم .

الفصل الثاني

يتعلق بضبط السفائن وبيعها

المادة ١٥٩ - كل نوع من السفائن والمراكب البحرية يمكن أن يضبط ويباع بحكم محكمة التجارة وبموجب اعلامها ويلغى امتياز أصحاب الديون باجراء الاصول والقواعد التالية .

المادة ١٦٠ - من بعد صدور حكم محكمة التجارة السالف الذكر واعلامها حسب استدعاء صاحب الدين الذي طلب ضبط السفينة يؤمر المديون رسما ويكلف في أول الأمر الى وفاء الدين أن يحصل التثبت بضبط تلك السفينة ما لم تمر على هذا الطلب مدة أربعة وعشرين ساعة .

المادة ١٦١ - يجرى الأمر والتكليف المذكور بمعرفة الحكومة المحلية واذا لم تكن الدراهم المطلوب ايفاؤها من الديون الممتازة على السفينة فيتبلغ ذلك الى صاحب السفينة أو الى محل اقامته انما اذا كان الدين معدودا من الديون الممتازة على السفينة بمقتضى احكام المادة (١٥٤) المسطرة فيما سبق فيمكن حينئذ أن تبلغ قضية الأمر والطلب الى صاحب السفينة أو الى ربانها .

المادة ١٦٢ - اذا أمكن صاحب الدين الحصول على مطلوبه في ظرف (٢٤) ساعة من قضية الأمر والتكليف الذي مر بيانه فيحصل التثبت حينئذ من طرف الحكومة بضبط السفينة توفيقا الى الاصول والقاعدة التي تبين فيما يأتي :

وهي الأمور الذي يتعين خصيصا برفق المهندس يستصحب معه شاهدين ويتوجه الى السفينة وينظم مضبطة قضية الضبط ويذكر في

دفعات بواسطة مناد وجرائد واعلانات وهذا النداء والنشر والاعلان يجرى مرة في كل ثمانية أيام على التوالي في اطراف المحلات التي تكون السفينة راسية بها وفي محلات اجتماع الناس والاسواق وإذا لم يكن موجودا جرائد في ذلك المحل فتدرج في الجرائد التي تطبع في اقرب مكان لتلك الجهة .

المادة ١٦٦ - من بعد أن يجرى كل من امر النداء والاعلان يعلق في ظرف يومين أوراق على الصاري الاوسط من المركب المضبوط وعلى باب المجلس التجاري الذي طلب به ضبط المركب ومبيعه وعلى مواقع المحلات التي تكون السفينة راسية بها حيثما تجتمع الناس وعلى المحل الأكثر اعتبارا في شاطئ الميناء وعلى ابواب الاسواق اذا كان يوجد والا فعلى باب الحكومة .

المادة ١٦٧ - يذكر صراحة في اعلانات النداء والجرائد والاوراق التي تجرى من طرف الدلال وبمعرفة اسم المدعى وشهرته وصنفته ومحل اقامته ومقدار المبلغ الذي يطلبه والسندات الاساسية لطلب البيع ومحل المحكمة التجارية والمركز الذي انتخبه المرقوم لاقامته في محل مرسى السفينة واسم صاحب السفينة المضبوطة وشهرته ومحل اقامته واسم السفينة وكذلك اسم القبودان أيضا اذا كانت تجهزت أو في حالة التجهيز ومقدار حمولة السفينة باعتبار الوزن أو الكيل واسم محل مرسى السفينة أو المربوطة به واسم المأمور المخصوص مع المباشر والتمن الموضوع أساسا للمزايدة يعنى المدفوع أولا والايام التي تجرى بها نهاية المزايدة .

المادة ١٦٨ - بعد المناداة يحصل التشبث بالمزايدة في الايام المبينة في الاعلانات وكذلك تجرى الضمان بمداومة المزايدة في يوم يتعين مرة في كل ثمانية ايام بعد كل مناداة من طرف مأمور البيع .

المادة ١٦٩ - ترسو مزايدة السفينة على الشخص الذي يكون اجري الضميمة في آخر مزايدة حصلت بعد النداء الثالث عندما تنتهي وتنطفئ الشمعة الموقدة بحسب العادة منذ بداية المزايدة انما اذا كان لم يعط قرار للقضية في ذلك اليوم أيضا فيكون باستطاعة المأمور المخصوص أن يوقفها ويأخرها تحت أمل زيادة الضم ثمانية ايام اخر مرة أو مرتين وقضية

هذه المضبطة اسم صاحب الدين الطالب هذا الضبط وشهرته وصنفته ومحل اقامته والاعلام الذي هو أساس لاجراء المعاملة الجارية ومقدار الدراهم المطلوبة ومحل محكمة التجارة التي تطلب بيع السفينة بحضورها ومحل الإقامة الذي ينتخبه ويعينه الدائن المرقوم في المحل التي تكون السفينة رابطة فيه واسم صاحب السفينة وربانها وشهرتها واسم السفينة ونوعها ومقدار حمولتها اما باعتبار الطونبلاتة أو باعتبار الكيلة ويقيد ما خلا ذلك بالتصريح ما يوجد فيها من الفلايك والقوارب والآلات والادوات والاسلحة والمهمات والتموين ويذكر أيضا أنه قد تعين نفر للنظارة .

المادة ١٦٣ - ينفي على الشخص الذي ضبط السفينة أن يبلغ المديون صاحب السفينة المضبوطة اذا كان مقيما في البلدة الموجود بها محكمة تجارية التي ضبطت السفينة أو على مسافة ست ساعات منها صورة المضبطة المذكورة بظرف ثلاثة ايام ويدعوه مع ذلك الى الحضور للمحكمة المذكورة في ظرف المهل العادية المعينة في نظام اصول محاكمة المحكمة التجارية ليكون حاضرا على تثبتات مبيع السفينة المضبوطة ومتفرعاتها لكن اذا كان موجودا في محل أبعد من ذلك فتعطى صورة المضبطة وتذكرة طلبه الى ربان السفينة المذكورة وان لم يكن الربان موجودا فالى من كان وكيلا لصاحب السفينة أو ربانها واذا قدر وكان صاحب السفينة ساكنا في محلات برية من الممالك العربية الحجازية فيضم زيادة على المهل المعتاد المخصوص لجلبه ودعوته يوما لكل مسافة مرحلة من محل المحكمة الى محل اقامته ؛ واذا كان ساكنا في محل خارج عن اراضي الممالك العربية الحجازية أو في ديار اجنبية فيجربى أمر تبليغه وجلبه في ظرف المهل المبين في المادة (٤٢٣) من نظام المجلس التجاري ولدى الاقتضاء تراجع أيضا المادة (٤٢٩) من النظام المذكور .

المادة ١٦٤ - يجرى بيع السفينة الصادر اعلام بيعها من المجلس التجاري بالمزاد العلني بمعرفة مأمور يتعين على الوجه الاتي بيانه بعد أن ينشر ويعلن الأمر بواسطة مناد وأوراق مطبوعة واعلانات .

المادة ١٦٥ - اذا كانت السفينة التي تضبط وتباع اكبر من محمول عشر طونيلانات يعنى اربعمائة كيلة فينشر أمر بيعها ويعلن عنه ثلاث

هذا التوقيف تعلن بواسطة الجرائد والاعلانات وإذا لم يحصل شيء من الضمان في مزايده تقع في الايام المتأخرة على هذا الوجه يلزم حينئذ ان يرسو مزاد السفينة نهائيا على الشخص الذي تقررت عليه قبل التوقيف المذكور .

المادة ١٧٠ - اذا كان امر الضبط والبيع يجري في حق السفائن التي محمولها عشرطونيلات والشخاتير والماعونات وباقي جرومسة الاسكلة الصغار فلا يبقى احتياج الى التكاليف المبينة اعلاه بل تحصل المناذاة بمعرفة الدلال في شاطئ الميناء ثلاثة ايام متواليات فقط واذا كان للسفينة صارى فيلصق عليه والا فعلى محل ظاهر منها وعلى باب المحكمة التجارية اعلانات تعلن بها كيفيتها ثم تباع بعد ذلك بالمزاد انما يلزم ان تكون مرة ثمانية ايام تامة منذ تبليغ قضية ضبط السفينة لحين مبيعها .

المادة ١٧١ - تنتهى مأمورية القبودان عند مبيع السفينة بالمزاد انما اذا اقتضى الامر انما يحقق للقبودان المرقوم الادعاء بطلب واستحصال تضمينات الخسائر واضرار من صاحب السفينة أو كفلائه أو المتعهدين له بذلك .

المادة ١٧٢ - يجبر الاشخاص الذين عليهم مزايده السفينة مهما كان مقدار محمولها بان يفوا ويسلموا ثلث ثمنها المقرر للمأمور المخصوص المعين من طرف المحكمة التجارية ويقدموا كفيلا معتبرا ايضا من تبعة الحكومة العربية الحجازية على الثلثين الباقيين وذلك بظرف اربع وعشرين ساعة اعتبارا من انتهاء مزادها والكفيل المرقوم والمشتري يكونان كافلين وضامين بعضهما بعضا على تسليم الثلثين المذكورين واعطائهما تمامامدة احد عشر يوما من بيع السفينة ويمكن اجبارهما ايضا على ايفاء ذلك بواسطة الحبس كما ان السفينة لا تسلم الى المشتري ما لم يدفع ثلث ثمنها المقرر ويقدم كفيلا بالثلثين في ظرف اربع وعشرين ساعة على الوجه المحرر اعلاه كذلك لا يعطى له العلم وخبر الذى ينتظم ببيان مبيعها له بالمزاد ما لم يعط الثلثين المذكورين اذا لم يف ثلث المقرر في ظرف اربع وعشرين ساعة أو أعطى الثلث لكنه لم يقدر ان يقدم كفيلا في الثلثين الباقيين فتوضع حينئذ السفينة مرة ثانية في

المزاد وبعد ثلاثة ايام من نشر ذلك واعلانه مرة بالمناذاة والأوراق المطبوعة والاعلانات تباع بالمزاد لحساب المشتري الذى تقررت عليه قبلا وكفلائه ثم اذا تقررت هذه المرة بثمن انقص من ثمنها المقرر سابقا فيكون الشخص الذى تقررت عليه أولا بالمزاد وكفلائه مجبورين ان يؤدوا هذا النقصان وما يترتب عنه من الاضرار والخسائر وما يقع من المصاريف ، انما اذا كان اعطى الثلث قبلا فيحسم ذلك من الضمانة المذكورة كما انه اذا ظهرت فضلة في المبيع سواء كانت زائدة عن هذا الثلث او عن قرار مزاد السفينة الاول فيلزم ان تعطى له .

المادة ١٧٣ - دعاوى الممانعة في مبيع حصة من السفينة المضبوطة تقدم قبل رسو المزاد وتتفهم تحريرا الى قلم محكمة التجارة ، انما اذا وقعت الدعاوى المذكورة فلا تجوز حينئذ الغاء قضية البيع التى جرت بل تعتبر مثل ممانعة حصلت نظاما كيلا تعطى الاثمان الحاصلة من ذلك الى الشخص الذى كان سبب الضبط والمبيع .

المادة ١٧٤ - يعطى مهل ثلاثة ايام الى الشخص الذى قدم دعوى منع المبيع او توقيف اعطاء اثمائه الحاصلة لكى يبين اسبابه ودلائله ومعارضته في ذلك ويعطى مثل هذا المهل للمدعى عليه اى الشخص الذى كان سبب الضبط والمبيع لكى يعطى الجواب ايضا ثم يجلب الطرفان الى محكمة التجارة حسب الاستدعاء الذى يقع لأجل رؤية الدعوى الواقعة .

المادة ١٧٥ - اذا وقع ادعاء الممانعة فيما يختص بعدم اعطاء بدل المزاد بعد أمر تقرير بظرف ثلاثة ايام فيقبل اما اذا وقع بعد ذلك فلا يقبل وانما اذا كانت الاثمان الحاصلة هي أكثر من مطالب الاشخاص الذين سببوا الضبط والمبيع فحينئذ تعتبر دعاوى الممانعة الواقعة بعد الثلاثة ايام على الوجه المحرر فيما يختص بزيادة الثمن وفضلته فقط .

المادة ١٧٦ - اصحاب المطالب الذين يظهرون الممانعة يجبرون ان يبرزوا سنداتهم الى قلم محكمة التجارة وان لم يكن فالى المحكمة التى

تكون حكمت بأمر البيع وذلك في ظرف ثلاثة ايام اعتبارا من اليوم الذي به دعوا وكانوا الى اثبات مطلوبهم من أصحاب المطالبين الذين سببوا الضبط والبيع او من الشخص الذي ضبطت سفينته او وكلائه او ورثته وان لم يفعلوا ذلك فلا يحسب لهم حصة انما تقسم وتوزع الاثمان الحاصلة على من يلزم حسب الوجه الممهد قولا فقط .

المادة ١٧٧ - قضية توزيع المراهم وتقسيمها على اصحاب المطالبين تجري غرامة في حق اصحاب الامتياز حسب التفاوت والترتيب المبين في المادة (١٥٥) الممهدة قبلا وفي حق اصحاب المطالبين بحسب مطلوب كل واحد منهم ايضا وكل واحد من اصحاب المطالبين المذكورين يدخله مطلوبه عن اصل ماله ومصاريفه ايضا في هذا الحساب .

المادة ١٧٨ - لا يجوز ضبط السفينة المستعدة للسفر انما يمكن ضبطها لجهة الديون الواقعة لاجل السفر المستعدة له الا انه مع ذلك اذا قدمت كفيلا على اعطاء الديون المذكورة فتخلص من الضبط واستعداد السفينة للسفر يتبين بمجرد اخذ الربان اوراق مرور السفينة .

الفصل الثالث

فيما يختص باصحاب السفائن

المادة ١٧٩ - كل صاحب سفينة يكون مسؤولا عن حركات ربانها ومعاملاته الحقوقية يعنى يكون مجبورا على ضمان الاضرار والخسائر التي تنشأ من حركات الربان ومعاملاته وعلى ايفاء المقاولات والتعهدات التي عملها فيما يخص سير السفينة وسفرها ولكن اذا كانت هذه التعهدات لم تقع بأمر مخصوص به فيمكن حينئذ لصاحب السفينة أن يترك المركب ونولونه ويتخلص في كل حال من تلك التعهدات انما اذا كان ربان السفينة هو صاحبها بالاستقلال فلا يمكنه الخلاص اصلا بترك السفينة والنولون ولذلك اذا كان يملك السفينة بالاشتراك مع غيره من اصحاب الحصص فيكون مسئولاً شخصيا على قدر ما يصيب حصته فقط من جهة المقاولات والتعهدات التي عقدها بخصوص سير السفينة وسفرها ايضا .

المادة ١٨٠ - اصحاب السفائن يكونون مسؤولين بقدر المبلغ الذي كانوا كفلوه من جهة تقديم الكفالة ومن جهة ما يقع في السفائن المجهزة للحرب برخصة الحكومة في أثناء سفرها من طرف العساكر والملاحين الموجودين فيها من الجنح والجنايات والاغتصاب والفارات ولا يسألون عما زاد عن ذلك من الامور المغايرة لما لم يكونوا أجروها بذاتهم وبالواسطة والكفالة المذكورة تكون عبارة عن مائتي ألف قرش لاجل السفائن التي تكون عساكرها وملاحوها نحو المائة وخمسين نفرا وأربعمائة ألف قرش ايضا لاجل ما زاد عن ذلك .

المادة ١٨١ - صاحب السفينة يمكنه عزل الربان في كل حال حتي ولو كان مدرجا في مقاولته معه شرط يختص بعدم ابعاده واخراجه منها وبناء على ذلك لا يحق للربان المعزول أن يطلب ضمنا ما من صاحب السفينة الذي عزله ما لم يكن بذلك مقاولة محررة على حديثها انما اذا كان الربان يعزل في محل غير المحل الذي تعين به فيكون له الحق أن يحصل المصاريف اللازمة لرجوعه الى ذلك المحل فقط .

المادة ١٨٢ - اذا كان للربان المعزول حصة في السفينة فيحق له أن يترك حصته هذه ويسترد بدلها ويستحصله ومقدار البدل المذكور وكميته يقدر بمعرفة أهل الخبرة ويجرى نصب وتعيين الخبراء باتفاق الطرفين ايضا والافبا بضم راءى محكمة التجارة .

المادة ١٨٣ - اذا لم يحصل اتفاق في مذكرات اصحاب حصص السفينة بما يختص بالتدابير اللازمة لاجل منافعها العمومية فيعطى القرار بأكثرية الآراء وهذه الاكثرية لا تكون بالنسبة الى عدد الاشخاص الذين يعطون رأيا بل بالنسبة الى آراء الذين حصتهم تزيد عن قيمة نصف المركب واذا كانت السفينة ملك جملة اشخاص مشتركين وطلب بيعها بالمراد بالاتفاق فيما بينهم رسميا وتقاسم اثمانها فيجوز ذلك بناء على استدعاء اصحاب الحصص الذين حصتهم توازي النصف الا اذا كان ثمة مقاولة محررة بينهما على نوع آخر .

الفصل الرابع

فيما يختص بالربانة

المادة ١٨٤ - كل ربان أو رئيس سفينة أو أى نوع كان من أنواع المراكب حالة ادارته الى عهده يكون مسؤولاً عن كل خطأ يفعله في أثناء مأموريته مهما كان خفيفاً ومجبوراً أيضاً على ضمان الاضرار والحسائر .

المادة ١٨٥ - يكون الربان مسؤولاً من جهة ضياع وتلف وخراب الأشياء والبضائع التي يتعهد بنقلها ومجبوراً بان يعطى سنداً لقبضها واستلامها وهذا السند يسمى بوليصة شحن أو سند حمولة .

المادة ١٨٦ - تدارك نوبة المركب وانتخاب جميع ملاحية ونصيبهم وتعيين معاشاتهم واجرتهم هو من اختصاص مأمورية الربان انما اذا فعل ذلك في المحل الذي توجد فيه اصحاب السفينة فيكون مجبوراً باجراء ذلك بانضمام رأيهم .

المادة ١٨٧ - يجبر ربان السفينة على اتخاذ دفتر يومية يعبر عنه بجرنال المركب مكتوبة ارقامه وموضوع عليها اشارة (صح) من طرف رئيس ميناء مجلة والا فمن طرف أحد مأموري مجلس البلدة ومصدق بذيله من جانب رئيس الميناء ومجلس البلدة الذين مر ذكرهما ويذكر في دفتر اليومية المذكور أولاً : أحوال الهواء يوميا ثانيا : حركة المركب في تقدمه او تأخره كل يوم ثالثا : درجات الطول والعرض الذي يوجد المركب بها في كل يوم . رابعا : الاضرار والحسائر التي تقع للمركب وحمولته وأسبابها . خامسا : التفاصيل بقدر الممكن عما يقع من التلفيات أو ما يقطع ويترك من الأشياء . سادسا : الطريق التي يتركها المركب وأسباب حياده عن تلك الطريق طوعاً أو كرها . سابعا : التدابير والقرارات المتخذة مجلسياً من طرف ضباط ملاحى المركب ورؤسائهم والربان سويه . ثامنا : أسماء الذين يطلق سبيلهم من ضباط ملاحى المركب والانفار وأسباب اطلاق سبيلهم . تاسعا : بيان جميع المواد والوقوعات التي تسبب المنازعات والادعاءات فيما يتعلق بالمركب وبما يكون مشحوناً فيه مع ذكر ايرادات المركب ومصاريفه بتمامها .

المادة ١٨٨ - يجبر ربان المركب أيضاً على اتخاذ دفتر آخر صغير عدا دفتر اليومية المذكور آنفا يسمى ليرتو يقيد فيه مايقع من الاستقراضات البحرية خاصة حسب الأصول والقاعدة المبينة في أول المادة السالفة .

المادة ١٨٩ - يكون الربان مجبوراً على كشف ومعاينة مركبه بمعرفة أهل خبرة تعين مخصوصاً قبل الوسق من طرف رئيس الميناء وان لم يكن فمن طرف مجلس البلدة لاجل معرفة المهمات اللازمة الى السفينة مدة سفرها وهل هي جاهزة أم لا وهل هو في حالة يمكنه معها ان يسافر أم لا ؟ ومضبطة هذا الكشف توضع عند رئيس الميناء أو في مجلس البلدة وتعطى ليد الربان نسختها مصادق عليها واذا صرف أصحاب المركب النظر عن الكشف على السفينة ومعاينتها فلا يمكن للربان أن يستحصل تذكرة المرور ما لم تبرر مضبطة الكشف المذكورة وان يعين أهل الخبرة للكشف عما يتعلق بحقوق التجارة البحرية يجرى بمعرفة محكمة التجارة .

المادة ١٩٠ - يجبر الربان ان يستصحب غير الدفاتر وصورة المضبطة المحررين في المادة السالفة أولاً : سنده البحري المشعر لمن هي السفينة أو صورته مصدق عليها . ثانيا : براءة العلم بين البراءة التي تبين بانه رافع علم الحكومة العربية الحجازية . ثالثاً : دفتر الملاحين . رابعا : بواليس الشحن مع قوندرانات النولون . خامسا : قائمة الحمولة المعبر عنها بالمنافيسستو . سادسا : تذكرة الجمرك وعلم وخبر الذي يبين ايفاء الرسومات اللازمة عن وسق السفينة وانه قد أخذ منه كفالة بأن لا ينقل وسقه من الاسكله المشروط ارساله اليها الى اسكله أخرى سابعا : أمر اذن السفينة . ثامنا : تذكر المحجر الصلحي (الكرنيتينة) . تاسعا : نسخة واحدة من قانون التجارة البحرية .

المادة ١٩١ - الربان مجبور ان يوجد بذاته داخل السفينة منذ شروعه بالسفر لحين وصوله الى ساحل السلامة أو احدى الموانئ الأمانة واذا اقتضى الأمر للدخول الى ميناء أو خليج أو نهر لم يدخله قبلاً ولا أحد ملاحيه اصلاً وكان يوجد هناك ادلاء عارفين بالدخول فالربان مكلف بان يستخدم دليلاً على حساب المركب .

المادة ١٩٢ - اذا صدر من ربان السفينة احوال مغايرة لأحكام المواد الخمسة المذكورة آنفاً يكون مسؤولاً عن كل الاضرار التي تنجم عن ذلك سواء للسفينة أو مشحونها .

المادة ١٩٣ - كذلك الربان مسؤول عن كل أنواع الخسارات التي تصيب الأموال والامتعة التي يكون وسقها على ظهر السفينة عن غير رضا الواسق الخطي انما حكم هذه المادة لا يجرى في حق السفائن الصغار والفلايك التي تروح وتجيء للمحلات القريبة المعروفة بالسياحة الساحلية القصيرة .

المادة ١٩٤ - لا يقدر الربان ان يتخلص من المسؤولية ما لم يثبت مانعاً بسبب مجبر

المادة ١٩٥ - الربان والملاحون الذين يوجدون داخل السفينة أو في فلوكة ذاهبين الى سفينة على أهبة السفر لا يوقفون ولا يمسكون لأجل وفاء الدين ما لم يكن الدين المذكور قد وقع لأجل ذلك السفر وفي هذه الحالة أيضاً اذا قدموا كفيلاً على وفاء الدين يتخلصون من قضية الأخذ والتوقيف .

المادة ١٩٦ - لا يجوز للربان أن يباشر في المحل الموجود فيه أصحاب السفينة أو وكلأؤهم تعمير السفينة ولا يشتري قلع وحبال وغير ذلك من الأشياء اللازمة ولا أن يستقرض درهما لحساب المركب ولا أن يؤجر السفينة ذاتها مالم يستحصل رضاهم .

المادة ١٩٧ - اذا تأجرت السفينة برضا أصحابها وامتنع بعضهم عن اعطاء ما يصبهم من المصاريف التي تحتاج اليها لأجل تجهيزها للسفر فيخطرهم الربان رسمياً ويكلفهم أن يقدموا حصتهم من هذه المصاريف ثم بعد اربع وعشرين ساعة من ذلك يمكنه أن يجرى استقراضاً بحرياً لحسابهم على نسبة حصصهم في المركب برخصة من محكمة التجارة أو من مجلس البلدة في البلاد التي توجد فيها محاكم تجارية .

المادة ١٩٨ - اذا وجد لزوم لتعمير السفينة أثناء سفرها أو لمشتري قلع أو حبال أو أوائل أو تجهيزات أو غير ذلك من الأشياء اللازمة وكان لا يمكن للربان نظراً للوقت والحال أو بعد محل إقامة أصحاب المراكب والوسق أن يستحصل أمراً

منهم بذلك فحينئذ يمكنه أن يعطى مضبطة معضاة ومختومة منه هو ذاته ومن معتبري الملاحين تصديقاً لشدة هذا الاضطراب ثم يعمل بعد ذلك استقراضاً بحرياً بالرخصة من محكمة التجارة اذا كان في الممالك التي لا توجد فيها مجالس تجارية أو من معتمدى الدولة اذا كان في الديار الأجنبية أو من الحكومة المختصة في المحلات التي لا يوجد فيها معتمد ويعقد هذا الاستقراض على السفينة ومتفرعاتها واذا قضى الامر فعلى وسقتها ايضاً ويكون مأذوناً اذا لم يمكنه اجراء ذلك بتمامه أو جانب منه فله أن يرهن من بضائع الوسق بقدر ما يثبت لزومه أو أن يبيعه بالمزاد وبعد ذلك يكون أصحاب السفينة أو الربان الذي هو بمنزلة وكيلهم مجبورين ان يعطوا حساب البضائع والامتعة المباعة على الوجه المحرر عندما تصل السفينة الى المحل المقصود حسب فئات رائج الامتعة التي هي من ذات الجنس والنوع هناك ، واذا كان للسفينة مستأجر واحد أو عدة من أصحاب الوسق وكانوا متفقين جميعاً فيما بينهم فيمكنهم ان يعطوا النولون المقتضى بحسب المسافة التي يكون قطعها المركب ويخرجون أموالهم وبضاعتهم منه ويمنعون بيعها ورهنها أما اذا لم يكن أصحاب الوسق متفقين على ذلك فحينئذ يجبر الذين يردون ان يخرجوا أموالهم وامتعته من المركب ان يعطوا النولون الذي يصيب امتعتهم على تمام السفر .

المادة ١٩٩ - الربان مجبور أن يرسل الى أصحاب المركب أو وكلائهم قائمة الشحن ومحاسبة ممضاة من طرفه ببيان أسعار البضائع والامتعة التي قد اشتراها وشحنها لحسابهم والمبالغ التي استقرضها أو أسماء الذين استقرضوها وشهرتهم ومحل اقامتهم ويكون ذلك قبل أن يقوم من احدى الاساكن الكائنة في الديار الأجنبية أو في خليج احدى الممالك عائداً الى باقى سواحل الممالك العربية الحجازية انما اذا كان الوسق في الموانئ المذكورة قد شحن من جانب القومسيونجية لحساب مستأجرى المركب فحينئذ يكون الربان مجبور بأن يرسل لأصحاب المركب أو وكلائهم قائمة الحمولة بموجب سندات الشحن التي يكون أمضاها ومقدار المبالغ التي استقرضها وكميتها مع أسماء الذين اقترضوها وشهرتهم ومحل اقامتهم .

المادة ٢٠٠ - اذا اخذ الربان دراهما بلاموجب لحساب السفينة او مأكولاتها وذخائرها وسائر مهماتها أو آلاتها أو كان رهن أو باع من البضائع الامتعة أو الذخائر شيئا أو أدخل في الحساب بعض الاموال المعطوبة ومصاريف لا اصل لها فيصبح مسئولا عن ذلك من طرف يلزم ويكون مجبورا بالذات على رد الدراهم التي أخذها وارجاعها وضمان الأشياء التي رهنها وبيعها ولدى الاقتضاء يجوز اقامة الدعوة ضده ليجازى بالجزاء اللازم .

المادة ٢٠١ - لا يمكن للربان أصلا أن يبيع المركب على أية حالة كانت ما لم يستحصل على رخصة مخصوصة من أصحابه عندما يكون ثبت نظاما عدم قابليته للسفر واذا فعل ذلك فالبيع يعتبر كأن لم يكن ويجبر الربان على ضمان الاضرار والخسائر ، اما قضية عدم قابلية المركب للسفر فتثبت بمصادقة أهل الخبرة الذين يعينون لذلك ويحلفون عليه وينظم بذلك مضبطة ويمضى عليها من طرفهم ، واما قضية تعيين الجزاء فتجرى في الممالك العربية الحجازية من طرف مجالس التجارة وان لم تكن هذه موجودة فمن طرف مجلس البلدة ، واما في الديار الاجنبية فمن طرف معتمدى الحكومة العربية الحجازية ، وان لم يكن موجودا فمن جانب الحكومة المحلية واذا اقتضى الأمر لبيع المركب بداعى عدم قابليته المثبتة على الوجه المحرر ولم تستحصل رخصة أصحابه وتعليماتهم فحينئذ تجرى الزائدة عليه في السوق علنا .

المادة ٢٠٢ - الربان يكون مجبورا على اتمام السفر الذى تعهد به وان لم يفعل فيحكم عليه باعطاء ما يقع من مصاريف أصحاب المركب والمستأجرين وضمانة اضرارهم وخسائرهم .

المادة ٢٠٣ - الربان الذى يسافر على أن يكون شريكا بالربح الذى يحصل من الشحن لا يمكنه أن يأخذ ويعطى ويتاجر أصلا لحسابه الخاص الا اذا عقدت مقابلة مخصوصة على نوع آخر .

المادة ٢٠٤ - البضائع والامتعة التى يشحنها الربان بالسفينة لحسابه الخاص خلافا للاحكام المحررة في المادة السابقة تضبط بحكم مجلس

التجارة وقراره لمنفعة جميع من يبقى من اصحاب الحصص .

المادة ٢٠٥ - لا يمكن للربان ان يترك سفينة ويستغنى اثناء السفر مهما كان حاصلًا من الخطر ما لم يستحصل رأى ضابطى الملاحين ومعتبريهم ، اما اذا اذن بذلك على الوجه المحرر فيكون مجبورا عندما يترك السفينة ايضا على ان يخلص معه المقدار الذى يمكنه من اثمان بضائع وامتعة الواسق مع قوماندانتو النولون وسندات الشحن وتذكرة المرور وما يماثل ذلك من جميع الاوراق المهمة والنقود الموجودة واذا لم يخلصها فيكون مسئولا ذاتيا عما يضيع ويتلف منها انما اذا استخرجت الأشياء المذكورة من المركب حسب النوال المحرر ثم ضاعت وتلفت بنوع من المقدورات فحينئذ يتخلص الربان من المسئولية .

المادة ٢٠٦ - يكلف الربان بان يقدم في ظرف اربع وعشرين ساعة من وصول المركب الى الميناء الذى يقصده دفتر بيان (جرنال) لاجل انتفتيش مع تقريره يعنى اللابورت الى المحلات المختصة المبينة في المادتين المحررتين أدناه وحينئذ يحصل على صورة منه مصدق عليها ويبين الربان في تقريره المذكور المحل الذى سافر منه والزمان والطريق التى سلكها وما صادفه من المقدورات والاطار وما يكون وقع في المركب في الحركات المفراة وحاصل الأمر كل ما حصل اثناء سفره من القضايا التى تستحق القيد .

المادة ٢٠٧ - يقدم التقرير المذكور فى الممالك العربية الحجازية الى رئيس محكمة التجارة وفى المحلات التى لا يوجد بها محكمة تجارة الى مأمور مكتب التجارة وفى المحلات التى لا توجد بها هذه ايضا الى رأس مأمورى الحكومة المحلية واذا أعطى لمأمور التجارة والى الحكومة المحلية فيرسل عقب ذلك موقعا من طرفهما الى اقرب رئيس محكمة تجارية ويوضع فى كل حال ويتوقف امانة فى قلم محكمة التجارة المذكورة .

المادة ٢٠٨ - التقرير المذكور يعطى فى الديار الأجنبية الى معتمدى الحكومة العربية الحجازية وفى المحلات التى لا يوجد بها معتمدون فالى الحكومة المحلية ويستحصل الربان من طرفهما على

علم وخبر موضح به تاريخ وصوله الى ذاك المكان وقيامه منه ايضا وحالة حمولته واجناسها .

المادة ٢٠٩ - اذا قضت الضرورة ان يقترب الربان الى احدى الموانئ العربية او الاجنبية مبتعدا اثناء سيره وسفره عن الطريق المخصوص فعليه ان يبين اسباب ذلك الى المأمورين المبينين في المادة (٢٠٧ و ٢٠٨) المحررتين اعلاه بحسب محله .

المادة ٢١٠ - اذا غرق المركب ونجا الربان وحده او معه البعض من الملاحين فيكون مجبورا عقب ذلك ان يذهب الى المأمورين المبينين اعلاه بحسب محلاتهم ويعطى تقريره ويصادق على ذلك التقرير بافادة الملاحين الذين معه ويكون له حق باستحصال صورة منه مصادق عليها .

المادة ٢١١ - تسمع افادة الملاحين وتضبط استنطاقاتهم واستنطاقات الركاب اذا كان ممكنا ذلك ايضا من طرف المأمورين المار ذكرهم بدون خلل في كل ما يمكن ايراده من الادلة الموافقة للتقرير المذكور . اما التقارير التي لا يصادق عليها فلا تكون حرة بالقبول في امر تخليص الربان المذكور من المسئولية واثبات دعاويه في وقت المحاكمة الا اذا نجا من الفرق وحده في المحل الذي اعطى به تقريره وفي كل الاحوال يكون للذين يدعون عليه صلاحية لاثبات عكس المواد التي بينها .

المادة ٢١٢ - لا يمكن للربان ان يخرج بضائع في وقت ما من المراكب اصلا ما لم يعط تقريره واذا فعل فيمكن حينئذ حصول الدعاوى عليه فوق العادة ما لم تكن البضائع والامتعة في حالة ضياع وتلف سريع من جراء تهلكة او شكت ان تقع .

المادة ٢١٣ - اذا نفذت تجهيزات المركب اثناء السفر وكان يوجد مأكولات غيرها لبعض الموجودين فيه فيكون الربان ماذونا بان يجعلهم يقدموا المأكولات المذكورة بعد استحصال رأى معتبرى الملاحين بشرط اعطاء ثمنها .

الفصل الخامس

فيما يخص جميع الملاحين

الذين يستخدمون في المركب واجرتهم

المادة ٢١٤ - شروط استخدام الربان والضباط

وجميع الملاحين يصادق عليها وتثبت بدفتر الملاحين او بالشرطيات المحررة من الطرفين انما اذا كانت المقاولات غير خطية ولم يذكر شيء مما يتعلق بها في دفتر الملاحين اصلا فتجرى حينئذ تطبيق الحركة وفقا للاصول والقاعدة المعمول بها في المحل الذي اخذ الملاحون فيه للخدمة ودفتر الملاحين السالف الذكر ينظم اذا كان في الممالك العربية بمعرفة مأمور الميناء وعند عدم وجوده فبمعرفة مكتب التجارة وعند عدم وجود هذا ايضا فبمعرفة مجلس البلدة ، اما اذا كان في الديار الاجنبية فبمعرفة معتمدى الحكومة العربية او وكلائهم وعند عدمهما بمعرفة الحكومة المحلية .

المادة ٢١٥ - الربان والضباط والملاحون لا يمكنهم ان يحملوا في السفينة لحسابهم الخاص بضائع وامتعة بأي نوع كان من الاعذار والاسباب ما لم يستحصلوا رضا اصحاب السفينة او مستأجريها اذا كانت السفينة مستأجرة لحسابهم بعد ان يدفعوا النولون ايضا واذا خالفوا ما تقدم فيمكن ان يضبط ما شحنوه من البضائع لمنفعة من يقتضى العين لاصحاب السفينة او مستأجريها ما لم توجد مقابلة خصوصية بعكس ذلك مع اصحاب السفينة في الشق الاول ومع المستأجرين في الشق الثاني .

المادة ٢١٦ - اذا ترك امر السفر وتعطل اجراءه قبل قيام المركب لاسباب حصلت من اصحابه او ربانه او مستأجريه فيعطى ضمانا الى رؤساء الملاحين والانتفار معاش شهر اذا كانوا مرتبطين بأجرة شهرية او ربع الاجرة المشروط اذا كانوا مرتبطين بسفرة كاملة عدى عن اجرة الايام التي اشتغلوا فيها بتهيئة المركب ، انما اذا كانوا اخذوا سلفا تحت حساب معاشهم او اجرتهم فيكونوا مخيرين في ترجيح الشق الذي يختارونه وهو اما ان يقتنعوا بذلك او ان يأخذوا معاش شهر او ربع اجرتهم على الوجه المحرر ويخصموا ذلك منه ، واما اذا كان ترك السفر بعد قيام السفينة فيعطى لهم عما يصيب الوقت الذي خدموا فيه من المعاشات والأجر المقدار المعطى لهم في الفقرة السابقة مضاعفا وما يقتضى لهم من مصاريف النقل اذا لم يرسلوا بسفينة اخرى لاجل العودة الى المحل الذي قام منه المركب غير ان مقدار الاجر

والتأمينات المذكورة لا يزيد في وقت ما أصلا عن الدراهم المشروط اعطاءها في ختام السفر أما مصاريف نقل الملاحين المرتجعين فتخصص وتعطى بحسب صنعة كل واحد منهم وحيثيته .

المادة ٢١٧ - اذا امتنعت السفينة بامر الحكومة قبل بداية السفر عن التوجه الى المحل الذي تريد الذهاب اليه والتجارة فيه أو عن اخراج البضائع والامتنعة التي استأجرت لنقلها من المكلة أو توقفت بأمر الحكومة فحينئذ يعطى ما يقتضى من الاجرة اليومية لضباط ملاحى السفينة وانفارها عن الايام التى خدموا فيها السفينة فقط ويطلق سبيلهم .

المادة ٢١٨ - منع التجارة أو توقيف السفينة اذا وقع اثناء السفر فيعطى في حالة المنع الى ضباط وملاحى السفينة وانفارها اجرة الايام التى خدموا بها ومصاريف عودتهم الى محلاتهم وفي حالة التوقيف نصف الشهريات لمن كان بالشهرية اثناء مدة توقيف المركب ؛ أما اللذين أخذوا للسفرة بتمامها فلا يعطى لهم شيء عن مدة التوقف بل تعطى لهم حقوقهم وأجرتهم المشروطة لأجل السفر بتمامه فقط .

المادة ٢١٩ - اذا طال سفر السفينة وزيد عن قصد فحينئذ تزداد اجرة الملاحين المستخدمين للسفرة بتمامها حسب الزيادة الحاصلة .

المادة ٢٢٠ - اذا تفرغت السفينة قصدا في محل اقرب من المحل المبين في سند مقاوله النولون فلا تنزل بسبب ذلك الاجرة المشروطة للملاحين المرتبطين السفرة بتمامها .

المادة ٢٢١ - الملاحون المستخدمون على ان تكون لهم حصّة من نولون السفينة أو من الربح الذى يحصل من سفرها لا يجوز ان تعطى لهم اجرة يومية أو نوع من التضمينات لأجل ترك السفرة وفسخها أو تأخرها أو زيادتها بداعى سبب مجبر لكن اذا وقع ترك السفرة وفسخها وتأخرها أو زيادتها من جهة أصحاب وسق السفينة فيكون للملاحين نصيب أيضا من تضمينات الاضرار والخسائر التى يحكم باعطائها للسفينة من طرفهم بهذا السبب وهذه التضمينات اذا كان الشرط بأن يأخذ صاحب السفينة والملاحون حصّة مهما كان مقدارها من الربح والنولون تتوزع وتقسم فيما بينهم قياسا

لتلك الحصّة ، وأما اذا وقع ترك السفرة وفسخها وتأخرها أو زيادتها من ربان المركب وأصحابه فيكونون مجبورين على أن يعطوا لكل من الملاحين بدلا عن ضرر وخسارة بمقدار مناسب حسب شروطهم ومقاولتهم .

المادة ٢٢٢ - اذا ضبطت السفينة أو صودرت أو لطمت فكسرت أو غرقت وضاع وتلف المركب وحمولته بتمامها فلا يحق لضباط الملاحين وانفارهم أن يطلبوا أدنى اجرة من جهة تلك السفرة ، وإنما اذا كان أعطى لهم قبلا شيء من أصل أجرتهم فلا يكونون مجبورين على ارجاعه أيضا .

المادة ٢٢٣ - اذا نجى المركب أو بعض أقسامه من الفرق والتلف فيكون للملاحين المستخدمين حق بأن يستحصلوا أجرتهم من صافي حاصلات القطع التى خلصوها واذا كانت الحاصلات المذكورة تقوم بوفاء أجرتهم أو كان لم يتخلص شيء آخر من الامتنعة فحينئذ يكون للملاحين صلاحية أن يأخذوا من نولون هذه البضائع والامتنعة المخلصة ما يتبقى من أجرتهم .

المادة ٢٢٤ - ضباط الملاحين وانفارهم المستخدمون بالحصّة من النولون يمكنهم أن يحصلوا معاشاتهم وأجرهم من نولون السفينة فقط قياسا الى الحصّة التى يأخذها الربان والمستأجر .

المادة ٢٢٥ - الملاحون الموظفون والعاديون على أى شرط ومقاوله كان استخدامهم بأن يأخذوا على حدة اجرة الايام التى صرفوها على تخليص قطع السفينة الفارقة وما يتعلق بها من الاشياء .

المادة ٢٢٦ - كل من يمرض من الملاحين اثناء السفر أو ينقطع أو يتعطل سواء كان بسبب خدمة المركب أو بسبب محاربة الاعداء والقرصان فله الحق ان يأخذ أجرتة كما هي مقررة وعدا عن ذلك فانه يأخذ أيضا مصاريف الطبيب والجراح مدة مرضه وجرحه واذا بقى عاطلا فيأخذ حينئذ مع المصاريف المذكورة بالسوية مقدارا من الدراهم مناسبة تحت اسم تضمين واذا لم يتفق الطرفان في أمر هذا التضمين فيستحصل له مقدار المبلغ الذى يتعين في مجلس التجارة ، أما مصاريف الجراح وتضمينات العطل اذا كان الممرض أو الجرح أو التعطيل ناشئا عن خدمة فتعطى من نولون

السفينة واذا كان وقع ذلك في محاربة لأجل أمر محافظة السفينة فيعد تعطيلا كبيرا من الخسارات البحرية الجسيمة ويستوفى من المركب ونولونه وسقه غرامة .

المادة ٢٢٧ - الملاح المريض أو المجروح أو المعطل اذا لم يمكنه أن يداوم على السفر احترازا من الخطر والتهلكة فيكون الربان مجبورا قبل قيام السفينة بأن يخرج الملاح المرقوم من السفينة الى المستشفى أو محل آخر يمكن مداواته به وان يقوم عند عودته بمصاريف مرضه ونفقاته اذا تعافى واذا مات فيتدارك ويقوم بالمصاريف اللازمة لأجل دفنه واذا كان الربان موجودا في الممالك العربية فيعطى جل ذلك دراهم كافية بمصاريف المقدار بصورة أمانة أو كفيلا يتعهد باعطائها الى مكتب التجارة وفي المحلات التي لا توجد بها فالى مأمور البلدة الكبير واذا كان في البلاد الأجنبية فالى معتمدى الحكومة العربية وفي المحل التي لا توجد به فالى رأس مأمورى الحكومة المحلية ومع ذلك تبقى اجرة الملاح المرقوم قائمة لحين شفائه وعدا عن ذلك يعطى حسابه من اليوم الذى يكون خرج مسافرا به في السفينة من أى ميناء كانت الى اليوم الذى يمكنه ان يعود الى تلك الميناء مع مصاريف طريقه أيضا .

المادة ٢٢٨ - اذا كان الملاح داخل السفينة وخرج منها برخصة وأجرى نزاعا فجرح أو مرض بسبب حركة غير لائقة منه فيعال كذلك بمصاريف السفينة على الوجه المشروح الا انه يمكن اقامة الدعوى على هذه المصاريف لى تسترد منه اما اذا خرج الملاح من السفينة بلا رخصة فجرح أو تعطل أو مرض بسبب نزاعه ومعارضته أو بسبب حركات غير لائقة تقع منه فتبقى حينئذ مصاريف الطبيب والجراح على حسابه واذا اتفق ان الربان أخرجه من الخدمة فنحسب له حينئذ أجرته الى اليوم الذى استخدم فيه فقط .

المادة ٢٢٩ - اجرة الملاح الذى يتوفى في السفينة تعطى الى ورثته على الوجه الآتى : وهى انه اذا كان مستخدما بالشهرية فيعطى لهم معاشه يوم وفاته واذا كان مستخدما على سفرة تامة وتوفى اثناء السفر وفي الميناء التى توجه اليها فتعطى لهم نصف الاجرة فقط اما اذا توفى حين عودته فتعطى أجرته المشروطة بالتمام ، واذا كان مستأجرا بحصة يكون له منها ربح يحصل من السفرة أو من نولون

السفينة وتوفى بعد الشروع في السفر فتعطى لهم كذلك حصته المشروطة بالتمام وعلى أى صورة كان الملاح مستخدما وتلف في محاربة الاعداء أو القرصان حبا بسلامة السفينة ووصلت هذه بالسلامة الى الاسكلة حينئذ يعتبر كأنه لم يمت الا يوم وصولها وتعطى أجرته بالتمام .

المادة ٢٣٠ - الملاح الذى يؤسر وهرب في السفينة لا يحق له ان يطلب شيئا من الربان أو أصحاب السفينة أو المستأجرين لى يعطى بدل عتقه بل يكون له حق ان يستحصل أجرته الى اليوم الذى استؤسر فيه فقط .

المادة ٢٣١ - الملاح الذى يرسل بحرا أو برا بخدمة للسفينة اذا أسر فيكون حق ان يستحصل أجرته بتمامها وعدا عن ذلك اذا وصل المركب بالسلامة الى الميناء فتكون له صلاحية على ان يطلب أيضا تضمينات لأجل عتقه .

المادة ٢٣٢ - اذا كان المتوفى مرسلا بحرا أو برا بخدمة للسفينة فيعطى التضمين المذكور من طرف أصحاب المركب فقط اما اذا كان مرسلا لأجل لزوم المركب والوسق فيلزم ان تستوفى من جانب أصحاب المركب ومن جانب أصحاب الوسق أيضا .

المادة ٢٣٣ - بدل التضمين المذكور أى العتق يكون عبارة عن ثلاثين جنيها ذهبا .

المادة ٢٣٤ - اذا بيعت السفينة في مدة استخدام الملاحين فيكون للملاح الذى لا يرضى بمقابلة ما على نوع آخر الحق يأخذ مصاريف السفينة وأجرتها لا يوصله لمحلته بالتمام .

المادة ٢٣٥ - الملاحون الموظفون والعاديون الذين يطردون من الخدمة بناء على أسباب مقبولة نظاما اثناء السفر يكون الربان مجبورا ان يحاسبهم على أجرتهم المشروطة ليوم طردهم فقط بحسب ما قد قطعوه من الطريق ويعطيها لهم اما الملاحون الذين يطردون قبل بداية السفر فيعطون اجرة الايام التى خدموا فيها ولا يلزم ان يعطوا شيئا زيادة عن ذلك .

المادة ٢٣٦ - الاسباب التى تعتبر مقبولة نظاما لطرد الملاحين هى :

اولا : عدم قابليتهم للخدمة . ثانيا : عدم طاعتهم . ثالثا : ادمانهم على السكر رابعا : المعاملة بالجبر والضرب داخل السفينة وباقي

الاخلاق القبيحة اجمالا التي تكون باعثا لاخلال انتظام السفينة . خامسا : ترك السفينة والانصراف بلا اذن . سادسا . العدول عن السفر باسباب مجبرة او جائزة نظاما .

المادة ٢٣٧ - كل واحد من الملاحين المقيدين في دفتر النوتيه اذا امكنه ان يثبت بان طرده من الخدمة كان عن سبب غير مقبول نظاما فيكون له حق بان يرفع الدعوى على الربان طالبيا التضمنين هذا اذا طرد الملاح قبل الشروع في السفر فيكون هذا التضمنين عبارة عن ثلث اجرتة التي يقدر بانه يكتسبها من السفر واذا وقع طرده اثناء السفر فتكون الاجرة بقدر ما كان يؤخذ لو بقي من يوم طرده ولم يطرد الى نهاية السفر ومصاريف عودته ايضا والربان المحكوم عليه بالتضمنينات المذكورة لا يكون له حق بان يستعفيها من اصحاب السفينة بأي وجه كان مما تقدم بيانه ما لم يكن مأذونا من طرفهم في هذا الخصوص .

المادة ٢٣٨ - الملاحون الموظفون العاديون لا يمكنهم بوجه من الوجوه فيما عدى الاحوال الخمسة الآتى بيانه ان يتركوا السفينة ويستعفوا من خدمتها بعد ان يكونوا تقييدوا في دفتر الملاحين وهذه الاحوال هي :

اولا - اذا اراد الربان ان يذهب بالسفينة الى ميناء غير الميناء المشروط عليهم بالذهاب اليها قبل الشروع بالسفر الذي تعهدوا بخدمته .

ثانيا - اذا ظهرت محاربة بحرية للحكومة العربية قبل الشروع بالسفر ايضا او كانت السفينة وصلت لاحد الموانئ فوقم حرب بين الحكومة العربية وبين حكومة ذلك المحل المشروط توجه السفينة اليه وكان من المحتمل وقوع السفينة في تهلكة قريبة من جراء ذلك او صار على الميناء المقصود الذهاب اليها حصار بحرى .

ثالثا - اذا كان اخذ خبر صحيح كذلك قبل الشروع في السفر او عندما تصل السفينة الى احدى الموانئ بانه يوجد في المحل الذى تقصد السفينة السفر اليه طاعون او حمى صفراوية او ما يماثل ذلك من الامراض ذات العدوى .

رابعا - انتقال السفينة بكاملها قبل الشروع بالسفر لاصحاب آخرين .

خامسا - وفاة الربان قبل الشروع بالسفر او عزله من طرف اصحاب المركب .

المادة ٢٣٩ - السفينة ونولونها تعتبر في مقام رهن مخصوص لاعطاء اجرة الملاحين وتضمنياتهم مع مصاريف عودتهم .

المادة ٢٤٠ - السفينة ونولونها تعتبر كذلك في مقام الرهن للتضمنينات والاضرار والخسائر التي تترتب لاصحاب الوسق ناشئة من عدم اعتناء الملاحين الموظفين والعاديين وخطاهم انما لاصحاب السفينة الحق بان يدعوا باسترجاع هذه التضمنينات من الربان ولهذا ايضا الحق بالادعاء على الملاحين .

الفصل السادس

فيما يختص بسندات مقاولات النولون
(قوندارتو)

يعنى ايجار السفن واستئجارها

المادة ٢٤١ - كل مقاوله يعبر عنها (بقوندارتو) نولون تختص بايجار احدى السفن واستئجارها ينبغى ان تكون خطية ويبين بها أولا : اسم السفينة ومقدار حمولتها باعتبار الطونيلاته او الكيل وتحت راية أى دولة هي ثانيا : اسم ربانها وشهرته ثالثا : اسم المأجر المستأجر وشهرتهما رابعا : المحل المعين لأجل الوسق والتفريغ ومدة ذلك . خامسا : مقدار الاجور يعنى بدل النولون ، وكميته سادسا : هل صار عقد المقاوله على جميع السفينة او قسم منها او على وسق معين مقداره سابعا : التضمنينات المشروط اعطائها بسبب تأخر يقع فى التفريغ .

المادة ٢٤٢ - اذا لم تتعين ايام وقوف السفينة يعنى مدة وسقها وتفرغها وتخصص في مقاوله الطرفين فينظر حينئذ الى العادة الجارية في مثل ذلك والا فتكون مدة خمسة عشر يوما على التوالى عدا عن ايام التعطيل اعتبارا من اليوم الذى يبين الربان فيه استعداداه للشحن او للتفريغ .

المادة ٢٤٣ - اذا حصلت المقاوله بان يوسق او يفرغ جانب من الشحن فى محل والباقي محل آخر فالأمر الذى تمر لحين ذهاب السفينة من احدهما الى الآخر لا تحسب من المدة المشروطة لأجل الوسق والتفريغ .

المادة ٢٤٤ - اذا استؤجرت السفينة مشاهرة ولم تحصل مقاوله بنوع آخر بحضور بدل الايجار فتحسب الشهرية اعتبارا من يوم قيام السفينة وحركتها .

المادة ٢٤٥ - قبل قيام السفينة وحركتها اذا حدث ما يمنع التجارة مع المحل المشروط الذهاب اليه فتفسخ حينئذ المقاوله ولا يحق لاحد الطرفين بأن يطالب احدهما الآخر بتضمن الضرر اما صاحب الوسق فيكون مجبوراً بأن يدفع ما يحصل من المصاريف لاجل وسق بضائعه وأمتعته وتفريفها .

المادة ٢٤٦ - اذا ظهر مانع في اثناء الطريق يمنع السفينة من الدخول الى الميناء المقصودة أو اخراج وسقها اليه ولم يكن بيد الربان تعليمات بنوع آخر فيذهب حينئذ الى ميناء أخرى غير ممنوع الوصول اليها ويجرى مخابرة القضية مع الواسق أو المستلم بحسب ما تقتضيه الحالة وينتظر اجواب .

المادة ٢٤٧ - السبب الجبر الذي لا يمكن دفعه اذا امتنعت السفينة مؤقتاً عن الخروج من الميناء فتبقى مقاوله الايجار مرعية انما لا يكون حق لاحد بأن يطلب اضراراً أو خسائر بسبب تأخر هذا السفر وكذلك اذا ظهر اثناء السفر سبب مجبر كهذا فلا يستوجب فسخ مقاوله الايجار ولا الضم ايضاً على بدل الايجار

المادة ٢٤٨ - السفينة مأذونة ومخيرة في مدة التوقف الناشئ عن الاسباب المجبرة المذكورة اعلاه ان تخرج منها على حسابها الخاص البضائع والامتنعة الموسوقة فيها انما بعد ان تتخلص السفينة من هذا التوقيف مجبورة على الوسق ثانية او تعطى ما يلزم لذلك من الاجور .

المادة ٢٤٩ - السفينة وآلاتها ومعداتهما مع بدل النولون وكذا الامتنعة الموسوقة هي في مقام رهن لاجل تنفيذ المقاوله المعقودة بين الطرفين .

الفصل السابع

فيما يختص بسندات الشحن - بوالس

المادة ٢٥٠ - يعتبر تنظيم سند الشحن بأسم شخص مخصص أو لأمره أو لحاملها ويتحرر بها جنس البضائع والأشياء المشحونة ومقدارها وبيان أنواعها وأشكالها ويدرج فيها أولاً : اسم المرسل وشهرته . ثانياً : اسم الشخص المرسل اليه وشهرته ومحل إقامته . ثالثاً : اسم الربان وشهرته ومحل إقامته .

رابعاً : اسم السفينة ومقدار محمولها باعتبار الطونيلات أو الكيل وتحت راية أى دولة هي خامساً : المحل الذي تقوم منه والمحل الذي تقصد الوصول اليه . سادساً : مقدار النولون وكذلك يتحرر على حاشيتها ماركة البضائع والأشياء المنقولة ونمرها .

المادة ٢٥١ - ينظم من كل سند من سندات الشحن أربع نسخ على الأقل تعطى احدهما للشاحن والثانية للمشحون له وواحدة الى الربان وأخرى الى صاحب المركب أو الذي جهزه ، ويلزم أن يمضى على هذه النسخ الأربع من طرف الشاحن والربان بظرف (٢٤) ساعة على الأكثر من شحن البضاعة وكذلك يجبر الشاحن بأن يعطى في ظرف المدة المذكورة ويسلم الى الربان تذاكر تخليص البضائع والأشياء الموسوقة المعطاة له من جانب الجمرك .

المادة ٢٥٢ - سندات الشحن المنظمة على الوجه المحرر كما انها تصلح لاحتجاج فيما بين جميع الأشخاص الذين لهم حصة وعلاقة في الوسق كذلك تصلح أيضاً للاحتجاج فيما بينهم وبين أصحاب السيكرتات أيضاً انما اذا ادعى هؤلاء فسادها تكون دعواهم مسموعة .

المادة ٢٥٣ - اذا وجد تباین فيما بين نسخ سندات شحن احدى الوسقات فيكون الاعتبار للنسخة الموجودة في يد الربان اذا كانت بخط الواسق أو القومسيونجى أو للنسخة التى بيد الواسق أو المستلم اذا كانت بخط يد الربان .

المادة ٢٥٤ - القومسيونجى أو المستلم يكونان مجبورين بان يعطيا بحسب طلب الربان علماً وخبراً مشعراً باستلام البضائع والامتنعة المدرجة في سندات الشحن أو المقاولات النولون وان لم يعطياه ذلك فيكونان مجبورين بان يعطيا مصاريفه ويضمنوا الأضرار والخسائر التى تترتب له باسباب ذلك أو بسبب تأخره كذلك الربان يجبر بان يطلب من المستلم علماً وخبراً باستلام الامتنعة التى سلمها له وان لم يمكنه اخذ ذلك منه فيستحصل شهادة من الجمرك تبين بانه اخرج تلك الامتنعة من السفينة بموجب سند شحنها والا فيكون مجبوراً على ضمان الأضرار والخسائر التى يمكن وقوعها من جراء ذلك .

الفصل الثامن

فيما يختص بالنولون

المادة ٢٥٥ - اجرة السفائن وسائر المراكب البحرية يقال لها (نولون) وتتقدر بمقاولات الطرفين وتثبت (بقوندراتو) أو (ببوالس) سندات الشحن والنولون يمكن تعيينه على مجموع السفينة أو على موضع معين منها ويمكن مقاولتها لاجل سفرة تامة أو مدة معينة وعلى حساب الطويلاته أو الكيل أو القطار أو مقاطعة أو على مشحونات متنوعة أو على اية حال كان ذلك يلزم ان يبين في عقد المقاوله (قوندراتو النولون) ومقدار محمول السفينة باعتبار الطويلاته أو الكيل .

المادة ٢٥٦ - اذا كان النولون مقررا على السفينة بتمامها ولم يكمل المستأجر شحنه فلا يمكن للربان ان يشحن امتعة اخرى غيرها مالم يستحصل بذلك رخصة وتكون اجرة سائر الامتعة التي يصير شحنتها لأجل اكمال محمول السفينة عائدة الى المستأجر الذي يكون استأجرها جميعا .

المادة ٢٥٧ - المستأجر اذا لم يشحن شيئا مما هو في مقاوله النولون (قوندراتو) أو بظرف المدة المعينة بهذا النظام يكون للمؤجر الخيار على وجهين اذ يحق له اما أن يطلب التضمينات المشروطة في مقاوله (النولون) (قوندراتو) بسبب تأخره أو ما يقدر لذلك بمعرفة أهل الخبرة اذا لم يكن ثمة شروط ، اما أن يفسخ قوندراتو النولون ويطلب من المستأجر نصف النولون وباقي المنافع المشروطة وكذلك المستأجر اذا لم يشحن شيئا في المدة المذكورة يمكنه ان يفسخ المقاوله قبل تبدأ أيام التوقيف (يعنى أيام القوانترا استتاريا) الاستاريا معناها أيام التوقيف وهي عبارة عن أيام معينة بلا اجرة لاجل شحن السفينة وتفريغها ، اما الفواتير استاريا فهي عبارة عن أيام تضم الى أيام استاريا لقاء اجرة معينة بشرط أن يعطى مؤجر السفينة أو ربانها نصف النولون ونصف المنافع المشروطة في عقد المقاوله .

المادة ٢٥٨ - اذا شحن المستأجر بظرف المدة المعينة جانبا فقط من الامتعة التي حصلت المقاوله عليها في المقاوله النولون ولم يشحن الباقي فيكون للمؤجر لذلك حق بأن يختار وجهين فاما ان يطلب التضمينات المسطرة في الفقرة الاولى من المادة السالفة واما أن يقوم ويسافر

بالمقدار الذي شحنه من الامتعة وتكون له صلاحية ان يأخذ نولونه بتمامه .

المادة ٢٥٩ - اذا شحن المستأجر امتعة تزيد عن المقدار الذي حصل الاتفاق عليه فيجبر حينئذ بان يعطى نولون الزيادة قياسا للأجرة المقررة في مقاوله النولون .

المادة ٢٦٠ - اذا كان مؤجر السفينة أو ربانها يزيد في قياس السفينة من اصل مقدار محمولها فيكون مجبورا بان ينزل النولون بحسب ما يتبين من الفرق والتفاوت ومع ذلك يعطى للمستأجر أيضا اضراره وخسائره غير أنه اذا كان الفرق والتفاوت بين المقدار الذي أعلنه واصل مقدار محمول السفينة ليس بأكثر من ثلاثة في المائة أو كان موافقا للمقدار المحرر في براءة السفينة فينصرف النظر حينئذ عن الفرق .

المادة ٢٦١ - اذا كان مؤجر السفينة المعدة لشحن بضائع مختلفة أو ربانها قد عينا مدة انتظارها لاجل الشحن ولم يقاول اصحاب الوسق على مدة أخرى للانتظار فيكون مجبوراً على القيام والحركة بأول فرصة يساعد بها الطقس بعد انقضاء المدة المذكورة .

المادة ٢٦٢ - اذا اجرة السفينة لأجل مشحونات مختلفة ولم تتعين مدة الشحن يؤذن حينئذ لكل من اصحاب الوسق بان يرجع السندات المضاة من الربان واذا كان البعض منها ارسل الى محله فيقدم عليه كفيلا ويدفع نصف النولون المشروط عدا عن مصاريف شحن البضائع والامتعة وتفريغها وما يكون لزم اخراجه بهذا السبب من العنبر الى الكورته وربما الى الخارج ووضعه تكرارا في محلاته من سائر الامتعة ثم يسترد بضاعة اما اذا كان شحن في السفينة مقدار ثلاثة ارباع وسقها وطلب اكثر اصحاب الوسق رفعه فيكون الربان مجبوراً على ان يقوم للسفر في الطقس الموافق بعد ثمانية أيام من تبلغهم طلبهم له رسمياً ولا يحق لاحد من اصحاب الوسق أصلاً أن يسترد بضائعه .

المادة ٢٦٣ - اذا شحن في السفينة امتعة بدون علم المؤجر أو الربان واطلاعهما وكان الربان ما زال في محل الشحن فعليه أن يكلف اصحاب البضائع رسمياً ليسترجعوا امتعتهم

وفي هذه الحال يحق له أما ان يخرج الامتعة الى البر أو ان يأخذ نولون بحسب اقل قيمة على مثل ذلك الجنس في ذلك المحل انما اذا علم وجود المتاع المذكور في السفينة بعد قيام أو سفرها فقط فلا يؤذن حينئذ له بان يخرجها الى محل آخر غير المحل المرسل اليه وانما يحق له بان يستحصل النولون بحسب الفئات المار ذكرها .

المادة ٢٦٤ - الواسق الذي يرد بضاعة اثناء السفر يكون مجبوراً بأن يعطى نولونها بتمامه وجميع ما يقع من المصاريف بسبب تفريغها انما اذا تم ارجاعها على ذلك الوجه بسبب من الربان وعن خطأ منه فلا يكون للمذكور حق بوجه ما ان يستحصل النولون بل يضمن أيضاً ما يقع من المصاريف واذا اقتضى الامر يضمن ايضاً ما يترتب من الضرر والخسائر بسبب عدم قيامه بمقتضى مقابلة النولون .

المادة ٢٦٥ - اذا توقفت حين قيامها أو في اثناء سفرها أو في محل تفريغها بسبب خطأ أو تكاسل من احد المستأجرين أو اصحاب الواسق فيكون المستأجر الواسق مجبوراً على ايفاء المصاريف الناشئة من تأخيرها مع الاضرار والخسائر الى مؤجر السفينة أو ربانها أو سائر اصحاب الواسق واذا استؤجرت السفينة ذهاباً واياباً ثم عادت بغير وسق أو بوسق ناقص فيكون للربان حق بان يستحصل نولونها تماماً وان يستوفي الخسائر التي تنشأ من تأخير السفينة اذا تاخرت .

المادة ٢٦٦ - كذلك اذا توقفت السفينة أو تاخرت حين قيامها أو اثناء سفرها أو في محل تفريغها بسبب خطأ أو تكاسل من المؤجر أو الربان فيكونان مجبورين على ضمان الاضرار والخسائر التي تترتب عن ذلك الى المستأجر ومقدار هذا الضمان سواء الذي ذكر بهذه المادة أو في المادة التي قبلها يمين ويخصص بمعرفة أهل الخبرة .

المادة ٢٦٧ - اذا حصل اضطراب الى تعمير السفينة أي تجهيزها اثناء السفر فيكون المستأجر أو الواسق مجبوراً على ان ينتظر هذا التجهيز أو ان يعطى النولون حتى يبدل الحسارات الجسيمة اذا حدثت ويرجع بضائعه وامتعته انما اذا كانت السفينة مستأجرة مشاهرة فلا يجبر حينئذ على اعطاء نولون لاجل مدة التعمير ولا لزيادة نولون اذا كانت المقابلة على سفره

تامة ، واذا لم يمكن تعمير السفينة فيكون الربان مجبوراً بأن يستأجر سفينة أو سفن متعددة لاجل نقل البضائع المشحونة بها الى المحل المتفق على ارسالها اليه بشرط ان يعطى مصاريفها ولا يطلب زيادة نولون وان لم يمكنه ذلك فيعطى له من النولون المقرر مقدار ما يصيب حصة المسافة التي قطعها فقط ويترك عندئذ أمر النقل لكل واحد من اصحاب النقل الواسق اذا لم يمكنه استئجار سفائن أخرى لنقل الامتعة الموسوقة معه انما يجب على ذمته ان يبين لهم واقعة الحال ويتخذ التدابير اللازمة لاجل وقاية الواسق اثناء ذلك ان جميع هذه المبينة تكون مرعية الاجراء اذا لم يكون ثمة اتفاق آخر بين الطرفين وعندئذ يقتضى الرجوع الى المقاولات المعقودة .

المادة ٢٦٨ - اذا امكن المستأجر ان يثبت حين قيام السفينة عدم قابليتها للسفر فيفقد حينئذ الربان حقه في النولون وعدا عن ذلك يكون مجبوراً على اعطاء الاضرار والخسائر للمستأجر وقضية هذا الاثبات تسمع وتقبل ولو انه حصل الكشف على السفينة وجرب معاينتها حين قيامها واخذ شهادة تبين انها صالحة للسفر .

المادة ٢٦٩ - يلزم ايفاء نولون المتاع الذي يضطر الربان الى بيعه لاجل تموين السفينة أو تعميرها أو مداركة جميع الاشياء الاضطرابية انما يجب على الربان ان يعطى قيمة هذا المتاع عندما تصل السفينة بالسلامة الى الميناء بحسب فئات ما يباع مما بقى منه أو من سائر البضائع التي هي من جنسه ونوعه وبالعكس اذا غرقت السفينة وتلفت فيعطى الربان قيمة المتاع المذكور حسب الفئات التي باعه بها وله ان يبقى معه من ثمن المبيع نولون السفينة بقدر ما تكون حتى المحل الذي وصلت اليه ومع ذلك لا ينبغي في كلا الحالتين ان يحدث خلل في الحقوق والصلاحيات المعطاة لاصحاب السفينة بموجب الفقرة الثانية من المادة (١٧٩) من هذا النظام

غير انه اذا نشأ من نوالهم الصلاحية المذكورة استدعائهم ضرر للاشخاص الذين بيع متاعهم أو رهن فيلزم حينئذ ان يتوزع الضرر المذكور غرامة على اثمان البضائع التي وصلت الى محلها بالسلامة واثمان جميع الامتعة التي تخلصت من الفرق الحادث قضاء في البحر والذي اوجب قضية البيع أو الرهن .

المادة ٢٧٠ - اذا وقع منع مختص بأمر المتاجرة مع المحل المشروط ذهاب السفينة اليه ولزم الامر الى عودتها مع وسقها وكانت مستأجرة ذهابا وايابا فيكون للربان الحق باستحصال النولون عن ذهابها فقط .

المادة ٢٧١ - اذا توقفت السفينة اثناء السفر مدة فقط بامر دولة من الدول وكانت مستأجرة مشاهرة فلا يلزم ان يعطى لها نولون أصلا عن مدة التوقيف ولا زيادة نولون أيضا اذا كانت مستأجرة لسفرة تامة انما اجرة الملاحين في مدة التوقيف تعد من الخسارة البحرية وفي ظرف المدة المذكورة يؤذن للواسق ان يخرج من السفينة الامتعة الموصولة على نفقته واذا خرجها فيكون مجبور على شحنها ثانيا على نفقته أو ان يعطى التضمينات المقتضية الى مؤجر السفينة أو ربانها .

المادة ٢٧٢ - الامتعة التي تلقى في البحر لاجل سلامة العامة يعطى نولونها الى الربان ويتوزع غرامة على العامة .

المادة ٢٧٣ - لا يلزم اعطاء نولون أصلا عن امتعة تضيع أو ت تلف بسبب الفرق أو الكسر أو اغتصاب القرصان وضبط الاعداء بل يجب على الربان رد الدراهم التي يكون أخذها معجلا لاجل نولون تلك البضائع اذا لم يكن هناك مقالة تخالف ذلك .

المادة ٢٧٤ - اذا تخلصت السفينة من يد الاعداء والبضائع من الفرق والتلف بمساعي الربان أو اقدمه وغيره ومعاونته واعطى على ذلك دراهم أو تعهدا وما امكن نقل البضاعة الى المحل المشروط ايصالها اليه فيكون للربان حق بأن يستحصل نولونها حتى المحل الذي اغتصبت أو ضبطت أو غرقت فيه انما اذا تخلصت الامتعة بمعاونته ثم نقلها معه كلها الى المحل الذي تعهد بايصالها له فحينئذ يمكنه أن يستحصل نولونها بالتمام لكنه يتحاصص باعطاء مصاريف التخليص غير انه اذا لم يكن للربان من السعي أو غيره على تخلص الامتعة والتلف بل خلصت على وجه البحر أو ساحله فلا يلزم ان يعطى له نولون أصلا عما يرد أخيراً من الامتعة ويعطى لاصحابه .

المادة ٢٧٥ - الامتعة والسفينة والنولون تتحاصص جميعا فيما يصرف من الدراهم على تخليص الامتعة من القرصان والاعداء انما معاش الملاحين واجورهم لا تدخل بهذه المصاريف وهذه

الدراهم تتوزع وتقسّم غرامة على ما يتبقى من اثمان الامتعة حسب فئاتها الجارية في محل تفريغها بعد أن تنزل منها مصاريفها وعلى نصف ثمن السفينة حسبما تساوى في ذلك المحل ونصف النولون أيضا .

المادة ٢٧٦ - اذا استنكف المستلم عن اخذ المتاع للربان الحق أن يكلفه رسميا استلامه بواسطة استدعاء يرفعه الى محكمة التجارة ويبيع بموجب حكمه مقدارا من الامتعة المذكورة أو كاملها حتى يستوفي نولونه وخسارته البحرية وباقي مصاريفه الواقعة واذا بقي من ذلك شيء فيودعه في محل أمين ، أما اذا كانت تباع جميع الامتعة على الوجه المشروح ولا يبقى النولون وغيره تماما فلا يحرم الربان من الحق في الرجوع على اصحاب الشحن ليستحصل باقى مطالبه

المادة ٢٧٧ - لا يحق للربان ان يوقف بضائع في سفينة بسبب عدم اعطاء النولون والخسارات البحرية الجسمة وسائر المصاريف وانما يكون له حق بان يسلمها امانة ليد شخص حين تفريغها حتى يعطى له ذلك أو ان يطلب بيعها اذا كانت مما يتلف بمرور الوقت ما لم يكن قد تقدم له كفيل على ذلك من طرف المستلم واذا كانت مطالبته عن خسارات بحرية جسيمة لا يمكنه تقدير كميتها وتسويتها حالا فله ان يطلب وضع مبلغ يتعين بمعرفة محكمة التجارة امانة في صندوق المحكمة أو تقديم كفيل معتبر عليها .

المادة ٢٧٨ - اذا فرغت البضائع مع السفينة وما وضعت امانة بل جرى تسليمها الى صاحبها حسبما يتبين في المادة السابقة ولم تدخل في يد شخص آخر بعد ذلك فتكون في مقام رهن على ما يطلبه الربان من النولون والخسارات البحرية وباقي المصاريف ترجيحاً على مطالب باقى أصحاب الديون .

المادة ٢٧٩ - اذا وقع افلاس شاحن البضاعة أو مسامها قبل مرور الخمسة عشر يوم حسب النوال السابق فلا يحرم الربان من حق الامتياز على البضاعة المذكورة لاجل تحصيل مطلوب النولون والامتعة المعطوبة (لاوارية) وباقي المصاريف ترجيحاً على مطلوب جميع اصحاب المطالب .

المادة ٢٨٠ - اذا كان النولون مشروطاً على عدد الامتعة أو كيلها أو وزنها فيكون للربان الحق بأن يطلب عددها وتكيليها أو وزنها حين

تفريغها وان لم يفعل فيكون القول حينئذ للمستلم وله ان يثبت البضاعة بانها هي تلك البضاعة أو عددها أو كيلها أو وزنها وقضية هذا الاثبات يمكن أن تكون بشهادة تحت يمين من الاشخاص الذين استخدموا في تفريغ الوسق .

المادة ٢٨١ - اذا وقعت شبهة قوية فيما يتعلق بتلف البضاعة أو سرقتها أو انقاص كميتها ويمكن حينئذ للربان والمستلم ولكل واحد من اصحاب العلاقة بها ان يطلب تقدير ما وقع لها من الاضرار والخسائر بالكشف عليها ومعاينتها بمعرفة مجلس التجارة وهي في السفينة قبل تفريغها واذا كان لا يمكن رؤية ما صادف الامتعة من الخسارات وانكسر والنقص من ظاهرها فيمكن حينئذ اجراء الكشف عليها ومعاينتها أيضا بعد تسليمها الى المستلمين غير أنه يلزم بان لا يمر على ذلك وقت اكثر من (٤٨) ساعة من تاريخ تسليمها ويصير اتيان البضاعة بانها هي تلك البضاعة عينها على الوجه المبين في المادة السانقة أو بصورة أخرى نظامية والمستلمون اذا كانوا تسلموا البضائع وبراء وسندات الشحن وارجعوها واعطوا بياناً بالاستلام غيرها وكانوا أدرجوا في الابراء أو في بيان التسليم الشبهة القوية فيما يخص تلف الامتعة أو سرقتها أو انقاص كميتها فلا يفقدوا حقهم الظاهر في كشفها ومعاينتها لحين مرور ثمانى واربعين ساعة من تسليمها لهم .

المادة ٢٨٢ - مؤجر السفينة وربانها اذا أجروا من طرفهم كامل واحكام مقالة النولون (قوندراتو) المتوجبة عليهم فلا يقدر المستأجر أو الواسق ان يطلب تنزيل شئ من النولون أو يداعى به .

المادة ٢٨٣ - لا يقدر الشاحن ان يطلب ترك بدل النولون عما تلف من البضاعة طبعاً أو بسبب من المقدورات أو عما هبطت اسعاره وانما يمكنه ان يطلب ترك النولون عما كان فارغاً أو رشح وسال حتى كاد ان يفرغ من براميل الزيت والعسل وامثال ذلك من السوائل .

الفصل التاسع

فيما يختص بالركاب

المادة ٢٨٤ - لا يمكن اجبار الربان على قبول ركاب ليس لهم علاقة اصلا في وسق

سفينة ليست مخصوصة بنقل الركاب مثل وابورات البوستة .

المادة ٢٨٥ - يلزم بان يخضع المسافر في السفينة لما يقع من جانب الربان من الامور والتنبيهات المختصة بامور السفينة .

المادة ٢٨٦ - مقدار النولون يتعين في المقالة (القوندراتو) أو تذكرة السفر (البليت) الذى يعطى للراكب باسمه أو مفتوحا الى حامله اما اذا أنزل الراكب الى السفينة وسافر عليها بدون تعيين بدل النولون بمقالة فيلزمه ان يعطى بدل المثل واذا لم يتفق الطرفان على ذلك فيبين من المجلس بمعرفة أهل الخبرة .

المادة ٢٨٧ - اذا نظمت ورقة السفر باسم الراكب فلا يمكن للراكب ان ينقل حقه الى شخص آخر ما لم يرض بذلك الربان ويوافق عليه .

المادة ٢٨٨ - اذا لم يحضر الراكب الى السفينة قبل الشروع في السفر بالوقت والساعة المعينة لقيام السفينة أو خرج في اثناء الطريق للخارج ولم يرجع فلا يجبر الربان على انتظاره بل يمكنه أن يسافر ويجبر الراكب أيضا على اعطاء بدل النولون بتمامه .

المادة ٢٨٩ - اذا أراد الراكب فسخ المقالة قبل الشروع في السفر واطهر رغبته هذه أو انه لم يظهرها لكن تبين أن عدم مجيئه الى السفينة كان بسبب وفاته أو مرضه أو ظهور عذر شرعى آخر عائد لشخصه فيكون حينئذ مجبورا بأن يعطى نصف النولون فقط اما اذا وقعت الامور اثناء الطريق فيكون مديونا بايفاء النولون بتمامه .

المادة ٢٩٠ - اذا ضاعت السفينة وتلفت بقضاء بحرى فيفسخ عقد مقالة الركاب بتمامه (يعنى القوندراتو) .

المادة ٢٩١ - اذا ضبطت السفينة بسبب الحرب ولم يعد ممكنا ان ينظر اليها نظير سفينة حرة وتعطل سفرها بالكلية أو تأخر قبل الشروع في السفر أو بعده بأسباب مجبرة خارجة عن ادارة الربان أو الشركة التى هو تابع لها فيؤذن حينئذ بأن يفسخ المقالة التى معه وكذلك الربان أو الشركة التى يكون تابعا لها اذا أجبر احدهما على ترك السفر لدى وقوع احدى الحالات المذكورة أو يرى لزوما الى ترك

السفر اذا كانت السفينة منحصرة بنقل البضاعة خاصة وما أمكنها نقلها وكان ذلك عن غير خطأ أو غير تكاسل منه فيكون هذا الفريق أيضا مأذونا بان يفسخ المفاولة .

المادة ٢٩٢ - اذا فسخ عقد المفاولة بسبب احدى الحالات المبينة في المادتين السالفتين فلا يجبر احدى الطرفين أصلا بان يعطى ضررا أو خسارة للآخر ومع ذلك اذا وقع فسخ المفاولة بعد الشروع في السفر فيجبر الراكب بان يعطى النولون بحسب المسافة التي قطبها وهذا أيضا يحسب ويتعين على الوجه المبين في المادة (٢٦٧) .

المادة ٢٩٣ - اذا احتاجت السفينة الى التعمير في اثناء السفر ولم يشأ الراكب أن ينتظرها الى اتمام ذلك فيكون مجبورا أن يعطى النولون بتمامه اما اذا رضى أن ينتظر فيكون الربان مجبورا بان يعطيه محلا لاقامته مجانا لحين قيامه للسفر ثانيا . واذا كان متعهدا في المفاولة او ورقة السفر بأكله وشربه فيكلف بجميع ذلك ومع هذا اذا كان الربان يكلف الراكب بان ينقله الى المحل المشروط ويجرى له سائر مقاولاته وتعهداته بسفينة أخرى مثل تلك ولم يقبل الراكب بذلك فلا يبقى له حينئذ حق بان يطلب سكنا أو مأكلا لبيئما تستأنف السفينة سفرها .

مادة ٢٩٤ - اذا لم يكن في المقاولات والتعهدات ما يتعلق بالمأكولات فيجبر حينئذ الراكب على أن يستحضر الاشياء التي يحتاج اليها لاجل تعيشه، أما اذا فرغ زاده بسبب لم يشعر به قبلا أو من طول مدة السفر فحينئذ كما أنه يجبر على أن يترك للسفينة ما زاد عن نفقته بموجب المادة (٢١٣) كذلك الربان يكون مجبورا بان يعطيه ما يلزم من الزاد ببدل مناسب .

المادة ٢٩٥ - لا يجبر الراكب بان يدفع نولونا عن الاشياء التي هو مأذون أن يستصحبها معه بالسفينة بموجب المفاولة ما لم تكن هناك مفاولة أخرى باعطاء النولون عنها .

المادة ٢٩٦ - ينظر الى الراكب فيما يستصعبه معه من الاشياء في السفينة نظير شاحن وبناء على ذلك اذا سلم تلك الاشياء الى الربان فيجبر بان يعطيه بها سندا مقبولا مشعرا باستلامها ويجرى حقه وفي حق تلك الاشياء أيضا الحقوق والتعهدات التي تحتويها المواد المبينة في هذا النظام بحق أصحاب الشحن ، انما اذا لم يسلم الاشياء المذكورة الى الربان أو الى الشخص المأمور

باستلامها منه وأبقاها معه فحينئذ لا يبقى له حق أن يطلب من الربان ضررا ولا أن يضمن خسارة أصلا اذا ضاعت أو تلفت أو خسرت ما لم يكن وقوع هذا التلف والخسارة بسبب من الربان أو الملاحين أو عن خطأ يقع منهم .

المادة ٢٩٧ - اذا توفي الراكب أثناء السفر فيجبر الربان أن يتخذ التدابير اللازمة بحسب الوقت والحال لاجل المحافظة على ماله من الاشياء في السفينة واعطائه لورثته .

المادة ٢٩٨ - للربان حق التوقيف والامتياز على ما للراكب من الاشياء داخل السفينة لكي يستحصل على ماله يمكن استوفاه بعد من النولون وبدل النفقة انما هذا الحق والامتياز يبقى له طالما كانت الاشياء المذكورة باقية في السفينة أو موضوعة من طرفه في محل لتحفظ فيه أمانة فقط أما اذا أخذها صاحبها أو أخرجها بطريقة ما فعند ذلك يسقط هذا الحق والامتياز .

المادة ٢٩٩ - لا يجبر الربان أثناء السفر على الدخول الى ميناء غير مشروطة ولا على الانتظار مدة زائدة بناء على طلب أحد الركاب لمنافعه الذاتية انما يكون مأذونا أن يدخل الى أول ميناء مسكونة يمكنه أن يقترب منها ويخرج اليها الراكب الذي يكون وقع في علة ذات عدوى فقط .

الفصل العاشر

فيما يختص

بعقود مقاولات الاستقراض البحرية

المادة ٣٠٠ - عقد مفاولة الاستقراض البحري هو عبارى عن عقد مفاولة استقراض تعمل على السفينة أو وسقها أو عليها كليهما والسفينة والوسق المرهونان على الوجه المذكور اذا ضاعا أو تلفا بقضاء بحرى فلا يصير حينئذ ايفاء الدراهم المستقرضة أما اذا وصلا بالسلامة فيلزم حينئذ ايفاؤها مع التمتع البحري يعنى الربح الذي حصلت عليه المفاولة وهذا الربح يعطى بتمامه ولو كان زائد عن المقدار المقرر نظاما .

المادة ٣٠١ - تنظم عقود مقاولات الاستقراض البحري أما بصورة رسمية أو فيما بين الطرفين فقط ويذكر به أولا : مقدار الدراهم المستقرضة مع مقدار الربح المشروط ، ثانيا : نوع المرهون بمقابلة المبالغ المستقرضة . ثالثا : اسم السفينة واسماء وشهرة صاحبها وربانها والقارضين والمستقرضين . رابعا : هل كان ذلك الاقراض والاستقراض الواقع لاجل سفرة واحدة أو وقت

معين وما هي مدته . خامسا : الوقت الذي يوفى به المبلغ المستقرض وربحه . سادسا : الوقت والتاريخ اللذان وقع فيهما الاستقراض .

المادة ٣٠٢ - اذا أريد تنظيم عقد مساولة استقراض بحرى بصورة رسمية وكان ذلك فى الممالك العربية الحجازية فيعقد حسب أصوله وينظم فى محكمة التجارة والا فبحضور مجلس البلدة واذا كان فى الممالك الاجنبية ففى دوائر معتمدى الحكومة العربية الحجازية وان لم توجد فى مجلس الحكومة المحلية .

المادة ٣٠٣ - اذا جرى تنظيم عقد مساولة الاستقراض البحرى فيما بين الطرفين فقط فيجبر المقرض أن يصادق عليه ويقيده فى محله أو فى احدى المحلات المذكورة بحسب ايجابية بظرف عشرة أيام على الاكثر من تاريخ عقد المساولة .

المادة ٣٠٤ - اذا لم تجر أحكام هاتين المادتين السالفتين يسقط حينئذ عقد مساولة الاستقراض البحرى من حيثيته ويعد من قبيل الاستقراض المعتاد وبناء على ذلك كما أن الشخص المقرض يضيع امتيازاه فى حق الاشياء التى أقرض من أجلها كذلك المستقرض يكون مجبورا شخصا ومالا بأن يعطيه دراهمه وربحها النظامى أيضا .

المادة ٣٠٥ - سند مساولة الاستقراض البحرى يمكن تنظيمه لأمر ذات المقرض وحينئذ يجوز احواله بطريق الجبر وحسب أصول السفتجة وعندما يتجبر نحو الشخص المعال اليه محل الشخص المحيل فى أمر الربح والخسارة انما اذا بلغ السلامة فلا تكون كقالة ذات المحيل التى هى حسب أصول الجبر وواقعه على ايفاء التمتع البحرى بعين الربح المشروط بل ترجع الى اعطاء أصل المال ما لم تكن هناك مساولة معقودة بعكس ذلك .

المادة ٣٠٦ - الاستقراضات البحرية يمكن أن تكون بطريقة الرهن على هيكل السفينة أو آلاتها أو طقمها أو جهازها أو تموينها أو حمولتها أو جميع ذلك أو على كل قطعة وحصّة تتخصص من كل ما ذكر .

المادة ٣٠٧ - يمنع عمل استقراض بحرى بدراهم يزيد مقدارها عن قيمة الأشياء المرهونة واذا عمل ذلك ثم أثبت القارض باستدعائه وقوع حيلة أو دسيسه من طرف المستقرض فيمكن حينئذ أن يحكم بفسخ عقد المساولة وأعطاء الربح النظامى .

المادة ٣٠٨ - اذا وقع استقراض بحرى على الوجه المحرر وانما عن غير حيلة ودسيسه من طرف المستقرض فيراعى عند عقد المساولة ويعتبر بقدر ما يصادق عليه الطرفان فيما بينهما من قيمة الأشياء المرهونة أو ما يقدر بمعرفة أهل الخبرة أما زيادة الدراهم فتزد وتتحصل مع ربحها النظامى .

المادة ٣٠٩ - يمنع الاستقراض البحرى على نولون سفينة لم يتحقق أو على تمتعات مأمولة من شحنها واذا جرى ذلك فلا يكون للمقرض حق سوى أن يأخذ دراهمه بلا ربح .

المادة ٣١٠ - كذلك يمنع الاستقراض البحرى من طرف الملاحين على معاشاتهم وأجورهم واذا وقع ذلك فلا يمكن أن يطلب شيء أكثر من استرجاع الدراهم .

المادة ٣١١ - المركب ومعداته وآلاته وجهازه ومؤونته ونولونه المكتسب ايضا هى مرهونة بوجه الامتياز على الدراهم وأرباحها الذى تعطى لجهة قرض بحرى على السفينة وكذلك الوسطى يعد رهنا على الدراهم وأرباحها التى تعطى قرضا بحريا على الوسطى أما اذا كان الاستقراض البحرى واقعا على قطعة من السفينة أو من وسطها فيكون حكم الامتياز المذكور على تلك القطعة وبقدر الاستقراض فقط .

المادة ٣١٢ - الاستقراض البحرى الذى يجرى من طرف الربان اذا وقع فى محل اقامة أصحاب السفينة أو وكلائهم بدون أن يستحصل منهم رخصة بصورة رسمية أو كانوا لم يتوسطوا فى عقد المساولة بل جرى ذلك خارجا عن محل اقامتهم ولم تستوف به الشروط المبينة فى المادة (١٩٨) فعينئذ يكون للشخص المقرض حق الادعاء والامتياز على حصّة الربان فى السفينة وفى النولون وليس له صلاحية ان يطلب شيئا زائدا عن ذلك .

المادة ٣١٣ - اذا لم يعط أصحاب السفينة ما يصبهم عن حصصهم لكى تستعد السفينة للقيام والسفر بظرف ٢٤ ساعة من تكليفهم لذلك رسميا بمقتضى المادة (١٩٧) السابقة فكون حصصهم من السفينة المذكورة رهنا على الدراهم المستقرضة فى محل اقامتهم لاجل تعمير السفينة وتموينها .

المادة ٣١٤ - الدراهم المستقرضة لاجل سفر السفينة ولو كان ثمة مقاوله بأن تستعمل في سفر آخر فالاستقراض الذي يجري لاجل سفر السفينة الاخير يدفع مرجحا والاستقراضات التي تحصل في أثناء السفر تترجح على الاستقراضات التي جرت قبل حركة السفينة واذا كانت حصلت جملة استقراضات في أثناء السفرة الواحدة فالاستقراض الاخير يترجح على ما قبله واذا اضطر المركب في احدى السفرات الى الدنو من احدى الموانئ وتوقف فيها مدة فالدراهم التي يستقرضها في تلك المدة تدفع بدرجة متساوية .

المادة ٣١٥ - اذا جرى الاستقراض البحري على وسق السفينة المذكور في عقد المقاوله ثم نقل ذلك الوسق وشحن في سفينة أخرى وضاع وتلف لنائبة أو غير ذلك ولم يثبت نظاماً بأن أمر نقله ووسقه كان ناشئاً عن سبب مجبر فلا يمس المقرض ضرر من ضياع الوسق المذكور وتلفه .

المادة ٣١٦ - اذا ضاعت الاشياء التي حصل الاستقراض البحري عليها وتلفت بالكلية أو اغتصبها القرصان أو ضبطها فضاغت وتلفت أو كان أمر اغتصابها ناشئاً عن نائبه واسباب مجبرة وحصل في الوقت والمحل المدرجين في سند الاستقراض البحري فلا يجوز حينئذ استرداد الدراهم المقرضة انما اذا كان تخلص جانب الاشياء المذكورة فلا تضيع حقوق المقرض على هذه الاشياء التي تخلصت .

المادة ٣١٧ - لا يسوغ تحميل المقرض تحميل خسائر تنأتى عن نزول الاسعار بسبب رداءة جنس الاشياء المرهونة أو سقوطها أو تناقص مقدارها وتلقياتها أو عن أسباب تحدث من المستقرض أو من خطأ الربان والملاحين .

المادة ٣١٨ - عند وقوع الفرق والكسر تنزل مصاريف تخلص ما يتخلص من الاشياء المرهونة وتسدد الديون البحرية بما ينبغي من القيمة .

المادة ٣١٩ - الاخطار البحرية اذا لم يتعين زمانها في عقد مقاوله الاستقراض البحري فيعتبر حينئذ للسفينة ومعدات وآلاتها وجهازها وقومانيتها منذ قيامها الى ان تبلغ الميناء المشروط التوجه اليه وترسو فيه أو تربط (غميتها) في احدى المحلات ويعتبر للبضائع منذ وسقها في السفينة أو وصفها في الفلاذك لاجل ارسالها الى السفن اما اذا وقع الاستقراض البحري أثناء السفر على الامتعة الموسوقة فيعتبر من بداية

تاريخ عقد المقاوله لحين التفريغ على البر في المحل المشروط ارسالها اليه .

المادة ٣٢٠ - اذا حصل الاستقراض البحري على سفرة معينة ولم يقع السفر فلا يمكن للقارض ان يأخذ التمتع المشروط له بل يمكنه ان يسترد الدراهم التي أعطاها مع ربحها النظامي بوجه الامتياز اما اذا كان ابتداء ما كان لحساب ذاته من زمان الاخطار البحرية حسبما يتبين في المادة السالفة فيحينئذ يكون له حق بتحصيل التمتع البحري الذي حصلت المقاوله عليه .

المادة ٣٢١ - الشخص الذي يعقد استقراضا بحريا على بضاعته لا يمكنه ان يتخلص من الديون عند ضياع المركب ووسقه ما لم يثبت بأنه كان له من ضمن شحن المركب بضائع بقدر المبالغ التي استقرضها .

المادة ٣٢٢ - الذين يقرضون قرضاً بحرياً يتحاصصون فيما وقع من الخسارات البحرية الجسيمة ولو كانت هناك مقاوله بعكس ذلك وبقدر ما يصيب حصصهم يخلص المستقرضون أيضاً من ديونهم ويحاصص المقرضون أيضاً من الخسارات البحرية الاعتيادية اذا لم يكن هناك مقاوله بعكس ذلك والتحصص المذكور يحسب على رأس المال المقرض ومجموع التمتع البحرية المشروطة .

المادة ٣٢٣ - السفينة والوسق اللذان يقع عليهما استقراض بحري وسيكورتاه أيضاً اذا غرقت السفينة أخيراً وكسرت امكن أن يستخلص منها بعض أشياء فيقسم ثمن الاشياء المستخلصة غرامة فيما بين المقرض وصاحب السيكورتاه بحسب رأس مال المقرض فقط ومقدار المبالغ الذي ضمنه صاحب السيكورتاه بشرط أن لا يحصل خلل في الامتيازات المبينة في المادة السالفة .

الفصل الحادى عشر

فيما يختص بكيفية السكورتاه يعنى التامين

الفسم الاول

فيما يختص بصورة تنظيم مقاولات السكورتاه وما يننى عليها

المادة ٣٢٤ - مقاوله السكورتاه هي عبارة عن مقاوله بحرية تتضمن التعهد باعطاء التضمين تماما الى المضمن مقابلة لبذل السكورتاه الذي يأخذه

صاحب السكورتاه على مقدار ضائعات ومضرات يمكن وقوعها بسبب نائبة بحرية على أشياء يحترز عليها من أن تصادف خطر سفر بحرى .

المادة ٣٢٥ - ينظم عقد مقاول السكورتاه بصورة رسمية أو فيما بين الطرفين فقط ولا يترك به محل خاليا ويذكر به . أولا : السنة والشهر واليوم والساعة الذى امضى وختم فيه . ثانيا : اسم المضمن وشهرته ومحل اقامته مع البيان عنه ان كان هو صاحب المال أو قومسيونجى . ثالثا : جنس البضائع والاشياء المضمونة وثمنها أو قيمتها المقدرة ومقدار الدراهم التى يجرى تأمينها بها . رابعا : الاخطار التى تمهد بها صاحب السكورتاه . خامسا : وقت وتاريخ ابتداء هذا الاخطار وانتهاءه لأجل صاحب السكورتاه . سادسا : بدل السكورتاه . سابعا : اسم الرهان واسم المركب ونوعه . ثامنا : المحل الذى شحنت به البضائع أو سوف تشحن به . تاسعا : الميناء التى ذهبت أو سوف تذهب اليها السفينة . عاشرا : الموانئ والاساكن التى يأخذ المركب منها البضائع ويخرجها أو يدخل اليها ويدنو منها . الحادى عشر : اذا كانت حصلت المقاوله فيما بين الطرفين بأنه عند وقوع النزاع يحكم فيه ويسوى بمعرفة ممييزين فتدرج هذه المقاوله أيضا . الثانى عشر : يذكر جميع الشروط التى اتفق عليها الفريقان .

المادة ٣٢٦ - سند السكورتاه الواحد يمكن أن يحتوى جملة سكورتات بحسب تنوع الامتعة وتفاوت مقدار بدل السكورتاه وتعدد أصحاب السكورتاه .

المادة ٣٢٧ - الاشياء التى يمكن التأمين عليها هي . أولا : السفائن التى تسافر منفردة أو مع سفائن أخرى موسوقة أو فارغة مجهزة أو بغير تجهيز . ثانيا : معدات السفينة وآلاتها . ثالثا : جهاز السفينة . رابعا : مؤنتها . خامسا : الدراهم المستقرضة حسب الاصول البحرية . سادسا : جنس الوسق وانواعه . سابعا : كلما كان له ثمن ويمكن أن يصادف خطرا بحريا .

المادة ٣٢٨ - السكورتاه تصير على لاشياء المذكورة بتمامها أو على جانب منها أو مجموعها أو على كل واحدة منها بمفردها ويمكن أن تصير أيضا فى زمان السلم أو الحرب وقبيل سفر السفينة واثناء سفرها وعلى ذهاب السفينة ومجيئها أو ذهابها فقط أو مجيئها فقط وعلى سفرة تامة أو لوقت معين بحرا كان أو نهرا أو

جدولا وما يقع فى ذلك من أمور السير والسفر ونقل البضائع وحاصل الامر على كل ما كان من جميع الاخطار البحرية التى تقع فى البحار والانهار والبحيرات والترع .

المادة ٣٢٩ - اذا استعملت الحيلة فى تقرير قيمة البضائع والاشياء المضمونة أو وقعت أفادات كاذبة فى كمياتها ومقدارها وتزوير فى سند الشحن فيحق حينئذ لصاحب السكورتاه أن يكشف عن تلك البضائع ويعاينها ويقدر قيمتها ويحق له عدا عن ذلك أن يرفع دعواه على المضمن سواء كان بالتضمن أو بالتأديب جزاء جنحته أو جنايته .

المادة ٣٣٠ - اذا كان المضمن لم يعرف فى أية سفينة شحنت البضائع والاشياء التى ينتظرها من البلاد الاجنبية يعفى حينئذ من بيان اسم السفينة وربانها انما يكون مجبورا على أن يذكر فى السند عدم معرفته ذلك ويبين تاريخ المكتوب الاخير وامضائه المختص بحسب مجيئها أو امرها وحينئذ يلزم أن تكون السكورتاه لوقت معين .

المادة ٣٣١ - اذا لم يعرف المضمن جنس البضائع وقيمة الاشياء الموصلة اليه فيقدر أن يضمها باسمها العمومى بضائع فقط بدون أن يذكر تلك البضائع والاشياء أو يبينها بصورة أخرى فى السند انما يلزم أن يذكر ويبين فيه لمن ارسلت أو لمن تقسلم ما لم يكن ذكر فى السند مقاوله بعكس ذلك والسكورتاه التى تكون كهذه يعنى الاسم العمومى لا يمكن أن تشمل مسكوكات الذهب والفضة ولا سبائكهما ولا الالماس واللؤلؤ والمجوهرات ولا المهمات الحربية .

المادة ٣٣٢ - البضائع والاشياء التى تقدر اثمانها بسكة اجنبية فى مقاوله السكورتاه بحسب سعرها على موجب مسكوكات الحكومة العربية الحجازية ويتعين بحسب قيمتها الرائجة فى محل وتاريخ امضاء سند المقاوله .

المادة ٣٣٣ - اذا لم تتعين قيمة البضائع والاشياء فى سند مقاوله السكورتاه فيصير اثباتها حينئذ من قائمة البضائع ودفاترها واذا لم توجد بها قوائم ولا دفاتر أيضا فتقدر حينئذ وتقوم بحسب قيمتها الدارجة فى المحل والوقت الذى شحنت فيها مع ما أعطى منهما من رسم الجمرک وباقى المصاريف الواقعة لحين نقلها الى المركب .

المادة ٣٣٤ - اذا جرت السكورتاه اثناء رجوع السفينة من بلاد يتجر بها بالمقايضة فقط ولم يذكر فى السند قيمة ما شحن بها من البضائع والاشياء فتضم حينئذ مصاريف النقل على قيمة

البضائع والأشياء المرسلّة مبادلة وتتقدر قيمة تلك البضائع والامتعة مهما بلغ مقدارها على هذه النسبة ويجرى دفعها .

المادة ٣٣٥ - إذا تمّ يتعين وقت الخطر البحري وزمانه في مقابلة السكورته فيبتدىء حينئذ وينتهي في الوقت والزمان الذي عين وخصص لمقولات الاستقراضات البحرية في المادة (٣١٩) المدرجة آنفا .

المادة ٣٣٦ - الشخص الذي يكون ضمن مرة بضائع وأشياء بكامل قيمتها لا يمكن له أن يضمّن ثانياً في ذلك الزمان ولاجل تلك المخاطر أيضاً وإذا فعل ذلك فيحسب كأنه لم يفعل إنما صاحب السكورته يمكنه أن يضمّن في كل حالة عند صاحب السكورته آخر الأشياء التي أجرى السكورته عليها والمضمّن يمكنه أن يضمّن بدل السكورته ويسوغ أن يكون بدل السكورته الثاني أكثر أو أقل من البديل الأول .

المادة ٣٣٧ - لا يجوز أن يضم شيء عند ظهور معارضة على بدل سكورته حصلت عليه المقابلة في زمن السلم ولا أن يقلل بدل السكورته الذي حصلت عليه المقابلة في زمن الحرب عندما تحصل المصالحة أخيراً ما لم يكن بين الطرفين مقابلة بهذا الخصوص تعاكس ذلك وإذا حصلت المقابلة في سند العقد للسكورته على امكانية ضم البديل أو تخفيفه ولم يتصرّح ويتخصّص مقدار الضم والتقليل يتعين ذلك حينئذ بمعرفة محكمة التجارة والمميزين بالنظر إلى الخطر الواقع والوقت والحال وشروط عقد المقابلة (القوندراتو) .

المادة ٣٣٨ - إذا ضاعت وتلفت البضائع التي يكون وسقها الربان لحسابه في السفينة التي هو راكبها أو لحساب السفينة وكان قد أجرى ضمّانها فيكون مجبوراً بأن يثبت لصاحب السكورته بأنه اشترى البضائع المذكورة ويبرم له بوليصة شحنها ممضاة من نفرين من متقدمي الملاحين .

المادة ٣٣٩ - كل من يجري السكورته من الملاحين أو الركاب في الممالك العربية الحجازية يجبر بأن يسلم سند الشحن للامتعة التي أحضرها من الممالك الأجنبية إلى معتمد الحكومة العربية في المحل الذي شحنها منه وإن لم يكن فإلى أحد معتمري تجار الحكومة العربية الحجازية أو إلى الحكومة المحلية .

المادة ٣٤٠ - إذا أظهر صاحب السكورته أفلاسه قبل نهاية الخطر البحري المشروط يكون للمضمّن

حق أن يطلب منه كفيلاً على إيفاء ما يجب على ذمته أو أن يفسخ أحكام المقابلة وكذلك إذا أفلس المضمّن قبل أن يعطى بدل السكورته صلاحية أيضاً أن يطلب منه كفيلاً أو فسخ أحكام المقابلة على الوجه المحرر .

المادة ٣٤١ - لا يمكن السكورتا على نولون البضائع الموجودة بالسفينة ولا الأرباح الملحوظة منها ولا أجره الملاحين ومعاشهم ولا دراهم الاستقراضات البحرية ولتمتع البحري الحاصل منها وإذا جرى ذلك فيعد كأنه لم يجر .

المادة ٣٤٢ - الأشياء التي يلزم بيانها في سند المقابلة من طرف المضمّن إذا سكّت عنها أو أخبر عنها بالخلاف أو كانت فارقة عما هو مبين في سند الشحن وعلم صاحب السكورته حقيقة حالها سواء كان لا يحصل خطر بقدر الدرجة التي يظهر وقوعها من هذا السكون والافادة أو يحصل عن ذلك خطر آخر غير ذلك الخطر المظنون والخطر تبطيل عقد المقابلة أو عقده بشروط أخرى فحينئذ يعتبر سند المقابلة المنظم كأنه لم يكن في حق صاحب السكورته وهذا السكون الواقع والافادة المخالفة أو الفارقة يسقطان حكم السكورتاه وإن لم يحصل عندهما سبب يوجب خسارة الأشياء المضمونة وضياعها وتلفها .

القسم الثاني

فيما يجب على ذمة المضمّنين وأصحاب السكورته

المادة ٣٤٣ - إذا حصل العدول عن السفر قبل بدء الخطر البحري بحسب المادة (٣١٩) فيفسخ حينئذ عقد مقابلة السكورته ولو كان ذلك عن سبب من طرف المضمّن ويسترد بدل السكورته إذا كان أعطى إنما يكون لصاحب السكورته حق بأن يأخذ في المائة نصف عن قيمة الأشياء المضمونة في مقام تضمين الضرر أو نصف بدل السكورته إذا كانت بأقل من المائة واحد .

المادة ٣٤٤ - جميع ما يقع من الضائعات والخسارات على الأشياء المضمونة يعود على صاحب السكورته سواء كان ذلك من دواعي النوء أو الفرق أو الكسر أو التنشيب أو الفسخ أو ما يقع بالضرورة من ابدال الطريق . السفر وابدال المركب أو تحويلها أو لقاء البضائع في

البحر والحريق والضبط والاعتصاب وتوقيف السفينة بأمر الحكومة وإعلان الحرب أو مقابلة للخصم بما فعله من الخصومة وغير ذلك من المهالك والمحاصرات البحرية .

المادة ٣٤٥ - الضائعات والخسارات التي تقع بسبب تغيير الطريق أو السفر أو المركب على غير اضطرار أو بسبب من شخص المضمن لا توجب ضرراً على السكورة بل اذا بدأ وقوع الخطر البحري لاجله ذاته فيكون قد اكتسب بدل السكورة ايضاً .

المادة ٣٤٦ - نزول القيم وتناقص المقدار والضائعات بسبب رداءة جنس الاشياء المضمونة وسقطها مع ما يقع من الخسارات الناشئة باسباب من اصحاب الاشياء ومستأجرى السفينة وشاحيها جميع ذلك لا يوجب ضرراً ولا خسارة على صاحب السكورة .

المادة ٣٤٧ - صاحب السكورة غير مسئول عن (بارنارية) ربان السفينة وملاحيها يعنى حيلهم وفسادهم وباقي تهاملهم وفسادهم مثل بيع أو نقص البضائع بدعوى انها اصبحت بكارثة ما لم تكن حصلت المقاوله بعكس ذلك ومع هذا اذا كانت الاشياء المضمونة هي السفينة وكان الربان يملك السفينة بكاملها أو حصه منها فيسقط حكم المقاوله المذكورة بحسب مقدار حصته في المركب .

المادة ٣٤٨ - اجرة الدليل والرفيق والادلاء الذين يستخدمون في الموانئ والانهار وجميع الرسوم التي تحصل من السفينة ووسقها لا يلزم ايفاؤها من طرف صاحب السكورة مالم يكن وقع ذلك عن اسباب مجبرة .

المادة ٣٤٩ - يلزم ان يتصرح في سندات الشحن الاشياء القابلة للتلف طبعاً كالحنطة أو الذوبان كالمالح والاشياء التي ترشح كالعسل والخل وتبين انها من ذلك الجنس والا فلا يكون صاحب السكورة مسئولاً عن خسارات وضائعات تعرض لهذه الاشياء مالم يكن المضمن لا يعلم جنس المشحون من البضائع حين تنظيم السند المذكور .

المادة ٣٥٠ - قضية السكورة اذا وقف على بضائع تشحن في السفينة ذهاباً وإياباً ثم من بعد وصول السفينة الى المحل المشروط ذهابها اليه عادة بدون وسق أو وسقت لكن لم يكن شحنها كاملاً فيكون لصاحب السكورة حينئذ حق ان يأخذ ثلثي الخرج الذي حصلت المقاوله عليه فقط ما لم يكن هناك مقاوله بعكس ذلك .

المادة ٣٥١ - اذا جرت عقود مقاوله السكورة على مبلغ يزيد عن قيمة الاشياء الموسوقة بالسفينة وتحقق بان ذلك كان من نوع الحيل والدسائس من طرف المضمن فحينئذ يكون عقد المقاوله المنظم له كأنه لم يكن .

المادة ٣٥٢ - اذا لم يكن في قضية السكورة المذكورة حيلة ولا دسياسة من المضمن فيراعى حينئذ سند عقد المقاوله المنظم ويعتبر بقدر القيمة الذي قررت للوسق برضا الطرفين والا فتقدر بمعرفة اهل الخبرة ويفسخ فيما زاد عن ذلك واذا ضاعت الاشياء المذكورة وتلفت فيتخصص من الضرر الواقع لكل واحد من اصحاب السكورة بنسبة مقدار المبلغ الذي يكون ضمنه ولا يمكنهم مع ذلك ان يستحصلوا بدل السكورة المبلغ الزائد عن قيمة الاشياء بل يكون لهم حق ان يأخذوا التضمينات المصرحة والبينة في المادة (٣٤٣) المذكورة آنفاً .

المادة ٣٥٣ - اذا وضعت عدة مقاولات سكورة على شحن واحد بدون وقوع حيلة ولا دسياسة وكانت قيمة الاشياء المذكورة بكاملها تضمنت بعقد المقاوله الاول فحينئذ يراعى عقد هذه المقاوله وتعتبر وتبرأ ذمة اصحاب السكورة الذين امضوا الباقي ويكون لهم حق بان يأخذوا تضميناً بموجب المادة (٣٤٣) أما اذا لم تكن قيمة الاشياء الموسوقة تضمنت تماماً بعقد المقاوله الاول فحينئذ يكون اصحاب السكورة مسئولين بالتبعية عن زيادة قيمتها بحسب ترتيب تاريخ عقد مقاولاتهم (يعنى كوندراناتهم) .

المادة ٣٥٤ - اذا كان الوسق بقدر ما تضمن وضاع جانب منه وبقي جانب آخر فحينئذ يعطى من طرف جمع اصحاب السكورة قيمة

ضمان ماضع على نسبة ما يصيب حصة كل واحد منهم .

المادة ٣٥٥ - السكورة تكون على البضائع التي تشحن بالسفن التي يتصرح عددها وتعين اسمائها وبين ايضا مقدار ما يضمن لكل واحد منها واذا كان الوسق شحن بواحدة او بعدة منها فقط فحينئذ يكون صاحب السكورة مسئولا بمقدار ما ضمنه على كل واحدة من السفن التي شحنت البضاعة بها ولو ضاعت جميع السفن المشروطة ويكون له حق بان يفسخ قوندراتو السكورة ويستحصل التضمنين المسطر في المادة (٣٤٣) المذكورة آنفا .

المادة ٣٥٦ - اذا كان الربان ماذونا بان يدخل الى جملة اساكل لى يبدل وسقه او يكمله فلا يكون حينئذ صاحب السكورة مسئولا عما يقع من الضائعات والتلفيات مالم تكن الاشياء المضمونة موجودة داخل السفينة او وضعت في الفلايك لاجل ايصالها للسفينة او اخراجها من السفينة الى البر ما لم يكن ثمة مقالة بعكس ذلك .

المادة ٣٥٧ - اذا كان السكورة لوقت معين يتخلص اصحاب السكورة عند ختام ذلك الوقت عينه وحينئذ يمكن المضمن ان يضمن بضائعه جديدا عن اخطار يمكن وقوعها في المستقبل .

المادة ٣٥٨ - المضمن اذا ارسل السفينة الى محل أبعد من المحل المعين والمخصص في القوندراتو يتخلص حينئذ صاحب السكورة من المسئولية لو كان المحل المعين هو على طريق ذلك المحل البعيد ويحق له ان يتقاضى ايضا بدل السكورة اما اذا كان ذلك الى محل اقرب من المحل المقاول عليه فتجرى شرائط السكورة بالتمام .

المادة ٣٥٩ - اذا وقعت السكورة بعد ان تلفت البضائع الموسوقة وضاعت او وصلت الى المحل المشروط وعلم المضمن بانها تلفت وضاعت او ان صاحب السكورة لم يعلم بانها وصلت او حصل الظن الغالب بانها يمكن ان يتصل بالمضمن علم عن ضياعها وتلفها او لصاحب

السكورة بانها وصلت لمحلها قبل ان يضيعا امضائهما على القوندراتو فحينئذ تكون السكورة المذكورة في حكم الملفة .

المادة ٣٦٠ - اذا فقدت السفينة او تلفت وتحقق بأنه يمكن ان يصل من المحل الذي تلفت فيه او الذي وصلت اليه او الذي يصل اليه علم بتلفها الى المحل الذي ينظم به عقد المقاول السكورة قبل توقيعه يحصل حينئذ الظن الغالب المذكورة في المادة السالفة .

المادة ٣٦١ - اذا وضعت السكورة على حالق الخبر الجيد او الرديء فلا يعتبر حينئذ الظن الغالب المسطر في المواد السالفة ولا يفسخ القوندراتو المذكور ما لم يثبت بأن المضمن علم بضياح تلك الاشياء المضمونة او وصل الخبر لصاحب السكورة عن وصول السفينة الى محلها قبل امضاء العقد يعنى القوندراتو .

المادة ٣٦٢ - اذا ثبت على المضمن الكيفية التي سبق ذكرها في مادة (٣١٦) المذكورة اعلاه فحينئذ يحكم عليه بان يعطى خرج السكورة الى صاحب السيكورة مضاعفا وان ثبت ذلك على صاحب السكورة فيعطى هو كذلك بدل السكورة الى المضمن مضاعفا وعدا عن ذلك ينظر في محاكمتهم الجزائية لى يترتب جزاؤها بحسب احكام قانون الجزاء .

القسم الثالث

فيما يختص بترك الاشياء المضمونة

المادة ٣٦٣ - اذا غرقت السفينة بسبب نائبة بحرية او نشبت على البر وكسرت او صارت بحالة لا تصلح للسفر او اغتصبت من طرف الاعداء والقرصان او ضبطت من جانب دولة اجنبية او توقفت قبل ابتداء السفر بأمر الحكومة العربية الحجازية او كانت الاشياء المضمونة عدمت او تلفت وكان مقدار الضائعات والخسارات يساوى اقل ما يكون ثلاثة ارباع مقدار المبلغ الذي تضمنت به فيمكن حينئذ بان تترك تلك الاموال والاشياء المضمونة من طرف صاحبها لحساب السكورة وانما لا يجوز ترك

السفينة ولا البضائع مالم تظهر الاخطار البحرية بحسب الاحكام المبينة في المادة (٣١٩) .

المادة ٣٦٤ - كامل الخسارات والضائعات السابقة تعد بحرية ويجرى تسويتها فيما بين المضمنين واصحاب السكورته بحسب ما يتراءى لهم من المنافع الذاتية .

المادة ٣٦٥ - ترك الاشياء المضمونة بلا شرط لا يشمل غير هذه الاشياء المضمونة والموجدة بعالة الخطر أما ما يزيد عنها فلا يشمل ذلك .

المادة ٣٦٦ - ترك الاشياء الى اصحاب السكورته يلزم ان يجرى في ظرف ستة اشهر أو سنة أو سنتين بحسب المحلات التي ستذكر فيما يأتي وهو انه اذا ضاع المركب وتلف في موانئ وسواحل أوربا أو آسيا أو إفريقيا وفي البحر الاسود والبحر الابيض فيجوز ترك السفينة أو حمولتها المضمونة في ظرف ستة أشهر اعتباراً من يوم وصول خبرها الى المضمن أو من اليوم الذي يرد له فيه خبر ارسال السفينة الى الاساكن والمحلات السالفة الذكر اذا غصبت أو ضبطت هناك ايضاً أما اذا كانت السفينة ضاعت وتلفت أو غصبت وضبطت في الجزر والسواحل الكائنة في اسور وقنارى ومارى وغربى إفريقيا وشرقى امريكا ففى ظرف سنة واحدة من حين العلم بضياعها وارسالها لتلك المحلات واذا ضاعت السفينة أو ضبطت فى باقى المحلات البعيدة من الارض ففى ظرف سنتين من العلم بضياعها وارسالها الى تلك الاطراف ثم من بعد مرور هذه المدات لا يعود يقبل التخلي الذى يقع عنها من جانب المضمنين .

المادة ٣٦٧ - كلما يقع من الاخطار الموجبة لترك الاشياء المضمونة أو يعد من التهلكات البحرية ويعود على اصحاب السكورته يكون المضمون مجبوراً بان يبلغ خبره رسمياً الى اصحاب السكورته فى ظرف ثلاثة أيام من وصوله اليه .

المادة ٣٦٨ - اذا انتقضت المدات المبينة فيما يأتى بدون ان يؤخذ خبر اصلا عن السفينة بعد قيامها وسفرها أو بعد اليوم المبين فى الخبر الاخير الوارد عنها فيمكن حينئذ للمضمن أن يترك الاشياء التى ضمنها الى اصحاب السكورته ويطلب تضميناتها المشروطة بدون ان يجبر على اثبات ضياع السفينة وهذه المدات تكون ستة اشهر للسفريات القصيرة التى تقع من احدى

موانئ الممالك العربية الحجازية الأخرى منها أو الى موانئ أو سواحل أوربا وآسيا وإفريقيا والبحر الاسود والبحر الابيض أو منها الى هذه الجهات وسنة للأسفار التى تقع من البلاد العربية الى سواحل أسور وقنارى ومارى وبقيّة الجزائر الكائنة فى سواحل غربى إفريقيا وشرقى امريكا ومنها الى البلاد العربية وسنة ونصف ايضاً للأسفار التى تقع من الممالك العربية الى باقى البلاد البعيدة ومنها الى هذا الطرف اما اذا كان السفر فيما بين اسكنتين خارجتين عن الممالك العربية فحينئذ تكون المدة بقدر احدى المدات المحررة بحسب زيادة قرب هذه الموانئ لاي ميناء أو محل كان من الموانئ المذكورة سابقاً ويكتفى على أى حال كان من المضمنين ليجرى أمر الترك بحينه على انه لم يرد له أصلاً خبر لا رأساً ولا بالواسطة عن السفينة المضمونة أو البضائع المضمونة الموسومة فيها ما لم يثبت عكس ذلك من طرف اصحاب السكورته وبحق للمضمن من بعد انقضاء المدات المذكورة التخلي عن الاشياء مع طلب حقه من السكورته غير انه يرفع دعواه هذه لحين ختام المدات المعينة فى المادة (٢٦٦) فقط

المادة ٣٦٩ - اذا وضعت السكورته لوقت محدود فتعتبر حينئذ السفينة بعد انقضاء المدات المعينة فى المادة السابقة للأسفار القصيرة والطويلة بانها ضاعت ضمن مدة السكورته المحدودة انما اذا ثبتت ضياع السفينة بانه كان خارجاً عن مدة السكورته فتكون قضية الترك بحكم ما لم يكن ويلزم حينئذ برد ما قد اعطى من التضمينات لاجلها مع ربحه النظامى .

المادة ٣٧٠ - الاسفار التى تقع خارج بوغاز جبل طارق وفى جميع سواحل وجزائر أوربا وإفريقيا وآسيا الكائنة فى البحر المحيط والجزائر الكائنة فى شمال امريكا وجنوبها واطرافها والاسفار التى تقع منها الى هذه الجهات تعد من الاسفار المديدة .

المادة ٣٧١ - المضمن يمكنه اذا شاء ان يبين فى ورقة قضية التبليغ التى سبق ذكرها فى المادة (٣٦٧) المحررة آنفاً بانه يريد اجراء قضية الترك حالاً ويطلب من صاحب السكورته ان يعطيه التضمينات المشروطة اعطائها فى ظرف المدة المعينة بعقد المفاوضة (الكوندراتو) أو انه يريد اجراء الترك بظرف المدات المقررة نظاماً .

المادة ٣٧٢ - يجبر المضمن عند اجراء الترك على ان يعطى بياناً بجميع السكورات التى عملها

بالذات أو بانوأسطة أو التي أمر بأجرائها على السفينة أو البضائع مع المبالغ التي اخذها قرضاً بحرياً والا فتعلق حينئذ المدة التي يلزم اعتبارها من تاريخ قضية الترك لأجل تحصيل ما يلزم من التضمينات على تاريخ بيان الخصوصات المذكورة وتتوقف الى ذاك الحين انما لا يلزم لأجل لذلك تحديد المدة المعينة لتقديم عريضة قضية الترك .

المادة ٣٧٣ - اذا بين المضمن الخصوصات المذكورة بطريق الحيلة فلا يمكنه حينئذ ان يستفيد من السكورته بل يجبر فضلاً عن ذلك على اعطاء المبالغ التي يكون استقراضها قرضاً بحرياً ولو كانت السفينة ضاعت أو غصبت أو ضبطت .

المادة ٣٧٤ - اذا غرقت السفينة أو نشبت على البر فكسرت فحينئذ يجبر المضمن بان يصرف جهده على تخليص الاشياء التي غرقت بشرط اقتداره على اجراء أمر الترك في وقته ومحلّه ويكون له حق بان يستحصل مصاريف التخليص بقدر قيمة الاشياء المخلصة عندما يؤمن عليها بعد حلفه اليمين .

المادة ٣٧٥ - اذا لم يذكر القوندراتو (المقاولة) وقت اعطاء المبالغ المضمونة فحينئذ يكون صاحب السكورته مجبوراً بان يعطى المبالغ المذكورة في ظرف مرور ثلاثة اشهر من ابلاغ قضية الترك وان لم يعطيها فيكون حينئذ مجبوراً بان يعطى بعد ذلك ربحها النظامي ايضاً وتعتبر الاشياء المتروكة في مقام رهن على ديونه هذه .

المادة ٣٧٦ - يبلغ المضمن الى صاحب السكورته السندات وباقي الادوات التي تثبت الشحن ووقوع الضائعات قبيل ان يدعى عليه لكي يستحصل منه المبالغ المضمونة .

المادة ٣٧٧ - يمكن صاحب السكورته ان يبادر ايضاً لاثبات ما يخالف المواد والوقوعات التي تحويها السندات والاوراق السالفة الذكر غير انه في حال صدور القرار على احضار اوراقه ودلائله المختصة بذلك اذا كان المضمن يقدم كفيلاً على ان يعيد اخيراً المبالغ التي طلبها فيحكم حينئذ على صاحب السكورته بان يعطى حالاً المبالغ المذكورة مؤقتاً والكفيل المرقوم يخلص من الكفالة اذا لم تحصل الدعوى من طرف صاحب السكورته لحد مرور أربع سنين اعتباراً من يوم الكفالة .

المادة ٣٧٨ - اذا تبلغت قضية الترك على الوجه المبين اعلاه وقبلت أو حكم بها فتصير الاشياء المتروكة عائدة الى صاحب السكورته

اعتباراً من تاريخ تركها كما انه اذا تأخر مجيء السفينة أو البضائع والاشياء المتروكة له بعد تركها فلا يمكنه ان يجعل ذلك عذراً أو علة للتخلص من اعطاء المبالغ المضمونة .

المادة ٣٧٩ - نولون البضائع والاشياء المستخلصة يترك ايضاً مع ترك السفينة ولو كان معطى مسجلاً ويصير مختصاً بالسكورته على ان لا يطرأ بسبب ذلك خلل على حقوق اصحاب القرض البحري واجرة ملاحى السفينة ومعاشاتهم أثناء السفر مع المصاريف الواقعة .

المادة ٣٨٠ - اذا ضبطت السفينة وتوقفت من طرف احدى الدول فيكون حينئذ المضمن مجبوراً بان يبلغ القضية الى صاحب السكورته بظرف ثلاثة ايام من اخذه الخبر عنها . واما اذا كانت الاشياء المضبوطة ضبطت وتوقفت في بحار اوربا أو في البحر الابيض أو في بحر البلطيق فيمكن حينئذ تركها الى صاحب السكورته بظرف ستة اشهر واذا كان ذلك في محلات بعيدة عن هذه المحلات ففي مرور سنة واحدة ومبدأ هذه المدات يعتبر من تاريخ تبليغ خبر الضبط والتوقيف له . اما اذا كانت الاشياء المضبوطة هي مما يتلف فتتزل حينئذ المدات المذكورة الى شهر ونصف في الحالة الاولى والى ثلاثة اشهر في الحالة الثانية .

المادة ٣٨١ - المضمنون مجبورون على كل حال بان يصرفوا جهدهم بقدر ما يمكنهم لاجل استخلاص الاشياء المضبوطة في ظرف المدات المعينة والمبينة في المادة السابقة كما وان اصحاب السكورته مأذونون ايضاً بان يقوموا بكلاً يقتضى من الاعمال لاجل تخليص هذه الاشياء سواء على انفراد منهم أو بالاتفاق مع المضمنين .

المادة ٣٨٢ - اذا جنحت السفينة على البر ثم امكن تقويمها واصلاحها بحالة يمكن معها ان تصل الى المحل المشروط ذهابها اليه فلا يسوغ تركها الى صاحب السكورته بدعوى انها غير صالحة للسفر مالم تتجاوز مصاريف اصلاحها ثلاثة ارباع المبلغ الذي تضمنت به ، انما اذا اصلحت على الوجه المذكور فحينئذ لا يضيع حق المضمنين عن ان يتحصلوا من اصحاب السكورته المصاريف والاضرار والخسائر التي تنشأ من جنوحها على البر .

المادة ٣٨٣ - اذا تبين بمعرفة أهل الخبرة عدم قابلية السفينة للسفر فيكون حينئذ الشخص الذي ضمن وسبقها مجبوراً بان يبلغ ذلك صاحب السكورته بظرف ثلاثة ايام من اطلعه على الخبر

المادة ٣٨٤ - يجبر الربان في تلك الحالة بان يسعى ويبذل الغيرة بمداركة سفينة أخرى بوجه السرعة لكي يقلل اليها البضائع الموسوقة معه ويوصلها الى المحل المشروط ايصالها اليه .

المادة ٣٨٥ - اذا شحنت البضائع المذكورة في سفينة أخرى حسبما ورد في المادة السابقة فان الاخطار والخسائر التي تترتب على الامتعة المذكورة في تلك السفينة أيضا لحين وصولها وتفرغها في المحل المشروط ايصالها اليه تعود على صاحب السكورة .

المادة ٣٨٦ - كذلك متى شحنت البضائع في سفينة أخرى على الوجه المحرر يكون صاحب السكورة مجبورا أو ضامنا بان يفي خسائر البضائع المذكورة واضرارها ومصاريف تفرغها واجرة مخازنها ومصاريف تحميلها ثانيا : مع جميع ما يقع من المصاريف في سبيل تخليصها بقدر المبلغ المضمون .

المادة ٣٨٧ - اذا لم يجد الربان سفينة أخرى لكي يشحن بها البضائع وينقلها الى المحل المشروط ايصالها اليه في ظرف المدات المعينة في المادة (٣٨٠) المسطرة آنفا فيمكن حينئذ للمضمن ان يترك ذلك بظرف المدات المعينة في المادة (٣٦٦) ابتداء من انقضاء المدة المعينة لاجل شحن البضاعة في سفينة غيرها .

المادة ٣٨٨ - الاشياء المضمونة اذا اغتصبها القرصان وما امكن للمضمن ان يخبر صاحب السكورة حينئذ يمكنه ان يخلصها باعطاء بدل عنها بدون ان ينتظر الحصول على امر أو رخصة منه انما يكون مكلفا بان يبلغه حالا عند ما تسمح له الفرصة عن المبلغ الذي يكون قد تساوى مع القرصان عليه واجبر على اعطائه لهم لاجل تخليصها .

المادة ٣٨٩ - عندما تبلغ الكيفية لصاحب السكورة على هذا الوجه فيكون مخيرا بان يقبل اذا شاء هذه التسوية لحسابه أو أن يرفضها وما يختاره من أحد هذين الوجهين يجبر على ان يخبر به رسميا للمضمن في ظرف (٢٤) ساعة من تبلغ قضية المساواة له واذا بان قبونه قضيته المساواة لحسابه فيكون مجبورا حينئذ بان يعطى حالا الحصة التي أصابت الاشياء المضمونة من بدل التخليص بحسب شرائط التسوية وبعد ذلك تظل اخطار تلك السفرة عائدة عليه بموجب عقد مقالة السكورة (قوندراتو) واذا لم يعلمه في المدة

المذكورة عما يختاره من هذين الوجهين فيعتبر حينئذ بأنه لم يقبل أمر المساواة لحسابه .

الفصل الثاني عشر

فيما يختص بالخسارات البحرية

القسم الأول

في كيفية الخسارات البحرية وأنواعها وبيان تسويتها .

المادة ٣٩٠ - جميع ما يقع من ابتداء المدة المعينة للاخطار البحرية في المادة (٣١٩) المسطرة آنفا الى حين نهايتها من كل انواع الخسائر والاضرار التي يمكن وصولها للسفينة والبضائع الموسوقة بها وجميع ما يقع بصورة فوق العادة من المصاريف سواء على السفينة أو سق معا أو على كل منها أفرادا يعد من الخسارة البحرية .

المادة ٣٩١ - الخسائر البحرية نوعان يطبق على أحدهما جسيم وعلى الآخر اعتيادي وخصوصي .

المادة ٣٩٢ - اذا لم توجد مقاولات خصوصية فيما بين الطرفين تجرى تسوية الخسارات البحرية تطبيقا للاحكام والشرائط المبينة فيما يأتي :

المادة ٣٩٣ - الخسارات البحرية العمومية تقسم غرامة على جميع الامتعة المشحونة وعلى نصف المركب ونصف النولون وعلى الامتعة المطروحة في البحر لاجل نجات السفينة ووسقها بحسب قيمة كل واحدة من ذلك أما الخسارات البحرية الخصوصية فهي ما يترتب من الخسائر والاضرار أو يقع من مصاريف فوق العادة على أي شيء كان وهي تعود على صاحب ذلك الشيء فقط .

المادة ٣٩٤ - الخسارات البحرية العمومية وهي :

أولا - ما يعطى للقرصان من النقود وباقي الاشياء بطريق التسوية لاجل تخليص السفينة والبضائع المشحونة بها من يدهم .

ثانيا - الاشياء التي تطرح في البحر لاجل السلامة العمومية أو لمنفعة السفينة وحمولتها جميعا .

ثالثا - ما يقع أو يكسر مخصوصا بتلك الغاية أيضا والصواري والقلوع وباقي معدات السفينة وآلاتها .

رابعا - كذلك ما يترك للغاية المذكورة أيضا من الياطرات وطواقم الحبال والامتعة .

خامسا - الاضرار والخسائر التي تترتب من طرح الاشياء في البحر على ما يبقى في السفينة من الامتعة .

سادسا - الخسائر الواقعة قصدا على السفينة لاجل تسهيل طرح الاشياء في البحر وتخفيف السفينة وتخليص البضائع وتفريغ المياه التي تكون دخلت الى السفينة مع ما يعرض من التلفات على الامتعة بسبب هذا العمل .

سابعا - ما يصرف من الدراهم على اطباء وجراحين ونفقات وتضمينات لاشخاص يوجدون داخل السفينة ويجرحون أو يعطبون بمصادمة الاعداء لاجل محافظتها .

ثامنا - البديل الذي يعطى لاجل تخليص الذين يرسلون الى البر أو البحر بمهمة للسفينة أو وسقها ويلقى الاعداء عليها القبض أو يؤسرونهم سواء كان البديل أعطى منهم أو من غيرهم .

تاسعا - اجرة الملاحين ومصاريف مأكولاتهم اثناء توقيف السفينة بعد ابتداء سفرها عند ما تؤخذ بأمر دولة اجنبية أو تتوقف لوقوع محاربة مالم تتخلص السفينة مع حمولتها من تعهدهما المتبادل مالم تكن السفينة مؤجرة مشاهرة ومجبرة بان تعطى شيئا لاجل النولون بمقتضى المادة (٢٧١) .

عاشرا - مصاريف اصلاح وترميم التخريبات الواقعة بالسفينة بالقصد والرضا لاجل السلامة العمومية وكذا اجرة الادلاء مع ما يصرف عند دخول السفينة الى احدى الموانئ وخروجها منها عند ما تجبر على ذلك ضرورة لكي تتخلص من تهلكة قريبة ، اما من النوء ومطاردة الاعداء لها بقصد ردىء مع ما يقع من مصاريف التفريغ بقصد تخفيفها لكي تدخل الى احدى الموانئ أو الى خليج أو الى نهر بسبب من تلك الاسباب .

الحادي عشر - مصاريف اخراج البضائع المشحونة الى البر لاجل اصلاح وترميم الاضرار الواقعة بالقصد والرضا لاجل السلامة العمومية واجر المخازن ومصاريف تحميلها ثانيا الى السفينة .

الثاني عشر - ما يصرفه الربان عندما يطلب استرجاع السفينة وحمولتها اذا كانت ضبطا وتوقفا واخذا أو ارسلا .

الثالث عشر - ما يقع من المصاريف لاجل تنشيب السفينة على البر قصدا خوفا من ضياعها تماما أو القاء القبض عليها ثم اخراجها اخيرا الى البحر مع الاضرار والخسائر التي تترتب عليها وعلى وسقها اجمالا أو افرادا .

الرابع عشر - وحاصل الامر كلما يترتب عند حدوث الخطر من الخسائر والمضرات التي تقع بالقصد والرضا على السفينة وشحنها في اثناء مدة التهلكة لاجل منفعة السفينة وشحنها والسلامة والعمومية بموجب مضبطة تنظم لدى المذاكرة من طرف الربان والملاحين تحتوى اسباب ذلك وعلة وكذلك كلما يقع من الخسائر بسبب التهلكة المذكورة مع ما ينفق من المصاريف في تلك الحالة .

المادة ٣٩٥ - اما الخسارات البحرية الخصوصية فهي :

اولا - الخسائر والاضرار التي تترتب سواء كان من رداء السفينة وعطل شحنها منذ قبل أو من النوء والضبط والاغتصاب والفرق والتنشيب والقيود قضاء على البر .

ثانيا - ما يقع من المصاريف لاجل استخلاص السفينة وحمولتها وسلامتها .

ثالثا - ما يقع من الضائعات والخسارات من جهة القلوع والصواري وطواقم الحبال والفلائك بسبب النوء وباقي النوائب البحرية .

رابعا - مصاريف الدخول لاجل الموانئ ضرورة سواء كان ذلك لاجل مداركة مأكولات أو اخذ ماء أو تعمير تسبب عن ضرر وقع بقضاء على صورة من الصور .

خامسا - مصاريف المأكولات والاجر التي تعطى الى الملاحين في مدة تعمير السفينة عندما تكون مستأجرة على سفرة تامة وضبطت أثناء سفرها وتوقفت بأمر احدى الدول .

سادسا - جميع مايقع من الخسارات والتلفيات والمصاريف من شحن السفينة وسفرها الى حين وصولها لمحلها وتفريفها سواء على السفينة او على وسقها فقط .

المادة ٣٩٦ - الخسارات المترتبة على البضائع المشحونة بسبب عدم اغلاق الربان لغرف الركاب والغلقات وباقي النوافذ التي تكون على ظهر المركب او عدم ربط غممة السفينة او عدم جودة الحبل المستعملة لاجل شحن السفينة وتفريفها وجميع ما يقع من باقى النوائب باهمال الربان او البحرية ولئن كان يعد ذلك من الخسارات البحرية الخصوصية ويعود على اصحاب المتاع رأسا الا ان اصحاب المتاع يكون لهم صلاحية الادعاء على تضمين اضرارهم وخسائرهم من الربان والسفينة والنولون .

المادة ٣٩٧ - انما يعطى من الاجر الى الادلاء والرفقاء لاجل دخول السفينة الى ميناء او نهر او خروجها منهما مع خرج الاشارات التي توضع لدى الفحص وعلى الابلورت والبراميل والسلاسل والالوتاد والفنارات ورسم المرسى وباقي الرسومات السفرية مما يكون برخصة من السفينة لا يعد من الخسارات البحرية وانما هو عبارة عن مصاريف تعود على السفينة .

المادة ٣٩٨ - اذا اصطدمت سفينتان مع بعضهما وحدث ذلك قضاء بحتا فالخسارة التي تترتب على ذلك لا تسترد من احد ما اصلا بل ترجع على السفينة المتضررة اما اذا وقع ذلك بسبب تقصير احد ربانى السفينتين فتعطى حينئذ الخسارة الحاصلة من طرف الربان الذى هو اصل السبب ، واذا كان ذلك ناشئا عن تقصيرات منهما كلاهما او كان مجهولا من كان منهما السبب فحينئذ تعتبر قيمة كل من السفينتين مقياسا وتؤخذ من كل منهما مصاريف التعمير بحسب قيمته وعندما تقع

هاتان الفقرتان الآخيرتان يكشف فيها على الضرر الحاصل ويتقدر بمعرفة أهل الخبرة .

المادة ٣٩٩ - استدعاء الخسارات البحرية اذا كانت عمومية لايقبل مالم يتجاوز في المائة واحد من قيمة السفينتين معا وشحنها واذا كانت من الخسارات الخصوصية فكذلك لا تقبل العريضة مالم تتجاوز في المائة واحدة عن قيمة الاشياء التي وقعت عليها الخسارة .

المادة ٤٠٠ - اذا أدرج في قوندراتو السكورتة شرط البراءة من الخسارات فيخلص حينئذ اصحاب السكورتة من الخسارات العمومية والخصوصية ماعدا القضايا التي هي مدار لقضية الترك فالمضمنون ماذونون في مثل هذه الحالة بطلب ما يختارونه في قضية الترك او تضمين الخسارات .

القسم الثانى

فيما يختص بطرح البضائع فى البحر

وتقسيم الخسارات الجسمية العمومية غرامة

المادة ٤٠١ - اذا اضطر الربان بأن يطرح مقدار من وسق السفينة فى البحر وان يقطع سوارية وغممة او يترك قاطراته او ان يتخذ تدابير من التدابير التي هى فوق العادة لاجل السلامة العمومية من النوء او من مطاردة الاعداء وكان يوجد فى السفينة ممن لهم علاقة فى الشحن فيأخذ رأيهم ورأى المتقدمين بين الملاحين فى ذلك واذا حصل اختلاف فى الاراء فيرجح حينئذ رأيه ورأى المتقدمين من الملاحين ويتشبهت بأجراء المقتضى على ذلك الوجه .

المادة ٤٠٢ - اذا اوجب الحال طرح اشياء فى البحر فيلقى الربان حينئذ بقدر الممكن ما كان اقل لزوما او أثقل حملا واخف ثمنا من الاشياء الموجودة اولا فأولا ثم بعد ذلك يبقى الاشياء التي يختارها مما يوجد على الظهر بعد ان يأخذ فيها رأى المتقدمين من الملاحين .

المادة ٤٠٣ - يجبر الربان متى ساعده الوقت بتنظيم مضبطة تتضمن المذاكرة التي جرت والقرار المعطى بالخصوص المذكور وتكون هذه المضبطة حاوية اولا : اسباب طرح الاشياء

في البحر ثانيا : التصريح عن الاشياء المطروحة في البحر أو التي تضررت . ثالثا : توقيع الاشخاص الذين اعطوا رأيا في ذلك واختامهم على المضبطة وإذا وجد من يستنكف عن الامضاء فيوضح أسباب استنكافه وبعد ان تنظم المضبطة على هذا الوجه يجرى قيدها في دفتر اليومية .

المادة ٤٠٤ - عندما تصل السفينة الى اول ميناء تدنو منه يجبر الربان بان يؤيد صحة الوقوعات المسطرة في المضبطة المذكورة المقيدة في دفتر يومية السفينة ويؤمن عليها بيمين بحضرة السلطة المبينة في المادة الآتية .

المادة ٤٠٥ - دفتر مفردات الضائعات وما يقع من الخسارات ينظم في محل تفريغ السفينة يسمى وغيره الربان ومعرفة ارباب الخبرة فاذا كان المحل المذكور هو من الممالك العربية الحجازية فتعين ارباب الخبرة من جانب محكمة التجارة وان لم يوجد فينصبون من طرف مجلس البلدية واذا كان من الممالك الاجنبية فيعينون من جانب معتمدى الحكومة العربية الحجازية وان لم يكن موجودا فمن جانب الحكومة المحلية .

المادة ٤٠٦ - تقدر اثمان الاشياء المطروحة في البحر والخسائر الواقعة بحسب قيمتها الجارية في المحل الذى أفرغت فيه السفينة وجنس البضائع المطروحة في البحر وانواعها يثبت بابرار سندات الشحن والقوائم وفي الاوراق الموجودة التي تصلح للاحتجاج .

المادة ٤٠٧ - أهل الخبرة المعينون لاجل تقدير هذا الثمن يرتبون دفتر توزيع وتقسيم الضائعات والخسارات ويجرى التقسيم غرامة على جميع الاشياء المطروحة في البحر والمتروكة والمتخلص مع نصف السفينة ونصف نولونها بحسب قيمة كل منهما في محل تفريغ السفينة

المادة ٤٠٨ - يحكم بتنفيذ دفتر التوزيع غرامة وتجري تسويته من طرف المحكمة التجارية وان لم يكن فمن طرف مجلس البلدة

واذا كان في الممالك الاجنبية فمن طرف المعتمد العربى وان لم يوجد فمن طرف الحكومة المحلية

المادة ٤٠٩ - اذا كانت اجناس البضائع المشحونة وانواعها غير مبينة في سند الشحن على وجه الصحة وتزيد قيمتها ايضا عن المقدار المبين وكانت البضائع المرقومة قد تخلصت فتكون الحصص من تقسيم الغرامة بحسب قيمتها الصحيحة واذا كانت تلفت فتعطى بدلاتها بحسب اجناسها وانواعها المبينة في سندات الشحن واذا كانت البضائع المذكورة دون النوع المبين في سندات الشحن وتخلصت فيجرى بحسب نوعها المبين في السند واذا كانت طرحت في البحر أو اعطيت فتعطى به لأنها بحسب فيئاتها الصحيحة .

المادة ٤١٠ - المهمات الحربية والمؤونة التي تكون لاجل محافظة السفينة ومعيشة الملاحين مع ملابسهم وملابس الركاب لاتدخل في التقسيم لاجل ضمان البضائع المطروحة في البحر اما باقى الاشياء فتدخل بالغرامة باجمعها .

المادة ٤١١ - الاشياء التي يوجد بها سند شحن او علم وخبر من الربان أو لاتكون مقيمة في ما نيفيستو السفينة تعين دفتر قيد الشحن اذا طرحت في البحر فلا تعطى اثمانها انما اذا تخلصت فتدخل في غرامة الخسارات البحرية .

المادة ٤١٢ - الاشياء الموسوقة على الظهر (الكورته) اذا تخلصت فتدخل فى الغرامة واذا طرحت في البحر وتلفت من طرح الاشياء في البحر فلا يمكن لاصحابها ان يطلبو تسويتها فيما عدا السياحة القصيرة بل يمكنهم أن يطلبوا تضمينها من الربان بحسب أحكام المادة (١٩٣) .

المادة ٤١٣ - الخسائر التي تعرض على السفينة بسبب طرح الاشياء في البحر اذا كانت وقعت لاجل تسهيل امر الطرح فتساوى غرامة

المادة ٤١٤ - كما أنه يمكن تخلص السفينة بواسطة طرح الاشياء في البحر لا يبقى حينئذ محل للغرامة أصلا كذلك لا يدخل ما كان تخلص من هذه الاشياء في الغرم لاجل تضمين الاشياء التي طرحت في البحر او التي خسرت .

المادة ٤١٥ - اذا تخلصت السفينة بواسطة طرح الاشياء في البحر وبقيت مداومة على السفر واخيرا غرقت وتلفت فحينئذ يدخل ماتبقى من اشياء فقط في الغرم بحسب قيمته وهو في حالته الحاضرة بعد تنزيل مصاريف تخليصه لاجل تضمين الاشياء المذكورة .

المادة ٤١٦ - اذا تخلصت السفينة أو شحنها بواسطة قطع وكسر آلاتها ومعداتها أو بإيقاع خسارة أخرى ثم ضاعت البضائع المشحونة بها وتلفت أو غصبت ونهبت فلا يحق للربان بان يطلب من اصحاب البضائع أو شاحنيها ومستلميها حصة من الغرامة المختصة بالخسارات المذكورة آنفا .

المادة ٤١٧ - اذا ضاعت البضائع المشحونة بسبب من وقع اصحابها ومتسلميها أو عن خطأ منهم فتعتبر حينئذ كأنها باقية وتدخل في غرامة الخسارات العمومية .

المادة ٤١٨ - الاشياء المطروحة في البحر لا تدخل في وقت من الاوقات أصلا في غرامة الخسارات التي تعرض على الامتعة الباقية في السفينة التي تكون خلصت بعد قضية الفض والبضائع المشحونة لا تدخل في الغرامة لاجل تضمين السفينة التي تكون ضاعت وتلفت واكتسبت حالة عدم القابلية للسفر .

المادة ٤١٩ - اذا فتح غطاء الانبار يعين كورته السفينة لاجل اخراج البضائع بانضمام رأى الاشخاص المبينين في مادتي (٣٠١) (٣٠٢) تدخل الامتعة المذكورة في الغرامة لاجل ايفاء الخسارات الواقعة على السفينة .

المادة ٤٢٠ - اذا ضاعت وتلفت بضائع وضعت في الفلاكل لاجل تخفيف سفينة تريد الدخول لاحدى الموانئ أو الانهار فتدخل السفينة وكافة وسقها في الغرامة التي تقع لاجل تضمين تلك البضائع انما اذا ضاعت السفينة وتلفت مع مايبقى بها من الشحن فلا تدخل البضائع الموضوعة في الفلاكل لو اخرجت سالمة الى البر في الغرامة لاجل تضمين السفينة والشحن المذكور .

المادة ٤٢١ - الربان والملاحون يكون لهم حق الامتياز على البضائع المشحونة واثماتها الحاصلة لاجل استيفاء الغرامة في جميع الخصوصيات المبينة آنفا وبناء على ذلك باذا استنكف اصحابها من اعطاء الغرامة فيكون للربان والملاحين المذكورين صلاحية بان يطلبوا من اصحاب البضائع المذكورة أو يوقفوا بمقدار حصة الغرامة التي يطلبون اخذها لاجل الاستئمان على استيفائها سواء كان ذلك لهم بالذات أو بطريق الوكالة لباقي اصحاب المطالبين وان يبيحوا ذلك بحكم من محكمة التجارة .

المادة ٤٢٢ - الاشياء التي تطرح الى البحر اذا خلصها اصحابها واستحصلوا عليها بعد توزيع الغرامة فيكون اصحابها مجبورين بان يرجعوا الى الربان وباقي الاشخاص الذين لهم علاقة بذلك الدراهم التي تبقى بعد تنزيل ما يترتب من الاضرار على البضائع المذكورة بسبب طرحها في البحر مع مصاريف تخليصها وهذه الدراهم المرتجعة تتوزع وتقسم غرامة فيما بين اصحاب السفينة وبين من لهم علاقة بالشحن بحسب مقدار الحصة التي اعطوها لاجل ما ترتب من الخسارة .

الفصل الثالث عشر

في مرور الزمن

المادة ٤٢٣ - لا يمكن للربان ان يمتلك السفينة التي هو راكبها ولا ان يصير صاحبها بوقت من الاوقات بواسطة مرور الزمن أصلا .

المادة ٤٢٤ - صلاحية ترك الاشياء لصاحب السكورته تسقط بمرور الوقت والزمان المعين في المادة (٣٦٣) .

المادة ٤٢٥ - ترفع الدعوة التي تتولد من عقود مقاولات الاستقراضات البحرية أو سندات السكورته بعد مرور خمس سنين من تاريخها وترد من طرف خصم المدعى بواسطة مرور الزمان .

المادة ٤٢٦ - دعوة ايفاء ائمان ما كان اعطى لاجل انشاء السفينة وتعميرها من الكرسة والقلوع والياطرات وباقي احتياجاتها والذخيرة

الفصل الرابع عشر

فيما يختص بالدعوى غير المسموعة

المادة ٤٣٠ - اذا تضررت البضائع الموسوقة ثم حصل الادعاء بالضرر والخسائر على الربان واصحاب السكورته بعد ان تكون تسلمت تلك البضائع بدون اخطار ولا اعتراض او كانت وقعت خسارات بحرية وادعى الربان على الشاحن بالخسارات المذكورة بعد ان يكون سلمه بضائعه الموسوقة معه واخذ نولونها بدون اخطار ولا اعتراض او تصادمت سفينة وكان يوجد في محل الاصطدام حكومة يمكن للربان ان يشتكى اليها ولم يدع بذلك ثم فتح اخيرا دعوى بخصوص هذا الاصطدام فلا تسمع هذه الدعوى .

المادة ٤٣١ - الاخطار والاعتراضات والشكايات المذكورة اذا لم تعرض وتبلغ في ظرف (٤٨) ساعة ولم تتقدم عريضة بالدعوى في ظرف واحد وثلاثين يوما اعتبارا من تاريخ تبلغها فتصير في حكم الملقاة .

المجلس التجارى

الباب الثالث في اصول المحاكمات التجارية

الفصل الأول

في تشكيلات المحكمة التجارية

المادة ٤٣٢ - تؤلف المحكمة التجارية من رئيس وستة اعضاء ثلاثة فخرين وثلاثة دائمين برواتب ينتخبون من الاشخاص الذين لهم خبرة تامة بالشؤون التجارية والمشهورين بالديانة والشرف والاستقامة وعضو شرعى سابع بحيث لا تقل اسنانهم عن الثلاثين سنة .

المادة ٤٣٣ - يجرى تعيين كل من الرئيس والاعضاء المتوهم عنهم من قبل صاحب الجلالة ومدة عضويتهم سنتان ويجوز تعيينهم مرة ثانية .

المادة ٤٣٤ - يرأس الجلسات الرئيس واذا غاب الرئيس يرأس المجلس اكبر الاعضاء سنا

التي اخذت لها واعطاء بدلات انشائها واصلاحها واجرة العملة المستخدمين بها ترد بواسطة مرور الزمان اذا كان مر عليها ثلاث سنين منذ اعطاء الاشياء او نهاية الانشاء او التعمير .

المادة ٤٢٧ - دعاوى نولون السفينة ومعاشات واجر الربان والملاحين وباقي المأمورين والخدمة والمستخدمين فيها وايفاء ذلك واعطاء المبالغ التي تكون الركاب مديونة بها وتسليم البضائع المشحونة ترد من طرف الخصم بواسطة مرور الزمان اذا كانت مرت سنة واحدة منذ وصولها الى المحل المشروط ذهابها اليه كذلك الدعاوى التي تتعلق بالماكولات المعطاة بأمر الربان الى الملاحين وباقي مأموري السفينة وخدامها ترد بواسطة مرور الزمان اذا كانت مرت سنة واحدة على اعطائها .

المادة ٤٢٨ - الدعوى وان كانت تدفع وترد بواسطة مرور الزمان كما تقدم بيانه في المواد (٤٢٥) و (٤٢٦) و (٤٢٧) السالفة الذكر الا انه لا يمكن لاصحاب هذه الدعاوى ان يكلفوا اخصامهم الذين يدفعون دعاويهم على هذا الوجه يمينا حسب اعتقاداتهم الدينية بأنهم اعطوا ما عليهم بالتمام وان كان المديون توفي فيكلفون لهذا اليمين زوجة المتوفى أو ورثته أو وصى الوارث اذا كان الوارث يتيما بأنهم لا يعلمون بأن هذا الشيء المطلوب هو دين على المتوفى .

المادة ٤٢٩ - اذا وجد للمديون سند ببيان دينه أو تحويل أو ورقة حساب مقبولة منه بامضائه أو كان تقدم اخطارا وعريضة من طرف الدائن وتبلغ له بوقته حينئذ لا يمكن ان تدفع الدعوى بواسطة مرور الزمان على الوجه المحرر، انما اذ لم يوجد سند ولا تحويل بل كان تقدم وتبلغ الاخطار والعريضة فقط ثم سكت المدعى ثلاث سنين ولم يفتش عن دعواه واعطى القرار على اعتبار الاخطار والعريضة المنظمين على ذلك الوجه بحكم مالم يكن حسب عريضة المديون فحينئذ تدفع الدعوى بواسطة مرور الزمان على الوجه المحرر آنفا .

وتعتبر الهيئة ومن يرأسها من حيث المجموع هي الهيئة الكاملة .

المادة ٤٣٥ - الرئيس يتولى إدارة المجلس وتوقيع صور جميع القرارات التي تصدر من هيئة المجلس بعد استكمال توقيعات الأعضاء على أصلها بالموافقة أو المخالفة وأما المذكرات والصكوك بعد تنظيمها فيكتفى حين تصديرها بتوقيع الرئيس فقط .

المادة ٤٣٦ - كل من الرئيس والأعضاء مكلف بتوقيع ما يثبت من القرارات في نهاية كل جلسة .

المادة ٤٣٧ - الرئيس والأعضاء كل منهم حر في ابداء رأيه أثناء المذاكرة وتعتبر الأحكام حين عطا القرار بأكثرية الآراء وبالاتفاق .

المادة ٤٣٨ - إذا أقيمت على الرئيس أو أحد الأعضاء قضية أو كان لأحدهم منفعة مالية في نفس القضية أو شراكة مع أحد المتداعين أو شهادة لأحدهما أو عداوة دنيوية أو قرابة ماسة تمنع قبول الشهادة أو ثبوت غرض من الأغراض فإنه لا يجوز له الانضمام الى هيئة المجلس .

المادة ٤٣٩ - في حالة حدوث ما يدعو الى رفع الرئيس أو أحد الأعضاء بسبب من الأسباب التي تضمنتها المادة السابقة فعلى المطالب بذلك من أحد المتداعين أن يقدم طلبه الى المجلس رسمياً وعلى هذا (أى مجلس) أحاله كل طلب يقدم اليه من الخصوصات البحوث عنها في المادة (٤٣٨) الى الرئيس أو العضو المطالب بعدم اشتراكه في هيئة المجلس لأخذ رأيه بالموافقة أو المخالفة وعليه في الحالة الأولى أن يتنحى كما على المجلس أن يتولى في الحالة الثانية التحقيق في ذلك وتجرى ما تقتضيه المصلحة .

المادة ٤٤٠ - لا يجوز لأحد من الأعضاء أو الرئيس أن ينفرد بأحد المترافعين أثناء المحاكمة على الإطلاق .

المادة ٤٤١ - محظور على الرئيس والأعضاء ابداء رأى أثناء المحاكمة وقبل خروج المتحاكمين .

المادة ٤٤٢ - الرئيس مسئول عن إدارة المجلس وعن سير الأعمال وتعجيل المعاملات فيه

كما هو مسئول عن جميع مأمورى الإدارة وحسن أعمالهم في وظائفهم .

الفصل الثانى

في صلاحية المحكمة التجارية

المادة ٤٤٣ - القضايا التي يحال أمر النظر فيها الى المحكمة التجارية ويجرى بالفعل بتها عن طريقها وضمن اختصاصها هي :

(١) كل ما يحدث بين التجار ومن لهم بهم علاقة تجارية من صرافة ودلالين ومقدمى المخازن والحيشان من مشاكل ومنازعات متولدة من أمور تجارية محضة سواء كانت برية أم بحرية .

(ب) القضايا المنبعثة عن الصرافة وبالاخص صرف النقدية والاقيام والأوراق المالية وما يتعلق بالحوائل العادية والحوائل التجارية المعبر عنها (بالجيرو) والسندات التجارية المعبر عنها بالسفانج المتداولة بين التجار سواء كانت بين البنوك وفيما بينهم وبين سائر الأصناف المذكورة أسماؤهم في الفقرة (١) .

(ج) المشاكل التي تحدث بين أرباب السفن الشراعية بخصوص التلفيات والاصطدمات والتعدييات على الإطلاق وكذا أجور النقل .

(د) القضايا الناشئة عن اختلاف في التعهدات والمقاولات سواء كانت بين أرباب السفائن أو بين هؤلاء والتجار وكذا الكفالات المالية المختصة بالأمور التجارية .

(هـ) القضايا التي تقع بين الشركاء المرتبطة شراكتهم بالأصول التجارية أو بين الشركات على اختلاف أنواعها الجارى تأسيسها وتسجيلها وفق نظاميها المخصوصين وكذا بين سائر التجار والصيارف والدلالين ومقدمى الجيشتان والأمناء والوكلاء بالعمولة وكتبتهم وخدم محلاتهم فيما اذا كان لهم علاقة تجارية .

المادة ٤٤٤ - ان ما عدا ما هو مندرج في هذا النظام من التعريفات القانونية في رؤية الدعاوى التجارية يجوز أيضا للمحكمة رؤية

الدعوى التى يصدر بها امر خاص من قبل جلالة الملك المعظم .

المادة ٤٤٥ - كافة الصكوك التى تصدر من المجلس التجارى المتعلقة بالمرافعات التجارية ضمن القضايا المبحوث عنها فى المادة (٤٤٣) من هذا النظام تكون معتبرة و نافذة الاجراء اذا كانت موافقة لأصولها واكتسبت الحكم القطعى بموجب هذا النظام .

الفصل الثالث

التشكيل الادارى

المادة ٤٤٦ - يؤلف المكتب التجارى من سكرتير وكاتب ومأمور تسجيل ومباشرين واذا اقتضى اللزوم اكثر من ذلك يزداد حسب الاقتضاء .

المادة ٤٤٧ - يجب ان يكون عموم الكتبة وسائر موظفى الادارة من ارباب الخبرة والدربة بوظائفهم ومن ذوى الديانة وحسن الاستقامة .

المادة ٤٤٨ - يجب ان يشمل مكتب المحكمة التجارية على الدفاتر الآتية :

(ا) دفتر الأساس تقيد فيه العرائض بعدد متسلسل مع ذكر اسم المدعى والمدعى عليه وشهرتهما ومحل اقامتهما وتابعيتهما وماهية الدعوى التى تحصل فيها الى النتيجة .

(ب) دفتر لقيد السندات التى تبرز من ارباب المصالح .

(ج) دفتر لقيد الامانات والنقود التى ترد الى صندوق المجلس مع البيان الكافى .

(د) دفتر لقرارات المحكمة :

(هـ) دفتر سجل يسجل فيه كافة الصكوك التى تصدر من المحكمة .

(و) دفتر الحاصلات ويقيد فيه جميع حاصلات المجلس بأنواعها ومقدار المقبوض منها .

المادة ٤٤٩ - يجب ان تكون عموم الدفاتر المنوه عنها فى المادة (٤٤٨) مرقمة كل منها حسب حجمه بعدد متسلسل مطبوع ومختوم

على رأس كل صفحة بختم المحكمة كما يقيد خطأ فى منتهى كل صفحة رقمها المطبوع ويختتم ايضا بالختم الرسمى مع توقيع الرئيس .

المادة ٤٥٠ - يجب ان تكون الدفاتر الموضح اسمها بالمادة (٤٤٨) سالمة من المسح والحك وتخلل الكلمات بين السطور على انه اذا كتب بأحد الدفاتر عبارة زائدة او مكررة يضرب على تلك العبارة بقلم رفيع بحيث يمكن قراءتها وفى حالة سقوط كلمة او عبارة سهوا فعلى الكاتب ان يخرج بها الى هامش الدفتر شرط ان يوقع عليه من قبل الرئيس وسكرتير المحكمة .

المادة ٤٥١ - على السكرتير ان يتولى ادارة المكتب وتحرير المذكرات والصكوك ومقابلتها بعد التبييض وتطبيق الصور ومقابلتها مع السجل والتوقيع بعد ذلك على صحتها .

المادة ٤٥٢ - السكرتير مكلف بقبض الحاصلات وقيدها بالدفتر المخصوص بها وحفظ جميع ما يتودع الى المحكمة من امانات ونقود وغيرها فى صندوق المحكمة على ان تؤخذ منه الكفالة اللازمة مصدقة حسب نظامها المخصوص .

المادة ٤٥٣ - على سكرتير المحكمة ان يقدم حاصلات المحكمة على رأس كل شهر امانة لرأسه أموال جدة مصحوبة ببيان موضح فيه مفردات الحاصلات واصنافها موقعة منه ومن الرئيس .

المادة ٤٥٤ - على كاتب الضبط اثناء المحاكمة ضبط افادة الطرفين بجريدة الضبط والمذكرات وقيد السندات التى تسلم الى المحكمة من قبل ارباب المصالح واعطاء اربابها ايصالا باستلامها .

المادة ٤٥٥ - على مأمور السجل تسجيل جميع الصكوك والقرارات وتحرير مذكرات الجلب وقيد جميع الأوراق والسندات التى تقدم الى المحكمة واخذ صور السندات والأوراق التى تعاد الى اصحابها بعد التصديق على صحة مقابلتها وانطباقها على الأصل من رئيس الكتبة ورئيس المحكمة وحفظها ضمن أوراق القضية المتعلقة بها .

المادة ٤٥٦ - لا يجوز لأى كاتب اعطاء أى صورة من اصل الأوراق والسندات ونتائج

المعاملات على اختلاف أنواعها ما لم يكن ذلك بأمر سابق من رئيس المحكمة .

المادة ٤٥٧ - لا يسوغ تصدير الصكوك الصادرة من المحكمة ما لم تكن مطابقة لأصولها وسجلاتها وموقعا على صحة ذلك من سكرتير المحكمة وكاتبها ومختومة بختم المحكمة وتوقيع الرئيس .

المادة ٤٥٨ - السكرتير مسئول عن حسن ادارة المكتب ومراعات طريق التسلسل في تقديم المعاملات على بعضها وتنظيمها وتسجيل وتصدير المثبت منها حسب أصوله مع ملاحظة أعمال الكتبة والمباشرين وكل خلل في الادارة او خطأ في الشئون الكتابية او تأخر في تقديم المعاملات أو تصديرها بوقتها على منوالها الاصلى هو المسئول الأول فيه .

الفصل الرابع

في مبادئ الدعوى

وما يتعلق بالمرافق والدعوى

المادة ٤٥٩ - نظام القضايا في المحكمة التجارية بموجب عريضة تحال اليه من قبل الحاكم الادارى تشمل على اسم المدعى والمدعى عليه وصنعتهم ومحل اقامتهما وتابعيتهم وخلاصة الدعوى مع أدلتها واسم اليوم وتاريخ الشهر والسنة المقدمة فيه موقع عليها بختم المدعى أو توقيعه أو وكيله الرسمي وأن يطلب فيها جلب الخصم والحكم عليه بالمبلغ المدعى به مع مصاريف المحاكمة .

المادة ٤٦٠ - كل عريضة لا تشتمل على الشروط المبثوث عنها في المادة السابقة لا تكون مقبولة لدى المحكمة التجارية .

المادة ٤٦١ - المرافق المحالة الى المحكمة التجارية المستوفية للشروط المنصوص عليها في المادة (٤٥٩) تحال من قبل الرئيس أولا الى السكرتير للقيّد واستيفاء الرسوم ثم يجرى تعيين يوم المحاكمة والساعة واسم المباشر الذي يعهد اليه أمر تبليغ الجلب من قبل الرئيس ثم تودع الى الكاتب المختص لعرضها على المحكمة .

المادة ٤٦٢ - يجب أن تكون العريضة المقدمة على نسختين نسخة منها تبقى أساسا بمكتب المحكمة والثانية تبلغ الى المدعى عليه مشفوعة بورقة الجلب ونسبة عدد المدعى عليهم تعدد النسخ .

المادة ٤٦٣ - كل عريضة تقدم الى المحكمة ويترك مقدمها مراجعة المحكمة بشأنها ثلاثة أشهر تكون ملغاة وله الحق في تجديد العريضة .

الفصل الخامس

في أوراق الجلب

المادة ٤٦٤ - تحرر أوراق الجلب باللغة العربية وبعدد متسلسل مع التاريخ واسم اليوم واسم المدعى والمدعى عليه وشهرتهما وصنعتهم ومحل اقامتهما وتابعيتهم ويوم المحاكمة والساعة واسم المباشر وشهرته على أن تكون ارسالها على نسختين نسخة تسلم للمدعى عليه والاخرى يؤخذ توقيعه عليها وتعاد الى المحكمة موقعة من المباشر الذي عهد اليه أمر تبليغها وان تعدد المدعى عليهم تعدد نسخ الجلب على الصورة المار ذكرها بنسبة عددهم .

المادة ٤٦٥ - اذا كان المراد جلبه أميا ولم يكن له ختم يؤخذ أثر ابهامه على النسخة المكلف بتوقيعها وعلى المباشر أن يشهد على كيفية الواقع شخصين مع أخذ توقيعهما في ورقة الجلب التي تعاد الى المحكمة .

المادة ٤٦٦ - في حالة امتناع المدعى عليه عن استلام ورقة الجلب على المباشر أن يضع احدى النسختين امام الممتنع بعد أن يشهد عليه ولو شخصا واحدا مع أخذ توقيعه على النسخة الثانية .

المادة ٤٦٧ - المباشر مكلف بتسليم ما يعهد اليه من أوراق الجلب الى أربابها بأى محل وجددهم فيه بلا استثناء وان كانت ورقة الجلب باسم شركة من الشركات فتسلم ورقة الجلب الى مدير الشركة أو أحد الشركاء أو أحد كتاب الشركة الثابت وجودهم بمحلها طبق ما تضمنته المواد السابقة .

المادة ٤٦٨ - للمباشر اذا اقتضت الضرورة أن يسلم ورقة الجلب الى من يوجد في محل تجارة المطلوب جلبه من ولد أو حفيد ثابت علاقتهما بتجارة المحل بشرط مراعاة الأحكام السابقة .

المادة ٤٦٩ - يعين يوم المحاكمة في اليوم الذي يحرر فيه الجلب اذا كانت القضية من المواد المستعجلة وكان كل من المدعى والمدعى عليه مقيما في عين البلدة المقام فيها القضية كما أنه يجوز اعتبار مدة الجلب لعين الأسباب لمدة لا تقل عن ثلاثة أيام في داخل البلدة وفي حالة غياب أحد المتداعين أو كليهما عن البلدة أو كان محل اقامتهما في غيرها من البلدان تقرر لمدة الجلب مدة مناسبة من طرف الرئيس بنسبة بعد المسافة والوسائل النقلية .

المادة ٤٧٠ - اذا كان المراد جلبه من المقيمين في البلاد البعيدة أو البلاد الأجنبية فترسل ورقة الجلب ضمن مذكرة الى النيابة العامة لاحالتها على وزارة الخارجية ليحجرى تبليغه اليه بمعرفة حكومة تلك الجهة وتقدر له من قبل المحكمة مدة مناسبة بعد المسافة ومراعاة الوسائل النقلية المنظمة وغير المنظمة .

المادة ٤٧١ - على المباشر أن يسلم أوراق الجلب بحسب الشروط المتقدمة واذا أخل بشيء من تلك الشروط يكون مسئولاً ويعرض للجزاء لأول مرة وعند التكرار يطرد من وظيفته .

الفصل السادس

في كيفية المحاكمة في المحكمة التجارية

المادة ٤٧٢ - تجرى المرافعات علناً في المحكمة التجارية ويجب على الحاضرين أثناء المحاكمة سواء كانوا مترافعين أو شهوداً أو سامعين أو من هيئة المحكمة التزام الصمت والسكوت ورعاية الأدب وللرئيس الحق في أسكات أو توبيخ أو طرد من يقع منه ما يخل بأداب المحاكمة أو أحداث غوغاء أو مشاجرة .

المادة ٤٧٣ - يجب على الطرفين المتداعيين أن يحضرا بالذات الى المحكمة أو يرسلوا وكلاء عنهما بوكالة مصدقة من كتاب العدل .

المادة ٤٧٤ - يقتضى أن يبرز صك الوكالة قبل المرافقة الى سكرتير المحكمة وبعد رؤيتها بشرح عليها رؤيت بلا خرج .

المادة ٤٧٥ - للموكل عزل وكيله متى شاء ما لم يتعلق حق الفير به فلا يجوز أن يعزله حينئذ وكذلك ليس للوكيل أن يعزل نفسه في هذه الحالة الا بحضور ورضاء المدعى .

المادة ٤٧٦ - اذا اقيمت دعوى من احدى الدوائر الرسمية على بعض الافراد أو بالعكس فيكفى أن يقوم رئيس الدائرة لسماع تلك الدعوى والمرافعة فيها بنفسه أو بتوكيله أحد موظفي دائرته ويكفى في مثل هذا التوكيل أن يحرر به مذكرة رسمية من رئيس تلك الدائرة ولا يجب أن تكون الوكالة محررة لدى الجهة المختصة .

المادة ٤٧٧ - لا يسوغ لهيئة المحكمة التجارية سواء كان الرئيس أو الأعضاء أو السكرتير أو الكتبة أو المسجل والمباشرين وغيرهم أن يتوكلوا لأصحاب الدعاوى لدعاويهم التي ترى في المحكمة التجارية ويجوز لهم أن يتحاكموا بالذات لدعاويهم الخصوصية لدى المحكمة التجارية كما أن لهم أن يتوكلوا عن آبائهم وأولادهم وأزواجهم وعن الإيتام الذين هم أوصياؤهم .

المادة ٤٧٨ - اذا حضر الطرفان المتداعيان في اليوم المعين للمحاكمة فعلى الرئيس أن يأمر كاتب الضبط باحضار أوراق تلك الدعوى ثم يفتتح الجلسة باسم جلالة الملك المعظم ثم يباشر في اجراء المحاكمة بصورة علنية .

المادة ٤٧٩ - يجب على كاتب الضبط أن يمسك لكل قضية جريدة يعبر عنها بجريدة الضبط بعدد متسلسل ويذكر فيها اسم رئيس الجلسة والأعضاء الحاضرين واسم المدعى والمدعى عليه وشهرتهما واسم الكاتب الذي تولى كتابة الضبط على مسامع الهيئة والمتداعيين .

المادة ٤٨٠ - على الرئيس أن يبدأ بالسؤال من المدعى ثم من المدعى عليه واذا اقتضى الحال تكرار السؤال من المتداعين فله ذلك الى انتهاء

المحاكمة ولكل من الأعضاء هذا الحق بعد الاستئذان من الرئيس ثم تقرر المحكمة ما تراه مطابقا للحقيقة .

المادة ٤٨١ - لا يجوز استعمال أى شيء كالمقهوة والشاي وغير ذلك فى أثناء المحاكمة ما عدا الماء .

المادة ٤٨٢ - لا يجوز لهيئة المجلس وغيرهم ممن يكون حاضرا أثناء المحاكمة التكلم بغير اللغة العربية .

المادة ٤٨٣ - اذا كان أحد الطرفين المتداعيين لا يمكنه التكلم باللغة العربية فعلى المحكمة أن تقرر تعيين ترجمان له ثم بعد تحليفه اليمين يترجم افادته من لفته الى اللغة العربية بحضور المجلس حرفيا ويمضى تلك الافادة من الترجمان هذا اذا لم يحضر ترجمانا معه مؤتمنا طرفه ومستوثقا به فاذا احضره للمحكمة أن يأخذ تقريره بضبط الدعوى بموافقة على ذلك .

المادة ٤٨٤ - لا يسمح لأحد المتداعيين أن يخرج عن صدد الدعوى ولا أن يقطع كلام خصمه أثناء المرافعة .

المادة ٤٨٥ - اذا اراد أحد الطرفين أن يكتب مدافعة بنفسه على ورقة بشرط أن لا يكتب شيئا خارجا عن صدد دعواه أو دفعه فله ذلك على أن تكون باللغة العربية وبعد توقيعه عليها تقرا على الهيئة ويرصدها كاتب الضبط بجريدة الضبط .

المادة ٤٨٦ - يجب أن ترصد جميع السؤالات التى تتوجه على أحد المتداعيين أو الشهود والأجوبة التى تصدر منهم والسندات والأوراق التى تبرز أثناء المحاكمة بجريدة الضبط حرفيا الى اتمام المحاكمة .

المادة ٤٨٧ - اذا رأت المحكمة لزوما لجلب أحد المتداعيين بالذات للاستيضاح منه عما تراه لازما وكان له وكيل فله ذلك وان هناك مانع شرعى يمنعه من الحضور فللمحكمة أن تنيب عنها أحد الأعضاء للاستيضاح فى محله ويوقع عليه

من العضو وكاتب الضبط وشاهدين ثم يعرض ذلك الايضاح للمحكمة .

المادة ٤٨٨ - اذا حدث أثناء المحاكمة دعوى متعلقة بالدعوى المرئية من جهة تعهد أو كفالة أو استحقاق متفرع من اصل تلك الدعوى فللمحكمة أن تقضى فيها مع الدعوى المرئية بدون لزوم لتقديم عريضة أخرى .

المادة ٤٨٩ - اذا أقر المدعى عليه بالدين المدعى به وادعى الاعسار ولم يوجد ما يوجب اعلان افلاسه فعلى المحكمة أن تحكم بالدين فقط أما دعوى الاعسار فلمدعيه الحق فى اثباته بالمحكمة الشرعية .

المادة ٤٩٠ - اذا كان المدعى لم يعين مقدار المبلغ المدعى به فى عريضة الدعوى لأسباب اضطرارية لكون القضية متعلقة بارباحات أو كانت ناشئة عن شركة لا يعلم مقدار الأرباح الحاصلة وان القضية تحتاج الى محاسبة وتصفية حساب فعلى الرئيس أن يأمر بأن يعين مقدارا معلوما ولو على سبيل التخمين وعند ظهور النتيجة يحكم بما يظهر من نتيجة الحساب وتصفية الأرباح .

المادة ٤٩١ - اذا وجدت دعوى غامضة أو مشوشة تحتاج الى مراجعة دفاتر أو تصفية حساب فتعين لجنة ينتخبها الطرفان أو المجلس تحت رئاسة أحد الأعضاء وبعد ذلك تقدم تقريرا موافقا عليه من المتداعيين محتويا على تصفية الحساب المذكور ويقدم ذلك التقرير الى المحكمة بدون أن تبدى اللجنة رأيا فيما يتعلق بافادة الطرفين ولا فى مال الأوراق التى يقدمونها وهذا التقرير يقرأ فى المحكمة بحضور الطرفين ويكون لهما صلاحية فى بيان ما وقع فيه من السهو والغلط .

المادة ٤٩٢ - اذا رأت تلك اللجنة أو مأمور المحكمة ان اجراء الصلح بين الطرفين ممكن فيقرر الصلح الذى يقع بينهما ويوقع عليه منهم ومن المتداعيين ويقدم الى المحكمة للتصديق عليه لاجراء مقتضاه .

المادة ٤٩٣ - اذا رأى الطرفان المتداعيان أن يحكما شخصا أو اشخاصا فيحررون بذلك سنداً رسمياً يصدق عليه من كتاب العدل يكون محتويًا على الشروط التي يتفقون عليها فيما اذا كان للتحكيم مدة معينة أو يكون حكم المحكمين نافذاً سواء كان باتفاق المحكمين أو الاكثرية وغير ذلك مما يتفقون عليه ثم يوقعان عليه ويسلمانها الى المحكمين .

المادة ٤٩٤ - على المحكمين تدقيق افادات الطرفين على الأصول المشروعة وان يضبطوا افادتهما واوراقهما وسندتهما وشهادة شهودهما ولهم أن يحكما بما ظهر لهم ضمن شروط سند التحكيم .

المادة ٤٩٥ - اذا ظهر أن الحكم الصادر من المحكمين مطابق لأصوله وموافق لسند التحكيم يصدق عليه من المحكمة وينفذ واذا اخل بشيء من ذلك فينقض من طرف المحكمة التجارية .

المادة ٤٩٦ - لا يجوز لكل من الطرفين عزل المحكم الذي عينه وصودق على تعيينه من طرف المحكمة التجارية سواء قبل صدور الحكم أو بعده ولهما حق الاعتراض على أحكام المحكمين لدى المحكمة التجارية .

المادة ٤٩٧ - على المحكمين سواء كانوا من مأموري المحكمة أو لجنة منتخبة أن يقدموا حكمهم موقعا عليه الى المحكمة وعلى المحكمة بعد تدقيقه وأخذ افادة الطرفين فيما اذا كان لهما الاعتراض عليه أن تحكم بتصديقه اذا كان موافقا لأصوله أو نقضه اذا كان مخالفا لها .

المادة ٤٩٨ - لدى المرافعة اذا استند احد الطرفين على أوراق ومستندات وكانت في احدى الدوائر الرسمية أو الشركات أو التجار فتعطي له مهلة لاحضارها واذا تعذر عليه احضارها فعلى المحكمة اذا رأت لزوما ضروريا لرؤيتها أن تقرر جلبها وبعد رؤيتها وأخذ صورتها تعيدها الى من كانت بيده .

المادة ٤٩٩ - اذا طلب احد الطرفين أو وكلاهما مهلة لاعطاء الجواب عن أوراق ابرزت له أو سؤالات توجهت اليه ورأت المحكمة ضرورة امهاله فلها أن تمهله مدة لا تزيد عن ثلاثة ايام

فاذا ظهر لديها أن امهاله هو لفرض المماطلة فلا يمهل وعلى المحكمة أن تباشر في فصل القضية .

المادة ٥٠٠ - ان عموم السندات الرسمية والعادية الموقع عليها بامضاء أو ختم أحد الطرفين وقيودات جميع الدوائر الرسمية والتحاويل وفسوحات البضائع المعطاة من التجار الى المشتريين أو الى مأموري مستودع البضائع المعبر عنها في عرف التجار بالشتى المشتملة على فسخ البضائع للمشتريين معتبرة بالنسبة لمضمونها وموقعيها .

المادة ٥٠١ - اذا أنكر من نسب اليه السند أو الخط أو الامضاء أو الختم الموقع على الأوراق والسندات والأوراق العادية المذكورة في المادة السابقة أو حصل دعوى تزوير أو تحريف في شيء من السندات ونحوها فيجب على المحكمة تدقيق ذلك بواسطة هيئة من الخبراء لا يقلون عن ثلاثة أشخاص من ذوي الديانة والاختصاص يباشرون العمل والتدقيق تحت مراقبة أحد الاعضاء بالاشتراك معهم بمحضر الطرفين وذلك باحضار أوراق أو دفاتر أو سندات أخرى بيد أي أحد تكون للمقابلة والمقايسة والتطبيق على ما فيها من الخط والختم فان لم يوجد ذلك يستكتب المنكر مرارا الفاظا تقارب الفاظ السند المنكر وتجري المقايسة والتطبيق على كتابته واذا كان الخط والختم المنكران مشهورين ومعروفين بين الناس يعتبران بعد ثبوت الشهرة بشهادة أربعة شهود على الأقل على ان يعطى لكل من الخبراء عن كل جلسة نصف ليرة ذهباً تعطى أولا من قبل المدعى على أن تعود في النهاية مع سائر المصاريف على الذي يحكم عليه بالنتيجة .

المادة ٥٠٢ - اذا أراد أحد الخصمين أن يثبت دعواه ودفعه بشهود ورأت المحكمة لزوما لقبول ذلك فبعد ان تقرر قبول الشهود تباشر لتسمية الشهود وحصرهم .

المادة ٥٠٣ - اذا حصر أحد الطرفين شهوده وأعترف أن ليس له شهودا غير من ذكرهم وأراد بعد ذلك احضار خلاف من حصرهم فلا يقبل منه .

المادة ٥٠٤ - اذا طلب من احد الخصمين شهود واجاب بان ليس لديه شهود اصلا ثم بعد ذلك أراد احضار شهود فلا يقبل .

المادة ٥٠٥ - اذا رأت المحكمة لزوما لسماع شهادة الشهود فيعطي للمطلوب منه احضارهم

مهلة ثلاثة أيام فإذا لم يمكنه احضارهم في هذه المدة فتعطي له مدة ثلاثة أيام أخرى وكذا ثلاثة أيام بعدها هذا إذا كان الشهود بداخل البلدة الموجودة بها المحكمة وإن كان الشهود في بلدة أخرى فتعطي مهلة مناسبة بنسبة بعد المسافة والوسائل النقلية لاحضارهم أو تحصيل شهاداتهم وإذا لم يتسنى له ذلك فيجوز أخذ شهادة الشهود المذكورين بواسطة محاكم البلدة الموجودين بها بموجب التعليمات المحررة من قبل المحكمة التجارية بواسطة الحكومة المحلية سواء كان الشهود داخل الحكومة الحجازية أو في بلاد أجنبية وإذا مضت المدة المذكورة ولم يحضر الشهود المذكورين ولم تحتل شهادتهم ولم تسجل في أي محكمة من محاكم البلاد القاطنين بها فيعد فاقدا للبيئة .

المادة ٥٠٦ - يعتبر قبول شهادة الشهود ورفضهم والطعن فيهم وتعديلهم وتزكيتهم وتحليفهم وتوجيه اليمين والنكول عنه حسب اصول الأحكام الشرعية .

المادة ٥٠٧ - إذا صدر قرار بلزوم تحليف احد الطرفين فيعد أن يصرح فيه خطأ بالامور والوقائع التي يلزم أن يحلف عليها وأن توضح فيه صورة أينما يجري العمل بموجب القرار الصادر .

المادة ٥٠٨ - بعد أن تستوفي المحكمة جميع التحقيقات المقتضية وترى أن الدعوى قد اقترب البت فيها يستوضح الرئيس من الطرفين عما إذا كان لديهم كلام أو دفاع في المرافعة بصدد الدعوى فإذا لم يكن لديهما شيء يعلن الرئيس ختام المحاكمة ولا يقبل منهما افادة شفوية أما إذا كان لاحدهما ما يقال في صدد الدعوى يقدم للمحكمة وعلى المحكمة درس تلك اللائحة أو العريضة أثناء المذاكرة .

المادة ٥٠٩ - بعد انتهاء المحاكمة يأمر رئيس المحكمة باخراج الطرفين ويخلو مع الاعضاء في المذاكرة وبعد تدقيق جميع المستندات وشهادات الشهود وأوراق الضبط وغير ذلك يبدأ بأخذ رأى الاعضاء فرداً فرداً ثم يبدي رأيه ويقرر الحكم أما باتفاق الآراء أو بالأكثرية .

المادة ٥١٠ - يجب على العضو المخالف أن يبين رأيه وأسباب مخالفته في ذيل القرار مستنداً على الأدلة والحجج الصحيحة المتعلقة بتلك القضية ويوقع عليه في ضبط المحاكمة ولا يدرج ذلك في اعلام الحكم .

المادة ٥١١ - لا يجوز للمحكمة تأخير الحكم إذا استوفيت اسباب الحكم وشرائطه بتمامها الا في حالة رجاء الصلح بين الطرفين ولا سيما الاقرباء .

المادة ٥١٢ - بعد اتمام قسرار الحكم سواء كان باتفاق الآراء أو بالأكثرية يمضي عليه من الهيئة التي حكمت به ويؤرخ ثم يفهم شفاهيا للطرفين من طرف الرئيس .

المادة ٥١٣ - إذا أقتنع المحكوم عليه بالحكم الصادر عليه وجاها يؤخذ امضاه في ضبط المحاكمة بذلك ثم إذا اراد أن يعترض عليه بطريق التميز لا يقبل اعتراضه وأما إذا لم يقتنع فله حق تمييزه .

المادة ٥١٤ - يحزر صك الحكم على نسختين ثم تعطى نسخة منها للمحكوم له وتبلغ النسخة الثانية الى المحكوم عليه بموجب سند استلام موقع عليه من المستلم على الاصول المقررة في تبليغ الجلب .

المادة ٥١٥ - يجب أن يكون سند استلام صك المحكوم عليه الموقع منه ومن المباشر بالتبليغ يصدق من السكرتير ورئيس المحكمة ويؤخذ صورته مصدقة على الصورة المتقدمة وتحفظ صورته ويعطى الاصل الى المحكوم له .

المادة ٥١٦ - إذا أقيمت دعوى بخصوص تضمين الضرر والخسارة ولم يمكن التدقيق في الكيفية والمفردات والحكم بها مع الدعوى الاصلية يفهم المستدعى أن يعطى المحكمة دفترًا بالمفردات من قبله ليحكم بها على حدتها .

المادة ٥١٧ - إذا تحقق وتبين أن المدين قد لحقه ضرر في اشغاله التجارية وأنه في الحقيقة بحالة المضايقة واستنسب المحكمة بسبب ذلك أن يعطيه مهلة مناسبة لأجل تأدية الدين فيذكر في الصك مع الحكم باصل الدعوى قدر المهلة التي تعطى وأسبابها .

المادة ٥١٨ - لا يجوز للمحكمة اعطاء المهلة للمحكوم عليه الا إذا ظهر لها أن ليس في طلبه عذر بالمحكوم له وإذا تبين في خلال المدة أن المحكوم يريد الضرر بالمحكوم له فتسقط تلك المهلة وتجرى الاحتياطات اللازمة في ضبط أمواله .

المادة ٥١٩ - يجب أن يكون تحرير الصك الصادر بالحكم من المحكمة التجارية محتويًا على اسم الرئيس والأعضاء الذين حكموا في الدعوى

وأسماء الطرفين وشهرتهما وجنسيتهما وتبعيتهما ومحل اقامتهما وملخص دعواهما وكيفية جريان الدعوى وموادها القانونية وعللها وأسبابها وقرار الحكم عليه سواء كان باتفاق الآراء أو بالأكثرية وتاريخ الحكم .

المادة ٥٢٠ - يمكن للطرفين اثناء المحاكمة ان يطلبوا من المحكمة باتفاقهما تأخير المحاكمة مدة معلومة ولهما تكرار هذا الطلب وللمحكمة اجابة طلبهما .

المادة ٥٢١ - يحق للمدعى ان يطلب بعريضة الدعوى واثناء المرافعة الحكم بالاجراء الموقت اذا توفرت الاسباب الآتية وهى : ان تكون الدعوى مؤسسة على سند رسمى أو على اعتراف المدعى عليه أو على حكم سابق لم يميز وللمحكمة ان رأت لزوماً ذلك قبله واعطاء القرار به مع الحكم فى القضية والا رد طلبه .

المادة ٥٢٢ - على طالب الاجراء الموقت ان يقدم كفيلًا ضامنًا مصدقًا على كفالته من كاتب العدل لرد الأشياء التى يطلبها اذا ظهر انه غير محق فى دعواه وللضرار والمصاريف التى تنشأ عن ذلك .

المادة ٥٢٣ - ان القضايا التى يحكم فيها الاجراء الموقت يجب ان يجرى الاعلان عنها فى الجريدة الرسمية لمدة محددة لا تقل عن خمسة عشر يوما يتقدم فى خلالها كل ذى دين ودعوى تجارية لاثباتها حالا .

المادة ٥٢٤ - ان عريضة تمييز الصكوك المحكوم بها بالاجراء الموقت ولو جرى نقضها لا يوقف الاجراء الموقت ولا تقبل معارضة المدعى عليه فى ذلك .

الفصل السابع

فى الحكم الغيابى

المادة ٥٢٥ - اذا لم يحضر المترافعان فى اليوم المعين لرؤية الدعوى فى المحكمة أو حضر احدهما ولم يحضر الآخر ولم يكن تأخره عن الحضور لاسباب صحية أو موانع شرعية ولم يوكل عنه وكيلًا رسميًا بعد ان بلغ اليه الجلب طبق الأصول فيطلب الطرف الحاضر ان تقرر المحكمة رؤية الدعوى غيابيا .

المادة ٥٢٦ - اذا كان الطرف الممتنع عن الحضور الى المحكمة هو المدعى فالمدعى عليه يمكنه ان يطلب ويستحصل قرارًا غيابيا بسقوط حق المحاكمة مؤقتًا وهو عبارة عن ابطال العريضة المتقدمة من طرف المدعى بدون ان يكون مجبورًا على اعطاء الجواب على الدعوى المتوجهة عليه واذا لحق المدعى عليه ضرر يضمن المدعى ذلك .

المادة ٥٢٧ - اذا كان الممتنع عن الحضور هو المدعى عليه فيطلب المدعى أن تقرر المحكمة رؤية الدعوى غيابيا وبعد الثبوت تحكم المحكمة بمقتضى ذلك حكماً معلقاً على نكول المدعى عليه عند وقوع الاعتراض .

المادة ٥٢٨ - لدى اجراء المحاكمة بين المترافعين لدى المحكمة التجارية فيبعد أن يعلن الرئيس ختام المحاكمة ويباشر بالذاكرة وعند تفهيم قرار الحكم اذا غاب المدعى عليه عن المحكمة يعتبر ذلك الحكم بحق المحكوم عليه وجاهاً وأما اذا كان الغياب قبل ختام المحاكمة ولو فى آخر جلسة تقرر المحكمة بحق المدعى عليه اتمام المحاكمة غيابيا وتناوب على ختام الدعوى وتصدر القرار المقتضى والمدعى عليه حق الاعتراض على ذلك الحكم

الفصل الثامن

فى الاعتراض على الحكم الغيابى

المادة ٥٢٩ - اذا صدر حكم غيابي على المدعى عليه فيمكنه ان يعترض على ذلك الحكم ضمن المدة القانونية وحينئذ يضحى ذلك ملغياً .

المادة ٥٣٠ - اذا كان الحكم الغيابي المحكوم به معلقاً على نكول المدعى عليه عن اليمين وحضر لدى المحكمة التجارية وامتنع المحكوم عليه عن حلف اليمين يصدر الحكم الغيابي ويعتبر بحق المدعى عليه وجاهيا .

المادة ٥٣١ - ان مدة الاعتراض على الحكم الغيابي خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ تبليغ الاعلام الى المحكوم عليه ولا يحسب من المدة المذكورة يوم التبليغ ولا يوم التقديم هذا اذا كان المحكوم عليه داخل البلدة التى بها المحكمة التجارية وأما اذا كان المحكوم عليه هو فى غير البلدة المذكورة فينضم الى المدة المذكورة بعد المسافة حسب الاقتضاء .

المادة ٥٣٢ - الاعتراض على الحكم الغيابي يكون بتقديم عريضة الى المحكمة التجارية تحتوى الاسباب والعلل التى تدفع وتجرح الدعوى التى تقدمت من طرف المحكوم له والحكم الغيابي المعطى

بها ويجرى تبليغ صورة العريضة الى المعارض عليه على الصورة المتقدمة في تبليغ الجلب وبترافع الخصمان في اليوم الذي يعين بموجب ورقة الجلب .

المادة ٥٣٣ - اذا قدم المحكوم عليه غيايبا اعراضه الى المحكمة وكان تقديمه داخل المدة القانونية تقرر المحكمة قبول الاعراض ثم تجرى المحاكمة على حسب المحاكمة الوجيهة ثم تحكم بما يظهر لديها اما بتصديق صك الحكم الغيابي أو نقضه أو اصلاحه أما مصاريف الحكم الغيابي فهي على كل حال تعود على المحكوم عليه غيايبا .

المادة ٥٣٤ - اذا قدم المحكوم عليه اعراضه داخل المدة القانونية ولم يحضر الى المحكمة في اليوم المعين ولم يكن تأخره ناشئا عن عذر شرعي تحكم المحكمة باسقاط عريضة اعراضه ولا يقبل له اعراض مرة ثانية بل يبقى له حق التمييز .

المادة ٥٣٥ - ان كل ما هو جار ومراعى في سير المحاكمات الوجيهة ومعلاتها كذلك مرعى الاجراء في المحاكمات الغيابية وفي المحاكمات الجارية في الاعراض على الحكم الغيابي .

المادة ٥٣٦ - ان تنظيم الصكوك الصادرة في الاحكام الغيابية وفي الاعراض على الحكم ليكون تنظيمها على مقتضى الصكوك التي تصدر في الاحكام الوجيهة كما أن تبليغها يكون على ما هو جار في فصل تبليغ الجلب .

الفصل التاسع

في بيان شروط اعراض الغير

المادة ٥٣٧ - اذا وقع في أى دلموى حكم يمس حقوق طرف ثالث غايب غير الطرفين المتحاكمين لم يجلب ولم يحضر الى المحكمة لباصاله ولا بالوكالة ولم يقدم عريضة للدخول في الدعوى فمثل هذا الطرف له أن يعترض على الحكم المذكور بموجب شروط المادة (٥٣٩) ومثال ذلك لو ادعى أحد دينا على ميت بوجه أحد ورثته فأنكر هذا الوارث وأثبت المدعى دعواه في وجهه بالبينة وحكم عليه بالدين فللوارث الآخر أن يعترض على هذا الحكم بطريق اعراض الغير .

المادة ٥٣٨ - يحق للطرف الثالث أن يعترض على كل نوع من أنواع الاحكام والقرارات الصادرة من المحكمة التجارية أما قرارات المحكمين فمن حيث لا تسرى عليه فلا يحق الاعراض عليها لأن حكم المحكمين لا ينفذ ولا يسرى على غير الطرفين الذين نصباهم وحكماهم .

المادة ٥٣٩ - ان اعراض الطرف الثالث لا يؤخر اجراء حكم الصك المقصود جرحه على أنه اذا تبين وقوع خطر أو ضرر من اجراء ذلك الحكم فللمحكمة التجارية أن تقرر تأجيل الحكم المذكور مدة ما .

المادة ٥٤٠ - اذا ثبت أن مدة اعراض الطرف الثالث متحققة ومقبولة فيجرح من الحكم والصك المقصود جرحه الجهة العائدة لحقوق ومنافع الأطراف المعارض فقط ويعتبر باقى أحكامه على الطرفين المترافعين أما اذا كان حكم الصك المذكور يخص مادة واحدة لا تقبل التفريق فحينئذ يجرح أيضا حكم الصك المذكور العائد للمدعى والمدعى عليه .

المادة ٥٤١ - اذا تحقق أن دعوى اعراض الطرف الثالث ليست بمقبولة ولا صحيحة يحكم بردها ويفرم المعارض بدفع ماتحملة الطرف الآخر من الضرر والخسارة بسبب ذلك .

الفصل العاشر

في تمييز الصكوك التجارية

المادة ٥٤٢ - كل الصكوك الصادرة من المحكمة التجارية الكاسبة الحكم القطعي سواء كان بمواجهة الطرفين أو حكما غيايبا أو نقض فيها مدة الاعراض على الحكم الغيابي قابلة للتمييز .

المادة ٥٤٣ - ان مدة تمييز الصكوك بحق الحكم الوجيه والحكم الغيابي المنقضى فيه مدة الاعراض ثلاثون يوما اعتبارا من تاريخ تبليغ الصك الى المحكوم عليه غير يوم التبليغ والتقديم .

المادة ٥٤٤ - تمييز الصكوك الوجيه والغيبية يكون بتقديم عريضة الى مقام النيابة العامة في العاصمة والى الحاكم الادارى في الملحقات وتكون العريضة تحتوى على اسم المدعى والمدعى عليه وشهريتهما وجنسيتهما ومحل اقامتهما ومتى جرى تبليغ الصك اليهما مرفوقا بصورة الصك مصدقة من المحكمة التجارية وبلائحة الاعراض مفصل فيها أوجه اعراضاته وسند كفالة مصدق عليه من كاتب العدل يتضمن الكفالة لاداء مصاريف محاكمة الخصم واضراره وخسائره التي تتعين نظاما اذا ظهر أن المستدعى غير محق في استدعاء التمييز ولهيئة التمييز ان تطلب ضبط الدعوى صورة أو عينا من جميع متفرعاتها من المحكمة التجارية على انها بعد انتهاء التدقيقات التمييزية تعيدها الى المحكمة .

المادة ٥٤٥ - اذا قدم مستدعى التمييز عريضة في آخر يوم من المدة المعينة له وكان غير مستوفى

الشروط المذكورة في المادة (٥٤١) فترد عريضته كلياً وأما إذا قدمه قبل ذلك وكان فيه نواقص فعلى هيئة التمييز أن تنبه المستدعي تحريرياً عن النواقص المذكورة ليصلحها في أجل تضربه له على أن يبقى للمستدعي اكمال مثل المدة التي كانت باقية له حينما استدعى التمييز وتبتدىء هذه المدة من تاريخ ابلاغه ذلك .

المادة ٥٤٦ - يجب تقديم عريضة التمييز المنوه عنها بالمادة (٥٤١) الى المحكمة التجارية بجدة وإذا رفعت اليها يتعين عليها قبض الرسوم من المستدعي ثم تبلغ من قبلها الاوراق التمييزية مصدقة الى المميز عليه ليقدّم في مدة اسبوع بعد تبليغه لأثنته الجوابية على اعتراضات خصمه ثم ترفع الاوراق من قبل المحكمة الى هيئة التمييز ويحق لها حينئذ أن تعطى قرارها على الصك المميز بالتصديق أو النقض وفي كلتا الحالتين يجب اعادته للمحكمة التجارية .

المادة ٥٤٧ - على هيئة التمييز ان ترى الدعوى بحسب الاوراق المقدمة اليها فتعتمد الاحوال والوقائع المشروحة في الصك المطلوب تمييزه اذا تعد حقيقته الى أن يثبت ما يخالفها بجريدة الضبط أو بالسندات التي أبرزت حين المحاكمة بدون أن تجلب الخصمين فان تبين ان الحكم موافق للنظام وأصول المحاكمة أيده والى نقضه وأعادته الى المحكمة التجارية لاعادة المحاكمة .

المادة ٥٤٨ - اذا وجد بالصك بعض سهو أو نواقص لم تؤثر في نفس الحكم ولا متعلقاته فللهيئة اعادته الى المحكمة لتصحيح النواقص .

المادة ٥٤٩ - ان الاسباب الموجبة لنقض صك لحكم هي كلما كان مخالفاً لمواد هذا النظام او مخالفاً لضبطته بصورة مخلة بأسباب الحكم ومؤثرة فيه أو كانت الدعوى خارجة عن وظيفة المحكمة التجارية واذا ظهرت الاوراق المبرزة والبينة المقامة غير كافية للحكم أو اذا طعن المميز في شهادة الشهود طعناً مقبولا شرعياً وأهملت المحكمة قبول طعنه أو وجد حلاً في توجيه اليمين أو في التحليف أو اذا استندت المحكمة في حكمها على مادة من مواد هذا النظام وظهرت انها غير صالحة للحكم فبهذه الاسباب ينقض الصك من قبل هيئة التمييز .

المادة ٥٥٠ - متى نقض الصك من هيئة التمييز لوجود أحد الاسباب الموجبة للنقض أو لوجود عدة منها وأعيد الى المحكمة التجارية لاصلاحه على أصوله ثم بنت المحكمة التجارية حكمها مرة ثانية

على اسباب وعلل غير صالحة للحكم وميزة المحكوم عليه ورأت هيئة التمييز أن اعتراضات المميز وجهية وان الحكم غير واقع في محله فلها نقضه واعادته ثانياً الى المحكمة التجارية وفي المرة الثالثة اذا صدر الصك غير صالح للحكم فللهيئة التمييز اصلاحه وتنفيذه .

المادة ٥٥١ - اذا انقض صك من هيئة التمييز بوقوع خطأ من الالوجه المذكورة في المادة (٥٤٦) فالقرارات التي صدرت من المحكمة التجارية بعد وقوع الخطأ في الصك والمرافعة تلغى وأما اذا وقع في أثناء المرافعة كأوسطها مثلاً فما جرى من المعاملات والقرارات في محكمة التجارة التي أصدرت ذلك الصك من ابتداء المحاكمة الى حين وقوع الخطأ الذي أوجب النقض يبقى مرعياً ومعتبراً ولا يسوغ للمحكمة اعادة النظر فيه عند رجوع الصك منقوضاً .

المادة ٥٥٢ - ان قرارات هيئة التمييز التي تعطى في تصديق صك الحكم أو نقضه تكون باتفاق الراء أو بأكثريتها القانونية واذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذي ينضم اليه الرئيس .

المادة ٥٥٣ - يجب أن يبين في صكوك هيئة التمييز اسم الطرفين وشهرتهما وجنسيتهما ومحل اقامتهما وحكم الصك المميز وخلصات الاعتراضات والأدلة الواردة من الطرفين والاسباب الموجبة لنقض ذلك الصك أو التصديق عليه .

المادة ٥٥٤ - اذا نقضت هيئة التمييز صك الحكم على الصورة المتقدمة واعادته الى المحكمة التجارية فعلى المحكمة أن تعيد المحاكمة بين الطرفين على ما في فصل كيفية تقديم الدعوى .

المادة ٥٥٥ - على المحكمة التجارية أن تراعى النقط والالوجه التي نقض بها الحكم الاول وأن لاتبنى حكمها عليها في الحكم الثاني .

المادة ٥٥٦ - بعد نقض الصك واعادة الحكم يجب أن يدرج في ضبط الدعوى الثانية خلاصة الصك المنقوض وعدده وتاريخه والاسباب التي أوجبت نقضه ثم تباشر المحكمة التجارية في اجراء المحاكمة مجدداً .

المادة ٥٥٧ - يحل مجلس الشورى بمكة المكرمة مؤقتاً محل هيئة التمييز ويقوم بتطبيق كافة ما يتعلق بأحكام التمييز المبحوث عنها ضمن مواده المخصوصة في هذا النظام .

المادة ٥٥٨ - ان الصك الصادر من المحكمة التجارية المبالغ للمحكوم عليه ولم يقدم اعتراض عليه لا ينفذ وانما يرفع رأساً من المحكمة التجارية الى هيئة التمييز حفظاً على حقوق المحكوم عليه .

المادة ٥٥٩ - لمجلس ادارة ينبع المؤلف من قاضي البلدة وأمين المالية وأعضاء منتخبين تحت رئاسة الامير صلاحية النظر في القضايا التجارية على مقتضى النظام التجارى ومتى أراد المحكوم عليه استثناء الحكم فيكون ذلك بجدة لدى المحكمة التجارية .

المادة ٥٦٠ - الصكوك التى تصدر من مجلس ادارة ينبع بصفته محكمة تجارية يكون تمييزها عائداً الى المحكمة التجارية بجدة وهى التى تصدر حكمها فيها بالتصديق أو انقضاء حسب مواد التمييز المدونة بنظام المحكمة التجارية .

الفصل الحادى عشر

فى كيفية تضمين مصاريف المحاكمة

المادة ٥٦١ - يضمن المحكوم عليه للمحكوم له جميع المصاريف والرسوم المتعلقة بالمحاكمة والاضطرابات وأثمان الطوابع وجميع ما يسوغه النظام بموجب ما بيد المحكوم له من الصكوك والاوراق الرسمية وأجرة وكيل المحكوم له التى تقررها المحكمة بحسب جسامه الدعوى عن كل جاسه بحيث لا تزيد تلك الاجرة عن خمسين قرشاً لكل جلسة .

المادة ٥٦٢ - اذا ظهر أن كل واحد من المترافعين محق فى قسم من الدعوى فتحسب من المصاريف المقررة فى المادة السابقة بنسبة ما لكل واحد منهما ويضمن كل منهما تلك المصاريف والرسوم بموجب تلك النسبة .

المادة ٥٦٣ - جميع الرسوم والمصاريف وأثمان الطوابع التى تصرف فى دعاوى الافلاس تخصم من موجودات المفلس .

الفصل الثانى عشر

فى حجز الاحتياطى

ومنع المدعى عليه والمدين من السفر

المادة ٥٦٤ - لكل دين ناشئ عن معاملات تجارية أن يحجز أموال مدينه سواء كانت بيده أو بيد شخص بموجب عريضة يقدمها الى رئيس الحكومة المحلية وتحال منه الى المحكمة التجارية .

المادة ٥٦٥ - تكون هذه العريضة محتوية على بيان الدين ونوعه ومقداره والأحوال المطلوبة حجزها ومكانها وتكون على ثلاثة نسخ لتحتفظ واحدة منها بالمحكمة وتسلم الاخرى للمحجوز عليه والثالثة للمحجوز عنده واذا تعدد المحجوز عندهم تزداد النسخ بعددهم .

المادة ٥٦٦ - يجب على طالب الحجز أن يقدم الى المحكمة سند كفالة مالية من كفيل ملىء مصدقاً من كاتب العدل يضمن جميع حقوق المحجوز عليه واضرارته اذا ظهر أن الحاجز غير محق فى طلبه .

المادة ٥٦٧ - لا يسوغ الحجز ما لم تتوفر الشروط الاتية :

(أ) أن يكون الدين حالاً أو قد حل أجله .

(ب) أن يكون الدين معلوماً فإن كان مجهولاً تعيينه المحكمة تخميناً .

(ج) أن لا يكون الدين معلقاً لزومه على شرط لم يتحقق فلا يجوز الحجز على ضامن الدرك قبل الحكم بالاستحقاق .

(د) أن يكون مختصاً بنفس المدين فلا يحجز مال مدين المدين .

(هـ) أن يبرز طالب الحجز سندات رسمية أو عادية ممضاة أو مختومة من المدين بصورة صالحة للاعتبار أو أوراقاً أخرى ككشفوف وتحارير ممضاة ومختومة من المدين أو ما احتفت بها قرائن ودلائل اقتنعت بها المحكمة .

المادة ٥٦٨ - لا يجوز للدائن أن يحجز من أموال مدينه اذا كانت قابلة للتفريق الا ما يكفى لوفاء دينه وما يلحقه من المصاريف .

المادة ٥٦٩ - اذا كان المدين متوفياً وقد حجزت تركته من قبل المحكمة الشرعية أو شرع فى تحريرها لا يسوغ اللقاء الحجز عليها من قبل المحكمة التجارية لان تحرير المحكمة بمثابة حجز عام وعلى الدائن مراجعة المحكمة الشرعية حينئذ واذا توفى المدين فى أثناء الحجز الاحتياطى فتسلم الاشياء المحجوزة الى مأمور بيت المال التابع للمحكمة الشرعية وتحال القضية اليها .

المادة ٥٧٠ - يمتنع حجز الاشياء الاتية :

أولاً - ما يلزم المديون لمعيشته ومعيشة عياله ومالا غنى له عنه من ملبوساته واساس البيت .

ثانياً - الادوات اللازمة لمعالجة صنعتته .

ثالثاً - أدوات الزراعة والفلاح كبقرة وبزرة ومحصولاته التى لم تدخر فى المخزن الا أن يكون

الدين ناشئاً عن ثمن الاشياء المذكورة في هذه الفقرات الثلاث .

رابعاً - بيت السكنى اللائق به وأمتعة زوجته وأولاده .

المادة ٥٧١ - اذا كانت الاموال المراد حجزها فيها اشياء من المأكولات التي يتسارع اليها الفساد يعق للمأمور الحجز ببيعها حالا بالمزاد العلنى بعد قرار المجلس وما ينشأ من الضرر والخسارة من هذا البيع مضمون على طالب الحجز .

المادة ٥٧٢ - يمكن حجز العقار وأموال المدين غير المنقولة وحجزها انما هو عبارة من منع بيعها ورهنها وكل تصرف فيها باعطاء الاشارة والقييد باللازم بواسطة كاتب العدل وتعليق النسخة الثالثة من عريضة الحاجز على نفس العقار .

المادة ٥٧٣ - اذا توفرت الشرائط السابقة تقرر المحكمة الحجز حالا ويجرى توقيعه ثم يبلغ ذلك الى المدين والشخص الثالث حسب شروط تبليغ أوراق الجلب .

المادة ٥٧٤ - للمحجوز عليه والمحجوز عنده أن يعترض على الحجز فى داخل ثمانية أيام من تاريخ التبليغ اذا كان مقيماً بالبلدة التي بها المحكمة والا فيضاف الى المهلة مدة بالنسبة الى بعد المسافة ووسائل النقل .

المادة ٥٧٥ - بعد لقاء الحجز يتعين على الدائن أن يرفع للمحكمة التجارية فى برهة ثمانية أيام من تاريخ تبليغ الحجز الى المحجوز عليه عريضة يطلب فيها جلب المدين أو الشخص الثالث اذا كان هنالك شخص ثالث الى المحكمة لاثبات حقه فى الحجز وأن يبلغ كلا منهما صورة هذه العريضة .

المادة ٥٧٦ - اذا لم يقدم الحاجز عريضته ودعواه داخل المدة المذكورة فالمحكمة تقرر رفع الحجز وتضمن الحاجز المصاريف والعطيل والضرر .

المادة ٥٧٧ - اذا اعترض المحجوز عليه والمحجوز عنده داخل الثمانية الايام المذكورة فيقبل اعتراضهما ويجرى فيه ما يقتضى حسب النظام وان لم يعترضوا فى المدة المذكورة فلا يقبل لأحدهما اعتراض بعد مرور المدة المذكورة .

المادة ٥٧٨ - عندما تقرر المحكمة الحجز الاحتياطى على أموال المدين ولا يتعين مأمور من قبل المحكمة لتوقيع الحجز ثم يحرر بذلك من

رئيس المحكمة الى الحاكم الادارى لاحالته الى دائرة الشرطة لارفاق مأمور الحجز بمأمور من طرفها لتنفيذ قرار المحكمة بالحجز ويوقع الحجز بختم الاشياء المطلوب حجزها تحت ختم المحكمة ويوقع المأمور تقريراً بالواقع الى المحكمة .

المادة ٥٧٩ - بعد توقيع الحجز تدعو المحكمة التجارية الفريقين الى المحاكمة واذا صادق الشخص بجواب قدمه الى المحكمة بعد ابلاغه قرار الحجز فلا يبقى من حاجة الى حضوره المحاكمة الا أن ترى المحكمة لزوم حضوره فيتخذ بذلك قراراً فان تخلف أحد الفريقين عن الحضور جرت بحقه المحاكمة الغيابية على الوجه الذى تقدم ببيانه فى فصل الحكم الغيابى وسواء جرت المحاكمة وجاها أو بغياب المدعى عليه يتعين على المحكمة أن تفحص عن دعوى المدعى فاذا تحقق دينه فى ذمة المحجوز عليه . أو بعضه حكم باثبات الحجز ويقائه الى أن يستوفى الدائن دينه وما يلحقه من المصاريف واذا أثبت الشخص الثالث فى المحاكمة أن له ديناً عند المحجوز عليه حكم له به أيضاً .

المادة ٥٨٠ - اذا أعجز الدائن الحاجز عن اثبات دينه تقرر المحكمة بفك الحجز ويمنع تعرض الحاجز للمحجوز عليه وتضمنه مع كفيله كل عطل وضرر يلحق المحجوز عليه من ذلك الحجز .

المادة ٥٨١ - يجوز حجز المرهون على أنه ليس للحاجز أن يتنازل من ثمنه شيئاً الا بعد قضاء دين المرتهن لأنه أحق بثلث الرهن من سائر الغرماء .

المادة ٥٨٢ - يجوز أن يحجز مال المدين أكثر من واحد ولا يمتاز أحدهم عن الآخر الا أن يكون له أولية شرعية كالمترتهن ومن له حبس العيين لاستيفاء الثمن أو أولية نظامية وهى اما عامة يمتاز فيها الدائن بجميع أموال المدين كاضرأب الاميرية واما خاصة كالنفقة المحتوم بها للزوجة والصغير فتقدم العامة على الخاصة وتقدم كلتاهما على سائر الديون .

المادة ٥٨٣ - يجوز لكل مدع أن يحجز عين الاموال المدعى بها حجزاً احتياطياً فى حال تقديم دعواه أو فى أثناء المحاكمة سواء كانت تلك الاموال تحت يد المدعى عليه أو تحت يد شخص ثالث مع مراعاة احكام المواد المخصوصة فى فعل الحجز من جهة الكفالة .

المادة ٥٨٤ - لهيئة المحكمة حق النظر فى طلب الحجز المقدم لها فان رأت أن الشخص الذى

الفصل الثاني

فيما يؤخذ مقدما من خرج الاعلام

المادة ٥٩١ - يؤخذ ربع خرج الاعلام على القدر المدعى به من المدعى حال تقديم الاستدعاء الى المحكمة التجارية مقدما . وبدون استيفاء ذلك لاتباشر المحكمة رؤية الدعوى .

المادة ٥٩٢ - اذا كان المبلغ المدعى به اقل من الفين وخمسمائة قرش فيؤخذ مقابل ربع الخرج عشرون قرشا رسما مقطوعا .

المادة ٥٩٣ - يؤخذ على تمييز الاعلامات في مجلس التمييز ربع خرج الاعلام المميز مقدما قبل تمييزه .

المادة ٥٩٤ - يخصم ربع خرج الاعلام المأخوذ مقدما من رسم خرج الاعلام عند تنظيمه واذا كان ربع الخرج المأخوذ مقدما زائدا عن ربع الخرج المتحقق بعد اصدار الحكم فيحسب الزائد من ضمن خرج الاعلام واذا كان ربع الخرج اقل من ربع الخرج المتحقق بعد نتيجة الحكم فيستوفي الباقي ضمن الخرج .

المادة ٥٩٥ - اذا ترك المدعى دعواه بعد دفع ربع الخرج حسبما تضمنته المادة (٥١٣) من اصول المحاكمات التجارية المتضمنة ابطال دعواه فعندما ما يقدم استدعاء ثانيا في الدعوى نفسها فيجب اخذ ربع خرج آخر عليها حيث ان ربع الخرج المدفوع سابقا يسقط حكمه بسقوط حكم الاستدعاء .

الفصل الثالث

في خرج التبليغ

المادة ٥٩٦ - تؤخذ عشرة قروش على كل ورقة تبليغها المحكمة لارباب المصالح من طرف طالب التبليغ .

المادة ٥٩٧ - تقدر اجرة القدية لتبليغ الاوراق من طرف المحكمة اذا كان المبلغ على مسافة بعيدة عن المحكمة .

يراد الحجز عليه موسرا لا خوف على ما تحت يده من اموال وبضائع من جهة تهريب أو اخفاء أو افلاس ولا يلحق طالب الحجز ضرر في حالة عدم توقيعه يسوغ له رفض طلب الحجز وعدم اجرائه . ويشترط أن يكون قرار الرفض موقعا من قبل أكثرية أعضاء المحكمة وموضحا فيه الأسباب الكافية لعدم قبول توقيع الحجز وذلك بعد أن يقدم الشخص الذي طلب الحجز عليه كفيل مالى معتبر يضمن تأدية أى حق أو حكم يصدر عاياه من المحكمة التجارية ويسجل كفالته بمقدار المبلغ المدعى به .

المادة ٥٨٥ - كل شخص مطالب بحق شخص مقام عليه به قضية في المحاكم التجارية مكلف حين اعتزامه السفر بأن يقيم عنه وكيل شرعي يواصل المرافعة عنه مدة غيابه حتى انتهاء القضية بالحكم له أو عليه وأن يقدم لدائنه كفيلا مليئا غارما لدى كاتب العدل .

المادة ٥٨٦ - اذا طلب الدائن من المدين تأمنه بتقديم الكفيل واقامة الوكيل وفاقا لما نص عليه في المادة السابقة وامتنع عن اجابة طلبه فعلى الجهات المختصة منع المدين من السفر على ان يكون ذلك بطلب من الدائن وتبليغ قضائى صادر من المحكمة التجارية حسب الاصول .

المادة ٥٨٧ - تشمل التليغات القضائية المنوه عنها في المادة السابقة الاعاليم المصدقة المطلوب تنفيذها والتي هي رهن التنفيذ في جهاتها الرسمية المختصة .

الباب الرابع - تعرفه الخرج

الفصل الاول

في خرج القيدية

المادة ٥٨٨ - تؤخذ خمسة قروش أميرية رسم قيدية على عموم الاوراق التى تقدم للمحكمة التجارية من استدعاءات وسندات ولوائح وغير ذلك سواء كان قبل المحاكمة أو في أثناءها .

المادة ٥٨٩ - كل ورقة يجرى قيدها بدفتر القيد يشرح بذيها عدد القيد المتسلسل بالدفتر المذكور ومقدار الرسم المأخوذ عليها وتختم بختم القيد .

المادة ٥٩٠ - كل ورقة لم يجر قيدها بدفتر القيد حسبما توضح بالمادة (٥٨٩) لا تعتبر لدى المحكمة التجارية .

المادة ٥٩٨ - تؤخذ خمسة قروش على كل نسخة من نسخ اوراق الجلب التي تبلغ للطرفين .

المادة ٥٩٩ - لايسؤخذ خرج تبليغ على التذاكر المحتوية على قرارات المحكمة اللازم تبليغها للمحكمن أو لاحدى الدوائر الرسمية.

الفصل الرابع

في تسجيل الوكالة

المادة ٦٠٠ - يؤخذ رسم مقطوع على تسجيل الوكالة عشرون قرشا .

الفصل الخامس

في خرج القرارات التي تعطى

بتعيين مميزين

المادة ٦٠١ - يؤخذ على القرارات التي تعطى بتعيين مميزين واهل الخبر حسب الدرجات الآتية :

قروش

٢٥ تؤخذ على الدعاوى التي تحتوى على مبلغ الى خمسين جنيها .

٥٠ تؤخذ على الدعاوى التي تحتوى مبلغ من خمسين جنيها الى مائة جنيه .

١٠٠ تؤخذ على الدعاوى التي تحتوى على مبلغ يزيد عن مائة جنيه .

الفصل السادس

في خرج قرارات العجز الاحتياطي

المادة ٦٠٢ - يؤخذ على قرار توقيع العجز الاحتياطي حسب الدرجات الآتية :

قروش

٢٥ تؤخذ على الدعاوى التي تحتوى على مبالغ الى خمسين جنيها .

٥٠ تؤخذ على الدعاوى التي تحتوى مبلغ من خمسين جنيها الى مائة جنيها .

١٠٠ تؤخذ على الدعاوى التي تحتوى على مبلغ يزيد عن مائة جنيه .

وتؤخذ على كل صورة تبليغ منه نصف الرسم الذي يؤخذ في قرار العجز وفي قرار تصديق العجز تراعى النسبة المذكورة في استيفاء الرسم .

الفصل السابع

في خرج قرار الصلح

المادة ٦٠٣ - يؤخذ على قرار تصديق الصلح رسم حسب الدرجات الآتية :

قروش

٥٠ في الدعاوى التي تبلغ الى خمسين جنيها .

١٠٠ فيما زاد عن خمسين جنيها الى مائة جنيه .

١٥٠ فيما زاد عن مائة جنيه الى مائتين وما زاد عن المئتين الجنيه فتؤخذ عن كل خمسين جنيها عشرة قروش .

الفصل الثامن

في خرج الاعلام

المادة ٦٠٤ - يؤخذ خرج نسبي على الاعلامات التي تصدر من المحكمة التجارية المحتوية على مبلغ معين حسب الدرجات الآتية :

قروش

١٠ تؤخذ على كل اعلام يحتوى على مبلغ لحد خمسمائة قرش .

٢٠ تؤخذ على كل اعلام يحتوى على مبلغ خمسمائة الى الف قرش .

٤٠ تؤخذ على كل اعلام يحتوى على مبلغ من الف قرش الى الفين قرش .

٦٠ تؤخذ على كل اعلام يحتوى على مبلغ من الفين الى ثلاثة آلاف قرش .

١٠٠ تؤخذ على كل اعلام يحتوى على مبلغ من ثلاثة آلاف قرش الى خمسة آلاف قرش .

وما زاد عن خمسة آلاف قرش فيؤخذ بالنسبة في المائة اثنان ونصف .

المادة ٦٠٥ - تؤخذ مائة قرش رسماً مقطوعاً على كل أعلام صادر بغير مبلغ معين أو برد سند لم يثبت مدعى مقدمة أو رفضه دعوى لم تثبت على المدعى عليه .

الفصل التاسع

في خرج قضايا الافلاس

المادة ٦٠٦ - تؤخذ خمسون قرشاً رسماً مقطوعاً على قرار يعطى من المحكمة التجارية بافلاس تاجر أو فسخ قرار الافلاس أو تعيين تاريخ الافلاس أو تغييره أو تعيين حارس على أموال المفلس وبكل ما يتعلق بالافلاس من الخصومات .

المادة ٦٠٧ - يؤخذ على كل أعلام صادر من المحكمة متضمن تصديق التعهدات التجارية فى المائة اثنين بنسبة مبلغ التعهد الذى تعهد المفلس باعطائه لأصحاب المطالبين من موجودات المفلس ولو لم تف بدينه .

المادة ٦٠٨ - يؤخذ خرج المعاملات الافلاسية ابتداء حسب المادة (٥٩١) وفى النهاية من موجودات المفلس بمعرفة مأمور الافلاس .

المادة ٦٠٩ - تؤخذ الف قرش رسماً مقطوعاً على قرار إعادة اعتبار المفلس .

الفصل العاشر

في خرج الدعاوى

التي ترى بمعرفة المحكمة

المادة ٦١٠ - تؤخذ خمسون قرشاً رسماً مقطوعاً على القرارات التى تعطى بلزوم إحالة الدعاوى التى تحدث بين الشركاء للمحكمين وعلى صورتها حسب الخرج المقرر فى أحد الصور .

المادة ٦١١ - تؤخذ خمسون قرشاً رسماً مقطوعاً على القرارات التى تعطى من المحكمة التجارية بتعيين محكمين فى مواد الشركاء سواء كان تعيين المحكمين من طرف الشركاء أو المحكمة :

المادة ٦١٢ - تؤخذ على تسجيل القرارات التى تنظم من المحكمين ربع الخرج اللازم أخذه بمقتضى المادة (٦٠٠) وإذا كانت القرارات

المذكورة غير شاملة لمبلغ معين فيؤخذ عليها حسب المادة (٦٠١) :

المادة ٦١٣ - تعتبر المواد المدرجة بهذا الفصل بخصوص خرج الاعلامات بحق الدعاوى التى ترى بمعرفة المحكمين الذين عينوا بموجب صك تحكيم بدون مراجعة المحكمة التجارية عند تسجيل ذلك الحكم بالمحكمة التجارية.

الفصل الحادى عشر

في خرج الاعتراض على الحكم

وإعادة المحاكمة وتصحيح القرار

المادة ٦١٤ - تؤخذ مائة قرش رسماً مقطوعاً على الاعلام الصادر برد استدعاء الاعتراض على الحكم قبل الدخول باساس الدعوى .

المادة ٦١٥ - تؤخذ مائة قرش رسماً مقطوعاً على أعلام حكم الاعتراض اذا دخل بأساس الدعوى ولم يحكم له بشئ زائد وإذا حكم بشئ زائد يؤخذ خرج نسبى بمقدار الزيادة .

المادة ٦١٦ - تؤخذ مائة قرش رسماً مقطوعاً على قبول استدعاء تصحيح القرار الصادر من المحكمة التجارية أو رفضه .

الفصل الثانى عشر

في بيان الخرج الذى يؤخذ

بدعاوى اعتراض الغير

المادة ٦١٧ - يؤخذ خرج على القرارات التى تعطى بدعاوى اعتراض الغير مثل الخرج الذى يؤخذ على دعاوى الاعتراض على الحكم .

الفصل الثالث عشر

في بيان الخرج الذى يؤخذ

على الدعاوى المفروغ منها

المادة ٦١٨ - تؤخذ خمسة وعشرون قرشاً على الاعلام الصادر بناء على رجوع الطرفين عن الدعوى وفراغها منها سواء كان فى المحكمة التجارية أو فى هيئة التمييز اذا كان المبالغ المتضمن الدعوى أقل من خمسة آلاف قرش وإذا كان زائداً عن خمسة آلاف القرش فتؤخذ خمسون قرشاً رسماً مقطوعاً .

الفصل الرابع عشر

في خرج التمييز

المادة ٦١٩ - يؤخذ رسماً مقطوعاً على قرار وتصديق اعلام أو نقضة لدى التمييز مائة قرش فقط .

المادة ٦٢٠ - اذا نقض الاعلام في التمييز واعيد الى المحكمة التجارية وجرى استئناف الدعوى وتصديق الحكم السابق أو نقض يؤخذ على ذلك القرار رسماً مقطوعاً مائة وخمسون قرشاً .

الفصل الخامس عشر

في خرج الصور

المادة ٦٢١ - تؤخذ خمسون قرشاً على كل صورة من الاعلامات التي تبلغ للمحكوم عليه وعن كل صورة من صور الاعلامات المذكورة بعد التبليغ عشرة قروش .

المادة ٦٢٢ - تؤخذ ثلاثون قرشاً عن كل صورة من صور الاوراق السائرة التي تعطى لاحد الطرفين عند طلبه اذا كانت الصورة لاتزيد عن مائة وخمسين كلمة واذا زادت عن ذلك فتؤخذ عن كل عشرة كلمات قرش واحد لغاية الف كلمة وما زاد عن ذلك فلا يؤخذ عليه شيء .

الفصل السادس عشر

في النخرج الذي يؤخذ على المال المودع

برسم التأمين (الدوبزيتو)

المادة ٦٢٣ - يؤخذ على كل ما يتودع في صندوق المجلس التجاري من نقود وأوراق نقدية أو أشياء ذات قيمة برسم التأمين في المائة نصف قرش وذلك مدة سنة من التوديع واذا زادت المدة عن سنة فيؤخذ عن كل سنة ربع قرش في المائة .

الفصل السابع عشر

في مواد متفرقة

المادة ٦٢٤ - ان عموم الدعاوى التجارية المقامة من الدوائر الرسمية على بعضها أو من الدوائر الرسمية على الاشخاص لا يستوفي عليها رسم من الدوائر الرسمية . اما الدعاوى

التي تقام من الاشخاص على الدوائر الرسمية فيؤخذ عليها الرسوم اللازمة حسب نظام المحكمة .

المادة ٦٢٥ - تؤخذ خمسة وعشرون قرشاً رسماً مقطوعاً على كل مذكرة تحرر من المحكمة التجارية المختصة بمصالح ارباب الدعاوى ولا يؤخذ خرج مكرر على تأكيد هذه المذكرات .

المادة ٦٢٦ - تؤخذ مائة قرش خرجاً مقطوعاً على القرارات التي تعطى بحجز الاموال والاملاك والنقود والاشياء السائرة وبخصوص رفع الحجز سواء كان المحجوز موجوداً لدى المدين أو لدى شخص آخر .

المادة ٦٢٧ - تؤخذ عشرة قروش على تنظيم أو اخراج صور الاوراق اللازم تعليقها والصاقها في محل ما عينا أو خلاصة .

المادة ٦٢٨ - تؤخذ عشرة قروش على كل ورقة ضبط ينظمها المأمور المعين من جانب المحكمة المتضمنة ابقاء مأموريته أو سائر الخصوصيات .

المادة ٦٢٩ - يجوز تأجيل أخذ الرسم من المحكوم له اذا كان عاجزاً الى ما بعد تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة التجارية على أن يكون اثبات العجز بشهادة اشخاص من المعتبرين مصدقة شهادتهم من قبل المجلس البلدي والحاكم الاداري على ان يخصم الرسم المذكور من اول مبلغ يستحصل له .

المادة ٦٣٠ - ان الشهادة المنوه عنها في المادة السابقة يجب ان تعرض للمحكمة التجارية لاتخاذ قرار بشأنها .

المادة ٦٣١ - كل الرسوم الموضوعة بهذا النظام تعتبر بعينها ويضاف اليها رسم طوابع الخط والنسبي والمقطوع بموجب نظام الطوابع .

المادة ٦٣٢ - يعتبر هذا النظام مفعول الاجراء من يوم نشره .

المادة ٦٣٣ - على نائبنا العام تنفيذ هذا النظام .

فهرست
النظام التجارى - والمجلس التجارى

الموضوع	الفصل
التجارة البرية	
التاجر - شروطه - صفاته - انواعه	الأول
الشركات	الثانى
الوكيل بالعمولة - القومسيون	الثالث
الدلائل المعبر عنهم بالسمايرة	الرابع
الصيارف	الخامس
السفاتج - سندات الحوالة	السادس
تحويل السفاتج المعبرة بالجيرو وفرع الوساطة فى دفع قيمة السفتجة	السابع
» فيما لحامل السفتجة من الحقوق وما عليه من الواجبات	
معاملة الاخطار	الثامن
فى الرجوع	التاسع
مواد الافلاس	العاشر
العقوبات	الحادى عشر
التجارة البحرية	
فى حقوق السفائن وسائر المراكب التجارية	الأول
ضبط السفائن وبيعها	الثانى
اصحاب السفائن	الثالث
الربابنة	الرابع
الملاحين	الخامس
سندات مقاولات النولون « قوندراتو »	السادس
سندات الشحن « بوالس »	السابع
النولون	الثامن
الركاب	التاسع
عقود مقاولات الاستقراضات البحرية	العاشر
كيفية السكورتاه « التأمين »	
القسم الاول - تنظيم مقاولات السكورتاه	الحادى عشر
القسم الثانى - ما يجب على ذمة المضمنين واصحاب السكورتاه	
» الثالث - فى ترك الاشياء المضمونة	
الخسارات البحرية	
القسم الاول - كيفية الخسارات البحرية	الثانى عشر
القسم الثانى - طرح البضائع فى البحر	
فى مرور الزمن	الثالث عشر
اندعاوى غير المسموعة	الرابع عشر

الموضوع

الفصل

المجلس التجارى

تشكيلات المحكمة التجارية	الأول
صلاحية » »	الثانى
التشكيل الإدارى	الثالث
مبادئ الدعاوى	الرابع
أوراق الجلب	الخامس
كيفية المحاكمة فى المحكمة التجارية	السادس
الحكم الغيابى	السابع
الاعتراض على الحكم الغيابى	الثامن
بيان شروط اعتراض الغير	التاسع
تمييز الصكوك التجارية	العاشر
كيفية تضمين مصاريف المحاكمة	الحادى عشر
الحجز الاحتياطى ومنع المدعى عليه والمدين من السفر	الثانى عشر

تعرفة الخرج

فى خرج القيدية	الأول
ما يؤخذ مقدما من خرج الاعلام	الثانى
خرج التبليغ	الثالث
تسجيل الوكالة	الرابع
خرج القرارات التى تعطى بتعيين مميزين	الخامس
» قرارات الحجز الاحتياطى	السادس
» قرار الصلح	السابع
» الاعلام	الثامن
» قضايا الافلاس	التاسع
» الدعاوى التى ترى بمعرفة المحكمة	العاشر
» الاعراض على الحكم	الحادى عشر
بيان الخرج الذى يؤخذ بدعاوى اعتراض الغير	الثانى عشر
» » » » على الدعاوى المفروغ منها	الثالث عشر
خرج التمييز	الرابع عشر
» الصور	الخامس عشر
الخرج الذى يؤخذ على المال المودع برسم التأمين » الدوبزيتو »	السادس عشر
مواد متفرقة	السابع عشر

مرسوم ملكي بالموافقة على نظام استثمار راس المال الاجنبي (١)

الرقم: م / ٤ - التاريخ: ٢ / ٢ / ١٣٩٩ هـ.

بمعون الله تعالى - نحن خالد بن عبد العزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين التاسعة عشرة والعشرين من
نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٨)
وتاريخ ٢٢ - ١٠ - ١٣٧٧ هـ .

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (٣٥) وتاريخ
١١ - ١٠ - ١٣٨٣ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٧) وتاريخ
١٨ - ١ - ١٣٩٩ هـ .

رسمنا بما هو آت :

أولاً - الموافقة على نظام استثمار راس المال الاجنبي
بالصيغة المرافقة لهذا المرسوم .

ثانياً - على نائب رئيس مجلس الوزراء ، والوزراء كل فيما
يخصه تنفيذ مرسومنا هذا .

نظام استثمار راس المال الاجنبي

المادة الاولى - يقصد براس المال الاجنبي في هذا
النظام النقود والاوراق المالية والاوراق التجارية والآلات
والمعدات وقطع الغيار والمواد الاولية والمنتجات ووسائل النقل
والحقوق المعنوية كحق الاختراع والعلامات الفارقة وما مائل
ذلك من القيم متى كانت مملوكة لشخص طبيعي لا يتمتع
بجنسية المملكة العربية السعودية او لشخص معنوي لا يتمتع
جميع ماله حصص راس ماله بجنسية المملكة العربية
السعودية .

المادة الثانية - مع عدم الاخلال بما تقضى به الانظمة
الاخري يخضع استثمار راس المال الاجنبي لشرط الحصول
على ترخيص يصدر به قرار من وزير الصناعة والكهرباء بناء
على توصية لجنة الاستثمار متى استوفى الشرطين الآتين :

١ - ان يستثمر في مشروعات التنمية والتي لا تشمل فيما
يختص باحكام هذا النظام مشروعات استخراج البترول
والمعادن .

٢ - ان يكون مصحوباً بخبرات فنية اجنبية .

المادة الثالثة - يتم تحديد مشروعات التنمية بقرار يصدر

من وزير الصناعة والكهرباء بناء على اقتراح لجنة الاستثمار
وذلك ضمن اطار خطة التنمية .

المادة الرابعة - تنشأ بوزارة الصناعة والكهرباء لجنة
تسمى لجنة استثمار راس المال الاجنبي وتشكل على النحو
التالي :

وكيل وزارة الصناعة والكهرباء او من يقوم مقامه عند
غيابه - رئيساً .

مندوب عن وزارة التخطيط .

مندوب عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

مندوب عن وزارة الزراعة والمياه .

مندوب عن وزارة البترول والثروة المعدنية .

مندوب عن وزارة التجارة .

ويشترط ان لا تقل مرتبة اي مندوب من اعضاء اللجنة
عن المرتبة العاشرة ويقوم رئيس مكتب الاستثمار بوزارة
الصناعة والكهرباء بأعمال الامين العام لهذه اللجنة . ويعين
لها وزير الصناعة والكهرباء مستشاراً قانونياً . ولها ان تسمع
راي من تشاء من الخبراء على ان لا يكون لهم صوت في
اتخاذ القرارات . ولا تكون اجتماعاتها صحيحة الا بحضور

اربعة اعضاء على الاقل من بينهم الرئيس وتعتبر مداولاتها
سرية . وتصدر قراراتها بأغلبية اصوات الحاضرين وعند
التساوي يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس . ولا تكون
قراراتها نهائية الا اذا صدق عليها وزير الصناعة والكهرباء .

المادة الخامسة - تختص اللجنة المشار اليها في المادة
الرابعة بما يلي :

١ - اقتراح ما يعتبر من مشروعات التنمية .

٢ - النظر في طلبات الاستثمار .

٣ - بحث ما يقدمه المستثمرون الاجانب وغيرهم من
ذوي الشأن من شكاوى او منازعات ناشئة عن تطبيق احكام
هذا النظام وبعث توصياتها في هذا الشأن الى جهات
الاختصاص .

٤ - التوصية بالجزاءات التي ترى توقيعها على المنشأة
التي تخالف احكام هذا النظام .

٥ - النظر في مشروع اللوائح اللازمة لتنفيذ هذا النظام .

٦ - النظر فيما يحيله اليها وزير الصناعة والكهرباء من
مسائل متعلقة بأحكام هذا النظام .

المادة السادسة - يقدم مكتب استثمار راس المال

الاجنبى فى وزارة الصناعة والكهرباء كافة المعلومات والايضاحات والاحصاءات اللازمة لمن يطلبها من الراغبين فى توظيف راس المال الاجنبى فى المملكة ، كما يقوم المكتب المذكور بتسهيل وانجاز المعاملات المتعلقة برؤوس الاموال الاجنبية التى رخص لها بالعمل وتمنح وزارتا الخارجية والداخلية المستثمرين وموظفيهم وعمالهم المرخص لهم بموجب هذا النظام تأشيرات الدخول والخروج والتصريح بالاقامة .

المادة السابعة — ينتفع راس المال الاجنبى الذى استوفى الشروط المنصوص عليها فى هذا النظام بالمزايا الآتية :

(أ) المزايا التى يتمتع بها راس المال الوطنى بموجب نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية بالنسبة للمشروعات الصناعية فقط .

(ب) اعفاء المشروع الصناعى او الزراعى الذى يستثمر فيه راس المال الاجنبى من ضرائب الدخل والشركات مدة عشر سنوات . واعفاء المشاريع الاخرى من هذه الضرائب مدة خمس سنوات .

وتستفيد من حكم الاعفاء الوارد بهذه الفقرة المشاريع التى تتمتع بالاعفاء وقت العمل بهذا النظام .
و يشترط للاعفاء ان يمتلك راس المال الوطنى نسبة لا تقل عن خمسة وعشرين بالمائة من راس مال المشروع وان تبقى هذه النسبة طوال مدة الاعفاء .

وتبدأ مدة الاعفاء من تاريخ بدء الانتاج .

ويجوز لمجلس الوزراء تعديل هذه الفقرة .

(جـ) تملك العقار اللازم وفقا لنظام تملك غير السعوديين للعقار .

المادة الثامنة — فيما لا يتعارض مع احكام هذا النظام تخضع المشروعات المنتفعة بأحكام هذا النظام لانظمة العمل

والتأمينات الاجتماعية وغيرها من الانظمة المعمول بها فى المملكة .
المادة التاسعة — لا تسري احكام هذا النظام على المشروعات التى يستثمر فيها راس مال اجنبى فى الاحوال الآتية :

(أ) اذا كانت قائمة بصورة نظامية قبل نفاذ هذا النظام ومع ذلك فان ممارسة هذه المشروعات لنشاطها او زيادة راس مالها تخضع لاحكامه .

(ب) اذا صرح لها بمزاولة نشاطها فى المملكة بموجب انظمة او اتفاقيات خاصة .

المادة العاشرة — كل منشأة رخص لها بمقتضى هذا النظام فخالفت احكامه ينذرها وزير الصناعة والكهرباء باتباع هذه الاحكام خلال مدة يعينها لها فاذا لم تستجب لهذا الانذار جاز للوزير بناء على توصية لجنة الاستثمار سحب الرخصة الممنوحة لها او تصفيتا نهائيا .

ويجوز للوزير بناء على توصية اللجنة المذكورة عوضا عن السحب ان يقرر حرمان المنشأة من كل او بعض المزايا المنصوص عليها فى هذا النظام .

ويجوز لنوى الشأن التظلم الى ديوان المظالم من قرار الوزير الصادر بالعقوبة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه بالطرق الرسمية .

و يكون حكم الديوان فى التظلم باتا ونهائيا .

المادة الحادية عشرة — يصدر وزير الصناعة والكهرباء اللوائح التنفيذية لهذا النظام وتنشر فى الجريدة الرسمية .

المادة الثانية عشرة — ينشر هذا النظام فى الجريدة الرسمية و يعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره و يلغى نظام استثمار راس المال الاجنبى الصادر بالمرسوم الملكى رقم ٣٥ وتاريخ ١١ — ١٠ — ٨٣ هـ اعتبارا من نفاذ هذا النظام .

نظام الأوراق التجارية
المصدق بالمرسوم الملكي الكريم

على قرار مجلس الوزراء

رقم : ٢٧ وتاريخ ١١/١٠/١٣٨٣ هـ

رقم : ٦٩٢ وتاريخ ٢٦/٩/١٣٨٣ هـ

مرسوم ملكي كريم

رقم : ٢٧

تاريخ ١١/١٠/١٣٨٣ هـ

بمعون الله تعالى

نحن سعود بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة والعشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٨ وتاريخ ٢٢/١٠/١٣٧٧ وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٦٩٢ وتاريخ ٢٦/٩/١٣٨٣ هـ

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

اولا - الموافقة على نظام الأوراق التجارية بالصيغة المرافقة لهذا .

ثانيا - على رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة تنفيذ مرسومنا هذا .

قرار رقم ٦٩٢ وتاريخ ٢٦/٩/١٣٨٣

ان مجلس الوزراء :

بعد اطلاعه على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٣٥١٧ وتاريخ ٢٧/٢/١٣٨٢ هـ . المتعلقة بمشروع نظام التعامل بالشيكات في المملكة .

وبعد اطلاعه على خطاب وزارة التجارة رقم ٦٨/م . وفي ٨/٩/١٣٨٠ هـ . المرفق به مشروع نظام التعامل بالشيكات .

وبعد اطلاعه على خطاب وزارة المالية والاقتصاد الوطني رقم ٤٧٨ وتاريخ ٢١/٢/١٣٨٢ هـ .

وعلى مشروع نظام التعامل الشيكات المعد من قبلها .

ونظرا للحاجة الماسة الى وضع نظام بحكم الأوراق التجارية بكافة أنواعها وينظم طريقة

التعامل بها فقد قام الاستاذ الدكتور أمين محمد بدر بوضع مشروع للنظام المذكور درسته مع لجنة الانظمة بالشكل الذي يتفق مع حاجات البلاد وتقاليدها وشريعتها .

وبناء على توصية لجنة الانظمة رقم ٧٥ وتاريخ ١٣/٤/١٣٨٢ .

يقرر ما يلي :

١ - الموافقة على نظام الأوراق التجارية بالصيغة المرافقة لهذا .

٢ - الموافقة على المذكرة التفسيرية للنظام المذكورة .

٣ - تنظيم مشروع مرسوم ملكي صورته مرافقة لهذا .

ولما ذكر حرر .

نظام الأوراق التجارية

الباب الاول

الكيميالة

الفصل الاول

انشاء الكيمياله

المادة ١ - تشتمل الكيميالة على البيانات الآتية :

(أ) كلمة كميالة مكتوبة في متن الصك وباللغة التي كتب بها .

(ب) أمر غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود .

(ج) اسم من يلزمه الوفاء المسحوب عليه

(د) ميعاد الاستحقاق .

(هـ) مكان الوفاء .

(و) اسم من يجب الوفاء له أو لامره .

(ز) تاريخ ومكان انشاء الكيميالة .

(ح) توقيع من انشاء الكيميالة (الساحب)

المادة ٢ - لا يعتبر الصك الخالي من البيانات المذكورة في المادة السابقة كميالة الا في الاحوال الآتية :

(أ) اذا خلت الكيميالة من بيان ميعاد الاستحقاق اعتبرت مستحقة الوفاء لدى الاطلاع عليها .

(ب) وإذا خلت من بيان مكان الوفاء أو من بيان موطن المسحوب عليه اعتبر المكان المبين بجانب اسم المسحوب عليه مكان وفائها وموطنها للمسحوب عليه .

(ج) وإذا خلت من بيان مكان انشائها اعتبرت منشأة في المكان المبين بجانب اسم الساحب .

المادة ٣ - يجوز سحب الكمبيالة لأمير الساحب نفسه . ويجوز سحبها على صاحبها ويجوز سحبها لحساب شخص آخر .

المادة ٤ - يجوز اشتراط وفاء الكمبيالة في موطن شخص آخر غير المسحوب عليه . سواء كان هذا الموطن في الجهة التي فيها موطن المسحوب عليه أو في جهة أخرى .

المادة ٥ - إذا كتب مبلغ الكمبيالة بالحروف وبالارقام معا . فتكون العبرة عند الاختلاف بالكتوب بالحروف . وإذا كتب المبلغ عدة مرات بالحروف وبالارقام فتكون العبرة عند الاختلاف بالمبلغ الأقل .

المادة ٦ - اشتراط فائدة الكمبيالة يعتبر كأن لم يكن .

المادة ٧ - تتحدد أهلية الملتزم بالكمبيالة وفقا لنظام موطنه . ومع ذلك ويعتبر السعودي أهلا للالتزامات بالكمبيالة الا اذا بلغ من العمر ثمانى عشر سنة .

وإذا كان الشخص ناقص الأهلية وفقا لنظامه الوطنى فان التزامه يظل مع ذلك صحيحا اذا وضع توقيعه في اقليم دولة يعتبره نظامها كامل الأهلية .

المادة ٨ - التزامات القصر الذين ليسوا تجارا والتزامات عديمى الأهلية الناشئة من توقيعاتهم على الكمبيالة . تكون باطلة بالنسبة اليهم فقط ويجوز لهم التمسك بهذا البطلان في مواجهة كل حامل الكمبيالة ولو كان حسن النية .

المادة ٩ - اذا حملت الكمبيالة توقيعات اشخاص ليست لهم أهلية الالتزام بها أو توقيعات مزورة أو توقيعات لاشخاص وهميين أو توقيعات لا تلزم لاي سبب آخر الاشخاص الذين وقعوا الكمبيالة أو الذين وقعت باسمائهم فان التزامات غيرهم من الموقعين عليها تظل مع ذلك صحيحة .

المادة ١٠ - من وقع كمبيالة نيابة عن آخر بغير تفويض منه . التزم شخصيا بموجب الكمبيالة . فاذا وفاها آلت اليه الحقوق التي كانت تؤل الى من ادعى النيابة عنه ويسرى هذا الحكم على من جاوز حدود النيابة .

المادة ١١ - يضمن صاحب الكمبيالة قبولها ووفاءها ويجوز أن يشترط أعفاء من ضمان القبول دون ضمان الوفاء .

الفصل الثانى

تداول الكمبيالة بالتظهير

المادة ١٢ - يجوز تداول الكمبيالة بالتظهير ولو لم يذكر فيها صراحة انها مسحوبة لأمير .

ولا يجوز تداول الكمبيالة التي يضع فيها صاحبها عبارة ليست لأمير وأية عبارة مماثلة الا وفقا لاحكام حوالة الحق .

ويجوز التظهير للمسحوب عليه سواء قبل الكمبيالة أو لم يقبلها كما يجوز التظهير للساحب أو لاي ملتزم آخر . ويجوز لهؤلاء جميعا تظهير الكمبيالة من جديد .

المادة ١٣ - يجب أن يكون التظهير خاليا من كل شرط وكل شرط علق عليه التظهير يعتبر كأن لم يكن . والتظهير الجزئى باطل ويعتبر التظهير للمحامل تظهيراً على بياض .

المادة ١٤ - يكتب التظهير على الكمبيالة ذاتها أو على ورقة أخرى متصلة بها ويوقعه المظهر .

ويجوز الا يكتب فى التظهير اسم المظهر اليه . كما يجوز أن يقتصر التظهير على توقيع المظهر التظهير على بياض وإذا كان انتظهير على بياض . جاز للمحامل أن يملأ البياض بكتابة اسمه أو اسم شخص آخر أو أن يظهر الكمبيالة من جديد على بيان أو الى شخص آخر . أو أن يسلم الكمبيالة الى شخص آخر دون أن يملأ البياض ودون أن يظهرها

المادة ١٥ - يضمن المظهر قبول الكمبيالة ووفاءها ما لم يشترط غير ذلك .

ويجوز له تظهيرها من جديد . وفى هذه الحالة لا يكون مازماً بالضمان لمن تؤول اليهم الكمبيالة بتظهير لاحق .

المادة ١٦ - يعتبر حائز الكمبيالة حاملها الشرعى متى أثبت أنه صاحب الحق فيها لتظهيرات غير منقطعة ولو كان آخرها تظهيراً على بياض .

والتظاهرات المشطوبة تعتبر في هذا الشأن كأن لم تكن .

وإذا أعقب التظهير على بياض تظهير آخر .
اعتبر الموقع على هذا التظهير الأخير انه هو الذي لآل اليه الحق في الكمبيالة بالتظهير على بياض .
وإذا فقد شخص حيازة كمبيالة نتيجة حادث ما . فلا يلزم حاملها بالتخلي عنها متى أثبت حقه فيها وفقا للاحكام السابقة الا اذا كان قد حصل عليها بسؤنية أو ارتكب في سبيل الحصول عليها خطأ جسيما .

المادة ١٧ - ينقل التظهير جميع الحقوق الناشئة عن الكمبيالة .

وليس لمن اقيمت عليه دعوى بكمبيالة ان يحتج على حاملها بالدفع المبنية على علاقته الشخصية بساحبها أو بحامليها السابقين ما لم يكن قصد الحامل وقت حصوله على الكمبيالة الاضرار بالمدين .

المادة ١٨ - اذا اشتمل التظهير على عبارة (القيمة للتحويل) أو (القيمة للقبض) أو (بالتوكيل) أو أية عبارة مماثلة تفيد التوكيل ، فللحامل مباشرة جميع الحقوق الناشئة عن الكمبيالة وانما لا يجوز له تظهيرها الا على سبيل التوكيل .

وليس للملتزمين في هذه الحالة الاحتجاج على الحامل الا بالدفع التي يجوز الاحتجاج بها على المظهر .

ولا تنقضي الوكالة الاستفادة من التظهير التوكيلي بوفاة الموكل أو بحدوث ما يخل بأهليته

المادة ١٩ - اذا اشتمل التظهير على عبارة (القيمة للضمان) أو (القيمة رهـن) أو أية عبارة مماثلة تفيد الرهن ، جاز لحامل الكمبيالة أن يباشر جميع الحقوق الناشئة عنها . فان ظهرها اعتبر التظهير حاصلا على سبيل التوكيل .
وليس للمدين بالكمبيالة الاحتجاج على الحامل بالدفع المبنية على علاقته الشخصية بالمظهر الا اذا قصد الحامل وقت حصوله عليها الاضرار بالمدين .

المادة ٢٠ - التظهير اللاحق لميعاد الاستحقاق يرتب آثار التظهير السابق له أما التظهير اللاحق لاحتجاج عدم الدفع أو الحاصل بعد انقضاء الميعاد المحدد لعمل هذا الاحتجاج فيرتب آثار حوالة الحق .

ويعتبر التظهير الخالي من التاريخ انه قد حصل قبل انقضاء الميعاد المحدود لعمل الاحتجاج الا اذا ثبت غير ذلك .

ولا يجوز تقديم تاريخ التظهير ، وان وقع اعتبرت تزويرا .

الفصل الثالث

قبول الكمبيالة

المادة ٢١ - يجوز لحامل الكمبيالة أو لأي حائز لها ، حتى ميعاد استحقاقها ان يقدمها الى المسحوب عليه في موطنه لقبولها .

ويجوز لساحب الكمبيالة أن يضمنها شرط تقديمها للقبول في ميعاد معين أو بغير ميعاد . وله أن يضمنها شرط عدم تقديمها للقبول . ما لم تكن مستحقة الوفاء عند غير المسحوب عليه أو في جهة أخرى غير موطنه . أو مستحقة الوفاء بعد مدة معينة من الاطلاع عليها . وله ان يشترط عدم تقديمها للقبول قبل أجل معين .

ولكل مظهر أن يشترط تقديمها للقبول في ميعاد معين أو بغير ميعاد ، ما لم يكن الساحب قد اشترط عدم تقديمها للقبول .

المادة ٢٢ - الكمبيالة المستحقة الوفاء بعد مدة معينة من الاطلاع عليها يجب تقديمها للقبول خلال سنة من تاريخها وللساحب تقصير هذا الميعاد أو اطالته . ولكل مظهر تقصير هذه المواعيد .

المادة ٢٣ - يجوز للمسحوب عليه أن يطلب تقديم الكمبيالة للقبول مرة ثانية في اليوم التالي للتقديم الاول .

ولا يقبل من ذوى الشأن الادعاء بأن هذا الطلب قد رفض الا اذا أثبت هذا الطلب في ورقة الاحتجاج ، ولا يلزم حامل الكمبيالة المقدمة للقبول بالتخلي عنها وتسليمها الى المسحوب عليه .

المادة ٢٤ - يكتب القبول على ذات الكمبيالة ويؤدى بلفظ (مقبول) أو بأية عبارة أخرى تفيد هذا المعنى ويوقعه المسحوب عليه ويعتبر قبولاً مجرد وضع المسحوب عليه توقيعه على صدر الكمبيالة ، واذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء بعد مدة معينة من الاطلاع عليها أو كانت واجبة التقديم للقبول في مدة معينة بناء على شرط خاص ، وجب بيان تاريخ القبول في اليوم الذي حصل فيه ألا اذا أوجب الحامل بيان تاريخ القبول في يوم تقديم الكمبيالة فاذا خلا القبول من التاريخ ، جاز للحامل حفظا لحقوقه في الرجوع على المظهرين أو على الساحب ، اثبات هذا الغلو باحتجاج يعمل في الوقت اللائق .

المادة ٢٥ - يجب أن يكون القبول غير معلق على شرط . ومع ذلك يجوز للمسحوب عليه أن يقصره على جزء من مبلغ الكمبيالة . واذا تضمنت

صيغة القبول تعديلا لأى بيان آخر من بيانات الكمبيالة اعتبر ذلك رفضا القبول ومع ذلك يظل القابل ملزما بما تضمنته صيغة القبول .

المادة ٢٦ - اذا شطب المسحوب عليه قبوله المكتوب على الكمبيالة قبل ردها ، اعتبر ذلك رفضا للقبول ، ويعتبر الشطب حاصلا قبل رد الكمبيالة ما لم يثبت العكس . ومع ذلك اذا أخطر المسحوب عليه الخاص أو أى موقع آخر كتابة بقبوله التزم نحوهم بهذا القبول .

المادة ٢٧ - اذا عين الساحب فى الكمبيالة مكانا للموفا غير موطن المسحوب عليه دون أن يعين من يجب الوفاء عنده ، جاز للمسحوب عليه تعيينه عند القبول . فاذا اتم يمينه اعتبر القابل ملزما بالدفع فى مكان الوفاء .

واذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء فى موطن المسحوب عليه ، جاز له أن يعين فى صيغة القبول عنوانا فى الجهة التى يجب أن يقع فيها الوفاء .

المادة ٢٨ - اذا قبل المسحوب عليه الكمبيالة صار ملزما بوفاء قيمتها فى ميعاد استحقاقها . فاذا امتنع عن الوفاء كان للحامل ، ولو كان هو الساحب نفسه ، مطالبة المسحوب عليه القابل بدعوى مباشرة ناشئة عن الكمبيالة بكل ما تجوز المطالبة به بمقتضى المادتين ٦٠ و ٦١ .

الفصل الرابع

مقابل الوفاء

المادة ٢٩ - على ساحب الكمبيالة أو من سحب الكمبيالة لحسابه أن يوجد لدى المسحوب عليه مقابل وفائها ولكن ذلك لا يعفى الساحب لحساب غيره من مسؤوليته شخصيا قبل مظهريها وحاملها .

المادة ٣٠ - يعتبر مقابل الوفاء موجود اذا كان المسحوب عليه مدينا للساحب أو للأمر بالسحب فى ميعاد استحقاق الكمبيالة بمبلغ معين من النقود واجب الاداء ومساوى على الأقل لمبلغ الكمبيالة .

ويعتبر قبول الكمبيالة قرينة على وجود مقابل الوفاء لدى المسحوب عليه الا اذا أثبت غير ذلك وعلى الساحب دون غيره أن يثبت فى حالة الانكار سواء حصل قبول الكمبيالة أو لم يحصل أن المسحوب عليه كان لديه مقابل وفائها فى ميعاد الاستحقاق . فان لم يثبت ذلك كان للوفاء ضامنا ولو عمل الاحتجاج بعد الميعاد المحدد قانونا . أما اذا أثبت فى الحالة الاخيرة وجود المقابل واستمرار وجوده حتى انقضاء الميعاد المحدد لعمل

الاحتجاج برئت ذمته بمقدار هذا المقابل ما لم يكن قد استعمل فى مصلحته .

المادة ٣١ - تنتقل ملكية مقابل الوفاء بحكم النظام الى حملة الكمبيالة المتعاقبين واذا كان مقابل الوفاء اقل من قيمة الكمبيالة كان للحامل على هذا المقابل الناقص جميع الحقوق المقررة له على المقابل الكامل .

المادة ٣٢ - اذا تزامنت عدة كمبيالات مستحقة الوفاء فى تاريخ واحد على مقابل وفاء لا تكفى قيمته لوفائها كلها ، روى ترتيب تواريخ سحبها فيما يتعلق بحقوق حاملها فى استيفاء حقوقهم من مقابل الوفاء المذكور ، ويكون حامل الكمبيالة السابق تاريخها على تواريخ الكمبيالات الاخرى مقدما على غيره .

فاذا كانت الكمبيالات مسحوبة فى تاريخ واحد . قدمت الكمبيالة التى تحمل قبول المسحوب عليه ، واذا لم تحصل أية كمبيالة قبول المسحوب عليه ، قدمت الكمبيالة التى خصص لوفائها مقابل الوفاء ، أما الكمبيالات التى تشتمل على شرط عدم القبول فتأتى فى المرتبة الاخيرة

المادة ٣٣ - على الساحب ، ولو عمل الاحتجاج بعد الميعاد المحدد نظاما أن يسلم حامل الكمبيالة المستندات اللازمة للحصول على مقابل الوفاء . فاذا أفلس الساحب ، لزم ذلك من يقوم عنه نظاما وتكون مصروفات ذلك على حامل الكمبيالة فى جميع الاحوال .

المادة ٣٤ - اذا أفلس الساحب ، واو قبل ميعاد استحقاق الكمبيالة فلحاملها دون غيره من دائنى الساحب اقتضاء حقه من مقابل الوفاء الموجود على وجه صحيح لدى المسحوب عليه ، واذا أفلس المسحوب عليه ، وكان مقابل الوفاء دينا فى ذمته ، دخل هذا الدين فى موجودات التفليسة .

واما اذا كان مقابل الوفاء عيناجائزا استردادها وفقا لأحكام الافلاس فلحامل الكمبيالة الاولوية فى اقتضاء حقه من قيمة المقابل .

الفصل الخامس

الضمان الاحتياطي

المادة ٣٥ - يجوز ضمان وفاء مبلغ الكمبيالة كله أو بعضه من ضمان احتياطي . ويكون هذا الضمان من أى شخص ولو كان ممن وقعوا الكمبيالة .

المادة ٣٦ - يكتب الضمان الاحتياطي على الكمبيالة ذاتها أو على الورقة المتصلة بها، ويؤدى

بصيغة (مقبول كضمان احتياطي) أو أية عبارة أخرى تفيد نفس المعنى ، ويوقعه الضامن ويذكر في الضمان اسم المضمون والا اعتبر الضمان حاصلا للساحب .

ويستفاد من هذا الضمان من مجرد توقيع الضامن على صدر الكمبيالة ، مالم يكن هذا التوقيع صادرا من المسحوب عليه أو من الساحب .

ومع ذلك يجوز اعطاء الضمان الاحتياطي في ورقة مستقلة يبين فيها المكان الذي تم فيه هذا الضمان . ولا يلتزم الضامن الاحتياطي في هذه الحالة الا قبل من صدر أصله الضمان .

المادة ٣٧ - يلتزم الضامن الاحتياطي على الوجه الذي يلتزم به المضمون ويكون التزام الضامن الاحتياطي صحيحا ولو كان الالتزام الذي ضمنه باطلا لأي سبب غير العيب في الشكل .

وإذا أوفى الضامن الاحتياطي الكمبيالة ألت اليه الحقوق الناشئة عنها وذلك تجاه مضمونه وتجاه كل ملتزم نحو هذا الاخير بموجب الكمبيالة .

الفصل السادس

الوفاء بالكمبيالة

الفرع الاول - زمن الوفاء

المادة ٣٨ - يجوز أن تسحب الكمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع أو بعد مدة معينة من الاطلاع أو بعد مدة معينة من تاريخ انشاء الكمبيالة ، أو في يوم معين .

ولا يجوز أن تشتمل الكمبيالة على مواعيد استحقاق أخرى أو على مواعيد استحقاق متعاقبة والا كانت باطلة .

المادة ٣٩ - الكمبيالة المستحقة الوفاء لدى الاطلاع تكون واجبة الوفاء بمجرد تقديمها ويجب أن تقدم للوفاء خلال سنة من تاريخها . وللساحب تقصير هذا الميعاد أو اطالته وللمظهرين تقصيره .

وللساحب أن يشترط عدم تقديم الكمبيالة المستحقة الوفاء لدى الاطلاع قبل انقضاء أجل معين وفي هذه الحالة يحسب ميعاد التقديم ابتداء من هذا الاجل .

المادة ٤٠ - يبدأ ميعاد استحقاق الكمبيالة الواجبة الوفاء بعد مدة الاطلاع من تاريخ قبولها أو من تاريخ الاحتجاج . فإذا لم يعمل الاحتجاج اعتبر القبول غير المؤرخ حاصلا بالنسبة الى القابل في اليوم الاخير المقرر لتقديم الكمبيالة وفقا للمادة ٢٢ .

المادة ٤١ - الكمبيالة المسحوبة لشهر أو أكثر من تاريخها ، أو من تاريخ الاطلاع عليها يقع استحقاقها في مثل هذا التاريخ من الشهر الذي يجب فيه الوفاء . فان لم يوجد مقابل لذلك التاريخ في الشهر الذي يجب فيه الوفاء وقع الاستحقاق في اليوم الاخير من هذا الشهر .

وإذا سحبت الكمبيالة لشهر ونصف أو لشهور ونصف شهر من تاريخها أو من تاريخ الاطلاع عليها وجب بدء الحساب الشهور الكاملة .

وإذا كان الاستحقاق في أوائل الشهر أو وسطه أو في أواخر الشهر كان المقصود اليوم الاول أو الخامس عشر أو الاخير منه .

وعبارة ثمانية أيام أو خمسة عشر يوما لاتعني أسبوعا أو اسبوعين بل ثمانية أيام أو خمسة عشر يوما بالفعل . وعبارة نصف شهر تعني خمسة عشر يوما .

المادة ٤٢ - إذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء في يوم معين وفي بلد يختلف فيه التقويم عن تقويم بلد اصدارها تحدد ميعاد الاستحقاق وفقا لتقويم بلد الوفاء .

وإذا سحبت الكمبيالة بين بلدين مختلفي التقويم وكانت مستحقة الوفاء بعد مدة من تاريخها وجب ارجاع تاريخ اصدارها الى اليوم المقابل في تقويم بلد الوفاء ويحدد ميعاد الاستحقاق وفقا لذلك .

ويجب ميعاد تقديم الكمبيالة وفقا للأحكام السابقة .

ولا تسري الاحكام المتقدمة اذا اتضح من شرط في الكمبيالة أو من بياناتها قصد اتباع قواعد مخالفة .

الفرع الثاني - كيفية الوفاء

المادة ٤٣ - على حامل الكمبيالة أن يقدمها للوفاء في يوم استحقاقها ويعتبر تقديم الكمبيالة الى احدى غرف المقاصة المعترف بها نظاما بمثابة تقديم للوفاء .

المادة ٤٤ - إذا وفي المسحوب عليه الكمبيالة جاز له طلب تسلمها من الحامل موقعا عليها بانتخالص ، ولا يجوز للحامل الامتناع عن الوفاء الجزئي وإذا كان الوفاء جزئيا جاز للمسحوب عليه أن يطلب اثبات هذا الوفاء على ذات الكمبيالة واعطاءه مخالصة بذلك وكل ما يدفع من أصل قيمة الكمبيالة تبرأ منه ذمة صاحبها ومظهرها

وغيرهم من الملتزمين بها وعلى حاملها أن يعمل الاحتجاج عن القدر غير المدفوع من قيمتها .

المادة ٤٥ - لا يجبر حامل الكمبيالة على قبض قيمتها قبل الاستحقاق .

وإذا وفى المسحوب عليه قيمة الكمبيالة قبل ميعاد الاستحقاق تعمل تبعه ذلك ومن وفى الكمبيالة فى ميعاد الاستحقاق دون معارضة صحيحة برئت ذمته الا اذا وقع منه غش أو خطأ جسيم وعليه أن يستوثق من انتظام تسلسل التظاهرات ولكنه غير ملزم بالتحقق من صحة توقعات المظهرين .

المادة ٤٦ - اذا اشترط وفاء الكمبيالة بنقد غير متداول فى المملكة وجب الوفاء بالنقد المتداول فيها حسب سعره يوم الاستحقاق فاذا تراخى المدين عن الوفاء فى اليوم المذكور كان للحامل الخيار بين المطالبة بمباغ الكمبيالة مقوما بالنقد المتداول فى المملكة حسب سعره فى يوم الاستحقاق أو فى يوم الوفاء ويتبع العرف الجارى فى المملكة لتقويم النقد الاجنبى ومع ذلك يجوز للساحب أن يبين فى الكمبيالة السعر الذى يحسب على اساسه المبلغ الواجب دفعه واذا عين مبلغ الكمبيالة بنقود تحمل اسما مشتركا ولكن تختلف قيمتها فى بلد الاصدار عن قيمتها فى بلد الوفاء كان المقصود نقود بلد الوفاء .

المادة ٤٧ - اذا لم تقدم الكمبيالة للوفاء فى يوم الاستحقاق جاز لكل مدين بها ايداع مبلغها لدى الجهة التى يعينها وزير التجارة والصناعة ويكون الايداع على نفقة الحامل وتحت مسؤوليته وتسلم الجهة المذكورة المودع وثيقة يذكر فيها ايداع المبلغ وقدره وتاريخ انكبيالة وتاريخ الاستحقاق واسم من حررت فى الاصل لمصلحته فاذا طأب الحامل المدين بالوفاء وجب على المدين تسليم وثيقة الايداع مقابل تسلم الكمبيالة وللحامل قبض المبلغ من الجهة المشار اليها بموجب هذه الوثيقة واذا لم يسلم المدين وثيقة الايداع الى الحامل وجب عليه وفاء قيمة الكمبيالة .

الفرع الثالث - المعارضة فى الوفاء

المادة ٤٨ - لا تجوز المعارضة فى وفاء الكمبيالة الا فى حالة ضياعها أو تفليس حاملها أو حدوث ما يخل بأهليته .

المادة ٤٩ - اذا ما ضاعت كمبيالة غير مقبولة وكانت محررة من عدة نسخ جاز لمستحق قيمتها أن يطالب لوفائها بموجب احدى نسخها الاخرى . واذا كانت الكمبيالة محررة من عدة نسخ وضاعت النسخة التى تحمل صيغة القبول لم تجز المطالبة بوفائها بموجب احدى نسخها الاخرى

الا بأمر من الجهة التى يعينها وزير التجارة والصناعة وبشرط تقديم كفيل .

المادة ٥٠ - يجوز لمن ضاعت منه الكمبيالة سواء كانت مقبولة أو غير مقبولة ولم يتمكن من تقديم احدى نسخها الاخرى أن يستصدر من الجهات التى يعينها وزير التجارة والصناعة أمرا بوفائها بشرط أن يثبت ملكيته لها وأن يقدم كفيلا .

المادة ٥١ - فى حالة الامتناع عن وفاء الكمبيالة الضائعة بعد المطالبة بها وفقا للأحكام السابقة يجب على مالكيها للمحافظة على حقوقه ان يثبت ذلك فى ورقة احتجاج تحرر فى اليوم التالى لميعاد الاستحقاق وتعلن للملتزمين بالكمبيالة بالوجه وفى المواعيد المحددة لذلك .

ويجب تحرير ورقة الاحتجاج واعلانها ولو تعذر استصدار أمر الجهة المختصة فى الوقت المناسب .

المادة ٥٢ - يجوز لمالك الكمبيالة الضائعة الحصول على صورة منها ، ويكون ذلك بالرجوع الى من ظهر اليه الكمبيالة ويلتزم هذا المظهر بمعاونته والاذن له فى استعمال اسمه فى مطالبة المظهر السابق ويتسلسل المالك فى هذه المطالبة من مظهر الى آخر حتى يصل الى الساحب ويلتزم كل مظهر بكاتبته تظهيره على صورة الكمبيالة المسلمة من الساحب بعد التأشير عليها بما يفيد انها بدل مفقود .

ولا يجوز طلب الوفاء بموجب هذه الصورة الا بأمر من الجهة المختصة التى يعينها وزير التجارة والصناعة ويشترط تقديم كفيل . وتكون جميع المصروفات على مالك الكمبيالة الضائعة .

المادة ٥٣ - الوفاء فى ميعاد الاستحقاق بناء على أمر الجهة المختصة المشار اليها فى المواد السابقة يبرىء ذمة المدين .

وتبرأ ذمة الكفيل المنصوص عليه فى المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ بمضى ثلاث سنوات اذا لم تحصل خلالها مطالبة ولا دعوى أمام الجهة المختصة التى يعينها وزير التجارة والصناعة .

الفرع الرابع - الامتناع عن الوفاء

أولا - الاحتجاج :

المادة ٥٤ - يجب على حامل الكمبيالة أن يثبت الامتناع عن قبولها أو عن وفائها فى ورقة رسمية تسمى (احتجاج عدم القبول) أو (احتجاج عدم الوفاء) ولا يعنى أى اجراء آخر عن هذا الاحتجاج وتحرر ورقة الاحتجاج بوساطة الجهة التى يعينها وزير التجارة والصناعة .

وتشتمل ورقة الاحتجاج على صورة حرفية للكمبيالة وانما اثبت فيها من عبارات القبول والتظهير والضمان وغير ذلك من البيانات وعلى الإنذار بوفاء قيمة الكمبيالة ويذكر فيها حضور أو غياب الملتزم بالقبول أو الوفاء .

ويجب على الجهة المذكورة ان تترك صورة من ورقة الاحتجاج لمن حررت في مواجهته وعلى هذه الجهة أن تقيد أوراق الاحتجاج بتمامها يوما فيوما مع مراعاة ترتيب التواريخ في سجل خاص مرقم الصفحات ومؤشر عليه وفقا للأصول ويجرى القيد في السجل المذكور بالطريقة المتبعة في سجلات الفهرس

وعلى الجهة المذكورة أيضا خلال العشرة الايام الاولى من كل شهر أن يرسل الى مكتب السجل التجارى قائمة باحتجاجات عدم الوفاء التى حررت خلال الشهر السابق عن الكمبيالات المقبولة ويمسك مكتب السجل التجارى دفترًا لقيد هذه الاحتجاجات ويجوز لكل شخص الاطلاع عليها أو استخراج صور مطابقة منها مقابل الرسوم المقررة . ويقوم المكتب بعمل نشرة تتضمن هذه الاحتجاجات :

المادة ٥٥ - يجب عمل احتجاج عدم القبول فى المواعيد المحددة لتقديم الكمبيالة للقبول فاذا وقع التقديم الاول للقبول وفقا للمادة ٢٣ فى اليوم الاخير من الميعاد المحدد للتقديم جاز عمل الاحتجاج فى اليوم التالى .

ويجب عمل احتجاج عدم الوفاء على الكمبيالة المستحق وفاءها فى يوم معين أو بعد مدة من تاريخها أو من تاريخ الاطلاع عليها فى أحد يومى العمل التالين ليوم استحقاقها واذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع وجب عمل احتجاج عدم الوفاء وفقا للشروط المبينة فى الفقرة السابقة بشأن احتجاج عدم القبول .

ويعنى (بروتستو) عدم القبول عن تقديم الكمبيالة للوفاء وعن عمل احتجاج عدم الوفاء . وفى حالة توقف المسحوب عليه عن الوفاء ، سواء كان قابلا للكمبيالة أو غير قابل ، وفى حالة توقيع حجز غير مجد على أمواله لا يجوز لحامل الكمبيالة الرجوع على ضامنيه الا بعد تقديم الكمبيالة للمسحوب عليها لوفائها وبعد عمل احتجاج عدم الوفاء وفى حالة افلاس المسحوب عليه ، سواء كان قابلا للكمبيالة أو غير قابل ، وفى حالة افلاس صاحب الكمبيالة المشروط عدم تقديمها للقبول . يكون تقديم حكم الافلاس كافيا بذاته لتمكين الحامل من استعمال حقوقه فى الرجوع على الضامنين .

المادة ٥٦ - على حامل الكمبيالة أن يخطر صاحب الكمبيالة ومن ظهرها نه بعدم قبولها أو بعدم وفائها خلال أربعة أيام العمل التالية ليوم عمل الاحتجاج أو لعدم تقديمها للقبول أو للوفاء ان اشتملت على شرط الرجوع بلا مصروفات أو بدون احتجاج .

وعلى كل مظهر خلال يومى العمل التالين ليوم تسلمه الاخطار أن يخطر من ظهره الكمبيالة بتسلمه هذا الاخطار مبينا له أسماء وعناوين من قاموا بالاخطارات السابقة وهكذا من مظهر الى آخر حتى الساحب ، ويبدأ الميعاد بالنسبة الى كل مظهر من التاريخ الذى تلقى فيه الاخطار .

ومتى أخطر أحد الموقعين على الكمبيالة على الوجه المتقدم وجب كذلك اخطار ضامنه الاحتياطى فى الميعاد ذاته .

واذا لم يعين أحد الموقعين على الكمبيالة عنوانه أو بيته بكيفية غير مقروءة اكتفى باخطار المظهر السابق عايه ، ولمن وجب عليه الاخطار أن يقوم به على أية صورة ، ولو برد الكمبيالة ذاتها ، ويجب عليه اثبات قيامه بالاخطار فى الميعاد المقرر له ويعتبر الميعاد مرعيا اذا أرسل الاخطار فى الميعاد المذكور بكتاب مسجل ولا تسقط حقوق من وجب عليه الاخطار اذا لم يقم به فى الميعاد المبين آنفا وانما يلزمه عند الاقتضاء تعويض الضرر المترتب على اهماله بشرط لايجاوز التعويض مبلغ الكمبيالة .

المادة ٥٧ - يجوز للساحب ولاى مظهر احتياطى أن يعفى حامل الكمبيالة من عمل احتجاج عدم القبول أو عدم الوفاء عند مباشرة حقه فى الرجوع ، اذا ضمن الكمبيالة وذيل بتوقيعه شرط الرجوع بلا مصروفات أو بدون احتجاج أو أية عبارة أخرى تفيد هذا المعنى .

ولا يعفى هذا الشرط الحامل من تقديم الكمبيالة فى المواعيد المقررة ولا من عمل الاخطارات اللازمة ، وعلى من يتمسك قبل الحامل بعدم مراعاة هذه المواعيد اثبات ذلك .

واذا كتب الساحب هذا الشرط سرت آثاره على كل الموقعين ، أما اذا كتبه أحد المظهرين أو أحد الضامنين الاحتياطيين سرت آثاره عليه وحده .

واذا كان الساحب هو الذى وضع الشرط وعمل الحامل احتجاجا رغم ذلك ، تحمل وحده المصروفات اما اذا كان الشرط صادرا من مظهر أو من ضامن احتياطى فانه يجوز الرجوع على جميع الموقعين بمصروفات الاحتجاج ان عمل .

ثانيا : حقوق الحامل :

(١) حق الرجوع :

المادة ٥٨ - صاحب الكمبيالة وقابلها ومظهرها وضامنها الاحتياطي مسئولون جميعا بالتضامن نحو حاملها والحامل مطالبتهم منفردين أو مجتمعين ، دون مراعاة أى ترتيب ، ويثبت هذا الحق لكل موقع على كمبيالة وفي بقيمتها تجاه المسئولون نحوه .

والدعوة المقامة على احد الملتزمين لا تحول دون مطالبة الباقيين ، ولو كان التزامهم لاحقا لمن وجهت اليه الدعوى ابتداء .

المادة ٥٩ - لحامل الكمبيالة عند عدم وفائها له في ميعاد الاستحقاق ، الرجوع على صاحبها ومظهرها وغيرهم من الملتزمين بها .

وله حق الرجوع الى هؤلاء قبل ميعاد الاستحقاق في الاحوال الآتية :

اولا - في حالة الامتناع الكلى أو الجزئى عن القبول .

ثانيا - في حالة افلاس المسحوب عليه ، سواء كان قد قبل الكمبيالة أو لم يكن قد قبلها ، وفي حالة توقفه عن دفع ما عليه ، ولو لم يثبت التوقف بحكم ، وفي حالة الحجز على أمواله حجزا غير مجد .

ثالثا - في حالة افلاس صاحب الكمبيالة المشروط عدم تقديمها للقبول .

ويجوز للضامنين ، عند الرجوع عليهم في الحالات المبينة في البندين (ثانيا وثالثا) أن يطلبوا من الجهة التى يعينها وزير التجارة والصناعة خلال ثلاثة أيام من تاريخ الرجوع عليهم مهلة للوفاء ، فإذا قدرت الجهة المذكورة مررا للطلب حددت فى أمرها الميعاد الذى يجب أن يحصل فيه الوفاء بشرط الا تجاوز المهلة الممنوحة التاريخ المعين لاستحقاق الكمبيالة ولا يقبل التظلم من هذا الامر .

المادة ٦٠ - لحامل الكمبيالة مطالبة من له حق الرجوع عليه بما يأتى :

(١) أصل مبلغ الكمبيالة غير المقبولة أو غير المدفوعة ..

(ب) مصروفات الاحتجاج والاضطرابات وغير ذلك من المصروفات .

وفي احوال الرجوع قبل ميعاد استحقاق الكمبيالة يجب ان يستنزل من قيمتها مايساوى سعر الخصم الرسمى فى تاريخ الرجوع بالمكان الذى يقع فيه ، موطن الحامل .

المادة ٦١ - يجوز لمن وفى بكمبيالة أن يطالب ضامنيه بما يأتى :

(١) كل المبلغ الذى وفاه .

(ب) المصروفات التى تحملها .

المادة ٦٢ - لكل ملتزم طولب بكمبيالة على وجه الرجوع أو كان مستهدفا للمطالبة بها ، ان يطلب فى حالة قيامه بالوفاء تسلم الكمبيالة مع ورقة الاحتجاج ومخالصة بما وفاه .

ولكل مظهر وفى الكمبيالة أن يشطب تظهيره والتظهيرات اللاحقة له .

وفي حالة الرجوع على أحد الملتزمين بالقدر غير المقبول من قيمة الكمبيالة ، يجوز لمن وفى هذا القدر أن يطلب من حاملها اثبات هذا الوفاء على الكمبيالة وتسليمه مخالصة به ، ويجب على الحامل فوق ذلك أن يسلمه صورة من الكمبيالة مصدقا عليها بما يفيد انها طبق الأصل وان يسلمه ورقة الاحتجاج تمكينا له من استعمال حقه فى الرجوع على غيره بما وفاه .

المادة ٦٣ - لا يجوز منح مهل للوفاء بقيمة الكمبيالات أو للقيام بأى اجراء متعلق بها الا فى الاحوال المنصوص عليها فى النظام .

المادة ٦٤ - اذا حال حادث قهرى لا يمكن التغلب عليه دون تقديم الكمبيالة أو عمل الاحتجاج فى المواعيد المقررة لذلك ، امتدت هذه المواعيد .

وعلى حامل الكمبيالة أن ينبه دون ابطاء من ظهر له الكمبيالة بالحادث القهرى وأن يثبت هذا الاخطار ، مؤرخا وموقعا منه ، فى الكمبيالة أو فى الورقة المتصلة بها ، وتتسلسل الاخطارات حتى تصل الى الساحب وفقا للمادة ٥٦

ومتى زال الحادث القهرى على حامل الكمبيالة دون ابطاء تقديمها للقبول أو للوفاء . وعمل الاحتجاج عند الاقتضاء .

واذا استمر الحادث القهرى أكثر من ثلاثين يوما محسوبة من يوم الاستحقاق ، جاز الرجوع على الملتزمين بغير حاجة الى تقديم الكمبيالة أو عمل الاحتجاج . فاذا كانت الكمبيالة مستحقة لدى الاطلاع عليها أو بعد مدة من الاطلاع ، سرى ميعاد الثلاثين يوما من

التاريخ الذى اخطر فيه الحامل من ظهر له الكمبيالة بوقوع الحادث ولو وقع هذا التاريخ قبل انتهاء مواعيد تقديم الكمبيالة . وتزاد مدة الاطلاع على ميعاد الثلاثين يوما اذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء بعد مدة من الاطلاع عليها .

ولا يعتبر من قبيل الحادث القهرى الامور المتصلة بشخص حامل الكمبيالة أو بمن كلفه بتقديمها أو بعمل الاحتجاج .

المادة ٦٥ - اذا وافق استحقاق الكمبيالة يوم عطلة رسمية فلا تجوز المطالبة بوفائها الا في يوم العمل التالى وكذلك لا يجوز القيام بأى اجراء متعلق بالكمبيالة ، وعلى وجه الخصوص تقديمها للقبول أو لعمل الاحتجاج الا في يوم عمل واذا وجب عمل أى اجراء من هذه الاجراءات في يوم معين يوافق آخر يوم منه يوم عطلة رسمية ، امتد الميعاد الى اليوم التالى وتحسب من أيام الميعاد العطلة التى تتخلله ولا يدخل فى حساب المواعيد النظامية أو الاتفاقية المتعلقة بالكمبيالة اليوم الاول منها ما لم ينص النظام على غير ذلك .

(ب) كمبيالة الرجوع :

المادة ٦٦ - لكل من له حق الرجوع على غيره من الملتزمين بالكمبيالة ان يستوفى حقه بسحب كمبيالة جديدة على أحد ضامنه تكون مستحقة الوفاء لدى الاطلاع في موطن هذا الضامن ما لم يشترط خلاف ذلك .

وتشتمل قيمة كمبيالة الرجوع على المبالغ الوارد بيانها في المادتين ٦٠ و ٦١ مضافا اليها ما دفع عن عمولة ورسم دفع .

واذا كان صاحب كمبيالة الرجوع هو الحامل ، حدد مبلغها على الاساس الذى تحدد بموجبه قيمة كمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع مسحوبة من المكان الذى استحق فيه وفاء الكمبيالة الاصلية على المكان الذى فيه موطن الضامن .

واذا كان صاحب كمبيالة الرجوع هو احد المظهرين ، حدد مبلغها على الاساس الذى تحدد بموجبه قيمة كمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع مسحوبة من المكان الذى فيه موطن صاحب الكمبيالة على المكان الذى فيه موطن الضامن .

واذا تعددت كمبيالات الرجوع ، لم تجز مطالبة صاحب الكمبيالة الاصلية أو أى مظهر لها الا بسعر كمبيالة رجوع واحدة .

(ج) الحجز التحفظى :

المادة ٦٧ - يجوز لحامل الكمبيالة المعمول عنها احتجاج عدم الوفاء أن يوقع حجرا تحفظيا على منقولات أى ملتزم بها بعد أن يستصدر امرا بذلك من الجهة التى يعينها وزير التجارة والصناعة .

الفصل السابع

التدخل فى القبول أو فى الوفاء

المادة ٦٨ - لساحب الكمبيالة ومظهرها وضامنها الاحتياطى أن يعين من يقبلها أو يدفعها عند الاقتضاء .

ويجوز قبول الكمبيالة أو وفاؤها من أى شخص متدخل لمصلحة أى مدين بها يكون مستهدفا للرجوع عليه .

ويجوز أن يكون التدخل من الغير ، كما يجوز ان يكون المسحوب عليه أو أى شخص ملتزم بموجب الكمبيالة عدا القابل .

ويجب على المتدخل أن يخطر من وقع التدخل لمصلحته خلال يومى العمل التالين والا كان مسئولا عند الاقتضاء عن تعويض ما يترتب على اهماله من الضرر بشرط الا يجاوز التعويض مبلغ الكمبيالة .

المادة ٦٩ - يقع القبول بالتدخل فى جميع الاحوال التى يكون فيها لحامل كمبيالة جائزة القبول حق الرجوع قبل ميعاد استحقاقها .

واذا عين فى الكمبيالة من يقبلها أو يوفى قيمتها عند الاقتضاء فى مكان وفائها فليس للحامل أن يرجع قبل ميعاد استحقاقها على من صدر عنه هذا التعيين ولا على الموقعين اللاحقين له الا اذا قدم الكمبيالة الى من عين لقبولها أو لوفائها عند الاقتضاء وامتنع هذا الشخص عن قبولها واثبت الحامل هذا الامتناع باحتجاج .

وللحامل فى الاحوال الاخرى رفض القبول بالتدخل واذا قبل فقد حقوقه فى الرجوع قبل ميعاد الاستحقاق على من حصل التدخل لمصلحته وعلى الموقعين اللاحقين له .

المادة ٧٠ - يثبت القبول بالتدخل على الكمبيالة ذاتها ويوقعه المتدخل ويذكر فيه اسم من حصل التدخل لمصلحته . فاذا خلا القبول بالتدخل من هذا البيان اعتبر حاصلا لمصلحة الساحب .

المادة ٧١ - يلتزم القابل بالتدخل بحو حامل الكمبيالة ومظهريها اللاحقين لمن حصل التدخل لمصلحته بما يلتزمه هذا الأخير ،

ويجوز لمن حصل التدخل لمصلحته ولضامنيه . على الرغم من حصول القبول بالتدخل ، أن يلزموا الحامل ، مقابل وفائهم المبلغ المعين في المادة ٦٠ بتسليمهم الكمبيالة والاحتجاج والمخالصة ان وجدت .

وإذا لم تقدم الكمبيالة لمن قبلها بالتدخل خلال اليوم التالي لليوم الأخير من الميعاد المحدد لعمل احتجاج عدم الوفاء برئت ذمة القابل بالتدخل .

المادة ٧٢ - يجوز وفاء الكمبيالة بالتدخل في جميع الأحوال التي يكون فيها لحاملها في ميعاد الاستحقاق أو قبله حق الرجوع على الملتزمين بها .

ويكون هذا الوفاء باداء كل المبلغ الذي كان يجب على من حصل التدخل لمصلحته أدائه ويجب أن يكون الوفاء على الأكثر في اليوم التالي لآخر يوم يجوز فيه عمل احتجاج عدم الوفاء .

المادة ٧٣ - إذا كان لمن قبلوا الكمبيالة بالتدخل أو لمن عينوا لفوائها عند الاقتضاء موطن في مكان وفائها وجب على حاملها تقديمها لهؤلاء جميعا لفوائها وعمل احتجاج عدم الوفاء إذا لزم الحال على الأكثر في اليوم التالي لآخر يوم يجوز فيه عمل احتجاج . إذا لم يعمل الاحتجاج في هذا الميعاد كان من عين الموفى عند الاقتضاء أو من حصل قبول الكمبيالة بالتدخل لمصلحته وكذلك المظهرون اللاحقون في حل من التزاماتهم .

المادة ٧٤ - إذا رفض حامل الكمبيالة الوفاء بالتدخل فقد حقه في الرجوع على من كانت ذمته تبرأ بهذا الوفاء .

المادة ٧٥ - يجب اثبات الوفاء بالتدخل بكتابة مخالصة على الكمبيالة يذكر فيها من حصل الوفاء لمصلحته فإذا خلت المخالصة من هذا البيان ، اعتبر الوفاء بالتدخل حاصلا لمصلحة الساحب ، ويجب أن تسلم الكمبيالة والاحتجاج ان عمل للموفى بالتدخل .

المادة ٧٦ - يكسب من وفي كمبيالة بطريق التدخل جميع الحقوق الناشئة عنها تجاه من حصل الوفاء لمصلحته وتجاه الملتزمين نحو هذا الأخير بموجب الكمبيالة . ومع ذلك لا يجوز لهذا الموفى تظهير الكمبيالة من جديد وتبرأ ذمة المظهرين اللاحقين لمن حصل الوفاء لمصلحته .

وإذا تراحم عدة اشخاص على الوفاء بالتدخل ، فضل من يترتب على الوفاء منه ابراء اكبر عدد من الملتزمين ومن تدخل للوفاء بالمخالفة لهذه القاعدة مع علمه بذلك فقد حقه في الرجوع على من تبرأ ذمتهم لو كانت هذه القاعدة قد روعيت .

الفصل الثامن

تعدد النسخ والصور والتحريف

المادة ٧٧ - يجوز سحب الكمبيالة من نسخ متعددة يطبق بعضها بعضا ويجب ان يوضع في متن كل نسخة منها رقمها والا اعتبرت كل نسخة منها كمبيالة مستقلة .

ولكل حامل كمبيالة لم يذكر فيها انها وحيدة ان يطلب نسخا منها على نفقته ، ويجب عليه تحقيقا لذلك ان يرجع الى الشخص الذي ظهرها له ، وعلى هذا ان يعاونه في الرجوع الى المظهر السابق ويتسلسل ذلك حتى ينتهي الى الساحب . وعلى كل مظهر ان يدون تظهيره على النسخ الجديدة .

المادة ٧٨ - وفاء الكمبيالة بموجب احدى نسخها برىء للذمة . ولو لم يكن مشروطا فيها ان هذا الوفاء يبطل حكم النسخ الاخرى غير ان المسحوب عليها يبقى ملزما بالوفاء بموجب كل نسخة مقبولة منه لم يستردها .

والمظهر الذي ظهر نسخ الكمبيالة لاشخاص مختلفين وكذلك المظهرون اللاحقون له ملتزمون بموجب النسخ التي تحمل توقيعاتهم ولم يستردوها .

المادة ٧٩ - على من يرسل احدى نسخ الكمبيالة لقبولها ان يبين على النسخ الاخرى اسم من تكون هذه النسخة في حيازته وعلى هذا الأخير ان يسلمها للحامل الشرعى لاية نسخة اخرى فاذا رفض تسليمها لم يكن للحامل حق الرجوع الا اذا اثبت ورقة احتجاج ان النسخة المرسلة للقبول لم تسلم له رغم طلبه لها ، وان القبول أو الوفاء لم يحصل بموجب نسخة اخرى .

المادة ٨٠ - لحامل الكمبيالة ان يحرر منها صوراً . ويجب ان تكون الصورة مطابقة تماما لاصل الكمبيالة بما تحمل من تظاهرات أو اية بيانات اخرى تكون مدونة فيها وان يكتب عليها ان النسخ عن الاصل انتهى عند هذا الحد . ويجوز تظهير الصورة وضمانها احتياطيا على الوجه الذي يجرى على الاصل ، ويكون للصورة ما للاصل من احكام .

الفصل العاشر

عدم سماع الدعوى

المادة ٨٤ - دون اخلال بحقوق الحامل المستمدة من علاقته الاصلية بمن تلقى عنه الكمبيالة ، لا تسمع الدعوى الناشئة عن الكمبيالة تجاه قابليها بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ الاستحقاق ولا تسمع دعاوى الحامل تجاه الساحب أو المظهرين بعد مضي سنة من تاريخ الاحتجاج المحرر في الميعاد النظامي أو من تاريخ الاستحقاق ان اشتملت على شرط الرجوع بلا مصروفات أو بدون احتجاج ولا تسمع دعاوى المظهرين بعضهم تجاه بعض أو تجاه الساحب بعد مضي ستة شهور من اليوم الذي وفي فيه المظهر الكمبيالة أو من يوم اقامة الدعوى عليه .

المادة ٨٥ - لا تسرى المواعيد المذكورة في المادة السابقة في حالة اقامة الدعوى الا من يوم آخر اجراء فيها ولا تسرى هذه المواعيد اذا صدر حكم بالدين أو أقربه المدين في ورقة مستقلة اقرارا يترتب عليه تجديد الدين .

المادة ٨٦ - لا يكون لانقطاع المواعيد أثر بالنسبة لمن اتخذ قبله الاجراء القاطع لهذه المواعيد .

الباب الثاني

السند لأمر

المادة ٨٧ - يشتمل السند لأمر على البيانات الآتية :

(أ) شرط الامر او عبارة (سند لأمر) مكتوبة في متن السند وباللغة التي كتب بها .
(ب) تعهد غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود .

(ج) ميعاد الاستحقاق .

(د) مكان الوفاء .

(هـ) اسم من يجب الوفاء له او لامره .

(و) تاريخ انشاء السند ومكان انشاءه .

(ز) توقيع من انشاء السند (المحرر) .

المادة ٨٨ - السند الخالي من أحد البيانات المذكورة في المادة السابقة لا يعتبر سندا لأمر الا في احوال الآتية :

(أ) اذا خلا السند من ميعاد الاستحقاق اعتبر واجب الوفاء لدى الاطلاع عليه .

المادة ٨١ - يجب ان يبين في صورة الكمبيالة اسم حائز الاصل ، وعلى هذا الاخير ان يسلم الاصل للحامل الشرعى للصورة ، واذا امتنع حائز الاصل عن تسليمه لم يكن لحامل الصورة حق الرجوع على مظهرها أو ضامنيها الاحتياطيين الا اذا اثبت باحتجاج ان الاصل لم يسلم اليه بناء على طلبه .

واذا كتب على الاصل عقب التظهير الاخير الحاصل قبل عمل الصورة انه منذ الآن لا يصح التظهير الا على الصورة فكل تظهير على الاصل بعد ذلك يكون باطلا .

المادة ٨٢ - اذا وقع تحريف في متن الكمبيالة التزم الموقعون اللاحقون لهذا التحريف بما ورد في المتن المحرف . اما الموقعون السابقون فيلزمون بما ورد في المتن الاصلى .

الفصل التاسع

آثار افعال الحامل (السقوط)

المادة ٨٣ - يفقد الحامل حقوقه الناشئة عن الكمبيالة قبل ساحبها ومظهرها وغيرهم من الملتزمين عدا قابليها بمضى المواعيد المقررة لاجراء ما يأتي :

(أ) تقديم الكمبيالة المستحقة الوفاء لدى الاطلاع عليها أو بعد مدة من الاطلاع .

(ب) عمل احتجاج عدم القبول أو عدم الوفاء .

(ج) تقديم الكمبيالة للوفاء في حالة اشتغالها على شرط الرجوع بلا مصروفات . أو (بدون احتجاج) .

ومع ذلك لا يفيد الساحب من هذا السقوط الا اذا اثبت انه أوجد مقابل الوفاء في ميعاد الاستحقاق وفي هذه الحالة لا يبقى للحامل الا الرجوع على المسحوب عليه .

واذا لم تقدم الكمبيالة للقبول في الميعاد الذي شرطه الساحب ، سقطت حقوق حامليها في الرجوع بسبب عدم القبول وعدم الوفاء الا اذا تبين من عبارة الشرط ان الساحب لم يقصد منه سوى اعفاء نفسه من ضمان القبول .

واذا كان المظهر هو الذي شرط في التظهير ميعاد التقديم الكمبيالة للقبول فله وحده الافادة من هذا الشرط .

الباب الثالث

الشيك

الفصل الأول

انشاء الشيك

المادة ٩١ - يشتمل الشيك على البيانات الآتية :

(١) كلمة (شيك) مكتوبة في متن الصك باللغة التي كتب بها :

(ب) امر غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود .

(ج) اسم من يلزمه الوفاء (المسحوب عليه) .

(د) مكان الوفاء .

(هـ) تاريخ ومكان انشاء الشيك .

(و) توقيع من انشاء الشيك (الساحب)

المادة ٩٢ - الصك الخالي من أحد البيانات المذكورة في المادة السابقة لا يعتبر شيكا الا في الحالتين الآتيتين:

(١) اذا خلا الشيك من بيان من مكان وفائه . اعتبر مستحق الوفاء في المكان المبين بجانب اسم المسحوب عليه ، فاذا تعددت الأماكن المبينة بجانب اسم المسحوب عليه ، اعتبر الشيك مستحق الوفاء في أول مكان منها . واذا خلا الشيك من هذه البيانات او من أى بيان آخر اعتبر مستحق الوفاء في المكان الذى يقع فيه المحل الرئيسى للمسحوب عليه .

(ب) اذا خلا الشيك من بيان مكان الانشاء، اعتبر منشأ في المكان المبين بجانب اسم الساحب .

المادة ٩٣ - لا يجوز سحب الشيكات الصادرة في الملكية والمستحقة الوفاء فيها الاعلى بنك ، والصكوك المسحوبة في صورة شيكات على غير بنك لا تعتبر شيكات صحيحة .

المادة ٩٤ - لا يجوز اصدار الشيك ما لم يكن للساحب لدى المسحوب عليه وقت انشاء الشيك نقود يستطيع التصرف فيها بموجب شيك طبقا لاتفاق صريح او ضمنى .

وعلى ساحب الشيك أو الامر غيره بسحبه لحسابه ان يؤدي مقابل وفائه . ومع ذلك يظل الساحب لحساب غيره مسئولا شخصيا تجاه المظهرين والحامل دون غيرهم .

(ب) اذا خلا من بيان مكان الوفاء أو موطن المحرر ، اعتبر مكان منشأ السند مكانا للوفاء ومكانا للمحرر .

(ج) اذا خلا من بيان مكان الانشاء اعتبر منشأ في المكان المبين بجانب اسم المحرر .

المادة ٨٩ - تسرى احكام الكمبيالة الآتية على السند لامر بالقدر الذى لا تتعارض مع ماهيته :

(١) الاحكام المتعلقة بالكمبيالة المستحقة الوفاء في موطن أحد الاخير أو في مكان غير الذى يوجد به موطن المسحوب عليه ، والاختلاف في البيانات الخاصة بالمبلغ الواجب دفعه وبطلان شرط الفائدة واهلية الالتزام والنتائج المترتبة على التوقيع ممن ليست لهم اهلية الالتزام او التوقيعات غير المألوفة او توقيع شخص غير مفوض أو جاوز حدود التفويض .

(ب) الاحكام المتعلقة بتظهير الكمبيالة وبضمانها احتياطيا مع مراعاة انه اذا لم يذكر في صيغة الضمان اسم المضمون اعتبر الضمان حاصلا لمصلحة محرر السند .

(ج) الاحكام المتعلقة باستحقاق الكمبيالة ووفائها والمعارضة في الوفاء والاحتجاج ، والرجوع بسبب عدم الوفاء وعدم جواز منح مهل للوفاء وحساب المواعيد وايام العمل وكمبيالة الرجوع والحجز التحفظى .

(د) الاحكام المتعلقة بالوفاء بالتدخل وتعدد النسخ والصور والتحريف وآثار افعال الحامل وعدم سماع الدعوى .

المادة ٩٠ - يلتزم محرر السند لامر على الوجه الذى يلتزم به قابل الكمبيالة .

ويجب تقديم السند لامر المستحق الوفاء بعد مدة معينة من الاطلاع الى المحرر في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٢ للتأشير عليه بما يفيد الاطلاع على السند ويجب ان يكون هذا التأشير مؤرخا وموقعا من المحرر . وتبدأ مدة الاطلاع من تاريخ التأشير المذكور واذا امتنع المحرر عن وضع التأشير ، وجب اثبات امتناعه بورقة احتجاج . ويعتبر تاريخ الاحتجاج بداية لسريان مدة الاطلاع .

مخالصة الا اذا كان للمسحوب عليه عدة منشآت وحصل التظهير لمصلحة منشأة غير التي سحب عليها الشيك .

المادة ٩٩ - يتداول الشيك المستحق الوفاء لحامله بمجرد التسليم . والتظهير المكتوب على هذا الشيك يجعل المظهر مسئولاً وفقاً لأحكام الرجوع ولكن لا يترتب على هذا التظهير ان يصير الصك شيكاً لأمر .

الفصل الثالث

اعتماد الشيك

المادة ١٠٠ - لا يجوز للمسحوب عليه ان يرقع على شيك بالقبول . وكل قبول مكتوب عليه يعتبر كأن لم يكن ومع ذلك يجوز للمسحوب عليه ان يوثق على الشيك باعتماده وتفيد هذه العبارة وجود مقابل وفاء في تاريخ التأشير ولا يجوز للمسحوب عليه رفض اعتماد الشيك اذا كان لديه مقابل وفاء يكفي لدفع قيمته ويعتبر توقيع المسحوب عليه على صدر الشيك بمثابة اعتماد له .

الفصل الرابع

الضمان الاحتياطي

المادة ١٠١ - يجوز ضمان وفاء مبلغ الشيك كله أو بعضه من ضامن احتياطي . ويكون هذا الضمان من الغير عند المسحوب عليه . كما يجوز ان يكون من احد الموقعين على الشيك .

الفصل الخامس

تقديم الشيك ووفاءه

المادة ١٠٢ - الشيك مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع عليه وكل بيان مخالف لذلك يعتبر كأن لم يكن واذا قدم الشيك للوفاء قبل اليوم المعين فيه كتاريخ لاصداره وجب وفاءه في يوم تقديمه .

المادة ١٠٣ - الشيك المسحوب في المملكة والمستحق الوفاء فيها يجب تقديمه للوفاء خلال شهر . فاذا كان مسحوباً خارج المملكة ومستحق الوفاء فيها . وجب تقديمه خلال ثلاثة اشهر . وتبدأ المواعيد المذكورة من التاريخ المبين في الشيك انه تاريخ اصداره .

ويعتبر تقديم الشيك الى احدي غرف المقاصة المعترف بها بمثابة تقديم للوفاء .

المادة ١٠٤ - اذا سحب الشيك بين مكانين مختلفي التقويم ارجع تاريخ اصداره الى اليوم المقابل في تقويم مكان الوفاء .

وعلى الساحب دوان غيره في حالة الانكار ان يثبت ان من سحب عليه الشيك كان لديه مقابل وفائه وقت انشائه ، فاذا لم يثبت ذلك كان ضامناً وفاءه ولو عمل الاحتجاج بعد المواعيد المعينة .

ولا يترتب على عدم وجود مقابل الوفاء او عدم كفايته بطلان الشيك .

المادة ٩٥ - يجوز اشتراط وفاء الشيك الى :

(١) شخص معين مع النص صراحة على شرط الأمر أو بدونه .

(ب) شخص معين مع ذكر شرط (ليس لأمر) أو اية عبارة أخرى تفيد هذا المعنى .

(جـ) حامل الشيك .

والشيك المسحوب لمصلحة شخص معين والمنصوص فيه على عبارة (أو لحامله) أو اية عبارة أخرى مماثلة يعتبر شيكاً لحامله فاذا لم يعين اسم المستفيد ، اعتبر الشيك لحامله . والشيك المشتمل على شرط (غير قابل للتداول) لا يدفع الا لحامله الذي تسلمه مقترناً بهذا الشرط .

المادة ٩٦ - يجوز سحب الشيك لأمر الساحب نفسه . ويجوز سحبه لحساب شخص آخر . ولا يجوز سحبه على الساحب نفسه ما لم يكن مسحوباً بين فروخ بنك يسيطر عليه مركز رئيسي واحد ويشترط الا يكون الشيك مستحق الوفاء لحامله .

المادة ٩٧ - يضمن الساحب وفاء الشيك، وكل شرط يعفى الساحب نفسه من هذا الضمان يعتبر كأن لم يكن .

الفصل الثاني

تداول الشيك

المادة ٩٨ - الشيك المشروط دفعه الى شخص معين سواء نص فيه صراحة على شرط الامر أو لم ينص عليه ، يكون قابلاً للتداول بطريق التظهير والشيك المشروط دفعه الى شخص معين والمكتوبة فيه عبارة ليس لأمر أو اية عبارة أخرى مماثلة لا يجوز تداوله الا باتباع أحكام حوالة الحق .

ويجوز التظهير ولو للساحب أو لاي ملتزم آخر . ويجوز لهؤلاء تظهير الشيك من جديد . ويعتبر التظهير الى المسحوب عليه بمثابة

المادة ١٠٥ - للمسحوب عليه ان يوفى قيمة الشيك ولو بعد انقضاء ميعاد تقديمه ولا تقبل المعارضة من الساحب في وفاء الشيك قبل انقضاء ميعاد تقديمه الا في حالة ضياعه او افلاس حامله أو طرأ ما يخل بأهليته .

واذا توفي الساحب او افلس او فقد اهليته بعد انشاء الشيك فلا يعدل ذلك من الآثار المترتبة عليه .

المادة ١٠٦ - اذا قدمت عدة شيكات في وقت واحد وكان مقابل الوفاء لا يكفي لوفائها جميعا وجبت مراعاة تواريخ سحبها .

فاذا كانت الشيكات المقدمة مفصولة من دفتر واحد وتحمل تاريخ اصدار واحد فضل الشيك الاسبق رقما .

المادة ١٠٧ - اذا اشترط وفاء الشيك في المملكة بنقد غير متداول فيها وجب وفاء مبلغه في ميعاد تقديم الشيك بالنقد المتداول في المملكة حسب سعره يوم الوفاء . فاذا لم يتم الوفاء يوم التقديم . كان للحامل الخيار بين المطالبة بمبلغ الشيك مقوما بالنقد المتداول في المملكة حسب سعره في يوم التقديم او في يوم الوفاء .

فاذا قدم الشيك للمرة الاولى بعد انقضاء ميعاد تقديمه . كانت العبرة بسعر اليوم الذي انتهى فيه ميعاد التقديم ويتبع العرف السائد في المملكة لتقويم النقد الأجنبي وانما يجوز للساحب ان يعين في الشيك السعر الذي يحسب على اساسه المبلغ الواجب دفعه .

واذا عين مبلغ الشيك بنقود تحمل اسما مشتركا ولكن تختلف قيمتها في بلد الاصدار عن قيمتها في بلد الوفاء كان المقصود نقود بلد الوفاء .

الفصل السادس

الامتناع عن الوفاء

المادة ١٠٨ - لحامل الشيك الرجوع على الملزمين به . مجتمعين او منفردين اذا قدمه في الميعاد النظامي ولم تدفع قيمته واثبت الامتناع باحتجاج .

ويجوز . عوضا عن الاحتجاج . اثبات الامتناع عن الدفع :

(١) بيان صادر من المسحوب عليه مع ذكر يوم تقديم الشيك .

(ب) بيان صادر من غرفة مقاصة معترف بها يذكر فيه ان الشيك قدم في الميعاد القانوني ولم تدفع قيمته .

ويجب ان يكون البيان في الحالتين المذكورتين مؤرخا ومكتوبا على الشيك ذاته وموقعا ممن صدر منه . ولا يجوز الامتناع عن وضع هذا البيان على الشيك اذا طلب الحامل . ولو تضمن الشيك شرط الرجوع بلا مصروفات وانما يجوز للملتزم بوصفه طلب مهلة لا تجاوز يوم العمل التالي لتقديم الشيك ولو قدم في اليوم الأخير من ميعاد التقديم .

المادة ١٠٩ - يجب اثبات الامتناع عن الدفع بالكيفية المنصوص عليها في المادة السابقة قبل انقضاء مواعيد التقديم . فاذا وقع التقديم في آخر يوم من هذا الميعاد . جاز اثبات الامتناع عن الدفع في يوم العمل التالي .

الفصل السابع

تعدد النسخ والصور والتحريف

المادة ١١٠ - فيما عدا الشيك لحامله . يجوز سحب الشيك من نسخ متعددة يطابق بعضها بعضا اذا كان مسحوبا من بلد ومستحق الوفاء في بلد آخر . ويجب في هذه الحالة ان يوضع في متن كل نسخة منها رقمها والا اعتبرت كل نسخة شيكا مستقلا .

الفصل الثامن

الشيك المسطر والشيك المقيد في الحساب

المادة ١١١ - يجوز لساحب الشيك وحامله ان يسطره وذلك بوضع خطين متوازيين في صدر الشيك ويكون التسطير عاما او خاصا فاذا خلا ما بين الخطين من اي بيان او اذا كتب بينهما لفظ (بنك) او أي لفظ آخر في هذا المعنى . كان التسطير عاما . اما اذا كتب اسم بنك معين بين الخطين فان التسطير يكون خاصا ويجوز ان يستحيل التسطير العام الى تسطير خاص اما التسطير الخاص فلا يستحيل الى تسطير عام .

ويعتبر كأن لم يكون شطب التسطير او اسم البنك المكتوب فيما بين الخطين .

المادة ١١٢ - لا يجوز للمسحوب عليه ان يوفى شيكا مسطرا تسطيرا عاما الا الى أحد عملائه او الى بنك ولا يجوز ان يوفى شيكا مسطرا تسطيرا خاصا الا الى البنك المكتوب اسمه فيما بين الخطين والى عميل هذا البنك اذا كان هذا الأخير هو المسحوب عليه . ومع ذلك يجوز للبنك المكتوب اسمه بين الخطين ان يعهد الى بنك آخر قبض قيمة الشيك .

ولا يجوز للبنك أن يحصل على شيك مسطر الا من أحد عملائه او من بنك آخر ولا أن يقبض قيمته لحساب اشخاص آخرين غير من ذكر .

وإذا حمل الشيك عدة تسطيرات خاصة ،
لم يجز للمسحوب عليه وفاؤه إلا إذا كان يحمل
تسطينين وكان أحدهما لتحصيل قيمته بواسطة
غرفة مقاصة .

المادة ١١٣ - يجوز لساحب الشيك أو
لحامله أن يشترط عدم وفائه نقداً بأن يضع
على صورة عبارة (لل قيد في الحساب) أو أية
عبارة أخرى تفيد نفس المعنى .

وفي هذه الحالة لا يكون للمسحوب عايله
إلا تسوية قيمة الشيك بطريق قيود كتابية
كالقيد في الحساب أو النقل المصرفي أو المقاصة .
وتقوم هذه القيود مقام الوفاء ولا يعتد بشطب
بيان (لل قيد في الحساب) .

المادة ١١٤ - إذا لم يراع المسحوب عليه
الأحكام السابقة كان مسؤولاً عن تعويض الضرر
بما لا يجاوز مبلغ الشيك .

الفصل التاسع

آثار إهمال الحامل (السقوط)

المادة ١١٥ - يفقد حامل الشيك ماله من
حقوق قبل الساحب والمظهرين وغيرهم من
الملتزمين ، عدا المسحوب عليه ، بمضى المواعيد
المحددة لتقديم الشيك إلى المسحوب عليه أو
العمل الاحتجاج أو ما يقوم مقامه في الميعاد
المقرر لذلك . ومع ذلك لا يفيد الساحب من
هذا الحكم إلا إذا كان قدم مقابل الوفاء وظل
هذا المقابل موجوداً عند المسحوب عليه حتى
انقضاء ميعاد تقديم الشيك ثم زال المقابل بفعل
غير منسوب إلى الساحب .

الفصل العاشر

عدم سماع الدعوى

المادة ١١٦ - لا تسمع دعاوى رجوع الحامل
على المسحوب عليه والساحب والمظهر وغيرهم
من الملتزمين بعد مضي ستة شهور من تاريخ
انقضاء ميعاد تقديم الشيك .

ولا تسمع دعاوى رجوع الملتزمين بوفاء
الشيك تجاه بعضهم بعضاً بعد مضي ستة شهور
من اليوم الذي وفي فيه الملتزم أو من يوم إقامة
الدعوى عليه .

الفصل الحادي عشر

قواعد الكمبيالة التي تسرى على الشيك

المادة ١١٧ - بجانب الأحكام الخاصة الواردة
في هذا الباب ، تسرى على الشيك بالقدر الذي

لا تتعارض مع ماهيته أحكام الكمبيالة الواردة
في المواد : ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٣ ،
١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣١ ،
و ٣٣ ، ٣٤ ، ١٠ ، ٢٠ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٤ ، ٥٠ ،
و ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ،
و ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ١ ،
والبندين ثانياً وثالثاً من الفقرة الثانية
والفقرة الثالثة و ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ،
و ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٧ ، ٢ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ،
و ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ .

الفصل الثاني عشر

الجزاءات

المادة ١١٨ - كل من سحب بسوء نية شيكا
لا يكون له مقابل وفا قائم وقابل للمسحب ، أو
يكون له مقابل وفاء أقل من قيمة الشيك ، وكل
من استرد بسوء نية بعد إعطاء الشيك مقابل
الوفاء أو بعضه بحيث أصبح الباقي لا يفي
بقيمة الشيك ، أو أمر وهو مسمى النيسة
المسحوب عليه بعدم دفع قيمته يعاقب بغرامة
من مائة ريال إلى ألفي ريال وبالسجن مدة لا تقل
عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد عن ستة أشهر
أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بهذه العقوبات المستفيد أو الحامل
الذي يتلقى بسوء نية شيكا لا يوجد له مقابل
وفاء كاف لدفع قيمته ، ويتم تطبيق العقوبات
المذكورة مع مراعاة ما قد تنص عليه أحكام
الشريعة الإسلامية .

المادة ١١٩ - مع مراعاة أحكام الشريعة
الإسلامية يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة ريال
ولا تزيد على ألفي ريال كل مسحوب عليه رفض
بسوء قصد وفاء شيك مسحوب سحباً صحيحاً
وله مقابل وفاء ولم تقدم بشأنه أية معارضة مع
عدم الإخلال بالتعويض المستحق للساحب عما
أصابه من ضرر بسبب عدم الوفاء .

ويعاقب بهذه العقوبات كل مسحوب عليه
صرح عن علم بوجود مقابل وفاء هو أقل مما
لديه فعلاً .

المادة ١٢٠ - مع مراعاة أحكام الشريعة
الإسلامية يعاقب بغرامة لا تزيد عن خمسمائة
ريال .

(١) كل من أصدر شيكا لم يؤرخه أو ذكر
تاريخاً غير صحيح .

(ب) كل من سحب شيكا على غير بنك .
(ج) كل من وفي شيكا خالياً من التاريخ ،
وكل من تسلم هذا الشيك على سبيل المقاصة .

قرار من وزارة التجارة بشأن

اجراءات الفصل فى منازعات الاوراق التجارية (١)

الرقم ٨٥٩ وتاريخ ١٣ - ٣ - ١٤٠٣ هـ .

ان وزير التجارة

بما له من صلاحيات

وبعد الاطلاع على نظام المحكمة التجارية الصادر بالامر

السامى رقم ٣٢ وتاريخ ١٥ - ١ - ١٣٥٠ هـ .

وعلى نظام الاوراق التجارية الصادر بالمرسوم الملكى رقم

٣٧ وتاريخ ١١ - ١٠ - ١٣٨٣ هـ .

وعلى القرارات الوزارية رقم ٣٥٣ ورقم ٣٥٤ وتاريخ

١١ - ٥ - ١٣٨٨ هـ ورقم ٣٥٨ وتاريخ ١٦ - ٥ - ١٣٨٨ هـ بتشكيل

لجان الاوراق التجارية للنظر فى القضايا الناشئة

عن تطبيق احكام نظام الاوراق التجارية فى كل من

الرياض وجده والدمام .

وعلى القرار الوزارى ٢٠٩٣ وتاريخ ١٨ - ٦ - ١٤٠١ هـ

بشأن اجراءات لجان الاوراق التجارية .

وبناء على مقتضيات المصلحة العامة .

يقرر ما يلى :

مادة ١ - فيما لم يرد فيه نص فى هذا القرار تطبق الجهة

المختصة بالفصل فى منازعات الاوراق التجارية فى اعمالها

الاحكام المنصوص عليها فى الفصل الخامس حتى الفصل

التاسع وكذلك الفصل الثانى عشر من الباب الثالث من نظام

المحكمة التجارية .

وتفصل فى الدعاوى المنظورة امامها على وجه السرعة .

مادة ٢ - تعتبر الخصومة حضورية فى حق المدعى عليه

اذا تم تبليغه شخصيا بميعاد الجلسة ، او تبليغ من يقرانه وكيله

او يعمل فى خدمته او انه من الساكنين معه من الازواج

والاقارب والاصهار ، وبالنسبة للشركات والمؤسسات تعتبر

الخصومة حضورية اذا تم التبليغ بميعاد الجلسة فى مقر العمل

الى اى من العاملين لدى الشركة او المؤسسة .

وكذلك تعتبر الخصومة حضورية اذا حضر المدعى عليه اية

جلسة من جلسات نظر الدعوى او اودع مذكرة بدفاعه ولو

تخلف بعد ذلك .

مادة ٣ - تكون القرارات الصادرة عن الجهات المشار

اليها مشمولة بالنفاذ المعجل بغير كفالة ، ويجب عليها ان تبين

ذلك فى قراراتها ، ولا يترتب على المعارضة او التظلم وقف

تنفيذ قراراتها ، ويجوز لوزير التجارة او من يفوضه بناء على

طلب ذى الشأن وبعد تقديم ضمان او شيك مصرفى مصدق

عليه ان يأمر مؤقتا بوقف النفاذ المعجل الى حين البت فى

المعارضة او التظلم بحسب الاحوال .

مادة ٤ - على ممثل الادعاء العام ادخال صاحب

المؤسسة او مدير الشركة او من يمثلها مع صاحب الشيك

بالنسبة لدعاوى الحق العام .

مادة ٥ - يجوز للمستفيد اثناء نظر الدعوى ان يطلب من

الجهات المشار اليها توقيع الحجز الاحتياطى على اموال المدين

سواء كانت لديه او لدى الغير ، بعد تقديم ضمان بنكى او

شيك مصرفى مصدق عليه أو كفالة من شخص مئىء

بموجب لائحة ترفق بها المستندات المؤيدة ، وذلك خلال

ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه بصورة القرار .

مادة ٦ - يكون لصاحب الشأن الحق فى التظلم من

القرارات الجاهية الصادرة فى منازعات الاوراق التجارية

امام وزير التجارة .

مادة ٧ - لصاحب الشأن الحق فى الاعتراض على

القرارات الغيابية امام الجهة مصدرة القرار خلال خمسة عشر

يوما من تاريخ تبليغه بصورة القرار ، كما يكون له الحق فى

التظلم من القرار امام وزير التجارة خلال الثلاثين يوما التالية

لتاريخ انتهاء مدة الاعتراض فى حالة عدم تقديمه فى الميعاد .

مادة ٨ - يلغى القرار رقم ٢٠٩٣ وتاريخ

١٨ - ٦ - ١٤٠١ هـ المشار اليه .

مادة ٩ - تنظر دعاوى الاوراق التجارية امام الجهة

التي يحددها وزير التجارة .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل

به من تاريخ نشره .

نظام

البندول

لتجارة وبيع التبأك والدخان

وورق السجارة

وما يتعلق بذلك من الاحكام

ملحوظة :

ان جميع فئات الرسوم المحددة في هذا النظام بالقرش السعودي على اساس وحدة النقد السابقة يجب تحصيلها بموجب وحدة النقد الصادر بشأنها المرسوم الملكي رقم ٦ تاريخ ١٣٧٩/٧/١ الذي يقضى باعتبار وحدة الريال السعودي عشرين فرشا واعتبار القرش خمس هللات وبموجبه فان القرش الواحد المسجل بهذا النظام بموجب الوحدة السابقة يمثل قرشين بموجب الوحدة القائمة الآن ولنبيان حرر .

قرار

الرقم ٢٤

التاريخ ٣٦١/٣/١٦

اطلع مجلس الشورى على خطاب وزارة المالية رقم ٩٦٣/٣٩٩/٦٣٤٩ في ٣٦١/٦٢ الوارد اليه من مقام النيابة العامة برقم ٣٣٧٩ في ٣٦١/٣/٢ وخلاصته ان المادة الثالثة من نظام البندول حددت قيمة الرخصة السنوية لمستوردي الدخان من الخارج بمبلغ خمسين ريالاً عربياً وللباعه بالدكاكين خمسة ريالات كما حدد قرار مجلس الشورى رقم ١٤ في ١/١٦/١٣٥٥ المصدق برقم ٧٢٤ في ٣/٢٧/٣٥٥ قيمة الرخصة السنوية لمستوردي الدخان الأخضر على مختلف انواعه المزروع داخل البلاد من زراعة بمبلغ خمسة وعشرين ريالاً عربياً وحصرت المادة (٥) من نظام البندول جلب الدخان الأحمر من الخارج في ثغور معينه ونظرا الى ان هناك تجار ومستوردون في كافة انحاء المملكة يستوردون من الدخان بكميات كبيرة من تلك الثغور لتصرفه في جهاتهم لم ينص على الترخيص لهم ولا على قيمة رخصتهم بشيء وهؤلاء لا يمكن ان يعتبروا في حكم باعة الدكاكين الصغار التي حددت به رخصتهم بمبلغ خمسة ريالات كما لا يمكن اعتبارهم ضمن مستورديه من الخارج المحددة قيمة رخصتهم بمبلغ خمسين ريالاً عربياً - ولا يمكن اطلاق شأنهم وتركهم يتعاطون استيراد الدخان من الداخل دون رخصة تخولها ذلك .

لذلك ترى الوزارة أن يطبق عليهم حكم مستوردي الدخان الأخضر المزروع في الداخل من مزارعه وتحدد قيمة رخصتهم السنوية خمسة وعشرين ريالاً عربياً .

وبعد درس الموضوع جيداً والرجوع الى قرار المجلس المتخذ سابقاً برقم ١٤ في ١/١٦/٣٥٥ والاطلاع على تقرير اللجنة المالية المتخذ في هذا الصدد بالاتفاق مع وزارة المالية ومناقشة جميع ذلك ومداوله الرأي فيه قرار المجلس بالاجماع ما يأتى تزداد الفقرة الآتية في المادة الثالثة من نظام البندول التي عدلها المجلس سابقاً بمقتضى قراره المشار اليه بعاليه رقم ١٤ وتاريخ ١٣٥٥/١/١٦ وهذا نصها :

قيمة الرخصة السنوية التي تعطى لتاجر الدخان بالجملة الذي يشتري من المستورد (خمسة وعشرين) ريالاً عربياً - بحيث تصبح المادة الثالثة من نظام البندول بالصفه الآتية :

المادة الثالثة - قيمة الرخصة السنوية التي تعطى لمستوردي الدخان المزروع في داخل البلاد او مستوردي الدخان من الخارج او تاجر الجملة الذي يشتري من المستورد وكذلك قيمة الرخصة التي تعطى لباعة الدخان بالقطاعى هي كالاتى :

(١) قيمة الرخصة السنوية للمستوردين من الخارج (خمسون ريالاً عربياً سنوياً) .

(ب) قيمة الرخصة السنوية لمستوردي الدخان المزروع في داخل البلاد (خمسة وعشرون ريالاً عربية سنوياً) .

(ج) قيمة الرخصة السنوية التي تعطى لتاجر الدخان بالجملة الذي يشتري من المستورد خمسة وعشرين ريالاً عربياً سنوياً .

(د) قيمة الرخصة السنوية التي تعطى للباعه بالقطاعى خمسة ريالات عربية سنوياً .

٢ - اضافة المادة الآتية الى نظام البندول العام للحاجة الماسة الى وضعها في صلب النظام ولئلا يتكرر الرسم على التاجر فيما اذا كان يتعاطى البيع بالجملة والقطاعى وهذا نصها :

(يجوز للمستورد ان يتعاطى بيع الجملة والقطاعى كما انه يجوز ايضاً لتاجر الجملة ان يتعاطى بيع القطاعى وفي كلتا الحالتين لا يتكرر الرسم وانما يستوفى منه اكبر رسم للرخصة التي تعطى له) .

٣ - في حالة الموافقة السامية على ما ذكر بعاليه يجرى ابلاغه الى جهات الاختصاص

للتمشي بموجبه والحاقه بنظام البندول العام .
وعلى هذا حصل التوقيع : -

رئيس مجلس الشورى

الرقم ٨٩٠٣

التاريخ ١٣٦٩/١١/٣٠

التوابع ١

الموضوع تعديل المادة (٥٠) من نظام البندول الى وزارة المالية

نشير الى ما رفعتموه في المكاتبه رقم ٣٩٨١٣/١٠/١٧ وتاريخ ١٣٦٩/٨/١٧ حول طلبكم تعديل ماده (٥٠) من نظام البندول - ونبعث اليكم طيه صورة من قرار مجلس الشورى رقم ١٢٩ وتاريخ ١٣٦٩/١٠/٢١ المرفوعة بمذكرة المجلس رقم ٥٩٧ وتاريخ ١٣٦٩/١٠/٢٩ المتخذة بتعديل المادة المذكورة - وحيث وافقنا عليه فعليكم اعتماده ولذا حرر .

نائب جلالة الملك

صورة قرار مجلس الشورى

رقم : ١٢٩ في ١٣٦٩/١٠/٢٨

اطلع مجلس الشورى على اوراق المعاملة المرفوقة الواردة من المقام السامى برقم ٦٦١٣ فى ١٣٦٩/٩/٧ حول طلب وزارة المالية تعديل المادة (٥٠) من نظام البندول .

وقد عهد المجلس الى لجنة الانظمة لديه بدراستها فقررت بحضور مندوب وزارة المالية - الشيخ عبد الوهاب آشى ما ياتى .

بتصفح فحوى تقرير وزارة المالية ان التجارب اقتضت الى اطلاق الموائى التى يرد انيها من الخارج ويصدر منها التبغ الى داخل موائى المملكة السعودية بحيث تكون كافة الموائى السعودية التى تصلح للتوريد والتصدير تسير ومقتضى نظام الجمـارك - ولوجاهة هذا الطلب تقرر لجنة الانظمة بالاتفاق مع مندوب الوزارة المفتش المنتدب تعديل المادة (٥٠) من نظام البندول بحيث يكون نصها كالاتى :

اولا - مادة يخصص لتوريد التبغ بأنواعه وورق السجائر من الخارج الموائى والمراكز الآتية جده - ينبع - جيزان - القنفده - العقير - الخبر - مطار الظهران - الدمام - راس تنوره - راس مشعاب - القطيف - الجبيل دارين - الجوف وملحقاتها - القريات وملحقاتها وتبوك على ان يكون التوريد طبقا لاحكام الجمـارك

والتعرفه الجمركية المقررة وهذه الموائى والمراكز يحق لها ان تصدر التبغ بأنواعه وورق السجائر الى داخل البلاد (عدى الرياض) وبموجب الرقائق القانونية وطبقا لاحكام هذا النظام .

ثانيا - تحل هذه المادة محل المادة السابقة ويجرى العمل بمقتضاها من تاريخ الموافقة عليها من المقامات السامية ونشرها فى الجريدة الرسمية .

وبعد البحث والمناقشه فيما تقدم فى جلسة عامة بالمجلس تقرر الموافقة على ما ارتأته لجنة الانظمة بعاليه بحضور وموافقة مندوب وزارة المالية ولما ذكر جرى التوقيع .

الرقم ٤٥٣٤

التاريخ ١٣٦٩/٣/٨

الموضوع : تعديلات المادة الاولى من نظام

البندول

الى وزارة المالية

نشير الى ما رفعتموه برقم ٤٦٩٣ فى ١٣٦٩/٢/١٠ حول عدم اشتمال المادة الاولى من نظام البندول على مادة الجراك اشتمالا صريحا ونفيدكم انه بالنظر لما قرره مجلس الشورى فى قراره رقم ٧٥ وتاريخ ١٣٦٩/٣/٨ قد جرت الموافقة على ان يكون نص المادة المذكورة كما يأتى : -

« كل من يرغب الاتجار باستيراد انواع الدخان والجراك والتبناك وورق السججارة وبيعه يجب عليه ان يستحصل رخصة سعودية من وزارة المالية تخوله ضمن الشروط المدونة فى هذا النظام » .

فاعتمدوا مقتضى ذلك وابلاغه الجهات المختصة لتنفيذه ولذا حرر .

نائب جلالة الملك

نظام البندول

لتجارة وبيع التبناك والدخان

وورق السججارة

وما يتعلق بذلك من الاحكام

الفصل الأول

التعليمات المتعلقة بالتجارة والاستيراد

المادة ١ - كل من يرغب الاتجار باستيراد انواع الدخان والتبناك وورق السججارة وبيعه يجب عليه ان يستحصل رخصة سنوية من

وكالة المالية العامة تخوله جلب ذلك ضمن الشروط الآتية :

المادة ٢ - الرخصة السنوية تعتبر للسنة المالية فقط على انه اذا اعطيت الرخصة في بحر السنة تعتبر كأنها اعطيت من اول السنة المالية وتنتهى بانتهائها وعلى راس كل سنة يجب تجديد الرخصة المذكورة اذا كان في القصد مزاولة الاتجار لذلك واذا اراد اى تاجر كان ترك الاتجار بما ذكر يعلن لوكالة المالية العامة لتسحب الرخصة منه وتؤثر على قيده .

المادة ٣ - قيمة الرخصة السنوية المستورد من الخارج خمسون ريالاً عربياً وللباعة بالدكاكين خمسة ريالات وكلما تجددت الرخصة يتقاضى عنها الرسم المقرر .

المادة ٤ - يقدم التاجر عريضة رسمية لوكالة المالية العامة يطلب منها اعطاء الرخصة للاتجار بالأنواع المذكورة .

المادة ٥ - الثغور التي يجلب اليها انواع التنباك والدخان وورق السجارة هي جدة - ينبع - القنفذة ولا يورد الى غيرها من الثغور الا بطريقة التصدير الموقت من احدى الثغور الثلاث .

المادة ٦ - على كل تاجر يرخص له بجلب وتوريد التنباك والدخان ان يخصص لخزن الاشياء المذكورة مستودعا خاصا بها توافق بها وكالة المالية العامة على شرط ان لا يدخل به شيئا من البضائع الاخرى غير ما ذكر وعلى ان يعمل لكل مستودع قفلان يحفظ مفتاح احدهما لدى التاجر نفسه والمفتاح الثانى يحفظ لدى مأمور المستودعات المعين من قبل وكالة المالية العامة يحق له في اى وقت شاء الدخول الى المخزن للتفتيش وتحقيق الوجود فيه بحضور صاحب المال ولا يسوغ للتاجر ادخال شيء من ذلك او اخراجه من المستودع بدون حضور المأمور المذكور وللتاجر اذا رغب ان يضع شريط البندول من نفس الجمرك على ما ورد له من الأصناف المذكورة واخذ ماله راسا بدون اتخاذ مخزن لذلك فله الحق في ذلك .

المادة ٧ - على كل تاجر ان يمسك قيما مخصوصا للداخل للمستودع والخارج منه ويسجل ذلك ليكون التطبيق بموجبه في موجودات المستودعات على ان يكون ذلك القيد تابعا لاشارة مأمور المستودع وتصديقه .

المادة ٨ - على كل تاجر يريد ادخال شيء من الدخان والتنباك الى المستودع ان يبرز

لمأمور المستودع سند مقبوض الجمرك ليكون الادخال والتطبيق بموجبه وفي هذا تقوم ادارة الرسوم ببعت احد حراسيها برفق الدخان والتنباك وورق السجارة الذى تم ترسيمه الى المستودع لتسليمه وجلب الرصيد اللازم به طبق سند المقبوض .

المادة ٩ - على كل تاجر يريد اخراج شيئا من الدخان والتنباك من المستودع لبيعه على ارباب الدكاكين أو غيرهم من حاملي الرخص ان يشعر مأمور المستودع بذلك لوضع ورق البندول عليه حين اخراجه ودفع مقابل قيمة الورق المذكور والاشارة بالسجل على اخراجه اما ما يراد اخراجه بقصد تصديره الى مكة او المدينة او ينبع او القنفذة فهذا ايضا يشعر مأمور المستودع عنه لاعطاء رخصة له بالنقل بعد اخذ التعهد اللازم من التاجر باحضار الشهادة اللازمة من مأمور مستودع مكة او المدينة او ينبع او القنفذة بوصول ما جرى تصديره طبق رخصة النقل ضمن مدة لا تزيد عن الشهر الواحد على ان تجرى معاملة وضع البندول من قبل مأمور المستودع التى نقلت اليه واما ما يقصد تصديره من الدخان والتنباك وورق السجارة الى الجهات الاخرى اى التى لا يوجد بها مأمورو مستودعات كالطائف ، والوجه ، وضبا ، واملج ورابع وغيرها فيجب ان يلصق عليه شريط البندول وتستحصل قيمته من المصدر .

المادة ١٠ - اوراق البندول تعطى من قبل المالية لمأموري المستودعات بموجب سندات تؤخذ منه يوضح بها اعدادها وقيامها لتصرفها بمقتضى احكام هذا النظام وعلى المالية محاسبة المأمورين وقبض القيمة منهم شهريا بموجب الجداول الشهرية مع مراقبة المالية على ذلك .

المادة ١١ - وضع الشريط على العلب والفلافات الموضوع بها التنباك والدخان يكون بصورة محكمة لا يتسنى معها الفتح دون تمزيق الشريط بتمامه .

المادة ١٢ - لتعذر وضع شريط البندول على دفاتر ورق السجارة يكتفى بوضع الشريط المذكور على نفس غلاف الدفاتر (اللوب) على انه يكلف تاجر الورق باتخاذ ماركة مسجلة توضع على نفس الدفاتر من المعمل وتسجل بنفس الجمرك وتكون هذه الماركة عوضا عن شريط البندول اما التاجر الذى ليست له ماركة مسجلة على ما يورده من الورق فاذا ورد له شيء من ذلك فعلى ادارة الجمرك وضع الختم الذى سيعمل خصيصا لذلك على كل

الطبيعية في البلاد لا تساعد على المراقبة الدقيقة على المزارعين والزامهم بالنظم التي لم يالفوها لذلك يجب ان تتبع القواعد التالية :

المادة ٢١ - على الحكومة ان تكلف من يلزم لاحصاء مزارع الدخان بالحجاز ومقدار ما ينتج منه واسم القبيلة والارض او القرية التي يزرع بها وتقديم جدول به الى وكالة المالية العامة .

المادة ٢٢ - على مأموري الرسوم في كافة المحلات التي يرد اليها الدخان راسا من القرى او القبائل ان تقدم جدولا الى وزارة المالية العامة موضحا به الجهة التي ورد منها ذلك الدخان واسم القبيلة او القرية التي هو من انتاجها ومقدار وزنه .

المادة ٢٣ - على المأمورين المذكورين ان لا يسمحوا بحال من الأحوال لبقاء الدخان خارج المستودعات الا اذا كان بمحل لا يوجد به مستودع رسمي يعطى لصاحبه مدة تكفى لترحيله الى الجهة التي يوجد بها مستودع ، على ان يكون الدخان تحت رقابة مأمور تلك الجهة .

المادة ٢٤ - اذا رخص لأحد التجار ينقل الدخان من محل لا يوجد به مستودع الى المستودع يعطى لمأمور المال بيان بالوزن وعدد الطرود وعلى التاجر ان يبرز شهادة الى المأمور الذي فسح له بترحيل المال من متعهد المستودع الذي ورد عليه موضح بها العدد والوزن رقم الشهادة التي ورد المال بموجبها وكذلك الحال فيما لو اراد نقله من مستودع الى آخر الا ان الشهادة بالحالة هذه تعطى الى متعهد المستودع الذي نقل منه .

المادة ٢٥ - لا يجوز تعاطى بيع الدخان او نقله الا لمن بيده رخصه تخوله ذلك ويستثنى من ذلك المقدار الذي لا يزيد وزنه عن خمسة كيلو .

المادة ٢٦ - حيث لا يمكن وضع البندول على الدخان الحجازى نظرا لعدم امكان تجزئته يجب ان يكون استهلاكه على الطريقة السالفة الذكر كما جاء بالمادة (١٨) .

المادة ٢٧ - لا يجوز لأحد من الباعة بالقطاعي ان يكون بحوزته أكثر من واحد طرد يخرج من المستودع العام فاذا اشترى أكثر من ذلك يبقيه بالمستودع ويخرج منه على قدر ما استهلكه بموجب وثيقة تعطى له من المستودع واذا نفذ ما لديه بعد الوثيقة الاولى مع ختم الرصاص الذي وضع على الطرد المنتهى بيسع ما بداخله من الدخان ليأخذ طردا ثانيا او اقل .

دفتر من دفاتر الورق الواردة له ويؤخذ قيمة شريط البندول منه خمسة بارات على كل ثوب ويلاحظ تطبيق ذلك ايضا فيما يرد برفق الركاب والحجاج الواردين .

المادة ١٣ - التنبك الكيسزرون لكونه يرد بصفته كتل مدورة غير محزومة فتكون طريقة وضع شريط البندول عليه بتدوير شريط من القماش بشكل مربع على كل كتلة تجمع اطراف الشريط المذكور بمحل واحد ثم يختم عليها بالك الاحمر من قبل مأمور المستودع .

الدخان الأخضر الحجازى

المادة ١٤ - نظرا لتعذر وضع ورق البندول عليه من حيث شكله يكتفى بوضع ختم الرصاص على دائر الفروق التي يرد فيها ومن المحافظة على حصر الدخان المذكور وتجارته وبيعه يقتضى ملاحظة ما يأتى :

المادة ١٥ - مراقبة دخول الدخان المذكور برا او بحرا الى المدن وتسليمه من قبل المحافظين المخصوصين الى الدوائر الرسومية لاجراء ترسيمه وختم فروقه بدمغة الرصاص ثم تسليمه للمستودعات ولصاحبه ان يسحبه من المستودع بصورة تدريجية .

المادة ١٦ - لا يخول لاي كان تعاطى تجارة الدخان المذكور الا من كان حائزا لرخصة رسمية من قبل وكالة المالية العامة .

المادة ١٧ - يخصص كل تاجر يتعاطى تجارة هذا النوع مخزنا لوضع الدخان المذكور فيه ليكون تحت مراقبة المأمور المخصوص .

المادة ١٨ - لا يسوغ بيع الدخان المذكور بالقطاعي الا لمن كان حائزا لرخصة رسمية من قبل وكالة المالية العامة على ان يحتفظ البائع بالفروق الموضوع عليه دمغة الرصاص ويكون الاخراج منه .

المادة ١٩ - تكلف الدوائر الرسومية بترقيم فروق الدخان المذكور بمقدار الوزن القائم عند مروره من الدوائر لزيادة الانضباط .

فصل

فيما يتعلق بزراعة الدخان في داخل البلاد

ومعاملاته او بيعه

المادة ٢٠ - من الواجب مراقبة المزارع لمعرفة المواضع المزروعة ومقدار مساحتها وضبط مقادير الانتاج وتقاضى الرسوم المقررة عليها ونقلها الى المستودعات ولكن حيث ان الحالة

احكام عمومية

فصل

في كيفية تخزين انواع التبغ

المادة ٢٨ - كل من يورد نوعا من انواع الدخان والتبناك وعلب السجارة وورق السجارة ويجرى معاملة ترسيمه يجب عليه ان يقدمه حالا الى مستودعه المخصوص مصحوبا بسند الجمرك ويجرى تسليمه عدا او وزنا وبعد حصول المقابلة على السند المذكور الذى سيحفظ لدى متعهد المستودع مع المال فيعطى للجمرك سند استلام من متعهد المستودع موضح به النوع والعدد والوزن ونمرة سند الجمرك وتاريخه ما عدا التجار الذين يريدون وضع شريط البندول من الجمرك واخذ ما لهم راسا منه كما جاء فى المادة (٦) من هذا النظام .

فصل

في كيفية نقل التبغ من المستودع الى مستودع

المادة ٢٩ - اذا اراد احد من التجار يحول ماله من مستودع الى مستودع آخر مثلا من جدة الى مكة او من ينبع الى المدينة او غير ذلك فيكون على الترتيب الآتى :

المادة ٣٠ - يكتب التاجر طلبا الى دائرة الرسوم يبين فيه ما يراد نقله وسوقه الى بلدة اخرى موضح به العدد والوزن والنوع لاجراء الايجاب اللازم .

المادة ٣١ - على مأمور المستودع عندما يصل اليه هذا الطلب يقوم فى الحال باخراج المال المطلوب نقله من المستودع وتفقد ختامه فاذا وجدها صحيحة أجرى تسليمه الى صاحبه بعد اخذ توقيعه على دفتر خاص والاشارة على سند الجمرك اما اذا وجدته ناقصا فعليه بالحال ان يحرر مضبطة موضح بها اسباب النقص ويوقع عليها هو وصاحب المال ويرفعها الى مرجعه وعلى كل حال يجب على التاجر المرخص

له بنقل المال ان يحضر شهادة من المستودع الذى نقل اليه الى مأمور المستودع الذى نقل منه فى مدة لا تتجاوز الشهر .

المادة ٣٢ - اخراج التناك والدخان من المستودع هو على قسمين لقصد الاستهلاك والمبيع فى داخل البلدة وهذا لا يحتاج لتقديم طلب من قبل التاجر الى دائرة الرسوم بل يكتفى بوضع البندول اللازم عليه حين اخراجه واشارة المأمور على السجل والقسم الآخر هو ما يراد تصديره الى بلدة اخرى وهذا تابع لاستحضار شهادة جمركية اذا كانت المناقلة بطريق البحر تشعر بوصول المال تاما الى مورده وعلى مأمور المستودع ان يجرى تسجيل ذلك بقيود المستودع وعلى التاجر حين ارادته اخذ الشهادة من الجمرك ان يقدم تعهدا بايصال البضاعة الى المستودع المعين لبضاعته هذا اذا كان المستودع بالداخل مثل المدينة وغيرها او ان يبرز شهادة فى مدة لا تتجاوز الشهر الواحد من المأمور المعين من قبل المالية للمستودعات تشعر بوصول البضاعة الى المستودع اما ما يراد ادخاله فى مستودعات الثفور فهذا يرسل معه حين اخراج التناك والدخان من الجمرك احد حرس الدائرة لتسليمه للمستودع وجلب الرصيد اللازم به حسبما مر على ان يكون الرصيد المذكور طبق سند الجمرك .

المادة ٣٣ - الثفور والجهات التى لم يكن بها مستودع للتبغ يجب ان يلصق على انواع التناك والدخان وغير البندول من محل التصدير .

المادة ٣٤ - كل الدخان والتبناك وورق السجارة تابع لوضع ورق البندول وهو الشريط الذى يوضع على الأشياء المذكورة على ان يعطى التاجر قيمة ورق البندول حسبما يأتى :

بـاره	قيمة طبع البندول	مقاس شريط البندول	
		عرض سنتيمتر	طول سنتيمتر
٢٠	٠	٣	٤٠
١٠	٠	٣	٢٨
٥	٠	٣	٢٤
٢١/٢	٠	٣	٢٠
١	٠	٣	٧
٣	٠	٣	١٠
١	٠	٣	١٠

يلصق للدخان العدني الكامل شريط بندول
لونه احمر ويكون بين كل عشرين سنانتم
فاصل لاستعمال قطعتين .

يلصق للدخان العدني النصف شريط بندول
لونه احمر ويكون بين كل عشرين سنانتم
فاصل لاستعماله قطعتين .

يلصق للدخان العدني الربع شريط بندول
لونه احمر .

يلصق للدخان العدني الثمن شريط بندول
لونه احمر .

يلصق لباكيات السجاير بأنواعها وكذا الدخان
المعدن شريط لونه اخضر .

يلصق لباك ورق السجارة شريط لونه اصفر
غامق .

يلصق لخزمة التنيك شريط لونه ازرق .

شريط البندول الذي يلصق على كتل التنيك الكيزرون يكون من القماش وتجمع
أطرافه بالك الاحمر ومصرفه عائد على صاحبه .

المادة ٣٥ - جميع انواع التنيك والدخان
وورق السجارة الذي يلصق عليه ورق
البندول ويرسل للجهات التي ليس بها مستودع
كالوجه وضبا وغيرهما فهو تحت تصرف أصحابه .

فصل

في تشكيل المستودعات العمومية

المادة ٣٦ - تشكيل المستودعات العمومية
خاصة بتخزين الدخان والسجاير والتنيك
وورق السجارة في كل بلد من البلاد الآتي
بيانها وهي : جدة ، مكة ، الطائف ، ينبع ،
المدينة ، القنفذه لكل منهم مأمور ومساعدان
بقدر اللزوم .

المادة ٣٧ - يكون مركز مأموري المستودعات
في نفس إدارات الرسوم .

المادة ٣٨ - يكون تعيين مأمور المستودع
بترشيح وكالة المالية العامة وتكون إدارة

الرسوم مرجعه في كافة أعماله المنوطة به أي
(المستودع) .

المادة ٣٩ - تدار أعمال المستودعات المذكورة
بأموال يقوم بإدارة أعمالها بموجب النظام
الذي يسن له .

المادة ٤٠ - يعهد في إدارة المستودع إلى
من تتوفر فيه الكفاءة وأن يكون معروف بحسن
السيرة والأمانة .

المادة ٤١ - يجب أن يقدم المأمور كفاءة
اعتبارية أو مالية لا تقل عن المائتي جنيه .

المادة ٤٢ - يجب عليه مساييره أرباب
المصالح وتسهيل أمورهم وتنجيز أعمالهم .

المادة ٤٣ - يجب مسك قيد مخصوص
للداخل إلى المستودع والخارج منه لتسجيل
ذلك وليكون التطبيق بموجبيه في موجودات
المستودع على أن ذلك القيد يكون تابعا لإشارة
مأمور المستودع .

المادة ٤٤ - لا يسوغ لمأمور المستودع مخالفة النظام أو تأويل مادة بأى حالة من الأحوال .

المادة ٤٥ - كل واسطة تستعمل في نقل المهربات تصادر سواء كانت سفينة شراعية أو بوت أو لنش أو سيارة أو أى حيوان من الحيوانات وتباع وتوزع قيمتها كما يلى :

(١) يعطى للمخبر والقباض خمسة وعشرين بالمائة من قيمة الدخان والتبناك وورق السجارة قبل الترسيم .

(ب) خمسة وسبعين بالمائة يحتفظ فى صندوق خاص يدعى بصندوق الأمانات ليصرف منها فى بحر السنة للمخبرين والقباضين الذين يخبرون ويقبضون على الأشياء المهربة من الأشياء التى تكون أهلها أو الأشخاص الذين يكونون واسطة فى التهريب عاجزين عن دفع الجزاء النقدي ويحكم عليهم بسجن أو عقوبة مدنية كما نص عليه فى غير هذا الموضع من هذه التعليمات يصرف للمخبرين أو القبضين من صندوق الأمانات المذكورة فان عجز الصندوق عن صرف ما هو لهم بموجب هذه التعليمات فيباع من الدخان أو التبناك وورق السجائر أو الجراك بمقدار ما يعجز عنه الصندوق المذكور ويحرق الباقي من هذه الأصناف المذكورة خاصة .

المادة ٤٦ - فى آخر السنة يجرى تصفية حساب الصندوق المذكور وبعد معرفة موجود الصندوق يورد ثلاثة أرباع ما فيه الى صندوق الرواتب والربع يبقى به احتياطا .

المادة ٤٧ - مقدار الدخان الذى يعد مهربا هو ما زاد عن الخمسة الكليو على أن يكون المقدار المذكور خاضعا للرسم .

المادة ٤٨ - كل الأشياء التجارية التى تهرب مع أصناف الدخان والتبناك وورق السجارة والجراك وتكون لشخص واحد أى لرب الدخان والتبناك تصادر مع الدخان والتبناك وورق السجارة وتباع ويجرى توزيع قيمتها حسب المادة (٤٥) من هذا النظام .

المادة ٤٩ - المهربون والمتوسطون فى التهريبات كالنواخذة والبحارة أو كالجمالة أو كالسواقين فهؤلاء يؤخذ منهم جزاء نقدي يعادل رسم الأشياء المهربة فان عجز المهرب والمتوسطون عن دفع الجزاءات النقدية فيعاقبون كما يأتى :

١ - الجزاء الذى يكون مقداره من (١٠٠٠) قرش فما دونها يحبس المتسببون شهرا واحدا .

٢ - الجزاء الذى يكون مقداره من ألف (١٠٠٠) قرش فما فوقها الى (٢٠٠٠) قرش ويكون المتسببون له من الواحد الى عشرة فما فوق يحبس المتسببون شهرا ونصف .

٣ - الجزاء الذى يكون مقداره من ألفين (٢٠٠٠) قرش الى (٤٠٠٠) قرش ويكون المتسببون له من الواحد الى العشرة فما فوق يحبس المتسببون شهرين .

٤ - الجزاء الذى يكون مقداره من (٤٠٠٠) قرش الى (٨٠٠٠) قرش ويكون المتسببون له من الواحد الى العشرة فما فوق يحبس المتسببون ثلاثة أشهر .

٥ - الجزاء الذى يكون مقداره من (٨٠٠٠) قرش الى (١٦٠٠٠) قرش ويكون المتسببون له من الواحد الى العشرة فما فوق يحبس المتسببون نصف سنة .

٦ - الجزاء الذى يكون مقداره من (١٦٠٠٠) قرش الى (٣٢٠٠٠) قرش ويكون المتسببون له من الواحد الى العشرة فما فوق يحبس سنة كاملة .

٧ - الجزاء الذى يكون مقداره من (٣٢٠٠٠) قرش الى (٦٤٠٠٠) قرش ويكون المتسببون له من الواحد الى العشرة فما فوق يحبس المتسببون سنة ونصف .

٨ - الجزاء الذى يكون مقداره من (٦٤٠٠٠) قرش الى (١٢٧٠٠٠) قرش ويكون المتسببون له من الواحد الى العشرة فما فوق يحبس المتسببون سنتين .

المادة ٥٠ - يخصص لتوريد الدخان من الخارج ثلاثة موانئ في المملكة لإيورد الى خلافها وهى :

- ١ - ميناء جدة .
- ٢ - ميناء ينبع .
- ٣ - ميناء القنفذة .

وهذه الثلاثة الموانئ يحق لها أن تصدر الأنواع المذكورة الى داخلية البلاد طبق احكام نظام البندول .

المادة ٥١ - لا يجوز لأى أحد من التجار توريد أى صنف من اصناف الدخان والتبناك أو ورق السجائر من تاريخ . . بعد استحصال رخصة من وزارة المالية يبين بتلك الرخصة الصنف والاصناف التى سيوردها من الدخان أو التبناك وأوراق السجائر وكذلك الميناء أو

الموانئ التى يريد أن يورد عن طريقها (من الموانئ الثلاثة) على انه اذا أراد التوريد الى مينائين فيؤخذ لكل ميناء رخصة على حدة وكذلك اذا كان للموانئ الثلاثة فيؤخذ لها ثلاثة رخص وتكون الرخصة لا تتجاوز مدتها سنة واحدة ثم تجدد .

المادة ٥٢ - لا يجوز لأصحاب الدكاكين أو الحوانيت أو خلافها تعاطى بيع تلك الاصناف الا بموجب رخصة لمدة سنة ثم تجدد فى كل سنة .

المادة ٥٣ - ويجب من تاريخ . . . الى اعلان التجار والباعة بوجوب احضار ما لديهم من تلك الاصناف فى بحر تلك المدة لوضع البندول عليه وبعد مضي تلك المدة كلما وجد عاريا عن شريط البندول يعد مهربا ويصادر ويعاقب صاحبه طبق النظام .

قرار رقم ٢٨ / ١٢٣١ بعض الاحكام المتعلقة بتجارة السيارات (١)

وزير المالية والاقتصاد الوطنى ..

بناء على المرسوم الملكن الصادر بتاريخ ١٧-٦-٧٤ هـ برقم ٣٥-٢-٥-١٠٠٨ الذى يحدد فى المادة الاولى منه وبناء على ما جاء بالمرسوم الملكن رقم ٣٥-٢-٥-١٠٠٨ الذى اناط فى المادة (٦) منه بوزير المالية والاقتصاد الوطنى تنظيم وتنفيذ ما جاء به وعلى ما جاء بكتاب رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٣-١٢-٧٨ هـ برقم ٢٠٧٤٨ بشأن تكليف وزير المالية والاقتصاد الوطنى بتنفيذ احكام المرسوم رقم ١٢-٤-٢٩٢٦ وحيث ان ثبوت ارتكاب احدى المخالفات يفيد قيام المشتري بدفع اكثر مما هو مستحق للبائع مرتكب المخالفة لذلك كان من المتعين على الجهة التى تحكم بالمخالفة ان تقضى برد قيمة هذه الزيادة وحيث تبين من واقع الشكاوى التى رفعت لمصلحة الجمارك ان عددا من المخالفين لاحكام المرسوم المشار اليها لا يقيمون فى المنطقة الوسطى حيث مقر لجنة مصلحة الجمارك مما اوجد صعوبات فى البت بهذه المخالفات الامر الذى يستوجب الغاء احكام القرار الوزارى رقم ٢٤٦٨ فى ٢٥-١١-١٣٩٣ هـ . ويستعاض عنه بالقرار الآتى :

مادة ١ - ينأى بمصلحة الجمارك تنفيذ المرسوم رقم ٣٥-٢-٥-١٠٠٨ وضبط المخالفات المنوه عنها فى المرسوم رقم ١٢-٤-٢٩٢٦ مع احواله مرتكبها على اللجان الربح الذى يسوغ لمستوردي السيارات أخذه علاوة على القيمة الاساسية والمصاريف بمقدار لا يتجاوز خمسة عشر فى المائة . وبناء على ما قرره المرسوم رقم ١٢-٤-٢٩٢٦ بتاريخ ٣٠-١١-١٣٧٨ هـ . فى الفقرة أولا التى تنص على ان تكون عقوبة المخالف لما قضت به المادة الاولى من المرسوم المشار اليه منعه من الاستيراد لمدة ستة اشهر او بغرامة مالية قدرها عشرة الاف ريال او بالعقوبتين معا . وعلى ما جاء بالفقرة ثانيا من المرسوم رقم ١٢-٤-٢٩٢٦ التى تنص على أنه لا يجوز لاي شخص خلال السنة الاولى من شرائه السيارة من المستورد ان يبيعها بثمن اعلى من الثمن الذى اشتراها به وفى حالة المخالفة يعاقب المخالف بمصادرة الزيادة التى بيعت بها السيارة .

الجمركية الابتدائية المنصوص عليها فى المادة (٢٥٧) من اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك . للبت فيها

مادة ٢ - يعتبر موظفو الجمارك وموظفو ادارة حماية المستهلك بوزارة التجارة والصناعة من مأمورى الضبط القضائى ويجوز لهم ضبط المخالفات المنصوص عليها بالمرسوم .

مادة ٣ - فى حالة ضبط احدى المخالفات يقوم مأمورى الضبط القضائى بتحرير محضر المخالفة واحالة القضية الى اللجنة الجمركية المختصة .

مادة ٥ - يكلف المخالف بالحضور امام اللجنة لبدء اقواله بمكاتبة رسمية تبلغ له شخصيا او فى محل اقامته . فاذا حضر تشرح اللجنة فى استجوابه ، واذا لم يحضر فى الموعد المحدد تحكم اللجنة عليه غاييا ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الآراء واذا تساوت الآراء يرجع الراى المنضم اليه رئيس اللجنة ويذكر فى القرار ملخص القضية والاسباب التى بنى عليها .

مادة ٦ - لمصلحة الجمارك وللمحكوم عليه حق الطعن بقرارات اللجان الابتدائية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغها امام اللجان الاستئنافية المنصوص عليها فى المادة (٢٥٧) من اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك وطبقا لاحكام التى نصت عليها المادة (٢٥٧) المشار اليها :

اما الاحكام الغيابية الصادرة عن اللجان الابتدائية فللمحكوم عليه حق المعارضة بها امام اللجنة مصدرة الحكم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه به واذا تخلف عن الحضور فى اية جلسة من الجلسات تعتبر معارضته كأن لم تكن .

مادة ٤ - تحكم اللجنة الى جانب الحكم بالجزاءات المنصوص عليها فى المرسوم رقم ١٢-٤-٢٩٢٦ بالزام المخالف بأن يرد للمشتري قيمة الزيادة التى اخذها منه عن الثمن المهدد للسيارة .

مادة ٧ - يخطر الحاكم الادارى الذى ضبطت المخالفة فى دائرة اختصاصه بقرار اللجنة لتنفيذه .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

مادة ٩ - يلغى القرار الوزارى رقم ٢٤٦٨ فى ٢٥-١١-١٣٩٣ هـ .

قرار رقم ٧/٣/٦/١٦/١٥٣٣ وتاريخ

١٣٩٦/٧/٩ هـ بشأن قواعد تنظيم تجارة

السيارات وأدواتها (١)

ان وزير التجارة

بماله من صلاحيات

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم ١٠٠٨/٣/٥/٣٥ وتاريخ ١٣٧٤/٦/١٧ هـ بقواعد تنظيم تجارة السيارات وأدواتها ..

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ٦٦ وتاريخ ١٣٧٤/٤/٦ هـ بصلاحيات واختصاصات وزارة التجارة .

وبعد الاطلاع على خطاب صاحب السمو الملكي امير منطقة الرياض رقم (١) ١ ض ٩٧٢ س وتاريخ ١٣٩٦/٥/٢٦ هـ . وخطاب مدير عام مصلحة الجمارك رقم ٢/١٥٧/٤٠٩٠ في ١٣٩٦/٦/١ هـ ..

يقرر ما يلي :

المادة ١ - يحدد سعر البيع الفوري المستهلك لجميع أنواع السيارات ايا كانت ماركاتها على اساس السعر الذي تحدده مصلحة الجمارك استنادا للمرسوم الملكي المشار اليه . ولا يجوز لاي شخص أن يبيع سيارة يكون قد اشتراها من أي مصدر من الخارج أو السوق المحلية خلال السنة الأولى من تاريخ استيرادها أو شراؤها بسعر يزيد عن السعر المحدد في هذه المادة .

المادة ٢ - يتعين على المستورد لصق السعر المحدد للبيع الفوري على الزجاج الأمامي للسيارة معتمدا من الجهة الجمركية المختصة .

المادة ٣ - لا يجوز أن يتقاضى التاجر ما يزيد عن ١٠٪ من سعر كل سيارة كعربون نظير الحجز يخصم من السعر المحدد . ولا يبدأ الحجز الا بعد وصول السيارات المستوردة لأحد موانئ المملكة .

المادة ٤ - في حالة البيع بالتقسيط يجب الا تتجاوز نسبة الربح الإضافي على البيع بالنقد

١٢٪ من المبلغ المتبقى من سعر السيارة المحدد في المادة الأولى . وفي حالة زيادة مدة التقسيط عن سنة لا تتجاوز نسبة هذا الربح ٢٠٪ من المبلغ المتبقى من السعر .

المادة ٥ - يتعين على كل مستورد أو وكيل أو صاحب معرض أن ينشئ سجلا منتظما لترتيب أولوية الحجز لشراء السيارات . ويتضمن السجل البيانات التالية :

(أ) اسم الحازر ولو كان وكيلًا للمستورد .

(ب) رقم حفيظة الحازر وتاريخها ومصدرها .

(ج) رقم وتاريخ السند يثبت سداد الحازر للعربون المقدم في حدود ١٠٪ من ثمن السيارة المحجوزة .

ويرقم هذا السجل وتختتم صفحاته من قبل اللجنة المشكلة في هذا القرار والتي تتحقق من صحة البيانات المشار اليها .

المادة ٦ - على المستورد أن يقوم بإبلاغ مرور المدينة بعدد وأنواع وماركات السيارات التي سلمها لوكيله في تلك المدينة .. كما يبلغ فرع وزارة التجارة بها أن وجد . أو يقوم بإبلاغ الادارة العامة لحماية المستهلك بالرياض . وعلى الجمارك أن تبلغ وزارة التجارة بعدد وأنواع وماركات السيارات وأسماء مورديها حال وصولها موانئ المملكة حتى يتسنى للجهات المشار اليها متابعة وصولها ومراقبة بيعها بالأسعار المحددة لها وفقا لأولوية الحجز .

المادة ٧ - عند وصول السيارات لدى المستورد أو وكيله . يجب على كل منهما أن يضع في مكان بارز بواجهة محله بيانا بأسماء وأرقام الحازرين الذين يحق لهم تسلم سياراتهم وفقا لأولوية الحجز مع تحديد تاريخ التسليم . وفي حالة عدم حضور الحازر لتسليم سيارته خلال عشرة أيام من هذا التاريخ تسلم السيارة لمن يليه من الحازرين . وتتحقق اللجنة المشكلة في هذا القرار من صحة هذه البيانات والاجراءات .

المادة ٨ - يلتزم التاجر عند تسليم السيارات بمراعاة أوامير الحجز . وإذا تبين للحاجز أن من يليه في ترتيب الأولوية قد تسلم السيارة قبله . فله أن يلجأ إلى اللجنة المشكلة في هذا القرار لإحالة التاجر المخالف للمحاكمة لتوقيع العقوبة . وللحاجز في هذه الحالة الخيار بين تسليم ذات السيارة التي تسلمها من يليه في الأولوية أو تسليم أول سيارة من ذات النوع تصل إلى التاجر . ويتم ذلك بمعرفة اللجنة المذكورة وتحت إشرافها .

المادة ٩ - تشكل لجنة من مندوب عن وزارة الداخلية (قلم المرور) ومندوب عن وزارة التجارة ومندوب عن وزارة المالية (مصلحة الجمارك) في كل من الرياض - جدة - الدمام - بريدة والمدن الأخرى بالمملكة .

ويكون لأعضاء اللجنة صفة مأمورية الضبط القضائي بشأن المخالفات المتعلقة بالقواعد الواردة في هذا القرار ولهم الحق في دخول المحلات التجارية والمعارض والمستودعات وتفتيشها وجرد محتوياتها والإطلاع على الدفاتر والمستندات وفحص النماذج والقرارات وضبط السيارات موضوع المخالفات وأجراء التحقيق اللازم وإحالة المخالفين للمحاكمة أمام الهيئة المختصة بمصلحة الجمارك .

المادة ١٠ - إذا وجدت اللجنة المشار إليها أن وكيلًا أو صاحب معرض قد حصل على

مبلغ يزيد عن قيمة العربون المحدد في المادة الثانية سواء قبل صدور هذا القرار أم بعده . فعليها أن تكلفه برد الزيادة إلى الحاجز تحت إشرافها .

وتتحقق اللجنة من قيام مستوردي السيارات أيا كانت صفتهم التجارية باستيراد قطع الغيار اللازمة للسيارات التي استوردوها.

المادة ١١ - على مستوردي السيارات أيا كانت صفتهم التجارية توفير قطع الغيار اللازمة للسيارات التي استوردوها ٠٠ وللمشتري في حالة عدم توافرها التظلم إلى اللجنة المشار إليها لتقوم بتكليف المستورد بتوفيرها خلال مدة معقولة .

المادة ١٢ - على كل من يخالف أحكام هذا القرار يعاقب طبقاً لقرار مجلس الوزراء الذي يقضي بمعاقبة كل من يخالف تعليمات وزارة التجارة بغرامة من (١٠٠٠) ألف ريال إلى (١٠٠٠٠) عشرة آلاف ريال مع نشر العقوبة على نفقته .

وفي حالة العودة يعاقب المخالف بالإضافة إلى ذلك بالإيقاف أو إغلاق المحل بالشمع الأحمر لمدة من ثلاثة أيام إلى شهر .

مادة ١٣ - يبلغ هذا القرار لمن يلزم لتنفيذه ويعمل به بعد عشرة أيام من تاريخ نشره في جريدة أم القرى .

نظام السجل التجارى

الرقم ١/٧٢٨٨

التاريخ ١٣٧٥/١١/٢١

التوابع ١٢

صاحب المعالي وزير التجارة

بطية صورة من قرار مجلس الوزراء رقم ٥٤ في ٧٥/٤/٢٩ مع صورة قراره المؤيد له برقم ١١٢ في ٧٥/١٠/١٤ المتخذ حول نظام السجل التجارى واللائحة التنفيذية له المشفوعتين نسخة منهما أيضا .. وحيث قد صدر الأمر الملكى في خطاب الديوان العالى رقم ٤٤٧٠/١/٢١ في ٧٥/١١/٩ بالموافقة عليه . وآمل الاخطاة بذلك واعتماده كما أشعرت الجهات المختصة بصورة من ذلك لانفاذ ما يتعلق بها منه واعتماده .

رئيس مجلس الوزراء

قرار رقم ١١٢ وتاريخ ٧٥/١٠/١٤

اطلع مجلس الوزراء على المعاملة المرافقة لهذه الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء ١/٣٧٣٨ وتاريخ ١٣٧٥/٧/١٦ المشتملة على نظام السجل التجارى واللائحة التنفيذية له المنظم سابقا من مجلس الوزراء بمقتضى قراره رقم ٥٤ في ١٣٧٥/٤/٢٩ .

وتنفيذا لارادة جلالة الملك القاضية باعادة بحثه مرة اخرى نظرا لوجود بعض الاختلافات فى الراى فقد أعاد المجلس البحث فى الموضوع مرة اخرى وقرر بالاجماع الموافقة على النظام المذكور ولائحته التنفيذية .

ولما ذكر حرر .

رئيس مجلس الوزراء

قرار رقم ٥٤ وتاريخ ٧٥/٤/٢٩

اطلع مجلس الوزراء على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء المشتملة على خطاب وزير التجارة رقم ٣ وتاريخ ١٣٧٤/٧/١٢ الذى يستعرض فيه المشاريع

الواجب تحضيرها بالنسبة لنواحي السياسة التجارية التى تلائم مصلحة البلاد وانه قد تمكن من وضع مشروع السجل التجارى وطلب درسه من قبل مجلس الوزراء والموافقة عليه كما اطلع على قرار اللجنة المشتركة المتخذ فى شأن المشروع المذكور .

ولدى درس كل ذلك فى جلسة عامة تقرر ما يأتى :

١ - الموافقة على نظام السجل التجارى بالصفة الموضحة فى الأوراق المرافقة لهذا وقد بلغ تعداد مواده (٢٢) مادة .

٢ - الموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام السجل التجارى بالصفة المدونة فى الأوراق المرافقة لهذا وقد بلغ تعداد مواده ثمانية عشر مادة .

ولما ذكر حرر .

رئيس مجلس الوزراء

الباب الأول

السجل التجارى

المادة الأولى - تعد وزارة التجارة لكل من البلاد الوارد ذكرها فى الجدول الملحق بهذا النظام دفترا يسمى (السجل التجارى) لتسجيل فيه من يفرض عليهم النظام تسجيل أسمائهم من التجار والشركات الذين يزاولون التجارة فى دائرة ذلك البلد ، سواء اكانوا من السعوديين ام الأجانب . وكذا تقيد كافة البيانات المتعلقة بهم المنصوص عليها فى هذا النظام .

ولوزير التجارة أن يصدر قرارات بتعديل الجدول السالف الذكر ، سواء اكان التعديل بحذف شىء من أسماء البلاد الواردة به أو باضافة أسماء بلاد اخرى اليها .

المادة الثانية - على كل تاجر خلال شهر من تاريخ افتتاح محله التجارى أو من تاريخ تملكه المحل من هذا النوع أو من تاريخ مباشرته التجارة فى مركز أو محل ثابت فى دائرة أى بلد من البلاد الوارد ذكرها فى الجدول المشار اليه ، أن يقدم طلبا بتسجيل اسمه فى السجل التجارى المخصص لهذا الغرض . وتتعدد الطلبات بتعدد

المحلات الثابتة التى يباشر فيها التاجر تجارته أو اداة أعماله التجارية سواء فى ذلك المحل أو المركز الرئيسى للتجارة أو لادارة الأعمال التجارية أو الفروع والوكالات التابعة له .

ويجب ان شتمل الطلب على البيانات الآتية :

١ - اسم التاجر بالكامل ، واسم والده ، وسنه ، وجنسيته ، وعنوان محل اقامته الدائم فى المملكة .

٢ - الاسم التجارى للمحل المطلوب تسجيله وعنوانه ، وتاريخ افتتاحه .

٣ - نوع التجارة التى يباشرها التاجر فى المحل المطلوب تسجيله .

٤ - اسم المدير أو الوكيل المفوض للمحل المطلوب تسجيله ، ومحل ميلاده ، وسنه ، وجنسيته ، وعنوان محل اقامته الدائم فى المملكة

٥ - التاريخ الذى بدأ فيه التاجر مزاولة التجارة فى المملكة .

٦ - اسم وعنوان المحل الرئيسى للتاجر أو المركز الرئيسى لادارة أعماله ورقم تسجيله .

٧ - أسماء وعناوين الفروع والوكالات التابعة للمحل أو المركز الرئيسى سواء أكانت فى داخل المملكة أو فى خارجها .

٨ - وللتاجر ان يتقدم فى أى وقت شاء لتسجيل ما يطرأ عليه من تعديل للبيانات الموضحة أعلاه .

المادة الثالثة - على مديرى الشركات التجارية المؤلفة فى المملكة أو التى يقع عليها ، أو مركزها الرئيسى فى المملكة أو وكلائها المفوضين ، أو غيرهم ممن قد توكل اليهم ادارتها ، ان يقدموا طلبا لتسجيل الشركة خلال شهر على الأكثر من تاريخ تأليفها أو تاريخ افتتاح مركزها الرئيسى ، وان يقدموا طلبا مستقلا عن كل محل تجارى أو فرع أو وكالة تفتحه ، اذا كان منفصلا عن مركزها الرئيسى ، وذلك خلال شهر من تاريخ افتتاحه . ويجب ان يرفق بالطلب

صورة طبق الاصل من رخصة تأسيس الشركة ، وان يشتمل الطلب على البيانات الآتية :

١ - اسم الشركة ونوعها .

٢ - النشاط التجارى الذى تباشره .

٣ - تاريخ ابتداء الشركة ، وتاريخ انتهائها ان كانت محددة المدة .

٤ - مقدار رأس المال .

٥ - اسم المدير المسئول عن الشركة .

٦ - عنوان المحل أو المركز الرئيسى للشركة

٧ - اسم الفرع أو الوكالة المطلوب تسجيله ، وعنوانه ونوع النشاط التجارى الذى يباشره وأسماء الأشخاص المسئولين عن ادارته ومحل ميلاد كل منهم ، وسنه ، وجنسيته ، وعنوان محل اقامته الدائم فى المملكة

٨ - تاريخ افتتاح الفرع أو الوكالة المطلوب تسجيله .

٩ - أسماء وعناوين كافة الفروع والوكالات الأخرى التابعة للشركة ، وكذا أرقام تسجيلها حيث سجلت .

المادة الرابعة - على الأشخاص المسئولين عن ادارة فروع أو وكالات تجارية ، تابعة لشركات اجنبية مركزها الرئيسى فى الخارج ، ان يقدموا طلب التسجيل خلال شهر من تاريخ افتتاح الفرع أو الوكالة على ان يرفقوا بالطلب صورة عقد تأسيس الشركة مع ترجمة عربية كاملة له ، معتمدة هى والصورة من أى جهة اختصاص يصدر بتعيينها قرار من وزير التجارة . ويجب ان يشتمل الطلب على البيانات الواردة فى المادة الثالثة من هذا النظام .

المادة الخامسة - لا يجوز لاحد ان يعمل بصفة مستورد أو مصدر أو مقاول أو سمسار أو وكيل بالعمولة (كومسيونجى) أو وكيل أو وسيط تجارى ايا كان ، اذا لم يكن له محل ثابت يباشر فيه مهنتا ، الا بعد الحصول على رخصة بذلك من مكتب السجل التجارى الذى يقع فى دائرة محل اقامته أو مركز نشاطه فى

المملكة . وذلك بناء على طلب يقدمه الى المكتب المذكور - يذكر فيه اسمه بالكامل ومهنته ومحل ميلاده وسنه وجنسيته ، وعنوان محل اقامته في المملكة اما ان كان له محل ثابت يباشر فيه مهنته - فانه يتعين عليه اتباع احكام (المواد الثانية .والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة)

المادة السادسة - على كل شخص مكلف بتقديم طلب من الطلبات المشار اليها في المواد السابقة ان يخطر مكتب السجل التجارى المختص بكل تغيير يطرا على البيانات السابق تدوينها في طلب التسجيل او طلب الحصول على الرخصة وذلك خلال شهر على الاكثر من حصول التغيير ويكون الاخطار بطلب يجب ان يشتمل على اسم الطالب ، ورقم رخصته او اسم وعنوان ورقم تسجيل المحل الذى وقع التغيير في بياناته ، وان يكون من حقلين - يوضح في اولهما البيانات المطلوب تغييرها قبل وقوع التغيير ، وفي الثانى البيانات المعدلة طبقا للتغيير الذى حدث .

المادة السابعة - (١) - على التاجر او ورثته او اولياء هؤلاء او اوصيائهم ، او المصفين ، بحسب الاحوال ، ان يطلبوا شطب التسجيل في الاحوال الآتية :

١ - ترك التاجر لتجارته نهائيا في المحل السابق تسجيله بأى سبب من اسباب الترك .

٢ - وفاة التاجر .

٣ - نصفية الشركة ، وسواء في ذلك ان تكون لتصفية اتفاقية ام طبقا لعقد الشركة ام بحكم من جهة قضاء ام بقرار من احدى جهات الادارة .

(ب) ويجب ان يقدم الطلب خلال شهر من تاريخ الواقعة التى تستوجب الشطب وان يكون مصحوبا بصورة طلب .

التسجيل الاصلى ، وصورة طلبات التغيير ان وجدت ، وان يشتمل على البيانات الآتية :

١ - اسم مقدم الطلب ومحل ميلاده وسنه وجنسيته ومحل اقامته الدائم في المملكة .

٢ - صفته في تقديم الطلب .

٣ - بيان مفصل عن الواقعة التى يطلب من اجلها شطب التسجيل مشفوعة بكافة المستندات المؤيدة . ومع عدم الاخلال بالجزاءات المنصوص عليها في هذا النظام يكون للمدير العام لمصلحة التجارة الداخلية والخارجية بوزارة التجارة ، صلاحية اصدار القرارات اللازمة شطب كل تسجيل لم يتقدم اصحاب الشأن بطلب شطبه في الموعد المحدد ، ذلك بعد التحقيق من الواقعة المستوجبة للشطب وسماع اقوال اصحاب الشأن .

المادة الثامنة - تقدم كافة الطلبات المشار اليها في المواد السابقة من اصل وصورة ، وعلى الموظف المختص بمكتب السجل التجارى ان يتحقق من توافر كافة الشروط المنصوص عليها في النظام ، بالنسبة الى كل طلب ، بما في ذلك التحقيق من شخصية مقدمه ثم يؤشر على اصل وصورة الطلب بتاريخ وساعة تقديمهما ، وبقبول الطلبات المستوفية للشروط ورفض الطلبات الاخرى مع ذكر اسباب الرفض ، كل ذلك مشفوعا بتوقيعه ، وعليه في كل حالة ان يحتفظ بالاصل ويرد الصورة الى صاحب الطلب . ويجوز لمن رفضت طلباتهم ان يتظلموا من ذلك بعريضة الى المدير العام لمصلحة التجارة الداخلية والخارجية او ان يتقدموا بطلبات جديدة ، ويراعى في ذلك كله ما تنص عليه اللائحة التنفيذية للنظام .

الباب الثانى

احكام عامة

المادة التاسعة - على كل تاجر وكل شركة ذكر اسم مكتب السجل التجارى المقيد به المركز او المحل او الفرع او الوكالة التى تباشر أى عمل من الاعمال التجارية ، وذلك فى جميع المكاتبات او المطبوعات المتعلقة بهذه الاعمال فضلا عن رقم التسجيل وعليهم كذلك اثبات تلك البيانات بالاضافة الى الاسم التجارى على واجهة كل جهة من هذه الجهات .

المادة العاشرة - على كافة الجهات المختصة التى يرجع اليها في توقيع الحدود الشرعية او

وتعتبر شركة فيما يتعلق بهذا النظام ،
الشركات بكافة أنواعها وأيا كان النشاط الذي
يزاوله .

الباب الثالث

الجزءات

المادة الرابعة عشر - كل مخالفة للمواد الثانية
والرابعة والخامسة وكذا المادة التاسعة عشرة
يجازى مرتكبها بغرامة قدرها ثلاثمائة ريال
سعودى ، وتعدد الغرامات بتعدد المحلات أو الفروع
أو الوكالات التي لم تقدم طلبات التسجيل عنها
فى الموعد المحدد - كما يتكرر الجزاء عن المحل
الواحد اذا لم يقدم طلب التسجيل عنه ، وذلك عن
كل شهر تال لضبط كل مخالفة سابقة حتى يقدم
الطلب ويقبل ويصدر فى المرة الثالثة قرار بغلق
المحل زيادة على الغرامة كما يتكرر الجزاء عن كل
مستورد أو مصدر أو سمسار أو وكيل بالعمولة
(كمسيونجى) أو وكيل أو وسيط تجارى أو
مقاول يستمر فى مزاولة مهنته دون الحصول
على الرخصة المشار اليها فى المادة الخامسة ،
وذلك عن كل شهر تال للمخالفة حتى يحصل
على الرخصة المذكورة .

ويجازى بغرامة قدرها ثلاثمائة ريال
سعودى ايضا كل من فتح لاي غرض من
الاغراض محلا سبق الحكم باغلاقه تنفيذا لحكم
هذه المادة ، ما لم يحصل مقدما على اذن بذلك
من مكتب السجل التجارى المختص . أو ما لم
يتم التسجيل عنه وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة الخامسة عشر - كل مخالفة للمواد
السادسة والسابعة والتاسعة ، يجازى مرتكبها
بغرامة قدرها مائتا ريال سعودى ويستثنى
من ذلك ورثة التاجر المتوفى أو أوليائهم أو
أوصيائهم فيما يتعلق بشطب التسجيل . ويجب
ان يتضمن القرار الصادر بتوقيع الجزاء عن
مخالفة المادة السادسة ، الامر بالتأشير فى
السجل بالتغيير موضوع المخالفة ، وعن مخالفة
المادة السابعة ، الامر بشطب التسجيل .

المادة السادسة عشر - لا يسقط تقديم

فى تعيين القيمين للمججور عليهم أو فى رفع الحجر
عنهم أو فى تعيين الوكلاء عن الغائبين أو عزلهم ،
أو فى اصدار احكام حل الشركات أو بطلانها أو
تعيين المصفيين لها ، أو عزلهم أو فى اصدار
احكام باشهار الافلاس أو الفائه ، أو تعيين وقت
التوقف عن دفع الديون أو احكام قفل التفليسة
أو اعادة فتحها أو احكام اعادة الاعتبار أو الاوامر
الصادرة فى الصلح الواقعى من الافلاس أو
بالحجز على اموال التاجر أو الشركة أن تخطر
مكاتب السجل التجارى المختصة بصورة كاملة
من الاحكام أو الاوامر التي تصدرها فى أى شأن
من هذه الشئون . اذا ما تعلقت بأحد التجار
أو الشركات بمجرد صيرورة هذا الحكم أو الامر
نهائيا . وعلى المكاتب المذكورة قيد ملخص هذه
الاحكام فى الصحيفة الخاصة بالتاجر أو الشركة
التي صدر ضدها الحكم أو الاوامر .

المادة الحادية عشر - يجوز لاي شخص
الحصول على صورة مستخرجة من السجل
التجارى عن اى تاجر أو شركة ، وفى حالة عدم
وجود تسجيل يعطى الطالب شهادة بذلك .
على انه لا يجوز أن تشتمل الصورة المستخرجة
على احكام اشهار الافلاس اذا رد إعبار التاجر ،
ولا قرارات الحجر أو الحجز اذا ما رفعها .

المادة الثانية عشر - يكون لموظفى السجل
التجارى صلاحية التفتيش على المحلات التجارية
الواقعة فى دائرة اختصاصهم للتحقق من اتباع
المسؤولين منها لاحكام وصلاحية النظام ،
وبالذات ضبط كل مخالفة لاحكامه وعمل
المحضر اللازم بذلك .

المادة الثالثة عشر - يعتبر تاجرا فيما يتعلق
بهذا النظام كل شخص يمتن شراء المنقولات
بقصد بيعها أو تأجيرها أو المقاولون ايا كانوا
والسماسرة والوكلاء بالعمولة (الكومسيونجية)
والوكلاء والوسطاء التجاريون ايا كانوا
والصيافة المستوردون والمصدرون والمشتغلون
بأعمال البنوك والنقل البحرى أو البرى أو الجوى
وعلى العموم كل من احترف أحد الاعمال
التجارية أو نصت أنظمة المملكة على اعتباره
تاجرا .

الطلب فى الموعد المحدد ، العقوبة عن عائق المكلف بتقديم اى طلب من الطلبات المشار اليها فى المواد ، الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والتاسعة عشرة الا اذا كان الطلب مستوفيا لكافة الشروط المنصوص عليها فى النظام ، عند تقديمه . او بناء على قرار من المدير العام لمصلحة التجارة الداخلية والخارجية بوزارة التجارة طبقا للمادة الثامنة من النظام .

المادة السابعة عشر - ويجازى بغرامة

قدرها خمسمائة ريال لكل من تعمد ذكر بيانات غير صحيحة فى اى من الطلبات التى يقدمها الى مكتب السجل التجارى تنفيذا لاحكام هذا النظام ، ويجازى بغرامة قدرها خمسمائة ريال . كذلك كل تاجر او مدير مسئول فى شركة ، او مدير فرع او وكالة يذكر على المكاتبات او المطبوعات المتعلقة باعماله التجارية ما يفيد حصول القيد فى السجل مع عدم حصوله ، او يذكر بها رقم قيد غير خاص به او يستعمل اوراقا خاصة بتسجيل سبق شطبها مع علمه بذلك ، او يثبت على واجهة محله اسما تجاريا او رقم قيد غير خاص به .

المادة الثامنة عشر - يكون توقيع الجزاءات

المنصوص عليها فى هذا الباب بما فيها الغلق بقرار من مدير عام مصلحة التجارة الداخلية والخارجية بوزارة التجارة ، وذلك بعد الاطلاع على الاوراق والتحقيقات التى يجريها مكتب السجل التجارى الذى وقعت فى دائرة المخالفة ، ولا يجوز توقيع اى جزاء قبل سماع اقوال المخالف او من يمثله وتحقيق دفاعه تحقيقا كاملا - الا اذا امتنع عن الحضور فى المواعيد التى يحددها المكتب المذكور لذلك الغرض بالرغم من التنبيه عليه على يد احد رجال الشرطة ، وبدون عذر مقبول . ويجب أن تكون القرارات مسببة والا كانت باطلة . ولا تعتبر القرارات المذكورة نهائية واجبة التنفيذ الا بمضى خمسة عشر يوما على تاريخ تسليم صورة كاملة منها الى صاحب الشأن او موافاته بها بكتاب مسجل دون أن يتظلم منها ويوقف تقديم النظام فى الميعاد المذكور تنفيذ القرار حتى يفصل فى التظلم

ويكون التظلم بطريق تقديم عريضة الى مكتب السجل التجارى الذى وقعت فى دائرته المخالفة وبعد سماع اقوال المتظلم او من يمثله وتحقيق اقواله بحال التظلم مع كافة الاوراق الى وزير التجارة ليصدر فيها قرارا بتأييد العقوبة او بالغائها حسبما يبين له من الاوراق . وقرار الوزير فى هذا الشأن نهائى واجب التنفيذ بمجرد اعلان صاحب الشأن به والوزير قبل اصدار قراره أن يأمر باستيفاء ما قد يكون ناقصا من التحقيقات المؤدية الى الحقيقة.

الباب الرابع

احكام ختامية

المادة التاسعة عشر - يجب على الشركات والبنوك وعلى المستوردين والمصدرين والمقاولين والسامسة الوكلاء بالعمولة (الكومسيونجية) والوسطاء والوكلاء التجاريين ايا كانوا المشتغلين بالتجارة عند العمل بهذا النظام أن يقدموا طلبات التسجيل او الحصول على الرخصة المشار اليها فى المادة الخامسة خلال الشهر التالى للعمل به .

ويجب على باقى التجار أن يقدموا طلبات التسجيل خلال شهرين من تاريخ العمل بالنظام **المادة العشرين -** يصدر مجلس الوزراء لائحة تنفيذية لهذا النظام تشمل على الاخص رسوم طلبات القيد والتغيير والشطب والمستخرجات والصور واجراءاتها ورسوم صرف الرخص المشار اليها فى المادة الخامسة من النظام .

المادة الحادية والعشرين - يلقى تسجيل الشركات وكل ما يتعارض من الانظمة والتعليمات .

المادة الثانية والعشرين - ينشر هذا النظام فى الجريدة الرسمية وعلى وزير التجارة تنفيذه ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشر لائحته التنفيذية فى الجريدة المذكورة ، ويحدد تاريخ نشرها بقرار من وزير التجارة .

جدول المدن

التي يطبق عليها النظام

- ١ - الرياض
- ٢ - جدة
- ٣ - مكة المكرمة

٤ - المدينة المنورة

٥ - الطائف

٦ - الدمام

٧ - الخبر

٨ - الظهران

٩ - جيزان

اللائحة التنفيذية لنظام السجل التجارى

المادة الاولى - يصدر وزير التجارة القرارات

اللازمة لتأسيس مكاتب السجل التجارى .
ويحدد فى هذه القرارات مقر ودائرة اختصاص كل مكتب . ويجوز ان تشمل دائرة اختصاص المكتب الواحد أكثر من بلد واحد . وتنشر هذه القرارات فى الجريدة الرسمية .

المادة الثانية - يعد كل من دفاتر السجل

التجارى من صفحات مطبوعة ، وفق نموذج . يصدر به قرار من وزير التجارة ، ويشتمل كل دفتر على مائتين وخمسين ورقة من خمسمائة صحيفة . وترقم الصفحات بأرقام متسلسلة ويستمر تسلسل الأرقام فى السجلات التالية اذا ما انتهت صفحات السجلات السابقة ويجب ان تختتم كل صحيفة بخاتم المكتب . ويكون لكل بلد سجل خاص او سجلات متتابعة بأرقام خاصة منفصلة عن ارقام السجلات الاخرى الخاصة بغيرها من البلاد .

المادة الثالثة - تحرر طلبات التسجيل او

التأشير بالتغيرات او شطب التسجيل المنصوص عليها فى النظام على الاستثمارات التى تعد لهذا الغرض وفق النماذج التى يصدر بها قرار من وزير التجارة ويجب ان يرفق بكل منها المستندات المؤيدة له وان تكتب بخط واضح وبدون تحشير او كشط وان يوقع الطالب على كل اضافة او تصحيح بهامشها وان تقدم من الاشخاص المكلفين بتقديمها طبقا للنظام ويجوز لهم ان يوكلا عنهم غيرهم فى ذلك بتوكيل خاص معتمد من شاهدين يحفظ مع اصل الطلب بمكتب السجل التجارى .

المادة الرابعة - لا يقبل اى طلب الا اذا كان

مستوفيا للشروط المنصوص عليها فى النظام وفى هذه اللائحة التنفيذية ومصحوبا بالأىصال الدال على سداد الرسم المقرر ولصاحب الطلب المرفوض ان يتظلم من رفض طلبه الى وزير التجارة الذى له . بعد الاطلاع على الأوراق ان

يصدر قرارا ملزما لمكتب التسجيل المختص بقبول الطلب وتسجيله .

المادة الخامسة - يمسك مكتب السجل التجارى دفترا عاما لايداع الطلبات المقدمة ايا كانت ويجب ان يشتمل هذا الدفتر على اسم مقدم الطلب وموضوع طلبه وبيان المستندات المرفقة به وتاريخ وساعة ورقم الايداع ويكون الترقيم بأرقام متسلسلة ويبدأ فى اول شهر المحرم من كل سنة وينتهى بنهاية السنة .

ويؤشر مكتب السجل التجارى على صورتى الطلب بالرقم المتابع وتاريخ الايداع وساعته ويعطى الطالب ايضالا مؤقتا يشتمل على البيانات الآتية :

- ١ - رقم ايداع الطلب وتاريخ وساعة الايداع .
- ٢ - اسم الطالب .
- ٣ - موضوع الطلب .
- ٤ - بيان المستندات المرافقة للطلب .

المادة السادسة - يخصص لكل من قبل طلب تسجيله من التجار او الشركات صفحة خاصة بالسجل ويتم التسجيل بنقل بيانات الطلب بترتيبها الوارد فى الطلب الى الصفحة المذكورة مضافا اليها تاريخ ورقم الايداع وعلى الموظف المختص بعد ذلك ان يدون رقم الصفحة على كل من اصل الطلب وصورته ويعتبر هذا الرقم هو رقم التسجيل المنصوص عليه فى النظام .

المادة السابعة - فى حالة التأشير ببيانات من شأنها تغيير البيانات المقيدة فى السجل يجرى شطب البيانات الاصلية بالمداد الاحمر وتدون البيانات الجديدة فى الخانة نفسها من واقع الطلب المقدم من صاحب الشأن ويشعار فى السجل الى تاريخ حصول التأشير الخاص بذلك والى المستند المؤيد للتعديل وتاريخ تقديم الطلب ورقم ايداعه .

المادة الثامنة - يكون شطب التسجيل بوضع خطين متقاطعين بالمداد الاحمر يشملان الصفحة كلها ويشار فى هامش السجل الى تاريخ حصول الشطب وسببه والى تاريخ الطلب المقدم من صاحب الشأن ورقم ايداعه ان وجد .

المادة التاسعة - بعد قيد البيانات الواردة فى الطلب ايا كان ترد الى مقدم الطلب صورة الطلب مختومة بختم المكتب ومؤشر عليها بحصول التسجيل او التغيير او الشطب وتحفظ الصورة الأخرى فى اضبارة بحسب وتواريخ الايداع سنة بسنة .

المادة العاشرة - على مكاتب السجل التجارى التأشير بكل جزاء يوقع على احد المقيدين فى السجل فى الصفحة الخاصة به وعليها امساك دفتر خاص لقيد كافة الجزاءات الموقعة على المقيدين فى السجل أو على غير المقيدين فيه توضيح فيه اسم كل منهم ورقم تسجيله ان كان مسجلا وملخص المخالفة ومقدار الجزاء وتاريخ صدور القرار به من المدير العام لمصاحبة التجارة الداخلية والخارجية وتاريخ اعلانه الى المخالف وتاريخ تقديم التظلم ان قدم تظلمًا ومضمون القرار الصادر من وزير التجارة فيه وتاريخه ثم تاريخ تنفيذ الجزاء بعد صيرورة القرار الصادر به نهائيا .

المادة الحادية عشر - على مكاتب السجل التجارى عمل التحقيق اللازم فى كل حالة تستوجب شطب تسجيل اذا لم يتقدم اصحاب الشأن بطلب الشطب عنه فى الميعاد ثم عرض النتيجة على وزير التجارة ليصدر قرارا بشطب التسجيل المذكورة .

المادة الثانية عشر - يصدر وزير التجارة قرارا يضمنه نمودجا لكل من استمارات تقديم طلبات الحصول على الرخص المشار اليها فى المادتين الخامسة والتاسعة عشرة من النظام وللسجلات التى تمسكها مكاتب السجل التجارى لقيد هذه الطلبات وللرخص التى تصرفها ولا يجوز الامتناع عن صرف رخصة الى طالبها الا اذا كان فى طلبه لها او صرفها اليه مخالفة لاحد انظمة المملكة ويجوز التظلم من الرفض بطلب يقدم الى وزير التجارة .

المادة الثالثة عشر - على مكاتب السجل التجارى موافاة مكتب الاحصاء فى وزارة التجارة او كل شهر ببيانات عن طلبات التسجيل او طلبات التأشير بالتغيير او طلبات الشطب التى قبلت مع ذكر اسماء اصحابها وجنسياتهم ونوع تجارتهم ورقم التسجيل وكذا بيان عما يقبل من طلبات الحصول على الرخص المشار اليها فى المادتين الخامسة والتاسعة عشرة من النظام يبين فيه اسم صاحب الرخصة وجنسيته ومهنته ورقم رخصته ويعد مكتب الاحصاء المذكور سجلا عاما يقيد فيه بأرقام اسماء كافة التجار والشركات المسجلة فى السجلات التجارية بجميع مكاتب المملكة وكذا اسماء المستوردين والمصدرين والسماسرة وغيرهم من اصحاب الرخص المشار اليها آنفا ويبين امام كل اسم جنسية صاحبه ورقم تسجيله او رقم الرخصة واسم المكتب الذى حصل فيه التسجيل او صرفت منه الرخصة وعلى مكتب الاحصاء اخطار مكاتب

السجل بأرقام القيد فى السجل العام المذكور ليؤشروا بها فى السجلات التجارية .

المادة الرابعة عشر - تصرف استمارات كافة الطلبات المشار اليها فى النظام وهذه اللائحة مجانا ويجب ان يلصق عليها عند تقديمها بها الطوابع المالية المعتادة .

المادة الخامسة عشر - تصدر وزارة التجارة فى الشهر الاول من كل سنة نشرة تضمنها بيانا بما تم تسجيله فى السجل التجارى انخاص بكل بلد خلال تلك السنة ويجب ان تشمل النشرة على البيانات الآتية .

١ - اسم التاجر (او الشركة) وجنسيته .
٢ - موقع المحل الذى حصل التسجيل عنه والاسم التجارى له .

٣ - نوع التجارة التى يباشرها ، واذا كان الامر يتعلق بشركة فيذكر نوعها ومقدار راس مالها .

٤ - رقم القيد فى السجل .

كما تضمن النشرة بيانا بما تم تغييره من البيانات الخاصة بالتسجيلات السابقة وبما تم شطبه من تلك التسجيلات وان تضمن كذلك اسماء المستوردين والمصدرين والمقاولين والسماسرة والوكلاء بالعمولة (الكومسيونجية) والوكلاء الوسطاء التجاريين الذين حصلوا على الرخص المشار اليها فى المادتين (٥ و ١٩ من النظام) وان تضمن كذلك ملخص الاحكام المتعلقة بمواد الافلاس او رد الاعتبار او الصلح مع الدائنين والاحكام المعاصرة بتعيين القيمين والوكلاء عن المحجور عليهم او الغائبين او عزلهم .

المادة السادسة عشر - يكون رسم التسجيل والتأشير بالتغييرات ورسم الرخص ورسم المستخرجات والشهادات وفقا لما يلى :

ريال

سعودى

١٠٠ عن كل طلب تسجيل شركة او محل او فرع او وكالة لشركة .

٥٠ عن كل طلب تسجيل آخر .

٥٠ عن كل طلب رخصة من الرخص المشار اليها فى المادتين ٥ و ١٩ من النظام .

٢٠ عن كل طلب بالتأشير بالتغيير فى البيانات السابق تسجيلها .

٢٠ عن كل صفحة من صفحات السجل التجارى تستخرج بياناتها .

ريال

سعودى

١٠ عن كل بيان يستخرج من السجل الخاص
بالرخص المشار اليها عالياً .

١٠ عن كل شهادة بعدم وجود تسجيل أو
رخصة .

ولا تحصل على طلبات الشطب رسوم .
ويسفى من الرسوم المستخرجات التى تطلبها
مصالح الحكومة لأغراض رسمية .

المادة السابعة عشر - تعد دفاتر ايصالات

بكل مكتب من مكاتب السجل التجارى بحيث
يكون كل ايصال منها من ثلاثة صور برقم مسلسل
واحد تحفظ الاولى بالدفتى وتسلم الصورتان
الاخريان لدافع الرسم - ليرفق احدهما بالطلب
عند تقديمه ويحتفظ بأصل .

المادة الثامنة عشر - يعمل بهذا القرار بعد

شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ويحدد
وزير التجارة تاريخ النشر بقرار منه .

قرار رقم ١٨٩ فى ١٣٩٦/٨/٦ هـ (١)

ان وزير التجارة ..

بناء على الصلاحيات المخولة له ..

وبناء على احكام المادة الاولى من نظام
السجل التجارى الصادر بالامر السامى رقم
٤٤٧٠-١-٢١ فى ١١-٩-٧٥ المبلغ برقم
١/٧٢٨٨ فى ٢١-١١-٧٥ والمادة الاولى من
اللائحة التنفيذية للنظام المشار اليه والمتضمنة
للاحكام الخاصة بتأسيس مكاتب للسجل
التجارى فى مدن المملكة ، وبناء على افتتاح
الوزارة فرع لها بالجوف اعتبار من ١-٤-٩٦ هـ
وبما ان المدينة المشار اليها لم يرد لها ذكر فى
جدول المدن المرافق للنظام المشار اليه وبناء على
مقتضيات مصلحة العمل ، وبناء على ما عرضة
علينا سعادة مدير عام التجارة ..

يقرر ما يلى :

١ - يؤسس بفرع الوزارة بالجوف مكتب
للسجل التجارى ويشمل دائرة اختصاص هذا
المكتب منطقة مدينة الجوف ..

٢ - على كل مؤسسة او شركة او تاجر
يخضع لاحكام السجل التجارى وتقع مراكزهم
الرئيسية او الفرعية او وكلائهم فى المدينة المشار
اليها ان يتقدموا لفرع الوزارة بطلب التسجيل
بالسجل التجارى خلال شهرين على الاكثر من
تاريخ هذا القرار ..

٣ - ينشر هذا القرار بالصحيفة الرسمية
ويبلغ لمن يلزم ..

قرار رقم ٢٢٧ فى ١٣٩٦/٨/١٢ هـ (٢)

ان وزير التجارة ..

بناء على الصلاحيات المخولة له ..

وبناء على احكام المادة الاولى من نظام
السجل التجارى الصادر بالامر السامى رقم
٤٤٧٠-١-٢١ فى ١١-٩-٧٥ المبلغ برقم
١/٧٢٨٨ فى ٢١-١١-٧٥ والمادة الاولى من
اللائحة التنفيذية للنظام المشار اليه والمتضمنة
للاحكام الخاصة بتأسيس مكاتب للسجل
التجارى فى مدن المملكة ، وبناء على افتتاح
الوزارة فرع لها بأبها ، وبما ان المدينة المشار
اليها لم يرد لها ذكر فى جدول المدن المرافق
لنظام المشار اليه ، وبناء على مقتضيات مصلحة
العمل ، وبناء على ما عرضة علينا سعادة مدير
عام التجارة ..

يقرر ما يلى :

١ - يؤسس بفرع الوزارة بأبها مكتب
للسجل التجارى ويشمل دائرة اختصاص هذا
المكتب منطقة عسير ..

٢ - على كل مؤسسة او شركة او تاجر
يخضع لاحكام السجل التجارى وتقع مراكزهم
الرئيسية او الفرعية او وكلائهم فى المنطقة
المشار اليها ان يتقدموا لفرع الوزارة بطلب
التسجيل بالسجل التجارى خلال شهرين على
الاكثر من تاريخ صدور هذا القرار ..

٣ - ينشر هذا القرار بالصحيفة الرسمية
ويبلغ لمن يلزم ..

قرار رقم ١٥١ فى ١٧ - ٨ - ١٤٠٣ هـ بالتنظيمات الخاصة بالسجل التجارى (١)

ان وزير التجارة

بناء على الصلاحيات المخولة له

وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٦٦ وتاريخ ٤ - ٤ - ١٣٧٤ هـ .

وبعد الاطلاع على محضر اللجنة المشكلة لدراسة اسلوب العمل بالسجل التجارى وامكانية تطوير اجراءات التسجيل بما يتفق مع احكام نظام السجل التجارى .

وبعد الاطلاع على احكام المادة ٢٢ من نظام السجل التجارى الصادر بالامر السامى رقم ٢١ - ١ - ٤٤٧٠ وتاريخ ٩ - ١١ - ١٣٧٥ هـ والمواد (١، ٢، ٣، ١١، ١٢) من اللائحة التنفيذية للنظام .

وبناء على مقتضيات مصلحة العمل .

يقرر ما يلى :

١ - مع عدم الاخلال بالمواد (٢، ٣، ٤) من نظام السجل التجارى الصادر بالامر السامى رقم ٢١ - ١ - ٤٤٧٠ وتاريخ ٩ - ١١ - ١٣٧٥ هـ والمواد (٣، ٤، ٦) من اللائحة التنفيذية للنظام لا يجوز ان يكون للتاجر او الشركة اكثر من مركز رئيسى واحد وعلى الموظفين المختصين بمكاتب السجل التجارى عدم التأشير بقبول طلبات التسجيل للمراكز الرئيسية الا بعد التأكد من ان صاحب الطلب لم يسبق له تسجيل مركز رئيسى له فى اى من مناطق المملكة .

٢ - على مكاتب السجل التجارى حصر المراكز الرئيسية للتجارة والشركات المقيدة بالسجل التجارى وعدم تسجيل اكثر من مؤسسة واحدة فى كافة انحاء المملكة لتاجر واحد وفى حالة وجود اكثر من محل مسجل له فى جميع مكاتب السجل دون النص على ان المحل الثانى فرع للمحل الاول مهما اختلف نشاط كل منها وسواء اكان هذا المحل باسم مؤسسة او مكتب او محل او مركز او معرض او غير ذلك من المسميات فعلى الموظف المختص بمكتب السجل ابلاغ التاجر بضرورة تعديل اسماء محلاته بما يفيد كونها فروعاً للمركز الرئيسى الذى يحدده على ان يراعى فى تحديد الاسم التجارى لكل مركز رئيسى ان يكون مطابقاً لاسم التاجر كلما كان ذلك ممكناً مع استكمال الاجراءات اللازمة للتعديل وفق احكام المادة السادسة من نظام السجل التجارى .

٣ - على مكاتب السجل التجارى ان تقوم باصدار شهادة تسجيل للمراكز الرئيسية للتجار والشركات التى سبق تدوين بياناتها فى السجل التجارى والواقعة فى دائرة اختصاص المكتب وذلك حسب النموذجين المرفقين على ان ترقم هذه الشهادة بارقام قيد طلبات التسجيل بالسجل التجارى مضافاً اليها رمز موقع المركز الرئيسى حسب البيانات المرفقة مع اصدار شهادات تسجيل بفروع التجار والشركات المدونة ببياناتها فى السجل التجارى والواقعة فى دائرة اختصاص المكتب حسب النموذجين المرفقين وترقم هذه الشهادة بارقام قيد طلبات تسجيل الفروع بالسجل التجارى دون اضافة رموز مواقعها . وذلك اعتباراً من ١ - ١ - ١٤٠٤ هـ .

٤ - تحل استمارات طلبات تسجيل الشركات والتجار وكذلك استمارات التأشير بالتغيير او شطب التسجيل المرفقة محل الاستمارات المعمول بها حالياً اعتباراً من ١ - ١ - ١٤٠٤ هـ .

٥ - على كل شركة او تاجر تتطلب اعماله افتتاح فرع له فى اى مكان من مناطق المملكة ان يتقدم بطلب تسجيله لمكتب السجل التجارى المقيد به مركزه الرئيسى وعلى الموظف المختص بمكتب السجل التجارى دراسة الطلب واستيفاء المعلومات المتعلقة بذلك وتحرير شهادة تسجيل الفرع والتأشير ببيانه بصفة المركز الرئيسى مع تسجيله فى السجل التجارى اذا كان مقر الفرع فى دائرة اختصاص المكتب ، اما اذا كان خارج دائرة اختصاص المكتب فيرسل طلب تسجيل الفرع بعد استيفاء الشروط والتأشير بقبوله وتعبئة شهادة التسجيل وتوقيعها الى المكتب الذى يقع الفرع فى دائرة اختصاصه لتسجيل بيانات الفرع فى السجل التجارى وتدوين رقم قيد الفرع على شهادة التسجيل وتسليم الشهادة للتاجر .

٦ - يراعى عند تسجيل انشطة المحلات فى السجل التجارى مقتضى التصنيف الدولى للأنشطة التجارية وامكانية مزاولتها للأنشطة المحددة لها ويتم تصنيف الأنشطة المسجلة وفق البيان المرفق .

٧ - على مكاتب السجل التجارى ان تقوم بحصر المحلات المسجلة التى تتضمن انشطتها اعمالاً غير تجارية كالخرف والخدمات غير التجارية المبينة بتعميم الوزارة رقم ٢٢١ - ٤٩٦٨ وتاريخ ٢٩ - ١٢ - ١٤٠١ هـ وابلاغ اصحاب المحلات بطلب شطبها او تعديلها وفى حالة تأخر اصحاب الشأن بطلب الشطب او التعديل اكثر من شهر من تاريخ ابلاغهم عرض النتيجة الينا لاصدار القرار اللازم لذلك .

٨ - على الموظفين المختصين بمكاتب السجل التجارى عدم تسجيل الانشطة التجارية غير المحددة كالتجارة العامة والتجارة المتنوعة ، والتجارة المختلفة ، وتجارة الارزاق والمأكولات ، والمواد الاستهلاكية ، والكماليات ، والهدايا ، والمناقصات ، والمقاولات العامة ، والكمسيون وعلى مكاتب السجل التجارى ان تقوم بحصر المحلات التى تتضمن انشطتها المسجلة أنشطة عامة وابلاغ اصحاب هذه المحلات بطلب شطبها وتعديلها وفى حالة تأخر اصحاب الشأن عن طلب الشطب او التعديل اكثر من شهر من تاريخ ابلاغ كل منهم عرض النتيجة الينا لاصدار القرار اللازم .

٩ - اذا رغب تاجر او شركة فتح محل لممارسة اى من

اعمال الاستيراد والتصدير او اعمال التموين والتعهدات او اعمال بيع وشراء وتأجير العقار او غير ذلك من اعمال الخدمة المتعلقة بالتجارة فعليه ان يتقدم بطلب بذلك لمكتب السجل المقيّد به مركزه الرئيسى يفيد الجمل بوصفه مكتب خدمات لذلك وللتاجر ان يتخذ هذا المكتب مركزا رئيسيا له او فرعا لمركزه الرئيسى وعلى مكاتب السجل ان تقوم بحصر المحلات التى يتضمن نشاطها ايا من الانشطة المشار اليها وابلاغ اصحابها بتعديل بياناتهم وفقا لذلك وفى حالة تأخر صاحب الشأن بطلب التعديل او الشطب اكثر من شهر من تاريخ ابلاغهم بذلك عرض النتيجة الينا لاصدار القرار اللازم .

١٠ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

نظام

مكافحة الغش التجارى

صدر بقرار مجلس الوزراء رقم ٦٠١

وتاريخ ١٣٨١/٨/٦ هـ

وتنوع بالمرسوم الملكى الكريم رقم ٤٥ وتاريخ

١٣٨١/٨/١٤ هـ

الرقم ٤٥

التاريخ ١٣٨١/٨/١٤ هـ

يعون الله تعالى

سم جلالة الملك

نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود

نائب ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من

نظام مجلس الوزراء الصادر بمرسومنا رقم ٣٨

والمؤرخ في ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم

٦٠١ وتاريخ ١٣٨١/٨/٩ هـ .

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس

الوزراء .

نرسم بما هو آت :

أولا - نصادق على نظام مكافحة الغش

تجارى بصيغته المرافقة لهذا .

ثانيا - على رئيس مجلس الوزراء ووزراء

التجارة والصحة والداخلية والزراعة تنفيذ

هذا النظام كل فيما يخصه ويعمل به بعد

ثلاثين يوما من تاريخ نشره .

قرار رقم ٦٠١ وتاريخ ١٣٨١/٨/٩ هـ

ان مجلس الوزراء .

بعد اطلاعه على المعاملة المتعلقة بمشروع نظام

مكافحة الغش التجارى .

وبعد الاطلاع على مشروع نظام مكافحة الغش

التجارى .

وبناء على توصية اللجنة التحضيرية رقم

٩٧ وتاريخ ١٣٨١/٧/٥ هـ .

يقرر :

١ - الموافقة على نظام مكافحة الغش

التجارى بصيغته المرافقة لهذا .

٢ - وقد نظم مشروع مرسوم ملكى صورته

مرافقة لهذا .

ولما ذكر حرر ،،،

نظام مكافحة الغش التجارى

المادة ١ - يعاقب بغرامة من مائة ريال الى

الف ريال كل من خدع أو غش أو شرع فى أن

يفش التعامل معه بأية طريقة من الطرق فى أحد

الأمور الآتية :

(أ) ذاتية البضاعة أو طبيعتها أو جنسها

أو نوعها أو فى عناصرها أو صفتها الجوهرية .

(ب) مصدر البضاعة .

(ج) قدر البضاعة سواء فى الوزن أو الكيل

أو المقاس أو غير ذلك وفى حالة العودة يزداد

الحد الأقصى للغرامة الى ألفى ريال .

المادة ٢ - يعاقب بغرامة من خمسمائة الى

ألفى ريال ومصادرة الأشياء موضوع الجريمة .

(أ) كل من غش أو شرع فى أن يفش شيئا

من اغذية أو ادوية الانسان أو الحيوان المعدة

للبيع .

(ب) كل من باع أو عرض للبيع شيئا من

اغذية أو ادوية الانسان أو الحيوان المفشوشة

أو الفاسدة وفى حالة العودة يزداد الحد الأقصى

للفرامة الى ثلاثة آلاف ريال .

المادة ٣ - يجوز لوزير الصحة أن يحذر

بقرارات خاصة منه المواصفات الواجب توافرها

فى الاغذية أو الادوية لكى تكون صالحة للاستهلاك

والاحوال التى تعتبر فيها فاسدة أو غير صالحة

كما يجوز ذلك لوزير الزراعة بالنسبة الى اغذية

الحيوان وادويته والى الحاصلات الزراعية .

ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة

الثانية كل من صنع أو جهز شيئا من تلك المواد

معد للبيع على خلاف المواصفات المذكورة وكل من باعها أو عرضها للبيع .

المادة ٤ - مع عدم الإخلال بأحكام نظام العقاقير والمستحضرات الطبية الصادر به الأمر السامى رقم ٢١/١٦ وتاريخ ١٣٥٧/١/١ وبالققرارات والتعليمات الملحقه به يحظر استيراد شئ من اغذية الانسان والحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبية أو الكيماويات يكون مفسوشا أو فاسدا أو غير صالح للاستعمال ويؤمر المستورد بإعادة تصدير هذه الأشياء خلال أسبوع من إخطاره بذلك ويجوز عند اللزوم مد هذه المدة أسبوعا آخر بقرار من اللجنة المركزية المشار إليها في المادة (١١) من هذا النظام فاذا لم ينفذ المستورد الأمر في الميعاد صودرت الأشياء وأعدمت بغير مقابل .

المادة ٥ - يثبت قيام المخالفات التى تقع ضد هذا النظام من التحقيق والتحليل المخبرية اللازمة .

المادة ٦ - يحدد وزير التجارة بقرارات خاصة منه وبعد أخذ رأى كل من وزراء الداخلية والزراعة والصحة الموظفين الذين يناط بهم فى دوائر اختصاصهم ضبط المخالفات التى تقع ضد هذا النظام والتحقيق فيها ، ويكون لهؤلاء الموظفين حق دخول المحال المعروضة فيها للبيع البضائع الخاضعة لهذا النظام وأخذ العينات اللازمة للتحليل وفقا للإجراءات التى يقررها وزير الصحة على أن يتم ذلك بحضور صاحب المحل أو نائبه وأن يعمل محضر يوقع عليه منه يثبت فيه ما اتخذ من الإجراءات .

المادة ٧ - يحدد وزير الصحة بقرارات خاصة منه الأحوال التى يجب فيها إجراء التحاليل المخبرية والمخابر التى تتولى تحليل العينات التى تؤخذ من البضائع المشتبه فى غشها أو فسادها أو عدم صلاحيتها وكيفية أخذ هذه العينات وإرسالها الى المخابر وإخطار اللجنة المشار إليها فى المادة التاسعة بنتيجة التحليل وكيفية التصرف بالمواد المضبوطة الفاسدة أو غير الصالحة للاستهلاك أو التى يخشى عليها من الفساد .

المادة ٨ - اذا وجدت لدى الموظفين المشركين بهم فى المادة (٦) أسباب قوية للاعتقاد بغش البضائع أو فسادها أو عدم صلاحيتها للاستعمال جاز لهم بعد أخذ العينات اللازمة منها ضبطها والتحقق عليها مع رفع الأمر فورا الى اللجنة المشار إليها فى المادة التاسعة من هذا النظام مع تقرير من رئيس المندوبية الصحية .

المادة ٩ - تؤلف بقرار من وزير الصحة بعد أخذ رأى كل من وزراء التجارة والداخلية والزراعة لجنة ثلاثة محلية فى كل مندوبية من مندوبيات وزارة الصحة يرأسها موظف من المرتبة الثالثة على الأقل .

وتختص هذه اللجان بالتحقيق فى كافة المخالفات وبإعدام المواد التى يثبت من تقرير رئيس المندوبية الصحية فسادها أو عدم صلاحيتها للاستهلاك وبمصادرة المواد التى يخشى عليها من الفساد مهما بلغت قيمتها وذلك وفقا لما يصدره وزير الصحة من تعليمات .

المادة ١٠ - اذا تبين للجنة أن المتهم حسن النية جاز لها الاكتفاء بمصادرة المواد المضبوطة أو إعدامها ، اذا كانت قيمتها لا تتجاوز الحد الأقصى للفرامة وقبل صاحب الأشياء مصادرتها أو إعدامها وفى جميع الأحوال الأخرى تحيل الأوراق بعد استيفاء التحقيق وورود نتيجة التحاليل الى اللجنة المركزية المشار إليها فى المادة (١١) .

المادة ١١ - يصدر وزير التجارة قرارات خاصة بعد أخذ رأى كل من وزراء الصحة والداخلية والزراعة تتضمن تشكيل لجنة ثلاثية مركزية فى كل من الدمام والرياض وجدة ويرأس كل لجنة مندوب من وزارة التجارة شريطة أن يكون فى المرتبة الثالثة على الأقل وتختص هذه اللجان باستيفاء ما تراه من تحقيق وبإصدار العقوبات التى يقضى بها هذا النظام ولا تصبح قرارات هذه اللجان نهائية الا بعد التصديق عليها من وزير التجارة ، على أنه يجوز التظلم من هذه القرارات الى وزير التجارة فى خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها فاذا انقضت هذه المدة كان للوزير أن يصدق على القرارات وتصبح بذلك نهائية .

المادة ١٢ - يعاقب بغرامة من الف إلى ألفى ريال كل من منع أو تسبب في منع الموظفين المختصين بتنفيذ هذا النظام من مباشرة واجباتهم وكذلك كل من امتنع عن تنفيذ ما يطلبه هؤلاء الموظفون في حدود هذا النظام

وبإغلاق المحل ولا يفتح المحل المحكوم بإغلاقه إلا بأمر من وزير التجارة .

المادة ١٣ - تنشر قرارات العقوبة بعد أن تصبح نهائية في جريدة محلية على الأقل ويكون النشر على نفقة المحكوم عليه .

نظام

لشركة تعدين الاملاح السعودية

مصدق بالمرسوم الملكي الكريم

برقم ٣٦ وتاريخ ١٣٨٣/١٠/١١ هـ

بناء على قرار مجلس الوزراء

برقم ٦٩٣ وتاريخ ١٣٨٣/٩/٢٦ هـ

مرسوم ملكي كريم

الرقم ٣٦

التاريخ ١٣٨٣/١٠/١١

بسم الله تعالى

نحن سعود بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشر من نظام
مجلس الوزراء .

وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٦٩٣ وتاريخ
١٣٨٣/٩/٢٦ .

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

اولا - الموافقة على نظام تعدين الاملاح
السعودية المرافق لها .

ثانيا - على رئيس مجلس الوزراء ووزير
التجارة والصناعة تنفيذ مرسومنا هذا من تاريخ
شهره .

قرار رقم ٦٩٣ وتاريخ ١٣٨٣/٩/٢٦ هـ

ان مجلس الوزراء :

بعد اطلاعه على الاوراق المشتملة على طلب
(محمد حسين زاهد وشركاه منحهم امتياز فرز
الاملاح وتصنيعها وبيعها وتصديرها واستثمار
معادنها في المنطقة الشرقية وتأسيس شركة لهذا
الغرض باسم (شركة تعدين الاملاح السعودية) .

وبعد الاطلاع على ما اوضحته وزارة التجارة
والصناعة بخطابها المرفق عن مناسطق الامتياز
المطوب منحها للشركة .

وبعد الاطلاع على توصية لجنة الانظمة رقم
٥٥ وتاريخ ١٣٨٣/٣/١٥ هـ .

يقدر ما يلي

١ - الموافقة على النظام الاساسي للشركة
بنصه المرافق .

٢ - تنظيم مشروع مرسوم ملكي بانشاء
الشركة طبقا لتلصيفة المرافقة .

ولما ذكر حرر . رئيس مجلس الوزراء

النظام الاساسي

لشركة تعدين الاملاح السعودية

الفصل الاول

تأسيس الشركة - غرضها - اسمها - مدتها

المادة ١ - تأسيس الشركة : تأسست شركة
مساهمة سعودية بين المكنتبين في أسهمها ومن
يكنتب فيما بعد فيها ومن سيمتلكها طبقا لأحكام
الأنظمة القائمة في المملكة العربية السعودية
وفقا لأحكام هذا النظام الاساسي .

المادة ٢ - غرض الشركة : غرض الشركة هو
تعدين الاملاح من الارض واستخراجها من مياه
السيباخي أو البحر وانتاج وصناعة واستثمار
الاملاح ومعادنها وتوابعها ومشتقاتها والمواد
الكيمياوية الناتجة منها والاتجار في كل ما ذكر بما
فيه الخام والمصنع داخل وخارج المملكة العربية
السعودية .

ويجوز أن يكون للشركة مصلحة أو أن تشترك
في مؤسسات تقوم بأعمال تشابه أعمالها أو
تعاون على تحقيق غرضها أو تكون مكملة لها أو
تشترئها أو تلحق بها داخل المملكة أو خارجها
أو أن تندمج في تلك المؤسسات داخل المملكة .

المادة ٣ - اسم الشركة : اسم الشركة : هو
شركة تعدين الاملاح السعودية - شركة مساهمة
سعودية .

المادة ٤ - مركز الشركة الرئيسي : مركز
الشركة الرئيسي يقع في مدينة الخبر ويجوز
لمجلس الادارة نقله الى مكان آخر في منطقة
الامتياز أو منطقة المصانع ، ويجوز لمجلس الادارة
ان ينشئ لها فروعاً ومكاتب أو توكيلات داخل
المملكة أو خارجها .

المادة ٥ - مدة الشركة : مدة الشركة خمسون
سنة هجرية تبدأ من تاريخ صدور المرسوم
الملكي الكريم بالترخيص بتأسيس الشركة ويجوز
تجديد المدة أو مدها بقرار من الجمعية العمومية
غير العادية قبل انتهاء المدة المذكورة شريطة
حصولها على ترخيص حكومي بذلك .

الفصل الثاني

رأس مال الشركة

المادة ٦ - رأس مال الشركة : يحدد رأس مال الشركة بخمسة ملايين ريال سعودي تقسم على خمسين ألف سهم قيمة الواحد منها مائة ريال عربى .

المادة ٧ - زيادة وتخفيض رأس المال : يجوز دائما زيادة رأس مال الشركة أثناء قيامها بقرار من الجمعية العمومية غير العادية بعد الاطلاع على تقرير واف من كل من مجلس الادارة ومراقب الحسابات لشركة مبين فيها الحالة المالية للشركة وبصفة خاصة :

(ا) المبررات للزيادة أو التخفيض مؤيدة بالمستندات والوثائق اللازمة ومدى كفاية رأس المال بعد تعديله للوفاء بجميع التزامات الشركة ولتحقيق غرضها .

(ب) تكون زيادة رأس المال باصدار أسهم جديدة أو بضم الأرباح والأموال الاحتياطية فيما عدا الاحتياطي النظامي أو جزء منها أو أى طريقة نظامية أخرى ويكون تخفيض رأس المال بانقاص عدد الاسهم أو بتخفيض قيمة السهم بحيث لا تقل عن خمسين ريالاً أو بأى طريقة نظامية أخرى .

(ج) لا يجوز زيادة رأس مال الشركة الا بعد الوفاء بكامل رأس المال السابق اصداره .

(د) فى حالة زيادة رأس المال باصدار اسهم جديدة لا يجوز بأى حال اصدارها بأقل من قيمتها الاسمية ويجوز أن تصدر بعلاوة اصدار تضاف الى الاحتياطي النظامي ولو بلغ حده الاقصى وتسرى على الاسهم الجديدة كافة الاحكام الخاصة بالاسهم السابق اصدارها .

(هـ) يكون لكافة مساهمي الشركة دون تمييز خلال شهرين من التاريخ المحدد لبدء الاكتتاب فى أسهم زيادة رأس مال الشركة ، حق الاولوية فى الاكتتاب فى الاسهم الجديدة قبل طرحها للاكتتاب العام .

وعلى مجلس الادارة توجيه الدعوة لكافة مساهمي الشركة للاكتتاب فى الاسهم الجديدة قبل موعد بدء الاكتتاب بخمسة عشر يوما على الاقل تكون الدعوة فى الصحيفة الرسمية وصحيفة أخرى منتشرة التوزيع فى مدينتي الخبر أو بخطابات موصى عليها بعلم الوصول مشفوعة ببيان أسباب زيادة رأس المال فاذا لم يكتب المساهمون فى كل أسهم زيادة رأس المال يطرح

الباقى منها للاكتتاب العام وتسرى عليه أحكام الاكتتاب العام فى الاسهم المنصوص عليها فى المادة التالية .

الفصل الثالث

الاسهم

المادة ٨ - اكتتب المؤسسون فى ٥١ ٪ من أسهم رأس مال الشركة ودفع كل منهم ربع قيمة الاسهم التى اكتتب بها فى البنك الاهلى وتطرح باقى اسهم رأس المال للاكتتاب العام بالشروط الاتية :

(ا) يحدد الاكتتاب العام للسعوديين مهلة قدرها ثلاثة اشهر ويجوز لمجلس الادارة ان يمدّها مرة أو أكثر اذا انقضت وان يتم الاكتتاب فى الاسهم المطروحة بالكامل بشرط ألا يستمر باب الاكتتاب العام مفتوحا أكثر من سنة واحدة ولا يجوز بأى حال قفل باب الاكتتاب قبل انقضاء المهلة المحددة له .

(ب) اذا زاد عدد الاسهم المكتتب فيها عن الاسهم المطروحة للاكتتاب العام تستقطع الزيادة من طلبات الاكتتاب الاكبر بشرط الا يقل ما يخصص لها عما يخصص للطلبات التى تقل عنها واذا لم يكتتب فى بعض الاسهم المطروحة للاكتتاب العام بعد مضي سنة من تاريخ فتح الاكتتاب العام ويكون على المؤسسين الاكتتاب فيها فوراً مع مراعاة امتناعهم عن الاكتتاب فى الاصدارات التالية بالقدر الذى يعيد نسبته ملكيتهم الى ٥١ ٪ من أسهم رأس مال الشركة فاذا بقيت أسهم بعد مضي سنة على الاصدار التالى دون اكتتاب يكون للمؤسسين الاكتتاب فيها فوراً . .

(ج) تنشر دعوة الجمهور للاكتتاب العام فى الصحيفة الرسمية وفى صحيفة أخرى منتشرة التوزيع فى مدينة الخبر مرتين على الأقل يفصل بينهما ثلاثة أيام على الأقل وان يسبق الاعلان الثانى موعد بدء الاكتتاب بأسبوع على الاقل ويجب أن تتضمن النشرة بيانات وافية عن الشركة وعن شروط الاكتتاب العام وكيفته .

(د) يكون الاكتتاب العام عن طريق بنك أو أكثر من البنوك المعتمدة بالمملكة .

(هـ) يجب ان يكون الاكتتاب باتا وناجزاً وبأقرار كتابى موقع عليه من المكتتب ويكون الاكتتاب باطلا دون حاجة الى اى اجراء اذا كان معلقا على شرط .

المادة ٩ - تسديد قيمة السهم .

١ - يدفع ثمن الاسهم في مركز انشركة أو في المحل الذي يعين لهذه الغاية وذلك على الوجه الآتى .

(أ) الربع عند الاكتتاب .

(ب) والباقي في المواعيد وبالكيفية التي يعينها مجلس الادارة والتي يجب اعلانها قبل ثلاثين يوما على الاقل من تاريخ الموعد المعين لدفع كل قسط وذلك بنشرها في جريدتين محليتين ويجب ان يحصل النشر المذكور على مرتين وأن يتم نشر الاعلان الثانى بعد الاعلان الاول بثمانية أيام على الاقل وقبل التاريخ المحدد للدفع بثمانية أيام أخرى .

٢ - لمجلس الادارة الحق في ان يقبل من المساهم دفع كامل قيمة السهم قبل استحقاق جميع اقساطه وتحفظ الاقساط الزائدة امانة لحسابه لحين استحقاق تسديدها .

٣ - اذا تأخر المساهم في تسديد قسط من اقساط اسهمه عن الموعد المحدد لذلك يكون للشركة بعد انذاره ان تبيع هذه الاسهم بالمزايدة لحسابه وتحت مسئوليته بشرط اعلان موعد البيع في جريدتين محليتين قبل الموعد المحدد للبيع بخمسة عشر يوما .

٤ - تلغى شهادات الاسهم التي تباع بهذه الكيفية حتما وتعاد للشركة كي تبطلها وتسلم عوضا عنها شهادات جديدة تحمل ذات الارقام التي كانت على الشهادات القديمة واذا بيعت الاسهم بمبلغ يزيد عن المبلغ المطلوب من صاحب السهم المتخلف عن الدفع اعيدت الزيادة له بعد حسم النفقات واذا كانت القيمة أقل من المبلغ المطلوب الزمته الشركة بالرصيد والنفقات والتنفيذ بهذه الطريقة لا يمنع الشركة من أن تستعمل قبل المساهم المتأخر في الوقت ذاته أو في أى وقت آخر جميع الحقوق التي تخولها اياها الاحكام الشرعية أو أى نظام قائم .

٥ - كل سهم لم تسدد قيمة اقساطه المطلوبة يكون غير قابل للتداول ولا يخول صاحبه كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم فيما عدا الحق في اقتسام أموال الشركة عند تصفيتها بما في ذلك حق حضور الجمعية العمومية أو التمثيل فيها وكذلك حق استيفاء الارباح .

المادة ١٠ - شكل الاسهم : تكون الاسهم اسمية بينما تكون كوبونات الارباح الملحق بها لحاملها .

١ - تثبت أول دفعة من قيمة الاسهم بايصال يعطى باسم معين ثم يستبدل هذا الايصال بسهم مؤقت باسم معين أيضا وتثبت للدفعات ما عدا الواحدة الاخيرة منها على هذا السهم المؤقت اما الدفعة الاخيرة فتحصل لقاء تسليم السهم النهائي الذي يبقى باسم صاحبه .

٢ - تقطع الاسهم المؤقتة والنهائية من سجل ذى ارومه وتوضع عليها ارقام متسلسلة وتختتم بخاتم الشركة ويوقع عليها عضوان من مجلس الادارة منتدبان لهذه الغاية .

٣ - يكون لكل سهم قسيمات (كوبونات) ذات ارقام تحمل رقم السهم الخاصة به .

المادة ١١ - تداول الاسهم :

(أ) تكون كافة الاسهم قابلة للتداول بعد تسديد نصف قيمتها على الاقل فيما عدا المحظور تداوله بمقتضى احكام هذا النظام ويترتب على انتقال ملكية السهم تمتع مالكة الجديد بكافة الحقوق والتزامه بكافة الالتزامات المتعلقة بالسهم من تاريخ انتقال الملكية ويظل المكتتب الاصلى والمتنازل اليه والمتنازل اليهم المتعاقبون مسؤولين بالتضامن فيما بينهم عن دفع ما لم يسدد من قيمة السهم .

(ب) لا يجوز تداول اسهم المؤسسين الا بعد اخلاء طرفهم من اعمال التأسيس وتصديق الجمعية العمومية العامة على ميزانيتين عموميتين عن سنتين ماليتين لا تقل مدتهما عن اربعة وعشرين شهرا .

(ج) لا تنتقل ملكية السهم الا باثبات التنازل بالكتابة في سجل خاص بعد ذلك بعد تقديم اقرار موقع عليه من كل من المتنازل والمتنازل اليه ومصدق على توقيعهما من الجهة المختصة ولا تعترف الشركة الا بمالك السهم المثبت في السجل المذكور .

(د) لا يجوز نقل ملكية السهم اعتبارا من يوم اعلان الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية حتى انتهائها .

المادة ١٢ - عدم تجزئة الاسهم : كل سهم غير قابل للتجزئة ولا تعترف الشركة الا بمالك واحد لكل سهم وعلى المالكين المتعدين لسهم واحد ان وكلوا احدهم لدى الشركة يعتبروا في حكم المالك الوحيد تجاههما فاذا لم يعينوا من يمثلهم لدى الشركة يكون لها ان تكتفى باخطار احدهم بتدبيراتها .

المادة ١٣ - حقوق اصحاب الاسهم :

١ - كل سهم يعطى صاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره في موجودات الشركة وفي الارباح وحق التصويت في الجمعية العمومية وحق التنازل عن سهمه وحق الافضلية في الاكتتاب عند زيادة رأس المال .

٢ - ان الحقوق الناشئة عن الاسهم ومنها الحق في الارباح تلحق الاسهم ايا كان صاحبها ودفع الارباح لحامل القسيمة يعد دفعا مبرثا .

المادة ١٤ - مسئولية المساهم عن ديون الشركة : تقتصر مسئولية المساهم عن ديون الشركة والتزاماتها على قيمة اسهمه فيها ولا يجوز باى حال تقرير زيادة التزاماته عن قيمة ما التزم به عند الاكتتاب في الاسهم .

المادة ١٥ - رضوخ المساهم لنظام الشركة : ملكية الاسهم تفرض حتما الرضوخ لنظام الشركة ولقرارات الجمعية العمومية .

الفصل الرابع

السندات

المادة ١٦ - للجمعية العمومية ان تقرر اصدار سندات من أى نوع كانت ويوضح في هذا القرار قيمة السندات وشروط اصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى اسهم .

الفصل الخامس

ادارة الشركة

المادة ١٧ - مجلس ادارة الشركة :

(أ) يدير الشركة مجلس ادارة مكون من تسعة أعضاء على الاكثر وسبعة أعضاء على الاقل تنتخبهم الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة واستثناء من ذلك يقوم المؤسسون انفسهم مؤقتا بتكوين مجلس الادارة الاول حتى اجتماع اول جمعية عمومية لانتخاب باقى الاعضاء لاستكمال عدد اعضاء هذا المجلس وتستمر عضوية الاعضاء الجدد مع الاعضاء الاقدمين حتى تنتهى مدته .

(ب) مدة مجلس الادارة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ انتخاب الجمعية العادية السنوية لاعضاء المجلس وتنتهى باجتماع الجمعية العمومية العادية عند نهاية مدة المجلس ايا كانت حقيقة المدة بينهما ، ويجوز دائما انتخاب أى عضو ممن انتهت مدة عضويتهم . واستثناء من ذلك تبدأ مدة المجلس الاول من تاريخ ١/١/٨٠ وتنتهى باجتماع

الجمعية العمومية العادية السنوية عند مضي خمس سنوات من ذلك التاريخ .

(ج) ينتخب مجلس الادارة من بين اعضائه سنويا رئيسا للمجلس ونائبا للرئيس وعضوا منتدبا أو اكثر ويحدد صلاحية كل منهم .

(د) اذا خلا مكان عضو من اعضاء مجلس الادارة اثناء السنة المالية لأى سبب كان يضم الى المجلس المساهم الذى حاز على اكثر الاصوات من بعد الاعضاء المنتخبين للمجلس في اجتماع الجمعية العمومية الذى جرى فيه آخر انتخاب وفى حالة تعذر ذلك يجوز لمجلس الادارة ان يعين عضوا آخر بشرط ان تتوفر فيه شروط العضوية وتكون مدة اشتراك العضو الجديد في مجلس الادارة لعين اجتماع اول جمعية عمومية تقرر تعيينه أو تنتخب غيره لاستكمال مدة سلفه .

المادة ١٨ - الشروط المتوفرة في عضو مجلس الادارة :

(أ) أن يكون حسن السيرة والسلوك ولم تصدر ضده احكام ماسة بالنزاهة والشرف .

(ب) ان لا يقل سنه عن واحد وعشرين سنة .

(ج) ان لا يقل ما يملكه من اسهم عن مائة سهم غير محملة بأى حق عيني .

(د) ان لا يكون بصفته الشخصية أو بصفته نائبا عن الغير عضوا في مجالس ادارة ثلاث شركات أخرى مالم يكن مالكا لعشر رأس مال هذه الشركة واذا كان عضو مجلس الادارة منتدبا فلا يجوز أن تكون له هذه الصفة في أكثر من شركة مساهمة أخرى ويعتبر في حكم عضو مجلس الادارة المنتدب من يقوم بالادارة الفعلية للشركة تحت أى تسمية كانت سواء كان من اعضاء مجلس الادارة أو من غيرهم .

(هـ) ان لا يجمع بين عضوية المجلس وأى وظيفة أخرى في الشركة .

(و) ان لا يجمع بين عضوية مجلس الادارة لهذه الشركة وعضوية مجلس أو ادارة وظيفة أو مشاركة في أى شركة أخرى من أى نوع كانت أو ملكية مؤسسة فردية اذا كانت أى منها تزاوّل نفس اغراض هذه الشركة أو جزء منها ومنافسة لاغراضها الا اذا وافقت على ذلك الجمعية العمومية صراحة ويجب ان يتجدد هذا الترخيص سنويا .

المادة ١٩ - صلاحيات مجلس الادارة :

(أ) يكون لمجلس الادارة في سبيل ادارة

الشركة جميع الحقوق والسلطات في حدود الغرض الذي انشئت من أجله فيما عدا ما تختص به الجمعية العمومية لمساهمي الشركة وفقا لاحكام هذا النظام الاساسي والانظمة السارية بالملكة .

وله على سبيل المثال ان يشتري ويبيع العقارات والحقوق العينية ما لم يؤثر ذلك على كيان الشركة وله أن يؤجر ويستأجر وان يتصالح ويعقد مشارطة التحكيم ويرفع الحجوزات والامتيازات والرهون والاختصاصات ، وله ان يعين كافة موظفي وعمال الشركة بما فيهم مدير الشركة وتحديد مكافآتهم واجورهم وتقرير فصلهم وله مباشرة كل عمل يدخل في غرض الشركة وله أن يمثل الشركة أمام القضاء وان يلاحظ القضايا كمدع أو مدعى عليه وأن يتخذ الاجراءات المتعلقة بهذا الشأن وتنفيذ الاحكام ومع ذلك لا يجوز له عقد القروض أو عقد الرهون والامتيازات العينية على اموال الشركة المنقولة وغير المنقولة الا بموافقة سابعة من الجمعية العمومية .

(ب) يلتزم مجلس الادارة بان يبذل من العناية بشئون الشركة ما يحقق اغراضها على احسن وجه مع مراعاة تنفيذ كافة احكام هذا النظام الاساسي والانظمة السارية بالملكة واتباعها بدقة ويلتزم على وجه الخصوص بما يأتي :

١ - اتخاذ الاجراءات والقرارات اللازمة لاستثمار مشروعات الشركة على أفضل وجه في حدود اغراضها والعمل على تنميتها .

٢ - اصدار كافة اللوائح والتعليمات اللازمة لادارة الشركة ووضع التنظيمات والتشكيلات اللازمة لها مع تحديد الصلاحيات .

٣ - الاشراف على سير العمل بالشركة بصفة مستمرة ومنتظمة ومراقبة من يقومون بالادارة ومن يمثلون الشركة والمفوضين بأى عمل كل في حدود صلاحياته .

٤ - أن يقدم لمراقب حسابات الشركة دفاتر ووثائق ومستندات الشركة وكل ما يلزم لتمكينه من أداء مهمته .

٥ - أن ينظم الحسابات ويعد الميزانية العمومية والحسابات الختامية في المواعيد المحددة لذلك ويضعها تحت تصرف مراقب الحسابات .

٦ - أن يدعو الجمعية العمومية في المواعيد المحددة لذلك في هذا النظام كلما لزم الأمر .

٧ - أن ينفذ قرارات الجمعية العمومية بدقة .

المادة ٢٠ - ترخيص خاص : لا يجوز لعضو مجلس الادارة بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن الغير أن يكون الطرف الآخر في أى عقد من عقود التمليك التي تبرمها الشركة أو أن تكون له مصلحة خاصة من أى نوع كانت في معاملة مع الشركة الا بترخيص من الجمعية العمومية سابق على التعاقد مع علمها صراحة بصفة عضو مجلس الادارة في العقد ومدى علاقته به ، ويسرى هذا الحظر على أى شركة أو مؤسسة يكون عضو مجلس الادارة شريكاً فيها أو مديراً لها .

المادة ٢١ - مسئولية مجلس الادارة وأعضائه : يكون اعضاء مجلس الادارة مسئولين بالتضامن عن تنفيذ التزاماتهم وعن التعويضات عن الأضرار المترتبة على تصرفاتهم الصادرة عن عمد أو تقصير أو غش كما يسألون أمام الغير أيضاً عن الاعمال التي يباشرونها خارج حدود صلاحياتهم ويعفى من المسئولية العضو الذي يشب اعتراضه في محضر الجلسة وبعد ذلك كتابة في الوقت المناسب بالنسبة للتصرفات التي لم يشترك فيها .

المادة ٢٢ - اسهم الضمان : على عضو مجلس الادارة ان يقدم للشركة خلال شهر على الاكثر من تاريخ اعلانه بقرار تعيينه مائة سهم من اسهمه في الشركة ضماناً لحسن ادارته .

وتودع هذه الاسهم خزينة الشركة أو في احد البنوك المعتمدة في المملكة ولا يجوز تداولها أو التصرف فيها بأى تصرف ناقل للملكية أو مقرر لرهن أو حق عيني آخر الى ان تنتهى عضوية مالكها بالمجلس وتصدق الجمعية العمومية على الميزانية لآخر سنة مالية قام فيها بأعماله وتخلّى طرفه .

ولا يجوز لعضو مجلس الادارة ان يباشر عمله قبل تقديمه هذه الاسهم .

المادة ٢٣ - جلسات مجلس الادارة : (أ) ينعقد مجلس الادارة بناء على دعوة رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناء على دعوة عضو مجلس الادارة المنتدب ويجوز لثلاثة اعضاء أو اكثر ان يطلبوا من احد المذكورين دعوة المجلس لاسباب يبدونها فاذا رفض طلبهم أو انقضى اسبوع دون دعوته لاسباب المقدمة منهم جاز لهم دعوة المجلس .

(ب) يجب ان تتضمن الدعوة جدول الاعمال .
(ج) ينعقد المجلس في مركز الشركة ويجوز لمبررات قوية ان ينعقد في مكان آخر بشرط موافقة جميع اعضاءه على مكان الاجتماع .

(د) يجب ان يجتمع مجلس الادارة ثمان مرات على الاقل خلال السنة المالية الواحدة ولا يجوز ان تزيد المدة بين أى اجتماعين متتاليين عن ثلاثة اشهر فضلا عن ذلك يجب ان يجتمع مجلس الادارة عقب كل اجتماع للجمعية العمومية لمساهمي الشركة لاتخاذ ما يلزم لتنفيذ قراراتها .

(هـ) لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره على الاقل الاغلبية المطلقة لعدد اعضائه وان يكون من بين الحاضرين الرئيس أو نائبه أو عضو مجلس الادارة المنتدب ما لم تكن الدعوة موجهة من ثلاثة أعضاء أو أكثر من أعضاء المجلس .

(و) لكل عضو من أعضاء المجلس صوت واحد ولا يجوز ان ينوب عن غيره من الأعضاء عند التصويت كما لا يجوز له ان يمتنع عن التصويت .

(ز) تصدر قرارات المجلس باغلبية عدد أصوات الأعضاء الحاضرين بشرط ان لا تقل عن ثلاثة اصوات وفي حالة تساوى الاصوات يرجح رأى الذى فى جانبه رئيس الجلسة .

(ح) يعتبر عضو مجلس الادارة مستقيلا اذا تخلف دون عذر شرعى عن حضور ثلاث جلسات متتالية أو نصف مجموع جلسات المجلس خلال السنة وعلى مجلس الادارة ان يخطر العضو المتخلف بمضمون هذه الفقرة عقب كل جلسة يتخلف عن حضورها ويكون الاخطار بخطاب موصى عليه على عنوانه المسجل فى الشركة .

المادة ٢٤ - محاضر اجتماعات المجلس : تثبت مداولات مجلس الادارة وقراراته فى محاضر يوقع عليها رئيس المجلس أو من يمثله فى انجلىسة وجميع الاعضاء الحاضرين وأمين المجلس وتدون هذه المحاضر عقب كل جلسة فى دفتر خاص معد لذلك على ان يكون ذلك فى صفحات متتابعة مرقمة دون كشط أو تعشير ويوقع عليها رئيس المجلس ونائبه أو أمين المجلس . ويوقع رئيس مجلس الادارة وعضوان من اعضائه على صور المحاضر المستخرجة من هذا الدفتر .

المادة ٢٥ - التوقيع عن الشركة : يملك حق التوقيع عن الشركة على انفراد فى حدود صلاحياته كل من رئيس مجلس الادارة أو نائبه أو عضو مجلس الادارة المنتدب .

ولمجلس الادارة الحق فى اعطاء حق التوقيع لأى عضو آخر أو لاكثر من أعضاء مجلس الادارة منفردا أو مستتركا كنائب عنه وللمجلس ان يخول بعض مديرى الشركة من غير أعضاء مجلس الادارة حق التوقيع مجتمعين أو منفردين .

المادة ٢٦ - مكافأة اعضاء مجلس الادارة : تحدد الجمعية العمومية العادية السنوية مكافأة اعضاء مجلس الادارة بحيث لا تقل عن ٥٪ ولا تزيد عن ٧٥٪ من صافى الارباح بعد حسم الزكاة والاحتياطي النظامى وتوزيع ٥ ٪ من صافى الارباح على المساهمين ويحدد المجلس كيفية توزيع المكافأة بين أعضائه .

وللمجلس الادارة أن يحدد راتبا شهريا لعضو مجلس الادارة المنتدب اذا كان يباشر الادارة الفعلية فضلا عن مكافأته كعضو مجلس ادارة ويكون هذا الراتب تكليفا على الارباح .

الفصل السادس

مراقبوا حسابات الشركة

المادة ٢٧ - تعيينهم :

(أ) يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر تعينهم الجمعية العمومية العادية سنويا ولا يجوز بأى حال تفويض مجلس الادارة فى تعيين مراقب الحسابات ، واستثناء من ذلك عين المؤسسون السيدنوار سبابا وشركاه لمراقبة حسابات الشركة فى فترة التأسيس .

(ب) يجب ان يكون مراقب الحسابات محاسبا قانونيا مرخص له بالعمل داخل المملكة العربية السعودية فيما عدا مراقب الحسابات الذى عينه المؤسسون يؤدى مراقب الحسابات مهمته عن سنة مالية كاملة ويجوز دائما اعادة انتخابه بقرار من الجمعية العمومية .

(د) اذا خلت وظيفة مراقب الحسابات فى غضون السنة وجب على مجلس الادارة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد خلال خمسة عشر يوما لتعيين مراقب حسابات آخر ما لم يكن للشركة أكثر من مراقب فى هذه الحالة يكتفى بالمراقب والمراقبين الآخرين الى ان تنعقد أول جمعية عمومية تالية لانتخاب مراقب حسابات آخر .

المادة ٢٨ - واجبات مراقب الحسابات : مراقب الحسابات مكلف بما يأتى :

(أ) ملاحظة تطبيق احكام هذا النظام ومراجعة الدفاتر والحسابات وقوائم الجرد والحسابات الختامية وتقديم تقرير بنتيجة اعماله الى الجمعية العمومية .

(ب) حضور جميع اجتماعات الجمعية العمومية والتأكد من صحة اجراءات دعوتها وعليه فى هذه الاجتماعات الادلاء برأيه فى كل ما يتعلق بعمله

كمراقب لحسابات الشركة والاجابة على اسئلة المساهمين بشأن مضمون تقريره مع توضيح ما ورد فيه .

(ج) المحافظة على سرية البيانات التي يحصل عليها اثناء وبمناسبة مباشرة عمله مع عدم افشاء شئ منها للمساهمين بصفتهم الانفرادية أو للغير .

(د) دعوة الجمعية العمومية بمصاريف على حساب الشركة اذا اغفل مجلس الادارة دعوتها في الحالات الملزم فيها بدعوتها .

وله في سبيل ذلك حق الاطلاع على جميع دفاتر الشركة الحسابية والادارية وكذلك المستندات المتعلقة بها وعلى كافة العقود المبرمة بين الشركة وانغير وفي طلب البيانات والايضاحات التي يراها ضرورية لاداء مهمته وله ان يتحقق من ملكية موجودات الشركة بكافة الوسائل كما له ان يجرد خزائنها في أى وقت ليقف على ماتحتويه من نقدية واوراق مائية وله ان يدعو الجمعية العمومية اذا وجد من المبررات القوية ما يستلزم ذلك وفقاً لاحكام هذا النظام .

المادة ٢٩ - اتعاب مراقبي الحسابات : تعدد الجمعية العمومية العادية اتعاب من تعينهم من مراقبي الحسابات ولا يجوز تفويض مجلس الادارة في الاتفاق مع مراقب الحسابات على اتعابه دون تحديد حد أقصى لها ويستثنى من ذلك المؤسسون اتعاب مراقب الحسابات الذي يعين بمعرفتهم تحت تصديق أول جمعية عمومية لمساهمي الشركة حيث تجدد كذلك اتعاب من تعينهم من المراقبين .

المادة ٣٠ - مسئولية مراقب الحسابات اذا كان للشركة أكثر من مراقب للحسابات فانهم يسألون بالتضامن عن كل خطأ في المراقبة .

المادة ٣١ - تنحية مراقب الحسابات : فيما عدا مراقب الحسابات الذي يعينه المؤسسون لا يجوز تنحية مراقب الحسابات قبل انتهاء مدة تعيينه الا بقرار من الجمعية العمومية لمساهمي الشركة بناء على طلب مسبق على ان تتاح له فرصة الرد على الطلب واسبابه امام الجمعية العمومية قبل اتخاذ قرارها .

الفصل السابع

الجمعيات العمومية

المادة ٣٢ - انواع الجمعيات العمومية وقوة قراراتها : تنقسم الجمعيات العمومية الى أربعة أنواع :

١ - الجمعية العمومية التأسيسية وهي الجمعية العمومية الاولى للمكتتبين في اسهم الشركة .

٢ - الجمعية العمومية العادية .

٣ - الجمعية العمومية غير العادية .

٤ - الجمعية العمومية الختامية وهي التي تجتمع في نهاية حياة الشركة أثناء التصفية وتكون قرارات الجمعية العمومية التي تصدر بصورة نظامية وفقاً لاحكام النظام ملزمة لجميع المساهمين بما في ذلك من لم يحضر اجتماعاتها ومن صدر القرار على خلاف رأيه وكذلك عديم وناقص الاهلية والغائب .

المادة ٣٣ - اختصاص الجمعية العمومية التأسيسية : تختص الجمعية العمومية التأسيسية بالنظر في التصديق على أعمال المؤسسين أثناء فترة التأسيس وأعمال مجلس الادارة الأول حتى تاريخ اجتماعها واخلاء طرف المذكورين والنظر في مدى صحة اجراءات الاكتتاب العام والتخصيص واعتماد النظام الاساسي للشركة واختيار اعضاء مجلس الادارة ومراقب الحسابات عن الفترة التالية وتحديد اتعابهم .

المادة ٣٤ - اختصاص الجمعية العمومية العادية : تختص الجمعية العمومية العادية بالنظر واصدار القرارات في كافة المسائل المتعلقة بأعمال الشركة فيما عدا ما يدخل في اختصاص الجمعيات العمومية الأخرى بموجب احكام هذا النظام ولها على وجه الخصوص التصديق على الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية وتحديد نصيب السهم من الارباح وبراء ذمة اعضاء مجلس الادارة من ادارتهم خلال تلك السنة على ضوء تقرير المجلس وتقرير مراقب الحسابات أو تجديد عضوية اعضاء مجلس الادارة اذا اقتضى الحال . وفي اختيار مراقب الحسابات للسنة التالية وفي تفويض مجلس الادارة فيما يلزم الاذن به من الجمعية العمومية ولها ان تعزل اعضاء مجلس الادارة أو مراقب الحسابات .

المادة ٣٥ - اختصاص الجمعية العمومية غير العادية : للجمعية العمومية غير العادية أن تدخل على النظام الاساسي للشركة جميع التعديلات التي يجيزها النظام وبوجه خاص ما يأتي :

(أ) تغيير اسم الشركة ونقل مركزها الى محل آخر داخل اراضي المملكة العربية السعودية .
(ب) زيادة وتخفيض رأس مالها وزيادة أو تخفيض عدد اعضاء مجلس الادارة .

(ج) تجديد مدة الشركة أو انقاصها أو حلها قبل الاوان وفقاً للشروط انتى يجيزها النظام .

(د) تعديل صلاحيات الجمعيات العمومية وطريقة التصويت .

(هـ) قسمة رأس المال الى اسهم ذات قيمة تختلف عن قيمتها السابقة .

(و) ادماج الشركة فى شركة أخرى وقبول اندماج شركة أخرى فيها . ومع ذلك لا يجوز لها بأى حال أن تعدل مواد هذا النظام فيما يتعلق بفرض انشركة الاصلى أو تغيير جنسية انشركة أو زيادة التزامات المساهمين أو المساس بحقوق الغير ولا يكون تعديل نظام انشركة نافذا الا بعد مصادقة الحكومة عليه .

المادة ٣٦ - اختصاص الجمعية العمومية الختامية : تختص الجمعية العمومية الختامية بمجرد تقرير التصفية وتعين المصطفى بالنظر فى كل ما يتعلق بتصفية الشركة وقسمة اموالها بما فى ذلك عزل المصطفى واستبداله وقبول اعتزاله واقرار تصرفاته ومحاسبته ومخاصمته وبراء ذمته .

المادة ٣٧ - مواعيد انعقاد الجمعية العمومية ودعوتها ومكانها :

(أ) يجب أن تعقد الجمعية العمومية التأسيسية خلال سنة بعد التصديق على هذا النظام ويجب أن تعقد الجمعية العمومية العادية خلال أربعة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء كل سنة مالية وكلما اقتضت مصلحة انشركة ذلك وتعقد الجمعية العمومية غير العادية كلما لزم النظر فى اجراءات تخص به .

وتعقد الجمعية العمومية الختامية خلال فترة التصفية كلما اقتضت الضرورة ذلك وخلال شهر من انتهاء المصطفى من اعمال التصفية .

(ب) تعقد الجمعية العمومية بدعوة من مجلس الادارة وفى فترة التصفية بدعوة من المصطفى ويجوز لمراقب الحسابات ولكل واحد أو أكثر من المساهمين الممثلين لعشر رأس المال على الأقل أن يطلبوا من مجلس الادارة أو من المصطفى دعوة الجمعية العمومية لانعقاد مع بيان السبب والغرض من الطلب ويجب على مجلس الادارة أو المصطفى توجيه الدعوة خلال اسبوعين من تاريخ الطلب على ان يحدد موعدا للاجتماع لا يتجاوز ثلاثة اسابيع من تاريخ توجيه الدعوة فاذا رفض طلب مراقب الحسابات أو لم تراعى فى تنفيذه المواعيد المذكورة كان له توجيه الدعوة لعقد

الجمعية العمومية واذا رفض طلب المساهمين المالكين لعشر رأس المال كان لهم اشعار مراقب الحسابات بذلك وبصورة من طلبهم السابق ويتحتم عليه فوراً بعد التحقيق من ملكيتهم للنصاب المذكور دعوة الجمعية العمومية للمساهمين .

(ج) تكون الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية بنشرها فى الصحيفة الرسمية وفى صحيفة أخرى تصدر نشرة توزع فى مدينة انخبر مرتين على الأقل بشرط أن لا تقل الفترة بين النشرتين عن اسبوع ولا تقل الفترة بين النشرة الثانية وموعد الاجتماع عن اسبوع . ويجوز أن تكون الدعوة بخطابات مسجلة لكافة المساهمين قبل موعد الاجتماع بأسبوعين على الأقل .

(د) يجب أن يتضمن اعلان الدعوة مكان الاجتماع وموعده باليوم والساعة مع بيان جدول الأعمال .

(هـ) تودع نسخة من الدعوة بمقر المركز الرئيسى للشركة وبفروعها مع كشف بأسماء المساهمين وعدد أسهم كل منهم وكذلك صورة من الاقتراحات والبيانات المتعلقة بجدول الأعمال لاطلاع المساهمين عليها .

(و) تعقد الجمعية العمومية فى مدينة انخبر فى المكان الذى يحدد فى اعلان الدعوة .

المادة ٣٨ - النصاب :

(أ) لا يكون انعقاد الجمعية العمومية التأسيسية والجمعية العمومية العادية والجمعية العمومية الختامية صحيحا الا اذا حضرها مساهمون يمثلون نصف رأس مال الشركة على الأقل ، فاذا لم يتوفر النصاب المذكور تدعى الجمعية العمومية لاجتماع آخر خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاجتماع الأول يكون الاجتماع الثانى صحيحا مهما كانت نسبة رأس المال التى يمثلها الحاضرون .

(ب) لا يكون انعقاد الجمعية العمومية غير العادية صحيحا الا اذا حضرها مساهمون يمثلون ثلثى رأس مال الشركة على الأقل ، فاذا لم يتوفر هذا النصاب توجه دعوة واحدة عن اجتماعين متتاليين ثان وثالث ويكون موعد الاجتماع الثانى خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاجتماع الاول ولا يكون صحيحا الا اذا حضره مساهمون يمثلون نصف مال الشركة على الأقل ويكون موعد الاجتماع الثانى خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاجتماع الاول ، ولا يكون صحيحا الا اذا حضره مساهمون يمثلون ثلث رأس مال الشركة على الأقل

ويكون موعد الاجتماع الثالث بعد اسبوعين من الموعد المحدد للاجتماع الثاني ولا يعقد الا اذا لم يتوفر نصاب الاجتماع الثاني ولا يكون الاجتماع الثالث صحيحا الا اذا حضر مساهمين يمثلون ثلث رأس مال الشركة على الأقل .

(ج) تصدر قرارات الجمعية العمومية التأسيسية والجمعية العمومية غير العادية بموافقة ثلثي أصوات المساهمين الحاضرين والممثلين فيهما وتصدر قرارات الجمعية العمومية غير العادية والجمعية العمومية الختامية بموافقة الاغلبية المطلقة لأصوات المساهمين الحاضرين والممثلين فيها فاذا تساوت الاصوات يرجح الرأي الذي بجانبه رئيس الاجتماع .

(د) يجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلا في الجمعية العمومية بما لا يقل عن العدد اللازم المتوفر لصحة انعقاد جلساته على أن منهم رئيس المجلس أو نائبه أو عضو مجلس الإدارة المنتدب فاذا لم يمثل هذا النصاب يجوز للجمعية العمومية أن تقرر استمرار الاجتماع وتصدر قرارات واجبة التنفيذ في المسائل المدرجة في جدول الأعمال ويكون أعضاء مجلس الإدارة المتخلفون من الحضور بغير مبرر قوى ومشروع مسئولين بالتضامن عن كافة الأضرار التي تترتب على تخلفهم عن الحضور .

المادة ٣٩ - تأليف الجمعية العمومية :

(١) تتكون كل من الجمعية العمومية التأسيسية والجمعية العمومية الختامية من كافة مساهمي الشركة وتتكون كل من الجمعية العمومية العادية والجمعية العمومية غير العادية من كل مساهم يملك عشرة أسهم على الأقل من أسهم الشركة .

(ب) يجوز لكل مساهم له حق حضور الاجتماع للجمعية العمومية أن ينيب عنه أحد أعضائها في اجتماعاتها وللمساهمين الذي لا يملك نصاب الحضور أن ينيب عنه أحد أعضائها أو أن يضم مع غيره من المساهمين الذين لا يملكون منفردين نصاب الحضور ويملكونه مجتمعين وينيبوا أحدهم في حضور الجمعية العمومية وتمثيلهم فيها .

ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينوب في حضور الجمعية العمومية عن أي مساهم

باستثناء أعضاء مجلس الإدارة الآخرين وزوجته وأقاربه حتى الدرجة الثانية .

واذا كان مالك الاسهم قاصرا أو عديم الاهلية أو ناقصا فيمثله في اجتماع الجمعية العمومية الولي أو الوصي أو القيم ولو كان من غير مساهمي الشركة . واذا كان مالك الاسهم شركة يمثلها بالجمعية العمومية شخص طبيعي يفوض لذلك .

وفي جميع الاحوال يجب أن تكون الانابة كتابة ويشترط لقبولها تقديمها لإدارة الشركة قبل الموعد المحدد للاجتماع الجمعية العمومية بثلاثة ايام على الأقل .

المادة ٤٠ - سير العمل في الاجتماعات :

(١) تحرر عند انعقاد الجمعية العمومية قوائم بأسماء المساهمين الحاضرين والممثلين ووكلائها مع بيان عدد الاسهم التي يملكها كل منهم وعدد الاصوات المخصصة لها .

(ب) يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو عضو مجلس الإدارة المنتدب في حالة غيابهما ويعين الرئيس سكرتير الجمعية العمومية من أعضائها أو من موظفي الشركة بشرط موافقة الجمعية العمومية عليه كما تختار الجمعية العمومية من بين أعضائها ومن غير أعضاء مجلس الإدارة عضوين أو أكثر لفرز وجمع الاصوات ويوقع رئيس الجمعية وسكرتيرها وفارزو الاصوات على قوائم الحضور .

(ج) يكون لكل عضو في الجمعية العمومية أثناء اجتماعها حق توجيه أسئلة الى مجلس الإدارة تتصل بأغراض الشركة وتتعلق بالموضوعات أو المسائل المدرجة في جدول الأعمال وبصفة خاصة مناقشة الوثائق المثبتة لحالة الشركة مثل تقرير مجلس الإدارة والحسابات الختامية والميزانية العمومية وتقرير مراقب الحسابات بشأنها وكافة تقاريره الأخرى التي يشير إليها ولا تجوز مناقشة مسائل أخرى غير مدرجة في جدول الأعمال غير أنه يجوز مناقشة موضوعات لم ترد في جدول الأعمال اذا أقرت أغلبية الجمعية العمومية ضرورة مناقشتها .

(د) يشرف رئيس الجمعية العمومية على تحرير محضر الاجتماع الذي يجب أن يعبر تعبيرا

صادقا عما دار في الاجتماع وتدون في المحضر القرارات التي تتخذها الجمعية العمومية والتعيينات التي تجريها وعدد الاصوات التي وافقت او عارضت في القرارات والآراء التي طلب الحاضرون اثباتها فيه ويوقع على هذا المحضر رئيس الجمعية وسكرتيرها وفارزوا الاصوات ومراقب الحسابات ويكون رئيس الجمعية ومراقب الحسابات مسئولين عن مطابقة المحضر لما ينص عليه هذا النظام ويدون المحضر حرفيا في دفتر خاص لدى الشركة ويوقع عليه من يوقع على المحضر الاصلى .

المادة ٤١ - جدول أعمال الجمعية : يحدد جدول الاعمال من يوجه الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية ويجوز ان يضاف الى جدول الاعمال مواد اخرى بناء على طلب مراقب الحسابات او واحدا او اكثر من المساهمين المالكين لعشرة في المائة من أسهم رأس مال الشركة بشرط ان يقدم الطلب كتابة قبل الاجتماع بعشرة ايام على الاقل .

المادة ٤٢ - التصويت :

(١) في الجمعيتين العموميتين التأسيسية والختامية يكون لكل عضو صوت عن كل سهم .
(ب) في الجمعيتين العموميتين العادية وغير العادية يكون لكل عشرة أسهم صوتا واحدا .

الفصل الثامن

السنة المالية - الجرد - المال الاحتياطي - توزيع الارباح

المادة ٤٣ - سنة الشركة المالية : تبدأ سنة الشركة المالية في أول محرم وتنتهى في نهاية ذى الحجة من كل سنة وبصورة استثنائية تشغل السنة الاولى من سنى الشركة المالية الوقت الذى يمر بين تاريخ تأسيسها وتاريخ نهاية ذى الحجة . من السنة التى تلى التأسيس المذكور .

المادة ٤٤ - البيانات والجرد والحسابات : يقوم مجلس ادارة الشركة في نهاية كل سنة مالية بعمل جرد لكل موجودات الشركة وما لها وما عليها واعداد الميزانية العمومية وحسابات الارباح والخسائر وحساب التوزيع في موعد يسمح بعقد

الجمعية العمومية طبقا لهذا النظام ويودع كل ما ذكر مع تقرير مجلس الادارة وتقرير مراقب الحسابات بمقر الشركة قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية العادية السنوية بخمسة عشر يوما على الاقل لاطلاع المساهمين عليها .

كما تنشر كل هذه الوثائق ضمن نشرة الدعوة لحضور الجمعية العمومية او تبلغ للمساهمين مع دعوة الجمعية العمومية لانعقاد في خطابات مسجلة .

المادة ٤٥ - تحديد الأرباح وتوزيعها : يحدد صافي الأرباح والخسائر من واقع الحسابات الختامية طبقا للاصول الحسابية ويراعى في تحديده خصم كافة المصروفات العمومية والاستهلاكات العادية والاحتياطات التحميلية المناسبة من اجمالي الأرباح والخسائر ويستقطع من الصافي بعد ذلك قبل التوزيع على المساهمين ما يأتى :

(١) الزكاة المطلوب تسديدها عن طريق الشركة وفقا لنظام الزكاة والدخل .

(ب) ١٠٪ من صافي الأرباح بمثابة احتياطي نظامى . ويتوقف استقطاع هذا الاحتياطي اذا بلغت جملته ٢٠٪ من رأس مال الشركة فاذا نقص عن ذلك يعاد الاستقطاع حتى يصل الى الحد المذكور ولا يجوز التصرف في هذا الاحتياطي او اى جزء منه الا بقرار من الجمعية العمومية لمواجهة ما قد ينتج من خسائر صافية بعد استنفاد كافة الاحتياطات الاخرى المختصة لهذا الغرض كما يوزع رصيده على المساهمين عند تصفية الشركة .

(ج) ١٠٪ من صافي الأرباح بمثابة احتياطي اضافى ويتوقف استقطاع هذا الاحتياطي اذا بلغت جملته ٢٠٪ من رأس مال الشركة ويخصص هذا الاحتياطي لتدعيم مركز الشركة ومواجهة المخاطر والخسائر .

(د) ٥٪ من الأرباح توزع على المساهمين كدفعة أولى .

(هـ) من ٥٪ الى ٧٪ حسبما تقرره الجمعية من صافي الأرباح الباقية نظير أتعاب مجلس الادارة طبقا لنص المادة ٢٦ من هذا النظام .

(و) الاحتياطات الاخرى التي تقرر الجمعية العمومية استقطاعها .

ولا يجوز التصرف في هذه الاحتياطات او الاحتياطي الاضافي الا بقرار من الجمعية العمومية .

(ز) يجوز أن تقرر الجمعية العمومية ترحيل الأرباح أو جزء منها للاعوام التالية .

ويوزع ما يتبقى بعد ذلك على المساهمين بالاضافة للموزع عليهم بمقتضى الفقرة (ب) .

المادة ٤٦ - دفع الأرباح :

(أ) لا يجوز صرف أرباح للمساهمين الا من صافي أرباح الشركة ومن الاحتياطي المخصص لهذا الغرض .

(ب) تصرف الأرباح لحامل قسيمة الأرباح .
(ج) في حالة وجود خسائر صافية ترحل للاعوام التالية .

(د) يحدد مجلس الادارة موعد ومكان صرف الأرباح على أن لا يتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ قرار الجمعية العمومية بتحديد الأرباح التي توزع على المساهمين .

الفصل التاسع

حل الشركة - تصفيتها

المادة ٤٧ - حل الشركة :

(أ) اذا بلغت خسائر الشركة ٢٥٪ من رأس مالها يتحتم على مجلس الادارة دعوة الجمعية العمومية غير العادية لتقرر استمرار الشركة أو حلها فاذا استمرت الشركة بعد ذلك وبلغت خسائرها ٥٠٪ من رأس المال يتحتم على مجلس الادارة دعوة الجمعية العمومية غير العادية للنظر ثانيا في تقرير استمرارها أو حلها .

(ب) تحل الشركة اذا بلغت خسارتها ثلاثة ارباع رأس مالها ما لم تقرر الجمعية العمومية غير العادية استمرارها رغم ذلك .

المادة ٤٨ - تصفية الشركة :

عند انتهاء مدة الشركة دون تجديدها أو في حالة حلها قبل انتهاء أجلها المحدد تعين الجمعية

العمومية بعد الاطلاع على اقتراح مجلس الادارة طريقة التصفية وتعين مصفيا أو أكثر وتحدد صلاحياتهم واتعابهم وتنتهى مهمة التصفية على الاعمال اللازمة لانجاز الاعمال المتعلقة بالتصفية وقسمة أموال الشركة التي لا تكون بحسب نوعها من اختصاص المصفي .

المادة ٤٩ - توزع صافي حصيلة التصفية بعد الوفاء بكافة ديون الشركة والتزاماتها - بين المساهمين حسبما يملكه كل منهم من رأس المال المدفوع دون تمييز .

المادة ٥٠ - يودع هذا النظام في مصلحة الشركات بوزارة التجارة وينشر طبقا للنظام المتبع .

نظام الشركات

المصادر

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٨٥ في ١٧/٣/٨٥

المصادق عليه بالمرسوم الملكي الكريم

رقم م/٦ وتاريخ ٢٢/٣/١٣٨٥ هـ

قرار رقم (١٨٥) وتاريخ ١٧/٣/١٣٨٥

ان مجلس الوزراء

بعد اطلاعه على المعاملة المرافقة لهذا المتعلقة بمشروع نظام الشركات .

وبعد اطلاعه على محضر اللجنة المكونة من كل من معالي وزير البترول والثروة المعدنية ومعالي وزير المعارف ومعالي وزير الزراعة والمياه ومعالي وزير التجارة والصناعة لدراسة مشروع نظام الشركات ، وذلك بناء على ما قرره المجلس في جلسته المنعقدة يوم السبت ١٢/٣/١٣٨٥ هـ .

(يقرر)

١ - الموافقة على مشروع نظام الشركات بالصيغة المرافقة لهذا .

٢ - وقد نظم مشروع مرسوم ملكي صورته مرافقة لهذا .

ولما ذكر حرره

رئيس مجلس الوزراء

الرقم م / ٦ التاريخ ٢٢/٣/١٣٨٥

بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى

نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم

١٨٥ وتاريخ ١٧/٣/١٣٨٥ .

وبعد الاطلاع على المادة (١٩) من نظام مجلس

الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٨) وتاريخ

٢٢ شوال ١٣٧٧ هـ .

نرسم بها هو آت :-

اولا - الموافقة على نظام الشركات بالصيغة

المرافقة لهذا . (١) (٢)

ثانيا - على نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير

التجارة والصناعة تنفيذ مرسومنا هذا .

مذكرة تفسيرية مشروع نظام الشركات

لقد كان للنهضة الحديثة التي اخذت المملكة

بأسبابها وشملت كافة نواحي الحياة منذ عهد

جلالة الملك عبد العزيز رحمه الله اثرها الكبير في

ازدهار التجارة وازدياد المشروعات العمرانية

الكبير مثل شق الطرق وانشاء المطارات واقامة

السدود والمنشآت الحكومية والاهلية . ومع

كثرة هذه الاعمال وجسامة تبعاتها بدت حاجة

الافراد ملحة الى تضافر جهودهم وتجميع طاقاتهم

في العمل والانتاج بانشاء الشركات التي تتوفر

لديها من الكفاءات المالية والفنية والادارية في

مواجهة تلك التبعات ، ما لا يتوفر لدى كل فرد

على حده وكان من نتيجة ذلك ان قفز عدد

الشركات في بضع سنوات من بضع عشرات الى

بضع مئات ، وهي لا تزال في ازدياد مضطرد لما

حققته في العمل من فوائد جمة تحققت بها

المصلحة العامة ومصاحبة الافراد مجتمعين

ومنفصلين .

وبالرغم من أن الشركات التي أسست في تلك

الفترة القصيرة من الزمن قد شملت في أغراضها

كافة أوجه النشاط المالي والتجاري والصناعي ،

وبلغت رؤوس الاموال المملوكة لها عدة مئات من

ملايين الريالات ، وزاد اقبال الدوائر الحكومية

والافراد على التعامل معها ، فان نصوص الانظمة

التي تحكمها لا تزيد حتى الآن على بضع مواد

وردت في نظام المحكمة التجارية لم تكن كافية لمواجهة كافة المسائل المتعلقة بالشركات سواء عند انشائها أم خلال مزاولة نشاطها أم عند انقضاءها وتصفيتها .

وازاء هذا القصور لجأ الافراد في تأسيس شركاتهم ومعالجة امورها ، الى اقتباس القواعد المعمول بها في الدول الاخرى ، فاختلفت السبل واختلطت الامور في كثير من الاحوال اختلاطا جعل مهمة الوزارة في مراقبتها والاشراف عليها عسيرة . ومن هنا بدت الحاجة ملحة الى وضع نظام شامل للشركات ، يوضح الاحكام الواجبة الاتباع في تأسيسها وفي مزاولتها لنشاطها وعند انقضاءها وتصفيتها ، ويبين مدى صلاحيات الوزارة في مراقبتها والاشراف عليها حفظا للمصالح العام ومحافظة على ما تحت يد تلك الشركات من اموال الافراد ، ويفرض الجزاءات على مخالفة تلك الاحكام .

والنظام المعروض ، يتناول في عمومته تنظيم الشركات التي تنشأ بطريق العقد ، ويتفق فيها اثنان او اكثر على العمل للكسب ليكون الغنم والغرم بينهما حسب الاتفاق ، وهذا النوع من الشركة مشروع بالسنة والاجماع اما السنة فما روى في الحديث القدسي وهو (يقول الله تعالى) انا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه - فان خانه خرجت من بينهما (وما روى ان أسامة بن شريك جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) فقال أتعرفني ؟ فقال : عليه الصلاة والسلام : كيف لا أعرفك وكنت شريكي ونعم الشريك لا تدارى ولا تمارى وقد بعث صلى الله عليه وسلم والناس يتعاملون بهذه الشركة فاقهرهم عليها حيث لم ينههم ولم ينكر عليهم والتقرير أحد وجوه السنة . واما الاجماع فما نراه من اشتراك المسلمين في التجارة من صدر الاسلام حتى الآن بدون نكير .

ولم يكن بد عند وضع النظام من الاعتماد أساسا فيه على ما استقر في العمل من القواعد التي أثبتت التجربة صلاحيتها وجرت بين الافراد

(١) نص المرسوم الملكي رقم م/٢٣ في ٢٨/٦/١٤٠٢ هـ بتعديل نظام الشركات على أن « تحل عبارة (الادارة العامة للشركات) محل عبارة (مصلحة الشركات) حيثما وردت في النظام وتعديل كلمة (تقييم أو تقييمها) ايضا وردت في

النظام الى كلمة (تقويم أو تقويمها) - أم القرى - العدد ٢٩١٨ لسنة ٥١ في ٢٨ رجب ١٤٠٢ هـ ٢١/٥/١٩٨٢ م

(٢) ادخل عدد من التعديلات على هذا النظام بموجب المرسوم الملكي رقم م/٢٣ المشار اليه . وقد نص هذا المرسوم

على أن تسرى هذه التعديلات على الشركات القائمة ولو كانت مؤسسة قبل نفاذها ، وذلك فيما عدا التعديلات التي ادخلت

على المواد ٤٩ و ١٥٠ والفقرة الأولى من المادة ١٥٨

مجري العرف ، مع الأخذ بالصالح من أحكام أنظمة الدول الأخرى - تحقيقا للتقارب الذي تفرضه الصفة الدولية للتجارة التي دعت ولا تزال تدعو الى توحيد الأنظمة التجارية كوسيلة من وسائل تحقيق الرخاء للجميع وذلك بعد استبعاد ما يمكن أن يتعارض من هذه الأحكام وتلك القواعد مع الشرع الحنيف ، ودون المساس بالصور المختلفة للشركات التي جرى المسلمون في الماضي على انشائها وتحقيقا لذلك نص النظام في المادة (٢) منه بعد بيان أشكال الشركات التي يسرى عليها ، على ما يأتي :- (مع عدم المساس بالشركات المعترف بها في الشريعة الإسلامية ، تكون باطلة كل شركة لا تتخذ أحد الأشكال المذكورة ٠٠ الخ ٠٠) كما نص في المادتين (٢٢٩ و ٢٣٠) الخاصتين بالعقوبات ، على عدم الإخلال بما تقتضيه أحكام الشريعة فأكد بذلك حق الأفراد في تأسيس الشركات التي تعارف عليها الناس في الماضي ، ان هم شاؤوا ، وأكد عدم جواز تطبيق شيء من الجزاءات عليهم في مثل هذه الحالات وأقر بأن أحكام الشرع الحنيف أصل لا يجوز الخروج عليه .

والواقع ان كافة أنواع الشركات التي تضمنها المشروع ، على تباين أشكالها وأحكامها ، لا تختلف عن الشركات التي كانت معروفة في الماضي الا في بعض التفاصيل الجزئية التي لا تمس الأسس العامة في المعاملات المشروعة ودون أن تحلل حراما أو تحرم حلالا ، أو تعارض نصا أو سنة أو إجماعا .

أما علة الاختلاف فترجع في أساسها الى اتساع دائرة المعاملات عما كانت عليه في الماضي مع تنوع صورها وأشكالها على نحو لم يكن معروفا أو متوقعا ، هذا فضلا عن أن مصلحة الأمة أصبحت تقتضي تحقيق إشراف الحكومة على الشركات ومراقبتها ، وبهذا الإشراف وتلك المراقبة تضمن الحكومة عدم خروج الناس على أحكام الشرع الحنيف سواء عند انشاء الشركات أم عند مباشرتها لنشاطها والله من وراء القصد .

تقسيم

الباب الأول - أحكام عامة

الباب الثاني - شركة التضامن

الباب الثالث - شركة التوصية البسيطة
الباب الرابع - شركة المحاصة
الباب الخامس - شركة المساهمة
الباب السادس - شركة التوصية بالأسهم
الباب السابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
الباب الثامن - الشركة ذات رأس المال القابل للتغيير
الباب التاسع - الشركة التعاونية
الباب العاشر - تحول الشركات واندماجها
الباب الحادي عشر - تصفية الشركات
الباب الثاني عشر - الشركات الأجنبية
الباب الثالث عشر - العقوبات
الباب الرابع عشر - هيئة حسم منازعات الشركات التجارية
الباب الخامس عشر - أحكام ختامية

الباب الأول

أحكام عامة

المادة ١ - الشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح ، بتقديم حصة من مال أو عمل ، لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو من خسارة .

(١)

المادة ٢ - (١) تسري أحكام هذا النظام وما لا يتعارض معها من شروط الشركاء وقواعد العرف على الشركات الآتية :

١ - شركة التضامن ٢ - شركة التوصية البسيطة ٣ - شركة المحاصة ٤ - شركة المساهمة ٥ - شركة التوصية بالأسهم ٦ - شركة ذات المسؤولية المحدودة ٧ - الشركة ذات رأس المال القابل للتغيير ٨ - الشركة التعاونية .

ومع عدم المساس بالشركات المعروفة في الفقه الإسلامي تكون باطلة كل شركة لا تتخذ أحد الأشكال المذكورة ويكون الأشخاص الذين تعاقدوا باسمها مسئولين شخصيا وبالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن هذا التعاقد .

ويجوز لمجلس الوزراء بقرار منه أن يعدل الحدود الدنيا والقصى لرأس مال الشركات المنصوص عليها في هذا النظام .

(١) معدلة بالمرسوم الملكي رقم م/٢٣ في ٢٨/٦/١٤٠٢ هـ - كما صدر بذات التعديل قرار مجلس الوزراء رقم ١٧

في ٢٠/١/١٤٠٢ هـ . أم القرى - العدد ٢٩١٨ لسنة ٥٩ في ٢٨ رجب ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢/٥/٢١ .

(ب) ولا تسرى أحكام هذا النظام على الشركات التي تؤسسها أو تشترك في تأسيسها الدولة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بشرط أن يصدر بترخيصها مرسوم ملكي يتضمن الأحكام التي تخضع لها الشركة .

(ج) تلغى الفقرة الثانية من المادة (٥١)

المادة ٣ - يجوز أن تكون حصة الشريك مبلغا معيناً من النقود (حصة نقدية) ويجوز أن تكون عينا (حصة عينية) كما يجوز - في غير الأحوال المستفادة من أحكام هذا النظام - أن تكون عملاً ولكن لا يجوز أن تكون حصة الشريك ما له من سمعة أو نفوذ .

وتكون الحصص النقدية والحصص العينية وحدها رأس مال الشركة ، ولا يجوز تعديل رأس المال إلا وفقاً لأحكام هذا النظام وما لا يتعارض معها من الشروط الواردة في عقد الشركة أو في نظامها .

المادة ٤ - إذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو حق منفعة أو أي حق آخر من الحقوق التي ترد على المال ، كان الشريك مسئولاً وفقاً لأحكام عقد البيع عن ضمان الحصة في حالة الهلاك أو الاستحقاق أو ظهور عيب أو نقص فيها . فإذا كانت الحصة واردة على مجرد الانتفاع بالمال طبقت أحكام عقد الإيجار على الأمور المذكورة .

وإذا كانت حصة الشريك حقوقاً له لدى الغير فلا تبرأ ذمته قبل الشركة إلا بعد تحصيلها هذه الحقوق .

وإذا كانت حصة الشريك عملاً ، كان كل كسب ينتج عن هذا العمل من حق الشركة . ومع ذلك لا يكون الشريك بالعمل ملزماً بأن يقدم للشركة ما يكون قد حصل عليه من حق على براءة اختراع إلا إذا اتفق على ذلك .

المادة ٥ - يعتبر كل شريك مدينياً للشركة بالحصة التي تعهد بها فإن تأخر في تقديمها عن الأجل المحدد لذلك كان مسئولاً في مواجهة الشركة عن تعويض الضرر الذي يترتب على هذا التأخير .

المادة ٦ - لا يجوز للدائن الشخصي لأحد الشركاء أن يتقاضى حقه من حصة مدينة في رأس مال الشركة ، وإنما يجوز له أن يتقاضى حقه من

أنصيب المدين المذكور في الأرباح وفقاً لميزانية الشركة . فإذا انتقضت الشركة انتقل حق الدائن إلى نصيب مدينه فيما يفيض من أموالها بعد سداد ديونها .

وإذا كانت حصة الشريك ممثلة في أسهم كان لدائنه الشخصي ، فضلاً عن الحقوق المشار إليها في الفقرة السابقة ، أن يطلب بيع هذه الأسهم ليتقاضى حقه من حصيلة البيع . ومع ذلك لا يسرى الحكم المذكور على أسهم الشركة التعاونية .

المادة ٧ - يتقاسم جميع الشركاء الأرباح والخسائر فإذا اتفق على حرمان أحد الشركاء من الربح أو على إعفائه من الخسارة كان هذا الشرط باطلاً ، وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة (٩) . ومع ذلك يجوز الاتفاق على إعفاء الشريك الذي لم يقدم غير عمله من المساهمة في الخسارة بشرط ألا يكون قد تقرر له أجر عن عمله .

مادة ٨ - مع عدم إخلال بأحكام المادتين (١٠٦ و ٢٠٥) لا يجوز توزيع أنصبة على الشركاء إلا من صافي الربح فإذا وزعت أرباح بصورة على الشركاء جاز للدائن الشركة مطالبة كل شريك ، ولو كان حسن النية ، برد ما قبضه منها ولا يلزم الشريك برد الأرباح الحقيقية التي قبضها ولو منيت الشركة بخسائر في السنوات التالية :

المادة ٩ - إذا لم يعين عقد الشركة نصيب الشريك في الأرباح أو في الخسائر كان نصيبه منها بنسبة حصته في رأس المال .

وإذا اقتصر العقد على تعيين نصيب الشريك في الربح كان نصيبه في الخسارة معادلاً لنصيبه في الربح . وكذلك الحال إذا اقتصر العقد على تعيين نصيب الشريك في الخسارة . وإذا كانت حصة الشريك قاصرة على عمله، ولم يعين في عقد الشركة نصيبه في الربح أو في الخسارة كان له أن يطلب تقييم عمله ويكون هذا التقييم أساساً لتحديد حصته في الربح أو في الخسارة وفقاً للضوابط المتقدمة ، وإذا كانت حصة الشريك قاصرة على عمله ولم يعين في عقد الشركة نصيبه في الربح أو في الخسارة كان له أن يطلب تقويم عمله ويكون هذا التقويم أساساً لتحديد حصته في الربح أو في الخسارة وفقاً للضوابط المتقدمة . وإذا

تعدد الشركاء بالعمل دون تقويم حصة كل منهم اعتبرت هذه الحصص متساوية ما لم يثبت العكس . وإذا قدم الشريك فضلا على عمله حصة نقدية أو عينية كان له نصيب في الربح أو في الخسارة عن حصته بالعمل ونصيب آخر عن حصته النقدية أو العينية

المادة ١٠ - باستثناء شركة المحاصة ، يثبت عقد الشركة ، وكذلك ما يطرا عليه من تعديل بالكتابة أمام كاتب عدل والا كان العقد أو التعديل غير نافذ في مواجهة الغير . ولا يجوز للشركاء الاحتجاج على الغير بعدم نفاذ العقد أو التعديل الذي لم يثبت على النحو المتقدم وانما يجوز للغير أن يعتج به في مواجهتهم .

ويسأل مديرو الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها بالتضامن عن تمويض الضرر الذي يصيب الشركة أو الشركاء أو الغير بسبب عدم كتابة عقدها أو ما يطرا عليه من تعديل .

المادة ١١ - باستثناء شركة المحاصة ، يشهر المديرون أو أعضاء مجلس الإدارة عقد الشركة ، وما يطرا عليه من تعديلات وفقا لاحكام هذا النظام .

فاذا لم يشهر العقد على النحو المذكور كان غير نافذ في مواجهة الغير .

وإذا اقتصر عدم الشهر على بيان أو أكثر من البيانات الواجب شهرها كانت هذه البيانات وحدها غير نافذة في مواجهة الغير .

ويسأل مديرو الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها بالتضامن عن تعويض الضرر الذي يصيب الشركة أو الشركاء أو الغير بسبب عدم الشهر .

المادة ١٢ - جميع العقود والمخالفات والاعلانات وغيرها من الاوراق التي تصدر عن الشركة يجب ان تحمل اسمها وبيانها عن نوعها ومركزها الرئيسي .

ويضاف الى هذه البيانات ، في غير شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة ، بيان عن مقدار رأس مال الشركة ومقدار المدفوع منه . وإذا انقضت الشركة وجب ان يذكر في الاوراق التي تصدر عنها انها تحت التصفية .

المادة ١٣ - فيما عدا شركة المحاصة ، تعتبر الشركة من وقت تأسيسها شخصا اعتباريا ولكن لا يحتج بهذه الشخصية في مواجهة الغير الا بعد استيفاء اجراءات الشهر .

المادة ١٤ - باستثناء شركة المحاصة ، تتخذ كل شركة تؤسس وفقا لاحكام هذا النظام مركزها الرئيسي في المملكة . وتعتبر هذه الشركة سعودية الجنسية ، ولكن لا تستتبع هذه الجنسية بالضرورة تمتع الشركة بالحقوق المقصورة على السعوديين .

المادة ١٥ - مع مراعاة أسباب الانقضاء الخاصة بكل نوع من انواع الشركات ، تنقضي كل شركة بأحد الأسباب الآتية :

- ١ - انقضاء المدة المحددة للشركة .
- ٢ - تحقق الغرض الذي أسست من أجله الشركة أو استحالة الغرض المذكور .
- ٣ - انتقال جميع الحصص أو جميع الاسهم الى شريك واحد .
- ٤ - هلاك جميع مال الشركة أو معظمه بحيث يتعذر استثمار الباقي استثمارا مجديا .
- ٥ - اتفاق الشركاء على حل الشركة قبل انقضاء مدتها ، ما لم ينص عقد الشركة على غير ذلك .
- ٦ - اندماج الشركة في شركة أخرى .
- ٧ - صدور قرار بحل الشركة من هيئة حسم منازعات الشركات التجارية بنسبة على طلب أحد ذوي الشأن وبشرط وجود أسباب خطيرة تبرر ذلك .

وتتم تصفية الشركة عند انقضائها وفقا لاحكام الواردة في الباب الحادي عشر من هذا النظام وذلك بالقدر الذي لا تتعارض فيه هذه الاحكام مع شروط عقد الشركة أو نظامها .

الباب الثاني

شركة التضامن

المادة ١٦ - شركة التضامن هي الشركة التي تتكون من شريكين أو أكثر مسئولين بالتضامن في جميع أموالهم عن ديون الشركة .

المادة ١٧ - يتكون اسم شركة التضامن من اسم شريك واحد أو أكثر مقرونا بما ينبىء عن وجود شركة ، ويكون اسم الشركة مطابقا للحقيقة . فاذا اشتمل على اسم شخص اجنبي عن الشركة مع علمه بذلك كان هذا الشخص مسئولا بالتضامن عن ديون الشركة .

ومع ذلك يجوز للشركة ان تبقى في اسمها اسم شريك انسحب منها أو توفي ، اذا قبل ذلك الشريك الذي انسحب أو ورثه الشريك الذي توفي .

المادة ١٨ - لا يجوز أن تكون حصص الشركاء ممثلة في صكوك قابلة للتداول .

ولا يجوز للشريك أن يتنازل عن حصته إلا بموافقة جميع الشركاء أو بمراعاة الشروط الواردة في عقد الشركة . وفي هذه الحالة يشهر التنازل بالطرق المنصوص عليها في المادة (٢١) .

وكل اتفاق على جواز التنازل عن الحصص دون قيد يعتبر باطلا . ومع ذلك يجوز للشريك أن يتنازل إلى الغير عن الحقوق المتصلة بحصته ولا يكون لهذا التنازل أثر إلا بين طرفيه .

المادة ١٩ - إذا انضم شريك إلى الشركة كان مسئولاً بالتضامن مع باقي الشركاء في جميع أمواله عن ديون الشركة السابقة واللاحقة لانضمامه . وكل اتفاق على غير ذلك بين الشركاء لا ينفذ في مواجهة الغير .

وإذا انسحب شريك من الشركة فلا يكون مسئولاً عن الديون التي تنشأ في ذمتها بعد شهر انسحابه وإذا تنازل أحد الشركاء عن حصته فلا يبرأ من ديون الشركة قبل دوائنها إلا إذا أقرروا هذا التنازل .

المادة ٢٠ - لا تجوز مطالبة الشريك بأن يؤدي من ماله ديناً على الشركة إلا بعد ثبوت هذا الدين في ذمتها ، باقرار المسؤولين عن ادارتها أو بقرار من هيئة حسم منازعات الشركات التجارية ، وبعد اصدار الشركة بالوفاء

المادة ٢١ - على مديري الشركة ، خلال ثلاثين يوماً من تأسيسها ، أن ينشروا ملخصاً من عقدها في جريدة يومية توزع في المركز الرئيسي للشركة ، وأن يطلبوا في الميعاد المذكور قيد الشركة في سجل الشركات بمصلحة الشركات . وعليهم فضلاً عن ذلك قيد الشركة في السجل التجاري وفقاً لأحكام نظام السجل التجاري ، ويشهر بنفس الطرق السابقة كل تعديل يطرأ على بيانات الملخص المشار إليه .

المادة ٢٢ - يشتمل ملخص عقد الشركة بصفة خاصة على البيانات الآتية :

١ - اسم الشركة وغرضها ومركزها الرئيسي وفروعها أن وجدت .

٢ - أسماء الشركاء ومحال اقامتهم ومهنتهم وجنسياتهم .

٣ - رأس مال الشركة وتعريف كاف

بالحصة التي تعهد كل شريك بتقديمها وميعاد استحقاقها .

٤ - أسماء المديرين ومن لهم حق التوقيع نيابة عن الشركة .

٥ - تاريخ تأسيس الشركة ومدتها .

٦ - بدء السنة المالية وانتهائها .

المادة ٢٣ - لا يجوز للشريك ، دون موافقة باقي الشركاء أن يمارس لحسابه أو لحساب الغير نشاطاً من نوع نشاط الشركة ولا أن يكون شريكاً في شركة تنافسها إذا كانت هذه الشركة الأخرى شركة تضامن أو شركة توصية أو شركة ذات مسئولية محدودة .

وإذا أخل أحد الشركاء بهذا الالتزام كان للشركة أن تطالبه بالتعويض أو أن تعتبر العمليات التي قام بها لحسابه الخاص قد تمت لحساب الشركة .

المادة ٢٤ - يجوز للشريك غير المدير أن يتدخل في إدارة الشركة ولكن يجوز للشريك أن يطلع بنفسه في مركز الشركة على سير أعمالها وأن يفحص دفاترها ومستنداتها وأن يستخرج بنفسه بياناً موجزاً عن حالة الشركة المالية من واقع دفاترها ومستنداتها وأن يوجه النصح لمديرها وكل اتفاق على خلاف ذلك يعتبر باطلاً

المادة ٢٥ - تصدر القرارات بالأغلبية العددية لأراء الشركاء ما لم ينص عقد الشركة على خلاف ذلك .

ومع ذلك فلا تكون القرارات المتعلقة بتعديل عقد الشركة صحيحة إلا إذا صدرت بالاجماع .

المادة ٢٦ - تعين الأرباح والخسائر ونصيب كل شريك فيها عند نهاية السنة المالية للشركة من واقع الميزانية وحساب الأرباح والخسائر .

ويعتبر كل شريك دائناً للشركة بنصيبه في الأرباح بمجرد تعيين هذا النصيب ويكمل ما نقص من رأس مال الشركة بسبب الخسائر من أرباح السنوات التالية ولكن لا يلتزم الشريك بتكملة ما نقص من حصته في رأس المال بسبب الخسائر إلا بموافقته .

المادة ٢٧ - يجوز أن يعين الشركاء في عقد الشركة أو في عقد مستقل مديراً أو أكثر من بين الشركاء أو من غيرهم ، وإذا تعدد المديرون دون أن يعين اختصاص كل منهم ودون أن ينص

على عدم جواز انفراد أى منهم بالادارة كان لكل منهم أن يقوم منفردا بأى عمل من أعمال الادارة على أن يكون لباقي المديرين الاعتراض على العمل قبل تمامه . وفى هذه الحالة تكون العبرة بأغلبية آراء المديرين ، فاذا تساوت الآراء وجب عرض الامر على الشركاء .

واذا اشترط أن تكون قرارات المديرين بالاجماع أو بالأغلبية فلا تجوز مخالفة هذا الشرط الا لأمر عاجل يترتب على تفويته خسارة جسيمة للشركة .

المادة ٢٨ - اذا لم يحدد الشركاء طريقة ادارة الشركة ، كان لكل منهم ان ينفرد بالادارة على ان يكون لباقي الشركاء أو لاي منهم الاعتراض على أى عمل قبل تمامه ، ولاغلبية الشركاء الحق في رفض هذا الاعتراض .

المادة ٢٩ - للمدير ان يباشر جميع اعمال الادارة العادية التى تدخل في غرض الشركة ، ما لم ينص عقد الشركة على تقييد سلطته في هذا الخصوص .

وله ان يتصالح على حقوق الشركة او ان يطلب التحكيم اذا كان في ذلك مصلحة للشركة .

وتلتزم الشركة بكل عمل يجريه المدير باسمها في حدود سلطته ، ولو استعمل المدير توقيع الشركة لحسابه الا اذا كان من تعاقد معه سىء نية .

المادة ٣٠ - لا يجوز للمدير ان يباشر الاعمال التى تجاوز الادارة العادية الا بموافقة الشركاء أو بنص صريح في العقد .

ويسرى هذا الحظر بصفة خاصة على الاعمال الآتية :

١ - التبرعات ما عدا التبرعات الصغيرة المعتادة .

٢ - بيع عقارات الشركة الا اذا كان هذا البيع مما يدخل في غرض الشركة .

٣ - رهن عقارات الشركة ولو كان مصرحا له فى عقد الشركة ببيع العقارات .

٤ - بيع متجر الشركة أو رهنه .

المادة ٣١ - لا يجوز للمدير أن يتعاقد

لحسابه الخاص مع الشركة الا باذن خاص من الشركاء يصدر في كل حالة على حده .

ولا يجوز له أن يمارس نشاطا من نوع نشاط الشركة الا بموافقة جميع الشركاء .

المادة ٣٢ - يسأل المدير عن تعويض الضرر الذى يصيب الشركة أو الشركاء أو الغير بسبب مخالفة شروط عقد الشركة أو بسبب ما يصدر منه من اخطاء في اداء عمله وكل اتفاق على خلاف ذلك يعتبر كأن لم يكن .

المادة ٣٣ - اذا كان المدير شريكا معيناً في عقد الشركة فلا يجوز عزله الا بقرار يصدر من هيئة حسم منازعات الشركات التجارية بناء على طلب أغلبية الشركاء وبشرط وجود مسوغ شرعى . وكل اتفاق على خلاف ذلك يعتبر كأن لم يكن .

ويترتب على عزل المدير فى الحانة المذكورة حل الشركة ما لم ينص العقد على خلاف ذلك . واذا كان المدير شريكا معيناً في عقد مستقل أو كان من غير الشركاء ، سواء كان معيناً في عقد الشركة أو فى عقد مستقل ، جاز عزله بقرار من الشركاء ولا يترتب على هذا العزل حل الشركة .

واذا كان المدير باجر وعزل في وقت غير لائق أو لغير مسوغ شرعى جاز له أن يطالب الشركة بتعويض ما أصابه من ضرر .

المادة ٣٤ - اذا كان المدير شريكا معيناً في عقد الشركة فلا يجوز له أن يعتزل الادارة لغير سبب مقبول والا كان مسئولاً عن التعويض . ويترتب على اعتزاله حل الشركة ما لم ينص العقد على خلاف ذلك .

واذا كان المدير ، سواء كان شريكا أو غير شريك ، معيناً في عقد مستقل فله أن يعتزل الادارة بشرط أن يكون ذلك فى وقت لائق وأن يخطر به الشركاء والا كان مسئولاً عن التعويض ولا يترتب على اعتزاله حل الشركة .

المادة ٣٥ - تنقضى شركة التضامن ب وفاة أحد الشركاء أو بالحجر عليه أو بشهر افلاسه أو اعساره أو بانسحابه من الشركة اذا كانت مدتها غير معينة ومع ذلك يجوز النص في عقد الشركة على أنه اذا توفى أحد الشركاء تستمر الشركة مع ورثته ولو كانوا قسراً .

وكذلك يجوز النص في عقد الشركة على أنه ، اذا توفى أحد الشركاء وحجر عليه أو شهر

افلاسه او اعساره او انسحب ، تستمر الشركة بين الباقيين من الشركاء . وفي هذه الحالة لا يكون لهذا الشريك او ورثته الا نصيبه في اموال الشركة ويقدر هذا النصيب وفقا لآخر جرد ما لم ينص عقد الشركة على طريقة أخرى للتقدير . ولا يكون للشريك او ورثته نصيب فيما يستجد بعد ذلك من حقوق الا بقدر ما تكون هذه الحقوق ناتجة عن عمليات سابقة على تلك الواقعة .

الباب الثالث

شركة التوصية البسيطة

المادة ٣٦ - تكون شركة التوصية البسيطة من فريقين من الشركاء فريق يضم على الاقل شريكا متضامنا مسئولاً في جميع امواله عن ديون الشركة ، وفريق اخر يضم على الاقل شريكا موصيا مسئولاً عن ديون الشركة بقدر حصته في رأس المال .

المادة ٣٧ - مع مراعاة الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (١٧) ، يتكون اسم شركة التوصية البسيطة من اسم واحد او اكثر من الشركاء المتضامنين مقرونا بما يندبىء عن وجود شركه ، ولا يجوز ان يتكون من اسم أحد الشركاء الموصيين فاذا اشتمل اسم الشركة على اسم شريك موص مع علمه بذلك اعتبر في مواجهة الغير شريكا متضامنا .

المادة ٣٨ - لا يجوز للشريك الموصى التدخل في أعمال الادارة الخارجية ولو بناء على توكيل ، وانما يجوز له الاشتراك في أعمال الادارة الداخلية في الحدود التي ينص عليها عقد الشركة ، ولا يرب هذا الاشتراك أى التزام في ذمته .

واذا خالف الشريك الحظر المشار اليه كان مسئولاً بالتضامن في جميع امواله عن الديون التي تترتب على ما اجراه من أعمال الادارة واذا كانت الأعمال التي قام بها الشريك الموصى من شأنها أن تدعو الغير الى الاعتقاد بانه شريك متضامن اعتبر الشريك الموصى مسئولاً بالتضامن في جميع امواله عن ديون الشركة .

المادة ٣٩ - مع مراعاة الاحكام السابقة ، اذا تعدد الشركاء المتضامنون في شركة التوصية البسيطة اعتبرت الشركة بالنسبة لهم شركة تضامن .

وفضلا عن ذلك تسرى على شركة التوصية البسيطة من احكام شركة التضامن الاحكام الآتية :

١ - الاحكام المتعلقة بشكل الحصة وبالتنازل عنها المنصوص عليها في المادة (١٨) .

٢ - احكام الشهر المنصوص عليها في المادتين (٢١ ، ٢٢) ولكن لا يلزم أن يشتمل ملخص شركة التوصية البسيطة على أسماء الشركاء الموصيين وانما يجب ان يشتمل على تعريف كاف بالحصص التي تعهدوا بها وعلى بيان قيمتها .

٣ - الاحكام المنظمة لعلاقات الشركاء والمنصوص عليها في المواد (٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦) .

٤ - الاحكام المتعلقة بادارة الشركة والمنصوص عليها في المواد من ٢٧ الى ٣٤) .

٥ - الاحكام المتعلقة باسباب الانقضاء والمنصوص عليها في المادة (٣٥) .

الباب الرابع

شركة المحاصة

المادة ٤٠ - شركة المحاصة هي الشركة التي تستتر عن الغير ولا تتمتع بشخصية اعتبارية ولا تخضع لاجراءات الشهر .

المادة ٤١ - لا يجوز لشركة المحاصة ان تصدر صكوكا قابلة للتداول .

المادة ٤٢ - يبقى كل شريك مالكا للحصة التي تعهد بتقديمها ما لم ينص عقد الشركة على خلاف ذلك .

واذا كانت الحصة عينا معينة بذاتها وشهر افلاس الشريك الذي يحرزها كان لمالكها حق استردادها من التفليسة بعد اداء نصيبه في خسائر الشركة .

اما اذا كانت الحصة نقودا او مثليات غير مفرزة فلا يكون لمالكها الاشتراك في التفليسة بوصفه دائنا بقيمة الحصة مخصصا منها نصيبه في خسائر الشركة .

المادة ٤٣ - يحدد عقد شركة المحاصة غرضها وحقوق والتزامات الشركاء وكيفية توزيع الارباح والخسائر بينهم .

المادة ٤٤ - لا يجوز اشراك محاص جديد

في نفس نشاط الشركة الا بموافقة جميع الشركاء،
ما لم ينص عقد الشركة على خلاف ذلك .

المادة ٤٥ - يجوز اثبات شركة المحاصة
بجميع الطرق بما في ذلك البينة .

المادة ٤٦ - ليس للغير حق الرجوع الا على
الشريك الذي تعامل معه واذا صدر من الشركاء
عمل يكشف للغير عن وجود الشركة جاز اعتبارها
بالنسبة اليه شركة تضامن واقعية .

المادة ٤٧ - تسري على شركة المحاصة
احكام المواد من (٢٣) الى (٢٦) وكذلك احكام
المادة (٣٥) .

الباب الخامس شركة المساهمة الفصل الأول احكام عامة

المادة ٤٨ - ينقسم رأس مال الشركة
المساهمة الى اسهم متساوية القيمة وقابلة
للتداول ، ولا يسال الشركاء فيها الا بقدر قيمة
اسهمهم . ولا يجوز ان يقل عدد الشركاء في
الشركة المذكورة عن خمسة .

المادة ٤٩ - (١) لا يقل رأس مال شركة
المساهمة التي تطرح اسهمها للاكتتاب العام
عن عشرة ملايين ريال سعودي وفيما عدا هذه
الحالة لا يقل رأس مال الشركة عن مليوني ريال
سعودي .

ولا يقل المدفوع من رأس المال عند تأسيس
الشركة عن نصف الحد الأدنى مع مراعاة ما تقتضيه
به المادة ٥٨ ولا تقل قيمة السهم عن خمسين
ريالا سعوديا .

٥ - تعدل الفقرة الأولى من المادة ٥٢ الى
النص التالي :

لايجوز تأسيس الشركات المساهمة الآتية
الا بترخيص يصدر به مرسوم ملكي بناء على
موافقة مجلس الوزراء وعرض وزير التجارة على
أن يراعى ما تقتضيه الأنظمة .

(أ) ذات الامتياز .

(ب) التي تدير مرفقا عاما .

(ج) التي تقدم لها الدولة اعانة .

(د) التي تشترك فيها الدولة أو غيرها

من الاشخاص الاعتبارية العامة .

(هـ) التي تزاوّل الأعمال المصرفية .

أما غير ذلك من الشركات المساهمة فلا
يجوز تأسيسها الا بترخيص يصدره وزير التجارة
ينشر في الجريدة الرسمية . ولا يصدر وزير
التجارة الترخيص المذكور الا بعد الاطلاع على
دراسة تثبت الجدوى الاقتصادية لأغراض
الشركة مالم تكن الشركة قد قدمت مثل هذه
الدراسة لجهة حكومية أخرى مختصة رخصت
بإقامة المشروع .

المادة ٥٠ - لا يجوز أن يشتمل اسم الشركة
المساهمة على اسم شخص طبيعي الا اذا كان
غرض الشركة استثمار براءة اختراع مسجلة
باسم هذا الشخص أو الا اذا تملك الشركة
مؤسسة تجارية واتخذت اسمها اسما لها .

المادة ٥١ (٢) - يصدر وزير التجارة والصناعة
قرارا بنموذج لنظام شركة المساهمة ولا تجوز
مخالفة هذا النموذج الا لأسباب يقرها الوزير
المذكور .

الفصل الثاني

تأسيس شركة المساهمة وشهرها

المادة ٥٢ - لا يجوز تأسيس شركة المساهمة
الا بترخيص يصدر به مرسوم ملكي بناء على
موافقة مجلس الوزراء وعرض وزير التجارة
والصناعة .

ويقدم طلب الترخيص موقعا عليه من
خمس شركاء على الاقل وفقا للأوضاع التي
يصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة .
ويبين في الطلب كيفية الاكتتاب برأس مال
الشركة وعدد الأسهم التي قصرها المؤسسون
على أنفسهم ومقدار ما اكتتب به كل منهم .
ويرفق به صورة من عقد الشركة ونظامها ، موقعا
على كل صورة من الشركاء وغيرهم من
المؤسسون .

ويقيد الطلب المذكور في السجل الذي تعده
لذلك مصلحة الشركات .

وللمصلحة المذكورة أن تطلب ادخال تعديلات
على نظام الشركة ليكون متفقا مع احكام هذا
النظام أو ليكون مطابقا للنموذج المشار اليه
في المادة (٥١) .

المادة ٥٣ - يعتبر مؤسسا كل من وقع عقد

(١) معدلة بالمرسوم الملكي رقم م/٢٣ في ٢٨/٦/١٤٠٢ هـ وقرار مجلس الوزراء رقم ١٧ في ٢٠/١/١٤٠٢ هـ المشار اليهما

(٢) ألغيت الفقرة الثانية من هذه المادة بموجب تعديل أدخل على المادة (٢) من هذا النظام .

شركة المساهمة أو طلب الترخيص بتأسيسها أو قدم حصة عينية عند تأسيسها أو اشترك اشتراكاً فعلياً في تأسيس الشركة .

المادة ٥٤ (١) - إذا لم يقصر المؤسسون على أنفسهم الاكتتاب بجميع الأسهم ، كان عليهم أن يطرحوا للاكتتاب العام الأسهم التي لم يكتبوها بها وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر المرسوم الملكي أو قرار مجلس الوزراء بتأسيس الشركة في الجريدة الرسمية ، ولوزير التجارة أن يأذن عند الضرورة بعد هذا الميعاد فترة لا تتجاوز تسعين يوماً .

المادة ٥٥ - إذا وجهت الدعوة إلى الجمهور للاكتتاب العام وجب أن يتم ذلك عن طريق البنوك التي يعينها وزير التجارة والصناعة . ويودع المؤسسون لدى البنوك المذكورة نسخاً كافية من نظام الشركة ، ويجوز لكل ذي شأن خلال مدة الاكتتاب أن يحصل على نسخة منها مقابل ثمن معقول .

وتكون الدعوة للاكتتاب العام بنشرة تشتمل بصفة خاصة على البيانات الآتية : -

١ - أسماء المؤسسين ومحال إقامتهم ومنهم وجنسياتهم .

٢ - اسم الشركة وغرضها ومركزها الرئيسي .

٣ - مقدار رأس المال المدفوع ونوع الأسهم وقيمتها وعددها ومقدار ما طرح منها للاكتتاب العام وما اكتتب به المؤسسون والقيود المفروضة على تداول الأسهم .

٤ - المعلومات الخاصة بالحصص العينية والحقوق المقررة لها .

٥ - المزايا الخاصة الممنوحة للمؤسسين أو لغيرهم .

٦ - طريقة توزيع الأرباح .

٧ - بيان تقديري لنفقات تأسيس الشركة .

٨ - تاريخ بدء اكتتاب ونهايته ومكانه وشروطه .

٩ - طريقة توزيع الأسهم على المكتتبين إذا زاد عدد الأسهم المكتتب بها على العدد المطروح للاكتتاب .

١٠ - تاريخ صدور المرسوم الملكي المرخص بتأسيس الشركة ورقم عدد الجريدة الرسمية

الذي نشر فيه . ويوقع هذه النشرة المؤسسون الذين وقعوا طلب الترخيص .

ويكونون مسئولين بالتضامن عن صحة البيانات الواردة فيها وعن استيفائها البيانات المشار إليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة .

وتعلن نشرة الاكتتاب في جريدة يومية توزع في المركز الرئيسي قبل تاريخ بدء الاكتتاب بخمسة أيام على الأقل .

المادة ٥٦ - يظل الاكتتاب مفتوحاً مدة لا تقل عن عشرة أيام ولا تتجاوز تسعين يوماً ولا يتم تأسيس الشركة إلا إذا اكتتب بكل رأس المال وإذا لم يكتب بكل رأس المال في المدة المذكورة جاز بأذن من وزير التجارة والصناعة مد فترة الاكتتاب مدة لا تزيد على تسعين يوماً .

المادة ٥٧ - يوقع المكتتب أو من ينوب عنه وثيقة تشتمل بصفة خاصة على اسم الشركة وغرضها ورأس مالها وشروط الاكتتاب واسم المكتتب وعنوانه ومهنته وجنسيته وعدد الأسهم التي يكتب بها وتعهد المكتتب بقبول نظام الشركة كما تقرره الجمعية التأسيسية .

ويكون الاكتتاب منجزاً غير معلق على شرط ، ويعتبر أي شرط يضعه المكتتب كأن لم يكن .

المادة ٥٨ - لا يقل المدفوع من قيمة كل سهم نقدي عند الاكتتاب عن ربع قيمته الاسمية ويؤشر على السهم بالقدر المدفوع من قيمته .

تودع حصيلة الاكتتاب باسم الشركة تحت التأسيس أحد البنوك التي يعينها وزير التجارة والصناعة ولا يجوز تسليمها إلا لمجلس الإدارة بعد إعلان تأسيس الشركة وفقاً للمادة (٦٣) .

المادة ٥٩ (٢) - إذا جاوز عدد الأسهم المكتتب بها العدد المطروح للاكتتاب ، وزعت الأسهم على المكتتبين بنسبة ما اكتتب به كل منهم . مع مراعاة ما يقرره وزير التجارة في كل حالة بالنسبة لصغار المكتتبين .

المادة ٦٠ - إذا وجدت حصص عينية أو مزايا خاصة للمؤسسين أو لغيرهم ، عينت مصلحة الشركات بناء على طلب المؤسسين خبيراً أو أكثر تكون مهمتهم التحقق من صحة تقييم الحصص العينية وتقدير مبررات المزايا الخاصة وبيان عناصر تقييمها .

ويقدم الخبير تقريره إلى مصلحة الشركات

(١) معدلة بالمرسوم الملكي رقم م/٢٣ في ٢٨/٦/١٤٠٢ هـ وقرار مجلس الوزراء رقم ١٧ في ٢٠/١/١٤٠٢ هـ المشار إليهما .
(٢) معدلة بالمرسوم الملكي رقم م/٢٣ في ٢٨/٦/١٤٠٢ هـ وقرار مجلس الوزراء رقم ١٧ في ٢٠/١/١٤٠٢ هـ المشار إليهما .

خلال ثلاثين يوما من تاريخ تكليفه بالعمل، ويجوز للمصلحة بناء على طلب الخير أن تمنحه مهلة أخرى لا تجاوز ثلاثين يوما .

وترسل المصلحة صورة من تقرير الخير الى المؤسسين ، وعلى هؤلاء توزيعه على المكتتبين قبل انعقاد الجمعية التأسيسية بخمسة عشر يوما على الأقل كما يودع التقرير المذكور المركز الرئيسى للشركة ويحق لكل ذى شأن الاطلاع عليه .

ويعرض التقرير المذكور على الجمعية التأسيسية، للمداولة فيه ، فاذا قررت الجمعية تخفيض المقابل المحدد للحصص العينية أو تخفيض المزايا الخاصة وجب أن يوافق مقدمو الحصص العينية أو المستفيدون من المزايا الخاصة على هذا التخفيض فى أثناء انعقاد الجمعية ، واذا رفض هؤلاء الموافقة على التخفيض اعتبر عقد الشركة كأن لم يكن بالنسبة لجميع اطرافها .

ولا تسلّم الأسهم التى تمثل الحصص العينية الى اصحابها الا بعد نقل ملكية هذه الحصص كاملة الى الشركة .

المادة ٦١ - يدعو المؤسسون المكتتبين الى جمعية تأسيسية تعقد وفقا للاوضاع المنصوص عليها فى نظام الشركة ، على الا تقل الفترة بين تاريخ الدعوة وتاريخ الانعقاد عن خمسة عشر يوما ، وعلى الا يتم الانعقاد فى حالة وجود حصص عينية أو مزايا خاصة قبل مضي خمسة عشر يوما من تاريخ ايداع التقرير المشار اليه فى المادة السابقة المركز الرئيسى للشركة . ولكل مكتتب ايا كان عدد اسهمه حق حضور الجمعية التأسيسية ويشترط لصحة الاجتماع حضور عدد من المكتتبين يمثل نصف رأس المال على الأقل . فاذا لم تتوفر هذه الاغلبية ، وجهت دعوة الى اجتماع ثان يعقد بعد خمسة عشر يوما على الأقل من توجيه الدعوة اليه ويكون هذا الاجتماع صحيحا ايا كان عدد المكتتبين الممثلين فيه .

وتصدر القرارات فى الجمعية التأسيسية بالأغلبية المطلقة للاسهم الممثلة فيها . ومع ذلك فاذا تعلقت هذه القرارات بتقييم الحصص العينية أو المزايا الخاصة فزمت موافقة أغلبية المكتتبين باسهم نقدية التى تمثل ثلثى الأسهم المذكورة بعد استبعاد ما اكتتب به مقدموا الحصص

العينية أو المستفيدون من المزايا الخاصة ولا يكون هؤلاء رأى فى هذه القرارات ولو كانوا من اصحاب الأسهم النقدية .

ويوقع رئيس الجمعية والسكرتير وجامع الأصوات محضر الاجتماع ويرسل المؤسسون صورة منه الى مصلحة الشركات .

المادة ٦٢ - مع مراعاة احكام المادة (٦٠) تختص الجمعية التأسيسية بالأمور الآتية :-

١ - التحقق من الاككتاب بكل رأس المال ومن الوفاء وفقا لأحكام هذا النظام بالحد الأدنى من رأس المال وبالقدر المستحق من قيمة الاسهم .

٢ - وضع النصوص النهائية لنظام الشركة ولكن لا يجوز للجمعية ادخال تعديلات جوهرية على النظام المعروض عليها الا بموافقة جميع المكتتبين الممثلين فيها .

٣ - تعيين اعضاء اول مجلس ادارة لمدة لا تجاوز خمس سنوات واول مراقب حسابات، اذا لم يكن قد تم تعيينهم فى عقد الشركة أو فى نظامها .

٤ - المداولة فى تقرير المؤسسين عن الأعمال والنفقات التى اقتضاها تأسيس الشركة .

المادة ٦٣ - يقدم المؤسسون خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء اجتماع الجمعية التأسيسية طلبا الى وزير التجارة والصناعة باعلان تأسيس الشركة وترفق الوثائق الآتية بالطلب المذكور :-

١ - اقرار بحصول الاككتاب بكل رأس المال وما دفعه المكتتبون من قيمة الأسهم وبيان باسمائهم وعدد الأسهم التى اكتتب بها كل منهم .

٢ - محضر اجتماع الجمعية .

٣ - نظام الشركة الذى اقرته الجمعية .

٤ - قرارات الجمعية بشأن تقرير المؤسسين وتقييم الحصص العينية والمزايا الخاصة وتعيين اعضاء مجلس الادارة ومراقب الحسابات اذا

لم يكن قد تم هذا التعمين في عقد الشركة أو نظامها .

المادة ٦٤ - تعتبر الشركة مؤسسة تأسيساً صحيحاً من تاريخ صدور قرار الوزير بإعلان تأسيسها . ولا تسمع بعد ذلك الدعوى بإبطال الشركة لاية مخالفة لاحكام هذا النظام أو لنصوص عقد الشركة أو نظامها .

ويترتب على قرار اعلان تأسيس الشركة انتقال جميع التصرفات التي اجراها المؤسسون لحسابها الى ذمتها كما يترتب عليه تحمل الشركة جميع المصاريف التي انفقها المؤسسون خلال فترة التأسيس .

واذا لم يتم تأسيس الشركة على النحو المبين في هذا النظام ، كان للمكتتبين ان يستردوا المبالغ التي دفعوها أو الحصص العينية التي قدموها ، وكان المؤسسون مسئولين بالتضامن عن الوفاء بهذا الالتزام وعن التعويض عند الاقتضاء ، وكذلك يتحمل المؤسسون جميع المصاريف التي انفقت في تأسيس الشركة ، ويكونون مسئولين بالتضامن في مواجهة الغير عن الأفعال والتصرفات التي صدرت منهم خلال فترة التأسيس .

المادة ٦٥ - ينشر في الجريدة الرسمية على نفقة الشركة قرار وزير التجارة والصناعة بإعلان تأسيسها مرفقاً به صورة من عقدها ومن نظامها .

وعلى أعضاء مجلس الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ القرار المذكور أن يطلبوا قيد الشركة في سجل الشركات بمصلحة الشركات . ويشتمل هذا القيد بصفة خاصة على البيانات الآتية : -

١ - اسم الشركة وغرضها ومركزها الرئيسي ومدتها .

٢ - أسماء المؤسسين ومحال اقامتهم ومهنتهم وجنسياتهم .

٣ - نوع الاسهم وقيمتها وعددها ومقدار ما طرح منها للاكتتاب العام وما اكتتب به المؤسسون ومقدار رأس المال المدفوع والقيود المفروضة على تداول الأسهم .

٤ - طريقة توزيع الأرباح والخسائر .

٥ - البيانات الخاصة بالحصص العينية والحقوق المقررة لها والمزايا الخاصة للمؤسسين أو لغيرهم .

٦ - تاريخ الرسوم الملكي المرخص بتأسيس الشركة ورقم عدد الجريدة الرسمية الذي نشر فيه .

٧ - تاريخ قرار وزير التجارة والصناعة بإعلان تأسيس الشركة ورقم عدد الجريدة الرسمية الذي نشر فيه .

وعلى أعضاء مجلس الإدارة كذلك ان يقيّدوا الشركة في السجل التجاري وفقاً لأحكام نظام السجل التجاري .

الفصل الثالث

إدارة شركة المساهمة

الفرع الأول

مجلس الإدارة

المادة ٦٦ (١) - يدير شركة المساهمة مجلس إدارة يحدد نظام الشركة عدد أعضائه بشرط ألا يقل عن ثلاثة .

وتعين الجمعية العامة العادية أعضاء مجلس الإدارة للمدة المنصوص عليها في نظام الشركة بشرط ألا تتجاوز ثلاث سنوات ، ويجوز لمجلس الوزراء أن يحدد مجالس الإدارة التي يجوز للعضو أن يعين فيها .

ويجوز دائماً إعادة تعيين أعضاء مجلس الإدارة ما لم ينص نظام الشركة على غير ذلك .

ويبين نظام الشركة كيفية انتهاء عضوية المجلس وإنما يجوز للجمعية العامة العادية في كل وقت عزل جميع أو بعض أعضاء مجلس الإدارة ، ولو من نظام الشركة على خلاف ذلك دون اخلال بحق العضو المعزول في مساءلة الشركة اذا وقع العزل لغير مبرر مقبول أو في وقت غير لائق .

ولعضو مجلس الإدارة ان يعتزل بشرط ان

(١) معدلة بالمرسوم الملكي رقم م/٢٣ في ٢٨/٦/١٤٠٢ هـ وقرار مجلس الوزراء رقم ١٧ في ٢٠/١/١٤٠٢ المشار اليهما .

يكون ذلك في وقت لائق والا كان مسئولاً قبل الشركة .

المادة ٦٧ - ما لم ينص نظام الشركة على خلاف ذلك ، اذا شغل مركز احد اعضاء مجلس الادارة كان للمجلس ان يعين مؤقتاً عضواً في المركز الشاغر ، على ان يعرض هذا التعيين على الجمعية العامة العادية في اول اجتماع لها . ويكمل العضو الجديد مدة سلفه .

واذا هبط عدد اعضاء مجلس الادارة عن الحد الأدنى المنصوص عليه في هذا النظام او في نظام الشركة وجبت دعوة الجمعية العامة العادية في اقرب وقت ممكن لتعيين العدد اللازم من الاعضاء .

مادة ٦٨ - (١) يجب ان يكون عضو مجلس الادارة مالكا لعدد من اسهم الشركة لا يقل قيمتها عن عشرة آلاف ريال وتودع هذه الاسهم خلال ثلاثين يوما من تاريخ تعيين العضو احد البنوك التي يعينها وزير التجارة والصناعة وتخصص هذه الاسهم لضمان مسئولية اعضاء مجلس الادارة وتظل غير قابلة للتداول الى ان تنقضي المدة المحددة لسماع دعوى المسئولية المنصوص عليها في المادة (٧٧) او الى ان يفصل في الدعوى المذكورة .

واذا لم يقدم عضو مجلس الادارة اسهم الضمان في الميعاد المحدد لذلك بطلت عضويته . وعلى مراقب الحسابات ان يتحقق من مراعاة حكم هذه المادة وان يضمن تقريره الى الجمعية العامة اية مخالفة في هذا الشأن .

المادة ٦٩ - لا يجوز ان يكون لعضو مجلس الادارة اية مصلحة مباشرة او غير مباشرة في الاعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة الا بترخيص من الجمعية العامة العادية يجدد كل سنة . ويستثنى من ذلك الاعمال التي تتم بطريق المناقصات العامة اذا كان عضو مجلس الادارة صاحب العرض الافضل .

وعلى عضو مجلس الادارة ان يبلغ المجلس بما له من مصلحة شخصية في الاعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة ، ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع ولا يجوز للعضو ذي المصلحة الاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن .

ويبلغ رئيس مجلس الادارة الجمعية العامة العادية عند انعقادها الاعمال والعقود التي يكون لاحد اعضاء مجلس الادارة مصلحة شخصية فيها ، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من مراقب الحسابات .

المادة ٧٠ - لا يجوز لعضو مجلس الادارة ، بغير ترخيص من الجمعية العامة العادية يجدد كل سنة ، ان يشترك في اي عمل من شأنه منافسة الشركة او ان يتجر في احد فروع النشاط الذي تزاوله والا كان للشركة ان تطالبه بالتعويض او ان تعتبر العمليات التي باشرها لحسابه الخاص قد اجريت لحسابها .

المادة ٧١ - لا يجوز لشركة المساهمة ان تقدم قرضا نقديا من اي نوع لاعضاء مجلس ادارتها او ان تضمن اي قرض يعقده واحد منهم مع الغير ويستثنى من ذلك البنوك وغيرها من شركات الائتمان اذ يجوز لها في حدود اغراضها وبالاوضاع وبالشروط التي تتبعها في معاملاتها مع الجمهور ان تقرض احد اعضاء مجلس ادارتها او ان تفتح له اعتمادا او ان تضمنه في القروض التي يعقدها مع الغير .

ويعتبر باطلا كل عقد يتم بالمخالفة لاحكام هذه المادة .

المادة ٧٢ - لا يجوز لاعضاء مجلس الادارة ان يديموا الى المساهمين في غير اجتماعات الجمعية العامة ، او الى الغير ما وقفوا عليه من اسرار الشركة بسبب مباشرتهم لادارتها والا وجب عزلهم ومساءلتهم عن التعويض .

المادة ٧٣ - مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة ، يكون لمجلس الادارة اوسع السلطات في ادارة الشركة كما يكون له في حدود اختصاصه ان يفوض واحداً او اكثر من اعضاءه او من الغير في مباشرة عمل او اعمال معينة .

على انه لا يجوز لمجلس الادارة عقد القروض التي تجاوز آجالها ثلاث سنوات او بيع عقارات الشركة او رهنها ، او بيع متجر الشركة او رهنه ، او ابراء مديني الشركة من التزاماتهم ، الا اذا كان مصرحا بذلك في نظام الشركة وبالشروط الواردة فيه .

وإذا لم يتضمن نظام الشركة احكاماً في هذا الخصوص فلا يجوز للمجلس القيام بالتصرفات المذكورة إلا بأذن من الجمعية العامة العادية وذلك ما لم تكن تلك التصرفات داخلة بطبيعتها في اغراض الشركة .

المادة ٧٤ - يبين نظام الشركة طريقة مكافأة اعضاء مجلس الادارة ويجوز أن تكون هذه المكافأة راتباً معيناً أو بدل حضور عن الجلسات أو مزايا عينية أو نسبة معينة من الأرباح ، ويجوز الجمع بين اثنتين أو أكثر من هذه المزايا . ومع ذلك إذا كانت المكافأة نسبة معينة من ارباح الشركة فلا يجوز أن تزيد هذه النسبة على ١٠٪ من الأرباح الصافية بعد خصم المصروفات والاستهلاكات والاحتياطات التي قررتها الجمعية العامة تطبيقاً لأحكام هذا النظام أو لنصوص نظام الشركة وبعد توزيع ربح على المساهمين لا يقل عن ٥٪ من رأس مال الشركة وكل تقدير يخالف ذلك يكون باطلاً .

ويشتمل تقرير مجلس الادارة الى الجمعية انعاماً العادية على بيان شامل لكل ما حصل عليه اعضاء مجلس الادارة خلال السنة المالية من رواتب ونصيب في الأرباح وبدل حضور ومصروفات وغير ذلك من ، المزايا ، كما يشتمل التقرير المذكور على بيان ما قبضه اعضاء المجلس بوصفهم موظفين أو اداريين أو ما قبضوه نظير أعمال فنية أو ادارية أو استشارات .

المادة ٧٥ - تلتزم الشركة بالأعمال التي يجريها مجلس الادارة في حدود اختصاصه كما تسأل عن تعويض ما ينشأ من الضرر عن الأفعال غير المشروعة التي تقع من اعضاء المجلس في ادارة الشركة .

المادة ٧٦ - يسأل اعضاء مجلس الادارة بالتضامن عن تعويض الشركة أو المساهمين أو الغير عن الضرر الذي ينشأ عن أساءتهم تدبير شئون الشركة أو مخالفتهم أحكام هذا النظام أو نصوص نظام الشركة . وكل شرط يقضى بغير ذلك يعتبر كأن لم يكن .

وتقع المسؤولية على جميع اعضاء مجلس الادارة إذا نشأ الخطأ عن قرار صدر باجماعهم أما القرارات التي تصدر بأغلبية الآراء فلا يسأل عنها المعارضون متى اثبتوا اعتراضهم صراحة

في محضر الاجتماع ولا يعتبر الغياب عن حضور الاجتماع الذي يصدر فيه القرار سبباً للاعفاء من المسؤولية إلا إذا ثبت عدم علم العضو الغائب بالقرار أو عدم تمكنه من الاعتراض عليه بعد علمه به .

المادة ٧٧ - للشركة أن ترفع دعوى المسؤولية على اعضاء مجلس الادارة بسبب الأخطاء التي تنشأ عنها اضرار لمجموع المساهمين وتقرر الجمعية العامة العادية رفع هذه الدعوى وتعين من ينوب عن الشركة في مباشرتها . وإذا حكم بشهر افلاس الشركة كان رفع الدعوى المذكورة من اختصاص ممثل التفليسة وإذا انقضت الشركة تولى المصطفى مباشرة الدعوى بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية . وفيما عدا حالتى الغش والتزوير ، تقضى دعوى المسؤولية المقررة للشركة بموافقة الجمعية العامة العادية على ابراء ذمة اعضاء مجلس الادارة من مسؤولية ادارتهم . وفي جميع الاحوال لا تسمع الدعوى المذكورة بعد انقضاء سنة على تلك الموافقة .

المادة ٧٨ - لكل مساهم الحق في رفع دعوى المسؤولية المقررة للشركة على اعضاء مجلس الادارة إذا كان من شأن الخطأ الذي صدر منهم إلحاق ضرر خاص به . ولا يجوز للمساهم رفع الدعوى المذكورة إلا إذا كان حق الشركة في رفعها لازال قائماً ويجب على المساهم أن يخطر الشركة بعزمه على رفع الدعوى . وإذا رفع المساهم الدعوى المذكورة فلا يحكم له إلا بقدر ما لحقه من ضرر .

المادة ٧٩ - (١) مع مراعاة نصوص نظام الشركة ، يعين مجلس الادارة من بين أعضائه رئيساً وعضواً منتدباً ويجوز أن يجمع عضو واحد بين مركز رئيس المجلس ومركز العضو المنتدب .

ويبين نظام الشركة اختصاصات رئيس المجلس والعضو المنتدب والمكافأة الخاصة التي يحصل عليها كل منهما بالإضافة الى المكافأة المقررة لاءضاء المجلس وإذا خلا نظام الشركة من أحكام في هذا الشأن تولى مجلس الادارة توزيع الاختصاصات وتحديد المكافأة الخاصة .

وعين مجلس الادارة سكرتيراً يختاره من

(١) معدلة بالمرسوم الملكي رقم م/٢٣ في ٢٨/٦/١٤٠٢ هـ وقرار مجلس الوزراء رقم ١٧ في ٢٠/١/١٤٠٢ هـ المشار اليهما .

بين أعضائه أو من غيرهم ويحدد اختصاصاته ومكافاته إذا لم يتضمن نظام الشركة أحكاماً في هذا الخصوص .

ولا تزيد مدة رئيس المجلس والعضو المنتدب والسكرتير عضو مجلس الإدارة عن مدة عضوية كل منهم في المجلس .

ويجوز دائماً إعادة تعيين العضو المنتدب والسكرتير عضو مجلس الإدارة ما لم ينص نظام الشركة على غير ذلك أما رئيس المجلس فتقتصر فترة رئاسته للمجلس على دورة واحدة

وللمجلس في كل وقت أن يعزلهم جميعهم أو بعضهم دون إخلال بحقهم في التعويض إذا وقع العزل أغير مبرر مقبول أو في وقت غير لائق .

المادة ٨٠ - يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في نظام الشركة ومع ذلك وبصرف النظر عن أي نص مخالف في نظام الشركة يجب على رئيس المجلس أن يدعو إلى الاجتماع متى طلب إليه ذلك اثنان من الأعضاء .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره نصف الأعضاء على الأقل بشرط ألا يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة ، مالم ينص نظام الشركة على نسبة أو عدد أكبر .

ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينيب عنه غيره من الأعضاء في حضور الاجتماع إلا إذا نص على ذلك نظام الشركة .

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين أو الممثلين وعند تساوى الآراء يرجح الرأي الذي منه رئيس المجلس ، وذلك مالم ينص نظام الشركة على غير ذلك .

المادة ٨١ - للمجلس أن يصدر قرارات بطريق عرضها على الأعضاء متفرقين مالم يطلب

أحد الأعضاء كتابة اجتماع المجلس للمداولة فيها وتعرض هذه القرارات على مجلس الإدارة في أول اجتماع تال لها .

المادة ٨٢ - تثبت مداوات المجلس وقراراته في محاضر يوقعها رئيس المجلس والسكرتير .

وتدون هذه المحاضر في سجل خاص يوقعه رئيس المجلس والسكرتير .

الفرع الثاني

جمعيات المساهمين

المادة ٨٣ (١) - يبين نظام الشركة من له حق حضور الجمعيات العامة من المساهمين . ومع ذلك يكون لكل مساهم حائز لعشرين سهماً حق الحضور ولو نص نظام الشركة على غير ذلك .

والمساهم أن يوكل عنه كتابة مساهماً آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة .

ويجوز لوزارة التجارة أن توفد مندوباً أو أكثر لحضور الجمعيات العامة كمراقبين .

المادة ٨٤ - فيما عدا الأمور التي تختص بها الجمعية العامة غير العادية ، تختص الجمعية العامة العادية بجميع الأمور المتعلقة بالشركة وتنعقد الجمعية الأخيرة مرة على الأقل في السنة خلال الستة الشهور التالية لانتهاء السنة المالية للشركة .

ويجوز دعوة جمعيات عامة عادية أخرى كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

المادة ٨٥ - تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة باستثناء الأمور الآتية :

١ - التعديلات التي من شأنها حرمان المساهم من حقوقه الأساسية التي يستمد منها بوصفه شريكاً في الشركة من أحكام هذا النظام أو من نظام الشركة . وهي الحقوق المنصوص عليها في المادتين (١٠٧ و ١٠٨) .

٢ - التعديلات التي من شأنها زيادة الاعباء المالية للمساهمين .

٣ - تعديل غرض الشركة .

٤ - نقل المركز الرئيسى للشركة المؤسسة في المملكة الى بلد اجنبى .

٥ - تعديل جنسية الشركة .

وكل نص على خلاف ذلك يعتبر كأن لم يكن . وللجمعية العامة غير العادية ، فضلا عن الاختصاصات المقررة لها ، ان تصدر قرارات في الامور الداخلة أصلا في اختصاص الجمعية العامة العادية وذلك بنفس الشروط والايضاح المقررة للجمعية الاخيرة .

المادة ٨٦ - اذا كان من شأن قرار الجمعية العامة تعديل حقوق فئة معينة من المساهمين فلا يكون القرار المذكور نافذا الا اذا صادق عليه من له حق التصويت من هؤلاء مجتمعين في جمعية خاصة بهم وفقا للاحكام المقررة للجمعية العامة غير العادية .

المادة ٨٧ (١) - تنعقد الجمعيات العامة او الخاصة للمساهمين بدعوة من مجلس الادارة وفقا للاوضاع المنصوص عليها في نظام الشركة .

وعلى مجلس الادارة ان يدعو الجمعية العامة العادية اذا طلب ذلك مراقب الحسابات او عدد من المساهمين يمثل ٥٪ من رأس المال على الأقل .

ولمصلحة الشركات ، بناء على طلب عدد من المساهمين يمثل ٢٪ من رأس المال على الأقل او بناء على قرار من وزير التجارة أن تدعو الجمعية العامة للانعقاد اذا مضى شهر على الموعد المحدد لانعقادها دون أن تدعى للانعقاد .

المادة ٨٨ - (٢) ينشر الدعوة لانعقاد الجمعية العامة في الجريدة الرسمية وصحيفة يومية توزع في المركز الرئيسى للشركة قبيل الميعاد المحدد للانعقاد بخمسة وعشرين يوما على الأقل .

ومع ذلك يجوز اذا كانت جميع الأسهم اسمية الاكتفاء بتوجيه الدعوة في الميعاد المذكور بخطابات مسجلة وتشتمل الدعوة على جدول الاعمال وترسل صورة من الدعوة وجدول

الاعمال الى الادارة العامة للشركات بوزارة التجارة خلال المدة المحددة للنشر .

المادة ٨٩ - (٣) يعد مجلس الادارة عن كل سنة مالية ميزانية للشركة وحساب الارباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة ومركزها المالى والطريقة التى يقترحها لتوزيع الارباح الصافية وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة العادية السنوية بستين يوما على الأقل . ويرفع رئيس مجلس الادارة الوثائق المشار اليها وتودع نسخ منها في المركز الرئيسى للشركة تحسب تصرف المساهمين قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بخمسة وعشرين يوما على الأقل . وعلى رئيس مجلس الادارة أن ينشر في صحيفة توزع في المركز الرئيسى للشركة الميزانية وحساب الارباح والخسائر وخلاصة وافية من تقرير مجلس الادارة والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات وأن يرسل صورة من هذه الوثائق الى الادارة العامة للشركات قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة بخمسة وعشرين يوما على الأقل .

المادة ٩٠ - يسجل المساهمون الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة او الخاصة اسماءهم بمركز الشركة الى الوقت المحدد لانعقاد الجمعية مالم ينص نظام الشركة على غير ذلك . ويحرر عند انعقاد الجمعية كشف باسماء المساهمين الحاضرين والممثلين ومحال اقامتهم مع بيان عدد الاسهم التى في حيازتهم بالاصالة او بالوكالة وعدد الاصوات المخصصة لها ويكون لكل ذى مصلحة الاطلاع على هذا الكشف .

المادة ٩١ - لا يكون انعقاد الجمعية العامة انعادية صحيحا الا اذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس مال الشركة على الأقل ، مالم ينص نظام الشركة على نسبة اعلى . فاذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الاول ، وجهت دعوة الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع السابق وتنشر هذه الدعوة بالطريقة المنصوص عليها في المادة ٨٨ ، ويعتبر الاجتماع الثانى صحيحا ايا كان عدد الاسهم الممثلة فيه .

وتصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة للاسهم الممثلة في الاجتماع مالم ينص نظام الشركة على نسبة اعلى .

المادة ٩٢ - لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا الا اذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس المال على الأقل مالم ينص نظام الشركة على نسبة أعلى ، فاذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الأول وجهت دعوة الى اجتماع ثان بنفس الاوضاع المنصوص عليها في المادة ٩١ ، ويكون الاجتماع الثاني صحيحا اذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال على الأقل .

وتصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع الا اذا كان القرار متعلقا بزيادة او بتخفيض رأس المال او بإطالة مدة الشركة او بحل الشركة قبل انقضاء المدة المحددة في نظامها او بادماج الشركة في شركة او في مؤسسة أخرى فلا يكون القرار صحيحا الا اذا صدر بأغلبية ثلاثة ارباع الأسهم الممثلة في الاجتماع .

وعلى مجلس الادارة ان يشهر ، وفقا لاحكام المادة ٦٥ قرارات الجمعية العامة غير العادية اذا تضمنت تعديل نظام الشركة .

المادة ٩٣ - يبين نظام الشركة طريقة التصويت في جمعيات المساهمين ومع ذلك لا يجوز لأعضاء مجلس الادارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية التي تتعلق بإبراء ذمتهم من المسؤولية عن ادارتهم .

المادة ٩٤ - لكل مساهم حق مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية وتوجيه الأسئلة بشأنها الى أعضاء مجلس الادارة ومراقب الحسابات . وكل نص في نظام الشركة يحرم المساهم من هذا الحق يكون باطلا . ويجب على مجلس الادارة او مراقب الحسابات عن أسئلة المساهمين بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر . واذا رأى المساهم ان الرد على سؤاله غير مقنع احتكم الى الجمعية وكان قرارها في هذا الشأن نافذا .

المادة ٩٥ - يحذر باجتماع الجمعية محضر يتضمن أسماء المساهمين الحاضرين او الممثلين وعدد الأسهم في حيازتهم بالاصالة او بالوكالة وعدد الأصوات المقررة والقرارات التي اتخذت وعدد الأصوات التي وافقت عليها او خالفتها وخلاصة وافية للمناقشات التي دارت في

الاجتماع .

وتدون المحاضر بصفة منتظمة عقب كل اجتماع في سجل خاص يوقعه رئيس الجمعية وسكرتيرها وجامع الأصوات .

المادة ٩٦ - الاكتتاب في الأسهم او تملكها يفيد قبول المساهم لنظام الشركة ، والتزامه بالقرارات التي تصدر من جمعيات المساهمين وفقا لاحكام هذا النظام ونظام الشركة سواء كان حاضرا أو غائبا ، وسواء اكان موافقا على هذه القرارات أو مخالفا لها .

المادة ٩٧ - (١) مع عدم الاخلال بحقوق الغير الحسن النية يقع باطلا كل قرار يصدر من جمعيات المساهمين بالمخالفة لاحكام هذا النظام أو لاحكام نظام الشركة وللادارة العامة للشركات ولكل مساهم اعترض في محضر الاجتماع على القرار أو تغيب عن حضور الاجتماع بسبب مقبول أن يطلب البطلان ويترتب على القضاء بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة لجميع المساهمين ولا تسمع دعوى البطلان بعد انقضاء سنة من تاريخ القرار المذكور .

الفصل الرابع

الصكوك التي تصدرها شركة المساهمة

الفرع الأول - الأسهم

المادة ٩٨ - تكون أسهم شركة المساهمة غير قابلة للتجزئة في مواجهة الشركة فاذا تملك السهم أشخاص متعددون وجب عليهم أن يختاروا أحدهم لينوب عنهم في استعمال الحقوق المختصة بالسهم ويكون هؤلاء الأشخاص مسئولين بالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن ملكية السهم .

ولا يجوز ان تصدر الأسهم بأقل من قيمتها الاسمية وانما يجوز ان تصدر بأعلى من هذه القيمة اذا نص نظام الشركة أو وافقت الجمعية العامة على ذلك . وفي هذه الحالة الأخيرة يضاف فرق القيمة الى الاحتياطي النظامي ولو بلغ الحد الأقصى المنصوص عليه في هذا النظام .

وتسرى الاحكام السابقة على الشهادات المؤقتة التي تسلم الى المساهمين قبل اصدار الأسهم .

المادة ٩٩ - يجوز أن تكون أسهم الشركة نقدية أو عينية ، ويذكر نوع السهم في الصك المثبت له .

(١) مدلة بالمرسوم الملكي رقم م/٢٣ في ٢٨/٦/١٤٠٢ هـ وقرار مجلس الوزراء رقم ١٧ في ٢٠/١/١٤٠٢ هـ المشار اليهما .

ويجوز أن يكون السهم اسميا أو لحامله ، ويبقى السهم اسميا الى حين الوفاء بقيمته كاملة .

ويبين في صك السهم مقدار مادفع منه وكذلك تبقى الشهادة المؤقتة اسمية الى ان يستبدل بها صك السهم .

المادة ١٠٠ - لا يجوز تداول الاسهم النقدية التي يكتب بها المؤسسون أو الأسهم العينية أو حصص التأسيس قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن سنتين ماليتين كاملتين لا تقل كل منهما عن اثني عشر شهرا من تاريخ تأسيس الشركة . ويؤثر على هذه الصكوك بما يدل على نوعها وتاريخ تأسيس الشركة والمدة التي يمتنع فيها تداولها .

ومع ذلك يجوز خلال فترة الحظر نقل ملكية الأسهم النقدية وفقا لأحكام بيع الحقوق من أحد المؤسسين الى مؤسس آخر ، أو الى أحد أعضاء مجلس الإدارة لتقديمها كضمان للإدارة ، أو من ورثة أحد المؤسسين في حالة وفاته الى الغير .

وتسرى أحكام هذه المادة على ما يكتب به المؤسسون في حالة زيادة رأس المال قبل انقضاء فترة الحظر .

المادة ١٠١ - يجوز ان ينص في نظام الشركة على قيود تتعلق بتداول الأسهم بشرط ألا يكون من شأنها تحريم هذا التداول .

المادة ١٠٢ - تداول الأسهم الاسمية بالقيود في سجل المساهمين الذي تعده الشركة والذي يتضمن أسماء المساهمين وجنسياتهم ومحال اقامتهم ومهنتهم وأرقام الأسهم والقدر المدفوع منها ويؤثر بهذا القيد على السهم ولا يعتمد بنقل ملكية السهم الاسمي في مواجهة الشركة أو الغير إلا من تاريخ القيد في السجل المذكور . وتداول الأسهم التي لحاملها بمجرد المناولة .

المادة ١٠٣ - ترتب الأسهم حقوقا والتزامات متساوية .

ومع ذلك يجوز للجمعية العامة ، اذا لم يوجد نص مانع في نظام الشركة ، ان تقرر اصدار أسهم ممتازة أو ان تقرر تحويل الأسهم العادية الى أسهم ممتازة .

ويجوز أن ترتب الأسهم الممتازة لأصحابها

أولوية في قبض ربح معين أو أولوية في استرداد مبالغ من رأس المال عند النصفية أو أولوية في الأمرين معا أو أية ميزة أخرى ، ولكن لايجوز اصدار أسهم تعطى اصواتا متعددة .

واذا كانت هناك أسهم ممتازة فلا يجوز اصدار أسهم جديدة تكون لها أولوية عليها الا بموافقة جمعية خاصة مكونة وفقا للمادة (٨٦) من أصحاب الأسهم الممتازة الذين يضارون من هذا الاصدار وبموافقة جمعية عامة مكونة من جميع فئات المساهمين ، وذلك ما لم ينص نظام الشركة على غير ذلك . ويسرى هذا الحكم أيضا عند تعديل أو إلغاء حقوق الأولوية المقررة للأسهم الممتازة في نظام الشركة .

المادة ١٠٤ - يجوز أن ينص في نظام الشركة على استهلاك الأسهم اثناء قيام الشركة اذا كان مشروعها يهلك تدريجيا أو يقوم على حقوق مؤقتة .

ولا يكون استهلاك الأسهم الا من الأرباح أو من الاحتياطي الذي يجوز التصرف فيه ويقع الاستهلاك تباعا بطريق القرعة السنوية أو بآية طريقة أخرى تحقق المساواة بين المساهمين ويجوز ان يكون الاستهلاك لشراء الشركة لأسهمها بشرط ان يكون سعرها اقل من قيمتها الاسمية أو مساويا لهذه القيمة . وتعدم الشركة الأسهم التي تحصل عليها بهذه الطريقة .

ويجوز ان ينص في نظام الشركة على اعطاء أسهم تمتع لأصحاب الأسهم التي تستهلك بالقرعة ويحدد نظام الشركة الحقوق التي ترتبها لأصحابها .

ومع ذلك يجب ان تخصص نسبة مئوية من صافي الربح السنوي للأسهم التي لم تستهلك لتوزع عليها بالأولوية على أسهم التمتع . وفي حالة انقضاء الشركة يكون لأصحاب الأسهم التي لم تستهلك أولوية الحصول من موجودات الشركة على ما يعادل القيمة الاسمية لأسهمهم .

المادة ١٠٥ - لا يجوز أن تشتري الشركة أسهمها الا في الأحوال الآتية :

١ - اذا كان الغرض من الشراء استهلاك الأسهم بالتسوية المبينة في المادة السابقة .

٢ - اذا كان الفرض من الشراء تخفيض رأس المال .

٣ - اذا كانت الاسهم ضمن مجموعة من الاموال التي تشتريها الشركة بما لها من اصول وما عليها من خصوم . وفيما عدا الاسهم المقدمة لضمان مسئولية اعضاء مجلس الادارة لا يجوز الشركة ان ترتهن اسهمها ، ولا يكون للاسهم التي تحوزها الشركة اصوات في مداولات جمعيات المساهمين .

المادة ١٠٦ - يجوز ان ينص في نظام الشركة على توزيع مبلغ ثابت على المساهمين لاجاوزه ٥٪ من رأس المال وذلك لمدة لا تزيد على خمس سنوات من تاريخ تأسيس الشركة . وفي حالة عدم وجود ارباح صافية تكفى لدفع المبلغ المذكور يعتبر ما قبضه المساهمون من مصروفات تأسيس الشركة ويخصم من اول ارباح بالطريقة التي يمينها نظام الشركة .

المادة ١٠٧ - يباشر المساهم حق التصويت في الجمعيات العامة أو الخاصة وفقا لاحكام نظام الشركة ويكون للمساهم الذي له حق حضور جمعيات المساهمين صوت واحد على الأقل ، ويجوز ان يحدد نظام الشركة حدا اقصى لعدد الاصوات التي تكون لمن يحوز عدة أسهم .

المادة ١٠٨ - تثبت للمساهم جميع الحقوق المتصلة بالسهم وعلى وجه الخصوص الحق في الحصول على نصيب من الارباح التي يتقرر توزيعها والحق في الحصول على نصيب من موجودات الشركة عند التصفية وحق حضور جمعيات المساهمين والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها وحق التصرف في الاسهم وحق طلب الاطلاع على دفاتر الشركة ووثائقها ومراقبة اعمال مجلس الادارة ورفع دعوى المسئولية على اعضاء المجلس والطعن بالبطلان في قرار جمعيات المساهمين ، وذلك بالشروط والقيود الواردة في هذا النظام أو في نظام الشركة

المادة ١٠٩ - للمساهمين الذين يمثلون ٥٪ على الاقل من رأس المال أن يطلبوا الى هيئة حسم منازعات الشركات التجارية الامر بالتفتيش على الشركة اذا تبين لهم من تصرفات اعضاء مجلس الادارة أو مراقبي الحسابات في

شئون الشركة ما يدعو الى الريبة وللهيئة المذكورة أن تأمر باجراء التفتيش على ادارة الشركة على نفقة الشاكين ، وذلك بعد سماع أقوال اعضاء مجلس الادارة المراقبين في جلسة خاصة ، ولها عند الاقتضاء ان تفرض على الشاكين تقديم ضمان . واذا ثبت صحة الشكوى جاز للمهيئة المشار اليها أن تأمر بما تراه من اجراءات تحفظية ، وان تدعو الجمعية العامة لاتخاذ انقرارات اللازمة ، كما يجوز لها في حالة الضرورة القصوى أن تعزل اعضاء مجلس الادارة والمراقبين وان تعين مديرا مؤقتا تحدد سلطته ومدة مهمته .

المادة ١١٠ - يلتزم المساهم بدفع قيمة السهم في المواعيد المعينة لذلك ويكون المالكون المتعاقبون للسهم مسئولين بالتضامن عن الوفاء بقيمته وفيما عدا المالك الاخير تبرأ ذمة كل مساهم من هذه المسئولية بانقضاء سنة من تاريخ قيد التصرف في سجل السهم .

واذا تخلف المساهم عن الوفاء في ميعاد الاستحقاق جاز لمجلس الادارة ، بعد اصدار المساهم بخطاب مسجل ، بيع السهم في مزاد علني ، ومع ذلك يجوز للمساهم المتخلف حتى اليوم المحدد للمزايدة ان يدفع القيمة المستحقة عليه ، مضافا اليها المصروفات التي انفقتها الشركة .

وتستوفي الشركة من حصيلة البيع المبالغ المستحقة لها وترد الباقي لصاحب السهم . واذا لم تكف حصيلة البيع للوفاء بهذه المبالغ جاز للشركة ان تستوفي الباقي من جميع اموال المساهم وتلغى الشركة السهم الذي بيع وتعطى المشتري سهما جديدا يحمل رقم السهم الملغى وتؤشر بذلك في سجل الاسهم .

المادة ١١١ - لا يجوز للشركة ان تطالب المساهم بدفع مبالغ تزيد على مقدار ما التزم به عند اصدار السهم ولو نص نظام الشركة على غير ذلك .

ولا يجوز للمساهم ان يطلب استرداد حصته في رأس مال الشركة .

ولا يجوز للشركة ابراء ذمة المساهم من الالتزام بدفع باقى قيمة السهم ، ولا تقع المقاصة بين هذا الالتزام وما يكون للمساهم من حقوق قبل الشركة .

الفرع الثاني

حصص التأسيس

المادة ١١٢ - للشركة المساهمة بناء على نص في نظامها أن تصدر حصص تأسيس لمن قدم

الفرع الثالث

السندات

المادة ١١٦ - لشركة المساهمة ان تصدر بالقروض التي تعقدها سندات متساوية القيمة وقابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة .

ويجوز ان تكون هذه السندات اسمية او لحاملها . . ويجب ان يبقى السند اسما الى حين سداد كامل قيمته .

وترتب السندات الصادرة في مناسبة قرض واحد حقوقا متساوية . ويعتبر كل شرط يقضى بخلاف ذلك كان لم يكن .

المادة ١١٧ - لا يجوز اصدار سندات قرض الا بالشروط الآتية :-

- ١ - ان يكون مصرحا بذلك في نظام الشركة .
- ٢ - ان تقرر ذلك الجمعية العامة العادية .
- ٣ - ان يكون رأس مال الشركة قد دفع بأكمله .

٤ - الا تزيد قيمة السندات على قيمة رأس المال المدفوع .

ولا يجوز اصدار سندات قرض جديدة الا اذا دفع المكتتبون بالسندات القديمة قيمتها كاملة وبشرط الا تزيد قيمة السندات الجديدة مضافا اليها الباقي في ذمة الشركة من السندات القديمة ، على رأس المال المدفوع .

ولا تسرى احكام الفقرة السابقة على شركات التسليف العقاري وبنوك التسليف الزراعي او الصناعي والشركات التي يرخص لها بذلك وزير التجارة والصناعة .

المادة ١١٨ - للجمعية العامة ان تفوض مجلس الادارة في تعيين مقدار القرض وشروطه ولا ينفذ قرار الجمعية باصدار سندات قرض الا بعد قيده في السجل التجاري ونشره في الجريدة الرسمية .

المادة ١١٩ - اذا طرحت سندات قرض للاكتتاب العام وجب ان يتم ذلك عن طريق البنوك التي يعينها وزير التجارة والصناعة . وتكون دعوة الجمهور للاكتتاب بنشرة يوقعها اعضاء مجلس الادارة وتشتمل بصفة خاصة على البيانات الآتية :-

- ١ - قرار الجمعية العامة باصدار السندات وتاريخ شهر القرار .

اليها عند التأسيس او بعد ذلك ، براءة اختراع او التزاما حصل عليه من شخص اعتباري عام . وتكون هذه الحصص اسمية او لحاملها وتداول وفقا لاحكام المواد ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ ولا تكون قابلة للتجزئة بالمعنى المنصوص عليه في المادة ٩٨ .

المادة ١١٤ - لا تدخل حصص التأسيس في تكوين رأس المال ولا يشترك اصحابها في ادارة الشركة او في اعداد الحسابات او في جمعيات المساهمين . وتسرى على هذه الحصص قرارات جمعيات المساهمين الصادر وفقا لاحكام هذا النظام او نصوص نظام الشركة، بما في ذلك القرارات الخاصة بالاستهلاكات والاحتياطيات ايا كان نوعها واما كانت مبالغها ومدد مدة الشركة او حل الشركة قبل مدتها المحددة او زيادة رأس المال او تخفيضه او استهلاك اسهم رأس المال او شراء اسهم الشركة او اصدار اسهم لها اولوية في الارباح .

ومع ذلك اذا كان من شأن قرارات جمعيات المساهمين تعديل او الغاء الحقوق - المقررة لحصص التأسيس فلا تكون هذه القرارات نافذة الا اذا وافقت عليها جمعية تعقد من اصحاب الحصص وفقا لاحكام الجمعيات الخاصة للمساهمين .

ولا صاحب حصص التأسيس الطعن بالبطلان في قرارات جمعيات المساهمين او في قرارات الجمعيات الخاصة اذا صدرت على خلاف احكام هذا النظام او نصوص نظام الشركة وذلك وفقا لاحكام المادة (٩٧) .

المادة ١١٤ - مع مراعاة احكام المادة السابقة يحدد نظام الشركة او قرار الجمعية العامة المنشئ لحصص التأسيس الحقوق المقررة لها ، ويجوز ان تمنح هذه الحصص نسبة من الارباح الصافية لا تزيد على ١٠٪ بعد توزيع نصيب على المساهمين لا يقل عن ٥٪ من رأس المال المدفوع كما يجوز ان تمنح عند التصفية اولوية بالنسبة المذكورة في استرداد الفائض من موجودات الشركة بعد سداد ما عليها من ديون .

المادة ١١٥ - للجمعية العامة للمساهمين ان تقرر الغاء حصص التأسيس بعد عشر سنوات من تاريخ اصدارها مقابل تعويض عادل . وللشركة في كل وقت ان تشتري من ارباحها الصافية حصص التأسيس بسعر السوق او بالشمن الذي تتفق عليه مع اصحاب هذه الحصص مجتمعين في جمعية خاصة بهم تعقد وفقا لاحكام المادة ٨٦ .

٢ - عدد السندات التي تقرر إصدارها وقيمتها .

٣ - تاريخ بدء الاكتتاب ونهايته .

٤ - ميعاد استحقاق السندات وشروط وصحائف الوفاء .

٥ - قيمة السندات السابق إصدارها ونسائنها وقيمة ما لم يدفع منها وقت إصدار السندات الجديدة .

٦ - رأس مال الشركة والقدر المدفوع منه .

٧ - المركز الرئيسي للشركة وتاريخ تأسيسها ومدتها .

٨ - قيمة الحصص العينية .

٩ - ملحق آخر ميزانية للشركة .

وتعلن نشرة الاكتتاب في جريدة يومية توزع في المركز الرئيسي للشركة قبل تاريخ بدء الاكتتاب بخمسة أيام على الأقل .

ويذكر في وثيقة الاكتتاب في صكوك السندات والاعلانات والنشرات المتصلة بعملية الإصدار جميع البيانات المذكورة في نشرة الاكتتاب مع الإشارة إلى الجريدة التي تم فيها النشر .

المادة ١٢٠ - على أعضاء مجلس الإدارة ، خلال ثلاثين يوما من تاريخ قفل باب الاكتتاب أن يقدموا إلى مصلحة الشركات بيانا يتضمن عدد السندات المكتتب بها وقيمتها وما دفع منها ، ويرفق بهذا البيان جدول بأسماء المكتتبين وعدد السندات التي اكتتب بها كل منهم .

المادة ١٢١ - يترتب البطلان على مخالفة أحكام المواد ١١٦ و ١١٧ و ١١٩ ، وتلتزم الشركة برد قيمة السندات الباطلة فضلا عن تعويض الضرر الذي أصاب أصحابها .

المادة ١٢٢ - تسرى قرارات جمعيات المساهمين على أصحاب السندات ومع ذلك لا يجوز للجمعيات المذكورة أن تعدل الحقوق المقررة لهم إلا بموافقة تصدر منهم في جمعية خاصة بهم تعقد وفقا لأحكام المادة ٨٦ وتسرى على عدم الوفاء بقيمة السند أحكام المادة (١١٠)

الفصل الخامس

مالية شركة المساهمة

الفرع الأول

حسابات الشركة

المادة ١٢٣ - يعد مجلس الإدارة في نهاية كل سنة مالية جردا لقيمة أصول الشركة

وخصومها في التاريخ المذكور ، كما يعد ميزانية لشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريرها عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية ويضمن هذا التقرير الطريقة المقترحة لتوزيع الأرباح الصافية . ويضطلع المجلس بهذه الوثائق تحت تصرف مراقب الحسابات قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بخمسة وخمسين يوما على الأقل .

المادة ١٢٤ - يراعى في تبويب الميزانية وحساب الأرباح والخسائر كل سنة التبويب المتبع في السنوات السابقة ، ويبقى أسس تقييم الأصول والخصوم ثابتة ما لم تقرر الجمعية العامة بناء على اقتراح مراقب الحسابات ، تعديل ذلك التبويب أو أسس التقييم .

المادة ١٢٥ - يجنب مجلس الإدارة كل سنة ١٠٪ من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي يسمى الاحتياطي النظامي . ويجوز أن تقرر الجمعية العامة العادية وقف هذا التجنب متى بلغ الاحتياطي المذكور نصف رأس المال .

ويجوز النص في نظام الشركة على تجنيب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي يسمى الاحتياطي الاتفاقي يخصص للأغراض التي يحددها النظام المذكور .

والجمعية العامة العادية عند تحديد نصيب الاسهم في الأرباح الصافية ، أن تقرر تكوين احتياطيات أخرى وذلك بالقدر الذي يحقق دوام الرخاء للشركة أو يكفل توزيع أرباح ثابتة بقدر الامكان على المساهمين .

والجمعية المذكورة كذلك أن تقتطع من الأرباح الصافية مبالغ لإنشاء مؤسسات اجتماعية لموظفي الشركة وعمالها أو لمعاونة ما يكون قائما من هذه المؤسسات . وإذا وجدت مؤسسات من هذا القبيل واعتمدت في تكوين أموالها على ما تدفعه الشركة وما يقتطع من رواتب الموظفين واجور العمال جاز لهؤلاء في حالة انتهاء عقود عملهم أن يستردوا ما اقتطع منهم بقدر حرمانهم من المزايا المنصوص عليها في نظام المؤسسة الاجتماعية .

المادة ١٢٦ - يستخدم الاحتياطي النظامي في تغطية خسائر الشركة أو في زيادة رأس مالها . وإذا جاوز الاحتياطي المذكور نصف رأس المال نجاز للجمعية العامة العادية أن تقرر توزيع الزيادة على المساهمين وذلك في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحا صافية تكفي لتوزيع النصيب المقرر لهم في نظام الشركة .

ولا يجوز أن يستخدم الاحتياطي الاتفاقي الا بقرار من الجمعية العامة غير العادية . وإذا لم يكن الاحتياطي المذكور مخصصا لفرض معين جاز للجمعية العامة العادية ، بناء على اقتراح مجلس الإدارة ، أن تقرر صرفه فيما يعود بالنفع على الشركة .

المادة ١٢٧ - يبين نظام الشركة النسبة التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد تجنب الاحتياطي النظامي والاحتياطي الاتفاقي بشرط ألا تقل النسبة المذكورة عن ٥ ٪ من رأس المال .

ويستحق المساهم حصته في الأرباح بمجرد صدور قرار الجمعية العامة بالتوزيع .

المادة ١٢٨ - على أعضاء مجلس الإدارة ، خلال ثلاثين يوما من تاريخ موافقة الجمعية العامة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات أن يودعوا مكتب السجل التجاري ومصلحة الشركات صورة من الوثائق المذكورة .

الفرع الثاني

مراقب الحسابات

المادة ١٢٩ - يمارس المساهمون الرقابة على حسابات الشركة وفقا للأحكام المنصوص عليها في نظام الشركة مع مراعاة الأحكام الآتية :

المادة ١٣٠ - تعين الجمعية العامة العادية مراقب حسابات أو أكثر من بين المراقبين المصرح لهم بالعمل في المملكة وتحدد مكافأتهم ومدة عملهم ، ويجوز لها إعادة تعيينهم . كما يجوز لها في كل وقت تغييرهم مع عدم الإخلال بحقوقهم في التعويض اذا وقع التغيير في وقت غير لائق أو لغیر مبرر مقبول .

ولا يجوز الجمع بين عمل مراقب الحسابات والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس الإدارة أو القيام بعمل فني أو إداري في الشركة ولو على سبيل الاستشارة كما لا يجوز أن يكون المراقب شريكا لأحد مؤسسي الشركة أو لأحد أعضاء مجلس إدارتها أو موظفا لديه أو قريبا له إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية . ويقع باطلا كل عمل مخالف لحكم هذه الفقرة ويلزم المخالف بأن يرد إلى وزارة المالية والاقتصاد الوطني ما قبضه من الشركة .

المادة ١٣١ - لمراقب الحسابات في كل وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها وغير ذلك من الوثائق ، وله طلب البيانات والإيضاحات

التي يرى ضرورة الحصول عليها . وله أيضا أن يحقق موجودات الشركة والتزاماتها .

وعلى رئيس مجلس الإدارة أن يمتنعه من أداء واجبه المحدد في الفقرة السابقة وإذا صادف مراقب الحسابات صعوبة في هذا الشأن أثبت ذلك في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة ، فإذا لم يسر المجلس عمل مراقب الحسابات وجب على الأخير دعوة الجمعية العامة العادية للنظر في الأمر .

المادة ١٣٢ - على مراقب الحسابات أن يقدم إلى الجمعية العامة العادية السنوية تقريرا يضمه موقف إدارة الشركة من تمكينه من الحصول على البيانات والإيضاحات التي طلبها ، وما يكون قد كشفه من مخالفات لأحكام هذا النظام أو أحكام نظام الشركة ، ورايه في مدى مطابقة حسابات الشركة للواقع .

ويتلى تقرير مراقب الحسابات في الجمعية العامة وإذا قررت الجمعية المصادقة على تقرير مجلس الإدارة دون الاستماع إلى تقرير مراقب الحسابات كان قرارها باطلا .

المادة ١٣٣ - لا يجوز لمراقب الحسابات أن يذيع إلى المساهمين في غير الجمعية العامة أو إلى الغير ما وقف عليه من أسرار الشركة بسبب قيامه بعمله والا وجب تغييره فضلا عن مساءلته عن التعويض .

ويسأل مراقب الحسابات عن تعويض الضرر الذي يصيب الشركة أو المساهمين أو الغير بسبب الأخطاء التي تقع منه في أداء عمله . وإذا تعدد المراقبون المشتركون في الخطأ كانوا مسئولين بالتضامن .

الفصل السادس

تعديل رأس مال الشركة

الفرع الأول - زيادة رأس المال

المادة ١٣٤ - للجمعية العامة غير العادية أن تقرر زيادة رأس مال الشركة مرة أو عدة مرات بشرط أن يكون رأس المال الأصلي قد دفع بأكمله .

المادة ١٣٥ - تتم زيادة رأس المال بإحدى الطرق الآتية :

- ١ - إصدار أسهم جديدة تدفع قيمتها نقدا .
- ٢ - إصدار أسهم جديدة مقابل حصص عينية .

٣ - اصدار اسهم جديدة مقابل ما على الشركة من ديون معينة المقدار حالة الاداء .

٤ - اصدار اسهم جديدة بمقدار فائض الاحتياطي الذي تقرر الجمعية العامة غير العادية ادماجه في رأس المال او زيادة القيمة الاسمية للاسهم المتداولة بمقدار الفائض المذكور

٥ - اصدار اسهم جديدة مقابل حصص التأسيس او السندات المتداولة .

المادة ١٣٦ - (١) يكون للمساهمين أولوية الاكتتاب بالاسهم الجديدة النقدية ما لم يتضمن نظام الشركة تنازلهم عن هذا الحق أو تقييده ويجوز لمجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير التجارة بعد الاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد الوطنى الفاء حق الأولوية أو تقييده بالنسبة للشركات الآتية :

(أ) ذات الامتياز .

(ب) التي تدير مرفقا عاما .

(ج) التي تقدم لها الدولة اعانة .

(د) التي تشترك فيها الدولة .

(هـ) التي تزاوّل الأعمال المصرفية .

ويسرى حكم هذه الفقرة على الشركات ولو كانت مؤسسة قبيل نفاذها .

ولا تسرى هذه المادة على شركات البترول والمعادن التي تعمل بموجب اتفاقيات خاصة صدرت بمراسيم ملكية .

ويعلن المساهمون بأولويتهم في الاكتتاب بالنشر في جريده يومية عن قرار زيادة رأس المال وشروط الاكتتاب . ويجوز الاكتفاء باخطارهم بهذا البيان بخطابات مسجلة اذا كانت جميع اسهم الشركة اسمية .

ويبدى كل مساهم رغبته كتابة في استعمال حقه في الأولوية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ النشر او الاخطار المشار اليه في الفقرة السابقة .

وتوزع تلك الاسهم على المساهمين الاصليين الذين طلبوا الاكتتاب بنسبة ما يملكونه من اسهم اصلية بشرط ألا يجاوز ما يحصلون عليه ما طلبوه من الاسهم الجديدة . ويوزع الباقي من الاسهم الجديدة على المساهمين الاصليين الذين طلبوا أكثر من نصيبهم بنسبة ما يملكونه من اسهم اصلية على ألا يجاوز ما يحصلون عليه ما طلبوه من الاسهم الجديدة .

ويطرح ما يتبقى من الاسهم الجديدة للاكتتاب العام وتتبع في هذا الاكتتاب الاحكام المتعلقة بالاكتتاب برأس مال الشركة تحت التأسيس .

وفي حالة طرح الاسهم الجديدة للاكتتاب العام يوقع رئيس مجلس الادارة ومراقب الحسابات نشرة الاكتتاب التي تشتمل بصفة خاصة على البيانات الآتية : -

١ - قرار الجمعية العامة غير العادية بزيادة رأس المال وتاريخ القرار المذكور .

٢ - رأس مال الشركة عند اصدار الاسهم الجديدة ومقدار الزيادة المقترحة وعدد الاسهم الجديدة وعلاوة الاصدار ان وجدت .

٣ - تعريف بالحصص العينية .

٤ - بيان عن متوسط الارباح التي وزعتها الشركة خلال السنتين السابقتين على قرار زيادة رأس المال .

المادة ١٣٧ - تسرى على الاسهم العينية التي تصدر في مناسبة زيادة رأس المال احكام تقييم الحصص العينية المقدمة بمناسبة تأسيس الشركة وتقوم الجمعية العامة العادية مقام الجمعية التأسيسية .

المادة ١٣٨ - اذا صدرت الاسهم الجديدة النقدية مقابل ما على الشركة من ديون معينة المقدار حالة الاداء ، وجب ان يعد مجلس الادارة ومراقب الحسابات بيانا عن منشأ هذه الديون ومقدارها ويوقع اعضاء المجلس ومراقب الحسابات هذا البيان ويشهدون بصحته .

المادة ١٣٩ - اذا تمت زيادة رأس المال بادماج فائض الاحتياطي في رأس المال ، وجب ان تصدر الاسهم الجديدة بنفس شكل واوضاع الاسهم المتداولة ، وتوزع تلك الاسهم على المساهمين بدون مقابل بنسبة ما يملكه كل منهم من الاسهم الاصلية .

واذا اشتمل فائض الاحتياطي المشار اليه على ارباح اقتطعت من انصبة اصحاب حصص التأسيس وجبت دعوة هؤلاء الى الاجتماع في جمعية خاصة بهم تعقد وفقا للاحكام المقررة في المادة (٨٦) للموافقة على ادماج ما يخصهم في فائض الاحتياطي المذكور في رأس المال وتحديد ما يخصهم من الاسهم الجديدة فاذا لم تتم هذه الموافقة ، اقتضت زيادة رأس المال على ذلك الجزء من فائض الاحتياطي الذي يخص اصحاب الاسهم .

المادة ١٤٠ - لا تجوز زيادة رأس المال بتحويل حصص التأسيس الى اسهم الا بعد انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة (١٠٠) وبشرط موافقة اصحاب الحصص على هذا التحويل وفقا لاحكام المادة (٨٦) .

وتكون الاسهم التي تحل محل الحصص

الملفأة قابلة للتداول من تاريخ اصدارها .

المادة ١٤١ - لا يجوز تحويل مستندات القرض الى اسهم الا اذا نص على ذلك في شروط اصدارها ومع ذلك يكون للمالك السند في هذه الحالة الخيار بين قبول التحويل او قبض القيمة الاسمية للسند .

الفرع الثاني

تخفيض رأس المال

المادة ١٤٢ - للجمعية العامة غير المادية ان تقرر تخفيض رأس المال اذا زاد عن حاجة الشركة او اذا منيت الشركة بخسائر . ويجوز في الحالة الأخيرة وحدها تخفيض رأس المال الى ما دون الحد المنصوص عليه في المادة (٤٩) .

ولا يصدر قرار التخفيض الا بعد تلاوة تقرير مراقب الحسابات عن الاسباب الموجبة له وعن الالتزامات التي على الشركة وعن اثر التخفيض في هذه الالتزامات .

المادة ١٤٣ - اذا كان تخفيض رأس المال نتيجة زيادة رأس المال عن حاجة الشركة ، وجبت دعوة الدائنين الى ابداء اعتراضاتهم عليه في خلال ستين يوما من تاريخ نشر قرار التخفيض في جريدة يومية توزع في المركز الرئيسي للشركة فاذا اعترض احد منهم وقدم الى الشركة مستنداته في الميعاد المذكور وجب على الشركة ان تؤدي اليه دينه اذا كان حالا او ان تقدم ضمانا كافيا للموفاء به اذا كان آجلا .

المادة ١٤٤ - يتم تخفيض رأس المال باحدى الطرق الآتية :

١ - رد جزء من القيمة الاسمية للسهم الى المساهم او ابراء ذمته من كل او بعض القدر غير المدفوع من قيمة السهم .

٢ - تخفيض القيمة الاسمية للسهم بما يعادل الخسارة التي اصابته الشركة .

٣ - الغاء عدد من الاسهم يعادل القدر المطلوب تخفيضه .

٤ - شراء عدد من الاسهم يعادل القدر المطلوب تخفيضه .

المادة ١٤٥ - اذا كان تخفيض رأس المال بالغاء عدد من الاسهم وجبت مراعاة المساواة بين المساهمين وعلى هؤلاء ان يقدموا الى الشركة ، في الميعاد الذي تحدده ، الاسهم التي تقرر الغاؤها والا كان من حق الشركة اعتبارها ملفاة .

المادة ١٤٦ - اذا كان تخفيض رأس المال عن طريق شراء عدد من أسهم الشركة والغائه وجبت دعوة المساهمين الى عرض أسهمهم للبيع

وتتم هذه الدعوة بالنشر في جريدة يومية توزع في المركز الرئيسي للشركة . ويجوز الاكتفاء باخطار المساهمين بخطابات مسجلة برغبة الشركة في شراء الاسهم وذلك اذا كانت جميع اسهم الشركة اسمية .

واذا زاد عدد الاسهم المعروضة للبيع على العدد الذي قررت الشركة شراؤه، وجب تخفيض طلبات البيع بنسبة هذه الزيادة .

ويقدر ثمن شراء الاسهم وفقا لاحكام نظام الشركة فاذا خلا النظام المذكور من احكام في هذا الشأن وجب على الشركة ان تدفع الثمن المعادل .

الفصل السابع

انقضاء شركة المساهمة

المادة ١٤٧ - اذا انقضت شركة المساهمة بسبب انتقال جميع اسهمها الى مساهم واحد، كان هذا المساهم مسئولاً عن ديون الشركة في حدود موجوداتها .

واذا انقضت سنة كاملة على هبوط عدد المساهمين الى ما دون الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة (٤٨) جاز لكل ذي مصلحة ان يطلب حل الشركة .

المادة ١٤٨ - اذا بلغت خسائر شركة المساهمة ثلاثة أرباع رأس المال ، وجب على اعضاء مجلس الادارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في استمرار الشركة او حلها قبل الاجل المعين في نظامها . وينشر القرار في جميع الاحوال بالطرق المنصوص عليها في المادة (٦٥) .

واذا اهمل اعضاء مجلس الادارة دعوة الجمعية العامة غير العادية او اذا تعذر على هذه الجمعية اصدار قرار في الموضوع ، جاز لكل ذي مصلحة ان يطلب حل الشركة .

الباب السادس

شركة التوصية بالاسهم

المادة ١٤٩ - شركة التوصية بالاسهم هي الشركة التي تتكون من فريقين : فريق يضم على الاقل شريكا متضامنا مسئولا في جميع أمواله عن ديون الشركة ، وفريق آخر يضم شركاء مساهمين لا يقل عددهم عن اربعة ولا يسألون عن ديون الشركة الا بقدر حصصهم في رأس المال .

المادة ١٥٠ - (١) لا يقل رأس مال شركة

التوصية بالاسهم عن مليون ريال سعودي ولا يقل المدفوع منه عند تأسيس الشركة عن نصف الحد الأدنى .

ويقسم رأس مال الشركة الى اسهم متساوية القيمة قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة ولا تقل قيمة السهم عن خمسين ريالاً سعودياً .

المادة ١٥١ - يوقع جميع الشركاء المتضامنين وغيرهم من المؤسسين عقد الشركة ونظامها ويبين نظام الشركة أسماء الشركاء المتضامنين ومجال اقامتهم وجنسياتهم واسماء من عين منهم مديري الشركة .

ويصدر وزير التجارة والصناعة قراراً بانموذج لنظام التوصية بالاسهم ولا تجوز مخالفة هذا النموذج الا لاسباب يقرها الوزير المذكور .

المادة ١٥٢ - يدير شركة التوصية بالاسهم شريك متضامن او اكثر . وتسرى على سلطتهم ومسئوليتهم وعزلهم احكام المديريين في شركة التضامن .

المادة ١٥٣ - تعين الجمعية العامة للمساهمين مسوراً تأسس الشركة مجلس رقابة من ثلاثة مساهمين على الاقل ، ولا يكون للشركاء المتضامنين رأي في هذا التعيين . وللجمعية المذكورة ان تجدد تعيين اعضاء مجلس الرقابة او ان تعزلهم وفقاً لاحكام المنصوص عليها في نظام الشركة .

وعلى مجلس الرقابة ان يراقب اعمال الشركة وان يبدى الرأي في الامور التي يعرضها عليه مدير الشركة وفي التصرفات التي يعلق نظام الشركة مباشرتها على اذن سابق من المجلس المذكور .

ولمجلس الرقابة ان يدعو الجمعية العامة للمساهمين للانقضاء اذا تبين وقوع مخالفة جسيمة في ادارة الشركة . ويقدم المجلس الى الجمعية العامة للمساهمين في نهاية كل سنة مالية تقريراً عن نتائج رقابته على اعمال الشركة ولا يسأل اعضاء مجلس الرقابة عن اعمال المديرين او نتائجها الا اذا علموا بما وقع من اخطاء واهملوا اخطار الجمعية العامة بها .

المادة ١٥٤ - تسرى على الشركاء المتضامنين في شركة التوصية بالاسهم نفس الاحكام التي تسرى على الشركاء المتضامنين في شركة التضامن ويسرى على عنوان شركة التوصية بالاسهم حكم المادة (٣٧) ويسرى على الشريك المساهم في الشركة المذكورة الاحكام الواردة في المادة (٣٨) .

المادة ١٥٥ - مع مراعاة الاحكام الواردة في هذا الباب ، تسرى احكام شركة المساهمة على شركة التوصية بالاسهم في الامور الآتية :

١ - احكام تأسيس الشركة وشهرها باستثناء الاحكام الواردة في المادة (٥٢) الخاصة بالرسوم الملكي المرخص بتأسيس شركة المساهمة .

٢ - احكام الاسهم والحقوق والالتزامات الخاصة بها .

٣ - الاحكام الخاصة بجمعيات المساهمين ومع ذلك فلا يجوز في شركة التوصية بالاسهم ان تباشر الجمعيات المذكورة او ان تصادق على تصرفات تتصل بعلاقة الشركة بالغير ، او ان تعدل نظام الشركة الا بموافقة جميع الشركاء المتضامنين .

٤ - الاحكام الخاصة بمالية الشركة .

وتستبدل كلمة (المديريين) بعبارة (اعضاء مجلس الادارة) حيث ما وردت في باب شركة المساهمة .

المادة ١٥٦ - تنقضى شركة التوصية بالاسهم بانسحاب احد الشركاء المتضامنين او وفاته او بالحجز عليه او بشهر افلاسه او اعساره ، مالم ينص نظام الشركة على غير ذلك .

وكذلك تنقضى الشركة المذكورة باسباب الانقضاء الخاصة بشركة المساهمة مع مراعاة ، انه ، في تطبيق الفقرة الاولى من المادة (١٤٧) على شركة التوصية بالاسهم ، اذا كان الشريك الوحيد شريكاً متضامناً فانه يبقى مسئولاً في جميع امواله عن ديون الشركة .

الباب السابع -

الشركة ذات المسؤولية المحدودة

المادة ١٥٧ - الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي الشركة التي تتكون من شريكين او اكثر مسئولين عن ديون الشركة بقدر حصصهم في رأس المال . ولا يزيد عدد الشركاء في هذه الشركة عن خمسين .

المادة ١٥٨ - لا يقل رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن خمسمائة ألف ريال سعودي . ويقسم رأس المال الى حصص متساوية القيمة ولا يجوز ان تكون هذه الحصص ممثلة في صكوك قابلة للتداول .

وتكون الحصة غير قابلة للتجزئة فاذا تملك الحصة اشخاص متعددون جاز للشركة ان توقف استعمالها الحقوق المتصلة بها الى ان يختار مالكو

الحصة من بينهم من يعتبر مالكا منفردا لها في مواجهة الشركة ويجوز للشركة ان تحدد لهؤلاء ميعادا لاجراء هذا الاختيار والا كان من حقها بعد انقضاء الميعاد المذكور ان تبيع الحصة لحساب مالكيها وفي هذه الحالة تعرض الحصة على الشركاء ثم على الغير .

ولا يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة ان تلجأ الى الاكتتاب لتكوين رأسمالها أو لزيادته أو للحصول على قرض .

المادة ١٥٩ - لا يجوز أن يكون غرض الشركة ذات المسؤولية المحدودة القيام بأعمال التأمين أو الادخار أو البنوك .

مادة ١٦٠ - يجوز ان يكون اسم الشركة ذات المسؤولية المحدودة اسم شريك واحد أو أكثر ويجوز ان يكون ذلك الاسم مشتقا من غرضها .

المادة ١٦١ - تؤسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة بمقتضى عقد يوقعه جميع الشركاء ويشتمل العقد المذكور على البيانات التى يصدر بتحديدها قرار من وزير التجارة والصناعة على أن يكون من بينها البيانات الآتية :

١ - نوع الشركة واسمها وغرضها ومركزها الرئيسى .

٢ - أسماء الشركاء ومحال اقامتهم ومهنتهم وجنسياتهم .

٣ - أسماء المديرين سواء كانوا من الشركاء أو من غيرهم اذا سموا فى عقد الشركة .

٤ - أسماء أعضاء مجلس الرقابة ان وجد .

٥ - مقدار رأس المال ومقدار الحصص النقدية والحصص العينية ووصف تفصيلي للحصص العينية وقيمتها وأسماء مقدميها .

٦ - اقرار الشركاء بتوزيع جميع حصص رأس المال والوفاء بقيمة هذه الحصص كاملة .

٧ - طريقة توزيع الارباح .

٨ - تاريخ بدء الشركة وتاريخ انتهائها .

٩ - شكل التبليغات التى قد توجهها الشركة إلى الشركاء .

المادة ١٦٢ - لا تؤسس الشركة بصفة نهائية الا اذا وزعت جميع الحصص النقدية والحصص العينية على جميع الشركاء وتم الوفاء الكامل بها

وتودع الحصص النقدية احد البنوك التى يعينها وزير التجارة والصناعة ولا يجوز للبنك صرفها الا لمديرى اشركة بعد تقديم الوثائق الدالة على شهر الشركة بانطرق المنصوص عليها فى المادة (١٦٤) .

ويكون الشركاء مسئولين بالتضامن فى اموالهم الخاصة فى مواجهة الغير عن صحة تقدير الحصص العينية ومع ذلك لا تسمع دعوى المسئولية فى هذه الحالة بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ استيفاء اجراءات الشهر المنصوص عليها فى المادة (١٦٤) .

المادة ١٦٣ - تعتبر باطلة بالنسبة لكل ذى مصلحة الشركة ذات المسئولية المحدودة التى تؤسس بالمخالفة لاحكام المواد ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦١ و ١٦٢ ولكن لا يجوز للشركاء ان يحتجوا على الغير بهذا البطلان .

واذا تقرر البطلان تطبقا للمادة السابقة كان للشركاء الذين تسببوا فيه مسئولين مع المديرين الاول بالتضامن فى مواجهة باقى الشركاء والغير عن تمويض الضرر المترتب عن ذلك البطلان .

المادة ١٦٤ - (٢) على مديرى الشركة ، خلال ثلاثين يوما من تأسيسها أن يطلبوا على نفقة الشركة نشر ملخص من عقندها فى الجريدة الرسمية ويجب أن يشتمل الملخص المذكور على نصوص العقد المتعلقة بالبيانات المشار اليها فى المادة ١٦١ وعلى المديرين كذلك أن يطلبوا فى نفس الميعاد المذكور قيد الشركة فى سجل الشركات بالادارة العامة للشركات وعليهم أيضا أن يقيّدوا الشركة فى السجل التجارى وفقا لاحكام نظام السجل التجارى وتترى الاحكام المذكورة على كل تعديل يطرأ على عقد الشركة .

المادة ١٦٥ - يجوز للشريك ان يتنازل عن حصته لأحد الشركاء أو للغير وفقا لشروط عقد الشركة مع ذلك اذا اراد الشريك التنازل عن حصته بموض للغير وجب ان يخطر باقى الشركاء عن طريق مدير الشركة بشروط التنازل . وفى هذه الحالة يجوز لكل شريك ان يطلب استرداد الحصة بثمنها الحقيقى .

فاذا انقضت ثلاثون يوما من تاريخ الاخطار دون ان يستعمل احد الشركاء حقه فى الاسترداد

كان لصاحب الحصة الحق في التصرف فيها ، مع مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة ١٥٧ .

وإذا استعمل حق الاسترداد أكثر من شريك وكان التنازل يتعلق بجملة حصص قسمت هذه الحصص بين طالبي الاسترداد بنسبة حصة كل منهم في رأس المال .

وإذا تعلق التنازل بحصة واحدة اعطيت هذه الحصة للشركاء الذين طلبوا الاسترداد مع مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة ١٥٨ .

وإذا كان التنازل عن الحصة بغير عوض ، وجب على الشريك طالب الاسترداد دفع قيمتها وفقا لآخر جرد أجرته الشركة .

ولا يسرى حق الاسترداد المنصوص عليه في هذه المادة على انتقال ملكية الحصص بالارث أو بالوصية .

المادة ١٦٦ - تعد الشركة سجلا خاصا باسماء الشركاء وعدد الحصص التي يملكها كل منهم والتصرفات التي ترد على الحصص . ولا ينفذ انتقال الملكية في مواجهة الشركة أو الغير الا بقيد السبب الناقل للملكية في السجل المذكور .

المادة ١٦٧ - يدير الشركة مدير أو أكثر من الشركاء أو من غيرهم ويعين الشركاء المديرين في عقد الشركة أو في عقد مستقل لمدة معينة أو غير معينة بمقابل أو بغير مقابل .

ويجوز ان ينص عقد الشركة على تكوين مجلس ادارة من المديرين اذا تعددوا ، وفي هذه الحالة يحدد العقد طريقة العمل في هذا المجلس والأغلبية اللازمة لقراراته . وتلتزم الشركة بأعمال المديرين التي تدخل في حدود سلطتهم المشهر عنها وفقا لاحكام المادة ١٦٤ .

المادة ١٦٨ - لا يجوز عزل المديرين المعيّنين في عقد الشركة أو في عقد مستقل الا لمسوغ شرعي . ويسأل المديرون بالتضامن عن تعويض الضرر الذي يصيب الشركة أو الشركاء أو الغير بسبب مخالفة احكام هذا النظام أو نصوص عقد الشركة أو بسبب ما يصدر منهم من اخطاء في اداء عملهم . وكل شرط يقضى بغير ذلك يعتبر كأن لم يكن .

وفيما عدا حالي الغش والتزوير يترتب على موافقة الشركاء على ابراء ذمة المديرين من مسئولية اداراتهم انقضاء دعوى المسئولية المقررة للشركة . وفي جميع الاحوال لا تسمع الدعوى المذكورة بعد انقضاء سنة من تاريخ تلك الموافقة .

المادة ١٦٩ - يكون للشركة ذات المسئولية المحدودة مراقب حسابات أو أكثر وفقا لاحكام المقررة في باب شركة المساهمة .

المادة ١٧٠ - اذا زاد عدد الشركاء عن عشرين ، وجب النص في عقد الشركة على تعيين مجلس رقابة من ثلاثة شركاء على الأقل . واذا طرأت هذه الزيادة بعد تأسيس الشركة وجب على الشركاء ان يقوموا في أقرب وقت بهذا التعيين .

وتسرى على مجلس الرقابة احكام مجلس الرقابة في شركة التوصية بالاسهم .

المادة ١٧١ - ترتب الحصص حقوقا متساوية في الارباح الصافية وفي فائض التصفية ما لم ينص عقد الشركة على غير ذلك .

ويكون لكل شريك حق الاشتراك في المداولات وفي التصويت وعدد من الأصوات يعادل عدد الحصص التي يملكها ولا يجوز الاتفاق على غير ذلك .

ويجوز لكل شريك أن يوكل عنه كتابة شريكا آخر من غير المديرين في حضور اجتماعات الشركاء وفي التصويت ، ما لم ينص عقد الشركة على غير ذلك .

وللشريك غير المدير في الشركة التي لا يوجد بها مجلس رقابة أن يوجه النصح للمديرين وله ايضا أن يطلب الاطلاع في مركز الشركة على أعمالها وفحص دفاترها ووثائقها وذلك في خلال خمسة عشر يوما سابقة على التاريخ المحدد لعرض الحسابات الختامية السنوية على الشركاء وكل شرط مخالف لذلك يعتبر كأن لم يكن .

المادة ١٧٢ - تصدر قرارات الشركاء في جمعية عامة . ومع ذلك يجوز في الشركة التي لا يزيد عدد الشركاء فيها على عشرين ، أن يبدى الشركاء آرائهم متفرقين ، وفي هذه الحالة يرسل مدير الشركة الى كل شريك خطابا مسجلا بالقرارات المقترحة ليصوت الشريك عليها كتابة .

وفي جميع الاحوال لا تكون القرارات صحيحة الا اذا وافق عليها عدد من الشركاء يمثل نصف رأس المال على الأقل ما لم ينص عقد الشركة على أغلبية أكبر .

وإذا لم تتوفر هذه الأغلبية في المداولة أو في المشاورة الاولى ، وجبت دعوة الشركاء الى

الاجتماع بخطابات مسجلة وتصدر القرارات في هذا الاجتماع بموافقة أغلبية الحاضرين أيا كان رأس المال الذي تمثله ما لم ينص عقد الشركة على غير ذلك .

المادة ١٧٣ - لا يجوز تغيير جنسية الشركة أو زيادة الأعباء المالية للشركاء إلا بموافقة جميع الشركاء وفي غير هذين الأمرين يجوز تعديل عقد الشركة بموافقة أغلبية الشركاء الذين يمثلون ثلاثة أرباع رأس المال على الأقل ما لم ينص عقد الشركة على غير ذلك .

المادة ١٧٤ - (١) تعقد الجمعية العامة بدعوة من المديرين وفقا للاوضاع التي يحددها عقد الشركة وتعقد مرة على الأقل في السنة خلال الشهور السنة التالية لنهاية السنة المالية للشركة . ويجوز دعوة الجمعية في كل وقت بناء على طلب المديرين أو مجلس الرقابة أو مراقب الحسابات أو عدد من الشركاء يمثل نصف رأس المال على الأقل .

ويحرر محضر بخلاصة مناقشات الجمعية العامة وتدون المحاضر وقرارات الجمعية أو قرارات الشركاء في سجل خاص تعده الشركة لهذا الغرض .

المادة ١٧٥ - (٢) يعد المديرون عن كل سنة مالية ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة ومركزها المالي واقتراحاتهم بشأن توزيع الأرباح خلال أربعة أشهر من نهاية السنة المالية .

وعلى المديرين أن يرسلوا صورة من هذه الوثائق وصورة من تقرير مجلس الرقابة وصورة من تقرير مراقب الحسابات الى مصلحة الشركات والى كل شريك وذلك خلال شهرين من تاريخ اعداد الوثائق المذكورة ولكل شريك في الشركات التي لا توجد بها جمعية عامة أن يطلب من المديرين دعوة الشركاء الى الاجتماع للمداولة في تلك الوثائق .

المادة ١٧٦ - على كل شركة ان تجنب في كل سنة ١٠٪ على الأقل من أرباحها الصافية لتكوين احتياطي ويجوز للشركاء أن يقرروا وقف

هذا التجنب متى بلغ الاحتياطي نصف رأس المال .

المادة ١٧٧ - مع عدم الإخلال بحقوق الغير الحسن النية ، يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة أو من الشركاء بالمخالفة لأحكام هذا النظام أو لنصوص عقد الشركة . ومع ذلك لا يجوز أن يطلب البطلان إلا الشركاء الذين اعترضوا كتابة على القرار أو الذين لم يتمكنوا من الاعتراض عليه بعد علمهم به .

ويتربط على تقرير البطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة لجميع الشركاء . ولا تسمع دعوى البطلان بعد انقضاء سنة من تاريخ القرار المذكور .

المادة ١٧٨ - لا تنقضي الشركة ذات المسؤولية المحدودة بانسحاب أحد الشركاء أو بالحجر عليه أو بشهر افلاسه أو اعساره ما لم ينص عقد الشركة على غير ذلك .

المادة ١٧٩ - تسري على الشركة ذات المسؤولية المحدودة التي تنتقل جميع الحصص فيها الى شريك واحد الفقرة الأولى من المادة (١٤٧) .

المادة ١٨٠ - اذا بلغت خسائر الشركة ذات المسؤولية المحدودة ثلاثة أرباع رأس المال وجب على المديرين دعوة الشركاء للاجتماع للنظر في استمرار الشركة أو في حلها قبل الاجل المعين في عقدها .

ولا يكون قرار الشركاء في هذا الشأن صحيحا الا اذا وافقت عليه الأغلبية المنصوص عليها في المادة ١٧٣ ويجب في جميع الأحوال شهر هذا القرار بالطرق المنصوص عليها في المادة ١٦٤ . واذا أهمل المديرون دعوة الشركاء أو اذا تعذر على الشركاء الوصول الى قرار في الموضوع جاز لكل ذي مصلحة أن يطلب حل الشركة .

الباب الثامن

الشركة ذات رأس المال القابل للتغيير

المادة ١٨١ - لكل شركة أن تنص في عقدها أو في نظامها على أن رأس مالها قابل للزيادة بمدفوعات جديدة من الشركاء أو بانضمام شركاء

جدد ، أو قابل للتخفيض باسترداد الشركاء حصصهم في رأس المال .

ويجب في هذه الحالة شهر هذا النص بطرق الشهر المقررة لنوع الشركة .

المادة ١٨٢ - تخضع الشركة ذات رأس المال القابل للتغيير للأحكام الواردة في هذا الباب ومالا يتعارض معها من الأحكام العامة المقررة لنوع الشركة .

المادة ١٨٣ - لا تخضع زيادة رأس المال أو تخفيضه في الشركة ذات رأس المال القابل للتغيير لاية شروط أو اجراءات خاصة ، ما لم ينص عقد الشركة أو نظامها على غير ذلك .

المادة ١٨٤ - لا يزيد رأس مال الشركة عند لتأسيس عن خمسين ألف ريال سعودي ويجوز أن يزداد رأس المال بعد ذلك بقرار من الشركاء من سنة الى اخرى بشرط الا تجاوز كل زيادة المبلغ المذكور .

المادة ١٨٥ - اذا اتخذت حصص الشركاء شكل اسهم وجب ان تبقى هذه الاسهم اسمية حتى بعد سداد قيمتها كاملة .

ولا يجوز تداول الاسهم المذكورة الا بعد التأسيس النهائي للشركة .

ويجوز ان يمنح عقد الشركة أو نظامها المديرين أو أعضاء مجلس الادارة أو الجمعية العامة حق الاعتراض على نقل ملكية تلك الاسهم .

المادة ١٨٦ - يعين عقد الشركة أو نظامها المبلغ الذي لا يجوز أن يهبط عنه رأس المال نتيجة استرداد الشركاء حصصهم ولا يجوز أن يقل هذا المبلغ عن خمس رأس مال الشركة ويشهر هذا النص بطرق الشهر المقررة لنوع الشركة .

المادة ١٨٧ - مع مراعاة حكم المادة السابقة، لكل شريك ان ينسحب من الشركة في أى وقت ما لم ينص عقد الشركة أو نظامها على خلاف ذلك .

ويجوز أن يخول عقد الشركة أو نظامها الشركاء سلطة فصل شريك أو أكثر بالأغلبية المشروطة لتعديل العقد أو النظام .

ويبقى الشريك الذي انسحب أو فصل مسئولاً في مواجهة الشركاء والغير مدة سنتين من

وقت الانسحاب أو الفصل عن الوفاء بجميع الالتزامات التي كانت قائمة وقت زوال صفته كشريك .

المادة ١٨٨ - لا تنقضي الشركة اياً كان نوعها بانسحاب أحد الشركاء أو فصله أو وفاته أو بالحجر عليه أو بشهر افلاسه أو اعساره ، بل تستمر قائمة بين سائر الشركاء ، ما لم ينص عقد الشركة أو نظامها على خلاف ذلك .

الباب التاسع

الشركة التعاونية

المادة ١٨٩ - يجوز أن تؤسس شركة المساهمة أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة وفقاً للمبادئ التعاونية اذا كانت تهدف لصالح جميع الشركاء وبجهودهم المشتركة الى الأغراض الآتية : -

١ - تخفيض ثمن تكلفة أو ثمن شراء أو ثمن بيع بعض المنتجات أو الخدمات وذلك بمزاولة الشركة أعمال المنتجين أو الوسطاء .

٢ - تحسين صنف المنتجات أو مستوى الخدمات التي تقدمها الشركة الى الشركاء أو التي يقدمها هؤلاء الى المستهلكين .

المادة ١٩٠ - يجوز أن تصدر أنظمة خاصة بنوع أو أكثر من الشركات التعاونية . وفي هذه الاحوال لا تسرى أحكام هذا الباب على الشركة الا بقدر عدم التعارض بينها وبين أحكام تلك الأنظمة الخاصة .

وفيما عدا الأحكام الواردة في هذا الباب تبقى الشركة التعاونية خاضعة ، بحسب نوعها لأحكام شركة المساهمة أو أحكام الشركة ذات المسؤولية المحدودة .

المادة ١٩١ - تكون الشركة التعاونية ذات رأس مال قابل للتغيير وتسرى عليها أحكام الباب الثامن فيما عدا أحكام المادتين ١٨٤ و ١٨٦ ومع ذلك لا يجوز أن يهبط رأس مال الشركة التعاونية بسبب استرداد حصص الشركاء عن أعلى مبلغ وصل اليه بعد تأسيس الشركة .

المادة ١٩٢ - يجوز النص في عقد الشركة التعاونية أو في نظامها على مسؤولية الشركاء في

حالة شهر افلاس الشركة أو اعسارها مسئولية اضافية عن ديونها في حدود ضعف قيمة حصص الشركاء .

المادة ١٩٣ - يقسم رأس مال الشركة التعاونية الى حصص أو أسهم اسمية متساوية القيمة وغير قابلة للتجزئة في مواجهة الشركة .

ولا تقل قيمة الحصة أو السهم عن عشرة ريالات سعودية ولا تزيد عن خمسين ريالاً سعودياً ولا يقل المدفوع من قيمة الحصة أو السهم عند تأسيس الشركة عن الربع ويجب أن يسدد الباقي في ميعاد لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ التأسيس النهائي للشركة .

المادة ١٩٤ - يجوز أن يصرح عقد الشركة أو نظامها لغير الشركاء بالاستفادة من نشاطها ولكن يجب في هذه الحالة أن تقبل الشركة كشركاء فيها هؤلاء الذين صرحت لهم بالاستفادة من نشاطها أو الذين أفادت هي من خدماتهم متى طلبوا ذلك واستوفوا الشروط المنصوص عليها في عقد الشركة أو في نظامها .

المادة ١٩٥ - تكون لجميع الشركاء في الشركة التعاونية حقوق متساوية ولا تجوز التفرقة بينهم بسبب تاريخ انضمامهم اليها .

المادة ١٩٦ - يجوز للشركات التعاونية خدمة لمصالحها المشتركة أن تكون اتحاداً تعاونياً أو أكثر وفقاً لأحكام الشركات التعاونية .

المادة ١٩٧ - تفيد الشركات التعاونية من جميع المزايا المقررة للجمعيات التعاونية . وتكون لوزارة التجارة والصناعة في الرقابة على الشركات التعاونية وحلها ما لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية من سلطات في الأمور المذكورة بمقتضى نظام الجمعيات التعاونية .

المادة ١٩٨ - لا تخضع شركة المساهمة التعاونية لشرط استصدار مرسوم ملكي المنصوص عليه في المادة (٥٢) ولا تخضع الشركة التعاونية ذات المسئولية المحدودة للحد الأقصى لعدد الشركاء المنصوص عليه في المادة (١٥٧) .

المادة ١٩٩ - يلزم لتأسيس الشركة التعاونية أيا كان نوعها استصدار ترخيص بذلك من وزير التجارة والصناعة وفقاً للأوضاع التي يحددها

ويرفق بطلب الترخيص صورة من عقد الشركة ومن نظامها موقعا على كل صورة من الشركاء وغيرهم من المؤسسين .

ويتضمن عقد الشركة أو نظامها ، فضلاً عن البيانات اللازمة بحسب نوع الشركة البيانات الآتية : -

١ - شروط قبول الشركاء الجدد وشروط انسحاب الشركاء وفصلهم .

٢ - المسئولية الإضافية للشركاء عن دين الشركة في حالة شهر افلاسها أو اعسارها أن كان لها محل .

٣ - تحديد النسبة المئوية التي توزع على الشركاء من الأرباح الصافية وطريقة توزيع عائد المعاملات عليهم .

ومتى استوفت الشركة شروط تأسيسها كان على أعضاء مجلس الإدارة أن يقدموا خلال خمسة عشر يوماً من الوقت المذكور طلباً الى وزير التجارة والصناعة بإعلان تأسيس الشركة وفقاً للأوضاع التي يحددها الوزير المذكور .

وتعتبر الشركة مؤسسة تأسيساً صحيحاً من تاريخ صدور القرار المشار اليه ولا تسمع بعد ذلك دعوى بطلان الشركة لاية مخالفة لأحكام التأسيس المنصوص عليها في هذا النظام أو في عقد الشركة أو في نظامها .

المادة ٢٠٠ - ينشر في الجريدة الرسمية على نفقة الشركة قرار وزير التجارة والصناعة بإعلان تأسيسها مرفقاً به صورة من عقدها ونظامها وعلى أعضاء مجلس الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ القرار المذكور أن يطلبوا قيد الشركة في سجل الشركات بمصلحة الشركات وعليهم أيضاً خلال نفس الميعاد أن يقيدوا الشركة في السجل التجاري وفقاً لأحكام نظام السجل التجاري .

ويشهر بنفس الطرق كل تعديل يطرا على عقد الشركة أو نظامها .

المادة ٢٠١ - يدير الشركة التعاونية مجلس إدارة يتكون من العدد الذي يحدده عقد الشركة أو نظامها بشرط ألا يقل عن ثلاثة ولا يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مقابلاً عن عملهم .

ويحدد عقد الشركة أو نظامها مدة عضوية مجلس الإدارة بشرط ألا تجاوز خمس سنوات ويجوز للجمعية العامة في كل وقت عزل جميع أعضاء مجلس الإدارة أو بعضهم .

المادة ٢٠٢ - على إدارة الشركة التعاونية أن تقدم إلى مندوبي وزارة التجارة والصناعة بناء على طلبهم دفاترها وسجلاتها ووثائقها وأن تقدم إليهم كافة البيانات والايضاحات التي تثبت التزام الشركة لأحكام هذا النظام .

المادة ٢٠٣ - تصدر قرارات الشركاء في جمعية عامة ويكون لكل شريك حق الحضور فيها ويكون له صوت واحد في مداولاتها أيا كان عدد حصصه أو أسهمه . ومع ذلك يجوز أن ينص عقد الشركة أو نظامها على تقسيم الشركاء أقساما يجتمع كل قسم منها ويتداول أعضاؤه على حدة ويختار كل قسم من بين أعضائه من يحضرون عنه الجمعية العامة .

ويجوز النص في عقد تأسيس الاتحاد التعاوني أو في نظامه على منح الشركات الأعضاء فيه عدد من الأصوات يتناسب مع عدد أعضائها الفعليين أو مع أهمية معاملاتها مع الاتحاد .

وفيما عدا الأحكام الواردة في هذه المادة تسري على الجمعية العامة للشركاء في الشركة التعاونية أحكام جميعيات المساهمين في شركة المساهمة .

المادة ٢٠٤ - يجوز أن تتخذ حصص الشركاء في الشركة التعاونية ذات المسؤولية المحدودة شكل الأسهم . ولا يجوز التنازل عن الحصص أو الأسهم إلا بموافقة مجلس الإدارة أو الجمعية العامة وفقا لشروط عقد الشركة أو نظامها . ويجوز أن يمنع عقد الشركة أو نظامها هذا التنازل وذلك دون إخلال بحق الشريك في الانسحاب من الشركة .

وللشركة أن تتنازل عن مطالبة أحد الشركاء بالمبالغ المستحقة في ذمته وإنما يترتب على ذلك فصل الشريك من الشركة بعد إعداده بسداد تلك المبالغ خلال ستين يوما على الأقل من تاريخ الإعدار المذكور .

وإذا انسحب أحد الشركاء أو فصل من

الشركة أو توفي، وكان يستحق استرداد حصته فلا يجوز أن يحصل هو أو ورثته على أكثر من قيمة هذه الحصة مقدرة على أساس ميزانية السنة المالية التي تم فيها الانسحاب أو الفصل أو الوفاة مخصوما منها عند الاقتضاء نصيبه في خسارة رأس المال .

المادة ٢٠٥ - يوزع على الشركاء نسبة مئوية من الأرباح الصافية يحددها عقد الشركة أو نظامها بشرط ألا تزيد على ٦ ٪ من رأس المال المدفوع .

ويجوز أن ينص عقد الشركة أو نظامها على أنه في حالة عدم كفاية الأرباح الصافية لتوزيع النسبة المذكورة على الشركاء تقتطع المبالغ اللازمة لذلك من الاحتياطيات أو من أرباح السنوات الأربع التالية .

وفيما عدا النسبة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة لا يجوز توزيع أرباح على الشركاء إلا بقدر ما يخصهم في عائد المعاملات وفقا للأوضاع التي يحددها عقد الشركة أو نظامها . ولا يجوز أن يشمل هذا التوزيع الأرباح الناتجة من معاملات الشركة مع الجمهور .

المادة ٢٠٦ - على الشركة أن تجنب في كل سنة مالية ١٠ ٪ على الأقل من أرباحها المتبقية بعد توزيع المبالغ المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة السابقة لتكوين احتياطي حتى يبلغ الاحتياطي المذكور مقدار رأس المال .

المادة ٢٠٧ - بعد تجنب المبالغ المنصوص عليها في المادتين السابقتين يرحل فائض الربح إلى الاحتياطي أو يخصص لإعانة شركات أو اتحادات تعاونية أخرى أو يوجه لخدمات ذات نفع عام .

المادة ٢٠٨ - لا يجوز زيادة رأس مال الشركة التعاونية بادماج الاحتياطي في رأس المال أو بإبراء الحصص من باقى قيمتها .

ولا يجوز إلغاء الصفة التعاونية للشركة .

المادة ٢٠٩ - في حالة انقضاء الشركة التعاونية يحول فائض التصفية بقرار من الجمعية العامة إلى شركات أو اتحادات تعاونية أخرى أو يخصص لخدمات ذات نفع عام .

الباب العاشر

تحول الشركات واندماجها

الفصل الأول

تحول الشركات

المادة ٢١٠ - يجوز تحول الشركة الى نوع آخر من الشركات بقرار يصدر وفقا للاوضاع المقررة لتعديل عقد الشركة أو نظامها وبشرط استيفاء شروط التأسيس والشهر المقررة للنوع الذي حولت اليه الشركة ومع ذلك فلا يجوز للشركة التعاونية أن تتحول الى نوع آخر وانما يجوز للشركات الأخرى أن تتحول الى شركات تعاونية .

المادة ٢١١ - لا يترتب على تحول الشركة نشوء شخص اعتباري جديد وتظل الشركة محتفظة بحقوقها والتزاماتها السابقة على التحول المذكور .

المادة ٢١٢ - لا يترتب على تحول شركة التضامن أو شركة التوصية براء ذمة الشركاء المتضامنين من مسئوليتهم عن ديون الشركة الا اذا قبل ذلك الدائنون ويفترض هذا القبول اذا لم يعترض احد من الدائنين على قرار التحول خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره به بخطاب مسجل .

الفصل الثاني

اندماج الشركات

المادة ٢١٣ - يجوز للشركة ولو كانت في دور التصفية أن تندمج في شركة أخرى من نوعها أو من نوع آخر ولكن لا يجوز للشركة التعاونية أن تندمج في شركة من نوع آخر .

المادة ٢١٤ - يكون الاندماج بضم شركة أو أكثر الى شركة أخرى قائمة أو بمزج شركتين أو أكثر في شركة جديدة تحت التأسيس ويحدد عقد الاندماج شروطه ويبين بصفة خاصة طريقة تقييم ذمة الشركة المندمجة وعدد الحصص أو الاسهم التي تخصها في رأس مال الشركة الدامجة .

ولا يكون الاندماج صحيحا إلا اذا صدر قرار به من كل شركة طرف فيه وفقا للاوضاع المقررة لتعديل عقد الشركة أو نظامها .

ويشهر هذا القرار بطرق الشهر المقررة لما يطرأ على عقد الشركة المندمجة أو نظامها من تعديلات .

المادة ٢١٥ - لا ينفذ قرار الاندماج الا بعد انقضاء تسعين يوما من تاريخ شهره ويكون لدائني الشركة المندمجة خلال الميعاد المذكور أن يعارضوا في الاندماج بخطاب مسجل الى الشركة . وفي هذه الحالة يظل الاندماج موقوفا الى أن يتنازل الدائن من معارضته أو الى أن تقضى هيئة حسم منازعات الشركات التجارية بناء على طلب الشركة بعدم صحة الاعتراض المذكور أو الى أن تقدم الشركة ضمانا كافيا للوفاء بدين المعارض ان كان آجلا واذا لم تقدم معارضة خلال الميعاد المذكور اعتبر الاندماج نافذا .

الباب الحادي عشر

تصفية الشركات

المادة ٢١٦ - تدخل الشركة بمجرد انقضاءها في دور التصفية وتحتفظ بالشخصية الاعتبارية بالقدر اللازم للتصفية والى أن تنتهي التصفية .

المادة ٢١٧ - تنتهي سلطة المديرين أو مجلس الإدارة بانقضاء الشركة . ومع ذلك يظل هؤلاء قائمين على ادارة الشركة ويعتبرون بالنسبة للغير في حكم المصفين التي أن يتم تعيين المصفي .

المادة ٢١٨ - يقوم بالتصفية مصف واحد أو أكثر من الشركاء أو من غيرهم ويتولى الشركاء أو الجمعية العامة تعيين المصفين أو استبدالهم وتحديد سلطاتهم ومكافآتهم .

واذا قررت هيئة حسم منازعات الشركات التجارية حل الشركة أو بطلانها عينت المصفين وحددت سلطاتهم مكافآتهم .

المادة ٢١٩ - اذا تعدد المصفون وجب عليهم أن يعملوا مجتمعين ما لم تصرح لهم الجهة التي عينتهم بالانفراد .

ويكونون مسئولين بالتضامن عن تعويض الضرر الذي يصيب الشركة والشركاء والغير نتيجة تجاوزهم حدود سلطاتهم أو نتيجة الأخطاء التي يرتكبونها في أداء أعمالهم .

المادة ٢٢٠ - مع مراعاة القيسود الواردة في وثيقة تعيين المصفين يكون لهؤلاء أوسع السلطات في تحويل موجودات الشركة الى تقود بما في ذلك بيع المنقولات والعقارات بالممارسة أو المزاو ولكن لا يكون للمصفين أن يبيعوا أموال الشركة جملة أو أن يقدموها حصة في شركة أخرى الا اذا صرحت لهم بذلك الجهة التي عينتهم .

ولا يجوز للمصفين أن يبدأوا أعمالا جديدة الا ان تكون لازمة لاتمام أعمال سابقة .

المادة ٢٢١ - على المصفين أن يشهروا القرار الصادر بتعيينهم والقيود المفروضة على سلطاتهم بطرق الشهر المقررة لتعديل عقد الشركة أو نظامها .

المادة ٢٢٢ - على المصفين سداد ديون الشركة ان كانت حالة وتجنب المبالغ اللازمة لسدادها ان كانت آجلة أو متنازعا عليها .

وتكون للديون الناشئة عن التصفية اولوية على الديون الأخرى .

وعلى المصفين بعد سداد الديون على الوجه السابق أن يردوا الى الشركاء قيمة حصصهم في رأس المال وأن يوزعوا عليهم الفائض بعد ذلك وفقا لنصوص عقد الشركة فاذا لم يتضمن العقد نصوصا في هذا الشأن وزع الفائض على الشركاء بنسبة حصصهم في رأس المال . واذا لم يكف صافي موجودات الشركة للوفاء بحصص الشركاء وزعت الخسارة بينهم بحسب النسبة المقررة في توزيع الخسائر .

المادة ٢٢٣ - يعد المصفون ، خلال ثلاثة شهور من مباشرتهم أعمالهم وبالأشتراك مع مراقب حسابات الشركة ان وجد ، جردا بجميع ما للشركة من أصول وما عليها من خصوم وعلى المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أن يقدموا الى المصفين في هذه المناسبة دفاتر الشركة وسجلاتها ووثائقها والايضاحات والبيانات التي يطلبونها .

وفي نهاية كل سنة مالية يعد المصفون ميزانية وحساب أرباح وخسائر وتقريراً عن أعمال التصفية وتعرض هذه الوثائق على الشركاء أو الجمعية العامة للموافقة عليها وفقا لنصوص عقد الشركة أو نظامها .

وعند انتهاء التصفية يقدم المصفون حسابا ختاميا عن أعمالهم ولا تنتهى التصفية الا بتصديق الشركاء أو الجمعية العامة على الحساب المذكور ويشهر المصفون انتهاء التصفية بالطرق المشار اليها في المادة ٢٢١ .

المادة ٢٢٤ - تلتزم الشركة بأعمال المصفين الداخلة في حدود سلطاتهم ولا تترتب أية مسؤولية في ذمة المصفين بسبب مباشرة الأعمال المذكورة .

المادة ٢٢٥ - تبقى لأجهزة الشركة اختصاصاتها المقررة لها في هذا النظام أو في عقد الشركة أو في نظامها بالقدر الذي لا يتعارض مع اختصاصات المصفين .

ويبقى للشريك حق الاطلاع على وثائق الشركة المقرر له في هذا النظام أو في عقد الشركة أو في نظامها .

المادة ٢٢٦ - لا تسمع الدعوى ضد المصفين بسبب أعمال التصفية بعد انقضاء ثلاث سنوات على شهر انتهاء التصفية وفقا لأحكام المادة ٢٢٣ ولا تسمع الدعوى بعد انقضاء المدة المذكورة ضد الشركاء بسبب أعمال الشركة أو ضد المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو مراقبي الحسابات بسبب أعمال وظائفهم .

الباب الثاني عشر

الشركات الأجنبية

المادة ٢٢٧ - مع عدم الاخلال بأحكام نظام استثمار رؤوس الأموال الأجنبية أو بالاتفاقات الخاصة المعقودة مع بعض الشركات تسرى على الشركات الأجنبية التي تزاول نشاطها في المملكة أحكام هذا النظام فيما عدا الأحكام المتعلقة بتأسيس الشركات .

المادة ٢٢٨ - لا يجوز للشركات الأجنبية أن تنشئ فروعاً أو وكالات أو مكاتب تمثلها أو أن تصدر أو تعرض أوراقاً مالية للاكتتاب أو البيع في المملكة الا بترخيص من وزير التجارة والصناعة وتخضع هذه الفروع أو الوكالات أو المكاتب لأحكام الانظمة المعمول بها في المملكة فيما يتعلق بنوع النشاط الذي تزاوله .

واذا زاول الفرع أو الوكالة أو المكتب أعمالاً قبل استيفاء الشروط المنصوص عليها في هذا النظام أو في غيره من الأنظمة كان الأشخاص الذين أجروا هذه الأعمال مسئولين عنها شخصياً وعلى وجه التضامن .

الباب الثالث عشر المقوبات

المادة ٢٢٩ - مع عدم الإخلال بما تقتضيه أحكام الشريعة الإسلامية ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف ريال سعودي ولا تتجاوز عشرين ألف ريال سعودي أو باحدى هاتين العقوبتين :-

١ - كل من ثبت عمداً في عقد الشركة أو نظامها أو في نشرات الاكتتاب أو في غير ذلك من وثائق الشركة أو في طلب الترخيص بتأسيس الشركة بيانات كاذبة أو مخالفة لأحكام هذا النظام وكل من وقع هذه الوثائق أو وزعها مع علمه بذلك .

٢ - كل مؤسس أو مدير أو عضو مجلس إدارة وجه دعوة للاكتتاب العام في أسهم أو سندات على خلاف أحكام هذا النظام وكل من عرض هذه الأسهم أو السندات للاكتتاب لحساب الشركة مع علمه بما وقع من مخالفة .

٣ - كل من بالغ بسوء قصد من الشركاء أو من غيرهم في تقييم الحصص العينية أو المزايا الخاصة .

٤ - كل من أسس شركة تعاونية على خلاف أحكام هذا النظام وكل عضو مجلس إدارة أو مراقب حسابات باشر عمله فيها مع علمه بما وقع من مخالفة .

٥ - كل مدير أو عضو مجلس إدارة حصل أو وزع على الشركاء أو غيرهم أرباحاً صورية .

٦ - كل مدير أو عضو مجلس إدارة أو مراقب حسابات أو مصف ذكر عمداً بيانات كاذبة في الميزانية أو في حساب الأرباح والخسائر أو فيما يعد من تقارير للشركاء أو للجمعية العامة أو أغفل تضمين هذه التقارير وقائع جوهرية بقصد إخفاء المركز المالي للشركة عن الشركاء أو عن غيرهم .

٧ - كل موظفاً حكومياً أفشى لغير الجهات المختصة أسرار الشركة التي أطلع عليها بحكم وظيفته .

٨ - (١) كل مسئول في شركة لا يراعى تطبيق القواعد الإلزامية التي تصدر بها الأنظمة أو القرارات .

٩ - (٢) كل مسئول في شركة لا يمثل للتعليقات التي تصدرها وزارة التجارة بغير سبب مقبول فيما يتعلق بالتزامات الشركة أو بإطلاع مندوبي الوزارة على المستندات والسجلات أو تقديم البيانات والمعلومات التي تحتاجها الوزارة .

المادة ٢٣٠ - مع عدم الإخلال بما تقتضيه أحكام الشريعة الإسلامية ، يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف ريال سعودي ولا تزيد على خمسة آلاف ريال سعودي :-

١ - كل من خالف أحكام المادة (١٢) .

٢ - كل من يصدر أسهماً أو سندات قرض أو إيصالات اكتتاب أو شهادات مؤقتة أو يعرضها للتداول على خلاف أحكام هذا النظام .

٣ - كل مدير أو عضو مجلس إدارة أهمل في موافاة مصلحة الشركات بالوثائق المنصوص عليها في هذا النظام .

٤ - كل مدير أو عضو مجلس إدارة عوق عمل مراقب الحسابات .

المادة ٢٣١ - في حالة العود تضاعف العقوبة المنصوص عليها في المادتين السابقتين .

الباب الرابع عشر

هيئة حسم منازعات الشركات التجارية

المادة ٢٣٢ - تنشأ بمقتضى هذا النظام هيئة تسمى (هيئة حسم منازعات الشركات التجارية) وتتكون من ثلاثة أعضاء من المتخصصين وتختص الهيئة المذكورة بحسم المنازعات المتفرعة عن تطبيق هذا النظام وتوقيع العقوبات المنصوص عليها فيه .

ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتشكيل هذه الهيئة بناء على اقتراح وزير التجارة والصناعة كما يحدد المجلس الإجراءات الخاصة بها وتزود

الهيئة بالعدد الكافي من الموظفين الفنيين والإداريين .
المادة ٢٣٣ - (١) يصدر وزير التجارة
القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام

الباب الخامس عشر

أحكام ختامية

المادة ٢٣٤ - تلغى جميع الأحكام التي تتعارض
مع أحكام هذا النظام .

نظام شركة الأسمدة العربية السعودية

« سافكو »

شركة مساهمة سعودية

مرسوم ملكي رقم م/١٣ وتاريخ
١٣٨٥/٥/١١ هـ

بعون الله تعالى

نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة (١٩) من نظام مجلس
الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٨ وتاريخ
٢٢ شوال سنة ١٣٧٧ هـ .

وبعد الاطلاع على نظام الشركات الصادر
بمرسومنا الملكي رقم م/٦ وتاريخ ٢٢/٣/١٣٨٥ هـ
وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٣١٥
وتاريخ ٨/٥/١٣٨٥ هـ .

(نرسم بما هو آت :)

أولاً - تؤسس شركة مساهمة سعودية باسم
شركة الأسمدة العربية السعودية (سافكو)
ونوافق على نظامها المرفق .

ثانياً - على نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير
البتترول والثروة المعدنية ووزير التجارة والصناعة
تنفيذ مرسومنا هذا .

قرار رقم ٣١٥ وتاريخ ٨/٥/١٣٨٥ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد اطلاعه على مشروع نظام شركة الأسمدة
العربية السعودية .

وبناء على توصية لجنة الأنظمة رقم ٣٢
وتاريخ ٥/٥/١٣٨٥ هـ .

يقرر ما يلي :

أولاً - الموافقة على النظام المذكور وعلى
تأسيس الشركة وفقاً لأحكامه .

ثانياً - استصدار مرسوم ملكي صيغته

مرافقة لهذا .

ولما ذكر حرر

نائب رئيس مجلس الوزراء

نظام شركة الأسمدة

بناء على قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة
للبتترول والمعادن الصادر في التاسع عشر من شهر
ربيع الثاني سنة ١٣٨٥ هـ ومع مراعاة الاوضاع
والشروط الواردة في الاتفاقية المعقودة في
١٠/٨/١٣٨٤ هـ و١٤/١٢/١٩٦٤ م وما يطرأ
عليها من تعديلات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من
أحكام هذا النظام أسست المؤسسة العامة للبتترول
والمعادن المشار إليها فيما يلي بكلمة (المؤسسة)
شركة مساهمة سعودية وفقاً لأحكام هذا النظام .

اسم الشركة ومركزها وغرضها ومدتها

وقيدها في السجل التجاري

المادة ١ - اسم الشركة شركة الأسمدة
العربية السعودية (سافكو) شركة مساهمة
سعودية .

المادة ٢ - مركز الشركة الرئيسي مدينة الدمام
بالمملكة العربية السعودية .

ويجوز لمجلس الإدارة ان ينشئ للشركة فروعاً
أو مكاتب أو توكيلات في المملكة أو في الخارج .

المادة ٣ - غرض الشركة هو :
(أ) انتاج وتحويل وتصنيع الأسمدة بجميع
أنواعها وتسويقها والاتجار فيها في داخل المملكة
 وخارجها .

(ب) استغلال الغاز المتوفر في المنطقة
الشرقية من المملكة في انتاج وتحويل وتصنيع
الامونيا والكبريت الخام ومستخرجاتها
ومشتقاتهما وتسويقها والاتجار بها في داخل
المملكة وخارجها وذلك بإنشاء مصنع لهذا الغرض
في المنطقة المذكورة ومد خط أنابيب الغاز اليه
وفقاً للمواصفات والاضاع والشروط المعدة
 لذلك .

وللشركة في سبيل تحقيق الغرض المذكور ان
تقوم لحسابها أو لحساب الغير بجميع الأعمال
الصناعية والتجارية والمالية ، أيا كان نوعها
سواء كانت خاصة بمقارنات أو منقولات .

ويجوز للشركة فضلاً عن ذلك أن تكون لها

مصلحة أو أن تشترك بأي وجه من الوجوه في

(١) مضافة بالمرسوم الملكي رقم م/٢٣ في ٢٨/٦/١٤٠٢ هـ وقرار مجلس الوزراء رقم ١٧ في ٢٠/١/١٤٠٢ المشار اليهما .

(٢) عدل رقم هذه المادة « بالمرسوم » « والقرار » المشار اليهما .

الهيئات والمؤسسات والمشروعات التي تزاوّل نشاطا شبيها بنشاطها أو نشاطا لازما أو مكملا لغرضها أو نشاطا يعاون على تحقيق الغرض المذكور وللشركة أن تشتريها كلها أو بعضها أو أن تدمجها فيها أو أن تلحقها بها .

المادة ٤ - مدة الشركة هي ثلاثون سنة من تاريخ صدور المرسوم الملكي المرخص بتأسيسها ويجوز إطالة هذه المدة لمدة أو مدد أخرى مماثلة أو أقصر منها وذلك بقرار من الجمعية العامة غير العادية للمساهمين .

المادة ٥ - تعتبر الشركة قائمة نظاما وتتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة من وقت صدور المرسوم الملكي المرخص بتأسيسها . وعلى مجلس إدارة الشركة اتخاذ الإجراءات اللازمة لقيدها في سجل الشركات بمصلحة الشركات وفي السجل التجارى .

رأس مال الشركة

المادة ٦ - رأس مال الشركة المصرح به مائة مليون ريال سعودي موزع على مليون سهما قيمة كل منها مائة ريال سعودي .

وقد ضمنت المؤسسة الاكتتاب بجميع الأسهم ، على أن يكون لها في الوقت الذي تحدده أن تطرح للاكتتاب العام بالقيمة الاسمية أو تعرض للبيع بالقيمة الحقيقية نسبة من أسهم رأس المال لا تزيد عن ٤٩ ٪ .

المادة ٧ - رأس المال المدفوع هو خمسون مليون ريال سعودي ، ويتعين الوفاء به في ميعاد أقصاه ستة أشهر من تاريخ صدور المرسوم الملكي المرخص بتأسيس الشركة ويودع المبلغ المذكور في بنك سعودي أو أكثر باسم الشركة وتحت تصرف مجلس إدارتها .

المادة ٨ - يجب أن يتم الوفاء بقيمة الأسهم في المواعيد وبالطريقة المعينة لذلك ويكون المالكون المتعاقبون للسهم مسؤولين بالتضامن من قبل الشركة عن الوفاء بقيمته .

وإذا تخلف المساهم عن الوفاء بالمستحق من قيمة السهم ، جاز لمجلس الإدارة بعد اصدار المساهم المذكور بخطاب مسجل بيع السهم في مزاد علني لحسابه وعلى ذمته وتحت مسؤوليته دون

حاجة الى اتخاذ أية إجراءات أخرى ويجب أن يكون بيع السهم على هذا الوجه مسبوقا بالنشر في جريدة محلية أو أكثر عن أرقام الأسهم المراد بيعها والغاء صكوكها ومع ذلك يجوز للمساهم المتخلف حتى اليوم المحدد للمزايدة أن يدفع القيمة المستحقة عليه مضافا إليها المصروفات التي أنفقتها الشركة .

وتستوفى الشركة من حصيلة البيع المبالغ المستحقة لها وترد الباقي الى صاحب السهم وإذا لم تكف هذه الحصيلة للوفاء بالمبالغ المذكورة جاز للشركة أن تستوفى الباقي من جميع أموال المساهم وتلغى الشركة السهم الذي بيع وتعطى المشتري سهما جديدا يحمل رقم السهم الملقى وتؤشر بذلك في سجل الأسهم .

والتنفيذ بهذه الطريقة لا يمنع الشركة من أن تستعمل في مواجهة المساهم المتخلف عن الوفاء في الوقت ذاته أو في أى وقت آخر جميع الحقوق التي ترتبها لها الأنظمة المعمول بها .

المادة ٩ - تكون أسهم الشركة اسمية ومع ذلك يجوز للجمعية العامة العادية اصدار أسهم جديدة لحاملها أو أن تقرر تحويل جزء من الأسهم الاسمية الى أسهم لحاملها وفى هذه الحالة يجب الوفاء بكامل قيمة السهم وفيما عدى حالة الإرث والوصية . لا يجوز لغير السعوديين الاكتتاب بها أو تملكها .

وتعطى الأسهم أرقاما متسلسلة ويوقع عليها رئيس مجلس الإدارة واحد أعضاء المجلس وتختتم بخاتم الشركة ويذكر في السهم على الأخص اسم الشركة وتاريخ المرسوم الملكي المرخص بتأسيسها وتاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقيمة رأس المال المصرح به وعدد الأسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها . ويكون للسهم كوبونات ذات أرقام متسلسلة ومشملة أيضا على رقم السهم .

المادة ١٠ - يكون السهم غير قابل للتجزئة في مواجهة الشركة فإذا تملك السهم أشخاص متعددون وجب عليهم أن يختاروا واحدا منهم لينوب عنهم في استعمال الحقوق الخاصة بالسهم ويكون هؤلاء الأشخاص مسؤولين بالتضامن

من قبل الشركة عن الالتزامات الناشئة عن ملكية السهم .

المادة ١١ - يتداول السهم الاسمي بالقيد في السجل الذي تعده الشركة لاثبات أسماء المساهمين وجنسيتاتهم ومحال اقامتهم وارقام الاسهم والمدفوع من قيمتها . ويؤشر بهذا القيد على السهم ولا يعتد بنقل ملكية السهم في مواجهة الشركة او الغير الا من تاريخ القيد في السجل المذكور .

المادة ١٢ - ملكية السهم تفيد حتما قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العامة .

المادة ١٣ - ترتب الاسهم حقوقا والتزامات متساوية .

ومع ذلك يجوز للجمعية العامة العادية ان تقرر بالأوضاع والشروط التي تحددها اصدار اسهم ممتازة او ان تقرر تحويل الاسهم العادية الى اسهم ممتازة . ويجوز ان ترتب الاسهم الممتازة لأصحابها اولوية في قبض ربح معين او اولوية في استرداد ما دفع من رأس المال بعد التصفية او اولوية في الامرين معا او أية ميزة اخرى . واذا وجدت اسهم ممتازة فلا يجوز اصدار اسهم جديدة تكون لها الاولوية عليها الا بموافقة جمعية خاصة مكونة من أصحاب الاسهم الممتازة الذين يضارون من هذا الاصدار وتنعقد الجمعية المذكورة وتصدر قراراتها بالأوضاع الخاصة بالجمعية العامة غير العادية للمساهمين ويسرى هذا الحكم ايضا على تعديل او الفاء حقوق الاولوية التي ترتبت للاسهم الممتازة في مناسبة اصدارها .

المادة ١٤ - تدفع حصة الارباح المستحقة عن السهم الى حامل الكوبون وتدفع المبالغ التي تستحق في حالة قسمة موجودات الشركة بعد تصفيتها الى حامل السهم وبالنسبة للسهم الاسمي فأخر مالك له يقيد اسمه في سجل الشركة يكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا في ارباح الشركة او نصيبا في موجوداتها .

المادة ١٥ - لا يجوز للمساهم ان يطلب استرداد حصته في رأس مال الشركة ما دامت

الشركة قائمة ولا يجوز لورثته او دائنيه بأية حجة كانت ان يطلبوا وضع الأختام على دفاتر الشركة او صكوكها أو أموالها ولا ان يطلبوا قسمتها او بيعها جملة لعدم امكان القسمة ولا ان يتدخلوا بأية طريقة كانت في ادارة الشركة ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة .

المادة ١٦ - لا يلزم المساهم الا بقيمة السهم المحددة عند اصداره ولا يجوز زيادة التزامات المساهم .

المادة ١٧ - يجوز زيادة رأس مال الشركة باصدار اسهم جديدة . بشرط ان يكون قد تم الوفاء بكل رأس المال المصرح به ويصدر القرار بذلك من الجمعية العامة غير العادية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الادارة ، ويبين القرار المذكور مقدار الزيادة وسعر اصدار السهم ومدى حق المساهمين القدامى في اولوية الاكتتاب في هذه الزيادة .

المادة ١٨ - يجوز ان تكون الاسهم الجديدة التي تصدر عند زيادة رأس المال نقدية او عينية .

واذا وجدت حصص عينية ، وجب على مجلس الادارة ان يطلب الى مصلحة الشركات تعيين خبير أو أكثر للتحقق من صحة تقييم هذه الحصص ويقدم الخبير تقريره الى مصلحة الشركات في الميعاد الذي تحدده له . وترسل المصلحة صورة من هذا التقرير الى مجلس الادارة . وعلى المجلس المذكور ان يدعو الجمعية العامة العادية للانعقاد للمداولة في التقرير المذكور بعد توزيع صور منه على المساهمين القدامى والمكتتبين في الاسهم الجديدة قبل انعقاد الجمعية بوقت كاف ولا يجوز لمقدمي الحصص العينية موضوع المداولة الاشتراك في التصويت ولا تحسب الاصوات المقررة لاسهمهم في الاغلبية اللازمة لانعقاد الجمعية ولا في الاغلبية اللازمة لقراراتها . ولا تسلم الاسهم التي تمثل الحصص العينية الى أصحابها الا بعد نقل ملكية هذه الحصص كاملة الى الشركة .

المادة ١٩ - لا يجوز عند زيادة رأس المال إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية، وإذا أصدرت بأكثر من ذلك أضيف الفرق إلى الاحتياطي النظامي للشركة ، ولا يجوز التصرف في هذا الفرق إلا بالأوضاع المقررة للتصرف في الاحتياطي المذكور .

المادة ٢٠ - يجوز تخفيض رأس مال الشركة بقرار من الجمعية العامة غير العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة ويبين القرار المذكور مقدار هذا التحقيق وكيفيته .

القروض والسندات

المادة ٢١ - يجوز لمجلس الإدارة في خلال السنوات الخمس الأولى من تاريخ تأسيس الشركة أن يعقد قروضا في حدود ضعف رأس المال المدفوع ، بشرط أن يكون قد تم الوفاء برأس المال المذكور كله وتكون سلطة عقد القروض بعد ذلك للجمعية العامة فيما يجاوز النسبة المذكورة .

المادة ٢٢ - يجوز للشركة الاقتراض عن طريق إصدار سندات للاكتتاب العام ويلزم في هذه الحالة صدور قرار بذلك من الجمعية العامة ويبين هذا القرار مبلغ القرض وقيمة السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم والضمانات التي تكفل الوفاء بقيمتها أن وجدت .

مجلس الإدارة

المادة ٢٣ - يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من سبعة أعضاء تعينهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات واستثناء من ذلك وفي الفترة السابقة على طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام أو للبيع للجمهور يعين مجلس إدارة المؤسسة أعضاء مجلس الإدارة ويحدد مدة عضويتهم .

ولمجلس الإدارة أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو في أثناء السنة المالية ويجب عليه إجراء التعيين إذا نقص عدد أعضائه عن ثلاثة . ويتسلم الأعضاء المعينون على هذا الوجه عملهم في الحال على أن تقرر الجمعية العامة تعينهم في أول اجتماع لها .

المادة ٢٤ - يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة مالكا لمائتي سهم على الأقل من أسهم الشركة وتودع هذه الأسهم خلال ثلاثين يوما من تاريخ تعيين العضو أحد البنوك التي يقرها وزير التجارة والصناعة وتخصص هذه الأسهم لضمان مسؤولية عضو مجلس الإدارة وتظل غير قابلة للتداول إلى أن تقرر الجمعية العامة أبرأ ذمة العضو من مسؤولية إدارة الشركة عن مدة عضويته وإذا لم يقدم عضو مجلس الإدارة أسهم الضمان في الميعاد المحدد لذلك بطلت عضويته .

وعلى مراقب الحسابات أن يتحقق من مراعاة حكم الفقرة السابقة وأن يضمن تقريره إلى الجمعية العامة أية مخالفة في هذا الشأن .

ولا يسرى الحكم المذكور في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة على أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون المؤسسة .

المادة ٢٥ - يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيسا ، وفي حالة غياب الرئيس أو قيام مانع لديه من مباشرة أعمال وظيفته ، يعين المجلس العضو الذي يقوم بأعماله مؤقتة ويمثل رئيس المجلس الشركة أمام القضاء سواء كانت الشركة مدعية أو مدعى عليها أو متدخلة .

ويجوز لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضوا منتدبا أو أكثر ويجوز أن يجمع عضو واحد بين مركزي رئيس المجلس والعضو المنتدب .

ويعين مجلس الإدارة سكرتيرا له من بين أعضائه أو من غيرهم .

ويحدد مجلس الإدارة اختصاصات كل من رئيس المجلس والأعضاء المنتدبين والسكرتير فيما لم ينص عليه هذا النظام ، كما يحدد مرتباتهم .

المادة ٢٦ - يعقد مجلس الإدارة اجتماعا في المركز الرئيسي بناء على دعوة من رئيسه أو من يقوم مقامه ويجب دعوة المجلس إلى الانعقاد إذا طلب ذلك كتابة اثنان من الأعضاء .

ويجوز أن ينعقد المجلس خارج المركز الرئيسي إذا اقتضت الظروف ذلك ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا إذا حضره أربعة أعضاء

على الأقل من بينهم عضوان من الاعضاء الممثلين للمؤسسة ولعضو مجلس الإدارة ان ينيب عنه عند الضرورة احد زملائه في المجلس وفى هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان ولا يجوز أن ينوب عضو مجلس الإدارة عن أكثر من عضو واحد .

المادة ٢٧ - تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين وإذا تساوت الأصوات رجح صوت الرئيس أو من يقوم مقامه .

وتثبت مداوالات المجلس وقراراته في محاضر وتدون هذه المحاضر في سجل خاص يوقع عليها رئيس المجلس والسكترير .

المادة ٢٨ - مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة الشركة .

المادة ٢٩ - يملك حق التوقيع عن الشركة على انفراد رئيس مجلس الإدارة والاعضاء المنتدبون وكل عضو آخر ينتدبه المجلس لهذا الغرض .

ولمجلس الإدارة الحق في ان يعين مديرا أو أكثر أو وكلاء مفوضا أو أكثر وأن يخولهم أيضا حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين .

المادة ٣٠ - لا يلزم أعضاء مجلس الإدارة أى التزام شخصى فيما يتعلق بتعهدات الشركة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم في حدود وكالتهم .

الجمعية العامة

المادة ٣١ - تتكون الجمعية العامة من جميع المساهمين في الشركة وتكون قراراتها الصادرة في حدود اختصاصاتها ووفقا لهذا النظام ملزمة لجميع المساهمين حتى الغائبين منهم والمخالفين في الراى وعديمى وناقصى الاهلية .

المادة ٣٢ - لكل مساهم حق حضور الجمعية العامة وله ان ينيب غيره في الحضور بشرط ان تكون النيابة ثابتة في توكيل مكتوب ، ويلزم التصديق على التوقيعات فيه أمام كاتب عدل اذا كان النائب من غير المساهمين أو من غير ممثلى الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة .

المادة ٣٣ - يسجل المساهمون الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أو الخاصة أسمائهم بمركز الشركة ابتداء من تاريخ توجيه الدعوة الى الوقت المحدد لانعقاد الجمعية ويجب على المساهم الذى يحمل أسهما لحاملها أن يثبت ايداع اسهمه في المركز الرئيسى للشركة قبل انعقاد الجمعية بثلاثة أيام على الأقل ، ولا يجوز له سحبها الا بعد انقضاء الجمعية العامة ، ويحرر عند انعقاد الجمعية كشف بأسماء المساهمين الحاضرين والممثلين ومحال اقامتهم مع بيان عدد الأسهم التى في حيازتهم بالاصالة أو بالوكالة وعدد الأصوات المخصصة لها ويكون لكل ذى مصلحة الاطلاع على هذا الكشف .

المادة ٣٤ - يكون لكل سهم صوت ، ويكون لكل مساهم عدد من الأصوات بقدر عدد الأسهم التى يملكها أو يمثلها ما لم تقرر الجمعية العامة غير ذلك في مناسبة اصدار نوع معين من الأسهم .

المادة ٣٥ - مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة غير العادية تختص الجمعية العامة العادية بجميع الأمور المتعلقة بالشركة .

المادة ٣٦ - يرأس الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة أو من يقوم مقامه ، ويعين الرئيس سكرتيرا تقرر الجمعية العامة تعيينه .

المادة ٣٧ - تعقد الجمعية العامة في المركز الرئيسى للشركة .

ويجب ان تعقد الجمعية كل سنة خلال الأربعة الشهور التالية لنهاية السنة المالية للشركة في المكان واليوم والساعة المعينة في اعلان الدعوة للاجتماع .

وتجتمع على الاخص لسماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالى وتقرير مراقب الحسابات والتصديق عند اللزوم على ميزانية السنة المالية وعلى حساب الأرباح والخسائر ولتحديد حصص الأرباح التى توزع على المساهمين وتعيين مراقبى الحسابات وتحديد مكافآتهم وتعيين أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم اذا اقتضى الحال ذلك .

المادة ٣٨ - لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة كلما رأى ذلك ، ويتمين عليه أن يدعو الجمعية العامة كلما طلب اليه ذلك لغرض معين مراقب الحسابات او المساهمون الحائزون لعشر راس المال على الأقل ، وفي الحالة الأخيرة يجب على هؤلاء المساهمين أن يثبتوا قبل ارسال اي دعوة انهم اودعوا أسهمهم في المركز الرئيسى للشركة والا يجوز لهؤلاء المساهمين سحب الأسهم التي اودعوها على هذا الوجه الا بعد انقضاء الجمعية العامة ، وترسل صورة من هذه الاوراق الى مصلحة الشركات . بوزارة التجارة والصناعة فى نفس الوقت الذى يتم به نشر الدعوة أو ارسالها الى المساهمين .

المادة ٣٩ - تتم الدعوة الى اجتماعات الجمعية العامة بنشرها فى عدد كاف من الصحف وارسالها بخطابات مسجلة الى حملة الأسهم الاسمية قبل تاريخ الاجتماع بخمسة عشر يوما على الأقل وتحدد الدعوة المكان واليوم والساعة المعينة للاجتماع وجدول أعمال الجمعية ، ويجب أن تشمل الدعوة الى الجمعية السنوية فضلا عن ذلك على صورة من تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات والميزانية وحساب الأرباح والخسائر .

المادة ٤٠ - يكون اجتماع الجمعية العامة صحيحا اذا كان نصف رأس مال الشركة على الأقل ممثلا فيها ، فاذا لم يتوفر هذا النصاب فى الاجتماع الاول وانعقدت الجمعية العامة بناءا على دعوة ثانية فى خلال الثلاثين يوما التالية ويعتبر اجتماعها الثانى صحيحا مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه ولا يجوز للجمعية العامة أن تتداول فى غير المسائل الواردة فى جدول الأعمال المبين فى الدعوة أو المرفق بها وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات وفى حالة التساوى يرجع صوت رئيس الجمعية .

المادة ٤١ - مع مراعاة القيسود المنصوص عليها فى نظام الشركات ، تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل احكام هذا النظام على انه اذا كان من شأن هذا التعديل المساس بالاوضاع والشروط الواردة فى الاتفاقية المعقودة بين المؤسسة وشركتى أوكسيد نيسال بتروليوم كوربوريشن وانتيروروفرتليرز كوربوريشن فى ١٠/٨/١٣٨٤ هـ ، ١٤/١٢/٦٤ م لزمتم موافقة

المؤسسة مقدما على هذا التعديل والجمعية العامة غير العادية ، فضلا عن الاختصاصات المقررة لها أن تصدر قرارات فى الأمور الداخلية فى اختصاص الجمعية العامة العادية وذلك بنفس الشروط والاوضاع المقررة للجمعية الأخيرة .

المادة ٤٢ - تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية الأصوات الممثلة لثلثى رأس مال الشركة وفيما عدا ذلك تسرى على اجتماعات الجمعية العامة العادية سائر القواعد المنظمة لاجتماعات الجمعية العامة العادية .

المادة ٤٣ - يكون لمجلس إدارة المؤسسة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة العادية وغير العادية وذلك فى الفترة السابقة على طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام أو بيعها للجمهور .

مراقب الحسابات

المادة ٤٤ - يكون للشركة مراقب حسابات او أكثر تعينهم الجمعية العامة سنويا من المحاسبين القانونيين المصرح لهم بالعمل فى المملكة وتحدد مكافأتهم ومدة عملهم ويجوز لها اعادة تعيينهم .

واستثناء من ذلك يعين مجلس إدارة المؤسسة مراقبى حسابات الشركة وذلك فى الفترة السابقة على طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام أو بيعها للجمهور .

سنة الشركة وماليتها

المادة ٤٥ - تبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل سنة .

واستثناء من ذلك تشمل السنة الأولى المدة التى تنقضى من تاريخ تسجيل الشركة حتى ديسمبر من السنة التالية .

المادة ٤٦ - على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية فى موعد يسمح بعقد الجمعية العامة خلال أربعة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المذكورة . ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها .

المادة ٤٧ - يجب على الشركة أن تقتطع سنويا جزء يوازي ١٠٪ من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ الاحتياطي المذكور ٢٠٪ من رأس مال الشركة المدفوع ومتى مس هذا الاحتياطي وجبت العودة الى الاقتطاع .
وللجمعية العامة العادية أن تقرر انواعا أخرى من الاحتياطيات والمخصصات .

المادة ٤٨ - يستعمل الاحتياطي بنشاء على قرار مجلس الادارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة .

المادة ٤٩ - بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى وحصة الأرباح المقررة لشركة أوكسيد نتال بتروليوم كوربوريشن وفقا للاتفاقية المعقودة بينها وبين المؤسسة في ١٠/٨/٨٤ و ١٤/١٢/٦٤ م . توزع أرباح الشركة الصافية السنوية على المساهمين . ويحصل توزيع الأرباح في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الادارة .

حل الشركة وتصفيته

المادة ٥٠ - في حالة خسارة نصف رأس

المال ، تحل الشركة قبل مدتها الا اذا قررت غير ذلك الجمعية العامة غير العادية بالأغلبية اللازمة لصدور قراراتها .

المادة ٥١ - في حالة انقضاء مدة الشركة أو في حالة حل الشركة قبل انقضاء مدتها تعين الجمعية العامة العادية بنشاء على طلب مجلس الادارة طريقة التصفية وتعين مصفيا أو أكثر وتحدد سلطتهم وتنتهى وكالة مجلس الادارة بتعيين المصفين أما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى ان يتم ابراء ذمة المصفين .

احكام ختامية

المادة ٥٢ - تخصم المصروفات والالتزامات المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة من المصروفات العمومية للشركة .

المادة ٥٣ - تطبق احكام نظام الشركات فيما لم يرد بشأنه نص في هذا النظام وذلك بالقدر الذي لا يتعارض مع الأوضاع التي روعيت في تأسيس الشركة واحكام نظامها .

مرسوم ملكي كريم (١)

بالترخيص بإنشاء الشركة السعودية
الموحدة للكهرباء في المنطقة الشرقية

الرقم - م/٦٣

التاريخ - ١٣٩٦/٨/٢٧ هـ

بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى

نحن خالد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من
نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي
رقم (٣٨) وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على المادتين (٥١) و (٥٢) من
نظام الشركات ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم
(٦/م) وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم
(١٢٩٤) وتاريخ ٧ - ٨ - ١٣٩٦ هـ .

وسمنا بما هو آت :

أولاً - الترخيص بإنشاء شركة مساهمة تسمى
« الشركة السعودية الموحدة للكهرباء في المنطقة
الشرقية » ومنح الشركة المذكورة امتياز توليد
ونقل وتوزيع الكهرباء في المنطقة الشرقية لمدة
ثلاثين عاماً قابلة للتجديد ، ويشترك في تأسيسها
كل من :

(أ) الحكومة السعودية بحصة نقدية وتمثلها
المؤسسة العامة للكهرباء .

(ب) شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو)
بحصة عينية

ثانياً - إلغاء الامتيازات المنسوحة لشركات
الكهرباء في المنطقة الشرقية ، على أن تستمر
هذه الشركات في تغذية مشتركيها بالتيار
الكهربائي ، والقيام بأعمال التوسع اللازمة في
شبكاتها لمواجهة النمو المطرد في الأحمال

الكهربائية ، وتوقف أعمال التوسع في قدرات
التوليد الا في أضيق الحدود وبعد أخذ موافقة
خطية من الشركة الموحدة ، وذلك الى أن يتم
الانتهاء من تقييم موجودات تلك الشركات
ودمجها في الشركة الموحدة في مدة أقصاها
سنتين .

ثالثاً - يحدد رأس المال الاسمي لهذه
الشركة بمبلغ خمسة آلاف مليون ريال
(٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) يدفع منه ما يلي :

(أ) مبلغ ألفي مليون ريال (٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠)
حصة الحكومة النقدية .

(ب) قيمة موجودات أرامكو التي لها علاقة
بمشروع الكهرباء ، وتقييم هذه الموجودات بالقيمة
الدفترية .

(ج) قيمة موجودات شركات الامتياز التي
ستندمج في الشركة .

رابعاً - يضع مجلس ادارة الشركة مشروع
نظام الشركة الاساسي ، وتعتمد اللجنة الوزارية
المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء رقم
(١٦٨) لعام ١٣٩٥ هـ ، هذا النظام الاساسي
بعد موافقة وزارة التجارة .

خامساً - على نائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير الصناعة والكهرباء تنفيذ مرسومنا هذا ،،

مرسوم ملكي كريم

الرقم م/٦٦ التاريخ ١٣٩٦/٩/١٣ (٢)

نحن خالد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين ١٩ ، ٢٠ من نظام
مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٨
وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ وعلى المادتين ٥٢، ٥١
من نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي
رقم م/٦٦ وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢ هـ .

(١) أم القرى العدد ٢٦٤٢ في ١٦/٩/١٣٩٦ هـ .

(٢) أم القرى العدد ٢٦٤٤ في ٨/١٠/١٣٩٦ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم
١٤٥٧ وتاريخ ١٣٩٦/٩/٦ هـ .

مرسوم ملكي كريم

الرقم م/٧٣ التاريخ ١٣٩٦/١٠/٢١ هـ (١)
بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى

باسم جلالة الملك نحن فهد بن عبد العزيز
آل سعود نائب جلالة ملك المملكة العربية
السعودية .

بعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم أ/٢٤٧
وتاريخ ١٣٩٦/١٠/١٦ هـ .

وبعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من
نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم
٣٨ وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم
١٦٥٤ وتاريخ ١٣٩٦/١٠/١٣ هـ .

رسمنا بما هو آت :

أولاً - المصادقة على اتفاقية انشاء الشركة
العربية للخدمات البترولية بالصيغة المرفقة
لهذا .

ثانياً - على نائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير البترول والثروة المعدنية تنفيذ مرسومنا
هذا .

رسمنا بما هو آت :

أولاً : تنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم شركة
مساهمة تسمى الشركة السعودية للصناعات
الأساسية وفقاً لنظامها الأساسي المرفق .

ثانياً : تتمتع الشركة المذكورة والشركات التي
تؤسسها أو تشترك فيها بجميع الاعفاءات والمزايا
المقررّة للصناعات الوطنية بموجب الأنظمة .

ثالثاً : يجوز استثناء الشركات التي تؤسسها
هذه الشركة أو التي تشترك فيها من بعض
أحكام نظام الشركات وذلك بقرار من وزير الصناعة
والكهرباء ووزير التجارة .

رابعاً : على نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير
الصناعة والكهرباء ووزير المالية والاقتصاد الوطني
ووزير التجارة تنفيذ مرسومنا هذا .

عقد تأسيس الشركة السعودية للخدمات الفندقية ونظامها الاساسي

(شركة ذات مسئولية محدودة)

ان الفرقاء في هذا الاتفاق هم الشركاء التاليون:

١ - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية :
وهي مؤسسة حكومية سعودية أنشئت بموجب نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م - ٢٢ في ٦-٩-١٣٨٩ هـ ، ومقرها الرئيسي في مدينة الرياض ، ويمثلها في هذا العقد السيد ابراهيم الزيد ، مدير عام التأمينات الاجتماعية ، سعودي الجنسية ، عمره ٤٠ سنة ، كامل الأهلية ، ويقيم في مدينة الرياض حتى - الملز .

٢ - الشركة العربية للاستثمار : وهي شركة مساهمة عربية ، مقرها الرئيسي في مدينة الرياض ومسجلة بالسجل التجاري تحت رقم ٧٦٦٥ ، وعنوانها ص . ب . ٤٠٠٩ - الرياض ، ويمثلها في هذا العقد السيد ابراهيم الابراهيم نائب الرئيس والعضو المنتدب للشركة العربية للاستثمار ، كويتي الجنسية وعمره ٣٢ سنة ، كامل الأهلية ، يقيم في مدينة الرياض حتى - الملز .

٣ - الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية : شركة مساهمة سعودية تساهم فيها الدولة بنسبة ٣٠ بالمائة من رأس المال ، تأسست بموجب المرسوم الملكي رقم م - ٦٩ في ٨-٧-١٣٩٥ ويمثلها في هذا العقد رئيس مجلس الادارة الشيخ حسن المشاري سعودي الجنسية ، وعمره ٤٢ سنة ، ويقيم بمدينة الرياض ، شارع المستنير بالملز .

٤ - المجموعة الاستثمارية الكويتية : وهي شركة مساهمة كويتية ومقفلة ومسجلة تحت رقم ٢٠٩٥٣ ومقرها الرئيسي مدينة الكويت ، وعنوانها ص . ب . ٢٣٤١١ الصفاة ، يمثلها في هذا العقد السيد خالد علي الخرافي ، رجل أعمال ، كويتي الجنسية وعمره ٥١ سنة ، كامل الأهلية ، ويقيم في مدينة الكويت .

٥ - البنك الأهلي التجاري : شركة مساهمة سعودية ، مركزها الرئيسي جدة ، مسجلة بالسجل التجاري تحت رقم ١٥٨٨ ويمثلها في هذا العقد السيد محمد أنعم ناصر ، مساعد المدير الاقليمي للبنك الأهلي التجاري ، سعودي الجنسية

عمره ٤٢ سنة ، كامل الأهلية ، ويقيم مدينة الرياض حتى - الملز .

٦ - بنك الرياض : شركة مساهمة سعودية ، مركزها الرئيسي جدة ، مسجلة بالسجل التجاري تحت رقم ١٠٥٤ ويمثلها في هذا العقد السيد راشد المبارك مدير بنك الرياض بمدينة الرياض ، سعودي الجنسية وعمره ٣٦ سنة ، كامل الأهلية ، ويقيم في مدينة الرياض حتى - الملز .

٧ - شركة أحمد القصيبي واخوانه : وهي شركة تضامن سعودي مركزها الرئيسي الخبر ، ومسجلة بالسجل التجاري رقم ١٤٣٩ وعنوانها ص . ب . ١٠٦ الخبر ، ويمثلها في هذا العقد السيد عبد العزيز القصيبي ، رجل أعمال ، سعودي الجنسية وعمره ٤٦ سنة ، كامل الأهلية ويقيم في الخبر ، شارع خالد .

٨ - مؤسسة عبد العزيز العبد الله السليمان : سجل تجاري رقم ٢٤١١ ، مركزها الرئيسي جدة ، ويمثلها في هذا العقد السيد سعد الرويشد ، سعودي الجنسية ، كامل الأهلية ، عمره ٦٠ سنة ، ويقيم في مدينة الرياض - الملز .

تأسيس الشركة

المادة ١ - اسم الشركة هو : الشركة السعودية للخدمات الفندقية - ذات مسئولية محدودة .

المادة ٢ - تؤسس الشركة على شكل شركة سعودية ذات مسئولية محدودة وفقا لأنظمة المملكة العربية السعودية .

المادة ٣ - يكون مركز الشركة الرئيسي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ، ويحق للشركة أن تنقل مركزها الرئيسي الى أي مكان آخر داخل المملكة العربية السعودية كما يحق لها أن تؤسس مكاتب وفروع ووكالات في أماكن أخرى من المملكة أو في بلاد اجنبية .

المادة ٤ - ان الأغراض التي أسست الشركة من أجلها هي .

١ - انشاء فندق درجة ممتازة في مدينة الرياض ، وادارته واستثماره واجراء كافة التصرفات الثانوية بشأنه .

٢ - ممارسة كافة الأعمال الأساسية والوسيلة اللازمة لتنفيذ وتجهيز ومباشرة أوجه النشاط المختلفة للفندق المذكور بما يتلاءم والغرض المخصص من أجله ، والتعاقد مع الغير في كافة ما يتعلق بالفندق .

٣ - تحقيق مستوى عال من الخدمة والخدمات المقدمة في هذه المنشآت وتجهيزها بما

يتناسب مع درجاتها وذلك بالطريقة التي يقرها مجلس الادارة . وتقوم الشركة بما تقدم من هذه الأعمال سائلة الذكر بواسطتها مباشرة أو بالاشتراك مع رجال الأعمال السعوديين أو المؤسسات السعودية أو شركات الفنادق الأجنبية أو الهيئات الاستشارية المتخصصة ، ولها أن تبرم العقود اللازمة لحسن تنفيذ ما تقدم .

٤ - القيام بجميع ما ينشأ عن الأغراض المذكورة أو يلزم لها أو يتعلق بها وذلك في المملكة العربية السعودية أو خارجها ويجوز لها المشاركة مع الغير فيما يحقق أغراضها .

المادة ٥ - مدة الشركة خمسة وعشرون سنة من تاريخ تسجيلها رسمياً في السجل التجاري وذلك ما لم تنقض قبل ذلك وفقاً للنظام أو لما هو منصوص عليه في هذا العقد ويمكن تمديد مدة الشركة بقرار من الجمعية العامة غير العادية ، علماً بأنه ينبغي على الشريك الراغب في عدم التجديد توجيه خطاب مسجل إلى الشركاء الآخرين عن طريق مجلس الإدارة قبل انقضاء المدة أو أية مدة مجددة بسنة على الأقل .

المادة ٦ - ان رأسمال الشركة هو (٣٠٠٠٠٠٠٠) ثلاثين مليون ريالاً سعودياً مقسم إلى (١٣٠٠٠) ثلاثة آلاف حصة ، قيمة كل حصة (١٠٠٠٠) عشرة آلاف ريالاً سعودياً مدفوعة القيمة بالكامل وهذه الحصص موزعة كما يلي :

الشركاء .	عدد الحصص
١ - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	٦٠٠
٢ - الشركة العربية للاستثمار	٦٠٠
٣ - الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية	٣٠٠
٤ - المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية	٣٠٠
٥ - البنك الأهلي التجاري	٣٠٠
٦ - بنك الرياض	٣٠٠
٧ - شركة أحمد حمد القصيبي وأخوانه	٣٠٠
٨ - مؤسسة عبد العزيز السليمان	٣٠٠

المجموع ٣٠٠٠

ويقر الشركاء بأنهم أوفوا بقيمة الحصص التي اختص بها كل منهم وذلك بإيداعها في

حساب باسم الشركة تحت التأسيس لدى البنك الأهلي التجاري بالرياض طبقاً للشهادة المرفقة . وتجوز زيادة رأس مال الشركة على دفعة واحدة أو أكثر سواء بإصدار حصص جديدة أو بتحويل الاحتياطي إلى حصص وذلك وفقاً لأحكام نظام الشركات .

المادة ٧ - ان الحصة غير قابلة للتجزئة ولكل شريك عدد من الأصوات مساوٍ لعدد الحصص التي يملكها ، وتعتبر حصة كل من الشركاء حسبما هي مبينة في المادة السادسة من هذا النظام تعتبر لأغراض الانتقال بالارث أو التحويل بموجب أحكام النظام وحده غير قابلة للتجزئة وتخضع لأحكام الفقرة (٢) من المادة (١٥٨) من نظام الشركات السعودي .

لن تحل الشركة أو تتأثر ب وفاة أو إفلاس أي من الشركاء أو بأية تغييرات أخرى تحصل في وضعه النظامي ولن يحق لورثه أي شريك أو لدائنيه أو لوكلاء تفليسته - أو خلفائه في الملكية أن يلقوا الحجز أو الحبس أو أن يضعوا الأختام على دفاتر الشركة أو أموالها أو ممتلكاتها أو أن يطلبوا تصفيتها أو بيع موجوداتها ، أو أن يتدخلوا بأية صورة أخرى في إدارتها التي تبقى في جميع الظروف والأحوال مناعة فقط وحصرًا بمجلس الإدارة ، فيما عدا ما نص عليه هذا النظام الأساسي خلافاً لذلك .

المادة ٨ - ان الشركاء مسئولون فقط كل بمقدار حصته في الشركة .

المادة ٩ - على الشركة أن تمسك سجلاً تقيّد فيه أسماء الشركاء وعناوينهم وعدد الحصص التي يملكها كل شريك والمعاملات والتصرفات التي ترد على تلك الحصص ولا يصبح تحويل الحصص نافذاً سواء تجاه الشركة أو الغير إلا بعد أن يجري قيد ذلك التحويل في السجل المذكور وفي سجل الشركات بوزارة التجارة السعودية .

المادة ١٠ - يجوز للشريك أن يتنازل عن حصته لأحد الشركاء الآخرين بناءً على موافقة مجلس الإدارة وبالشروط التي يقرها المجلس ، أما إذا أراد الشريك التنازل عن حصته بعوض للغير وجب عليه أن يخطر باقي الشركاء عن طريق رئيس مجلس الإدارة بشروط التنازل وفي هذه الحالة يجوز لكل شريك أن يطلب استرداد الحصة بثمنها الحقيقي وقت البيع ، فإذا انقضت ثلاثون يوماً من تاريخ الاخطار دون أن يستعمل أحد الشركاء حقه في الاسترداد كان لصاحب الحصة الحق في التصرف فيها ، وإذا استعمل حق الاسترداد

أكثر من شريك قسمت الحصص المبيعة بين طالبى الاسترداد بنسبة حصة كل منهم فى رأس المال .

المادة ١١ - لا يجوز لأى من الشركاء بيع حصته أو التنازل عنها حتى الانتهاء من تنفيذ الفندق المذكور بالمادة الرابعة .

مجلس الادارة

المادة ١٢ - (أ) يدير الشركة مجلس ادارة يتألف من عشرة أعضاء .

(ب) يعين مجلس الادارة من بين أعضائه رئيساً ونائب رئيس وعضو مجلس ادارة منتدب، ويجوز أن يكون نائب الرئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب هو نفس الشخص .

(ج) يتولى عضو مجلس الادارة المنتدب الادارة المباشرة للشركة بإشراف المجلس ويحدد المجلس صلاحيات وواجبات وأتعاب العضو المنتدب .

(د) اتفق الشركاء على أن يتألف مجلس الادارة الاول من السادة التالية أسماؤهم :

- | | |
|------------------------|---|
| ١ - ابراهيم الابراهيم | رئيس مجلس الادارة |
| ٢ - راشد المبارك | نائباً للرئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب |
| ٣ - حسن المشارى | عضوا |
| ٤ - خالد بن محفوظ | عضوا |
| ٥ - خالد على الخرافى | عضوا |
| ٦ - عبد العزيز القصيبى | عضوا |
| ٧ - ابراهيم الزيد | عضوا |
| ٨ - عبد الله الدوه | عضوا |
| ٩ - سعد الرويشد | عضوا |

(هـ) يحتفظ أعضاء مجلس الادارة بعضويتهم الا اذا عزلوا لمسوغ شرعى بقرار من الجمعية العامة للشركاء فيما عدا الحالات التى نصت عليها المادة (١٨) .

(و) فى حال استقالة أو وفاة أو عجز أو شغور منصب أى عضو من أعضاء مجلس الادارة فيتابع أعضاء المجلس المتبقون مهامهم بدون تغيير كمجلس قائم بكامل أعضائه وذلك حتى تعقد جمعية عامة للشركاء وتعيين خلفاً لذلك العضو .

المادة ١٣ - يجتمع مجلس الادارة مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل بناء على دعوة رئيسه ويجتمع أيضاً اذا طلب ذلك ثلاثة من أعضائه على الأقل .

المادة ١٤ - لا يكون اجتماع مجلس الادارة

صحيحاً الا بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر قراراته بأغلبية الحاضرين واذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذى فيه الرئيس ويعد سجل خاص تثبت فيه محاضر جلسات المجلس ويوقعه الرئيس ويجوز للعضو المعارض أن يطلب تسجيل رأيه . وتجوز الانابة فى اجتماعات مجلس الادارة سواء أكان ذلك للحضور أو للتصويت .

المادة ١٥ - يملك التوقيع عن الشركة على انفراد كل من رئيس مجلس الادارة أو نائبه وأعضاء مجلس الادارة المنتدبين وأى عضو آخر ينتدبه مجلس الادارة لهذا الغرض .

المادة ١٦ - لمجلس الادارة أوسع سلطة لادارة الشركة بما فى ذلك سلطة الاقتراض ورهن موجودات الشركة واصدار الكفالات وإبرام كافة العقود اطلاقاً فيما عدا ما احتفظ به صراحة نظام الشركة الأساسى للجمعية العامة .

المادة ١٧ - لا يلتزم أعضاء مجلس الادارة بأى التزام شخصى فيما يتعلق بتعهدات الشركة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكالتهم وسلطاتهم المبينة فى هذا النظام الأساسى .

المادة ١٨ - يسأل أعضاء مجلس الادارة بالتضامن عن تعويض الضرر الذى يصيب الشركة أو الشركاء أو الغير بسبب مخالفة أحكام نظام الشركات السعودى أو نصوص عقد الشركة ونظامها الأساسى أو بسبب ما يصدر منهم من أخطاء فى أداء عملهم . وفيما عدا حالتى الغش والتزوير يترتب على موافقة الشركاء على ابراء ذمة المديرين من مسئولية ادارتهم انقضاء دعوى المسئولية المقررة للشركة ، وفى جميع الأحوال لا تسمع الدعوى المذكورة بعد انقضاء سنة من تاريخ تلك الموافقة .

المادة ١٩ - فى اقالة واستقالة أعضاء مجلس الادارة .

١ - اذا رغب أحد الأعضاء بالاستقالة يتقدم باستقالة تحريرية للرئيس الذى يعرضها على مجلس الادارة للبت فيها .

٢ - اذا تخلف أحد الأعضاء عن حضور الجلسات أربع مرات متوالية بدون عذر شرعى ، يجوز لمجلس الادارة بقرار منه أن يعتبره مستقيلاً ويبلغ هذا القرار لمن يهمه الأمر .

المادة ٢٠ - مع عدم الأخلال بأحكام نظام الشركات ، تحدد الجمعية العامة مكافآت أعضاء مجلس الادارة . ويحدد مجلس الادارة مكافآت أعضاء مجلس الادارة المنتدبين ورواتب المدير العام .

الجمعية العامة

المادة ٢١ - الجمعية العامة تمثل جميع الشركاء ولكل شريك الحق في حضور اجتماعاتها بطريق الاصاله أو النيابة .

ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة بتوكيل كتابي خاص وأن يكون التوكيل مصدقا على التوقيعات فيه اذا كان النائب من غير الشركاء .

المادة ٢٢ - بوجه الدعوة الى الشركاء لحضور اجتماعات الجمعية العامة أيا كانت صفتها بكتب مسجلة ويجب أن تتضمن الدعوة جدول الأعمال ومكان وزمان الاجتماع .

ويضع مجلس الادارة جدول أعمال الجمعية العامة المنعقدة بصفة عادية أو غير عادية .

المادة ٢٣ - اذا طلب الشركاء أو مراقبو الحسابات عقد الجمعية العامة في الأحوال التي يجوز فيها لهم ذلك . يضع جدول الأعمال من طلب انعقاد الجمعية ولا يجوز بحث أية مسألة غير مدرجة في جدول الأعمال .

المادة ٢٤ - تعد الشركة في مركزها سجلا خاصا يسجل فيه الشركاء أسماءهم قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة باربع وعشرين ساعة على الأقل ويتضمن التسجيل اسم الشريك وعدد الحصص التي يملكها وعدد الحصص التي يمثلها وأسماء مالكيها مع تقديم سند الوكالة .

ويعطى الشريك بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يستحقها اصالة ووكالة .

المادة ٢٥ - لكل شريك عدد من الأصوات يعادل عدد الحصص التي يملكها ولا يجوز لأي عضو أن يشترك في التصويت عن نفسه أو عن يمثله في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصة له أو بخلاف قائم بينه وبين الشركة . ويجوز التوكيل في حضور الاجتماع ، ويمثل القصر والمحجور عليهم النائبون عنهم شرعا .

المادة ٢٦ - تسرى على النصاب الواجب توفره لصحة انعقاد الجمعية العامة بصفتها المختلفة وعلى الأغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات أحكام المواد (١٧٢) و (١٧٣) من نظام الشركات .

المادة ٢٧ - يرأس الجمعية العامة رئيس مجالس الادارة وعند غيابه يرأسها من ينوب عنه

ويعين الرئيس سكرتيرا ومراجعين اثنين لفرز الأصوات على أن تقرر الجمعية العامة تعيينهم .

المادة ٢٨ - يكون التصويت في الجمعية العامة بالطريقة التي يعينها رئيس الجلسة الا اذا قررت الجمعية العامة طريقة معينة للتصويت على أن يكون التصويت سرا في انتخاب أعضاء مجلس الادارة والاقالة من العضوية .

المادة ٢٩ - تعقد الجمعية العامة الأولى بصفتها جمعية تأسيسية خلال شهر من تأسيس الشركة وذلك بدعوة من رئيس مجلس الادارة الذي يقدم لها تقريرا عن جميع عمليات التأسيس مع المستندات المؤيدة له .

وتثبت الجمعية العامة من صحة المعلومات الواردة في التقرير ومدى موافقتها للنظام ولعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي ، وتعيين مراقبي الحسابات وتعلن تأسيس الشركة نهائيا .

المادة ٣٠ - تعقد الجمعية العامة العادية كل سنة خلال الثلاثة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة في المكان والزمان المبينين في إعلان الدعوة للاجتماع . ولمجلس الادارة دعوة

هذه الجمعية العامة كلما رأى ذلك ويتعين عليه دعوتها كلما طلب اليه ذلك عدد من الشركاء يملكون مالا يقل عن عشر رأس المال وذلك خلال شهر من وصول الطلب اليه .

المادة ٣١ - يتقدم مجلس الادارة الى الجمعية العامة المنعقدة بصفة عادية بتقرير يتضمن بيانا وافيا عن سير أعمال الشركة وحالتها المالية والاقتصادية وميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وبيانا عن مكافآت أعضاء مجلس الادارة وأجر المدير العام ومراقبي الحسابات واقتراحا بتوزيع الأرباح .

المادة ٣٢ - تختص الجمعية العامة المنعقدة بصفة عادية بكل ما يتعلق بأمور الشركة عدا ما احتفظ به هذا النظام الأساسي للجمعية العامة المنعقدة بصفة غير عادية وتشمل المسائل التي تناقشها الجمعية العامة المنعقدة بصفة عادية ، تقرير مجلس الادارة وتقرر ما تراه بشأنه وتنظر في تقرير مراقبي الحسابات . وتنتخب أعضاء مجلس الادارة وتعين مراقبي الحسابات للسنة المقبلة . وتحدد مكافآتهم وأجورهم .

المادة ٣٣ - المسائل التي تنظرها الجمعية العامة المنعقدة بصفة غير عادية هي .

١ - تعديل عقد التأسيس والنظام الاساسي .

٢ - بيع كل المشروع الذي قامت به الشركة أو التصرف فيه بأى وجه آخر .

٣ - حل الشركة أو اندماجها فى شركة أو هيئة أخرى .

٤ - زيادة أو تخفيض رأس مال الشركة .

٥ - مد مدة الشركة .

المادة ٣٤ - قرارات الجمعية العامة الصادرة طبقاً لنظام الشركة ملزمة لجميع الشركاء حتى الغائبين منهم والمخالفين فى الرأى وعديمى الأهلية ومن لم تتوافر الأهلية فيهم .

مراقب الحسابات

المادة ٣٥ - يكون للشركة مراقب حسابات من بين المرخص لهم بالعمل فى المملكة العربية السعودية تعيينه الجمعية العامة سنوياً وتحدد مكافأته ، ويجوز لها إعادة تعيينه .

المادة ٣٦ - لمراقب الحسابات فى كل وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها وغير ذلك من الوثائق وله أن يطلب البيانات والايضاحات التى يرى ضرورة الحصول عليها ، وله أيضاً أن يحقق موجودات الشركة والتزاماتها، وله عموماً الصلاحيات . وعليه التزامات المنصوص عليها فى الأنظمة المرعية .

المادة ٣٧ - على مراقب الحسابات أن يقدم الى مجلس الادارة سنوياً تقريراً يضمه موقف الشركة المالى وما يكون قد كشفه من مخالفات لأحكام نظام الشركات أو أحكام هذا النظام ورأيه فى مدى مطابقة حسابات الشركة للواقع وأوضاع الشركة المالية بشكل عام .

حسابات الشركة وتوزيع الأرباح

المادة ٣٨ - تبتدىء سنة الشركة من غرة يناير وتنتهى فى نهاية ديسمبر من كل سنة ، على أن السنة المالية الأولى تبدأ من تاريخ تسجيل الشركة بالسجل التجارى وتنتهى فى نهاية شهر ديسمبر من السنة التالية .

المادة ٣٩ - توزع الأرباح الصافية على الوجه الآتى :

(أ) يقتطع نسبة ١٠ بالمائة تخصص لحساب الاحتياطى النظامى ويجوز للشركاء أن يقرروا وقف هذا الاقتطاع متى بلغ الاحتياطى نصف رأس المال .

(ب) يقتطع نسبة ١٠ بالمائة تخصص لحساب الاحتياطى الاختيارى ، ويقف هذا الاقتطاع بقرار من الجمعية العامة العادية للشركاء بناء على اقتراح مجلس الادارة .

(ج) يقتطع مما تبقى بعد جميع ما ذكر نسبة لا تتجاوز ١٠ بالمائة من المتبقى كمكافأة لمجلس الادارة .

(د) يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على الشركاء بنسبة الحصص التى يملكها كل منهم فى رأس مال الشركة .

المادة ٤٠ - يعد مجلس الادارة عن كل سنة مالية ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة ومركزها المالى وأقتراحه بشأن توزيع الأرباح وذلك خلال شهرين من نهاية السنة المالية . وعلى مجلس الادارة أن يرسل صورة من هذه الوثائق وصورة من تقرير مراقب الحسابات الى مصلحة الشركات والى كل شريك وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ أعداد الوثائق المذكورة .

المادة ٤١ - يستعمل المال الاحتياطى فيما يكون فى مصالح الشركة طبقاً لما تقرره الجمعية العامة غير العادية للشركاء ، ولا يجوز توزيع الاحتياطى النظامى على الشركاء وإنما يجوز استعماله لتوزيع أرباح تصل الى ٥ بالمائة فى السنوات التى لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد مع مراعاة ما جاء فى الفقرة (١) من المادة (٣٨) من هذا النظام .

المادة ٤٢ - تدفع الأرباح المقرر توزيعها على الشركاء فى المكان والمواعيد التى يحددها مجلس الادارة .

المنازعات

المادة ٤٣ - لكل شريك الحق فى رفع دعوى المسؤولية المقررة للشركة على أعضاء مجلس الادارة اذا كان من شأن الخطأ الذى صدر منهم الحاق ضرر خاص به بشرط أن يكون حق الشركة فى رفعها ما زال قائماً .

ويجب على ذلك الشريك أن يخطر الشركة بعزمه على رفع الدعوى .

حل الشركة وتصفيته

المادة ٤٤ - تنقضى الشركة بأحد الأمور المنصوص عليها في نظام الشركات ، وتجرى تصفيته وفقاً للنظام المذكور .

المادة ٤٥ - عند انتهاء مدة الشركة أو في حالة حلها قبل الأجل المحدد تقرر الجمعية العامة طريقة التصفية وتعين مصفياً أو أكثر وتحدد صلاحيتهم وأتعابهم وتنتهى سلطة مجلس الإدارة بانقضاء الشركة ، ومع ذلك يستمر قائماً على إدارة الشركة إلى أن يتم تعيين المصفي ، وتبقى لأجهزة الشركة اختصاصاتها بالقدر الذي لا يتعارض مع اختصاصات المصفين .

المادة ٤٦ - إذا خسرت الشركة نصف رأس مالها تعين عرض حل الشركة على الجمعية العامة غير العادية للشركاء .

أحكام ختامية

المادة ٤٧ - جميع التبليغات التي توجهها الشركة إلى الشركاء تتم إما بموجب خطابات ترسل إليهم بالبريد المسجل أو بالتليكس أو تسلم إلى كل شريك باليد لقاء توقيعهم بالاستلام .

المادة ٤٨ - كل ما لم يرد به نص في هذا العقد يرجع بشأنه لأحكام نظام الشركات السعودي .

حرر هذا العقد بمدينة الرياض في
الموافق

التواقيع

عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
عن الشركة العربية للاستثمار
عن الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية .
عن المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية .
عن البنك الأهلي التجاري السعودي .
عن بنك الرياض .
عن شركة أحمد حمد القصيبي وأخوانه .
عن مؤسسة عبد العزيز عبد الله السليمان

تسجيل العقد لدى كاتب عدل

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد تم ضبط هذا العقد بعدد ٨٢٣ وصفيحة
٧٦ و ٧٧ و ٧٨ في ٢٧-١٠-١٣٦٩هـ للمعلومية .

كاتب عدل الرياض

قرار رقم ١٧ وتاريخ ٢٠/١/١٤٠٢ هـ
بشأن بعض الاحكام الخاصة بنظام الشركات (١)

مجلس الوزراء،

بعد الاطلاع على المعاملة المرافقة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٤٦٩٩ وتاريخ ٣-٣-١٣٩٧ هـ . بشأن ما رفعه معالي وزير التجارة بخطابه رقم ٣٠٩٠ وتاريخ ٥-٢-١٣٩٧ هـ . والمتعلقة بطلب ادخال تعديلات على بعض مواد نظام الشركات وازافة مواد جديدة لهذا النظام . وبعد الاطلاع على محضر اللجنة الوزارية المشكلة بقرار مجلس الوزراء ورقم ٣٧٣ وتاريخ ٤-٤-١٣٩٨ هـ . وبعد الاطلاع على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٦ وتاريخ ٢٢-٣-١٣٨٥ هـ والمعدل بالمرسوم الملكي رقم م / ٥ وتاريخ ١٢-٣-١٣٨٧ هـ . وبعد الاطلاع على الفقرة الخاصة من قرار مجلس الوزراء رقم ٧٥٣ وتاريخ ١١-٦-١٣٩٧ هـ الخاص بتسهيل اثبات عقود الشركات

وبعد الاطلاع على المحضر المتخذ في شعبة الخبراء برقم ١١٢ وتاريخ ٢١-٩-١٤٠٢ هـ .

يقرر مايلي :

اولا (٢)

ثانيا (٣)

ثالثا - نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صورته مرافقة لهذا .

رابعا - يراعى في تطبيق نظام الشركات تفسيره وفقا للقواعد الاتية :

١ - اذا كانت حصة الشريك في الشركة قاصرة على عمله وأصيب بمرض او عاهة تمنعه من اداء العمل المتفق عليه بصورة دائمة فتعتبر الشركة منحلة بالنسبة اليه .

٢ - اذا كانت حصة الشريك عملا فنيا فيجب أن يكون هذا العمل غير يدوي .

٣ - يجب ان يكون الشريك المتضامن في اية شركة شخصا طبيعيا

٤ - (أ) للمهنيين الذين تتوافر لديهم الشروط المقررة لمزاولة المهنة بعد حصول كل منهم على الترخيص اللازم

لمزاولتها أن يكونوا شركات تضامن مهنية وفقا لاحكام نظام الشركات .

(ب) لا يلزم قيد الشركات المهنية في السجل التجارى وعلى وزارة التجارة اعداد سجل خاص يسمى سجل الشركات المهنية لقيد هذا النوع من الشركات و يقوم هذا السجل مقام السجل التجارى - المنصوص عليه في نظام الشركات .

(جـ) على وزارة التجارة دراسة وضع الشركات المهنية واقتراح التنظيم اللازم لها ورفعها الى مجلس الوزراء .

٥ - لا يجوز تعيين الشخص الواحد في اكثر من مجلسين من مجالس ادارات الشركات المساهمة في وقت واحد . ولا يسرى هذا القيد على الدولة والاشخاص الاعتبارية العامة وشركات المساهمة والاشخاص الذين تعيينهم الحكومة . وبالنسبة للذين يشغلون وقت العمل بهذا القرار اكثر من مجلسين يستمرون في عضويتهم على ان لا يعاد تعيينهم بما يخالف هذا النص .

٦ - تشكل لجنة من وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ووزارة التجارة لدراسة موضوع طرح الاوراق المالية التى تصدرها الشركات الاجنبية للاكتتاب او البيع فى المملكة من جميع جوانبه وحتى الانتهاء من هذه الدراسة يكون الترخيص بطرح الاوراق المالية من قبل الشركات الاجنبية للاكتتاب او البيع فى المملكة لوزير التجارة بعد الاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد الوطنى .

خامسا - تعدل الفقرة الخامسة من قرار مجلس الوزراء رقم ٧٥٣ وتاريخ ١١-١-١٣٩٧ هـ الى النص التالى : على وزير العدل ووزير التجارة وضع الترتيب الملائم الذى يسهل اثبات عقود الشركات بما فى ذلك تعيين كتاب عدل يعملون لدى وزارة التجارة وفروعها بصفة دائمة .

سادسا - تشكل لجنة من كل من :

وزير التعليم العالى ووزير المالية والاقتصاد الوطنى ووزير البترول والثروة المعدنية ووزير التجارة ورئيس ديوان المظالم .

وذلك لدراسة احكام السندات التى تصدرها الشركات .

سابعا - تشكل لجنة فى شعبة الخبراء يشترك فيها ممثلون عن وزارة الداخلية ووزارة المالية والاقتصاد الوطنى ووزارة

(١) أم القرى - العدد رقم ٢٩١٨ لسنة ٥٩ فى ٢٨ رجب ١٤٠٢ هـ - ٢١ / ٥ / ١٩٨٢ م

(٢ ، ٣) نناول البندين (اولا) و(ثانيا) من هذا القرار ادراج تعديلات على بعض مواد نظام الشركات ، وصدرهذه التعديلات المرسوم الملكى رقم م

(٣) فى ٢٨ / ٦ / ١٤٠٢ هـ

وقد ادرجت تلك التعديلات فى موضعها من نظام الشركات .

التجارة ووزارة البترول والثروة المعدنية وغيرها من الجهات ذات العلاقة لدراسة وضع الشركات الاجنبية العاملة في المملكة . ولما ذكر حرر،

قرار وزاري والنظام الأساسي للشركة العربية للصناعات الالكترونية (١)

ان وزير الدفاع والطيران والمفتش العام
بالمملكة العربية السعودية ورئيس اللجنة العليا
للهيئة العربية للتصنيع .

بعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (٢٥/م)
وبتاريخ ١٣٩٥/٤/٢٢ الحاص بالموافقة على اتفاقية
تأسيس الهيئة العربية للتصنيع .

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (١٣/م)
وبتاريخ ١٣٩٦/٤/١ هـ الحاص بالموافقة على
قانون حصانات وامتيازات الهيئة العربية للتصنيع
وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (٢٠/م)
وبتاريخ ١٣٩٨/٣/٢٩ الحاص بالموافقة على نظام
شركات الانتاج الحربى . التى تساهم فيها الهيئة
العربية للتصنيع فى الشركات الاجنبية والذى
تقرر مادته الاولى بأن يصدر بتأسيس شركات
المساهمة التى تساهم فيها الهيئة العربية للتصنيع
بأغلبية رأس المال قرار من عضو اللجنة العليا
للهيئة المختص بعد موافقة اللجنة العليا باجماع
الآراء وينشر القرار الصادر بتأسيس الشركة فى
جريدة أم القرى مرفقا به نظامها .

وبعد الاطلاع على قرار اللجنة العليا للهيئة
العربية للتصنيع رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ الحاص
بالموافقة على تأسيس شركة مشتركة للصناعات
الالكترونية بالاشتراك مع شركة طومسون
الفرنسية بالمملكة العربية السعودية .

يقرر ما يلى

١ - الموافقة على تأسيس الشركة العربية
للصناعات الالكترونية بمدينة الحرج بالمملكة
العربية السعودية برأس مال مشترك قدره
(٢٥٠٠٠٠٠٠٠) دولار أمريكى بين الهيئة
العربية للتصنيع وشركة طومسون الفرنسية
وذلك وفقا لأحكام المرسوم الملكي رقم (٢٠/م)
بتاريخ ١٣٩٨/٣/٢٦ هـ والنظام الأساسى
المرفق لهذا .

٢ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره
فى جريدة أم القرى وعلى الجهات المختصة بالمملكة
العربية السعودية كل فيما يهمها تنفيذ هذا
القرار .

الباب الاول التأسيس

مادة ١ - تأسست طبقا لاحكام المرسوم الملكي
رقم م/٢٠ الصادر فى ١٣٩٨/٣/٢٩ هـ شركة
مساهمة فى المملكة العربية السعودية وفقا
لنظام الاساسى المرافق .

مادة ٢ - اسم الشركة هو : الشركة العربية
للصناعات الالكترونية .

مادة ٣ - أغراض الشركة هى :

١ - شراء وصناعة وتجميع وبيع الاجهزة
الالكترونية التخصصية وقطعها ومكوناتها وتوريد
الاجهزة والخدمات المرتبطة بها .

٢ - صيانة وخدمة الاجهزة الالكترونية
التخصصية .

٣ - اجراء التعديلات والتحسينات والتطوير
المرتبط بما تقدم .

٤ - اقامة وادارة الاعمال الصناعية وغيرها
المتطلبه لذلك .

٥ - القيام بالأنشطة الصناعية والتجارية
والمالية المرتبطة بالاغراض المتقدمة .

مادة ٤ - مركز الشركة الرئيسى ومحلها
القانونى مدينة الحرج بالمملكة العربية السعودية
ويجوز لمجلس الادارة انشاء فروع وتوكيلات
للشركة داخل المملكة العربية السعودية أو فى
الخارج .

مادة ٥ - مدة الشركة ٢٠ (عشرون سنة)
تبدا من تاريخ تأسيس الشركة . ويجوز اطالة
مدة الشركة لمدة أو مدد أخرى لا تجاوز كل منها
عشر سنوات وذلك بقرار من الجمعية العمومية
للمساهمين .

الباب الثانى رأس المال

مادة ٦ - حدد رأس مال الشركة بمبلغ
٢٥٠٠٠٠٠٠٠ (خمسة وعشرين مليون دولار
أمريكى) موزعا على ٢٥٠٠٠٠ سهم عادى قيمة
كل منها ١٠٠٠ دولار أمريكى

تم الاكتتاب فيها بالكامل كما يلي :

الهيئة العربية للتصنيع سبعة عشر ألفاً وخمسمائة سهم ١٧٥٠٠

شركة طومسون سي أس أف سبعة آلاف وخمسمائة سهم ٧٥٠٠ ويدفع ثلاثة عشر وستة من عشرة في المائة (١٣٦٪) من رأس المال خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ نشر القرار الوزاري الصادر بتأسيس الشركة طبقاً لأحكام المرسوم الملكي سالف الذكر في جريدة أم القرى . ويتم سداد الباقي طبقاً لما تطلبه الشركة خلال مدة لا تتجاوز خمسة (٥) أعوام من تاريخ نشر القرار الوزاري المشار إليه في الفقرة السابقة وذلك بناء على قرار مجلس إدارة الشركة يبلغ لكل مساهم بخطاب موصى عليه خلال مدة لا تقل عن ستين (٦٠) يوماً من التاريخ المحدد للسداد .

مادة ٧ - جميع أسهم الشركة اسمية وغير قابلة للتجزئة ولا يجوز تحويلها إلى أسهم لحاملها

مادة ٨ - توقع صكوك الأسهم من رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة المنتسب وتختتم بخاتم الشركة ويجب أن يذكر بالصك أن الأسهم اسمية كما يجب أن يتضمن البيانات الآتية :

(١) رقم القرار الوزاري الصادر بتأسيس الشركة طبقاً للمرسوم الملكي م/٢٠ المؤرخ ١٣٩٨/٣/٢٩ هـ وتاريخ نشره في جريدة أم القرى بالمملكة العربية السعودية .

(ب) قيمة رأس المال وعدد الأسهم وغرض الشركة ومدتها . ويثبت اسم وعنوان كل مساهم وعدد الأسهم التي يحوزها في سجل للأسهم تعده وتمسكه الشركة .

مادة ٩ - لا يجوز التصرف في الأسهم إلا بموافقة وطبقاً للأوضاع التي تحددها الجمعية العمومية للمساهمين . ويقع باطلاً كل تصرف يتم بالمخالفة لأحكام هذه المادة .

مادة ١٠ - تخضع جميع الأسهم لحقوق والتزامات متساوية ، ولا يسأل المساهم إلا في حدود القيمة الاسمية لأسهمه .

ويترتب على ملكية السهم قبول هذا النظام وقرارات الجمعية العمومية للمساهمين .

مادة ١١ - يكون لمالك السهم المقيد اسمه في

سجل الأسهم بالشركة الحق في أية توزيعات تستحق عن هذا السهم .

مادة ١٢ - ١ - لا يجوز تعديل رأسمال الشركة إلا وفقاً لقرار من الجمعية العمومية للمساهمين .

٢ - في حالة زيادة رأس المال يكون للمساهمين أولوية الاكتتاب في الأسهم الجديدة بنسبة نصيبها في رأس مال الشركة .

وفي حالة عدم استعمال أحد المساهمين حق الأولوية المقرر له خلال المدة وطبقاً للأوضاع التي تحددها الجمعية العمومية للمساهمين يكون للمساهم الآخر الحق في شراء هذه الأسهم طبقاً لـ ذات الشروط .

٣ - لا يجوز في حالة زيادة رأس المال إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية . وإذا أصدرت بأكثر من هذه القيمة أضيف الفرق إلى الاحتياطي القانوني .

٤ - يجوز للشركة إصدار سندات بموافقة الجمعية العمومية للمساهمين .

الباب الثالث

الإدارة

مادة ١٣ - يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء ، ويعين ستة أعضاء بواسطة الهيئة العربية للتصنيع كما يعين ثلاثة أعضاء بواسطة شركة طومسون سي أس أف . ويتم إخطار الشركة كتابة بهذه التعيينات .

مادة ١٤ - يعين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة لمدة سنتين ويجوز إعادة تعيين من تنتهي مدة عضويته ، كما يجوز لكل مساهم أن ينهي خدمة أي من أعضاء مجلس الإدارة الذين يعينهم وذلك بإخطار كتابي يوجهه إلى الشركة .

مادة ١٥ - في حالة وفاة أو استقالة أو انتهاء خدمة أي من أعضاء مجلس الإدارة يكون للمساهم الذي عينه الحق في تعيين بديل له للمدة الباقية له في العضوية .

مادة ١٦ - ينتخب مجلس الإدارة رئيساً للمجلس من بين الأعضاء المعيّنين بواسطة الهيئة العربية للتصنيع ونائباً للرئيس من بين الأعضاء

المعينين بواسطة طومسون سي.اس.اف. وذلك
لكامل مدة عضويتهم في مجلس الادارة .

ويمثل رئيس مجلس الادارة الشركة في
علاقتها بالغير وأمام القضاء وذلك دون اخلال
بالحالات التي تقضى فيها المادة (٢٤) بخلاف
ذلك .

مادة ١٧ - ينتخب المجلس عضوا منتدبا من
بين الأعضاء المعينين بواسطة شركة طومسون
سي.اس.اف. ونائبا للعضو المنتدب من بين
الإعضاء المعينين بواسطة الهيئة العربية للتصنيع
وذلك لكامل مدة عضويتهم في مجلس الادارة .
ويعتبر العضو المنتدب مسئولاً عن تنفيذ أعمال
الشركة في مجموعها في ضوء السياسات
التي يضعها مجلس الادارة .

ويحدد المجلس سلطات وواجبات العضو
المنتدب تفصيلاً .

كما يضمن المجلس منح سلطات كافية للعضو
المنتدب تمكنه من ممارسة مسئولياته بكفاية .

مادة ١٨ - يجتمع المجلس بناء على دعوة من
رئيسه أو من ثلاثة أعضاء . ويكون اجتماع
المجلس في مقر الشركة الرئيسي أو في أي مكان
آخر داخل أو خارج المملكة العربية السعودية
وفقاً لما يقرره المجلس .

مادة ١٩ - يجوز لعضو مجلس الادارة أن
ينيب عنه كتابة أحد زملائه في المجلس وفي هذه
الحالة يكون لهذا العضو صوتان .

مادة ٢٠ - يشترط لصحة انعقاد مجلس الادارة
حضور سبعة (٧) أعضاء سواء بأنفسهم أو
بالانابة .

مادة ٢١ - تصدر قرارات المجلس في المسائل
الآتية بموافقة سبعة (٧) أصوات على الأقل من
الأعضاء الحاضرين أو الممثلين :

- خطط الاستثمار والسياسة العامة .
- برامج التصنيع والأبحاث والتطوير .
- الاسعار والربحية والسياسة التجارية .
- عقود التوريد الأساسية .

- عقود البيع الأساسية والاجراءات القانونية
المتعلقة بها .

- الموازنات والحسابات الختامية السنوية .

- الدعوة الى سداد أقساط رأس المال .
- اللوائح المالية ولوائح العاملين وغيرها من
اللوائح الادارية ولوائح الاعمال .
- التوصيات للجمعية العمومية .
- الهياكل التنظيمية .
- القرارات الصادرة طبقاً للمواد (١٦) و (١٧)
و (٢٣) من هذا النظام .

- سياسة الاقتراض والاقتراض .
- اكتساب ملكية العقارات والتصرف فيها .
ويبت في المسائل الأخرى بالأغلبية البسيطة
لأصوات الحاضرين أو الممثلين كما تتخذ القرارات
المتعلقة بمدى دخول أحد الموضوعات ضمن أي
من البنود السابقة بأغلبية أصوات (٧) على الأقل
من الأعضاء الحاضرين أو الممثلين .

مادة ٢٢ - لمجلس الادارة سلطة وواجب ادارة
الشركة في حدود أغراضها فيما عدا ما احتفظ به
نظام الشركة للجمعية العمومية للمساهمين وحدها
مادة ٢٣ - يضع المجلس القواعد والنظم اللازمة
للقيام بأعماله وتنظيم اجتماعاته والطريقة التي
التي يجوز بمقتضاها أن يفوض في سلطاته
ومسئوليته .

مادة ٢٤ - لا تعتبر المستندات المالية والعقود
وغيرها من وسائل انشاء الالتزامات على الشركة
نافذة الا اذا وقعها رئيس المجلس والعضو
المنتدب معا أو وقعها غيرهما مجتمعين أو على
أفراد طبقاً لما يقرره المجلس وفقاً للنظم المشار
اليها في المادة (٢٣) .

مادة ٢٥ - جميع التصرفات التي يبرمها
مجلس الادارة أو أحد أعضائه كل في حدود
اختصاصاته تعتبر ملزمة للشركة .

مادة ٢٦ - على مجلس الادارة أن يعد خلال
تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ انتهاء كل سنة مالية
ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وفقاً
للأصول المحاسبية السليمة .

ويعد مجلس الادارة في نفس الوقت تقريراً
عن نشاط الشركة خلال هذه السنة المالية .

مادة ٢٧ - يضع مجلس الادارة تحت تصرف
مراقب الحسابات قبل انعقاد الجمعية العمومية
السنوية للمساهمين بستين (٦٠) يوماً على الأقل

صورة من ميزانية الشركة وحساب الارباح والحسائر والتقرير المشار اليه .

وتسلم نسخة من الميزانية وحساب الارباح والحسائر وتقرير نشاط الشركة وتقرير مراقب الحسابات الى المساهمين أو ترسل اليهم بخطاب موصى عليه وذلك قبل انعقاد الجمعية العمومية للمساهمين بعشرين (٢٠) يوما على الأقل .

مادة ٢٨ - تحدد الجمعية العمومية للمساهمين مكافآت أعضاء مجلس الادارة .

مادة ٢٩ - لايجوز لاعضاء مجلس الادارة أن تكون لهم مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في أية معاملة تبرم مع الشركة أو لمصلحتها .

مادة ٣٠ - لا يجوز للشركة أن تمنح قرضا ل أحد أعضاء مجلس الادارة أو أن تضمن قروضا ممنوحة لهم بواسطة الغير .

ويقع باطلا كل قرض أو ضمان من هذا النوع،

الباب الرابع

الجمعية العمومية

مادة ٣١ - تعقد الجمعية العمومية في مقر الشركة الرئيسي أو في أي مكان آخر داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها طبقا لما يقرره مجلس الادارة .

مادة ٣٢ - يجوز دعوة الجمعية العمومية للانعقاد في أي وقت بواسطة رئيس المجلس أو العضو المنتدب أو بناء على طلب كتابي من مراقب الحسابات أو أي مساهم .

مادة ٣٣ - على مجلس الادارة اخطار المساهمين بانعقاد الجمعيات العمومية ويتضمن الاخطار جدول الاعمال وتاريخ ومكان الانعقاد . ويسلم الاخطار أو يرسل بخطاب موصى عليه أو برقيا أو بالتلكس الى جميع المساهمين قبل ميعاد الانعقاد بعشرين (٢٠) يوما على الأقل .

ويجوز بموافقة كتابية من جميع المساهمين عقد الجمعية العمومية دون حاجة الى اخطارهم وفقا لاحكام هذه المادة .

مادة ٣٤ - لكل مساهم حق حضور أية جمعية عمومية سواء بنفسه أو بالانابة الكتابية .

ولكل سهم صوت واحد عند اتخاذ القرارات في الجمعية العمومية .

مادة ٣٥ - يرأس اجتماع الجمعية العمومية رئيس مجلس الادارة أو عضو مجلس الادارة الذي ينوب في حالة غيابه .

وتنتخب الجمعية مراقبين وسكرتيرا يشكلون مع الرئيس لجنة ادارة الاجتماع .

مادة ٣٦ - يعقد الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين خلال مائة وثمانين (١٨٠) يوما من نهاية السنة المالية للشركة وذلك للنظر في الحسابات وفي تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي وتقرير مراقب الحسابات .

كما يتم في هذا الاجتماع اقرار ميزانية الشركة وحساب الارباح والحسائر وتحديد كيفية توزيع الارباح .

مادة ٣٧ - يشترط لصحة انعقاد الجمعيات العمومية حضور أو تمثيل عدد من المساهمين يملكون خمسة وسبعين في المائة (٧٥٪) على الأقل من أسهم رأس المال .

مادة ٣٨ - لا يجوز للجمعيات العمومية أن تتداول أو أن تتخذ قرارات في غير المسائل المدرجة بجدول الاعمال الا اذا كان جميع المساهمين حاضرين أو ممثلين في الاجتماع ووافقوا على تعديل جدول الاعمال .

مادة ٣٩ - تختص الجمعية العمومية للمساهمين وحدها بتعديل هذا النظام .

مادة ٤٠ - تصدر قرارات الجمعية العمومية بأغلبية الاصوات المثلثة لحصة وسبعين في المائة (٧٥٪) من أسهم رأس المال على الأقل .

مادة ٤١ - تدون محاضر اجتماعات الجمعية العمومية وقراراتها بواسطة السكرتير ويوقعها أعضاء لجنة ادارة الاجتماع . وتسلم اللجنة صورة من محاضر الاجتماع الى مجلس الادارة لتنفيذ القرارات .

مادة ٤٢ - قرارات الجمعية العمومية الصادرة طبقا لاحكام هذا النظام تعتبر نافذة وملزمة لجميع المساهمين بمن فيهم الذين تغيبوا عن الاجتماع أو صوتوا ضد القرار أو امتنعوا عن التصويت سواء بأنفسهم أو بالانابة .

الباب الخامس

مراقب الحسابات

مادة ٤٣ - تعين الجمعية العمومية السنوية مراقبا للحسابات لمدة سنة ، ويشترط أن يكون من مواطني أحد الدول الاعضاء في الهيئة وأن يكون منتظما لمكتب محاسبة مستقل ذي سمعة دولية معترف بها .

وتحدد الجمعية العمومية مكافأة مراقب الحسابات .

وفي حالة عجز أو امتناع المراقب عن أداء عمله يدعو رئيس مجلس الادارة الجمعية العمومية للاجتماع لتعيين بديل له .

ويجوز إعادة تعيين المراقب .

واستثناء مما تقدم يعين المراقب للسنة المالية الاولى للشركة بواسطة أول جمعية عمومية للمساهمين .

مادة ٤٤ - يقدم مراقب الحسابات تقريره بشأن ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر الى مجلس الادارة قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية السنوية بثلاثين (٣٠) يوما على الأقل .

مادة ٤٥ - لمراقب الحسابات حق الاطلاع على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها ويجوز له طلب البيانات الاضافية والايضاحات التي يرى أنها ضرورية لحسن أدائه عمله .

ولمراقب الحسابات أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها .

مادة ٤٦ - على مراقب الحسابات حضور اجتماعات الجمعية العمومية السنوية للمساهمين كما يجوز له بموافقة رئيس مجلس الادارة حضور جلسات مجلس الادارة .

ولمراقب الحسابات أن يبدي آرائه في الحالتين دون أن يكون له صوت محدود في المداولات .

مادة ٤٧ - يجب أن يشتمل تقرير مراقب الحسابات للجمعية العمومية البيانات الآتية :

(أ) ما اذا كان مراقب الحسابات قد حصل من الشركة على كل المعلومات المطلوبة لحسن أداء عمله .

(ب) ما اذا كانت الشركة تمسك دفاتر محاسبية سليمة .

(ج) ما اذا كانت الميزانية وحساب الارباح والخسائر يعبران تعبيرا صادقا عن مركز الشركة المالي في ختام السنة المالية محل البحث .

(د) ما اذا كان جرد الشركة قد تم طبقا للاصول المرعية .

(هـ) ما اذا كان ثمة مخالفة لاحكام هذا النظام أو مخالفة مالية ارتكبت خلال السنة المالية محل البحث وما اذا كانت أى من هذه المخالفات ما زالت قائمة .

(و) أى آراء أخرى تتعلق بأنشطة الشركة ومركزها المالي يرى مراقب الحسابات وجوب عرضها على المساهمين .

مادة ٤٨ - يسأل مراقب الحسابات عن صحة البيانات الواردة في تقريره وللمساهمين حق مناقشته في الجمعية العمومية .

مادة ٤٩ - لا يجوز لمراقب الحسابات أن تكون له مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في أى معاملة تبرم مع الشركة أو لمصلحتها .

الباب السادس

الشئون المالية

مادة ٥٠ - تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من نفس السنة . على أن السنة المالية الاولى للشركة تبدأ في تاريخ نشر القرار الوزاري الصادر بتأسيس الشركة العربية للصناعات الالكترونية في جريدة أم القرى بالمملكة العربية السعودية وتنتهى في ٣١ ديسمبر من السنة التالية .

مادة ٥١ - بعد تصديق الجمعية العمومية السنوية على الميزانية وحساب الارباح والخسائر توزع الارباح السنوية بعد خصم جميع المصروفات بما في ذلك مكافآت أعضاء مجلس الادارة والالتزامات المتعلقة بأنظمة العمل التي تضعها الشركة كما يلي :

(أ) يقطع مبلغ عشرة في المائة (١٠٪) من الارباح الصافية لتكوين احتياطي قانوني حتى

يصل هذا الاحتياطي الى عشرة في المائة (١٠٪) من رأس المال .

ويستأنف الاقتطاع اذا نقص هذا الاحتياطي عن عشرة في المائة (١٠٪) المشار اليها .

ولمجلس الادارة أن يقترح على الجمعية العمومية تكوين احتياطات أخرى . ولا يجوز السحب من أى احتياطي الا بناء على قرار يجيز ذلك صادر من الجمعية العمومية للمساهمين .

(ب) يوزع باقى الارباح الصافية على المساهمين بنسبة ما يملكونه من أسهم وذلك خلال ستين (٦٠) يوما من تاريخ اجتماع الجمعية العمومية السنوية الذى يتم فيه التصديق على الميزانية وحساب الارباح والخسائر .

الباب السابع التصفية

مادة ٥٢ - تقوم الجمعية العمومية بتعيين مصف أو أكثر لانهاء أعمال الشركة عند انتهاء مدتها أو فى حالة ما اذا قررت الجمعية العمومية حل الشركة .

ويقوم المصفون باستلام دفاتر الشركة فوراً من مجلس الادارة كما يقومون بسداد الديون وتحصيل المستحقات وتوزيع الفائض ان وجد على المساهمين بنسبة أسهمهم .

مادة ٥٣ - تنتهى وكالة مجلس الادارة بتعيين المصفين ، وعليهم دعوة الجمعية العمومية للمساهمين الى الاجتماع كل اثنى عشر شهرا خلال فترة التصفية وتقديم حساب وتقرير بشأن المركز المالى الجارى للشركة .

وتتولى الجمعية العمومية مراجعة هذا الحساب وتسلم فى حالة اقراره خطاب خلو طرف الى المصفين .

قرار وزارى رقم - ٦٨٠ - وتاريخ ١٣٩٨/١١/٩ هـ (١)

ان وزير التجارة

بما له من صلاحيات .

وبعد الاطلاع على نظام الشركات الصادر

بالمرسوم الملكى الكريم رقم م/٦ وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على الفقرة التاسعة المضافة الى المادة ٢٢٩ من نظام الشركات بموجب المرسوم الملكى الكريم رقم م/٥ وتاريخ ١٣٨٧/٣/١٣ هـ وبناء على مقتضيات المصلحة العامة .

يقرر ما يلى :

اولا - على مديرى الشركات الاجنبية التى تتعاقد مع الجهات الحكومية فى المملكة بموجب عقود خاصة أو التى تتعاقد مع تلك الشركات من الباطن بموافقة الجهات الحكومية المختصة أن يطلبوا من وزارة التجارة خلال ثلاثين يوما من تاريخ التوقيع على العقد الحصول على الترخيص اللازم بفتح مكتب لها باحدى مدن المملكة للقيام بتنفيذ الاعمال المسندة اليها بموجب تلك العقود وعليهم أن يقدموا جميع البيانات والوثائق اللازمة لصدور الترخيص ، وعلى مديرى الشركات الاجنبية العاملة فى المملكة والتى لم تحصل على الترخيص المذكور أن يتقدموا بهذه الطلبات خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القرار .

ثانيا - تلتزم فروع ومكاتب الشركات الاجنبية العاملة فى المملكة بأن تعد عن كل سنة مالية بيان المركز المالى للفرع أو المكتب وتقريراً عن نشاط الفرع أو المكتب فى المملكة يوضح فيه بصفة خاصة جميع الاعمال التى قام بها خلال السنة والمشروعات التى تم تنفيذها والتى تحت التنفيذ .

وعلى مديرى الفروع والمكاتب المذكورة أن يرسلوا صورة من هذه الوثائق الى ادارة الشركات وذلك خلال شهر من تاريخ اعداد الوثائق المذكورة .

ثالثا - على الفروع والمكاتب المشار اليها تسهيل مهمة مندوبى الوزارة فى الاطلاع على مستنداتها ودفاترها وسجلاتها وتقديم البيانات والمعلومات التى يطلبونها .

رابعا - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

نظام

تسجيل العلامات الفارقة

صدر الأمر السامي رقم ٧٧٦٢ وتاريخ ١٣٥٨/٧/٢٨ عطا على الإرادة الملكية السنية رقم ٤/١/٣٣ وتاريخ ١٣٥٨/٦/٢٤ بالموافقة على هذا النظام

الرقم - م/٨

التاريخ - ١٣٩٣/٣/٢٠ هـ

بعون الله تعالى

نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المواد (١٩) و (٢٠) و (٣٠) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٨) وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠٢) وتاريخ ١٣٩٣/٣/١٦ هـ .

رسمنا بما هو آت : -

أولاً - الموافقة على الغاء وتعديل فئات الرسوم الموضحة بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٠٢) وتاريخ ١٣٩٣/٣/١٦ هـ المرافق لهذا طبقاً لما أوضحه القرار .

ثانياً - على نائب رئيس مجلس الوزراء ، وزير المالية والاقتصاد الوطني ووزير الداخلية ووزير التجارة والصناعة تنفيذ مرسومنا هذا كل في حدود اختصاصه .

قرار مجلس الوزراء رقم ٣٠٢ في ١٣٩٣/٣/١٦ هـ
ان مجلس الوزراء .

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٥٨٨٥ في ٨٩/٨/١٤ والمشتعلة على خطاب سمو وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم ١٩٤٦ في ٨٩/٧/١٤ المتضمن اقتراح الغاء وتعديل بعض الرسوم ومن بينها رسوم رخص السيارات ، ورقم

٢٠٥٢٨/٤ وتاريخ ٩٢/١٢/٢٧ بشأن اقتراح اعفاء فئة الغواصين من الرسوم الخاصة بهم أسوة بصيادي الأسماك .

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي الكريم رقم م/٤٩ وتاريخ ٩١/١١/٦ المتضمن المصادقة على نظام المرور الذي حددت بموجبه رسوم رخص السيارات .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة المالية رقم ٤٨٥ وتاريخ ٩٢/١/٢٣ المبنية على تقرير اللجنة المشكلة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة الداخلية ووزارة التجارة والصناعة .

يقرر :

أولاً : الموافقة على الغاء نظام توحيد الطوابع الصادر بالموافقة الملكية الكريمة المبلغ في خطاب الديوان العالي رقم ١٧١٥/٢/٥ وتاريخ ٧٤/١١/٨ وكل ما صدر عليه من تعديلات مع بقاء وزارة المالية والاقتصاد الوطني مسئولة عن طبع كافة الأوراق ذات القيمة وتنظيم عملية توزيعها .

ثانياً - الموافقة على الغاء رسوم رخص الاستيراد والبيع المقررة بموجب المادة الثالثة معدلة من نظام البندول .

ثالثاً - الموافقة على الغاء الرسوم المفروضة على فئة الغواصين بموجب نظامي صيد الأسماك وخفر السواحل مع الاستمرار في تطبيق الأحكام الخاصة بهذه الفئة بدون مقابل .

رابعاً - الموافقة على تعديل قيمة الرسم الخاص بتذكرة المرور البرية للسعوديين والأجانب بحيث تصبح ثلاثة ريالاً للتذكرة .

خامساً - الموافقة على تعديل الرسم الخاص بقيمة حفيظة النفوس المنصوص عليه بالمادة (٣٥) من نظام دائرة النفوس الصادر بالإرادة الملكية الكريمة رقم ٢٦/٢/٣٨ وتاريخ ١٣٥٨/٦/٢٤ بحيث يصبح ريالاً واحداً .

سادساً - الموافقة على تعديل رسم تسجيل العلامة الفارقة المنصوص عليه في المادة (٤١) من الباب السادس من نظام تسجيل العلامات الفارقة الموافق عليه بالإرادة الملكية الكريمة .

رقم ٤/١/٣٣ وتاريخ ١٣٥٨/٦/٢٤ هـ بحيث يصبح رسم تسجيل العلامة الواحدة خمسمائة ريال ، ويجدد التسجيل سنوياً مقابل رسم مقداره خمسمائة ريال أخرى والسفء ما عدا ذلك من الرسوم التي تضمنها الباب السادس من النظام المشار اليه .

سابعاً - الموافقة على تعديل رسوم القيد
في سجل الوكالات النصوص عليها في المادة الخامسة من نظام الوكالات التجارية المصادق عليه بالمرسوم الملكي الكريم رقم ١١ في ٨٢/٢/٢٠ هـ بحيث يصبح رسم القيد في سجل الوكالات التجارية بالنسبة للتاجر فرداً كان أو شركة خمسمائة ريال .

ثامناً - تنظيم مشروع مرسوم ملكي بذلك
صورته مرافقة لهذا .

ولما ذكر حرر .

النائب الثاني
لرئيس مجلس الوزراء

الرقم - م / ٢٤

التاريخ - ١٣٩٤/٦/٢٣ هـ

بعون الله تعالى

نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المواد (١٩) و (٢٠) و (٣٠) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٨) وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م / ٨) وتاريخ ٩٣/٣/٢٠ هـ القاضي بتعديل بعض الرسوم ومنها رسم تسجيل العلامة الفارقة ، ورسم تجديدها .

وبعد الاطلاع على نظام تسجيل العلامات الفارقة الصادر بالأمر السامي رقم (٨٧٦٢) وتاريخ ٥٨/٧/٢٨ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٨٥٢) وتاريخ ١٢ - ١٣/٦/٩٤ هـ .

رسمنا بما هو آت -

أولاً - يعدل رسم تسجيل العلامة الفارقة
المنصوص عليه في البند (سادساً) من قرار

مجلس الوزراء رقم (٣٠٢) وتاريخ ١٦-٣-٩٣ هـ والمصادق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م / ٨) وتاريخ ٩٣/٣/٢٠ هـ بحيث يصبح مائة وخمسين ريالاً سعودياً وفقاً للمادة (١٨) من نظام تسجيل العلامات الفارقة ويجدد هذا التسجيل بعد مدة مقدارها عشر سنوات بنفس الرسم وفقاً للمادة (٢٣) من النظام المذكور .

ثانياً - تكون رسوم تقديم طلبات التسجيل والتصرفات التي تطرأ على العلامة كما يلي :

(أ) رسم تقديم طلب تسجيل علامة فارقة واحدة وفقاً للمادة (١٢) من نظام تسجيل العلامات الفارقة (٢٥) ريالاً سعودياً .

(ب) رسم تسجيل انتقال الملكية أو تحويلها لعلامة فارقة واحدة فقط وفقاً للمادة (٢٢) من نظام تسجيل العلامات الفارقة (٥٠) ريالاً سعودياً .

(ج) رسم كل تعديل أو إضافة في علامة ما وفقاً للمادة (٢٠) من نظام تسجيل العلامات الفارقة (٥٠) ريالاً سعودياً .

(د) رسم الاطلاع على السجل وفقاً للمادة (٤) من نظام تسجيل العلامات الفارقة (٢٠) ريالاً سعودياً .

(هـ) رسم على كل صورة تؤخذ مما هو مدون بالسجل بشأن علامة واحدة فقط (٥٠) ريالاً سعودياً .

ثالثاً - على كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة ووزير المالية والاقتصاد الوطني تنفيذ مرسومنا هذا .

قرار مجلس الوزراء رقم ٨٥٢ في ١٢ - ١٣/٦/٩٤ هـ

ان مجلس الوزراء :

بعد الاطلاع على المعاملة المرافقة لهذا الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٣/١٣١٣٠ م / في ٩٤/٥/٧ هـ . المشتملة على خطاب معالي وزير التجارة والصناعة رقم ٢٠٢ في ٩٤/٤/٢٨ هـ المتضمن الاشارة الى المخابرة المرفوعة لصاحب الجلالة من بعض أصحاب مصانع الادوية والاعذية بصدد رسوم تسجيل العلامات الفارقة ، ويفيد معاليه بأن الوزارة استلمت العديد من المخبرات من الشركات العالمية المصدرة في صدد الموضوع المذكور ، ولقد قامت وزارة التجارة والصناعة باعداد دراسة شاملة لموضوع تسجيل العلامات الفارقة راعت فيها القواعد الدولية المتبعة . كما

واعت فيها مصلحة المستهلك السعودي الى جانب مصلحة الشركات المصدرة وبعد اعداد هذه الدراسة جرى بحث هذا الموضوع بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية والاقتصاد الوطني على ضوء الدراسة المعدة ومن نتيجة ذلك وبناء على ما اتضح للوزارتين المذكورتين فقد اتخذ محضر بين معالي وزير الدولة للشئون المالية والاقتصاد الوطني وبين معاليه بالتوصيات اللازمة . لذا يرجوا اتخاذ القرار اللازم . وبعد الاطلاع على المحضر المرفق المتخذ من قبل معالي وزير الدولة للشئون المالية والاقتصاد الوطني ومعالي وزير التجارة والصناعة اللذين أوصيا بتعديل البند (سادسا) من قرار مجلس الوزراء رقم ٣٠٢ في ١٦-٣-٩٣ هـ . المصادق عليه بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/٨ في ٢٠-٣-٩٣ هـ . وصدر قرار من مجلس الوزراء يصادق عليه بمرسوم ملكي كريم بذلك .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة المالية رقم ٢١٨ في ٢٩-٥-٩٤ هـ .

يقرر ما يلي :

١ - يعدل رسم تسجيل العلامة الفارقة المنصوص عليه في البند (سادسا) من قرار مجلس الوزراء رقم ٣٠٢ في ١٦-٣-٩٣ هـ . والمصادق عليه بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/٨ وتاريخ ٢٠-٣-٩٣ هـ . بحيث يصبح مائة وخمسين ريالاً سعودياً وفقاً للمادة (١٨) من نظام تسجيل العلامات الفارقة ويجدد هذا التسجيل بعد مدة مقدارها عشر سنوات بنفس الرسم وفقاً للمادة (٢٣) من النظام المذكور .

٢ - تكون رسوم تقديم طلبات التسجيل والتصرفات التي تطرأ على العلامة كما يلي :

(أ) رسم تقديم طلب تسجيل علامة فارقة واحدة وفقاً للمادة ١٢ من نظام تسجيل العلامات الفارقة (٢٥) ريالاً سعودياً .

(ب) رسم تسجيل انتقال الملكية أو تحويلها لعلامة فارقة واحدة فقط وفقاً للمادة (٢٢) من نظام تسجيل العلامات الفارقة (٥٠) ريالاً سعودياً .

(ج) رسم كل تعديل أو إضافة في علامة ما وفقاً للمادة (٢٠) من نظام تسجيل العلامات الفارقة (٥٠) ريالاً سعودياً .

(د) رسم الاطلاع على السجل وفقاً للمادة (٤) من نظام تسجيل العلامات الفارقة (٢٠) ريالاً سعودياً .

(هـ) رسم عن كل صورة تؤخذ مما هو مدون بالسجل بشأن علامة واحدة فقط (٥٠) ريالاً سعودياً .

٣ - وقد نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صورته مرافقة لهذا .

نظام

تسجيل العلامات الفارقة

صدر الامر السامي رقم ٨٧٦٢

وتاريخ ١٣٥٨/٧/٢٨

عظما على الارادة الملكية السنية

رقم ٤/١/٣٣ وتاريخ ١٣٥٨-٦-٢٤

بالموافقة على هذا النظام

١ - يسمى هذا النظام (نظام تسجيل العلامات الفارقة) .

٢ - العلامة الفارقة - هي العلامة التي توضع على بضاعة ما للدلالة على أنها بضاعة تعود لصاحب تلك العلامة بداعي صنعها أو اختراعها أو اقتنائها أو الاتجار بها أو عرضها للبيع .

٣ - العلاقة الفارقة التي يمكن تسجيلها يتحتم أن تتألف من حروف أو أرقام أو رسوم أو علامات أو من مجموع ذلك بحيث تكون شكلاً خاصاً تمتاز به عن غيرها .

الباب الأول

أحكام عامة

٤ (١) - يتخذ سجل خاص بوزارة التجارة والصناعة يسمى (سجل العلامات الفارقة) يحتوى على أسماء أصحاب العلامات وعنوانهم وعلى البيانات اللازمة في هذا الباب ويكون هذا السجل بعهدة مسجل وللجمهور حق الاطلاع عليه واخذ صورة مصدقة مما هو مدون فيه بعد دفع الرسوم المقررة .

٥ - لا يعتبر التسجيل حصراً للنوع المصنوع أو المتاجر به الا من ناحية العلامة الموضوعية عليه .

٦ - يجوز تخصيص العلامات الفارقة أو جزء منها بلون أو ألوان خاصة فاذا سجلت بدون تخصيص لون تعتبر شاملة لجميع الألوان .

٧ - يشترط في العلامات الفارقة التي يطلب تسجيلها أن لا تكون من :

(أ) العلامات الخالية من أى صفة مميزة أو المكونة من علامات أو بيانات ليست الا التسمية التي يطلقها العرف على احدى المنتجات أو رسما أو صورة عادية لها .

(ب) العلامات والدمغات الرسمية والشعارات العامة والاعلام والرموز الخاصة بالدول .

(ج) العلامات المطابقة أو المشابهة لرموز لها معنى دينى .

(د) العلامات المخلة بالأخلاق والآداب الاسلامية والشعائر الدينية والمضرة بالامن العام .

(هـ) العلامات التي من شأنها غش الجمهور أو المحتوية على دلائل غير حقيقية بشأن أصل البضاعة ومصدرها وصفاتها الاخرى .

(و) العلامات المحتوية على أسماء عربية أو رسوم لأشخاص ما لم تحصل موافقتهم على ذلك .
(ز) العلامات المعروفة بأنها ضامنة لنوع السلع أو المادة الموضوعة عليها أو المستعجلة بشأنها أو ضامنة لنوع السلع ومنشئها ولكن يجوز تسجيل علامة كهذه من قبيل مصدرها الأصلي الذي يملكها أو يسيطر عليها .

الباب الثاني

طريقة التسجيل

٨ - على كل من يرغب تسجيل علامة فارقة في المملكة العربية السعودية أن يتقدم الى قلم تسجيل العلامات الفارقة بطلب خطى يوضح فيه ما يريد تسجيله من العلامات الفارقة مع صورتين لها والوسائط اللازمة لاستخراج نسخ من العلامة المذكورة ولائحة بأسماء البضائع التي يراد وضعها عليها مع ذكر مصدرها ومعملها ونوعها .

٩ - على طالب التسجيل لعلامة فارقة سبق تسجيلها في الجهة التي تصدر منها البضاعة أن يرفق طلبه أيضا بالوثائق الموضحة لشكل العلامة وتاريخ تسجيلها ونوع المصنوع الموضوعة عليه -مصدره ومعمله .

١٠ - اذا كان مقدم الطلب غير صاحب العلامة فلا بد أن يكون الطلب مشفوعا بوكالة قانونية تخول له حق طلب التسجيل باسم صاحب العلامة الاصلى .

١١ - يجب أن يكون لكل علامة فارقة طلب خاص ويجوز أن يكون لأكثر من صنف واحد من البضائع أما الطلب الذي يكون لصنف واحد فلا يجوز بعدئذ تعديله ليشمل أصنافا أخرى الا بعد تقديم طلب جديد بشأن تلك الاصناف .

١٢ - يجب أن يرفق طلبات التسجيل بالرسوم المقررة لتقديم الطلبات .

١٣ - على المسجل عند استلام الطلب أن يعطى مقدمه ايصالا يبين فيه تاريخ تقديم الطلب ويعتبر ذلك التاريخ تاريخا للتسجيل فيما بعد .

١٤ - على المسجل بعد قبول الطلب أن ينشر في الجريدة الرسمية اعلانا عن العلامة الفارقة وصورة منها والبيانات المتعلقة بها وأن يشعر الطالب في خلال شهر بقبول الطلب مبدئيا أو رفضه أو تعديله .

١٥ - يحق لكل شخص خلال ستة أشهر من تاريخ الاعلان عن العلامة الفارقة أن يقيم دعوى في المجلس التجارى الاعلى على طلب التسجيل معترضا على ذلك الطلب وأن يبلغ مكتب التسجيل بذلك وعلى المجلس التجارى عند الفصل في الموضوع أن يشعر قلم التسجيل بقراره الاخير كما له أن يوعز اليه بالسماح بالتسجيل بعد مراعاة شروط أو تعديلات أو تحديدات يراها لازمة فيما يتعلق بالعلامة .

١٦ - اذا لم يقدم اعتراضا في خلال الستة أشهر على طلب تسجيل العلامة أو اذا قدم وكان قرار المجلس التجارى فى صالح طالب التسجيل فعلى مكتب التسجيل تكليف الطالب بدفع الرسوم المقررة للتسجيل فى خلال شهر واحد والا ألغى ذلك الطلب وسقط حقه فيه .

١٧ - عند انتهاء معاملة التسجيل ودفع الرسوم المقررة عنه على المسجل أن يعطى شهادة التسجيل للطالب ويعتبر فيها تاريخ تقديم الطلب بداية لمدة التسجيل .

١٨ - حصول النزاع بين شخصين أو أكثر فى ملكية علامة واحدة أو علامات متشابهة يؤجل تسجيلها الى ما بعد الفصل فيهما من المجلس التجارى الاعلى وتعين صاحب العلامة الحقيقى أو الى أن يقدم أحدهم ما يثبت به تنازل الاخرين له عن العلامة .

الباب الثالث

ملكية العلامة ومدتها

١٩ - كل من قام بتسجيل علامة فارقة في قلم التسجيل يعد مالكا لها دون غيره ويسقط حق المنازعة في ملكية العلامة اذا استعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات على الاقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع عليه دعوى صعيعة بشأنه ومع ذلك فمن يثبت أسبقيته باستعمال العلامة واستخدامها بصفة مستمرة مدة سنة قبل التسجيل يكتسب حق وضع اليد عليها وهذا الحق شخصي لا يورث ولا ينقل الى الغير.

٢٠ - يجوز للمالك علامة سبق تسجيلها أو وكلائه أو ورثته ان يقدموا في أي وقت طلبا الى مكتب التسجيل لادخال أية اضافة أو تعديل على علامة الا تمس أصلها مساسا جوهريا وللمسجل رفض ذلك أو قبوله بالشروط التي يراها مع دفع الرسم المقرر والاعلان عن ذلك .

٢١ - لا يجوز نقل ملكية العلامة الفارقة أو رهنها الا بالتراضي مع صاحبها كما لا يكون ذلك صحيحا بالنسبة للغير الا بعد التأشير به في السجل المختص ودفع الرسم المقرر .

٢٢ - بموت صاحبه العلامة المسجلة تنتقل ملكيتها الى ورثته ويسوغ لهم التنازل عنها لآخر على أن يجرى التأشير على ذلك لدى قلم التسجيل بعد دفع الرسم المقرر .

٢٣ (١) - تستمر حماية العلامة الفارقة بتسجيلها لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد لنفس المدة، على أن يقدم صاحبها طلبا لذلك مشفوعا بقيمة الرسم المطلوب في خلال ثلاثة أشهر قبل نهاية السنة الأخيرة من كل مدة

٢٤ - اذا اشترك شخصان أو أكثر كأصحاب علامة فارقة يكون لكل منهم نفس الحقوق التي تكون له فيما لو انفرد بتسجيل العلامة الفارقة .

٢٥ - على قلم تسجيل العلامات الفارقة عند انتهاء المدة المحددة لكل علامة لم يقدم صاحبها طلبا بتمديد المدة اخطاره بضرورة تجديد التسجيل ودفع الرسم في خلال ثلاثة أشهر فان لم يفعل شطب قيد العلامة من التسجيل .

٢٦ - على مكتب تسجيل العلامات الفارقة أن يعلن عن شطب أي تسجيل أو تجديده ولا يجوز له عند شطب تسجيل علامة أن يعيد تسجيلها لآخر عن نفس المنتجات الا بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ الشطب .

الباب الرابع

المخالفات والجزاءات

٢٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة، وبغرامة من عشرة الى مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

(١) كل من زور علامة تم تسجيلها طبقا للقانون أو قلدها علي نحو يدعو الى تضليل الجمهور وكل من يستعمل بقصد التدليس علامة مزورة أو مقلدة .

(ب) كل من وضع على منتجاته بقصد التدليس علامة مملوكة لغيره .

(ج) كل من باع أو عرض للبيع أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك .

٢٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة من خمسة الى خمسين جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

(أ) كل من يذكر بغير حق على أوراقه التجارية أو على علاماته ما يفيد حصول تسجيلها بقصد تضليل الجمهور .

(ب) كل من يستعمل علامة غير مسجلة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة ب . ج . د . هـ و . ز من المادة (٧) من هذا النظام .

الباب الخامس

المحاكمات

٢٩ - النظر في جميع قضايا العلامات الفارقة وما يترتب من تزورها من عطل أو ضرر وتطبيق هذا النظام من اختصاص المجلس التجاري الأعلى

٣٠ - تنظر هذه القضايا بمقتضى طلب رسمي الى مقام النيابة ويحال الى المجلس المذكور ويجب أن يتضمن هذا الطلب طريقة ونوع ومقدار الضرر الذي يترتب على ذلك .

٣١ - كل من يثبت عليه حكم تقليد علامة مسجلة تطبق في حقه الجزاءات المترتبة عليه حسب هذا النظام مع التعويض الذي يعرض عليه لصاحب العلامة بنسبة ما أصابه من ضرر حسب تقرير المجلس التجارى على أن يقدم استيفاء التعويض على الجزاءات .

٣٢ - فى حالة تقدم صاحب العلامة المسجلة بدعوى على بضاعة تثبت ترسيمها وخروجها من الجمر ك وكان المدعى عليه بالتزوير أو التقليد غير موجود فى المملكة يعتبر من تولى اخراج البضاعة من دائرة الرسوم أو بيعها مدعى عليه فى المرافعة ويطبق فى حقه ما يطبق فى حق المقلد .

٣٣ - المخالفات لأحكام هذا النظام من وجهة الحق العام تنظر أيضا فى المجلس التجارى على أن يكون المكلف بتعقيب سير المرافعة فى القضية قلم التسجيل .

٣٤ - يجوز لمالك العلامة فى أى وقت ولو كان ذلك قبل رفع أية دعوى أن يستص بناء على عريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل العلامة أمرا من مدير الامن العام أو من مديرى الشرطة فى الملحقات لاتخاذ الاجراءات التحفظية اللازمة وعلى الأخص حجز الآلات أو أى أدوات تستخدم فى ارتكاب الجريمة وكذلك المنتجات أو البضائع أو الأوراق وغيرها مما تكون قد وضعت عليها العلامة أو البيان موضوع الجريمة ويجوز اجراء هذا الحجز عند استيراد البضائع من الخارج فى دائرة الرسوم وتعتبر هذه الاجراءات باطلة ما لم تتبع فى خلال ثمانية أيام برفع دعوى على من اتخذت بشأنه هذه الاجراءات .

٣٥ - يجوز للمجلس التجارى أن يحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة أو التى يجوز حجزها لتخصم من ثمنها التعويضات أو الغرامات ويجوز للمجلس التجارى أيضا أن يأمر باتلاف العلامات غير القانونية وكذلك الآلات والادوات التى استعملت فى عملية التزوير وما أشبه ذلك وفى حالة تعدد الجرائم المنوه عنها فى هذا النظام من شخص واحد فى بضاعة واحدة يكتفى بحقه فى الحكم على احدى تلك الجرائم وبالاستمرار فى الجرم والاقدام عليه ثانيا يتضاعف الجزاء .

٣٦ - فى حالة تعدد أشخاص فى جرم واحد توزع العقوبة عليهم بالتساوى سواء فى الغرامة أو فى السجن .

٣٧ - الشركات التى يثبت ارتكابها لجرم من الجرائم التى نص عليها فى هذا يجازى مديروها المسؤولون بعين العقوبة المترتبة على الافراد غرامة أو سجنا .

٣٨ - لا يمنع هذا النظام استعمال شخص ما استعمالا حقيقيا لاسمه الخاص أو محل شغله أو لاسم أحد أسلافه فى الشغل التجارى ولاستعمال شخص ما لأى وصف حقيقى لجنس بضاعة أو نوعها ولا يحرم من حق مقاضاة من يتعدى عليه تزويرا أو تقليدا بالعطل والضرر .

٣٩ - لا مساس لأحكام هذا النظام بحق قيام شخص ما يرفع دعوى ضد أى شخص آخر بسبب مزاحمة غير عادلة فيما له تعلق بتجارته والحصول على حقوقه فى ذلك الشأن حسب انظم المتبعة فى ذلك .

٤٠ (١) - لصاحب العلامة الفارقة حق الشكوى من تصرفات قلم التسجيل بشأن طلب قدمه اليه لدى وزير التجارة والصناعة فان لم ينصفه يرفع شكواه للمراجع العليا .

(١) معدلة بقرار مجلس الوزراء رقم ٦٦ وتاريخ ١٩٧٤/٤/٦ بالموافقة على نظام اختصاصات وزارة التجارة .

الباب السادس

الرسوم المقررة

٤١ - الغيت .

٤٢ - الغيت .

٤٣ - الغيت .

٤٤ - يعمل بهذا النظام بعد مرور شهرين من

تاريخ تصديقه ونشره في الجريدة الرسمية

(١ و ٢) .

(١) ألغيت المواد ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، من النظام بالرسوم الملكي رقم م/٨ في ١٣٩٣/٣/٢٠ هـ . والمتضمن المصادقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٣٠٢ في ١٣٩٣/٣/١٦ هـ . وكانت نصوصها :
مادة (٤١) رسم تقديم الطلبات لقلم التسجيل وفق المادة (١٢) .

قرش سعودي

٥٠ عن صنف واحد .

٢٠ عن كل صنف اضافي .

١٠٠ عن جميع اصناف البضائع .

مادة (٤٢) رسم التسجيل النهائي وفق المادة (١٨) .

قرش سعودي

٥٠٠ عن صنف واحد .

٢٠٠ عن كل صنف اضافي .

١٠٠٠ عن جميع اصناف البضائع .

عن تجديد التسجيل يستوفى ثلثا الرسم ولا يستوفى رسم عن الطلب المتعلق بطلب التجديد .
مادة (٤٣) - (٥٠) قرشا سعوديا عن تسجيل انتقال أو تحويل في ملكية العلامة الفارقة وفق المادة (٢٣،٢٢) لقاء علامة واحدة بقطع النظر عن عدد الاصناف ولا يستوفى رسم ما عن الطلب المتعلق بذلك .

(٥٠) قرشا سعوديا عن تسجيل كل تعديل أو اضافة في علامة ما وفق المادة (٢١) بقطع النظر عن عدد الاصناف ولا يستوفى رسم ما عن الطلب .

(١١) قرشا سعوديا عن الاطلاع على السجل وفق المادة (٤) ولا يستوفى رسم على الطلب .

(٢٢) قرشا سعوديا عن كل صورة تؤخذ مما هو مدون في السجل ، وذلك علامة واحدة فقط ولا يستوفى رسم عن

الطلب .

(٢) : - كان نص البند (سادسا) من قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠٢) وتاريخ ١٣٩٣/٣/١٦ هـ ، المصادقة عليه

بالرسوم الملكي الكريم رقم م/٨ في ١٣٩٣/٣/٢٠ هـ كما يلي :

« سادسا » الموافقة على تعديل رسم تسجيل العلامة الفارقة المنصوص عليه في المادة (٤١) من الباب السادس من نظام تسجيل العلاقات الفارقة الموافق عليه بالارادة الملكية الكريمة رقم ٢٣ - ١ - ٤ وتاريخ ١٣٥٨/٦/٢٤ هـ ، بحيث يصبح رسم تسجيل العلامة الفارقة الواحدة خمسمائة ريال ويحدد التسجيل سنويا مقابل رسم مقداره خمسمائة ريال أخرى والغاء ما عدا ذلك من الرسوم التي تضمنها الباب السادس من النظام المشار اليه .

وقد عدل هذا البند بالرسوم الملكي الكريم رقم م/٢٤ في ١٣٩٤/٦/٢٣ هـ

مرسوم ملكي رقم م/٢٤

في ٢٣ - ٦ - ١٣٩٤ هـ

بإذن الله تعالى

نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٣٠ من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٨ وتاريخ ٢٢ - ١٠ - ١٣٧٧ هـ وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم م/٨ وتاريخ ٢٣-٣-١٣٩٣ هـ القاضي بتعديل بعض الرسوم ومنها تسجيل العلامة الفارقة ورسم تجديدها ، وبعد الاطلاع على نظام تسجيل العلامات الفارقة الصادر بالأمر السامي رقم ٨٧٦٢ وتاريخ ٢٨/٧/١٣٥٨ هـ ، وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ٨٥٢ وتاريخ ١٢ - ١٣/٦/١٣٩٤ هـ .

رسمنا بما هو آت :

أولاً - يعدل رسم تسجيل العلامة الفارقة المنصوص عليه في البند سادساً من قرار مجلس الوزراء رقم ٣٠٢ وتاريخ ١٦ - ٣ - ٩٣ والمصادق عليه بالمرسوم الملكي رقم م/٨ وتاريخ ٢٠ - ٣ - ٩٣ هـ بحيث يصبح مائة وخمسين ريالاً سعودياً ، وفقاً للمادة ١٨ من نظام تسجيل العلامات الفارقة ، ويجدد هذا التسجيل بعد مدة

إعلان هام (١)

تعلن وزارة التجارة والصناعة بأنه قد صدر الأمر السامي الكريم القاضي بإبلاغ التجار بالملكة بتغيير النجمة السداسية من مستورداتهم . وقد جرى إبلاغ مضمونه للجهات المختصة

مقدارها عشر سنوات بنفس الرسم وفقاً للمادة ٢٣ من النظام المذكور .

ثانياً - تكون رسوم التسجيل والتصرفات التي تطرأ على العلامة كما يلي :

(أ) رسم تقديم طلب تسجيل علامة فارقة واحدة وفقاً للمادة ١٢ من نظام تسجيل العلامات الفارقة ٢٥ ريالاً سعودياً .

(ب) رسم تسجيل انتقال الملكية ، أو تحويلها لعلامة فارقة واحدة فقط وفقاً للمادة ٢٢ من نظام تسجيل العلامات الفارقة ٥٠ ريالاً سعودياً .

(ج) رسم كل تعديل أو إضافة في علامة ما وفقاً للمادة ٢٠ من نظام تسجيل العلامات الفارقة ٥٠ ريالاً سعودياً .

(د) رسم الاطلاع على السجل وفقاً للمادة (٤) من نظام تسجيل العلامات الفارقة (٥٠) ريالاً سعودياً .

(هـ) رسم عن كل صورة تؤخذ مما هو مدون بالسجل بشأن علامة واحدة فقط (٥٠) ريالاً سعودياً .

ثالثاً - على كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة ووزير المالية والاقتصاد الوطني تنفيذ مرسومنا هذا .

وسوف تقوم هذه الوزارة بمنع ادخال أى بضاعة تحمل النجمة السداسية سواء كانت هذه العلامة موضوعة على المنتجات نفسها أو على أغلفتها أو معلقاتها . وذلك خلال مدة أقصاها ستة شهور اعتباراً من تاريخه والله الموفق .

نظام

المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة

صدر بقرار مجلس الوزراء

رقم ١٦٣ وتاريخ ١٥/٣/١٣٨٢ هـ

توج بمرسوم ملكي رقم ١٧ وتاريخ

١٣٨٢/٣/١٨ هـ

مرسوم ملكي

رقم ١٧

وتاريخ ١٨-٢-١٣٨٢

بعونه تعالى

نحن سعود بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشر من نظام
مجلس الوزراء بمرسومنا الملكي رقم (٢٨)
وتاريخ ٢٢-١٠-١٣٧٧ هـ .

وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٣)
وتاريخ ١٥-٣-١٣٨٢ هـ

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء

نرسم بما هو آت

أولاً - نصادق على نظام المحلات المقلقة للراحة
والمضرة بالصحة والخطرة بالصيغة المرافقة لهذا .

ثانياً - على رئيس مجلس الوزراء والوزراء
تنفيذ هذا النظام كل فيما يخصه .

قرار - رقم ١٦٣ وتاريخ ١٥/٣/١٣٨٢

ان مجلس الوزراء : -

بعد اطلاعه على المعاملة المتعلقة بالتعليمات
الخاصة بمحطات الوقود وورش اصلاح السيارات
وورش التجارة وما شاكلها من المحلات المقلقة
للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .

وبعد اطلاعه على مشروع نظام المحلات المقلقة
للراحة والمضرة بالصحة والخطرة المعد من قبل
مستشاري مجلس الوزراء والموافق عليه من قبل
اللجنة المشكلة من مستشاري مجلس الوزراء
ومندوب وزارة الداخلية ومندوب وزارة الصحة .

وبناء على توصية لجنة الانظمة رقم ١٦١
وتاريخ ٢٠/١١/١٣٨١ هـ .

يقرر ما يأتي :

١ - الموافقة على نظام المحلات المقلقة للراحة
والمضرة بالصحة والخطرة بالصيغة المرافقة لهذا .

٢ - وقد نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك
صيغته مرافقة لهذا ولما ذكر حرر .

نظام

المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة

١ - لا يجوز انشاء أو تشغيل محل من
المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة
الا بترخيص سابق من وزارة الداخلية أو من
الجهة التي تحددها هذه الوزارة .

٢ - على وزير الداخلية اصدار قرار يبين فيه .
أولاً - المحلات التي ينطبق عليها هذا النظام .

ثانياً - تحديد الاماكن التي يجوز فيها
انشاء أو تشغيل كل نوع من هذه المحلات .

ثالثاً - اجراءات تقديم الترخيص والاحطار
حسبما يوجبه النظام أو الجهة التي يتقدم اليها
والبيانات التي يجب أن يشتمل عليها .

رابعاً - الاجراءات التي تكفل الامن والارواح
ويجوز لوزير الداخلية أن يفوض رؤساء
البلديات بكل أو ببعض الصلاحيات المخولة له
بمقتضى هذه المادة .

خامساً - عرض ما جاء في الفقرتين
(١ و ٢) من المادة الثانية أعلاه على مجلس
الوزراء .

٣ - على جميع اصحاب المحلات المقلقة للراحة
والمضرة بالصحة والخطرة ان يخطرخوا عنها خلال
ستين يوماً من صدور قرار وزير الداخلية المبين
في المادة السابقة الى الجهة التي يحددها القرار .

ويجب أن يكون الاخطار شاملا البيانات التي
يحددها قرار وزير الداخلية .

واذا لم يتم الاخطار في الموعد المحدد في
الفقرة السابقة أو قدم الطلب غير مشتمل على
البيانات المطلوبة يعتبر المحل مدارا بدون
ترخيص .

٤ - على من يقوم بتشغيل محل من المحلات
المبينة في المادة الأولى ان يحصل على تصريح سابق
من الجهة التي يحددها وزير الداخلية اذ اراد
احداث تغير في شأن تعديل كيفية التشغيل تعديلا
كلياً أو نقلها من مكان الى آخر .

٥ - كل من يقوم بتشغيل محل من المحلات المبينة بالمادة الأولى دون ترخيص أو بعد رفض طلب الترخيص أو لم يخطر الجهة المختصة التي حددها وزير الداخلية خلال الفترة التي أوجبها النظام يفلق محله فوراً بأمر من وزير الداخلية أو الجهة التي تملك حق الترخيص .

٦ - إذا تغير صاحب المحل أو مديره وجب على من حل محله أن يخطر الجهة التي يحددها وزير الداخلية خلال اسبوع من اجراء هذا التغيير وكل من يخالف حكم هذه المادة يقضى عليه بعقوبة من ١٠٠ الى ٢٠٠ ريال .

٧ - كل ترخيص لا يعمل به صاحبه خلال سنة من تاريخ صدوره يعتبر لاغيا .

٨ - يجب تجديد رخصة المحلات المبينة في المادة الأولى مرة كل سنة وعلى صاحب المحل أن يقدم طلب التجديد قبل نهاية المدة بشهر واحد على الأقل ، ولو وزير الداخلية الحق في رفض الطلب إذا تغيرت الظروف أو تخلف شرط من شروط منح الرخصة .

٩ - (١) عند وقوع مخالفات لاحكام هذا النظام يشكل وزير الداخلية لجنة للنظر فيها .

وتتكون هذه اللجنة من عضوين ورئيس بالمرتبة الثانية يختاره وزير الداخلية - اما العضوان - فأحدهما من وزارة الداخلية أو الجهة التي يحددها وزير الداخلية والثاني من وزارة الصحة وتكون احكام هذه اللجنة نهائية .

(ب) يجوز لوزير الداخلية ان يصدر قرار بتشكيل لجان فرعية من بعض الجهات من امير المنطقة أو من ينوب عنه ومن مندوب عن وزارة الداخلية وآخر عن وزارة الصحة على ان يعرض قرارها عند التظلم على اللجنة المشارة اليها في الفقرة - أ - من هذه المادة .

١٠ - يحدد وزير الصحة بقرار منه الشروط الصحية الواجب توافرها في كل نوع من المحلات المبينة في المادة الأولى ولا يجوز للجهة التي يحددها

وزير الداخلية منح الترخيص قبل استيفاء هذه الشروط .

١١ - على كل من يقوم بتشغيل محل من المحلات التي ينطبق عليها هذا النظام والقائمة فعلا وقت صدوره استيفاء الشروط الصحية المبينة في المادة السابقة خلال اربعة شهور من تاريخ صدور قرار وزير الصحة .

١٢ - يعين كل من وزيرى الداخلية والصحة الموظفين الذين يكون لهم الحق في مراقبة تنفيذ شروط الصحة والأمن كل في حدود اختصاصه ولهؤلاء الموظفين الحق في دخول هذه المحلات للتحقق من ان هذه التعليمات معمول بها .

١٣ - اذا تبين لاحد هؤلاء الموظفين وقوع مخالفة تتعلق باختصاصه قام بالتحقيق فوراً .

١٤ - اذا كانت عقوبة المخالفة الغلق فعلى الموظف الذى اكتشفها أو حقق فيها ان يرفع الأمر الى وزير الداخلية ليصدر امر بتشكيل اللجنة المنصوص عايتها في الفقرة - أ - من المادة التاسعة من هذا النظام .

١٥ - يعاقب بغرامة من ٢٠٠ الى ٥٠٠ ريال كل من خالف أحكام المواد ٣ و ٥ و ١٠ من هذا النظام .

١٦ - يعاقب بغرامة قدرها ١٠٠ ريال كل من منع احد الموظفين المختصين الذين اشارت اليهم المادة ١٢ من مباشرة عمله .

١٧ - تقوم الجهة المختصة بتحصيل رسم قدره عشرون ريالاً عند طلب الترخيص من طالب الترخيص .

١٨ - على وزير الداخلية والصحة كل فيما يخصه اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا النظام فور صدوره اما المحلات القائمة فعلا فتعطى لها مهلة ثلاثة اشهر .

١٩-على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا النظام .

٢٠ - يعمل بهذا النظام بعد شهر من تاريخ صدوره .

نظام

المعايرة والمقاييس

صدر المرسوم الملكي الكريم رقم ٢٩ وتاريخ

١٣٨٣/٩/١٣ هـ

بالموافقة عليه بناء على قرار مجلس الوزراء الموقر

رقم ٦٢٧ وتاريخ ١٣٨٣/٩/٢ هـ

مرسوم ملكي

الرقم ٢٩

التاريخ ١٣٨٣/٩/١٣ هـ

بعمونه تعالى

نحن سعود بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين (١٩ و ٢٠) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٨ وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ٦٢٧ وتاريخ ١٣٨٣/٩/٢ هـ .

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء .

نرسم بما هو آت :

أولاً : نصادق على نظام المعايرة والمقاييس بالصيغة المرافقة لهذا .

ثانياً : تلغى أحكام النظام السابق الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٤ في ١٣٨٢/٥/٢٢ هـ .

ثالثاً : على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير التجارة والصناعة تنفيذ مرسومنا هذا .

قرار رقم ٦٢٧ وتاريخ ١٣٨٣/٩/٢ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد اطلاعه على المعاملة المتعلقة بمشروع تعديل نظام المعايرة والمقاييس الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٤ وتاريخ ١٣٨٣/٥/٢٢ هـ والمرفوع من وزارة التجارة والصناعة بخطابها رقم ١/٣٨٤ . وفي ١٣٨٣/٢/٨ هـ .

وبعد الاطلاع على مشروع التعديل المذكور

واجراء بعض التعديلات عليه .

وبناء على توصية لجنة الأنظمة رقم ٥٣ وتاريخ ١٣٨٣/٨/١٢ هـ .

يقرر

١ - الموافقة على مشروع نظام المعايرة والمقاييس بالصيغة المرافقة لهذا .

٢ - تنظيم مشروع مرسوم ملكي بذلك صورته مرافقة لهذا .

ولما ذكر حرر .

رئيس مجلس الوزراء

نظام المعايرة والمقاييس

١ - يطبق النظام العشري للمقاييس في جميع أرجاء المملكة ويدخل في عموم المقاييس وحدات الطول والوزن والحجم والمساحة ويجوز ان يصدر مجلس الوزراء قرارا بتأجيل سريانه ، كما يجوز لوزير التجارة والصناعة استثناء بعض مناطق البادية والقرى الصغيرة اذا اقتضت الضرورة ذلك .

٢ - الوحدات القياسية العشرية هي : -

(أ) وحدة الطول هي المتر ومشتقاته .

(ب) وحدة الوزن هي الكيلو جرام ومشتقاته .

(ج) وحدة الحجم هي اللتر ومشتقاته .

(د) وحدة المساحة هي المتر المربع ومشتقاته .

وترتبط هذه الوحدات بالوحدات القياسية الدولية المقابلة لها .

٣ - (أ) تنشأ مراكز المعايرة والمقاييس بالرياض وفروع وزارة التجارة والصناعة بالمملكة وأقسام لذات الغرض بالبلديات على ان تخضع المراكز للاشراف الفني لادارة المعايرة والمقاييس - ويحدد الاختصاص المكاني لكل مركز بقرار يصدر من وزير التجارة والصناعة وتحدد العلاقة بين هذه المراكز وبين الجهات الادارية والبلديات بقرار من وزير التجارة مسبق بموافقة وزارة انداخلية .

(ب) يتخذ وزير التجارة والصناعة الاجراءات اللازمة لتأمين النماذج الأساسية للوحدات القياسية المشار اليها في المادة الثانية من هذا النظام ويجب ان تكون هذه النماذج مطابقة للنماذج الدولية المتعارف عليها وتعتبر تلك

النماذج المرجع الأساسى فى تطبيق أحكام هذا النظام (١) .

٤ - تودع النماذج المشار إليها فى المادة السابقة بالأدارة العامة للمعايرة والمقاييس بوزارة التجارة والصناعة وتعاير على النماذج الأساسية المشار إليها النماذج المحلية التى تودع فى فروع وزارة التجارة والصناعة وتعاير على النماذج المحلية نماذج التفتيش التى تودع فى كل قسم من أقسام المعايرة والمقاييس لكل بلدية من البلديات الموجودة فى المملكة . وتدمغ الوحدات والآلات عند معايرتها أو مطابقتها بمهر خاص يودع نموذجه الأساسى بالأدارة العامة وتوجد صورة منه فى كل فرع من فروع وزارة التجارة والصناعة .

٥ - كل سلعة ترد الى المملكة وتصنع فيها أو تعرض للبيع ويكون التعامل فيها على أساس وحدة الطول أو الوزن أو الكيل يجب ان توضع عليها أو على عبواتها فى مكان ظاهر المقادير الصافية للسلعة مقدرة بوحدات القياس العشرية ويجوز اباحة السلع التى ترد من بلد لا يأخذ بالنظام العشرى - بشرط ايضاح مقاديرها بوحدات بلد المصدر على أن يتم التعامل بها محليا بوحدات القياس العشرى .

٦ - (١) كل من استعمل وحدة أو آلة قياسية غير مطابقة لهذا النظام أو غير مدموغة من قبل الجهة المختصة يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة ريال ولا تجاوز ألف ريال فضلا عن مصادرة الوحدة أو الآلة موضوع المخالفة . وتعتبر الحيازة قرينة على الاستعمال اذا كان الحائز يشتغل بالتجارة والوزن .

(ب) كل مخالفة لأحكام المادة الخامسة يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ألف ريال ولا تزيد عن ٥٠٠٠ ريال فضلا عن تصحيح المخالفة على نفقته .

٧ - يعاقب من يستعمل آلة أو أداة قياسية بمهر مزيف - مع علمه بذلك بغرامة لا تقل عن ألف ريال ولا تزيد عن عشرين ألف ريال وبالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو باحدى هاتين العقوبتين وذلك مع مصادرة الآلات والأدوات المزورة أو المقلدة . . ويعاقب من يقوم بعملية التزوير أو التقليد بنفس العقوبة المنصوص عليها فى هذه المادة مع مصادرة الأجهزة المعدة للاستعمال فى هذا الغرض .

٨ - تكون رسوم معايرة ودمغ وحدات ومعدات القياس كالاتى : -

١ - ربع ريال عن كل مفردة للمقياس بأنواعه .

٢ - ريال واحد عن كل ميزان تقل طاقته عن عشرين كيلو جراما .

٣ - ثلاثة ريالات عن كل ميزان لا تزيد طاقته عن نصف طن .

٤ - خمسة ريالات عن كل ميزان تزيد طاقته عن نصف طن .

٩ - يصدر وزير التجارة والصناعة اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا النظام .

١٠ - يعمل بهذا النظام ابتداء من محرم عام ٨٥ هـ .

نظام

الوكالات التجارية

صدرت الموافقة على هذا النظام

بالمرسوم الملكي رقم ١١ وتاريخ ١٣٨٢/٢/٢٠ هـ

الرقم ٣٠٥١

التاريخ ١٣٨٢/٢/٢٠ هـ

التوابع ٣

صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة

بعد التحيّة :

بالإشارة إلى خطابكم رقم ٢٩٤ م وتاريخ ١٣٨٢/١/٨ هـ بشأن نظام الوكالات التجارية
٠ تجدون طيه ما يلي :

١ - صورة من قرار مجلس الوزراء الموقر المتخذ برقم ٨٩ وتاريخ ٨٢/٢/١٢ هـ .

٢ - صورة من المرسوم الصادر برقم ١١ وتاريخ ٨٢/٢/٢٠ هـ بالتصديق على ذلك .

٣ - صورة من النظام المشار إليه .
ارجو اكمال ما يلزم ودمتم

رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء

رقم ٨٩ وتاريخ ١٣٨٢/٢/١٣ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد اطلاعه على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٤٣١ وتاريخ ١٣٨٢/١/١١ هـ والمتعلقة بمشروع نظام الوكالات التجارية المقدم من وزارة التجارة والصناعة .

وبعد الاطلاع على مشروع نظام الوكالات التجارية .

وبناء على توصية لجنة الانظمة رقم ٢٢ وتاريخ ١٣٨٢/١/٣٠ هـ .

يقرر ما يأتي :

١ - الموافقة على نظام الوكالات التجارية بالصيغة المرافقة لهذا .

٢ - تنظيم مشروع مرسوم ملكي بذلك صورته مرافقة لهذا .
ولما ذكر حرر .

رئيس مجلس الوزراء

مرسوم ملكي

رقم ١١ وتاريخ ١٣٨٢/٢/٢٠ هـ

بعونه تعالى

باسم جلالة الملك

نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود

نائب جلالة ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشر من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٨ وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ .

وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٨٩ وتاريخ ١٣٨٢/٢/١٣ هـ

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء .

نرسم بما هو آت :

١ - نصادق على نظام الوكالات التجارية بالصيغة المرافقة لهذا .

٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة تنفيذ مرسومنا هذا .

والله ولي التوفيق

نظام

الوكالات التجارية

المادة ١ - لا يجوز لغير السعوديين سواء بصفة اشخاص طبيعيين أو معنويين ان يكونوا وكلاء تجاريين في المملكة العربية السعودية على ان الشركات السعودية التي تقوم بأعمال الوكالات التجارية يجب ان يكون رأس مالها بالكامل سعوديا وأن يكون أعضاء مجالس ادارتها ومن لهم حق التوقيع باسمها سعوديين .

المادة ٢ - الوكلاء التجاريون الذين يمارسون عملهم وقت صدور هذا النظام ولا ينطبق عليهم نص المادة الأولى يمنحون فترة لتصفية اعمالهم ونقلها الى الوكلاء التجاريين السعوديين خلال مدة لا تزيد على سنتين من تاريخ العمل بهذا النظام ويحدد وزير التجارة والصناعة هذه الفترة بالنسبة لكل وكيل على حدة مراعيًا في ذلك سرعة التصفية وطبيعة عمله والقيود الزمنية المشار إليه آنفا .

المادة ٣ - لا يجوز ان يقوم بعمل الوكيل التجارى الا من كان مقيد في السجل المعد لهذا الغرض في وزارة التجارة والصناعة ويصدر وزير التجارة والصناعة قرارا بانشاء هذا السجل وتشتمل بيانات السجل المذكور على اسم التاجر أو الشركة ونوع البضاعة الموكل فيها والشركة أو المؤسسة الموكلة وتاريخ التوكيل ومدته ان كانت الوكالة محددة بأجل وتقدم طلبات انقيد بهذا السجل مع المستندات المسوغة للقيد الى وكيل وزارة التجارة والصناعة ولا يجوز رفض القيد الا لغير السعودى أو لمن كان سعوديا ممنوعا من مزاولة التجارة أو غير أهل لممارستها ويجوز لمن رفض قيده ان يتظلم الى وزير التجارة والصناعة .

المادة ٤ - كل من يزاول اعمال الوكالات التجارية بالمخالفة لاحكام هذا النظام يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف ريال ولا تزيد عن خمسة آلاف ريال فان كانت المخالفة منسوبة لاجنبى أو لشركة

سعودية فيها شريك أو أكثر غير سعودى كانت العقوبة بالاضافة الى الغرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة تصفية الاعمال اداريا في الوكالة التجارية مع جواز الحرمان من ممارسة التجارة أبدا أو لمدة معينة . ويجوز لوزير الداخلية بناء على توصية من وزير التجارة والصناعة الامر بترحيل الاجنبى من البلاد .

المادة ٥ (١) - تحدد رسوم القيد فى سجل الوكالات كالاتى :

خمسون ريالاً	للتاجر انفراد
مئة ريال	لشركة
وتدفع الرسوم لمرة واحدة .	

المادة ٦ - يعمل بهذا النظام بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

جمهورية السودان الديمقراطية

سودان

تجارة برية

– قانون العقود رقم ٦١ لسنة ١٩٧٤.

– قانون البيع رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤.

– قانون الوكالة رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤.

(يراجع : معاملات مدنية)

احتكارات وامتيازات :

– اللائحة التأسيسية للمؤسسة العامة لتجارة السكر لسنة ١٩٧٤.

(تشريع نمرة ٦٨ لسنة ١٩٧٤)

(يراجع : وزارات وأشخاص معنوية عامة ومجالس)

– أمر تخويل شركة كنانة للسكر المحدودة القيام بالمعاملات المتعلقة بالسكر.

(تشريع نمرة ٥ لسنة ١٩٧٥)

استثمار :

– أمر مؤقت بقانون تنظيم وتشجيع الاستثمار في الخدمات الاقتصادية رقم ١٤ لسنة

١٩٧٣ .

(القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٤) .

استيراد وتصدير وتجارة خارجية :

– قانون تصدير الحيوانات واستيرادها لسنة ١٩١٣ .

– قانون تسجيل المستوردين رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٩ .

– قانون جلود الحيوانات رقم ٢ لسنة ١٩٥٤ .

– لائحة تصدير الجلود لسنة ١٩٦٩ . (تشريع نمرة ٥ لسنة ١٩٦٩) .

– لائحة تسجيل المستوردين لسنة ١٩٧٠ . (تشريع نمرة ٥ لسنة ١٩٧٠) .

- أمر رخص الاستيراد لسنة ١٩٥٨ . (تفريع نمرة ١٠ لسنة ١٩٥٨) .
- أمر تسجيل الواردات لسنة ١٩٥٨ . (تفريع نمرة ١٩ لسنة ١٩٥٨) .

اسم تجارى :

- قانون تسجيل أسماء الأعمال رقم ٥ لسنة ١٩٣١

أوراق مالية وتجارية :

- قانون الكمبيالات لسنة ١٩١٧ .

بضاعة :

- قانون كاربيد الكلسيوم لسنة ١٩١٧ .
- قانون البضائع الممنوعة والمقيدة لسنة ١٩٣٩ .

دمغ مصنوعات :

- قانون دمغ المصوغات الذهبية والفضية رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢ .

رخص تجارية :

- قانون الرخص لسنة ١٩٢٢ .
- قانون رخص التجار وضرائب أرباح الأعمال لسنة ١٩٣٠ .
- أمر تفويض السلطات لسنة ١٩٧٦ . (تفريع نمرة ٥٧ لسنة ١٩٧٦) .

شركات :

- قانون الشركات رقم ٣ لسنة ١٩٢٥ .
- قانون رسم رأسمال الشركات رقم ٤ لسنة ١٩٢٥ .
- قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٣٣ .
- قانون الشركات العامة (منح الامتيازات) رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٩ .

علامات وبيانات تجارية :

- قانون العلامات التجارية رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ .
- قواعد العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩ . (تشريع نمرة ١٩ لسنة ١٩٦٩) .

معارض تجارية :

- قرار جمهورى رقم (٣١٢) بإقامة معرض الخرطوم الدولى للانتاج .

مقاييس وموازين ومكاييل :

- قانون الموازين والمكاييل والمقاييس رقم ٨ لسنة ١٩٥٥ .
- لائحة الموازين والمكاييل والمقاييس لسنة ١٩٥٦ .
- (تشريع نمرة ١ لسنة ١٩٥٧)
- لائحة الموازين والمكاييل والمقاييس لسنة ١٩٥٧ . (مؤهلات الضباط وواجباتهم) .
- (تشريع نمرة ٢١ لسنة ١٩٥٧) .
- أمر الموازين والمكاييل والمقاييس لسنة ١٩٦٩ . (تشريع نمرة ٢٣ لسنة ١٩٦٩) .
- لائحة مقاسات قوالب الطوب الأحمر البلدى لسنة ١٩٧٥ (تشريع نمرة ٢٧ لسنة ١٩٧٥) .
- لائحة رسوم فحص واختبار عينات الموازين والمكاييل والمقاييس وآلات الوزن والكيل والقياس لسنة ١٩٧٥ . (تشريع نمرة ٣١ لسنة ١٩٧٥)
- (يراجع : ضرائب وفرائض ورسوم)

وكالات تجارية :

- قانون ترخيص الوكلاء التجاريين ومراقبتهم رقم ٨ لسنة ١٩٦٨ .
- لائحة ترخيص الوكلاء التجاريين ومراقبتهم لسنة ١٩٦٨ .
- (تشريع نمرة ٨ لسنة ١٩٦٨) .

- قانون العقود رقم ٦١ لسنة ١٩٧٤ (١)
 - قانون البيع رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ (٢)
 - قانون الوكالة رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ (٣)
- (يراجع : معاملات مدنية)

اللائحة التأسيسية للمؤسسة العامة
لتجارة السكر لسنة ١٩٧٤

(تشريع نمرة ٦٨ لسنة ١٩٧٤) (١)
(يراجع : وزارات اشخاص معنوية
عامة ومجالس)

أمر (٢)

(تشريع نمرة ٥ لسنة ١٩٧٥)

رئيس الجمهورية

عملا بالسلطة المخولة له بموجب المادة ٥ (٢)

من اللائحة التأسيسية للمؤسسة العامة لتجارة
السكر لسنة ١٩٧٤ .

أصدر القرار الآتي نصه : -

خول بموجب هذا لشركة كنانة للسكر المحدودة
القيام بالمعاملات المتعلقة بالسكر المنصوص عنها
في اتفاق مؤسسى الشركة الموقع عليه فى الخرطوم
فى اليوم السابع عشر من شهر فبراير ١٩٧٥ .

(١) ملحق التشريع للفايزة العدد ١١٦٧ فى ١٥/١١/١٩٧٤ .
(٢) ملحق التشريع للفايزة العدد ١١٧٤ فى ١٥/٣/١٩٧٥ .

امر مؤقت

قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار في

الخدمات الاقتصادية لسنة ١٩٧٣

(امر مؤقت رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣) (١) ، (٢)

عملا بأحكام المادة ٥٤ (١) من الامر الجمهورى رقم (٥) أصدر رئيس الجمهورية الامر المؤقت الآتى نصه :-

الفصل الاول

احكام تمهيدية

اسم الامر المؤقت

١ - يسمى هذا الامر المؤقت « قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار في الخدمات الاقتصادية لسنة ١٩٧٣ » وذلك بعد تأييده بقرار من مجلس الشعب .

تفسير

٢ - فيما يتعلق بهذا القانون وما لم يقتض السياق معنى آخر تكون للكلمات والعبارات الآتية المعانى الموضوعة أمام كل منها على التوالى :-
« الوزير » يقصد به وزير الاقتصاد الوطنى .
« المنشأة » تشمل كل منشأة تنشأ لخدمة الاقتصاد القومى فى مجالات السياحة والنقل والتخزين ومعدات رش المبيدات والانتاج الزراعى وأى مرفق اقتصادى آخر يرى الوزير أنه يخدم الاقتصاد الوطنى وتنميته .

« بدء الانتاج » يقصد به التاريخ الذى تبدأ فيه المنشأة نشاطها الفعلى الذى قامت من أجله وتحدده السلطة المختصة .

« رأس المال الموظف » يقصد به الاموال الثابتة المتداولة والأسهم التى تمتلكها المنشأة بما فى ذلك الاصول الثابتة التى تمتلكها نتيجة لاعادة توظيف الارباح وقبل خصم الاستهلاك .

تطبيق

٣ - تطبق أحكام هذا القانون على جميع

المنشآت التى تقوم بالاستثمار فى الخدمات الاقتصادية بجمهورية السودان الديمقراطية وفقا للشروط التى يحددها هذا القانون .

الفصل الثانى

اهداف القانون

٤ - يهدف هذا القانون بصفة عامة الى تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية والمحلية على الاستثمار فى الخدمات الاقتصادية بجمهورية السودان الديمقراطية لتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية للدولة أو للاسراع بالنمو الاقتصادى فى البلاد وذلك بمنحهم الميزات والتسهيلات والضمانات الكفيلة لتحقيق الاهداف .

المنشآت التى يشجع القانون الاستثمار فيها

٥ - يشجع هذا القانون بصفة خاصة الاستثمار فى المرافق الاقتصادية الآتية :

(أ) السياحة

(ب) النقل

(ج) التخزين

(د) معدات رش المبيدات والانتاج الزراعى .

(هـ) أية مرافق اقتصادية أخرى يرى الوزير أنها تخدم الاقتصاد القومى وتنميته .

شروط الحصول على الميزات والتسهيلات والضمانات

٦ - (١) للحصول على الميزات والتسهيلات والضمانات الواردة فى هذا القانون يجب ان تساهم المنشأة فى تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية للدولة والاسراع بالنمو الاقتصادى فى البلاد .

(٢) يعطى اعتبار خاص للمنشأة التى يقبل أصحابها ان تقام فى المنطقة التى يرى الوزير أن أقامتها فيها تساهم بدرجة أكثر فعالية فى تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية للدولة ومبدأ تطوير وتنمية الريف تحقيقا لتكامل الاقتصاد القومى .

(١) ملحق التشريع للفايزية العدد ١١٤٦ فى ١٥/٥/١٩٧٣ .

(٢) تأيد بموجب قانون تأييد الأوامر المؤقتة لسنة ١٩٧٤ (القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٤) وأصبح قانونا من تاريخ العمل به فى ١٤/٣/١٩٧٤ . ملحق التشريع للفايزية العدد ١١٦٠ فى ١٥/٤/١٩٧٤ .

الفصل الثالث

الميزات والضمانات والتسهيلات

سلطة الوزير في الاعفاء من ضريبة أرباح الأعمال

٧ - (١) يجوز للوزير ان يعفى المنشأة أعفاءاً كاملاً أو جزئياً من دفع ضريبة ارباح الأعمال ابتداء من تاريخ بدء الانتاج وذلك للفترات الزمنية الآتية : -

(أ) لمدة خمس سنوات بالنسبة للمنشأة السياحية والتي يبلغ رأسمالها خمسين ألف جنيه سودانيا .

(ب) لمدة ثلاثة سنوات بالنسبة للمنشأة غير السياحية والتي يبلغ رأسمالها ٥٠.٠٠٠ (خمسين ألف جنيه سودانيا) .

(ج) لمدة ست سنوات بالنسبة للمنشآت التي يبلغ رأس مالها مائة وخمسين ألف جنيه سودانيا .

(٢) يجوز للوزير أن يوصى لمجلس الوزراء باعطاء المنشأة أى تسهيلات أخرى لم يتضمنها هذا القانون .

سلطة الوزير في الاعفاء من الرسوم والضرائب

٨ - يجوز للوزير ان يعفى المنشأة كلياً أو جزئياً من الرسوم والضرائب أياً كان نوعها كما له أن يؤجل سداد الرسوم والضرائب أياً كان نوعها والمتعلقة باستيراد المعدات والاجهزة والوسائل المختلفة واللازمة للعمل فى المنشأة .

اعفاءات وتسهيلات للسودانيين بالخارج

٨ - (١) يجوز للوزير بناء على طلب مكتوب يقدم اليه ان يمنح الاعفاءات والتسهيلات الواردة فى المادة ٨ من هذا القانون لاي سودانى يملك مالا خارج السودان ويرغب فى استثمار ذلك المال فى السودان عن طريق توريد بضائع يرى الوزير أنها تخدم الاقتصاد السودانى وتدعمه وذلك أن اتضح للوزير ان استيراد تلك البضائع لا يؤثر على موقف الارصدة الاجنبية للبلاد .

(٢) يجوز للوزير لاغراض تطبيق البند (١) من هذه المادة ان يحدد قيمة البضائع المراد

استيرادها أو نوعها أو مدة الاعفاءات والتسهيلات كما يجوز له وضع أى شروط أخرى يراها مناسبة بشأن منح الاعفاءات والتسهيلات .

(٣) يجوز للوزير ان يلغى بأثر رجعى الاعفاءات أو التسهيلات الممنوحة بموجب البند (١) من هذه المادة وذلك اذا أخل الشخص الذى منح الاعفاءات أو التسهيلات بأى شرط من شروط منحها . (١)

منح الارض للمنشأة

٩ - يجوز للوزير ان يوصى بمنح الارض اللازمة لاقامة المنشأة بسعر مخفض على أن يؤخذ فى الاعتبار مستلزمات توسعها مستقبلاً كما له أن يقرر دفع الثمن أما مرة واحدة أو على أقساط .

الضمانات

١٠ - (١) تكون كل الارباح الناتجة عن استثمار أى رأس مال أجنبى فى المنشأة قابلة للتحويل خارج السودان بعد سداد جميع الضرائب والرسوم والاعباء الاخرى التى تكون واجبة السداد .

(٢) تلتزم الحكومة فى حالة تصفية أية منشأة بالتصديق على تحويل رأس المال المستورد أصلاً من خارج السوادن والمسجل لدى بنك السودان الى الخارج بالعملة التى استورد بها وعلى تحويل أية أرباح كان قد أعيد استثمارها واصبحت تشكل جزءاً من رأس المال .

(٣) لايجوز التمييز بين المنشآت الوطنية والاجنبية أو منشآت القطاع العام والخاص عند منح الترخيص والميزات والتسهيلات والضمانات وفقاً لهذا القانون .

(٤) تسرى جميع الضمانات الواردة فى قانون التنمية وتشجيع الاستثمار الصناعى لسنة ١٩٧٢ والمتعلقة بالمخاطر غير التجارية على المنشأة .

الفصل الرابع

احكام عامة

وجوب الحصول على ترخيص

١١ - (١) يجب قبل اقامة أية منشأة بقصد منحها الميزات والتسهيلات والضمانات الواردة في هذا القانون الحصول على ترخيص من الوزير وفقا لاحكام هذا القانون واللوائح والاورام الصادرة بموجبه ويصبح الترخيص ساريا من التاريخ الذي تحدده السلطة المختصة .

(٢) يجوز للوزير الغاء الترخيص أو الميزات أو التسهيلات الممنوحة للمنشأة بموجب هذا

القانون اذا ثبت له أى من الحالات الآتية : -

(أ) التخلف من إقامة المنشأة أو البدء في تشغيلها خلال المدة المحددة في الترخيص دون مبررات مقبولة .

(ب) الاخلال بشروط منح الترخيص .

(ج) التقدم بمعلومات غير صحيحة ترتب عليها الحصول على الترخيص بمقتضى هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه .

١٢ - يجوز للوزير ان يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون (١) .

قانون تصدير الحيوانات واستيرادها

لسنة ١٩١٣ (١)

ترتيب المواد

المادة :

- ١ - اسم القانون .
- ٢ - تفسير .
- ٣ - سلطة حظر تصدير الحيوانات من السودان .
- ٤ - ضرورة استخراج شهادة بالشراء من سوق عام أو تصديق خاص بالنسبة للحيوانات التي تصدر .
- ٥ - الحجر الصحي قبل التصدير .
- ٦ - اشراف السلطات البيطرية على الحيوانات في الفترة بين ترك مكان الحجر الصحي والتصدير .
- ٧ - حجز الحيوانات المريضة أو غير اللاتقة للتصدير .
- ٨ - مسئولية المالك عن مد الحيوانات بالعلف والماء خلال فترة الحجر الصحي وترتيب نقلها عند انقضاء الفترة .
- ٩ - وسائل نقل الحيوانات التي تصدر عن طريق وادي حلفا .
- ١٠ - ترخيص السفن المستخدمة في تصدير الحيوانات عن طريق وادي حلفا .
- ١١ - مراعاة شروط الرخصة عند نقل الحيوانات .
- ١٢ - سلطة حظر استيراد الحيوانات الى السودان .
- ١٣ - طرق استيراد الحيوانات .
- ١٤ - الابل المستخدمة في النقل بين مصر والسودان .
- ١٥ - الحجر الصحي عند الاستيراد .
- ١٦ - تصرف الضابط البيطري عند انتشار مرض معد في محجر صحي .
- ١٧ - تطهير الناقلات والسفن . . . الخ

- ١٨ - سلطة حظر تصدير واستيراد الجلود غير المدبوغة . . . الخ .
- ١٩ - (الفيت) .
- ٢٠ - مسئولية المالك عن فقد الحيوانات أو الضرر الذي يصيبها في الحجر الصحي .
- ٢١ - سلطة تقرير فترة الحجر الصحي .
- ٢٢ - سلطة تقرير الرسوم واصدار اللوائح بمقتضى القانون .
- ٢٣ - العقوبات .
- ٢٤ - حجز الحيوانات أو المنتجات الحيوانية عند الاخلال بالقانون .
- ٢٥ - المحكمة المختصة .

قانون تصدير الحيوانات واستيرادها

لسنة ١٩١٣

[٢٨ - ٥ - ١٩١٣]

قانون لتنظيم تصدير الحيوانات واستيرادها

اسم القانون

- ١ - يسمى هذا القانون « قانون تصدير الحيوانات واستيرادها لسنة ١٩١٣ » .
- تفسير .
- ٢ - في هذا القانون « الضابط البيطري » يقصد به الضابط البيطري الذي يعهد اليه وكيل الثروة الحيوانية بالتنفيذ المحلى لاحكام القانون وان كان هنالك عدة ضباط فذلك التعبير يشملهم كلهم .
- سلطة حظر تصدير الحيوانات من السودان .
- ٣ - يجوز لرئيس الجمهورية من وقت لآخر وبمقتضى امر ينشر في الجريدة الرسمية أن يحظر حظرا عاما أو مشروطا تصدير الابل والحيل والبغال والحمير والماشية والضأن والماعز أو أى فصيلة مما تقدم ، من السودان أو من أى جزء في السودان . ويجوز له بمقتضى امر مماثل أن يعدل أو يلغى أمر مما سلف ذكره (٢) .

(١) الفازيئة السودانية في ٢٨/٥/١٩١٣ - مجموعة قوانين السودان - الطبعة الخامسة .

(٢) مدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ . ملحق التشريع للفازيئة العدد ٨٨٠ في ١٥/٤/١٩٥٥ والقانون رقم

١١ لسنة ١٩٧٣ ملحق التشريع الخاص للفازيئة العدد ١١٤٨ في ١٧/٦/١٩٧٣ .

ضرورة استخراج شهادة بالشراء من سوق عام او تصديق خاص بالنسبة للحيوانات التي تصدر.

٤ - لا يجوز تصدير أى ابل أو خيل أو بغال أو حمير أو ماشية أو ضأن أو ماعز من السودان ما لم تكن قد أشتريت فى سوق عام واستخرجت لها شهادة بالبيع من السوق أو ما لم يستخرج تصديق بتصديرها من المجلس الشعبى التنفيذى للمديرية التى أتت منها اصلا أو المديرية التى يتم تصديرها عن طريقها أو من الموظف المفوض فى ذلك :

على ان تكون تلك الابل أو الخيل أو البغال أو الحمير أو الماشية أو الضأن أو الماعز قد سجلتها سلطات الثروة الحيوانية لغرض التصدير فى الوقت والمكان الذين يوجه بهما وكيل الثروة الحيوانية من وقت لآخر .

لا يجوز استلام أى ابل أو خيل أو بغال أو حمير أو ماشية أو ضأن أو ماعز فى المحجر الصحى ما لم تبرز فى وقت ادخالها شهادة السوق التى أشتريت بمقتضاها أو تصديق المجلس الشعبى التنفيذى (١) .

المحجر الصحى قبل التصدير .

٥ - لايجوز تصدير أى ابل أو خيل أو بغال أو حمير أو ماشية أو ضأن أو ماعز من السودان عن طريق مديرية كسلا أو البحر الاحمر أو الشمالية ما لم يكن قد سبق ان ادخلت فى محجر صحى وحجزت هنالك فترة الحجر الصحى وما لم يفحصها عند نهاية تلك الفترة ضابط بيطرى ويجيزها على اعتبار انها فى صحة جيدة وخالية من الامراض المعدية وانها اكملت فترة الحجر الصحى وفقا لاحكام هذا القانون وأى لوائح صادرة بمقتضاها (٢) .

اشراف السلطات البيطرية على الحيوانات فى الفترة بين ترك مكان الحجر الصحى والتصدير .

٦ - تبقى الحيوانات الخارجة من المحجر الصحى

للتصدير تحت أمر واشراف السلطات البيطرية الى ان يتم تصديرها ويكون ذلك فقط عن الطريق الذى تأمر به السلطات البيطرية ولا يجوز تركها تخالط أى حيوانات غير الحيوانات التى مرت بمحجر صحى .

حجز الحيوانات المريضة او غير اللائقة للتصدير .

٧ - تكون للضابط البيطرى سلطة رفض ادخال أى حيوانات مريضة أو حجزها فى المحجر الصحى أو أى حيوانات غير لائقة للسفر أو غير صالحة للتصدير بسبب حالتها الهزيلة . كما تكون له أيضا سلطة حجز أى حيوانات تخالط حيوانات مريضة أو حيوانات أخرى لم تكمل فترة الحجر الصحى .

مسئولية المالك عن مد الحيوانات بالعلف والماء خلال فترة الحجر الصحى وترتيب نقلها عند انقضاء الفترة .

٨ - يكون مالك الحيوانات المراد تصديرها مسئولاً عن مد الحيوانات بالعلف والماء الكافيين خلال فترة الحجر الصحى وخلال رحلتها ، ويجوز للضابط البيطرى ان يرفض ادخال حيوانات فى المحجر الصحى الى ان يقتنع بان الترتيبات المناسبة قد اتخذت لتوفير العلف والماء على الوجه السابق ولنقلها بالسكك الحديدية أو السفينة عند انتهاء فترة الحجر الصحى .

وسائل نقل الحيوانات التى تصدر عن طريق وادى حلفا .

٩ - تنقل الابل والخيل والبغال والحمير والماشية والماعز التى تصدر عن طريق المديرية الشمالية من وادى حلفا فى باخرة أو فى مركب تجرها باخرة ما لم يسمح بترحيلها بأى وسيلة نقل أخرى برا أو بالنهر بتصديق خاص صادر من الضابط البيطرى .

(١) مدلة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٦ . والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ ملحق

التشريع للغازية العدد ١١٥٥ فى ١٥/١١/١٩٧٣ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ ملحق التشريع للغازية

العدد ١١٦٢ فى ١٥/٦/١٩٧٤ .

(٢) مدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ السابق البيان .

ترخيص السفن المستخدمة في تصدير الحيوانات عن طريق وادي حلفا •

١٠ - (١) لا يجوز استخدام أى سفينة في تصدير الابل أو الخيل أو البغال أو الحمير أو الماشية أو الضأن أو الماعز لمصر عن طريق المديرية الشمالية ما لم تكن هنالك ترخيص من المجلس الشعبى التنفيذى للمديرية الشمالية لغرض ذلك النقل (١) •

(٢) تتضمن الرخصة البيانات التالية :-

(أ) وصف السفينة ،

(ب) اسم المالك وعنوانه ،

(ج) عدد الابل أو الخيل أو البغال أو الحمير أو الماشية أو الضأن أو الماعز التى يجوز حملها فى السفينة مع تحديد عدد كل نوع منها يمكن حمله على كل سطح أو جزء من سطح • وتحديد هذا العدد مقصود به منع الازدحام •

مراعاة شروط الرخصة عند نقل الحيوانات •

١١ - (١) لا يجوز نقل اى ابل أو خيل أو بغال أو حمير أو ماشية أو ضأن أو ماعز زيادة على العدد الذى تسمح به الرخصة فى أى سفينة أو جزء منها ولا يجوز شحن أى من الحيوانات المذكورة للتصدير أو نقلها فى أى سفينة مرخصة خلافا لما نص عليه فى شروط الرخصة •

(٢) لا يجوز شحن أى ابل أو خيل أو بغال أو حمير أو ماشية أو ضأن أو ماعز أو حملها فى مخزن أى سفينة مرخصة •

سلطة حظر استيراد الحيوانات الى السودان •

١٢ - يجوز لرئيس الجمهورية من وقت لآخر وبمقتضى امر ينشر فى الجريدة الرسمية ان يحظر حظرا عاما أو مشروطا استيراد الابل والماشية والضأن والماعز والخيل والحمير والبغال والحمير والكلاب والحيوانات والطيور الاليفة الأخرى أو أى نوع منها الى داخل السودان ويجوز له بمقتضى امر مماثل أن يعدل أو يلغى أى أمر مما سلف ذكره (٢) •

طرق استيراد الحيوانات •

١٣ - الابل والماشية والضأن والماعز والخيل والبغال والكلاب الداخلة للسودان عبر الحدود المصرية أو البحر الاحمر يجب ان تدخل السودان عن طريق وادي حلفا أو بورتسودان أو سواكن فقط ما لم يوجه رئيس الجمهورية بخلاف ذلك بمقتضى امر ينشر فى الجريدة الرسمية (٣) •

الابل المستخدمة فى النقل بين مصر والسودان •

١٤ - لا تنطبق المواد ٤ و ٨ و ١٣ على الابل المستخدمة فى النقل بين مصر والسودان •

الحجر الصحى عند الاستيراد •

١٥ - تؤخذ الابل والماشية والضأن والماعز والخيل والبغال والحمير والكلاب الخاضعة للحجر الصحى عند دخولها السودان مباشرة لاقرب محجر صحى وتحجر هنالك لفترة الحجر الصحى المقررة •

تصرف الضابط البيطرى عند انتشار مرض معد فى محجر صحى •

١٦ - فى حالة انتشار الطاعون البقرى أو أى مرض آخر معد فى أى محجر صحى تكون للضابط البيطرى المسئول مع مراعاة تعليمات وكيل الثروة الحيوانية سلطة ذبح الحيوانات المتأثرة بالمرض أو التى كانت تخالط حيوانات متأثرة به ودفع التعويض عن ذلك فى الحالات التى تقررها اللوائح السارية المفعول والقيام بأى تصرف آخر بشأن المحجر الصحى أو أى حيوانات فيه أو حيوانات اختلطت بها مما يعتبره لازما لمنع ازدياد انتشار المرض •

تطهير الناقلات والسفن • الخ •

١٧ - تطهر جميع عربات السكك الحديدية والسفن وغيرها من وسائل النقل التى استخدمت لنقل الابل أو الخيل أو البغال أو الحمير أو الماشية أو الضأن أو الماعز عن طريق البر أو النهر بالطريقة التى يوافق عليها وكيل الثروة

(١) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ السابق الاشارة اليهما •

(٢) معدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ السابق الاشارة اليهما •

(٣) معدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ المشار اليهما •

الحيوانية قبل استعمالها مرة ثانية لنقل تلك الانواع من الحيوانات ولا يجوز شحن أو نقل أى ابل أو خيل أو بغال أو حمير أو ماشية أو ضأن أو ماعز فى أى ناقلة أو أى جزء من سفينة يرى الضابط البيطرى انه لم يتم تطهيرها على الوجه الأمثل .

سلطة حظر واستيراد الجلود غير المدبوعة الخ ٠٠٠

١٨ - يجوز لرئيس الجمهورية من وقت لآخر وبمقتضى امر ينشر فى الجريدة الرسمية أن يحظر حظرا عاما أو مشروطا (١) :-

(أ) تصدير الجلود غير المدبوعة أو المنتجات الحيوانية الاخرى غير المصنعة من السودان او من أى جزء من السودان ،

(ب) استيراد الجلود غير المدبوعة أو المنتجات الحيوانية الاخرى غير المصنعة الى السودان -

١٩ - (الفيت) .

مسئولية المالك عن فقد الحيوانات أو عن الضرر الذى يصيبها فى الحجر الصحى .

٢٠ - جميع الحيوانات التى ادخلت المحاجر الصحية وجميع المنتجات الحيوانية غير المصنعة التى تقدم لفحص الضابط البيطرى تكون على مسئولية مالكيها ولا تكون الحكومة مسئولة ولا يكون الموظفون الذين يتصرفون بمقتضى هذا القانون مسئولين عن موت أى من تلك الحيوانات أو عن الأذى الذى يصيبها أو عن التلف أو الضرر الذى يصيب أى من المنتجات الحيوانية غير المصنعة . على انه فى حالة ذبح الحيوانات لمنع انتشار المرض أو وقفه يدفع تعويض فى الحالات التى تقررها اللوائح السارية المفعول ووفقا لتلك اللوائح .

سلطة تقرير فترة الحجر الصحى .

٢١ - يجوز لوكيل الثروة الحيوانية من وقت لآخر بمقتضى اعلان عام ان يقرر فترات الحجر الصحى بمقتضى هذا القانون وينشر ذلك الاعلان فى الجريدة الرسمية بأسرع فرصة ممكنة .

سلطة تقرير الرسوم واصدار اللوائح بمقتضى القانون .

٢٢ - يجوز لوكيل الثروة الحيوانية من وقت

الآخر بمقتضى امر ينشر فى الجريدة الرسمية وبموافقة وزير المالية والاقتصاد الوطنى فى حالة اللوائح الصادرة بمقتضى الفقرتين (أ) و (د) من هذه المادة أن (٢) :

(أ) يقرر رسوم الحجر الصحى فيما يتعلق بالحيوانات والرسوم التى تحصل عن الجلود غير المدبوعة والمنتجات الحيوانية غير المصنعة التى تقدم للفحص ،

(ب) يصدر لوائح تراعى فى المحاجر الصحية ، (ج) يصدر لوائح فيما يتعلق بالحيوانات التى توشك على دخول المحاجر الصحية وكذلك فى حالة الحيوانات التى سوف تصدر من وقت خروجها من محجر صحى حتى مغادرتها البلاد ،

(د) يصدر لوائح فيما يتعلق بمقدار التعويض الذى يدفع عن الحيوانات التى تذبح لمنع انتشار أى مرض أو وقفه .

(هـ) يصدر لوائح لا تتعارض مع هذا القانون لتنفيذ احكامه على وجه افضل .

العقوبات .

٢٣ - كل شخص يخالف احكام هذا القانون أو احكام أى أمر أو لائحة صادرة بمقتضاها يعاقب بغرامة لا تتجاوز مبلغ ٢٠ جنيه ومصادرة الحيوانات أو المنتجات الحيوانية غير المصنعة التى تكون تلك الجريمة قد ارتكبت بشأنها أو الغاء أى رخصة أو تصديق صادر بمقتضى هذا القانون اذا خالف الشخص شروط تلك الرخصة أو ذلك التصديق .

حجز الحيوانات أو المنتجات الحيوانية عند الاخلال بالقانون .

٢٤ - يجوز لاي قاض أو ضابط حجر صحى أو ضابط شرطة أن يحجز أية حيوانات أو منتجات حيوانية غير مصنعة ارتكبت بشأنها جريمة مخالفة لهذا القانون أو أية لوائح صادرة بمقتضاه ويقوم ضابط الحجر الصحى أو ضابط الشرطة الذى قام بذلك الحجز بتبليغ القاضى بذلك فورا .

المحكمة المختصة .

٢٥ - يجوز ان تنظر اية مخالفة لهذا القانون

(١) مدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ المشار اليهما .

(٢) مدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليهما .

وجوب التسجيل .

٥ - على أى شخص يرغب فى مزاولة تجارة الاستيراد لأية سلعة مبينة بالجدول الملحق بهذا القانون أن يحصل على شهادة تسجيل سارية المفعول وصادرة بمقتضى هذا القانون .

طلب التسجيل .

٦ - (١) على أى شخص يرغب فى مزاولة تجارة الاستيراد كما ذكر سابقا أن يتقدم بطلب للمسجل على الاستمارة المقررة لذلك .
(٢) على المسجل عند استلامه لذلك الطلب أن يقوم بما يلى : -

(أ) اذا اتضح له أن مقدم الطلب لائق فى نظره للتسجيل فعليه ان يقيد اسمه والبيانات الأخرى فى السجل .

(ب) اذا لم يوافق على التسجيل فعليه أن يرفع ذلك الطلب مشفوعا بتقريره عنه الى الوزير لاتخاذ قرار فيه .

(٣) للوزير أن يرفض ذلك الطلب أو يوافق على التسجيل ويجوز له أن يقرن موافقته بالشروط التى يراها مناسبة ويكون قراره فى هذا الشأن نهائيا وغير قابل للتعقيب عليه أمام أية محكمة .

(٤) على المسجل فى حالة قبول الطلب أن يسلم الطالب شهادة التسجيل على الاستمارة المقررة لذلك بعد دفع رسم لا يزيد عن (مائة جنيه) .

(٥) لا يجوز تحويل شهادة التسجيل الصادرة بموجب هذا القانون لأى شخص آخر .

احكام خاصة بالمستوردين .

٧ - مع عدم الاخلال بما نص عليه فى المادة (٥) يجب على أى شخص يعمل كمستورد للسلع المبينة بالجدول قبل العمل بهذا القانون أن يتقدم بطلب القيد للمسجل خلال شهر واحد من تاريخ العمل بهذا القانون ويجوز له أن يمارس تجارة الاستيراد دون الحصول على شهادة التسجيل لفترة ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون أو حتى الحصول على تلك الشهادة أو رفضها أيهما كان أسبق .

أو أى لوائح صادرة بمقتضاء أمام محكمة قاض من الدرجة الثانية وفقا لقانون الاجراءات الجنائية لسنة ١٩٧٤ أو أى محكمة أعلى وتكون المحاكمة اما ايجازية أو غير ايجازية .

قانون تسجيل المستوردين لسنة ١٩٦٩ (١)

(قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٩)

قانون يقضى بتسجيل المستوردين

عملا بأحكام الأمر الجمهورى رقم (١) أصدر مجلس الوزراء القانون الآتى نصه : -

اسم القانون وبدء العمل به

وقع عليه (١٣/٩/١٩٦٩)

١ - يسمى هذا القانون « قانون تسجيل المستوردين لسنة ١٩٦٩ » ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه من مجلس الثورة .
تفسير .

٢ - فى هذا القانون وما لم يقتض سياق النص غير ذلك : -

الوزير : يقصد به وزير التموين والتجارة الداخلية .

السجل : يقصد به السجل المعد بموجب هذا القانون .

المسجل : يقصد به شخص يعينه الوزير ليكون مسجلا لأغراض هذا القانون .

عدم تعارض القانون مع غيره من القوانين .

٣ - تطبق أحكام هذا القانون بالاضافة لأحكام أى قانون آخر بما فى ذلك القانون المتعلق بإصدار الرخص أو التصاريح لأجل استيراد أى سلعة الى السودان .

السجل التجارى .

٤ - يعد سجل ويحفظ به فى وزارة التموين والتجارة الداخلية « ويسمى السجل التجارى » وتفيد فيه أسماء المستوردين السودانيين وغيرهم بالاضافة لأية بيانات أخرى قدينص عليها بموجب هذا القانون .

الغاء التسجيل

٨ - يجوز للمسجل بموافقة الوزير أن يلغى قيد أى شخص بالسجل وذلك بصفة دائمة أو مؤقتة إذا أدين بموجب قانون الرقابة المتبقية لسنة ١٩٦٦ أو اللوائح أو القواعد أو الأوامر الصادرة بموجبه .

التغيير فى البيانات

٩ - على الشخص المقيّد اسمه بالسجل أن يخطر المسجل كتابة بأى تغييرات تطرأ على البيانات التى سبق أثباتها بالسجل وذلك خلال شهر واحد من تاريخ حدوث تلك التغييرات .

الاستمرار فى العمل

١٠ - على الشخص المقيّد اسمه بالسجل أن يقوم بإيداع أقرار فى مكتب المسجل على الاستمرار المقررة لذلك يثبت فيه واقعة استمراره فى مزاولة الاستيراد وذلك فى اليوم الحادى والثلاثين من شهر ديسمبر من كل سنة .

رقم القيد

١١ - على الشخص المقيّد اسمه بالسجل أن يذكر فى كل مكاتباته ومطبوعاته المتعلقة بأعماله التجارية رقم القيد كما يجب أن يبين باللغة العربية على واجهة مكان عمله اسمه التجارى مشفوعاً برقم القيد .

التوقف عن العمل

١٢ - على الشخص المقيّد اسمه بالسجل عند توقفه عن الاستيراد أن يخطر المسجل كتابة بذلك خلال شهر واحد من تاريخ توقفه وأن يودع مكتب المسجل جميع البيانات المتعلقة بعمله على الاستمرار المقررة لذلك .

الاطلاع على الوثائق

١٣ - يجوز لأى شخص بعد دفع الرسم المقرر لذلك أن يطلع على السجل وأن يحصل من مكتب المسجل على صورة معتمدة أو مستخرجة من أية بيانات مسجلة لا تكون سرية فى نظر المسجل ، وفى حالة عدم القيد يصدر مكتب المسجل شهادة بذلك .

اللغة

١٤ - تحرر كل البيانات التى تطلب بموجب

هذا القانون باللغة العربية أو أية لغة أخرى على أن تصحبها ترجمة معتمدة لها .

العقوبات

١٥ - أى شخص يخالف هذا القانون يعاقب عند الإدانة بغرامة لا تقل عن ١٠٠ (مائة جنيه) ولا تزيد عن ألف جنيه وفى حالة إدانة ثانية أو لاحقة يعاقب بضعف الغرامة التى عوقب بها فى الإدانة الأولى .

عقوبة الادلاء ببيانات كاذبة

١٦ - إذا تضمنت أية بيانات مطلوبة بموجب هذا القانون أية معلومات كاذبة تتعلق بأية تفاصيل جوهرية تكون معلومة للموقع على تلك البيانات فيعاقب من وقعها بالسجن لمدة لا تتجاوز سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه أو بالعقوبتين معا .

اللوائح

١٧ - يجوز للوزير أن يصدر من وقت لآخر لوائح تنظيمية لا تتعارض مع أحكام هذا القانون ومع عدم الإخلال بعمومية هذا النص يجوز أن ينص فى تلك اللوائح على الآتى : -

(أ) تنظيم مكتب المسجل .

(ب) شكل السجل وطريقة التسجيل وكيفية القيد فيه .

(ج) الاستثمارات المقررة بموجب هذا القانون .

(د) الرسوم التى تدفع بموجب هذا القانون .

الجدول

مأكولات

أرز

قمح

دقيق

دقيق

سكر

بن

منتجات ألبان

السّمك ومستحضراته

اللحوم ومستحضراتها

الفواكه ومستحضراتها

الخضار ومستحضراته

الكتب والمجلات • الجرائد وأدوات الكتابة
مواسير الاسبتس
منوعات
المكنات والمعدات :
معدات كهربائية
معدات غير كهربائية
ثلاجات
مكيفات هواء
أفران
اسبيرات آلات
متنوعات
معدات الترحيل :
محركات سكة حديد
عربات سكة حديد
سيارات ركاب
عربات نقل
باصات
لساتك خارجية وداخلية
معديات وبواخر
اسبيرات
دراجات بخارية
دراجات
متنوعات
منسوجات :
منسوجات قطنية غير مصبوغة
منسوجات قطنية مصبوغة
منسوجات مشجرة
أقمشة قطنية مصبوغة بالفتلة
أقمشة قطنية مصبوغة بالقطعة
منسوجات قطنية
أقمشة قطنية مخلوطة
أقمشة حريرية
أقمشة صوفية
مصنوعات من الكتان والحرير
ألياف صناعية
خيوط غزل
أقمشة التل والمطرزات
منسوجات أخرى ذات صفات خاصة
مصنوعات قطنية أو حريرية جاهزة
متنوعات

الحلويات
الحلوى
الكيك والبسكويت
منوعات
المنبهات والتبako :
بدون كحول
ويسكي
كونياك
جن
شامبانيا
بيره
انواع أخرى من الخمور
سيجار
سجاير
توباكو
منوعات
الخامات :
المطاط الخام
بقايا الورق
المخصبات الخام
الفحم
البتروول ومستحضراته
الزيت الخام
منوعات
الكيمائيات :
الادوية والمستحضرات الصيدلانية
الروائح ومستحضرات التجميل
المخصبات
المبيدات الحشرية
المفرقات
منوعات
المصنوعات :
الجلود ومصنوعات الجلود
مصنوعات المطاط
الحشب ومصنوعات الفلين
الزجاج ومستحضراته
الحديد والصلب
المصنوعات المعدنية
الاحذية
الجوالات والحيش

قانون جلود الحيوانات لسنة ١٩٥٤ (١)

ترتيب المواد

المادة

- ١ - اسم القانون وبدء العمل به .
- ٢ - مناطق سريان بعض أحكام القانون .
- ٣ - تفسير
- ٤ - القيد على تصدير جلود البقر .
- ٥ - قصر الشراء للاتجار والتصدير على التجار والمصدرين .
- ٦ - طلب الرخصة ومنحها .
- ٧ - قصر شراء الجلود على أماكن معينة .
- ٨ - سلطة التفتيش والحجز .
- ٩ - المخالفات والعقوبات .
- ١٠ - سلطة إصدار اللوائح .

قانون جلود الحيوانات لسنة ١٩٥٤

(قانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٤)

قانون بشأن تحسين نوع جلود البقر والجلود الاخرى المنتجة في السودان وطرق عرضها في الاسواق لاغراض التجارة الداخلية والتصدير ولوضع احكام خاصة ومراقبة تجارة الجلود وهصديرها

اسم القانون وبدء العمل به :

١ - يسمى هذا القانون « قانون جلود الحيوانات لسنة ١٩٥٤ » ويعمل به من التاريخ الذى يحدده الوزير والذى يجوز له ان يحدد تواريخ مختلفة لسريان المادة الرابعة وباقي مواد القانون ويجب نشر الاعلان الذى يحدد ذلك

التاريخ أو تلك التواريخ في الجريدة الرسمية (٢) .

مناطق سريان بعض أحكام القانون :

٢ - تطبق المواد ٥ و ٦ و ٧ فقط على تلك المناطق من السودان التى يعينها الوزير من وقت لآخر وبأمر ينشر في الجريدة الرسمية (٣) .

تفسير

٣ - (١) « تاجر » يقصد به أى شخص يحمل رخصة صادرة بمقتضى المادة ٥ تخول له ان يشتري أو يبيع أو يجهز أو يتجر بأية طريقة أخرى في جلود البقر أو الجلود الأخرى .
(٢) « تجهيز » تشمل القيام بأية عملية لتنظيف أو ازالة اللحمية أو تمليح أو الغمس في محلول الملح أو معالجة أو تجفيف جلود البقر أو الجلود الأخرى .

(٣) « الجلود الأخرى » يقصد بها جلد أى حيوان أليف من فصيلة الضأن أو الغنم كما تشمل جلود الاسماك والزواحف .

(٤) « جلود البقر » يقصد بها جلد أى حيوان أليف من فصيلة البقر .

(٥) « رخصة » تشمل التأشير بموجب احكام هذا القانون على الرخصة التجارية .

(٦) « ضابط الترخيص » يقصد به أى شخص يخول له الوكيل اصدار الرخصة نيابة عنه .

(٧) « مجفف بالهواء » يقصد بها مجفف بدون استعمال الملح .

(٨) « مصدر » يقصد به أى شخص يحمل رخصة صادرة بمقتضى المادة ٥ تخول له تصدير جلود البقر أو الجلود الأخرى .

(٩) « مقرر » يقصد به مقرر بموجب اللوائح الصادرة بموجب هذا القانون .

(١) ملحق التشريع للفايزية العدد ٨٧٠ في ١٥/٦/١٩٥٤ .

(٢،٣) حدد الوزير تاريخ سريان احكام هذا القانون - فيما عدا المادة ٤ منه - اعتبارا من اليوم الأول من شهر فبراير سنة ١٩٥٧ ، وكذلك سريان المواد ٥ ، ٦ ، ٧ منه في جميع أنحاء السودان ماعدا مديرية بحر الغزال والمديرية الاستوائية ، وذلك بموجب التشريع نمرة ٣٠ لسنة ١٩٥٦ . ملحق التشريع للفايزية العدد ٨٩٩ في ١٥/١٠/١٩٥٦ .

(١٠) « وزير » يقصد به وزير الزراعة والأغذية والموارد الطبيعية (١) .

(١١) « وكيل » يقصد به وكيل وزارة الثروة الحيوانية (٢) وتشمل أى شخص ينوب عنه فى غيابه .

القيود على تصدير جلود البقر :

٤ - لا يجوز تصدير جلود البقر المجففة بالهواء مضاعفة التطبيق الا اذا كانت فى حال عبور (ترانسيت) عن طريق السودان .

قصر الشراء للاتجار والتصدير على التجار والمصدرين :

٥ - ١ - لا يجوز لأى شخص فى أى جزء من السودان تسرى عليه هذه المادة ان يشتري أى جلد بقر أو أى جلد آخر لغرض بيعه مرة ثانية أو تصديره الا اذا كانت فى حوزته رخصة تخول له فى الحالة الاولى ان يشتري أو يبيع أو يجهز أو يتجر بطريقة أخرى داخل السودان فى تلك الجلود وفى الحالة الثانية أن يشتريها ويصدرها من السودان على أنه يجوز ان تشتمل الرخصة الواحدة على جميع الأغراض سالف الذكر .

٢ - لا يجوز اصدار أية رخصة أو تجديدها لأى شخص لا تكون فى حوزته رخصة تجارة سارية المفعول .

٣ - لا يحصل أى رسم نظير اصدار أو تجديد أية رخصة بمقتضى هذه المادة .

طلب الرخصة ومنحها :

٦ - يجب على كل شخص يرغب فى الحصول على رخصة أو تجديدها بمقتضى المادة ٥ ، ان يقدم طلبا بالطريقة المقررة الى ضابط الترخيص بالجهة التى يرغب ان يرخص له بالشراء منها فاذا اقتنع ضابط الترخيص بان الطالب سوف يتبع الشروط المقررة فيما يختص بالرخصة فيجب عليه اصدار الرخصة أو تجديدها وفى حالة الرفض يحق لطالب الترخيص ان يقدم استئنافا ضد ذلك القرار الى محكمة المديرية (٣) .

قصر شراء الجلود على أماكن معينة :

٧ - لا يجوز لأى تاجر أو مصدر فى أى جزء من السودان تسرى عليه هذه المادة ان يشتري أى جلد بقر أو أى جلد آخر الا فى المكان أو الاماكن المقررة للشراء فى ذلك الجزء من السودان .

سلطة التفتيش والحجز :

٨ - ١ - يجوز لأى مفتش بيطرى أو أى شخص آخر يخول المدير له ذلك كتابه ان يدخل فى أى وقت مناسب ويفتش أى مكان يباشر فيه أى تاجر أو مصدر أعماله للتحقق من أن نصوص هذا القانون أو أية لائحة صادرة بموجبه قد روعيت .

٢ - يجوز لأى مفتش بيطرى أو أى شخص آخر مخول له ذلك عندما يكون لديه سبب معقول للاعتقاد بان هناك مخالفة قد ارتكبت بموجب هذا القانون بشأن أى جلد ان يستولى عليه أو يصدر أمرا مكتوبا يمنع الشخص الذى وجد بحوزته أو تحت عهده ذلك الجلد من التصرف فيه بدون موافقة مكتوبة من المدير وأى رفض أو تقصير فى تنفيذ ذلك الامر يعد مخالفة بموجب هذا القانون .

المخالفات والعقوبات :

٩ - ١ - أى تاجر أو مصدر .

(أ) يستعمل أية مادة أو يتبع أية طريقة غير المواد أو الطرق المقررة .

(ب) يبل أو يغمر أى جلد كان أو مازال تحت عملية التجفيف بالهواء فى أى سائل دون موافقة المفتش البيطرى ، ويستثنى من ذلك عملية الرش بالمطهر .

(ج) يزيل أو يغير أو يشوه أو يتسبب أو يسمح بازالة أو تغيير أو تشويه أية علامة أو بطاقة وضعت على الجلد أو الصقت به بمقتضى هذا القانون بدون موافقة الوكيل أو المفتش البيطرى .

(د) يرتكب أى اخلال أو تقصير فى تنفيذ

(٢،١) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ - ملحق التشريع للغازية العدد ١١٦٢ فى ١٥/٦/١٩٧٤ .

(٣) معدلة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٢ ملحق التشريع للغازية العدد ١١٣٠ فى ١٥/٥/١٩٧٢ ثم بالقانون رقم ٢

لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليها .

أى من الشروط المقررة والخاصة بأية رخصة صادرة بمقتضى هذا القانون .

٢ - أى شخص يخالف أى نص من نصوص هذا القانون أو يخالف أية لائحة صادرة بموجبه وأى شخص يخل بأى أمر قانونى صادر بموجب هذا القانون .

يعاقب بغرامة لا تتجاوز ١٠٠ جنيه أو بالسجن لمدة لا تتجاوز ستة شهور أو بالعقوبتين معا .
وإذا كان ذلك الشخص حاملا لرخصة صادرة بمقتضى هذا القانون فإنه يكون أيضا عرضة لاييقاف رخصته لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

سلطة اصدار اللوائح :

١٠ - يجوز للوزير ان يصدر لوائح لتنفيذ احكام هذا القانون كما يجوز له بوجه خاص ودون الاخلال بعمومية السلطة المتقدمة فيما يتعلق بالجلود التى تنطبق عليها احكام هذا القانون ان :

(أ) يقرر الطريقة التى يقدم بها طلب الرخصة بموجب هذا القانون والشروط التى تلحق بها .

(ب) يعين السلطة التى يجوز لها ان تضع

القواعد الخاصة بسلخ أو تمليح أو تجفيف أو معالجه أو تخزين أو وضع درجات أو علامات على الجلود أو أى أمر فنى آخر .

(ج) يمنع وينظم ويراقب شراء وتصدير الجلود التى لم تتبع فيها الطريقة المقررة .

(د) يقرر الاماكن التى يشتري فيها التجار والمصدرون بموجب المادة ٧ .

(هـ) يقرر موانئ وأماكن التصدير .

(و) ينص على تسجيل وتفتيش المباني التى تعالج أو تخزن فيها الجلود .

(ز) يطلب حفظ سجلات ودفاتر وتقديم كشوفات وفق ما يراه ضروريا لأغراض هذا القانون .

(ح) ينص على وينظم بيع الجلود بالمزاد أو بأية طريقة أخرى .

(ط) يعين السلطة التى يجوز لها ان تضع القواعد الخاصة بطريقة حزم أو ربط الجلود المراد تصديرها .

(ى) ينظم أو يراقب أو يمنع نقل الجلود من مكان الى آخر داخل السودان .

لائحة تصدير الجلود ١٩٦٩

(تشريع نمرة ٥ سنة ١٩٦٩) (١)

لائحة بتنظيم فرز وحزم وتفتيش جلود الضأن والماعز والزواحف المعدة للتصدير .

عملا بالسلطات المخولة له بموجب المادة ١٠ من قانون الجلود لسنة ١٩٥٤ اصدر وزير وزارة الثروة الحيوانية اللائحة الآتية :

الاسم :

١ - تسمى هذه اللائحة « لائحة تصدير الجلود لسنة ١٩٦٩ » .

التفسير

٢ - لاغراض هذه اللائحة وما لم يقتضى سياق الكلام معنى آخر ، تكون للكلمات والمصطلحات الواردة فى هذه اللائحة نفس المعانى الواردة فى المادة ٣ من قانون الجلود لسنة ١٩٥٤ .

الفاتورة والمواصفات :

٣ - على كل مصدر فى حوزته رخصة ويرغب فى تصدير جلود الضأن أو الماعز أو الزواحف أن يقدم للمدير البيانات الآتية :

(١) فاتورة تسرد تفاصيل الرسالة مبينة تاريخ التصدير والجهة المرسلة اليها ، وعدد القطع ، ومتوسط الوزن أو المساحة عن كل دسته والوزن الصافى والنسبة المئوية لكل درجة معدة للتصدير وقيمة الجلود فى ميناء الوصول .

(ب) مواصفات تبين كل تفاصيل التعاقد وتشمل نمرة الامر وتاريخ اصداره ودرجة القطع وعددها عن كل درجة منفصلة ، ومحطة التسليم وتاريخ التسليم ، وقائمة بعدد الطرود ورقمها ونوعها حسب محتويات الصنف المعين ، والوزن الشامل وصافى الوزن .

الحزم :

٤ - تحزم جلود الضأن والماعز والزواحف منفصلة عن بعضها وطبقا لدرجاتها ، ويبين على كل طرد محتوياته الواردة فى المواصفات

الفرز :

٥ - تفرز جلود الضأن والماعز والزواحف المعدة للتصدير حسب درجاتها وفقا للآتى :

(أ) الدرجة الأولى : يعتبر الجلد من الدرجة الأولى اذا كان :

- أولا : منتظم الشكل .
- ثانيا : كاملا .

ثالثا : محضرا حسب الطرق المبينة فى المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ من قواعد جلود الحيوانات لسنة ١٩٥٥ .

رابعا : مسلوخا سلخا جيدا ، خالى من الاخرام .

خامسا : سليما من جهة منبت الشعر ، أى خاليا من تلف الحشرات والامراض أو التعفن أو تساقط الشعر أو الحدوش أو أى عيب ظاهر آخر .

سادسا : خاليا من العيوب من أى نوع .
(ب) الدرجة الثانية : يعتبر الجلد من الدرجة الثانية اذا كان :

- أولا : معقول الشكل .
- ثانية : كاملا .

ثالثا : محضرا وفقا للطرق المبينة فى المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ من قواعد الجلود لسنة ١٩٥٥ .

رابعا : مسلوخا سلخا وسطا وليس به أكثر من قطع أو ثقب واحد فى الجزء الأوسط من الجلد .

خامسا : متوسط النوع عند منبت الشعر أوله عيوب طفيفة من أى نوع مع مراعاة أن مدى ونوعية العيوب ربما تنزلا بالجلد من الدرجة الثانية للثالثة .

(ج) الدرجة الثالثة : يعتبر الجلد من الدرجة الثالثة اذا كان :

- أولا : غير منتظم الشكل :
- ثانيا : كاملا .

ثالثا : محضرا وفقا للطرق المبينة فى المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ من قواعد الجلود لسنة ١٩٥٥ .

رابعاً : مسلوخاً مسلخاً رديئاً ومقطوعاً في موضعين في الجزء الأوسط .

خامساً : - ردىء النوع من جهة منبت الشعر به اثار تلف مثل تساقط الشعر أو القشور أو التعفن أو المرض أو اضرار الحشرات أو الحدوش أو أى عيب ظاهر آخر مع مراعاة ان مدى وطبيعة العيوب ربما تنزلاً بالجلد من الدرجة الثالثة الى النفاية .

(د) النفاية وهى غير صالحة للتصدير وتشمل :

أولاً : كل جلد لم يحضر حسب الطرق المبينة فى المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ من قواعد جلود الحيوانات لسنة ١٩٥٥ .

ثانياً - أى جلد .

غير منتظم الشكل .

غير كامل .

مبتل بالماء بعد جفافه فى المرة الأولى .

به الكثير من تساقط الشعر أو تساقط القشور أو التعفن أو تلف الحشرات والأمراض أو تلف السلخ أو أى عيب ظاهر آخر .

قديم أو عليه آثار التلوث بالدخان .

لحيوان مكتمل النمو يقل وزنه عن ثمانى أوقيات .

به تحجر فى ثلاثة أرباع مساحة البطن .

سلطات :

٦ - ١ - تكون للمفتش الذى فوضه المدير بموجب المادة ٨ (١) من قانون الجلود لسنة ١٩٥٤ السلطات الآتية :

(أ) فتح عدد معقول من الطرود من أى رسالة معدة للتصدير .

(ب) بعد أخذ موافقة المصدر استبدال الجلود الممنوعة التصدير بأخرى من نوع ملائم .

(ج) تأشير الجلود المحظورة التصدير للبيع الداخلى فقط .

٢ - يكون المصدر مسئولاً عن تكاليف عملية الفتح والحزم الناتجة عن التفتيش .

تعديل :

٧ - تعدل المادة ٢ من لائحة الجلود لسنة ١٩٥٥ على الوجه الآتى :

١ - تصاف الكلمات الآتية لتفسير التعبير (الجلود المحظورة) ما عدا جلود الماعز المجففة (قربه) .

٢ - يضاف تفسير التعبير الجديد بعد تفسير التعبير « الجلود المحظورة » .

الجلود المحنطة « يقصد بها الجلود التى عولجت بمحلول الملح مع الحامض بغرض حفظها أو اعدادها للدباغة » .

لائحة تسجيل المستوردين لسنة ١٩٧٠

(تشريع نمرة ٥ لسنة ١٩٧٠) (١)

عملاً بالسلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٧ من قانون تسجيل المستوردين لسنة ١٩٦٩ أصدر وزير التموين والتجارة الداخلية اللائحة الآتية :

اسم اللائحة وبند العمل بها وقع عليها فى ٦٩/١٢/٣١

١ - تسمى هذه اللائحة « لائحة تسجيل المستوردين لسنة ١٩٧٠ » ، ويعمل بها من تاريخ التوقيع عليها من الوزير .

تفسير

٢ - فيما يتعلق بهذه اللائحة وما لم يقتض سياق الكلام معنى آخر تكون للكلمات والمبارات الواردة فيها المعانى ذاتها المفسرة بها فى القانون .

« الجدول » الجدول الملحق بهذه اللوائح

واجبات المسجل

٣ - على المسجل :

(أ) اعداد السجلات اللازمة لاثبات عمليات التسجيل .

(ب) نشر البيانات المسجلة لديه ماعدا السريه منها .

(ج) تنظيم سساعات الاطلاع على سجل المستوردين .

طلب التسجيل

٤ - يقدم طلب التسجيل على الاستمارة

رقم (١) من الجدول للفرد أو الاسم التجارى
ويقدم طلب التسجيل للشركة المحدودة والشراكه
على الاسماره رقم (٢) من الجدول على أن يصحب
طلب التسجيل البيانات والمستندات الموضحة
بالاستماره .

تغير البيانات المودعة

٥ - يقدم طلب التغير فى البيانات المودعة على
الاستماره رقم (٣) من الجدول مصحوبا بالبيانات
والمستندات المطلوبة بفرض التغير .

الاطار بالالفاء

٦ - على المسجل اخطار الشخص المسجل
اذا لم يسجله كمستورد على الاستماره
رقم (٤) من الجدول .

طلب تجديد التسجيل

٧ - يقدم طلب تجديد التسجيل بسجل
المستوردين على الاستماره رقم (٥) من الجدول
مصحوبا بالبيانات والمستندات المطلوبة فى
الاستماره .

طلب اعلان التوقف عن العمل كمستورد

٨ - يقدم طلب اعلان التوقف عن العمل على
الاستماره رقم (٦) من الجدول .

طلب تسجيل السلع

٩ - يقدم طلب تسجيل السلع على الاستماره
رقم (٧) من الجدول .

الرسوم

١٠ - على مقدم الطلب أن يدفع رسوما
يحددها من وقت لآخر وزير التموين والتجارة
الداخلية بالتشاور مع وزير الخزانة على كل
الطلبات الآتية :

- ١ تسجيل السلمه الواحده
- ٢ تجديد التسجيل .
- ٣ البحث فى السجل .
- ٤ استخراج صورة من الشهادة أو أى بيانات
أخرى أو ايداع أى بيانات أخرى .
- ٥ النشر .

استصدار الشهادة

١١ - تصدر شهادة التسجيل على الاستماره
رقم (٨) من الجدول .

جمهورية السودان الديمقراطية
وزارة التموين والتجارة الداخلية
قانون تسجيل المستوردين لسنة ١٩٦٩
استمارة رقم (١)
طلب تسجيل المستوردين الخاص بالأفراد واسماء
الأعمال
المادة ٤

- ١ - الاسم اسم العمل نمرة التسجيل
- ٢ - الجنسية رقم شهادة الجنسية
- ٣ - العنوان
- ٤ - نوع وطبيعة العمل
- ٥ - تفاصيل السلع التي يتعامل فيها
- ٦ - الجهات التي له فيها فروع
- ٧ - أسماء الوكلاء في كل فرع وجنسية كل منهم
- ٨ - رقم وتاريخ الرخصة التجارية
 (ترفق الرخصة التجارية)
- ٩ - رقم وتاريخ إيصال دفع الضريبة التجارية أو الاقرار من سلطات الضرائب بدفع الضريبة
 (يرفق الاقرار أو الايصال)
- ١٠ - هل عملت بالاستيراد
- (ترفق المستندات الجمركية أو أى مستندات تثبت التعامل فى الاستيراد)
- ١١ - المقدرة المالية (لمن لم يسبق له العمل بالاستيراد)
- (ترفق المستندات التى تؤيد ذلك)

ملحوظة :

- ترفق مع هذا الطلب الاستمارة رقم (٧) .
- التاريخ توقيع مقدم الطلب
- أقر بأن البيانات أعلاه صحيحة .

جمهورية السودان الديمقراطية
وزارة التموين والتجارة الداخلية
قانون تسجيل المستوردين لسنة ١٩٦٩
استمارة رقم (٢)
طلب تسجيل المستوردين - (الشركات - الشراكات)
المادة ٤

- ١ - الاسم نمرة التسجيل وتاريخه
- ٢ - اسماء الشركاء وجنسية كل منهم (تملأ في حالة الشراكات)
- ٣ - مدة الشراكة اذا كانت لها مدة (تملأ في حالة الشراكات)
- ٤ - رأس المال المدفوع (في حالة الشراكات أقرار برأس المال المدفوع)
- ٥ - طبيعة العمل
- ٦ - السلع التي تتعامل فيها كمستورد
- ٧ - رقم وتاريخ الرخصة التجارية (في حالة الشراكات) (ترفق الرخصة التجارية)
- ٨ - رقم وتاريخ إيصال أو اقرار بدفع الضريبة (يرفق الإيصال أو الاقرار)
- ٩ - هل عملت بالاستيراد (ترفق المستندات الجمركية أو أية مستندات تثبت التعامل في الاستيراد)
- التاريخ توقيع مقدم الطلب
- صفة مقدم الطلب

ملحوظة :

ترفق مع هذا الطلب الاستمارة رقم (٧).
نقر بأن البيانات أعلاه صحيحة .

جمهورية السودان الديمقراطية
وزارة التموين والتجارة الداخلية
قانون تسجيل المستوردين لسنة ١٩٦٩
استمارة رقم (٣)

طلب اعلان تغيير في البيانات المسجلة بموجب قانون تسجيل المستوردين لسنة ١٩٦٩
المادة (٥)

أنا الموقع أدناه (نحن الموقعين أدناه) المسجل (المسجلين) بموجب أحكام القانون أعلاه نعلنكم في هذا طبقاً للمادة (٩) من ذلك القانون بأن التغييرات المذكورة أدناه قد حصلت في البيانات المودعة لديكم :

- | | |
|---|------------------------------|
| ١ - التغيير في الاسم | اسم السابق |
| | الاسم الجديد |
| ٢ - التغيير في العنوان | العنوان السابق |
| | العنوان الجديد |
| | |
| ٣ - التغيير في الشركاء (في حالة الشراكات) | |
| | |
| ٤ - التغيير في السلع التي كان يتعامل فيها | السلع السابقة |
| | السلع الجديدة |
| ٥ - التغيير في أسماء الوكلاء والفروع | الوكلاء السابقون |
| | الوكلاء الجدد |
| | |
| ٦ - التغييرات في نوع وطبيعة العمل التاريخ | طبيعة نوع العمل السابق |
| | |
| | طبيعة نوع العمل الجديد |
| | التوقيع |
| | |
| | صفة الموقع - الموقعين |
| | |

الاقراء : -

أقر (نقر) بأن البيانات أعلاه صحيحة .

جمهورية السودان الديمقراطية
وزارة التموين والتجارة الداخلية
قانون تسجيل المستوردين لسنة ١٩٦٩
استمارة رقم (٤)
اخطار بالغاء التسجيل
المادة ٦

السيد
.....
.....

عملا بالسلطة المخولة لي بمقتضى المادة (٨) من قانون تسجيل المستوردين لسنة ١٩٦٩ ، اخطركم
بموجب هذا بشطب اسمكم من سجل المستوردين ويترتب على ذلك وضع اسمكم في قائمة التجار
الغير مسموح لهم بالاشتغال في تجارة الاستيراد وذلك الى حين اصدار امر آخر .

مسجل المستوردين

جمهورية السودان الديمقراطية
وزارة التموين والتجارة الداخلية
قانون تسجيل المستوردين لسنة ١٩٦٩
استمارة رقم (٥)
طلب تجديد التسجيل بسجل المستوردين
المادة ٧

أنا (نحن)
المسجل كمستورد (المسجلين كمستوردين) تحت رقم التسجيل
أقر (نقر) بأن البيانات الموضحة أدناه صحيحة وهي : -
١ - رقم الرخصة التجارية (تفرق الرخصة التجارية)
٢ - رقم وتاريخ إيصال دفع الضريبة أو اقرار من سلطات الضرائب بدفع الضريبة (يرفق
الإيصال أو الاقرار)
٣ - السلع المراد تجديد التسجيل تحتها : -

.....
.....
.....
.....
.....
.....
٤ - هل تخلت عن العمل بأي من السلع المسجلة (تذكر السلع)
.....
.....
.....

كما أقر (نقر) أنه لم يسبق أدانتى (أدانتنا) بجريمة الغش أو التهريب أو مخالفة أحكام
قانون تسجيل المستوردين لسنة ١٩٦٩ واللوائح الصادرة بموجبه أو قانون الرقابة المتبقية لسنة
١٩٦٦ واللوائح الصادرة بموجبه ، كما أقر (نقر) أنه لم يشهر أفلاسى (افلاسنا) .

التاريخ

توقيع مقدم (مقدمي) الطلب

أثبات التوقيع أمام محامى وموثق عقودات .

جمهورية السودان الديمقراطية
وزارة التموين والتجارة الداخلية
قانون تسجيل المستوردين لسنة ١٩٦٩
استمارة رقم (٦)
طلب اعلان بالتوقف عن العمل كمستورد
المادة ٨

١ - اسم المستورد رقم التسجيل

٢ - عنوانه

٣ - السلع التي كان يتعامل فيها

٤ - تاريخ التوقف عن العمل كمستورد

أنا الموقع أدناه (نحن الموقعين أدناه) أقر (نقر) بأنني (بأننا) قد توقفت (توقفنا) عن العمل كمستورد (كمستوردين) ابتداء من التاريخ المذكور أعلاه .

التاريخ التوقيع

..... صنعته

أثبتت التوقيع أمام محامى وموثق عقودات
ملحوظة :

يجب تقديم هذا الاقرار فى خلال شهر من تاريخ التوقف عن العمل كمستورد .

جمهورية السودان الديمقراطية
وزارة التموين والتجارة الداخلية
قانون تسجيل المستوردين لسنة ١٩٦٩
استمارة رقم (٧)
طلب تسجيل السلع
المادة (٩)

- ١ - الاسم
- ٢ - الجنسية
- ٣ - العنوان
- ٤ - نوع السلعة

أنا (نحن) مقدم (مقدمو) هذا الطلب أقر (نقر) بصحة هذه البيانات وأرجو (ونرجو) تسجيلي
(تسجيلنا) كمستورد (كمستوردين) للسلعة أعلاه والتزم (نلتزم) بتسديد الرسوم المقررة .

أقرار : -

كما أقر (نقر) بأن البيانات الواردة في الاستمارة رقم (١) أو « (٢) في حالة الشراكات والشركات »
صحيحة .

التاريخ التوقيع

جمهورية السودان الديمقراطية
وزارة التموين والتجارة الداخلية
قانون تسجيل المستوردين لسنة ١٩٦٩
استمارة رقم (٨)
شهادة تسجيل
المادة ١١

أشهد بأن

قد سجل قانونيا طبقا لنصوص قانون تسجيل المستوردين لسنة ١٩٦٩ واللائحة الصادرة
بمقتضاه مستوردا للسلع الآتية : -

.....
.....
.....

صدرت هذه الشهادة تحت توقيعى في الخرطوم فى يوم

شهر سنة ١٩

الرسوم المتحصلة
توقيع مراقب سجل المستوردين بعد مراجعة الرسوم

مسجل المستوردين

أمر رخص الاستيراد لسنة ١٩٥٨ (١)

(تشريع نمرة ١٠ سنة ١٩٥٨)

عملا بالسلطات المخولة له بمقتضى الفقرة (١) من المادة ٤ (١) من قانون الرقابة المتبقية يصدر وزير التجارة والصناعة والتموين الأمر التالى : -

اسم الامر وبده نفاذه ٥٨/٤/٢٧

١ - يسمى هذا الأمر أمر رخص الاستيراد لسنة ١٩٥٨ ويعمل به اعتبارا من ١٩٥٨/٤/٢٧ .

الفاء

٢ - يلغى بموجب هذا الأمر التعيينات (رخص الاستيراد لسنة ١٩٤٧) . (تشريع نمرة ٥١ لسنة ١٩٤٧) .

استثناء

٣ - بالرغم من أى شىء وارد فى هذا الأمر فإنه لا يجوز استيراد أى بضاعة من غير ترخيص ان كانت تلك البضاعة خاضعة لترخيص بموجب قانون البضائع الممنوعة والمحظورة لسنة ١٩٣٩ أو أى قانون آخر أو لائحة أو أوامر سارية المفعول فى ذلك الوقت .

رخص الاستيراد

٤ - فيما عدا البضائع المبينة فى الجدول الملحق بهذا الأمر لا يجوز استيراد أى بضائع الى السودان الا بموجب رخصة صادرة من مدير وزارة التجارة والصناعة والتموين .

شروط الرخص

٥ - يجوز لمدير وزارة التجارة والصناعة والتموين أن يصدر أو أن يمتنع عن إصدار أى رخصة بموجب المادة ٤ من هذا الأمر بمحض اختياره كما يجوز له إصدار تلك الرخصة بشروط أو نصوص عدم تنفيذها مخالفة تحت هذا الأمر .

الفاء رخص الاستيراد

٦ - يجوز لمدير وزارة التجارة والصناعة والتموين أن يلغى فى أى وقت أى رخصة استيراد صدرت بموجب هذا الأمر .

الجدول

١ (٢) -

٢ - عفش المسافرين المستثنى من دفع الضرائب الجمركية بموجب الفقرة (أ) و (ب) من المادة ١١ من لوائح الجمارك لسنة ١٩٣٩ سواء أكان العفش فى صحبة المسافر أم لا وكذلك الزاد الذى يحتاج اليه المسافر .

٣ - العينات التجارية المعفاة من الضرائب الجمركية بموجب المادة ١٢ من لوائح الجمارك لسنة ١٩٣٩ .

٤ - السيارات التى تعمل عبر الحدود لنقل البضائع والمسافرين وقطع الغيار اللازمة لتلك السيارات .

٥ - الطرود الواردة بالبوستة أو الطائرات بشرط أن لا تزيد قيمة الطرد أو الطرود المرسلة لجهة واحدة عن جنهين سودانيين على انه يجوز زيادة القيمة لخمس جنهيات فى حالة الطرود المرسلة كهدايا والتى يعلن الراسل أنها هدايا .

٦ - بوالص الشحن والأرانيك التى تستعمل كمانفسستو وتذاكر ركاب وبوالص التأمين والمطبوعات اللازمة لأعمال البسواخر وكالات التأمينات .

٧ - الواردات المعادة (٣)

٨ - مواد الاعلان التى بدون قيمة (٤)

٩ - الكتب - المنشورات الدورية - المجلات - الجرائد - المطبوعات (٥) .

أمر تسجيل الواردات لسنة ١٩٥٨

(تشريع نمرة ١٩ سنة ١٩٥٨) (٦)

عملا بالسلطات المخولة له تحت الفقرة (٢) (أ) من البند ٤ (١) من قانون الرقابة المتبقية ١٩٥٠ يصدر وزير التجارة والصناعة والتموين الأمر الآتى : -

١ - يسمى هذا الأمر بأمر تسجيل الواردات لسنة ١٩٥٨ ويسرى مفعوله ابتداء من يوم ٨ مايو سنة ١٩٥٨ .

(١) ملحق التشريع للغازيته العدد ٩٢٢ فى ١٥/٦/١٩٥٨ .

(٢) ملفاة بالتشريع نمرة ٥١ لسنة ١٩٧٠ ملحق التشريع للغازيته العدد ١١١٢ فى ١٥/١١/١٩٧٠ .

(٣،٤،٥) مضافة بالتشريع نمرة ٣٠ لسنة ١٩٥٩ ملحق التشريع للغازيته العدد ٩٣٨ فى ١٥/١٠/١٩٥٩ .

(٦) ملحق التشريع للغازيته العدد ٩٢٤ فى ١٥/٨/١٩٥٨ .

٢ - (أ) على كل شخص يبرم عقداً أو يعقد صفقة لاستيراد أى سلعة من السلع المذكورة في الجدول المرفق بهذا الأمر أن يسجل ذلك العقد أو تلك الصفقة في وزارة التجارة والصناعة والتموين (ب) يكون التسجيل المنصوص عنه في الفقرة (أ) اعلاه في صورة اعلان كتابي يوضح بالتفصيل الكمية ووصف وقيمة البضاعة والقطر الذي صنعت فيه وتاريخ الشحن وطريقة دفع البضاعة المتعاقد عليها أو الصفقة التي أبرمت على أن يرسل ذلك الاعلان الكتابي لمدير وزارة التجارة والصناعة والتموين في مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ ابرام العقد أو الاتفاق على الصفقة على انه يجوز للمدير أن يعدل في مدة السبعة أيام المنصوص عنها بالنسبة لأى سلعة أو كل السلع المذكورة .

الجدول

- ١ - الابقار والعجول والضأن من أفريقياسا الاستوائية .
- ٢ - السمن من أفريقيا الاستوائية .
- ٣ - الأسمدة .
- ٤ - منتجات البترول .
- ٥ - المواد المبيدة للحشرات .
- ٦ - المواد الكيميائية والأدوية ما عدا الأرواح ومستحضرات التواليت والروائح العطرية وأدوات التجميل والصابون .
- ٧ - الخيوط بأنواعها (القطنية والصوفية والحريرية) .
- ٨ - حبر الكتابة .
- ٩ - الكتب والمجلات وورق الطباعة وورق تعبئة الأسمنت .
- ١٠ - جوانات الخيش وقماش الخيش وأطواق ومسامير وأبازيم حزم البالات والحبال والدبابة والاقمشة المضغوطة والسيور .
- ١١ - الآلات والادوات الطبية وآلات الجراحة

- ومستحضرات جراحة الأسنان ومعدات معامل التحليل .
- ١٢ - آلات القياس الدقيقة كآلات تسوية الأراضي وآلات قياس المسافة منظار قراءة الزوايا ومنظار قراءة الزوايا (ثيودلايت) الى غير ذلك .
- ١٣ - آلات فحص النظر ويستثنى من ذلك آلات التصوير والنظارات المقربة ونظارات الميدان .
- ١٤ - اسطوانات الغاز المضغوط وقطع الغيار اللازمة لها .
- ١٥ - قطع الغيار اللازمة للسيارات والدراجات والدراجات البخارية (ما عدا الاطارات الداخلية والخارجية) والجرارات وماكينات الحفر وعمل الطرق والمكينات الزراعية وماكينات الطباعة وماكينات التعدين وماكينات الحياطة وأجهزة الراديو وأفران الغاز والمواقد والمكينات الثابتة بأنواعها والقوازين .
- ١٦ - المواد المصنوعة من مستخرجات المناجم غير المعدنية يستثنى منها الاسمنت .
- ١٧ - البراميل الفارغة وعلب الصفيح والالمونيا الحام .
- ١٨ - البن المستورد من اثيوبيا عن طريق الكرمك وقيسان وجمبيلا فقط .
- ١٩ - البضائع المدرجة ترانسميت بالمانفستو والتي تنقل من سفينة الى أخرى في الموانئ السودانية .
- ٢٠ - حديد وصلب خام .
- ٢١ - معادن أساسية غير حديدية غير مشغولة .
- ٢٢ - بطاريات السيارات .
- ٢٣ - المعدات الكهربائية المبينة في الاعلان الصحفى رقم ٨٥٥ .
- ٢٤ - التبako والسجائر .

قانون تسجيل اسماء الاعمال لسنة ١٩٣١

(قانون رقم ٥ لسنة ١٩٣١) (١)

ترتيب المواد

المادة :

- ١ - اسم القانون .
- ٢ - تطبيق القانون .
- ٣ - تفسير .
- ٤ - اعفاءات .
- ٥ - وجوب تسجيل البيوت التجارية والاشخاص .
- ٦ - كيفية التسجيل والتفاصيل اللازمة له وميعاده .
- ٧ - وجوب توقيع طالب التسجيل على البيان .
- ٨ - تسجيل ما يحدث فى التفاصيل المسجلة من تغيير .
- ٩ - الاخطار بالتوقف عن العمل .
- ١٠ - عقوبة اغفال التسجيل .
- ١١ - عقوبة البيان الكاذب .
- ١٢ - اسماء الاعمال المضللة .
- ١٢ (أ) - رفض التسجيل .
- ١٣ - احتفاظ المسجل بالبيان واصدار شهادة تسجيل .
- ١٤ - اطلاع الجمهور على التسجيل وحصولهم على شهادات ومستخرجات منه .
- ١٥ - حقوق الذين لا يقدمون بيانا غير قابلة للتنفيذ .
- ١٦ - سلطة الوكيل فى اصدار اللوائح .
- ١٧ - نظر المخالفات .

قانون تسجيل اسماء الاعمال لسنة ١٩٣١

(١٣ - ٤ - ١٩٣١)

قانون للنص على تسجيل اسماء الاعمال للاشخاص والبيوت التجارية .

اسم القانون

١ - يسمى هذا القانون « قانون تسجيل اسماء الاعمال لسنة ١٩٣١ » .

تطبيق القانون

٢ - (١) يجوز لرئيس الجمهورية بمقتضى قرار ينشر فى الجريدة الرسمية ان ينص على تطبيق هذا القانون على أى مدينة أو منطقة أو مكان فى السودان ابتداء من التاريخ الذى يحدد فى ذلك القرار (٢) .

(٢) يجوز للوزير بمقتضى قرار ينشر فى الجريدة الرسمية أن يعين موظفا ليكون مسجلا وأن يحدد مكتبا لتسجيل اسماء الاعمال ، وفقا لاحكام هذا القانون ، فى تلك المدينة أو المنطقة أو ذلك المكان . (٣)

(٣) يجوز لرئيس الجمهورية أو الوزير حسب الحال ان يصدر بنفس الطريقة قرارا يلغى بمقتضاه أى قرار صدر بمقتضى أحكام هذه المادة . (٤)

تفسير

٣ - فى هذا القانون تكون للكلمات أو العبارات الآتية المعانى المبينة امامها ما لم يظهر من السياق أو النص ان لها معنى آخر : -

«اسم العمل» يقصد به الاسم أو الاسلوب لأى عمل يزاول سواء اكان فى شراكه أو غيرها .

«اعمال» تشمل كل حرفة أو عمل أو مهنة .

«بيت تجارى» يقصد به جمعية أو شراكة مكونة من اثنين أو أكثر من الافراد بالتضامن لمزاولة اعمال بقصد الربح .

«محكمة» يقصد بها محكمة المديرية . (٥)

(١) الغازية السودانية العدد ٥٤٣ فى ١٥/٣/١٩٣١ - مجموعة قوانين السودان - الطبعة الخامسة المراجعة .

(٢) مدلة القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ ملحق التشريع الخاص للغازية العدد ١١٤٨ فى ١٧/٦/١٩٧٣ .

(٣) مدلة القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ ملحق التشريع للغازية العدد ٨٨٠ فى ١٥/٤/١٩٥٥ ثم بالقانون رقم ٣٠

لسنة ١٩٥٦ ملحق التشريع للغازية العدد ٨٩٧ فى ١٥/٨/١٩٥٦ ثم بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ ملحق

التشريع للغازية العدد ١٠٨٨ فى ١٥/١٠/١٩٦٩ ثم بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ ملحق التشريع للغازية العدد ١١٢٨ فى

١٥/٣/١٩٧٢ ثم بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ ملحق التشريع الخاص للغازية العدد ١١٤٨ فى ١٧/٦/١٩٧٣ .

(٤) مدلة القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليها .

(٥) مدلة القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

(٢) يتم التسجيل بأن يرسل أو يسلم للمسجل فى مكتبه بيان من الانموذج المقرر يشتمل على البيانات الآتية : -

- (أ) اسم العمل ،
- (ب) طبيعة العمل العامة ،
- (ج) المركز الرئيسى ،
- (د) جميع الامكنة الأخرى التى يزاول فيها العمل ،

(هـ) عندما يتطلب بدء الاعمال أو أى جزء منها موافقة مسبقة مكتوبة من السلطة المختصة ، صورة من تلك الموافقة تخول الفرد أو فى حالة البيت التجارى ، تخول كل الافراد الذين يكونون أعضاء فيه ، بدء الاعمال أو الجزء منها ويشهد الفرد أو جميع افراد البيت التجارى ، حسب الأحوال على أنها صورة طبق الأصل منها . (٣)

(و) اذا كان التسجيل المراد اجراؤه متعلقا ببيت تجارى ، يذكر الاسم الكامل والجنسية ومحل الإقامة العادى وأى اعمال أخرى (ان وجدت) لكل فرد من الشركاء أو أعضاء البيت التجارى ،

(ز) اذا كان التسجيل المراد اجراؤه متعلقا بفرد فيذكر اسمه بالكامل ومحل اقامته العادى وأى اعمال يزاولها (ان وجدت) .

• وجوب توقيع طالب التسجيل على البيان

٧ - البيان المطلوب لاجل اغراض التسجيل يوقع عليه الفرد فى حالة الفرد ويوقع عليه جميع الشركاء فى حالة البيت التجارى .

تسجيل ما يحدث فى التفاصيل المسجلة من تغيير

٨ - متى ما حدث أو احدث أى تغيير فى أى من التفاصيل المسجلة المتعلقة بأى بيت تجارى أو شخص أو تطلب ذلك التغيير موافقة مسبقة مكتوبة من السلطة المختصة يجب على ذلك البيت التجارى أو ذلك الشخص ابلاغ المسجل عن ذلك التغيير خلال شهر بعد حدوثه أو احدثه بكتاب

«مسجل ومكتب تسجيل» يقصد بذلك المسجل المعين ومكتب التسجيل المحدد بمقتضى قرار يصدره وزير المالية والاقتصاد الوطنى بمقتضى المادة ٢ (٢) لاية مدينة أو منطقة أو مكان يطبق عليها أو عليه هذا القانون بموجب قرار يصدر تحت المادة ٢ (١) وجميع مشتقات كلمة «سجل» تشير الى التسجيل الذى يجريه ذلك المسجل أو الذى يجرى فى مكتب التسجيل المذكور . (١)

كلمة «مسجل» تشمل مساعد المسجل .
«مقرر» يقصد به مقرر بمقتضى هذا القانون أو بمقتضى أمر أو-لوائح صادرة بمقتضاه .
«وزير» يقصد به وزير المالية والاقتصاد الوطنى . (٢)
اعفاءات •

٤ - لا تطبق احكام هذا القانون على أية شركة مسجلة فى السودان بمقتضى أحكام قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ .

• وجوب تسجيل البيوت التجارية والاشخاص

٥ - مع مراعاة أحكام هذا القانون يسجل بالكيفية المقررة : -

(أ) كل بيت تجارى له محل عمل فى السودان ويزاول عملا تحت اسم عمل لا يشتمل على الاسماء الحقيقية لجميع الشركاء ،

(ب) كل فرد له محل عمل فى السودان ويزاول عملا تحت اسم عمل لا يشتمل على اسمه الحقيقى .

• كيفية التسجيل والتفاصيل اللازمة له وميعاده

٦ - (١) يجب على كل بيت تجارى أو شخص مطلوب منه ان يسجل بمقتضى هذا القانون ويزاول عملا فى أية مدينة أو منطقة أو أى مكان يتقرر تطبيق هذا القانون عليه بمقتضى قرار صادر بموجب المادة ٢ (١) ان يقوم بهذا التسجيل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون التجارى أو الشخص أو من بدء العمل فى أية مدينة أو منطقة أو مكان مما ذكر بعد العمل بهذا القانون فيه حتى يتم تسجيله .

(٢،١) معدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم

٦ لسنة ١٩٧٢ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليها .

(٣) معدلة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٠ ملحق التشريع للغازيتة العدد ١١٠٦ فى ١٥/٦/١٩٧٠ .

موقع عليه حسبما نص عليه في المادة ٧ ويجب ان ترفق صورة طبق الاصل من الموافقة سالفة الذكر متى كان ذلك مطلوباً . (١)

• الاخطار بالتوقف عن العمل

٩ - اذا توقف البيت التجارى أو الشخص المسجل عن مزاولة اعماله في السودان فيجب على ذلك البيت التجارى أو الشخص ابلاغ المسجل عن ذلك بكتاب موقع عليه حسبما نص عليه في المادة ٧ .

• عقوبة اغفال التسجيل

١٠ - اذا أخل أى بيت تجارى أو شخص بأية مادة من المواد السابقة فيكون كل شخص أو شريك فى البيت التجارى وقع منه الاخلال عرضه عند ادانته لغرامة مقدارها خمسة جنيهاً عن كل يوم يستمر فيه الاغفال وتأمر المحكمة التى تدين ذلك الشخص أو الشريك بتقديم بيان بالتفاصيل المطلوبة الى المسجل خلال المدة التى تحددها فى الأمر .

• عقوبة البيان الكاذب

١١ - اذا اشتمل أى بيان مطلوب تقديمه بمقتضى هذا القانون على أى شيء مغاير للحقيقة فى أى واقعة جوهرية مع علم الموقع عليه بذلك فيكون ذلك الشخص عند الادانة عرضة لغرامة مقدارها خمسون جنيهاً أو السجن ستة أشهر أو العقوبتين معا .

• اسماء الاعمال المفضلة

١٢ - (١) يرفض المسجل تسجيل اسم العمل فى الأحوال الآتية : -

(أ) اذا كان مطابقاً أو قريب المشابهة لاسم عمل آخر مسجل على نحو يقصد به الغش الا اذا

اعرب صاحب اسم العمل الحالى المسجل عن قبوله بالكيفية التى يطلبها المسجل ،

(ب) اذا اشتمل على أى كلمات تدل صراحة أو ضمناً على اذن الحكومة أو موافقتها أو رعايتها أو اشتمل على الفاظ يرى المسجل انها توحى أو يقصد منها الايحاء بوجود أية صلة بالحكومة أو البلدية أو أية سلطة محلية أخرى الا اذا وافق الوزير على استعمال تلك الكلمات كجزء من اسم العمل وذلك بقرار مكتوب يصدره (٢) .

(ج) (حذفت) . (٣)

(د) اذا اشتمل على الكلمات «بنك» أو «اعمال مصرفية» أو «غرفة تجارية» ما لم يوافق الوزير على ذلك كتابة . (٤)

(٢) يجوز لأى شخص يتظلم من قرار صادر من المسجل بمقتضى هذه المادة ان يستأنفه أمام المحكمة .

(٣) لا يجوز ان يفسر تسجيل اسم العمل بمقتضى هذا القانون على أنه يخول استعمال ذلك الاسم اذا كان حظر استعماله ممكناً بفض النظر عن ذلك التسجيل .

• رفض التسجيل

١٢ (٥) - (١) يجوز للوزير أن يأمر برفض تسجيل أى اسم عمل اذا رأى ان ذلك التسجيل ضد المصلحة العامة .

(٢) يرفض المسجل التسجيل اذا صدر أمر وفقاً للبند (١) من هذه المادة ويبلغ طالب التسجيل بذلك الرفض .

(٣) يجوز لطالب التسجيل استئناف قرار المسجل امام المحكمة خلال شهر واحد من تاريخ تسلمه اخطاراً بذلك الرفض .

(١) معدلة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ ملحق التشريع الخاص للغازيتة العدد ٩١٠ فى ١٩٥٧/٨/٥ ثم بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ ثم القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ ثم القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ السابق الاشارة اليها .

(٣) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

(٤) معدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ ثم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ ثم القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ ثم القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ ثم القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليها .

(٥) أضيفت المادة ١٢ أ بكاملها بموجب القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٢ ملحق التشريع للغازيتة العدد ١١٢٩ فى

١٥/٤/١٩٧٢ ثم عدلت بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

احتفاظ المسجل بالبيان واصدار شهادة تسجيل .

١٢ - يحتفظ المسجل بكل بيان يقدم بمقتضى هذا القانون ويسلم للبيت التجارى أو الشخص طالب التسجيل شهادة بتسجيله وتنشر تفاصيل ذلك البيان بالكيفية التى تقرر (ان وجدت) .

اطلاع الجمهور على التسجيل وحصولهم على شهادات ومستخرجات منه .

١٤ - (١) يجوز لاي شخص بعد دفع الرسم المقرر فى كل حالة الاطلاع على البيانات المحفوظة فى مكتب التسجيل أو طلب شهادة تسجيل أى اعمال أو صورة أو مستخرج من أى بيان مسجل مصدق عليه من المسجل .

(٢) تقبل شهادة التسجيل أو الصورة أو المستخرج من أى بيان مسجل بمقتضى هذا القانون كدليل أمام جميع المحاكم وفى كافة الاجراءات القانونية ، مديونة كانت أم جنائية متى ما كان المسجل قد صدق قانونا على صحتها تصديقا يحمل توقيع .

حقوق الذين لا يقدمون بياناً غير قابلة للتنفيذ :

١٥ - اذا أغفل أى بيت تجارى أو شخص تقديم بيان التفاصيل المطلوب منه تقديمه أو بيان التغيرات التى تحدث فى تلك التفاصيل فان حقوقه بمقتضى أى عقد ابرمه أو دخل فيه أو تم ابرامه أو الدخول فيه نيابة عنه فيما يتعلق بالاعمال التى طلبت التفاصيل بصدد حقوقه الناشئة عن ذلك العقد تكون فى اثناء مدة ذلك الاغفال غير قابلة للتنفيذ بمقتضى دعوى أو أية اجراءات قانونية أخرى سواء اقيمت الدعوى أو الاجراءات باسم العمل أو بخلاف ذلك .

على أنه : -

(أ) يجوز لاي بيت تجارى أو لاي شخص أغفل تقديم البيانات المنصوص عنها فى هذه المادة ان يطلب من المحكمة اعفاء من القيد المفروض على التنفيذ بمقتضى هذه المادة وللمحكمة أن تمنح ذلك الاعفاء اما بصفة عامة أو بالنسبة الى عقد معين

وبالشروط التى تفرضها متى ما اقتنعت بان الاغفال كان مصادفة أو نشأ عن السهو أو اقتنعت لاي اسباب أخرى كافية بأن العدالة والانصاف يقتضيان منح ذلك الاعفاء ،

(ب) ليس فى هذه المادة ما يخل بحقوق أى اطراف أخرى فى ذلك العقد فى مواجهة من يقع منه الاغفال فيما يتعلق بذلك العقد كما ذكر سابقا ،

(ج) اذا أقام أى طرف آخر فى عقد دعوى على من وقع منه الاغفال ، أو اتخذ ضده أى اجراء لتنفيذ حقوقه بمقتضى ذلك العقد فليس فى هذه المادة ما يمنع ذلك الشخص من تنفيذ حقوقه بمقتضى ذلك العقد ضد ذلك الطرف فى تلك الدعوى أو ذلك الاجراء عن طريق الدعوى الفرعية أو المقاصة أو غير ذلك .

سلطة الوكيل فى اصدار اللوائح .

١٦ - (١) يجوز لوكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ان يصدر من وقت لآخر لوائح لتنفيذ هذا القانون تنفيذا صحيحا على ألا تتعارض مع احكامه ويجوز له تعديل تلك اللوائح أو الغاؤها وله ان يقرر فى تلك اللوائح ما يأتى : - (١)

(أ) تنظيم مكاتب التسجيل ،

(ب) الرسوم التى تدفع بمقتضى هذا القانون ،

(ج) النماذج التى تستعمل بمقتضى هذا القانون ،

(د) الواجبات التى يؤديها أى مسجل بمقتضى هذا القانون ،

(هـ) ادارة التسجيل وتنظيمه بصفة عامة بمقتضى هذا القانون وأية مسائل متفرعة عن ذلك .

(٢) تخضع جميع اللوائح التى تفرض رسوما لموافقة الوزير وتوضع جميع اللوائح الاخرى أمام مجلس الشعب . (٢)

نظر المخالفات .

١٧ - تنظر مخالفات هذا القانون محكمة قاض من الدرجة الاولى أو أية محكمة أعلى .

(١) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليهما .

قانون الكمبيالات لسنة ١٩١٧ (١)

ترتيب المواد

القسم الأول

تمهيد

المادة :

- ١ - اسم القانون .
- ٢ - تفسير .

القسم الثاني

شكل الكمبيالات وتفسيرها

- ٣ - تعريف الكمبيالة .
- ٤ - الاثر المترتب على الكمبيالة التي يكون الاطراف فيها شخصا واحدا .
- ٥ - تعيين المسحوب عليه .
- ٦ - تعيين المستفيد .
- ٧ - الكمبيالات القابلة للتداول .
- ٨ - المبلغ المطلوب دفعه .
- ٩ - الكمبيالة المستحقة الدفع عند الطلب .
- ١٠ - الكمبيالة المستحقة الدفع في ميعاد مستقبل .
- ١١ - عدم ذكر تاريخ الكمبيالة المستحقة الدفع بعد تاريخها أو عدم ذكر تاريخ القبول للكمبيالة المستحقة الدفع بعد تاريخ الاطلاع عليها .
- ١٢ - افتراض صحة التاريخ الوارد في الكمبيالة .
- ١٣ - حساب ميعاد الدفع .
- ١٤ - الوفاء الاحتياطي (الملزم بالدفع عند الاقتضاء) .
- ١٥ - شروط خاصة يضعها الساحب أو المظهر تقييدا للالتزام .
- ١٦ - تعريف القبول ومستلزماته .
- ١٧ - ميعاد القبول .
- ١٨ - القبول المطلق والمقيد .
- ١٩ - الصكوك غير المكتملة أو التوقيع على بياض .
- ٢٠ - التسليم لاتمام العقد .

أهلية الاطراف وما لهم من سلطة

- ٢١ - أهلية الاطراف .
- ٢٢ - التوقيع ضروري لقيام الالتزام .
- ٢٣ - التوقيع المزور أو غير المأذون به .
- ٢٤ - التوقيع بطريق الوكالة .
- ٢٥ - الموقعون بصفتهم وكلاء أو نوابا عن غيرهم .

مقابل الكمبيالات

- ٢٦ - تعريف القيمة .
- ٢٧ - كمبيالة المجاملة أو الطرف المجامل .
- ٢٨ - الحائز بطريق صحيح .
- ٢٩ - افتراض القيمة وحسن النية .

تداول الكمبيالات

- ٣٠ - تعريف التداول .
- ٣١ - مستلزمات صحة التظهير .
- ٣٢ - التظهير المعلق على شرط .
- ٣٣ - التظهير على بياض .
- ٣٤ - التظهير المقيد .
- ٣٥ - فترة استمرار تداول الكمبيالة .
- ٣٦ - نقل الكمبيالة الى طرف ملزم سلفا بمقتضاها .
- ٣٧ - حقوق الحائز .

الواجبات العامة للحائز

- ٣٨ - الحالات التي يكون فيها تقديم الكمبيالة لازما للقبول .
- ٣٩ - مواعيد تقديم الكمبيالة الواجبة الدفع بعد الاطلاع عليها .
- ٤٠ - القواعد الخاصة بتقديم الكمبيالة للقبول ومبررات عدم التقديم .
- ٤١ - عدم القبول .
- ٤٢ - احتجاج (بروتستو) عدم القبول .
- ٤٣ - الواجبات في حالة القبول المقيد بشرط .
- ٤٤ - تقديم الكمبيالة للدفع .
- ٤٥ - احتجاج (بروتستو) عدم الدفع .

المادة

- ٤٦ - الاحتجاج (البروتستو) عند افلاس القابل .
- ٤٧ - الرجوع دون مصروفات .
- ٤٨ - مبررات التأخير أو عدم تقديم الكمبيالة للدفع .
- ٤٩ - رفض الكمبيالة لعدم الدفع .
- ٥٠ - الاعلان برفض الكمبيالة وأثر عدم الاعلان .
- ٥١ - قواعد خاصة بالاعلان عن الاحتجاج (البروتستو) .
- ٥٢ - مبررات تأخير الاعلان عن الاحتجاج .
- ٥٣ - قواعد الاحتجاج (البروتستو) .
- ٥٤ - واجبات الحائز بالنسبة للقابل أو المسحوب عليه .
- ٥٥ - الدعوى بمقابل الكمبيالة .
- ### التزامات الاطراف
- ٥٦ - الاموال التي بيد المسحوب عليه .
- ٥٧ - التزام القابل .
- ٥٨ - التزام الساحب والمظهر .
- ٥٩ - توقيع الطفيلي على الكمبيالة ملزم له كمظهر .
- ٦٠ - مقدار التعويض الذي يطلب من اطراف الكمبيالة المرفوضة .
- ٦١ - ناقل الكمبيالة بالتسليم .
- ### إبراء الذمة
- ٦٢ - الدفع بطريق صحيح .
- ٦٣ - الشخص الذي يدفع قيمة الكمبيالة الواجبة الدفع عند الطلب اذا كان عليها تظهير مزور .
- ٦٤ - حالة ما اذا كان القابل حائزا عند الاستحقاق .
- ٦٥ - التنازل الصريح .
- ٦٦ - الغاء الكمبيالة .
- ٦٧ - التغيير في الكمبيالة .
- ### قبول الكمبيالة ودفعها نيابة عن الغير
- ٦٨ - القبول نيابة عن الغير عقب الاحتجاج .
- ٦٩ - مسئولية القابل نيابة عن الغير .

المادة :

- ٧٠ - تقديم الكمبيالة الى القابل نيابة عن الغير أو الى من يرجع عليه عند الاقتضاء .
- ٧١ - الدفع نيابة عن الغير عقب الاحتجاج .
- ### الصكوك الضائعة
- ٧٢ - حق الحائز في الحصول على نسخة من الكمبيالة الضائعة .
- ٧٣ - الدعوى المبينة على كمبيالة ضائعة .
- ٧٤ - الاحتجاج عن كمبيالة ضائعة .
- ### الكمبيالة المحررة في مجموعة أجزاء
- ٧٥ - قواعد خاصة بتعدد الاجزاء .
- ### القسم الثالث
- #### الشيكات المسحوبة على المصارف
- ٧٦ - تعريف الشيك .
- ٧٧ - تقديم الشيك للدفع .
- ٧٨ - الغاء التفويض الصادر للمصرف بالدفع .
- #### الشيك المسطر
- ٧٩ - تعريف التسطير .
- ٨٠ - تسطير الساحب للشيك أو تسطيره بعد اصداره .
- ٨١ - التسطير جزء جوهري من الشيك .
- ٨٢ - واجبات المصرف بالنسبة للشيك المسطر .
- ٨٣ - حماية المصرف والساحب في حالة الشيكات المسطرة .
- ٨٤ - الاثر المترتب على تسطير (غير قابل للتداول) في الشيك المسطر بالنسبة للحائز .
- ٨٥ - حماية المصرف الذي يقوم بالتحصيل .
- ### القسم الرابع
- #### السندات الاذنية
- ٨٦ - تعريف السند الاذني .
- ٨٧ - اقتضاء التسليم .
- ٨٨ - السندات المحررة بالتضامن أو بالتضامن والانفراد .
- ٨٩ - السندات المستحقة الدفع عند الطلب .

- ٩٠ - وجوب تقديم السند للدفع حتى يكون محرره ملزما به .
٩١ - التزام محرر السند .
٩٢ - سريان احكام القسم الثانى على السندات الاذنية .

القسم الخامس احكام تكميلية

- ٩٣ - حسن النية .
٩٤ - التوقيع .
٩٥ - حساب المواعيد .
٩٦ - اتخاذ خطوات الاحتجاج (البروتستو) فى المواعيد المقررة .
٩٧ - جواز تسطير قسائم الارباح .
٩٨ - استثناءات .
٩٩ - تقادم الدعاوى .

قانون الكمبيالات لسنة ١٩١٧ (١٤-٦-١٩١٧) تشريع يقنن احكام الكمبيالات والشيكات والسندات الاذنية

القسم الاول تمهيد

- اسم القانون .
١ - يسمى هذا القانون « قانون الكمبيالات لسنة ١٩١٧ » .
تفسير .
٢ - فى هذا القانون وما لم يقتض السياق معنى آخر : -
« اصدار » يقصد به تسليم كمبيالة أو سند لأول مرة تسليما مكتمل الشكل ، الى شخص يأخذ الكمبيالة أو السند باعتباره حائزا .
« تسليم » يقصد به نقد الحيازة من شخص لآخر حقيقة أو حكما .
« تظهير » يقصد به تظهير تم بالتسليم .
« حائز » يقصد به المستفيد أو المظهر اليه كمبيالة أو سندا متى كانت فى يده تلك الكمبيالة أو السند ، كما يقصد به حامل الكمبيالة أو السند .
« حامل » يقصد به الشخص الذى فى حيازته

- كمبيالة مستحقة الدفع لحاملها أو سند مستحق الدفع لحامله .
« دعوى » تشمل الدعوى الفرعية وطلب المقاصة .
« سند » يقصد به سند اذنى .
« شخص » يشمل جماعة من الاشخاص سواء اكانت ذات شخصية اعتبارية ام لم تكن .
« قبول » يقصد به قبول تم بالتسليم أو الاعلان .

- « قيمة » يقصد به مقابل ذو قيمة .
« كمبيالة » (١)
« مصرف » تشمل جماعة من الاشخاص تشتغل باعمال المصارف سواء اكانت لها شخصية اعتبارية ام لم تكن .
« مفلس » يقصد به أى شخص اشهر افلاسه بموجب قانون الافلاس الذى يكون معمولاً به فى ذلك الوقت .
« مكتوب » تشمل المطبوع « والكتابة » تشمل الطباعة .

القسم الثانى شكل الكمبيالات وتفسيرها تعريف الكمبيالة .

- ٣ - (١) الكمبيالة أمر مكتوب موقع عليه من محرره وغير مقيد بشرط موجه منه الى شخص آخر يكلفه فيه بأن يدفع مبلغا معيناً من النقود عند الطلب أو فى ميعاد معين أو قابل للتعين الى شخص معين أو لامره أو لحامل ذلك الامر .
(٢) لا يعتبر الصك كمبيالة اذا لم تتوافر فيه تلك الشروط أو اذا طلب فيه القيام بأى عمل بالاضافة الى دفع مبلغ من النقود .
(٣) لا يعتبر الامر بدفع قيمة الكمبيالة من مال معين امرا غير مقيد بشرط بالمعنى المراد من هذه المادة ولكن يعتبر الامر بالدفع غير مقيد بشرط متى ورد بصورة مطلقة مضافا اليه ما يأتى : -
(أ) ذكر مال معين يستوفى منه المسحوب عليه ما دفعه أو حساب معين يقيد عليه ما دفعه ، أو (ب) ذكر المعاملة التى أدت الى تحرير الكمبيالة .
(٤) لا تكون الكمبيالة غير صحيحة بسبب انها : -

(١) هذا التفسير موجود فى النص الانجليزى ولكنه حذف هنا لعدم الحاجة اليه (قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤) .

(أ) لم تؤرخ ،

(ب) لم تذكر فيها القيمة التي اعطيت من اجلها أو أنها كانت خالية تماما من ذكر القيمة ،

(ج) لم يذكر فيها المكان الذي تسحب فيه أو المكان الذي تدفع فيه قيمتها .

الآثر المترتب على الكمبيالة التي يكون الاطراف فيها شخصا واحدا .

٤ - (١) يجوز ان يكون الدفع في الكمبيالة لساحبها أو لأمره أو للمسحوب عليه أو لأمره .

(٢) اذا كان الساحب والمسحوب عليه في الكمبيالة شخصا واحدا أو كان المسحوب عليه شخصا وهميا أو غير أهل للتعاقد فيجوز للحائز ان يعتبر الصك كمبيالة أو سنداً بحسب اختياره .

تعيين المسحوب عليه .

٥ - (١) يجب ان يذكر في الكمبيالة اسم المسحوب عليه أو ان يعين بطريقة أخرى كافية لمعرفته .

(٢) يجوز سحب الكمبيالة على شخصين أو أكثر سواء اكانوا شركاء أو غير شركاء ولكن الامر الموجه الى شخصين مسحوب عليهما بالتبادل أو الى شخصين أو أكثر مسحوب عليهم بالتعاقب ، لا يعتبر كمبيالة .

تعيين المستفيد .

٦ - (١) اذا لم تكن الكمبيالة مستحقة الدفع لحاملها فيجب ان يذكر فيها اسم المستفيد أو يعين فيها بطريقة كافية لمعرفته .

(٢) يجوز ان يكون الدفع في الكمبيالة لمستفيدين اثنين أو أكثر بالاشتراك أو لواحد من اثنين أو لاحد المستفيدين أو لبعضهم بالتبادل، كما يجوز ان يكون الدفع فيها لشاغل منصب معين وقت الدفع .

(٣) اذا كان المستفيد شخصا وهميا أو غير موجود فيجوز اعتبار الكمبيالة مستحقة الدفع لحاملها .

الكمبيالات القابلة للتداول .

٧ - (١) اذا اشتملت الكمبيالة على الفاظ تحظر نقلها أو تدل على ان المراد ان تكون غير

قابلة للنقل فانها تكون صحيحة فيما بين اطرافها ولكنها لا تكون قابلة للتداول .

(٢) تكون الكمبيالة القابلة للتداول مستحقة الدفع أما لامر المستفيد أو لحاملها .

(٣) تعتبر الكمبيالة مستحقة الدفع لحاملها اذا كان مصرحا فيها بذلك أو اذا كان التظهير الوحيد أو الاخير فيها على بياض .

(٤) تعتبر الكمبيالة مستحقة الدفع لامر المستفيد اذا كان مصرحا فيها بذلك أو بدفع قيمتها لشخص معين ولم تشتمل على كلمات تحظر نقلها أو تدل على انه يراد ان تكون غير قابلة للنقل .

(٥) اذا كان مصرحا في متن الكمبيالة أو في تظهيرها بانها لامر شخص معين ولم يجعل الدفع فيها له أو لأمره فيكون الدفع مع ذلك له أو لأمره بحسب اختياره .

المبلغ المطلوب دفعه .

٨ - (١) يعتبر المبلغ المطلوب دفعه بموجب الكمبيالة مبلغا معيناً بالمعنى المراد من هذا القانون وان اشترط أن يدفع :

(أ) ومعه فوائد ،

(ب) على اقساط معينة ،

(ج) على اقساط معينة مع اشتراط استحقاقه كله عند التخلف عن دفع أحد الاقساط ،

(د) حسب سعر مبادلة معين في الكمبيالة أو سعر مبادلة قابل للتعيين بالطريقة المبينة في الكمبيالة .

(٢) اذا كان المبلغ المطلوب دفعه مبينا بالكلمات وبالارقام ايضا ووجد بين الاثنين خلاف كان المبلغ المبين بالكلمات هو المستحق الدفع .

(٣) اذا كان المبلغ المطلوب دفعه مبينا اكثر من مرة بالكلمات أو أكثر من مرة بالارقام ووجد خلاف كان المبلغ الاصغر هو المستحق الدفع .

(٤) اذا اشترط صراحة في الكمبيالة دفع المبلغ مع الفوائد فتسرى الفوائد من تاريخ الكمبيالة ما لم ينص فيها على خلاف ذلك واذا لم تكن الكمبيالة مؤرخة فتسرى الفوائد من تاريخ اصدارها واذا لم يعين سعر الفائدة اعتبرت الفوائد بواقع ستة في المائة .

الكمبيالة المستحقة الدفع عند الطلب .

٩ - (١) تكون الكمبيالة مستحقة الدفع عند الطلب : -

(أ) اذا نص فيها على ان يكون الدفع عند الطلب أو عند الاطلاع عليها أو عند تقديمها .

أو (ب) اذا لم ينص فيها على ميعاد الدفع .

(٢) الكمبيالة التي تقبل أو تظهر بعد فوات ميعاد استحقاقها تعتبر مستحقة الدفع عند الطلب بالنسبة لمن قبلها أو ظهرها بعد فوات ميعاد الاستحقاق .

الكمبيالة المستحقة الدفع في ميعاد مستقبل .

١٠ - تكون الكمبيالة مستحقة الدفع في ميعاد قابل للتعين بالمعنى المراد في هذا القانون اذا نص فيها على أن يكون الدفع : -

(أ) خلال مدة معينة بعد تاريخها أو بعد تاريخ الاطلاع عليها .

(ب) عند وقوع أمر معين محقق الوقوع أو بعد وقوعه بمدة معينة ولو كان زمن وقوعه غير محقق ،

والصك المنصوص فيه على استحقاق دفعه عند وقوع حادث غير محقق الوقوع لا يعتبر كمبيالة ولا يصححه وقوع الحادث .

عدم ذكر تاريخ الكمبيالة المستحقة الدفع بعد تاريخها أو عدم ذكر تاريخ القبول للكمبيالة المستحقة الدفع بعد تاريخ الاطلاع عليها .

١١ - اذا صدرت الكمبيالة مستحقة الدفع خلال مدة معينة بعد تاريخها دون ان يكون عليها تاريخ أو اذا لم يؤرخ القبول في الكمبيالة المستحقة الدفع خلال مدة معينة بعد تاريخ الاطلاع عليها ، فيجوز لاي حائز لها ان يضع عليها التاريخ الحقيقي لاصدارها أو قبولها وتكون مستحقة الدفع وفقا لهذا التاريخ .

على أنه :

(١) اذا وضع الحائز خطأ وبحسن نية تاريخا غير التاريخ الحقيقي ،

و (٢) في كل حالة يوضع للكمبيالة تاريخ غير التاريخ الحقيقي ثم تصل الكمبيالة الى يد حائز بطريق صحيح ،

فلا تبطل الكمبيالة بل تنفذ وتكون مستحقة الدفع كما لو كان التاريخ الذي وضع عليها هو التاريخ الحقيقي .

افتراض صحة التاريخ الوارد في الكمبيالة

١٢ - (١) اذا كانت الكمبيالة مؤرخة أو كان قبولها أو أى تظهير عليها مؤرخا فيعتبر هذا التاريخ هو التاريخ الحقيقي لسحبها أو قبولها أو تظهيرها على حسب الاحوال مالم يثبت العكس .

(٢) لا تكون الكمبيالة غير صحيحة لمجرد تقديم تاريخها أو تأخيرها .

حساب ميعاد الدفع

١٣ - (١) اذا وافق حلول ميعاد دفع الكمبيالة طبقا لنصها يوم عطلة فتعتبر انها مستحقة الدفع في يوم العمل التالي ليوم العطلة .

(٢) اذا كانت الكمبيالة مستحقة الدفع خلال مدة معينة بعد تاريخها أو بعد تاريخ الاطلاع عليها أو بعد وقوع أمر معين فلا يحسب لتحديد ميعاد الدفع أول يوم يبدأ فيه سريان المدة ويحسب يوم الدفع فيها .

(٣) اذا كانت الكمبيالة مستحقة الدفع خلال مدة معينة بعد تاريخ الاطلاع عليها يبدأ سريان الميعاد من تاريخ قبولها ان قبلت أو من تاريخ الاحتجاج (البروتستو) ان حرر بشأنها احتجاج عدم القبول .

(٤) يقصد بكلمة «شهر» عند ورودها في الكمبيالة الشهر بحسب التقويم الميلادي ما لم ينص على خلاف ذلك .

الوفاء الاحتياطي (الملتزم بالدفع عند الاقتضاء)

١٤ - يجوز لساحب الكمبيالة ولاى مظهر لها أن يكتب فيها اسم شخص يرجع اليه الحائز عند الضرورة أى عند رفض قبولها أو رفض دفع قيمتها ويسمى هذا الشخص « الملتزم بالدفع عند الاقتضاء » وللحائز الخيار في الرجوع عليه عند الضرورة أو في عدم الرجوع عليه حسبما يراه مناسبا .

شروط خاصة يضعها الساحب أو المظهر تقييدا للالتزام .

١٥ - لساحب الكمبيالة أو أى مظهر لها أن يشترط فيها صراحة ما يأتى :

- (أ) عدم التزامه أو تقييد التزامه للحائز .
- (ب) أن يعطى الحائز من كل أو بعض واجباته فى مواجهته .

تعريف القبول ومستلزماته .

١٦ - (١) قبول الكمبيالة هو تصريح المسحوب عليه بتلبية أمر صاحبها .

(٢) يشترط لصحة القبول ما يأتى :

- (أ) أن يكتب القبول على الكمبيالة وأن يوقعه المسحوب عليه ويكفى أن يضع المسحوب عليه امضاءه على وجه الكمبيالة دون أن يكتب شيئا آخر ،

(ب) أن لا يذكر فى القبول أن المسحوب عليه سيفى بوعده بأية طريقة أخرى غير دفع نقود .

ميعاد القبول .

١٧ - (١) يجوز قبول الكمبيالة :

(أ) قبل أن يوقع عليها الساحب أو اذا كانت لأى سبب آخر غير مكتملة ،

(ب) بعد فوات ميعاد استحقاقها أو بعد سبق رفض قبولها أو بعد رفض دفع قيمتها .

(٢) اذا رفض المسحوب عليه قبول كمبيالة مستحقة الدفع بعد الاطلاع عليها ثم قبلها بعد ذلك كان من حق الحائز ان يطلب جعل القبول من تاريخ تقديمها الاول للمسحوب عليه لاجل قبولها ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

القبول المطلق والمقيد

١٨ - (١) القبول أما أن يكون :

(أ) مطلقا ،

أو (ب) مقيدا .

(٢) القبول المطلق هو تلبية أمر الساحب بلا قيد أو شرط ، والقبول المقيد بنص صريح هو الذى يغير الاثر المترتب على الكمبيالة كما حررت وعلى الخصوص يكون القبول مقيدا اذا كان : - (أ) مقترنا بشرط ، أى يجعل الوفاء من القابل متوقفا على شرط ذكر فى صيغة القبول ،

(ب) جزئيا ، أى مقصورا على دفع جزء من المبلغ الذى حررت به الكمبيالة .

(ج) اذا كان القبول محليا أى أن يكون قبولا بالدفع فى مكان خاص معين ،

(شرح : القبول بأن يكون الدفع فى مكان معين فيعتبر قبولا مطلقا ما لم يذكر صراحة بأن يكون الدفع فى ذلك المكان دون سواء) .

(د) مقيدا بزمان ،

(هـ) قد صدر من واحد أو أكثر من المسحوب عليهم وليس منهم كلهم .

الصكوك غير المكتملة أو التوقيع على بياض .

١٩ - (١) اذا خلت الكمبيالة من احد البيانات الجوهرية فان من تكون الكمبيالة فى حيازته يملك ابتداء سلطة تكملة ما بها من نقص على أى وجه يستصوبه .

(٢) يشترط لكى يكون مثل هذا الصك بعد تكملته نافذا فى مواجهة أى شخص يكون طرفا فيه قبل التكملة أن تتم التكملة خلال مدة معقولة وأن تكون مطابقة تمام المطابقة للسلطة الممنوحة وتكون المدة المعقولة فى هذا الشأن مسألة خاصة بالوقائع .

ومع ذلك اذا نقل صك من هذا القبيل بعد تكملته الى حائز بطريق صحيح كان صحيحا وناظدا فى يده من جميع الوجوه وله أن ينفذه كما لو تمت تكملته فى مدة معقولة وكانت مطابقة تمام المطابقة للسلطة الممنوحة .

التسليم لاتمام العقد .

٢٠ - (١) كل عقد بمقتضى كمبيالة سواء اكان الملتزم به هو الساحب أو القابل أو المظهر لا يكون مكتملا ويجوز الرجوع عنه الى أن يتم تسليم الصك لاجل تنفيذه ومع ذلك فاذا كتبت صيغة القبول على الكمبيالة واعلن المسحوب عليه الشخص المستحق لها أو من يوجه هذا الشخص باعلانه بانه قد قبلها كان القبول تاما ولا يجوز الرجوع عنه .

(٢) فيما بين الاطراف مباشرة وفيما يتعلق بأى طرف غير مباشر خلاف الحائز بطريق صحيح : -

(أ) يشترط لصحة التسليم أن يحصل من الطرف الذى سحب الكمبيالة أو قبلها أو ظهرها أو بأذن من احدهم ،

(ب) يجوز ان يكون التسليم مقيدا بشرط أو لغرض خاص دون غيره وليس لنقل ملكية

الكمبيالة • اما اذا وجدت الكمبيالة فى يد حائز بطريق صحيح كان ذلك قرينة قاطعة على أن جميع الأطراف السابقين عليه قد سلموا الكمبيالة تسليما صحيحا على وجه يجعلهم ملزمين فى مواجهته •

(٣) اذا خرجت الكمبيالة من حيازة الشخص الذى وقع عليها بصفته ساحبا أو قابلا أو مظهرا اعتبر ذلك قرينة على انه سلمها تسليما صحيحا غير مقيد بشرط ما لم يثبت العكس •

أهلية الاطراف وما لهم من سلطة

أهلية الاطراف

٢١ - (١) الاهلية الواجب توافرها فيمن يلتزم كطرف فى كمبيالة هى نفس الاهلية اللازمة للتعاقد ومع ذلك لا يترتب على هذه المادة تخويل الهيئات الاعتبارية الحق فى أن تلتزم بمقتضى كمبيالة بصفتها ساحبا أو قابلا أو مظهرا الا اذا كان لها هذا الحق بموجب القانون الخاص بتلك الهيئات الذى يكون معمولاً به •

(٢) اذا سحبت كمبيالة أو ظهرت من شخص ليس له اهلية الالتزام بمقتضى كمبيالة أو لم يكن مالكا لهذا الحق فان حائزها يكون له بمقتضى ذلك السحب أو التظهير الحق فى قبض قيمتها وتنفيذها ضد أى طرف آخر غير من ذكر •

التوقيع ضرورى لقيام الالتزام

٢٢ - لا يلتزم الشخص بالكمبيالة بصفته ساحبا أو مظهرا أو قابلا اذا لم يكن قد وقع عليها بتلك الصفة ومع ذلك :-

(أ) اذا وقع الشخص على الكمبيالة باسمه التجارى أو بالاسم الذى تسمى به ، التزم بها كأنه وقع عليها باسمه الخاص •

(ب) توقيع الشخص باسم البيت التجارى يقوم مقام توقيعه باسماء جميع الاشخاص الملتزمين بصفته شركاء فى ذلك البيت التجارى •

التوقيع المزور أو غير المأذون به •

٢٣ - مع مراعاة أحكام هذا القانون اذا وقع على الكمبيالة بامضاء مزور أو وقع عليها بدون اذن ممن ينسب اليه الامضاء فلا يكون للتوقيع المزور أو غير المأذون به قيمة ولا يترتب عليه حق استبقاء الكمبيالة أو ابراء الذمة من دفع قيمتها أو الزام أى طرف بدفع قيمتها الا اذا كان الطرف المراد استبقاؤها رغما عنه أو المراد الزامه بدفع

قيمتها ممنوعا لسبب ما من التمسك بالتزوير أو بعدم الاذن ومع ذلك لا تخل هذه المادة بأجازة توقيع غير مأذون به لم يصل الى حد التزوير •

التوقيع بطريق الوكالة •

٢٤ - توقيع الشخص بصفته وكيل لا يعتبر اشعاراً بأن سلطة الوكيل فى التوقيع محددة ولا يلتزم الأصيل بموجب هذا التوقيع الا اذا كان الوكيل بتوقيعه هذا يعمل فى حدود سلطته •

الموقعون بصفتهم وكلاء أو نوابا عن غيرهم •

٢٥ - (١) اذا وقع شخص على كمبيالة بصفته ساحبا أو مظهرا أو قابلا واذن الى التوقيع كلمات تدل على أنه يوقع عن أصيل أو بالنيابة عنه أو بصفته نائبا فلا يكون ملزما شخصيا ولكنه لا يعفى من الالتزام شخصيا لمجرد أن يضيف الى توقيعه كلمات تصفه بأنه وكيل لغيره أو نائب عن آخر •

(٢) للفصل فيما اذا كان التوقيع الموجود على الكمبيالة هو توقيع الاصيل أو الوكيل الذى كتب الأمضاء بخط يده ، يؤخذ بالتفسير الاصلح لصحة الكمبيالة •

مقابل الكمبيالة

تعريف القيمة •

٢٦ - (١) يتكون المقابل ذو القيمة فى الكمبيالة من :-

(أ) أى مقابل يكفى ليكون مقابلا لأى عقد من العقود العادية ،

(ب) أى دين أو التزام سابق ويعتبر هذا الدين أو الالتزام السابق مقابلا ذا قيمة سواء اكانت الكمبيالة واجبة الدفع عند الطلب أو فى ميعاد مستقبل •

(٢) اذا اعطيت فى أى وقت من الاوقات قيمة فى نظير كمبيالة اعتبر حائزها « حائزا بالقيمة » بالنسبة لمقابل الكمبيالة وجميع اطرافها الذين أصبحوا كذلك قبل ذلك الوقت •

(٣) اذا كان لحائز الكمبيالة حق فى حبسها ناشئ عن عقد أو بحكم القانون اعتبر « حائزا بالقيمة » بمقدار المبلغ الذى له من اجله حق الحبس •

كمبيالة المجاملة أو الطرف المجامل •

٢٧ - (١) الطرف المجامل في الكمبيالة هو الشخص الذي يوقع على الكمبيالة بصفته ساجبا أو قابلا أو مظهرا دون أن يأخذ قيمة عنها قاصدا بعمله اعارة اسمه لغيره •

(٢) يكون الطرف المجامل ملتزما للحائز بالقيمة سواء عرف هذا الحائز وقت أخذه الكمبيالة أن ذلك الطرف هو شخص مجامل أو لم يعرف ذلك •

الحائز بطريق صحيح •

٢٨ - (١) الحائز بطريق صحيح هو الحائز الذي استلم كمبيالة تامة ومستوفاة بحسب ظاهرها ويشترط فيه ما يأتي : -

(أ) أن يكون قد أصبح حائزا لها قبل فوات ميعاد استحقاقها وأن لا يعلم برفض قبولها اذا سبق أن قدمت ورفض قبولها •

(ب) أن يكون قد استلم الكمبيالة بحسن نية وبالقيمة والا يكون عالما وقت نقلها اليه بوجود عيب في ملكية من نقلها اليه •

(٢) تعتبر على وجه الخصوص ملكية الشخص الذي تداول الكمبيالة ملكية معيبة بالمعنى الوارد في هذا القانون اذا حصل على الكمبيالة أو على قبولها بطريق الغش أو الاكراه أو بالقوة والارهاب أو بأية وسيلة غير جائزة قانونا أو بمقابل غير مشروع أو أدخل في نقله اياها بأحد التعهدات أو في أية ظروف تبلغ حد الغش •

(٣) الحائز - سواء اكان بالقيمة أم لم يكن - الذي يستمد ملكيته للكمبيالة من حائز بطريق صحيح ولم يكن طرفا في أي غش أو عمل غير مشروع مما يؤثر على صحة الكمبيالة ، تكون له جميع الحقوق التي للحائز بطريق صحيح في مواجهة القابل وجميع اطراف الكمبيالة السابقين على الحائز المذكور •

افتراض القيمة وحسن النية •

٢٩ - (١) كل طرف وجد توقيعه على كمبيالة يعتبر بصفة مبدئية أنه أصبح طرفا فيها بالقيمة •

(٢) كل حائز كمبيالة يعتبر بصفة مبدئية انه يحوزها بطريق صحيح الا انه اذا رفعت دعوى وثبت فيها بالاقرار أو بأى دليل أن قبول الكمبيالة أو اصدارها أو تداولها عقب ذلك مشوب بالغش أو الاكراه أو استعمال القوة والارهاب أو أى عمل غير مشروع فان عبء الاثبات ينتقل ما لم يثبت الحائز أن قيمة مقابل الكمبيالة قد دفعت بحسن نية بعد وقوع الغش أو العمل غير المشروع المدعى بوقوعه •

تداول الكمبيالات

تعريف التداول •

٣٠ - (١) تداول الكمبيالة يكون بنقلها من شخص الى آخر بكيفية يصبح بها الشخص الذي نقلت اليه حائزا لها •

(٢) يكون تداول الكمبيالة المستحقة الدفع لحاملها بالتسليم •

(٣) يكون تداول الكمبيالة المستحقة الدفع للامر بتظهيرها من الحائز تظهيراً يتم بالتسليم •

(٤) اذا نقل حائز الكمبيالة المستحقة الدفع لأمره هذه الكمبيالة لغيره بالقيمة بدون أن يظهرها فنقلها بهذه الصفة يعطى لمن نقلت له الكمبيالة نفس الحق الذي كان لناقلها وله كذلك الحق في الزام ناقلها بتظهيرها له •

(٥) يجوز للملتزم بتظهير كمبيالة بالنيابة عن غيره ان يضع التظهير بصيغة تنفى عنه المسؤولية الشخصية •

مستلزمات صحة التظهير :

٣١ - يشترط في التظهير الذي ينقل الكمبيالة ما يأتي : -

(١) ان يكتب التظهير على نفس الكمبيالة وان يوقع عليه المظهر ومجرد توقيع المظهر على الكمبيالة دون اضافة كلمات يعد في ذاته كافيا للتظهير واذا كتب التظهير على ورقة ملحقة بالكمبيالة أو على صورة كمبيالة اصدرت أو نقلت في بلاد تعترف بصور الكمبيالات فيعتبر التظهير مكتوبا على الكمبيالة نفسها •

(٢) ان يكون التظهير بكامل قيمة الكمبيالة وعلى ذلك فالتظهير الجزئي أى الذى ينقل الى المظهر اليه جزءا فقط من المبلغ المستحق الدفع أو الذى

التظهير المقيّد :

٣٤ - (١) التظهير المقيّد هو تظهير يحظر تداول الكمبيالة بعد هذا التظهير ، أو الذي ينص فيه على أنه مجرد اذن بالتعامل بالكمبيالة بالكيفية المنصوص عليها فيها ، وليس نقلاً للملكية الكمبيالة مثال ذلك ان يذكر في التظهير « ادفعوا لزيد فقط » أو « ادفعوا لزيد لحساب عمرو » أو « ادفعوا لزيد أو لأمره للتحصيل » .

(٢) التظهير المقيّد يعطى للمظهر اليه حقاً في قبض قيمة الكمبيالة وفي مقاضاة أى طرف فيها يكون للمظهر اليه حق مقاضاته ولكن لا يعطى للمظهر اليه سلطة نقل حقوقه بصفته مظهراً اليه الا اذا اجاز التظهير له ذلك صراحة .

(٣) اذا صرح في التظهير المقيّد بجواز نقل الكمبيالة بعد ذلك فيكون لجميع المظهر اليهم بعد المظهر اليه الاول نفس الحقوق التي للمظهر اليه الاول بمقتضى التظهير المقيّد وعليهم ما عليه من التزامات .

فترة استمرار تداول الكمبيالة :

٣٥ - (١) اذا كانت الكمبيالة قابلة للتداول من الاصل فتبقى كذلك الى ان :-
(أ) تظهر تظهيراً مقيداً ،

(ب) تبرأ الذمة منها بالدفع أو لسبب آخر .

(٢) اذا تدولت كمبيالة فات ميعاد استحقاقها فلا يكون تداولها الا بجميع ما كان في ملكيتها من العيوب وقت استحقاقها ولا يمكن لأى شخص وصلت اليه الكمبيالة بعد ذلك ان يملك أو يعطى لغيره حقاً يزيد عما كان للشخص الذي أخذها منه .

(٣) الكمبيالة الواجبة الدفع عند الطلب يعتبر ان ميعاد استحقاقها قد فات بالمعنى والغرض المقصودين من هذه المادة اذا استدل من ظاهرها على أنها استمرت في التداول مدة غير معقولة ولهذا الغرض تكون مسألة المدة غير المعقولة مسألة وقائع .

(٤) كل تداول للكمبيالة يعتبر بصفة مبدئية أنه حصل قبل فوات ميعاد استحقاقها ، الا اذا وجد بالكمبيالة تظهير يحمل تاريخاً تالياً لميعاد استحقاقها .

ينقل الكمبيالة الى اثنين أو أكثر من المظهر اليهم كل منهم بمفرده لا يعد تظهيراً موجباً لنقل ملكية الكمبيالة .

(٣) اذا كانت الكمبيالة مستحقة الدفع لأمر مسحوب لهم أو مظهر اليهم اثنين أو أكثر ولم يكونوا شركاء فيجب لصحة التظهير صدوره منهم جميعاً الا اذا كان الموقع منهم على التظهير له سلطة التظهير عن الآخرين .

(٤) اذا وقع في كمبيالة مستحقة الدفع للامر خطأ في تعريف المستفيد أو المظهر اليه أو في كتابة اسمه فيجوز له عند تظهيرها ان يوقع بتلك الكيفية مع اضافة توقيعه الحقيقي اذا استصوب ذلك .

(٥) اذا وجد على الكمبيالة تظهيران أو أكثر اعتبر كل منها صادراً بحسب ترتيبه الظاهر في الكمبيالة الى ان يثبت العكس .

(٦) يجوز ان يكون التظهير على بياض أو خاصاً ويجوز كذلك أن يكون مشتملاً على عبارات تجعله مقيداً .

التظهير المعلق على شرط :

٣٦ - اذا تبين من التظهير انه معلق على شرط فيجوز للدافع ان يهمل الشرط ويعتبر وفاؤه للمظهر اليه صحيحاً سواء تحقق الشرط أم لم يتحقق .

التظهير على بياض . . الخ :

٣٧ - (١) التظهير على بياض هو تظهير لم يعين فيه المظهر اليه ، ويكون دفع الكمبيالة المظهرة بهذه الكيفية لحاملها .

(٢) التظهير الخاص هو التظهير الذي يعين فيه الشخص الذي تدفع قيمة الكمبيالة له أو لأمره .

(٣) تطبق أحكام هذا القانون الخاصة بالمستفيد ، مع مراعاة التعديلات اللازمة ، على المظهر اليه بتظهير خاص .

(٤) اذا كان تظهير الكمبيالة على بياض فيجوز لأى حائز لها ان يحول هذا التظهير على بياض الى تظهير خاص وذلك بأن يكتب فوق امضاء المظهر أمراً بدفع قيمة الكمبيالة لنفسه أو لشخص آخر أو لأمر احدهما .

(٥) اذا رفضت كمبيالة لم يفت ميعاد استحقاقها ثم اخذها شخص مع علمه برفضها فانه يأخذها بجميع ما كان في ملكيتها من العيوب وقت رفضها الا أنه لا يترتب على هذا البند أى مساس بحقوق الحائز بطريق صحيح .

نقل الكمبيالة الى طرف ملزم سلفا بمقتضاها :

٣٦ - اذا نقلت الكمبيالة الى صاحبها أو الى مظهر سابق أو الى القابل فيجوز لمن عادت اليه منهم مع مراعاة احكام هذا القانون أن يعيد اصدارها وان ينقلها ثانية ولكن ليس له ان يطلب قيمتها من أى من اطرافها قبله ممن سبق ان كان هو ملزما فى مواجهته .

حقوق الحائز :

٣٧ - لحائز الكمبيالة الحقوق والسلطات الآتية : -

(١) له أن يقاضى فى الكمبيالة باسمه .

(٢) اذا كان حائزا للكمبيالة بطريق صحيح فهو يحوزها خالية من أى عيب فى ملكية الاطراف السابقين عليه وكذلك من أية دفعوع شخصية محضة جائز لهم التمسك بها فيما بينهم وله ان ينفذ دفع قيمتها فى مواجهة جميع الاطراف الملزمين بها .

(٣) اذا وجد عيب فى ملكية الحائز ثم : -

(أ) نقل الكمبيالة لحائز بطريق صحيح اكتسب هذا الحائز حقا صحيحا وكاملا فى الكمبيالة ،

(ب) استلم قيمة الكمبيالة وكان الدفع بطريق صحيح فتبرا ذمة الشخص الذى دفعها .

الواجبات العامة للحائز

الحالات التى يكون فيها تقديم الكمبيالة لازما للقبول :

٣٨ - (١) الكمبيالة المستحقة الدفع بعد الاطلاع عليها يلزم تقديمها للقبول لاجل تحديد ميعاد استحقاقها ، ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ قبولها أو من تاريخ الاحتجاج لعدم القبول .

(٢) اذا اشترط صراحة فى الكمبيالة وجوب تقديمها للقبول فيجب تقديمها للقبول قبل امكان تقديمها للدفع .

(٣) فى غير هذه الاحوال ليس من الضرورى تقديم الكمبيالة للقبول ليكون أى طرف فيها ملزما بها .

مواعيد تقديم الكمبيالة الواجبة الدفع بعد الاطلاع عليها :

٣٩ - (١) مع مراعاة هذا القانون يجب على الحائز الذى نقلت له كمبيالة واجبة الدفع بعد الاطلاع عليها ان يقدمها للقبول أو ينقلها فى خلال مدة معقولة .

(٢) فاذا لم يفعل ذلك تبرأ ذمة الساحب وجميع المظهرين السابقين على الحائز المذكور .

(٣) لتحديد المدة المعقولة بالمعنى المراد فى هذه المادة يراعى نوع الكمبيالة والوقائع الخاصة بكل حالة .

القواعد الخاصة بتقديم الكمبيالة للقبول ومبررات علم التقديم :

٤٠ - (١) يعتبر تقديم الكمبيالة صحيحا اذا قدمت وفقا للقواعد الآتية : -

(أ) يجب ان يكون تقديم الكمبيالة من الحائز نفسه أو ممن ينوب عنه الى المسحوب عليه أو الى شخص آخر مأذون له من المسحوب عليه فى قبولها أو فى رفض قبولها نيابة عنه وذلك فى ساعة مناسبة من أيام العمل وقبل فوات ميعاد استحقاقها ،

(ب) اذا كانت الكمبيالة مسحوبة على اثنين أو أكثر ليسوا شركاء فيجب تقديمها لهم جميعا ما لم يكن احدهم مأذونا له فى القبول عن الجميع فيجوز تقديمها له دون غيره ،

(ج) اذا توفى المسحوب عليه فيجوز تقديم الكمبيالة لمن يمثله شخصا ،

(د) اذا كان المسحوب عليه مفلسا فيجوز تقديم الكمبيالة له أو لامين الدائنين أو لمن يدير اموال التفليسة ،

(هـ) التقديم للقبول بطريق البريد يعد كافيا .

(٢) يستغنى فى الاحوال الآتية عن تقديم الكمبيالة للقبول وفقا لهذه القواعد ويجوز اعتبارها كأنها رفضت لعدم قبولها : -

(أ) اذا كان المسحوب عليه متوفى أو مفلسا أو شخصا وهميا أو فاقد اهلية التعاقد بالكمبيالات ،

(ب) اذا لم يمكن بعد بذل الجهد المعقول اجراء ذلك التقديم ،

(ج) اذا قدمت الكمبيالة تقديمًا غير صحيح ولكن قبولها رفض لسبب آخر .

(٣) مجرد اعتقاد حائز الكمبيالة بأنها سترفض عند تقديمها لا يعد عذرا لعدم تقديمها .

عدم القبول :

٤١ - اذا قدمت كمبيالة صحيحة للقبول ولم تقبل خلال اربع وعشرين ساعة فيجب على من قدمها ان يحتج لعدم قبولها ويكون الاحتجاج في نفس اليوم الذى قدمت فيه الكمبيالة أو فى أثناء اليومين التاليين لليوم المذكور فاذا لم يفعل سقط حق الحائز فى الرجوع على الساحب والمظهرين .

احتجاج (بروتستو) عدم القبول :

٤٢ - (١) يثبت رفض قبول الكمبيالة أو عدم قبولها باحتجاج (بروتستو) عدم القبول .
(٢) مع عدم الاخلال باحكام هذا القانون يكون لحائز الكمبيالة الحق فى الرجوع فورا على الساحب والمظهرين متى حصل احتجاج (بروتستو) عدم القبول ولا يلزم بعد ذلك تقديمها للدفع .

الواجبات فى حالة القبول المقيّد بشرط :

٤٣ - (١) يجوز لحائز الكمبيالة ان يرفض القبول اذا كان مقيدا بشرط ، واذا لم يحصل على قبول مطلق جاز له أن يحتج لعدم قبولها .

(٢) اذا وافق حائز الكمبيالة على قبول مقيّد ولم يكن الساحب أو أى مظهر قد اذن له فى ذلك صراحة أو ضمنا أو لم يوافق عليه فيما بعد فتبرا ذمة الساحب والمظهر من الالتزام بموجب الكمبيالة .

ولا تسرى احكام هذا البند على القبول الجزئى الذى اعلن عنه اعلانا صحيحا ويجب فى الاحوال التى يكون فيها القبول مقصورا على جزء من الكمبيالة الاحتجاج بالنسبة للباقي منها .

(٣) اذا تلقى ساحب الكمبيالة أو مظهرها اعلانا بانها قبلت قبولاً مقيداً ولم يصرح الحائز

فى خلال مدة معقولة بعدم موافقته على ذلك فيعتبر موافقا عليه .

تقديم الكمبيالة للدفع :

٤٤ - مع مراعاة أحكام هذا القانون يجب ان تقدم الكمبيالة للدفع تقديمًا صحيحًا وان يحصل الاحتجاج فى حالة رفضها والا برأت ذمة الساحب والمظهرين .

يكون تقديم الكمبيالة للدفع صحيحا اذا قدمت وفقا للقواعد الآتية : -

(١) اذا لم تكن الكمبيالة مستحقة الدفع عند الطلب فيجب تقديمها للدفع فى تاريخ استحقاقها .

(٢) اذا كانت الكمبيالة مستحقة الدفع عند الطلب فيجب - مع مراعاة احكام هذا القانون - أن تقدم خلال مدة معقولة من وقت اصدارها لالزام الساحب بها ومن وقت تظهيرها لالزام المظهر بها .

ولتحديد المدة المعقولة يراعى نوع الكمبيالة والوقائع الخاصة بكل حالة .

(٣) يجب ان يكون تقديم الكمبيالة من الحائز أو ممن اذن له باستلام قيمتها نيابة عنه وذلك فى ساعة مناسبة من ايام العمل وفى المكان الصحيح كما سيأتى ذكره ويكون تقديمها أما الى الشخص المعين فى الكمبيالة بصفته دافعا أو الى من اذن له بالدفع أو برفض الدفع عنه وذلك اذا امكن العثور على هذا الشخص فى ذلك المكان ببذل جهد معقول .

(٤) يتحقق تقديم الكمبيالة فى المكان الصحيح : -

(أ) اذا عين فى الكمبيالة مكان لدفع قيمتها فيه وقدمت فى ذلك المكان ،

(ب) اذا لم يعين مكان للدفع ولكن ذكر فى الكمبيالة عنوان المسحوب عليه أو القابل وقدمت الكمبيالة فى ذلك المكان ،

(ج) اذا لم يبين فى الكمبيالة مكان للدفع ولم يذكر فيها عنوان وقدمت الكمبيالة للمسحوب عليه أو القابل فى محل عمله ان كان معلوما وان لم يكن معلوما ففى محل اقامته المعتاد ان كان معلوما .

مبررات التأخير أو عدم تقديم الكمبيالة للدفع .

٤٨ - (١) يعذر الحائز اذا تأخر فى تقديم الكمبيالة للدفع أو فى عمل احتجاج (بروتستو) عدم القبول أو احتجاج (بروتستو) عدم الدفع متى كان التأخير ناشئاً عن اسباب خارجة عن ارادته وغير راجعة الى تقصيره أو سوء تصرفه أو اهماله فاذا زال سبب التأخير فيجب اجراء التقديم وعمل الاحتجاج (البروتستو) مع بذل جهد معقول فى ذلك .

(٢) يستغنى عن تقديم الكمبيالة للدفع فى الاحوال الآتية :

(أ) اذا لم يتيسر بعد بذل الجهد المعقول تقديم الكمبيالة وفقاً لهذا القانون فان مجرد اعتقاد الحائز بأن الكمبيالة سترفض عند تقديمها لا يعفيه من وجوب تقديمها .

(ب) اذا كان المسحوب عليه شخصاً وهمياً .

(ج) بالنسبة للساحب اذا لم يكن المسحوب عليه أو القابل ملتزماً فيما بينه وبين الساحب بقبول الكمبيالة أو بدفع قيمتها ولم يكن لدى الساحب ما يحمله على الاعتقاد بأن الكمبيالة ستدفع قيمتها اذا قدمت .

(د) بالنسبة لـاحد المظهرين اذا كان الغرض من سحب الكمبيالة أو قبولها مجاملته ولم يكن لديه ما يحمله على توقع دفع قيمتها اذا قدمت .

(هـ) بالتنازل عن التقديم صراحة أو ضمناً .

رفض الكمبيالة لعدم الدفع .

٤٩ - (١) تعد الكمبيالة مرفوضة لعدم الدفع فى احدى الحالتين الآتيتين : -

(أ) اذا قدمت تقديماً صحيحاً للدفع ورفض الدفع أو لم يمكن الحصول عليه .

(ب) اذا قام عذر فى تقديمها للدفع وفات ميعاد استحقاقها ولم تسدد .

(٢) مع مراعاة احكام هذا القانون يكون لحائز الكمبيالة حق الرجوع فوراً على الساحب والمظهرين بعد الاحتجاج عنها لعدم الدفع .

الاعلان برفض الكمبيالة وأثر عدم الاعلان .

٥٠ - مع مراعاة احكام هذا القانون يجب عند الاحتجاج لعدم القبول أو عدم الدفع اعلان

(د) وفى غير هذه الاحوال اذا قدمت الكمبيالة فى المكان الذى قد يوجد فيه المسحوب عليه أو القابل ايا كان هذا المكان أو فى آخر محل معلوم لعمله أو لاقامته .

(٥) اذا قدمت الكمبيالة فى المكان الصحيح ولم يمكن بعد بذل جهد معقول العثور على شخص مأذون له فى الدفع أو فى رفض الدفع فلا يلزم بعد ذلك تقديم الكمبيالة الى المسحوب عليه أو الى القابل .

(٦) اذا كان المسحوب عليهم أو القابلون اثنين فأكثر ولم يكونوا شركاء ولم يعين فى الكمبيالة مكان للدفع فيجب تقديمها اليهم جميعاً .

(٧) اذا توفى المسحوب عليه أو القابل ولم يعين فى الكمبيالة مكان للدفع فيجب تقديمها الى من يمثله شخصياً - ان وجد - وكان من الممكن العثور عليه ببذل جهد معقول .

(٨) يكفى ان يتم التقديم بطريق البريد .

احتجاج (بروتستو) عدم الدفع .

٤٥ - يجب اثبات الامتناع عن الدفع بتحرير احتجاج (بروتستو) عدم الدفع ولا يجوز تحرير احتجاج (بروتستو) عدم الدفع فى اليوم الذى تكون فيه الكمبيالة مستحقة الدفع بل يجب ان يكون ذلك فى يوم من يومى العمل التالين لليوم المذكور .

مع مراعاة احكام هذا القانون تبرأ ذمة الساحب والمظهرين السابقين على الحائز اذا لم يحصل احتجاج (بروتستو) عدم الدفع فى الميعاد .

الاحتجاج (البروتستو) عند افلاس القابل .

٤٦ - فى حالة افلاس القابل قبل حلول ميعاد الاستحقاق يجوز للحائز ان يحتج فوراً ويستعمل حقه فى الرجوع على من له حق الرجوع عليهم .

الرجوع دون مصروفات .

٤٧ - اذا كتب الساحب على الكمبيالة ان ارجاعها يكون دون مصروفات فان ذلك يعفى من الاحتجاج ومن مراعاة المواعيد المقررة لاعلان الاحتجاج اما اذا كتب تلك العبارة احد المظهرين فلا يعفى حائز الكمبيالة من الاحتجاج ولا من القيام بالاجراءات اللازمة استيفاؤها لحفظ حقه فى الرجوع على المظهرين السابقين .

الساحب وكل من المظهرين بالاحتجاج وتبرأ ذمة كل ساحب أو مظهر لم يعلن ، على أنه : -

(١) اذا حرر عن الكمبيالة احتجاج (بروتستو) عدم القبول ولم يعلن الاحتجاج فلا يخل عدم اعلان الاحتجاج بحقوق من حازها بطريق صحيح بعد وقوع ذلك الاعلان .

(٢) اذا حرر عن الكمبيالة احتجاج (بروتستو) عدم القبول واعلن الاحتجاج اعلانا صحيحا فلا يلزم اعلان ما يلي ذلك من احتجاج (بروتستو) عدم الدفع الا اذا كانت الكمبيالة قد قبلت في تلك الفترة .

قواعد خاصة بالاعلان عن الاحتجاج (البروتستو)

٥١ - يشترط لصحة الاعلان عن الاحتجاج (البروتستو) أن يحصل وفقا للقواعد الآتية :-

(١) يجب أن يحصل الاعلان من حائز الكمبيالة أو ممن ينوب عنه أو من مظهر يكون هو نفسه ملتزما بموجب الكمبيالة وقت الاعلان أو ممن ينوب عن ذلك المظهر .

(٢) يجوز أن يحصل الاعلان عن الاحتجاج من وكيل اما باسمه هو أو باسم أى طرف له حق الاعلان سواء اكان ذلك الطرف هو الموكل ام لم يكن .

(٣) اذا حصل الاعلان من الحائز أو ممن ينوب عنه استفاد من ذلك جميع الحائزين اللاحقين له وجميع المظهرين السابقين عليه الذين لهم حق الرجوع على الطرف المعلن .

(٤) اذا حصل الاعلان من مظهر له حق الاعلان كما سبق البيان أو ممن ينوب عنه استفاد من ذلك الحائز وجميع المظهرين اللاحقين للطرف المعلن .

(٥) يجوز أن يحصل الاعلان كتابة أو بالاتصال الشخصي كما يجوز ان يكون بأية عبارة لوصف الكمبيالة وللتبليغ عن حصول احتجاج (بروتستو) لعدم قبولها أو لعدم دفعها .

(٦) لا يلزم أن يكون الاعلان المكتوب موقعا عليه ويجوز ان كان الاعلان المكتوب ناقصا ان يستوفى ويصح بالاتصال الشفوي واذا وقع في

الاعلان خطأ في وصف الكمبيالة فلا يترتب على ذلك بطلان الاعلان الا اذا خدع المعلن بسبب هذا الخطأ .

(٧) اذا كان من الواجب ابلاغ اعلان الاحتجاج الى أى شخص فيجوز ابلاغه لذلك الشخص نفسه أو لوكيله في هذا الشأن .

(٨) اذا توفى الساحب والمظهر وعلم المعلن بذلك فيجب عليه اعلان من يمثل المتوفى شخصيا - ان وجد - وكان يمكن معرفته ببذل جهد معقول (٩) اذا أفلس الساحب أو المظهر فيجوز ابلاغ الاعلان اليه شخصيا أو لامين الدائنين أو لمن يدير اموال التفليسة .

(١٠) اذا كان الساحبون أو المظهرون اثنين فأكثر ولم يكونوا شركاء فيجب ان يبلغ الاعلان لكل منهم ما لم يكن احدهم مأذونا له في استلام هذا الاعلان عن الآخرين .

(١١) يجوز ابلاغ الاعلان فورا بعد عمل الاحتجاج (البروتستو) عن الكمبيالة ويتحتم ابلاغه في ظرف مدة معقولة بعد الاحتجاج واذا لم توجد ظروف خاصة فلا يعتبر انه قد بلغ في مدة معقولة الا : -

(أ) اذا أبلغ الاعلان أو أرسل الى المعلن اليه بحيث يصله خلال سبعة أيام بعد عمل الاحتجاج عن الكمبيالة اذا كان المعلن والمعلن اليه مقيمين في جهة واحدة .

(ب) اذا ارسل الاعلان خلال سبعة ايام بعد عمل الاحتجاج عن الكمبيالة في حالة وجود بريد خلال هذه السبعة أيام والا ففي أول بريد تال لتلك المدة اذا كان المعلن والمعلن مقيمين في جهات مختلفة .

(١٢) اذا كانت الكمبيالة وقت حصول الاحتجاج عنها في يد وكيل فيجوز له اما ان يتولى بنفسه الاعلان الى جميع الأطراف الملزمين بالكمبيالة واما أن يعلن موكله فاذا أراد اعلان موكله فيجب عليه ان يفعل ذلك في ظرف المدة المقررة كما لو كان الوكيل هو الحائز . وللموكل عند استلامه الاعلان نفس المدة المقررة للأعلان كما لو كان الوكيل الذي أعلنه حائزا مستقلا عنه .

(١٣) اذا وصل الى أحد أطراف الكمبيالة اعلان صحيح عن الاحتجاج ، كان له - بعد استلامه

ذلك الاعلان ولأجل اعلان الاطراف السابقين عليه - نفس المدة التي تكون للحائز بعد عمل الاحتجاج .

(١٤) اذا كان الاعلان عن الاحتجاج قد تم بالعنوان الصحيح ووضع في البريد فيعتبر ان الراسل قد اعلن الاحتجاج اعلانا صحيحا بالرغم عن اى تقصير يقع من مصلحة البريد .

مبررات تأخير الاعلان عن الاحتجاج .

٥٢ - (١) يقبل عذر التأخير فى الاعلان عن الاحتجاج اذا كان التأخير ناشئا عن اسباب خارجة عن ادارة الطرف المعلن وغير راجعة الى تقصيره أو سوء تصرفه أو اهماله فاذا زال سبب التأخير فيجب اجراء الاعلان مع بذل جهد معقول فى ذلك .

(٢) يستغنى عن الاعلان عن الاحتجاج فى الاحوال الآتية : -

(أ) اذا لم يمكن بعد بذل جهد معقول اجراء الاعلان الذى يتطلبه هذا القانون الى الساحب أو المظهر المراد الزامه بالكمبيالة أو لم يمكن اىصال الاعلان اليه .

(ب) فى حالة التنازل صراحة أو ضمنا عن وجوب الاعلان يجوز التنازل عن اعلان الاحتجاج قبل حلول ميعاد الاعلان أو بعد فواته من غير حصول الاعلان بالطرق المقررة .

(ج) فيما يتعلق بالساحب فى الاحوال الآتية :

أولا - اذا اتحد شخص الساحب والمسحوب عليه .

ثانيا : اذا كان المسحوب عليه شخصا وهميا أو غير أهل للتعاقد .

ثالثا : اذا كان الساحب هو نفس الشخص الذى قدمت له الكمبيالة .

رابعا : اذا كان المسحوب عليه أو القابل غير ملزم فيما بينه وبين الساحب بقبول الكمبيالة أو دفع قيمتها .

خامسا : اذا ألغى الساحب الأمر بالدفع .

(د) فيما يتعلق بالمظهر فى الاحوال الآتية : -

أولا : اذا كان المسحوب عليه شخصا وهميا أو غير أهل للتعاقد وكان المظهر عالما بذلك وقت تظهيره الكمبيالة .

ثانيا : اذا كان المظهر هو الشخص الذى قدمت له الكمبيالة للدفع .

ثالثا : اذا كانت الكمبيالة قد قبلت أو حررت مجاملة للمظهر .

قواعد الاحتجاج (البروتستو) .

٥٣ - يكفى فى الاحتجاج لعدم القبول أو لعدم الدفع أن يتم وفقا لقانون الاجراءات المدنية لسنة ١٩٧٤ . (١)

واجبات الحائز بالنسبة للقابل أو المسحوب عليه

٥٤ (١) اذا قبلت الكمبيالة قبولا مطلقا فلا يكون تقديمها ضروريا لالزام القابل بها .

(٢) اذا اشترط فى صيغة القبول المقيد وجوب التقديم للدفع فلا تبرأ ذمة القابل من الكمبيالة بسبب عدم تقديمها له للدفع فى يوم استحقاقها الا اذا وجد نص صريح يقضى ببراءة ذمته .

(٣) ليس من الضرورى لالزام القابل بالكمبيالة أن يعمل عنها احتجاجا أو أن يعلن برفضها .

(٤) - يجب على حائز الكمبيالة عند تقديمها للدفع ان يبرزها الى الشخص الذى يطلب منه الدفع وعليه ان يسلم الكمبيالة فورا للشخص الذى يقوم بدفع قيمتها .

الدعوى بمقابل الكمبيالة .

٥٥ - اذا برئت ذمة الساحب أو المظهر من الالتزام بالكمبيالة بسبب تقصير الحائز فى تقديمها تقديما صحيحا أو فى عمل احتجاج عنها أو فى الاعلان عن رفضها ، فلا يترتب على ذلك ابراء ذمة الساحب أو المظهر من الالتزام بمقابل الكمبيالة ما لم يكن قد اصابه ضرر من تقصير الحائز فى القيام بواجباته وفى هذه الحالة لا تبرأ ذمته الا بقدر ما يكون قد لحقه من خسارة .

التزامات الاطراف

الاموال التي بيد المسحوب عليه .

٥٦ - لا يترتب على مجرد تحرير الكمبيالة تحويل الاموال التي بيد المسحوب عليه والتي يمكنه الدفع منها وعلى ذلك لا يلتزم المسحوب عليه بكمبيالة لم يقبلها على الوجه الذي يتطلبه القانون .

التزام القابل .

٥٧ - يترتب على قبول الكمبيالة بالنسبة لقبولها ما يأتي : -

(أ) أن يلتزم بدفع الكمبيالة وفقا لصيغة قبوله .

(ب) أن يمتنع عليه أن ينكر على الحائز بطريق صحيح أمرا من الامور الآتية : -

اولا : وجود الساحب وصحة توقيعه واهليته وسلطته في سحب الكمبيالة .

ثانيا : اهليه الساحب للتظهير عند حصوله اذا كانت الكمبيالة مسحوبة لأمره ، ولكن لا يمتنع عليه انكار ان التظهير حقيقى أو صحيح .

ثالثا : وجود المستفيد واهليته لتظهير الكمبيالة وقت قيامه بتظهيرها وذلك فى حالة ما اذا كانت الكمبيالة مستحقة الدفع لامر شخص ثالث ولكن لا يمتنع عليه انكار ان التظهير حقيقى أو صحيح .

التزام الساحب والمظهر .

٥٨ - (١) يترتب على سحب الكمبيالة بالنسبة لساحبها ما يأتي :

(أ) أن يكون ملزما بقبولها اذا قدمت تقديما صحيحا وبدفع قيمتها طبقا لصيغتها وانه اذا رفضت الكمبيالة يكون ملزما بتعويض الحائز أو أى مظهر يكون مجبرا على دفع قيمتها بشرط أن تكون الاجراءات المقررة فى حالة رفض الكمبيالة قد اتخذت على الوجه الصحيح .

(ب) أن يمتنع عليه أن ينكر على الحائز بطريق صحيح وجود المستفيد واهليته لتظهيرها وقت التظهير .

(٢) يترتب على تظهير الكمبيالة بالنسبة لمظهرها ما يأتي : -

(أ) أن يكون ملزما بقبولها اذا قدمت تقديما صحيحا وبدفع قيمتها طبقا لصيغتها وانه اذا رفضت الكمبيالة يكون ملزما بتعويض الحائز أو أى مظهر لا حق له يكون مجبرا على دفع قيمتها بشرط أن تكون الاجراءات المقررة فى حالة رفض الكمبيالة قد اتخذت على الوجه الصحيح .

(ب) أن يمتنع عليه أن ينكر على الحائز بطريق صحيح أن توقيع الساحب وجميع التظاهرات السابقة حقيقية ومستوفاة من جميع الوجوه .

(ج) أن يمتنع عليه أن ينكر على المظهر اليه التالى له مباشرة أو على أى مظهر اليه آخر لاحق له أن الكمبيالة كانت وقت تظهيره لها صحيحة وقائمة وانه يملكها بسبب صحيح .

توقيع الطفيل على الكمبيالة ملزم له كمظهر .

٥٩ - الشخص الذى يوقع على كمبيالة ولم يكن ساحباً أو قابلاً يكون ملزماً بما يلتزم به المظهر للحائز بطريق صحيح .

مقدار التعويض الذى يطلب من أطراف الكمبيالة المرفوضة .

٦٠ - اذا رفضت الكمبيالة فان مقدار التعويض الذى يعتبر تعويضا محددا يكون كما يلى : -

(أ) يجوز للحائز أن يسترد من أى طرف ملزم بمقتضى الكمبيالة وكذلك يجوز للساحب الذى اجبر على الدفع أن يسترد من القابل وللمظهر الذى اجبر على الدفع أن يسترد من القابل أو الساحب أو من أى مظهر سابق ما يأتي : -

اولا : قيمة الكمبيالة .

ثانيا : فائدتها من تاريخ احتجاج عدم الدفع .

ثالثا : نفقات الاحتجاج .

(ب) فى حالة الكمبيالة التى رفضت فى الخارج فيجوز بدلا من التعويض سالف الذكر أن يسترد الحائز من الساحب أو المظهر وكذلك للساحب أو للمظهر الذى اجبر على دفع الكمبيالة أن يسترد من أى طرف ملزم له قيمة اعادة التحويل وما يستحق عليها من فوائد الى وقت الدفع . على انه يجوز أن يلتزم كل من المظهرين أو الساحب باعادة تحويل واحد فقط .

والتظاهرات اللاحقة له وان يتداول الكمبيالة من جديد اذا استصوب ذلك .

(٣) تبرأ الذمة من كمبيالة المجاملة اذا دفع من حررت الكمبيالة لمجاملته قيمتها بطريق صحيح **الشخص الذى يدفع قيمة الكمبيالة الواجبة الدفع عند الطلب اذا كان عليها تظهير مزور .**

٦٣ - اذا دفع الشخص الذى سحبت عليه الكمبيالة قيمتها بحسن نية وفقا للمجرى العادى للمعاملات التجارية فلا يتحتم عليه اثبات ان تظهير المستفيد أو أى تظهير لاحق له قد حصل بمعرفة الشخص المنسوب اليه التظهير أو بأذنه ويعتبر دفع هذا الشخص لقيمة الكمبيالة حاصلًا بطريق صحيح ولو كان التظهير مزورًا أو موضوعًا بدون إذن .

حالة ما اذا كان القابل حائزًا عند الاستحقاق .
٦٤ - اذا كان قابل الكمبيالة حائزًا لها بوصفه ذى حق أو أصبح كذلك عند استحقاقها أو بعد استحقاقها تبرأ ذمته منها .

التنازل الصحيح .

٦٥ - (١) تبرأ الذمة من الكمبيالة اذا تنازل الحائز عند استحقاقها أو بعده عن حقوقه نحو القابل تنازلاً مطلقاً غير مقترن بشرط ويجب أن يكون التنازل بالكتابة الا اذا سلمت الكمبيالة للقابل .

(٢) - وبنفس الطريقة يجوز للحائز أن يعفى أى طرف فى الكمبيالة من التزاماته فيها وذلك قبل استحقاق الكمبيالة أو عند استحقاقها أو بعده ولكن لا يترتب على هذه المادة مساس بحقوق الحائز بطريق صحيح الذى لم يكن عالماً بذلك الاعفاء .

الغاء الكمبيالة .

٦٦ - (١) تبرأ الذمة من الكمبيالة اذا ألغاه الحائز أو وكيله بقصد الغائها وكان الالغاء ظاهراً عليها .

(٢) وكذلك تبرأ ذمة أى طرف ملزم بموجب الكمبيالة اذا ألغى الحائز أو وكيله توقيعه على الكمبيالة بقصد الالغاء وفى هذه الحالة تبرأ ذمة أى مظهر كان له حق الرجوع على الطرف الذى ألغى توقيعه .

(ج) فى الأحوال التى يجيز فيها هذا القانون المطالبة بالفوائد على سبيل التعويض يجوز رفض السماح بها كلها أو بعضها اذا اقتضت العدالة ذلك واذا صرح فى الكمبيالة بأن تدفع ومعها الفوائد بسعر معين فالفائدة التى تقدر على سبيل التعويض يجوز ان تحسب أو لا تحسب بهذا السعر .

ناقل الكمبيالة بالتسليم .

٦١ - (١) حائز الكمبيالة المستحقة الدفع لحاملها يسمى « ناقلًا بالتسليم » اذا نقل الكمبيالة الى غيره بتسليمه اياها بدون تظهيرها .
(٢) الناقل بالتسليم ليس ملزماً بموجب الكمبيالة .

(٣) - الناقل بالتسليم الذى نقل كمبيالة يضمن لمن نقلها له مباشرة ، اذا كان حائزاً لها بالقيمة ، انها صحيحة بحسب ظاهرها وبأن له الحق فى نقلها ، وانه فى وقت نقلها لم يكن عالماً بشئ يجعلها عديمة القيمة .

إبراء الذمة

الدفع بطريق صحيح .

٦٢ - (١) تبرأ الذمة من الكمبيالة بدفع قيمتها بطريق صحيح من المسحوب عليه أو من القابل أو ممن ينوب عنهما .

والمقضود « بالدفع بطريق صحيح » ان تدفع الكمبيالة فى وقت استحقاقها أو بعده للحائز عليها بحسن نية الذى لا يعلم بوجود عيب فى ملكيته لها .

(٢) مع مراعاة الأحكام المبينة فيما بعد لا تبرأ الذمة من الكمبيالة اذا دفعت قيمتها من الساحب أو من مظهر غير أنه : -

(أ) اذا كانت الكمبيالة مستحقة الدفع لشخص ثالث أو لامره ودفع الساحب قيمتها فيجوز للساحب الزام القابل بدفع قيمتها ولكن لا يجوز له ان يعيد اصدارها .

(ب) اذا دفع مظهر قيمة الكمبيالة أو اذا كانت الكمبيالة مستحقة الدفع لامر الساحب ودفع الساحب قيمتها فتعود لمن قام بالدفع حقوقه السابقة بالنسبة للقابل أو للطراف السابقين عليه ويجوز له ان يشطب تظهيره

(٣) لا يترتب أى أثر على الالفاء الذى يقع بدون قصد أو يقع خطأ أو بدون اذن من الحائز ومع ذلك اذا تبين من ظاهر الكمبيالة انها قد الغيت أو تبين من التوقيع انه قد الغى فأن عبء الاثبات يقع على الطرف الذى يدعى بوقوع الالفاء بدون قصد أو عن خطأ أو بدون اذن .

التغير فى الكمبيالة .

٦٧ - (١) تبطل الكمبيالة اذا وقع تغيير جوهري فيها أو فى صيغة قبولها بدون رضا جميع الاطراف الملزمين بموجبها الا بالنسبة للطرف الذى قام بالتغيير أو اذن بالتغيير أو رضى به وبالنسبة للمظهرين اللاحقين له .

ومع ذلك اذا غيرت الكمبيالة تغييرا جوهريا ولم يكن ذلك التغيير ظاهرا فيها وكانت فى يد حائز بطريق صحيح فيجوز لهذا الحائز ان يستعملها كما لو لم يقع فيها تغيير وان ينفذ دفع قيمتها وفقا لصيغتها الاصلية .

(٢) ويعتبر تغييرا جوهريا على وجه الخصوص اى تغيير فى التاريخ أو فى المبلغ المستحق دفعه أو فى ميعاد الدفع أو فى محل الدفع وكذلك اذا اضيف محل للدفع بدون رضا القابل فى الاحوال التى يكون فيها القبول مطلقا .

قبول الكمبيالة ودفعها نيابة عن الغير

القبول نيابة عن الغير عقب الاحتجاج .

٦٨ - (١) اذا حصل عن الكمبيالة احتجاج عدم القبول أو حصل عنها احتجاج عدم الدفع فى حالة افلاس المسحوب عليه ولم يكن ميعاد استحقاقها قد انقضى فيجوز لأى شخص برضاء حائز الكمبيالة أن يتدخل ويقبلها عقب الاحتجاج نيابة عن أى طرف ملتزم بموجبها أو نيابة عن الشخص الذى سحب الكمبيالة لحسابه .

(٢) يجوز قبول الكمبيالة نيابة عن الغير قبولا يقتصر على جزء فقط من المبلغ الذى تسحب به .

(٣) يشترط لصحة القبول نيابة عن الغير عقب الاحتجاج ما يأتى : -

- (أ) ان يكتب القبول على الكمبيالة وان يذكر فى صيغته انه قبول نيابة عن الغير .
- (ب) ان يوقع القابل نيابة عن الغير على صيغة القبول .

(٤) اذا لم يبين فى صيغة القبول نيابة عن الغير صراحة اسم الشخص الذى حصل القبول نيابة عنه فيعتبر القبول نيابة عن الساحب .

(٥) اذا كانت الكمبيالة الواجبة الدفع بعد الاطلاع عليها قد قبلت نيابة عن الغير فيحسب ميعاد استحقاقها من تاريخ احتجاج (بروتستو) عدم القبول لا من تاريخ القبول نيابة عن الغير .

مسئولية القابل نيابة عن الغير .

٦٩ - (١) القابل نيابة عن الغير يلتزم بهذا القبول بدفع قيمة الكمبيالة وفقا لصيغة القبول عند تقديمها تقديمًا صحيحًا اذا لم يدفع المسحوب عليه قيمتها بشرط ان تكون الكمبيالة قد قدمت للدفع تقديمًا صحيحًا وعمل عنها احتجاج (بروتستو) عدم الدفع واعلن القابل نيابة عن الغير بكل ذلك .

(٢) القابل نيابة عن الغير ملزم فى مواجهة الحائز وجميع الاطراف فى الكمبيالة اللاحقين لمن حصل القبول نيابة عنه .

تقديم الكمبيالة الى القابل نيابة عن الغير أو الى من يرجع عليه عند الاقتضاء .

٧٠ - (١) الكمبيالة المرفوضة التى تقبل نيابة عن الغير عقب الاحتجاج أو الكمبيالة التى ينص فيها على الرجوع على الملتزم بالدفع الاقتضاء يجب تقديمها وعمل احتجاج عدم الدفع عنها فى المدة المقررة بعد تاريخ استحقاقها قبل ان تقدم للدفع الى القابل نيابة عن الغير أو الى الشخص الذى يرجع عليه عند الاقتضاء .

(٢) اذا كان عنوان القابل نيابة عن الغير فى نفس الجهة التى حصل فيها احتجاج (بروتستو) عدم الدفع فيجب الا يتأخر تقديم الكمبيالة اليه عن اليوم التالى لتاريخ احتجاج (بروتستو) عدم الدفع .

واذا كان عنوان القابل نيابة عن الغير فى مكان آخر غير الجهة التى حصل فيها احتجاج (بروتستو) عدم الدفع فيجب لاجل تقديمها له الا يتأخر ارسالها اليه عن اليوم التالى لتاريخ احتجاج (بروتستو) عدم الدفع .

(٣) يقبل عذر التأخير فى التقديم أو عدم

التقديم في جميع الاحوال التي يقبل فيها عذر التأخير في التقديم للدفع أو عدم التقديم للدفع .

(٤) اذا رفضت الكمبيالة ممن قبلها نيابة عن الغير فيجب عمل احتجاج (بروتستو) عدم الدفع لعدم قيامه بدفعها .

الدفع نيابة عن الغير عقب الاحتجاج .

٧١ - (١) اذا حصل احتجاج (بروتستو) عدم الدفع عن الكمبيالة فيجوز لأي شخص غير القابل ان يتدخل ويدفع قيمتها عقب الاحتجاج نيابة عن أى طرف ملتزم بمقتضاها أو عن الشخص الذى سحبت الكمبيالة لحسابه .

(٢) اذا تقدم شخصان أو أكثر لدفع قيمة الكمبيالة نيابة عن اطراف مختلفين فيفضل منهم الشخص الذى يترتب على دفعه ابراء ذمة العدد الاكبر من الاطراف .

(٣) يجب اثبات الدفع نيابة عن الغير عقب الاحتجاج بكتابة تحرر على ورقة الاحتجاج (بروتستو) حتى يترتب عليه اثره القانوني والا اعتبر دفعا اختياريا محضا .

(٤) يجب أن تكون تلك الكتابة بصيغة اقرار صادر من الدافع نيابة عن الغير أو من وكيله في ذلك يصرح فيه بأنه يقصد دفع القيمة نيابة عن الغير ويذكر ايضا اسم الشخص الذى يدفع نيابة عنه .

(٥) يترتب على دفع قيمة الكمبيالة نيابة عن الغير براءة ذمة جميع الاطراف اللاحقين للطرف الذى دفعت الكمبيالة نيابة عنه ، غير ان الدافع نيابة عن الغير يحل محل الحائز ويخلفه في جميع حقوقه وواجباته بالنسبة للطرف الذى دفع نيابة عنه ولجميع الأطراف الملتزمين في مواجهته .

(٦) - يكون للدافع نيابة عن الغير عندما يدفع للحائز قيمة الكمبيالة ونفقات الاحتجاج (البروتستو) الاصلية والعرضية حق استلام الكمبيالة نفسها وورقة الاحتجاج (البروتستو) واذا لم يسلمها الحائز عند طلبها منه كان ملزما في مواجهة الدافع نيابة عن الغير بما يترتب على ذلك من التعويض .

(٧) اذا امتنع حائز الكمبيالة عن استلام القيمة عقب الاحتجاج سقط حقه في الرجوع على أى طرف كانت ستبرا ذمته بذلك الدفع .

الصكوك الضائعة

حق الحائز في الحصول على نسخة من الكمبيالة الضائعة .

٧٢ - اذا ضاعت كمبيالة قبل انقضاء ميعاد استحقاقها فيجوز لمن كان حائزا لها ان يطلب من الساحب أن يعطيه كمبيالة أخرى بنفس الصيغة وعليه أن يعطى الساحب ، ان طلب منه ذلك ، ضمانا لما قد يطالبه به أى شخص اذا وجدت بعد ذلك الكمبيالة المدعى بضياعها .

واذا امتنع الساحب عن اعطاء تلك النسخة من الكمبيالة عند طلبها فيجوز اجباره على ذلك .

الدعوى المبنية على كمبيالة ضائعة .

٧٣ - يجوز للمحكمة أو للقاضي عند نظر أية دعوى مرفوعة أو أية اجراءات اتخذت بمقتضى كمبيالة ، ان يأمر بعدم الاستناد الى ضياع الصك بشرط تقديم ما يراه القاضي أو المحكمة كافيا لتعويض أى شخص قد يطالب بمقتضى الصك المذكور .

الاحتجاج عن كمبيالة ضائعة .

٧٤ - اذا طلب من كان حائزا لكمبيالة ضائعة دفع قيمتها ورفض الدفع فله في سبيل أن يحفظ جميع حقوقه في مواجهة جميع الاطراف الملتزمين بمقتضى الكمبيالة الاصلية ان يقوم بعمل احتجاج وبابلاغ اعلان الاحتجاج طبقا لما سبق بيانه ويكون هذا الاجراء كافيا اذا حصل وفقا لقانون الاجراءات المدنية لسنة ١٩٧٤ (١) الا انه يجب استعمال نسخة من الكمبيالة يقدمها الساحب حسبما هو منصوص عليه في المادة ٧٢ أو صورة منها يعتمدها حائز الكمبيالة الاصلية بدلا عن الكمبيالة الاصلية .

الكمبيالة المحررة في مجموعة أجزاء

قواعد خاصة بتعدد الاجزاء .

٧٥ - (١) اذا حررت الكمبيالة من عدة أجزاء وكان كل واحد منها مرقوما وفيه اشارة

لباقى الاجزاء فان مجموع هذه الاجزاء يؤلف كمبيالة واحدة .

(٢) اذا ظهر حائز الكمبيالة ذات الاجزاء المتعددة جزءين أو أكثر لاشخاص مختلفين التزم بكل واحد منها وكذلك يلتزم كل مظهر بعده بالجزء التى ظهره كما لو كانت تلك الاجزاء كمبيالات مستقلة .

(٣) اذا نقل جزءان أو أكثر من كمبيالة لحائزين مختلفين بطريق صحيح فان الحائز الذى اكتسب منهم الحق فى الكمبيالة أولا يعتبر هو المالك الحقيقى لها بالنسبة لهؤلاء الحائزين الا انه لا يترتب على هذا البند مساس بحقوق من يقبل أو يدفع بطريق صحيح أول جزء منها يقدم اليه .

(٤) يجوز أن تكتب صيغة القبول على أى جزء ويجب أن تكتب على جزء واحد فقط .

وإذا قبل المسحوب عليه أكثر من جزء ووصلت الاجزاء المقبولة منه الى أيدي عدة حائزين بطريق صحيح فيجب عليه أن يلتزم بكل جزء من هذه الاجزاء كما لو كانت كمبيالة مستقلة .

(٥) اذا دفع قابل الكمبيالة المسحوبة من عدة أجزاء قيمتها من غير أن يطلب تسليم الجزء الذى عليه صيغة قبوله ثم وجد هذا الجزء فى ميعاد الاستحقاق فى يد حائز بطريق صحيح فيكون ملزما بمقتضاها لهذا الحائز .

(٦) مع مراعاة القواعد السابقة اذا برئت الذمة من أى جزء بدفع قيمته أو لى سبب آخر ، فتبرا الذمة من جميع أجزاء الكمبيالة .

القسم الثالث

الشيكات المسحوبة على المصارف

تعريف الشيك

٧٦ - الشيك هو كمبيالة مسحوبة على مصرف ومستحقة الدفع عند الطلب وفيما عدا ما نص على خلافه فيما يلى تسرى على الشيك احكام هذا القانون السارية على الكمبيالة الواجبة الدفع عند الطلب .

تقديم الشيك للدفع

٧٧ - مع مراعاة احكام هذا القانون : -

(أ) اذا لم يقدم الشيك للدفع فى ميعاد معقول من تاريخ اصداره وكان لساحبه أو لمن

سحب الشيك على حسابه الحق فيما بينه وبين المصرف فى أن تدفع قيمة الشيك عند تقديمه فى هذا الوقت واصابه ضرر فعلى من جراه التأخير، فتبرا ذمته بقدر ما لحقه من ضرر ، أى بمقدار الزيادة التى صارت له فى ذمة هذا المصرف بسبب عدم دفع قيمة الشيك .

(ب) لاجل تحديد الميعاد المعقول يراعى نوع الصك والوقائع الخاصة بكل حالة .

(ج) حائز الشيك الذى برئت ذمة ساحبه أو ذمة من سحب الشيك على حسابه يصبح دائنا للمصرف بدلا من الساحب أو الشخص المذكور بمقدار براءة ذمة أى منهما وله أن يسترد ذلك القدر على المصرف .

الغاء التفويض الصادر للمصرف بالدفع

٧٨ - ينقضى التفويض الصادر للمصرف بالدفع والتزامه بدفع قيمة الشيك المسحوب عليه من عميله :

(أ) اذا الغى العميل امر الدفع .

(ب) اذا ابلغ المصرف ب وفاة العميل .

الشيك المسطر

تعريف التسطير

٧٩ - (١) يعتبر الشيك مسطرا تسطيرا عاما اذا اضيف اليه ما يأتى : -

(أ) عبارة « وشركاه » أو أى مختصر لها بين خطين متوازيين بعرض الشيك مضافا اليها عبارة « غير قابل للتداول » أو بدونها .

أو (ب) بوضع خطين متوازيين بعرض الشيك مع عبارة « غير قابل للتداول » أو بدونها .

(٢) ويعتبر الشيك مسطرا تسطيرا خاصا لمصرف معين اذا اضيف اليه مكتوبا بالعرض على وجهه اسم ذلك المصرف مع عبارة « غير قابل للتداول » أو بدونها ،

تسطير الساحب للشيك أو تسطيره بعد اصداره

٨٠ - (١) يجوز للساحب تسطير الشيك تسطيرا عاما أو خاصا .

(٢) اذا صدر الشيك بدون تسطير فيجوز لحائزه ان يسطره تسطيرا عاما أو خاصا .

(٣) اذا كان الشيك مسطرا تسطيرا عاما فيجوز لحائزه ان يسطره تسطيرا خاصا .

(٤) اذا كان الشيك مسطرا تسطيرا عاما او خاصا فيجوز لحائزه ان يضيف اليه عبارة « غير قابل للتداول » .

(٥) اذا كان الشيك مسطرا لمصرف تسطيرا خاصا فيجوز لذلك المصرف ان يسطره ثانية تسطيرا خاصا لمصرف آخر لتحصيل قيمته .

(٦) اذا أرسل شيك غير مسطر أو شيك مسطر تسطيرا عاما الى مصرف لتحصيل قيمته فيجوز له أن يسطره تسطيرا خاصا لنفسه .

التسطير جزء جوهري من الشيك .

٨١ - التسطير المقرر بهذا القانون جزء جوهري من الشيك ولا يجوز قانونا لأي شخص ان يمحوه أو يضيف اليه أو يغيره الا طبقا لما يجيزه هذا القانون .

واجبات المصرف بالنسبة للشيك المسطر .

٨٢ - (١) اذا كان الشيك مسطرا تسطيرا خاصا لاكثر من مصرف واحد فيجب على المصرف المسحوب عليه هذا الشيك ان يمتنع عن دفع قيمته الا في حالة ما اذا كان الشيك مسطرا لمصرف موكل بالتحصيل .

(٢) فاذا دفع المصرف المسحوب عليه قيمة ذلك الشيك بالرغم من تسطيره بتلك الكيفية أو دفع قيمة شيك مسطرا تسطيرا عاما لغير مصرف أو دفع قيمة شيك مسطرا تسطيرا خاصا لمصرف غير المصرف المسطر له الشيك أو لغير المصرف الموكل من قبله بالتحصيل كان ملزما أمام المالك الحقيقي للشيك بأى خسارة قد تصيبه نتيجة لدفع الشيك على هذا الوجه ، ومع ذلك اذا قدم الشيك للدفع ولم يكن ظاهرا به وقت تقديمه أنه مسطر أو لم يظهر انه كان مسطرا ومضى التسطير أو اضيف اليه أو غير بما لا يجيزه هذا القانون فلا يكون المصرف الذى دفع قيمة الشيك بحسن نية وبغير اهمال مسئولاً أو ملزماً بشئ ما ، كما انه لا يجوز الاعتراض على الدفع بحجة أن الشيك كان مسطرا أو أن التسطير قد مضى أو اضيف اليه أو غير بما لا يجيزه القانون أو بأن الدفع حصل لغير مصرف أو لغير المصرف المسطر باسمه

الشيك أو الذى كان مسطرا باسمه أو لغير المصرف الموكل من قبله بالتحصيل على حسب الاحوال .

حماية المصرف الساحب في حالة الشيكات المسطرة .

٨٣ - اذا دفع المصرف المسحوب عليه شيكا مسطرا تسطيرا عاما قيمة الشيك الى مصرف بحسن نية وبدون اهمال أو دفع قيمة الشيك اذا كان مسطرا تسطيرا خاصا الى المصرف المسطر له الشيك أو الى المصرف الموكل من قبله بالتحصيل فان المصرف الذى دفع القيمة والساحب في حالة وصول الشيك الى يد المستفيد يكون لهما على التوالى نفس الحقوق ويوضعان في نفس المركز كما لو كان الدفع حاصلًا للمالك الحقيقي للشيك .

الاثار المترتب على تسطير (غير قابل للتداول) في الشيك المسطر بالنسبة للحائز .

٨٤ - اذا اخذ شخص شيكا مسطرا وعليه عبارة « غير قابل للتداول » فلا يكون له حق ملكية أقوى من حق الشخص الذى تلقاه عنه وكذلك ليس له ان ينقل لغيره حقا اقوى من حق الشخص الذى تلقاه عنه .

حماية المصرف الذى يقوم بالتحصيل .

٨٥ - اذا استلم المصرف بالنيابة عن عميله بحسن نية وبدون اهمال قيمة شيك مسطر تسطيرا عاما أو خاصا لنفسه ولم يكن للعميل حق ملكية ذلك الشيك أو كان حق ملكيته له معيبا فلا يلتزم المصرف بأية مسئولية فى مواجهة المالك الحقيقي للشيك لمجرد استلامه لتلك القيمة .

القسم الرابع

السندات الاذنية

تعريف السند الاذنى .

٨٦ - (١) السند الاذنى هو وعد بالكتابة غير مقيد بشرط صادر من شخص لآخر وموقع عليه ممن اصدره يتعهد فيه بان يدفع عند الطلب أو فى تاريخ معين أو قابل للتعين فى المستقبل مبلغا معينا من النقود لشخص معين أو لامره أو لحامل السند .

(٢) الصك المحرر في شكل سند مستحق الدفع لأمر محرره لا يعد سندا اذنيا بالمعنى المراد من هذه المادة ما لم يظهره من أصدره .

(٣) لا يكون السند الاذنى غير صحيح لمجرد اشتماله على تعهد بتأمين اضافى مع الاذن ببيعه أو التصرف فيه .
• **اقتضاء التسليم** .

٨٧ - لا يكون السند الاذنى مستوفيا وتاما حتى يسلم الى المستفيد أو الى الحامل .

السندات المحررة بالتضامن أو بالتضامن والانفراد

٨٨ - (١) يجوز أن يحزر السند الاذنى اثنان أو أكثر وان يكونوا ملزمين به بالتضامن أو بالتضامن والانفراد بحسب صيغة السند .

(٢) اذا حرر السند الاذنى بهذه الصيغة « اتعهد بدفع كذا » ووقع عليه شخصان أو أكثر اعتبر محررا منهم بالتضامن والانفراد .

السندات المستحقة الدفع عند الطلب

٨٩ - (١) اذا ظهر السند الاذنى المستحق الدفع عند الطلب فيجب تقديمه للدفع فى ميعاد معقول من تاريخ تظهيره فاذا لم تدفع قيمته فيجب الاحتجاج عنه لعدم الدفع فى نفس اليوم الذى قدم فيه أو فى خلال اليومين التالين ليوم تقديمه والا برئت منه ذمة المظهر .

(٢) لتحديد الوقت المعقول يجب مراعاة طبيعة الصك والوقائع الخاصة بكل حالة .

(٣) اذا تم تداول السند الاذنى المستحق الدفع عند الطلب وتبين انه قد مضت مدة معقولة من تاريخ اصداره ولم يقدم فلا يعتبر ان ميعاد استحقاقه قد انقضى بما يؤثر على حقوق الحائز بسبب عيوب فى ملكية السند لم يبلغ عنها .

وجوب تقديم السند للدفع حتى يكون محرره ملزما به .

٩٠ - (١) اذا نص فى متن السند الاذنى على وجوب دفع قيمته فى مكان معين فيجب لالزام محرره به تقديمه للدفع فى ذلك المكان .

وفى غير ذلك من الاحوال لا يكون تقديم السند للدفع ضروريا لالزام محرره به .

(٢) يجب لالزام المظهر بالسند الاذنى تقديم السند للدفع والحق التقديم بالاحتجاج فى حالة عدم الدفع .

(٣) اذا نص فى متن السند الاذنى على وجوب دفع قيمته فى مكان معين فيجب لكى يلتزم به المظهر تقديمه فى ذلك المكان المعين والحق التقديم بالاحتجاج ولكن اذا كان مكان الدفع مذكورا فى السند بصورة مذكوره فقط فيكفى لالزام المظهر أن يقدم السند فى ذلك المكان والحق التقديم بالاحتجاج ومع ذلك يكفى ايضا تقديم السند لمحرره فى غير ذلك المكان والحق التقديم بالاحتجاج متى كان التقديم والاحتجاج مستوفيين للشروط الاخرى .

التزام محرر السند

٩١ - يترتب على تحرير السند الاذنى بالنسبة لمحرره ما يأتى : -

(أ) تعهده بدفع قيمة السند وفقا لصيغته .

(ب) أن يمتنع عليه ان ينكر على الحائز بطريق صحيح وجود المستفيد واهليته للتظهير وقت تظهير السند .

سريان أحكام القسم الثانى على السندات الاذنية

٩٢ - (١) مع مراعاة الأحكام الواردة فى هذا القسم وفيما عدا ما نص عليه فى هذه المادة تسرى احكام هذا القانون الخاصة بالكمبيالات مع ، التعديلات اللازمة ، على السندات الاذنية .

(٢) عند تطبيق تلك الأحكام يعتبر محرر السند الاذنى فى منزلة قابل الكمبيالة ويعتبر المظهر الاول للسند الاذنى فى منزلة صاحب كمبيالة مقبولة ومستحقة الدفع لامر صاحبها .

(٣) لا تسرى على السندات الاذنية أحكام الكمبيالات الخاصة بالامور الآتية : -

(أ) التقديم للقبول .

(ب) القبول .

(ج) القبول عقب الاحتجاج (البروتستو) .

(د) الكمبيالات ذات الاجزاء المتعددة .

القسم الخامس

احكام تكميلية

• حسن النية

٩٣ - يعتبر الشيء انه عمل بحسن نية بالمعنى الوارد فى هذا القانون اذا حصل فى واقع الامر بامانة ويستوى فى ذلك حصوله باهمال أو بغير اهمال •

• التوقيع

٩٤ - (١) فى الأحوال التى يتطلب فيها هذا القانون التوقيع من شخص على صك أو كتابة لا يلزم ان يكون التوقيع حاصلًا من الشخص نفسه بل يكفى ان يكتب امضاءه شخص آخر بأذنه وفى حالة التوقيع بالختم يكفى ان يكون هو الموقع بالختم أو ان يوقع به غيره بأذنه •

(٢) فى حالة الهيئات الاعتبارية حيث يتطلب هذا القانون التوقيع على صك أو كتابة يكفى ان يختم الصك أو الكتابة بخاتم الهيئة الاعتبارية • ولا يجوز تفسير هذه المادة على انها تتطلب ختم الكمبيالة أو السند الاذنى بخاتم الهيئة الاعتبارية •

• حساب المواعيد

٩٥ - لا تحسب ايام العطلة عند حساب الميعاد المحدد فى هذا القانون لاجراء فعل أو عمل شيء اذا كان الميعاد اقل من ثلاثة ايام •

يقصد بأيام العطلة فى تطبيق هذا القانون الايام التى يتقرر انها عطلة بقرار من رئيس الجمهورية ينشر فى الجريدة الرسمية • (١)

اتخاذ خطوات الاحتجاج (البروتستو) فى المواعيد المقررة •

٩٦ - فى الأحوال التى يقضى فيها هذا القانون بعمل احتجاج (بروتستو) عن كمبيالة أو سند

اذنى فى خلال مدة معينة أو قبل اتخاذ اجراءات اخرى يكفى ان تقدم الكمبيالة الى الموظف المعين بموجب قانون الاجراءات المدنية لسنة ١٩٧٤ وان تدفع رسوم الاحتجاج (البروتستو) قبل مضى المدة المعينة أو قبل اتخاذ الاجراءات الاخرى ويجوز عمل الاحتجاج الرسمى فى أى وقت بعد ذلك ويعتبر كما لو عمل فى تاريخ تقديم الكمبيالة للموظف المشار اليه (٢) •

• جواز تسطير قسائم الأرباح

٩٧ - تسرى احكام هذا القانون الخاصة بالشيكات المسطرة على قسائم دفع الارباح •

• استثناءات

٩٨ - تبقى قواعد الافلاس فيما يتعلق بالكمبيالات والسندات الاذنية والشيكات سارية للمفعول عليها بالرغم من أى نصوص واردة فى هذا القانون •

• تقادم الدعاوى

٩٩ - (١) لا تقبل أية دعوى بموجب كمبيالة أو شيك أو سند اذنى على أى طرف فيها بعد مضى خمس سنوات من التاريخ الذى نشأ فيه للحائز حق رفع الدعوى على ذلك الطرف •

(٢) يبدأ سريان تلك المدة بالنسبة للقابل من ميعاد استحقاق الكمبيالة الا : -

(أ) اذا كان التقديم للدفع واجبا لالزام القابل فيبدأ سريان المدة من تاريخ ذلك التقديم •

(ب) اذا قبلت الكمبيالة بعد ميعاد استحقاقها فيبدأ سريان المدة من تاريخ القبول •

(٣) يبدأ سريان المدة بالنسبة للساحب أو المظهر من تاريخ استلامه اعلانا بحصول الاحتجاج (البروتستو) •

(١) معدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ ملحق التشريع للغازية العدد ٨٨٠ فى ١٥/٤/١٩٥٥ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ ملحق التشريع الخاص للغازية العدد ١١٤٨ فى ١٧/٦/١٩٧٣ ثم بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ السابق الاشارة اليه •

(٢) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ ملحق التشريع الخاص للغازية السودانية العدد ١١٦٢ فى ٢/٧/١٩٧٤ •

قانون كاربايد الكالسيوم لسنة ١٩١٧ [١٩١٧-١٢-٣٠]

قانون تفويض رئيس الجمهورية لاصدار لوائح
لمراقبة تخزين كاربايد الكالسيوم (١) (٢)
اسم القانون .

١ - يسمى هذا القانون « قانون كاربايد
الكالسيوم لسنة ١٩١٧ » .

سلطة رئيس الجمهورية فى اصدار لوائح .

٢ - يجوز لرئيس الجمهورية بأمر ينشر فى
الجريدة الرسمية أن يصدر لوائح لمراقبة تخزين
كاربايد الكالسيوم ليعمل بها فى السودان أو فى
أى مدينة أو منطقة ويجوز له بأمر مماثل أن يلغى
أو يعدل تلك اللوائح (٣) .

تحديد العقوبات .

٣ - يجوز لاي من هذه الاوامر أن يحدد
عقوبات عن الاخلال باحكام تلك اللوائح لا تتجاوز
الغرامة ١٠ جنيهات عدا فى حالة المخالفات
المستمرة والتي يجوز فيها فرض غرامة لا تتجاوز
٢ جنيه عن كل يوم أو جزء من يوم تستمر المخالفة
فى اثنائه ، وفى حالة عدم دفع الغرامة السجن
لمدة لا تتجاوز شهرين .

المحاكمة عن المخالفات .

٤ - أى اخلال بهذه اللوائح يجوز ان ينظر فيه
أى قاض من الدرجة الاولى أو الثانية وتكون
المحاكمة اما ايجازية أو غير ايجازية .

قانون البضائع المتنوعة والمقيدة لسنة ١٩٣٩ (٤)

ترتيب المواد

المادة

١ - اسم القانون .

٢ - الغناء .

٣ - البضائع المصنوعة .

٤ - البضائع المقيدة .

٥ - سلطة رئيس الجمهورية فى تعديل الجدول
- اصدار اللوائح .

٥ - أ الحقوق المطلقة والمميزة .

٦ - قوانين الاحوال ضد الحائز .

٧ - العقوبات .

٨ - مصادرة . . الخ الأشياء المستوردة
والمصدرة مخالفة لهذا القانون .

٩ - مصادرة البضائع . . الخ المرحلة مخالفة
لهذا القانون .

١٠ - سلطة حجز وسائل النقل او البضائع
أو الاشياء الخاضعة للمصادرة بموجب المادة ٩ .

١١ - مصادرة أو اعادة وسائل النقل أو
البضائع . . الخ التى تم الحجز عليها .

١٢ - يجوز للمحكمة أن تأمر بدفع غرامة
بدلا عن المصادرة .

١٣ - التصرف فى المحجوزات كما يرى وزير
المالية والاقتصاد الوطنى

١٤ - يجوز لرئيس الجمهورية أن يلغى
الغرامة وان يرفع الحجز .

١٥ - المحكمة التى تنظر المخالفة .

١٦ - حق النائب العام فى التنازل عن
الدعوى أو سحب الاتهام .

الجدول

الجدول الأول

المنع عند الاستيراد والتصدير

الجدول الثانى

المنع عند النقل والزراعة والتصنيع . . الخ

(١) الغازيتة السودانية فى ١٩١٧/١٢/٣٠ بمجموعة قوانين السودان الطبعة الخامسة المراجعة .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ ملحق التشريع للغازيتة العدد ١١٦٢ فى ١٩٧٤/٦/١٥ .

(٣) معدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ ملحق التشريع الخاص للغازيتة العدد ١١٤٨ فى ١٩٧٣/٦/١٧ .

(٤) الغازيتة السودانية فى ١٩٣٩/٨/٢٩ .

الجدول الثالث

القيود على الاستيراد والتصدير

الجدول الرابع

القيود على عند الترحيل أو الزراعة أو التصنيع

قانون البضائع المنوعة والمقيدة لسنة

١٩٣٩ (١٩٣٩/٨/٢٩)

قانون لتوحيد وتعديل القانون الخاص

بالبضائع المنوعة والمقيدة

اسم القانون .

١ - يسمى هذا القانون « قانون البضائع المنوعة والمقيدة لسنة ١٩٣٩ » .

الفاء .

٢ - ألغيت تشريعات سابقة .

البضائع المنوعة .

٣ - (١) يمنع استيراد البضائع والأشياء المبينة في القسم الأول من الجدول الملحق بهذا القانون .

(٢) يمنع تصدير البضائع والأشياء المبينة في القسم الثاني من هذا القانون . (١)

(٣) يمنع للحد الموضح في العمود الثاني من الجدول الثاني لهذا القانون ترحيل أو زراعة أو تصنيع أو أى تعامل آخر فى او بالبضائع المذكورة فى العمود الأول من ذلك الجدول .

البضائع المقيدة .

٤ - (١) يقيد استيراد البضائع او الاشياء المبينة فى العمود الاول من القسم الاول من الجدول الثالث من هذا القانون للحد الموضح ويكون خاضعا لاذن وترخيص السلطة (ان وجدت) المذكورة فى العمود الثانى من القسم الاول من الجدول المذكور ووفقا للشروط المتعلقة بتلك الرخصة او ذلك الاذن .

(٢) يقيد للحد الموضح - تصدير البضائع أو الاشياء المبينة فى العمود الاول من الجزء الثانى من الجدول الثالث من هذا القانون وتكون خاضعة لترخيص او اذن السلطة اذا كان ذلك ضروريا - المنصوص عليه فى العمود الثانى من الجزء الثانى من الجدول المذكور ووفقا للشروط المتعلقة بتلك الرخصة او ذلك الاذن .

(٣) يقيد ، للحد الموضح ، ترحيل أو زراعة أو تصنيع أو أى تعامل آخر حسبما يكون الحال - فى أو بالبضائع والأشياء المذكورة فى العمود الاول من الجدول الرابع لهذا القانون وتكون خاضعة لترخيص واذن السلطة (ان وجد) المنصوص عليه فى العمود الثانى من الجدول المذكور ووفقا للشروط (ان وجدت) المتعلقة بتلك الرخصة أو ذلك الاذن .

(٤) لا يجوز لى شخص ان يستورد أو يصدر أو يرسل أو يزرع أو يصنع أو يتعامل فى تلك البضائع او الاشياء بما يتعارض مع التقييد الوارد فى هذه المادة .

سلطة رئيس الجمهورية فى تعديل الجداول اصدار اللوائح .

٥ - (١) يجوز لرئيس الجمهورية ان يغير من وقت لآخر بأمر ينشر فى الجريدة الرسمية الجداول الاول والثانى والثالث والرابع الملحقة بهذا القانون فيما يتعلق بأى جزء منها سواء بالتعديل او الاضافة أو الحذف ، ويوضح مثل هذا الأمر أمام مجلس الشعب (٢) .

(٢) يجوز لوزير الداخلية أن يصدر من وقت لآخر لوائح غير متعارضة مع هذا القانون لتنفيذ احكامه بطريقة افضل وتعرض كل تلك اللوائح على مجلس الشعب (٣) .

الحقوق المطلقة والمميزة

٥ - أ اذا كان تصنيع أو تجميع أى بضائع يخضع بموجب هذا القانون لرخصة من وزير

(١) معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٦ ملحق التشريع للفايزية العدد ٨٩٢ فى ١٥/٥/١٩٥٦ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ ملحق التشريع الخاص للفايزية العدد ١١٤٨ فى ١٧/٦/١٩٧٣ .

ثم بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ ملحق التشريع للفايزية العدد ١١٦٢ فى ١٥/٦/١٩٧٤ .

(٣) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ السالف البيان .

المالية والاقتصاد الوطنى يجوز له بعد موافقة رئيس الجمهورية فى كل حالة على حدة ان يصدر رخصة او رخصا يمنح بموجبها حقوق مطلقة أو مميزة لاي شخص أو اشخاص لفترة لا تزيد عن ثمانية سنوات متى ما اقتنع بعد اصدار اعلان عام عن تقديم طلب الرخصة والنظر فى أى اعتراض يتعلق بها ، انها ذات منفعة عامة للسودان . ويلحق الوزير بهذه الرخصة من الشروط ما يضمن استعمالها للمنفعة العامة .

لا يجوز تجديد مثل هذه الرخصة ويجوز الغاؤها فى حالة الاخلال بالشروط الملحقه .

قرائن لاحوال ضد الحائز

٦ - أى شخص ، توجد فى حيازته أى من البضائع او الاشياء الممنوع أو المقيد بموجب هذا القانون - استيرادها او تصديرها أو ترحيلها او زراعتها أو تصنيعها أو التعامل فيها أو بها عن علم منه فى ذلك الاستيراد او التصدير أو الترحيل أو الزراعة أو التصنيع أو التعامل حسبما كان الحال ما لم يوضح انه قد حصل عليها بطريقة مشروعة دون علم بمخالفة ذلك المنع أو التقييد .

العقوبات .

٧ - (١) أى شخص يستورد او يصدر اى بضائع أو اشياء مخالفا بذلك اى منع او تقييد على الاستيراد او التصدير بموجب هذا القانون يكون عرضة للعقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون ويقدم للمحاكمة بموجب احكام قانون الجمارك .

(٢) أى شخص يرحل أو يزرع و يصنع أو يتعامل فى أى بضاعة او اشياء ممنوعة او مقيدة مخالفا بذلك اى منع او تقييد مفروض بموجب هذا القانون يعاقب بغرامة لا تزيد عن ٥٠٠ جنيه أو السجن لمدة لا تزيد عن ٧ سنوات أو بالعقوبتين معا .

مصادرة الخ . . الاشياء المستوردة والمصدرة مخالفة لهذا القانون .

٨ - تطبق احكام قانون الجمارك لسنة ١٩٥٩ الخاصة بقضايا الجمارك والمصادر والحجز والاسترداد و الابادة والتصرف فى البضائع

المستوردة او المصدرة مخالفة لاي خطر أو تعيين فى ذلك القانون أو اى وسيلة للنقل تحتوى على تلك البضائع والاشياء ، على البضائع أو الاشياء المستوردة أو المصدرة مخالفة لاحكام هذا القانون .

مصادرة البضائع الخ . . المرحلة مخالفة لهذا القانون .

٩ - (١) مع مراعاة اباداة البضائع والاشياء او اعتبار ان ابادتها قد تمت بمقتضى هذا القانون تصدر لصالح الحكومة كل البضائع والاشياء المرحلة أو المزروعة او المصنعة أو التى تم التعامل فيها بما يعارض احكام هذا القانون وتصدر ايضا أى وسيلة للنقل استعملت فى ترحيل تلك البضاعة .

(٢) يجوز أن تمتد مصادرة أى من البضائع أو الاشياء حسب السلطة التقديرية للمحكمة لتشمل مصادرة الطرود التى تحتوى تلك البضائع أو الاشياء ويجوز أن تمتد مصادرة اى طرد حسب سلطة المحكمة التقديرية لتشمل كل البضائع أو الاشياء الموجودة فى ذلك الطرد وفى حالة مصادرة وسيلة النقل تمتد المصادرة لتشمل اى بضائع أو اشياء تخص صاحب وسيلة النقل ومحمولة فيها .

سلطة حجز وسائل النقل أو البضائع أو الاشياء الخاضعة للمصادرة بموجب المادة ٩ .

١٠ - (١) يجوز لاي ضابط مسئول عن مركز شرطة أن يحجز أو يأمر بحجز أى وسائل للنقل أو اشياء يعتقد لسبب معقول أنها خاضعة للمصادرة بموجب نص المادة ٩ من هذا القانون . (١) (٢) تؤخذ أى وسيلة نقل أو بضاعة أو اشياء حجز عليها لأقرب مركز شرطة أو مكان أمين آخر حسبما يوجه به الضابط المسئول عن مركز الشرطة (٢) .

مصادرة أو اعادة وسائل النقل أو البضائع الخ التى تم الحجز عليها .

١١ - (١) يجب على الضابط المسئول عن مركز الشرطة أن يخطر كتابة صاحب أى وسيلة للنقل أو بضاعة أو اشياء حجز عليها ما لم يكن

موجودا أثناء الحجز - بذلك الحجز وسببه اما بتسليمه ذلك إخطار شخصيا واما بخطاب يعنون له بالبريد أو يرسل لآخر مكان سكن أو عمل معروف له (١) .

(٢) يتطلب مثل هذا الاخطار من المالك اذا أراد المطالبة بوسيلة النقل أو البضاعة أو الاشياء المحجوزة أن يخطر النائب العام كتابة بواقعة مطالبته بها في فترة ثلاثة أشهر من تاريخ الحجز (٢) .

(٣) في حالة فشل المالك في اعطاء الاخطار المذكور تعتبر وسيلة النقل أو البضاعة أو الاشياء مصادرة للصالح العام ويجوز للحكومة بيعها . (٤) اذا كانت البضاعة أو الاشياء المحجوزة قابلة للتلف أو كانت حيوانات حية فيجوز بيعها بأمر من أى قاضى جنائيات وفي حالة مطالبة صاحبها بها كما ينبغى يجب دفع عائد البيع للمحكمة للتصرف فيه حسبما ترى .

(٥) اذا قدم صاحب وسيلة النقل أو البضاعة أو الاشياء المحجوزة اخطارا يطالب بها فيه ،يجوز للنائب العام أن يأمر بالابقاء على حيازة وسيلة النقل أو البضاعة أو الأشياء ويجوز له اما (٣) : (أ) دون اتخاذ اجراءات مصادرتها أن يطلب من باخطار بتوقيعه ان يرفع دعوى مدنية ضد الحكومة لاستعادة تلك الاشياء ، وفي حالة عدم تمكن الشاكي من رفع الدعوى المدنية فى مدى شهرين من ذلك الاخطار عدا المدة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ من قانون الاجراءات المدنية لسنة ١٩٧٤ تعتبر وسيلة النقل والبضاعة والأشياء المحجوزة مصادرة للصالح العام بدون أى اجراءات أخرى أو:

(ب) يجوز أن يطلب بنفسه مصادرة وسائل النقل أو البضائع أو الاشياء المحجوزة (٤) . (٦) اذا لم يطلب النائب العام من الشاكي

رفع دعوى مدنية أو لم يتم دعوى يطالب لمصادرتها بنفسه فى فترة ثلاثة أشهر من وصول الاخطار بالمطالبة فيجب أن تسلم للشاكي وسيلة النقل والبضاعة والاشياء المحجوزة وأى ضمان مدفوع للنائب العام بموجب أحكام البند (٧) من هذه المادة (٥) .

(٧) يجوز للنائب العام أن يأمر بتسليم أى وسيلة للنقل أو بضاعة أو اشياء محجوزة للشاكي بعد اخذ الضمان بدفع قيمتها فى حالة مصادرتها للصالح العام حسبما يوافق على ذلك النائب العام أو تأمر به المحكمة (٦) .

(٨) يجوز المطالبة بمصادرة أى وسيلة للنقل أو بضاعة أو أشياء اما عن طريق دعوى مدنية بموجب أحكام قانون الاجراءات المدنية لسنة ١٩٧٤ أو فى أى اتهام بأية مخالفة تشكل اساسا للمطالبة بمثل تلك المصادرة .

يجوز للمحكمة أن تأمر بدفع غرامة بدلا عن المصادرة .

١٢ - يجوز للمحكمة التى تنظر أى قضية مصادرة أو استعادة أى وسيلة للنقل أن تأمر مالك تلك الوسيلة بدفع غرامة لا تزيد عن المائة جنيه حسبما ترى بدلا عن المصادرة ويجوز لقمندان الشرطة أن يحجز وسيلة النقل الى حين دفع الغرامة المذكورة أو الى حين اعطاء ضمان بدفع تلك القيمة حسبما يوافق قمتدان الشرطة أو كما تأمر المحكمة (٧) .

التصرف فى المحجوزات كما يرى وزير المالية والاقتصاد الوطنى .

١٣ - كل المحجوزات اما كان نوعها والتي تم الحجز عليها رصودرت للصالح العام بمقتضى أحكام هذا القانون يتم التصرف فيها بالطريقة التى يراها قمتدان الشرطة أو فى حالة المحجوزات التى تزيد قيمتها عن ٢٥ جنيها بالطريقة التى

(١) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ملحق التشريع للغازيتة العدد ١٠٩١ فى ١٥/١٢/١٩٦٩ .

(٣) معدلة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٢ ملحق التشريع للغازيتة العدد ١١٣١ فى ١٥/٦/١٩٧٢ والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

(٤) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ ملحق التشريع الخاص للغازيتة العدد ١١٦٢ فى ٢/٧/١٩٧٤ .

(٥) معدلة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليهما ثم بالقانونين رقم ٨ ، ١١

لسنة ١٩٧٣ ملحق التشريع الخاص للغازيتة العدد ١١٤٨ فى ١٧/٦/١٩٧٣ .

(٧) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ السابق الاشارة اليه .

يرى قنصلان الشرطة بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الوطنى انها مناسبة (١) .

يجوز لرئيس الجمهورية أن يلغى الغرامة وأن يرفع الحجز .

١٤ - فى حالة اجراءات الحجز أو دفع الغرامة أو تطبيق عقوبة بمقتضى أحكام هذا القانون يجوز لرئيس الجمهورية أن يأمر برفع ذلك الحجز سواء تمت المصادرة أم لم تتم أو أن يأمر برد عائد البيع إذا تم البيع أو التصرف بأى طريقة ويجوز له أن يتنازل عن الاجراءات أو يخفف أو يلغى تلك الغرامة أو العقوبة (٢) .

المحكمة التى تنظر المخالفة .

١٥ - مخالقات لهذا القانون تنظرها محكمة قاضى من الدرجة الثانية أو أى محكمة أعلى .

حق النائب العام فى التنازل عن الدعوى أو سحب الاتهام .

١٦ - فى حالة أى اتهام بمقتضى هذا القانون أو أى طلب لمراجعة أو استئناف أى حكم نهائى صدر فى أى اتهام بمقتضى أحكام هذا القانون يجوز للنائب العام فى حالة اقتناعه بأن أى عقوبة أو غرامة أو مصادرة قد تمت بدون قصد التدليس أو أنه من غير الملائم الاستمرار فى الاجراءات أن يتنازل عن الدعوى أو يسحب الاتهام فى أى مرحلة من مراحل الاجراءات متى رأى ذلك مناسباً (٣) .

الجدول الاول

(انظر المادة ٣ (١) و (٢))

المنع عند الاستيراد والتصدير

القسم الاول

المنع عند الاستيراد

١ - النقود الزائفة أو المقلدة لآى قطر .

٢ - طوابع الدخل المزيفة أو المقلدة لآى قطر .

٣ - الموازين والمقاييس المزيفة والمقلدة لآى قطر .

٤ - أى كتاب أو وثيقة سواء مكتوبة أو مطبوعة أو انتحت بأى طريقة أخرى أو أى رسومات أو لوحة أو حفر أو أى اعادة انتاج للأشياء المذكورة بأى وسيلة أو أى صورة شمسية أو فيلم أو أى شئ آخر فاضح أو فاحش أو من المحتمل أن يثير الإذدرء بالدين الاسلامى أو المسيحى أو يحتمل أن يجلب أو يرمى الى تقويض حكومة أو دستور السودان أو يرمى الى تحريض أى شخص فى السودان على ارتكاب جريمة ازعاج السلام أو إثارة التذمر والسخط وسط سكان السودان أو ينمى شعور البغض والعداوة بين الطبقات المختلفة لأولئك السكان أو أى وسيلة لاعادة انتاج الأشياء المذكورة (٤) .

٥ - الفواكه الطازجة ، والبلح والخضروات واللبن والزبدة والجبنه والسبك الطازج والمحار الآتية من أى ميناء أو منطقة أعلن المجلس المركزى للصحة العامة بموجب المادة ٨ (١) من لائحة الحجر الصحى انها موبوءة بالكوليرا .

٦ - الفيت .

٧ - خيط القطن بما فى ذلك خيط الحياطة والرفو والتطريز أو قطن الحياكة سواء آكان فى مكبس أو بكره أو طاره أو عشطة أو فى شلة أو لفيفة أو حزمة شلل أو لفائف أو معد فى أى شكل آخر لتجارة القطاعى ولا يحمل بطاقة أو علامة توضح طوله أو وزنه باحد الوحدات القياسية أو الوزنية المقررة قانوناً فى السودان .

٨ - أعواد الثقاب غير التى تختار لتجربة التى تتطلبها الحكومة لضمان عدم استعماله بفعالية فى كبسولات مظاريف الطلقات تحت ميكانيكية فرقة الأسلحة النارية .

٩ - كبسولات مسدسات اللعب .

١٠ - خام الافيون ويشمل الافيون البدرة أو الذى فى شكل حبيبات ولا يشمل الافيون الطبى

(١) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ السابق الاشارة اليه .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٦ ملحق التشريع للغازيتة العدد ٨٩٧ فى ١٥/٨/١٩٥٦ ثم بالقانون رقم ١١

لسنة ١٩٧٣ السابق الذكر .

(٣) معدلة بآخر تعديل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

(٤) معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .

١١ - مستحضر الافيون ويعنى الافيون المعد للتدخين ويشمل النفاية وأى فضلات أخرى تبقى بعد تدخين الافيون .

١٢ - الدايسلتيومورفين ، المعروف عامة بالدايمورفين أو الهيرويين أو أى تحضير أو خلط أو استخراج أو أى مادة أخرى تحتوى على أى جزء منه .

١٣ - ديسومومورفين (دايهـايدرو ديسوكسيمورفين) .

١٤ - أى عشب هايسنت مائى (آيلورنيا كراسيبس) أو أى بذرة أو قطعة أو جزء منها .

١٥ - أى أنبوب أو وعاء مغطى بمادة تحتوى على أكثر من ١ ٪ من القصدير يراد أو يمكن استعماله فى تحضير أو تخزين أو استخدام أو استهلاك الطعام أو الشراب .

القسم الثانى

المنع عند التصدير

١ - النقود الزائفة أو المقلدة غير المؤشرة بما يبين ذلك لاي بلد .

٢ - طوابع الدخل الزائفة والمقلدة لاي بلد .

٣ - الموازين والمقاييس الزائفة والمقلدة لاي بلد .

٤ - أى كتاب أو وثيقة سواء كانت مكتوبة

أو مطبوعة أو انتجت بأى طريقة أخرى أو أى رسومات أو لوحة أو حفر أو أى إعادة انتاج للأشياء المذكورة بأى وسيلة أو أى صورة شمسية أو فيلم أو أى شئ آخر فاضح أو فاحش أو يحتمل أن يؤدى الى اذراء الدين الاسلامى أو المسيحى أو يرمى لتقويض حكومة أو دستور السودان أو يرمى لتحريض أى شخص فى السودان على ارتكاب جريمة ازعاج للسلام أو اثاره التذمر والسخط وسط سكان السودان ، أو ينمى الشعور بالبغض والعداوة بين الطبقات المختلفة لاولئك السكان أو أى وسيلة لإعادة انتاج الاشياء المذكورة (١) .

٥ - خام الافيون ويشمل الافيون البذرة أو الذى فى حبيبات ولا يشمل الافيون الطبى .

٦ - مستحضر الافيون ويعنى الافيون المعد للتدخين ويشمل النفاية وأى فضلات أخرى تبقى بعد تدخين الافيون .

٧ - الدايسيتيلوورفين (المعروف بالدايمورفين أو الهيرويين) أو أى تحضير أو خلط أو استخراج أو أى مادة أخرى تحتوى على أى جزء منه .

القسم الثالث(٢)

ما يمنع تصديره الى اسرائيل

(١) كل البضائع .

الجدول الثانى

(أنظر المادة ٣ (٣))

الحظر عند النقل والتصنيع ٠٠٠ الخ

العمود الأول	العمود الثانى
١ - أى كتاب أو وثيقة سواء كانت مكتوبة أو مطبوعة أو انتجت بأى طريقة أخرى أو أى رسومات أو لوحة أو حفر أو أى إعادة انتاج للأشياء المذكورة بأى وسيلة أو أى صورة شمسية أو فيلم أو أى شئ آخر فاضح أو فاحش أو يحتمل أن يؤدى الى اذراء الدين الاسلامى أو المسيحى أو يرمى لتقويض حكومة أو دستور السودان	يمنع النقل والبيع والتصنيع منعاً باتاً

(١) معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .

(٢) أضيف هذا القسم بالتشريع نمرة ١٨ لسنة ١٩٥٦ ملحق التشريع للفايزية العدد ٨٩٦ فى ١٥/٧/١٩٥٦ .

العمود الاول	العمود الثاني
أو يرمى لتحريض أى شخص فى السودان على ارتكاب جريمة ازعاج السلام أو اثاره التدمير والسخط وسط سكان السودان أو ينمى الشعور بالبغض والعداوة بين الطبقات المختلفة لاولئك السكان أو أى وسيلة لاعادة انتاج الاشياء المذكورة ٠ (١)	

٢ - العاج وقرن الخرتيت

يمنع نقل العابر (الترانسيت) ماعدا العاج وقرن الخرتيت اللذين صدر تصديق بتصديرهما من سلطات القطر المصدر وكان أى منهما مختوما بعلامة سلطات ذلك القطر أو اذا كان فى اية حالة مصحوبا بوثائق من سلطات ذلك القطر توضح أنه تصدق بتصديره وصدق مدير الصيد على ذلك ٠

٣ - أى أنبوب أو وعاء مغطى بمادة تحتوى على أكثر من ١٪ من القصدير يراد أو يمكن استعماله فى تحضير أو تخزين أو استخدام أو استهلاك الطعام أو الشراب ٠

يمنع النقل والبيع والتصنيع منعا باتا

الجدول الثالث

(أنظر المادة ٤ (١))

المنع عند الاستيراد والتصدير

القسم الاول

المنع عند الاستيراد

العمود الاول	العمود الثاني
١ - الخمر والمشروبات الروحية والكحول والمشروبات الروحية الصناعية والكحول النقية	يمنع استيرادها الا وفق أحكام ولوائح قانون ترخيص الخمر لسنة ١٩٢٣ وقانون الخمر لسنة ١٩١٤ أو أحكام ولوائح هذا القانون أو أى قانون آخر أو لائحة أو أمر معمول به فى الوقت الحاضر لتنظيم وترخيص الخمر ٠
٢ - الأسلحة النارية والذخيرة والمفرقات والمواد التى تستعمل فى تصنيعها ٠	يمنع استيرادها الا وفق أحكام قانون الاسلحة والذخيرة والمفرقات لسنة ١٩٣٢ أو أى قانون آخر معمول به فى الوقت الحاضر لتنظيمها وترخيصها ٠

العمود الأول	العمود الثانى
٣ - أى سم ينظم بيعه قانون الصيدلة والسموم لسنة ١٩٦٣ أو أى قانون آخر معمول به فى الوقت الحاضر لتنظيم استيراد السموم .	يمنع استيراده الا وفق أحكام هذا القانون أو القوانين المذكورة .
٤ - السكر وسكر النبات والسكرين والدولسين وأية مادة صناعية أخرى أو مركبة تركيبا كيمياويا يكون من شأنها أن تصلح بديلا عن السكر وأى مستحضر يحتوى على أى المواد السابقة وذلك فيما عدا المستحضرات المستوردة على وجه يجعلها قابلة للبيع بالقطاعى لعامة الجمهور دون تغيير . (١)	يمنع استيرادها للأغراض التجارية ما عدا المشغولات الذهبية التى تحمل علامة التحليل التى توضع على أعمال الذهب بواسطة السلطات التى تضع تلك العلامات من حكومات البلاد الآتية أو الحكومات التى يتعرف بعلامتها فى السودان باخطار من وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ينشر فى الجريدة الرسمية : -
٥ - (أ) الذهب الذى فى شكل حلى شخصية او قطع صغيره .	بريطانيا العظمى ، مصر ، بلجيكا ، فرنسا ، هولندا ، ايطاليا ، النرويج ، البرتغال ، السويد وسويسرا وروسيا فيما يختص بالعلامات المستعملة قبل سنة ١٩١٧ .
	على أنه يجوز لسلطات الجمارك أن تسمح باستيراد أى أعمال فنية أو أشياء حساسة لا يمكن وضع العلامة عليها كقواعد الحجارة الكريمة أو أعمال الصياغة التخريمية وما شابه ذلك دون أن تحمل هذه الاشياء علامات الفحص اذا ثبت بأن هذه الاشياء تحتوى على أقل من ١٥ قيراطا من الذهب الخالص . لأغراض هذا البند من هذا القسم من هذا الجدول تشمل عبارة « أعمال ذهبية » أى شئ مشغول مصنع من مادة تحتوى على أكثر من ١٥ قيراطا من الذهب الخالص ولا تشمل السبيكة الذهبية غير المصنعة فى أى شكل كانت . يمنع استيراده من مصر ما لم يصحبه اذن من وزارة المالية المصرية .

(١) مستبدلة بالتشريع نمرة ٤٥ لسنة ١٩٦١ . ملحق التشريع للفايزية العدد ٩٦٤ فى ١٥/١١/١٩٦١ .

العمود الأول	العمود الثاني
	يمنع الاستيراد من أماكن أخرى غير مصر إلا في حالة المشغولات الذهبية التي لا تلتزم بالنصوص الخاصة بتلك الاعمال الموضحة في الفقرة (أ) من هذا البند .
٦ - العاج وقرن الحرتيت .	يمنع الاستيراد ماعدا العاج وقرن الحرتيت المصدق بتصديرهما من سلطات القطر المصدر وكان كل منهما أما مختوما بعلامة سلطات ذلك القطر أو كان - في أى حالة ، عندما يصرح مدير الصيد بذلك ، مصحوبا بوثائق من سلطات ذلك القطر توضح انه قد صدق بتصديره .
٧ - التبغ غير المصنع	يمنع الاستيراد الا بترخيص من مدير الجمارك .
٨ - بذور التبغ	يمنع استيرادها الا بتصديق من مدير الزراعة والغابات .
٩ - العملة الاجنبية المتداولة غير العملات الذهبية	يمنع استيرادها الا بترخيص من وزير المالية والاقتصاد الوطنى على أنه يجوز لسلطات الجمارك أن تأذن لى شخص بالاحتفاظ بكمية مناسبة من هذه العملة لاستعماله الشخصى .
١٠ - العملات الاجنبية غير المتداولة فى أى قطر آخر غير العملات التى لها قيمة أكبر من قيمتها الاسمية بسبب ندرتها أو أثريتها .	يمنع استيرادها ما لم تشوه .
١١ - فرش الحلاقة والشعر الذى تصنع منه فرش الحلاقة .	يمنع استيرادها الا بترخيص من مدير الخدمات الصحية السودانية .
١٢ - أى دواء أو علاج محدد أو أى اعلان عن أى دواء أو علاج محدد للآتى : - الزهرى السيلان السل الرئوى السكرى السرطان	يمنع استيراده الا بترخيص من مدير الخدمات الطبية السودانية .
١٣ - جلود الحيوان والشعر والصوف المصنع	يمنع استيرادها الا بتصديق من مدير الخدمات الطبية السودانية من كل أنحاء العالم الا : (أ) افريقيا (ما عدا مصر) (ب) القارة الامريكية . (ج) استراليا . (د) أوروبا (ماعدا روسيا) .

العمود الأول	العمود الثاني
١٤ - العربات المعرفة في قانون حركة المرور والتي تزيد عن العرض والوزن الآتين : - عرض ٨ قدم و ٦ بوصات أو ٢ر٦٠ متر وزن (١) ٢٢ر٠٠٠ كيلو جرام مصممه على حمولة كاملة بالوزن الاقصى . (٢) ١٠ر٠٠٠ كيلو جرام مصممه على حمولة بالوزن الاقصى للجزع الواحد . (٣) ١٧ر٥٠٠ كيلو جرام مصممه على حمولة قصوى على جزئين متقاربين مزدوجين .	يمنع استيرادها الا بتصديق من مدير الاشغال .
١٥ - مبيدات الحشرات غير تلك المذكورة فيما يلى : - (١) (أ) المساحيق غير الضارة - المساحيق المعدنية التى لاتحتوى على سم أو التى تحتوى على سم غير مقيد . (ب) السموم المستخرجة من أصل نباتى - سموم الحشرات المستخرجه من أصل نباتى وتشمل البايثرم والدريز وغيرهما . (ج) السموم المركبة تركيبا كيمياويا - كل المبيدات التى فى مجموعة الكلورينيكيد هايدروكابون ماعدا الاليرين والديلدرين والاندرين والتوكسافان . كل المواد التى تستخدم البايثرم فى العمل وكل مركبات الهايرثرم الكيماوية والمربات والمشابهة لها .	يمنع الاستيراد إلا بترخيص من مدير الخدمات الطبية .
١٦ - ملغاة (٢)	
١٧ - ملغاة (٣)	
١٨ - ملغاة (٤)	

(١) مضاف بالتشريع نمرة ٣ لسنة ١٩٥٧ ومعدلة بالتشريع نمرة ٣٩ لسنة ١٩٥٧ .

(٤،٣،٢) ملغاة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٠ ملحق التشريع للغازيتة العدد ١١٠٢ فى ١٥/٤/١٩٧٠ .

القسم الثاني

المنع عند التصدير

العمود الاول	العمود الثاني
١ - الخمر والمشروبات الروحية والكحول والخمر المصنعة والكحول النقية .	يمنع تصديرها الا وفق أحكام ولوائح قانون ترخيص الخمر لسنة ١٩٢٣ وقانون الخمر لسنة ١٩١٤ أو هذا القانون أو أى قانون آخر أو لائحة أو أمر آخر معمول به فى الوقت الحاضر لتنظيم الخمر .
٢ - أى سم ينظم بيعه قانون الصيدلة والسموم لسنة ١٩٦٣ أو أى قانون آخر معمول به فى الوقت الحاضر ينظم تصدير السموم .	يمنع التصدير الا وفقا لاحكام ذلك القانون أو تلك القوانين .
٣ - (أ) الذهب فى أى شكل غير ذهب غطاء الساعات أو الجواهر الانيقة أو أى أشياء أخرى للاستعمال الشخصى أو الحلى . (ب) الماس غير المقطوع .	يمنع تصديره الا بترخيص من وزير المالية والاقتصاد الوطنى أو أى موظف يعينه لذلك الغرض .
٤ - الذرة أو الدخن أو السمسم أو حب البطيخ أو الحمص أو الذرة الشامى أو الفاصوليا .	يمنع تصديرها الا بترخيص من وزير المالية والاقتصاد الوطنى . (١)
٥ (٢) - كل المنتجات الزراعية وتشمل (بالإضافة الى الذرة والدخن والسمسم وحب البطيخ والحمص والذرة الشامى واللوبياء البيضاء المشار اليها فى البند السابق) البلح الناشف (الثمار المجففة من فينكس داكلفرا) والقرص (الثمار المجففة من اكاسيا ارابيكا) والسنكة الثمار المجففة من كاسيا اكيوتيفوليا) والبقول (حبوب العائلة القرنية الصالحة للاكل) والفول السودانى وبذرة الخروع والصمغ وبذرة القطن والامباز	يمنع التصدير الا بموجب رخصة من مدير الزراعة وفقا للشروط التى يشترطها فى تلك الرخصة من وقت لآخر . (٣)

(١) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه آنفا .

(٢) مستبدلة بالتشريع نمرة ١١ لسنة ١٩٦٢ ملحق التشريع للغازيتة العدد ٩٦٨ فى ١٥/٣/١٩٦٢ .

(٣) « وفقا لاحكام المادة ١٥ من قانون تفسير القوانين والنصوص العامة ، فوض مدير مصلحة الزراعة بموجب هذا سلطاته لمنح رخص التصدير للمنتجات الزراعية المبينة فى البند ٥ من القسم الثانى من الجدول الثالث الملحق بقانون البضائع المنوعة والمقيدة الى مفتش وضباط الحجز الزراعى التابعين لقسم وقاية النباتات بوزارة الزراعة فى المحطات الآتية : -

الخرطوم ، بورتسودان ، حلفا ، جوبا ، وود مدنى ، كسلا ، الجنينة .

وفوض المدير أيضا سلطاته المذكورة الى ضباط الجمارك فى المحطات الآتية : -

الكرمك ، قيسان ، وياسنفة » .

وذلك بموجب أمر (منح السلطات) لسنة ١٩٦٢ - تشريع نمرة ١٦ لسنة ١٩٦٢ . ملحق التشريع للغازيتة العدد

٩٧١ فى ١٥/٦/١٩٦٢

العمود الأول	العمود الثاني
وتمر الكركديه (هيبسكس صادر ابغا) وأوراق الحنة وهورها (سواء خضراء أو مجففة) ويستثنى من ذلك المنتجات الزراعية المعلبة مجففة كانت أم محفوظة على أن لا يكون بها أثر لاي حياة نباتية .	

٦ - مصدق خرقة من أى نوع	يمنع التصدير الا بترخيص من وزير المالية والاقتصاد الوطنى .
-------------------------	--

الجدول الرابع

(انظر المادة ٤ (٣))

المنع عند الترحيل او الزراعة او التصنيع

١ (أ) - (أ) المريسة وغيرها من المشروبات الكحولية البلدية التقليدية غير الروحية .	يمنع الصناعة ويمنع النقل الا وفقا لأحكام قانون رخص الحمر لسنة ١٩٢٣ وقانون الحمر لسنة ١٩١٤ واللوائح والامام الصادرة بموجبها .
(ب) جميع المشروبات الكحولية الأخرى بما فيها البيرة والنبيذ والسبيرتو الصناعى والكحول النقى .	يمنع الصناعة ويمنع النقل الا بموجب رخصة يصدرها وزير المالية والاقتصاد الوطنى ومراعاة شروطها ووفقا لاية أحكام متعلقة بذلك فى قانون رخص الحمر لسنة ١٩٢٣ وقانون الحمر لسنة ١٩١٤ واللوائح والامام الصادرة بموجبها .
٢ - الأسلحة النارية والذخيرة والمفرقات والمواد المستعملة فى صناعتها .	يمنع بحظر ترحيلها وتصنيعها الا وفق نصوص قانون الأسلحة والذخيرة والمفرقات لسنة ١٩٣٢ أو أى قانون آخر معمول به فى الوقت الحاضر لتنظيمها .
٣ - أى سم ينظم بيعه قانون الصيدلة والسموم لسنة ١٩٦٣ أو أى قانون آخر معمول به فى الوقت الحاضر لتنظيم تصنيع السم .	يمنع تصنيعه الا وفقا لأحكام ذلك القانون او تلك القوانين .
٤ - التبغ	يمنع زراعته الا بترخيص من المجلس الشعبى التنفيذى ويمنع تصنيعه وتحضيره والتصرف فيه بالبيع فى أى شكل الا وفقا لترخيص من مدير الجمارك ، (على أن لا يفسر هذا بأنه يمنع ضغط التبغ البلدى فى شكل أقراص أو أوراق) (٢) .

٥ - ملغاة . (٣)

(١) مستبدلة بالتشريع نمرة ٥ لسنة ١٩٥٩ ملحق التشريع الخاص للغازية العدد ٩٣٠ فى ١٦/٢/١٩٥٩ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ ملحق التشريع للغازية العدد ١١٥٥ فى ١٥/١١/١٩٧٣ .

(٣) ملغاة بالتشريع نمرة ٣٦ لسنة ١٩٥٦ ملحق التشريع للغازية العدد ٩٠٢ فى ١٥/١٢/١٩٥٦ .

العمود الأول	العمود الثانى
٦ - دباغة الجلود بالوسائل الآلية	ممنوعة الا بترخيص من وزير المالية والاقتصاد الوطنى . (١)
٧ - تحظر صناعة الاسمنت الا بترخيص مدير	يمنع صنعها الا بترخيص من وزير المالية والاقتصاد الوطنى .
٨ - اللحوم واى منتجات حيوانية أخرى	يمنع تصنيعها الا بترخيص من وزير المالية والاقتصاد الوطنى
٩ - الصوف والقطن (والحرير الصناعى) وكل الالياف الحيوانية والنباتية والصناعية واى جمع او خلط بين اى منها .	يمنع حظر غزلها ونسجها باى وسيلة اخرى غير القوة البدنية لشخص معين الا بترخيص من وزير المالية والاقتصاد الوطنى . (٢)
١٠ - اى نسيج صنع من اى من الالياف المذكورة فى البند ٩ .	يمنع تبييضها ووضعها وصباغتها او طباعتها او اكمالها باى وسيلة آلية الا بترخيص من وزير المالية والاقتصاد الوطنى . (٣)
١١ - السكر	يمنع تصنيعه آليا الا بترخيص من وزير المالية والاقتصاد الوطنى (٤) .
١٢ - السمك المصنع .	يمنع تصنيع السمك الا سمك الاستهلاك المحلى والذى يتم اصطياده بالطريقة التقليدية بدون شباك عدا شباك الرمى بواسطة رجل قبيله نهري بأى من الوسائل الآتية : - (أ) التجفيف الشمسى (ب) التجفيف (ج) التمليح الرطب (الفسيخ) (د) التدخين الا وفقا وبموجب شروط ترخيص اصدرها مدير الصيد داخل ٢٥ ميلا على جانبى اى من الانهار الآتية : - (اولا) النيل الابيض - بحر الجبل ، بحر الزراف . (ثانيا) بحر الغزال ، من بحيرة نو الى بحيرة امبودى شامله . (ثالثا) نهر السوبات

قانون دمغ المصوغات الذهبية والفضية

لسنة ١٩٧٢

(قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢) (١)

عملا بأحكام المادة ٤٠ من الامر الجمهوري رقم ٥ ، أصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه : -

اسم القانون وبه العمل به

وقع عليه في ٧٢٩٩٩

١ - يسمى هذا القانون « قانون دمغ المصوغات الذهبية والفضية لسنة ١٩٧٢ » ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

تفسير

٢ - فيما يتعلق بهذا القانون ومالم يقتض سياق النص معنى آخر : (٢)

(الدمغة) : يقصد بهذا اللفظ وما يشتق منه ختم المصوغ بشعارات ورموز معينة تصدرها الدار حسب قرارات الوزير من وقت لآخر بتعيين تلك الشعارات والرموز أو بختم أحد الحكومات الأجنبية المصدق على ختمها في السودان بقرار من الوزير بشرط أن تعامل تلك الحكومة حكومة السودان بالمثل .

(الدار) : يقصد بها دار دمغ المصوغات الذهبية والفضية بقسم الموازين التابع لوزارة المالية والاقتصاد الوطني .

(مشغولات ذهبية) : يقصد بها كل قطعة معدنية مشغولة تحتوى على الأقل على اثني عشر قيراطا من الذهب النقي أى ٥٠٠ (خمسمائة) سهم أو جزء من الالف من الذهب .

(مشغولات فضية) : يقصد بها كل قطعة معدنية مشغولة تحتوى على الأقل على ٦٠٠ (ستمائة) جزء من الالف من الفضة النقية .

(معادن ثمينة أخرى) : يقصد بها المجموعة البلاتينية .

(اصناف ذات عيار منخفض) : يقصد بها كل صنف مخلوط يحتوى على أقل من ١٢ (اثني

عشر) قيراطا معدنا نقياً أو يحتوى على أقل من ٦٠٠ (ستمائة) جزء من الالف معدنا نقياً من الفضة .

(اصناف مطلية) : يقصد بها كل صنف من المعدن المغطى بقشرة لاصقة من الذهب أو الفضة .

(اصناف غير مشغولة) : يقصد بها السبائك ذهبية كانت أم فضية .

(الوزير) : يقصد به وزير المالية والاقتصاد الوطني .

(المدير) : يقصد به مدير ادارة الموازين والدمغة أو من ينوب عنه

(الجدول) : يقصد به الجدول الملحق بهذا القانون .

(المحكمة المختصة) : يقصد بها محكمة قاضي من الدرجة الاولى .

المشغولات الذهبية عيار ١٨

٣ - يجوز أن يركب على المشغولات الذهبية عيار ١٨ (ثمانية عشر) أجزاء من معدن البلاتين بالفضة على ألا تقل نسبة البلاتين النقي فيها على الثلث وتدمغ هذه المصوغات الذهبية المركبة بشارة يحددها المدير بعد التشاور مع الوزير باعلان ينشر في الغازيتة .

حيازة وعرض وبيع المشغولات الذهبية

٤ - لا يجوز الحيازة بقصد البيع أو بيع المشغولات الذهبية أو الفضية أو عرضها للبيع الا اذا كانت مدموغة .

حيازة وبيع الاصناف ذات العيار المنخفض

٥ - لا يجوز الحيازة بقصد البيع أو بيع الاصناف ذات العيار المنخفض أو عرضها للبيع الا اذا كانت مرقومة برقم يبين نسبة المعدن النقي الذي تحتوى عليه وذلك بالقياس اذا كانت من الذهب والاجزاء الالفية اذا كانت من الفضة وفي حالة أن حجم القطعة من الصنفين المذكورين في هذه المادة لا يسمح بترقيمتها بالرقم الذي يبين

(١) ملحق التشريع للغازيتة العدد ١١٣٦ في ١٥/١٠/١٩٧٢ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤ ملحق التشريع للغازيتة العدد ١١٦٠ في ١٥/٤/١٩٧٤ .

نسبة المعدن النقي الذي تحتويه فيجب أن تصحبها بطاقة مكتوبة عليها اسم صاحب المحل ومقدار عيار الصنف .

حيازة وبيع المشغولات الذهبية والفضية

٦ - لا يجوز الحيازة بقصد البيع أو بيع المشغولات الذهبية أو الفضية أو عرضها للبيع إلا إذا كانت مدموغة من الدار أو مدموغة بدمغة إحدى الحكومات الأجنبية المعترف بها بصحتها أو بقرار من الوزير بشرط أن تعامل تلك الحكومة جمهورية السودان الديمقراطية معاملة المثل ويصدر وزير الخزانة قراراً بعلامات الدمغات السودانية التي تستعمل لتنفيذ هذا القانون . (١)

حيازة وبيع الاصناف الملبسة

٧ - لا يجوز حيازة أو بيع الاصناف الملبسة أو عرضها للبيع إلا إذا كانت مدموغة بكلمة « ملبس » باللغة العربية أو بكلمة (Plated) باللغة الانجليزية إذا كانت مستوردة من الخارج وإذا لم يسمح حجمها بذلك فيجب أن تصحبها بطاقة تحمل اسم صاحب المحل والكلمة المذكورة (ملبس أو Plated) .

العیارات القانونية للمشغولات الذهبية والفضية

٨ - لتنفيذ أحكام هذا القانون فإن العبارات القانونية هي :

(أ) للمشغولات الذهبية : -

٢٣ قيراطاً ونصف قيراط أو ١٦ و ٩٧٩ سهماً أو جزءاً من الألف .

٢١ قيراطاً أو ٨٧٥ سهماً أو جزءاً من الألف .

١٨ قيراطاً أو ٧٥٠ سهماً أو جزءاً من الألف

١٤ قيراطاً أو ٥٨٣٢٣ سهماً أو جزءاً من

الألف .

١٢ قيراطاً أو ٥٠٠ سهماً أو جزءاً من الألف .

(ب) للمشغولات الفضية : -

٩٠٠ (تسعمائة) جزء من الألف .

٨٠٠ (ثمانمائة) جزء من الألف .

٦٠٠ (ستمائة) جزء من الألف .

دمغ المشغولات الذهبية والفضية

٩ - لا تدمغ الدار المشغولات الذهبية أو الفضية إلا إذا كانت تحتوى على مقدار من المعدن النقي يقابل أحد العيارات القانونية المبينة في المادة السابقة .

الاقرار الكتابي في حالات المشغولات الذهبية

أو الفضية أو البلاتينية

١٠ - لا تقبل الدار قطعة من المشغولات الذهبية أو الفضية أو البلاتينية لدمغها إلا إذا كانت مشفوعة باقرار مكتوب يوقعه صاحبها أو وكيله ويبين فيه ان القطعة المقدمة ذات عيار من العيارات القانونية المذكورة في المادة ٨ ويشترط أن تكون القطعة كاملة الصنع بحيث لا يحدث بها أى تغيير بسبب عمليات اعدادها للبيع إلا ما توجبه ضروريات الصناعة وفقاً لما تقرره الدار .

الاقرار في حالات المشغولات المؤلفة من عدة أجزاء

١١ - يجب أن يبين الاقرار المقدم بشأن المشغولات المؤلفة من عدة أجزاء ملحومة أو متصلة بعضها ببعض ان جميع أجزائها بما في ذلك المادة المستعملة للحام لا تقل عن العيار المبين بالاقرار وذلك في المشغولات الذهبية التي لا يزيد عيارها على ٢١ قيراط . أما في المشغولات الذهبية التي يزيد عيارها على ٢١ قيراط وكذلك المشغولات الفضية فيجب ألا ينقص عيار أى منها عدا اللحام عن العيار القانونى المبين فى الاقرار وبشرط ألا يقل متوسط عيار القطعة واللحام عن العيار القانونى المذكور فى الاقرار .

حالات عدم دفع المشغولات الذهبية أو الفضية

المبينة فى الاقرار لاختلاف العيار

١٢ - (أ) لا تدفع المشغولات الذهبية أو الفضية التي تقدم للدمغ إلا إذا تبين للدار بعد فحصها انها على الاقل من العيار المذكور فى الاقرار وفى هذه الحالة توضع الدمغة المبينة لحقيقة العيار على كل قطعة إذا أمكن فإذا ثبت بعد الفحص أن عيار المشغولات أقل من العيار المبين فى الاقرار تكسر فى الحال وتسلم لصاحبها بدون تعويض

الصنف ومقدار المعدن النقي فيه وذلك بعد دفع رسم اضافي قدره ١٠٠ (مائة مليما) بشرط أن يكون طلب الشهادة عند تقديم الصنف للفحص .

(ج) وتعطى الشهادة في (ب) عن نقطة واحدة ومع ذلك يجوز أن تشمل الشهادة بيانات عن أكثر من قطعة واحدة مقابل دفع ٥٠ (خمسين) مليما عن كل قطعة .

رسوم الاصناف غير المشغولة والمحددة في الجدول

١٥ - (أ) تدفع رسوم الاصناف غير المشغولة والمحددة في الجدول على الوجه المبين به أمام كل ، بشرط ألا يقل الرسم المحصل عن كل قطعة من الذهب أو الفضة عن خمسمائة مليما وألا يقل الرسم المحصل عن كل قطعة من المخلوط من الذهب والفضة عن جنيه واحد .

(ب) بالنسبة للاصناف الواردة في الجدول لا تعتبر السبيكة مخلوطة اذا زاد عيار الذهب بها عن ٣٧٥ ر (ثلاثمائة وخمسة وسبعين) في الالف .

القرار النهائي في تحديد الصنف

١٦ - يكون قرار الدار نهائيا في تحديد نوع الصنف المراد فحصه من حيث كونه مشغولا أو غير مشغول .

رسوم كسر المشغولات الذهبية والفضية عند الاختبار الاول

١٧ - يحصل عن المشغولات الذهبية والمشغولات الفضية والمشغولات الذهبية المركب عليها أجزاء من معدن ثمين آخر والتي تكسر عند كل اختبار أول عمل لها رسم قدره (مائة) مليما عن المشغولات الذهبية و ٢٥ (خمسة وعشرين) مليما عن المشغولات الفضية بشرط ألا يزيد جملة المتحصل على ٥٠٪ عن قيمة الرسم الذي كان يستحق عليها فيما لو وجدت مطابقة للعيار حسب مقتضيات المادة ١٢ .

طلب إعادة النظر في الاختبار الاول

١٨ - يجوز لصاحب المشغولات تقديم طلب قبل اجراء الكسر باعادة النظر في نتيجة الاختبار الاول وذلك بعد دفع رسم (قدره) ٢٠٠ (مائتي)

وبعد دفع الرسوم المقررة ومع ذلك يجوز التسامح اذا كان النقص في المقدار لا يتجاوز سهما واحدا في الالف في المشغولات الذهبية وجزئين في الالف في المشغولات الفضية ويشترط أن تكون المشغولات دقيقة الصنع في الحالتين .

(ب) اذا قدمت قطع متعددة باقرار واحد على انها جميعا من عيار واحد وتبين بعد فحصها ان احداها من عيار دون العيار المبين في الاقرار تكسر جميع القطع المقدمة للدمغ وترد لصاحبها بدون مطالبة بتعويض أو رد الرسم المدفوع .

رسم الدمغة

١٣ - (١) يكون الحد الادنى للرسوم لاربعة جراما فما دون ذلك الى جرام واحد على النحو التالي :-

(أ) ٢٠٠ (مائتي) مليما للمشغولات الذهبية .

(ب) ٥٠ (خمسين) مليما للمشغولات الفضية .

(ج) ٥٠٠ (خمسمائة) مليما للمشغولات الذهبية المركبة عليها معادن ثمينة أخرى .

٢ - فيما عدا ما ذكر في (١) يكون رسم الدمغة (خمسين) مليما عن كل جرام في حالة المشغولات الذهبية . و ١٠ (عشرة) مليما عن كل جرام في حالة المشغولات الفضية و ٢٠٠ (مائتي) مليما عن كل جرام في المشغولات الذهبية المركب عليها معادن ثمينة أخرى .

٣ - في حالة الكسر من الجرام الواحد يحسب الرسم المقرر عليه باعتباره جراما واحدا .

فحص الاصناف غير المشغولة بغرض التقدير

١٤ - (أ) تفحص الدار فيما عدا المشغولات المعرفة بهذا القانون ما يقدم اليها للفحص بغرض التقدير من الاصناف غير المشغولة سواء أكانت ذهبية أو فضية أو مخلوطة من هذين المعدنين على أن يصحب طلب الفحص باقرار كتابي يبين المعدن المراد تقديره ويدمغ ما يفحص من كل صنف برقم يبين مقدار المعدن النقي فيه متى كان ذلك ممكنا .

(ب) يجوز اعطاء شهادة لمن يطلبها ببيان نوع

مليما على المشغولات الذهبية و ٥٠ (خمسين) مليما على المشغولات الفضية ، للجنة يكونها المدير من ثلاثة فنيين من الدار لاعادة الفحص وتحديد العيار ويكون قرارها نهائيا في هذا الشأن .

تعديل الرسوم المقررة

١٩ - يجوز للوزير من وقت لآخر وبعد التشاور مع المدير أن يصدر قرارا بتعديل الرسوم المقررة في هذا القانون .

المشغولات الذهبية أو الفضية الواردة من الخارج
٢٠ - في حالة المشغولات الذهبية أو الفضية الواردة من الخارج لا يجوز سحبها من الجمرك أو البريد الا اذا كانت مرقومة بدمغة حكومية اجنبية معترف بصحتها وفقا للتعريف الوارد في هذا القانون .

المشغولات المستوردة غير المدموغة

٢١ - يكون لمستورد المشغولات الذهبية أو الفضية غير المدموغة الخيار بين اعادة تصديرها في الحال أو تقديمها للدمغ . وفي الحالة الاخيرة توزن المشغولات بعد دفع الرسوم الجمركية وتختتم بالرصاص وترسل مختومة بختمى المستورد ومصلحة الجمارك أو البريد - حسب الاحوال - الى الدار على نفقة المستورد .

اعادة المشغولات المستوردة

٢٢ - تسرى على المشغولات المستوردة المقدمة للدمغ حسب المادة السابقة جميع الاحكام الخاصة بالمشغولات الاخرى التي من نوعها والمنصوص عليها في هذا القانون وحسب الاقرار الكتابي من المستورد واذا رفضت الدار بناء على عدم توفر مقتضيات المادتين ٨ و ٩ دمغ هذه المشغولات أعيدت على نفقة المستورد الى الجمرك أو الى البريد حسب الحالة لاعادة تصديرها للخارج دون تسليمها له بدلا من كسرها وفي حالة استحالة اعادة التصدير تكسر وتسلم لصاحبها .

اعادة الاصناف ذات العيار المنخفض والملبسة

٢٣ - في حالة الاصناف ذات العيار المنخفض أو الملبسة المستوردة من الخارج لا يجوز سحبها من الجمرك أو البريد الا اذا كانت مرقومة

أو مدموغة طبقا لمقتضيات المادتين ٢ و ٥ والا فيعاد تصديرها في الحال بواسطة المستورد وعلى نفقته كل ذلك يتم بدون تسليمها له .

العقوبات

جريمة العقوبات تغيير أو تعديل الدمغ ٠٠ الخ
٢٤ - (١) يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها كل من أحدث في المشغولات بعد دمغها تغييرا أو تعديلا سواء بطريق الاضافة أو الاستبدال أو بأية طريقة أخرى من شأنها أن تجعلها غير مطابقة للعيار المدموغة به وكذلك كل من حاز أو باع أو عرض للبيع هذه المشغولات أو تعامل فيها بأية طريقة كانت .

(٢) بعد صدور حكم نهائى بالادانة من المحكمة المختصة تقوم الدار بكسر المشغولات موضوع المخالفة وتسليمها لصاحبها .

جريمة البيع أو التعامل في المشغولات غير المدموغة
٢٥ - (١) يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمس جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه كل شخص باع أو عرض للبيع أو حاز بقصد البيع أو التعامل بأية طريقة كانت مشغولات ذهبية أو فضية غير مدموغة .

(٢) يضبط مفتشو الدار المشغولات غير المدموغة وتحفظ على ذمة القضية وبعد صدور الحكم النهائي فيها من المحكمة المختصة تقوم الدار بفحص تلك المشغولات فاذا ثبت انها من أحد العيارات القانونية تدمغ بالدمغة الخاصة بها .

جريمة بيع الاصناف ذات العيار المنخفض

غير المرقومة

٢٦ - (١) يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة كل شخص باع أو عرض للبيع أو حاز بقصد البيع أصنافا ذات عيار منخفض غير مرقومة طبقا للمادة ٥ أو صنفا ملبسا غير موسوم طبقا للمادة ٧ من هذا القانون .

(٢) كذلك يعاقب بنفس العقوبة كل شخص يزور المشغولات الذهبية أو الفضية أو الاصناف

سلطة الضبط

٢٨ - يتولى مفتشـو الدار ضبط واثبات المخالفات لاحكام هذا القانون أمام المحكمة المختصة كما يكون لهم حق دخول المتاجر والمصانع والمخازن وغير ذلك من الاماكن المعدة لوضع المصوغات أو بيعها أو رهنها وضبط ما يوجد مخالفا لاحكام هذا القانون .

اصدار اللوائح

٢٩ - يجوز للوزير بعد التشاور مع المدير أن يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

ذات العيار المنخفض أو الاصناف الملبسة وبعد صدور حكم نهائي بالادانة من المحكمة المختصة تقوم الدار بكسر تلك المشغولات والاصناف المزورة وتصادرها لحساب الدولة .

رسوم ومصاريف الكسر

٢٧ - فى الاحوال المبينة فى المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ لا ترد المشغولات والاصناف المضبوطة بعد كسرها الا اذا دفعت الرسوم والمصاريف المستحقة الاخرى .

الجدول

رسوم دمغ الاصناف غير المشغولة (المادة ١٥)

سبائك الذهب			سبائك الفضة			السبائك المخلوطة من الذهب والفضة		
الوزن		الرسم المقرر	الوزن		الرسم المقرر	الوزن		الرسم المقرر
جرام	جرام	مليمجنيه	جرام	جرام	مليمجنيه	جرام	جرام	مليمجنيه
٢	٢٥٠	٥٠٠	٨	١٠٠٠	٥٠٠	١٠	٥٠٠	١٠٠٠
٢٥١	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠١	٣٠٠٠	١٠٠٠	٥٠١	١٠٠٠	٢٢٥
٥٠١	٧٥٠	١٥٠٠	٣٠٠١	٤٠٠٠	١٥٠٠	١٠٠١	١٥٠٠	٣٠٠
٧٥١	١٠٠٠	٢٠٠٠	٤٠٠١	٦٠٠٠	٢٠٠٠	١٥٠١	٢٠٠٠	٣٧٥
١٠٠١	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٦٠٠١	٨٠٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٠	٤٥٠
٢٠٠١	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٨٠٠١	١٠٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠١	٤٠٠٠	٥٢٥٠
٣٠٠١	٤٠٠٠	٤٠٠٠	أكثر من	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠١	٦٠٠٠	٦٠٠
٤٠٠١	٥٠٠٠	٥٠٠٠				٦٠٠١	٨٠٠٠	١٠٠٠
٥٠٠١	٦٠٠٠	٦٠٠٠				٨٠٠١	١٠٠٠٠	١٢٥٠
٦٠٠١	٧٠٠٠	٧٠٠٠				أكثر من	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠
٧٠٠١	٨٠٠٠	٨٠٠٠						
٨٠٠١	٩٠٠٠	٩٠٠٠						
٩٠٠١	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠						
أكثر من	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠						

قانون الرخص لسنة ١٩٢٢ (١)

ترتيب المواد

تمهيد

المادة :

- ١ - اسم القانون .
- ٢ - الفاء .
- ٣ - الرسوم والنماذج .
- ٤ - ٢٢ (الفيت) .
- ٢٢ أ - (الفيت) .

منطقة تقييد التجارة

- ٢٣ - منع غير السودانين من الاتجار الا بترخيص .
- ٢٤ - جواز رفض طلبات مزاولة التجارة أو صدورها بشروط .
- ٢٥ - حرمان السوداني من مزاولة التجارة .
- ٢٦ - مدة الرخصة لمزاولة التجارة وتجديدها .
- ٢٧ - جواز طلب تأمين أو تعهد .
- ٢٨ - اثر الرخصة .
- ٢٩ - وكيل حامل الرخصة .

رخص لاستخدام عمال

- ٢٩ (أ) رخص لاستخدام عمال .
- ٢٩ (ب) - جواز طلب تأمين أو تعهد .
- ٢٩ (ج) - وكيل حامل الرخصة .

العقوبات

- ٣٠ - عقوبات عامة .
- ٣١ - ٣١ (ب) - (الفيت) .
- ٣٢ - الإبعاد ومصادرة البضائع لمخالفة أحكام رخص مزاولة التجارة .
- ٣٣ - المحكمة المختصة بنظر المخالفات .
- ٣٤ - (الفيت) .

الجدول

الرسوم

قانون الرخص لسنة ١٩٢٢

(١٥ - ١٠ - ١٩٢٢)

قانون لتوحيد وتعديل اللوائح والاعلانات والمنشورات الخاصة برخص التجارة وللنص على اصدار اللوائح في ذلك الشأن في المستقبل (٢) .

تمهيد

اسم القانون :

- ١ - يسمى هذا القانون « قانون الرخص لسنة ١٩٢٢ ، (٣) .
- ٢ - (لغيت) .

الرسوم والنماذج :

٣ - تدفع الرسوم وفقا لما هو مقرر في الجدول الملحق بهذا القانون ومع ذلك يجوز من وقت لآخر لوزير الداخلية بموافقة وزير المالية والاقتصاد الوطني أن يعدل في ذلك الجدول أو أن يضيف اليه بموجب أمر ينشر في الجريدة الرسمية . ويجوز لوزير الداخلية في أي وقت أن يحدد النماذج اللازمة للرخص والاذونات التي تصدر بموجب هذا القانون . (٤)

٤ - ٢١ (الفيت) (٥) .

٢٢ - (الفيت) (٦) .

٢٢ (أ) - (الفيت) (٧) .

منطقة تقييد التجارة

منع غير السودانين من الاتجار الا بترخيص :

٢٣ - يجوز لوزير الداخلية بموجب أمر ينشر في الجريدة الرسمية أن (٨) : -

- (١) الفايزية السودانية في ١٥/١٠/١٩٢٢ - مجموعة قوانين السودان الطبعة المراجعة .
- (٢) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ ملحق التشريع للفايزية العدد ١١٦٢ في ١٥/٦/١٩٧٤ .
- (٣) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ ملحق التشريع للفايزية العدد ٩٥٢ في ١٥/١١/١٩٦٠ .
- (٤) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه والقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٧ ملحق التشريع للفايزية العدد ١٠٣٦ في ١٥/٤/١٩٦٧ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .
- (٥) ملغاة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .
- (٦) ملغاة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ ملحق التشريع للفايزية العدد ٩٩٤ في ١٥/٤/١٩٦٤ .
- (٧) ملغاة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ السابق الاشارة اليه .
- (٨) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

(أ) يمنع أى شخص غير سودانى من مزاولة التجارة فى أى منطقة فى السودان يحددها فى ذلك الامر الا بسوجب رخصة ،

(ب) يحدد السلطة التى تقوم باصدار تلك الرخص وتجديدها .

جواز رفض طلبات مزاولة التجارة او صدورهما بشروط :

٢٤ - (١) يجوز للسلطة التى يحددها أى أمر يصدر بموجب المادة ٢٣ أن ترفض اصدار أو تجديد أى رخصة لمزاولة التجارة ويجوز لها كذلك أن تصدر تلك الرخصة أو أن تقوم بتجديدها خاضعة لى شرط معقول على أنه يجب على تلك السلطة فى حالة رفضها اصدار أو تجديد أية رخصة أن توضح كتابة أسباب ذلك الرفض .

(٢) يرفع لمحكمة المديرية أى استئناف ضد رفض اصدار تلك الرخصة أو رفض تجديدها أو ضد فرض أى شرط فيها ويجوز لمحكمة الاستئناف - إذا اقتنعت بأن ذلك الرفض قد بنى على أسباب خاطئة أو غير كافية ، أو ان الشرط غير معقول - أن تأمر باصدار تلك الرخصة وفقا لأية شروط تراها معقولة . (١)

حرمان السودانى من مزاولة التجارة :

٢٥ - (١) يجوز لوزير الداخلية أو المجلس الشعبى التنفيذى أو أى شخص مفوض من أى منهما أن يحرم أى سودانى من مزاولة التجارة فى أى منطقة صدر بشأنها أمر سارى المفعول طبقا للمادة ٢٣ إذا : (٢)

(أ) أدين ذلك السودانى فى جريمة تتعلق بالغش أو عدم الامانة ،

أو (ب) اقتنعت السلطة التى تصدر ذلك الامر بأن ذلك السودانى قد أحدث تأثيرا ضارا بالاخلاق أو الصحة أو مصالح المواطنين فى تلك المنطقة .

(٢) على السلطة المذكورة أن توضح كتابة الاسباب التى استندت اليها فى تبرير ذلك الحرمان .

(٣) يرفع لمحكمة المديرية أى استئناف ضد الأمر بالحرمان من مزاولة التجارة ويجوز للمحكمة إذا اقتنعت بأن ذلك الحرمان قد بنى على أسباب خاطئة أو غير كافية أن تأمر بالفائه . (٣)

مدة الرخصة لمزاولة التجارة وتجديدها :

٢٦ - لا تكون أية رخصة صدرت وفقا لأى أمر بموجب المادة ٢٣ سارية لأكثر من سنة واحدة من تاريخ اصدارها وتكون قابلة للتجديد بعد انتهاء هذه المدة لفترات أخرى لا تتجاوز أى منها سنة واحدة ويجب على كل حامل رخصة يرغب فى الاستمرار فى مزاولة التجارة فى المنطقة التى تشملها رخصته أن يقدم طلبا للسلطة المختصة لتجديد هذه الرخصة وذلك فى ميعاد لا يقل عن شهر واحد قبل انقضاء مدة سريانها .

جواز طلب تأمين أو تعهد :

٢٧ - يجوز أن يطلب من أى شخص قدم طلبا لمنحه رخصة لمزاولة التجارة أن يقوم قبل اصدار تلك الرخصة بإيداع تأمين لا يتجاوز خمسين جنيها قابلا للمصادرة فى حالة الاخلال بشروط الرخصة أو أن يقوم بتقديم تعهد مصحوب أو غير مصحوب بضمانات بدفع مبلغ خمسين جنيها كجزاء إذا لم يلتزم بشروط تلك الرخصة .

اثر الرخصة :

٢٨ - يكون لحامل أى رخصة صدرت وفقا لأى أمر صدر بموجب المادة ٢٣ ووفقا لشروط تلك الرخصة الحق فى التجارة فى أى مواد أو بضائع عدا المشروبات الكحولية والأسلحة النارية والذخائر والمفرقات أو أى سلعة أخرى محظورة أو منع القانون الاتجار فيها .

وكيل حامل الرخصة :

٢٩ - فى المناطق التى تكون فيها رخص مزاولة التجارة ضرورية وفقا لأى أمر ينشر بموجب المادة ٢٣ لا يجوز لأى شخص أن يعمل كوكيل لحامل أية رخصة الا بعد تصديق مكتوب من السلطة التى أصدرت الرخصة ويجب أن يقيد اسم ذلك الوكيل

(١) معدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ ملحق التشريع الخاص للفايزية العدد ١١٦٢ فى ١٩٧٤/٧/٢ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ ملحق التشريع للفايزية العدد ١١٥٥ فى ١٩٧٣/١١/١٥ .

(٣) معدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

فى تلك الرخصة . ويجوز سحب التصديق المذكور فى أى وقت وبدون اخطار ويجب على الوكيل عندئذ أن يتوقف عن مزاولة ذلك العمل فى المنطقة التى تشملها الرخصة .

رخص لاستخدام عمال

رخص لاستخدام عمال :

٢٩ أ - (١) يجوز لوزير الداخلية بموجب أمر ينشر فى الجريدة الرسمية أن يمنع استخدام عمال فى أى جزء من السودان للعمل خارج السودان الا بموجب رخصة . ويجوز أن يتضمن ذلك الامر اعفاء من أحكامه للأشخاص أو الفئات من الأشخاص الذين يرى الوزير اعفاءهم مناسبا . (١)

(٢) يجوز لوزير الداخلية أن يحدد فى ذلك الأمر السلطة التى تقوم بإصدار تلك الرخص وتجديدها ويجوز له وفقاً لأحكام المادة ٢٩ (ب) أن يفرض على حامل تلك الرخص أية شروط يراها مناسبة . (٢)

(٣) يجوز لوزير الداخلية فى أى وقت بموجب أمر ينشر فى الجريدة الرسمية أن يعدل أو يلغى أى أمر يصدر بموجب هذه المادة . (٣)

جواز طلب تأمين أو تعهد :

٢٩ (ب) - يجوز أن يطلب من أى شخص قدم طلباً لمنحه رخصة بموجب المادة ٢٩ أن يودع قبل إصدار تلك الرخصة تأميناً لا يجاوز جنيهاً واحداً عن كل عامل رخص له فى استخدامه وفقاً لشروط تلك الرخصة على ألا يجاوز الحد الأقصى للتأمين ١٥٠ جنيهاً ويكون التأمين قابلاً للمصادرة فى حالة الإخلال بشروط الرخصة أو أن يقوم بعمل تعهد مصحوب أو غير مصحوب بضمانات بدفع مبلغ مماثل كجـزاء لضمان التزامه بشروط تلك الرخصة .

وكيل حامل الرخصة :

٢٩ (ج) - (١) لا يجوز لأى شخص أن يعمل

وكيلاً لأى حامل رخصة صادرة بموجب المادة ٢٩ (أ) الا بعد تصديق مكتوب من السلطة التى أصدرت الرخصة ويجب أن يقيد اسم ذلك الوكيل فى الرخصة .

(٢) يجوز سحب التصديق المذكور فى أى وقت بموجب اخطار مكتوب لحامل الرخصة الذى يجب عليه أن يأمر وكيله فوراً بالتوقف عن مزاولة العمل فى استخدام العمال بموجب تلك الرخصة .

العقوبات

عقوبات عامة :

٣٠ - أى شخص يخالف أحكام هذا القانون أو أى أمر أو لائحة صدرت بموجبه أو أى رخصة منحت وفقاً لأحكامه يعاقب بالسجن مدة يجوز أن تمتد لستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيهه وبالعقوبتين معاً . (٤)

٣١ - ٣١ (ب) (شاملة) ألغيت . (٥)

الابعاد ومصادرة البضائع لمخالفة الأحكام المتعلقة بالرخص :

٣٢ - بالإضافة لأية عقوبة أخرى مقررة بمقتضى هذا القانون ، يجوز لأية محكمة مختصة بالنظر فى المخالفات المنصوص عليها فيه أن تأمر بإبعاد أى شخص يخالف أحكامه أو أى أمر صدر بموجبه متعلقاً برخص مزاولة التجارة من أى منطقة كان يحمل رخصة للعمل فيها أو زاول التجارة فيها بدون رخصة وأن تصدر كلياً أو جزئياً أية بضاعة فى حيازته ويجوز فى الحالات التى قام فيها ذلك الشخص بإيداع تأمين أو تقديم تعهد وفقاً لأحكام المادة ٢٧ إسقاط حقه فى التأمين أو قيمة التعهد .

لا ينفذ أى حكم بالمصادرة أو سقوط الحق الا بعد تأييده بواسطة المحكمة المختصة . (٦)

المحكمة المختصة بنظر المخالفات :

٣٣ - يجوز أن تنظر المخالفات لأحكام هذا القانون أو أى لائحة أو أمر يصدر بموجبه أمام

(٣،٢،١) معدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ ملحق التشريع للغازية العدد ٨٨٠ فى ١٥/٤/١٩٥٥ والقانون رقم

٤٠ لسنة ١٩٧٤ السابقة الإشارة إليه .

(٤) معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٣ ملحق التشريع الخاص للغازية العدد ٩٨٦ فى ٢٠/٨/١٩٦٣ .

(٥) ملغاة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

(٦) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه .

محكمة قاض من الدرجة الثانية وفقاً لقانون
الاجراءات الجنائية لسنة ١٩٧٤ أو أى محكمة
أعلى (١) .

٣٤ - (ألغيت) . (٢)

١٢ - عند قيد اسم وكيل معتمد فى رخصة
مزاولة التجارة وفقاً للمادة ٢٩

مليم جنيه

٢٥٠ ر -

الجداول

انظر المادة ٣

الرسوم

١ - ١٠ (ألغيت) . (٣) .

١١ - عند اصدار أية رخصة لمزاولة التجارة
المطلوبة بموجب أمر بمقتضى المادة ٢٣

مليم جنيه

٥٠٠ ر -

١٣ - عند اصدار أية رخصة لاستخدام عمال
مطلوبة بموجب أى أمر بمقتضى المادة ٢٩ (١)

مجانا (٤)

١٤ - عند قيد اسم وكيل معتمد فى رخصة
لاستخدام عمال وفقاً للمادة ٢٩ (ج)

مجانا (٥)

١٥ - ١٦ (ألغيت) . (٦)

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

(٢) ملغاة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

(٣) ملغاة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٧ ملحق التشريع للغازيتة العدد ١٠٣٦ فى ١٥/٤/١٩٦٧ .

(٤) الفى الرسم بالتشريع نمرة ١٨ لسنة ١٩٥٥ ملحق التشريع للغازيتة العدد ٨٨٤ فى ١٥/٨/١٩٥٥ .

(٦) ملغاة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ السابق الاشارة اليه .

قانون رخص التجار وضريبة ارباح الاعمال لسنة ١٩٣٠ (١)

ترتيب المواد

القسم الاول

تمهيد

المادة :

- ١ - اسم القانون .
- ٢ - الفناء .
- ٣ - تفسير .

القسم الثاني

رخص التجار

- ٤ - السلطة المرخصة .
- ٥ - اعفاءات .
- ٦ - رخص التجار السودانيين .
- ٦ (أ) - رخص التجار الاجانب .
- ٦ (ب) - لا تعقيب على السلطة التقديرية .
- ٦ (ج) - طلبات رخص التجار .
- ٦ (د) - اصدار رخص التجار وتجديدها .
- ٦ (هـ) - الرخص الباطلة .
- ٦ (و) - الفاء رخصة التاجر .
- ٦ (ز) - الرسوم .

القسم الثالث

ضريبة ارباح الاعمال

فرض الضريبة وتقديرها

- ٧ - فرض الضريبة .
- ٨ - التجار بالسودان والتجار الاجانب والتجار الاجانب المقيمون .
- ٩ - الاعفاء من التقدير .
- ١٠ - تلافى ازدواج الضريبة .
- ١١ - مناطق ولجان التقدير .
- ١٢ - اجتماعات لجان التقدير .
- ١٣ - وجوب ادراج التجار في كشف -

التقدير بواسطة الوزير - تقديم الحسابات
المراجعة .

١٤ - تقدير الارباح بواسطة اللجنة . اخطار
خاص عن زيادة التقدير .

١٥ - مكان التقدير بالنسبة للتاجر الذي
تتعدد امكنة عمله .

١٦ - اخطار التاجر بالتقدير .

احكام خاصة

- ١٧ - الشراكات والشركات .
- ١٨ - يجب على الوكلاء والمديرين تقديم
المعلومات .
- ١٩ - يجب على التجار تقديم حسابات
مراجعة .
- ٢٠ - التجار الحاضرون للضريبة في بلد
آخر غير السودان .
- ٢١ - يجب على التاجر اخطار المجلس الشعبي
المحلى اذا انقطع عن مزاولة عمله .
- ٢٢ - الاعفاء في حالات خاصة .
- ٢٣ - الاعمال التي تنتقل الى الغير .
- ٢٤ - الانقطاع عن مزاولة العمل .
- ٢٤ (أ) - تفتيش الدفاتر .
- ٢٥ - الاستئناف .
- ٢٦ - أسباب الاستئناف ضد قرار الوزير .
- ٢٧ - شكل الاستئناف .
- ٢٨ - مراجعة التقدير بواسطة المجلس
الشعبي التنفيذي .
- ٢٩ - الاستئناف الذي يقدم بعد الميعاد .
- ٣٠ - الاجراءات في استئناف .
- ٣١ - الشهود والمستندات .
- ٣٢ - الاستئناف لمحكمة الاستئناف .

دفع ضريبة ارباح الاعمال وتحصيلها

- ٣٣ - تاريخ الدفع والاقساط .
- ٣٤ - ايصال السداد .

٣٥ - الغرامة لعدم دفع الضريبة وتحصيل الضريبة والغرامة .

٣٦ - ممارسة الوزير لسلطات المجلس الشعبي التنفيذي .

القسم الرابع

الجرائم والعقوبات

- ٣٧ - مزاولة العمل دون رخصة .
- ٣٨ - (استنفدت أغراضها) .
- ٣٩ - الفشل في تقديم المعلومات .
- ٤٠ - الفشل في تقديم الاخطار بالانقطاع عن العمل .
- ٤١ - البيان الكاذب في الاقرار . . الخ .
- ٤٢ - المحاكم المختصة .

القسم الخامس

احكام عامة

- ٤٣ - (الفيت) .
- ٤٤ - سلطة تعديل الجداول .
- ٤٥ - سلطة الوزير في اصدار اللوائح .
- ٤٦ - (استنفدت أغراضها) .

الجدول

الجدول الأول : رخص التجار .

الجدول الثاني : ضريبة ارباح الاعمال .

قانون رخص التجار وضريبة ارباح الاعمال لسنة ١٩٣٠ (١ - ١ - ١٩٣٠)

قانون للترخيص لمزاولة التجارة وفرض ضرائب على ارباح الاعمال في السودان .

القسم الاول

تمهيد

اسم القانون :

١ - يسمى هذا القانون « قانون رخص التجار وضريبة ارباح الاعمال لسنة ١٩٣٠ » .

الفاء :

٢ - يلغى قانون رخص التجار وضرائب ارباح الاعمال لسنة ١٩٢٦ ، وقانون رخص التجار وضريبة ارباح الاعمال (تعديل) لسنة ١٩٢٧ ولائحة رخص التجار وضرائب ارباح الاعمال لسنة ١٩٢٧ ، ولائحة ضرائب ارباح الاعمال

(تخفيض العوائد الجلية أو الضرائب) لسنة ١٩٢٨ .

على أن أمر إعفاء أرباح التجار لسنة ١٩٢٧ (تشريع رقم ١ لسنة ١٩٢٧) وأمر رخص التجار وضرائب ارباح الاعمال لسنة ١٩٢٧ (تشريع رقم ٤ لسنة ١٩٢٧) بشأن دفع الضريبة على أقساط يعتبران كما لو قد صدرا بموجب أحكام هذا القانون .

تفسير :

٣ - في هذا القانون وفي جميع اللوائح والأوامر والاعلانات الصادرة بمقتضاء وما لم يقتض السياق معنى آخر :

« الحسابات المراجعة » يقصد بها الحسابات التي تم اعدادها بالشكل المبين في المادة ١٩ وقام بمراجعتها محاسب معتمد .

« بائع متجول » يقصد بها أى شخص ينتقل من مكان الى مكان آخر أو من سوق الى سوق أو يذهب الى منازل الغير حاملا معه أى بضائع لبيعها أو لعرضها للبيع أو عارضا للبيع عينات من بضائع لتسليمها فيما بعد ، وتشمل طائفة السماسرة أو التجار المتجولين باسم « التشاشين » ولكنها لا تشمل أى شخص لا يبيع غير الحضر أو الفاكهة أو الحبوب أو اللحم أو السمك وغيرها من المأكولات التى من منتجات السودان أو منتجات الغابات المحلية أو الاشياء المصنوعة محليا والتي يكون قد صنعها بنفسه أو قام بصنعها أحد أفراد أسرته .

« تاجر » يقصد بها أى شخص يزاول عملا وتشمل البائع المتجول .

« تاجر أجنبى » يقصد بها تاجر لا يكون له محل عمل فى السودان ولكنه يزاول عمله عن طريق وكيل فى السودان .

« تاجر أجنبى مقيم » يقصد بها التاجر الذى يكون محل عمله الرئيسى فى خارج السودان ولكنه يحتفظ بمحل عمل له فى السودان .

« تاجر فى السودان » يقصد بها التاجر المقيم أو المتوطن فى السودان أو التاجر الذى يكون محل عمله الرئيسى فى السودان وتشمل الشركات المسجلة بموجب قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ .

« شخص » تشمل أية بيت تجارى أو هيئة من الاشخاص سواء آكانت لها شخصية اعتبارية أم لم تكن .

« شركة » يقصد بها شركة مسجلة بموجب قوانين الشركات فى السودان أو بموجب قانون أى بلد آخر سارى المفعول فى الوقت الحالى .

« شركة مسجلة » يقصد بها شركة مسجلة بموجب قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ أو بموجب أى قانون آخر ينص على تسجيل الشركات أو بمقتضى اللوائح الصادرة بموجب هذا القانون .

« عمل » يقصد بها أى عمل أو مهنة يمارسها صاحبها بصفة دائمة أو مؤقتة بفرض الكسب وتشمل أى عمل ينفذ أو مشروع يباشر فى السودان بفرض الكسب .

« محاسب معتمد » يقصد بها : -

(أ) أى عضو من أعضاء المعاهد أو الجمعيات الآتية : -

- معهد المحاسبين القانونيين لانجلترا وويلز ،
- جمعية المحاسبين والمراجعين القانونية ،
- جمعية المحاسبين فى أدنبره ،
- معهد المحاسبين والاكتواريين فى جلاسكو ،
- معهد المحاسبين القانونيين فى ايرلنده ،
- جمعية المحاسبين المؤسسة فى لندن سنة ١٩٠٥ .

(ب) أى عضو فى جمعية أو معهد من الجمعيات أو المعاهد المعتمدة من الوزير بأمر ينشر فى الجريدة الرسمية .

(ج) أى شخص آخر مفوض كتابة من الوزير ليعمل لاغراض هذا القانون ، كمحاسب معتمد .

« مدير » تشمل مدير فرع والممثل الذى يتقاضى راتباً .

« وزير » يقصد بها وزير المالية والاقتصاد الوطنى (١) .

« وكيل » تشمل أى شخص يخول سلطة قبول

أو طلب طلبات معينة ويبرم عقوداً صحيحة بالنيابة عن أى تاجر أو يستلم بضائع للبيع عموماً أو يقوم بشراء مشتروات لبضائع بالنيابة عن أى تاجر كما تشمل أيضاً أى تاجر يزاول تاجر أجنبى عن طريقه أو يزاول معه عملاً فى السودان ومع ذلك لاجل تطبيق أحكام هذا القانون لا تشمل مدير الا حسبما هو منصوص عليه فى البند (٤) (ب) من المادة ٨ .

القسم الثانى (٢) رخص التجار

السلطة المرخصة :

- ٤ - فى هذا القسم يقصد بعبارة « السلطة المرخصة » سلطة الحكم الشعبى المحلى التى يزاول التاجر عمله داخل منطقتها أو يرغب فى مزاوله العمل فى مكان واحد أو أكثر من مكان فيها (٣) .
- ٥ - لايسرى هذا القسم على : - (٤)

اعفاءات :

(أ) السودانين الذين يزاولون مهنة يكون الالتحاق بها وممارستها خاضعين لترخيص من هيئة مهنية أو هيئة أخرى مرخصة ولها اشراف على المهنة ،

(ب) التاجر الذى تكون كل ارباحه معفاة من تقديرات ارباح الأعمال بمقتضى أحكام المادة ٩ ،

(ج) التجار الأجانب غير المقيمين فى السودان والذين يزاولون العمل بواسطة وكيل سودانى وذلك الى المدى الذى يخص التاجر الأجنبى نفسه ،

(د) الشركات المسجلة وفقاً لاحكام قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ ،

(هـ) الجمعيات التعاونية المسجلة .

رخص التجار السودانين :

- ٦ - (١) لا يجوز لأى سودانى مزاوله أى عمل فى أى مكان بالسودان الا اذا حصل من السلطة المرخصة على رخصة تاجر .

(١) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ ملحق التشريع للفايزية العدد ١١٦٢ فى ١٥/٦/١٩٧٤ .

(٢) استبدل هذا القسم بكامله بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦١ ملحق التشريع للفايزية العدد ٩٦١ فى ١٥/٨/١٩٦١ .

(٣) معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ملحق التشريع للفايزية العدد ٩٥٧ فى ٣٠/٤/١٩٦١ ثم بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ ملحق التشريع للفايزية العدد ١١٥٥ فى ١٥/١١/١٩٧٣ .

(٤) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ السالف الذكر .

(٢) يجب ان يبين فى رخصة التاجر المكان أو الأمكنة المرخص له بمزاولة عمله فيها ، ويحظر على أى سودانى مزاولة عمله فى أى مكان عمل غير مرخص له بالعمل فيه على الوجه المتقدم .

(٣) يجوز للسلطة المرخصة ان ترفض منح رخصة فيما يتعلق بأى مكان كما يجوز للسلطة المرخصة ان ترفض ان تضيف الى الرخصة أى مكان لم يسبق الترخيص للتاجر بمزاولة عمله فيه اذا : -

(أ) رأت ان مزاولة التاجر لذلك العمل فى ذلك المكان يتعارض مع المصلحة العامة بسبب وجود عدد من الأعمال الماثلة أو المشابهة التى يزاولها بالفعل تجار آخرون فى ذلك المكان ،

(ب) اذا كان العمل المراد مزاولته فى ذلك المكان سيزاوله أجنبى كمدير أو وكيل أو كمستخدم براتب نيابة عن سودانى .

رخص التجار الأجانب :

١٦ - (١) فى هذه المادة تشمل كلمة «أجنبى» شراكة يكون فيها شريك أجنبى .

(٢) لا يجوز لأى أجنبى ان يقوم اصالة عن نفسه أو نيابة عن أى شخص بمزاولة أى عمل فى أى مكان بالسودان الا اذا حصل من السلطة المرخصة على رخصة تاجر .

(٣) يجب ان يبين فى رخصة التاجر المكان أو الأمكنة المرخص للأجنبى بمزاولة عمله فيها ويحظر على الأجنبى مزاولة عمله فى أى مكان عمل غير مرخص له به على الوجه المتقدم .

(٤) لا يجوز للسلطة المرخصة : -

(أ) ان تصدر رخصة لأجنبى الا اذا أجاز الطلب وزير الداخلية ووزير المالية والاقتصاد الوطنى (١) ،

(ب) ان تجدد رخصة ذلك الأجنبى الا اذا كان ذلك الأجنبى : -

(أولا) : قد حصل خلال السنة السابقة مباشرة على رخصة سارية المفعول الى نهاية تلك السنة ،

و (ثانيا) : قد اقام بالسودان اقامة عادية خلال مدة الرخصة ،

و (ثالثا) : زاول العمل بشخصية أو اسهم فى مزاولته على انه يجب على السلطة المرخصة ان ترفض منح رخصة فيما يتعلق بأى مكان أو ترفض ان تضيف الى الرخصة أى مكان لم يسبق الترخيص للأجنبى بمزاولة عمله فيه اذا : -

(أ) رأت ان مزاولته لذلك العمل فى ذلك المكان يتعارض مع المصلحة العامة بسبب وجود عدد من الأعمال الماثلة أو المشابهة التى يزاولها بالفعل فى ذلك المكان تجار إخرين أو ،

(ب) كان العمل المراد مزاولته فى ذلك المكان سيزاوله أجنبى كمدير أو وكيل أو كمستخدم براتب نيابة عن أجنبى .

لا تعقيب على السلطة التقديرية :

٦ ب - عند ممارسة السلطة المرخصة لسلطاتها التقديرية بحسن نية فى رفض منح أو تجديد رخصة تطبيقا لاحكام المواد ٦ و ١٦ ، فان قرارها فى ذلك الشأن يكون نهائيا وقاطعا وغير قابل لاعادة النظر فيه .

طلبات رخص التجار :

٦ ج - الطلبات التى تقدم للحصول على رخص التجار أو تجديدها أو لاضافة عمل جديد الى الرخصة أو لحذف مكان عمل ممنوحة عنه الرخصة يجب تقديمها على النماذج التى تقررها اللوائح الصادرة بموجب هذا القانون .

اصدار رخص التجار وتجديدها :

٦ د - يجوز ان تصدر رخص التجار فى أى وقت على ان ينتهى العمل بها فى اليوم الحادى والثلاثين من شهر ديسمبر من كل سنة ويجب ان تقدم طلبات التجديد قبل اليوم الحادى والثلاثين من شهر يناير من السنة التالية .

الرخص الباطلة :

٦ هـ - تكون باطلة رخص التجار التى لاتصدر وفقا لاحكام هذا القسم .

(١) معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ ملحق التشريع للغازية العدد ١٠٨٨ فى ١٥/١٠/١٩٦٩ والقانون رقم ٢٥

لسنة ١٩٧٢ ، والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

الغاء رخصة التاجر :

٦ و - (١) يجوز للسلطة المرخصة ان تلغى رخصة أى تاجر مرخص له اذا : -

(أ) ادين فى أى جريمة تتعلق بالامانة ،

(ب) ادين فى أى جريمة تتعلق بذلك العمل مما يخل بالأوامر واللوائح الصادرة بمقتضى قانون الرقابة المتبقية لسنة ١٩٦٦ ،

(ج) أشهر أفلاسه ،

(د) توقف عن مزاولة العمل بنفسه فى السودان لمدة ستة أشهر أو أكثر ،

(هـ) ادلى بأية بيانات غير صحيحة بالمعنى الوارد فى المادة ٤١ لغرض الحصول على رخصة أو تجديدها أو اضافة مكان عمل جديد الى الرخصة ،

(٢) يجوز للسلطة المرخصة ان تحذف من الرخصة اسم أى مكان عمل اذا كان التاجر المرخص له : -

(أ) قد توقف عن مزاولة العمل فى مكان ذلك العمل ، أو

(ب) استبدل بسودانى أجنبيا كمدير لمكان ذلك العمل كان كوكيل له أو كمستخدم عنده بمرتب .

الرسوم :

٦ ز - تكون الرسوم المستحقة الدفع عن منح رخص التجار وتجديدها واطافة مكان عمل جديد اليها وفقا لما هو محدد فى الجدول الأول .

القسم الثالث**ضريبة أرباح الأعمال****فرض الضريبة وتقديرها****فرض الضريبة**

٧ - (١) مع مراعاة أحكام البند (٤) والمادتين ٨ و ٩ (١) يجب على كل تاجر ان يدفع بالفترة المبينة فى الجدول الثانى ضريبة سنوية على أرباح عمله بحسب تقديرها فى كل سنة سواء قبضت هذه الأرباح فى داخل السودان أو فى خارجه ، وتسمى هذه الضريبة فيما يلى « ضريبة أرباح الأعمال » .

(٢) أرباح عمل التاجر التى تدفع عليها فى كل سنة ضريبة أرباح الأعمال ، هى الأرباح الصافية عن عمله المقدرة على الوجه المقرر فيما بعد عن السنة المنتهية فى الحادى والثلاثين من شهر ديسمبر السابق مباشرة على تاريخ التقدير على انه يجوز للتاجر الذى سوى حساباته عن أعماله حتى أى يوم سابق على اليوم الحادى والثلاثين من شهر ديسمبر وقدم حسابات مراجعة تبين أرباح أعماله خلال السنة المنتهية فى ذلك اليوم ان يقدم اقارارا عن أرباح أعماله خلال السنة المنتهية فى ذلك اليوم الى لجنة التقدير المشكلة بموجب المادة ١١ أو الى الوزير اذا كان اسمه مدرجا فى كشف الوزير بموجب المادة ١٣ ويجب فى هذه الحالة ومع مراعاة موافقة لجنة التقدير أو الوزير على حسب الحال ان يدفع التاجر ضريبة أرباح الأعمال على الأرباح الصافية لعمله عن السنة المنتهية على هذا الوجه (١) .

(٣) كل تاجر مدرج اسمه فى كشف الوزير ، يزاول عملا من طبيعته استحالة معرفة أرباحه النهائية حتى اتمام العمل ، تقدر الضريبة على أرباحه النهائية متى عرفت عند اتمام العمل الا انه لأجل تعيين فئة الضريبة ينظر الى أرباحه النهائية على انها موزعة بالتساوى على جميع المدة التى يزاول فى اثنائها العمل ويسوى الدفع النهائى للضريبة عن كل سنة وفقا لذلك (٢) .

(٤) اذا انقطع التاجر عن مزاولة أعماله ولكنه استمر يأخذ من تلك الأعمال ، أو يأخذ كمقابل عن نقلها أو التنازل عنها الى تاجر آخر أو الى الحكومة ، دفعات سنوية أو أى دفعات أخرى لم تؤخذ عنها ضريبة أرباح أعمال فيكون تقدير الضريبة على ذلك التاجر عن أرباح الأعمال المتعلقة بتلك الدفعات كما لو كانت أرباحا حصل عليها من مزاولته العمل بنفسه .

(٥) تخضع أرباح أعمال التاجر ، عمدا الشركة ، للضريبة اذا كان مجموع أرباحه الصافية عن كل أعماله مجتمعة يزيد عن الحد الأدنى المعفى من الضرائب المبينة فى الجدول الثانى .

التجار بالسودان والتجار الأجانب والتجار الأجانب المقيمين :

٨ - (١) مع مراعاة أحكام المادة ٩ يكون تقدير ضريبة أرباح الأعمال لكل تاجر في السودان عن جملة أرباحه الصافية سواء أكان أو لم يكن أى جزء من تلك الأرباح ناتجا من نشاط قام به خارج السودان ، وفى حالة الشركات ، بصرف النظر عن جنسية المساهمين أو محل اقامتهم .

(٢) بالنسبة للتاجر الأجنبى فان الأرباح التى تدخل فى تقدير ضريبة أرباح الأعمال هي فقط الأرباح التى يحصل عليها وكيله الذى يجب ان تقدر عليه الأرباح أو العمولة أو الأجور الأخرى التى يسمح بها ذلك التاجر أو التى يأخذها من التاجر وليس للوكيل حق فى الاعفاء المبين فى المادة ٩ (١) (ب) بالنسبة لتلك الأرباح أو العمولة أو الاجور .

(٣) (أ) اذا تبين للوزير ان العمل الذى تمت مزاولته بين تاجر أجنبى ووكيله قد نظم بطريقة لا تنتج معها أرباح للوكيل أو تنتج له أرباحا أقل من الأرباح المتوقعة عادة من مثل ذلك العمل فيكون تقدير أرباح الوكيل تقديرا ايجازيا بالقدر الذى يراه الوزير عادلا ومعقولا (١) .

(ب) لا يجوز رفع استئناف عن ذلك التقدير الايجازى ما لم تقدم من التاجر الأجنبى ومن وكيله حسابات مراجعة تبين الحساب الحقيقى لجميع العمل الذى تمت مزاولته فى داخل السودان وخارجه والذى كان الوكيل يعمل بالنسبة له وكلا عن التاجر .

(٤) (أ) التاجر الأجنبى المقيم يعامل معاملة التاجر السودانى اذا كانت جميع أعماله قد أديرت فى داخل السودان أو من محل عمله فى السودان .

(ب) يعامل التاجر الأجنبى المقيم معاملة التاجر الأجنبى ولو كان يحتفظ بمحل عمل له فى السودان اذا اقتنع الوزير ان عمله فى السودان مقصور اما على مجرد شراء البضائع أو على مجرد بيعها وفى هذه الحالة يعتبر الشخص الذى يباشر

عمل التاجر المذكور فى السودان وكيل له وتقدر عليه ضريبة أرباح الأعمال وفقا لذلك (٢) ،

(ج) بالنسبة للتاجر الأجنبى المقيم الذى لا يقتصر عمله فى السودان على مجرد الشراء أو مجرد البيع والذى لا تنطبق عليه أحكام الفقرة (أ) تتقرر الطريقة التى تقدر بها أرباحه لأجل ضريبة أرباح الأعمال بمقتضى اللوائح التى يصدرها الوزير بموجب المادة ٤٥ (٣) .

الاعفاء من التقدير :

٩ - (١) يعفى من تقدير ضريبة أرباح العمل :

(أ) أرباح التاجر الناتجة من :

(أولا) : أى مشروع زراعى تجلب اليه مياه الرى بالشادوف أو بالساقية أو بالطمبور أو بالمتره أو الفيضان الطبيعى أو سقوط الامطار ، أو .

(ثانيا) : أى مشروع « طلبية » مرخص له « بطلبية » (أو « طلبيات » تعادل « الطلبية » المذكورة) يكون حجمها محسوبا وفقا للائحة العامة لمراقبة سحب مياه النيل بأقل من ٤ بوصه ، أو .

(ثالثا) : أى مشروع يروى بطلبية يكون كله - أو ما عدا حد أقصى مقداره خمسة أفدنة - ينتج الفاكهة فقط أو الحضر أو محاصيل الطعام لاستهلاك الانسان أو علف الماشية وحدها ، مرخص له بطلبية (أو بطلبيات تعادل الطلبية المذكورة) يكون حجمها محسوبا وفقا لما سبق ذكره بأقل من ١٢ بوصة ،

(ب) مرتبات المستخدمين بمقتضى عقد خدمة،

(ج) الأرباح التى يحصل عليها أى تاجر من أعمال أخرى ، وذلك الى المدى الذى يحدده رئيس الجمهورية بأمر ينشر فى الجريدة الرسمية (٤) .

(٢) تشمل الفقرة (ب) من البند (أ) مكافأة رئيس مجلس ادارة الشركة وعضو مجلس الادارة ومرتب المدير على انه اذا رأت السلطة المختصة

(٣،٢،١) معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ السابقة الاشارة اليهما .

(٤) معدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ . ملحق التشريع الخاص للغازيتة العدد ١١٤٨ فى ١٧/٦/١٩٧٣ .

بتقدير الضريبة ان هذه المكافآت أو المرتبات ليست جميعها مقابلا حقيقيا عن أعمال أدت بل تدخل فيها أرباح تجارية فلا يعفى منها الا الجزء الذى تعتبر تلك السلطة انه القدر المعقول الذى تسمح به كمصروفات تخصم من جملة الايراد عند حساب الأرباح الصافية للشركة .

البندان (٣) و (٤) (ألفيا) (١) .

تلافي ازدواج الضريبة :

١٠ - التاجر الذى يكون ملزما بدفع ضريبة أرباح أعمال ويكون قد دفع فى أى سنة أية ضريبة من الضرائب الآتية وهى : -

ضريبة الحيوان أو العشور أو ضريبة النخيل أو ضريبة الأراضى أو ضريبة المباني - من أى مصدر من المصادر التى تنشأ منها أرباح أعماله، فان مقدار ضريبة أرباح الأعمال التى يدفعها عن تلك السنة على الأرباح الناتجة من المصدر الذى دفع عنه احدى الضرائب السابق ذكرها يكون فقط المقدار الذى يزيد به مجموع ضريبة أرباح الأعمال التى تقدر عن المقدار الذى دفعه لتلك الضريبة أو الضرائب الأخرى .

وفى تطبيق أحكام هذه المادة تعتبر المحلات التى يستعملها التاجر لأغراض عمله من المصادر التى تنتج عنها أرباح أعماله .

مناطق ولجان التقدير :

١١ - يقسم المجلس الشعبى التنفيذى للمديرية مديريته الى مناطق تقدير ويعين لجنة تقدير لكل منطقة منها ، وتشكل اللجنة على الوجه وبالطريقة المقررين بمقتضى قواعد يصدرها الوزير من وقت الى آخر (٢) .

اجتماعات لجان التقدير :

١٢ - (١) يجب على كل لجنة من لجان التقدير ان تحدد تاريخ أول اجتماع تعقده عندما يتييسر ذلك بعد اليوم الأول من شهر يناير من كل سنة ويجب عليها ان تصدر اعلانا عاما فى جميع منطقة التقدير تعلن فيه عن تاريخ اجتماعها الأول .

(٢) يجب ان يطلب فى الاعلان من كل تاجر خاضع لضريبة أرباح الأعمال ويزاول أعماله داخل حدود منطقة التقدير : - (٣)

(أ) ان يقدم قبل التاريخ المذكور اقرارا عن أرباح أعماله خلال السنة المنتهية فى اليوم الحادى والثلاثين من شهر ديسمبر السابق مباشرة أو فى أى يوم آخر يكون قد سوى فيه حساباته فيما يتعلق بأعماله ،

(ب) ان يحضر أمام اللجنة عند النظر فى تقدير أرباح أعماله اذا طلبت منه اللجنة الحضور .

وجوب ادراج التجار فى كشف التقدير بواسطة الوزير تقديم الحسابات المراجعة :

١٣ - (١) يجب على لجنة التقدير ان تعد فى تاريخ اجتماعها الأول أو بعد ذلك قائمة بأسماء التجار الذين يزاولون عملهم داخل منطقتها والمزمين بضريبة أرباح الأعمال .

(٢) ويجب عليها بعد ذلك التاريخ ان تعد بأسرع ما تستطيع وترسل الى الوزير كشفا (يطلق عليه فيما بعد كشف الوزير) يتضمن بيانات مفصلة عن كل تاجر يشتغل فى منطقتها ويدخل ضمن احدى الفئات الآتية : - (٤)

(أ) التجار الأجانب المقيمين ،

(ب) الشركات ،

(ج) الطوائف الأخرى أو الأفراد من التجار حسبما يوجه به الوزير (٥) .

(٣) تقدير الضريبة على كل تاجر مدرج اسمه فى كشف الوزير يكون بواسطة الوزير الذى يملك لهذا الغرض نفس السلطات وتكون له نفس الواجبات المقررة للجنة التقدير . (٦)

(٤) كل تاجر مدرج اسمه فى كشف الوزير يجب اخطاره بذلك بواسطة لجنة التقدير التى يجب عليها ان تلفت نظره الى نصوص البند (٥) . (٧)

(١) ملفاة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦١ السابق الاشارة اليه .

(٢) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليها .

(٣) مستبدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦١ ملحق التشريع للغازيتة العدد ١٩٥٦ فى ١٩٦١/٣/٢٥ .

(٤، ٦، ٧) معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليها .

(٥) يجب على كل تاجر مدرج اسمه في كشف الوزير ان يقدم الى الوزير حسابات مراجعة وذلك في ميعاد معقول من قفل حساباته عن السنة المنتهية فاذا لم يفعل ذلك فتقدر تقديرا ايجازيا ضريبة ارباح الاعمال بالمبلغ الذى يراه الوزير مناسبا .

وبالرغم من احكام النصوص التى تنظم الاستئناف ، لا يقبل الاستئناف عن ذلك التقدير الايجازى ولكن يجوز للوزير - اذا استصوب ذلك - ان يعيد التقدير ثانية عند تقديم الحسابات المراجعة . (١)

تقدير الأرباح بواسطة اللجنة اخطار خاص عن زيادة التقدير :

١٤ - فى حالة التجار غير المدرجة أسماؤهم فى كشف الوزير تقوم لجنة التقدير - بعد النظر فى أى اقرار يقدم اليها وسماع أقوال أى تاجر يحضر أمامها بناء على الاخطار المشار اليه فى المادة ١٢ - بتقدير ارباح العمل لأى تاجر ملزم بالضريبة وذلك مع مراعاة احكام المادتين ٩ و ٨ .

على انه اذا كان قد سبق تقدير ارباح أى تاجر وفقا لقانون رخص التجار وضرائب ارباح الاعمال لسنة ١٩٢٦ ، او لهذا القانون فلا يجوز للجنة التقدير ان تزيد الأخير الذى تم على ذلك الوجه دون ان ترسل قبل ذلك للتاجر المذكور اخطارا خاصا بشأن الزيادة المقترحة مع اعطائه فرصة بعد ذلك للحضور أمام لجنة التقدير وابداء الأسباب الذى يستند اليها فى عدم زيادة التقدير . (٢)

مكان التقدير بالنسبة للتاجر الذى تتعدد أمكنة عمله :

١٥ - اذا كان للتاجر أكثر من محل عمل واحد فيتم التقدير فى المنطقة التى يقع فيها مقر عمله الرئيسى واذا حدث نزاع بشأن تحديد مقر العمل الرئيسى ولأغراض تطبيق احكام هذا القانون يفصل فى النزاع المجلس الششعبى التنفيذى اذا كانت جميع محال العمل تقع فى

مديرية واحدة ويفصل فيه الوزير اذا كانت محال العمل تقع فى أكثر من مديرية . (٣)

اخطار التاجر بالتقدير :

١٦ - (١) يجب ان يخطر كل تاجر ادرج اسمه فى الكشف المشار اليه فى البند (١) من المادة ١٣ بمجرد اعداد ذلك الكشف على ان يتضمن ذلك الاخطار البيانات الآتية عن التاجر :

(أ) اسمه وعنوانه ،

(ب) عمله ،

(ج) رقم رخصته التجارية ،

(د) محل عمله فى السودان واذا كان له أكثر من عمل واحد فيذكر كل محل منها على حدة مع بيان محل العمل الأصلى منها ،

(هـ) الضريبة الملزم بأدائها .

مع تكلفة بدفع مقدار الضريبة المطلوبة منه بمقتضى أى أمر بموجب المادة ٣٣ .

(٢) يعتبر ان ذلك الاخطار قد أبلغ على وجه صحيح متى عنون الى التاجر بصاحب الشأن وترك له فى مكانه أو محل عمله ، أو اذا ارسل اليه بطريق البريد بخطاب مسجل خالص الأجرة أو اذا اعلن بالكيفية السابقة الى وكيل التاجر فى السودان اذا كان التاجر مقيما فى الخارج .

احكام خاصة

الشراكات والشركات :

١٧ - يكون التقدير بموجب المادتين ١٣ و ١٤ بالنسبة الى الشراكات والشركات على أساس تقدير ارباح الأعمال ككل وليس على أساس الحصة من الربح المستحقة لكل عضو فى الشراكة أو الشركة أو لكل حامل سهم فى الشركة على حدة .

يجب على الوكلاء والمديرين تقديم المعلومات :

١٨ - لتسهيل تقدير الأرباح الخاضعة للضريبة بموجب هذا القانون تقديرا صحيحا يجب على مدير أعمال كل تاجر أجنبى مقيم فى السودان وعلى كل وكيل لتاجر أجنبى ان يعد ويسلم فى

(٢٠١) معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ السابق الاشارة اليهما .

(٣) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم

٤٠ لسنة ١٩٧٤ السابق الاشارة اليها .

الميعاد المذكور في الاخطار المرسل من الوزير كلما طلب منه ذلك بمقتضى الاخطار المذكور بيانات مستوفاة بالشكل المقرر يوضح فيها ما يأتى : (١)

(أ) القيمة الصحيحة الحقيقية لعائد العمل الذى يديره أو يكون وكيله فيه ،

(ب) اسم وعنوان كل شخص يعمل هو كمدير لأعماله أو وكيل له .

يجب على التجار تقديم حسابات مراجعة :

١٩ - (١) التاجر الذى يخضع لضريبة أرباح الأعمال ويحتفظ بحسابات عمله مدونه بنظام القيد المزدوج ويقدم سنويا الى المجلس الشعبى التنفيذى أو الى الوزير حسابا عن الأرباح والخسائر وحسابا عن رأس المال والميزانية بالشكل الذى يوافق عليه الوزير ويراجعه محاسب معتمد يكون له ، طالما يظل مستمرا كل سنة فى تقديم حساباته مراجعة كما تقدم ، الحق فى الاحوال التى يسفر فيها عمله عن خسارة عن السنة ، ان يرحل هذه الخسارة الى أرباح السنوات التالية الى ان تسوى هذه الخسائر تماما .

ومع ذلك لا يجوز ترحيل هذه الخسارة لمدة أطول من خمس سنوات تبدأ من السنة التى وقعت فيها الخسارة . (٢)

(٢) (الغيت) . (٣)

التجار الخاضعون للضريبة فى بلد آخر غير السودان :

٢٠ - (١) يجوز للوزير ، بناء على طلب أى تاجر خاضع لضريبة أرباح العمل ويكون خاضعا أيضا فى أى بلد آخر غير السودان لأية ضريبة يدخل فى تقديرها تقدير أرباح عمله فى السودان غير الأرباح المعفاة من تقدير ضريبة أرباح العمل بموجب أحكام البند (١) من

المادة ٩ أن يوجه بأنه يجب على لجنة التقدير ، اذا قدم ذلك التاجر شهادة بالشكل الذى يقرره الوزير موضعا بها المبلغ الذى قدرت به تلك الأرباح فى أية سنة. لأجل تلك الضريبة الأجنبية، ان تقوم بتقدير أرباح ذلك التاجر عن تلك السنة بالمبلغ المبين فى الشهادة المذكورة . (٤)

(٢) اذا قبل الوزير فى أية سنة الطلب المقدم على الوجه السابق من أى تاجر ولم يتمكن ذلك التاجر لأى سبب معقول من تقديم الشهادة السابق ذكرها فى الوقت الذى يجب ان يتم فيه التقدير فيجوز عندئذ للوزير تكليف التاجر المذكور ريشما يتم التحقق بصورة قاطعة من مقدار التزامه بموجب البند (١) بان يدفع على ذمة ضريبة أرباح الأعمال المستحقة عليه المبلغ الذى يراه الوزير عادلا ومعقولا مراعىا فى ذلك الأرباح المبينة فى آخر حساب مراجع من محاسب معتمد عن أرباح وخسائر أعمال ذلك التاجر . (٥)

يجب على التاجر اخطار المجلس الشعبى المحلى اذا انقطع عن مزاولة عمله :

٢١ - يجب على التاجر بمجرد انقطاعه عن مزاولة عمله ان يخطر بذلك المجلس الشعبى المحلى الذى كان يزاول العمل فى دائرته . (٦)

الاعفاء فى حالات خاصة :

٢٢ - كل تاجر خاضع لضريبة الأعمال ينقطع فى أية سنة عن مزاولة أعماله قبل ان يستحق عليه القسط الأول من الضريبة المذكورة يعفى من دفع أية ضريبة على أرباح الأعمال بالنسبة الى ذلك العمل فى تلك السنة وكل تاجر ينقطع فى أية سنة عن مزاولة العمل قبل ان يستحق عليه القسط الثانى من تلك الضريبة يعفى من دفع ذلك القسط . (٧)

الأعمال التى تنتقل الى الغير :

٢٣ - اذا انتقل العمل للغير وبقيت الضريبة

(١) معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليهما سابقا .

(٢) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ السابقة

الإشارة اليها .

(٣) ملغاة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ المشار اليه آنفا .

(٤،٥) معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ . السابق الإشارة اليهما .

(٦) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ . المشار

اليها سابقا .

(٧) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ ، المشار اليه .

على أرباح ذلك العمل غير مسددة كلها أو بعضها ولم يكن للتاجر الذى انقطع عن مزاولة العمل الحق فى الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٢٢ فيكون الشخص الذى انتقل اليه العمل ملزما بتلك الضريبة سواء كانت الارباح التى تقرر عليها الضريبة قد سبق تقديرها أو كانت قابلة للتقدير بعد تاريخ الانتقال .

الانقطاع عن مزاولة العمل .

٢٤ - اذا انقطع التاجر من مزاولة عمله ولم يكن يستحق الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٢٢ ولم ينتقل عمله الى الغير بالمعنى المشار اليه فى المادة ٢٣ فيلزم فوراً بالضريبة التى لم تكن واجبة الاداء حتى السنة التالية لولا ذلك وعندئذ يجوز للوزير ان يقدر فوراً الارباح التى تقدر عليها تلك الضريبة وان يتقاضى الضريبة المبينة على ذلك التقدير . (١)

تفتيش الدفاتر .

٢٤ (أ) - على كل تاجر يخضع لضريبة ارباح اعمال ، متى ما طلب منه ذلك الوزير بموجب اخطار يبرز للتفتيش لذلك الوزير أو للجنة التقدير حسبما يوجه بذلك الوزير ، دفاتر الحسابات الخاصة بعمله لكل أو أى من الخمس سنين السابقة لتاريخ الاخطار . (٢)

الاستئناف .

٢٥ - يجوز للشخص الذى قدرت ارباحه التى تدفع عنها ضريبة ارباح اعمال اذا انكر التزامه بدفع تلك الضريبة أو نازع فى المبلغ الذى قدرت به ارباحه ان يرفع خلال ثلاثين يوماً من اعلانه بالاخطار المشار اليه فى المادة ١٦ استئنافاً بعريضة مكتوبة يقدمها الى المجلس الشعبى التنفيذى اذا كان التقدير بواسطة لجنة التقدير والى محكمة المديرية مع مراعاة احكام المادة ٢٦ اذا كان التقدير بواسطة الوزير . (٣) على انه فى الحالة التى يتعين فيها ارسال

اعلان خاص للتاجر بشأن الزيادة المقترحة فى التقدير طبقاً للحكم الشرطى الوارد فى المادة ١٤ لا يجوز رفع استئناف ضد القرار الذى زادت سلطة التقدير به التقدير السابق ما لم يكن التاجر قد حضر امام سلطة التقدير بشخصه أو وكيل عنه وحاول أن يبين السبب الذى يمنع زيادة التقدير كما لايجوز رفع استئناف ضد القرار الذى تؤيد به سلطة التقدير تقديراً عمل فى السنة السابقة على ارباح أى تاجر ما لم يكن التاجر قد قدم اقراراً عن ارباحه بناء على الاعلان الصادر بموجب المادة ١٢ مبيناً فيه ارباحاً اقل من الارباح المقدرة فى السنة السابقة وما لم يكن قد حضر بشخصه أو بوكيل عنه امام سلطة التقدير عند النظر فى تقدير ارباحه .

اسباب الاستئناف ضد قرار الوزير .

٢٦ - (١) الاستئناف المرفوع الى محكمة المديرية ضد القرار الصادر من الوزير يجب ان يؤسس فقط على سبب أو اكثر من الاسباب الآتية : - (٤)

(أ) ان التاجر لا يزاول عملاً من الاعمال الخاضعة للضريبة .

(ب) ان الارباح لم تقدر وفقاً لاحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه وذلك فى الحالة التى تقدم فيها حسابات معتمدة .

(٢) تسمع هذه الاستئنافات كقضايا مدنية أمام أحد قضاة المديرية منفرداً ولدفع رسوم المحكمة تقدر قيمة الدعوى أو الاستئناف أو اعادة النظر لمحكمة أعلى بمقدار الضريبة المتنازع عليها . (٥)

شكل الاستئناف .

٢٧ - (١) يجب ان تذكر فى العريضة المقدمة بموجب المادة ٢٥ أو المادة ٢٦ الاسباب التى يبنى عليها مقدم العريضة استئنافه وان يذكر فيها أيضاً ما يأتى : -

(١) معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليهما .

(٢) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليها .

(٣) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٤٠ و ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليها .

(٤) معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليها .

(٥) معدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

(أ) المبلغ الذي قدرت به ارباح المستأنف .
(ب) مقدار الارباح غير الارباح المعفاة من تقدير ضريبة ارباح الاعمال بموجب احكام البندين (١) و (٢) من المادة ٩ ، الناتجة للمستأنف من عمله خلال السنة التي عمل فيها التقدير .

ويجب ان تشتمل العريضة على اقرار من مقدمها يتضمن انه في خلال تلك السنة لم يحقق ارباحا أو ليست لديه ارباح اخرى تخضع لضريبة ارباح الاعمال .

(٢) يجب ان تكون العريضة مشتملة في نهايتها على بيان من المستأنف مؤداه ما يأتي : -
« انا (أ . ب) مع علمي بان ذكر بيانات كاذبة في هذه العريضة يعاقب عليه بالسجن والغرامة ، اقر بموجب هذا بأن ما ورد في هذه العريضة صحيح حسبما وصل اليه علمي واعتقادي » .

ويجب ان يوقع المستأنف على العريضة أو يختتمها بخاتمه .

(٣) في حالات عدم تقديم حسابات مراجعة يجب على مقدم العريضة ان يرفق بها حسابا خاصا وحسابا عن الارباح والخسائر والميزانية وان تكون جميعها محررة باللغة العربية أو مترجمة الى اللغة العربية وموقعا عليها منه ما لم يثبت مقدم العريضة للمجلس الشعبي التنفيذي أو لقاضي المديرية بانه لا يستعمل دفاتر حسابات . (١)

مراجعة التقدير بواسطة المجلس الشعبي التنفيذي

٢٨ - (١) يجوز للمجلس الشعبي التنفيذي للمديرية من تلقاء نفسه في أى وقت أن يطلب تقدير ارباح أى تاجر تم بواسطة لجنة تقدير ارباح وان يقوم بفحصه وذلك عن أية سنة من السنوات الخمس الأخيرة السابقة وإذا ظهر للمجلس الشعبي التنفيذي للمديرية بأن هنالك مبررا للتحري عما اذا كان أى تقدير دون القيمة الحقيقية أو ان اسم التاجر قد سقط سهوا من

كشف التجار الحاضعين لدفع الضريبة فيجوز له اخطار التاجر باعادة النظر في التقدير .
ويجب ان توضع في هذا الاخطار المبررات التي استند اليها المجلس الشعبي التنفيذي للمديرية في تقرير اعادة النظر في التقدير كما يجب ان يحدد الوقت والمكان الذي يحضر فيه التاجر لبيان سبب اعتراضه على اعادة التقدير . (٢)

(٢) في اليوم المحدد يجب على المجلس الشعبي التنفيذي سماع أقوال التاجر ثم يصدر قراره ويكون للمجلس عند النظر في هذه المسألة نفس السلطات وعليه نفس الواجبات المبينة في البنود (٣) و (٤) و (٥) من المادة ٣٠ والمادة ٣١ في الاستئناف الذي يرفع من التاجر ضد القرار الصادر بتقدير ارباحه ويجوز للمجلس في القرار الذي يصدره ان يؤيد تقدير اللجنة أو يعدله أو يخفضه أو يزيده كما يجوز له ان يقدر ارباح التاجر الذي أغفلت اللجنة اسمه . (٣)

الاستئناف الذي يقدم بعد الميعاد

٢٩ - يجوز للمجلس الشعبي التنفيذي أو محكمة المديرية بحسب الحال ، قبول عريضة الاستئناف المقدمة بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٥ اذا اقتنع المجلس أو المحكمة بأن المستأنف لم يرفع استئنافه في الميعاد المذكور لسبب معقول . (٤)

الاجراءات في الاستئناف

٣٠ - (١) يجوز للمجلس الشعبي التنفيذي أو محكمة المديرية أن تشطب ايجازيا الاستئناف المرفوع من التاجر اذا لم يقدم حسابات مراجعة أو اذا طلب منه تقديم دفاتر حسابات صحيحة ليطلع عليها المجلس أو محكمة المديرية أو الشخص المندوب من أى منهما وتخلف عن تقديمها على أنه لا يجوز بأى حال طلب شهادات من محاسب معتمد في الحالة التي لا توجد فيها تسجيلات معقولة للحصول على تلك الشهادات . وفي الاحوال التي يقدم فيها التاجر حسابا عن رأس

(١) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٤٠ و ٦٦ لسنة ١٩٧٤ السابقة

الإشارة اليها .

(٢) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليهما .

(٣) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليهما .

(٤) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليهما .

المال وعن الأرباح والحسائر والميزانية مع تأييد ذلك بدفاتر حسابات صحيحة لا يجوز للمجلس التنفيذي ان يشطب ايجازيا الاستئناف المرفوع اليه الا بعد اخطار التاجر بأن الاستئناف سيشطب ما لم يقدم حسابات مراجعة في الميعاد المبين في الاخطار . (١)

(٢) اذا لم يشطب الاستئناف بموجب البند (١) فيجب على المجلس الشعبي التنفيذي أو محكمة المديرية تحديد زمان ومكان لسماع الاستئناف وبعد اخطار طرفي النزاع بذلك يبدأ سماع الاستئناف في اليوم المحدد ثم يصدر القرار . (٢)

(٣) يجوز للمجلس الشعبي التنفيذي أو محكمة المديرية بحسب الحال أن تعين موظفا أو أكثر من موظفي الحكومة للاطلاع على حسابات التاجر وتقديم تقرير عن ذلك وللجلوس معه بصفة استشارية على أنه في حالة التاجر الذي يقدم حسابات مراجعة كالمخصوص عليه في المادة ١٩ لا يجوز ان يعين للغرض سالف الذكر الا الموظفون في المجموعة الثالثة أو في مجموعة أعلى . (٣)

(٤) اذا كان الاستئناف مرفوعا الى المجلس الشعبي التنفيذي فيجب ان ينظر في جلسة سرية وجميع المعلومات الخاصة بأعمال التاجر والتي يحصل عليها موظف الحكومة فيما يتعلق بالاستئناف يجب اعتبارها سرية ويجب ان ينظر الاستئناف المرفوع الى محكمة المديرية في جلسة سرية اذا طلب ذلك أحد الطرفين . (٤)

(٥) يجب على المجلس الشعبي التنفيذي أو قاضي المديرية ان يحفظ محضرا للاجراءات . (٥)

الشهود والمستندات

٣١ - يجوز للمجلس الشعبي التنفيذي أو محكمة المديرية عند نظر الاستئناف ولتمكين أي

منها من تقدير أرباح التاجر تكليف الشهود بالحضور واجبارهم على ذلك وعلى اداء الشهادة كما يجوز الأيها الاجبار على تقديم المستندات بالطرق ، وبقدر الامكان ، بنفس الكيفية المقررة في قانون الاجراءات المدنية لسنة ١٩٧٤ في حالة الاجراءات بموجب ذلك القانون . (٦)

الاستئناف لمحكمة الاستئناف

٣٢ - (١) تختص محكمة الاستئناف بنظر استئناف القرار الذي يصدر من المجلس الشعبي التنفيذي بشأن ما اذا كان الشخص يمارس عملا من الاعمال الخاضعة لضريبة ارباح الاعمال أو بشأن ما اذا كانت هناك تسهيلات معقولة للحصول على شهادة محاسب معتمد ويجوز للتاجر الذي الزم بالضريبة بموجب القرار أو للوزير ان يرفع ذلك الاستئناف في خلال ثلاثة أشهر من اعلان القرار . (٧)

(٢) فيما عدا ما هو منصوص عليه في البند (١) لا يجوز استئناف القرار الصادر من المجلس الشعبي التنفيذي بموجب المادة ٣٠ ولا تقبل أية دعوى أمام أية محكمة مدنية بطلب الغاء أو تعديل أي تقدير يتم بموجب هذا القانون الا عن طريق الاستئناف الى محكمة المديرية حسبما هو منصوص عليه في هذا القسم . (٨)

دفع ضريبة الاعمال وتحصيلها

تاريخ الدفع والاقساط

٣٣ - تدفع ضريبة ارباح الاعمال في التواريخ وعلى الاقساط (ان وجدت) التي يحددها من وقت الى آخر الوزير بمقتضى امر ينشر في الجريدة الرسمية ويجوز تحديد تواريخ أو اقساط مختلفة لطوائف مختلفة من التجار في جهات مختلفة من السودان . (٩)

ايصال السداد

٣٤ - (١) يعطى التاجر عند قيامه بدفع

(٢،١) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليها .

(٣) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ وقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ السابق الاشارة اليها .

(٥،٤) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليها .

(٧،٦) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليها .

(٨) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ وقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ السابق الاشارة اليها .

(٩) معدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليها .

(٣) يجوز تنفيذ الأمر المذكور بالكيفية المنصوص عليها في قانون الاجراءات المدنية لسنة ١٩٧٤ بشأن تنفيذ الحكم الصادر بدفع مبلغ من النقود وتسرى اجراءات ذلك القانون على كل تنفيذ يصدر لتحصيل المبلغ المبين في الأمر .

ممارسة الوزير لسلطات المجلس الشعبي التنفيذي .

٣٦ - يجوز للوزير ان يمارس بالنسبة للتجار الذين يقدر أرباحهم سلطات وواجبات المجلس الشعبي التنفيذي المنصوص عليها في هذا القسم . (٣)

القسم الرابع الجرائم والعقوبات

مزاولة العمل دون رخصة .

٣٧ - كل من يزاول عملا أو يشرع في مزاولته دون رخصة صحيحة بموجب القسم الثاني أو يزاوله أو يشرع في مزاولته في أى مكان غير مرخص به في تلك الرخصة يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها في حالة الجريمة الاولى ولا تتجاوز مائة جنية أو بالسجن لمدة ستة أشهر أو بالعقوبتين معا في حالة الجريمة الثانية أو اللاحقة . (٤)

٣٨ - (استنفدت أغراضها) .

الفشل في تقديم المعلومات .

٣٩ - كل من يفشل في ان يقدم في الميعاد المعين في اخطار الوزير البيانات الوافية المطلوبة في ذلك الاخطار اخلاا باحكام المادة ١٨ يعاقب بغرامة يجوز ان تصل الى ٥٠ جنيها (٥) .

الفشل في تقديم الاخطار بالانقطاع عن العمل .

٤٠ - كل من يفشل اخلاا بأحكام المادة ٢١ في اخطار المجلس الشعبي المحلى بتوقف أعماله يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيها (٦) .

جميع ضريبة ارباح الاعمال أو أى قسط منها ايصالا يوضح : -

- (أ) اسمه .
- (ب) عمله .
- (ج) مكان أو امكنة عمله ان كان له أكثر من مكان عمل واحد .
- (د) السنة الواجب دفع الضريبة عنها .

(هـ) المبلغ المدفوع وتاريخ الدفع .

(و) رقم القسط اذا كان المدفوع احد الاقساط

(٢) يكون للمجلس الشعبي التنفيذي أو للمجلس الشعبي المحلى أو لأى موظف من موظفى الحكومة مفوض تفويضا صحيحا مكتوبا من المجلس الشعبي التنفيذي في هذا الشأن الصلاحية القانونية بالمعنى الوارد في المادة ١٥١ من قانون العقوبات لسنة ١٩٧٤ لتكليف أى تاجر بتقديم آخر ايصال اعطى له بناء على البند (١)

على انه لا يجوز مقاضاة أى شخص بسبب اهماله في تقديم ذلك الايصال أو رفض تقديمه الا بأذن من المجلس الشعبي التنفيذي . (١)

الغرامة لعدم دفع الضريبة وتحصيل الضريبة والغرامة .

٣٥ - (١) اذا لم تدفع ضريبة أرباح الاعمال أو أى قسط منها فيجوز للمجلس الشعبي التنفيذي أن يصدر بحسب تقديره أمرا يقضى بأن يحصل من الممتنع عن الدفع المبلغ المستحق مضافا اليه غرامة لا تتجاوز ضعف ذلك المبلغ .

ومع ذلك لا يجوز فرض هذه الغرامة الا بأذن من المجلس الشعبي التنفيذي . (٢)

(٢) يكون للأمر الصادر بموجب البند السابق قوة الحكم الذى يصدر من محكمة مدنية في دعوى تكون فيها الحكومة مدعية ويكون الممتنع عن الدفع مدعى عليه .

(٢،١) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليها .

(٣) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم

٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليها .

(٤) معدلة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦١ المشار اليه سابقا .

(٥) معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليهما .

(٦) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليهما .

البيان الكاذب في الاقرار . الخ .

٤١ - (١) كل من يفشل يقدم اقرارا أو يقدم أية بيانات يستلزمها هذا القانون أو اللوائح الصادرة بمقتضاه أو يحضر امام لجنة التقدير عند النظر في تقديم أرباحه أو امام المجلس الشعبي التنفيذى أو محكمة المديرية أو محكمة الاستئناف لتأييد الاستئناف المرفوع منه بموجب القسم الثالث ويدلى فى شىء مما تقدم بأى بيان يعلم بأنه كاذب أو لديه ما يحمله على الاعتقاد بأنه كاذب أو لا يعتقد فى صحته يعاقب بالسجن مدة يجوز ان تصل الى ستة أشهر أو بغرامة يجوز ان تصل الى مائة جنيه أو بالعقوبتين معا . (١)

(٢) (أ) بالاضافة الى أحكام البند السابق ومع عدم الاخلال بها اذا قدم أى شخص بموجب البند (٢) من المادة ١٢ أى اقرار يرى الوزير أنه كاذب بحسب علم مقدمه فيجوز لوزير الحكم الشعبى المحلى بناء على طلب وزير المالية والاقتصاد الوطنى ان يأمر بتكليف احد ضباط الحكم الشعبى المحلى ليحقق فى صحة أو كذب ذلك الاقرار المذكور . (٢)

(ب) يجوز لضابط الحكم الشعبى المحلى عند قيامه بذلك التحقيق أن يسمع اقوال مقدم الاقرار وأى شخص آخر يستطيع الادلاء بشهادة فى الموضوع وله أن يطلب تقديم المستندات وأن يفحصها . (٣)

(ج) اذا كان من رأى ضابط الحكم الشعبى المحلى نتيجة ذلك التحقيق أن الاقرار كان كاذبا وأن مقدمه كان يعلم بأنه كاذب أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بأنه كاذب أو كان لا يعتقد فى صحته فيجب عليه ان يرفع تقريراً بذلك الى

الوزير الذى يجوز له عندئذ بحسب تقديره ان يصدر أمراً بأن تحصل من مقدم الاقرار غرامة لا تجاوز ثلاثة امثال قيمة الضريبة التى تهرب من دفعها بذلك الاقرار الكاذب أو غير الصحيح وفى هذه الحالة ينفذ الأمر بنفس الكيفية التى ينفذ بها امر صادر بموجب المادة ٣٥ (٤) .

المحاكم المختصة .

٤٢ - يجوز ان تتولى المحاكمة عن المخالفات لاحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بمقتضاه محكمة قاض من الدرجة الثانية بموجب قانون الاجراءات الجنائية لسنة ١٩٧٤ وتجاوز المحاكمة ايجازيا عن هذه المخالفات ما عدا المخالفات تحت المادة ٤١ .

القسم الخامس

احكام عامة

٤٣ - (الغيت) . (٥)

سلطة تعديل الجداول .

٤٤ - يجوز لرئيس الجمهورية ان يصدر من وقت لآخر أمراً ينشر فى الجريدة الرسمية يعدل الجداول أو يلغىها ويستبدلها بجداول جديد (٦) .

سلطة الوزير فى اصدار اللوائح .

٤٥ - يجوز للوزير أن يصدر من وقت الى آخر قواعد ولوائح بشأن تحديد الارباح الصافية للتاجر ولتنفيذ احكام هذا القانون بصفة عامة على الا تكون هذه القواعد واللوائح متعارضة مع احكام هذا القانون كما يجوز له تغيير هذه القواعد واللوائح أو تعديلها ويجب نشر جميع هذه القواعد واللوائح فى الجريدة الرسمية وايداعها لدى مجلس الشعب . (٧)

٤٦ - (استفدت اغراضها) .

(١) مدلة القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليها .

(٢) مدلة القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم

٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليها .

(٣) مدلة القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

(٤) مدلة القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم

٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليها .

(٥) ملغاة بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

(٦) مدلة القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ ملحق التشريع الخاص للغازية العدد ١١٤٨ فى ١٧/٦/١٩٧٣ .

(٧) مدلة القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦١ المشار اليه والتشريع رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ملحق التشريع للغازية العدد

١٠٣٠ فى ١٥/١٢/١٩٦٦ والقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ السابق الاشارة اليهما .

الجدول الأول (١)
(انظر المادة ٦ ز)
رخص التجار

مفردات الرخصة	الرسوم مليمجـ
١ - تجار التجزئة	٧٠٠٠
٢ - تجار الجملة	١١٠٠٠
٣ - الموردون	٢٥٠٠٠
٤ - يجوز ان تصدر بموجب القسم الثاني رخص بنصف الرسوم السابق ذكرها أو دون رسوم تعطى لاصحاب الحرف الذين لا تزيد أرباحهم أو لا يحتمل ان تزيد عن مبلغ مائة جنيه ولصغار التجار الذين لا تزيد ارباحهم أو لا يحتمل ان تزيد عن مبلغ ٧٥ جنيها .	

القسم الثاني

الضريبة التي يدفعها الافراد

النسبة المئوية	الأرباح
لا شيء	على ال ٣٠٠ جنيه الأولى
١٥	على ال ٢٠٠ جنيه التالية
٢٠	على ال ٥٠٠ جنيه التالية
٣٠	على ال ٣٠٠٠ جنيه التالية
٣٥	على ال ٤٠٠٠ جنيه التالية
٤٠	على ال ٧٠٠٠ جنيه التالية
٤٥	على ال ١٠٠٠٠ جنيه التالية
٥٠	على ما يزيد عن ٢٥٠٠٠

الجدول الثاني (٢)

(انظر المادة ٧)

ضريبة أرباح الاعمال

القسم الاول

الضريبة التي تدفعها الشركات

النسبة المئوية	الأرباح
١٥	على ال ٥٠٠ جنيه الأولى
٢٠	على ال ٥٠٠ جنيه التالية
٣٠	على ال ٣٠٠٠ جنيه التالية
٣٥	على ال ٤٠٠٠ جنيه التالية
٤٠	على ال ٧٠٠٠ جنيه التالية
٤٥	على ال ١٠٠٠٠ جنيه التالية
٥٠	على ما يزيد عن ٢٥٠٠٠

(١) معدلا بالتشريع نمرة ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ثم التشريع نمرة ٢٥ لسنة ١٩٧٢ ملحق التشريع للغازيتة العدد ١١٣١
في ١٩٧٢/٦/١٥ ثم بالتشريع نمرة ١٧ لسنة ١٩٧٤ ملحق التشريع للغازيتة العدد ١١٦٢ في ١٩٧٤/٦/١٥ .
(٢) معدلا بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٤ ملحق التشريع للغازيتة العدد ٨٧٢ في ١٩٥٤/٨/١٥ ثم بالتشريع رقم ١٢
لسنة ١٩٦٣ ملحق التشريع للغازيتة العدد ٩٨٣ في ١٩٦٣/٥/١٥ ثم بالتشريع نمرة ٧ لسنة ١٩٦٤ ملحق
التشريع للغازيتة العدد ٩٩٤ في ١٩٦٤/٤/١٥ .

**أمر تفويض السلطات (قانون رخص التجار
وضرائب ارباح الاعمال) لسنة ١٩٧٦ • (١)**

(تشريع نمرة ٥٧ لسنة ١٩٧٦)

عملا بأحكام المادة ١٧ (١) من قانون تفسير
القوانين والنصوص العامة لسنة ١٩٧٤ م
مقروءة مع المادة ٦ (أ) (٤) (أ) من قانون رخص
التجار وضرائب ارباح الأعمال لسنة ١٩٣٠
اصدر وزير الداخلية الأمر الآتي نصه : -

اسم الامر وبدء العمل به

وقع عليه في ١٩/١٠/٧٦

١ - يسمى هذا الامر « امر تفويض السلطات
(قانون التجار وضرائب ارباح الاعمال) لسنة
١٩٧٦ » ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه •

تفويض السلطات

٢ - يفوض وزير الداخلية بموجب هذا الأمر
السلطة المخولة له بموجب المادة ٦ (أ) (٤) (أ)
من قانون رخص التجار وضرائب ارباح الأعمال
لسنة ١٩٣٠ الى وكيل وزارة الداخلية •

قانون الشركات لسنة ١٩٢٥

(قانون رقم ٣ لسنة ١٩٢٥) (١)

تركيب المواد

القسم الاول

تمهيد

المادة :

- ١ - اسم القانون .
- ٢ - تفسير .
- ٣ - اختصاص المحاكم .

القسم الثاني

تكوين الشركة وتأسيسها

عقد تأسيس الشركة

- ٤ - طريقة تكوين الشركة ذات الشخصية الاعتبارية .
- ٥ - عقد تأسيس الشركة .
- ٦ - التوقيع على عقد تأسيس الشركة .
- ٧ - القيود على تعديل عقد تأسيس الشركة .
- ٨ - اسم الشركة وتغييره .
- ٩ - تعديل عقد تأسيس الشركة .
- ١٠ - سلطة المحكمة عند تأييد التعديل .
- ١١ - استكمال المحكمة سلطاتها التقديرية .
- ١٢ - الاجراء الذى يتبع عند تأييد التعديل .
- ١٣ - الاثر المترتب على عدم تسجيل التعديل .

نظام الشركة

- ١٤ - تسجيل نظام الشركة .
- ١٥ - تطبيق القائمة «أ» .
- ١٦ - شكل نظام الشركة والتوقيع عليه .
- ١٧ - تعديل نظام الشركة بقرار خاص .

احكام عامة

المادة .

- ١٨ - الاثر المترتب على عقد تأسيس الشركة ونظامها .
- ١٩ - تسجيل عقد تأسيس الشركة ونظامها .
- ٢٠ - الاثر المترتب على التسجيل .
- ٢١ - حجية شهادة تأسيس الشركة .
- ٢٢ - اعطاء نسخ من عقد التأسيس ومن نظام الشركة للاعضاء .
- ١٢٢ - سلطة المحكمة فى منع الشركة من الاعمال التى لا تدخل فى اغراضها .

الجمعيات التى لا تهدف الى الربح

- ٢٣ - سلطة الاستثناء عن اضافة كلمة (محدودة) الى اسم الشركات الخيرية وغيرها .

القسم الثالث

رأس المال والمسئولية غير المحدودة لاعضاء مجلس الإدارة

توزيع رأس المال

- ٢٤ - طبيعة الاسهم .
- ٢٥ - شهادة الاسهم أو مجموعة الاسهم (ستوك) .
- ٢٦ - تعريف « العضو » .
- ٢٧ - سجل الاعضاء .
- ٢٨ - القائمة السنوية بأسماء الاعضاء والمخلص .
- ٢٩ - عدم جواز قيد الائتمان فى السجل .
- ٣٠ - تسجيل النقل بناء على طلب الناقل .
- ٣١ - النقل الصادر ممن ينوب عن المتوفى نيابة قانونية .
- ٣٢ - الاطلاع على سجل الاعضاء .
- ٣٣ - سلطة قفل السجل .
- ٣٤ - سلطة المحكمة فى تصحيح السجل .
- ٣٥ - اعلان المسجل بتصحيح السجل .
- ٣٦ - اعتبار السجل بينة .

(١) الغازية السودانية العدد ٤٥٦ فى ١٩٢٥/٥/٣٠ - ومجموعة قوانين السودان الطبعة المراجعة .

المادة :

- ٣٧ - سلطة الشركة في حفظ سجل فرعى خارج السودان .
- ٣٨ - اللوائح الخاصة بالسجل الفرعى .
- ٣٩ - اصدار صكوك اسهم لحامها .
- ٤٠ - الآثار المترتبة على صك الاسهم .
- ٤١ - تسجيل اسم حامل الصك .
- ٤٢ - مركز حامل صك الاسهم .
- ٤٣ - القيد الواجب اجراءه فى السجل عند اصدار صكوك الاسهم .
- ٤٤ - اعادة صك الاسهم .
- ٤٥ - سلطة الشركة فى اجراء ترتيبات بشأن المبالغ المختلفة التى تدفع عن الاسهم .
- ٤٦ - سلطة الشركة المحدودة بالاسهم فى تعديل رأس مالها .
- ٤٧ - اعلان المسجل بتوحيد رأس المال وتحويل الاسهم الى مجموعة أسهم (ستوك) ... الخ .
- ٤٨ - الاثر المترتب على تحويل الاسهم الى مجموعة أسهم (ستوك) .
- ٤٩ - اعلان زيادة رأس المال .
- ٥٠ - اعادة تنظيم رأس المال .

تخفيض رأس المال

- ٥١ - تخفيض رأس المال .
- ٥٢ - طلب تأييد التخفيض بأمر من المحكمة .
- ٥٣ - اضافة عبارة « والمخفضة » الى اسم الشركة .
- ٥٤ - اعتراض الدائنين على التخفيض واعداد قائمة بالدائنين المعترضين .
- ٥٥ - سلطة الاستغناء عن موافقة الدائن عند تقديم ضمان لدينه .
- ٥٦ - الامر المؤيد للتخفيض .
- ٥٧ - تسجيل أمر التخفيض ومحضر الجلسة .

المادة :

- ٥٨ - اعتبار المحضر جزءا من عقد التأسيس .
- ٥٩ - مسئولية الاعضاء بالنسبة للاسهم المخفضة .
- ٦٠ - عقوبة اخفاء اسم الدائن .
- ٦١ - نشر أسباب التخفيض .
- احتياطي التزامات الشركة ذات المسئولية المحدودة
- ٦٢ - احتياطي التزامات الشركة ذات المسئولية المحدودة .
- مسئولية أعضاء مجلس الادارة غير المحدودة
- ٦٣ - جواز أن يكون للشركة ذات المسئولية المحدودة أعضاء مجلس ادارة مسئوليتهم غير محدودة .
- ٦٤ - القرار الخاص الذى تصدره الشركة المحدودة يجعل مسئولية أعضاء مجلس الادارة غير محدودة .

القسم الرابع

ادارة الشركة

اسم الشركة ورأس مالها

- ٦٥ - مكتب الشركة المسجل .
- ٦٦ - نشر الشركة لاسمها .
- ٦٦أ - الاعلان عن المسئولية المحدودة للبنك .
- ٦٧ - جزاء اغفال نشر الاسهم أو الاعلان عن المسئولية المحدودة .
- ٦٨ - نشر اعلان عن رأس المال المرخص به ورأس المال المكتتب فيه ومقدار ما دفع منه .

الاجتماعات واجراءاتها

- ٦٩ - الاجتماع السنوى العام .
- ٧٠ - الاجتماع التأسيسى للشركة .
- ٧١ - الدعوة الى عقد اجتماع عام فوق العادة بناء على طلب المساهمين .
- ٧٢ - أحكام خاصة بالاجتماعات والتصويت .

المادة :

- ٧٣ - تمثيل الشركة في الاجتماع الذي تعقده شركة أخرى هي عضو فيها .
- ٧٤ - القرار غير العادي والقرار الخاص .
- ٧٥ - تسجيل وعمل صور القرارات الخاصة والقرارات غير العادية .
- ٧٦ - محاضر جلسات الاجتماعات العامة واجتماعات أعضاء مجلس الادارة .
- ٧٧ - القيود الخاصة بتعيين أعضاء مجلس الادارة أو باعلان أسمائهم .
- ٧٨ - مؤهلات عضو مجلس الادارة .
- ٧٩ - صحة تصرفات أعضاء مجلس الادارة .
- ٨٠ - ارسال قائمة بأسماء أعضاء مجلس الادارة الى المسجل .

العقود

- ٨١ - شكل العقد .
- ٨٢ - الكمبيالات والسندات الاذنية .
- ٨٣ - العقود الموثقة وابطاؤها في الخارج .
- ٨٤ - سلطة الشركة في امتلاك خاتم رسمي لاستعماله في الخارج .

البيان

- ٨٥ - ايداع البيان .
- ٨٦ - المتطلبات الخاصة في تفاصيل البيان .
- ٨٧ - المقصود بالبائع في المادة ٨٦ .
- ٨٨ - تطبيق المادة ٨٦ على حالة الاموال المستأجرة .
- ٨٩ - بطلان شروط معينة تتعلق بالتنازل أو بالاعلان .
- ٩٠ - استثناء حالات معينة عند عدم تنفيذ المادة ٨٦ .
- ٩١ - التزامات الشركة في حالة عدم اصدار بيان .

المادة :

- ٩٢ - قيد على تعديل النصوص الواردة في البيان أو في التقرير المقدم بدلا منه .
- ٩٣ - المسئولية عن التصريحات الواردة في البيان .

التخصيص

- ٩٤ - القيود الخاصة بالتخصيص .
- ٩٥ - الاثر المترتب على التخصيص المخالف للقانون .
- ٩٦ - القيود الخاصة ببدء الشركة في مزاولة أعمالها .
- ٩٧ - تقرير التخصيصات .

العمولة والخصم

- ٩٨ - سلطة دفع عمولات معينة وحظر دفع كافة العمولات الاخرى والخصوم ٠٠ الخ .
- ٩٩ - ذكر العمولة والخصم في ميزانية الشركة

دفع الفوائد من رأس المال

- ١٠٠ - سلطة الشركة في دفع الفوائد من رأس المال في حالات معينة .

شهادة الاسهم ٠٠ الخ

- ١٠١ - تحديد موعد اصدار الشهادات .
- معلومات بشأن الرهون والامتيازات ٠٠ الخ
- ١٠٢ - بطلان رهون وامتيازات معينة اذا لم تسجل .
- ١٠٣ - التفاصيل في الحالات التي يستحق فيها أصحاب السندات المتسلسلة حقا بالتسوية فيما بينهم .
- ١٠٤ - التفاصيل في حالة العمولة ٠٠ الخ على السندات .
- ١٠٥ - سجل الرهون والامتيازات .
- ١٠٦ - فهرست سجل الرهون والضمانات والامتيازات .
- ١٠٧ - شهادة التسجيل .

المادة :

- ١٠٨- كتابة شهادة التسجيل على ظاهر السند وعلى ظاهر شهادة مجموعة السندات (ستوك السندات) .
- ١٠٩ - واجب الشركة وحقوق الشخص صاحب المصلحة فيما يتعلق بالتسجيل .
- ١١٠ - الاحتفاظ في مكتب الشركة المسجل بصورة من الصك المنشئ للرهن أو الامتياز .
- ١١١ - تسجيل تعيين حارس أموال الشركة .
- ١١٢ - ايداع الحارس للحسابات .
- ١١٣ - تصحيح سجل الرهن .
- ١١٤ - قيد الوفاء بالدين .
- ١١٥ - العقوبات .
- ١١٦ - سجل الشركة الخاص بالرهن .
- ١١٧ - حق الاطلاع على صور الصكوك المنشئة للرهن والامتيازات وعلى سجل الشركة الخاص بالرهن .
- ١١٨ - حق الاطلاع على سجل حامل السندات والحصول على صور من وثائق الائتمان .
- السندات والامتيازات القائمة**
- ١١٩ - السندات الدائمة .
- ١٢٠ - سلطة إعادة اصدار السندات المستردة في حالات معينة .
- ١٢١ - التنفيذ العيني في عقود الاكتتاب في السندات .
- ١٢٢ - دفع بعض الديون من الاصول الخاضعة لامتياز عائم بالاولوية على المطالبات بموجب الامتياز .

الذكرات والدفاتر والحسابات

- ١٢٣ - واجب الشركة في الاحتفاظ بدفاتر حسابات منتظمة .
- ١٢٤ - الميزانية السنوية .
- ١٢٥ - مشتملات الميزانية .
- ١٢٦ - اعتماد الميزانية .

المادة :

- ١٢٧ - ارسال صورة من الميزانية ومن تقرير المراجع الى المسجل .
- ١٢٨ - حق عضو الشركة في اخذ صورة من الميزانية ومن تقرير المراجع .
- التقرير الذي تلتزم بنشره شركات التأمين وشركات اخرى معينة**
- ١٢٩ - واجب بعض الشركات في نشر التقرير المبين في الجدول .

فحص المسجل للمستندات

- ١٣٠ - سلطة المسجل في طلب المعلومات والايضاحات .

التفتيش والمراجعة

- ١٣١ - فحص أعمال الشركة بناء على طلب الاعضاء .
- ١٣٢ - فحص أعمال الشركة في حالات اخرى .
- ١٣٣ - تقديم المستندات والادلة في حالة الفحص .
- ١٣٤ - تقرير المفتش .
- ١٣٥ - الدعاوى الناشئة من تقرير المفتش .
- ١٣٥ - تكاليف الفحص .
- ١٣٥ ب - عريضة تصفية شركة .
- ١٣٦ - قبول تقرير المفتشين كبينة .
- ١٣٧ - مؤهلات المراجعين وتعيينهم .
- ١٣٨ - سلطات المراجعين وواجباتهم .
- ١٣٩ - حق حامل الاسهم الممتازة ٠٠٠ الخ في تسلم التقارير وفحصها .

مزاولة الشركة اعمالها دون ان يكون فيها الحد الأدنى القانوني من الاعضاء

- ١٤٠ - المسؤولية المترتبة على مزاولة الاعمال بعدد من الاعضاء يقل عن سبعة أو يقل عن اثنين في حالة الشركات الخاصة .

المادة :

اعلان المستندات واعتمادها

١٤١ - اعلان المستندات للشركة .

١٤٢ - اعلان المستندات للمسجل .

١٤٣ - توثيق المستندات .

القوائم والنماذج والقواعد الخاصة بالمسائل المقررة

١٤٤ - تطبيق وتعديل القوائم والنماذج وسلطة وضع قواعد للمسائل المقررة .

التحكيم والصلح

١٤٥ - سلطة الشركات في احالة المسائل الى التحكيم .

١٤٦ - سلطة الصلح مع الدائنين والاعضاء .

تحويل الشركة الخاصة الى شركة عامة

١٤٧ - تحويل الشركة الخاصة الى شركة عامة .

القسم الخامس

التصفية

تمهيد

١٤٨ - طريقة التصفية .

الملزومون بالدفع

١٤٩ - مسئولية اعضاء الشركة الحاليين والسابقين بصفتهم ملزمين بالدفع .

١٥٠ - مسئولية اعضاء مجلس الادارة اذا كانت مسئوليتهم غير محدودة .

١٥١ - معنى عبارة « الملزم بالدفع »

١٥٢ - طبيعة مسئولية الملزمين بالدفع .

١٥٣ - الملزمون بالدفع عند وفاة العضو .

١٥٤ - الملزمون بالدفع في حالة افلاس العضو

التصفية عن طريق المحكمة

١٥٥ - الاحوال التي يجوز فيها للمحكمة تصفية الشركة .

المادة :

١٥٦ - الحالات التي تعتبر فيها الشركة عاجزة عن دفع ديونها .

١٥٧ - احكام خاصة بطلبات التصفية .

١٥٨ - الاثر المترتب على امر التصفية .

١٥٩ - البدء في التصفية عن طريق المحكمة .

١٦٠ - سلطة المحكمة في وقف الاجراءات ضد الشركة .

١٦١ - سلطة المحكمة عند نظر عريضة طلب التصفية .

١٦٢ - ايقاف القضايا عند صدور امر التصفية

١٦٣ - ايداع صورة من امر التصفية لدى المسجل .

١٦٤ - سلطة المحكمة في ايقاف التصفية .

١٦٥ - سلطة المحكمة في مراعاة رغبات الدائنين والملزمين بالدفع .

١٦٥ - تقديم التقرير للمحكمة عن شئون الشركة .

١٦٥ ب - تقرير المصفي الرسمي .

المصفي الرسمي

١٦٦ - تعيين المصفي الرسمي .

١٦٧ - استقالة المصفي الرسمي وعزله وملء وظيفته ودفع تعويض له .

١٦٨ - المصفي الرسمي .

١٦٩ - الحراسة على اموال الشركة .

١٧٠ - سلطات المصفي الرسمي .

١٧١ - السلطة التقديرية للمصفي الرسمي .

١٧٢ - تقديم المساعدة القانونية للمصفي الرسمي .

١٧٣ - واجب المصفي في الاحتفاظ بدفاتر رسمية في التصفية .

١٧٤ - مباشرة المصفي سلطاته والرقابة عليها .

المادة :

السلطات العادية للمحكمة

- ١٧٥ - اعداد قائمة بأسماء الملتزمين بالدفع واستعمال الاصول .
- ١٧٦ - سلطات طلب تسليم الاموال .
- ١٧٧ - السلطة فى امر الملتزم بالدفع بوفاء الديون .
- ١٧٨ - سلطة المحكمة فى المطالبة بالدفع .
- ١٧٩ - سلطة المحكمة فى الامر بأن يكون الدفع فى مصرف .
- ١٨٠ - تنظيم الحسابات عن طريق المحكمة .
- ١٨١ - الامر الصادر للملتزم بالدفع يعتبر بينة قاطعة على ما جاء فيه .
- ١٨٢ - سلطة المحكمة فى حرمان الدائنين الذين لم يثبتوا ديونهم فى الميعاد .
- ١٨٣ - تسوية حقوق الملتزمين بالدفع .
- ١٨٤ - سلطة المحكمة فى الامر بدفع المصروفات .
- ١٨٥ - حل الشركة .

السلطات غير العادية للمحكمة

- ١٨٦ - سلطة استدعاء من يشتهبه فى ان يكون لديه شئ من اموال الشركة .
- ١٨٧ - سلطة المحكمة فى أن تأمر باستجواب مؤسسى الشركة وأعضاء مجلس ادارتها .
- ١٨٨ - سلطة القبض على الملتزم بالدفع الهارب .
- ١٨٩ - استبقاء الاجراءات الاخرى .

تنفيذ الاوامر واستئنافها

- ١٩٠ - سلطة تنفيذ الاوامر .

- ١٩١ - الاوامر التى تصدرها أى محكمة تنفذها المحاكم الاخرى .

المادة :

- ١٩٢ - كيفية التصرف فى الاوامر التى تنفذها محاكم أخرى .
- ١٩٣ - استئناف الاوامر .

التصفية الاختيارية

- ١٩٤ - الاحوال التى يجوز فيها تصفية الشركة تصفية اختيارية .
- ١٩٥ - بدء التصفية الاختيارية .
- ١٩٦ - اثر التصفية الاختيارية على وضع الشركة .
- ١٩٧ - اعلان قرار التصفية الاختيارية .
- ١٩٨ - الآثار المترتبة على التصفية الاختيارية .
- ١٩٩ - اعلان المصفى عن تعيينه .
- ٢٠٠ - حقوق الدائنين فى التصفية الاختيارية .
- ٢٠١ - سلطة ملء وظيفة المصفى .
- ٢٠٢ - التفويض فى سلطة تعيين المصفين .
- ٢٠٣ - الاحوال التى يكون فيها الاتفاق ملزما للدائنين .
- ٢٠٤ - سلطة المصفين فى قبول أسهم .
- الخ كمقابل لبيع اموال الشركة .
- ٢٠٥ - طريقة تحديد الثمن .
- ٢٠٦ - سلطة رفع الامر للمحكمة .
- ٢٠٧ - سلطة المصفى للدعوة لعقد اجتماع عام .
- ٢٠٨ - الاجتماع العام النهائى وحل الشركة .
- ٢٠٩ - تكلفة التصفية الاختيارية .
- ٢١٠ - استبقاء حقوق الدائنين والملتزمين بالدفع .
- ٢١١ - سلطة المحكمة فى اتباع اجراءات التصفية الاختيارية .

التصفية باشراف المحكمة

- ٢١٢ - سلطة المحكمة فى الامر بتصفية الشركة تحت اشرافها .

المادة :

- ٢١٣ - الاثر المترتب على تقديم عريضة التصفية تحت اشراف المحكمة .
- ٢١٤ - سلطة المحكمة في مراعاة رغبات الدائنين والملمزمين بالدفع .
- ٢١٥ - سلطة المحكمة في تعيين المصفين وعزلهم .
- ٢١٦ - الاثر المترتب على أمر الاشراف .
- ٢١٧ - تعيين مصفين اختياريين في حالات معينة في وظيفة مصفين رسميين .
- نصوص تكميلية**
- ٢١٨ - بطلان التحويلات وغيرها بعد البدء في التصفية .
- ٢١٩ - وجوب اثبات الديون بجميع أنواعها .
- ٢٢٠ - تطبيق قواعد الافلاس في تصفية الشركات المعسرة .
- ٢٢١ - المبالغ التي تدفع بطريق الافضلية .
- ٢٢٢ - الافضلية بطريق الغش .
- ٢٢٣ - بطلان الحجز والتنفيذ . الخ في حالات معينة .
- ٢٢٤ - الاثر المترتب على الامتياز العائم .
- ٢٢٥ - جواز اقرار المشروع العام للتصفية .
- ٢٢٦ - سلطة المحكمة في فرض تعويضات على المخطيء من أعضاء مجلس الادارة أو غيرهم .
- ٢٢٧ - عقوبة تزوير الدفاتر .
- ٢٢٨ - محاكمة المخطيء من أعضاء مجلس الادارة وغيرهم .
- ٢٢٩ - عقوبة شهادة التزوير .
- ٢٣٠ - الاجتماعات للتحقق من رغبات الدائنين أو الملمزمين بالدفع .
- ٢٣١ - اعتبار مستندات الشركة بينة .
- ٢٣٢ - الاطلاع على المستندات .
- ٢٣٣ - التصرف في مستندات الشركة .
- ٢٣٤ - سلطة المحكمة في تقرير بطلان حل الشركة .
- ٢٣٥ - الابلاغ عن التصفيات قيد النظر .

المادة :

- ٢٣٦ - المحكمة أو الشخص الذي يحصل أمامه الاقرار المشفوع باليمين .

القواعد

- ٢٣٧ - سلطة لجنة القواعد في اصدار قواعد .

حذف الشركات المنقضية من السجل

- ٢٣٨ - سلطة المسجل في حذف الشركة المنقضية من السجل .

القسم السادس

مكتب التسجيل والرسوم

- ٢٣٩ - مكاتب التسجيل .
- ٢٤٠ - الرسوم .

القسم السابع

تتمة

الاجراءات القانونية والمخالفات . الخ

- ٢٤١ - نظر المخالفات .
- ٢٤٢ - التصرف في الغرامات .
- ٢٤٣ - سلطة طلب تقديم ضمان للمصروفات من الشركة ذات المسؤولية المحدودة .
- ٢٤٤ - سلطة المحكمة في الاعفاء من المسؤولية في بعض الاحوال .
- ٢٤٥ - عقوبة البيانات الكاذبة .
- ٢٤٦ - عقوبة استعمال كلمة « محدودة » استعمالا غير صحيح .

القسم الثامن

الشركات المؤسسة خارج السودان وتزاول اعمالها في السودان

- ٢٤٧ - الشركات التي يسرى عليها القسم الثامن .

المادة :

تفسير •

٢٤٨ - تسجيل الشركات المؤسسة خارج السودان والتي تزاوّل أعمالها في السودان •

٢٤٩ - وجوب تسليم تقرير للمسجل عند حصول تغيير في المستندات • الخ •

٢٥٠ - ميزانية الشركة التي تزاوّل عملها في السودان •

٢٥١ - الالتزام بذكر اسم الشركة واما اذا كانت محدودة والقطر الذي تأسست فيه •

٢٥٢ - اعلان الاوامر القضائية للشركة التي يسرى عليها القسم الثامن •

٢٥٣ - المكتب الذي تودع فيه المستندات •

٢٥٤ - العقوبات •

٢٥٥ - تفسيرات خاصة للقسم الثامن •

الجدول

الجدول الاول : القائمة (أ) لائحة ادارة شركة مساهمة محدودة •

القائمة (ب) قائمة رسوم التسجيل • الخ •

الجدول الثانى : تقرير بدلا عن البيان •

الجدول الثالث : النماذج •

قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ (٣٠-٣-١٩٢٥)
قانون للنص على احكام تسجيل شركات المساهمة ذات المسئولية المحدودة ونظم ادارتها وتصفيتها

القسم الاول

تمهيد

اسم القانون •

١ - يسمى هذا القانون « قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ » •

٢ - فى هذا القانون وما لم يوجد فى الموضوع أو السياق ما يخالف ذلك : -

(١) « الاقرار الرسمي » يقصد به الاقرار الذى يحصل امام القاضى بالكيفية المنصوص عنها فى قانون الاجراءات المدنية لسنة ١٩٧٤ أو فى اية احكام اخرى معمول بها بشأن قبول الاقرارات (١)

(٢) « بيان » يقصد به أى بيان أو اشعار أو منشور أو اعلان أو اية دعوة يعرض فيها على الجمهور الاكتتاب فى أسهم اية شركة أو سنداتها أو شراء تلك الاسهم أو السندات

(٣) « سند » يشمل مجموعة السندات(ستوك)

(٤) « سهم » يقصد به سهم فى رأس مال الشركة ويشمل مجموعة الاسهم (ستوك) المدفوع قيمتها عدا فى حالة وجود تفرقة صريحة أو ضمنية بين السهم وبين مجموعة الاسهم المدفوعة قيمتها •

(٥) « شركة » يقصد بها شركة كونت وسجلت بموجب هذا القانون وحددت مسئولية أعضائها بمقدار ما لم يدفع من قيمة الاسهم - ان وجدت - التى يحملها كل منهم •

(٦) « شركة تأمين » يقصد بها الشركة التى تزاوّل أعمال التأمين وحدها أو مع عمل آخر أو أعمال أخرى •

(٧) « شركة خاصة » يقصد بها : -

(أ) الشركة التى ينص نظامها على ما يأتى :-

(أولا) : تقييد حق نقل اسهمها ،

و (ثانيا) : تحديد عدد أعضائها بخمسين عضوا (ولا يدخل فى حساب هذا العدد الاشخاص الذين تستخدمهم الشركة أو الذين كانوا سابقا فى خدمتها وكانوا أعضاء فيها فى اثناء خدمتهم وبقيت عضويتهم فيها بعد انتهاء خدمتهم المذكورة)

و (ثالثا) : حظر دعوة الجمهور للاكتتاب فى أى من أسهم الشركة أو سنداتها •

(١) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ - ملحق التشريع للغازية العدد ١١٦٢ فى ١٥/٦/١٩٧٤ •

اختصاص المحاكم •

٣ - محكمة المديرية هي المحكمة المختصة بموجب هذا القانون (٢)

القسم الثاني

تكوين الشركة وتأسيسها

عقد تأسيس الشركة

طريقة تكوين الشركة ذات الشخصية الاعتبارية

٤ - يجوز لسبعة أشخاص أو أكثر (أ) أو لشخصين أو أكثر إذا كانت الشركة المراد تكوينها شركة خاصة) يشتركون لتحقيق غرض من الأغراض المشروعة ان يكونوا شركة ذات شخصية اعتبارية ومسئولية محدودة ، بمعنى ان تكون مسئولية اعضائها محدودة بمقتضى عقد تأسيسها ، بمقدار مالم يدفع من الاسهم - ان وجد - التي يحملها كل منهم وذلك بتوقيع هؤلاء الاشخاص بأسمائهم على عقد تأسيس الشركة والقيام بغير ذلك مما يستلزم هذا القانون في شأن التسجيل •

عقد تأسيس الشركة •

٥ - (١) يجب ان يتضمن عقد تأسيس الشركة البيانات الآتية :

(أ) اسم الشركة مضافا اليه فى آخره كلمة « محدودة » على انه فى حالة أى مصرف يؤسس فى السودان ويتضمن اسمه المسجل كلمة « مصرف » أو كلمة « مصرفى » يجوز له - اذا شاء - ان يغل اضافة كلمة « محدودة » الى اسمه المسجل بالرغم من ان مسئولية اعضائه تكون فى الواقع مسئولية محدودة (٣) •

(ب) المكان الذى يوجد فيه مكتب الشركة المسجل ،

(ج) اغراض الشركة ،

(د) النص على ان مسئولية اعضاء الشركة محدودة ،

(ب) الشركة التى تستمر فى اتباع ما سبق ذكره من تقييد وتحديد وحظر ،

على أنه فى الاحوال التى يملك فيها شخصان أو أكثر على الشيوع فيما بينهم سهما واحدا أو أكثر من سهم فى أية شركة يعتبر هؤلاء الاشخاص عضوا واحدا بالمعنى المقصود فى هذا التعريف •

(٨) « عضو مجلس ادارة » تشمل أى شخص يشغل مركز عضو مجلس ادارة ايا كان الاسم الذى يطلق عليه •

(٩) « عقد تأسيس الشركة » يقصد به عقد تأسيس الشركة كما وضع فى الاصل أو حسبما تعدل بناء على أحكام هذا القانون •

(١٠) « محرر » يشمل ورقة التكليف بالحضور والاعلان والامر وأى اجراء قانونى والسجلات •

(١١) « محكمة » يقصد بها المحكمة المختصة بموجب هذا القانون •

(١٢) « المدير » يشمل أى شخص يشغل مركز مدير الشركة ايا كان الاسم الذى يطلق عليه وسواء أكان ذلك بعقد استخدام أم بغيره •

(١٣) « المسجل » يقصد به المسجل أو نائب المسجل الذى يباشر ، بموجب هذا القانون ، عملية تسجيل الشركات •

(١٤) « مقرر » يقصد بها بالنسبة لاحكام هذا القانون الخاصة بتصفية الشركات ما يقرر بقواعد تصدرها لجنة القواعد وبالنسبة الى كافة الاحكام الاخرى من هذا القانون ما يقرره النائب العام (١)

(١٥) « موظف » يشمل أى عضو مجلس ادارة أو مدير أو سكرتير ولكنه لا يشمل المراجع الا فى المواد ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨

(١٦) « نظام الشركة » يقصد به نظام الشركة كما وضع فى الاصل أو كما تعدل بمقتضى قرار خاص بما فى ذلك اللائحة المدرجة فى القائمة رقم (أ) من الجدول الاول من هذا القانون الى المدي الذى تنطبق فيه تلك اللائحة على الشركة •

(٢٠١) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ السابق الاشارة اليه (وهو آخر تعديل ورد عليها) •

(٢) معدلة بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٩ ملحق التشريع الخاص للفازية العدد ٩٤٠ فى ١٢/٣١/١٩٥٩

(هـ) مقدار رأس المال الذي تريد به الشركة تسجيل نفسها وتقسيم رأس المال المذكور الى اسهم ذات قيمة محددة .

(٢) لا يجوز لاحد من الموقعين على عقد تأسيس الشركة ان يكتتب بأقل من سهم واحد .

(٣) يجب على كل من يوقع ان يكتتب مقابل اسمه عدد الاسهم التي اکتتب بها .

التوقيع على عقد تأسيس الشركة .

٦ - يجب ان يوقع كل مكتتب على عقد تأسيس الشركة بحضور شاهد واحد على الاقل يشهد على صحة التوقيع .

القيود على تعديل عقد تأسيس الشركة .

٧ - لا يجوز للشركة تعديل الشروط المدرجة في عقد تأسيسها الا في الأحوال وبالكيفية وفي الحدود المنصوص عليها صراحة في هذا القانون .

اسم الشركة وتغييره .

٨ - (١) لا يجوز تسجيل شركة بنفس الاسم الذي تتسمى به أية شركة أو بيت تجارى أو جمعية موجودة في السودان وتزاوّل اعمالها فيه - سواء اكانت تلك الشركة أو البيت التجارى أو الجمعية مسجلة بموجب هذا القانون أم غير مسجلة - ولا باسم يتشابه مع ذلك الاسم مشابهة قريبة تدعو الى خداع الجمهور الا اذا ابدت تلك الشركة أو البيت التجارى أو الجمعية وهى في دور حلها قبولها لهذه التسمية بالكيفية التي يطلبها المسجل .

(٢) يجوز للشركة تغيير اسمها بموافقة المسجل اذا كانت بسبب السهو أو غيره قد سجلت باسم يعتبر التسجيل به اخلافاً باحكام البند (١) .

(٣) لا يجوز تسجيل الشركة باسم يشتمل على كلمات تعبر صراحة أو ضمناً عن تصريح من حكومة السودان أو عن موافقتها أو رعايتها أو باسم يشتمل على الفاظ يرى المسجل انها توحى أو يقصد بها الايحاء بوجود صلة ما بأية حكومة

أو أية سلطة محلية أخرى الا اذا وافق رئيس الجمهورية بقرار يصدره على استعمال تلك الالفاظ كجزء من اسم الشركة (١) .

(٢) لا يجوز تسجيل الشركة باسم يشتمل على لفظ « غرفة تجارية » الا بموافقة وزير المالية والاقتصاد الوطنى (٢) .

(٤) يجوز للشركة تغيير اسمها بقرار خاص خاضع لموافقة وزير المالية والاقتصاد الوطنى كتابة وموقع عليه منه . (٣)

(٥) اذا غيرت الشركة اسمها فيجب على المسجل ان يدرج الاسم الجديد فى السجل بدلا من الاسم السابق وان يصدر شهادة بتأسيس الشركة معدلة حسبما تقتضيه الحالة فى كل مسألة ويعتبر تغيير الاسم قد تم بصدر هذه الشهادة .

(٦) لا يؤثر تغيير الاسم على حقوق الشركة أو التزاماتها ولا يعيب أية اجراءات قانونية اتخذت من الشركة أو ضدها وكل الاجراءات القانونية التي كان يمكن الاستمرار أو البدء فيها ضد الشركة باسمها السابق يجوز الاستمرار أو البدء فيها باسم الشركة الجديد .

تعديل عقد تأسيس الشركة .

٩ - (١) مع مراعاة أحكام هذا القانون يجوز للشركة ان تعدل بقرار خاص نصوص عقد التأسيس المتعلقة باغراضها بالقدر اللازم لتمكينها مما يأتى : -

(أ) مزاولة اعمالها بطريقة اكثر اقتصادا وكفاءة .

أو (ب) تحقيق غرضها الأساسى بوسائل جديدة أو افضل .

أو (ج) توسيع أو تغيير دائرة عملياتها المحلية

أو (د) مزاولة بعض الاعمال التي يمكن فى الظروف القائمة عندئذ ضمها الى اعمال الشركة بطريقة ملائمة أو مفيدة .

(١) معدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ ملحق التشريع الخاص للغازيته العدد ١١٤٨ فى ١٧/٦/١٩٧٣ .

(٢) 'معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

(٣) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ السابق الاشارة اليه .

أو (هـ) تقييد أو ترك أى غرض من الأغراض المبينة فى عقد التأسيس .

أو (و) بيع كل أو بعض أعمال الشركة ومشروعاتها أو التصرف فيها .

أو (ز) الاندماج فى أية شركة أخرى أو هيئة من الاشخاص .

(٢) لا يكون التعديل نافذاً الا اذا ايدته المحكمة بناء على طلب يقدم اليها ولا ينفذ التعديل الا بالقدر الذى تؤيده المحكمة .

(٣) يشترط قبل تأييد التعديل أن تكون المحكمة مقتنعة بما يأتى : -

(أ) ان هذا التعديل قد اعلن اعلانا كافيا لكل حامل سند من سندات الشركة ولكل شخص أو طائفة من الاشخاص ترى المحكمة ان التعديل يمس مصالحهم .

و (ب) ان كل دائن ترى المحكمة ان من حقه الاعتراض على التعديل وابدى اعتراضه بالكيفية التى امرت بها المحكمة قد امكن الحصول على قبوله التعديل أو ان دينه أو مطالبته قد وفيت أو انقضت أو ضمنت بما ترضى عنه المحكمة على انه يجوز للمحكمة الاستغناء عن الاعلان الذى تستلزمه هذه المادة اذا رأت ذلك لاسباب خاصة فى حالة أى شخص أو طائفة من الاشخاص .

و (ج) ان النائب العام نيابة عن الحكومة لا يرى مانعا من اجراء التعديلات المقترحة . (١)

سلطة المحكمة عند تأييد التعديل .

١٠ - يجوز للمحكمة ان تصدر امرا بتأييد التعديل فى عقد تأسيس الشركة تعديلا كلياً أو جزئياً بالشروط وطبقاً للنصوص التى تستصوبها ويجوز لها ان تصدر الامر الذى تراه مناسباً فى شأن المصروفات .

على انه اذا قام النائب العام نيابة عن الحكومة باخطار المحكمة بأنه اذا قدم المسجل عقد تأسيس الشركة معدلاً حسب التغيير المقترح باعتباره عقد تأسيس لشركة جديدة بموجب البند (٢) من المادة ١٩ من هذا القانون فان رئيس الجمهورية سيرفض تأسيس الشركة فعلى المحكمة أن تقبل

هذا التصريح من النائب العام دون اجباره على اقامة الدليل على ذلك أو اعطاء تفصيلات عنه أو ابداء اسباب بشأنه وعليها عندئذ ان ترفض تأييد التعديل . (٢)

استعمال المحكمة سلطاتها التقديرية .

١١ - يجب على المحكمة عند استعمال سلطاتها التقديرية بموجب المادتين ٩ و ١٠ مراعاة حقوق ومصالح اعضاء الشركة أو أى طائفة منهم وحقوق ومصالح الدائنين ويجوز لها - اذا استصوبت ذلك - تأجيل الاجراءات حتى يتيسر عمل اتفاق يرضيها بشأن شراء مصالح الاعضاء المعترضين ويجوز لها ان تصدر ما تراه ملائماً من التعليمات والوامر لتسهيل أو لتنفيذ أى اتفاق مما ذكر ويشترط الا يصرف أى جزء من رأس مال الشركة فى عملية الشراء سالفة الذكر .

الاجراء الذى يتبع عند تأييد التعديل .

١٢ - (١) يجب على الشركة ان تودع لدى المسجل خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الأمر الصادر بتأييد التعديل نسخة معتمدة من هذا الأمر ونسخة مطبوعة من عقد تأسيس الشركة المعدل ويجب على المسجل تسجيل ما ذكر وان يشهد على ذلك بامضائه وتعتبر الشهادة بذلك دليلاً قاطعاً على استيفاء جميع مقتضيات هذا القانون فيما يتعلق بالتعديل وبتأييده ومن ذلك الوقت يكون عقد التأسيس المعدل هو عقد تأسيس الشركة .

(٢) يجوز للمحكمة بمقتضى امر تصدره فى أى وقت ان تمد ميعاد ايداع المستندات لدى المسجل بموجب هذه المادة الى الوقت الذى تراه مناسباً .

الاثـر المترتب على عدم تسجيل التعديل .

١٣ - لا يجوز العمل بالتعديل سائفاً الذكر الا بعد تسجيله على وجه صحيح وفقاً لاحكام المادة ١٢ واذا لم يتم التسجيل خلال الخمسة عشر يوماً التالية لتاريخ الأمر الصادر من المحكمة بتأييد التعديل أو خلال أى مدة اطول تأذن بها

(١) معدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ السابق الاشارة اليه .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه سابقاً .

المحكمة وفقا لاحكام المادة ١٢ وانقضى أى ميعاد من هذين الميعادين على حسب الاحوال اصبح ذلك التعديل والامر وجميع الاجراءات المرتبطة بهما باطللة بطلانا مطلقا ولا اثر لها .

على انه يجوز للمحكمة بناء على طلب يقدم اليها خلال ثلاثين يوما تجديد الامر الصادر بتأييد التعديل اذا أبدت لها الاسباب الكافية لذلك .

نظام الشركة

تسجيل نظام الشركة .

١٤ - (١) يجوز ان يسجل مع عقد تأسيس الشركة نظام الشركة الموقع عليه ممن وقعوا على عقد التأسيس والمنصوص فيه على لائحة الشركة .

(٢) يجوز ان يدرج فى نظام الشركة جميع أو بعض ما ورد فى اللائحة المدرجة بالقائمة (أ) من الجدول الاول .

تطبيق القائمة (أ) .

١٥ - اذا سجل نظام الشركة أو لم يسجل ، فالى المدى الذى لا يستبعد فيه هذا النظام أو يعدل اللائحة المدرجة بالقائمة (أ) من الجدول الاول ، فان هذه اللائحة - الى المدى الذى تنطبق فيه - تكون هى لائحة الشركة وذلك بنفس الكيفية والى نفس المدى كما لو انها مضمنة بطريقة صحيحة فى نظام الشركة المسجل .

شكل نظام الشركة والتوقيع عليه .

١٦ - يجب ان يكون نظام الشركة :

(أ) مطبوعا .

و (ب) مقسما الى فقرات بأرقام متسلسلة متتابعة .

و (ج) موقعا عليه من كل شخص وقع على عقد تأسيس الشركة بحضور شاهد على الاقل يشهد على صحة التوقيع ويضيف الى ذلك مهنته وعنوانه .

تعديل نظام الشركة بقرار خاص .

١٧ - مع مراعاة أحكام هذا القانون والشروط

المدرجة فى عقد تأسيس الشركة يجوز للشركة بقرار خاص ان تعدل نظامها أو تضيف اليه نصوصا اخرى ، وكل تعديل أو اضافة تتم على هذا الوجه تعتبر صحيحة كما لو كانت قد ادرجت اصلا فى نظام الشركة مع مراعاة ان يكون تعديلها بنفس الطريقة وبمقتضى قرار خاص .

احكام عامة

الاثر المترتب على عقد تأسيس الشركة ونظامها .

١٨ - (١) يترتب على تسجيل عقد تأسيس الشركة ونظامها ان تلتزم الشركة وعضاؤها الى نفس المدى كما لو وقع عليهما كل عضو من الاعضاء وتضمن كل منهما تعهدا من كل عضو ومن ورثته ومن ينوب عنه قانونا بالالتزم بجميع نصوص عقد التأسيس والنظام وذلك مع مراعاة احكام هذا القانون .

(٢) جميع المبالغ التى يلتزم أى عضو بدفعها للشركة بمقتضى عقد التأسيس أو النظام تكون دينا مستحقا عليه دفعه للشركة .

تسجيل عقد تأسيس الشركة ونظامها .

١٩ - (١) اذا طلب تسجيل شركة بموجب هذا القانون فيجب ان يسلم للمسجل صورة من عقد تأسيس الشركة ونظامها - ان وجد - .

(٢) يعرض المسجل عقد تأسيس الشركة على وزير المالية والاقتصاد الوطنى وللوزير مطلق التقدير فى الترخيص بتأسيس الشركة أو رفض تأسيسها (١) .

(٣) على المسجل عند استلامه ترخيص وزير المالية والاقتصاد الوطنى بتسجيل الشركة اجراء ما يأتى : -

(أ) ان يستبقى ويسجل عقد تأسيس الشركة ونظامها - ان وجد .

(ب) ان ينشر عقد تأسيس الشركة أو ملخصه فى الجريدة الرسمية على نفقة الشركة . (٢)

(٤) اذا رأى وزير المالية والاقتصاد الوطنى

(١) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ السابقة للاشارة اليه .

انه ليس من المصلحة العامة ان تستمر أية شركة في ممارسة العمل في السودان يجوز له بعد الحصول على موافقة رئيس الجمهورية ان يصدر توجيهها مكتوباً بان يلغى المسجل تسجيل تلك الشركة . (١)

(٥) يصدر المسجل فور تسلمه ذلك التوجيه أمراً بالالغاء يعتبر من حيث مفعوله وأثره بمثابة أمر بالتصفية صادر من المحكمة وفقاً لاحكام هذا القانون . (٢)

• الاثر المترتب على التسجيل

٢٠ - (١) يجب على المسجل عند تسجيل عقد تأسيس الشركة التوقيع على شهادة بأن الشركة قد تأسست وانها محدودة .

(٢) ابتداء من تاريخ التأسيس المذكور في شهادة تأسيس الشركة يصبح الموقعون على عقد تأسيس الشركة وغيرهم من الاشخاص الذين يصبحون من وقت لآخر أعضاء في الشركة ، هيئة ذات شخصية اعتبارية تعرف بالاسم المبين في عقد التأسيس ويكون لها اهلية مباشرة جميع أعمال شركة المساهمة وسلطة تملك الاموال ولها صفة تعاقدية مستديمة وخاتم عام ولكن مع التزام الاعضاء بأن يساهموا في أصول الشركة في حالة تصفيتها كما هو مبين في هذا القانون .

• حجية شهادة تأسيس الشركة

٢١ - (١) شهادة التأسيس التي يعطيها المسجل تعتبر بالنسبة لأية شركة تحت التسجيل حجة قاطعة على استيفاء جميع مقتضيات هذا القانون فيما يتعلق بالتسجيل وبالمسائل السابقة عليه والمتفرعة عنه وعلى انها قد أصبحت من الشركات التي رخص بتسجيلها وانها سجلت تسجيلاً صحيحاً بموجب هذا القانون .

(٢) يجب ان يودع لدى المسجل اقرار قانوني من محام اشتغل في تكوين الشركة أو من شخص ذكر اسمه في نظام الشركة بصفته عضواً في مجلس الادارة أو مديراً أو سكرتيراً

للشركة باستيفاء جميع أو أى من المقتضيات سالفة الذكر ويجوز للمسجل قبول هذا الاقرار كدليل كاف على استيفائها (٣) .

• اعطاء نسخ من عقد التأسيس ومن نظام الشركة للاعضاء

٢٢ - (١) يجب على كل شركة ان ترسل الى كل عضو فيها نسخة من عقد التأسيس ومن نظام الشركة - ان وجد - بناء على طلبه متى دفع مبلغ عشرة قروش أو مبلغاً اقل تقرره الشركة .

(٢) اذا تخلفت الشركة عن تنفيذ مقتضى هذه المادة فيحكم عليها بغرامة لا تجاوز ٢١ جنيهاً عن كل مخالفة .

• سلطة المحكمة في منع الشركة من الاعمال التي لا تدخل في اغراضها

٢٢/١ - اذا اقتنعت المحكمة بناء على طلب النائب العام بان أعضاء مجلس ادارة أية شركة يزاولون أو يحتفل ان يزاولوا بأية طريقة أعمالاً خارجة عن اغراض الشركة كما هي مبينة في عقد التأسيس فيجب ان تصدر أمراً بمنع الشركة من مزاوله تلك الاعمال . (٤)

• الجمعيات التي لا تهدف الى الربح

سلطة الاستغناء عن اضافة كلمة « محدودة » الى اسم الشركة الخيرية وغيرها .

٢٣ - (١) اذا اقتنع رئيس الجمهورية بما قدم اليه من ادلة بأن أية هيئة تتوافر فيها الشروط اللازمة لتكوين شركة محدودة قد تكونت بالفعل أو انها على وشك التكوين وكان غرضها من ذلك تشجيع التجارة أو الفنون أو العلوم أو الاعمال الخيرية أو أى غرض من الاغراض النافعة وانها توظف أو تنوى توظيف ارباحها - ان وجدت - أو ايراداتها الاخرى في تحقيق اغراضها مع حظر دفع أية حصة من الارباح لعضائها جاز لرئيس الجمهورية ان يأمر بتسجيل هذه الهيئة بوصفها شركة ذات مسئولية محدودة بدون

(٢٠١) مضافة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦١ ملحق التشريع الخاص للغازية العدد ٩٦٥ في ١٢/٣١/١٩٦٥ .

(٣) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

(٤) معدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

إضافة كلمة « محدودة » الى اسمها ويجوز تسجيل الهيئة وفقا لذلك (١) .

(٢) يجوز لرئيس الجمهورية ان يمنح بموجب هذه المادة رخصة وفقا للشروط ومع مراعاة اللوائح التي يراها مناسبة وتكون هذه الشروط واللوائح ملزمة للهيئة ويجب ادخالها في عقد التأسيس والنظام أو في احدهما اذا قرر رئيس الجمهورية ذلك . (٢)

(٣) يكون للهيئة عند تسجيلها حق التمتع بجميع امتيازات الشركات المحدودة وتخضع لجميع التزاماتها ما عدا استعمال كلمة «محدودة» كجزء من اسمها ونشر ذلك الاسم وايداع كشف عند المسجل باسماء اعضائها واعضاء مجلس الادارة والمديرين .

(٤) يجوز لرئيس الجمهورية ان يلغى في اى وقت الرخصة الصادرة بموجب هذه المادة ويجب على المسجل عند الغاء الرخصة ان يدون كلمة « محدودة » في نهاية اسم الهيئة بالسجل وينتهى بذلك حق الهيئة في التمتع بالاعفاءات والامتيازات الممنوحة بموجب هذه المادة ومع ذلك على رئيس الجمهورية قبل الغاء الرخصة على الوجه المتقدم أن يعلن الهيئة كتابة بهذه النية ويعطيها فرصة تقديم ما تريد تقديمه من معارضة للغاء (٣) .

القسم الثالث

رأس المال والمسئولية غير المحدودة لاعضاء

مجلس الادارة

توزيع رأس المال

• طبيعة الاسهم

٢٤ - (١) تكون اسهم العضو في الشركة او ماله فيها من المصالح الاخرى مالا منقولاً ويجوز نقله للغير بالكيفية المبينة في نظام الشركة على انه لا يجوز نقل تلك الاسهم أو المصالح الاخرى لغير سوداني دون موافقة سابقة مكتوبة من وزير المالية والاقتصاد الوطنى (٤) .

(٢) يميز كل سهم برقمه الخاص .

• شهادة الاسهم أو مجموعة الاسهم (ستوك)

٢٥ - تعتبر الشهادة المختومة بالخاتم العام للشركة والمبين بها عدد الاسهم أو مجموعة الاسهم (ستوك) المملوكة للعضو بينة ابتدائية على أحقية العضو للاسهم أو الاسهم مدفوعة القيمة المبينة فيها .

• تعريف « العضو »

٢٦ - (١) يعتبر الموقعون على عقد تأسيس الشركة انهم وافقوا على ان يصبحوا اعضاء فيها ويجب عند تسجيل الشركة ان تدرج اسماؤهم في سجل الاعضاء .

(٢) يكون عضوا في الشركة كل شخص آخر يوافق على ان يصبح عضوا في الشركة وادرج اسمه في سجل اعضائها .

• سجل الاعضاء

٢٧ - (١) يجب على كل شركة ان تحتفظ في دفتر واحد أو أكثر بسجل لأعضائها تدون فيه البيانات الآتية : -

أولا - أسماء الاعضاء وعناوينهم ومهنتهم - ان وجدت - وتوضيح عدد الاسهم التي يحملها كل عضو مع تمييز كل سهم منها برقمه الخاص وكذلك المبلغ المدفوع أو المتفق على اعتباره مدفوعا عن أسهم كل عضو .

ثانيا - التاريخ الذى سجلت فيه عضوية أى شخص ،

ثالثا - التاريخ الذى انتهت فيه عضوية أى شخص .

(٢) اذا تخلفت الشركة عن تنفيذ مقتضيات هذه المادة فيحكم عليها بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات عن كل يوم تستمر فيه المخالفة ويحكم بنفس العقوبة على كل موظف بالشركة يأذن أو يسمح عمدا بوقوع المخالفة مع علمه بها .

(٣،٢،١) معدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ السابق الاشارة اليه .

(٤) معدلة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٤ ملحق التشريع للغازية العدد ١١٦٢ في ١٥/٦/١٩٧٤ .

القائمة السنوية باسماء الاعضاء والملخص .

٢٨ - (١) يجب على كل شركة ان تعد مرة على الاقل فى كل سنة قائمة باسماء جميع الاعضاء بالشركة فى اليوم الذى ينعقد فيه اول اجتماع عام فى السنة أو الذى ينعقد فيه الاجتماع العام العادى فى السنة واسماء من انتهت عضويتهم من تاريخ آخر تقرير ، أو منذ تأسيس الشركة ان كان التقرير هو اول تقرير يعمل .

(٢) يجب أن يذكر فى القائمة اسماء جميع الاعضاء السابقين والحاليين وعناوينهم ومهنتهم - ان وجدت - وعدد الاسهم التى يحملها كل من الاعضاء الموجودين فى تاريخ ذلك التقرير مع بيان الاسهم التى قام بنقلها منذ آخر تقرير أو منذ تأسيس الشركة (ان كان ذلك التقرير هو اول تقرير يعمل) الاشخاص الذين ما يزالون اعضاء بالشركة والاشخاص الذين انتهت عضويتهم كل على حده وتواريخ تسجيل عمليات النقل كما يجب ان تشتمل القائمة على موجز يميز فيه بين الاسهم الصادرة لدفع قيمتها نقدا والاسهم الصادرة باعتبار ان قيمتها كلها أو جزء منها مدفوعة بغير النقود .

وتذكر فيه على الاخص البيانات الآتية : -

(أ) مقدار رأس مال الشركة وعدد الاسهم المقسم اليها رأس المال المذكور .

(ب) عدد الاسهم التى صدرت منذ تأسيس الشركة الى تاريخ التقرير .

(ج) المبلغ الذى طلب عن كل سهم .

(د) جملة المبالغ المتحصلة من الطلبات .

(هـ) جملة الطلبات التى لم تدفع .

(و) جملة المبالغ التى دفعت كعمولة عن أية اسهم أو سندات أو التى سمح بها بطريق الخصم عن أية سندات منذ تاريخ آخر تقرير .

(ز) جملة عدد الاسهم الذى سقط الحق فيها .

(ح) جملة مقدار الاسهم أو مجموعة الاسهم (ستوك) التى لم يصدر بها صكوك اسهم فى تاريخ التقرير .

(ط) جملة مقدار صكوك الاسهم الصادرة والمعادة منذ تاريخ آخر تقرير .

(ى) عدد الاسهم أو مقدار مجموعة الاسهم (ستوك) المدرجة فى كل صك من صكوك الاسهم .

(ك) اسماء وعناوين اعضاء مجلس ادارة الشركة واسماء وعناوين مديريها - ان وجدوا - فى تاريخ التقرير .

(ل) جملة مقدار الدين المستحق على الشركة نظير الرهون والامتيازات الواجب تسجيلها لدى المسجل بموجب هذا القانون .

(٣) يجب ادراج القائمة والملخص السابق ذكرهما فى جزء منفصل من سجل الاعضاء ويجب أن يتم ذلك خلال واحد وعشرين يوما بعد اليوم الذى ينعقد فيه اول اجتماع عام فى السنة أو الذى ينعقد فيه الاجتماع العام العادى فى السنة ويجب على الشركة بعد ذلك ان تودع لدى المسجل نسخة موقعا عليها من احد اعضاء مجلس الادارة أو من مدير الشركة أو السكرتير مصحوبة بشهادة من ذلك العضو أو المدير أو السكرتير تتضمن ان ما ذكر فى القائمة والملخص هو الوقائع الصحيحة كما حدثت فى يوم الانعقاد سالف الذكر .

(٤) يجب على كل شركة خاصة ان ترسل مع قائمة الاعضاء السنوية والملخص الواجب ارسالهما بموجب هذه المادة شهادة موقعا عليها من احد اعضاء مجلس الادارة أو من السكرتير يشهد فيها بأنه منذ تاريخ التقرير الاخير أو منذ تاريخ تأسيس الشركة (ان كان ذلك التقرير هو اول تقرير يعمل) لم تصدر الشركة أية دعوة للجمهور للاكتتاب فى أية اسهم أو سندات للشركة ويجب فى الاحوال التى يظهر فيها من قائمة الاعضاء ان عدد اعضاء الشركة يزيد على خمسين عضوا ان ترسل الشركة ايضا شهادة موقعا عليها من الشخص سالف الذكر بأن العدد الزائد يتكون كله من اشخاص لا يدخلون فى حساب عدد الاعضاء الخمسين طبقا لتعريف الشركة الخاصة الوارد فى المادة ٢ من هذا القانون .

(٥) اذا تخلفت الشركة عن تنفيذ مقتضيات هذه المادة فيحكم عليها بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات عن كل يوم تستمر فيه المخالفة ويحكم بنفس العقوبة على كل موظف بالشركة يأذن أو يسمح عمدا بوقوع المخالفة مع علمه بها .

• علم جواز قيد الاثبات في السجل

٢٩ - لا يجوز للمسجل ان يقيد في السجل أو يقبل أية اشارة تتعلق بأى ائتمان صريح أو ضمنى أو حكى .

• تسجيل النقل بناء على طلب الناقل

٣٠ - يجب على الشركة ان تقيد في سجل الاعضاء بناء على طلب ناقل أى سهم أو مصلحة في الشركة اسم المنقول اليه وذلك بنفس الكيفية ومع مراعاة نفس الشروط كما لو كان المنقول اليه هو الذى طلب ذلك القيد .

• النقل الصادر ممن ينوب عن المتوفى نيابة قانونية

٣١ - النقل الصادر ممن ينوب قانونا عن عضو متوفى من اعضاء الشركة عن سهم لهذا العضو في الشركة أو عن مصلحة اخرى له فيها يكون صحيحا كما لو كان النائب المذكور عضوا في الشركة وقت ابرام وثيقة النقل ولو لم يكن شخصيا عضوا في الشركة .

• الاطلاع على سجل الاعضاء

٣٢ - (١) يجب على الشركة ان تحتفظ في مكتبها المسجل بسجل لاعضاءها ابتداء من تاريخ تسجيلها وفيما عدا الاحوال التى يغلق فيها المكتب بموجب هذا القانون يجب ان يكون السجل معروضا اثناء ساعات العمل ليطلع عليه الاعضاء مجانا وليطلع عليه غير الاعضاء نظير دفع مبلغ عشرة قروش أو مبلغ أقل تقرره الشركة عن كل اطلاع وذلك مع مراعاة القيود المعقولة التى تفرضها الشركة فى جمعيتها العامة بحيث لا تقل المدة التى يسمح فيها بالاطلاع على السجل عن ساعتين كل يوم .

(٢) يجوز لأى عضو أو شخص آخر ان يطلب نسخة من السجل أو من جزء منه أو نسخة من القائمة والملخص المطلوبين بموجب هذا القانون

أو من جزء منهما نظير دفع مبلغ عشرة قروش عن كل مائة كلمة أو كسر منها يطلب نسخها .

(٣) اذا رفضت الشركة طلب الاطلاع أو اعطاء النسخة المطلوبة بموجب هذه المادة فيحكم عليها عن كل رفض بغرامة لا تتجاوز جنيهين وبغرامة اضافية لا تتجاوز ثلاثة جنيهات عن كل يوم يستمر فيه الرفض ويحكم بهذه العقوبة على كل موظف بالشركة يأذن أو يسمح بهذا الرفض مع علمه بذلك ويجوز للمحكمة ان تصدر امرا باجبار الشركة على عرض السجل فورا للاطلاع .

• سلطة قفل السجل

٣٣ - يجوز للشركة أن تنشر اعلانا فى احدى الجرائد التى تصدر فى الجهة التى يقع فيها مكتبها المسجل عن قفل سجل الاعضاء لأية مدة أو مدد لا تتجاوز فى مجموعها ثلاثين يوما فى السنة .

• سلطة المحكمة فى تصحيح السجل

٣٤ - (١) اذا :-

(أ) ادرج فى سجل اعضاء الشركة أو حذف منه اسم أى شخص بطريق الغش أو بدون سبب كاف ،

(ب) لم تدرج بالسجل واقعة انتهاء عضوية أى شخص أو حصل فى ادراج هذه الواقعة تأخير لا مسوغ له .

فيجوز للشخص الذى يتضرر من ذلك أو للشركة أو لأى عضو فيها ان يطلب من المحكمة تصحيح السجل .

(٢) يجوز للمحكمة اما ان ترفض طاب التصحيح واما ان تأمر بتصحيح السجل وبالزام الشركة بدفع تعويض عن الضرر الذى لحق بالمتضرر ويجوز لها ان تصدر أمرا بشأن ما تراه مناسبا من المصروفات بحسب تقديرها .

(٣) يجوز للمحكمة عندما يقدم اليها طلب بموجب هذه المادة ان تفصل فى أى نزاع يتعلق بأحقية أى شخص يكون طرفا فى الطلب فى ادراج اسمه فى السجل أو حذفه منه سواء اكانت هذه المنازعة قد نشأت بين اعضاء أو اشخاص يدعون انهم اعضاء من جانب والشركة من جانب آخر ويجوز للمحكمة ان تفصل بصفة عامة فى أية

مسألة من الضروري أو من الملائم الفصل فيها
لأجل تصحيح السجل .

اعلان المسجل بتصحيح السجل .

٣٥ - يجب على المحكمة عند اصدار أمر بتصحيح سجل احدى الشركات التى يوجب عليها هذا القانون ايداع سجل باسماء اعضائها لدى المسجل ان تقرر فى الأمر وجوب ايداع اعلان بالتصحيح لدى المسجل .

اعتبار السجل بينة .

٣٦ - يعتبر سجل الاعضاء بينة ابتدائية على أية مسائل قرر هذا القانون أو اجاز ادراجها فيه .

سلطة الشركة فى حفظ سجل فرعى خارج السودان .

٣٧ - (١) يجوز للشركة اذا خول لها نظامها ذلك ان تحتفظ خارج السودان بسجل فرعى لاعضاءها المقيمين هنالك . (١)

(٢) تودع الشركة لدى المسجل خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انشاء أى سجل فرعى اعلانا بمكان المكتب الذى تحتفظ فيه بالسجل المذكور فاذا تغير مكان هذا المكتب أو لم يستمر العمل فيه فيجب عليها ان تودع لدى المسجل خلال ثلاثة اشهر من تاريخ التغيير أو عدم الاستمرار اعلانا بذلك .

(٣) اذا تخلفت الشركة عن تنفيذ مقتضى هذه المادة فيحكم عليها بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات عن كل يوم تستمر فيه المخالفة .

اللوائح الخاصة بالسجل الفرعى .

٣٨ - (١) يعتبر السجل الفرعى جزءا من سجل اعضاء الشركة المسمى فى هذه المادة بالسجل الاصلى .

(٢) يجب الاحتفاظ بالسجل الفرعى بنفس الطريقة التى يتطلبها هذا القانون للاحتفاظ بالسجل الاصلى فيما عدا ان الاعلان قبل اغلاق

السجل الفرعى يجب ان ينشر فى احدى الصحف التى تصدر فى الجهة التى يحتفظ فيها بالسجل الفرعى .

(٣) يجب على الشركة ان ترسل لمكتبها المسجل فى السودان نسخة من كل قيد يحصل فى سجلها الفرعى بأسرع ما يمكن بعد اجراء القيد ويجب عليها ان تحتفظ فى ذلك المكتب بصورة طبق الاصل من سجلها الفرعى مستوفاة القيد من وقت لآخر وتعتبر هذه الصورة فى تطبيق أحكام هذا القانون جزءا من السجل الاصلى .

(٤) مع مراعاة أحكام هذه المادة الخاصة بالصورة طبق الاصل من السجل يجب ان تميز فى السجل الاصلى الاسهم المسجلة فى السجل الفرعى ولا يجوز ان تسجل فى سجل آخر أية معاملة متعلقة بأية اسهم مسجلة فى السجل الفرعى ما دام ذلك التسجيل قائما .

(٥) يجوز للشركة أن تنهى الاحتفاظ بأى سجل فرعى ويجب فى هذه الحالة نقل جميع القيودات من السجل الفرعى الى السجل الاصلى .

(٦) مع مراعاة أحكام هذا القانون يجوز لأية شركة أن تضع فى نظامها ما تراه مناسبا من اللوائح فى شأن الاحتفاظ بسجل فرعى .

اصدار صكوك اسهم لحاملها .

٣٩ - يجوز للشركة اذا خول لها ذلك بمقتضى نظامها ان تصدر بالاسهم المدفوعة قيمتها بالكامل أو بمجموعة الاسهم (ستوك) صكوكا مختومة بخاتمها العام بأحقية حامل الصك فى الاسهم أو مجموعة الاسهم (ستوك) المبينة فيه ويجوز لها ان تقرر بطريقة الكوبونات أو غيرها دفع ما يستحق مستقبلا للاسهم أو لمجموعة الاسهم (ستوك) المبينة فى تلك الصكوك من حصص فى الارباح ويسمى الصك فى هذا القانون صك الاسهم .

الآثار المترتبة على صك الاسهم .

٤٠ - يخول صك الاسهم لحامله الحق فى

الاسهم أو مجموعة الاسهم (ستوك) المبينة فيه ويجوز نقل الاسهم أو مجموعة الاسهم (ستوك) بتسليم الصك .

• تسجيل اسم حامل الصك

٤١ - يكون لحامل صك الاسهم عند تسليمه الصك للشركة لالغائه الحق في ان يدرج اسمه في سجل الاعضاء بصفته عضوا وذلك مع مراعاة نظام الشركة وتكون الشركة مسئولة عن أية خسارة تلحق أى شخص اذا ادرجت في السجل اسم حامل الصك بالنسبة للاسهم أو مجموعة الاسهم (ستوك) المبينة فيه بدون ان يكون الصك قد سلم اليها والغى .

• مركز حامل صك الاسهم

٤٢ - يجوز اذا نص نظام الشركة على ذلك اعتبار حامل صك الاسهم عضوا في الشركة بالمعنى الوارد في هذا القانون سواء اعتبر عضوا من جميع الوجوه أو لاجل اغراض معينة في نظام الشركة عدا ان الاسهم أو مجموعة الاسهم (استوك) في الصك لا تؤهله لان يكون عضوا في مجلس ادارة الشركة أو مديرا لها وذلك في الاحوال التى يستلزم فيها نظام الشركة ان تكون لعضو مجلس الإدارة أو المدير هذه المؤهلات .

• القيد الواجب اجراؤه فى السجل عند اصدار صكوك الاسهم

٤٣ - (١) يجب على الشركة عند اصدار صك الاسهم ان تشطب من سجل اعضائها اسم العضو المقيد عندئذ فى السجل بأنه الحامل للاسهم أو مجموعة الاسهم (ستوك) المبينة فى الصك كما لو ان عضويته قد انتهت ويجب عليها ان تقيد فى السجل البيانات الآتية : -

(أ) واقعة اصدار الصك ،

(ب) بيان الاسهم أو مجموعة الاسهم (ستوك) المبينة فى الصك وتمييز كل سهم برقمه الخاص ،

(ج) تاريخ اصدار الصك .

(٢) اذا تخلفت الشركة عن تنفيذ مقتضى هذه المادة فيحكم عليها بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات عن كل يوم تستمر فيه المخالفة ويحكم

بنفس العقوبة على كل موظف بالشركة يستمر أو يسمح عمدا بهذه المخالفة مع علمه بها .

• اعادة صك الاسهم

٤٤ - تعتبر البيانات السالف ذكرها انها البيانات التى يستلزم هذا القانون قيدها فى سجل الاعضاء الى أن يعاد صك الاسهم وعند اعادة الصك يقيد تاريخ الاعادة كما لو انه التاريخ الذى انتهت فيه عضوية الشخص .

• سلطة الشركة فى اجراء ترتيبات بشأن المبالغ المختلفة التى تدفع عن الاسهم

٤٥ - يجوز للشركة اذا خول لها نظامها ذلك ان تجرى عملا أو اكثر من الاعمال الآتية : -

(١) ان تجرى ترتيبات عند اصدار الاسهم بشأن الاختلاف بين المساهمين فى مقدار ومواعيد دفع اقساط الاسهم .

(٢) ان تقبل ممن يوافق من الأعضاء جميع أو بعض ما لم يدفع من المبلغ الباقي عن أى سهم يحمله وان لم يكن قد طوّل بدفع جزء من هذا المبلغ .

(٣) ان تدفع حصة من الارباح بنسبة المبلغ المدفوع عن كل سهم فى الاحوال التى دفع فيها عن بعض الاسهم مبلغ اكبر مما دفع عن البعض الآخر من الاسهم .

• سلطة الشركة المحدودة بالاسهم فى تعديل رأس مالها

٤٦ - (١) يجوز للشركة اذا خول لها نظامها ذلك ان تعدل شروط عقد تأسيسها على الوجه الآتى : -

(أ) ان تزيد رأس مالها باصدار اسهم جديدة بالقيمة التى تراها ملائمة .

(ب) ان توحد كل رأسمالها أو بعضه وتقسمه الى اسهم اكبر قيمة من اسهمها الحالية .

(ج) ان تحول جميع أو بعض اسهمها المدفوعة قيمتها بالكامل الى مجموعة اسهم (ستوك) وان تعيد تحويل هذه المجموعة من الاسهم (ستوك) الى أى نوع من الاسهم المدفوعة قيمتها بالكامل ،

(د) أن تجزى أسهمها أو بعضها إلى أسهم أقل قيمة من القيمة المحددة في عقد التأسيس ويجب أن تحصل التجزئة بحيث تكون النسبة بين المبلغ المدفوع وغير المدفوع - أن وجد - عن السهم المخفض مساوية للنسبة التي كانت موجودة في السهم الذي نشأ عنه السهم المخفض ،

(هـ) أن تلغى الأسهم التي لم يأخذها أو لم يتفق على أخذها أى شخص حتى تاريخ القرار الصادر بالالغاء وأن ينقص مقدار رأس مالها بمقدار الأسهم التي ألفتها على هذا الوجه .

(٢) سلطات تجزئة الأسهم المخولة بمقتضى هذه المادة يجب أن تمارس بمقتضى قرار خاص .

(٣) إذا حصل بموجب هذه المادة أى تعديل فى عقد تأسيس الشركة فيجب أن تكون كل نسخة من عقد التأسيس تصدر بعد تاريخ التغير مطابقة لهذا التغير .

(٤) ١٠ تخلفت الشركة عن تنفيذ مقتضى البند (٣) من هذه المادة فيحكم عليها بغرامة لا تتجاوز جنيها واحدا عن كل نسخة تقع المخالفة بالنسبة لها ويحكم بنفس العقوبة على كل موظف بالشركة يأذن أو يسمح عمدا بهذه المخالفة مع علمه بها .

(٥) لا يعتبر الغاء الأسهم بناء على هذه المادة تخفيضاً لرأس المال بالمعنى الوارد فى هذا القانون .

اعلان المسجل بتوحيد رأس المال وتحويل الاسهم الى مجموعة اسهم (ستوك) الخ .

٤٧ - (١) اذا وحدت الشركة رأس مالها وقسمته الى اسهم اكبر قيمة من اسهمها الحالية أو حولت شيئا من اسهمها الى مجموعة اسهم (ستوك) أو اعادت تحويل مجموعة الاسهم (ستوك) الى اسهم فيجب عليها ان تودع لدى المسجل خلال ثلاثين يوما من التوحيد والتقسيم والتحويل أو إعادة التحويل اعلانا بما ذكر وتبين فيه الأسهم التي وحدت وقسمت أو الأسهم التي حولت الى مجموعة اسهم (ستوك) أو مجموعة الاسهم (ستوك) التي أعيد تحويلها .

(٢) اذا تخلفت الشركة عن تنفيذ مقتضى هذه

المادة فيحكم عليها بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيها عن كل يوم تستمر فيه المخالفة ويحكم بنفس العقوبة على كل موظف بالشركة يأذن أو يسمح عمدا بوقوع المخالفة مع علمه بها .

الاثـر المترتب على تحويل الاسهم الى مجموعة اسهم (ستوك) .

٤٨ - اذا حولت الشركة شيئا من اسهمها الى مجموعة اسهم (ستوك) وأودعت لدى المسجل اعلانا بذلك أوقف سريان احكام هذا القانون الخاصة فقط بالاسهم على مقدار ما تحول من رأس المال الى مجموعة اسهم (ستوك) ويجب ان يبين فى سجل اعضاء الشركة وقائمة الاعضاء الواجب ايداعهما لدى المسجل مقدار مجموعة الاسهم (ستوك) التي يحملها كل عضو بدلا من مقدار الاسهم والبيانات الخاصة بالاسهم المنصوص عنها فيما تقدم من هذا القانون .

اعلان زيادة رأس المال .

٤٩ - (١) يجب على الشركة متى زادت رأس مالها عن رأس المال المسجل سواء حولت أو لم تحول اسهمها الى مجموعة أسهم (ستوك) ان تودع لدى المسجل خلال ثلاثين يوما بعد صدور القرار المرخص بالزيادة أو بعد تأييد هذا القرار فى حالة وجود قرار خاص اعلانا بزيادة رأس المال ويجب على المسجل تدوين هذه الزيادة .

(٢) اذا تخلفت الشركة عن تنفيذ مقتضى هذه المادة فيحكم عليها بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيها عن كل يوم تستمر فيه المخالفة ويحكم بنفس العقوبة على كل موظف بالشركة يأذن أو يسمح عمدا بوقوع المخالفة مع علمه بها .

اعادة تنظيم رأس المال .

٥٠ - (١) يجوز للشركة بمقتضى قرار خاص يؤيد بأمر من المحكمة ان تعدل الشروط المدرجة فى عقد تأسيسها تعديلا تعيد به تنظيم رأس مالها سواء بتوحيد الاسهم المختلفة الانواع أو بتقسيم اسهمها الى اسهم من انواع مختلفة .

على أنه لا يجوز المساس بأية افضلية أو ميزات خاصة تخص أى نوع من الاسهم الا بقرار تصدره الاغلبية العادية من حاملى اسهم هذا

المادة يسمى فى هذا القانون « قرار تخفيض رأس المال » .

طلب تأييد التخفيض بأمر من المحكمة :

٥٢ - اذا اصدرت الشركة قرارا بتخفيض رأس المال وايدت هذا القرار فيجوز لها ان تطلب من المحكمة بعريضة تقديمها امرا بتأييد ذلك التخفيض .

اضافة عبارة « والمخفضة » الى اسم الشركة :

٥٣ - اعتبارا من تأييد الشركة للقرار بتخفيض رأس المال أو من تقديم العريضة الى المحكمة بطلب تأييد التخفيض ان كان هذا التخفيض لا يتضمن انقاص الالتزام بالنسبة لرأس المال الذى لم يدفع بأكمله أو لا يتضمن دفع شيء لأحد من حملة الأسهم من أى رأس مال دفعت قيمة أسهمه بالكامل فيجب على الشركة ان تضيف الى اسمها عبارة « والمخفضة » على ان تكون هذه العبارة هى الجزء الأخير من اسمها وتبقى هذه العبارة حتى التاريخ الذى تقرره المحكمة وتعتبر جزءا من اسم الشركة حتى التاريخ المذكور .

على انه اذا كان التخفيض لا يتضمن انقاص الالتزام بالنسبة لرأس المال الذى لم يدفع بأكمله أو كان لا يتضمن دفع شيء لأحد حملة الأسهم من أى رأس مال دفعت قيمة أسهمه بالكامل فيجوز للمحكمة ان تقرر الاستغناء عن اضافة تلك العبارة ان رأت ذلك ملائما .

اعتراض الدائنين على التخفيض واعتماد قائمة بالدائنين المعارضين :

٥٤ - (١) فى الاحوال التى يتضمن فيها التخفيض المطلوب لرأس المال انقاص الالتزام بالنسبة لرأس المال الذى لم تدفع قيمته بأكملها أو دفع شيء لأحد من حملة الأسهم من أى رأس مال دفعت قيمة أسهمه بالكامل وفى أية حالة أخرى تعيينها المحكمة يكون لكل دائن للشركة حق الاعتراض على التخفيض ان كان له فى التاريخ الذى حددته المحكمة حق فى أى دين أو أية مطالبة مما يجوز له ان يتقدم به ضد الشركة

النوع الحائزين لثلاثة أرباع رأس المال من ذلك النوع وان يؤيد هذا القرار فى اجتماع يعقده حملة هذا النوع من الاسهم بنفس الكيفية التى يتأيد بها قرار خاص من الشركة وكل قرار يصدر على هذا الوجه يكون ملزما لجميع حملة اسهم هذا النوع .

(٢) اذا صدر امر بموجب هذه المادة فيجب ان تودع منه نسخة معتمدة عند المسجل خلال واحد وعشرين يوما بعد صدوره أو خلال أى ميعاد اطول تسمح به المحكمة ولا يكون هذا القرار نافذا حتى تودع هذه النسخة بالكيفية سالفه الذكر .

تخفيض رأس المال

تخفيض رأس المال .

٥١ - (١) لا يجوز لأية شركة ان تشتري أسهمها الا اذا تقرر تخفيض رأس مالها والجزء قرار التخفيض بالكيفية المنصوص عنها فيما بعد .

(٢) مع مراعاة تأييد المحكمة يجوز للشركة بمقتضى قرار خاص ان تخفض بأية طريقة من الطرق رأس مالها اذا خول لها نظامها ذلك ويجوز لها بصفة خاصة (ومع عدم الاخلال بحقها العام سالف الذكر) ان تباشر ما يأتى : -

(أ) انتهاء أو تخفيض الالتزام عن أى من أسهمها بالنسبة الى رأس المال الذى لم يدفع ،

أو (ب) ان تلغى من رأس مالها المدفوع بالكامل أى جزء تكون قد خسرت أو يكون غير ممثل بأموال موجودة وذلك مع انتهاء أو تخفيض الالتزام عن أى من أسهمها أو مع عدم انتهائه أو تخفيضه

أو (ج) ان ترد ما دفع من رأس مالها مما يكون زائدا عن حاجتها وذلك مع انتهاء أو تخفيض الالتزام عن أى من أسهمها أو مع عدم انتهائه أو تخفيضه .

ويجوز لها تعديل عقد التأسيس بتخفيض مقدار رأس مالها ومقدار أسهمها تبعا لذلك اذا اقتضى الحال وبالقدر اللازم له .

(٣) القرار الخاص الصادر بموجب هذه

لو كان ذلك التاريخ هو تاريخ البدء في تصفية الشركة .

(٢) تعد المحكمة قائمة بالدائنين الذين لهم حق الاعتراض على التخفيض وتحقيقاً لهذا الغرض يجب على المحكمة ان تتحقق بقدر الامكان من اسماء هؤلاء الدائنين وطبيعة ومقادير ديونهم ومطالبتهم بدون تكليف أحد منهم بتقديم طلب بذلك ويجوز للمحكمة ان تنشر اعلاناً تحدد فيه اليوم أو الأيام التي يجب فيها على الدائنين الذين لم يدرجوا في قائمة المعترضين ان يطلبوا ادراج اسمائهم فيها والا سقط حقهم في الاعتراض على التخفيض .

سلطة الاستغناء عن موافقة الدائن عند تقديم ضمان لدينه :

٥٥ - اذا لم يوافق الدائن ، المدرج اسمه في قائمة الدائنين والذي لم ينقض دينه أو مطالبته أو لم يوف بهما ، على التخفيض فيجوز للمحكمة ، اذا استصوبت ذلك ، الاستغناء عن موافقته متى قدمت الشركة ضماناً للوفاء بالدين أو بالمطالبة وذلك بأن تخصص له حسبما تأمر المحكمة المبلغ الآتي : -

(أ) مقدار الدين أو المطالبة بالكامل اذا كانت الشركة معترفة بجميع الدين أو بالمطالبة أو اذا رضيت بتخصيص المقابل للوفاء بهما ولو انها غير معترفة بهما ،

(ب) المبلغ الذي تحدده المحكمة بعد ان تجرى تحقيقاً وتصدر قراراً كما لو كانت تتولى تصفية الشركة وذلك في حالة عدم اعتراف الشركة بكامل مقدار الدين أو المطالبة أو عدم موافقتها على تخصيص مقابل للوفاء بكامل الدين أو بالمطالبة أو اذا كان مقدار الدين أو المطالبة غير محقق أو غير ثابت .

الأمر المؤيد للتخفيض :

٥٦ - اذا اقتنعت المحكمة بأن كل دائن من دائني الشركة الذين لهم بموجب هذا القانون حق الاعتراض على التخفيض قد قبل التخفيض أو بأن مطالبته أو دينه قد تسدد أو انقضى أو قدم عنه الضمان فيجوز لها ان تصدر امراً تؤيد

فيه التخفيض بالشروط وطبقاً للنصوص التي تستصوبها .

تسجيل امر التخفيض ومحضر الجلسة :

٥٧ - (١) متى قدم للمسجل الأمر الصادر من المحكمة بتأييد تخفيض رأس مال الشركة وادعت لديه صورة معتمدة من هذا الأمر ومحضر الجلسة معتمداً من المحكمة موضعاً فيه - بالنسبة لرأس مال الشركة كما تعدل بمقتضى الأمر - مقدار رأس المال وعدد الأسهم التي يقسم اليها وقيمة كل سهم منها ومقدار ما يعتبر مدفوعاً عن كل سهم في تاريخ التسجيل - ان وجد - فيجب على المسجل تسجيل الأمر والمحضر .

(٢) لا يكون القرار الصادر بتخفيض رأس المال المؤيد بالأمر المسجل على الوجه سالف الذكر نافذ المفعول الا بالتسجيل وليس قبل ذلك .

(٣) ينشر اعلان التسجيل بالطريقة التي تأمر بها المحكمة .

(٤) يجب على المسجل ان يشهد ويوقع على تسجيل الأمر والمحضر وتعتبر شهادته دليلاً قاطعاً على استيفاء جميع ما يستلزمه هذا القانون فيما يتعلق بتخفيض رأس المال وعلى ان رأس مال الشركة هو على الوجه المبين في المحضر .

اعتبار المحضر جزءاً من عقد التأسيس :

٥٨ - (١) يعتبر المحضر عند تسجيله بديلاً للجزء المقابل له في عقد تأسيس الشركة ويعتبر صحيحاً وقابلًا للتعديل كما لو كان في الأصل قد ادرج بذلك العقد ويجب ادماجه في كل نسخة من عقد التأسيس تصدر بعد تسجيله .

(٢) اذا تخلفت الشركة عن تنفيذ مقتضى هذه المادة فيحكم عليها بغرامة لا تجاوز جنيهاً عن كل نسخة تقع المخالفة بالنسبة لها ويحكم بنفس العقوبة على كل موظف بالشركة يأذن أو يسمح عمداً بوقوع المخالفة مع علمه بها .

مسئولية الاعضاء بالنسبة للاسهم المخفضة :

٥٩ - (١) لا يلتزم عضو الشركة الحالي أو السابق بالنسبة الى أى سهم بأية مطالبة

نشر أسباب التخفيض :

٦١ - يجوز للمحكمة في أية حالة يخفض فيها رأس المال ان تكلف الشركة حسبما تأمر به المحكمة بنشر مبررات التخفيض أو نشر ما تراه المحكمة ملائماً من المعلومات الأخرى المتعلقة بذلك التخفيض حتى يقف الجمهور على المعلومات الصحيحة ويجوز لها ان تطلب نشر الأسباب التي أدت الى التخفيض اذا استصوبت ذلك .

احتياطي التزامات الشركة ذات المسؤولية المحدودة

٦٢ - يجوز للشركة بمقتضى قرار خاص أن تقرر عدم جواز المطالبة بأى جزء من رأس مالها الذى لم يطالب به قبل ذلك الا فى حالة تصفيتها ولأغراض هذه التصفية ولا يجوز بعد ذلك القرار المطالبة بذلك الجزء من رأس المال الا فى الحالة وللأغراض المذكورة .

مسئولية اعضاء مجلس الادارة غير المحدودة

جواز أن يكون للشركة ذات المسؤولية المحدودة اعضاء مجلس ادارة مسئوليتهم غير محدودة :

٦٣ - (١) يجوز فى الشركة ذات المسؤولية المحدودة ان تكون مسئولية اعضاء مجلس الادارة أو أى عضو بمجلس الادارة مسئولية غير محدودة اذا نص على ذلك عقد تأسيس الشركة .

(٢) فى الشركة ذات المسؤولية المحدودة التى تكون مسئولية أى عضو فى مجلس ادارتها غير محدودة يجب على اعضاء مجلس الادارة - ان وجدوا - وعلى عضو الشركة الذى يقترح انتخاب شخص أو تعيينه لوظيفة عضو مجلس ادارة ان يضيف الى اقتراحه بياناً مؤداه ان تكون مسئولية الشخص الذى يشغل وظيفة عضو مجلس الادارة مسئولية غير محدودة ويجب على مؤسس الشركة وموظفيها أو احدهم اعلان ذلك الشخص كتابة وقبل ان يقبل الوظيفة أو قبل مباشرته العمل فيها بأن مسئوليته ستكون غير محدودة .

أو مساهمة فى أى مبلغ يزيد عن الفرق - ان وجد - بين القيمة المدفوعة أو القيمة المخفضة - ان وجدت - التى تعتبر انها قد دفعت عن السهم - على حسب الاحوال - وبين قيمة السهم كما تحددت فى المحضر ،

على انه اذا كان الدائن الذى له حق الاعتراض على تخفيض رأس المال لوجود دين له أو مطالبة غير مقيّدة فى قائمة الدائنين بسبب جهله اجراءات التخفيض أو ماهيتها أو اثرها على مطالبته وكانت الشركة عاجزة بعد التخفيض عن دفع قيمة دينه أو مطالبته بالمعنى الوارد فى احكام هذا القانون الخاصة بتصفية الشركات بأمر المحكمة ففى هذه الحالة :-

(١) كل شخص كان عضواً بالشركة فى تاريخ تسجيل أمر التخفيض والمحضر يلتزم بأن يدفع سداداً لذلك الدين أو المطالبة مبلغاً لا يزيد عما كان يلتزم بدفعه فيما لو بدىء بتصفية الشركة فى اليوم السابق على ذلك التسجيل ،

و (ب) اذا صفيت الشركة جاز للمحكمة بناء على طلب أى دائن كالدائن سالف الذكر وبعد ان يقدم الدليل على جهله كما سبق البيان ان تعد ، اذا استصوبت ذلك ، قائمة بالأشخاص الملزمين بالمساهمة فى الدفع وتطالبهم وتأمرهم بالدفع وان تنفذ هذه المطالبات والأوامر ضدهم كما لو كانوا ملزمين عاديين بالدفع عند التصفية .

(٢) ليس فى هذه المادة ما يؤثر على حقوق الملزمين بالدفع فيما بينهم .

عقوبة اخفاء اسم الدائن :

٦٠ - اذا اخفى أحد موظفى الشركة عمداً اسم أى دائن يكون له حق الاعتراض على التخفيض أو أعطى عمداً بياناً غير صحيح عن نوع أو مقدار دين أو مطالبة أى دائن أو حرض على ذلك الاخفاء أو الاعطاء للبيانات غير الصحيحة ، فيعاقب بالسجن مدة لا تجاوز سنة واحدة أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا .

(٣) اذا تخلف أى عضو بمجلس الادارة أو أى مرشح لمجلس الادارة عن اضافة البيان سالف الذكر أو تخلف أحد مؤسسى الشركة أو موظفيها عن اعطاء الاعلان سالف الذكر فيحكم عليه بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه كما يحكم عليه بتعويض الضرر الناشئ عن المخالفة الذى يصيب الشخص المنتخب أو المعين عضوا بمجلس الادارة ولكن لا يكون لهذه المخالفة أثر على مسئولية الشخص المنتخب أو المعين .

القرار الخاص الذى تصدره الشركة المحدودة يجعل مسئولية اعضاء مجلس الادارة غير محدودة :

٦٤ - (١) يجوز للشركة ذات المسئولية المحدودة ان تعدل بمقتضى قرار خاص عقد التأسيس تعديلا من شأنه جعل مسئولية اعضاء مجلس ادارتها أو أحدهم غير محدودة اذا خول لها نظامها ذلك .

(٢) ومتى تأيد هذا القرار الخاص فإن أحكامه تعتبر صحيحة كما لو كانت فى الأصل مضمنة فى عقد التأسيس وكل نسخة من عقد التأسيس تصدر بعد تأييد القرار المذكور يجب ان تضمن أو تلحق بها نسخة من القرار المذكور .

(٣) اذا تخلفت الشركة عن تنفيذ مقتضى هذه المادة فيحكم عليها بغرامة لا تجاوز ١٥٠ قرشا (مائة وخمسين قرشا) عن كل نسخة تقع المخالفة بالنسبة لها ويحكم بنفس العقوبة على كل موظف بالشركة بإذن أو يسمح عمدا بوقوع المخالفة مع علمه بها .

القسم الرابع

ادارة الشركة

مكتب الشركة المسجل :

٦٥ - (١) يجب ان يكون لكل شركة مكتب مسجل فى السودان ترسل اليها فيه جميع المكاتبات والاعلانات .

(٢) يجب ان يودع لدى المسجل اعلان مكتوب بمقر المكتب المسجل للشركة وبكل تغيير يحصل فيه ويجب على المسجل ان يدون ذلك .

(٣) اذا زاولت الشركة أعمالها بدون ان تنفذ ما تستلزمه هذه المادة فيحكم عليها بغرامة لا تجاوز خمسة جنيهات عن كل يوم تزاول فيه العمل .

نشر الشركة لاسمها :

٦٦ - يجب على كل شركة : -

(أ) ان تخط أو تلصق فى مكان ظاهر خارج كل مكتب أو مكان تزاول فيه أعمالها لافتة تحمل اسمها بحروف تسهل قراءتها وان تحافظ على بقائه مخطوطا أو ملصقا ،

(ب) ان تنقش أسمها على خاتم الشركة بحروف مقروءة ،

(ج) ان تضع أسمها بحروف مقروءة على جميع فواتيرها المطبوعة وأوراق مكاتباتها واطاراتها واعلاناتها وغير ذلك من نشراتها الرسمية وفى جميع الكمبيالات والسندات الاذنية والتحاويل والشيكات وأوامر دفع النقود أو طلب البضائع التى يظهر عليها توقيع الشركة أو التى توقع بالنيابة عنها وفى جميع فواتير الطرود والفواتير والايصالات وخطابات الاعتماد الخاصة بالشركة .

الاعلان عن المسئولية المحدودة للبنك :

٦٦ أ - يجب على كل بنك يؤسس فى السودان : - (١)

(أ) لا يتضمن أسمه المسجل كلمة « محدودة » ،

و (ب) تكون مسئولية أعضائه فى الواقع محدودة ،

ان يعلن عن هذه المسئولية المحدودة ببيانها بأحرف مقروءة في كل بيان يصدره بالدعوة للاكتتاب وفي جميع فواتيره المطبوعة وأوراق مكاتباته وإعلاناته وغير ذلك من نشراته الرسمية وان يلصق ذلك الاعلان في مكان ظاهر بحروف مقروءة خارج كل مكتب أو مكان يزاول أعماله فيه .

جزاء اغفال نشر الاسم أو الاعلان عن المسئولية المحدودة .

٦٧ - (١) اذا لم تخط الشركة أو تلصق اسمها وتحافظ على بقاءه مخطوطا أو ملصقا بالكيفية المقررة بمقتضى هذا القانون فيحكم عليها بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات عن عدم خط أو لصق اسمها وعن كل يوم لا يبقى فيه هذا الاسم مخطوطا أو ملصقا ويحكم بنفس العقوبة على كل موظف بالشركة يأذن أو يسمح عمدا بوقوع المخالفة مع علمه بها . (١)

(٢) اذا استعمل احد موظفي الشركة أو أى شخص نيابة عنها أو اذن باستعمال خاتم الشركة بدون ان يكون اسمها منقوشا عليه كما سبق توضيحه أو اصدر أو اذن باصدار فاتورة أو ورقة من أوراق المكاتبات أو اعلان أو أية نشرة رسمية اخرى للشركة أو وقع أو اذن بالتوقيع نيابة عن الشركة على أية كمبيالة أو سند اذنى أو تحويل أو شيك أو امر بدفع نقود أو طلب بضاعة أو اصدر أو اذن باصدار فاتورة طرد أو فاتورة أو إيصال أو خطاب اعتماد للشركة دون ان يكون اسم الشركة مذكورا فيه كما سبق توضيحه فيحكم عليه بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات ويكون بالإضافة لذلك مسئولا شخصيا امام حائز الكمبيالة أو السند الاذنى أو الشيك أو الامر بدفع النقود أو طلب البضاعة عن قيمة ذلك ما لم تقم الشركة بدفعها .

(٣) اذا اغفل أى بنك تنطبق عليه المادة ٦٦ ١ مراعاة أى حكم من أحكام تلك المادة فيعاقب البنك وكل موظف فيه أو وكيل له يشترك عمدا في ذلك الاغفال بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو في حالة المخالفة المستمرة بغرامة قدرها خمسة جنيهات عن كل يوم تستمر فيه المخالفة . (٢)

نشر اعلان عن رأس المال المرخص به ورأس المال المكتتب فيه ومقدار ما دفع منه .

٦٨ - (١) اذا اشتمل أى اعلان أو أية نشرة رسمية أخرى للشركة على تصريح عن قيمة رأس مالها المرخص به فيجب ان يشتمل ايضا ذلك الاعلان أو النشرة الاخرى على تصريح بمقدار رأس المال المكتتب فيه ومقدار ما دفع منه وان يكون هذا التصريح الثانى في وضع بارز كوضع التصريح الاول وبحروف واضحة مقروءة مثله .

(٢) اذا تخلفت الشركة عن تنفيذ مقتضى هذه المادة فيحكم عليها بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه ويحكم بنفس العقوبة على كل موظف بالشركة يشترك في هذه المخالفة مع علمه بها .

الاجتماعات واجراءاتها

الاجتماع السنوى العام .

٦٩ - (١) يجب على كل شركة ان تعقد اجتماعا عاما مرة على الاقل في كل سنة ولا يجوز ان يتأخر انعقاد هذا الاجتماع اكثر من خمسة عشر شهرا بعد آخر انعقاد سابق للاجتماع العام ، فاذا لم يعقد الاجتماع في هذه المواعيد فيحكم على الشركة وعلى كل موظف بها يشترك في وقوع المخالفة مع علمه بها بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها .

(٢) اذا لم يعقد الاجتماع العام للشركة وفقا لاحكام هذه المادة فيجوز للمحكمة بناء على طلب

(١) استبدل العنوان بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٩ السابق الاشارة اليه .

(٢) مضافة بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٩ السابق .

أى عضو فى الشركة ان تدعو الاجتماع العام للشركة الى الانعقاد أو ان تأمر بتوجيه الدعوة لهذا الانعقاد .

الاجتماع التأسيسى للشركة •

٧٠ - (١) يجب على كل شركة أن تعقد اجتماعا عاما لاجتماعها خلال ستة أشهر من التاريخ الذى يكون لها الحق فى ان تبدأ فيه اعمالها ويسمى هذا الاجتماع « الاجتماع التأسيسى » •

(٢) يجب على مجلس الادارة ان يرسل قبل انعقاد ذلك الاجتماع بعشرة أيام على الأقل تقريراً (يسمى فى هذا القانون « التقرير التأسيسى ») الى كل عضو فى الشركة والى كل شخص يكون من حقه الحصول على هذا التقرير بموجب هذا القانون •

(٣) يجب ان يكون التقرير التأسيسى معتمداً من اثنين على الأقل من اعضاء مجلس ادارة الشركة أو من عضو مجلس الادارة الوحيد ان كان عدد الاعضاء اقل من اثنين ، ويجب ان يبين التقرير :

(أ) مجموع عدد الاسهم التى وزعت مع تمييز ما وزع منها باعتبار أن قيمته مدفوعة كلها أو جزء منها بغير النقود ومقدار ما دفع عن كل من الاسهم المدفوع جزء منها ومقدار المقابل الذى وزعت فى نظيره فى كلتا الحالتين ،

(ب) مجموع ما حصلتته الشركة من مبالغ نقدية عن جميع الاسهم التى وزعت مع التمييز السابق ذكره ،

(ج) خلاصة عن ايرادات الشركة سواء من رأس مالها أو من السندات وما صرف من هذه الايرادات حتى التاريخ السابق لتاريخ التقرير بواحد وعشرين يوماً وبين فى هذه الخلاصة تحت عناوين منفصلة ايرادات الشركة من الاسهم والسندات وغيرها من الموارد الاخرى والمصروفات التى صرفت منها وتفاصيل خاصة بالرصيد الباقى فى الصندوق وحساب أو تقدير للمصروفات الاولى للشركة ،

(د) اسماء وعناوين وصفات اعضاء مجلس الادارة والمراجعين - ان وجدوا - والمديرين - ان وجدوا - وسكرتير الشركة ،

(هـ) تفاصيل أى عقد يراد عرض تعديله فى الاجتماع لاعتماده مع ايضاحات عن التعديل أو التعديل المقترح •

(٤) يجب ان يشهد مراجعو الشركة - ان وجدوا - على صحة ما ورد فى التقرير التأسيسى بشأن ما يتعلق منه بالاسهم التى خصصتها الشركة والنقود التى حصلتتها عن هذه الاسهم وايرادات ومصروفات الشركة على حساب رأس المال •

(٥) يجب على مجلس الادارة بمجرد ارسال التقرير التأسيسى الى اعضاء الشركة ان يودع لدى المسجل نسخة من التقرير المذكور معتمداً على الوجه الذى تستلزمه هذه المادة •

(٦) كل عضو من اعضاء مجلس ادارة الشركة يأذن أو يسمح عمداً بعدم تنفيذ احكام البند (٢) أو البند (٥) من هذه المادة مع علمه بذلك يعاقب بغرامة لا تجاوز ثلاثة جنيهات عن كل يوم تقع فيه تلك المخالفة •

(٧) يجب على مجلس الادارة ان يقدم فى بدء عقد الاجتماع قائمة باسماء اعضاء الشركة ومهنة كل منهم وعنوانه وعدد ما يملكه من أسهم ، ويجب ان تبقى هذه القائمة معروضة للاطلاع وفى متناول كل عضو فى الشركة أثناء عقد الاجتماع •

(٨) يكون لاجتماع الشركة الحاضرين نى الاجتماع حرية مناقشة أية مسألة تتعلق بتكوين الشركة أو ناشئة ، عن التقرير التأسيسى سواء سبق أو لم يسبق الاعلان عن هذه المسألة ، ولكن لا يجوز اصدار قرار فى مسألة لم يعلن عنها وفقاً لنظام الشركة •

(٩) يجوز تأجيل الاجتماع من وقت الى آخر، ويجوز فى أية جلسة يؤجل اليها الاجتماع اصدار أى اقرار سبق الاعلان عنه وفقاً لنظام الشركة سواء قبل أو بعد الجلسة السابقة ، ويكون للاجتماعات المؤجلة نفس السلطات المقررة للاجتماع الاصلى •

(١٠) اذا قدم للمحكمة طلب بالطريقة المنصوص عنها فى القسم الخامس لتصفية الشركة بسبب عدم ايداع التقرير التأسيسى أو عدم

عقد الاجتماع التأسيسي فيجوز للمحكمة بدلا من ان تأمر بتصفية الشركة ، ان تأمر بإيداع التقرير التأسيسي أو بعقد الاجتماع أو ان تصدر الامر الذى تراه عادلا .

(١١) لا تسرى احكام هذه المادة على الشركات الخاصة .

الدعوة الى عقد اجتماع عام فوق العاده بناء على طلب المساهمين .

٧١ - (١) بالرغم مما يكون واردا فى نظام الشركة يجب على مجلس ادارة الشركة ان يتخذ فورا اجراءات الدعوة الى عقد اجتماع عام فوق العادة للشركة بمجرد ما يطلب ذلك عدد من المساهمين يحوزون ما لا يقل عن عشر رأس المال الصادر من الشركة والذين دفعوا قيمة جميع الاقساط والمبالغ الاخرى المستحقة عليها .

(٢) يجب ان يبين فى طلب الدعوة الى عقد الاجتماع الاغراض المقصودة منه وان يوقع طالبو الانعقاد على هذا الطلب ويودع فى مكتب الشركة المسجل ويجوز ان يكون الطلب من عدة صور وموقع على كل صورة منها طالب واحد أو اكثر .

(٣) اذا لم يتخذ مجلس الادارة خلال واحد وعشرين يوما من تاريخ ايداع هذا الطلب اجراءات الدعوة الى الانعقاد فيجوز لطالبي الانعقاد أو للحائزين منهم على الاسهم الأكثر قيمة ان يوجهوا بانفسهم الدعوة الى الانعقاد ولكن يجب فى أى من هاتين الحالتين ان يعقد الاجتماع خلال ثلاثة اشهر من تاريخ ايداع الطلب .

(٤) اذا صدر من الاجتماع المذكور قرار يقتضى التأييد فى اجتماع آخر فيجب على مجلس الادارة ان يقوم فورا بالدعوة الى عقد اجتماع عام آخر فوق العادة للنظر فى القرار وتأييده كقرار خاص ان رآه مناسبا فاذا لم يقر مجلس الادارة خلال سبعة أيام من تاريخ اصدار القرار الاول باجراءات الدعوة الى الاجتماع جاز لطالبي الانعقاد أو للحائزين منهم على الاسهم الأكثر قيمة ان يوجهوا بانفسهم الدعوة الى الانعقاد .

(٥) أى اجتماع تكون الدعوة اليه بموجب هذه المادة من طالبي الانعقاد يجب ان تكون الدعوة اليه بطريقة قريبة بقدر الامكان من الطريقة التى يتبعها مجلس الادارة فى الدعوة الى الانعقاد .

احكام خاصة بالاجتماعات والتصويت .

٧٢ - اذا خلا نظام الشركة من نص أو اذا وجد فيه نص فيجب مع مراعاة النص اتباع ما يأتى : -

(أ) يجوز ان تكون الدعوة الى اجتماع الشركة باعلان مكتوب قبل الانعقاد باربعة عشر يوما وان يوجه الاعلان الى كل عضو بالطريقة المتبعة فى تبليغ الاعلانات بمقتضى القائمة (أ) من الجدول الاول ،

(ب) يجوز ان توجه الدعوة الى الاجتماع من خمسة اعضاء ،

(ج) يجوز ان يرأس الاجتماع أى شخص ينتخبه الاعضاء الحاضرون ،

(د) يكون لكل عضو صوت واحد .

تمثيل الشركة فى الاجتماع الذى تعقده شركة اخرى هى عضو فيها .

٧٣ - يجوز للشركة التى تكون عضوا فى شركة اخرى ان تندب بقرار من مجلس الادارة احد موظفيها أو أى شخص آخر ليمثلها فى أى اجتماع تعقده تلك الشركة الاخرى ويكون للشخص الذى ندب لتمثيل الشركة الحق فى ان يستعمل بالنيابة عنها نفس السلطات التى لها كما لو كان من مساهمى الشركة التى ندب للحضور فى اجتماعها .

القرار غير العادى والقرار الخاص .

٧٤ - (١) يعتبر القرار قرارا غير عادى اذا اقرته اغلبية لا تقل عن ثلاثة ارباع الاعضاء الذين لهم حق التصويت والحاضرين باشخاصهم أو بوكلاء عنهم (اذا سمح بالوكالة) فى اجتماع عام اعلن عنه اعلانا صحيحا وذكر فى الاعلان نية تقديم اقتراح بان يكون القرار قرارا غير عادى .

(٢) يعتبر القرار قرارا خاصا : -

(أ) متى صدر بالطريقة التي يصدر بها القرار غير العادي ،

و (ب) اذا ايدته اغلبية من الاعضاء الذين لهم حق التصويت والحاضرين باشخاصهم أو بوكلاء عنهم (اذا سمح بالوكالة) في اجتماع عام لاحق أعلن عنه اعلانا صحيحا وانعقد بعد فترة لا تقل عن أربعة عشر يوما ولا تزيد عن شهر من تاريخ الاجتماع الاول .

(٣) اذا عرض على أية اجتماع اصدار قرار غير عادي أو اصدار قرار خاص أو تأييده ، فإن اعلان الرئيس ، بعد اخذ الاصوات بطريقة رفع الايدي ، بأن الاجتماع وافق على القرار يعتبر حجة قاطعة على حصول الموافقة بغير حاجة الى اثبات عدد أو نسبة عدد الاصوات التي كانت لصالح القرار أو ضده الا اذا كان قد طلب الاقتراع على القرار .

(٤) اذا عرض على أية اجتماع اصدار قرار غير عادي أو اصدار قرار خاص أو تأييده فيجوز لأي شخص له حق التصويت طبقا لنظام الشركة أن يطلب الاقتراع على القرار الا اذا قضى نظام الشركة أن يكون طلب الاقتراع من عدد من هؤلاء الاشخاص لا يجوز أن يزيد بأي حال عن الخمسة ففي هذه الحالة يجب أن يكون الطلب من العدد الذي يعينه النظام .

(٥) اذا كان نظام الشركة يجيز في الاحوال التي يطلب فيها الاقتراع ان يحصل ذلك بالكيفية التي يقرها رئيس الاجتماع فيجوز اجراء الاقتراع في ذات الجلسة التي طلب فيها متى قرر الرئيس ذلك .

(٦) اذا طلب الاقتراع وفقا لهذه المادة فيجب عند احصاء اغلبية المقترعين ان يحسب عدد الاصوات التي يكون لكل عضو الحق فيها بناءا على ما يقرره نظام الشركة .

(٧) في تطبيق احكام هذه المادة يعتبر ان الاعلان عن الاجتماع قد تم على الوجه الصحيح وان الاجتماع انعقد صحيحا متى حصل الاعلان وانعقد الاجتماع بالكيفية المنصوص عليها في نظام الشركة .

تسجيل وعمل صور القرارات الخاصة والقرارات غير العادية .

٧٥ - (١) يجب في خلال ثلاثين يوما من تاريخ تأييد كل قرار خاص أو من تاريخ اصدار كل قرار غير عادي على حسب الاحوال ان تكتب على الآلة الكاتبة أو تطبع صورة من ذلك القرار وان تودع الصورة لدى المسجل الذي يجب عليه تدوينها .

(٢) في الاحوال التي يكون فيها نظام الشركة مسجلا يجب ان تضمن أو تلحق بكل صورة من النظام تصدر بعد تاريخ أى قرار خاص يكون عندئذ نافذ المفعول صورة من القرار المذكور .

(٣) في الاحوال التي لم يسجل فيها نظام الشركة يجب ان ترسل صورة مطبوعة أو مكتوبة على الآلة الكاتبة من كل قرار خاص الى كل عضو يطلبها اذا دفع مبلغ عشرة قروش أو أى مبلغ أقل تقرره الشركة .

(٤) اذا تخلفت الشركة عن ايداع صورة من القرار الخاص أو من القرار غير العادي لدى المسجل فيحكم عليها بغرامة لا تتجاوز ثلاثة جنيهات عن كل يوم تستمر فيه هذه المخالفة .

(٥) اذا تخلفت الشركة عن تضمين أو الحاق صورة من القرار الخاص بصورة من نظامها أو عن ارسال صورة مطبوعة أو مكتوبة على الآلة الكاتبة من القرار الى العضو الذي يطلبها بمقتضى هذه المادة فيحكم عليها بغرامة لا تتجاوز جنيه واحد عن كل صورة تقع المخالفة بالنسبة لها .

(٦) كل موظف بالشركة يأذن أو يسمح عمدا بوقوع أى اخلال من الشركة في تنفيذ مقتضيات هذه المادة مع علمه به يحكم عليه بنفس العقوبة المقررة ، بمقتضى هذه المادة ، على الشركة عن ذلك الاخلال .

محاضر جلسات الاجتماعات العامة واجتماعات اعضاء مجلس الادارة .

٧٦ - (١) يجب على كل شركة ان تحتفظ بدفاتر تدون فيها محاضر لجميع جلسات اجتماعاتها العامة واجتماعات مجلس ادارتها .

(٢) كل محضر من تلك المحاضر يحمل في الظاهر توقيع رئيس الاجتماع الذي حصلت فيه الاجراءات أو رئيس الاجتماع التالي له يعتبر دليلا على حصول هذه الاجراءات .

(٣) كل انعقاد لاجتماع عام للشركة أو اجتماع لمجلس ادارتها أعدت بالاجراءات الخاصة به محاضر على الوجه السابق يعتبر انه اجتماع انعقد على وجه صحيح وبناء على دعوة صحيحة وان جميع الاجراءات بشأنه قد تمت على الوجه الصحيح وان جميع تعيينات اعضاء مجلس الادارة أو المصنفين صحيحة وذلك الى ان يقوم الدليل على العكس .

القيود الخاصة بتعيين اعضاء مجلس الادارة او باعلان اسمائهم :

٧٧ - (١) لا يجوز ان يعين الشخص عضوا في مجلس ادارة الشركة بمقتضى نظامها ولا ان يسمى عضو مجلس ادارة أو عضوا مرشحا لمجلس الادارة في اى بيان تصدره الشركة أو يصدر نيابة عنها أو بالنسبة لاية شركة يراد انشاؤها أو فى أى تقرير يصدر بدلا من البيان وتودعه الشركة أو يودع نيابة عنها الا اذا قام هذا الشخص بنفسه أو بوكيل مفوض عنه كتابة فى ذلك وقبل تسجيل نظام الشركة أو نشر البيان أو ايداع ذلك التقرير ، على حسب الاحوال ، بتنفيذ ما يأتى :

(١) ان يوافق كتابة على العمل كعضو مجلس ادارة ويوقع على هذه الموافقة ويودعها لدى المسجل ،

و (ب) أن يوقع ويودع لدى المسجل اقرارا مكتوبا يتعهد فيه بأن يأخذ من الشركة عددا من الاسهم لا يقل عن العدد الذى يؤهله له هذه العضوية - ان وجد - ويدفع قيمتها . وذلك ما لم يكن قد وقع على عقد تأسيس الشركة بأن له فيها هذه الاسهم .

(٢) عند طلب تسجيل عقد تأسيس الشركة ونظامها يجب على طالب التسجيل ان يودع لدى المسجل قائمة باسماء الاشخاص الذين قبلوا ان يكونوا اعضاء مجلس ادارة الشركة فاذا ادرج

فى القائمة اسم شخص لم يقبل هذه العضوية فيحكم على الطالب بغرامة لا تجاوز خمسين جنيها .

(٣) لا تسرى هذه المادة على الشركات الخاصة ولا على البيان الذى تصدره الشركة أو الذى يصدر نيابة عنها بعد انقضاء سنة من التاريخ الذى يحق لها فيه مباشرة اعمالها .

مؤهلات عضو مجلس الادارة .

٧٨ - (١) مع عدم الاخلال بالقيود المفروضة بمقتضى المادة ٧٧ يجب على عضو مجلس الادارة الذى يوجب عليه نظام الشركة بان يكون مالكا لعدد معين من الاسهم يؤهله لشغل هذا المنصب ولم يكن قد حصل بعد على هذا العدد من الاسهم ان يحصل على الاسهم المذكورة خلال شهرين بعد تاريخ تعيينه أو خلال مدة اقل يحددها نظام الشركة .

(٢) يعتبر منصب عضو مجلس الادارة خاليا اذا لم يحصل هذا العضو خلال شهرين من تاريخ تعيينه أو خلال المدة التى يحددها نظام الشركة ، ان كانت اقصر من ذلك ، على العدد المطلوب من الاسهم الذى يؤهله للوظيفة أو اذا لم يعد مالكا لهذا العدد فى أى وقت بعد انقضاء مدة الشهرين أو المدة الاقصر منها ولا يجوز ان يعين العضو الذى يخلو منصبه بموجب هذه المادة مرة أخرى فى مجلس الادارة الا بعد حصوله على العدد المطلوب من الاسهم .

(٣) اذا بقى الشخص الذى لا يملك العدد المطلوب من الاسهم قائما بالعمل كعضو بمجلس الادارة بعد انقضاء مدة الشهرين أو المدة الاقل السالف ذكرها فيعاقب بغرامة لا تجاوز خمسة جنيهات عن كل يوم يقع بين انقضاء مدة الشهرين أو المدة الاقل وبين اليوم الاخير الذى ثبت انه اشتغل فيه كعضو بمجلس الادارة .

صحة تصرفات اعضاء مجلس الادارة .

٧٩ - تكون التصرفات التى يقرم بها عضو مجلس الادارة صحيحة ولو ظهر فيما بعد عيب فى تعيينه أو فى مؤهلاته .

الكبيالات والسندات الاذنية •

٨٢ - تعتبر الكبيالة أو السند الاذني محررا أو مسحوبا أو مقبولا أو مظهرا بالنيابة عن الشركة اذا حصل تحريره أو سحبه أو قبوله أو تظهيره من الشركة أو باسمها أو بالنيابة عنها أو لحسابها بواسطة أى شخص يعمل بتفويض منها سواء اكان التفويض صريحا أم ضمنيا •

العقود الموثقة وايرامها فى الخارج •

٨٣ - يجوز للشركة بمقتضى مكتوب مختوم بخاتمها العام أن تفوض أى شخص تفويضا خاصا فى مسائل معينة ليكون وكىلا عنها فى ابرام العقود الموثقة وذلك نيابة عنها فى أى مكان خارج السودان ، وكل عقد يوقعه هذا الوكيل نيابة عن الشركة ويختمه بخاتمه فى الاحوال التى تستلزم ذلك يلزم الشركة وتكون له نفس الآثار المترتبة عليه كما لو كان مختوما بالخاتم العام للشركة •

سلطة الشركة فى امتلاك خاتم رسمى لاستعماله فى الخارج •

٨٤ - (١) يجوز للشركة التى تستلزم أو تتضمن اغراضها مباشرة اعمال خارج حدود السودان ان يكون لها خاتم رسمى لاستعماله فى أى اقليم أو منطقة أو مكان فى خارج السودان متى كان نظامها يجيز ذلك ويجب ان يكون هذا الخاتم صورة طبق الاصل من خاتمها العام مضافا اليه اسم الاقليم أو المنطقة أو المكان المراد استعماله فيها •

(٢) يجوز للشركة متى كان لها خاتم رسمى ان تفوض بمقتضى مكتوب مختوم بخاتمها العام أى شخص تعيينه لهذا الغرض فى أى اقليم أو منطقة أو مكان فى غير السودان فى ان يختم بذلك الخاتم على أى عقد موثق أو مستند آخر تكون الشركة طرفا فيه فى ذلك الاقليم أو تلك المنطقة أو ذلك المكان •

(٣) تستمر سلطة هذا الوكيل قائمة طوال المدة المذكورة فى وثيقة التفويض بالنسبة للمعاملات التى تقع بين الشركة وبين الشخص الذى يتعامل مع الوكيل فاذا لم تعين وثيقة التفويض مدة بقى التفويض قائما حتى يعان

على انه ليس فى هذه المادة ما يصحح التصرفات التى يقوم بها عضو مجلس الادارة بعد ظهور أن تعيينه صحيح •

ارسال قائمة بأسماء اعضاء مجلس الادارة الى المسجل •

٨٠ - (١) يجب ان تحتفظ كل شركة فى مكتبها المسجل بسجل يشتمل على اسماء اعضاء مجلس ادارتها وعنوان كل منهم ومهنته وان تودع لدى المسجل نسخة من هذا السجل واخطارا بكل تغيير يحصل بين اعضاء مجالس الادارة أو المديرين •

(٢) اذا لم تنفذ الشركة مقتضى هذه المادة فيحكم عليها بغرامة لا تجاوز خمسة جنيهات من كل يوم تستمر فيه المخالفة ويحكم بنفس العقوبة على كل موظف بالشركة يأذن أو يسمح بهذه المخالفة مع علمه بها •

العقود

شكل العقد •

٨١ - (١) يجوز ابرام العقود نيابة عن الشركة على الوجه الآتى :

(أ) كل عقد يبرم بين الافراد ويحتم ان يكون بالكتابة وموقعا عليه من الطرفين الملزمين به يجوز ابرامه بالكتابة نيابة عن الشركة والتوقيع عليه من أى شخص مفوض من الشركة فى ذلك صراحة أو ضمنا كما يجوز تعديله أو الغاؤه بنفس الطريقة ،

(ب) كل عقد يبرم بين الافراد ويكون صحيحا طبقا للقانون ولو كان شفويا وبغير حاجة الى تحريره كتابة يجوز ابرامه شفويا نيابة عن الشركة من أى شخص مفوض منها فى ذلك صراحة أو ضمنا كما يجوز تعديله أو الغاؤه بنفس الطريقة •

(٢) جميع العقود المبرمة طبقا لهذه المادة تكون نافذة قانونا وملزمة للشركة وخلفها وجميع الاطراف الآخرين وورثتهم أو من ينوب عنهم قانونا على حسب الاحوال •

الشخص الذي يتعامل مع الوكيل بالغاء التفويض أو بانتهائه .

(٤) يجب على الشخص الذي يختم بخاتم الشركة الرسمي على أى عقد موثق أو مستند آخر أن يشهد على صحة التاريخ والمكان الذي حصل فيه الختم بكتابة موقع عليها منه فى ذلك العقد الموثق أو المستند الآخر .

(٥) كل عقد موثق أو مستند آخر مختوم بخاتم الشركة الرسمي يلزم الشركة كما لو كان مختوما بخاتمها العام .

البيان

ايداع البيان :

٨٥ - (١) كل بيان تصدره الشركة أو يصدر نيابة عنها أو يكون بشأن شركة يراد انشاؤها يجب ان يكون مؤرخا ويعتبر ان هذا التاريخ هو تاريخ نشر البيان الى ان يثبت العكس .

(٢) يجب قبل أو فى تاريخ نشر البيان ايداع صورة منه لدى المسجل لتسجيلها ويجب أن تكون الصورة موقعا عليها من كل شخص ذكر فى البيان انه عضو بمجلس ادارة الشركة أو مرشح لهذه الوظيفة أو من وكيله المفوض منه كتابة فى ذلك ولا يجوز اصدار البيان قبل ايداع صورة منه للتسجيل كما سبق ذكره .

(٣) لا يجوز للمسجل تسجيل البيان الا اذا كان مؤرخا وموقعا على صورة منه بالكيفية التى تتطلبها هذه المادة .

(٤) يجب ان يذكر فى صدر كل بيان انه قد اودعت منه صورة للتسجيل كما تقتضيه هذه المادة .

(٥) اذا صدر بيان دون ان تودع صورة منه كما سبق ذكره فتعاقب الشركة وكل شخص يشترك فى اصداره مع علمه به بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات عن كل يوم من تاريخ صدوره الى ان تودع صورة منه .

المتطلبات الخاصة فى تفاصيل البيان :

٨٦ - (١) كل بيان تصدره الشركة أو يصدر نيابة عنها أو يصدره أى شخص يقوم

بتكوين الشركة أو كان قد اشتغل فى تكوينها أو له مصلحة فى تكوينها أو يصدر نيابة عن هذا الشخص يجب ان تذكر فيه التفاصيل الآتية :-

(١) مضمون عقد التأسيس واسماء الموقعين عليه وصفاتهم وعناوينهم وعدد الاسهم التى اكتب فيها كل منهم وعدد الاسهم المخصصة للمؤسسين أو للادارة أو الاسهم ذات الارباح المؤجلة - ان وجد هذا النوع من الاسهم - ونوع ومدى حقوق المساهمين فى اموال الشركة وارباحها ،

و (ب) عدد الاسهم - ان وجدت - التى يحددها نظام الشركة كحد أدنى لعضوية مجلس الادارة وما ينص عليه نظام الشركة بشأن مكافأة اعضاء مجلس الادارة ،

و (ج) اسماء وصفات وعناوين اعضاء مجلس الادارة أو المرشحين لعضويته والمديرين أو المرشحين لوظائف المديرين - ان وجدوا ،

و (د) حد الاكتتاب الأدنى الذى يجوز بعده لاعضاء مجلس الادارة مباشرة تخصيص الاسهم وانقيمة الواجب دفعها عن كل سهم عند طلب الاسهم وتخصيصها ويجب فى الاحوال التى تعرض فيها الاسهم عرضا ثانيا أو لاحقا بيان المقدار الذى عرض للاكتتاب فى كل تخصيص سابق حصل خلال السنتين السابقتين ومقدار ما خصص من الاسهم بالفعل والقيمة التى دفعت عن الاسهم التى وزعت - ان وجدت - ،

و (هـ) عدد وقيمة الاسهم والسندات التى صدرت خلال السنتين السابقتين أو اتفق على اصدارها كأسهم وسندات قيمتها مدفوعة كلها أو بعضها بغير النقود وفى هذه الحالة الأخيرة يذكر ما دفع من قيمتها كما يذكر فى كلتا الحالتين مقدار المقابل الذى صدرت به هذه الاسهم أو السندات أو الذى اتفق على اصدارها به ،

و (و) اسماء وعناوين البائعين لآى مال اشترته الشركة أو تملكته أو تطلب شراؤه أو ترغب فى تملكه وتريد الوفاء بقيمته كلها أو بعضها من حصيلة الاسهم والسندات المعروضة للاكتتاب فى البيان ، أو المال الذى لم يتم بعد

شراؤه أو تملكه في تاريخ إصدار البيان ومقدار ما يدفع من قيمته نقدا أو اسهما أو سندات للبائع فاذا كان هناك أكثر من بائع واحد مستقلين عن بعضهم وكانت الشركة مشترية من الباطن فيجب ذكر المقدار الذي يدفع لكل بائع على أنه إذا كان البائعون أو أي منهم بيتا تجاريا فلا يعامل أعضاؤه معاملة البائعين المستقلين ،

و (ز) مقدار ما دفع أو يدفع نقدا أو اسهما أو سندات ثمننا للمال الذي سبق ذكره مع تعيين ما يدفع مقابل اسم شهرة المحل ،

و (ح) مقدار ما دفع - ان وجد - خلال السنتين السابقتين أو ما يجب دفعه كعمولة للاكتتاب أو التعهد بالاكتتاب أو للحصول أو للتعهد بالحصول على الاكتتاب في اسهم أو سندات الشركة أو الفئة المثوية لتلك العمولة على أنه ليس من الضروري ذكر العمولة التي تدفع للمكتتبين الفرعيين ،

و (ط) مقدار المصروفات الأولية أو قيمتها التقديرية ،

و (ي) المبلغ الذي دفع خلال السنتين السابقتين أو الذي يراد دفعه لأي مؤسس للشركة والمقابل الذي يدفع ذلك المبلغ في نظيره ،

و (ك) تواريخ كل العقود العامة واسماء المتعاقدين فيها والزمان والمكان المناسب لاماكن الاطلاع فيه على هذه العقود أو على صورة منها على ان هذا النص لا يسرى على العقود التي تبرم اثناء العمل العادي الذي تبشره الشركة أو تريد مباشرته ولا على العقود التي أبرمت قبل إصدار البيان بأكثر من سنتين ،

و (ل) اسماء وعناوين مراجعي الشركة - ان وجدوا - ،

و (م) بيانات وافية عن نوع ومدى ما لكل عضو في مجلس الإدارة من مصلحة في تأسيس الشركة أو في الاموال التي تريد الشركة تملكها فاذا كانت مصلحة هذا العضو أنه شريك في بيت تجارى آخر فيجب توضيح نوع ومصلحة ذلك البيت التجارى الآخر مع ذكر جميع المبالغ التي دفعها أو تعهد بدفعها أي شخص للشريك المذكور

أو للبيت التجارى سواء اكانت نقدا أو اسهما أو غير ذلك لحمله على قبول مركز عضو مجلس الإدارة أو تأهيله له أو غير ذلك من الخدمات التي يكون قد قام بها العضو أو البيت التجارى فيما يتصل بتأسيس الشركة أو تكوينها ،

و (ن) اذا كان للشركة أكثر من نوع واحد من الاسهم فيجب بيان حق التصويت ، في اجتماعات الشركة ، الذي يخوله كل نوع من الأنواع المختلفة من الأسهم .

(٢) اذا كان البيان المذكور في هذه المادة منشورا كاعلان في الصحف فلا ضرورة لان تذكر في الاعلان مشتملات عقد التأسيس أو الموقعون عليه وعدد الاسهم التي اكتتب بها كل منهم .

(٣) لا تسرى هذه المادة على المنشور أو الاعلان الصادر بدعوة اعضاء الشركة الحاليين أو حاملي سنداتهما للاكتتاب في اسهمها أو سنداتهما مع اعطائهم أو عدم اعطائهم حق التنازل عنها لمصلحة الغير .

(٤) لا تسرى مقتضيات هذه المادة في حالة عقد التأسيس ومؤهلات ومكافأة ومصلحة اعضاء مجلس الإدارة واسماء وصفات وعناوين اعضاء مجلس الإدارة أو المرشحين لعضوية مجلس الإدارة ومقدار المصروفات الأولية أو قيمتها التقديرية في الأحوال التي يصدر فيها البيان بعد أكثر من سنة من التاريخ الذي يكون من حق الشركة أن تبدأ فيه مزاولة اعمالها .

(٥) ليس في هذه المادة ما يقيد أو ينقص الالتزام الذي يتحمله أي شخص بموجب القانون العام أو هذا القانون .

المقصود بالبائع في المادة ٨٦ :

٨٧ - في تطبيق نص المادة ٨٦ يعتبر بائعا كل شخص يكون طرفا في أي عقد ، سواء اكان العقد منجزا أو معلقا على شرط بشأن بيع أو شراء أو خيار شراء مال تريد الشركة اكتسابه وذلك في أية حالة من الأحوال الآتية : -

(١) اذا لم يدفع الثمن بأكمله في تاريخ إصدار البيان ،

أو (ب) اذا كان الثمن سيدفع أو سيوفى كله أو بعضه من حصيلة الاسهم أو السندات المعروضة للاكتتاب فى البيان ،

أو (ج) اذا كانت صحة العقد أو تنفيذه متوقفة على نتيجة اصدار تلك الاسهم أو السندات .

تطبيق المادة ٨٦ على حالة الاموال المستاجرة :

٨٨ - اذا ارادت الشركة ان تأخذ المال الذى تريد اكتسابه بطريق الاجارة فتطبق المادة ٨٦ على اعتبار ان كلمة « بائع » تشمل المؤجر وكلمة « الثمن » تشمل مقابل الاجار وعبرة « المشتري من الباطن » تشمل المستاجر من الباطن .

بطلان شروط معينة تتعلق بالتنازل أو بالاعلان :

٨٩ - يكون باطلا كل شرط يقضى بالزام طالب الاسهم أو السندات بأن يتنازل عن التمسك بما تستلزمه المادة ٨٦ بالزامه باعلان اى عقد أو مستند أو شئ لم يذكر على وجه التعيين فى البيان .

استثناء حالات معينة عند عدم تنفيذ المادة ٨٦ :

٩٠ - فى حالة عدم تنفيذ شئ مما تقتضيه المادة ٨٦ لا يكون عضو مجلس الادارة أو الشخص الآخر المسئول عن البيان مسئولاً عن عدم التنفيذ اذا اثبت ما يأتى : -

(أ) انه لم يكن عالماً بأى شئ أغفل البيان ذكره ،

أو (ب) ان عدم التنفيذ ناشئ عن خطأ فى الوقائع وصدر منه بحسن نية ومع ذلك ففى الاحوال التى لم ينفذ فيها ما تستلزمه الفقرة (م) من البند (١) من المادة ٨٦ لا يكون عضو مجلس الادارة أو الشخص الآخر مسئولاً الا اذا ثبت انه كان عالماً بالمسائل التى اغفلت .

التزامات الشركة فى حالة عدم اصدار بيان :

٩١ - (١) لا يجوز للشركة التى لا تصدر بياناً عند تكوينها أو بشأنه ان توزع شيئاً من أسهمها أو سندات مالها تودع لدى المسجل قبل التوزيع الاول للاسهم أو للسندات تقريراً بدلاً من البيان يوقع عليه كل شخص يرد اسمه فيه بانه عضو فى مجلس ادارة الشركة أو مرشح لهذه الوظيفة أو وكيله المفوض كتابة فى ذلك ويكون التقرير بالشكل المبين فى الجدول الثانى ومتضمناً البيانات الواردة فيه .

(٢) لا تسرى هذه المادة على الشركات الخاصة .

قيد على تعديل النصوص الواردة فى البيان أو فى التقرير المقدم بدلاً عنه :

٩٢ - لا يجوز للشركة ان تعدل فى اى وقت نصوص عقد مشار اليه فى البيان أو فى التقرير المقدم منها بدلاً من البيان الا بعد موافقة الشركة عليه فى اجتماع عام .

المسؤولية عن التصريحات الواردة فى البيان :

٩٣ - (١) اذا تضمن البيان دعوة الجمهور للاكتتاب فى اسهم الشركة أو سندات مالها فكل من يكون عضواً فى مجلس ادارة الشركة وقت صدور هذا البيان وكل شخص اجاز ان يطلق عليه صفة عضو مجلس ادارة الشركة وسمى كذلك بالفعل فى البيان أو وافق ان يكون عضو مجلس ادارة سواء فى الحال أو بعد فترة من الزمن وكل مؤسس للشركة وكل شخص اجاز اصدار ذلك البيان يكون ملزماً بأن يدفع لجميع من اكتتبوا فى الاسهم أو السندات، ثقة منهم بما جاء فى البيان ، تعويضاً عن كل ما يلحقهم من خسارة أو ضرر بسبب أى تصريح مضلل أو مخالف للحقيقة وارد فى البيان أو فى

أى تقرير أو مذكرة على صدر البيان أو بسبب أية شارة أدرجت فى البيان أو صدرت معه مالم يثبت ما يأتى : -

(١) بالنسبة للتصريح المضلل أو المخالف للحقيقة الذى يبدو انه لم يعمل بناء على رأى خبير أو على مستند أو تصريح رسمى عام يجب اثبات انه كانت لديه اسباب معقولة تحمله على الاعتقاد وانه لا يزال يعتقد حتى وقت توزيع الاسهم أو السندات ، على حسب الاحوال ، بأن التصريح المذكور ينطبق على حقيقة الواقع أو أنه صحيح ،

و (ب) بالنسبة للتصريح المضلل أو المخالف للحقيقة الذى يبدو على انه تصريح من احد الخبراء أو الذى يكون مضمنا فيما يبدو انه صورة أو مستخرج من تقرير أو تقدير احد الخبراء يجب اثبات ان ذلك التصريح مطابق لتصريح الخبير أو بأنه صورة صحيحة وحقيقية للمستخرج المأخوذ من تقرير أو تقدير الخبير ، ومع ذلك فإن عضو مجلس الادارة أو الشخص الذى يطلق عليه وصف عضو مجلس الادارة أو المؤسس أو الشخص الذى اجاز اصدار البيان يكون ملزما بدفع التعويض السابق ذكره اذا ثبت انه لم تكن لديه اسباب معقولة تحمله على الاعتقاد بأن الشخص الذى قام بعمل ذلك التصريح أو التقرير أو التقدير كان مختصا بعمله ،

و (ج) بالنسبة للتصريح المضلل أو المخالف للحقيقة الذى يبدو انه صادر من موظف رسمى أو الذى يكون مضمنا فيما يبدو انه صورة أو مستخرج من مستند رسمى عام يجب اثبات ان التصريح صحيح ومطابق لتصريح الموظف أو صورة المستند أو المستخرج منه الا اذا ثبت :-

(أولا) انه بعد قبول الشخص ان يكون عضوا بمجلس ادارة الشركة ، رجع عن هذا القبول قبل صدور البيان ، وانه صدر دون اذنه أو قبوله،

أو (ثانيا) بأن البيان صدر دون علمه أو رضائه، وانه اثر علمه بصدوره بادر بعمل اعلان عام معقول بأن البيان صدر دون علمه أو رضائه ،

أو (ثالثا) بأنه عندما علم بعد صدور البيان وقبل اجراء التخصيص بمقتضاه بأنه يشتمل

على أى تصريح مضلل أو مخالف للحقيقة قام بسحب رضائه عن صدوره وأعلن اعلانا معقولا عن هذا السحب واسبابه .

(٢) اذا اشتمل البيان على اسم شخص بأنه عضو مجلس ادارة الشركة أو ذكر فيه انه قبل ان يكون عضو مجلس ادارة بها مع انه فى الواقع لم يقبل ذلك أو سحب قبوله قبل صدور البيان ولم يجز صدوره ولم يرض به كان جميع اعضاء مجلس ادارة الشركة - ما عدا من صدر البيان دون علمه أو رضائه - وكل شخص اجاز صدور البيان ، ملزمين بتعويض الشخص الذى ذكر اسمه فى البيان على الوجه المتقدم عن جميع ما يصيبه من اضرار وما يتحملة من نفقات ومصروفات بسبب اقام اسمه فى البيان أو بسبب دفاعه عن نفسه فى أية قضية و اجراءات قانونية تقام عليه أو تتخذ ضده بشأن ذلك .

(٣) كل شخص التزم بموجب هذه المادة بدفع مبلغ بسبب كونه عضو مجلس ادارة أو سعى كذلك أو قبل ان يكون عضوا بمجلس ادارة أو اجاز اصدار البيان يجوز له استرداد ما دفعه - كما هو الحال فى العقود - من أى شخص آخر كان يلتزم بدفعه فيما لو رفعت عليه دعوى مستقلة الا اذا صدر من الشخص الذى التزم بالدفع تدليس بقصد الغش ولم يصدر من الشخص الآخر مثل ذلك التدليس .

(٤) فى تطبيق أحكام هذه المادة : -

(أ) عبارة «مؤسس» يقصد بها الشخص الذى اشترك فى اعداد البيان أو الجزء من البيان الذى اشتمل على التصريح المضلل أو المغاير للحقيقة ولكنها لا تشمل الشخص الذى قام بصفته الفنية بأعمال للأشخاص الذين سعوا فى تكوين الشركة،

(ب) عبارة «خبير» تشمل المهندس والمثمن والمحاسب وكل من تضىفى مهنته قوة مقنعة للتقارير التى يعملها .

التخصيص

القيود الخاصة بالتخصيص .

٩٤ - (١) لا يجوز تخصيص شىء من رأس مال الشركة المعروض على الجمهور للاكتتاب فيه الا اذا استوفيت الشروط الآتية : -

(١) ان يكون قد اكتب في المقدار المحدد في عقد التأسيس أو في نظام الشركة والمعين في البيان على انه حد الاكتتاب الأدنى الذي يجوز بعده لأعضاء مجلس الإدارة بدء القيام بالتخصيص .

أو (ب) عند عدم وجود مقدار محدد ومعين على الوجه المتقدم فيجب ان يكون قد اكتب في جميع مقدار رأس المال المعروض للاكتتاب وان يكون المبلغ الواجب ادائه عند طلب المقدار المحدد والمعين أو عند طلب جميع المقدار المعروض للاكتتاب قد دفع للشركة واستلمته نقدا .

(٢) يحسب المقدار المحدد والمعين على الوجه سالف الذكر وجميع المقدار السابق ذكره خارجا عن أي مقدار واجب ادائه بغير النقود ويشار اليه في هذا القانون بالحد الأدنى للاكتتاب .

(٣) لا يجوز ان يدفع عند طلب السهم مبلغ أقل من خمسة في المائة من القيمة الاسمية للسهم .

(٤) يجب على مجلس الإدارة ان يضع جانبا المبالغ المدفوعة عند الطلب في صندوق مال مستقل ولا يجوز استعمالها في اغراض الشركة أو الوفاء بديونها الا بعد الحصول على مقدار الحد الأدنى للاكتتاب .

(٥) اذا لم تستوف الشروط السابق ذكرها عند انقضاء مائة وعشرين يوما بعد الاصدار الاول للبيان فيجب ان ترد فورا جميع النقود الى من دفعها من طالبي الاسهم بدون فوائد فاذا لم ترد خلال مائة وثلاثين يوما بعد صدور البيان التزم أعضاء مجلس الإدارة بالتضامن والانفراد برد هذه المبالغ مع فوائدها بواقع ٨ ٪ (ثمانية في المائة) سنويا ابتداء من انقضاء مدة المائة وثلاثين يوما ومع ذلك لا يكون عضو مجلس الإدارة مسئولا اذا أثبت ان خسارة تلك النقود لم تترتب على سوء تصرف أو إهمال من جانبه .

(٦) يكون باطلا كل شرط يلتزم فيه طالب الاسهم بالتنازل عن تنفيذ مقتضى هذه المادة .

(٧) فيما عدا البند (٣) من هذه المادة لا تسرى هذه المادة على أي تخصيص للاسهم يتلو التخصيص الاول للاسهم التي عرضت على الجمهور للاكتتاب .

(٨) في حالة التخصيص الاول لرأس مال الشركة المسهم والواجب ادائه نقدا والذي لم تصدر بشأنه دعوة للجمهور للاكتتاب في اسهمه لا يجوز عمل التخصيص الا اذا اكتب بمقدار الحد الأدنى للاكتتاب ودفع مبلغ لا يقل عن خمسة في المائة من القيمة الاسمية لكل سهم نقدا واستلمته الشركة ومقدار الحد الأدنى للاكتتاب هو :

(١) المقدار الذي تحدد في عقد التأسيس أو في نظام الشركة والمعين في التقرير الصادر بدلا من البيان على انه الحد الأدنى للاكتتاب الذي يجوز بعده لأعضاء مجلس الإدارة بدء القيام بالتخصيص ،

أ و (ب) عند عدم وجود مقدار محدد ومعين على الوجه المتقدم يكون هو جميع مقدار رأس مال الشركة غير الذي يصدر أو يتفق على اصداره على ان قيمته كلها أو بعضها مدفوعة بغير النقد .

(٩) لا يجوز تخصيص أية اسهم في أية شركة لغير سوداني دون موافقة سابقة مكتوبة من وزير المالية والاقتصاد الوطني وأي تخصيص لاسهم يتم دون الحصول على تلك الموافقة يكون باطلا (١) .

(١٠) لا يسرى البند (٨) على الشركات الخاصة .

الآثار المترتبة على التخصيص المخالف للقانون .

٩٥ - (١) اذا خصصت الشركة أسهما لأي مقدم طلب وخالفت بذلك احكام البنود من (١) الى (٨) من المادة ٩٤ كان التخصيص قابلا للإبطال بناء على طلب الطالب خلال شهر واحد بعد عقد اجتماع الرسمى وليس بعد هذا الميعاد ويكون التخصيص قابلا للإبطال الشركة على هذا الوجه ولو كانت الشركة في دور التصفية (٢) .

(١) مضافة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، واعيد ترقيم المواد التالية بموجبه .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه

فى ذلك ومع ذلك ففى حالة الشركة التى لاتصدر بياناً بدعوة الجمهور للاكتتاب فى اسهمها لا يجوز للمسجل اعطاء هذه الشهادة الا اذا أودع لديه تقرير بدلا من البيان .

(٣) كل عقد أبرمته الشركة قبل التاريخ الذى يكون لها الحق ان تبدأ فيه مزاولة اعمالها يكون مؤقتاً ولا تلتزم به الشركة حتى ذلك التاريخ ويصبح ملزماً لها من التاريخ المذكور .

(٤) ليس فى هذه المادة ما يمنع من ان يحصل فى وقت واحد عرض الاسهم والسندات للاكتتاب أو التخصيص أو استلام النقود الواجب ادائها عند طلب المستندات .

(٥) اذا بدأت الشركة فى مزاولة اعمالها أو مباشرة حقها فى الاقتراض بالمخالفة لهذه المادة فيعاقب كل شخص مسئول عن هذه المخالفة بغرامة لا تجاوز خمسين جنيهاً عن كل يوم تستمر فيه هذه المخالفة وذلك مع عدم المساس بأية مسئولية تترتب على المخالفة .

(٦) لا تسرى هذه المادة على الشركات الخاصة .

تقرير التخصيصات :

٩٧ - (١) يجب على الشركة كلما أجرت تخصيصاً لاسهمها ان تقوم خلال شهر من اجراء التخصيص بما يلى : -

(أ) ان تودع لدى المسجل تقريراً عن التخصيص تبين فيه عدد الاسهم التى شملها التخصيص وقيمتها الاسمية والأشخاص الذين خصصت لهم الاسهم وعناوينهم وصفاتهم والمبلغ - ان وجد - الذى دفع عن كل سهم أو المستحق والواجب دفعه عن كل سهم ،

(ب) وبالنسبة للاسهم التى خصصت باعتبار ان قيمتها مدفوعة كلها أو جزء منها بغير النقود ان تقدم للمسجل عقداً مكتوباً يثبت حق الشخص فى الاسهم التى خصصت له ومع هذا العقد أى عقد بيع آخر أو أى عقد ينص على

(٢) اذا خالف احد اعضاء مجلس ادارة الشركة أو سمح أو اجاز مخالفة أى حكم من احكام المادة ٩٤ فيما يتعلق بالتخصيص مع علمه بذلك كان ملزماً بتعويض الشركة أو الاشخاص الذين خصصت لهم الاسهم عما يلحق بهم من خسائر أو اضرار أو نفقات بسبب ذلك . على أنه لا يجوز مباشرة اجراءات المطالبة بهذه الخسائر أو الاضرار أو النفقات بعد انقضاء سنتين من تاريخ التخصيص .

القيود الخاصة ببدء الشركة فى مزاولة اعمالها .

٩٦ - (١) لا يجوز للشركة ان تبدأ مزاولة أى عمل من أعمالها أو مباشرة أى سلطة لها فى الاقتراض الا بالشروط الآتية : -

(أ) ان تكون الاسهم التى حازها الحاملون بشرط دفع جميع قيمتها نقداً قد خصصت بمقدار لا يقل فى الجملة عن الحد الأدنى للاكتتاب ،

و (ب) ان يكون كل عضو بمجلس الادارة قد دفع للشركة عن كل سهم اخذه أو تعهد بأخذه مما هو ملزم بدفع قيمته نقداً جزءاً مساوياً للجزء الواجب دفعه عند الطلب والتخصيص عن الاسهم المعروضة على الجمهور للاكتتاب فيها أو عن الاسهم الواجب اداء قيمتها نقداً فى حالة الشركة التى لا تصدر بياناً بدعوة الجمهور للاكتتاب فى اسهمها ،

و(ج) ان يكون سكرتير الشركة أو احد اعضاء مجلس ادارتها قد أودع لدى المسجل اقراراً رسمياً بالشكل المقرر بأن الشروط السابق ذكرها قد نفذت ،

و (د) أن يكون قد أودع لدى المسجل تقريراً بدلا من البيان وذلك فى حسالة الشركة التى لا تصدر بياناً بدعوة الجمهور للاكتتاب فى اسهمها .

(٢) عند ايداع الاقرار الرسمى وفقاً لاحكام هذه المادة يجب على المسجل تحرير شهادة بأن للشركة الحق فى البدء فى مزاولة اعمالها وتعتبر هذه الشهادة دليلاً قاطعاً على ثبوت حق الشركة

الخدمات أو يبين المقابل الذى خصصت الاسهم فى نظيره وذلك لكي يطلع المسجل على هذه العقود ويفحصها ويجب على الشركة أيضا ان تودع لدى المسجل من هذه العقود جميعها صوراً مصدقا عليها بالشكل المقرر وكشفا يبين فيه عدد الاسهم المخصصة وقيمتها الاسمية والمدى الذى ستعامل به باعتبار ان قيمتها قد دفعت بكاملها والمقابل الذى خصصت فى نظيره .

(٢) اذا لم يكن أى عقد من العقود السابق ذكرها مكتوباً فيجب على الشركة ان تودع لدى المسجل خلال ستين يوماً بعد التخصيص التفاصيل المقررة عن هذا العقد .

(٣) اذا اغفلت الشركة تنفيذ مقتضيات هذه المادة فيعاقب كل موظف فيها اشترك فى ذلك مع علمه به بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً عن كل يوم يستمر فيه عدم التنفيذ على انه اذا كان عدم التنفيذ بشأن ايداع مستند من المستندات الواجب ايداعها لدى المسجل بموجب هذه المادة خلال ستين يوماً بعد التخصيص فيجوز للشركة او لآى شخص آخر مسئول عن ذلك ان يطلب من المحكمة اعفاءه من الجزاء فاذا اقتنعت المحكمة بان عدم ايداع المستند كان عرضياً او راجعاً الى السهو او اذا رأت لاسباب أخرى ان العدالة والانصاف يقتضيان الاعفاء من الجزاء جاز لها ان تأمر بمد ميعاد الايداع الى الوقت الذى تراه مناسباً .

العمولة والخصم

سلطة دفع عمولات معينة وحظر دفع كافة العمولات الأخرى والخصوم الخ .

٩٨ - (١) يجوز للشركة ان تدفع عمولة لآى شخص مقابل اكتتابه أو تعهده بالاكتتاب فى أية اسهم للشركة اكتتاباً منجزاً أو معلقاً على شرط أو مقابل حصوله أو تعهده بالحصول على اكتتابات فى أية اسهم للشركة سواء أكان ذلك منجزاً أو معلقاً على شرط وذلك اذا كان دفع العمولة مصرحاً به فى نظام الشركة وكانت العمولة المدفوعة أو المتفق على دفعها لزيادة عن المقدار أو السعر المصرح به وكان مقدار العمولة

المدفوعة أو المتفق على دفعها أو سعرها بالنسبة المثوية هو : -

(أ) الموضح فى بيان الشركة وذلك فى حالة الاسهم المعروضة على الجمهور للاكتتاب ؛

(ب) الموضح فى التقرير الذى يصدر بدلاً عن البيان فى حالة الاسهم التى لم تعرض على الجمهور للاكتتاب أو الموضح فى أى تقرير غيره يصدر بالشكل المقرر ويوقع عليه بنفس الطريقة التى يوقع بها على ذلك التقرير ويودع لدى المسجل ، أو الموضح فى المنشور أو الاعلان الصادر بدعوة الجمهور للاكتتاب فى الاسهم .

(٢) فيما عدا ما تقدم لا يجوز للشركة ان تستعمل شيئاً من اسهمها أو من رأس مالها النقدي - سواء مباشرة أو بطريق غير مباشر - فى دفع أية عمولة أو عمل خصم أو دفع علاوة لآى شخص مقابل اكتتابه أو تعهده بالاكتتاب فى شىء من اسهمها اكتتاباً منجزاً أو معلقاً على شرط أو مقابل حصوله أو تعهده بالحصول على اكتتابات فى شىء من اسهم الشركة سواء أكان ذلك منجزاً أو معلقاً على شرط وسواء اضيفت الاسهم أو النفوذ التى استخدمت على الوجه سالف الذكر الى ثمن ما تملكته الشركة من اموال أو الى قيمة ما يعمل لها من الاشغال بمقتضى عقد من العقود أو دفعت النقود من الثمن الاسمى أو القيمة الاسمية لما ذكر أو غير ذلك .

(٣) ليس فى هذه المادة ما يمس حق الشركة فى دفع العمولة المعقولة التى جرى العرف بدفعها وكل من باع شيئاً للشركة وكل مؤسس لها وكل شخص آخر استلم نقوداً أو اسهماً من الشركة يجوز له ، ويكون له الحق دائماً ، ان يستعمل أى جزء من النقود أو الاسهم التى استلمها فى دفع أية عمولة يعتبر دفعها قانونياً بموجب هذه المادة لو دفعتها الشركة مباشرة .

ذكر العمولة والخصم فى ميزانية الشركة :

٩٩ - اذا قامت الشركة بدفع أية مبالغ على سبيل العمولة عن أية اسهم أو سندات أو سمحت بأى مبالغ على سبيل الخصم عن أية سندات فيجب ان تذكر فى كل ميزانية جملة المبالغ التى

دفعتها أو سمحت بها أو ما لم يشطب منها وذلك الى ان تشطب جميع هذه المبالغ .

دفع الفوائد من رأس المال

سلطة الشركة في دفع الفوائد من رأس المال في حالات معينة :

١٠٠ - اذا اصدرت الشركة اسهما للحصول على مبالغ للوفاء بنفقات انشاء أية اعمال أو مبان أو تزويدها بالآلات لا يمكن ان تدر ارباحا لمدة طويلة فيجوز لها ان تدفع فوائد على ما تصرفه الشركة عن هذه المدة من رأس المال المذكور وذلك وفقا للشروط والقيود المبينة في هذه المادة ويجوز ان تقيّد هذه الفوائد على رأس المال كأنها جزء من نفقات الأعمال أو الابنية أو الآلات ، على انه : -

(أ) لا يجوز صرف هذه النفقات الا اذا كان نظام الشركة يجيز ذلك أو كان صرفها بمقتضى قرار خاص ،

(ب) لا يجوز صرف هذه النفقات سواء اكان مرخصا بها في نظام الشركة أو بقرار خاص الا بعد موافقة المحكمة ولاغراض هذه المادة تعتبر هذه الموافقة دليلا قاطعا على ان اسهم الشركة التي تقرر بشأنها الموافقة قد اصدرت لغرض من الأغراض المبينة في هذه المادة ،

(ج) يجوز للمحكمة ، قبل ان توافق على صرف ما سبق ذكره ، ان تعين شخصا تلتزم الشركة بمصروفاته للتحقيق في الحالة ورفع تقرير عن ظروفها الى المحكمة ويجوز للمحكمة قبل تعيين هذا الشخص ان تطلب من الشركة تقديم تأمين لدفع مصروفات التحقيق المطلوب ،

(د) لا يجوز صرف شيء مما سبق ذكره الا للمدة التي تقررها المحكمة ولا يجوز ان تجاوز هذه المدة بأى حال نصف السنة التالى لنصف السنة الذى انشئت خلاله بالفعل تلك الأعمال أو الابنية أو أعدت بشأنه الآلات ،

(هـ) لا يجوز ان يزيد سعر الفائدة بأى حال من الأحوال عن ستة في المائة سنويا أو عن

السعر الأقل الذى يقرره رئيس الجمهورية بأمر ينشر فى الجريدة الرسمية (١) ،

(و) لا يعتبر دفع الفوائد بمثابة تخفيض لمقدار ما دفع عن الاسهم التى دفعت الفوائد بالنسبة لها ،

(ز) يجب ان تبين حسابات الشركة رأس المال الذى دفعت عنه الفوائد من رأس المال ومقدار هذه الفوائد وذلك خلال المدة التى شملتها هذه الحسابات .

شهادات الاسهم . . . الخ

تحديد موعد اصدار الشهادات :

١٠١ - (١) يجب على كل شركة خلال ثلاثة أشهر من تخصيص أى من اسهمها أو سنداتها أو مجموعة سنداتها (ستوك سنداتها) وخلال ثلاثة أشهر بعد تسجيل تحويل أى مما ذكر ان تنجز وتعد للتسليم شهادات بجميع الاسهم والسندات ومجموعة السندات (ستوك السندات) التى خصصت أو حوت الا اذا نصت شروط اصدار الاسهم أو السندات أو مجموعة السندات (ستوك السندات) على خلاف ذلك .

(٢) اذا لم تنفذ مقتضيات هذه المادة فتعاقب الشركة وكل موظف فيها اشترك فى عدم التنفيذ مع علمه بذلك بغرامة لا تجاوز خمسة جنيهات عن كل يوم تستمر فيه المخالفة .

معلومات بشأن الرهون والامتيازات . . الخ

بطلان رهون وامتيازات معينة اذا لم تسجل

١٠٢ - اذا انشأت الشركة بعد العمل بأحكام هذا القانون رهونا أو امتيازات مما يأتى :

(أ) رهنا أو امتيازاً لضمان اصدار أية سندات ،

أو (ب) رهنا أو امتيازاً على ما لم يطلب من رأس مال الشركة ،

أو (ج) رهنا أو امتيازاً منشأ أو ثابتاً بمقتضى

صك مما يلزم تسجيله كوثيقة بيع اذا أبرمه أحد الأفراد ،

أو (د) رهنا أو امتيازاً على عقار حيثما يكون موقعه أو على أى مصلحة فى ذلك العقار ،

أو (هـ) رهنا أو امتيازاً على الديون الثابتة فى دفاتر الشركة ،

أو (و) امتيازاً عائماً على تعهدات الشركة وأموالها ،

يبطل ذلك الرهن أو الامتياز فى مواجهة مصفى الشركة أو أى دائن لها الى المدى الذى يخوله أى ضمان على أموال أو أعمال ومشروعات الشركة الا اذا اودعت لدى المسجل خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ انشاء ذلك الرهن أو الامتياز التفاصيل المقررة بشأته ومعها الصك - ان وجد - المنشئ له أو المثبت له أو صورة مما ذكر مصدقاً عليها بالشكل المقرر وذلك لى سجل بالكيفية المنصوص عليها فى هذا القانون ولكن دون ان يمس ذلك بأى عقد أو التزام بالوفاء بالمبالغ المضمونة بذلك الرهن أو الامتياز ، ومتى ابطل الرهن أو الامتياز بموجب هذه المادة استحققت على الفور المبالغ المضمونة به ، على انه : -

(أولاً) : اذا كان الرهن أو الامتياز قد انشئ خارج السودان ولا يشمل الا أموالاً موجودة خارج السودان فان ميعاد الواحد والعشرين يوماً من التاريخ الذى يمكن ان يصل فيه الصك أو الصورة الى السودان من الخارج بالبريد العادى لو ارسل بما يلزم من السرعة يكون هو الميعاد المعتبر بدلاً من ميعاد الواحد والعشرين يوماً من تاريخ انشاء الرهن أو الامتياز والذى يجب ان تودع خلاله التفاصيل والصك والصورة لدى المسجل ،

و (ثانياً) : اذا انشئ الرهن أو الامتياز فى السودان ولكنه اشتمل على أموال خارج السودان فيجوز أن يودع للتسجيل الصك المنشئ للرهن أو الامتياز أو الذى يبدو انه هو المنشئ لهما أو صورة منه مصدقاً عليها بالكيفية المقررة ولو كان قانون البلد الموجودة فيه تلك

الأموال يحتم اتخاذ اجراءات أخرى ليكون الرهن أو الامتياز صحيحاً وناظراً ،

و (ثالثاً) : اذا اعطى صك قابل للتداول ضماناً لدفع اية ديون ثابتة فى دفاتر الشركة فلا يجوز اعتبار ايداع ذلك الصك لفرض ضمان أى دين للشركة رهنا أو امتيازاً على تلك الديون بالمعنى المقصود فى هذه المادة ،

و (رابعاً) : حيازة السندات التى تخول حاملها امتيازاً على عقار لا تعتبر انها مصلحة فى عقار .

التفاصيل فى الحالات التى يستحق فيها اصحاب السندات المتسلسلة حقاً بالسوية فيما بينهم :

١٠٣ - اذا انشأت الشركة سندات متسلسلة تتضمن أو تعطى بمقتضى أى صك آخر امتياز لمصلحة حملة تلك السندات بالسوية فيما بينهم فيكفى فى تطبيق أحكام المادة ١٠٢ ان تودع لدى المسجل خلال واحد وعشرين يوماً من ابرام الوثيقة المشتملة على الامتياز أو من تاريخ تحرير السندات - ان لم توجد تلك الوثيقة - البيانات الآتية : -

(١) جملة المبلغ المضمون بجميع السندات المتسلسلة ،

و (ب) تواريخ القرارات التى اجازت اصدار السندات المتسلسلة وتاريخ الوثيقة الملحق بها التى انشأت الضمان أو عينته - ان وجدت ،

و (ج) وصف عام للمال الذى ترتبت عليه الامتيازات ،

و (د) اسماء امناء حملة السندات - ان وجدوا ، .

ويجب ان يودع أيضاً مع ما تقدم الوثيقة المتضمنة الامتياز أو صورة منها مصدقاً عليها بالكيفية المقررة فاذا لم توجد تلك الوثيقة فيودع احد السندات المتسلسلة ويجب على المسجل ان يقيد هذه التفاصيل فى السجل عند دفع الرسم المقرر .

على انه فى الأحوال التى تصدر فيها السندات المتسلسلة أكثر من مرة يجب ان تودع لدى

المسجل تفاصيل عن تاريخ ومقدار ما يصدر في كل مرة لقيدته في السجل ولكن لا يترتب على اغفال ذلك الايداع أى اثر على صحة السندات التى اصدرت .

التفاصيل فى حالة العمولة . الخ على السندات :

١٠٤ - اذا دفعت الشركة لآى شخص اية عمولة او علاوة او اجرت له خصما سواء مباشرة او بطريق غير مباشر قبل اكتبته او تعهده بالاكتتاب اكتبته منجزا او معلقا على شرط فى اية سندات للشركة او مقابل حصوله او تعهده بالحصول على اكتبته منجزا او معلقة على شرط فى اية سندات من سنداتنا فيجب أن تشمل التفاصيل الواجب ايداعها للتسجيل بموجب المادتين ١٠٢ و ١٠٣ على تفصيلات ما دفعته الشركة من العمولة او من العلاوة او اجرتة من خصم او نسبته المثوية ولكن لا يترتب على اغفال ذلك أى اثر على صحة السندات التى اصدرت .

على ان ايداع اية سندات بصفة ضمان لآى دين من ديون الشركة لا يعتبر لغرض تطبيق احكام هذا الحكم بمثابة اصدار للسندات بالخصم .

سجل الرهون والامتيازات :

١٠٥ - (١) يجب على المسجل ان يحتفظ لكل شركة بسجل بالشكل المقرر خاص بجميع الرهون والامتيازات التى تنشئها الشركة بعد العمل بهذا القانون والتى يجب تسجيلها بموجب المادة ١٠٢ ويجب عليه عند دفع الرسم المقرر ان يقيد فى السجل بالنسبة لكل رهن او امتياز تاريخ انشائه والمبلغ المضمون به وتفاصيل مختصرة عن الأموال المرهونة او المقررة عليها الامتيازات واسماء المرتهنين او اصحاب حق الامتياز .

(٢) يجب على المسجل بعد اجراء القيد المطلوب بمقتضى البند (١) ان يعيد الصك - ان وجد - او صورته المصدق عليها ، على حسب الأحوال ، الذى كان مودعا لديه وفقا لاحكام المادة ١٠٢ او المادة ١٠٣ الى الشخص الذى استودعه هذه الأوراق .

(٣) يجب ان يكون السجل المحفوظ طبقا لهذه المادة معدا ليطلع عليه أى شخص متى دفع رسما مقررا لا يجاوز عشرة قروش عن كل اطلاع .

فهرست سجل الرهون والضمانات والامتيازات:

١٠٦ - يجب على المسجل ان يحتفظ بفهرست مرتب بحسب التواريخ وبالشكل المقرر مع التفاصيل المقررة للرهن والامتيازات المسجلة لديه بموجب هذا القانون .

شهادة التسجيل :

١٠٧ - يجب على المسجل ان يعطى شهادة ، تحمل توقيعهم ، بتسجيل أى رهن او امتياز مسجل بموجب المادة ١٠٢ وان يذكر فى الشهادة المبلغ المضمون بالرهن او بالامتياز وتعتبر هذه الشهادة دليلا قاطعا على استيفاء مقتضيات المواد من ١٠٢ الى ١٠٥ بشأن التسجيل .

كتابة شهادة التسجيل على ظاهر السند وعلى ظاهر شهادة مجموعة السندات (ستوك السندات) :

١٠٨ - يجب على الشركة ان تقوم بتظهر صورة من كل شهادة من شهادات التسجيل التى اعطيت بموجب المادة ١٠٧ على ظاهر كل ما تصدره من سندات او شهادات مجموعة السندات (ستوك السندات) يكون الوفاء بها مضمونا بالرهن او بالامتياز المسجل حسبما تقدم .

على انه لا يجوز تفسير حكم هذه المادة بانه يلزم الشركة بتظهر شهادة تسجيل أى رهن او امتياز على ظاهر ما اصدرته من سندات او شهادات مجموعة السندات (ستوك السندات) قبل انشاء ذلك الرهن او الامتياز .

واجب الشركة وحقوق الشخص صاحب المصلحة فيما يتعلق بالتسجيل :

١٠٩ - (١) يجب على الشركة ان تودع لدى المسجل للتسجيل التفاصيل المقررة عن كل رهن او امتياز تنشئه الشركة وعن اصدار

سندات متسلسلة مما يقتضى التسجيل بموجب المادة ١٠٢ على أنه يجوز مع ذلك تسجيل ذلك الرهن أو الامتياز بناء على طلب أى شخص له مصلحة فى التسجيل .

(٢) اذا حصل التسجيل بنسأء على طلب شخص غير الشركة كان لهذا الشخص الحق فى ان يسترد من الشركة ما يكون قد دفعه للمسجل من الرسوم اللازمة للتسجيل .

الاحتفاظ فى مكتب الشركة المسجل بصورة من الصك المنشئ للرهن أو الامتياز :

١١٠ - يجب على كل شركة ان تحتفظ فى مكتبها المسجل بصورة من كل صك انشأت به رهنا أو امتيازاً مما يجب تسجيله بموجب المادة ١٠٢ على أنه فى حالة السندات المتسلسلة المتماثلة يكفى الاحتفاظ بنسخة واحدة من احد هذه السندات .

تسجيل تعيين حارس اموال الشركة :

١١١ - (١) اذا حصل أى شخص على امر بتعيين حارس أو مدير لأموال احدى الشركات أو قام هو بتعيين ذلك الحارس أو المدير بموجب أية سلطة مخولة له بموجب أى صك فيجب عليه ان يودع لدى المسجل اعلاناً بهذه الواقعة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ذلك الأمر أو من تاريخ التعيين الذى اجراه بمقتضى السلطة المضمنة فى الصك ويجب على المسجل تدوين هذه الواقعة فى سجل الرهن والامتيازات متى دفع له الرسم المقرر .

(٢) كل شخص يقصر فى تنفيذ مقتضيات هذه المادة يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسة جنيهات عن كل يوم يستمر فيه التقصير .

ايداع الحارس للحسابات :

١١٢ - (١) يجب على كل حارس أو مدير لأموال الشركة عين بمقتضى السلطة المنصوص عليها فى أى صك ووضع يده على الاموال ان يودع لدى المسجل فى كل نصف سنة اثناء مدة وضع يده وكذلك عند انتهاء عمله بصفته حارساً أو مديراً ملخصاً بالشكل المقرر

عن الإيرادات والمصروفات فى المدة التى يتناولها الملخص ويجب عليه أيضاً عند انتهاء عمله كحارس أو مدير ان يودع لدى المسجل اعلاناً بهذا المعنى ويجب على المسجل ان يقيد الاعلان فى سجل الرهن والامتيازات .

(٢) كل حارس أو مدير يقصر فى تنفيذ احكام هذه المادة يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسة جنيهات .

تصحيح سجل الرهن :

١١٣ - اذا اقتنعت المحكمة بان اغفال تسجيل الرهن أو الامتياز خلال المدة المعينة فى المادة ١٠٢ أو بأن اغفال أى تفاصيل أو ذكر تفاصيل غير صحيحة متعلقة بذلك الرهن أو الامتياز كان امراً عرضياً أو راجعاً الى السهو أو لسبب آخر كاف أو أنه ليس من النوع الذى يضر بمركز دائنى الشركة أو مساهميه أو أنه بناء على أسباب أخرى يكون من العدالة والانصاف الاعفاء من الجزاء جاز للمحكمة بناء على طلب الشركة أو أى شخص آخر له مصلحة ان تأمر بمد ميعاد التسجيل أو بتصحيح الاغفال أو الخطأ على حسب الأحوال وذلك بالشروط والأوضاع التى تراها عادلة وملائمة ويجوز لها أيضاً ان تصدر الأمر الذى تستصوبه بشأن مصروفات الطلب .

قيد الوفاء بالدين :

١١٤ - اذا قدم الى المسجل دليل مقنع على الوفاء بالدين الذى انشئ من أجله الرهن أو الامتياز فيجوز له ان يأمر بقيد مذكرة فى السجل بحصول هذا الوفاء وان يعطى للشركة صورة من هذه المذكرة اذا طلبتها .

العقوبات :

١١٥ - (١) اذا لم تقم الشركة بإيداع التفاصيل الآتى ذكرها لدى المسجل لتسجيلها وهى :-

(١) التفاصيل الخاصة بأى رهن أو امتياز انشأته الشركة ،

أو (ب) التفاصيل الخاصة باصدار السندات

حق الاطلاع على صور الصكوك المنشئة للرهن والامتيازات وعلى سجل الشركة الخاص بالرهن :

١١٧ - (١) صور الصكوك المنشئة للرهن او الامتيازات مما يجب تسجيله عند السجل بموجب هذا القانون والاحتفاظ به في مكتب الشركة السجل تنفيذا للمادة ١١٠ وكذلك سجل الرهن المحفوظ تنفيذا للمادة ١١٦ يجب ان تكون معروضة في جميع الاوقات المعقولة ليطلع عليها اى دائن للشركة او عضو فيها دون رسم ويجب كذلك ان يكون سجل الرهن معروضا ليطلع عليه اى شخص آخر اذا دفع الرسم الذى تقررته الشركة على ألا يزيد عن عشرة قروش عن كل اطلاع .

(٢) اذا رفضت الشركة السماح بالاطلاع على السجل والصور السابق الاشارة اليها فتعاقب بغرامة لا تجاوز خمسة جنيهات وبغرامة اضافية لا تجاوز ثلاثة جنيهات عن كل يوم يستمر فيه الرفض وتعاقب بنفس العقوبة كل موظف فى الشركة ياذن او يسمح بهذا الرفض مع علمه به ويجوز للمحكمة بالاضافة الى العقوبة سالفه الذكر ان تصدر امرا بالاطلاع فورا على الصور والسجل جبرا عن الشركة .

حق الاطلاع على سجل حاملى السندات والحصول على صور من وثائق الائتمان :

١١٨ - (١) فيما عدا الاحوال التى يقفل فيها سجل حاملى سندات الشركة وفقا لنظامها مدة او مددا لا تزيد فى مجموعها على ثلاثين يوما فى كل سنة كما هو مبين فى نظام الشركة ، يجب ان يكون هذا السجل معروضا ليطلع عليه حامل السندات المسجل اسمه واى مساهم فى الشركة وذلك مع مراعاة القيود المعقولة التى تفرضها الشركة فى اجتماعها العام بحيث تحدد للاطلاع مدة لا تقل عن ساعتين كل يوم ويجوز لكل حامل سندات ممن ذكروا ان يأخذ صورة من السجل او جزءا منه اذا دفع مبلغ عشرة قروش عن كل مائة كلمة او كسور من المائة يطلب صورة منها .

او السندات المتسلسلة التى كان يجب تسجيلها لدى المسجل بموجب الاحكام السابقة من هذا القانون ،

فتعاقب الشركة عند الادانة ويعاقب كل موظف فيها او شخص آخر اشترك فى التقصير مع علمه به بغرامة لا تجاوز خمسين جنيها عن كل يوم يستمر فيه التقصير الا اذا كان التسجيل قد تم بناء على طلب اى شخص آخر .

(٢) مع مراعاة ما تقدم اذا قصرت الشركة فى تنفيذ شئ من مقتضيات هذا القانون بخصوص تسجيل ما انشأته من رهن او امتياز لدى المسجل فتعاقب الشركة عند الادانة ويعاقب كل موظف فيها ياذن او يسمح عمدا بهذا التقصير مع علمه به بغرامة لا تجاوز مائة جنيه وذلك مع عدم الاخلال بأية مسئولية أخرى .

(٣) اذا اذن اى شخص او سمح عمدا بتسليم اى سند او اية شهادة مجموعة سندات (ستوك سندات) مما يجب تسجيله لدى المسجل بموجب الاحكام السابقة من هذا القانون دون ان تكون صورة شهادة التسجيل مكتوبة على ظاهر السند او الشهادة مع علمه بذلك فيعاقب عند الادانة بغرامة لا تجاوز مائة جنيه وذلك مع عدم الاخلال بأية مسئولية أخرى .

سجل الشركة الخاص بالرهن :

١١٦ - (١) يجب على كل شركة ان تحتفظ لديها بسجل خاص للرهن وان تقيّد فيه جميع الرهن والامتيازات التى تؤثر بصفة خاصة على اموال الشركة ، ويجب ان يذكر فى كل حالة وصف موجز للاموال المرهونة او التى عليها امتياز ومبلغ الرهن او الامتياز واسماء المرتهنين واصحاب الامتيازات ما عدا فى حالة الضمانات المستحقة لحاملها .

(٢) يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسين جنيها اى عضو من أعضاء مجلس ادارة الشركة او اى مدير لها او موظف فيها ياذن او يسمح عمدا باغفال اى قيد يجب اجراؤه بمقتضى هذه المادة مع علمه بذلك .

(٢) يجب أن ترسل صورة من كل وثيقته
ائتمان بضمان اصدار السندات الى كل حامل من
حملة هذه السندات اذا طلب ذلك ودفع في حالة
وثيقة الائتمان المطبوعة مبلغ عشرة قروش أو أى
مبلغ أقل من ذلك تقرره الشركة أو مبلغ عشرة
قروش عن كل مائة كلمة أو كسور من المائة
يطلب صورة منها اذا لم يكن العقد مطبوعا .

(٣) اذا رفضت الشركة السماح بالاطلاع
أو اعطاء أو ارسال الصورة فتعاقب بغرامة
لا تجاوز خمسة جنيهات وبغرامة اضافية
لا تجاوز ثلاثة جنيهات عن كل يوم يستمر فيه
الرفض ويعاقب بنفس العقوبة كل موظف فى
الشركة يأذن أو يسمح بهذا الرفض مع علمه به
ويجوز للمحكمة أن تصدر أمرا بالسماح بالاطلاع
فورا على السجل جبرا عن الشركة .

السندات والامتيازات القائمة

السندات الدائمة :

١١٩ - الشرط المضمن فى أية سندات
أو فى أية وثيقة لضمان أية سندات لا يكون
باطلا لمجرد أن تلك السندات قابلة أو غير قابلة
للاسترداد فقط عند حدوث امر غير محقق
الوقوع مهما كان وقوعه بعيدا أو عند انقضاء أى
زمن مهما كان طويلا .

سلطة إعادة اصدار السندات المستردة فى حالات معينة :

١٢٠ - (١) اذا استردت الشركة أية سندات
سبق لها اصدارها فيكون من حقها استبقاء
تلك السندات سارية المفعول لاعادة
اصدارها ويعتبر هذا الحق مخولا لها على
الدوام الا اذا نص نظامها أو نصت شروط اصدار
السندات صراحة على خلاف ذلك أو كانت
السندات قد استردت بناء على التزام الشركة
باستردادها (وهذا الالتزام هو غير الالتزام الذى
يمكن تنفيذه فقط بواسطة الشخص الذى
صدرت له السندات المستردة أو بواسطة من
حول لهم السندات) فاذا استعملت الشركة هذا
الحق كان لها الحق فى إعادة اصدار السندات
اما باصدارها هى بذاتها مرة أخرى أو باصدار
سندات أخرى بدلا منها ويعتبر هذا الحق قائما

لها على الدوام ومتى أعيد الاصدار كان لصاحب
الحق فى السندات نفس الحقوق والأولوية التى
أله كما لو لم تكن تلك السندات قد سبق
اصدارها وتعتبر هذه الحقوق والأولوية انها
كانت له على الدوام .

(٢) اذا نقلت ملكية السندات الى شخص
عينته الشركة وكان الغرض من نقل الملكية
استبقاء السندات سارية المفعول لاعادة اصدارها
فان نقلها من ذلك الشخص يعتبر لغرض تطبيق
احكام هذه المادة بمثابة إعادة اصدارها .

(٣) اذا اودعت الشركة شيئا من سنداتهما
ضمانا للسلف التى تحصل عليها من وقت لآخر
على الحساب الجارى أو على غيره فلا تعتبر هذه
السندات انها قد استردت لجرد أن حساب
الشركة لم يعد مدينا فى أثناء المدة التى بقيت
فيها مودعة لهذا الغرض .

(٤) إعادة اصدار السند أو اصدار سند آخر
بدلا عنه ، بمقتضى السلطة المخولة للشركة أو
التي تعتبر مخولة لها بموجب هذه المادة ، يعتبر
بمثابة اصدار سند جديد بشأن رسوم الدفعة
ولكنه لا يعتبر بمثابة اصدار سند جديد بشأن
أى نص يحدد مقدار أو عدد السندات المراد
اصدارها .

(٥) ليس فى هذه المادة ما يخل بما يأتى : -

(١) بمفعول أى حكم أو امر صادر من
محكمة مختصة قبل صدور هذا القانون فيما بين
من كانوا طرفا فى الاجراءات التى صدر بها
الحكم أو الامر ويفصل فى الاستئناف المرفوع
عن أى حكم أو امر من هذا القبيل كما لو أن
هذا القانون لم يصدر بعد ،

أو (ب) بأية سلطة مخولة للشركة بمقتضى
سنداتها أو ضمانات هذه السندات فى اصدار
سندات بدلا من أية سندات سددت أو تم الوفاء
بها أو انقضت بغير طريق السداد .

التنفيذ العيني فى عقود الاكتتاب فى السندات :

١٢١ - العقد المبرم مع الشركة بأخذ
أى من سنداتها ودفع قيمتها يجوز أن يننذ
بحكم يقضى بتنفيذه عينا .

دفع بعض الديون من الأصول الخاضعة لامتيياز عائم بالأولوية على المطالبات بموجب الامتيياز :

١٢٢ - (١) اذا عين حارس بالنيابة عن حاملي سندات الشركة المضمونة بامتيياز عام او اذا وضع حاملو هذه السندات يدهم او وضع غيرهم يده بالنيابة عنهم على اية اموال يشملها الامتيياز العائم المذكور او تكون خاضعة له ولم تكن الشركة عندئذ في دور التصفية فان الديون التي تكون في كل تصفية واجبة الدفع بطريق الاولوية على سائر الديون الأخرى ، بموجب احكام القسم الخامس المتعلقة بالديون التي تدفع بطريق الأفضلية ، يجب ان تدفع فورا من اية اصول تصل الى يد الحارس او الى الشخص الآخر الواضع اليد حسبما تقدم وذلك بطريق الاولوية على اية مطالبة ناشئة عن اصل السندات او فوائدها .

(٢) تحسب المواعيد المبينة في احكام القسم الخامس سالفة الذكر من تاريخ تعيين الحارس او من تاريخ وضع اليد على الاموال على حسب الأحوال .

(٣) جميع المبالغ التي تدفع بموجب هذه المادة يجب أن تسترد ، بقدر الامكان ، من اصول الشركة المخصصة لدفع ديون الدائنين العاديين .

المذكرات والدفاتر والحسابات

واجب الشركة في الاحتفاظ بدفاتر حسابات منتظمة :

١٢٣ - (١) يجب على كل شركة أن تحتفظ بدفاتر حسابات منتظمة تقيّد فيها حسابات وافية وصحيحة وكاملة عن أعمالها ومعاملاتها .

(٢) اذا لم تقم الشركة بتنفيذ مقتضيات البند (١) فتعاقب بغرامة لا تجاوز مائة جنيهه ويحكم بنفس العقوبة على كل موظف فيها يأذن أو يسمح عمداً بذلك التقصير مع علمه به .

الميزانية السنوية :

١٢٤ - (١) يجب على كل شركة ان تقوم بموازنة حساباتها وباعداد ميزانيتها مرة على

الأقل في كل سنة وفي فترات لا تزيد على خمسة عشر شهرا .

(٢) يجب على مراجع الشركة مراجعة الميزانية على الوجه المقرر فيما بعد وان يرفق بها تقريره او يضع في نهايتها اشارة الى تقريره ويتسلى التقرير امام الشركة في الاجتماع العام ويجب ان يكون معروضا ليطلع عليه أعضاء الشركة .

(٣) يجب على كل شركة غير الشركات الخاصة ان ترسل صورة من ميزانيتها التي روجعت الى كل عضو في الشركة الى عنوانه المسجل قبل الاجتماع الذي ستعرض فيه الميزانية على الأعضاء بسبعة ايام على الأقل ويجب على الشركة ان تودع صورة منها في مكتب الشركة المسجل لمدة لا تقل عن سبعة ايام قبل الاجتماع ليطلع عليها أعضاء الشركة .

(٤) اذا قصرت الشركة في تنفيذ مقتضيات هذه المادة فتعاقب بغرامة لا تجاوز مائة جنيهه ويحكم بنفس العقوبة على كل موظف في الشركة يأذن أو يسمح عمداً بذلك التقصير مع علمه به .

مشمولات الميزانية :

١٢٥ - (١) يجب ان تشتمل الميزانية على موجز عن اموال الشركة وموجوداتها ورأس مالها والتزاماتها مع ذكر التفاصيل التي تظهر الطبيعة العامة لهذه الالتزامات والاصول والطريقة التي اتبعت في تقويم الأصول الثابتة .

(٢) تعمل الميزانية على حسب النموذج «ج» في الجدول الثالث او بما يقرب من شكله حسبما تسمح به ظروف الحال .

اعتماد الميزانية :

١٢٦ - (١) فيما عدا ما هو منصوص عليه في البند (٢) من هذه المادة يكون اعتماد الميزانية على الوجه الآتي : -

(١) اذا كانت الشركة من الشركات المصرفية فيجب ان يكون موقعا على الميزانية من السكرتير او المدير - ان وجد - وفي حالة وجود أكثر من ثلاثة أعضاء لمجلس ادارة الشركة فيجب أن يكون التوقيع من ثلاثة أعضاء على الأقل فاذا

لم يوجد أكثر من ثلاثة أعضاء فيكون التوقيع منهم جميعاً ،

(ب) في حالة الشركات الأخرى يجب ان يوقع على الميزانية اثنان من أعضاء مجلس الإدارة فإذا كان عدد الأعضاء أقل من ذلك فيجب ان يكون التوقيع من عضو مجلس الإدارة الوحيد ومن السكرتير أو المدير - ان وجد .

(٢) إذا كان مجموع عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة الموجودين في السودان أقل من العدد المطلوب توقيعه بمقتضى البند (١) فيجب عندئذ التوقيع على الميزانية من جميع أعضاء مجلس الإدارة الموجودين في السودان فإذا كان الموجود في السودان عضواً واحداً فقط فيجب ان يوقع على الميزانية ولكن يجب في هذه الحالة ان تلحق بالميزانية مذكرة يوقع عليها أعضاء مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة السابق ذكرهم بتوضيح السبب في عدم تنفيذ أحكام البند (١) .

(٣) إذا صدرت من الميزانية صورة غير موقع عليها من المطلوب توقيعهم بمقتضى هذه المادة أو نشرت هذه الصورة أو تداولتها الأيدي فتعاقب الشركة وكل موظف فيها اشترك في المخالفة مع علمه بها بغرامة لا تجاوز خمسين جنيهاً .

ارسال صورة من الميزانية ومن تقرير المراجع الى المسجل :

١٢٧ - (١) يجب على الشركة بعد عرض الميزانية في الاجتماع العام ان تودع لدى المسجل صورة منها موقعا عليها من المدير أو السكرتير وذلك في نفس الوقت الذي تودع فيه صورة من القائمة السنوية باسماء الأعضاء والموجز اللذين أعدتهما وفقاً لمقتضى المادة ٢٨ .

(٢) إذا لم يوافق الاجتماع العام على الميزانية عند عرضها عليه فيجب ان يرفق بها مذكرة بهذا المعنى وبأسباب عدم الموافقة ويجب ارفاق المذكرة والأسباب بصورة الميزانية الواجب ايداعها لدى المسجل .

(٣) لا تسرى هذه المادة على الشركات الخاصة

(٤) إذا قصرت الشركة عن تنفيذ مقتضيات هذه المادة فتعاقب ويعاقب كل موظف فيها يأذن أو يسمح عمداً بالتقصير مع علمه به بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٨ .

حق عضو الشركة في اخذ صورة من الميزانية ومن تقرير المراجع :

١٢٨ - فيما عدا ما تنص أحكام هذا القانون على خلافه ، يكون لكل عضو في الشركة الحق في ان تعطى له نسخة من الميزانية ومن تقرير المراجع إذا دفع رسماً لا يجاوز عشرة قروش عن كل مائة كلمة أو كسر منها .

التقرير الذي تلتزم بنشره شركات التأمين وشركات أخرى معينة

واجب بعض الشركات في نشر التقرير المبين في الجدول :

١٢٩ - (١) يجب على كل شركة من شركات الإيداع أو الادخار أو المنفعة أن تضع تقريراً وفقاً للنموذج (د) من الجدول الثالث أو ما يقرب منه حسب ما تسمح به الظروف وذلك قبل مباشرة أعمالها وأيضاً في أول يوم اثنين من فبراير وأول يوم ثلاثاء من أغسطس من كل سنة تزاوّل فيها أعمالها (١) .

(٢) يجب أن تعرض في مكان ظاهر بمكتب الشركة المسجل وفي كل مكتب أو محل فرعي تباشر فيه أعمالها صورة من ذلك التقرير وان تظل هذه الصورة معروضة الى أن يعرض التقرير التالي له .

(٣) لكل عضو في الشركة ولكل دائن لها الحق في الحصول على صورة من ذلك التقرير إذا دفع مبلغاً لا يزيد عن خمسة قروش .

(٤) إذا قصرت الشركة في تنفيذ مقتضيات هذه المادة فتعاقب بغرامة لا تجاوز خمسة جنيهات عن كل يوم يستمر فيه عدم التنفيذ ويحكم بنفس العقوبة على كل موظف بالشركة

يأذن أو يسمح عمدا بعدم التنفيذ مع علمه بذلك .

(٥) (الفيت) (١) .

فحص المسجل للمستندات

سلطة المسجل في طلب المعلومات والإيضاحات :

١٣٠ - (١) إذا رأى المسجل عند اطلاعه على أى مستند من مستندات الشركة الواجب عرضها عليه بموجب أحكام هذا القانون ضرورة الحصول على أية معلومات أخرى بفرض استكمال التفاصيل الوافية عن الموضوع الذى يتعلق به ذلك المستند فيجوز له ان يصدر للشركة التى تعرض عليها هذا المستند أمرا مكتوبا يطلب منها فيه موافاته كتابة بما يريد من معلومات أو إيضاحات فى الميعاد الذى يعينه فى الأمر .

(٢) عند وصول الأمر الصادر من المسجل بموجب البند (١) يجب على موظفى الشركة وعلى من كان موظفا بها القيام بأقصى ما يستطيع لموافاة المسجل بالمعلومات أو الإيضاحات التى يطلبها .

(٣) إذا رفض أحد من هؤلاء الأشخاص أو أهمل فى تقديم المعلومات أو الإيضاحات المطلوبة فيعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات عن كل مخالفة يرتكبها .

(٤) (الفيت) (٢) .

٥ - تطبق هذه المادة على الشركات التى تؤسس خارج السودان وتزاول أعمالها داخل السودان .

التفتيش والمراجعة (٢)

فحص أعمال الشركة بناء على طلب الأعضاء :

١٣١ - (١) يجوز للمسجل بناء على طلب مقدم من مائة عضو على الأقل أو من

أعضاء يملكون عشرة فى المائة على الأقل من عدد الاسهم الصادرة ان يعين واحدا أو أكثر من المفتشين الكفاء لفحص أعمال شركة من الشركات وتقديم تقرير عنها بالطريقة التى يعينها المسجل .

(٢) يجب أن يؤيد الطلب بالأدلة التى يطلبها المسجل لغرض اثبات ان مقدمى الطلب لديهم مبررات معقولة للمطالبة بالفحص .

فحص أعمال الشركة فى حالات أخرى :

١٣٢ - مع عدم الإخلال بسلطات المسجل بمقتضى المادة السابقة :

(١) يجب عليه ان يعين واحدا أو أكثر من المفتشين الكفاء لفحص أعمال شركة من الشركات وتقديم تقرير عنها بالطريقة التى يعينها اذا أعلنت : -

(أولا) الشركة بقرار خاص منها

أو (ثانيا) المحكمة بأمر منها ،

ان أعمال الشركة ينبغى ان تفحص بواسطة مفتش يعينه المسجل ،

(ب) يجوز له ان يتخذ ذلك الاجراء : -

(أولا) اذا لم تقدم المعلومات والإيضاحات المطلوب تقديمها اليه بمقتضى المادة ١٣٠ خلال المدة المحددة أو اذا رأى المسجل بعد قراءتها بأن المستند المشار اليه فى تلك المادة يكشف عن أمر غير مرض فى شئون الشركة أو بأنه لا يظهر توضيحا وافيا ومقبولا عن المسألة التى يتعلق بها ،

أو (ثانيا) اذا ظهر للمسجل ان هناك ظروفًا توحى بأن : -

(١) أعمال الشركة تدار أو كانت تدار بنية غش الدائنين أو الأعضاء أو أى شخص آخر ، أو بغرض الغش أو لغرض غير مشروع ، أو بطريقة مجحفة لأى فريق من أعضاء الشركة ، أو أن الشركة قد أنشئت لغرض الاحتيال أو لغرض غير مشروع .

(١) ملغاة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ السابق .

ملحوظة : يقرر قانون التعديل رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ السابق الذكر فى مادته الأولى على أنه « يعمل به من التاريخ الذى يعلن عنه وزير المالية والاقتصاد فى الغازيتة » . ووفقا للأحكام الواردة فى هذه المادة ، فقد أعلن الوزير أن تاريخ العمل بذلك القانون هو اليوم الخامس عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٦٠ . (تشريع نكرة ٤٣ سنة ١٩٦٠ ملحق التشريع للغازيتة العدد ٩٥٣ فى ١٥/١٢/١٩٦٠) .

(٢) ملغاة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧١ ملحق التشريع للغازيتة العدد ١١٢٢ فى ١٥/٩/١٩٧١ .

(٣) المواد من ١٣١ الى ١٣٥ شاملة مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧١ السابق .

تقرير المفتش :

١٣٤ - يجوز للمفتشين تقديم تقارير مؤقتة للمسجل ويكون تقديمها واجبا اذا طلب منهم المسجل ذلك ، وفى نهاية الفحص يجب عليهم تقديم تقرير نهائى الى المسجل .

الدعوى الناشئة من تقرير المفتش :

١٣٥ - اذا ظهر للمسجل من أى تقرير مقدم بموجب المادة ١٣٤ من هذا القانون : -

(أ) ان أى شخص قد ارتكب جريمة مما يجعله مسئولا عنها جنائيا بالنسبة للشركة فيجوز للمسجل أن يقاضى ذلك الشخص بشأن تلك الجريمة ،

(ب) انه ينبغي لتحقيق مصلحة عامة أن تقوم اية شركة شملها التقرير باتخاذ الاجراءات القانونية للمطالبة بتعويض عن أى غش أو انحراف فى التصرف أو أى سلوك مشين بالنسبة الى تأسيس الشركة وانشائها أو ادارة شئونها أو الاسترداد اية ممتلكات للشركة اسبب استعمالها أو احتجزت بطريق غير مشروع جاز للمسجل ان يقوم بنفسه باتخاذ تلك الاجراءات باسم الشركة ونيابة عنها وتحمل الشركة اية رسوم أو مصروفات ناشئة عنها .

تكاليف الفحص :

١٣٥ ١ - (١) يقوم الآتى ذكرهم بايفاء المصروفات الطارئة والناشئة عن الفحص الذى يجريه المفتش : -

(أ) المتقدمون بطلب الفحص فى حالة تعيين المفتش بموجب المادة ١٣١ (١) ،

(ب) الشركة فى حالة تعيين المفتش بموجب المادة ١٣١ (١) ،

(ج) أعضاء مجلس ادارة الشركة شخصا فى حالة تعيين المفتش بموجب المادة ١٣٢ (ب) ، ولكن اذا ادين أى شخص فى دعوى اقيمت بموجب المادة ١٣٥ (١) أو صدر أمر فى مواجهته بدفع تعويض أو رد اية ممتلكات فى دعوى اقيمت بموجب المادة ١٣٥ (ب) فيجوز ان يصدر أمرا فى مواجهته فى نفس الدعوى بدفع المصروفات المذكورة للمقدار الذى تحدده المحكمة

أو (٢) الأشخاص الذين لهم صلة بتكوينها أو ادارة أعمالها قد ادينوا فيما يتعلق بذلك التكوين أو الادارة بالغش أو بالانحراف فى تصرفاتهم أو ادينوا بالسلوك المشين تجاه الشركة أو تجاه أعضائها .

أو (٣) أعضاء الشركة لم تتم موافاتهم بجميع المعلومات المتصلة بأعمال الشركة والتي كان من المعقول ان يتوقعوا موافاتهم بها .

تقديم المستندات والادلة فى حالة الفحص :

١٣٣ - (١) يجب على جميع موظفى ووكلاء الشركة التى تفحص أعمالها وفقا لاحكام المادتين ١٣١ و ١٣٢ ان يحافظوا على جميع الدفاتر والمستندات التى تكون فى حيازتهم أو تحت سلطتهم والتي تخص أو تتعلق بالشركة وان يقدموها للمفتشين وأن يحضروا امامهم اذا طلب منهم ذلك وان يبذلوا لهم كل المساعدات اللازمة لاجراء الفحص متى كان ذلك ممكنا .

(٢) يجوز للمفتش ان يستجوب موظفى الشركة ووكلائها بعد حلف اليمين وله بالتالى أن يطلب اليهم حلف اليمين .

(٣) اذا رفض أى موظف بالشركة أو وكيل من وكلائها تقديم أى دفتر أو مستند للمفتشين مما يكون واجبا عليه تقديمه بموجب هذه المادة، أو رفض الحضور امام المفتش شخصا عندما طلب منه ذلك أو رفض الاجابة على أى سؤال وجه اليه من المفتشين فيما يتعلق بأعمال الشركة فيعاقب بالسجن لمدة لا تجاوز ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بالعقوبتين معا وايضا بغرامة اخرى لا تجاوز عشرين جنيها عن كل يوم تستمر خلالها المخالفة بعد اليوم الأول .

(٤) اية اشارة فى هذه المادة لموظفين أو وكلاء تشمل الموظفين والوكلاء السابقين والحاليين بحسب الحال ، ويشمل التعبير « وكلاء » أصحاب البنوك ومستشارى الشركة القانونيين وأى أشخاص تعينهم الشركة كمراجعين سواء اكان هؤلاء الأشخاص موظفين بالشركة أم غير ذلك .

أعمالها تكون مقبولة في أى إجراء قانوني كبينة على رأى المفتشين في أية مسألة يشتمل عليها التقرير .

مؤهلات المراجعين وتعيينهم :

١٣٧ - (١) لا يجوز تعيين أى شخص مراجعاً لأية شركة إلا إذا كان يحمل شهادة من وزير المالية والاقتصاد الوطنى تخوله العمل كمراجع للشركات على أنه يجوز لرئيس الجمهورية بمقتضى أمر ينشر فى الجريدة الرسمية أن يوجه بأن يكون لأعضاء أية مؤسسة أو هيئة مذكورة فى هذا الأمر الحق فى أن يعينوا ويعملوا كمراجعين للشركات فى جميع أنحاء السودان (١) .

(٢) يجوز لرئيس الجمهورية بمقتضى أمر ينشر فى الجريدة الرسمية أن يضع قواعد تنص على اعطاء شهادات تخول حاملها حق العمل كمراجعين للشركات ويجوز أن ينص فى هذه القواعد على الشروط والقيود الواجب مراعاتها فى منح هذه الشهادات ويكون لحامل الشهادة المذكورة الحق فى العمل كمراجع للشركات فى جميع أنحاء السودان إلا إذا قيدت أو حددت الشهادة استعمال هذا الحق (٢) .

(٣) يجب على كل شركة أن تعين عند انعقاد اجتماعها العام السنوى مراجعاً أو مراجعين للقيام بأعمال المراجعة الى أن ينعقد الاجتماع العام السنوى التالى .

(٤) إذا لم يعين مراجع فى الاجتماع العام السنوى فيجوز للمحكمة بناء على طلب أى عضو بالشركة أن تعين مراجعاً للشركة للسنة الجارية وأن تحدد الاجر الذى تدفعه له الشركة نظير خدماته .

(٥) لا يجوز أن يعين مراجعاً للشركة أى من الأشخاص الآتى ذكرهم : -

- (أ) أعضاء مجلس ادارة الشركة أو موظفوها ،
- و (ب) شركاء أعضاء مجلس ادارة الشركة أو شركاء موظفيها ،

التي قضت بادانته أو التي امرت بدفع ذلك التعويض أو رد تلك الممتلكات ، بحسب الحال ، ويكون هذا الشخص مسئولاً فى تلك الحدود عن الوفاء للمتقدمين بطلب الفحص أو للشركة أو للمديرين ، بحسب الحال .

(٢) يجب على المسجل ، وقبل تعيينه لمفتش، أن يطلب من المتقدمين بطلب الفحص أو من الشركة أو من المديرين ، بحسب الحال ، تقديم ضمان مالى فى الحدود التي يراها كافية فى تلك الظروف وذلك لمقابلة تكاليف الفحص .

(٣) يقدر المسجل مبالغ المصروفات الطارئة والناشئة عن الفحص ويصدق عليها وزير المالية والاقتصاد الوطنى وتستوفى من الشخص الواجب عليه إيفاؤها كما لو كانت غرامة مفروضة من المحكمة ولا يجوز لأية محكمة أن تعقب على هذا التقدير .

(٤) يجوز للمحكمة أن تأمر الشركة بإيفاء ما تحمله المتقدمون بطلب الفحص أو ما تحمله المديرين بحسب الحال ، عندما تكون المبالغ الواجب استيفاؤها بموجب البند (١) أقل من المصروفات المذكورة متى اقتنعت المحكمة بناء على التقرير الذى تم بموجب المادة ١٣٤ بأن المتقدمين بطلب الفحص كانوا محققين فى طلب الفحص أو أن اياً من أعضاء مجلس الادارة لم يكن مداناً بأى اخلال فى أدائه لواجباته .

عريضة تصفية الشركة :

١٣٥ ب - إذا ظهر للمسجل من وقائع أى تقرير مقدم بموجب المادة ١٣٤ فى حالة أية شركة تكون قابلة للتصفية بموجب المادة ١٥٥ أنه من المناسب لتحقيق مصلحة عامة تصفية تلك الشركة ، جاز له - ما لم تكن الشركة قد صفتها المحكمة - أن يرفع عريضة بتصفيتها استناداً الى مقتضيات العدل والانصاف .

قبول تقرير المفتشين كبينة :

١٣٦ - صورة التقرير الى اعلمده المفتشون المعينون بموجب هذا القانون والموثق بخاتم الشركة التى فحص هؤلاء المفتشون

(١) مدلة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٤ السابق الاشارة اليه .

(٢) مدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ السابق الاشارة اليه .

و (ج) أى شخص يكون فى خدمة أحد أعضاء مجلس الادارة أو موظفى الشركة .

(٦) لا يجوز ان يعين فى الاجتماع العام السنوى شخص كمراجع للشركة غير المراجع الذى تقاعد الا اذا قام احد اعضاء الشركة باخطار الشركة قبل انعقاد الاجتماع العام السنوى بأربعة عشر يوما على الاقل برغبته فى ترشيح ذلك الشخص لوظيفة المراجع ويجب على الشركة ان ترسل صورة من هذا الاخطار الى المراجع الذى تقاعد وان تخطر اعضاءها بذلك بطريق الاعلان أو بأى طريق آخر يجيزه نظام الشركة وذلك قبل انعقاد الاجتماع العام السنوى بسبعة أيام على الاقل .

على انه اذا حدث بعد اخطار الشركة برغبة العضو فى ترشيح مراجع ان دعى الاجتماع العام السنوى للانعقاد بعد تاريخ الاخطار بأربعة عشر يوما أو اقل فان مقتضيات هذه المادة تعتبر مستوفاة بالنسبة الى مدة الاعلان ، ويجوز للشركة بدلا من ارسال أو اصدار الاعلان المطلوب منها فى الميعاد المقرر فى هذه المادة ان ترسل الاعلان أو تصدره فى نفس الوقت الذى تعلن فيه عن انعقاد الاجتماع العام السنوى .

(٧) يجوز لمجلس الادارة تعيين أول مراجعين للشركة قبل انعقاد الاجتماع التأسيسى فاذا عين المراجعون بهذه الطريقة بقوا فى وظائفهم الى ان ينعقد الاجتماع التأسيسى الا اذا عزلوا قبل ذلك بقرار يصدر من اعضاء الشركة فى اجتماع عام وفى هذه الحالة يجوز لهؤلاء الاعضاء ان يعينوا المراجعين فى هذا الاجتماع .

(٨) يجوز لمجلس الادارة ملء أية وظيفة من وظائف المراجعين تخلو عرضا ولكن يجوز فى اثناء خلو الوظيفة ان يقوم بالعمل المراجعون الباقون أو القائمون بالعمل أو المراجع الباقى أو القائم بالعمل .

(٩) تحدد الشركة فى الاجتماع العام اتعاب المراجعين ولكن يجوز لمجلس الادارة تحديد اتعاب المراجعين المعينين قبل انعقاد الاجتماع التأسيسى أو عند ملء وظيفة المراجع التى تخلو عرضا .

سلطات المراجعين وواجباتهم

١٣٨ - (١) لكل مراجع الحق فى ان يطلع على دفاتر وحسابات وفواتير الشركة فى أى وقت

ومن حقه ان يطلب من مجلس ادارة الشركة وموظفيها المعلومات والايضاحات اللازمة لاداء واجباته كمراجع .

(٢) يجب على المراجعين وضع تقرير لاعضاء الشركة عن الحسابات التى قاموا بفحصها وعن كل ميزانية تعرض على الشركة فى الاجتماع العام فى أثناء توليهم وظائفهم ويجب ان يذكر فى هذا التقرير ما يأتى : -

(أ) ما اذا كانوا قد حصلوا على جميع المعلومات والايضاحات التى طلبوها ام لم يحصلوا عليها ،

و (ب) ما اذا كانوا يرون ان الميزانية المشار اليها فى التقرير قد وضعت بالمطابقة للقانون ،

و (ج) ما اذا كانت الميزانية تعرض الحالة المالية للشركة عرضا حقيقيا وصحيحا وفقا لمدى المعلومات والايضاحات التى اعطيت لهم ووفقا لما هو مبين فى دفاتر الشركة .

(٣) اذا كانت الشركة من الشركات المصرفية وكان لها بنوك فرعية خارج حدود السودان فيكفى ان يوضع لاطلاع المراجع ما يكون قد ارسل الى المركز الرئيسى للشركة فى السودان من صور ومستخرجات دفاتر الفرع وحساباته .

حق حامل الاسهم الممتازة . الخ فى تسلم التقارير وفحصها .

١٣٩ - (١) يكون لحاملى الاسهم والسندات الممتازة نفس الحق المقرر لحاملى الاسهم العادية فى تسلم ميزانية الشركة وتقارير المراجعين وغيرها من التقارير وفحصها .

(٢) لا تسرى هذه المادة على الشركات الخاصة .

مزاولة الشركة اعمالها دون ان يكون فيها الحد الأدنى القانونى من الاعضاء

المسئولية المترتبة على مزاولة الاعمال بعدد من الاعضاء يقل عن سبعة أو يقل عن اثنين فى حالة الشركات الخاصة .

١٤٠ - اذا نقص فى أى وقت عدد اعضاء الشركة عن اثنين ، فى حالة الشركات الخاصة ، أو عن سبعة ، فى حالة أية شركات اخرى، وزاولت الشركة اعمالها مدة تزيد عن ستة أشهر مع

وجود هذا النقص فكل عضو يكون فى الشركة اثناء المدة التى زاولت فيها اعمالها بعد مدة الستة الاشهر المذكورة ويعلم انها تراول اعمالها بأقل من عضوين أو من سبعة ، على حسب الاحوال ، يلتزم بأن يدفع على انفراد جميع ديون الشركة التى تعاقدت عليها خلال هذه المدة ويجوز مقاضاته بشأنها بدون اشراك أى عضو آخر فى الدعوى .

اعلان المستندات واعتمادها

اعلان المستندات للشركة

١٤١ - يجوز ان يكون اعلان المستندات للشركة بتركها فى مكتب الشركة المسجل أو بارسالها الى ذلك المكتب بالبريد المسجل .

اعلان المستندات للمسجل

١٤٢ - يجوز اعلان المستند للمسجل بارساله اليه بطريق البريد المسجل أو بتسليمه اليه أو بتركه فى مكتبه .

توثيق المستندات

١٤٣ - المستندات أو الاجراءات التى يلزم توثيقها من الشركة يجوز التوقيع عليها من احد اعضاء مجلس الادارة أو من السكرتير أو من أى موظف آخر بالشركة مفوض فى ذلك ولا يلزم ان تختتم بالخاتم العام للشركة .

القوائم والنماذج والقواعد الخاصة بالمسائل المقررة

تطبيق وتعديل القوائم والنماذج وسلطة وضع قواعد للمسائل المقررة .

١٤٤ - (١) تستعمل النماذج المبينة فى الجدول الثالث أو نماذج قريبة منها بالقدر الذى تسمح به الظروف فى جميع المسائل التى تشير اليها تلك النماذج .

(٢) يجوز لرئيس الجمهورية تعديل أى قائمة أو أى نموذج فى الجدول الاول تعديلا لا يؤدى الى زيادة مقدار الرسوم الواجب دفعها للمسجل فى ذلك الجدول كما يجوز له تعديل النماذج فى الجدول الثالث أو الاضافة اليها . (١)

(٣) يجب ان ينشر فى الجريدة الرسمية كل ما يعدل من القوائم أو النماذج ومتى تم النشر فيجب العمل بها كما لو كانت قد صدرت بموجب هذا القانون ولكن لا يكون للتعديل الذى يجريه رئيس الجمهورية فى القائمة (أ) من الجدول الاول أى أثر على أية شركة مسجلة قبل تعديل أو الغاء أى جزء من تلك القائمة . (٢)

(٤) بالاضافة الى أية سلطات مخولة فيما تقدم بمقتضى هذه المادة يجوز للنائب العام وضع قواعد تنص على جميع أو بعض المسائل التى يحتم هذا القانون تقريرها بأمر منه . (٣)

(٥) يجب نشر هذه القواعد فى الجريدة الرسمية ومتى تم نشرها فيجب العمل بها كما لو كانت قد صدرت بموجب هذا القانون .

التحكيم والصلح

سلطة الشركات فى احالة المسائل الى التحكيم

١٤٥ - (١) يجوز للشركة بمقتضى اتفاق مكتوب ان تحيل الى التحكيم أى نزاع قائم أو قد يقوم مستقبلا بينها وبين أية شركة أخرى أو شخص آخر .

(٢) يجوز للشركات التى تكون اطرافا فى التحكيم ان تفوض المحكمين سلطة الفصل فى أية نصوص أو البت فى أى موضوع يمكن قانونا للشركات نفسها أو لمجالس ادارتها أو لاية هيئة اخرى تتولى ادارة تلك الشركات البت أو الفصل فيه .

سلطة الصلح مع الدائنين والاعضاء

١٤٦ - (١) عند اقتراح اجراء صلح أو تسوية بين الشركة وبين دائنيها أو أية فئة منهم أو بينها وبين اعضائها أو أية فئة منهم يجوز للمحكمة بناء على طلب ايجازى من الشركة أو من أى دائن لها أو عضو فيها أو من المصطفى ان كانت الشركة فى دور التصفية ، ان تأمر بدعوة الدائنين أو فئة منهم أو اعضاء الشركة أو فئة منهم على حسب الاحوال الى اجتماع يعقد ويتم السير فيه بالكيفية التى تأمر بها المحكمة .

(٢٠١) معدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ السابق الاشارة اليه .

(٣) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ السابق الاشارة اليه .

الملزمون بالدفع

مسئولية اعضاء الشركة الحاليين والسابقين بصفتهم ملزمين بالدفع .

١٤٩ - مع مراعاة احكام هذه المادة يلتزم كل عضو من اعضاء الشركة الحاليين والسابقين بأن يساهم في أصول الشركة في حالة تصفيتها بمبلغ يكفى للوفاء بديونها والتزاماتها ونفقات التصفية وتكاليفها ومصروفاتها ولتسوية حقوق الملزمين بالدفع فيما بينهم وذلك بالشروط الآتية : -

(أ) لا يلزم العضو السابق بالمساهمة في الدفع اذا كانت عضويته قد انتهت قبل البدء في التصفية بسنة أو أكثر ،

(ب) لا يلزم العضو السابق بالمساهمة في الدفع من ديون الشركة أو التزاماتها التي نشأت بعد انتهاء عضويته ،

(ج) لا يلزم العضو السابق بالمساهمة الا اذا تبين للمحكمة ان الاعضاء الحاليين لا يمكنهم الوفاء بما يلتزمون بالمساهمة في دفعة بمقتضى هذا القانون ،

(د) فيما عدا ما هو منصوص عليه في المادة ١٥٠ لا يجوز ان يطلب من أى عضو في الشركة ان يدفع ما يزيد عن مقدار ما لم يدفع من الاسهم - ان وجد - التي يلتزم بالدفع عنها بصفته عضوا حاليا أو سابقا .

(هـ) ليس في هذا القانون ما يبطل أى نص مضمن في أية وثيقة تأمين أو أى عقد آخر حددت فيه مسئولية الاعضاء بالنسبة الى الوثيقة أو العقد أو قصرت فيه تلك المسئولية على أموال الشركة وحدها ،

(و) لا يعتبر المبلغ المستحق لأى عضو في الشركة ، بصفته عضوا ، عن الحصص أو الارباح أو غيرها ديناً على الشركة تلتزم بدفعه لهذا العضو في حالة التزاحم بينه وبين أى دائن آخر ليس عضواً في الشركة ولكن يجوز ان يكون هذا المبلغ محلاً للنظر في التسوية النهائية لحقوق الملزمين بالدفع فيما بينهم .

مسئولية اعضاء مجلس الادارة اذا كانت مسئوليتهم غير محدودة .

١٥٠ - في حالة تصفية الشركة يلتزم كل عضو سابق أو حالى من اعضاء مجلس الادارة

(٢) اذا حصل اقتراح الصلح أو التسوية على الاغلبية العددية التي تمثل الحائزين لثلاثة ارباع قيمة ديون الدائنين أو فئة الدائنين أو قيمة ما يكون للاعضاء أو فئة الاعضاء ، على حسب الاحوال ممن حضروا الاجتماع باشخاصهم أو بوكلاء مفوضين عنهم قانوناً فان ذلك الصلح أو التسوية ، اذا اقرته المحكمة ، يكون ملزماً لجميع الدائنين أو فئة الدائنين أو لجميع الاعضاء أو فئة الاعضاء ، على حسب الاحوال ، وملزماً ايضاً للشركة وللمصطفى أو الملزمين بالدفع ان كانت الشركة في دور التصفية .

تحويل الشركة الخاصة الى شركة عامة

تحويل الشركة الخاصة الى شركة عامة .

١٤٧ - (١) يجوز للشركة الخاصة مع مراعاة أى نص مضمن في عقد تأسيسها أو في نظامها ان تتحول الى شركة عامة بمقتضى قرار خاص ، ويجب عليها ان تودع لدى المسجل صورة من هذا القرار وان تودع لديه ايضاً تقريراً بدلاً من البيان الذى كان يجب عليها ايداعه لدى المسجل لو كانت شركة عامة قبل تخصص أى من أسهمها أو سنداتهما ويجب عليها كذلك ان تودع لدى المسجل تصريحاً مصدقاً عليه بطريقة صحيحة مما كان يجب عليها ايداعه قبل البدء في مزاولة اعمالها لو كانت شركة عامة .

(٢) متى أودعت المستندات المبينة في البند (١) فيجب على المسجل ان يدون في دفاتره التغير المتعلق بالشركة .

القسم الخامس

التصفية

تمهيد

طريقة التصفية .

١٤٨ - (١) تكون تصفية الشركات اما : -

(أ) عن طريق المحكمة ،

أو (ب) اختيارية ،

أو (ج) تحت اشراف المحكمة .

(٢) تسرى احكام هذا القانون الخاصة بتصفية الشركات على التصفية التي تحصل بأية طريقة من الطرق المذكورة الا اذا تبين خلاف ذلك .

الملزمون بالدفع عند وفاة العضو .

١٥٣ - (١) اذا توفى الملزم بالدفع قبل ادراج اسمه فى قائمة الملزمين بالدفع أو بعد ذلك ، التزم من ينوب عنه قانونا وورثته بان يدفعوا الى أصول الشركة ، أثناء ادارتها ، مبالغ للوفاء بما فى ذمته ويعتبرون بناء على ذلك ملزمين بالدفع .

(٢) اذا لم يقم ورثة المتوفى أو من ينوب عنه قانونا بدفع المبالغ التى يؤمرون بدفعها فيجوز عندئذ اتخاذ الاجراءات لطلب ادارة اموال الملزم بالدفع المتوفى المنقولة منها أو العقارية أو كليهما ودفع المبالغ المستحقة من تلك الاموال جبرا .

الملزمون بالدفع فى حالة افلاس العضو .

١٥٤ - اذا افلس الملزم بالدفع قبل ادراج اسمه فى قائمة الملزمين بالدفع أو بعد ذلك فعندئذ :-
(أ) ينوب عنه فى جميع اغراض التصفية أمينه فى التفليس ويعتبر هذا الامين بناء على ذلك ملزما بالدفع ويجوز طلبه لمواجهته بأى دليل ضد اصول المفلس أو ليقبل بأن تدفع بحسب القانون من تلك الأصول أية مبالغ مستحقة على المفلس فى نظير التزامه بالدفع لأصول الشركة .

(ب) يجوز اقامة الدليل ضد أصول المفلس على القيمة المقدرة للمبالغ الملزم بها بالنسبة الى المطالبات المقبلة والسابقة .

التصفية عن طريق المحكمة

الاحوال التى يجوز فيها للمحكمة تصفية الشركة .

١٥٥ - يجوز تصفية الشركة عن طريق المحكمة فى الاحوال الآتية :-

- (أ) اذا قررت الشركة بقرار خاص ان تكون تصفيتها عن طريق المحكمة .
- (ب) اذا لم يودع التقرير الرسمى أو لم ينعقد الاجتماع التأسيسى .
- (ج) اذا لم تبدأ الشركة اعمالها خلال سنة من تأسيسها أو اذا اوقفت أعمالها سنة كاملة .
- (د) اذا نقص عدد اعضاء الشركة عن اثنين فى

أو كل مدير سابق أو حالى ممن تكون مسئوليتهم بمقتضى هذا القانون مسئولية غير محدودة بان يدفع أيضا بالاضافة الى التزامه بالدفع - ان وجد - بصفته عضوا عاديا ، مبالغ أخرى كما لو كان فى بدء التصفية عضوا فى شركة ذات مسئولية غير محدودة ، ولا يكون التزامه بالدفع بموجب المادة ١٤٩ خاضعا للشروط المضمنة فى الفقرة «د» من المادة المذكورة ومع ذلك :-

(أ) لا يلتزم عضو مجلس الادارة أو المدير السابق بالمساهمة فى دفع هذه المبالغ الاضافية اذا انقطع عن شغل منصبه قبل البدء فى التصفية بسنة أو أكثر ،

(ب) لا يلتزم عضو مجلس الادارة أو المدير السابق بالمساهمة فى دفع أى مبلغ اضافى عن أى دين أو التزام على الشركة نشأ بعد انقطاعه عن شغل منصبه ،

(ج) مع مراعاة نظام الشركة لا يلتزم عضو مجلس الادارة أو المدير بالمساهمة فى دفع أى مبلغ اضافى الا اذا رأت المحكمة ان تلك المساهمة ضرورية للوفاء بديون الشركة والتزاماتها ونفقات وتكاليف ومصروفات التصفية .

معنى عبارة « الملزم بالدفع » .

١٥١ - يقصد بعبارة « الملزم بالدفع » كل شخص يلتزم بدفع مال لأصول الشركة فى حالة تصفيتها وفى جميع الاجراءات التى تتخذ لتعيين الأشخاص الواجب اعتبارهم ملزمين بالدفع وجميع الاجراءات السابقة على تعيينهم تعيينا نهائيا ، وتشمل هذه العبارة كل شخص مدعى بانه ملزم بالدفع .

طبيعية مسئولية الملزمين بالدفع .

١٥٢ - (١) يترتب على مسئولية الملزم بالدفع نشوء دين مستحق عليه من الوقت الذى تبدأ فيه مسئوليته ولكنه لا يكون واجب الاداء الا فى الوقت الذى تعمل فيه المطالبات لتنفيذ هذه المسئولية .

(٢) تنظر الدعوى القائمة على مسئولية الملزم بالدفع امام محكمة المديرية فقط (١) .

حالة الشركات الخاصة أو عن سبعة أعضاء في حالة الشركات الاخرى .

(هـ) اذا عجزت الشركة عن دفع ديونها .
(و) اذا رأت المحكمة ان من العدالة والانصاف تصفية الشركة .

الحالات التي تعتبر فيها الشركة عاجزة عن دفع ديونها .

١٥٦ - تعتبر الشركة عاجزة عن دفع ديونها في الاحوال الآتية : -

(أ) اذا قام أى دائن للشركة بمبلغ يزيد عن الخمسين جنيها سواء أكان دائنا بطريق الحوالة أو غيرها حل ميعاد استحقاقه لدينه باعلان الشركة بطلب موقع عليه منه يتركه في مكتبها المسجل ويطلب فيه دفع المبلغ المستحق وأهملت الشركة الوفاء به مدة ثلاثة اسابيع بعد ذلك الطلب أو أهملت تقديم ضمان للوفاء به أو الصلح فيه على وجه معقول يقبله الدائن .

أو (ب) اذا اتخذت اجراءات التنفيذ أو أية اجراءات أخرى بناء على حكم أو أمر صادر من المحكمة لمصلحة أى دائن للشركة واعيد الحكم أو الامر دون ان ينفذ كله أو بعضه ،

أو (ج) اذا ثبت للمحكمة بالدليل المقنع ان الشركة عاجزة عن الوفاء بديونها ويجب على المحكمة عند البت فيما اذا كانت الشركة عاجزة عن الوفاء بديونها ، ان تدخل في حسابها ديون الشركة الاحتمالية وديونها التي سوف تنشأ مستقبلا .

احكام خاصة بطلبات التصفية .

١٥٧ - مع مراعاة أحكام هذه المادة يكون طلب التصفية بعريضة تقدم الى المحكمة من الشركة أو من أى دائن أو دائنين بما في ذلك اصحاب الديون الاحتمالية أو التي سوف تنشأ مستقبلا أو من الملزم أو الملزمين بالدفع أو من جميع هؤلاء أو من احدهم مجتمعين أو منفردين على انه : -

(أ) ليس للملزم بالدفع الحق في تقديم عريضة لتصفية الشركة الا في إحدى الحالتين الآتيتين : -

(أولا) اذا نقص عدد الاعضاء عن اثنين في حالة الشركة الخاصة أو عن سبعة أعضاء في حالة الشركات الأخرى ،

أو (ثانيا) اذا كانت الاسهم التي يلتزم بالدفع بالنسبة لها أو بعض هذه الاسهم قد خصصت في الاصل أو كان حائزا لها في الاصل وسجلت باسمه لمدة لا تقل عن ستة اشهر في خلال الثمانية عشرة شهرا السابقة على البدء في التصفية أو كانت قد آلت اليه بسبب وفاة حائز سابق ؛

(ب) لا يجوز تقديم عريضة لتصفية الشركة بسبب عدم ايداع التقرير التأسيسي أو عدم عقد الاجتماع التأسيسي الا من احد المساهمين ولايجوز تقديمها قبل مضي اربعة عشر يوما بعد اليوم الاخير الذي كان يجب ان يعقد فيه الاجتماع ،

(ج) لا تنظر المحكمة في عريضة لتصفية الشركة مقدمة من صاحب دين احتمالى أو دين سوف ينشأ مستقبلا الا بعد تقديم الضمان الذي تراه المحكمة معقولا لنفقات التصفية وبعد ان تقتنع المحكمة بوجود قضية مبدائية للأمر بالتصفية .

الاثر المترتب على امر التصفية .

١٥٨ - ينفذ الامر الصادر بتصفية الشركة لمصلحة جميع الدائنين وجميع الملزمين بالدفع للشركة كما لو كان صادر بناء على طلب أحد الدائنين وأحد الملزمين بالدفع مجتمعين .

البدء في التصفية عن طريق المحكمة .

١٥٩ - تعتبر تصفية الشركة عن طريق المحكمة انها قد بدأت في وقت تقديم عريضة التصفية .

سلطة المحكمة في وقف الاجراءات ضد الشركة .

١٦٠ - يجوز للمحكمة في أى وقت بعد تقديم عريضة تصفية الشركة بموجب هذا القانون وقبل اصدار أمر بتصفية الشركة ان تمنع اتخاذ أية اجراءات أو استمرارها في أية قضية أو اجراء ضد الشركة اذا طلبت الشركة ذلك أو طلبه احد دائني الشركة أو احد الملزمين بالدفع لها ويكون هذا المنع بالشروط التي تستصوبها المحكمة .

سلطة المحكمة عند نظر عريضة طلب التصفية .

١٦١ - (١) يجوز للمحكمة عند نظر العريضة أن ترفضها مع الحكم بالمصروفات أو بدونها ويجوز لها تأجيل نظرها بشرط أو بدون شرط كما يجوز لها أيضا أن تصدر أمرا مؤقتا أو أي أمر آخر يتفق مع العدالة ولكن لا يجوز لها أن ترفض إصدار أمر بالتصفية لمجرد أن أصول الشركة قد رهنّت مقابل مبلغ يعادل تلك الأصول أو يزيد عنها أو لمجرد أنه ليس للشركة أصول .

(٢) إذا قدمت عريضة التصفية على أساس عدم ايداع التقرير التأسيسي أو عدم عقد الاجتماع التأسيسي فيجوز للمحكمة أن تحكم بالمصروفات على الأشخاص الذين تراهم مسئولين عن تلك المخالفة .

ايقاف القضايا عند صدور امر التصفية .

١٦٢ - متى صدر أمر بتصفية الشركة فلا يجوز السير في أية قضية أو أي إجراء قانوني آخر أو البدء فيه ضد الشركة إلا بأذن من المحكمة وبالشروط التي تقررها .

ايداع صورة من امر التصفية لدى المسجل .

١٦٣ - (١) يجب على الشركة أن تودع لدى المسجل صورة من أمر التصفية فور صدوره ويجوز لمقدم عريضة التصفية أن يودع أيضا صورة من الأمر المذكور .

(٢) يجب على المسجل عندما تودع لديه صورة من أمر التصفية أن يدون في دفاتره الخاصة بالشركة محضرا بالايدياع ويجب عليه الاعلان في الجريدة الرسمية عن صدور هذا الأمر .

(٣) يعتبر الأمر سالف الذكر بمثابة اعلان لمستخدمي الشركة بفصلهم من الخدمة الا اذا استمرت أعمال الشركة .

سلطة المحكمة في ايقاف التصفية .

١٦٤ - يجوز للمحكمة في أي وقت بعد الامر بالتصفية أن تصدر أمرا بايقاف جميع اجراءات التصفية ايقافا مطلقا أو لمدة محدودة بالشروط

وطبقا للنصوص التي تستصوبها اذا طلب ذلك أي دائن أو ملزم بالدفع واثبت لها بدليل يقنعها وجوب ايقاف جميع تلك الاجراءات .

سلطة المحكمة في مراعاة رغبات الدائنين والملمزمين بالدفع .

١٦٥ - في جميع المسائل المتعلقة بالتصفية يجوز للمحكمة أن تراعى رغبات الدائنين أو الملمزمين بالدفع التي تثبت لها بالبيئة الكافية .

تقديم التقرير للمحكمة عن شئون الشركة .

١٦٥ أ - (١) اذا أصدرت المحكمة أمرا بالتصفية أو عينت مصفيا رسميا مؤقتا فيجب عمل تقرير عن شئون الشركة بالشكل المقرر وتقديمه للمحكمة مؤيدا باقرار مشفوع باليمين ما لم تر المحكمة خلاف ذلك وتصدر أمرا بما تراه ، ويجب أن توضح في هذا التقرير تفاصيل أصول الشركة وديونها والتزاماتها واسماء ومحال اقامة الدائنين ومهنتهم والضمانات التي لدى كل منهم والتواريخ التي اعطيت فيها هذه الضمانات لكل منهم وغير ذلك من المعلومات التي تقررها المحكمة أو تطلبها .

(٢) يجب أن يقدم هذا التقرير ويصدق عليه من واحد أو أكثر ممن كانوا في التاريخ المقرر (١) اعضاء في مجلس الادارة ومن كان في التاريخ المذكور سكرتيرا أو موظفا كبيرا في الشركة أو من الاشخاص المذكورين فيما يلي من هذا البند الذين يكلفهم المصفي الرسمي بتقديم التقرير وتأيبده مع مراعاة الامر الصادر من المحكمة وهؤلاء الاشخاص هم : -

(أ) اعضاء مجلس ادارة الشركة أو موظفوها أو من كانوا اعضاء مجلس ادارة أو موظفين ،
(ب) الاشخاص الذين اشتركوا في تكوين الشركة في أي وقت خلال سنة واحدة قبل التاريخ المقرر ،

(ج) الاشخاص الذين تستخدمهم الشركة أو من كانوا في خدمتها خلال السنة المذكورة وترى المحكمة انهم يستطيعون اعطاء المعلومات المطلوبة،

(د) الموظفون أو من كانوا موظفين خلال السنة المذكورة والاشخاص الذين خدموا أو كانوا يخدمون خلال هذه السنة في شركة من الشركات المستخدمة أو التي كانت مستخدمة في الشركة التي يتعلق بها التقرير خلال السنة المذكورة .

(٣) يجب تقديم التقرير خلال أربعة عشر يوما من التاريخ المطابق أو في ميعاد أطول يعينه المصفي الرسمي أو تعينه المحكمة لأسباب خاصة .

(٤) يسمح لأي شخص يقوم بعمل التقرير والاقرار المشفوع باليمين اللازمين بمقتضى هذه المادة أو لمن يساعد في عملهما أن يطلب من المصفي الرسمي المصروفات والنفقات التي تحملها في اعداد وعمل التقرير والاقرار المشفوع باليمين وما يتعلق بهما والتي يرى المصفي الرسمي أنها مصروفات ونفقات معقولة ويدفع المصفي الرسمي هذه المبالغ من أصول الشركة على أن يكون التقدير خاضعا للطعن فيه بطريق الاستئناف امام المحكمة .

(٥) يعاقب كل شخص يقصر في تنفيذ مقتضيات هذه المادة دون عذر مقبول بغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات عن كل يوم يستمر فيه التقصير .

(٦) لكل شخص ، يدعى كتابة انه دائن للشركة أو ملزم بالدفع لها ، الحق في ان يطلع بنفسه أو بوكيل عنه على التقرير المقدم بمقتضى هذه المادة في جميع الاوقات المعقولة وذلك بعد دفع الرسم المقرر ، ويجوز له الحصول على صورة أو مستخرج من التقرير المذكور .

(٧) كل شخص يدعى كذبا انه دائن أو ملزم بالدفع يكون مرتكبا مخالفة ويعاقب بغرامة لا تجاوز مائة جنيه .

(٨) يقصد بعبارة « التاريخ المقرر » في هذه المادة تاريخ تعيين المصفي الرسمي المؤقت اذا حصل هذا التعيين فاذا لم يحصل فيكون المقصود بالعبارة تاريخ امر التصفية .

تقرير المصفي الرسمي .

١٦٥ ب - (١) اذا صدر الأمر بالتصفية فيجب على المصفي الرسمي ، بعد تسلم التقرير الواجب تقديمه بموجب المادة ١٦٥ أ أو في الحالة التي

تأمر فيها المحكمة بعدم تقديم أى تقرير ، أن يبادر بقدر الامكان بتقديم تقرير ابتدائي للمحكمة بما يأتي :-

(١) مقدار رأس المال الصادر والمكتتب فيه والمدفوع منه والقيمة المقدرة للاصول والالتزامات ،

و (ب) أسباب فشل الشركة اذا كانت قد فشلت ،

و (ج) ما اذا كان يرى انه من المرغوب فيه اجراء تحقيق اضافي في أية مسألة تتعلق بتأسيس الشركة أو تكوينها أو فشلها أو سير الأعمال فيها .

(٢) يجوز أيضا للمصفي الرسمي ، اذا استصوب ذلك ، عمل تقرير اضافي أو تقارير اضافية يذكر فيها طريقة تكوين الشركة وما اذا كان من راية ان أى شخص قد ارتكب غشا في تأسيس الشركة أو تكوينها أو ان غشا قد وقع من أحد من أعضاء مجلس ادارة الشركة أو أى موظف آخر بها فيما يتعلق بالشركة منذ تكوينها واية مسائل أخرى يرى من المرغوب فيه اطلاع المحكمة عليها .

(٣) اذا ذكر المصفي في أى تقرير من التقارير الاضافية السالف ذكرها انه يرى ان غشا مما سبق ذكره قد وقع فيكون للمحكمة الحق في مباشرة السلطات الاخرى المنصوص عنها في المادة ١٨٧ .

المصفي الرسمي

تعيين المصفي الرسمي :

١٦٦ - (١) يجوز للمحكمة أن تعين شخصا أو اشخاصا يسمون المصفين الرسميين بغرض مباشرة اجراءات تصفية الشركة والقيام بما تفرضه المحكمة من الواجبات المتعلقة بالتصفية وبتعيين هؤلاء المصفين تنتهي جميع سلطات أعضاء مجلس ادارة الشركة .

(٢) يجوز للمحكمة أن تجعل تعيين المصفي بصفة مؤقتة في أى وقت بعد تقديم عريضة التصفية وقبل اصدار أمر التصفية .

(٣) اذا عينت المحكمة أكثر من مصف رسمي فيجب عليها أن تقرر ما اذا كانت الاعمال التي

سلطات المصفي الرسمي :

١٧٠ - للمصفي الرسمي باذن من المحكمة سلطة مباشرة الاعمال الآتية :

(١) اقامة الدعاوى ومباشرة الاجراءات القانونية مدنية كانت او جنائية وغيرها والدفاع فيها باسم الشركة ونياابة عنها ،

(ب) مزاوله أعمال الشركة بالقدر اللازم لتصفيتها تصفية مجزية ،

(ج) بيع أموال الشركة العقارية منها والمنقولة بالزاد العام او بطريق التعاقد الخاص وله سلطة نقلها بجملتها الى أى شخص او شركة او بيعها مجزاة ،

(د) مباشرة جميع الاعمال باسم الشركة ونياابة عنها وابرار جميع العقود الموثقة والمستندات الاخرى واعطاء الايصالات وله أن يستعمل في ذلك خاتم الشركة اذا لزم الامر ،

(هـ) الدخول مع الغرماء والمطالبة بأى رصيد مستحق من اصول تفليسة أى ملزم بالدفع واثبات ذلك الرصيد وله أن يستلم حصصا في توزيع التفليسة في نظير ذلك الرصيد كأنه دين مستقل مستحق على المفلس بنسبة هذا الدين الى سائر الديون ،

(و) سحب وقبول وتحرير وتظهير أية كمبيالة او سند اذنى باسم الشركة وبالنياابة عنها ويكون لعمله هذا نفس الاثر بالنسبة لمسئولية الشركة كما لو حصل ذلك السحب او القبول او التحرير او التظهير من الشركة نفسها او بالنياابة عنها فى أثناء عملها العادى ،

(ز) تدبير النقود اللازمة لضمان اصول الشركة ،

(ح) الحصول باسمه الرسمي على اوامر ادارة شركة أى ملزم بالدفع يكون قد توفى وله أن يباشر باسمه الرسمي أى عمل آخر لازم للحصول على أية مبالغ ونقود مستحقة على الملزم بالدفع او على تركته مما لا يتيسر عمله باسم الشركة ، وفى جميع هذه الاحوال تعتبر هذه المبالغ كأنهما مستحقة للمصفي نفسه لكى يتمكن من الحصول على اوامر ادارة الشركة

يفرض هذا القانون على المصفي الرسمي القيام بها أو يفوضه في القيام بها يباشرها جميع المصفين الرسميين الذين عينتهم أو يباشرها احدهم أو أكثر من واحد منهم .

(٤) يجوز للمحكمة أن تقرر ما اذا كان على المصفي أن يقدم ضمانا عند تعيينه مع بيان ذلك الضمان .

(٥) تكون أعمال المصفي الرسمي صحيحة ولو ظهر فيما بعد ان تعيينه كان معيبا ،

على انه ليس في هذا البند ما يعتبر مصححا لاية أفعال يقوم بها المصفي الرسمي بعد مايتبين ان تعيينه كان غير صحيح .

(٦) لا يعين حارس على الاصول التى تحت يد المصفي الرسمي .

استقالة المصفي الرسمي وعزله وملء وظيفته ودفع تعويض له

١٦٧ - (١) يجوز للمصفي الرسمي أن يستقيل من عمله ويجوز للمحكمة عزله مع توضيح الاسباب المسوغة لذلك .

(٢) اذا خلت وظيفة المصفي الرسمي المعين من قبل المحكمة تولت المحكمة ملء وظيفته .

(٣) يدفع للمصفي الرسمي مرتب أو اجر بنسبة مئوية أو غير ذلك حسبما تأمر به المحكمة فاذا عينت المحكمة أكثر من مصف واحد فيوزع هذا الاجر عليهم بالنسب التى تقررها المحكمة.

١٦٨ - يعرف المصفي الرسمي بلقب المصفي الرسمي للشركة المعين مصفيا لها ولا يعرف باسمه الشخصى .

الحراسة على اموال الشركة :

١٦٩ - (١) يضع المصفي الرسمي تحت حراسته أو رقابته جميع اموال الشركة وأمتعتها ودعاويها الصالحة للتقاضى مما يكون للشركة حق فيه أو يظهر ان لها حقا فيه .

(٢) تعتبر جميع اموال الشركة تحت حراسة المحكمة اذا لم يعين للشركة مصف رسمي أو اذا خلت وظيفة المصفي فيها .

المذكور لاستيفاء تلك المبالغ ، على انه ليس في هذه السلطات المخولة للمصفي الرسمي ما يؤثر على حقوق المدير الرسمي للشركات او على واجباته وامتيازاته ،

(ط) القيام بالاعمال الاخرى اللازمة لتصفية اعمال الشركة وتوزيع اصولها .

السلطة التقديرية للمصفي الرسمي .

١٧١ - يجوز للمحكمة ان تنص في اى امر تصدره على انه يجوز للمصفي الرسمي مباشرة اية سلطة من السلطات السابق ذكرها دون اذن من المحكمة او بغير تدخلها ويجوز لها في الاحوال التى يعين فيها المصفي الرسمي بصفة مؤقتة ان تحدد سلطاته وتقيدها في الامر الصادر بتعيينه .

تقديم المساعدة القانونية للمصفي الرسمي :

١٧٢ - يجوز للمصفي الرسمي باذن من المحكمة ان يعين محاميا ليساعده في اداء واجباته على انه اذا كان المصفي الرسمي هو نفسه محاميا فلا يجوز له ان يعين شريكه في مكتبه الا اذا قبل هذا الاخير ان يكون عمله بغير اجر (١) .

واجب المصفي في الاحتفاظ بدفاتر رسمية في التصفية :

١٧٣ - يجب على المصفي الرسمي للشركة التى تباشر المحكمة تصفيتها ان يحتفظ بالكيفية المقررة بدفاتر منتظمة يدون فيها القيود ومحاضر الاجراءات في الاجتماعات وما يتقرر فيها من المسائل الاخرى ويجوز لاي دائن او ملزم بالدفع ان يطلع على هذه الدفاتر بنفسه او بوكيل عنه على ان تراعى في ذلك رقابة المحكمة .

مباشرة المصفي سلطاته والرقابة عليها .

١٧٤ - (١) مع عدم الاخلال باحكام هذا القانون يجب على المصفي الرسمي للشركة التى تقوم المحكمة بتصفيتها ان يراعى في ادارة اصول الشركة وفي توزيعها بين الدائنين

التعليمات التى ترد في القرارات الصادرة من الدائنين او الملزمين بالدفع في اى اجتماع عام .

(٢) يجوز للمصفي الرسمي دعوة جميع الدائنين او الملزمين بالدفع الى عقد اجتماع عام للتحقق من رغباتهم ويجب عليه ان يدعو الى عقد اجتماعات في المواعيد التى يعينها الدائنون او الملزمون بالدفع في القرارات الصادرة منهم او متى طلب منه ذلك كتابة اصحاب ما قيمته العشر $\frac{1}{10}$ من الدائنين او من الملزمين بالدفع على حسب الاحوال .

(٣) يجوز للمصفي الرسمي بالكيفية المقررة ان يطلب توجيهات من المحكمة فيما يتعلق بأية مسألة معينة تنشأ عن التصفية .

(٤) مع عدم الاخلال باحكام هذا القانون يجب على المصفي ان يستعمل سلطته التقديرية في ادارة اصول الشركة وتوزيعها على الدائنين .

(٥) يجوز لمن يتضرر من فعل او قرار صادر من المصفي الرسمي ان يرفع الامر الى المحكمة ويجوز للمحكمة ان تؤيد ذلك الفعل او القرار او تنقضه او تعدله وان تصدر الامر الذى يكون عادلا في تلك الظروف .

السلطات العادية للمحكمة

اعداد قائمة باسماء الملزمين بالدفع واستعمال
الاصول :

١٧٥ - (١) يجب على المحكمة ان تقوم بأسرع ما يمكن بعد اصدار امر التصفية باعداد قائمة باسماء الملزمين بالدفع ولها سلطة تصحيح سجل الاعضاء في جميع الاحوال التى تقتضى التصحيح بالتطبيق لهذا القانون ويجب عليها ان تقوم بما يلزم لتحصيل اصول الشركة واستخدامها في الوفاء بالتزاماتها .

(٢) يجب على المحكمة عند اعداد قائمة الملزمين بالدفع ان تفرق بين الاشخاص الملزمين بالدفع بنساء على حقهم الذاتى وبين الملزمين بالدفع بصفتهن نائبات عن الغير او ملزمين بديون الغير .

سلطة طلب تسليم الاموال :

١٧٦ - يجوز للمحكمة في اى وقت بعد

اصدار امر التصفية ان تأمر أى شخص ورد اسمه فى قائمة المزمين بالدفع وقتئذ واى امين او حارس او مصرف او وكيل او اى موظف فى الشركة بأن يدفع للمصفى او يسلم له او يرد اليه او ينقل له فوراً او خلال المدة التى تعينها المحكمة اية نقود او اموال او مستندات تكون تحت يده توجد بينه مبدئية على انها من حق الشركة .

السلطة فى امر المزم بالدفع بوفاء الديون :

١٧٧ - (١) - يجوز للمحكمة فى اى وقت بعد اصدار امر التصفية ان تأمر اى شخص ورد اسمه فى قائمة المزمين بالدفع وقتئذ بأن يدفع للشركة بالكيفية المبينة فى الامر اية نقود مستحقة عليه او على تركة الشخص الذى ينوب عنه وذلك بخلاف اية نقود يجب عليه او على التركة اداؤها بناء على اية مطالبة بمقتضى هذا القانون .

(٢) يجوز للمحكمة عند اصدار هذا الامر ان تخصص بطريق المقاصة لكل من تكون مسئوليته غير محدودة من اعضاء مجلس الادارة او المديرين او لتركته اية مبالغ مستحقة له او لتركته على الشركة عن اية معاملة مستقلة او عقد مستقل مع الشركة ولكن لا يجوز جراء المقاصة بالنسبة لاية مبالغ مستحقة له بصفته عضواً فى الشركة فيما يتعلق باية حصة او ربح .

على انه اذا استوفى جميع الدائنين حقوقهم كاملة جاز ان يخصم للمزم بالدفع اية نقود مستحقة له من الشركة عن اى حساب وذلك بطريق المقاصة مقابل اية مطالبة لاحقة .

سلطة المحكمة فى المطالبة بالدفع :

١٧٨ - (١) - يجوز للمحكمة فى اى وقت بعد اصدار امر التصفية وقبل التحقق من كفاية اصول الشركة او بعد ذلك ، ان تطالب جميع او احدى المزمين بالدفع الواردة اسماؤهم فى قائمة المزمين بالدفع وتأمرهم بأن يدفعوا قيمة المطالبات الى الحد الذى يلتزمون به وذلك لسداد المبالغ التى تراها المحكمة لازمة للوفاء بديون والتزامات الشركة ونفقات وتكاليف ومصروفات التصفية ولأجل تسوية حقوق المزمين بالدفع فيما بينهم .

(٢) يجوز للمحكمة ان تراعى عند عمل المطالبات احتمال عدم قيام بعض المزمين بالدفع بالوفاء بكل او بعض المطالبات .

سلطة المحكمة فى الامر بان يكون الدفع فى مصرف

١٧٩ - يجوز للمحكمة ان تأمر اى ملزم بالدفع او اى مشتر او اى شخص آخر يستحق عليه مبلغ للشركة ، بأن يدفع المبلغ فى مصرف معين او احدى فروع حساب المصفى الرسمى بدلا من دفعه للمصفى ، ويجوز تنفيذ هذا الامر بنفس الطريقة التى ينفذ بها كما لو كان صادرا بدفع المبلغ للمصفى الرسمى .

تنظيم الحسابات عن طريق المحكمة :

١٨٠ - جميع النقود والكمبيالات والسندات وغيرها من الضمانات التى تدفع او تسلم الى مصرف معين او احدى فروع ، تكون فى حالة تصفية الشركة عن طريق المحكمة ، خاضعة من جميع الوجوه لاوامر المحكمة .

الامر الصادر للمزم بالدفع :

يعتبر بيئة قاطعة على ما جاء فيه :

١٨١ - (١) الامر الصادر من المحكمة للمزم بالدفع يعتبر - مع مراعاة حق استثنائه - بيئة قاطعة على استحقاق المبلغ - ان وجد - الذى يصدر الامر المذكور بدفعه او يقرر بأنه مستحق

(٢) جميع المسائل الاخرى المتعلقة بالموضوع والمذكورة فى الامر يعتبر ذكرها صحيحا فى مواجهة جميع الاشخاص وبالنسبة لجميع الاجراءات .

سلطة المحكمة فى حرمان الدائنين الذين لم يشبوا ديونهم فى الميعاد تسوية حقوق المزمين بالدفع :

١٨٢ - يجوز للمحكمة ان تحدد ميعادا او مواعيد ليثبت فيها الدائنون ديونهم او طلباتهم والا حرموا من الانتفاع بأى توزيع يحصل قبل اثباتها .

١٨٣ - يجب على المحكمة ان تسوى حقوق المزمين بالدفع فيما بينهم وان توزع كل زيادة بين من يستحقونها .

سلطة المحكمة في الامر بدفع المصروفات :

١٨٤ - يجوز للمحكمة في حالة عدم كفاية اصول الشركة للوفاء بالتزاماتها ان تصدر امرا بأن يدفع من هذه الاصول بحسب الاسبقية التي تراها عادلة المصروفات والنفقات والتكاليف التي انفقت في التصفية .

حل الشركة :

١٨٥ - (١) يجب على المحكمة متى انتهت اعمال التصفية ان تصدر امرا بحل الشركة اعتبارا من تاريخ هذا الامر وتعتبر الشركة تبعا لذلك منحلة .

(٢) يرسل المصفي الرسمي هذا الامر الى المسجل خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ويجب على المسجل ان يدون في دفاتره مذكرة بحل الشركة .

(٣) اذا قصر المصفي الرسمي في تنفيذ مقتضيات هذه المادة فيعاقب بغرامة لا تجاوز خمسة جنيهات عن كل يوم يستمر فيه التقصير .

السلطات غير العادية للمحكمة

سلطة استدعاء من يشبه في أن يكون لديه شيء من اموال الشركة :

١٨٦ - (١) يجوز للمحكمة بعد اصدار امر التصفية ان تستدعي أى موظف في الشركة أو أى شخص يكون معروفا أو يشتهر بأن في حيازته شيئا من اموال الشركة أو يشتهر في ان يكون مدينا للشركة أو أى شخص تراه المحكمة قادرا على الادلاء بمعلومات .

(٢) يجوز للمحكمة بعد تحليفه اليمين ان تستجوبه في شأن المسائل السابق ذكرها ويحصل الاستجواب اما شفويا أو كتابة وتطلب المحكمة من المستجوب التوقيع على اقواله .

(٣) يجوز للمحكمة ان تطلب من أى شخص تقديم ما لديه أو تحت تصرفه من مستندات متعلقة بالشركة فاذا ادعى ان له على المستندات التي يقدمها حق الحبس فان تقديمها لا يخل بهذا الحق وتختص المحكمة عند التصفية بالفصل في المسائل المتعلقة بحق الحبس المذكور .

(٤) اذا رفض الشخص الذى استدعته المحكمة الحضور امامها في الميعاد المحدد بعد ان يكون قد عرض عليه مبلغ معقول لمصروفات حضوره ، ولم يكن لديه مانع مشروع من الحضور (تحاط المحكمة علما به في أثناء الجلسة وتقبله) جاز للمحكمة ان تأمر باعتقاله واحضاره امامها لاستجوابه .

سلطة المحكمة في ان تأمر باستجواب

مؤسسى الشركة وأعضاء مجلس

ادارتها ... الخ استجوابا

علنيا .

١٨٧ - (١) اذا أصدرت المحكمة أمرا بتصفية الشركة وقدم المصفي الرسمي للمحكمة طلبا أوضح فيه رأيه بأن غشا قد وقع من أحد الاشخاص عند تأسيس الشركة أو تكوينها أو ان غشا قد وقع من أحد أعضاء مجلس ادارة الشركة أو أى موظف آخر فيها بالنسبة للشركة منذ تكوينها ، جاز للمحكمة ، بعد فحص الطلب ان تأمر أى شخص اشترك في تأسيس الشركة أو في تكوينها أو كان عضوا في مجلس ادارتها أو مديرا لها أو أى موظف آخر فيها بالحضور امامها في يوم تحدده لاستجوابه في جلسة علنية عن تأسيس الشركة أو تكوينها أو سير اعمالها أو عن مسلكه ومعاملاته بصفته من أعضاء مجلس الادارة أو مديرا للشركة أو موظفا فيها .

(٢) يجب أن يشترك المصفي الرسمي في هذا الاستجواب ويجوز له أن يستخدم اذا رخصت له المحكمة في ذلك باذن خاص لهذا الغرض مساعدة قانونية تقبلها المحكمة .

(٣) يجوز لاي دائن أو ملزم بالدفع أن يشترك أيضا في هذا الاستجواب بشخصه أو بطريق أى شخص له حق الحضور امام المحكمة .

(٤) يجوز للمحكمة أن توجه الى الشخص الذى تستجوبه ما تراه مناسبا من الاسئلة .

(٥) يجب أن يحلف الشخص المراد استجوابه اليمين ويجب عليه الاجابة على جميع الاسئلة التى توجهها المحكمة أو التى تسمح بتوجيهها اليه .

(٦) يجوز لمن صدر الامر باستجوابه بموجب هذه المادة أن يستخدم على نفقته الخاصة أى شخص

تنفيذ الاوامر واستئنافها**سلطة تنفيذ الاوامر :**

١٩٠ - جميع الاوامر الصادرة من المحكمة بموجب هذا القانون يجوز تنفيذها بنفس الطريقة التي تنفذ بها الاحكام الصادرة من تلك المحكمة فى أى قضية قيد النظر أمامها .

الأوامر التى تصدرها أى محكمة تنفذها المحاكم الأخرى :

١٩١ - أى أمر تصدره المحكمة أثناء تصفية الشركة يجب تنفيذه فى أى مكان فى السودان .

كيفية التصرف فى الاوامر التى تنفذها محاكم أخرى :

١٩٢ - اذا أصدرت احدى المحاكم أمرا وأريد تنفيذه بواسطة محكمة أخرى فيجب تقديم صورته معتمدة من الامر الى الموظف المكلف بتنفيذه فى هذه المحكمة ويعتبر تقديم الصورة المذكورة دليلا كافيا على صدور الامر ويجب عندئذ على تلك المحكمة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الأمر كأنه صادر منها .

استئناف الاوامر :

١٩٣ - اعادة النظر فى الاوامر والقرارات الصادرة فى شأن تصفية الشركة بواسطة المحكمة واستئناف هذه الاوامر يجوز أن يكون بنفس الكيفية والشروط التى تستأنف بها الاوامر أو القرارات الصادرة من نفس المحكمة فى القضايا التى تدخل فى اختصاصها العادى .

التصفية الاختيارية

الاحوال التى يجوز فيها تصفية الشركة تصفية اختيارية :

١٩٤ - يجوز تصفية الشركة تصفية اختيارية فى الاحوال الآتية : -

(أ) متى انتهت المدة المحدودة - ان وجدت - للشركة فى نظامها أو اذا وقع الحادث الذى ينص نظام الشركة على حلها عند وقوعه وأصدرت الشركة فى اجتماعها العام قرارا يقضى بتصفيتها تصفية اختيارية ،

له حق الحضور أمام المحكمة ويكون هذا الشخص حرا فى أن يوجه للشخص المستجوب ما تراه المحكمة عادلا من الاسئلة التى تمكنه من شرح أو تعديل أية اجابة صدرت منه على أنه اذا رأت المحكمة تبرئة المستجوب من أية تهمة قدمت ضده أو نسبت اليه جاز لها أن تقرر له ما تراه مناسبا من المصروفات .

(٧) يجب أن يدون الاستجواب وأن يتلى على المستجوب أو يقرأه هو وأن يوقع عليه ويجوز استعمال محضر الاستجواب فيما بعد كدليل ضده فى الاجراءات المدنية ويجب أن يكون المحضر معروضا ليطلع عليه فى الاوقات المعقولة أى دائن أو ملزم بالدفع .

(٨) يجوز للمحكمة ، اذا استصوبت ذلك ، أن تؤجل الاستجواب من وقت لآخر .

(٩) يجوز أن يحصل الاستجواب المنصوص عليه فى هذه المادة أمام قاض جزئى من الدرجة الاولى اذا قررت المحكمة ذلك ومع مراعاة أية قواعد تراها مناسبة فى هذا الشأن ، ويجوز للشخص الذى يحصل أمامه الاستجواب أن يباشر السلطات المخولة للمحكمة بموجب هذه المادة فيما يتعلق بسير الاستجواب عدا ما يتعلق منها بالمصروفات .

سلطة القبض على الملزم بالدفع الهارب :

١٨٨ - اذا ثبت للمحكمة ، فى أى وقت قبل أو بعد اصدار أمر التصفية ، وجود سبب يرجح اعتقادها بأن أحد الملزمين بالدفع على وشك مغادرة السودان أو الاختفاء بطريقة أخرى أو أنه نقل أو أخفى شئ من أمواله للتهرب من الوفاء بالمطالبات أو لتفادى استجوابه عن أعمال الشركة جاز للمحكمة أن تأمر بالقبض عليه وضبط دفاتره وأوراقه وأمواله المنقولة والتحفظ عليه وعليها فى مكان أمين الى الوقت الذى تقررره المحكمة .

استبقاء الاجراءات الأخرى :

١٨٩ - السلطات المخولة للمحكمة بمقتضى هذا القانون سلطات اضافية وليست تقييدا لاية سلطات أخرى موجودة لمباشرة الاجراءات ضد أى ملزم بالدفع للشركة أو مدين لها أو ضد تركة أيهما لاستيفاء أية مطالبات أو مبالغ أخرى .

(ب) اذا قررت الشركة بمقتضى قرار خاص ان تصفى تصفية اختيارية .

(ج) اذا قررت الشركة بمقتضى قرار غير عادى أنها لا تستطيع الاستمرار فى مباشرة أعمالها بسبب التزاماتها وأنه من المستحسن تصفيتها .

بدء التصفية الاختيارية :

١٩٥ - تعتبر التصفية الاختيارية للشركة أنها بدأت من وقت صدور القرار الذى أجاز هذه التصفية .

اثر التصفية الاختيارية على وضع الشركة :

١٩٦ - يجب على الشركة عند تصفيتها تصفية اختيارية أن توقف مزاولة أعمالها من ابتداء التصفية الا ما كان منها لازما لفائدة التصفية ومع ذلك تحتفظ الشركة بشخصيتها المعنوية وسلطاتها الاعتبارية الى أن تحل ولو تضمن نظامها نصا يخالف ذلك .

اعلان قرار التصفية الاختيارية :

١٩٧ - (١) يجب على الشركة اعلان أى قرار خاص أو قرار غير عادى بتصفيتها تصفية اختيارية وذلك خلال عشرة أيام من صدور القرار بنشره فى الجريدة الرسمية وأيضا فى أية صحيفة - ان وجدت - تصدر فى الجهة الواقع بها مكتب الشركة المسجل .

(٢) اذا قصرت الشركة فى تنفيذ مقتضيات هذه المادة فتعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات عن كل يوم يستمر فيه التقصير ويعاقب بنفس العقوبة كل موظف بالشركة أذن أو سمح عمدا بذلك التقصير مع علمه به .

الآثار المترتبة على التصفية الاختيارية :

١٩٨ - يترتب على تصفية الشركة تصفية اختيارية الآثار الآتية : -

(أ) تستعمل أصول الشركة فى الوفاء بالتزاماتها وفقا للنظام القانونى لترتيب أولوياتها وتوزع مع مراعاة ما تقدم بين الاعضاء وفقا لحقوقهم ومصالحهم فى الشركة الا اذا نص نظامها على خلاف ذلك ،

(ب) تعين الشركة فى اجتماع عام مصفيا أو أكثر لتصفية أعمالها وتوزيع أصولها وتحديد الاجر الذى يدفع للمصفى أو للمصفين ،

(ج) تنتهى بتعيين المصفى جميع سلطات أعضاء مجلس الادارة الا بالقدر الذى تأذن الشركة فى اجتماع عام باستمراره أو يأذن به المصفى .

(د) يجوز للمصفى أن يباشر بدون اذن من المحكمة جميع السلطات التى يخولها هذا القانون للمصفى الرسمى فى التصفية التى تباشرها المحكمة ،

(هـ) يجوز للمصفى مباشرة السلطات المخولة للمحكمة بموجب هذا القانون بشأن اعداد قائمة الملزمين بالدفع وعمل المطالبات ودفع ديون الشركة وتسوية حقوق الملزمين بالدفع فيما بينهم ،

(و) تعتبر قائمة الملزمين بالدفع بينة ابتدائية على مسئولية الاشخاص الواردة أسماؤهم فى القائمة بأنهم ملزمون بالدفع ،

(ز) اذا عين عدة مصفين جاز أن يباشر واحد أو أكثر منهم كل سلطة مخولة بمقتضى هذا القانون حسبما تقرره الشركة عند تعيينهم فان لم تقرر شيئا من ذلك باشرها أى عدد منهم لا يقل عن اثنين ، (ح) اذا لم يوجد مصف لاي سبب من الاسباب جاز للمحكمة تعيين مصف بناء على طلب أحد الملزمين بالدفع ،

(ط) يجوز للمحكمة عزل المصفى لسبب يقدم لها وتعين مصف آخر .

اعلان المصفى عن تعيينه :

١٩٩ - (١) يجب على المصفى فى التصفية الاختيارية أن يودع خلال واحد وعشرين يوما من تعيينه اعلانا عن هذا التعيين لدى المسجل بالشكل المقرر .

(٢) اذا لم يقم المصفى بتنفيذ مقتضيات هذه المادة فيعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات عن كل يوم تستمر فيه المخالفة .

حقوق الدائنين فى التصفية الاختيارية :

٢٠٠ - (١) يجب على المصفى المعين من قبل الشركة فى التصفية الاختيارية أن يرسل خلال

سبعة أيام من تعيينه اعلانا بالبريد الى جميع من يتبين له أنهم دائنون للشركة يخطرهم فيه عن عقد اجتماع لدائنى الشركة فى تاريخ لا يقل عن واحد وعشرين يوما ولا يزيد عن شهر من تعيينه وفى الزمان والمكان المبينين فى الاعلان ويجب عليه أيضا أن ينشر اعلانا عن هذا الاجتماع مرة واحدة فى الجريدة الرسمية ومرة على الاقل فى صحيفة - ان وجدت - تصدر فى الجهة الواقع بها مكتب الشركة المسجل أو المحل الرئيسى لاعمالها .

(٢) يجب على الدائنين أن يقرروا فى الاجتماع الذى يعقد بموجب البند السابق ما اذا كان من اللازم تقديم طلب للمحكمة لتعيين مصف بدلا من المصفى المعين من قبل الشركة أو تعيين مصف آخر معه ، فاذا قرر الدائنون تقديم هذا الطلب فيجوز تقديمه للمحكمة فى أى وقت لا يجاوز أربعة عشر يوما بعد تاريخ الاجتماع عن طريق أى دائن يعين لهذا الغرض فى الاجتماع .

على أنه يجوز للمحكمة أن تصدر فى أى وقت أمرا بمد ميعاد تقديم الطلب بموجب هذا البند الى المدة التى تراها مناسبة .

(٣) يجوز للمحكمة عند تقديم الطلب اليها أن تأمر اما بعزل المصفى المعين من قبل الشركة وتعين مصف غيره أو بتعيين مصف يشترك مع المصفى المعين من قبل الشركة أو أن تصدر أى أمر آخر تراه عادلا مراعيه فى ذلك مصلحة دائنى الشركة والمزمين بالدفع لها .

(٤) يجب على المحكمة أن تصدر الامر الذى تراه مناسباً فى شأن مصروفات الطلب فاذا رأت أنه يقوم على أسباب معقولة ، مراعية فى هذا التقرير مصالح الدائنين فى التصفية ، جاز أن تأمر بان تدفع مصروفات الطلب من أصول الشركة ولو رفضت الطلب أو فصلت فيه بطريقة أخرى لا تتفق مع ما طلبه مقدم الطلب .

سلطة ملء وظيفة المصفى :

٢٠١ - (١) اذا خلت وظيفة المصفى المعين من قبل الشركة فى التصفية الاختيارية بسبب الوفاة أو الاستقالة أو لغير ذلك من الاسباب جاز للشركة ملء هذه الوظيفة فى اجتماع عام تعقده وذلك مع مراعاة أى اتفاق مع دائنيها .

(٢) يجوز توجيه الدعوة للاجتماع العام الذى يعقد للغرض سالف الذكر من أحد المزمين بالدفع أو من أحد المصفين الباقين ان كان قد تعين للتصفية أكثر من مصف واحد .

(٣) ينعقد الاجتماع العام بالطريقة المنصوص عنها فى نظام الشركة أو بالطريقة التى تقررها المحكمة بناء على طلب المزم بالدفع أو المصفين القائمين بأعمال التصفية .

التفويض فى سلطة تعيين المصفين :

٢٠٢ - (١) يجوز للشركة التى على وشك التصفية الاختيارية أو فى دور هذه التصفية أن تفوض الى دائنيها أو الى أية لجنة منهم بمقتضى قرار غير عادى سلطة تعيين المصفين أو أحدهم وشغل ما يخلو من وظائف المصفين والاتفاق بشأن السلطات التى يباشرها المصفون وطريقة مباشرة هذه السلطات .

(٢) يكون للعمل الذى يقوم به الدائنون بناء على أية سلطة فوضوا فيها على الوجه المتقدم نفس الاثر كما لو كان صادرا من الشركة .

الاحوال التى يكون فيها الاتفاق ملزما للدائنين :

٢٠٣ - (١) مع مراعاة حق الاستثناء المنصوص عليه فى هذه المادة يكون الاتفاق المبرم بين الشركة وبين دائنيها عندما تكون الشركة على وشك التصفية الاختيارية أو فى دور هذه التصفية ملزما للشركة اذا اجازته بقرار غير عادى وملزما للدائنين اذا قبله ثلاثة أرباع الدائنين من حيث العدد والقيمة .

(٢) يجوز لاي دائن أو ملزم بالدفع أن يرفع الى المحكمة استثناء عن ذلك الاتفاق خلال ثلاثة أسابيع من اتمامه ويجوز للمحكمة فى هذه الحالة تعديل الاتفاق المذكور أو تغييره أو تأييده حسبما تراه متفقا مع العدالة .

سلطة المصفين فى قبول أسهم . الخ كمقابل لبيع أموال الشركة :

٢٠٤ - (١) فى الاحوال التى يراد فيها تصفية الشركة كلها تصفية اختيارية أو التى تكون فيها بالفعل فى دور هذه التصفية وأريد تحويل أو بيع

المخالف للقرار يجوز تحديده بالاتفاق فاذا وقع بين الطرفين نزاع بشأنه فيفصل في النزاع بطريق التحكيم .

سلطة رفع الامر للمحكمة .

٢٠٦ - (١) اذا كانت الشركة في دور التصفية الاختيارية فيجوز للمصفي أو لأى ملزم بالدفع أو لأى دائن ان يطلب من المحكمة الفصل فى أى نزاع يقع فى التصفية أو أن تباشر فى شأن تنفيذ المطالبات أو غيرها من المسائل جميع أو احدى السلطات التى يجوز لها مباشرتها اذا كانت هى التى تتولى التصفية بنفسها .

(٢) اذا اقتنعت المحكمة بعدالة وفائدة الفصل فى النزاع أو مباشرة السلطة المطلوب منها مباشرتها جاز لها قبول الطلب كله أو بعضه بالشروط التى تستصوبها ويجوز لها ان تصدر فى شأن هذا الطلب امرا آخر تراه متفقا مع العدالة .

سلطة المصفي فى الدعوة لعقد اجتماع عام .

٢٠٧ - (١) اذا كانت الشركة فى دور التصفية الاختيارية فيجوز للمصفي ان يدعو من وقت لآخر لعقد اجتماع عام للشركة يكون الغرض منه الحصول على موافقة من الشركة بمقتضى قرار خاص أو قرار غير عادى أو لأية اغراض أخرى يراها مناسبة .

(٢) اذا استمرت تصفية الشركة مدة تزيد على سنة فيجب على المصفي توجيه الدعوة لعقد اجتماع عام للشركة فى آخر السنة الأولى من بدء التصفية وفى آخر كل سنة تالية لها أو كلما امكن الانعقاد بعد ذلك ويجب عليه ان يعرض على الاجتماع تقريرا بالشكل المقرر مشتملا على التفاصيل المقررة فيما يتعلق باجراءات التصفية وحالتها .

الاجتماع العام النهائى وحل الشركة .

٢٠٨ - (١) فى كل حالة من حالات التصفية الاختيارية يجب على المصفي بمجرد تصفية اعمال الشركة تصفية كاملة ان يعد حسابا عن التصفية يبين فيه الطريقة التى باشر بها التصفية وكيف حصل التصرف فى اموال الشركة ويجب عليه عندئذ أن يدعو لعقد اجتماع عام للشركة ليعرض عليه هذا الحساب وليقدم عنه الايضاحات .

كل أو بعض أعمالها أو أموالها لشركة أخرى (وتسمى فى هذه المادة الشركة المحولة اليها) يجوز لمصفي الشركة الأولى (وتسمى فى هذه المادة الشركة المحولة) بمقتضى قرار خاص من الشركة ، يفوضه تفويضا عاما أو تفويضا فى ابرام أى اتفاق خاص ، أن يستلم على سبيل التعويض أو بعض التعويض عن التحويل أو البيع اسهما أو وثائق تأمين أو ما شابه ذلك من الحقوق فى الشركة المحول اليها لتوزيعها على أعضاء الشركة المحولة كما يجوز له أن يبرم أى اتفاق آخر يجيز لأعضاء الشركة المحولة أن يشتركوا فى أرباح الشركة المحولة اليها أو أن يحصلوا منها على أية فوائد أخرى بدلا من أو بالاضافة الى استلام مبالغ نقدية أو أخذ أسهم أو وثائق تأمين أو حقوق أخرى من هذا القبيل .

(٢) أى بيع أو اتفاق يتم طبقا لهذه المادة يكون ملزما لأعضاء الشركة المحولة .

(٣) اذا لم يصوت عضو من أعضاء الشركة المحولة لصالح القرار الخاص فى أى اجتماع يعقد لاصدار ذلك القرار أو تأييده وأعرب عن مخالفته للقرار بكتاب يرسله الى المصفي ويتركه فى مركز الشركة المسجل خلال سبعة أيام من تأييد القرار المذكور جاز لهذا العضو أن يطلب من المصفي اما الامتناع عن تنفيذ القرار واما أن يشتري مصلحته فى الشركة بثمن يحدد بالاتفاق أو بطريق التحكيم بالكيفية المنصوص عنها فيما بعد .

(٤) اذا اختار المصفي شراء مصلحة هذا العضو فى الشركة فيجب عليه دفع الثمن قبل أن تحل الشركة وعليه أن يدبره بالطريقة التى تعين بقرار خاص .

(٥) لا يكون القرار الخاص غير صحيح فى تطبيق أحكام هذه المادة بسبب صدوره قبل أو مع القرار الصادر بتصفية الشركة أو قرار تعيين المصفين ولكن اذا صدر خلال سنة أمر بتصفية الشركة عن طريق المحكمة أو تحت اشرافها فلا يكون هذا القرار صحيحا الا اذا أجازته المحكمة .

طريقة تحديد الثمن :

٢٠٥ - الثمن الواجب دفعه لشراء مصلحة العضو

(٢) تكون الدعوة لانعقاد الاجتماع بطريق اعلان يوضح فيه زمان ومكان الانعقاد والغرض منه ويجب اجراء النشر قبل ميعاد الانعقاد بشهر على الاقل وبالطريقة المبينة في المادة ١٩٧ .

(٣) يجب على المصفي ان يودع لدى المسجل خلال اسبوع بعد الاجتماع تقريراً عن عقد الاجتماع وتاريخه فاذا لم يتم بتنفيذ ذلك فيحكم عليه بغرامة لا تجاوز خمسة جنيهات عن كل يوم تستمر فيه المخالفة .

(٤) يجب على المسجل متى اودع لديه التقرير المشار اليه ان يسجله فوراً وتعتبر الشركة منحلة عند مضي ثلاثة اشهر من تسجيل التقرير على انه يجوز للمحكمة بناء على طلب المصفي أو طلب أى شخص آخر يتبين للمحكمة ان له مصلحة فى الموضوع ان تصدر امراً بتأجيل تاريخ نفاذ حل الشركة الى الاجل الذى تراه المحكمة مناسباً .

(٥) يجب على الشخص الذى صدر امر المحكمة بموجب البند (٤) بناء على طلبه ان يودع لدى المسجل خلال الواحد والعشرين يوماً التالية لصدور الامر صورة معتمدة من الامر المذكور فاذا لم ينفذ ذلك فيحكم عليه بغرامة لا تجاوز خمسة جنيهات عن كل يوم تستمر فيه المخالفة .

تكلفة التصفية الاختيارية :

٢٠٩ - جميع المبالغ التى صرفت على الوجه الصحيح فى نفقات وتكاليف ومصروفات التصفية الاختيارية بما فى ذلك اجر المصفي يجب اداؤها من اصول الشركة بالاولوية على جميع المطالبات الاخرى الموجودة فى تاريخ التصفية .

استبقاء حقوق الدائنين والملزمين بالدفع :

٢١٠ - تصفية الشركة تصفية اختيارية لا تسقط حق أى دائن أو أى ملزم بالدفع فى ان تكون التصفية عن طريق المحكمة اذا رأت المحكمة بناء على طلب الدائن أو الملزم بالدفع ان حقوقهما تضار بالتصفية الاختيارية .

سلطة المحكمة فى اتباع اجراءات التصفية الاختيارية :

٢١١ - اذا كانت الشركة فى دور التصفية

الاختيارية وصدر أمر بتصفيتها عن طريق المحكمة فيجوز للمحكمة ان تقرر فى الامر المذكور أو فى أى أمر لاحق له العمل بجميع اجراءات التصفية الاختيارية أو ببعضها اذا رأت ذلك مناسباً .

التصفية تحت اشراف المحكمة

سلطة المحكمة فى الامر بتصفية الشركة تحت اشرافها :

٢١٢ - اذا قررت الشركة بقرار خاص أو استثنائى تصفية نفسها تصفية اختيارية فيجوز للمحكمة ان تصدر امراً بالاستمرار فى التصفية الاختيارية على ان يكون ذلك تحت اشراف المحكمة وبأن يكون للدائنين والملزمين بالدفع أو غيرهم حرية اللجوء الى المحكمة وبصفة عامة ان تكون التصفية طبقاً للشروط التى ترى المحكمة انها عادلة .

الاثـر المترتب على تقديم عريضة التصفية تحت اشراف المحكمة :

٢١٣ - لغرض تخويل المحكمة سلطة النظر فى القضايا تعتبر العرائض المقدمة لاستمرار التصفية الاختيارية تحت اشراف المحكمة بمثابة طلب للتصفية بواسطة المحكمة .

سلطة المحكمة فى مراعاة رغبات الدائنين والملزمين بالدفع :

٢١٤ - يجوز للمحكمة عند البت بين التصفية بطريقتها والتصفية تحت اشرافها ان تراعى فى تعيين المصفين وفى جميع المسائل الاخرى المتعلقة بالتصفية تحت اشرافها رغبات الدائنين والملزمين بالدفع التى تثبت لديها بأى دليل كاف .

سلطة المحكمة فى تعيين المصفين وعزلهم :

٢١٥ - (١) اذا صدر امر التصفية تحت اشراف المحكمة فيجوز لها ان تعين فى نفس الامر أو فى أى أمر لاحق له مصفياً اضافياً .

(٢) يكون للمصفي الذى تعينه المحكمة بموجب هذه المادة نفس السلطات ويخضع لنفس

نصوص تكميلية**بطلان التحويلات وغيرها بعد البدء فى التصفية :**

٢١٨ - (١) فى حالة التصفية الاختيارية يقع باطلا كل تحويل للاسهم عدا ما يحول منها للمصطفى أو بموافقته وكذلك يقع باطلا كل تعديل فى حالة اعضاء الشركة يحصل بعد البدء فى التصفية .

(٢) فى حالة التصفية عن طريق المحكمة أو تحت اشرافها يقع باطلا كل تصرف فى اموال الشركة (بما فى ذلك الدعاوى الصالحة للتقاضى) وكل تحويل للاسهم أو تعديل فى حالة الأعضاء يحدث بعد الشروع فى التصفية الا اذا امرت المحكمة بخلاف ذلك .

وجوب اثبات الديون بجميع أنواعها :

٢١٩ - فى كل تصفية (مع مراعاة تطبيق قانون الافلاس لسنة ١٩٢٩ على الشركات المعسرة بما يتفق وأحكام هذا القانون) يجوز اثبات جميع الديون المعلق دفعها على امر احتمالى وجميع المطالبات ضد الشركة سواء اكانت حالة أو مقبلة احتمالية أو غير احتمالية ويعمل تقدير صحيح بقدر الامكان عن قيمة تلك الديون أو المطالبات المعلقة على أمر احتمالى أو التى ليس لها قيمة معينة لسبب آخر .

تطبيق قواعد الافلاس فى تصفية الشركات المعسرة :

٢٢٠ - تسرى القواعد المعمول بها فى قانون الافلاس لسنة ١٩٢٩ بالنسبة لأصول الاشخاص الذين اشهر افلاسهم على تصفية الشركة المعسرة وتتبع هذه القواعد فى شأن حقوق الدائنين المضمونة ديونهم وغير المضمونة ديونهم وكذلك فى شأن الديون القابلة للاثبات وتقدير قيمة المبالغ التى تدفع سنويا والمطلوبات المقبلة أو الاحتمالية ويجوز لجميع الاشخاص الذين من حقهم فى أية حالة من هذا القبيل اثبات استلام الحصص من أصول الشركة ان يدخلوا فى التصفية وان يقدموا ضد الشركة المطالبات التى يجوز لهم تقديمها بمقتضى هذه المادة .

الالتزامات ويكون له من جميع الوجوه نفس الوضع كما لو كان معيناً من قبل الشركة .

(٣) يجوز للمحكمة عزل المصطفى الذى عينته على الوجه السابق أو أى مصصف مستمر فى وظيفته بموجب امر الاشراف والمحكمة أن تملأ الوظيفة التى تخلو بسبب العزل أو الوفاة أو الاستقالة .

الاثـر المترتب على امر الاشراف :

٢١٦ - (١) اذا صدر أمر التصفية تحت اشراف المحكمة جاز للمصطفى مع مراعاة القيود التى تفرضها المحكمة مباشرة جميع سلطاته بدون اذن من المحكمة أو تدخل من جانبها وذلك بنفس الكيفية التى يباشر بها هذه السلطات كما لو كانت الشركة تصفى تصفية اختيارية محضة .

(٢) استثناء مما ينص عليه البند (١) وفيما عدا الاغراض الواردة فى المادة ١٨٧ يعتبر الامر الصادر من المحكمة بتصفية الشركة تحت اشرافها بمثابة امر منها بتصفية الشركة عن طريق المحكمة وذلك بالنسبة لجميع الاغراض بما فى ذلك القضايا والاجراءات الاخرى ويخول الامر المذكور للمحكمة سلطة مطلقة فى القيام بالمطالبات أو فى تنفيذ المطالبات التى قام بها المصفون ومباشرة جميع السلطات الاخرى التى كان لها مباشرتها لو أن الامر قد صدر بتصفية الشركة عن طريق المحكمة .

(٣) فى تفسير النصوص التى تخول للمحكمة الامر بأى فعل أو شئ يراد عمله للمصطفى الرسمى أو لصالحه يقصد بعبارة « المصطفى الرسمى » المصطفى الذى يباشر التصفية .

تعين مصففين اختياريين فى حالات معينة فى وظيفة مصففين رسميين :

٢١٧ - اذا صدر أمر بالتصفية تحت اشراف المحكمة ثم صدر بعد ذلك امر بالتصفية عن طريق المحكمة جاز للمحكمة ان تعين بمقتضى الامر- الاخير ، أو أى أمر لاحق له ، المصفيين الاختياريين أو أحدهم بصفة مصففين رسميين فى التصفية عن طريقها وذلك اما بصفة مؤقتة أو دائمة واما باضافة أو بعدم اضافة أى شخص آخر اليهم .

المبالغ التي تدفع بطريق الأفضلية :

٢٢١ - (١) يجب عند التصفية ان تدفع بطريق الأولوية على جميع الديون الأخرى المبالغ الآتية :-

(أ) الديون غير التجارية المستحقة للحكومة أو لاية مصلحة من مصالح الحكومة أو لأية سلطة محلية مفوضة من الحكومة في استلام النقود ،

(ب) جميع المرتبات والاجور التي لا تزيد على خمسين جنيها والمستحقة للكتابة أو الخدم نظير الخدمات التي أداها للشركة خلال الستة أشهر السابقة على التاريخ المذكور أدناه (١) ،

(ج) جميع الاجور التي لا تزيد على خمسين جنيها والمستحقة لأي عامل أو صانع نظير الخدمات التي اداها للشركة خلال الستة أشهر السابقة على التاريخ المذكور أدناه سواء اكانت هذه الاجور تدفع عن مدة زمنية أو بحساب القطعة ،

(د) جميع المبالغ المستحقة للمؤجر نظير اجرة المنازل والاراضى المؤجرة للشركة عن مدة لا تجاوز الستة أشهر السابقة على التاريخ المذكور بالنسبة للمنازل والاراضى التي تشغلها الشركة في التاريخ المذكور ،

(هـ) جميع المبالغ التي لا تجاوز في أية حالة منفردة مبلغ مائة جنييه والمستحقة على الشركة نظير تعويض بموجب أى قانون من قوانين تعويض العمال يكون معمولاً به وتكون المسئولية بمقتضاء قد نشأت قبل التاريخ المذكور .

(٢) يكون الوفاء بالديون السابق ذكرها على الوجه الآتى :

(أ) تكون فيما بينها متساوية في المرتبة ويحصل الوفاء بها بأكملها الا اذا كانت أصول الشركة لا تكفى للوفاء بها فتخفف بنسب متساوية ،

(ب) يكون لها بمقدار مالا يكفى للوفاء بديون الدائنين العاديين من أصول الشركة المتوفرة لهذا الغرض أولوية على طلبات حائزى السندات بمقتضى حق امتياز عائم انشأته الشركة وتدفع بناء على ذلك من أية اموال يشملها حق الامتياز العائم أو تكون محلا له .

(٣) تسدد الديون السابقة فورا من الأصول بقدر ما يكفى للوفاء بها بعد حجز المبالغ اللازمة لنفقات ومصروفات التصفية .

(٤) فى الاحوال التى يأخذ فيها أو يكون قد اخذ فيها المالك أو أى شخص آخر بطريق التنفيذ بضائع أو امتعة للشركة خلال الثلاثة اشهر السابقة مباشرة على امر التصفية يكون للديون التى لها الأولوية بمقتضى هذه المادة حق امتياز أول على تلك البضائع أو الامتعة أو على عائد بيعها .

على ان يكون للمالك أو الشخص الآخر بالنسبة الى أى مبلغ يكون قد دفع بموجب أى حق امتياز مما ذكر نفس حقوق الأولوية التى للشخص الذى دفع له المبلغ .

(٥) التاريخ الذى سبقت الاشارة اليه فى هذه المادة هو : -

(أ) تاريخ امر التصفية بالنسبة الى الشركة التى صدر الامر بتصفيتها جبرا ولم يسبق الشروع فى تصفيتها تصفية اختيارية ،

(ب) تاريخ الشروع فى التصفية فى الاحوال الأخرى .

الأفضلية بطريق الغش :

٢٢٢ - (١) أى تحويل أو رهن أو تسليم بضائع أو دفع أو تنفيذ أو غير ذلك من الاعمال المتعلقة بالأموال مما يعتبر ترتيبا لأفضلية بطريق الغش لو باشره احد الافراد أو وقع ضده فى تفليسته يعتبر أيضا بالنسبة لدائنى الشركة ترتيبا لأفضلية بطريق الغش ومن ثم يقع باطلا اذا باشرته الشركة أو حصلت مباشرته ضدها وهى فى دور التصفية .

(٢) فى تطبيق احكام هذه المادة يعتبر تقديم طلب التصفية فى حالة التصفية عن طريق المحكمة أو تحت اشرافها وقرار التصفية فى حالة التصفية الاختيارية بمثابة عمل من اعمال الافلاس الواقعة من احد الافراد .

(٣) يقع باطلا كل تحويل أو تنازل يحصل من الشركة للامناء عن جميع أموالها لفائدة جميع دائنيها .

بطلان الحجز والتنفيذ ٠٠ الخ في حالات معينة :

٢٢٢ - (١) يقع باطلا أى حجز أو تنفيذ يحصل بدون اذن من المحكمة ضد اموال الشركة أو امتعتها بعد الشروع فى التصفية متى كانت الشركة فى حالة تصفية المحكمة عن طريق أو تحت اشرافها .

(٢) لا تسرى هذه المادة على الاجراءات التى تباشرها الحكومة .

الاثـر المترتب على الامتياز العائم :

٢٢٤ - الامتياز العائم الذى ينشأ على تعهدات الشركة واموالها خلال ثلاثة أشهر من الشروع فى تصفيتها يقع باطلا متى كانت الشركة فى حالة التصفية الا اذا ثبت ان الشركة كانت موسره عقب انشاء الامتياز العائم مباشرة ولكنه لا يكون باطلا بمقدار ما يدفع للشركة نقدا وقت أو بعد انشاء ذلك الحق وعوضا عنه وبمقدار فوائد عن هذا المبلغ بواقع خمسة فى المائة سنويا .

جواز اقرار المشروع العام للتصفية :

٢٢٥ - (١) يجوز للمصطفى باذن من المحكمة اذا كانت تصفية الشركة عن طريق المحكمة أو تحت اشرافها وبمقتضى قرار غير عادى من الشركة اذا كانت التصفية اختيارية ان يباشر الاعمال الآتية أو بعضها : -

(أ) ان يدفع بالكامل ديون أية طائفة من الدائنين ،

(ب) ان يعقد أى صلح أو تسوية مع الدائنين أو من يدعون بانهم دائنون أو من تكون لهم أو يدعون بأن لهم مطالبات حاضرة أو مقبلة قد تلتزم بها الشركة ،

(ج) ان يتصالح فى جميع المطالبات والالتزامات بالمطالبات والديون والالتزامات التى قد تصبح ديونا وجميع المطالبات الحاضرة أو المقبلة المحققة الوجود أو الاحتمالية والقائمة أو المنتظر قيامها بين الشركة وأى ملزم بالدفع أو

أى شخص يدعى بأنه ملزم بالدفع أو أى مدين أو شخص آخر يتوقع التزامه للشركة وان يتصالح فى جميع المنازعات التى تتعلق بأية صورة بأصول الشركة أو بتصفيتها أو التى تمسها وذلك بالشروط التى يتفق عليها ويأخذ أى ضمان للتخالص فى أية مطالبة أو دين أو التزام ويعطى عما تقدم المخالصة التامة اللازمة .

(٢) يباشر المصطفى سلطاته بمقتضى هذه المادة تحت رقابة المحكمة ويجوز لأى دائن أو ملزم بالدفع ان يرفع للمحكمة استئنفا بشأن مباشرة أية سلطة من هذه السلطات أو بشأن ما يراد مباشرته منها .

سلطة المحكمة فى تقدير تعويضات على المخطئ من اعضاء مجلس الادارة أو غيرهم .

٢٢٦ - (١) اذا ظهر أثناء تصفية الشركة ان أى شخص اشترك فى تأسيسها أو فى تكوينها أو ان أحدا من اعضاء مجلس ادارة الشركة أو من المديرين أو المصنفين أو الموظفين السابقين أو الحاليين فيها أساء استعمال أية نقود أو اموال للشركة أو احتجزها أو أصبح ملزما بها أو مسئولاً عنها أو اساء استعمال مركزه أو ارتكب خيانة أمانة بالنسبة للشركة جاز للمحكمة بناء على طلب المصطفى أو أى دائن أو ملزم بالدفع ان تفحص تصرفات المؤسس أو عضو مجلس الادارة أو المدير أو المصطفى أو الموظف وان تجبره على رد أو اعادة النقود أو الاموال أو أى جزء منها مع الفوائد بالسعر الذى تراه المحكمة عادلا أو ان تجبره على ان يدفع لأصول الشركة المبلغ الذى تراه المحكمة مناسباً وذلك على سبيل التعويض عن اساءة الاستعمال أو الاحتجاز أو خيانة الامانة .

(٢) تطبق هذه المادة ولو كانت المخالفة التى وقعت من المتهم مما يسأل عنه جنائيا .

(٣) يسرى قانون التملك بمرور الزمن والتقدم لسنة ١٩٢٩ على الطلب الذى يقدم بموجب هذه المادة كما لو كان ذلك الطلب قضية .

عقوبة تزوير الدفاتر :

٢٢٧ - اذا اتلف عضو بمجلس الادارة أو مدير أو موظف أو ملزم بالدفع بأية شركة فى حالة التصفية أو شوه أو أبدل أو زور أو أخفى بطريق

الاجتماعات للتحقق من رغبات الدائنين أو الملزمين بالدفع •

٢٣٠ - (١) فى الاحوال التى يجيز فيها القانون للمحكمة بالنسبة للتصفية مراعاة رغبات الدائنين أو الملزمين بالدفع التى تثبت للمحكمة بالدليل الكافى يجوز لها اذا ، استصوبت ذلك للتحقق من تلك الرغبات ، ان تأمر بتوجيه الدعوة الى اجتماعات للدائنين أو الملزمين بالدفع وتعد هذه الاجتماعات يكون السير فيها بالكيفية التى تقررها المحكمة ولها ان تعين شخصا لرئاسة أى اجتماع من هذه الاجتماعات ورفع تقرير اليها عن نتيجة الاجتماع •

(٢) يجب فى حالة الدائنين مراعاة قيمة دين كل دائن •

(٣) يجب فى حالة الملزمين بالدفع مراعاة عدد الاصوات الذى قرره نظام الشركة لكل منهم •

اعتبار مستندات الشركة بينة •

٢٣١ - اذا كانت الشركة فى حالة تصفية فتعتبر جميع مستنداتها ومستندات المصفين بينة ابتدائية فيما بين الملزمين بالدفع على صحة جميع المسائل المدونة فى المستندات المذكورة •

الاطلاع على المستندات •

٢٣٢ - يجوز للمحكمة بعد ان تصدر امرا بتصفية الشركة عن طريق المحكمة أو تحت اشرافها ان تصدر الامر الذى تراه عادلا باطلاع دائنى الشركة أو الملزمين بالدفع على مستنداتها ولهم بناء على ذلك حق الاطلاع على ما فى حيازة الشركة من مستندات على الا يجاوزوا فى الاطلاع ما يقرره الامر •

التصرف فى مستندات الشركة •

٢٣٣ - (١) اذا صفيت الشركة وأوشكت ان تحل جاز التصرف فى مستنداتها ومستندات المصفين على الوجه الآتى : -

(أ) اذا كانت التصفية عن طريق المحكمة أو تحت اشرافها فيكون التصرف بالطريقة التى تقررها المحكمة ،

الغش أية دفاتر أو أوراق أو ضمانات أو أجرى بطريق التزوير أو الغش أى قيد فى أى سجل أو دفتر حسابات أو مستند للشركة أو كان طرفا فى اجراء ذلك القيد قاصدا بذلك غش أى شخص أو خداعه فيعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سبع سنوات كما تجوز معاقبته بالغرامة أيضا •

محاكمة المخطئ من اعضاء مجلس الادارة وغيرهم •

٢٢٨ - (١) اذا تبين للمحكمة أثناء تصفية الشركة عن طريق المحكمة أو تحت اشرافها أن أحدا من اعضاء مجلس الادارة أو المديرين أو الموظفين أو الاعضاء فى الشركة الحاليين منهم أو السابقين قد ارتكب بالنسبة للشركة مخالفة جنائية فيجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب احد ذوى الشأن فى التصفية ان تأمر المصفى الرسمى أو المصفى ، على حسب الاحوال ، باتخاذ اجراءات المحاكمة عن تلك المخالفة ولها ان تأمر بدفع النفقات والمصروفات من أصول الشركة •

(٢) اذا تبين للمصفى فى اثناء التصفية الاختيارية ان احدا من اعضاء مجلس الادارة أو المديرين أو الموظفين أو الاعضاء فى الشركة الحاليين منهم أو السابقين قد ارتكب بالنسبة للشركة مخالفة جنائية فيجوز للمصفى بأذن مسبق من المحكمة اتخاذ الاجراءات لمحاكمة المتهم وتدفع جميع المصروفات اللازمة التى ينفقها المصفى فى الدعوى من أصول الشركة بالاولوية على جميع الديون الاخرى •

عقوبة شهادة الزور •

٢٢٩ - كل من يؤدى عمدا شهادة الزور عند استجوابه بعد حلف اليمين المقررة بموجب هذا القانون أو فى أى اقرار مشفوع باليمين أو شهادة أو تأكيد رسمى فى تصفية أية شركة أو بشأن تصفيته بموجب هذا القانون أو فى غير ذلك من المسائل التى تنشأ بموجب هذا القانون أو بشأنها يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سبع سنوات كما تجوز معاقبته بالغرامة أيضا •

(ب) اذا كانت التصفية اختيارية فيكون التصرف في المستندات بالطريقة التي تعينها الشركة بمقتضى قرار غير عادى .

(٢) بعد مضي ثلاث سنوات من حل الشركة تنتفى مسئوليتها ومسئولية المصفيين ومسئولية أى شخص عهد اليه بمستندات الشركة بسبب عدم تقديم هذه المستندات لأى شخص يدعى ان له مصلحة فيها .

سلطة المحكمة في تقرير بطلان حل الشركة .

٢٣٤ - (١) اذا حلت الشركة ، فيجوز للمحكمة فى أى وقت خلال سنتين من تاريخ الحل ، وبناء على طلب يقدمه لها المصفي أو أى شخص آخر يتبين للمحكمة أنه صاحب مصلحة ، ان تصدر أمرا بالشروط التى تستصوبها تقرر فيه بطلان حل الشركة ، ومتى صدر هذا الامر ، جاز اتخاذ الاجراءات التى كان يمكن اتخاذها لو ان الشركة لم تحل .

(٢) يجب على الشخص الذى صدر الأمر ببناء على طلبه ، ان يودع لدى المسجل خلال واحد وعشرين يوما من صدور الامر صورة معتمدة من الامر المذكور ، فاذا لم يتم بتنفيذ ذلك يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات عن كل يوم تستمر فيه المخالفة .

الابلاغ عن التصفيات قيد النظر .

٢٣٥ - (١) اذا كانت الشركة فى حالة تصفية ولم تنته التصفية خلال سنة بعد الشروع فيها فيجب على المصفي ان يودع لدى المسجل فى الفترات التى تقرر والى حين انتهاء التصفية تقريراً بالشكل المقرر يشتمل على البيانات المقررة بشأن اجراءات التصفية والحالة التى وصلت اليها .

(٢) كل من يدعى كتابة بأنه دائن للشركة أو ملزم بالدفع يكون له الحق فى ان يطلع بنفسه أو بوكيله على التقرير فى جميع الاوقات المعقولة بعد دفع الرسم المقرر وان يأخذ منه صورة أو مستخرجاً واذا ادعى الشخص كذباً انه دائن أو

ملزم بالدفع فيعتبر انه ارتكب جريمة بموجب المادة ١٥٤ من قانون العقوبات لسنة ١٩٧٤ ويعاقب بالعقوبات المحددة فيها بناء على طلب المصفي . (١)

(٢) اذا لم يتم المصفي بتنفيذ مقتضيات هذه المادة فيعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً عن كل يوم تستمر فيه المخالفة .

المحكمة أو الشخص الذى يحصل أمامه الاقرار المشفوع باليمين .

٢٣٦ - (١) الاقرار المشفوع باليمين المطلوب بموجب احكام هذا القسم أو لاغراضه يجوز أن يؤخذ فى السودان امام أية محكمة أو قاض أو شخص مفوض قانوناً فى اخذ الاقرارات المشفوعة باليمين أو امام القناصل السودانيين أو نوابهم فى أى مكان خارج السودان (٢) .

(٢) تأخذ جميع المحاكم والقضاة مدنيين وجنائيين والاشخاص الذين يتصرفون بصفة قضائية فى السودان علماً قضائياً بالخاتم أو الطابع أو التوقيع الذى تصفه أو تذييل به أو تكتبه تلك المحكمة أو القاضى أو الشخص أو القنصل أو نائب القنصل تحت أى اقرار مشفوع باليمين مما تقدم ذكره أو أى مستند آخر يستخدم لاغراض هذا القسم .

القواعد

سلطة لجنة القواعد فى وضع قواعد .

٢٣٧ - (١) يجوز للجنة القواعد المكونة بمقتضى المادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات المدنية لسنة ١٩٧٤ أن تضع من وقت لآخر ما يتلاءم مع هذا القانون ومع القانون المعمول به حالياً فى شأن الاجراءات امام المحاكم المدنية من القواعد المتعلقة بالاجراءات الواجب اتباعها فى تصفية الشركات امام تلك المحاكم ولتنفذ ما سبق تضمينه فى هذا القانون من أحكام خاصة بتخفيض رأس المال وتجزئة اسهم الشركة ويجب على اللجنة وضع قواعد تنص على جميع المسائل المتعلقة بتصفية الشركات والتى يقضى هذا القانون بتقريرها (٢) .

(٢٠١) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ السابق الإشارة اليه .

(٣) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

(٢) مع عدم الاخلال بالسلطة العامة المخولة للجنة القواعد فيما تقدم يجوز لتلك اللجنة وضع القواعد التي تمكن المصفي الرسمي أو التي تتطلب منه مباشرة أو استعمال جميع أو بعض السلطات والواجبات المخولة للمحكمة أو المفروضة عليها بمقتضى هذا القانون بالنسبة الى المسائل الآتى ذكرها وان يكون ذلك تحت رقابة المحكمة وهذه السلطات والواجبات هي الخاصة بما يأتى :-

(أ) انعقاد وإدارة الاجتماعات للتحقق من رغبات الدائنين والملمزمين بالدفع ،

(ب) اعداد القوائم باسماء الملمزمين بالدفع وتصحيح سجل الاعضاء عند الاقتضاء وتحصيل الأصول واستعمالها ،

(ج) طلب تسليم الاموال والمستندات للمصفي ،

(د) عمل المطالبات ،

(هـ) تحديد الميعاد الذى يجب خلاله اثبات الديون والمطالبات على انه لا يجوز للمصفي الرسمي بدون اذن خاص من المحكمة ان يصحح سجل الاعضاء وكذلك لا يجوز له اجراء أية مطالبة بدون الحصول على اذن خاص من المحكمة .

حذف الشركات المنقضية من السجل

سلطة للمسجل فى حذف الشركة المنقضية من السجل .

٢٣٨ - (١) اذا كان لدى المسجل سبب معقول يحمله على الاعتقاد بان احدى الشركات لا تزاوّل اعمالها أولا تقوم بأى نشاط فيجب عليه ان يرسل اليها بطريق البريد خطابا يستعلم فيه عن حقيقة ذلك الامر .

(٢) اذا لم يتلق المسجل ردا على هذا الخطاب خلال شهر من ارساله فيجب عليه بعد انقضاء هذا الشهر ان يرسل الى الشركة خلال اربعة عشر يوما خطابا بطريق البريد المسجل يشير فيه الى خطابه السابق ويذكر انه لم يتلق عنه ردا وانه اذا لم يصله الرد على خطابه الثانى خلال شهر من تاريخه فانه سينشر اعلانا فى الجريدة

الرسمية يوضح ان فى نيته حذف اسم الشركة من السجل .

(٣) اذا تلقى المسجل ردا من الشركة بانها انقطعت عن العمل أو انها لا تزاوّل نشاطا ، أو اذا لم يتلق من الشركة ردا على خطابه الثانى خلال شهر بعد ارساله ، فيجوز له ان ينشر فى الجريدة الرسمية وان يرسل للشركة اعلانا بطريق البريد بان اسمها سيحذف من السجل عند انقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ الاعلان الا اذا ظهر سبب بخلاف ذلك ، وتحل الشركة بناء على ذلك الاعلان .

(٤) اذا كان لدى المسجل سبب معقول يحمله على الاعتقاد بان الشركة وهى فى حالة التصفية ليس لها مصف باعمال التصفية ، أو ان اعمالها قد تمت تصفيتها ولكن التقارير الواجب اعدادها من المصفي لم تعمل مدة ستة أشهر متتالية بعد قيام المسجل بارسال اعلان للشركة بطريق البريد أو اعلان للمصفي فى محل عمله الاخير المعروف يطلب فيه هذه التقارير ، فيجوز للمسجل فى هذه الاحوال أن ينشر فى الجريدة الرسمية وان يرسل الى الشركة الاعلان المنصوص عنه فى البند (٣) .

(٥) يجوز للمسجل عند انقضاء الميعاد المبين فى الاعلان ان يحذف اسم الشركة من السجل وان ينشر اعلانا بذلك فى الجريدة الرسمية وبمجرد نشر هذا الاعلان تحل الشركة الا اذا ابدت الشركة قبل انقضاء ذلك الميعاد سببا يبرر عدم حذف اسمها على ان مسئولية كل عضو مجلس ادارة أو عضو فى الشركة - ان وجدت - تستمر ويمكن تنفيذها كما لو كانت الشركة لم تحل .

(٦) اذا رأت الشركة أو رأى أى عضو فيها أو أى دائن لها أنه يضار من حذف اسمها من السجل ، جاز للمحكمة ، بناء على طلب الشركة أو العضو أو الدائن المشار اليهم ، ان تأمر باعادة ادراج اسم الشركة فى السجل اذا اقتنعت بأن الشركة كانت عند حذف اسمها تزاوّل اعمالها أو نشاطها أو بان العدالة تقضى لغير ذلك من الاسباب اعادة ادراج اسمها فى السجل ، ومتى صدر هذا الامر اعتبرت الشركة انها ما تزال قائمة وموجودة وكان اسمها لم يحذف من السجل ، ويجوز للمحكمة ان تقرر فى نفس الامر ما تراه

عادلا من الاوامر والاحكام لوضع الشركة وجميع الاشخاص الآخرين بقدر الامكان فى نفس الوضع الذى كان لهم قبل حذف اسمها من السجل .

(٧) يجوز ارسال الخطاب أو الاعلان بموجب هذه المادة الى الشركة بعنوانها فى مكتبها المسجل فاذا لم يكن مكتبها مسجلا فيرسل الخطاب أو الاعلان اليها بعنوان احد اعضاء مجلس الادارة أو احد المديرين أو أى موظف آخر من موظفيها فاذا لم يوجد من هؤلاء من يكون اسمه وعنوانه معروفا للمسجل فيرسل الخطاب أو الاعلان الى كل شخص من الموقعين على عقد التأسيس على عنوانه المذكور فى العقد .

القسم السادس

مكتب التسجيل والرسوم

مكاتب التسجيل .

٢٣٩ - (١) ينشأ لأغراض تسجيل الشركات بموجب هذا القانون مكتب أو مكاتب فى المكان أو الامكنة التى يعينها وزير المالية والاقتصاد الوطنى . (١)

(٢) يجوز لوزير المالية والاقتصاد الوطنى ان يعين مسجلين ونواب مسجلين وفقا لما يراه لازما لتسجيل الشركات بموجب هذا القانون وله وضع اللوائح الخاصة بواجباتهم . (٢)

(٣) يجوز لوزير المالية والاقتصاد الوطنى ان يأمر باعداد خاتم أو اختام لتوثيق المستندات المطلوبة لتسجيل الشركات أو المتعلقة بتسجيلها . (٣)

(٤) يجوز لأى شخص الاطلاع على المستندات المحفوظة عند المسجل اذا دفع الرسوم التى يحددها رئيس الجمهورية ويجوز لأى شخص ان يطلب من المسجل شهادة بتأسيس الشركة أو صورة أو مستخرجا من أى مستند آخر أو جزء منه معتمد من المسجل اذا دفع عن الشهادة أو المستخرج أو الصورة أو المستخرج المعتمد

الرسوم التى يحددها رئيس الجمهورية . (٤)
(٥) يكون كل مستند يعرض على المسجل لتسجيله أو لايداعه باللغة العربية أو الانجليزية فاذا كان باللغة الانجليزية ترفق به ترجمة باللغة العربية معتمدة من الشخص الذى يعرضها بأنها ترجمة صحيحة للاصل .

الرسوم .

٢٤٠ - تدفع عن المسائل المتعددة المذكورة فى القائمة (ب) من الجدول الاول الرسوم المتعددة المعينة فيه أو رسم اقل حسبما يجوز ان يوجه به وزير المالية والاقتصاد الوطنى . (٥)

القسم السابع

تتمة

الاجراءات القانونية والمخالفات . . الخ

نظر المخالفات .

٢٤١ - (١) تكون المحاكمة عن مخالفات هذا القانون امام محكمة قاض من الدرجة الاولى أو امام أية محكمة أعلى .

(٢) بالرغم من أى حكم مخالف فى قانون الاجراءات الجنائية لسنة ١٩٧٤ فان كل جريمة تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون تعتبر فى تطبيق احكام قانون الاجراءات الجنائية لسنة ١٩٧٤ من الجرائم التى لا يجوز لرجال الشرطة القبض فيها بدون امر بالقبض .

التصرف فى الغرامات .

٢٤٢ - يجوز للمحكمة التى تحكم بغرامة بموجب هذا القانون ان تأمر بصرف الغرامة كلها أو بعضها أو فى دفع مصروفات الاجراءات أو فى دفع مكافأة للشخص الذى حصلت الغرامة بناء على بلاغه .

سلطة طلب تقديم ضمان للمصروفات من الشركة ذات المسؤولية المحدودة .

٢٤٣ - اذا كانت الشركة مدعية أو شاكية

(٣،٢،١) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ السابق الاشارة اليه .

(٤) معدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ السابق الاشارة اليه .

(٥) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

القسم الثامن

الشركات المؤسسة خارج السودان وتزاول أعمالها في السودان

الشركات التي يسرى عليها القسم الثامن •

٢٤٧ - يسرى هذا القسم على جميع الشركات المؤسسة خارج السودان التي أنشأت لها محلا للعمل داخل السودان في أو بعد اليوم الاول من شهر مارس سنة ١٩٣١ وعلى جميع الشركات المؤسسة خارج السودان التي كانت قد انشأت قبل اليوم الاول من شهر مارس سنة ١٩٣١ محلا للعمل داخل السودان وتواصل استبقاء محل عمل لها داخل السودان • على انه في حالة الشركة المؤسسة خارج السودان لمزاولة أى نوع من عمليات التأمين والتي عينت أو تعين وكيلها لها في السودان لمزاولة تلك العمليات نيابة عنها داخل السودان فانها تعتبر فيما يتعلق بهذا القسم كما لو كانت قد انشأت محلا لعملها داخل السودان أو يفترض قيامها بانشائها وبعدها وطالما ظل ذلك التعين قائما يعتبر ان لتلك الشركة محلا للعمل داخل السودان • (١)

تسجيل الشركات المؤسسة خارج السودان والتي تزاول أعمالها في السودان •

٢٤٨ - (١) الشركة المؤسسة خارج السودان التي لم تكن في اليوم الخامس عشر من مارس سنة ١٩٣٩ قد أنشأت محل عمل لها في السودان ولم تكن قد سجلت المستندات المطلوب تسجيلها بموجب احكام هذا القانون لا يجوز لها انشاء محل عمل في السودان ما لم تكن قد سجلت بموجب هذه المادة على انه في حالة الشركة التي تؤسس خارج السودان والتي تدخل في عقد مع الحكومة لتنفيذ أى عمل في السودان والتي عليها ان تنشئ مركز اعمال في السودان من أجل ذلك الغرض فقط فان التسجيل يعتبر مقصورا على ذلك العمل وللوقت اللازم لتنفيذه وفقا لشروط العقد • (٢)

في أية قضية أو إجراء قانوني آخر فيجوز للمحكمة المختصة بنظر الموضوع اذا تبين لها وجود سبب يحملها على الاعتقاد بعدم قدرة الشركة على دفع مصروفات المدعى عليه لو كسب الدعوى ان تطلب تقديم ضمان كاف لتلك المصروفات ويجوز للمحكمة وقف جميع الاجراءات حتى يقدم ذلك الضمان •

سلطة المحكمة في الاعفاء من المسؤولية في بعض الاحوال •

٢٤٤ - اذا تبين للمحكمة في أى إجراء امامها ضد احد اعضاء مجلس ادارة الشركة بسبب الإهمال أو خيانة الأمانة انه مسئول أو قد يكون مسئولاً عن ذلك ولكنه تصرف بأمانة وبطريقة معقولة وان من الانصاف التجاوز عن الإهمال أو خيانة الأمانة جاز للمحكمة اعفاؤه كلياً أو جزئياً من المسؤولية بالشروط التي تراها ملائمة •

عقوبة البيانات الكاذبة •

٢٤٥ - كل من قدم عمداً في أى كشف أو تقرير أو شهادة أو ميزانية أو أى مستند آخر يكون مطلوباً بمقتضى أى نص من نصوص هذا القانون أو من أجل اغراضه تقريراً كاذباً في أية نقطة جوهرية مع علمه بكذب التقرير يعاقب بالسجن مدة قد تمتد الى ثلاث سنوات كما يجوز معاقبته بالغرامة ايضاً •

عقوبة استعمال كلمة «محدودة» استعمال غير صحيح •

٢٤٦ - اذا قام أى شخص أو عدد من الاشخاص بالاتجار أو بمزاولة عمل تحت أى اسم أو عنوان استعمالوا في آخره كلمة « محدودة » فيحكم عليهم بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات عن كل يوم يستعملون فيه ذلك الاسم أو العنوان ما لم يكونوا شركات مؤسسة على وجه صحيح بمسؤولية محددة •

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ السابق الاشارة اليه - ويراجع هامش المادة ١٢٩ من هذا القانون

حيث ورد بها تاريخ العمل بقانون التعديل •

(٢) معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦١ السابق الاشارة اليه •

(٢) تقدم طلبات التسجيل الى المسجل قبل البدء في مزاولة أى عمل وتفرق مع طلب التسجيل المستندات الآتية : -

(أ) صورة معتمدة من دستور الشركة أو أمر انشائها أو عقد التأسيس ونظام الشركة ، أو غير ذلك من الوثائق ، التى تكونت الشركة بمقتضاها أو التى تحدد تكوينها ، واذا لم تكن الوثيقة محررة باللغة العربية تقدم ترجمة معتمدة لها ،

(ب) قائمة بأسماء أعضاء مجلس ادارة الشركة مشتملة على التفاصيل الخاصة بهم التى يستلزم هذا القانون ادراجها بالنسبة لهم فى سجل أعضاء مجلس الادارة بالشركة ،

(ج) اسم وعنوان شخص أو أكثر من الاشخاص المقيمين فى السودان المفوضين من الشركة فى ان يقبلوا بالنيابة عنها الاعلانات القضائية أو اعلانات الدعاوى أو أية اعلانات أخرى مطلوب اعلانها للشركة ،

(د) نسخة معتمدة من التفويض الشرعى التى يمكن احد الاشخاص المقيمين عادة داخل السودان من العمل للشركة داخل السودان .

(٣) يقدم المسجل الطلب الى وزير المالية والاقتصاد الوطنى ويكون للوزير التقدير المطلق فى ان يأذن بالتسجيل أو يرفضه .

(٤) يجب على المسجل عند استلامه اذن وزير المالية والاقتصاد الوطنى بتسجيل الشركة ان يقوم بما يأتى : - (١)

(أ) ان يستبقى ويسجل دستور الشركة أو أمر انشائها أو عقد تأسيسها ونظامها - ان وجد ،

(ب) ان يأمر بنشر دستور الشركة أو أمر انشائها أو عقد التأسيس أو نظامها أو ملخص لذلك فى الجريدة الرسمية على نفقة الشركة .

(٥) يدفع للمسجل عند تسجيل الشركة بموجب هذه المادة رسم قدره ٢٥ جنيها وفى حالة الشركة التى لم تكون لغرض الربح يكون الرسم الواجب دفعه عشرة جنيهات أو أى رسم

آخر يقرره وزير المالية والاقتصاد الوطنى ولا يحصل أى رسم آخر عن رأس المال .

(٦) اذا لم تقم الشركة التى تسرى عليها هذه المادة بتنفيذ شئ من مقتضياتها تعاقب الشركة وكل موظف فيها أو وكيل عنها يشترك فى المخالفة مع علمه بها بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها واذا كانت المخالفة من المخالفات المستمرة فلا تتجاوز الغرامة خمسة جنيهات عن كل يوم تستمر فيه المخالفة .

وجوب تسليم تقرير للمسجل عند حصول تغيير فى المستندات . . الخ

٢٤٩ - اذا حدث بالنسبة لأية شركة من الشركات التى يسرى عليها هذا القسم تغيير فيما يأتى : -

(أ) فى دستور الشركة وأمر انشائها أو عقد تأسيسها ونظامها أو أية وثيقة مما ذكر .

أو (ب) فى أعضاء مجلس ادارة الشركة أو التفاصيل المدرجة فى قائمة أعضاء مجلس الادارة ،

أو (ج) أسماء أو عناوين الاشخاص المفوضين فى قبول الاعلانات نيابة عن الشركة ،

أو (د) التفويض الشرعى المطلوب بموجب المادة ٢٤٨ فيجب على الشركة ان تسلم للمسجل خلال شهرين من تاريخ ذلك التغيير تقريراً يشتمل على التفاصيل التى قررها التغيير لتسجيلها .

ميزانية الشركة التى تزاوّل عملها فى السودان .

٢٥٠ - (١) يجب على كل شركة يسرى عليها هذا القسم ان تعد فى كل سنة تقويمية ميزانية طبقاً للشكل ومشتملة على نفس التفاصيل ومضمنة نفس المستندات التى تكون الشركة ملزمة باعدادها بالطريقة المذكورة بموجب احكام هذا القانون فيما لو كانت خاضعة له ويجب عليها تقديمها للشركة فى اجتماع عام وان تسلم صورة من هذه الميزانية للمسجل لتسجيلها .

(٢) اذا لم تكن الميزانية السابق ذكرها محررة

باللغة العربية فيجب ان ترفق بها ترجمة معتمدة لها .

الالتزام بذكر اسم الشركة وما اذا كانت محدودة والقطر الذى تأسست فيه .

٢٥١ - يجب على كل شركة يسرى عليها هذا القسم ان تقوم بما يأتى : -

(١) ان تذكر فى البيان الذى تدعو فيه الى الاكتتاب فى اسهمها أو سنداتها فى السودان اسم القطر التى تأسست فيه .

و (٢) ان تعرض فى مكان ظاهر من كل محل تزاول عملها فيه بالسودان اسمها واسم القطر الذى تأسست فيه .

و (٣) ان تذكر فى جميع فواتيرها المطبوعة وأوراق مكاتباتها وفى جميع الاعلانات وغير ذلك من نشراتها الرسمية اسمها واسم القطر الذى تأسست فيه بحروف مقروءة .

و (٤) اذا كانت مسئولية اعضاء الشركة محدودة فيجب الاعلان عن ذلك كتابة بحروف مقروءة فى كل بيان مما سبق ذكره وفى جميع فواتيرها المطبوعة وأوراق مكاتباتها واعلاناتها وغير ذلك من نشراتها الرسمية فى السودان وفى كل مكان تزاول فيه اعمالها .

اعلان الاوامر القضائية للشركة التى يسرى عليها الباب الثامن .

٢٥٢ - الاوامر القضائية أو الاعلانات التى يطلب اعلانها للشركة التى يسرى عليها هذا القسم تعتبر انها اعلنت اعلانا كافيا اذا ارسلت بعنوان أى شخص كان اسمه قد سلم للمسجل بموجب هذا القسم وتركت أو ارسلت بطريق البريد بالعنوان الذى سلم للمسجل كما ذكر على انه : -

(١) اذا لم تسلم الشركة للمسجل اسم وعنوان الشخص المقيم فى السودان والمفوض منها بقبول الاعلانات القضائية أو اعلانات الدعاوى أو الاعلانات الاخرى نيابة عن الشركة ،

أو (٢) اذا حدث فى أى وقت ان توفى جميع الاشخاص الذين سلمت اسمائهم وعناوينهم كما

ذكر أو انقطعوا عن الاقامة فى السودان أو رفضوا قبول الاعلانات نيابة عن الشركة أو لم يمكن اعلانهم لأى سبب من الاسباب ،

جاز اعلان الأمر القضائى للشركة بتركه فى أى محل من محال العمل التى أنشأتها الشركة فى السودان أو بإرساله بالبريد لذلك المحل .

المكتب الذى تودع فيه المستندات .

٢٥٣ - (١) يجب ان تسلم للمسجل جميع المستندات التى يكون مطلوبا تسليمها من الشركة التى يسرى عليها هذا القسم ويكون ذلك التسليم فى مكتب التسجيل بالخرطوم .

(٢) اذا لم يعد للشركة التى يسرى عليها هذا القسم محل عمل فى السودان فيجب عليها ان تعلن المسجل فورا بذلك وينقضى من التاريخ الذى يحصل فيه هذا الاعلان التزام الشركة بتسليم أى مستند للمسجل .

العقوبات .

٢٥٤ - اذا لم تقم الشركة التى يسرى عليها هذا القسم بتنفيذ أى نص من نصوصه سألقة الذكر فتعاقب الشركة وكل موظف فيها أو وكيل عنها بغرامة لا تجاوز خمسين جنيها أو بغرامة قدرها خمسة جنيها عن كل يوم تستمر فيه المخالفة اذا كانت المخالفة من المخالفات المستمرة .

تفسيرات خاصة للقسم الثامن .

٢٥٥ - لاغراض هذا القسم : -

- يقصد بكلمة « معتمد » أنه معتمد بالكيفية المقررة بأن الصورة مطابقة للأصل أو ترجمة صحيحة له .

- تشمل عبارة « عضو مجلس ادارة » فيما يتعلق بالشركة أى شخص اعتاد أعضاء مجلس ادارة الشركة أن يعملوا طبقا لاوامره أو تعليماته .

- تشمل عبارة « محل العمل » مكتب تحويل الاسهم أو مكتب تسجيلها .

- يقصد بكلمة « بيان » نفس المعنى المقصود منها عند استعمالها فيما يتعلق بشركة مؤسسة بموجب هذا القانون .

الجدول

الجدول الأول

(انظر المواد ٢ و ١٤ و ١٥ و ٧٢ من القانون)

القائمة (١)

لائحة لإدارة شركة مساهمة محدودة

تمهيد

١ - فى هذه اللائحة وما لم يقتض السياق معنى آخر يكون للعبارات الواردة فيها نفس المعانى المحددة لها فى قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ أو فى أى قانون معدل له ومعمول به فى التاريخ الذى تصبح فيه هذه اللائحة ملزمة لأية شركة والكلمات الدالة على المفرد تشمل الجمع والعكس بالعكس . والكلمات الدالة على المذكر تشمل المؤنث والكلمات الدالة على الأشخاص تشمل الهيئات ذات الشخصية الاعتبارية .

الأعمال

٢ - يجب على مجلس الإدارة مراعاة القيود المفروضة بمقتضى المادة ٩٦ من قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ بشأن بدء الشركة فى مزاولة أعمالها متى كانت هذه القيود ملزمة للشركة وبقدر التزامها بها .

الاسهم

٣ - يجوز للشركة ان تصدر من اسهمها اسهما لها حقوق مفضله أو مؤجلة أو أية حقوق خاصة أخرى أو اسهما مقيدة بقيود سواء بشأن الحصص فى الأرباح أو التصويت أو عائد رأس المال أو غير ذلك مما تقرره الشركة من وقت لآخر بمقتضى قرار خاص مع مراعاة ما يتضمنه عقد تأسيس الشركة من أحكام فى هذا الشأن - ان وجدت - ومع عدم الأخلال بالحقوق الخاصة التى سبق منحها لحملة الاسهم الحاليين .

٤ - اذا قسم فى أى وقت من الاوقات رأس المال الى اسهم من أنواع مختلفة فيجوز تعديل الحقوق الخاصة بأى نوع منها بموافقة مكتوبة من حملة ثلاثة أرباع الاسهم الصادرة من هذا

النوع أو بقرار غير عادى يوافق عليه حملة هذا النوع من الاسهم فى اجتماع عام مستقل الا اذا نصت شروط اصدار ذلك النوع من الاسهم على خلاف ذلك وتسرى أحكام هذه اللائحة بشأن انعقاد الاجتماعات العامة على الاجتماع المصام المستقل بقدر ما تسمح به طبيعة ذلك الاجتماع على الا يقل النصاب القانونى اللازم للانعقاد عن اثنين يملكان أو يمثلان بطريق الوكالة ثلث الاسهم الصادرة من ذلك النوع .

٥ - لا يجوز ان تطرح أية اسهم على الجمهور للاكتتاب الا اذا اشترط ان يكون المبلغ الواجب دفعه عند طلبها خمسة فى المائة على الأقل من القيمة الاسمية للسهم ويجب على مجلس الإدارة عند تخصيص الاسهم ان يراعى فى ذلك ما يمكن تطبيقه من أحكام المادتين ٩٤ و ٩٧ من هذا القانون .

٦ - لكل شخص قيد اسمه فى سجل الأعضاء كعضو الحق فى الحصول بدون مقابل على شهادة مختومة بالخاتم العام للشركة توضح ما يملكه من أسهم والمبالغ المدفوعة عنها ولا تكون الشركة ملزمة باصدار أكثر من شهادة واحدة عن السهم أو الاسهم التى يملكها عدة أشخاص بالاشتراك فيما بينهم ويعتبر تسليم الشهادة بالسهم أو بالاسهم الى احدهم كافيا لاعتبار انها سلمت للجميع .

٧ - يجوز تجديد شهادة الاسهم اذا شوهت أو فقدت أو تلفت مقابل رسم - ان وجد - لا يجاوز عشرة قروش وبالشروط المناسبة - ان وجدت - التى يراها مجلس الإدارة فى شأن الاثبات والتعويض .

٨ - لا يجوز استعمال أى جزء من أموال الشركة فى شراء اسهمها أو فى عقد قروض بضمان هذه الاسهم .

حق الحبس

٩ - للشركة حق الحبس على كل سهم لم تدفع قيمته بالكامل مقابل جميع المبالغ المطلوبة أو المستحقة الاداء عن ذلك السهم فى ميعاد معين سواء أكانت هذه المبالغ مستحقة الدفع فى الحال أم لم تكن ولها أيضا حق الحبس على

المطالبات المستحقة على أسهمه في الميعاد أو المواعيد المبينة في الاعلان وذلك عند استلامه اعلانا مبينا فيه ميعاد أو مواعيد الدفع قبل هذه المواعيد بأربعة عشر يوما على الأقل .

١٣ - حملة السهم بطريق الاشتراك فيما بينهم مسئولون بالتضامن وبالافراد عن دفع جميع قيمة المطالبات عن ذلك السهم .

١٤ - اذا لم يدفع المبلغ المطلوب عن السهم في اليوم المحدد للدفع أو قبل ذلك فيلتزم الشخص المستحق عليه المبلغ بدفع فوائد بواقع ثمانية في المائة سنويا اعتبارا من اليوم المحدد للدفع الى تاريخ الوفاء والمجلس الادارة حق الخيار في التنازل عن دفع كل هذه الفوائد أو جزء منها .

١٥ - تسرى احكام هذه اللائحة بشأن دفع الفوائد في حالة عدم دفع اية مبالغ تكون مستحقة الاداء في تاريخ معين بمقتضى الشروط التي صدرت بها الاسهم ، سواء اكانت هذه المبالغ لحساب قيمة السهم أو باعتبارها قسما وذلك كما لو أصبحت هذه المبالغ مستحقة الاداء بناء على مطالبة بها أعدت وأعلنت قانونا .

١٦ - يجوز لمجلس الادارة ان يفاضل عند اصدار الاسهم بالتمييز بين حملتها سواء اكان ذلك بشأن قيمة المطالبات الواجب دفعها أم بشأن مواعيد الدفع .

١٧ - يجوز لمجلس الادارة ، اذا استصوب ذلك ، ان يأخذ من العضو الذي يبدى رغبته في ذلك جميع المبالغ التي لم يطالب بها ولم تدفع عن الاسهم التي يحملها أو أي جزء من هذه المبالغ ويجوز للمجلس ان يدفع عن جميع أو بعض هذه المبالغ فوائد بالسعر الذي يتفق عليه مع العضو الذي دفع اعتبارا من تاريخ الدفع المقدم الى ان يحل الميعاد الذي كانت تستحق فيه هذه المبالغ السابق دفعها على ألا يزيد سعر الفائدة الذي يتفق عليه عن ستة في المائة الا بموافقة الجمعية العامة للشركة .

تحويل الاسهم وانتقالها

١٨ - يجب ان تبرم وثيقة تحويل أي سهم بين المحول والمحول اليه ويعتبر المحول حاملا

جميع الاسهم (غير التي دفعت قيمتها بالكامل) المسجلة باسم شخص واحد وذلك مقابل جميع المبالغ المستحقة الاداء حالا للشركة منه أو من تركته ولكن يجوز لمجلس الادارة ان يقرر في أي وقت اعفاء أي سهم من احكام هذا البند اعفاء كلياً أو جزئياً ويشمل حق الحبس المقرر للشركة على السهم - ان وجد - جميع حصص الأرباح الواجب دفعها عنه .

١٠ - يجوز للشركة ان تباع بالطريقة التي يستصوبها مجلس الادارة أي سهم من الاسهم التي لها عليها حق الحبس ولا يجوز اجراء البيع الا اذا كان جزء من المبلغ المقرر من أجله حق الحبس مستحق الاداء في الحال وكذلك لا يجوز اجراء البيع الا بعد مضي أربعة عشر يوما من ارسال اخطار مكتوب الى حامل السهم المسجل باسمه السهم في ذلك التاريخ أو الى أي شخص آخر له حق في هذا السهم بسبب وفاة حامله المذكور أو اعساره وان يطلب في ذلك الاخطار سداد المبلغ المستحق الاداء في الحال المقرر من أجله حق الحبس .

١١ - يصرف العائد من بيع السهم في الوفاء بالجزء المستحق الاداء في الحال من المبلغ المقرر من أجله حق الحبس ، ويصرف الباقي بعد ذلك لصاحب الحق في السهم في تاريخ البيع مع خضوع ذلك الباقي لحق الحبس وفاء للمبالغ التي كانت قائمة على الاسهم قبل تاريخ البيع ولم تكن في ذلك التاريخ مستحقة الاداء في الحال ، ويسجل المشتري بصفته حاملا للاسهم ولا يلزم المشتري بالبحث عن كيفية التصرف في عائد البيع ، ولا يتأثر حقه في تلك الاسهم بأي خلل أو فساد في الاجراءات المتعلقة بالبيع .

مطالبات الاسهم

١٢ - يجوز لمجلس الادارة مطالبة الأعضاء من وقت لآخر بدفع المبالغ التي لم يدفعوها عن اسهمهم بشرط الا يزيد المبلغ المطلوب دفعه عن ربع قيمة السهم الاسمية والا يلزم العضو بأداء ما هو مطلوب منه قبل مضي شهر على الأقل من تاريخ آخر مطالبة ويجب على العضو الذي يستلم اعلان المطالبة ان يدفع للشركة

للسهم الى ان يقيد اسم المحول اليه فى سجل الاعضاء .

١٩ - يتم تحويل اسم الشركة بالصيغة الآتية او بأية صيغة أخرى عادية او مالوفة يوافق عليها مجلس الادارة ،

انا من وفى مقابل مبلغ..... دفعه لى
..... (ويسمى فيما بعد المحول اليه) قد حوت
بمقتضى هذه الوثيقة للمحول اليه المذكور السهم (او الاسهم) رقم
فى الشركة المسماة المحدودة وللمحول اليه المذكور ولننفذ وصيته
او مديرو تركته او المحال اليهم منه حق ملكية هذه الاسهم مع مراعاة جميع الشروط التى
كنت املك الاسهم المذكورة بمقتضاها وقت ابرمت هذه الوثيقة وانى انا المحول اليه المذكور
قد قبلت اخذ السهم المذكور او (الاسهم المذكورة) بالشروط السابقة واثباتا لما تقدم
وقعنا على هذه الوثيقة فى يوم شهر سنة
الشاهد على التوقيع الخاص بـ الخ .

٢٠ - يجوز لمجلس الادارة فيما يختص باى
اسهم لم تدفع قيمتها بالكامل ان يمتنع عن
تسجيل تحويلها الى شخص لا يوافق عليه
المجلس وللمجلس ان يمتنع أيضا عن تسجيل
تحويل الاسهم التى للشركة عليها حق الحبس
ويجوز له ايقاف تسجيل التحويلات خلال
الأربعة عشر يوما السابقة مباشرة على انعقاد
الاجتماع العام العادى السنوى كما يجوز
للمجلس رفض الاعتراف بوثيقة التحويل ما لم :

(أ) يدفع للشركة رسم لا يجاوز عشرين
قرشا نظير الوثيقة ،

(ب) يرفق بوثيقة التحويل شهادة الاسهم
موضوع التحويل وأى دليل آخر معقول يطلبه
مجلس الادارة لاثبات احقية المحول فى اجراء
هذا التحويل .

٢١ - يعتبر منفذو وصية المتوفى الذى
يكون الحامل الوحيد للسهم او مديرو تركته هم
وحدهم الأشخاص الذين تعترف الشركة بحقوقهم
فى السهم فاذا كان السهم مسجلا باسم اثنين
او أكثر فيعتبر الباقي منهم او الباقيون على
قيد الحياة او منفذو وصية المتوفى منهم او
مديرو تركته هم وحدهم الأشخاص الذين
تعترف الشركة بحقوقهم فى السهم .

٢٢ - يجوز لكل من يصبح مستحقا لملكية
سهم بسبب وفاة او افلاس أى عضو بالشركة
عند تقديمه لمجلس الادارة البينة التى يطلبها
من وقت لآخر فى ان يسجل اسمه كعضو
فى الشركة عن ذلك السهم او ان يقوم بدلا عن
ذلك بتحويل السهم كما لو كان المتوفى او
المفلس يستعمل هذا الحق وللمجلس الادارة فى
هاتين الحالتين نفس الحق المخول له بشأن
الامتناع عن التسجيل او ايقافه فيما لو صدر
التحويل من المتوفى قبل الوفاة او من المفلس
قبل افلاسه .

٢٣ - يكون لمن يصبح مستحقا لملكية السهم
بسبب وفاة حامله او افلاسه الحق فى
الحصول على ما يستحق للسهم من حصص فى
الأرباح وغير ذلك من المزايا الأخرى كما لو كان
اسمه مسجلا كحامل للسهم الا انه لا يملك
مباشرة الحق الذى تخوله العضوية فى الشركة
فيما يتعلق باجتماعاتها قبل أن يسجل اسمه
كعضو فى الشركة عن ذلك السهم .

سقوط الحق فى الاسهم

٢٤ - اذا تخلف العضو عن دفع أى مطالبة
او قسط منها عن السهم فى اليوم المعين لدفعه

فيجوز لمجلس الإدارة في أى وقت بعد ذلك وخلال المدة التى يبقى فيها أى جزء من تلك المطالبة أو القسط دون تسديد اخطار العضو باعلان يطلب فيه سداد ما لم يدفع من المطالبة أو القسط مع اية فائدة استحققت على ذلك .

٢٥ - يحدد فى الاعلان تاريخ آخر يطلب من العضو ان يسدد فيه أو قبله المبلغ المستحق عليه على الا يكون هذا التاريخ قبل مضي أربعة عشر يوما من تاريخ الاعلان ويذكر فى الاعلان انه فى حالة عدم الدفع فى الميعاد المعين أو قبله يسقط حقه فى الاسهم التى عملت المطالبة بشأنها .

٢٦ - اذا لم ينفذ العضو مقتضى ذلك الاعلان فيجوز فى أى وقت بعد ذلك وقبل سداد المبلغ المطلوب دفعه اسقاط حقه فى أى سهم وجه بشأنه الاعلان بقرار يصدر بذلك من مجلس الإدارة .

٢٧ - يجوز بيع السهم الذى سقط الحق فيه ويجوز التصرف فيه بالشروط وبالكيفية التى يستصوبها مجلس الإدارة على انه يجوز فى أى وقت قبل بيع السهم أو التصرف فيه الغاء الاسقاط بالشروط التى يستصوبها مجلس الإدارة .

٢٨ - تنتهى عضوية كل من يسقط حقه فى اسهمه بالنسبة لتلك الأسهم ولكنه يبقى مع ذلك ملزما بان يدفع للشركة جميع المبالغ التى كانت فى تاريخ سقوط الحق مستحقة الاداء فى الحال عن تلك الاسهم وينقضى هذا الالتزام اذا استوفت الشركة قيمة الاسهم الاسمية كلها .

٢٩ - الاقرار المكتوب المصدق عليه والذى يعترف فيه المقر بأنه عضو بمجلس إدارة الشركة وبأن الحق فى سهم من أسهم الشركة قد سقط وفقا للقانون فى التاريخ المبين فى الاقرار ، يعتبر دليلا قاطعا على ما ورد فيه فى مواجهة جميع من يدعون أن لهم حقا فى ذلك السهم وينشئ هذا الاقرار والايصال الذى تعطيه الشركة عن مقابل ثمن السهم عند بيعه أو التصرف فيه (ان كان هناك

ايصال) حقا فى ملكية السهم ملكية صحيحة ويسجل اسم من انتقل اليه السهم بالبيع أو بأى تصرف آخر كحامل للسهم ولا يلتزم هذا الشخص بالبحث عن الطريقة التى تم بها التصرف فى الثمن - ان وجد - كما ان ملكيته للسهم لا تتأثر بما يلحق اجراءات سقوط الحق فى السهم أو بيعه أو التصرف فيه من خلل أو بطلان .

٣٠ - تسرى احكام هذه اللائحة بشأن سقوط الحق فى الاسهم على حالة عدم الوفاء بأية مبالغ تستحق الاداء فى ميعاد معين بناء على الشروط التى صدر بها السهم سواء اكانت هذه المبالغ لحساب قيمة السهم أو باعتباره قسما وذلك كما لو كانت قد أصبحت واجبة الاداء بمقتضى مطالبة حصلت وأعلنت بطريقة قانونية .

تحويل الاسهم الى مجموعة اسهم (ستوك)

٣١ - يجوز لمجلس الإدارة بموافقة سابقة صادرة من الشركة فى اجتماع عام تحويل اية اسهم دفعت قيمتها بالكامل الى مجموعة اسهم (ستوك) كما يجوز له بموافقة مماثلة اعادة تحويل اية مجموعة اسهم (ستوك) الى اسهم من أى نوع مدفوعة قيمتها بالكامل .

٣٢ - يجوز لحملة مجموعة الاسهم (ستوك) تحويلها أو تحويل جزء منها بنفس الطريقة ومع مراعاة نفس القواعد التى كانت تتبع فى تحويل الاسهم التى نشأت منها مجموعة الاسهم (ستوك) قبل تحويلها الى مجموعة اسهم (ستوك) أو بما يقرب من ذلك بقدر ما تسمح به الظروف ولكن يجوز لمجلس الإدارة ان يحدد من وقت لآخر حدا أدنى للمقدار القابل للتحويل من مجموعة الاسهم (ستوك) وان يقيد التحويل أو يمنع التحويل عن كسور ذلك الحد الأدنى ولكن لا يجوز ان يزيد الحد الأدنى عن القيمة الاسمية للاسهم التى نشأت منها مجموعة الاسهم (ستوك) .

٣٣ - يكون لحملة مجموعة الاسهم (ستوك) بمقدار ما يحملونه منها نفس الحقوق والامتيازات

الى الشركة لالغائه ودفع المبلغ الذى يقرره مجلس الادارة من وقت لآخر فيكون له الحق فى ان يطلب قيد اسمه فى سجل الاعضاء بالنسبة للسهم المبين فى الصك .

٣٨ - يجوز لحامل صك السهم ايداعه فى مكتب الشركة فى أى وقت وطالما بقى الصك مودعا على الوجه المتقدم يكون للمودع حق التوقيع على طلب بدعوة الشركة الى الاجتماع كما يكون له حق حضور الاجتماع والتصويت ومباشرة الحقوق الأخرى التى للعضو فى أى اجتماع يعقد بعد انقضاء يومين كاملين من وقت الايداع كما لو كان اسمه مدرجا فى سجل الاعضاء كحامل للسهم المبينة فى الصك المودع ولا يجوز الاعتراف لأكثر من شخص واحد فقط بأنه المودع لصك السهم ويجب على الشركة بعد تسلمها اعلانا مكتوبا بيومين ان ترد للمودع صك السهم المودع لديها .

٣٩ - مع مراعاة ما تقرره اللائحة من نصوص مخالفة صريحة لا يجوز لأى شخص بصفته حامل صك ان يوقع على طلب دعوة الشركة الى الاجتماع او ان يحضر او يصوت او يباشر أية حقوق أخرى للعضو فى اجتماع الشركة وكذلك ليس له الحق فى تسليم أية اعلانات من الشركة الا انه بالنسبة الى جميع الأوجه الأخرى يكون لحامل الصك الحق فى نفس الامتيازات والمزايا كما لو كان اسمه مذكورا فى سجل الاعضاء كحامل للسهم المبينة فى الصك ويكون عضوا فى الشركة .

٤٠ - يجوز لمجلس الادارة ان يصدر من وقت لآخر قواعد بشأن الشروط التى يراها ملائمة لاصدار صك سهم جديد أو كويون بطريق التجديد فى حالة التشويه أو الفقد أو التلف .

تعديل رأس المال

٤١ - يجوز لمجلس الادارة بقرار غير عادى توافق عليه الشركة زيادة رأس المال بمبلغ يقسم الى اسهم بالقيمة التى ينص عليها القرار .

٤٢ - يجب ان تعرض جميع الاسهم الجديدة قبل اصدارها على الأشخاص الذين لهم فى

والمزايا الخاصة بحصص الأرباح والتصويت فى اجتماعات الشركة وغيرها من المسائل كما لو كانوا حملة للاسهم التى نشأت منها مجموعة الاسهم ستوك ولكن لا يخول أى جزء من مجموعة الاسهم (ستوك) أى امتيازات أو مزايا ما كان ليخولها لو انه كان موجودا فى صورة اسهم ما عدا ما يتعلق منها بالاشتراك فى حصص الأرباح ومكاسب الشركة .

٣٤ - تسرى على مجموعة الاسهم (ستوك) لوائح الشركة (غير اللوائح المتعلقة بصكوك الاسهم) التى تطبقها على الاسهم المدفوعة قيمتها بالكامل ومن ثم فان كلمة « سهم » وعبرة « حامل السهم » تشمل أيضا « مجموعة الاسهم (ستوك) » وعبرة « حامل السهم » مجموعة الاسهم (ستوك) .

صكوك الاسهم

٣٥ - يجوز للشركة ان تصدر صكوكا باسمها ، وبناء على ذلك يجوز لمجلس الادارة ، بحسب تقديره ، اذا قدم اليه طلب مكتوب موقع عليه من الشخص المسجل كحامل لسهم من الاسهم المدفوعة قيمتها بالكامل مع ما يؤيد هذا الطلب من البينة - ان وجدت - التى يطلبها مجلس الادارة من وقت لآخر لاثبات شخصية الموقع على الطلب وعند تسلمه شهادة السهم - ان وجدت - وقيمة الدفعة المستحقة على الصك - ان وجدت - والرسوم التى يطلبها من وقت لآخر ان يصدر بهذا السهم المدفوعة قيمته بالكامل صكاً مختوما بخاتم الشركة وعليه الدفعة القانونية ، ان كانت الدفعة لازمة ، ويذكر فى هذا الصك ان لحامله الحق فى الاسهم المبينة فيه . وللمجلس ان يقرر ان يكون دفع الحصص فى الأرباح أو المبالغ الأخرى المستحقة للسهم المبين فى الصك بواسطة كويونات أو بغيرها .

٣٦ - يعطى صك السهم لحامله حق ملكية الاسهم المبينة فيه ويقع تحويل الاسهم بتسليم الصك ولا تسرى فى هذا الشأن أحكام لوائح الشركة المتعلقة بتحويل الاسهم ونقلها .

٣٧ - اذا قام حامل صك السهم بتسليمه

المدة المبينة في المادة ٧٠ من هذا القانون .

٤٦ - يجب عقد اجتماع عام مرة كل سنة في الزمان والمكان اللذين تحددهما الشركة في اجتماع عام والا يتأخر الانعقاد عن خمسة عشر شهرا من آخر انعقاد للاجتماع العام السابق ، فاذا لم تحدد الشركة زمان ومكان الانعقاد فيعقد الاجتماع في الشهر الذي يلي الشهر الذي فيه الذكرى السنوية لتأسيس الشركة وفي المكان الذي يعينه مجلس الادارة ، فاذا لم يعقد الاجتماع العام على الوجه المتقدم فيجب ان يعقد في الشهر الذي يلي ذلك الشهر ، ويجوز لأى عضوين من أعضاء الشركة توجيه الدعوة لعقد هذا الاجتماع متبعين في ذلك بقدر الامكان الطريقة التى يتبعها مجلس الادارة فى الدعوة لعقد الاجتماعات العامة .

٤٧ - تسمى الاجتماعات العامة السابق ذكرها الاجتماعات العامة العادية وتسمى الاجتماعات العامة الأخرى الاجتماعات العامة فوق العادة .

٤٨ - يجوز لمجلس الادارة توجيه الدعوة لعقد الاجتماع العام غير العادى كلما رأى ذلك ملائما ويجوز أيضا دعوة الاجتماعات العامة فوق العادة للانعقاد بناء على طلب يقدم اليه بمقتضى المادة ٧١ من هذا القانون فاذا لم يعقد الاجتماع فيجوز توجيه الدعوة لانعقادها من طالبى الانعقاد المنصوص عليهم فى تلك المادة فاذا لم يكن موجودا فى السودان فى أى وقت من الأوقات العدد الكافى من أعضاء مجلس الادارة لتكوين النصاب القانونى للأغلبية فيجوز لأى عضو من أعضاء مجلس الادارة أو لأى عضوين من أعضاء الشركة توجيه الدعوة لعقد الاجتماع العام فوق العادة متبعين فى ذلك بقدر الامكان الطريقة التى يتبعها مجلس الادارة فى عقد الاجتماعات العامة .

الاجراءات فى الاجتماعات العامة

٤٩ - يجب ان يرسل اعلان الدعوة لعقد الاجتماع قبل اليوم المحدد لانعقاده بأربعة عشر يوما على الأقل لا يحسب ضمنها اليوم الذى يحصل فيه الاعلان أو الذى يعتبر انه حصل

تاريخ هذا العرض الحق فى استلام اعلانات من الشركة لحضور اجتماعها العام بمقدار ماله من أسهم وبقدر ما تسمح به الظروف ويراعى فى ذلك العرض أية تعليمات خلاف ما تقدم ينص عليها القرار الذى يصرح بزيادة رأس المال ويحصل العرض باعلان يبين فيه عدد الاسهم المعروضة ويحدد الميعاد الذى يعتبر العرض مرفوضا ان لم يقبل خلاله ، وبعد انقضاء هذا الميعاد أو عند وصول اخطار من الشخص الذى عرضت عليه الاسهم برفضه قبولها يجوز لمجلس الادارة التصرف فى لاسهم بالكيفية التى يراها اكثر فائدة للشركة ، ويجوز لمجلس الادارة ان يتصرف بنفس الطريقة فى أية أسهم جديدة يرى عدم امكان عرضها بسهولة ، بالكيفية المبينة هذه المادة، بسبب نسبة الاسهم الجديدة للاسهم التى يحملها الأشخاص الذين لهم الحق فى ان تعرض عليهم الاسهم الجديدة .

٤٣ - تسرى على الاسهم الجديدة نفس الاحكام الخاصة بدفع قيمة الاقساط وحق الحبس والتحويل والانتقال وسقوط الحق وغير ذلك من الأحكام التى تسرى على الاسهم المكونة لرأس المال الأسمى .

٤٤ - يجوز للشركة بمقتضى قرار خاص ان مباشر ما يأتى : -

(أ) أن توحد رأس مالها وأن تقسمه الى أسهم أكبر قيمة من قيمة أسهمها الحالية .

(ب) ان تقسم جميع رأس مالها أو أى جزء منه الى أسهم اصغر قيمة من القيمة المحددة فى عقد الشركة وذلك باعادة تجزئة أسهمها الحالية أو أى منها على ان تراعى مع ذلك أحكام الفقرة (د) من البند (١) من المادة ٤٦ من هذا القانون ،

(ج) ان تلغى أية أسهم لم تكن قد أخذت أو لم يحصل اتفاق على اخذها فى تاريخ القرار .

(د) ان تخفض رأس مالها بأية طريقة مراعية فى ذلك الأمور المرخص لها بها والموافقة الواجب الحصول عليها بمقتضى القانون .

الاجتماعات العامة

٤٥ - يجب عقد الاجتماع التأسيسى خلال

إذا لم يحضر هذا الرئيس فى الاجتماع خلال خمس عشرة دقيقة من الوقت المعين لانعقاده أو إذا لم يرغب فى رئاسة الاجتماع فعندئذ يختار الأعضاء الحاضرون واحدا منهم لرئاسة الاجتماع .

٥٥ - يجوز للرئيس بموافقة أى اجتماع توافر فيه النصاب القانونى من الأعضاء تأجيل الاجتماع من وقت لآخر أو نقله من مكان لآخر ويجب عليه أن يقرر هذا التأجيل إذا اتخذ الاجتماع قرارا بذلك ولكن لا يجوز أن تباشر فى الاجتماع المؤجل إلا الأعمال التى لم يتم بحثها فى الاجتماع السابق وإذا تأجل الاجتماع مدة عشرة أيام أو أكثر فيجب أن يعلن عن الاجتماع المؤجل بنفس الطريقة المتبعة فى الاعلان عن الاجتماع الأسمى وفيما عدا ذلك لا يلزم للاعلان عن التأجيل أو عن الأعمال التى يراد مباشرتها فى الاجتماع المؤجل .

٥٦ - يكون التصويت على القرار الذى يعرض على أى اجتماع عام برفع الأيدى إلا إذا طلب أحد الأعضاء قبل أو عند اعلان نتيجة رفع الأيدى أن يكون التصويت بالاقتراع ، فإذا لم يقدم هذا الطلب فيعلن الرئيس بان القرار قد اجيز بنتيجة رفع الأيدى أو انه اجيز باجماع الآراء أو بأغلبية معينة أو انه سقط ويعتبر تدوين هذا الاعلان فى دفتر جلسات الشركة دليلا قاطعا على هذه الواقعة بغير حاجة الى اقامة الدليل على عدد الأصوات أو نسبتها التى اعطيت لصالح القرار أو ضده .

٥٧ - إذا كان طلب الاقتراع قانونيا فيجب أن يجرى الاقتراع بالطريقة التى يعينها الرئيس وتعتبر نتيجة الاقتراع بمثابة قرار للجمعية التى طلب فيها اجراء الاقتراع .

٥٨ - إذا تساوى عدد الأصوات سواء اكان ذلك برفع الأيدى أو بالاقتراع فيكون لرئيس الاجتماع الذى حصل فيه التصويت برفع الأيدى أو الذى طلب فيه الاقتراع الحق فى ان يكون له صوت ثان أو صوت مرجع .

٥٩ - الاقتراع الذى يطلب لانتخاب الرئيس أو للتأجيل يجب اجراؤه فورا اما الاقتراع الذى

فيه ويحسب اليوم الذى عمل من أجله الاعلان ويجب ان يبين فى الاعلان المكان واليوم والساعة المحددة لانعقاد الاجتماع وإذا كان الاجتماع سيباشر عند انعقاده أعمالا خاصة فيجب ان يذكر فى الاعلان نوع هذه الأعمال بصفة عامة على الوجه المبين فيما يلى أو على أى وجه آخر - ان وجد - تقرره الشركة فى اجتماع عام ويجب ان يرسل اعلان الدعوة الى الأشخاص الذين لهم بموجب لوائح الشركة الحق فى استلام تلك الاعلانات ولكن لا يترتب على عدم استلام أى عضو من أعضاء الشركة هذا الاعلان بطلان الاجراءات فى أى اجتماع عام .

٥٠ - تعتبر جميع الأعمال التى يتم اجراؤها فى الاجتماع العام فوق العادة أعمالا خاصة وكذلك جميع الأعمال التى يتم اجراؤها فى الاجتماع العادى عدا الموافقة على توزيع حصص الأرباح . وبحث الحسابات والميزانية والتقرير العادى المقدم من مجلس الإدارة والمراجعين ، وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وغيرهم من الموظفين بدلا ممن يتخلون عن وظائفهم بالتناوب، وتحديد اتعاب المراجعين .

٥١ - لا يجوز مباشرة أى عمل فى أى اجتماع عام إلا إذا كان النصاب القانونى من الأعضاء حاضرا فى الوقت الذى يبدأ فيه الاجتماع مباشرة أعماله ويعتبر حضور ثلاثة أعضاء شخسيا مكونا للنصاب القانونى إلا إذا نص فى هذه اللائحة على خلاف ذلك .

٥٢ - إذا لم يحضر خلال نصف ساعة من الميعاد المحدد لعقد الاجتماع عدد من الأعضاء يكفى لتكوين النصاب القانونى لصحة الانعقاد فيجب فض الاجتماع إذا كانت الدعوة اليه بناء على طلب الأعضاء وفى الأحوال الأخرى يؤجل الاجتماع الى نفس اليوم من الأسبوع التالى وفى نفس الميعاد والمكان فإن لم يحضر النصاب القانونى خلال نصف ساعة من الميعاد المحدد لانعقاد الاجتماع المؤجل فيعتبر النصاب القانونى لصحة الانعقاد متوافرا بالحاضرين من الأعضاء .

٥٣ - يرأس رئيس مجلس الإدارة - أن وجد - كل اجتماع عام تعقده الشركة .

٥٤ - إذا لم يكن لمجلس الإدارة رئيس أو

يطلب لاية مسألة أخرى فيجربى فى الوقت الذى يعينه رئيس الاجتماع .

اصوات الاعضاء

٦٠ - يكون لكل عضو يحضر شخصيا عند التصويت برفع الأيدى صوت واحد أما فى الاقتراع فلكل عضو صوت واحد عن كل سهم يحمله .

٦١ - فى حالة حاملى الاسهم بالاشتراك يقبل صوت الأقدم منهم الذى يعطى صوته شخصيا أو بوكيل ولا تقبل أصوات الشركاء الآخرين ولأجل تقرير الأقدمية تحدد الأقدمية وفق ترتيب الاسماء فى سجل الاعضاء .

٦٢ - يجوز للعضو المصاب بخلل فى قواه العقلية أو الذى صدر بشأنه أمر من محكمة مختصة باصابته بالجنون ان يصوت برفع الأيدى أو بالاقتراع بطريق لجنة أو غيرها ممن يتولى القوامه عليه قانونا ويجوز للجنة أو للقيم التصويت فى الاقتراع بواسطة وكيل .

٦٣ - لا يكون للعضو حق التصويت فى أى اجتماع عام الا اذا كان قد سدد جميع الاقساط والمبالغ الأخرى المستحقة الاداء عليه حالا عن اسهمه فى الشركة .

٦٤ - يجوز فى الاقتراع اعطاء الأصوات اما شخصيا أو بواسطة وكيل على انه لا يجوز لاية

شركة ان تصوت بطريق وكيل طالما لم يصدر من مجلس ادارتها قرار بذلك نافذ المفعول طبقا لأحكام المادة ٧٣ من هذا القانون .

٦٥ - يجب ان تكون وثيقة تعيين الوكيل بالكتابة وموقعا عليها من الموكل أو من وكيله المفوض قانونا بذلك كتابة فاذا كان الموكل شركة فيجب ان تكون وثيقة تعيين الوكيل مختومة بخاتم الشركة العام أو موقعا عليها من موظف أو وكيل مفوض عنها فى ذلك ولا يجوز لأى شخص ان يعمل كوكيل ما لم يكن له الحق بالأصالة عن نفسه فى الحضور والتصويت فى الاجتماع الذى يباشر فيه الوكالة أو ما لم يكن معينا لحضور ذلك الاجتماع بصفة وكيل للشركة .

٦٦ - يجب ان تودع فى مكتب الشركة المسجل وثيقة تعيين الوكيل والتفويض الشرعى أو التفويض الآخر - ان وجد - الذى حصل التوقيع بموجبه أو صورة من ذلك التفويض الشرعى أو التفويض مصدق عليها رسميا ويجب ان يتم الايداع قبل الميعاد المعين لانعقاد الجمعية التى سيصوت فيها الشخص المعين بالوثيقة ، بمدة لا تقل عن اثنين وسبعين ساعة فاذا لم يراع ذلك فلا يعتد بوثيقة تعيين الوكيل .

٦٧ - يجوز ان تحرر وثيقة تعيين الوكيل بالصيغة الآتية أو بأية صيغة أخرى يوافق عليها مجلس الادارة :-

شركة المحدودة

انا فى جهة بصفتى عضوا فى شركة
المحدودة قد عينت بمقتضى هذا من جهة
وكيلا عنى للتصويت باسمى ونياابة عنى فى الاجتماع العام العادى أو فوق العادة ، على حسب الحال ، الذى سيعقد يوم من شهر سنة
وفى أى اجتماع أجل اليه ذلك الاجتماع .

وقع فى يوم من شهر سنة

مجلس الادارة

٦٨ - تحدد أغلبية الموقعين على عقد تأسيس الشركة كتابة أسماء وعدد أول أعضاء لمجلس ادارة الشركة .

٦٩ - تحدد الشركة من وقت لآخر في الاجتماع العام المكافآت التي يتقاضاها أعضاء مجلس الادارة .

٧٠ - يشترط في عضو مجلس الادارة ان يكون حائزا لسهم واحد على الأقل في الشركة ويجب عليه ان يلتزم باحكام المادة ٧٨ من هذا القانون .

سلطة مجلس الادارة وواجباته

٧١ - يقوم مجلس ادارة الشركة بادارة اعمالها ويجوز له ان يدفع جميع نفقات تأسيس الشركة وتسجيلها وله ان يباشر جميع سلطات الشركة التي لا يتطلب هذا القانون او اى تشريع معدل له نافذ المفعول او نصوص هذه اللائحة مباشرتها في اجتماع عام ومع ذلك يلتزم مجلس الادارة بمراعاة نصوص هذا القانون وهذه اللائحة واللوائح التي تقررها الشركة في اجتماع عام بشرط الا تكون متعارضة مع نصوص هذا القانون وهذه اللائحة ولا يترتب على اية لائحة تقررها الشركة في اجتماع عام يطلان اى عمل قام به مجلس الادارة قبيل صدورها مما كان يعتبر صحيحا لو لم تصدر تلك اللائحة .

٧٢ - يجوز لأعضاء مجلس الادارة ان يعينوا من وقت لآخر واحدا أو أكثر من هيئتهم في منصب مدير ادارة الشركة أو منصب مدير الشركة للمدة وبالأجر الذى يرونه ملائما سواء أكان فى صورة مرتب أو عمولة أو اشتراك فى الأرباح أو ان يكون بعضه من هذا وبعضه الآخر من ذاك ولا يخضع عضو مجلس الادارة المعين على هذا الوجه للتخلى بالتناوب فى المدة التى يشغل فيها منصب ولا يدخل فى الحساب عند اجراء التخلّى بالتناوب لأعضاء مجلس الادارة ولكن ينتهى تعيينه تلقائيا اذا انتهت لأى سبب من الأسباب عضويته فى مجلس الادارة او اذا قررت الشركة فى اجتماع عام انهاء

مدته بصفته مدير ادارة الشركة أو بصفته مديرا للشركة .

٧٣ - لا يجوز ان يزيد فى اى وقت مقدار ما لم يسدد من المبالغ التى اقترضها أو دبرها مجلس الادارة لأغراض الشركة (بخلاف اصدار اسهم رأس المال) عن رأس المال الصادر من الشركة بدون موافقه اشركه فى اجتماع عام .

٧٤ - يجب على مجلس ادارة الشركة ان يلتزم العمل على الوجه الصحيح بأحكام هذا القانون أو اى تشريع معدل له نافذ المفعول وبصفة خاصة الأحكام المتعلقة بتسجيل تفاصيل الرهون والامتيازات التى تمس أموال الشركة أو التى أنشأتها الشركة وكذلك الأحكام الخاصة بالاحتفاظ بسجل أعضاء مجلس الادارة وبارسال القائمة السنوية بأسماء الأعضاء الى المسجل وموجز التفاصيل التى تشتمل عليها القائمة وارسال الاعلان عن توحيد أو زيادة رأس المال أو تحويل الاسهم الى مجموعة اسهم (ستوك) للمسجل وكذلك صور القرارات الخاصة وصورة من سجل أعضاء مجلس الادارة والاطار عن اى تغيير فيها .

٧٥ - يجب على مجلس الادارة اعداد دفاتر يدون فيها مذكرات بما يأتى : -
(ا) جميع تعيينات الموظفين الذين يعينهم مجلس الادارة .

(ب) أسماء أعضاء مجلس الادارة الحاضرين فى اى اجتماع مجلس الادارة أو تعقده اية لجنة من أعضاء مجلس الادارة .

(ج) جميع القرارات والاجراءات فى جميع اجتماعات الشركة ومجلس الادارة ولجانه ويجب على كل عضو بمجلس الادارة يحضر اى اجتماع يعقده المجلس أو احدى لجانه ان يوقع باسمه فى دفتر يعد لهذا الغرض .

الخاتم

٧٦ - لا يجوز ان تختتم اية وثيقة بخاتم الشركة الا بمقتضى قرار من هيئة مجلس الادارة وبحضور اثنين على الأقل من أعضاء المجلس والسكرتير أو اى شخص آخر يعينه أعضاء المجلس لهذا الغرض ويجب على هذين العضوين

والسكرتير أو الشخص الآخر التوقيع على كل وثيقة تخدم في حضورهم بخاتم الشركة .

فقدان أهلية أعضاء مجلس الإدارة

٧٧ - يعتبر منصب عضو مجلس الإدارة شاغرا في أية حالة من الحالات الآتية : -

(أ) إذا فقد عن عضو مجلس الإدارة عضويته بمقتضى المادة ٧٨ من هذا القانون .

أو (ب) إذا تولى هو أحد شركائه أو البيت التجارى الذى يكون عضوا فيه أى منصب آخر يأتى بربح من الشركة ما عدا منصب مدير عام للشركة أو منصب مدير الشركة ،

أو (ج) إذا افلس ،

أو (د) إذا تبين انه مجنون أو أصبحت قواه العقلية مختلة ،

أو (هـ) إذا كانت له صلة أو اشتراك فى أرباح أى عقد مع الشركة ،

ومع ذلك لا يتخلى عضو مجلس الإدارة عن منصبه بسبب كونه عضوا فى أية شركة أخرى ارتبطت بعقود أو باشرت عملا للشركة التى يكون عضوا فى مجلس إدارتها ولكن لا يجوز له ان يصوت بالنسبة الى أى عقد أو عمل مما ذكر فاذا صوت فلا يحسب صوته .

تخلى أعضاء مجلس الإدارة بالتناوب من مناصبهم

٧٨ - يجب على جميع أعضاء مجلس الإدارة ان يتخلوا عن مناصبهم فى أول اجتماع عادى تعقده الشركة ، كما يجب ان يتخلى فى الاجتماع العادى الذى يعقد فى كل سنة تالية ثلث الموجودين من أعضاء مجلس الإدارة ، فاذا لم يكن عددهم ثلاثة أو كان عددهم لا يقبل القسمة على ثلاثة ، يتخلى منهم العدد الأقرب للثلث .

٧٩ - يتخلى فى كل سنة أعضاء مجلس الإدارة الذين مضت عليهم فى مناصبهم أطول مدة منذ آخر انتخاب لهم اما الأشخاص الذين أصبحوا أعضاء بالمجلس فى يوم واحد فتجرى بينهم القرعة لتقرير من يتخلى منهم الا اذا اتفقوا فيما بينهم على خلاف ذلك .

٨٠ - يجوز إعادة انتخاب من يتخلى عن عضويته من أعضاء مجلس الإدارة .

٨١ - يجوز للشركة فى الاجتماع العام الذى يتخلى فيه أحد أعضاء مجلس الإدارة عن عضويته بالطريقة السابق ذكرها ان تملأ منصبه الشاغر بانتخاب شخص آخر بدلا منه .

٨٢ - اذا لم تشغل فى أى اجتماع من الاجتماعات التى يجب ان ينتخب فيها أعضاء مجلس الإدارة المناصب الشاغرة من الأعضاء فيؤجل الاجتماع الى نفس اليوم والوقت والمكان من الأسبوع التالى فاذا لم تملأ المناصب الشاغرة فى الاجتماع المؤجل فيعتبر أعضاء مجلس الإدارة الذين شغرت مناصبهم أو بعضهم من الذين لم تشغل مناصبهم كأن انتخابهم قد أعيد فى الاجتماع المؤجل .

٨٣ - يجوز للشركة من وقت لآخر فى الاجتماع العام ان تزيد عدد أعضاء مجلس الإدارة أو تخفضه ويجوز لها ان تقرر كيفية تخلى العدد الزائد أو المخفض من منصبه عن طريق التناوب .

٨٤ - يجوز لمجلس الإدارة ان يملأ أية وظيفة تخلو عرضا فى هيئة أعضاء المجلس الا انه يشترط ان يتخلى الشخص الذى يختاره المجلس بهذه الطريقة فى نفس الوقت الذى كان يجب ان يتخلى فيه لو انه أصبح عضوا بمجلس الإدارة فى اليوم الذى انتخب فيه آخر مرة عضو مجلس الإدارة الذى حل محله .

٨٥ - يجوز لمجلس الإدارة من وقت لآخر ان يعين أى شخص كعضو اضافى فى مجلس الإدارة ويتخلى هذا العضو عن منصبه فى الاجتماع العام العادى التالى ولكن يجوز للشركة انتخابه فى هذا الاجتماع كعضو اضافى فى مجلس الإدارة .

٨٦ - يجوز للشركة بقرار غير عادى ان تعزل أى عضو من أعضاء مجلس الإدارة قبل انتهاء مدته ، ويجوز لها بقرار عادى ان تعين خلفا له ، ويشترط أن يتخلى الشخص المعين بهذه الطريقة فى نفس الوقت الذى كان يجب ان يتخلى فيه كما لو انه أصبح عضوا بمجلس

الادارة فى اليوم الذى انتخب فيه للمرة الأخيرة
عضو مجلس الادارة المعزول الذى عين فى محله .

الاجراءات الخاصة باعضاء مجلس الادارة

٨٧ - يجوز لاعضاء مجلس الادارة الاجتماع لانجاز الأعمال او لتأجيل او تنظيم اجتماعاتهم حسبما يرونه مناسباً ويبت المجلس فيما يثار من مسائل فى أى اجتماع بأغلبية الأصوات فإذا تساوى عدد الأصوات يكون للرئيس صوت ثان أو صوت مرجح ويجوز لأى عضو بالمجلس ان يدعو فى أى وقت مجلس الادارة للاجتماع ويجب على السكرتير ان يفعل ذلك اذا كلفه به أحد الأعضاء .

٨٨ - يحدد مجلس الادارة النصاب القانونى الواجب توافره فى اجتماعاته لانجاز الأعمال فاذا لم يفعل ذلك فيكون النصاب القانونى ثلاثة ان كان عدد أعضائه اكثر من ذلك .

٨٩ - يجوز للباقيين فى مناصبهم من أعضاء مجلس الادارة مباشرة سلطاتهم بالرغم من وجود أى منصب شاغر فى المجلس الا انه اذا نقص عددهم عن النصاب القانونى الواجب توافره حسبما يحدده نظام الشركة وفى هذه الحالة يجوز للأعضاء الباقيين مباشرة ما لهم من سلطة اما لزيادة عدد الأعضاء الى ان يبلغ النصاب القانونى المطلوب واما للدعوة لعقد اجتماع عام للشركة وليس لهؤلاء الأعضاء مباشرة أى أعمال أخرى .

٩٠ - يجوز لأعضاء مجلس الادارة ان ينتخبوا رئيساً لاجتماعاتهم وان يحددوا مدة رئاسته فاذا لم ينتخبوا رئيساً او اذا لم يحضر الرئيس المنتخب الاجتماع خلال الخمس دقائق التالية للوقت المحدد لعقد الاجتماع فيجوز للحاضرين من الأعضاء انتخاب واحد منهم ليرأس الاجتماع .

٩١ - يجوز لمجلس الادارة ان يفوض اية سلطة من سلطاته الى لجان تشكل من عضو او من أعضاء من هيئة المجلس حسبما يراه ملائماً ويجب على كل لجنة تشكل على هذا الوجه ، عند مباشرة سلطاتها مراعاة أية لوائح يقرر مجلس الادارة وجوب مراعاتها .

٩٢ - يجوز للجنة ان تنتخب رئيساً لاجتماعاتها فاذا لم تنتخب رئيساً او اذا لم يحضر الرئيس المنتخب الاجتماع خلال الخمس دقائق التالية للوقت المحدد لعقد الاجتماع فيجوز للحاضرين من أعضاء اللجنة اختيار واحد منهم ليرأس الاجتماع .

٩٣ - يجوز للجنة ان تعقد جلساتها وان تؤجلها حسبما تراه صحيحاً ويكون البت فى المسائل التى تثار فى الجلسة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين فاذا تساوت الأصوات يكون للرئيس صوت ثان أو صوت مرجح .

٩٤ - جميع الأعمال التى يقوم بها مجلس الادارة او تقوم بها احدى لجانه فى أى اجتماع او التى يقوم بها أى شخص بوصفه عضواً فى مجلس الادارة تعتبر صحيحة كما لو كان كل منهم قد عين تعييناً صحيحاً ومتمتعاً بأهليته كعضو فى مجلس الادارة ولو ظهر فيما بعد ان التعيين كان معيباً او ان الأهلية لعضوية مجلس الادارة لم تكن متوافرة .

حصى الأرباح والمال الاحتياطى

٩٥ - يجوز للشركة ان تقرر فى اجتماع عام حصص الأرباح المقرر توزيعها ولا يجوز ان يزيد مقدار هذه الحصص عما يوصى به أعضاء مجلس الادارة .

٩٦ - يجوز لمجلس الادارة ان يقرر من وقت لآخر ان يدفع بصفة مؤقتة لأعضاء الشركة حصصاً من الأرباح التى يرى ان الشركة حققتها .

٩٧ - لا يجوز ان تدفع أى حصة الا من الأرباح

٩٨ - مع مراعاة حقوق الأشخاص - ان وجدوا - الذين يملكون اسهما لها حقوق خاصة فى حصص الأرباح يجب ان تقرر وتدفع جميع حصص الأرباح على أساس المبالغ المدفوعة عن الاسهم ، على انه اذا لم يكن قد دفع شيء عن أية اسهم من اسهم الشركة وطالما لم يدفع شيء عنها فيجوز ان تقسّر وتدفع حصص الأرباح على حسب قيمة الاسهم ، وكل مبلغ يدفع مقدماً من أقساط السهم لا يجوز عند تطبيق أحكام هذه المادة اعتباره مدفوعاً عن السهم ما دام يحسب عليه فائدة .

التي يتم على مقتضاها ولا يجوز لأى عضو (غير اعضاء مجلس الادارة) الاطلاع على حسابات الشركة أو دفاترها أو مستنداتها الا طبقا لما يخوله القانون أو يجيزه مجلس الادارة أو الشركة فى اجتماع عام .

١٠٦ - يجب على مجلس الادارة ان يعرض على الشركة مرة على الاقل سنويا فى اجتماع عام حسابا عن الارباح والخسائر فى المدة التالية للحساب السابق أو من تاريخ تأسيس الشركة ان كان الحساب مقدما للمرة الاولى ويكون الحساب معد الى تاريخ لا يرجع الى اكثر من ستة أشهر سابقة على تاريخ انعقاد ذلك الاجتماع .

١٠٧ - يجب ان يبين حساب الارباح والخسائر تحت عناوين مناسبة مقدار الإيرادات الاجمالية مع توضيح مصادرها المختلفة ومقدار المصروفات الاجمالية مع توضيح المصروفات الادارية والمرتببات وغيرها من المصروفات المماثلة مع ملاحظة توضيح كل بند من بنود المصروفات التى يجب ان تتحمل بها إيرادات السنة حتى يكون امام الاجتماع العام ميزانية العام ميزانية حقيقية عن الارباح والخسائر وفى الاحوال التى يكون فيها أى بند من بنود المصروفات الممكن توزيعها على عدة سنوات قد أنفق فى سنة واحدة فيجب ان يوضح المبلغ الاجمالى لهذا البند مع اضافة الاسباب التى دعت الى تحميل ايراد السنة بجزء فقط من هذا المصروف .

١٠٨ - يجب عمل ميزانية فى كل سنة وعرضها على الشركة فى اجتماع عام ويجب ان تشمل الميزانية على الحسابات الى تاريخ لا يرجع الى اكثر من ستة أشهر سابقة على تاريخ انعقاد الاجتماع ويفرق بالميزانية تقرير من اعضاء مجلس الادارة عن الحالة المالية للشركة ومقدار ما يوصون بدفعه من حصص الارباح والمقدار - ان وجد - الذى يقترحون نقله الى المال الاحتياطى .

١٠٩ - يجب ان ترسل صورة من الميزانية ومن التقرير قبل تاريخ انعقاد الاجتماع بسبعة أيام الى الاشخاص الذين لهم الحق فى استلام اعلانات الحضور للاجتماع العام وترسل هذه الاعلانات بالكيفية المبينة فيما بعد بشأن ارسال الاعلانات .

٩٩ - يجوز لمجلس الادارة قبل ان يوصى بدفع حصص الارباح ان يقتطع من ارباح الشركة المبالغ التى يراها كافية لتكوين الاحتياطى وتستعمل هذه المبالغ بحسب تقدير المجلس فى مواجهة النفقات الاحتمالية أو للمساواة بين حصص الارباح أو لأى غرض من الاغراض التى تستعمل فيها ارباح الشركة استعمالا صحيحا والى ان تستعمل تلك المبالغ على هذا الوجه يجوز لمجلس الادارة بحسب تقديره ان يستخدمها فى اعمال الشركة أو فى استثمارها فى أية أمور أخرى (ما عدا شراء اسهم الشركة) حسبما يستصوبه المجلس من وقت لآخر .

١٠٠ - اذا سجل عدة اشخاص بصفتهم شركاء فى أى سهم فيجوز لأى منهم اعطاء ايصال باستلام حصة فى الأرباح مستحقة عن ذلك السهم ويعتبر هذا الايصال حجة على باقى الشركاء .

١٠١ - يجب اعلان اصحاب الحق فى السهم عن أية حصة فى الربح يتقرر توزيعها بالطريقة المبينة فيما بعد .

١٠٢ - لا تتحمل الشركة فوائد عن أية حصة من حصص الارباح .

الحسابات

١٠٣ - يجب ان يحتفظ مجلس الادارة بحسابات صحيحة عما يأتى : -

(ا) جميع المبالغ النقدية الواردة للشركة والمنصرفة منها والمصادر التى وردت منها هذه المبالغ ووجه صرفها ،

(ب) اصول الشركة والتزاماتها .

١٠٤ - تحفظ دفاتر حسابات الشركة فى مكتبها المسجل أو فى أى مكان آخر أو اية امكنة أخرى يراها مجلس الادارة مناسبة ويجب ان تبقى هذه الدفاتر لاطلاع مجلس الادارة عليها .

١٠٥ - يقرر مجلس الادارة من وقت لآخر كيفية الاطلاع على حسابات الشركة ودفاترها أو أى منها بواسطة الاعضاء (غير اعضاء مجلس الادارة) والى أى مدى يكون ذلك وفى أى الاوقات

١١٠ - يجب على مجلس الإدارة ان يلتزم من جميع الوجوه بأحكام المواد من ١٢٣ الى ١٢٨ من هذا القانون وأى تشريع سارى المفعول عدل تلك المواد .

المراجعة

١١١ - يكون تعيين المراجعين وتنظيم واجباتهم وفقا للمادتين ١٣٧ و ١٣٨ من هذا القانون أو أى تعديل لهما يكون سارى المفعول وقتئذ .

الاعلانات

١٠٦ - (١) ترسل الشركة الاعلانات لأى عضو اما بتسليمها اليه شخصيا واما بالبريد على عنوانه المسجل فاذا لم يكن له عنوان مسجل فى السودان فترسل الاعلانات اليه فى السودان على العنوان - ان وجد - الذى اعطاه للشركة لتسلم له فيه الاعلانات .

(٢) يعتبر الاعلان المرسل بطريق البريد انه قد ابلغ للعضو متى ارسل اليه داخل خطاب يعنون بطريقة صحيحة وخالص اجرة البريد ، ويعتبر الاعلان انه قد تم بالفعل فى الميعاد الذى يصل اليه فيه الخطاب المرسل بالبريد العادى، الى ان يثبت العكس .

١١٣ - اذا لم يكن للعضو عنوان مسجل فى السودان ولم يكن قد أخطر الشركة بعنوان له فى السودان لترسل اليه فيه الاعلانات فيعتبر الاعلان الموجه اليه والمنشور فى صحيفة توزع فى المنطقة المجاورة لمكتب الشركة المسجل انه قد تم بطريقة صحيحة فى اليوم الذى يظهر فيه ذلك الاعلان .

١١٤ - يجوز للشركة ابلاغ الاعلانات لحامل أى سهم بالاشتراك فيما بينهم بارسالها الى حامل السهم المذكور اسمه أولا فى السجل .

١١٥ - يجوز للشركة ابلاغ الاعلانات الى الاشخاص الذين يصبح لهم الحق فى سهم من اسهمها بسبب وفاة احد الاعضاء أو افلاسه وذلك بارسالها اليهم بالبريد داخل خطاب خالص اجرة البريد ومعنون باسمائهم أو باسم من يمثلون المتوفى أو باسم امين التفليسة أو بأية صفة كهذه على العنوان فى السودان - ان وجد -

الذى اعطاه لهذا الغرض الاشخاص الذين يدعون ان لهم حقا فى السهم أو بابلاغ الاعلانات بأية طريقة كانت يبلغ بها العضو لو لم تحصل الوفاة أو الافلاس ريثما يعطى للشركة العنوان الذى تبلغ فيه الاعلانات فى السودان ،

١١٦ - يجب اجراء الاعلان بأية طريقة من الطرق السالف ذكرها لحضور أى اجتماع عام الى الاشخاص الآتى ذكرهم : -

(أ) كل عضو فى الشركة بما فى ذلك حاملو صكوك الاسهم عدا الاعضاء الذين ليس لهم فى السودان عنوان مسجل أو لم يعطوا للشركة عناوينهم فى السودان ،

(ب) كل شخص له حق فى سهم من اسهم الشركة بسبب وفاة أو افلاس عضو كان له الحق فى استلام اعلان الدعوة لحضور الاجتماع لولا وفاته أو افلاسه .

لا يجوز لاحد غير من ذكره استلام اعلانات الدعوة لحضور الاجتماعات العامة .

القائمة (ب)

(انظر المادة ٢٤٠)

قائمة رسوم التسجيل . . الخ

١ - عن تسجيل الشركة التى لا يزيد رأس مالها الاسمى عن الالفى جنيه يكون الرسم جنيهان .

٢ - عن تسجيل الشركة التى لا يزيد رأس مالها الاسمى عن الالفى جنيه يدفع الرسم السابق أى جنيهان مع الرسوم الاضافية الآتية منظمة حسب مقدار رأس المال الاسمى وهى : -

- عن كل ألف جنيه من رأس المال الاسمى أو جزء من الالف جنيه بعد الالفى جنيه الاولى حتى خمسة آلاف جنيه واحد جنيه

- عن كل ألف جنيه من رأس المال الاسمى أو جزء من ألف جنيه بعد الخمسة آلاف جنيه الاولى الى مائة ألف جنيه .

مليمج

٢٥٠ ر .

٢ - عن كل ألف جنيه من رأس المال الاسمي
أو جزء من الألف جنيه بعد المائة ألف جنيهه
الاولى .

مليمج
٠٠٥٠ر

٣ - عن تسجيل أية زيادة في رأس المال
تحدث بعد التسجيل الاول للشركة تدفع نفس
الرسوم ، عن كل ألف جنيه أو جزء من ألف
جنيه ، التي كان يجب دفعها لو كان رأس المال
الذي زيد كما ذكر جزءا من رأس المال الاصل
في وقت التسجيل ومع ذلك لا تلتزم الشركة بأن
تدفع بالنسبة لرأس المال الاسمي عند التسجيل
أو بعده مبلغا من الرسوم أكبر من مائة جنيه
بعد حساب الرسوم التي دفعت عند التسجيل

وذلك في حالة الرسوم الواجب دفعها عن الزيادة
في رأس المال بعد التسجيل .

٤ - عن ايداع أى مستند يوجب هذا القانون
أو يجيز ايداعه غير عقد التأسيس أو المخلص
الواجب على الحارس ايداعه لدى المسجل أو
البيان الواجب ايداعه لدى المسجل من جانب
المصفي في التصفية يكون الرسم

مليمج
٠٢٥٠ر

٥ - عن عمل محضر بأية واقعة يوجب هذا
القانون على المسجل أو يجيز له تدوينها يكون
الرسم
مليمج
٠٢٥٠ر

الجدول الثاني

(انظر المادة ٩١)

تقرير بدلا من البيان مودع من شركة
 المحدودة وفقا للمادة ٩١ من قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ .
 قدم هذا التقرير للايداع بواسطة

رأس مال الشركة الاسمي جنيه
مقسم الى	٠٠ أسهم قيمة كل منها جنيه ٠٠ أسهم قيمة كل منها جنيه ٠٠ أسهم قيمة كل منها جنيه
اسماء وأوصاف وعناوين أعضاء مجلس الادارة أو المرشحين لمجلس الادارة والمديرين والمرشحين لوظائف المديرين .	
مقدار الاكتتاب الأدنى (ان وجد) المحدد في عقد التأسيس أو في نظام الشركة والذي يجوز للشركة ان تبدأ به التخصيص .	
عدد وقيمة الاسهم والسندات المتفق على اصدارها وتكون قيمتها مدفوعة ، كلها أو بعضها ، بغير النقود المقابل لما يراد اصداره من تلك الاسهم والسندات	(١) ٠٠٠٠ أسهم قيمة كل منها ٠٠٠٠٠٠ جنيه مدفوعة بأكملها . (٢) ٠٠٠٠ أسهم أضيف للحساب عن كل منها مبلغ ٠٠٠ جنيه كأنها مدفوعة . (٣) سند ٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (٤) المقابل : —
اسماء وعناوين (أ) بائعي الاموال التي اشترتها الشركة أو اكتسبتها (ب) أو تنوى شراءها أو اكتسابها والقيمة (نقدا أو اسهما أو سندات) الواجب دفعها لكل بائع على حده (١)٠	
المقدار (ان وجد) الذي دفع أو يجب دفعه (نقدا أو اسهما أو سندات) عن أى من الاموال السابق ذكرها مع بيان المقدار (ان وجد) الذي دفع أو يجب دفعه عن اسم وشهرة المحل	جملة الثمن ٠٠٠٠٠٠٠ جنيه نقدا جنيه اسهما جنيه سندات جنيه اسم الشهرة جنيه
المقدار (ان وجد) الذي دفع أو يجب دفعه كعمولة (ان وجدت) للاكتتاب أو لتعهد الاكتتاب أو الحصول أو التعهد للحصول على الاكتتاب في أية اسهم أو سندات للشركة أو سعر العمولة	القيمة المدفوعة ٠٠٠٠ جنيه القيمة الواجبة الدفع ٠٠٠ جنيه السعر في المائة ٠٠٠ جنيه
القيمة المقدرة للمصروفات التمهيدية جنيه

(١) لتعريف كلمة بائع انظر المادتين ٨٧ و ٨٨ من قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ .

رأس مال الشركة الاسمي	٠٠ ٠٠٠ جنية
المقدار المدفوع أو المراد دفعه الى أى مؤسس	اسم المؤسس المقدار ٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية المقابل :
مقابل الدفع	
تواريخ العقود الأساسية واسم المتعاقدين فيها (غير العقود المبرمة أثناء العمل العادى المراد قيام الشركة به أو العقود المبرمة قبل ايداع هذا التقرير بأكثر من سنتين)	
الزمان والمكان الحائز فيهما الاطلاع على العقود أو على صورها	
اسماء مراجعى الشركة وعناوينهم (ان وجدت)	
بيانات وافية عن طبيعة ومدى مصلحة كل عضو من أعضاء مجلس الادارة فى تأسيس الشركة أو فى الاموال المراد ان تكتسبها الشركة : فاذا كانت المصلحة هى كونه شريكا فى بيت تجارى فيذكر بيان واف عن طبيعة ومدى المصلحة التى للبيت التجارى المذكور مع بيان جميع المبالغ التى دفعت أو اتفق على دفعها اليه أو الى البيت التجارى سواء أكانت نقدا أو اسهما أو بغير ذلك من أى شخص لحمله على ان يكون عضو مجلس ادارة أو ليكون أهلا لعضوية مجلس الادارة أو لغير ذلك عن خدمات أداها هو أو البيت التجارى فيما يتصل بتأسيس الشركة أو بتكوينها •	
ما اذا كان منصوصا فى نظام الشركة على ما يمنع حاملى الاسهم أو السندات من الحصول على الميزانية أو تقارير المراجعين وغيرها من التقارير أو الاطلاع عليها •	طبيعة النصوص
توقيعات الأشخاص المذكورين فيما سبق كأعضاء مجلس ادارة أو مرشحين لمجلس الادارة أو توقيعات وكلائهم المفوضين كتابة •	٠٠٠٠٠٠٠٠ ٠٠٠٠٠٠٠٠ ٠٠٠٠٠٠٠٠

الجدول الثالث

(انظر المادتين ٥ و ١٤٤)

نموذج (أ)

عقد تأسيس شركة مساهمة محدودة

اولا : اسم الشركة « شركة ناقلات البريد التجارية السودانية المحدودة » .

ثانيا : مكتب الشركة المسجل في السودان .

ثالثا : اغراض الشركة هي « نقل الركاب والبضائع في البواخر أو القوارب بين الاماكن التي تعينها الشركة من وقت لآخر ومزاولة جميع الاعمال المتفرعة عن ذلك الغرض أو التابعة أو المحققة له » .

رابعا : مسؤولية الاعضاء محدودة .

خامسا : رأس مال الشركة عشرون الف جنيه مقسمة الى الف سهم قيمة كل منها عشرون جنيها نحن الاشخاص المدونة اسماؤهم وعناوينهم فيما بعد نرغب في تكوين شركة منا طبقا لعقد التأسيس هذا وقد تعهد كل منا بأن يأخذ في رأس مال الشركة عدد الاسهم المبينة امام اسم كل منا فيما يلي

اسماء وعناوين واصاف المشتركين	عدد الاسهم التي يحملها كل مشترك	
١ أ.ب. من جهة	٢٠٠	تاجر
٢ ج.د. من جهة	٢٥	تاجر
٣ هـ.و. من جهة	٣٠	تاجر
٤ ز.ح. من جهة	٤٠	تاجر
٥ ط.ي. من جهة	١٥	تاجر
٦ ك.ل. من جهة	٥	تاجر
٧ م.ن. من جهة	١٠	تاجر
جملة الاسهم المأخوذة	٣٢٥	

التاريخ في يوم من شهر سنة

شهد على التوقيعات السابقة

س . ع من جهة

النموذج (ب)

(انظر المادة ٢٨)

(كالنموذج المطلوب بمقتضى القسم الثالث)

- موجز عن رأس مال واسهم شركة المحدوده
- معد حتى يوم شهر سنة
- (وهو يوم انعقاد الاجتماع العادى الاول فى سنة)
- رأس المال الاسمى وقدره جنيه مجزأ الى سهما قيمة كل سهم منها جنيه (١) .
- جملة عدد الاسهم المأخوذة الى اليوم من شهر سنة
- (ويجب ان يكون هذا العدد مطابقا للجملة المبينة فى القائمة التى يحوزها الاعضاء الحاليون) .
- عدد الاسهم الصادرة على أن تدفع قيمتها كلها نقدا
- عدد الاسهم الصادرة باعتبار ان قيمتها مدفوعة كلها بغير النقود
- عدد الاسهم الصادرة باعتبار ان قيمتها مدفوعة جزئيا لغاية عن كل سهم بغير النقود
- طلب عن كل سهم من سهما جنيه (٢)
- طلب عن كل سهم من سهما جنيه
- طلب عن كل سهم من سهما جنيه
- جملة قيمة الاقساط التى دفعت بما فى تلك الدفعات التى دفعت عند طلب الاسهم وتوزيعها جنيه (٣)
- جملة القيمة (ان وجدت) المتفق على اعتبارها مدفوعة عن سهما صدرت باعتبار ان قيمتها كلها مدفوعة بغير النقود جنيه
- جملة القيمة (ان وجدت) المتفق على اعتبارها مدفوعة عن سهما صدرت باعتبار ان بعض قيمتها مدفوعة لغاية عن كل سهم جنيه
- جملة قيمة الاقساط التى لم تدفع جنيه
- جملة قيمة المبالغ (ان وجدت) التى دفعت بصفة عمولة عن الاسهم أو السندات أو التى سمح بها بصفة خصم منذ تاريخ الموجز الاخير جنيه
- جملة القيمة (ان وجدت) المدفوعة عن سهما
- سقط الحق فيها جنيه (تذكر جملة الأسهم التى سقط الحق فيها)
- جملة قيمة الاسهم ومجموعة الاسهم (ستوك) التى لم تصدر عنها صكوك الاسهم جنيه
- جملة قيمة صكوك الاسهم الصادرة والمعادة منذ تاريخ الموجز الاخير جنيه
- جملة مقدار الدين المستحق على الشركة من جميع الرهون وحقوق الامتياز المطلوب تسجيلها لدى المسجل بموجب هذا القانون جنيه

(١) عندما توجد اسهم من انواع وقيمة مختلفة (مثلا اسهم ممتازة وعادية او من ٢٠ جنيه ومن ١٠ جنيه)

يذكر العدد والقيمة الاسمية كل على حدة .

(٢) عندما تطلب مقادير مختلفة أو عند وجود أسهم من أنواع مختلفة تذكر على حده .

(٣) يدرج المتحصل عن الاسهم التى سقطت الحق فيها أو عن الأسهم الموجودة .

كشف بأسماء الاشخاص الحاملين لاسهم في شركة المحدودة في يوم من شهر سنة والاشخاص الذين كانوا حاملين لاسهم في الشركة المذكورة في أى وقت منذ تاريخ التقرير الأخير مع بيان اسمائهم وعناوينهم وحساب عن الأسهم الموجودة في حيازة هؤلاء الأشخاص على الوجه السالف الذكر .

الرقم المسلسل في دفتر السجل المشتمل على التفاصيل	الاسماء والعناوين والمهن			تاريخ التقرير (١) عدد الأسهم التي في حيازة الاعضاء الموجودين حالياً في	تفاصيل		ملاحظات
	الاسم بالكامل (بما فيه اسم الأب)	العنوان	المهنة		تفاصيل	تفاصيل	
					الاسهم التي حولها منذ تاريخ التقرير الاخير الاشخاص الذين انتهت عضويتهم (٢)	الاسهم التي حولها منذ تاريخ التقرير الاخير الاشخاص الذين ما يزالون اعضاء (٢)	
					عدد (٣) تاريخ تسجيل التحويل	عدد (٣) تاريخ تسجيل التحويل	

- (١) يجب أن يذكر اجمالاً عدد الاسهم الموجودة في حيازة الاعضاء لا الارقام المميزة للاسهم ويجب اضافة جميع المخانات في العمود بحيث تكون مجموعاً واحداً يتفق مع المجموع المبين في الموجز كأنه مأخوذ من الاسهم .
- (٢) يجب توضيح تاريخ تسجيل كل تحويل وعدد الاسهم المحولة في كل تاريخ ويجب أن توضع التفاصيل مقابل اسم المحول وليس مقابل اسم المحول اليه ولكن يجوز ادراج اسم المحول اليه في خانة « الملاحظات » مباشرة مقابل التفاصيل الخاصة بكل تحويل .
- (٣) اذا كانت الاسهم من أنواع مختلفة فيجوز تقسيم هذه الاعمدة بحيث يبين على حده كل نوع من الانواع أو المحولة

(النموذج (ج))

(انظر المادة ١٢٥)

شركة المحدودة

الميزانية

في سنة

رأس المال والالتزامات :

مليمج

رأس المال :

- رأس المال المرخص به جنيه بأسهم قيمة كل سهم
- رأس المال الصادر جنيه بأسهم قيمة كل سهم
- رأس المال المكتتب فيه جنيه بأسهم قيمة كل سهم
- المبلغ المطلوب دفعه بواقع السهم قرش
- ناقصا مبلغ الطلبات التي لم تدفع
- تضاف الاسهم التي سقط الحق فيها (القيمة المدفوعة)
- المال الاحتياطي أو المال المخصص للتحسين
- مال الاستهلاك
- أى مال آخر ينشأ من صافي الارباح
- أى مال للمعاشات أو للتأمين
- مخصصات الديون الهالكة والمشكوك فيها
- القروض على رهون أو رهون السندات
- القروض المضمونة بطرق اخرى (يذكر نوع الضمان)
- القروض غير المضمونة

الفوائد :

- المستحقة على الرهون أو السندات
- أو القروض المضمونة الاخرى
- حصص الارباح غير المطالب بها

الالتزامات :

- عن السلع الموردة
- عن المصروفات
- عن قبول الاوراق التجارية
- عن مبالغ أخرى

المبالغ المدفوعة مقدما :

والخصوم غير المنتهية (الجزء الذى لم تؤد القيمة عنه مثلا فى حالة الانواع الآتية
من الشركات وهى شركات الصحف ، والتأمين ضد الحريق ، والمسارح والأندية ، والمصارف
وشركات البواخر ٠٠ الخ ٠) مليمج

الارباح والخسائر :

- الرصيد حسب الميزانية السابقة

- ناقصا المصروفات ملبيج
- الرصيد المنقول »
- الارباح منذ الميزانية الاخيرة (لا داعى لذكر هذه التفاصيل اذا كانت مدرجة فى حساب الارباح والخسائر المرفق بالميزانية) *
- الالتزامات الاحتمالية - المطالبات ضد الشركة غير المعترف بها ديون ملبيج
- المبالغ المعلق التزام الشركة بها على أمر غير محقق الوقوع »
- متأخرات الحصص الممتازة المتجمعة »

الاموال والاصول

ملبيج-

- نفقات رأس المال الثابت (يجب التفرقة بقدر الامكان بين المصروفات الخاصة باسم المحل وشهرته والاراضى والمباني والاجارات وتحويلات السكك الحديدية والآلات والماكينات والاثاث وتحسين الاملاك وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والتصميمات والفوائد المدفوعة من رأس المال اثناء انشاء المباني ألخ ويذكر فى كل حالة التكاليف والأصلية وجملة الاستهلاك تحت كل عنوان) *

- المصروفات التمهيدية ملبيج
- العمولة أو السمسرة »
- (العمولة أو السمسرة التى تدفع للاكتتاب فى الاسهم أو السندات أو حفظها الى ان تشطب)

- المهمات والادوات ملبيج
- الادوات السائبة »
- الماشية (الحيوان) »
- البضائع المتاجر فيها »
- (تذكر طريقة التقدير مثلا التكلفة أو سعر السوق) *
- الكمبيالات »
- الديون المدونة فى الدفاتر »

(يجب فى حالة البنك أن تذكر على حدة الديون التى تعتبر ديونا ثابتة ليس للبنك عنها ضمان غير الضمان الشخصى للمدين ويجب التفرقة فى جميع الاحوال بين الديون المعتمدة ثابتة والديون المعتمدة هالكة أو مشكوكا فيها وتذكر فى جميع الأحوال الديون المستحقة على أعضاء مجلس الادارة أو غيرهم من موظفى الشركة ، كل منها على حده ، وما اذا كانت هذه الديون مستحقة على أى منهم أما منفردا او بالاشتراك مع أى أشخاص آخرين) *

- المبالغ المدفوعة مقدما ملبيج
- (الواجب دفعها نقدا أو عينا أو فى نظير قيمة مقبوضة مثل العوائد، الضرائب التأمين الخ)

- المبالغ المستثمرة ملبيج
- (نوع الاستثمار وكيفية التقدير مثلا سعر التكلفة أو سعر السوق) *
- الفوائد المستحقة على المبالغ المستثمرة ملبيج
- النقد والأرصدة الأخرى »
- المبلغ الصافى تحت اليد »
- الأرصدة مع الوكلاء وأصحاب البنوك »

- (ويجب ذكرها بالتفصيل مع بيان ما اذا كانت بالايداع أم بالحساب الجارى ٠٠٠ الخ) .
 - الأرباح والخسائر ملئ
 (ويذكر فى حالة الرصيد المدين التفاصيل بقدر الامكان وبنفس الكيفية فى حالة الرصيد الدائن) .

نموذج (د)

(انظر المادة ١٢٩)

شكل التقرير الذى يجب ان تنشره شركات البنوك وشركات التأمين وجميعيات الايداع او الادخار او المنفعة

- رأس مال الشركة هو جنيه مجزأ الى أسهم قيمة كل سهم هو ٠٠٠٠ جنيه
 - عدد الاسهم الصادرة سهما . وقد عملت مطالبات بواقع
 جنيه عن كل سهم وقد استلم بموجبها مبلغ جنيه .
 - كانت التزامات الشركة فى اليوم الحادى والثلاثين من شهر ديسمبر (أو فى اليوم الثلاثين من شهر يونيه) كما يأتى : -
 - ديون مستحقة من الشركة لأشخاص مختلفين
 - بمقتضى أحكام جنيه
 - بمقتضى رهن أو سندات »
 - بمقتضى سندات اذنية أو كمبيالات »
 - بمقتضى عقود أخرى »
 - عن ديون مقدرة جنيه
 - وكانت أصول الشركة فى ذلك اليوم كما يأتى : -
 - ضمانات الحكومة (مع توضيحها) جنيه
 - كمبيالات وسندات اذنية »
 - نقدية فى (البنوك) »
 - ضمانات أخرى »

قانون رسم رأسمال الشركات لسنة ١٩٢٥ (١)

(قانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٥)

ترتيب المواد

المادة :

١ - اسم القانون .

٢ - الرسم النسبي المفروض على رأس المال الأسمى وعلى زيادة رأس المال المسجل .

٣ - عدم جواز منح شهادة تأسيس الشركة مالم يدفع الرسم أو يدبر امره بطريقة أخرى .

٤ - عدم جواز قيام المسجل بقيد الاعلان بزيادة رأس المال مالم يدفع الرسم أو يدبر بطريقة أخرى .

قانون رسم رأسمال الشركات لسنة ١٩٢٥

(١٩٢٥/٣/٣٠)

قانون لتقرير الرسم الواجب دفعه عن رأس المال عند تسجيل الشركات ذات المسئولية المحدودة أو عند زيادة رأس مالها .

اسم القانون :

١ - يسمى هذا القانون « قانون رسم رأسمال الشركات لسنة ١٩٢٥ » ويقرأ مع قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ كأنهما قانون واحد .

الرسم النسبي المفروض على رأس المال الاسمى وعلى زيادة رأس المال المسجل :

٢ - (١) يفرض رسم نسبي مقداره ربع فى المائة من رأس المال الاسمى المساهم به فى وقت تسجيل أية شركة واجب تسجيلها بموجب قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ ومن أية زيادة الرأس المال المسجل لأية شركة سجلت أو يراد تسجيلها بموجبه حسبما تكون الحالة على ان يكون الحد الأدنى للرسم عند التسجيل هو مبلغ ٢٠ جنيها سودانيا .

(٢) يجوز لوزير المالية والاقتصاد الوطنى ان

يقرر بمقتضى لوائح يصدرها الطريقة التى يقدر ويدفع بها الرسم النسبى سالف الذكر بواسطة الشركة أو الأشخاص الذين يرغبون فى تسجيلها على حسب الاحوال (٢) .

(٣) يكون الرسم النسبى سالف الذكر اضافة الى أى رسوم تسجيل أو رسوم أخرى قررها قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ .

علم جواز منح شهادة تأسيس الشركة مالم يدفع الرسم أو يدبر امره بطريقة أخرى :

٣ - لا يجوز لمسجل الشركات ان يمنح شهادة التأسيس المنصوص عليها فى المادة ٢٠ من قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ ما لم يقتنع بأن الرسم النسبى المقرر فى المادة ٢ من هذا القانون قد دفع أو دبر امره بطريقة أخرى بموافقة وزير المالية والاقتصاد الوطنى (٣) .

عدم جواز قيام المسجل بقيد الاعلان بزيادة رأس المال ما لم يدفع الرسم أو يدبر امره بطريقة أخرى :

٤ - لا يجوز للشركة ان تطلب من مسجل الشركات قيد أو ايداع الاعلان عن زيادة رأس المال المسجل المطلوب بمقتضى البند (١) من المادة ٤٩ من قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ ما لم يقتنع المسجل بان الرسم النسبى على زيادة رأس المال المقرر فى المادة ٢ من هذا القانون قد دفع أو دبر امره بطريقة أخرى بموافقة وزير المالية والاقتصاد الوطنى (٤) .

قانون تسجيل الشراكات لسنة ١٩٣٣ (٥)

ترتيب المواد

المادة :

١ - اسم القانون .

٢ - تطبيق .

٣ - تفسير .

٤ - استثناءات وقيود .

(١) الفايزية السودانية العدد ٤٥٦ فى ١٩٢٥/٥/٣٠ ومجموعة قوانين السودان الطبعة الخامسة المراجعة .

(٤،٣،٢) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ ملحق التشريع للفايزية العدد ١١٦٢ فى ١٩٧٤/٦/١٥ .

(٥) الفايزية السودانية فى ١٩٣٣/١١/١٥ .

٥ - تسجيل الشركات القائمة والمستقبلية .

٦ - شهادة التسجيل .

٦ (أ) - رفض التسجيل .

٧ - واجبات المسجل .

٨ - جواز اطلاع الجمهور وحصوله على شهادات ومستخرجات من البيانات المسجلة .

٩ - وجوب احتفاظ الشركات المسجلة بدفاتر منتظمة .

١٠ - عدم استحقاق الشريك المطالبة بالمسئولية المحدودة ما لم يكن اسمه مسجلا .

١١ - المخالفات والعقوبات .

١٢ - السلطة في اصدار اللوائح .

الجدول

قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٣٣

(١٥ - ١١ - ١٩٣٣)

اسم القانون :

١ - يسمى هذا القانون « قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٣٣ » .

٢ - (١) (استنفدت أغراضها) .

تطبيق :

(٢) يجوز لوزير المالية والاقتصاد الوطنى بأمر ينشر فى الجريدة الرسمية أن يعين أحد الموظفين ليكون مسجلا للشركات ، وأن يحدد مكتبا لتسجيل الشركات وفقا لأحكام هذا القانون فى المدينة أو المنطقة أو المكان الذى يبين فى ذلك الامر (١) .

(٣) يجوز لوزير المالية والاقتصاد الوطنى بأمر مماثل أن يلغى أى أمر أصدره بموجب أحكام هذه المادة (٢) .

٣ - فى هذا القانون ومالم يقتض السياق معنى آخر :

تفسير :

« أعمال » تشمل كل تجارة أو صناعة أو مهنة .

« شراكة » يقصد بها اشتراك شخصين أو أكثر فى مزاولة أية أعمال وتوزيع الأرباح الناتجة منها فيما بينهم ويقصد بكلمة « شريك » أى واحد من الأشخاص المشتركين على هذا الوجه .

« مسجل » و « مكتب التسجيل » يقصد بذلك المسجل المعين ومكتب التسجيل المحدد بمقتضى أمر يصدره وزير المالية والاقتصاد الوطنى بموجب المادة ٢ فيما يتعلق بأية مدينة أو منطقة أو مكان يطبق فيه هذا القانون بمقتضى ذلك الامر وجميع مشتقات كلمة « يسجل » يقصد بها التسجيل الذى يجريه المسجل أو يحصل فى مكتب التسجيل « ومسجل » تشمل مساعد مسجل (٣) .

« مقرر » يقصد بها مقرر بموجب هذا القانون أو الاوامر أو القواعد الصادرة بموجبه .

٤ - لا تطبق أحكام هذا القانون على ما يأتى : -

استثناءات وقيود :

(أ) أية شركة أو هيئة تكون مسجلة كشركة ذات مسئولية محدودة أو غير محدودة بموجب أى قانون أو إعلان سارى المفعول حالياً فى السودان أو تعمل بالتجارة فى السودان وتكون مسجلة على هذا الاساس بموجب أى قانون أجنبى ،

(ب) أية شراكة يقل مجموع قيمة رأسمالها عن خمسمائة جنيه ،

(ج) أى مشروع فردى أو مشترك أو أية هيئة أفرادها متشاركون ولا يكون لأى منها رأس مال شراكة ولا اسم شراكة ويكون الغرض من أى منها القيام بعملية معينة أو أكثر من العمليات التجارية ،

(د) أى اشتراك بين مالكين على الشيوع لارض أو حيوانات للقيام بزراعة الارض أو تربية الحيوانات بالاشتراك مع بعضهم البعض .

تسجيل الشراكات القائمة والمستقبلية :

٥ - (١) مع مراعاة الاستثناءات الواردة في المادة ٤ يجب تسجيل كل شراكة تزاوّل أعمالاً في أية مدينة أو منطقة أو مكان يطبق فيه هذا القانون بمقتضى أمر صادر بموجب المادة ٢ ويكون التسجيل في تلك المدينة أو المنطقة أو ذلك المكان خلال شهر واحد من تاريخ العمل بهذا القانون ولا يجوز من تاريخ سريان هذا القانون لاية شراكة البدء في مزاوله الاعمال في أية مدينة أو منطقة أو أى مكان مما سبق ذكره الا بعد تسجيلها .

(٢) يحصل التسجيل بأن يرسل للمسجل أو يسلم اليه في مكتبه بيان موقع عليه من جميع الشركاء يشتمل على التفاصيل الآتية :

(أ) اسم الشراكة ،

(ب) طبيعة أعمال الشراكة بصفة عامة ،

(ج) المركز الرئيسى لأعمال الشراكة ،

(د) وعندما تتطلب بداية العمل أو جزء منه موافقة مكتوبة مسبقة ، من السلطة المختصة ، على الترخيص لجميع الشركاء بالقيام بذلك العمل أو الجزء من العمل فترفق مع البيانات نسخة طبق الأصل من تلك الموافقة يعتمدها بهذه الصفة جميع الشركاء (١) .

(هـ) أسماء الشركاء كاملة وصفاتهم ومحال اقامتهم واذا كان اسم الشراكة لا يتكون من الاسماء الحقيقية لجميع الشركاء فيجب أن يبين ان كان تسجيلها قد تم اجراؤه أو انه جار بموجب قانون تسجيل أسماء الاعمال لسنة ١٩٣١ ،

(و) أسماء الشركاء المفوضين في القيام بشئون الشراكة وادارتها والتوقيع عنها ، ومدى هذا التفويض ان كان محددا ،

(ز) مدة الشراكة ان كانت لمدة معينة وتاريخ بدء المدة ، واذا كانت الشراكة محدودة فيجب بالاضافة الى ما تقدم أن يشتمل البيان على ما يأتى : -

(ج) بيان مؤداه أن الشراكة محددة وأسماء الشركاء ذوى المسئولية المحدودة ،

(ط) المبلغ الذى دفعه أو سيدفعه كل شريك مسئوليته محدودة وبيان مقدار ما دفع بالفعل من المبلغ المذكور .

(٣) باضافة الى التفاصيل المطلوب تسجيلها بموجب البند (٢) يجوز تسجيل ما يأتى : -

(أ) النسخة الاصلية أو الصورة المصدق عليها من اتفاقية الشراكة ،

(ب) بيان مقدار رأس المال المستغل في العمل .

(٤) عند حدوث أى تغيير فى التفاصيل المسجلة بموجب أى من البندين (٢) و (٣) فيجب تسجيل هذا التغيير خلال شهر واحد وذلك بأن يرسل الى المسجل أو يسلم اليه في مكتبه بيان بالتغيير موقع عليه من جميع الشركاء ، وعندما يتطلب مثل ذلك التغيير موافقة مكتوبة مسبقة من السلطة المختصة فتسلم أيضا الى المسجل نسخة طبق الاصل من تلك الموافقة موقعا عليها من جميع الشركاء (٢) .

شهادة التسجيل :

٦ - (١) اذا تبين للمسجل أن أحد البيانات المحررة بمقتضى هذا القانون لا يشتمل على التفاصيل التى يتطلبها القانون فيجب عليه اعادته للشراكة لاستيفائه .

(٢) اذا تسلم المسجل بيانا من البيانات السابق ذكرها وظهر له أنه يشتمل على التفاصيل المطلوبة فيجب عليه أن يحتفظ به وأن يرسل بطريق البريد الى الشراكة التى وصل منها البيان شهادة بتسجيله .

رفض التسجيل :

٦ (أ) - (١) يجوز لوزير المالية والاقتصاد الوطنى أن يصدر أمرا برفض تسجيل أية شراكة اذا رأى أن ذلك التسجيل مناف للمصلحة العامة .

(٢) على المسجل أن يرفض التسجيل اذا صدر

(١) مضافة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ ملحق التشريع للغازية العدد ١١٠٦ فى ١٥/٦/١٩٧٠ .

(٢) مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ السابق الذكر .

يقتضى هذا القانون تسجيلها أن يطالب بتحديد مسئوليته عن ديون الشراكة أو التزاماتها الأخرى مالم يكن اسمه مسجلا تسجيلًا صحيحًا كشريك ذي مسئولية محدودة قبل ترتب هذه الديون أو الالتزامات على أن تسجيله كشريك ذا مسئولية محدودة لا يرتب في حد ذاته حقًا لـ شريك في المطالبة بالمسئولية المحدودة مالم يكن مخولا هذا الحق بمقتضى القانون .

المخالفات والعقوبات :

١١ - كل شراكة وكل شريك في أية شراكة تقع بشأنها أية مخالفة لنصوص المادتين ٥ و ٩ حسب ما هو مبين في الجدول يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الجدول وذلك عند الادانة أمام محكمة قاض من الدرجة الأولى أو أية محكمة أعلى .

سلطة اصدار اللوائح :

١٢ - (١) يجوز لوزير المالية والاقتصاد الوطنى أن يصدر من وقت لآخر لوائح لا تتعارض مع أحكام هذا القانون لتنفيذه تنفيذًا صحيحًا ، وأن يلغى أو يعدل هذه اللوائح ، وله أن يقرر فيها ما يأتى (٢) :

(أ) تنظيم مكاتب التسجيل ،

(ب) نشر بيانات مسجلة عن الشراكة أو عن أى طائفة من الشراكات فى الجريدة الرسمية أو فى غيرها ،

(ج) الرسوم التى يلتزم بدفعها أى شخص أو شراكة عند تسجيل أى بيان أو تفاصيل يستلزمها هذا القانون ، أو عند اصدار شهادة تسجيل ،

(د) الرسوم التى يلتزم بدفعها أى شخص للاطلاع على البيانات المحفوظة فى مكتب التسجيل أو لاختذ شهادة تسجيل أى شراكة أو لاختذ صورة أو مستخرج مصدق عليهما من أى بيان مسجل .

(٢) يجب أن تودع جميع هذه اللوائح أمام مجلس الشعب (٣) .

أمر بذلك بموجب البند (١) وعليه ان يخطر مقدم الطلب بذلك الرفض .

(٣) يجوز لمقدم الطلب أن يستأنف قرار المسجل أمام قاضى المديرية فى خلال شهر من تسلمه قرار الرفض (١) .

واجبات المسجل :

٧ - يجب على المسجل أن يحتفظ فى دفاتر منتظمة معدة لهذا الغرض بسجل وفهرس لجميع الشراكات المسجلة على الوجه المتقدم وبجميع البيانات المسجلة الخاصة بالشراكات المذكورة وأن ينشر التفاصيل الخاصة بأية شراكة مسجلة بالكيفية التى قد تقرر .

جواز اطلاع الجمهور وحصوله على شهادات ومستخرجات من البيانات المسجلة :

٨ - (١) يجوز لأى شخص عند دفعة الرسم المقرر فى كل حالة أن يطلع على البيانات المحفوظة فى مكتب التسجيل وله أن يطلب شهادة تسجيل أية شراكة أو يطلب من المسجل التصديق على صورة أو مستخرج من أى بيان مسجل .

(٢) تكون شهادة التسجيل أو المستخرج أو الصورة من أى بيان سجل بموجب هذا القانون مقبولة فى الاثبات أمام جميع المحاكم وفى جميع الاجراءات القانونية سواء أكانت مدنية ام جنائية متى صدق المسجل تصديقا صحيحا على أنها نسخة صحيحة ووقع على ذلك .

وجوب احتفاظ الشراكات المسجلة بدفاتر منتظمة :

٩ - يجب على كل شريك فى شراكة مسجلة تشتغل بالتجارة أن يتأكد من أن الشراكة تحتفظ بدفاتر حسابات منتظمة ، وفى جميع الاجراءات القانونية تكون مسألة ما اذا كانت الشراكة قد احتفظت فى كل الظروف بدفاتر حسابات مناسبة ومنتظمة مسألة وقائع تفصل فيها المحكمة .

عدم استحقاق الشريك المطالبة بالمسئولية المحدودة مالم يكن اسمه مسجلا :

١٠ - ليس من حق الشريك فى أية شراكة

(١) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ السابق الذكر .

(٣،٢) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ السالف البيان .

المجلد

(أنظر المادة ١١)

المادة	المخالفة	العقوبة
٥ (١)	عدم التسجيل بالنسبة لشراكة قائمه ، فى خلال شهر من تاريخ العمل بالقانون .	غرامة لا تتجاوز مائة جنيهه أو غرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات عن كل يوم تستمر فيه المخالفة .
٥ (٢)	بدء أية شراكة فى العمل فى أى مكان من الامكنة التى يطبق فيها هذا القانون قبل تسجيلها .	العقوبة السابقة .
٥ (٣)	ارسال أو تسليم بيان كاذب ، مكتوب فى أى مستند للمسجل لتسجيله .	غرامة لا تتجاوز مائة جنيهه .
٥ (٤)	عدم تسجيل التغير .	غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهها أو غرامة لا تتجاوز جنيهين عن كل يوم تستمر فيه المخالفة .
٩	عدم التأكد من الاحتفاظ بدفاتر حسابات منتظمة .	غرامة لا تتجاوز مائة جنيهه فاذا رأت المحكمة أن الشراكة معسرة فتكون العقوبة السجن مدة لا تتجاوز ستة أشهر .

قانون الشركات العامة (منح الامتيازات)

لسنة ١٩٦٩

(قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٩) (١)

قانون بالنص على منح امتيازات لشركات معينة وعلى المسائل المتعلقة بذلك .

عملا بأحكام الامر الجمهورى رقم (١) أصدر مجلس الوزراء القانون الآتى نصه :

اسم القانون وبدء سريانه

وقع عليه فى ١٢/١٠/١٩٦٩ :

١ - يسمى هذا القانون « قانون الشركات العامة (منح الامتيازات) لسنة ١٩٦٩ » ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه من مجلس الثورة .

تعريف :

٢ - (الوزير) يقصد به وزير التموين والتجارة الداخلية .

(شركة عامة) يقصد بها شركة عامة بالمعنى الوارد فى قانون الشركات .

(شركة امتياز) يقصد بها شركة عامة منحت امتيازاً بمقتضى هذا القانون والتي يبيع نظامها الاساسى للوزير الحق المطلق من وقت لآخر فى تحديد : -

(أ) قيمة السهم .

(ب) الحد الاقصى لعدد الاسهم التى يمتلكها أو يصح أن يمتلكها كل من المساهمين .

استثناء :

٣ - تطبق أحكام هذا القانون بالاضافة الى احكام قانون الشركات وبغير اخلال به مالم ينص صراحة فى هذا القانون على خلاف ذلك .

منح الامتيازات :

٤ - يجوز للوزير أن يمنح أى شركة عامة

تنطبق عليها أحكام هذا القانون ما يراه من الامتيازات وذلك بأمر ينشره فى الغازية وفى حدود ما يرد فى ذلك الامر .

شروط منح الامتيازات :

٥ - (أ) لا يجوز لأية شركة امتياز عامة أن توصى بتوزيع أى نصيب من الارباح قبل أن يخصص ٢٠٪ من تلك الارباح لمال يسمى (مال التنمية والتركيز و ١٠٪ من المال يسمى « المال الاحتياطى » .

(ب) لا يجوز للشركة التصرف فى مال التنمية والتركيز الا بموافقة الوزير وبقصد تمكينها من مواصلة أعمالها على وجه يؤدى الى مزيد من الفاعلية والاتقان أو من توسيع أو تطوير أو تعدد أعمالها لتحقيق مصلحتها على الوجه المناسب ولكن يجوز للوزير بموافقة المجلس الوزارى المختص أن يوجه باستخدام « مال التنمية والتركيز » أو استثماره فى أى غرض يتصل بتركيز سعر أى سلعة أو فى أى مشاريع أخرى يرى أنها تخدم مصلحة البلاد الاقتصادية .

(٣) يجوز للوزير أن يوجه بضم أى أرباح غير عادية أو طارئة الى مال التنمية والتركيز (٢) .

احكام خاصة بشركات الامتياز :

٦ - لا يجوز لأية شركة امتياز عامة أن تخصص أو تصدق على تحويل أى أسهم اذا كان من شأن ذلك التخصيص أو التحويل أن يمكن أى شخص من حيازة أى حد أقصى من الاسهم أو أن تكون له أصوات أكثر من الحد الذى يقرره الوزير .

٧ - اذا اخفقت أية شركة امتياز عامة فى تعيين أول مديرين لها خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ تسجيلها فعلى مسجل الشركات أن يدعو لاجتماع الجمعية العمومية لتحقيق ذلك الغرض ويكون القرار الذى يصدره ذلك الاجتماع فيما يتعلق بتعيين أول مديرين نهائيا .

(١) ملحق التشريع للغازية العدد ١٠٨٩ فى ١٥/١١/١٩٦٩ .

(٢) معدلة بالامر المؤقت رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ . ملحق التشريع للغازية العدد ١١٦٣ فى ١٥/٧/١٩٧٤ . وقد تأيد

وأصبح القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٤ ملحق التشريع للغازية العدد ١١٦٤ فى ١٥/٨/١٩٧٤ .

٨ - (١) اذا أخفقت أية شركة امتياز عامة في تنفيذ أى من أحكام هذا القانون أو أى من الشروط المفروضة بمقتضاه أو قامت بممارسة أى أعمال مغايرة لتلك الأعمال المحددة فى نظام تأسيسها : -

(أ) فيجوز للوزير بموافقة مجلس الوزراء أن يوجه مسجل الشركات لالغاء تسجيل تلك الشركة وأن يتقدم بطلب تصفية الشركة للمحكمة وعلى المحكمة أن تصدر أمرا بتصفية الشركة أو

(ب) للوزير ، اذا رأى أن ذلك مناسبا ، بدلا من اصدار مثل ذلك التوجيه أن يسحب الامتيازات الممنوحة لها ومن ثم تصبح أحكام هذا القانون غير منطبقة على تلك الشركة .

(٢) لا يجوز لأى محكمة النظر فى أى طلب

تتقدم به شركة امتياز عامة لتخفيض رأسمالها المصدق به مالم يكن الوزير قد وافق كتابة على ذلك التخفيض .

(٣) لا يجوز اصدار قرار بالتصفية الاختيارية لأية شركة امتياز عامة الا بموافقة الوزير السابقة كتابة وأى قرار يصدر من غير مثل تلك الموافقة يعتبر عديم الأثر .

سلطة اصدار اللوائح :

٩ - يجوز للوزير أن يصدر لوائح لا تتعارض مع أحكام هذا القانون لتنفيذ أحكامه بصفة عامة وبوجه خاص لضمان مراقبة شركات الامتياز والاشراف على تشغيلها وله أن ينص فى تلك اللوائح على انشاء جهاز لذلك الغرض ويسند اليه من الصلاحيات ما يراه ملائما .

قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩

(قانون رقم ٨ سنة ١٩٦٩) (١)

عملاً بأحكام دستور السودان المؤقت (المعدل سنة ١٩٦٤) أصدرت الجمعية التأسيسية القانون الآتي نصه : بـ

اسم القانون :

١ - يسمى هذا القانون « قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩ » .

الفاء :

٢ - يلغى قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٣١ .

تعريف :

٣ - فى هذا القانون ومالم يقتض صياغ الكلام معنى آخر تكون للكلمات الآتية المعانى الواردة أمام كل منها على التوالى :

(المحكمة) يقصد بها المحكمة العليا .

(علامة تجارية) يقصد بها أى علامة ظاهرة مستعملة أو مقترح استعمالها ذات صلة أو متعلقة ببضائع بغرض تمييز بضائع شخص عن بضائع أشخاص آخرين . ومالم يكن استعمالها غير مسموح به فقد تتكون العلامة التجارية من أى علامة مميزة بما فى ذلك كلمة أو اسم أو كلمة منتحلة ، أو رمز مصور ، أو وشم أو وصف اعتباطى أو خيالى ، أو عنوان ، أو علامة أو تذكرة أو توقيع ، أو حرف أو عدد أو أشعار أو طرد ، أو إشارة ، أو وعاء أو أى مجموعة من الاشياء المذكورة أعلاه .

(علامة خدمة) يقصد بها أى علامة ظاهرة مستعملة أو مقترح استعمالها ، لتمييز خدمات شخص عن خدمات الآخرين .

(الإشارة الى المصدر الاصل) يقصد به أى تعبير أو إشارة أو خدمة منتجة فى قطر معين أو مجموعة أقطار ، منطقة أو إقليم .

(وزير) يقصد به وزير التجارة والتموين .

(مقرر) يقصد به مقرر بموجب هذا القانون أو بأوامر أو قواعد أو لوائح تصدر بمقتضى هذا القانون .

سجل العلامات التجارية :

٤ - (١) ينشأ لأغراض هذا القانون سجل للعلامات التجارية تقيد فيه كل العلامات التجارية المسجلة بأسماء وعناوين أصحابها ، وأشعارات التنازل ، وأسماء وعناوين كل المنتفعين المسجلين والمتنازلين ، مع الشروط والتقييدات والتجديدات والتخلي والالغاء وما شابه ذلك من مواضع متعلقة بالعلامات التجارية حسبما يقرر .

(٢) يحفظ السجل بمكاتب المسجل التجارى بوزارة التجارة والتموين فى الخرطوم أو فى أى أماكن أخرى يعينها الوزير بأمر منشور فى الغازيتة .

تعيين المسجل :

٤ - يعين الوزير مسجلاً يكون مسئولاً عن السجل ويقوم بتنفيذ الواجبات المنوط به فى هذا القانون .

العلامات التجارية تسجل لبضائع بعينها :

٥ - (١) تسجل العلامة التجارية للبضائع المعينة التى تستعمل من أجلها العلامة مع توضيح القسم الخاص بها حسبما مبين فى تقسيم البضائع الواردة فى الجدول المرفق مع قواعد العلامات التجارية التابعة لهذا القانون ، على شريطة ألا يشمل التسجيل الواحد كل البضائع الواردة فى قسم واحد .

(٢) يقرر المسجل كل المسائل الخاصة بالقسم وما يشتمل عليه من بضائع .

جواز اطلاق الجمهور على السجل وحصولهم على نسخ من القيود المدونة :

٦ - (١) يكون السجل المنشأ بموجب هذا القانون معداً فى جميع الاوقات المناسبة لاطلاع

الجمهورية عليه مع مراعاة تلك القواعد التي ربما تقرر .

(٢) تعطى نسخ مشهود بصحتها من أى قيد فى السجل المذكور لأى شخص يطلب ذلك عند دفع الرسم المقرر .

تسجيل العلامات التجارية واسبقيتها :

٧ - (١) يكتسب الحق المطلق للملكية علامة بموجب هذا القانون عن طريق التسجيل وفقاً لنصوص هذا القانون .

(٢) يمنح حق تسجيل العلامة التجارية لأول شخص استوفى شروط التسجيل أو لأول شخص ادعى بوجه صحيح أسبقية تقديم مثل هذا الطلب .

(٣) يجوز تسجيل العلامات التجارية مع تقييد الألوان المستعملة فيها .

القيود الخاصة بالتسجيل :

٨ - (١) لا يجوز تسجيل العلامات الآتية كعلامات تجارية :-

(أ) العلامات التى تتكون من أشكال أو نماذج تعكس طبيعة هذه البضائع أو أغراضها الصناعية .

(ب) العلامات التى تتكون أساساً من رمز أو دلالة ويجوز أن تؤدي أثناء التجارة على كشف خصائص السلعة مثل ، نوعها ، كميتها ، غرضها ، قيمتها ، أو منشأها .

(ج) العلامات التى صارت متداولة لغوياً أو شائعة الاستعمال فى تجارة القطر كوصف متعارف لبضائع بعينها .

(د) العلامات التى تتعارض مع الأخلاق أو النظام العام والتى يراد بها بوجه خاص خدعة الدوائر التجارية أو الرأى العام بالنسبة لطبيعة تلك البضائع ، أو أصلها أو طريقة صناعتها أو خصائصها أو مواتاتها للغرض المطلوب .

(هـ) العلامات التى تحاكي أو تقلد النياشين العسكرية ، أو الاعلام ومختلف أنواع الشارات أو الحروف الأولى لاسماء أى دولة أو أسماء أى دولة أو منظمة حكومية عالمية أو أى منظمة نشأت

عن معاهدة دولية الا اذا وافقت السلطات المختصة لتلك الدولة أو المنظمة العالمية .

(و) العلامات التى تحاكي أو تقلد العلامات الرسمية أو الخاتم الرسمى لدولة الا اذا وافقت على ذلك السلطات المختصة لتلك الدولة .

(ز) العلامات الماثلة أو الشبيهة بالشارات الخاصة بمنظمات دينية أو طائفية أو قبلية .

(ح) العلامات التى تشبه أو تقلد صورة أى زعيم دينى أو قبلى ، أو لها أى دلالة طائفية .

(٢) - لا يجوز تسجيل العلامات الآتية الا بموافقة الطرف الثالث صاحب المصلحة :

(أ) العلامات التى تشبه بصورة ربما تؤدي الى تضليل الرأى العام ، علامة قد تم ايداعها أو تسجيلها بواسطة شخص ثالث ، أو أودعت بعد ذلك بواسطة شخص يدعى عن وجه حق الأولية فى التسجيل بالنسبة لنفس البضائع أو لبضائع أخرى ربما يؤدي استعمال تلك العلامات الى تضليل الرأى العام بالنسبة لها .

(ب) العلامات التى تعتبر إعادة طبع كامل أو جزئى أو تقليد أو ترجمة أو نسخه لعلامة أخرى وتؤدي بذلك الى تضليل الرأى العام حول علامة رائجة فى البلاد ويمتلكها شخص ثالث .

(ج) العلامات التى تنتهك من حقوق شخص ثالث أو تتعارض مع قوانين منع المنافسة المجحفه .

طلب التسجيل :

٩ - (٢) يقدم طلب تسجيل العلامة الى المسجل فى الشكل المقرر بعد دفع الرسوم المقررة ويحتوى على الآتى :-

(أ) طلب لتسجيل العلامة .

(ب) الاسم الكامل لمقدم الطلب وعنوانه ، وإذا كان مقدم الطلب خارج البلاد يجب أن يودع طلبه بواسطة وكيل معترف به وفقاً للمادة ١٥ من هذا القانون .

(٢) اذا أودع الطلب وكيل لا ينتمى لنقابة المحامين يجب أن يصحب معه توكيل شرعى يحمل توقيع مقدم الطلب .

(٣) اذا كان الطلب غير مكتمل ولم يكتمل في مدى ثلاثة أشهر من ايداعه يجوز للمسجل بعد أن يخطر مقدم الطلب كتابة وبالصورة المقررة عن النقص الموجود أن يعتبر الطلب قد تخلى عنه مالم يكمل في الفترة المحددة في الاخطار .

تفاصيل الطلب :

١٠ - (١) عند طلب تسجيل العلامة التجارية على مقدم الطلب أن يبين جنسيته وكدليل على ذلك ، ومع مراعاة البند (٣) يجب أن يصحب مع كل طلب شهادة تأسيس الشركة أو شهادة تسجيل الشراكة أو نبذة عن السجل التجارى الرسمى أو أى وثيقة أخرى يقبلها المسجل .

(٢) عند طلب تسجيل التنازل عن علامة تجارية ، على المتنازل اثباتا لجنسيته ومراعاة للبند (٣) أن يرفع مع طلب تسجيل التنازل شهادة تأسيس الشركة أو شهادة تسجيل الشراكة أو نبذة من السجل التجارى الرسمى أو أى - وثيقة أخرى يقبلها المسجل .

(٣) عندما تكون تلك الشهادة ، أو النبذة أو الوثيقة قد أودعت من قبل ذلك فى السجل يجوز للمسجل أن يستغنى عن تقديمها مرة أخرى شريطة أنه ربما يأمر بتقديمها مرة أخرى فى أى حالة خاصة واذا لم تكن الشهادة أو النبذة أو الوثيقة باللغة العربية أو الانجليزية يجب أن تقدم عنها ترجمة معتمدة باللغة العربية أو الانجليزية .

(٤) قبل صدور شهادة تسجيل العلامة التجارية يجب أن يتقدم مقدم الطلب للمسجل باعلان يقسم بأن جنسيته لم تتغير منذ أن سلم المسجل طلبه لتسجيل العلامة التجارية .

التنافس فى الطلبات للعلامات المتشابهة :

١١ - اذا ادعى كل واحد من عدة أشخاص بأنه هو المالك لنفس العلامة أو لعلامات تجارية متشابهة لبضائع بعينها أو لصنف من البضائع وطالب بأن يسجل بوصفه مالكا يجب على المسجل أن يحيل النزاع للمحكمة وعلى المحكمة عند البت فى حقوق الاطراف المتنازعة أن تضع فى اعتبارها

تاريخ التسجيل فى موطن منشأ العلامة وكذلك أسبقية استعمال العلامة فى السودان .

الاتفاقيات المولية :

١٢ - (١) اذا أصبحت جمهورية السودان فى أى وقت عضوا فى اتفاق دولى هدفه الحماية المشتركة للعلامات التجارية ، فإن أى شخص تقدم بطلب أولى لتسجيل علامة فى دولة أخرى منضمة للاتفاق أو خلف ذلك الشخص له الحق عند طلبه ذلك ، ان يعتبر وكأنه قد تقدم بطلب التسجيل فى جمهورية السودان فى نفس اليوم الذى تقدم فيه بالطلب الاول شريطة ان يكون قد تقدم بالطلب فى السودان فى ظرف ستة أشهر من تقديم الطلب الاول وأن لا يكون لمالك العلامة المسجل الحق فى التعويض عن أى ضرر حصل قبل تاريخ تسجيل العلامة فى جمهورية السودان .

(٢) اذا رغب مقدم الطلب لتسجيل العلامة التجارية فى الحصول على الاولوية المذكورة فى البند السابق فيمكنه الحصول عليها بالطرق المقررة .

صلاحية التسجيلات السابقة واعادة تنظيمها :

١٣ - العلامات التى نشرت فى الغازيتة وفقا لقانون العلامات التجارية لسنة ١٩٣١ - الذى ألغى عند صدور هذا القانون تعتبر مسجلة وفقا لهذا القانون على شريطة أن يتقدم مالك العلامة التجارية المسجل أو وكيله بطلب للمسجل فى الشكل المقرر وبعد دفع الرستوم المقررة فى خلال خمسة أعوام من التاريخ الذى يسرى فيه هذا القانون وذلك بغرض تنظيم التسجيلات السابقة حسب جدول قواعد العلامات التجارية .

يجوز تقديم طلب التسجيل والاعتراض على التسجيل بواسطة وكيل :

١٤ - (١) يجوز تقديم طلب التسجيل والاعتراض على التسجيل وكذلك تقديم كل المداولات الاخرى بين مقدم الطلب المعارض على تقديم الطلب والمسجل وبين مالك العلامة التجارية

المسجلة والمسجل أو أى شخص آخر بواسطة وكيل .

(٢) يجوز لأى مقدم طلب أو معترض أو مالك أن يعين وكيلًا نيابة عنه فى أمر تسجيل العلامة التجارية وذلك بأن يبعث للمسجل بتفويض بذلك موقع عليه إذا عين أى مالك لعلامة مسجلة وكيلًا له فإن أى مكاتبات أو وثائق خاصة بالعلامة التجارية بعث بها للوكيل تعتبر وكأنها بعثت لموكله .

(٣) يجب على أى شخص غير مقيم فى السودان أن يتقدم بطلب التسجيل أو الاعتراض على التسجيل أو أى رسائل أو مداوالات أخرى بواسطة وكيل معترف به وفقا للمادة ١٥ من هذا القانون .

مؤهلات الوكيل :

١٥ - (١) يحق للأشخاص الآتية أسماءهم أن يعملوا كوكلاء للعلامات التجارية :

(أ) المحامون السودانيون الذين يعملون بالسودان .

(ب) المحاسبون القانونيون السودانيون العاملون بالسودان .

(ج) بموافقة الوزير الكتابية ، التى يجوز له سحبها فى أى وقت أو أن يضع عليها من الشروط ما يراه مناسباً :

أولاً - خريجو الجامعات والمعاهد العليا السودانيون الذين درسوا القانون التجارى .

ثانياً - السودانيون الذين لهم خبرة لا تقل عن خمسة اعوام فى العمل فى مكتب حكومى أو خاص بالعلامات التجارية .

ثالثاً - أى أشخاص آخرين يسمح لهم الوزير بذلك .

(٢) المسجل غير ملزم بقبول أى وكيل ادين أمام محكمة جنائية أو شطب اسمه عن قائمة المحامين أو منع من العمل كمحاسب قانونى .

سلطة المسجل فى رفض أو قبول أو تعديل أو تنقيح طلب التسجيل .

١٦ - (١) يجوز للمسجل ان يرفض طلب

تسجيل علامة تجارية أو ان يقبله غير مشروط بشرط أو وفقا لشروط ، أو تعديلات أو بعد تنقيح أو تقييد حول طريقة ومكان الاستعمال أو بغير ذلك من شروط يرى صحة وضعها وفقا لأحكام هذا القانون .

(٢) أى رفض لتسجيل علامة تجارية أو أى شرط أو تعديل أو تنقيح أو تقييد يضعه المسجل يكون خاضعا للاستئناف أمام المحكمة .

اعلان طلب

١٧ - عندما يتم قبول طلب تسجيل العلامة التجارية بغير شرط أو بشروط أو تقييدات يقوم المسجل بأسرع فرصة بعد قبول الطلب ، بالعمل على اعلانه بالطريقة المقررة وان يبين الاعلان كل الشروط والتقييدات التى تم على اساسها قبول الطلب .

الاعتراض على التسجيل .

١٨ - (١) عندما يعلن عن طلب تم قبوله يجوز لأى شخص مقيم بالسودان له المصلحة فى ذلك ان يعترض على تسجيل العلامة التجارية فى خلال ستة شهور من تاريخ الاعلان كما يجوز للأشخاص الذين يقيمون خارج السودان ان يتقدموا بطلب الاعتراض على قبول التسجيل خلال ثمانية شهور من تاريخ الاعلان ، استنادا على واحد من الاسس الآتية :-

(أ) ان العلامة غير قابلة للتسجيل وفقا لهذا القانون .

(ب) قد حصل على العلامة عن طريق الغش .

(ج) عند تقديم الطلب لم تكن هنالك نية لاستعمال العلامة أو أن مقدم الطلب قد تخلى عن علامته نهائيا .

(٢) يودع أى اعتراض على تسجيل علامة بالطريقة المقررة .

(٣) يرسل المسجل نسخة من اخطار الاعتراض لمقدم الطلب التسجيل وفى خلال الفترة المقررة بعد استلامه للاخطار يرسل مقدم الطلب للمسجل دعوى مضاده يبين فيها الاسباب

التي يعتمد عليها عند طلبه للتسجيل وإذا لم يفعل ذلك يعتبر قد تخلى عن طلبه .

(٤) إذا أرسل مقدم الطلب دعوى مضادة كما ورد سابقا ، يبعث المسجل بنسخة منها للشخص الذي تقدم بالاعتراض . يقوم المسجل إذا استدعى الأمر بالاستماع الى الاطراف المختلفة وبعد النظر في البيئة المقدمة يقرر وفقا لأى من الشروط ، أو التعديلات أو التنقيح أو التقييد ، قبول التسجيل .

(٥) عند سماع المسجل للاطراف المختلفة كما جاء في البند (٤) يقدم البيئة في شكل اقرار كتابي ، ولكن اخذ البيئة شفويا في أى حالة يرى فيها المسجل ذلك أو ان يطلب إضافة للبيئة المقدمة في شكل الاقرار الكتابي .

(٦) يخضع قرار المسجل للاستئناف امام المحكمة .

(٧) اذا لم يقدم الاعتراض في خلال الفترة المقررة أو بعد صدور قرار المسجل النهائي أو قرار المحكمة التي منحت حق التسجيل فعلى المسجل مع مراعاة الشروط والتعديلات والتنقيح والتقييدات أن كانت هنالك أن يواصل اجراءات تسجيل الطلب وان يصدر شهادة التسجيل تحت توقيعه في الصورة المقررة على أن تسجل العلامة اعتبارا من تاريخ الطلب وسيكون مثل هذا التاريخ هو تاريخ التسجيل لأجل هذا القانون .

• فترة التسجيل والتجديد

١٩ - (١) فترة تسجيل العلامة التجارية عشرة سنوات من تاريخ التسجيل . في أى وقت خلال ستة شهور قبل انقضاء هذه الفترة أو أى عشرة سنين لاحقة يمكن تجديد التسجيل بتقديم طلب بذلك في الصورة المقررة وبعد دفع الرسوم المقررة .

(٢) عند التجديد لا يسمح بأحداث تغيير في العلامة أو في قائمة البضائع التي سجلت بأسمها العلامة ولكن يمكن شطب بعض البضائع من القائمة .

(٣) يسمح بمهلة إضافية لفترة ستة شهور لتجديد تسجيل العلامة التجارية بعد أن انتهت مدتها بشرط أن يدفع التزام مالى إضافي عن ذلك التأخير كما هو مقرر .

(٤) لأغراض المادة ٢٢ من هذا القانون يجب أن لا تتعدى فترة استعمال العلامة بواسطة شخص آخر عن فترة تسجيل العلامة نفسها .

• الحقوق التي يمنحها التسجيل

٢٠ - يمنح تسجيل العلامة صاحبة الحق في أقصاء الأطراف الثالث من الآتى :

(أ) أى استعمال للعلامة ، أو الإشارة شبيهه بها ربما تضلل الرأى العام بالنسبة لبضائع سجلت العلامة بأسمها أو بالنسبة لبضائع أخرى ربما يكون استعمال العلامة أو الإشارة بالنسبة لها مضللا للرأى العام .

(ب) أى استعمال آخر للعلامة أو استعمال لإشارة أو اسم تجارى مشابه لها ، بدون وجه حق وفي أحوال ربما كانت صارة بمصالح صاحب العلامة المسجل .

• التنازل عن وتحويل التسجيل

٢١ - (١) يجوز التنازل عن العلامة التجارية أو تحويلها مستقلة عن تحويل كل أعمال صاحب التسجيل أو جزء منها بالنسبة لكل البضائع أو جزء من البضائع المسجلة بأسمها بشرط أن تستعمل العلامة بواسطة الشخص المحالة اليه حتى لا ينطوى الأمر على خديعة أو ارتباك .

(٢) يجب أن يسجل التنازل عند طلب أى من الطرفين خلال ستة اشهر من تاريخه وبعد دفع الرسم المقرر في حالة الاخفاق في التسجيل يصبح التنازل لاغيا وباطلا وعند اقتناع المسجل باجراءات التنازل أو التحويل يجب عليه تسجيل ذلك كما سيكون قرار المسجل في هذا المعنى خاضعا للاستئناف أمام المحاكم .

الترخيص

٢٢ - (١) اذا استعملت العلامة بعد موافقة المالك المسجل ، بواسطة شخص طبيعي أو اعتباري آخر ، يعتبر هذا الاستعمال استعمالا بواسطة المالك المسجل نفسه ، على شرط ان تضمن العلاقات أو الترتيبات القائمة بين المالك المسجل أو المستعمل ، الاشراف الفعال بواسطة المالك على استعمال العلامة التجارية بالنسبة الى طبيعة وخصائص البضائع وعلى شريطة ان لا تستعمل العلامة التجارية بصورة ربما تضلل الرأي العام .

(٢) يجب ان تسجل الاتفاقات بين الاشخاص ذوى الصلة المتعلقة باستعمال العلامة التجارية المسجلة عند طلب أى من الطرفين ، خلال ستة شهور من تاريخ الاتفاق وبعد دفع الرسم المقرر وعلى المسجل ان يصدر شهادة التسجيل تحت توقيعه فى الاورنيك المقرر لذلك . على ان يكون التسجيل اعتبارا من تاريخ الطلب وعلى ان لا تتعدى فترة التسجيل عن فترة تسجيل العلامة نفسها . عند الاخفاق فى تسجيل الاتفاق تصبح الرخصة لاغية وباطلة .

(٣) (أ) يجوز للوزير ان ينص بأمر بأن الاتفاقات الخاصة باستعمال العلامات التجارية بواسطة الاشخاص ذوى الصلة ، وكذلك تعديل وتجديد هذه الاتفاقات التى تشمل دفع عوائد نسبية فى الخارج تحتاج الى موافقة واضعا فى الاعتبار احتياجات البلاد وتطورها الاقتصادى .

(ب) يخضع تحويل العوائد النسبية للخارج للوائح العملة الحالية .

التخل عن التسجيل

٢٣ - يجوز لمالك العلامة التجارية المسجل ان يتخلى عن التسجيل أما كلياً أو جزئياً بالنسبة للبضائع التى سجلت بأسمها العلامة وذلك حسب الطرق المقررة وبعد دفع رسم النشر المقرر .

الغاء التسجيل

٢٤ - تأمر المحكمة بالغاء التسجيل عند طلب أى شخص له مصلحة فى ذلك أو عند طلب المسجل :-

(أ) اذا لم تكن العلامة مستحقة التسجيل وفقا لهذا القانون على شرط ان الاسباب التى لم تكن موجودة عند قرار التسجيل لن تؤخذ فى الاعتبار .

(ب) اذا حصل على العلامة عن طريق الغش .

(ج) اذا لم تستعمل العلامة بعد تسجيلها فى جمهورية السودان دون سبب وجيه خلال خمسة اعوام متتالية قبل الادعاء لعدم الاستعمال تقرر المحكمة حسب ظروف القضية على من يقع عبء الاثبات عند ادعاء عدم استعمال العلامة أو استعمالها .

تطبيق نصوص هذا القانون على علامات الخدمة

٢٥ - تطبق نصوص هذا القانون على علامات الخدمة بالنسبة للخدمات المبينة فى التسجيل .

التسجيل دليل ظاهر على العلامة التجارية

٢٦ - فى كل الاجراءات القانونية الخاصة بعلامة تجارية مسجلة يكون تسجيل الشخص كمالك للعلامة التجارية دليل ظاهر على صحة التسجيل الاصلى لتلك العلامة التجارية ولكل ما تبع ذلك من تنازلات أو تصرفات فيها .

الجرائم والتعديت

٢٧ - (١) أى شخص ينتحل تسجيل علامة تجارية بجمهورية السودان بدون أن تكون مسجلة بالفعل يصبح عرضة عند كل جريمة لغرامة لا تزيد عن ٢٠٠ جنيه سودانى .

(٢) لا يحق لاي شخص الحصول على تعويضات عن التعدى على العلامة التجارية غير المسجلة فى جمهورية السودان .

(٣) فى حالة الدعوى بالتعدى على العلامة التجارية تقوم المحكمة التى تنظر فى دعوى التعدى بقبول البينة عن الاصول المرعية فى التجارة لتشكيلة البضائع التى سجلت العلامة التجارية بأسمها وعن أى علامات تجارية أو تشكيلة استعملت استعمالا قانونيا بالنسبة لتلك البضائع أو بواسطة أشخاص آخرين .

(٤) لا يؤثر التسجيل بمقتضى هذا القانون على أى استعمال صحيح بواسطة شخص لأسمه أو محل عمله أو اسم أو محل عمل سلفه أو استعمال أى شخص لأى وصف حقيقى عن طبيعة وخصائص بضائمه .

(٥) لا شىء فى هذا القانون يعتبر ماسا لحق الشخص فى رفع دعوى ضد أى شخص آخر عن المنافسة المحففة لتجارته أو لأى تعويض عن أضرار تلك المنافسة .

(٦) أى شخص يقوم بغرض الغش بأرتكاب أو يحاول ارتكاب أو مساعدة أو تحريض أى شخص آخر بأرتكاب أى من الأعمال الآتية ، يكون مرتكبا جريمة بموجب هذا القانون ويكون عرضه عند الادانة للسجن لمدة لا تتجاوز العام الواحد أو بغرامة لا تتجاوز الـ ٥٠٠ جنيه سودانى أو بالعقوبتين معا .

(أ) يستعمل علامة تجارية مسجلة بمقتضى هذا القانون بواسطة شخص آخر أو تقليدا لعلامة تجارية سجلت البضائع بأسمها .

(ب) يبيع أو يخزن لأجل البيع ، أو يعرض للبيع بضائع تحمل علامة يعتبر استعمالها مخالفة تحت الفقرة (أ) .

(ج) يستعمل علامة مسجلة تسجيلا صحيحا وفقا لهذا القانون بواسطة شخص من أجل الدعاية فى الصحافة العامة أو فى أى شكل من الاشكال عن بضائع سجلت العلامة باسمها .

(د) يؤشر على ، أو ينحت أو يطبع أى لوحة أو صيغة أو الكليشيه أو أى وصف لعلامة مسجلة تسجيلا صحيحا بواسطة شخص آخر أو أى تقليد مثل ذلك يمكن أى شخص غير المالك المسجل لتلك العلامة التجارية من الاستفادة منها بطريقة تعتبر مخالفة وفق ما جاء فى الفقرات (أ) و (ب) و (ج) .

(هـ) يجعل من يغلف أو يلف أو يبيع أو يخزن بغرض بيع بضائع جمعت أو غلفت أو لفت أو جهزت فى أى صورة لتغرى المشتريين بأنها بضائع لمنتج آخر أو ذات أصل غير أصلها الحقيقى .

من أجل اغراض هذه الفقرة ، يصبح غير ذى بال ان تحمل أو لا تحمل البضائع التى قلد تغليفها أو لفها أو جمعها علامة مسجلة تسجيلا صحيحا .

(و) يستفيد استفادة مباشرة أو غير مباشرة من الاشارة الى مصدر غير حقيقى أو خادع أو تقليد أى اشارة الى مصدر حتى ولو كان المصدر الحقيقى مبينا أو كانت الاشارة الى المصدر مصحوبة بكلمات مثل (نوع) أو (عينه) أو (صنع) أو (تقليد) أو غيرها من كلمات مشابهة .

(ز) يستورد أى بضائع تحمل علامة ربما تشكل تعديا على علامة مسجلة تسجيلا صحيحا أو يستورد بضائع جمعت أو لفت أو غلفت أو حضرت بشكل يمكنها من ان تروج وكأنها بضائع لمنتج آخر .

٢٧ - يجوز للمحكمة التى يقف امامها أى شخص متهم تحت الفقرة السابقة ان تأمر بأن جميع البضائع ومواد التغليف واللف والدعاية والاكليشيهات والاغراض وكذلك جميع أجهزة مواد طباعة العلامة أو التغليف أو اللف أو الدعاية أو أى مواد اخرى لها صلة بالجريمة التى ارتكبت تتم مصادرتها وتحطيمها .

الاختصاص فى نظر الجرائم .

٢٨ - تحاكم الجرائم الواقعة تحت هذا القانون بواسطة قاضى محكمة من الدرجة الاولى أو أى محكمة أعلى منها .

سلطات الوزير فى اصدار القواعد .

٢٩ - وفقا لأحكام هذا القانون يجوز للوزير من وقت لآخر ان يصدر من القواعد أو يقرر من الاشكال أو ان يقوم باتخاذ ما يراه مناسبا من الاجراءات : -

(أ) لتنظيم الاجراءات وفقا لهذا القانون .

(ب) لتبويب البضائع والخدمات بهدف تسجيل العلامات التجارية .

(ج) بموافقة وزير المالية والاقتصاد لتحديد الرسوم المقررة دفعها وفقا لهذا القانون .

(د) لعمل أو طلب صور معتمدة للعلامات التجارية والوثائق الاخرى .

(هـ) لضمان وتنظيم نشر وبيع أو توزيع نسخ
العلامات التجارية والوثائق الأخرى بالطريقة التي
يراهها المسجل مناسبة .

(و) وبشكل عام لتنظيم عملية السجل بالنسبة
للعلامات التجارية والمسائل التي وضعها هذا
القانون تحت إشراف أو رقابة المسجل .

**احتباس العلامة عندما يصبح المالك المسجل
مواطناً لبلد ممنوع التعامل معه .**

٣٠ - عندما يصبح المالك المسجل لى علامة
تجارية مواطناً لبلد ممنوع التعامل معه يفقد

ذلك الشخص كل حقوقه فى العلامة التجارية
ويتم احتباس العلامة وإيداعها عند الوزير ،
وللوزير السلطة فى عمل أى إجراء يراه مناسباً
بالنسبة لتلك العلامات التجارية وبشكل خاص
له الحق فى تحويل العلامات وكل الحقوق الناشئة
لأى شخص وفقاً للشروط التى يراها مناسبة .

طلبات الأشخاص غير المقيمين .

٣١ - يجوز أن تقدم طلبات الأشخاص غير
المقيمين فى السودان للمسجل للتحويل والتجديد
وكل الأعمال الأخرى تحت هذا القانون بواسطة
وكيل .

قواعد العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩

(تشريع نمرة ١٩ لسنة ١٩٦٩) (١)

عملا بالسلطات المخولة له بمقتضى المادة ٢٩ من قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩ أصدر وزير التموين والتجارة الداخلية القواعد التالية :

اسم القواعد بدء نفاذها .

١ - تسمى هذه القواعد «قواعد العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩» ويعتبر معمولاً به من اليوم الثالث من شهر سبتمبر سنة ١٩٦٩ .

تفسير .

٢ - تكون للكلمات الواردة في هذه القواعد نفس معانيها الواردة في قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩ مع اضافة الآتى : -

«القانون» يقصد به قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩ .

«وكيل» يقصد به الوكيل المعين وفق المادتين ١٤ و ١٥ من القانون .

«مكتب» يقصد به مكتب مسجل العلامات التجارية بوزارة التموين والتجارة الداخلية أو أى مكتب يعينه الوزير بموجب المادة ٤ من القانون .

الرسوم

٣ - الرسوم التى تدفع وفقاً لاحكام القانون هى الرسوم المبينة فى الجدول الاول الملحق بهذه القواعد أو أى تعديلات يدخلها عليه وزير التموين والتجارة الداخلية بموافقة وزير الخزانة .

الارانيك

٤ - الارانيك المشار اليها فى هذه القواعد هى الارانيك المبينة فى الجدول الثانى الملحق بهذه القواعد ويجب اتباعها فى كل الحالات التى تنطبق عليها كما يجوز تعديلها حسب توجيهات المسجل اذا رأى ذلك .

تقسيم البضائع :

٥ - تقسيم البضائع لغرض تسجيل العلامات التجارية وفقاً للجدول الثالث المرفق بهذه القواعد واذا نشأ أى شك بالنسبة الى القسم

الذى مدرج فى صنف خاص من البضائع يفصل المسجل فى ذلك بقرار كتابى .

نماذج المستندات

٦ - مع مراعاة أى توجيهات يصدرها المسجل، تحرر جميع الطلبات أو الاخطارات أو البيانات أو الوثائق الاخرى التى يقضى القانون أو تقضى هذه القواعد ايداعها عند المسجل أو ارسالها له على ورق فولسكاب فى حجم ثلاث عشر بوصة فى ثمان بوصات بالتقريب ، ويترك هامش من الجهة اليسرى للورقة لا يقل عن بوصة ونصف .

طريقة التبليغ

٧ - يرسل بخطاب مسجل أى طلب أو بيان أو اخطار أو أى وثيقة اخرى يطلب ايداعها عن المسجل أو يرسلها المسجل الى أى شخص اخر عن طريق البريد وتعتبر الوثيقة التى ارسلت بهذه الطريقة قد سلمت فى الوقت الذى يسلم فيه الخطاب المرسل عن طريق البريد العادى . كل خطاب موجه الى صاحب العلامة التجارية المسجل فى عنوانه المبين بالمسجل أو عنوانه عن طريق شخص آخر ، أو لاي طالب تسجيل علامة تجارية أو معترض على تسجيل علامة تجارية فى عنوانه المبين فى الطلب أو فى اخطار الاعتراض أو فى عنوانه عن طريق شخص آخر ، يعتبر قد ارسل فى العنوان الصحيح .

العنوان

٨ - اذا التزم الشخص وفقاً لمتطلبات احكام القانون أو هذه القواعد باعطاء عنوانه فيجب ان يكون العنوان المقدم فى جميع الحالات مستوفياً بقدر الامكان .

العنوان بالسودان

٩ - يجب على كل طالب تسجيل لاية علامة تجارية وكل معترض على مثل هذا التسجيل وكل عميل ممن لا يسكنون أو يمارسون أعمالهم فى السودان ان يعطوا اذا طلب منهم ، عنواناً للاتصال بهم بالسودان . ويجوز للمسجل ان يطلب من صاحب العلامة التجارية المسجل الذى لا يسكن

أو يمارس عمله بالسودان ان يعطى عنوانا للاتصال به فى السودان .

الوكلاء

١٠ - يجوز لاي شخص ذى أهلية وفقا للمادة ١٥ من القانون ان يتقدم بطلب الى المسجل للاعتراف به كوكيل للعلامات التجارية . يعتبر المسجل الشخص وكيلا عند اعترافه به .

الطلب المقدم من مؤسسة أو شراكة

١١ - (١) اذا تقدمت مؤسسة أو شراكة بطلب لتسجيل علامة تجارية ، فيجوز أن يوقع على الطلب باسم المؤسسة أو الشراكة أو بالنيابة عنهما أى عضو أو بعض من أعضائهما .

اذا تقدمت بالطلب شركة أو هيئة فيجوز أن يوقع عليه أحد مديريها أو سكرتيرها أو أى موظف كبير آخر فيها .

(٢) يحتوى الطلب على كل البيانات المطلوبة بموجب المادة ٩ من القانون لأغراض البندين (١) و (٤) من المادة ١٠ ، يجب أن يرفق مع الطلب الدليل على جنسية مقدم الطلب أو عدم تغيير جنسيته بما يرضى المسجل .

(٣) يجوز أن يوقع الوكيل على أى طلب .

الجهة التى ترسل اليها طلبات التسجيل

١٢ - يجب أن تعنون جميع طلبات تسجيل العلامات التجارية وترسل للمسجل فى مكتب التسجيل .

اقرار المسجل باستلام الطلب

١٣ - يجب على المسجل عند استلام الطلب أو بعده ، أن يمد طالب التسجيل باقرار استلام الطلب على الأرنيك عت - رقم ٥ .

صورة العلامة

١٤ - يجب أن يشتمل كل طلب لتسجيل علامة تجارية لم يعلن عنها فى الغازيته على صورة العلامة تلصق بالمربع المخصص لها فى الأورنيك عت - رقم ١ .

اذا زاد حجم الصورة على مساحة المربع ١ يجب أن تلصق الصورة على قماش رسم شفاف أو على أية مادة أخرى يراها المسجل مناسبة . على أن يلصق جزء منها فى المربع المذكور آنفا ويطبق الجزء الباقي .

صورة اضافية

١٥ - يجب أن يرسل مع كل طلب لتسجيل علامة تجارية أربعة صورة اضافية لتلك العلامة على الأورنيك ع ت - رقم ٢ مطابقة تمام التطابق للصورة الملصقة على أورنيك الطلب ع ت - رقم ١ ومدونة عليها جميع البيانات التى قد يطلبها المسجل من آن لآخر . ويجب أن يوقع الطالب أو وكيله على تلك البيانات لو طلب منه ذلك .

قيافة الصورة

١٦ - يجب أن تكون كل صور العلامات متينة على أنه يجوز لطالب التسجيل اذا دعت الحاجة تقديم الصورة على نصف صفحة من ورق الفولسكاب القوش بنفس الحجم المشار اليه سابقا بدلا من الأورنيك ع ت - رقم ٢ .

تسجيل العلامة فى أقسام متعددة

١٧ - تعتبر طلبات تسجيل العلامة الواحدة فى عدة أقسام طلبات منفصلة ومتميزة ، وفى كل الحالات التى تسجل فيها علامة تجارية تحت نفس الرقم الرسمى لبضائع فى أكثر من قسم واحد يعتبر التسجيل قد قدم لأغراض الرسوم أو غيرها فى طلبات منفصلة ومستقلة بالنسبة للبضائع المدرجة فى كل قسم من الاقسام .

سلطة المسجل فى طلب نسخة من الصورة

١٨ - اذا لم يرض المسجل عن أى صورة لعلامة تجارية ، فيجوز له أن يطلب الاستعاضة عنها فى أى وقت بصورة أخرى ترضيه قبل السير فى نظر الطلب .

شكل الرسم

١٩ - اذا لم يكن من المستطاع تقديم رسم أو صورة أخرى أو نموذج بالكيفية المذكورة أعلاه ، فيجوز تقديم نموذج أو نسخة من العلامة بالطريقة التى يراها المسجل مناسبة .

ويجوز للمسجل في أحوال استثنائية أن يودع في المكتب نموذجا أو نسخة من أى علامة تجارية يصعب عرضها في شكل صورة ويجوز له أن يشير إليها في السجل بالكيفية التى يراها مناسبة .

ترجمة الكلمات الاجنبية

٢٠ - إذا اشتملت العلامة التجارية على كلمة أو كلمات بغير اللغتين الانجليزية والعربية يجوز للمسجل أن يطلب ترجمة مضبوطة لها ، تعتمد الترجمة بواسطة شخص مسئول له الصلاحية فى ذلك وإذا أراد المسجل فيجب أن يشهد ويوقع على الترجمة طالب التسجيل أو وكيله .

شرح : السلطة المختصة لأغراض هذه القاعدة تعنى :

موثق العقود أو الغرف التجارية أو الاشخاص المعتمدين لدى البعثات الدبلوماسية أو المسجل فى قطر التسجيل .

الاجراءات عند استلام الطلب

٢١ - يأمر المسجل عند استلام طلب التسجيل بإجراء تفتيش بين العلامات التجارية المسجلة والطلبات المعلقة للتأكد مما اذا كان فى السجل أى علامة لنفس البضائع أو صنف من البضائع تطابق العلامة المطلوبة تسجيلها أو ربما يشبهها بما يعتبر داعيا للغش .

قبول التسجيل

٢٢ - إذا رأى المسجل عدم وجود اعتراض على تسجيل العلامة فيجوز له أن يقبلها دون قيد أو خاضعة لشروط أو تعديلات أو اضافات عليه أن ينقلها لطالب التسجيل كتابة على الاورنيك ع ت - رقم ٦ .

الاعتراض على التسجيل

٢٣ - إذا وجدت أية اعتراضات ، يرسل بيان عنها الى طالب التسجيل كتابة فاذا لم يطلب النظر فى الاعتراض خلال شهر يعتبر كأنه قد وافق الاعتراضات التى ارسلت اليه .

الاضافات على الطلب

٢٤ - اذا قبل المسجل طلبا مقيدا بشروط أو تعديلات أو اضافات واعتراض طالب التسجيل

على هذه الشروط أو التعديلات أو الاضافات فيجب على طالب التسجيل خلال شهر من تاريخ تبليغه قبول الطلب أن يطلب النظر فى اعتراضه فاذا لم يفعل ذلك يعتبر موافقا .

قرار المسجل

٢٥ - يبلغ قرار المسجل والاسباب التى بنى عليها الى طالب التسجيل كتابة بخطاب مسجل ويعتبر تاريخ تسجيل الخطاب لأغراض الاستئناف هو تاريخ اصدار قرار المسجل .

التنازل

٢٦ - يجوز للمسجل أن يطلب من أى طالب تسجيل أن يضيف الى طلبه أى تنازل يراه المسجل مناسبا .

الطلبات

٢٧ - (١) تحرر الطلبات لتسجيل علامة بموجب المادة ٩ . أو لاعادة وضع علامة بموجب المادة ١٣ من القانون ، على الاورنيكين ع ت - رقم ١ و ٣ بالتوالى .

(٢) يحزر طلب تسجيل علامة الخدمة على الاورنيك رقم ع ت - ١ .

(٣) يحزر الطلب بموجب المادة ٢٢ من القانون على الاورنيك ع ت - رقم ٤ كما ترفق معه صورة ومعها شهادة عن ترخيص العقد .

(٤) يجب الاخطار عن التخلي بموجب المادة ٢٣ من القانون فى شكل اعلان مكتوب موجه للمسجل الذى يقوم بتدوينه بالسجل ونشره بأسرع ما يمكن .

يسرى مفعول التخلي بعد تدوينه مباشرة .

(٥) يودع طلب الغاء التسجيل بموجب المادة ٢٤ من القانون خلال خمسة أعوام من تاريخ التسجيل .

الاعلان عن الطلبات

٢٨ - (١) يعلن المسجل فى الغازيتة عن كل طلب قبل بموجب المادة ٩ من القانون فى الفترات وبالطريقة التى يأمر بها المسجل على نفقة الطالب .

ملكية الاعمال متى ما ثبتت تلك الملكية ثبوتاً يرضى المسجل .

شهادة التسجيل

٣٢ - عند تسجيل علامة تجارية أو ترخيص استعمال علامة مسجلة يصدر المسجل شهادة لمقدم الطلب على الاورنيك ع ت - رقم ٩ أو على الاورنيك ع ت - رقم ١٠ .

تجديد التسجيل

٣٣ - (١) يجوز لمالك العلامة التجارية أو وكيله في أى وقت قبل انتهاء التسجيل الاخير بمدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد عن ثلاثة شهور ان يطلب تجديد تسجيل العلامة على الاورنيك ع ت - رقم ١٣ وان يودع الرسم المقرر عند مكتب التسجيل .

يوضح مقدم الطلب اسمه وجنسيته وعنوانه بالسودان على الاورنيك ويجوز للمسجل أن يطلب من أى مقدم طلب خلاف مالك العلامة المسجل أو وكيله خلال شهر واحد ، تقديم تفويض بدفع الرسوم من مالك العلامة المسجل واذا لم يستطع الشخص تقديم مثل هذا التفويض يجوز للمسجل اعادة الرسوم له . وفي كل حالة أخرى على المسجل أن يخبر صاحب العلامة المسجل أو وكيله بان الرسوم قد استلمت وأن التسجيل سيجدد .

(٢) (أ) اذا لم يقدم طلب التجديد ، يرسل المسجل الى صاحب العلامة المسجل فى عنوانه بالسجل اخطاراً على الاورنيك ع ت - رقم ١٤ فى فترة لا تقل عن شهرين ولا تزيد عن ثلاثة شهور قبل انتهاء آخر تسجيل للعلامة التجارية .

(ب) اذا لم تدفع رسوم التجديد فى تاريخ انتهاء تسجيل العلامة التجارية ، يعلن المسجل مباشرة عن ذلك فى الغازية . فاذا تسلم المسجل خلال شهرين من ذلك الاعلان طلبات بالتجديد مصحوبة بالرسوم والرسوم الاضافية المقررة فيجوز له ان يجدد التسجيل دون شطب العلامة من السجل .

(٣) تسرى الاحكام السابقة على الاشخاص المسجلين الذين يستعملون العلامة على ان تتوفر الشروط المبينة فى المادة ١٩ (٤) من القانون .

(٢) اذا لم تلصق صورة العلامة التجارية مع اعلان الطلب ، فيجب على المسجل ان يشير الى المكان أو الاماكن التى أودع فيها نموذج أو صورة من العلامة التجارية بفرض عرضها .

(٣) يجب ان يطلب من مقدم الطلب ان يحضر لغرض الاعلان وعلى نفقته اكليشيه خشبي أو بالزنكوغراف (أكثر من واحد اذا دعت الضرورة) للعلامة التجارية بالحجم والصورة التى يأمر بها المسجل من وقت لآخر ، أو أية معلومات أو وسائل أخرى للاعلان عن العلامة يطلبها المسجل .

(٤) يتقدم الطالب على نفقته الخاصة بترجمة عربية للمواد المطلوبة لذلك الاعلان .

عدم اكتمال الطلب

٢٩ - يرسل المسجل الاخطار عن عدم اكتمال الطلب بموجب المادة ٩ (٣) من القانون كتابة على الاورنيك ع ت - رقم ٧ اذا لم يكمل الطلب بعد مضي ٣٠ يوما من تاريخ ارسال الاخطار ، يعتبر الطلب لاغياً - ولكن يجوز للمسجل ، اذا كان مقدم الطلب يعيش بعيداً ان يعطى مهلة أخرى لاكمال الطلب .

القيد فى السجل

٣٠ - يقوم المسجل فى اسرع فرصة ، بعد مرور ستة شهور من تاريخ الاعلان فى الغازية عن أى طلب بقيد العلامة التجارية فى السجل مع مراعاة أى اعتراض والفصل فيه ومع مراعاة دفع الرسوم المقررة . يشمل قيد العلامة التجارية فى السجل تاريخ التسجيل والبضائع المسجلة باسمها وكل التفاصيل المبينة فى المادة ٤ من القانون مع بيانات عن تجارة أو اعمال أو حرفة أو وظيفة مالك العلامة وكذلك البيانات الأخرى التى يراها المسجل ضرورية .

وفاة مقدم الطلب

٣١ - فى حالة وفاة أى مقدم طلب لعلامة تجارية بعد تاريخ طلبه وبعد قيد العلامة التجارية فى السجل ، ويجوز للمسجل عندما يتأكد من وفاة مقدم الطلب أن يقيد بالسجل - بعد أو قبل نفاذ فترة الاعلان فى محل اسم مقدم الطلب المتوفى باسم وعنوان وأوصاف الشخص الذى تؤول اليه

شطب العلامة التجارية من السجل

٣٤ - (١) اذا لم تدفع الرسوم المقررة خلال شهرين من الاعلان وفقا للمادة ٣٣ (٢) (ب) ، فيجوز للمسجل ان يشطب العلامة من المسجل من تاريخ انتهاء اخر تسجيل ، فاذا دفعت بعد ذلك رسوم التجديد والرسوم الاضافية المقررة فيجوز له ان يعيد قيد العلامة بالسجل اذا اقتنع بعدالة ذلك وبالشروط التى يراها مناسبة .

اذا شطب علامة تجارية من السجل يقوم المسجل بتسجيل بيان فى السجل عن شطب العلامة واسبابه .

(٢) يرسل الاخطار بالشطب من السجل الى صاحب العلامة المسجل على الاورنيك ع ت - رقم ١٦ ويعلن عن الشطب فى الغازيتة .

تحويل الملكية

٣٥ - (١) يجب ان يقدم طلب تحويل الملكية بمقتضى المادة ٣١ من القانون على الاورنيك ع ت - رقم ١١ ويجب على المحال اليه ان يقدم اقرار مشفوعا باليمين على الاورنيك ع ت - رقم ١٢ .

(٢) اذا كان الطلب من شخص يقيم بالخارج يجب ان ترفق مع التنازل الشهادة المطلوبة بمقتضى المادة ١٠ (٢) من القانون .

(٣) فى الحالات التى تنتقل فيها ملكية علامة تجارية بسبب وفاة المالك المسجلة باسمه تلك العلامة - يجوز للشخص المستحق بمقتضى ذلك الانتقال أن يطلب بنفس الكيفية والقدر الممكن تسجيله كمالك لها .

(٤) يجب على مالك التسجيل بموجب هذه المادة أن يقدم الى المسجل شهادة تسجيل العلامة التجارية .

دليل ملكية العلامة التجارية

٣٦ - يجوز للمسجل فى أية حالة أن يكلف أى شخص يرغب فى أن يسجل كمالك لعلامة تجارية ان يقدم من الدليل أو من زيادة فى الأدلة على حق ملكية العلامة وعلى وجود وملكية أسم العمل .

تغيير العنوان أو الاسم

٣٧ - يجب على كل مالك مسجل لعلامة تجارية يرغب فى تغيير عنوانه أو أسمه أن يطلب من المسجل فى الحال تدوين العنوان أو الاسم الجديد فى السجل ويجب على المسجل عند دفع الرسوم المقررة أن يغير السجل طبقا لذلك .

السلطة التقديرية

٣٨ - يجب على المسجل قبل ممارسة أى سلطة تقديرية ممنوحة له بموجب هذا القانون أن يسمع أقوال الشخص الذى يتأثر بممارسة تلك السلطة .

طلب السماع

٣٩ - يجب أن يقدم طلب السماع خلال شهر واحد من تاريخ نشوء النزاع الذى يطلب من المسجل مباشرة السلطة التقديرية بشأنه .

مدة الاخطار

٤٠ - يجب على المسجل عند استلام ذلك الطلب أن يعطى الطالب اعلانا مدته عشرة أيام من تاريخ نظر ذلك الطلب وذلك بحضوره أو حضور وكيل عنه .

يجب على الطالب فى ظرف خمسة أيام من التاريخ الذى يمكن فيه استلام الاعلان بطريق البريد العادى أن يخطر المسجل عما اذا كان ينوى أن ينظر فى طلبه أم لا .

قرار المسجل

٤١ - يجب أن يبلغ قرار المسجل بشأن مباشرة أى سلطة تقديرية كما ذكر الى الاشخاص الذين يمسهم القرار المذكور .

التفتيش

٤٢ - يجوز للمسجل أن يجرى تفتيشا فى أى قسم للتأكد مما اذا كانت فى سجلاته عند ذلك التفتيش أية علامات قد تشبه أية علامة ارسلاها اليه من صورتين الشخص الذى يطلب التفتيش ويجوز له أن يخطر ذلك الشخص عن نتيجة التفتيش ويقوم المسجل بما ذكر اذا طلب منه

ذلك كتابة على الأورنيك ع ت - نمرة ١٥ عند
دفع الرسوم المقررة .

مسئولية المسجل

٤٣ - لا يتحمل المسجل أية مسئولية أمام
القانون عن أى خطأ يظهر فى بيان أو تبليغ
نتيجة أى تفتيش يجرى بمقتضى هذه القواعد .

ساعات التفتيش

٤٤ - يفتح المكتب للجمهور فى كل يوم من
أيام الاسبوع بين الساعة التاسعة والثانية عشر
ما عدا الايام المعترف بها رسميا كعطلة عمومية ،
والايام التى يعلن عنها من وقت لآخر باعلان يعلق
فى محل ظاهر بمكتب المسجل .

يجوز لأى شخص يريد الاطلاع على السجل أن
يفعل ذلك فى أى وقت يكون فيه المكتب مفتوحا
وذلك خلال الساعات المحددة فى الفقرة اعلاه
بشرط دفع الرسوم المقررة .

تقديم الطلب الى المحكمة

٤٥ - (١) يجب أن يقدم الطلب الى المحكمة
طبقا للاجراءات المقررة بموجب قانون القضاء
المدنى وقواعد المحكمة الصادرة بمقتضاء بشرط
أن يقدم الطلب المذكور خلال شهر واحد من تاريخ
القرار المستأنف أو فى ظرف أى ميعاد آخر يسمح
به المسجل .

تسمع تلك الطلبات كقضية وتدفع الرسوم
عنها .

(٢) يجب على المسجل عندما يرفض قبول
طلب علامة تجارية وعند تقديم استئناف للمحكمة
ضد قراره بموجب المادة ١٦ (٢) من القانون أن
يعلن رفضه فى الغازيتة . ويعتبر تاريخ ذلك
الاعلان بمثابة تاريخ الطلب . ويجوز لأى شخص
فى ظرف ستة أشهر من تاريخ الطلب أن يودع
بالمحكمة اعلانا بالاعتراض على التسجيل .

نشر أوامر المحكمة

٤٦ - يجب على المسجل أن ينشر فى الغازيتة
أى أمر من أوامر المحكمة يصدر بمقتضى القانون
متى ظهر أن ذلك النشر مرغوب فيه .
يجب على الطرف المقضى له دفع تكاليف
النشر .

الجدول الجدول الاول الرسوم

مليم جنيه

- ١ - عن طلب تسجيل بمقتضى
المادتين (٩ و ٢٢) والقاعدة
(٢٧) ٤ر٠٠٠
- ٢ - عن نشر إعلان فى الغازيتة ٢ر٠٠٠
- ٣ - عن تسجيل علامة تجارية أو
علامة خدمة أو بموجب المادة
(٢٢) والقاعدة (٢٧) ٤ر٠٠٠
- ٤ - عن اية نسخة من شهادة
تسجيل ٠ر٥٠٠
- ٥ - عن طلب تحويل ملكية علامة
بموجب المادة ٢١(٢) والقاعدة
(٣٥) بالنسبة للعلامة الواحدة
فى قسم واحد ٢ر٠٠٠
- ٦ - عن عمل تفتيش بمقتضى
القاعدة (٤٢) ٢ر٠٠٠
- ٧ - عن تغيير عنوان أو تصليح
السجل عند تغيير اسم المالك
المسجلة باسمه العلامة -
قاعدة (٣٧) ١ر٠٠٠
- ٨ - عن معاينة السجل بمقتضى
القاعدة (٤٤) ٠ر٥٠٠
- ٩ - عن تجديد تسجيل عند
انتهاء عشر سنوات مادة ١٩(أ)
من القانون ١٠ر٠٠٠
- ١٠ - رسم اضافى عن طلب تجديد
تسجيل بعد ارسال اخطار
بشطب العلامة المزمع بموجب
القاعدة ٣٣ (٢) ٢ر٠٠٠
- ١١ - عن اصدار اعلان التجديد فى
الغازيتة بموجب القاعدة
٣٣ (٢) ١ ٠ر٥٠٠
- ١٢ - عن نشر اية أوامر تصدرها
المحكمة فى الغازيتة بمقتضى
القاعدة (٤٦) ١ر٠٠٠
- ١٣ - عن تحضير نسخ أو خلاصات
عن كل مائة كلمة أو جزء منها ٠ر١٠٠
- ١٤ - عن التصديق على نسخ أو
خلاصات ٠ر٥٠٠

الجدول الثاني

الارانيك

قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩

أرنيك عت - نمرة ١

طلب تسجيل علامة تجارية

الرسم ٤ (أربعة) جنيه سوداني

تلصق صورة داخل هذا المربع وترسل على
حدة أربع صور أخرى على أرنيك نمرة عت - ٢
يجوز لف الصور التي من حجم أكبر ولكن
يجب حينذاك أن تركيب على قماش من الكتان
وتثبت هنا

طلب مقدم بهذا لاجل تسجيل العلامة التجارية المرفقة في قسم
بالنسبة الى (١)
باسم (ب)
من (الوصف والجنسية والعنوان) المشتغل بالتجارة ك
الذي يدعى بأنه مالكة (ج)
(الامضاء)

التاريخ اليوم من شهر سنة ١٩

الى مسجل العلامات التجارية

بوزارة التجارة والتموين

الخرطوم

(١) تبين هنا فقط البضائع المدرجة في قسم واحد وبنفس القسم ويلزم استعمال أرنيك
خاص بكل قسم على حده .

(ب) يدون هنا بوضوح الاسم والوصف والجنسية والعنوان بالكامل للشخص أو المحل
التجاري أو الشراكة أو الشركة المساهمة ويضاف الاسم التجاري (ان كان)

(ج) في حالة محل تجاري أو شراكة أو شركة مساهمة تغير الى « ويدعى أو تدعى بأنه مالكة
أو انها مالكتها » .

قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩

ارنيك نمرة «٢»

صورة اضافية من العلامة التجارية ترفق بطلب التسجيل

تلتصق داخل هذا الفضاء صورة من العلامة التجارية يجب أن تنطبق تمام التطابق من جميع الوجوه على الصورة الملصقة على ارنيك الطلب.

يجوز لف اية صورة من حجم اكبر من ورق الفولسكاب ولكن يجب حينذاك أن تتركب على قماش من الكتان وأن تثبت هنا .

يجب أن يرفق بكل ارنيك طلب اربع من هذه الصور الاضافية للعلامة التجارية .

قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩

ارنيك نمرة «٣»

الرسم ٤ (اربعة) جنيه سودانى

طلب خاص لاجل تسجيل علامة تجارية بمقتضى المادة ٩ من القانون والقاعدة ٢٧

تثبت من هذا المربع صورة وترسل اربع صور اخرى على ارنيك ع ت - نمرة ٢

طلب مقدم بهذا لاجل تسجيل العلامة التجارية المرفقة في قسم بالسبة الى (١)

باسم (ب) من

المشتغل بالتجارة ك الذى يدعى بأنه مالكة (ج)

والتي أعلن عنها في غازيته جمهورية السودان الديمقراطية بعدد سنة ١٩ بالصفحة بصفة اعلان تحذيرى

(الامضاء)

(١) تبين هنا فقط البضائع المدرجة في قسم واحد، وبنفس القسم ويجب استعمال ارنيك خاص لكل قسم على حدة .

(ب) يدون هنا بوضوح الاسم والوصف والجنسية والعنوان بالكامل للشخص أو المحل التجارى أو الشراكة والشركة المساهمة ويضاف الاسم التجارى (ان كان) .

(ج) في حالة محل تجارى أو شراكة وشركة مساهمة تغير الى « الذى يدعى أو تدعى بأنه مالكة أو انها مالكة » .

قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩

ارنيك ع ت - نمرة ٤

طلب تسجيل استعمال علامة تجارية

بمقتضى المادة ٢٢ من القانون والقاعدة (٢٧)(٣)

الرسم ٤ (اربعة) جنيه سودانى

تثبت ضمن هذا المربع صورة وترسل اربع
صور اخرى على الارنيك ع ت - نمرة ٢

طلب مقدم بهذا من (١) المالك المسجل
(المالكين المسجلين) للعلامة التجارية نمرة فى القسم بالنسبة
لـ (ب) بأن (ج)
و (د) المشتغل (المشتغلون) بالتجارة لـ (هـ)
الذى يشترك (الذين يشتركون) فى الطلب يمكن تسجيله (تسجيلهم) كمستعمل
كمستعملين () للعلامة المبينة بهالیه بالنسبة (و)
بالشروط والقيود الآتية :

ينتهى الاستعمال المقترح فى اليوم من شهر سنة ١٩

ليس للاستعمال المقترح حد أو مدة معينة

التاريخ اليوم من الشهر سنة ١٩

الامضاء

الى مسجل العلامات التجارية

بوزارة التجارة والتموين

الخرطوم

(١) يدون هنا الاسم بالكامل وجنسيته والوصف وعنوان المالك المسجل

(المالكين المسجلين)

(ب) يدون هنا التحديد فى السجل

(ج) يدون هنا الاسم بالكامل وجنسيته والوصف وعنوان الشخص أو المحل التجارى
أو الشراكة أو الشركة التى ستستعمل العلامة

(د) يدون هنا بالكامل العنوان التجارى أو محل عمل المستعمل للعلامة .

(هـ) يدون هنا الاسم التجارى (ان كان) .

(و) يدون هنا وصف البضاعة التى يجب ان تطابق البضائع المحددة .

قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩

أرنيك ع ت - نمرة (٥)

اخطار

مكتب مسجل العلامات التجارية

بوزارة التجارة والتموين

الخرطوم

يسرنى ان اخطركم باستلام طلبكم الخاص بتسجيل العلامة التجارية
في القسم
(ب)

لقد اعطيت علامتكم الرقم وسوف نخطركم بشأنها فيما بعد
.....

.....
مسجل العلامات التجارية

طلبكم رقم بتاريخ يشير

قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩

أرنيك ع ت - نمرة ٦

قبول الطلب للنشر

مكتب مسجل العلامات التجارية

بوزارة التجارة والتموين

بالخرطوم

بالاشارة الى طلبكم نمرة في القسم لتسجيل علامة
تجارية يسرنى ان اخطركم بقبول الطلب للنشر في غازيته جمهورية السودان الديمقراطية .

.....
.....
.....

وعليه نرجو امدادنا بالاكليشييه والترجمة الانجليزية للمادة المطلوب نشرها بمقتضى القاعدة
٢٨ من قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩ وكذلك مبلغ ٢ (اثنين جنيه سودانى رسم النشر) *
طلبكم نمرة بتاريخ يشير

.....
مسجل العلامات التجارية

قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩

ارنيك ع ت - نمرة (٧)

مكتب سجل العلامات التجارية
بوزارة التجارة والتموين
الخرطوم

اعلان بعدم اتمام التسجيل

(القاعدة ٢٩)

طلب خاص بالعلامة التجارية نمرة في القسم
يلفت المسجل نظرك الى المادة ٩ (٢) من قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩ والى القاعدة ٢٩ من قواعد العلامات التجارية الصادرة بمقتضاه .
لقد قدم طلبك المنمر بالنمرة اعلاه في يوم سنة ١٩ ولم يتم التسجيل بعد بسبب التقصير فاذا لم يتم في ظرف ايام من هذا التاريخ فسيعتبر الطلب متروكا
التاريخ في اليوم من شهر سنة ١٩

.....

مسجل العلامات التجارية

قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩

ارنيك ع ت - نمرة ٨

مكتب سجل العلامات التجارية
بوزارة التجارة والتموين
الخرطوم

بالاشارة الى طلبكم نمرة لتسجيل علامة تجارية نرجو ارسال مبلغ ٤
(اربعة) جنيه سودانى لاصدار شهادة التسجيل .
طلبكم نمرة بتاريخ يشير .
التاريخ اليوم من شهر سنة ١٩

.....

مسجل العلامات التجارية

قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩

ارنيك ع ت - نمرة ٩

الرسوم { (أربعة) جنيه سودانى

مكتب مسجل العلامات التجارية
بوزارة التجارة والتموين
الخرطوم

شهادة التسجيل بمقتضى المادة ١٨ (٧) من القانون والقاعدة ٣٢ من اللائحة .

الى
.....

اشهد بموجب المادة ١٨ (٧) من القانون المذكور بأن العلامة فى هذا التجارية المبينة فى طلبك
نمرة قد أعلن عنها رسميا فى غازيته جمهورية السودان الديمقراطية وقد
سجلت باسمك فى قسم بالنسبة الى البضائع التى عينتها أنت . أى
.....

صدرت هذه الشهادة بتوقيعى فى هذا اليوم من شهر سنة ١٩

.....

مسجل العلامات التجارية

قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩

ارنيك ع ت - نمرة ١٠

الرسم { (أربعة) جنيه سودانى

مكتب مسجل العلامات التجارية
بوزارة التجارة والتموين
الخرطوم

شهادة تسجيل استعمال علامة مسجلة بموجب المادة ٢٢ والقاعدة ٣٢

بهذا اشهد بمقتضى المادة ٢٢ من قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩ بأن
هو المرخص له باستعمال العلامة التجارية نمرة
المسجلة بتاريخ فى القسم بالنسبة ل بالشروط
الآتية وذلك حسب الاتفاقية المودعة لدى .

.....

.....

.....

صدرت هذه الشهادة بتوقيعى فى هذا اليوم من شهر سنة ١٩

.....

مسجل العلامات التجارية

قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩

ارنيك ع ات - نمرة ١١

الرسم ٢ (اثنين) جنيه سودانى

طلب مشترك مقدم من المالكين المسجلين ومن المحول اليه لاجل تسجيل المحول اليه كمالك للعلامة التجارية .

نحن (١) من (ب)
و (ج) من (د) نطلب
بهذا بمقتضى المادة ٢١ من قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩ بأن يدون اسم (هـ)
المستغل بالتجارة ك (و) (ب) (ز) فى سجل
العلامات التجارية كمالك للعلامة التجارية نمرة فى قسم
(ح)
(ط)

الى - سجل العلامات التجارية

بوزارة التجارة والتموين

بالخرطوم

(١) اسم المالك المسجل
(ب) جنسية وعنوان المالك المسجل
(ج) اسم المحول اليه
(د) جنسية وعنوان المحول اليه
(هـ) اسم المحول اليه
(و) تجارة او عمل المحول اليه
(ز) عنوان المحول اليه
(ح) امضاء المالك المسجل
(ط) امضاء المحول اليه

قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩

ارنيك ع ت - نمرة ١٢

صيغة اقرار من المحول اليه

تأييد للارنيك نمرة ١١

يعمل هذا الاقرار متى طلبه المسجل فقط

انا (١) من (ب) اقسم واقول ان العلامة التجارية نمرة
فى قسم قد حولت الى بواسطة (ح) من (د)
ومعها اسم العمل بالبضائع التى سجلت من اجلها وانى قد قبلت التحويل المذكور .
حصل الحلف على هذا الاقرار فى اليوم من شهر سنة ١٩
(و)
امنمى (ز)
(ح)

(١) اسم المحول اليه
(ب) جنسية وعنوان المحول اليه
(ج) اسم المحول
(د) جنسية وعنوان المحول
(هـ) امضاء المحول اليه
(و) امضاء الموظف الذى حصل امامه الاقرار
(ز) مركز الموظف الذى حصل امامه الاقرار

قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩

ارنيك ع ت - نمرة ١٣

تجديد تسجيل قبل اعطاء اعلان

انا (نحن) اطلب (نطلب) بهذا تجديد تسجيل العلامة التجارية (الترخيص المسجل) نمرة
..... في قسم طيه ١٠ (عشرة) جنيه سوداني الرسم المقرر .
التاريخ في اليوم من شهر سنة ١٩

..... الامضاء

..... العنوان

السيد - مسجل العلامات التجارية

بوزارة التجارة والتموين

بالخرطوم

قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩

اورنيك ع ت - نمرة ١٤

اخطار قبل شطب علامة تجارية (ترخيص مسجل)

من السجل بموجب القاعدة ٣٣ (٢) ١

مكتب مسجل العلامات التجارية

بوزارة التجارة والتموين

الخرطوم

الى :

.....

ليكن معلوما لديك انه طبقا لنصوص القاعد ٣٣ (٢) ١ من قواعد العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩
ستشطب علامتك التجارية (ترخيصك المسجل) رقم المسجلة (المسجل) في قسم
..... من سجل العلامات التجارية مالم يورد بهذا المكتب الرسم المقرر البالغ قدره
١٠ (عشرة) جنيهات سودانية قبل اليوم من شهر سنة ١٩
وهو تاريخ انتهاء التسجيل الحاصل

التاريخ في اليوم من شهر سنة ١٩

.....

مسجل العلامات التجارية

قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩

ارنيك ع ت - نمرة ١٥

الرسم ٢ (اثنين) جنيه سوداني

طلب لاجل التفتيش بمقتضى القاعدة (٤٢)

انت مكلف بهذا بالتفتيش بمقتضى القاعدة ٤٢ في قسم للتأكد مما اذا كانت توجد
في السجلات والاوراق اية علامات تجارية تشابه العلامة التجارية المرفقة بهذا من صورتين كل واحدة
منها مركبة على نصف فرخ ورق فولسكاب .

(١)

(ب)

التاريخ اليوم..... من شهر..... سنة..... ١٩

الى مسجل العلامات التجارية

وزارة التجارة والتموين

الخرطوم

(١) الامضاء

(ب) العنوان

قانون العلامات التجارية ١٩٦٩

اورنيك ع ت - نمرة ١٦

مكتب مسجل العلامات التجارية

وزارة التجارة والتموين

الخرطوم

أخطار بشطب علامة تجارية (ترخيص مسجل)

من السجل بموجب القاعدة ٣٤ (٢)

الى :

.....

.....

الحاقا لخطرنا لكم بالاورنيك ع ت - نمرة ١٤ بتاريخ

بهذا اخطركم بأن علامتكم التجارية (ترخيصكم المسجل) رقم المسجلة
(المسجل) تحت القسم بتاريخ قد شطبت (شطب)
من السجل اعتباراً من اليوم..... من شهر سنة ١٩ وذلك لعدم اتخاذكم
الاجراءات اللازمة لتجديد التسجيل

التاريخ : في اليوم..... من شهر..... سنة..... ١٩

مسجل العلامات التجارية

جمهورية السودان الديمقراطية
وزارة التموين والتجارة الداخلية
الخرطوم

أورنيك قضائي - ع ت - ١٧

شهادة بحث

بمقتضى القاعدة (٤٢) من قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩

استجابة لطلب بخطابه المؤرخ فان البحث قد تم تحت القسم
عن العلامة الموضحة أدناه .

وانى بهذا اشهد ان هذه العلامة مشابهة للعلامة التجارية رقم

صدرت هذه الشهادة في هذا اليوم من شهر سنة ١٩

مسجل العلامات التجارية

صدرت الى :

جمهورية السودان الديمقراطية
وزارة التموين والتجارة الداخلية
الخرطوم

أورنيك قضائي - ع ت - ١٨

شهادة بحث

بمقتضى القاعدة (٤٢) من قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩

استجابة لطلب بخطابه المؤرخ فان البحث قد تم تحت القسم
عن العلامة الموضحة أدناه .

وانى بهذا اشهد بأنه ليس هنالك ما يشابه هذه العلامة في سجلاتنا وليس هنالك اى طلب لعلامة
مشابهة لها مودع لدينا . صدرت هذه الشهادة في هذا اليوم من شهر سنة ١٩

مسجل العلامات التجارية

صدرت الى :

أورنيك قضائي - ع ت - ١٩

جمهورية السودان الديمقراطية
قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٦٩
وزارة التموين والتجارة الداخلية

السجل التجارى ص . ب رقم ٧٤٤ الخرطوم

شهادة تجديد تسجيل تحت المادة (١٩) (١) والقاعدة (٣٣) (١) من قانون العلامات التجارية
(تجديد وتسجيل) من قواعد ١٦٦٩ .

الى

بهذا أشهد بمقتضى المادة (١٩) (١) المذكورة بعالية من قانون العلامات التجارية بأن علامتكم
التجارية رقم قد تم تجديدها لمدة ١٠ سنوات ابتداء من اليوم
من سنة ١٩

وقد تم نشر التجديد على الصفحة نمرة من غازيته جمهورية السودان الديمقراطية رقم
بتاريخ

صدر تحت توقيعى فى هذا اليوم من شهر سنة ١٩

.....

مسجل العلامات التجارية

يعتبر التسجيل سارى المفعول لمدة ١٠ سنوات ابتداء من ويمكن تجديدها بعد
كل (١٠) سنوات .

تقسيم البضائع

١ - المواد الكيماوية التي تستعمل في أغراض الصناعة والعلوم التصوير الشمسى والزراعة والفلاحة والغابات - الصمغ الاصطناعى والمصنوع - بكرة أو سائل أو عجينة البلاستيك التي تستعمل في أغراض الصناعة - الأسمدة (طبيعية أو اصطناعية) - المركبات الخاصة بإطفاء النار - المواد العطرية والمستحضرات - الكيماوية التي تستعمل في أغراض اللحام - المواد الكيماوية التي تستعمل لحفظ المأكولات - مواد الدباغة - المواد اللزجة التي تستعمل في أغراض الصناعة .

٢ - البوهيات - الورنيش - الدهان - المواد الحافظة ضد الصدأ وضد تلف الأخشاب - مواد التلوين - الصباغ - المواد التي تستعمل لأغراض تثبيت الألوان - الصمغ الطبيعى - المعادن الرفيعة أو البكرة التي يستعملها البوهيجية والنقاشين .

٣ - مستحضرات التبييض وغيرها من المواد التي تستعمل في الغسيل - المستحضرات التي تستعمل في أغراض النظافة والتلميع وإزالة الاوساخ والمحو بالحك - الصابون - الروائح والزيوت العطرية - دهان (خمره) تحسين الوجه أو الشعر - غسول الشعر - المواد التي تستعمل في أغراض نظافة الاسنان .

٤ - الزيوت الصناعية والشحوم (غير الروحية أو الصالحة للأكل) - الزيوت والشحوم التي تستعمل في أغراض تزييت الآلات - مركبات ترك أو جذب الاتربة - الوقود (بما فى ذلك وقود العربات المواد التي تستعمل في أغراض الانارة - الشموع - شريط الفانوس - البطاريات (طورش) الفتايل .

٥ - المواد الصيدلية والبطرية والصحية - أغذية الأطفال والضعفاء - اللزاقات والجبس - المواد التي تستعمل في أغراض الربط - المواد التي تستعمل في أغراض تثبيت الاسنان - شمع الاسنان - المطهرات المستحضرات التي تستعمل في أغراض الاعشاب وإبادة الحشرات .

٦ - المعادن الخام والمشغولة جزئيا وخليطها

- الهلب والسندانات - الاجراس - مواد البناء المفوفة والمسبكة - القضبان وغيرها من المواد المعدنية التي تستعمل في خطوط السكة الحديدية - السلاسل (غير التي تستعمل لقيادة السيارات) الكيبلات والاسلاك غير التي تستعمل في أغراض الكهرباء أعمال القفالين - المواسير والانابيب المعدنية - الحزن والحصالات - البلالى المصنوعة من الصلب - الحدوات - المسامير والمسامير اللولبية وغيرها من المعادن الغير نمينة الغير مدرجة فى الاقسام الأخرى - خامات المعادن .

٧ - الماكينات وقطع اسيراتها - المحركات (غير التي تستعمل فى المركبات البرية - القاطرات والجرارات غير التي تستعمل فى المركبات البرية - الآلات الزراعية الضخمة أجهزة تفريخ البيض .

٨ - الآلات والمعدات اليدوية - الأدوات - القاطعة - الشوك والملاقع .

٩ - الأجهزة العلمية والبحرية والكهربائية الخاصة بأعمال المسح بما فى ذلك الأجهزة والآلات اللاسلكية . أجهزة وآلات للتصوير الشمسى والتصوير السينمائى والبصريات والأوزان والمقاييس والاشارات والاشراف والانتقاد والتدريس - ماكينات التدريس - مسجلات النقد - الآلات الحاسبة - أجهزة اطفاء الحريق .

١٠ - الآلات والأجهزة الصيدلية والطبية والبيطرية والخاصة بالاسنان (بما فى ذلك الاعضاء والعيون والاسنان الاصطناعية) .

١١ - أجهزة الانارة والتسخين وتوليد البخار والطبخ والتبريد والتجفيف والتهوية وامداد المياه وكذلك الأجهزة الخاصة بالأغراض الصحية .

١٢ - المركبات والأجهزة الخاصة بأغراض النقل البرى والجوى المائى .

١٣ - الاسلحة النارية - الذخائر - القذائف (القنابل) المواد المتفجرة - الالعاب النارية .

١٤ - المعادن الثمينة وخليطها - السلع المصنوعة من المعادن الثمينة أو المطلية بها (غير الآلات القاطعة والشوك والملاقع) -

الأمشاط - الأسفنجيات والفرش (غير التي تستعمل في التلوين) المواد التي تصنع منها الفرش - أجهزة ومواد التنظيف - الأواني الزجاجية - الصيني والفخار غير مدرجة في الأقسام الأخرى .

٢٢ - الحبال - الدبارة - الشباك - الخيم - التندرات - المشمعات - القلاع - الجوانات - المواد التي تستعمل في المفارش وتحنيط الحيوانات مثل الشعر والريش وحشائش البحر . . . الخ الألياف الخام - المواد المصنوعة من الأقمشة .

٢٣ - الأصواف المبرومة والحيوط .

٢٤ - الأقمشة - الملايات المفارش - الأدوات المصنوعة من الأقمشة غير المدرجة في الأقسام الأخرى .

٢٥ - الملابس بما في ذلك الجزم الطويلة والأحذية والشباشب .

٢٦ - الأشرطة وأشغال التطريز - الأوشحة (الطرح) أشرطة الزينة الزراير - الكبسول - الصنائير - الحلق - الدبابيس والابر - الورد الاصطناعية .

٢٧ - السجاجيد والأبسطة - البطاطين - الحصائر - الأبراش مماسح الأرجل - مشمعات (لفرش الأرض) وغيرها من المواد التي تستعمل كمفارش أرضيه - المواد التي تعلق على الحيطان (غير المنسوجات) .

٢٨ - الألعاب - اللعب - أدوات الرياضة والجيمباز (غير الملابس المواد التي تستعمل لتزيين أو تجميل شجرة الكريسماس .

٢٩ - اللحوم - السمك - الدواجن - الصيد - مستخرجات اللحوم - الفواكه والخضروات المحفوظة والمجففه أو المطبوخة - الجلى والجام - البيض - اللبن - منتجات الألبان - الزيوت والشحوم الصالحة للأكل المأكولات المحفوظة - المخلاطات (الطورشي) .

٣٠ - البن - الشاي - الكاكاو - السكر - الارز - التابيوكا - والساغو المواد التي يستعان بها عن البن - الدقيق - مستحضرات الحبوب -

المجوهرات والاحجار الكريمة - أجهزة قياس الوقت .

١٥ - الآلات الموسيقية (غير المكروفونات والأجهزة اللاسلكية) .

١٦ - الورق والكرتون والأدوات المصنوعة منهما - المطبوعات - الجرائد - المطبوعات الدورية - الكتب مواد تجليد الكتب - الصور الفوتوغرافية - أدوات الكتابة (مواد اللصق) مواد الفنانين - فرش التلوين - الآلات الكتابية - مستلزمات المكاتب (غير الاثاثات) - مواد الارشاد والتعليم (غير الأجهزة) الكشاتين .

١٧ - المطاط - الصمغ الهندي - خشب اللاطه وبديلها - الأدوات المصنوعة من الأشياء السالفة الذكر والغير مدرجة في الأقسام الأخرى - الواح البلاستيك - القوالب والقضبان التي تستعمل في أغراض الصناعة - المواد التي تستعمل في أغراض التغليف وحجز أو منع تسرب الحرارة أو الكهرباء - الاسبستس والمائكا ومنتجاتها - الحراطيم غير المعدنية .

١٨ - الجلود والجلود الاصطناعية والمواد المصنوعة منها غير المدرجة في الأقسام الأخرى - صناديق الخشب - حقائب السفر - الشمسيات والمظلات النسائية العصي والسيطان عدة الخيل - السروج وتوابعها .

١٩ - مواد البناء - الحجارة (الطبيعية أو الاصطناعية) - الأسمنت - الجير - الطين - الجبس - الحساء - الانابيب المصنوعة من الفخار أو الاسمنت مواد تعبيد الطرق - الأسفلت - الزفت - القطران - المباني المتنقلة - الاثاثات الحجرية - المدفات .

٢٠ - الاثاثات - المرايات - أطر الصور - الأدوات غير المدرجة في الأقسام الأخرى والمصنوعة من الخشب والفلين والقصب والخيزران والصفصاف والقرون والعظام والعاج والبلين والصدف والمحار والقواقع وطين الحيطان وقشر السمك أو الباغه والمواد البديله لكل هذه الأشياء أو البلاستيك .

٢١ - الأواني والأوعية المنزلية الصغيرة غير المصنوعة من المعادن الثمينه أو مطليه بها -

- ٣٤ - التبغ (خام أو مصنوع) أدوات التدخين - الكبريت .

الخدمات

- ٣٥ - الاعلانات والأعمال .
٣٦ - التأمين والخدمات المتعلقة بالأمور المالية
٣٧ - الانشاء والتصليح .
٣٨ - المواصلات
٣٩ - النقل والتخزين .
٤٠ - تجهيز المواد .
٤١ - التعليم والتسليية .
٤٢ - متنوعات .

- الحبز البسكويت - الكيك - الباسطه - والفطائر
- الحلويات الثلج - العسل (نحل أو أسود)
الحميرة - بدرة الحبز - الملح المستردة (الخردل)
الفلفل الحل - الصلصة التوابل .

- ٣١ - الحبوب ومنتجات الزراعة والغابات
الغير مدرجة فى الأقسام الأخرى الحيوانات الحية
- الفواكة - والحضروات الطازجة - البذور
النباتات والزهور الحية - مأكولات الحيوانات -
الملت (الشعير المنبت) .

- ٣٢ - البيرة النبيذ المياه المعدنية والغازية
وغيرها من المشروبات العصير المستحضرات
الخاصة بعمل المشروبات .

- ٣٣ - الخمور والمشروبات الروحية - العنبرى .

قرار جمهوري رقم (٣١٢)

قرار جمهوري باقامة معرض الخرطوم

الدولي للانتاج (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٨٠ من الدستور أصدر
القرار الآتي نصه : -

تعريف

١ - في هذا القرار وما لم يقتض السياق
معنى آخر : -

« المعرض » :

يقصد به معرض الخرطوم الدولي للانتاج المقام
بموجب المادة ٢ من هذا القرار .

« اللجنة » :

يقصد بها اللجنة العليا للمعرض المنشأة
بموجب المادة ٤ من هذا القرار .

« الرئيس » :

يقصد به رئيس اللجنة العليا للمعرض .

٢ - يقام معرض يسمى معرض الخرطوم الدولي
لانتاج في أول يناير ١٩٧٦ م .

مقر المعرض

٣ - تخصص الساقية رقم ٦ بمنطقة برى
أبو حشيش مقرا للمعرض .

تعيين اللجنة

٤ - (أ) تنشأ لجنة تسمى اللجنة العليا
لمعرض الخرطوم الدولي للانتاج .

(ب) تتكون اللجنة المنشأة بموجب الفقرة (أ)
من : -

(١) وزير المالية والاقتصاد الوطنى رئيسا

(٢) وزير الزراعة والأغذية والموارد

الطبيعية

(٣) وزير الخارجية

(٤) وزير الثقافة والاعلام

عضوا

عضوا

عضوا

(٥) وزير الحكومة المحلية والاسكان

وتنمية المجتمع

(٦) محافظ مديرية الخرطوم

عضوا

مهام واختصاصات اللجنة

٥ - تكون للجنة المهام والاختصاصات
الآتية : -

(أ) وضع تصور للمعرض وتقدير تكلفته
ووسائل تنفيذ مراحله المختلفة .

(ب) اتخاذ القرارات اللازمة لاقامة المعرض .

(ج) الاشراف على اقامة المعرض والعمل على
انجاحه .

(د) اصدار اللوائح لتنظيم المعرض وسير
العمل فيه . توكله اليها اللجنة .

(هـ) انشاء لجان فرعية متخصصة للقيام بأى
عمل .

(و) الاشراف على عمل اللجان الفرعية
المتخصصة .

(ز) تقديم الدعوة لأى دولة أجنبية للاشتراك
فى المعرض اذا رأت ضرورة أو مناسبة ذلك .

(ح) تقديم الدعوة لأى وزارة أو مصلحة أو
هيئة حكومية أو أى جهة أخرى للاشتراك فى
المعرض متى رأت ضرورة أو مناسبة ذلك .

مسئولية اللجنة

٦ - تكون اللجنة مسئولة لدى رئيس الجمهورية
عن أداء المهام الموكولة اليها وعن حسن سير
الأداء فى المعرض .

مسئولية اللجان الفرعية والمتخصصة

٧ - تكون اللجان الفرعية المتخصصة مسئولة
لدى الرئيس عن أداء المهام التى توكلها اليها
اللجنة .

أسلوب عمل اللجنة

٨ - تراعى اللجنة فى جميع معاملاتها
واتصالاتها جانب المبادأة وسرعة البت فى واتخاذ
القرارات وتنفيذها .

الاستعانة بالخبرات الفنية والمادية

٩ - (أ) للجنة ان تستعين بالدراسات والامكانيات الفنية والمادية المتوافرة لدى أى من الوزارات أو الهيئات أو المؤسسات الحكومية بغرض تسهيل وتنفيذ المهام الموكولة اليها متى رأت ضرورة أو مناسبة ذلك .

(ب) للجنة ان تستعين بالخبرات الفنية المتوافرة لدى الدول الأجنبية متى رأت ضرورة أو مناسبة ذلك .

١٠ - يجوز للجنة ان تفوض أيا من سلطات

للرئيس حسبما يقتضيه الحال .

اطلاع رئيس الجمهورية

١١ - على الرئيس اطلاع رئيس الجمهورية على خطط ومراحل اقامة المعرض أولا بأول .

صدر تحت توقيعى بقصر الشعب فى اليوم الخامس والعشرين من شهر ذو القعدة سنة ١٣٩٤ هـ الموافق اليوم الثامن من شهر ديسمبر سنة ١٩٧٤ م .

قانون الموازين والمكاييل والمقاييس

(قانون رقم ٨ سنة ١٩٥٥) (١)

وهو قانون لاييجاد نظام موحد للموازين والمكاييل والمقاييس في السودان ولتنظيم استعمالها .

عملا باحكام قانون الحكم الذاتي يسن بموجب هذا ما يأتي : -

القسم الأول - تمهيدى

اسم القانون :

١ - يسمى هذا القانون قانون الموازين والمكاييل والمقاييس .

الغاء :

٢ - يلغى بموجب هذا أمر الموازين والمكاييل الأساسية سنة ١٨٩٩ .

تطبيق :

٣ - يجوز لوزير التموين ويشار اليه فيما يلى فى هذا القانون بالوزير ان يطبق من وقت لآخر بموجب أمر جميع أو أى نص من نصوص هذا القانون على جميع أو أى جزء من أجزاء السودان . لا يسرى أى نص من نصوص هذا القانون على أى جزء من أجزاء السودان ما لم يصدر مثل ذلك الأمر بتطبيقه عليه .

كل أمر كهذا يجب نشره فى الغازيتة (٢)، (٣)

تفسير :

٤ - فى هذا القانون ما لم يقتض السياق غير ذلك فان : - (٤)

عبارة « متر مكعب » يقصد بها حجم مساو للحجم الذى يشتمل عليه أى مكعب طول كل ضلع منه متر واحد .

لفظة « وكيل » يقصد بها وكيل وزارة التموين .

لفظة « غلطة » عند استعمالها بالنسبة الى أية آلة للوزن تشتمل النقص فى حساسية تلك الآلة .

لفظة « طعام » يقصد بها أية مادة تستعمل للأكل أو للشرب الذى يستهلكه الانسان كما تشتمل أية مادة مراد استعمالها لتركيب أو تجهيز الطعام أو أية مادة تستعمل لتحسين رائحة الطعام أو تحليته أو لجعله لذيذا .

لفظة « كيلو جرام » يقصد بها وزن مساو لوزن الكيلو جرام الأساسى فى السودان .

لفظة « لتر » يقصد بها سعة تساوى سعة اللتر الأساسى فى السودان .

عبارة « آلة قياس » تشتمل كل آلة لمقياس الاطوال أو المساحات السطحية أو السعة أو الاحجام أو الاحصاء . .

لفظة « متر » يقصد بها مسافة مساوية للمتر الأساسى السودانى .

لفظة « ضابط » يقصد بها أى شخص معين بموجب المادة ٢٦ من هذا القانون ليكون ضابطا للموازين والمكاييل والمقاييس بقسم الوحدات الأساسية بوزارة التموين .

لفظة « مقرر » يقصد بها مقرر بموجب لائحة صادرة بمقتضى هذا القانون .

(١) ملحق التشريع للغازيتة العدد ٨٨١ فى ١٥/٥/١٩٥٥

(٢) قررت المادة الثانية من التشريع نمرة (٣) لسنة ١٩٦١ ملحق التشريع للغازيتة العدد ٩٥٨ فى ١٥/٥/١٩٦١

ما يلى : -

٢ - تطبق جميع أحكام قانون الموازين والمكاييل والمقاييس فيما عدا أحكام المادة ٢٠ منه على جميع أنحاء السودان .

توضيح

- صدر هذا الأمر بتصحيح الوضع الناشئ من عدم نشر أمر سابق تاريخه أول مايو سنة ١٩٥٥ .

- طبقت أحكام المادة ٢٠ على جميع أنحاء السودان بمقتضى تشريع نمرة ٢٠ سنة ١٩٥٧ .

(٣) معدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ملحق التشريع للغازيتة العدد ١١٣٤ فى ١٥/٨/١٩٧٢

(٤) استبدلت بكلمة « المدير » أو « للمدير » وكذلك بعبارة «وزير التجارة والصناعة والتموين» كلمات «الوكيل»

أو «للكيل» و «وزارة التموين» اينما وردت فى هذا القانون وذلك بموجب القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

عبارة « متر مربع » يقصد بها مساحة مساوية للمساحة التي يحتوى عليها أى مربع طول كل ضلع منه متر واحد .

عبارة « عملية الختم » تشمل السبك والنحت والحفر ووضع الماركات أو العلامات بأية كيفية تجعلها غير قابلة للطمس بقدر ما يكون ذلك عمليا كما ان لفظة « يختتم » والتعبيرات المتعلقة بها تفسر بناء على ما ذكر .

عبارة « آلة وزن » يقصد بها الموازين والأوزان وكل نوع آخر من آلات الوزن مع جميع السنج والقطع الخاصة بها كما تشمل الآلات المصنوعة لغرض الاحصاء وبيان قيمة الأشياء الموزونة بالنقد .

القسم الثانى - موازين ومكاييل ومقاييس السودان

نظام السودان الخاص بالموازين والمكاييل والمقاييس :

٥ - يكون هناك نظام مقرر وموحد للموازين والمكاييل والمقاييس فى كل انحاء السودان مبنيا على أساس النظام المتري الذى يتكون من موازين ومكاييل ومقاييس أولية ومن مشتقات تلك الموازين والمقاييس ومن الموازين والمكاييل والمقاييس المسموح بها . ان هذه الموازين والمكاييل والمقاييس تكون على التوالى موازين ومكاييل ومقاييس السودان الأولية ومشتقات موازين ومقاييس السودان والموازين والمكاييل والمقاييس المسموح بها فى السودان .

الموازين والمكاييل والمقاييس الأولية :

٦ - (أ) يكون عيار الوزن الأولى فى السودان هو الكيلو جرام .

(ب) يكون معيار السعة الأولى فى السودان هو اللتر .

(ج) يكون معيار الطول الأولى فى السودان هو المتر .

(د) يكون معيار السطح الأولى فى السودان هو المتر المربع .

(هـ) يكون معيار الاحجام الأولى فى السودان هو المتر المكعب .

مشتقات الموازين والمكاييل والمقاييس السودانية:

٧ - الموازين والمكاييل والمقاييس الموضحة فى السودان فى الجدول « أ » الملحق بهذا القانون لكونها اجزاء أو مضاعفات للموازين والمكاييل والمقاييس الأولية السودانية تكون هى مشتقات لموازين ومكاييل ومقاييس السودان .

الموازين والمكاييل والمقاييس المسموح بها فى السودان :

٨ - الموازين والمكاييل والمقاييس الموضحة فى الحانة الأولى من الجدول « ب » الملحق بهذا القانون لكونها مساوية لاجزاء أو لمضاعفات موازين ومكاييل ومقاييس السودان حسب ما هو موضح بالحانة الثانية من الجدول المذكور تكون فى موازين ومكاييل ومقاييس السودان المسموح بها .

سلطة الوزير لتعديل الجدول :

٩ - يجوز للوزير من وقت لآخر بموجب أمر ينشر فى الغازية أن يضيف الى أو يحذف من الجدولين « أ » و « ب » أو يضيف أو يحذف من أى منهما .

القسم الثالث - الوحدات الأساسية

الوحدات الأساسية السودانية :

١٠ - الكيلو جرام الأساسى واللتر الأساسى والمتر الأساسى المحفوظة مع وكيل وزارة التموين فى تاريخ سريان هذا القانون تكون هى الوحدات الأساسية فى السودان .

حفظ وحدات السودان الأساسية :

١١ - تحفظ وحدات السودان الأساسية فى وزارة التموين وتكون فى عهدة المدير الذى يكون مسئولاً عن حصانتها وحفظها جيداً ومراجعتها حسب نصوص هذا القانون .

المراجعة الدورية لوحدات السودان الأساسية :

١٢ - يجب على الوكيل مسرة في كل خمس سنوات على الأقل وفي أغلب الأوقات التي يرى فيها ذلك ضروريا أن يأمر بمراجعة وحدات السودان الأساسية على الوحدات المطابقة لها التي يحفظها أو يصدرها المكتب الدولي للموازين والمكايل والمقاييس وأن يأمر بتعديلها أو تجديدها إذا لزم الحال .

قبل أن ترسل وحدات السودان الأساسية الى خارج السودان لهذا الغرض على الوكيل أن يأمر بمراجعة الوحدات الأولية الأساسية المطابقة لها المشار اليها في المادة ١٣ من هذا القانون يأمر بمراجعتها على وحدات السودان الأساسية وتعديلها أو تجديدها إذا لزم الحال وفي خلال المدة التي تكون فيها وحدات السودان الأساسية خارج السودان تكون الوحدات الأولية الأساسية المذكورة هي وحدات السودان الأساسية .

وحدات السودان الأولية الأساسية :

١٣ - الوحدات الأساسية المنمرة للموازين والمكايل والمقاييس الموضحة في الجدول « ج » الملحق بهذا القانون والتي تكون ، في تاريخ سريان هذا القانون ، محفوظة في الاماكن الموضحة في الجدول المذكور تكون هي وحدات السودان الأولية الأساسية ويجب حفظها في الاماكن التي توضح بالجدول المذكور من وقت لآخر تحت مراقبة الوكيل العامة .

المراجعة الدورية لوحدات السودان الأولية الأساسية :

١٤ - يجب على الوكيل مرة في كل خمس سنوات على الأقل وفي أغلب الاوقات التي يرى فيها ذلك ضروريا أن يأمر بمراجعة وحدات السودان الأولية الأساسية على وحدات السودان الأساسية وان يأمر بتعديلها أو تجديدها إذا لزم الحال .

الوحدات الأساسية المسموح بها في السودان

١٥ - يجب على الوكيل أن يتحصل على ويحفظ في عهده بمكتب الموازين والمكايل والمقاييس بوزارة التموين وحدات أساسية للموازين والمكايل والمقاييس الموضحة في الجدول (د)

الملحق بهذا القانون وتكون الوحدات الأساسية هي الوحدات الأساسية المسموح بها في السودان

يجب على الوكيل أن يأمر بمراجعة تلك الوحدات الأساسية مرة واحدة على الأقل في كل خمس سنوات على وحدات السودان الأولية الأساسية وان يأمر بتعديلها أو تجديدها اذ لزم الحال .

عينات من وحدات السودان الأساسية :

١٦ - على الوكيل أن يتحصل على عينات من جميع وحدات السودان الأولية الأساسية المسوح بها في السودان ويحفظها بقسم الموازين والمكايل والمقاييس بوزارة التموين وعليه أن يأمر بمراجعة جميع تلك العينات ومضاهاتها مع اصولها المطابقة لها مرة واحدة على الأقل في كل خمس سنوات وأن يأمر بتعديلها أو تجديدها إذا لزم الحال ، هذا وتكون العينات المذكورة هي العينات الأساسية للسودان .

وحدات السودان الأساسية للاقاليم :

١٧ - على الوكيل أن يأمر بأن تحفظ عينات من وحدات السودان الأساسية حسبما يحتاج اليها في مكتب الرئاسة في كل اقليم حيث يوجد الضابط المسئول عن ذلك الاقليم كما يجب عليه أن يأمر بمراجعة تلك العينات ومضاهاتها على اصولها المطابقة لها مرة واحدة على الأقل في كل خمس سنوات وأن يأمر بتعديلها أو تجديدها إذا لزم الحال ، وتكون تلك العينات هي وحدات السودان الأساسية للاقاليم .

وحدات السودان الأساسية السائر بها العمل

١٨ - على الوكيل أن يأمر بصنع وحدات أساسية مطابقة تماما في الوزن والقياس لوحدات السودان الأساسية للاقاليم ولكن ليس من الضروري أن تكون مماثلة لها في الشكل والتكوين وان يصرفها لموظفي قسم الموازين والمكايل والمقاييس بوزارة التموين لاستعمالها كوحدات أساسية يسير بها العمل وعلى الوكيل أن يأمر بمراجعة جميع وحدات السودان الأساسية

السائر العمل بها مرة واحدة على الأقل في كل ستة شهور على وحدات السودان الأساسية للقاليم وإذا لزم الحال يأمر بتعديلها أو تجديدها.

القسم الرابع - عمومي

استعمال موازين ومكاييل ومقاييس السودان في التجارة :

١٩ - (١) كل عقد أو مساومة أو بيع أو تصرف وكل عملية يتوقف انجازها على الدفع نقدا أو نوعا تكون قد أجريت أو أنجزت بعد سريان هذا القانون الذي بموجبه يجب أن يكون اجراء أو انجاز أى عمل أو بضاعة أو سلع أو تجارة أو أى شئ آخر انجز أو سينجز بيع أو سيباع أو تم تسليمه أو سيستلم أو تم نقله أو سينقل أو تمت الموافقة أو سيوافق على وزنه أو كيله أو قياسه يجب أن يكون ذلك الاجراء أو الانجاز وفق احدى موازين أو مكاييل أو مقاييس السودان وإذا لم يكن قد تم ذلك الاجراء أو الانجاز على الطريقة المذكورة فانه سيكون باطلا فيما يختص بأدائه في السودان على شرط انه : -

(أ) يجوز للمحكمة ، في أحوال استثنائية لصالح العدالة ، أن تأمر بأن الشخص الذى نال فائدة من أى عقد كما ذكر أو مساومة أو بيع أو تصرف أو عملية أعلن عنها انها باطلة أن يسترجع تلك الفائدة أو يدفع تعويضا عنها للشخص الذى نالها منه .

(ب) يجوز للوزير بموجب أمر أن يمنع أو يقيد أو ينظم استعمال الموازين والمكاييل والمقاييس المسموح بها لغرض التجارة في السودان بوجه عام أو فى أية منطقة أو مناطق معينة سواء بوجه بات أو لأى غرض معين .

(٢) كل المناطق والضرائب المطلوب تحصيلها أو التى حصلت بموجب الوزن أو الكيل أو القياس يجب المطالبة بها أو تحصيلها بموجب موازين ومكاييل ومقاييس السودان .

(٣) مثل العقد والمساومة والبيع والتصرف والعملية وتحصيل العوائد والضرائب الوارد ذكرها فى هذه المادة يشار اليها فى هذا القانون تحت كلمة « التجارة » .

تسوية المكيال أو ملئه :

٢٠ - عند استعمال المكيال السودانى فلا يجوز قنطرته بل يجب تسوية المكيال بآلة مستديرة أو اسطوانة مستقيمة ذات قطر متساو من أوله لآخر ، أو اذا كان الشئ المراد كيله لا يمكن تسويته نسبة لحجمه أو شكله فيجب ملء المكيال من كل أجزائه حتى يقارب قمته حسبما يسمح بذلك حجم أو شكل الشئ المكال (١) .

منع استعمال آلات الوزن والكيل والقياس الغير مصرح بها لأغراض التجارة :

٢١ - لا يجوز لأى شخص أن يستعمل أو يحوز على أية آلة للوزن أو الكيل أو القياس لغرض التجارة يكون استعمالها غير مصرح به لذلك الغرض بموجب هذا القانون أو يكون استعمالها مخالفا لأى نص من نصوص هذا القانون أو لأية لائحة صادرة بمقتضاه أو تكون زائفة أو غير عادلة ، أى شخص يخالف هذه الفقرة يكون عرضة لغرامة لا تزيد عن خمسين جنيها (٢) .

عدم استعمال آلات الوزن والكيل والقياس لغرض التجارة ما لم تكن مراجعة ومختومة :

٢٢ - (١) لا يجوز لأى شخص ان يبيع أى آلة وزن أو قياس أو كيل أو يستعملها لغرض التجارة الا اذا ختمت بختم المراجعة المعد وفقا لهذا القانون . (٣)

(٢) كل آلة للوزن أو الكيل أو القياس فى حوزة أى شخص يشتغل بالتجارة يعتبر ان المراد استعمالها لغرض التجارة حتى يثبت ما يخالف ذلك .

(١) طبقت أحكام هذه المادة على جميع أنحاء السودان ابتداء من اليوم الأول من شهر يناير سنة ١٩٥٨ وذلك بمقتضى التشريع نمرة ٢٠ لسنة ١٩٥٧ . ملحق التشريع للغازيته العدد ٩٠٨ في ١٥/٥/١٩٥٧ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ السابق الاشارة اليه .

(٣) مستبدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٤ ملحق التشريع للغازيته العدد ١١٥٧ في ١٥/١/١٩٧٤ .

سلطات الضابط لرفض المراجعة أو الختم :

٢٣ - (١) يجوز للضابط أن يرفض مراجعة أى آلة تعرض عليه للمراجعة تكون مخالفة لمنطوق أية لائحة تخضع لها تلك الآلة كما يجب عليه أن يرفض ختم أية آلة زائفة أو غير عادلة .

(٢) اذا وجد عند تقديمها للمراجعة مرة ثانية، ان أية آلة للوزن أو الكيل أو القياس لم تعد تطابق اللوائح السارية المفعول فى الوقت الذى ختمت فيه أولا أو اذا وجد انها زائفة أو غير عادلة فيجب على الضابط المنوط بالمراجعة أن يطمس ذلك بالطريقة المقررة .

تغيير الآلة بطريق الغش :

٢٤ - كل من يغير بطريقة الغش أو يتصرف بطريقة أخرى فى أية آلة للوزن أو الكيل أو القياس بعد مراجعتها وختمها قانونا بأن يؤدي ذلك التغيير أو التصرف الى جعلها من أية ناحية تختلف عما كانت عليه فى وقت المراجعة والختم يعاقب مثل ذلك الشخص بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاثين يوما ولا تتجاوز سنة وبالغرامة ومصادرة الآلة والتأشير على الرخصة بالعقوبة وفى حالة ادانته مرة ثانية يجب على المحكمة بعد توقيع العقوبة المقررة أن تأمر بسحب الرخصة لفترة ثلاثة أشهر وبسحبها نهائيا اذا ادين مرة ثالثة . (١)

حدود الغلط المسموح بها :

٢٥ - أى وزن أو كيل أو قياس مطابق للوزن أو الكيل أو القياس الاساسى الموضوع له وأية آلة للوزن أو الكيل أو القياس أو وزن أو كيل أو قياس لا يحتوى على غلط أكبر من حدود الغلط المقرر يعتبر عادلا وحقيقيا لجميع أغراض هذا القانون .

ضابط قسم الموازين والمكاييل والمقاييس :

٢٦ - (١) يجوز للوكيل من وقت لآخر أن يعين أشخاصا حائزين على المؤهلات المقررة ليكونوا

ضباطا للموازين والمكاييل والمقاييس لقسم الموازين والمكاييل والمقاييس بوزارة التجارة والصناعة والتموين لتطبيق نصوص هذا القانون ويجب نشر مثل تلك التعيينات فى الغازيتة .

(٢) يجوز للوكيل أن يمنح الى أى مجلس مؤسس بموجب أمر تأسيس صادر بمقتضى قانون الحكومة المحلية السارى المفعول الآن - السلطة لتعيين ضباط فى منطقتة .

(٣) لا يجوز لى شخص - ما عدا الضابط المعين قانونا - أن يباشر أية سلطات بموجب هذا القانون كما لا يجوز لى ضابط أن يباشر أية سلطات ما عدا فى داخل المنطقة التى عين من أجلها .

واجبات الضابط

٢٧ - من واجب الضباط بصفة عامة ان يطبقوا نصوص هذا القانون بالطريقة المقررة وفقا للتوجيهات التى يشير بها الوكيل ومن واجبههم بصفة خاصة فحص ومراجعة جميع الموازين والمكاييل والمقاييس ومضاهاتها مع الوحدات الاساسية المطابقة لها وكذا فحص ومراجعة جميع آلات الوزن والكيل والقياس المستعملة فى التجارة واصدار شهادات حسبما يقرر فيما يختص بجميع ما يتفق ومقتضيات هذا القانون .

السلطة لطلب آلات الوزن والكيل والقياس واحضارها للختم والمراجعة .

٢٨ - تكون لكل ضابط السلطة بالطريقة المقررة ليطالب من جميع الاشخاص بداخل المنطقة المسئول عنها والذين فى حوزتهم آلات للوزن أو الكيل أو القياس مستعملة لغرض التجارة أن يحضرها للفحص والمراجعة والختم او لاعادة ختمها فى الزمان والمكان اللذين يعينهما

سلطة تفتيش آلات الوزن والكيل والقياس ودخول المباني لذلك الغرض :

٢٩ - يجوز لكل ضابط ان يفتش ويختبر صحة أية آلة للوزن أو الكيل أو القياس يكون لديه

سبب معقول للاعتقاد بانها مستعملة أو مراد استعمالها في التجارة ويجوز له لهذا الغرض في جميع الاوقات المعقولة ان يدخل في اية مبان يكون لديه سبب معقول للاعتقاد بانه توجد فيها أو عليها بضائع بقصد التجارة ويطلب ابراز جميع تلك الآلات الموجودة هناك .

• سلطة التفتيش

٣٠ - (١) اذا كان أى ضابط دخل أو يود أن يدخل اية مبان لممارسة سلطاته بموجب المادة السابقة مباشرة ولديه أسباب معقولة للاعتقاد بان جميع الآلات التي من سلطته ان يطلبها لم تبرز أو انها سوف لا تبرز عند الطلب فيجوز له ان يتقدم بطلب الى القاضي لا صدار أمر لتفتيش مثل تلك المباني .

(٢) عند تقديم أى طلب كهذا يجوز للقاضي بعد التحرى الذى يراه ضروريا (ان كان هناك تحر) أن يصدر أمر تفتيش يخول لذلك الضابط بعد طلبه ابراز جميع الآلات ، أن يفتش المباني الموضحة بالامر وفق النصوص الواردة به وأن يباشر السلطات المخولة بموجب المادة ٣٢ من هذا القانون فيما يختص بأية آلة يظهرها التفتيش .

(٣) تسرى نصوص المواد ٧٣ الى ٧٨ مشمولة من قانون التحقيق الجنائي على جميع الاوامر الصادرة بمقتضى هذه المادة كما يجب أن تكون الاوامر المذكورة بقدر الامكان وفقا للاوامر الصادرة بمقتضى ذلك القانون .

• سلطة وزن البضائع أو كيلها

٣١ - يجوز لكل ضابط في جميع الاوقات المعقولة أن يدخل اية مبان مستعملة للتجارة ويقوم بنفسه أو بطلب من شاغل المباني أو مساعده أن يقوم بوزن أو كيل اية بضاعة يستدل انها ذات وزن أو عيار معين ويجوز له أن يفتح أو يأمر بفتح أى طرد أو وعاء يستدل انه يحتوى على بضاعة ذات وزن أو عيار معين وذلك لغرض

فحص محتويات ذلك الطرد أو الوعاء .

نقص الوزن أو الكيل

٣١ أ (١) - ١ - كل شخص يبيع بضاعة بالوزن أو المقياس أو الكيل أو العدد يعتبر مرتكباً جريمة اذا كانت البضاعة المباعة أقل من الوزن أو المقياس أو الكيل أو العدد الذى يجب ان يتم البيع بمقتضاه .

٢ - كل شخص يعرض بضاعة أو يعرضها للبيع بالوزن أو المقياس أو الكيل أو العدد يعتبر مرتكباً لجريمة اذا كانت البضاعة المعروضة أو المعروضة للبيع اقل من الوزن أو المقياس أو الكيل أو العدد الذى يجب ان يتم بمقتضاه عرض البضاعة للبيع .

٣ - لا يعتبر الشخص مرتكباً لجريمة بمقتضى أى من البندين السابقين اذا ثبت للمحكمة ، انه لم يكن يعلم او لم تكن لديه من الاسباب ما يجعله يعتقد ان البضاعة كانت اقل من الوزن أو المقياس أو الكيل أو العدد الذى يجب ان تباع أو قد تعرض للبيع بمقتضاه وأنه اتخذ كافة التدابير المعقولة للتأكد من أن البضاعة كاوزنها أو مقاسها أو كيلها أو عددها ينطبق على مايجب أن تباع أو تعرض للمبيع لمقتضاه (٢) .

(٤) كل من يخالف احكام هذه المادة يعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاثين يوما ولا تجاوز سنة وبالغرامة والتأشير على الرخصة بالعقوبة وفي حالة ادانته مرة ثانية يجب على المحكمة بعد توقيع العقوبة ان تأمر بسحب الرخصة لمدة ثلاثة أشهر وبسحبها نهائيا اذا أودين مرة ثالثة (٣) .

سلطات فيما يختص بالآلات الوزن والكيل والمقياس والاموال التي يشتبه ان ترتكب بصددها مخالفة .

٣٢ - يجوز لكل ضابط ان يحجز ويأخذ اية آلة للوزن أو الكيل أو المقياس أو أية سلع أو

(١) مضافة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٩ ملحق التشريع للغازيته العدد ٩٢٩ في ١٥/١/١٩٥٩ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٤ ملحق التشريع للغازيته العدد ١١٦٢ في ١٥/٦/١٩٧٤ .

(٣) مستبدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ السابق الاشارة اليه .

معروضات تجارية أو أى شيء آخر يعتقد عقلا انه ارتكب بصدده مخالفة تحت هذا القانون ويجوز له أن يحجز ما ذكر حتى يتم التحقيق فى المخالفة .

السلطة لرفع القضايا

٣٣ - مع مراعاة نصوص قانون التحقيق الجنائى فانه يجوز لكل ضابط أن يرفع قضايا ويدعى فيها أمام أية محكمة مختصة فيما يتعلق بأية مخالفة مزعوم ارتكابها تحت هذا القانون .

وجوب الحصول على رخصة لاستيراد آلات الوزن أو الكيل أو القياس

٣٤ - ١ - لا يجوز لاي شخص أن يستورد للبيع أو للاستعمال لغرض التجارة أية آلة للوزن أو الكيل أو القياس دون رخصة أو بالمخالفة لنصوص أية رخصة صادرة من الوكيل وای شخص يخالف هذه المادة يكون عرضه لغرامة لا تزيد عن خمسين جنيها مصريا وزيادة على ذلك تكون تلك الآلة عرضة للمصادرة .

٢ - يجوز للوكيل أن يرفض اصدار رخصة بمقتضى هذه المادة لاي شخص يقصر فى تنفيذ الشروط المقررة .

وجوب الحصول على رخصة لصنع وتصليح آلات الوزن أو الكيل أو القياس

٣٥ - لا يجوز لاي شخص أن يصنع أو يصلح أية آلة للوزن أو الكيل أو القياس تكون خاضعة لنصوص هذا القانون بدون رخصة أو بالمخالفة لنصوص رخصة صادرة من الوكيل وأى شخص يخالف هذه المادة يكون عرضة لغرامة لا تزيد عن خمسين جنيها مصريا وعلاوة على ذلك ، فى حالة الصنع ، تكون الآلة عرضة للمصادرة

ما يجب عمله عند بيع سلع معينة بالوزن أو الكيل أو القياس

٣٦ - ١ - عندما تباع أية أشياء موضحة بالقسم الاول من الجدول «هـ» الملحق بهذا

القانون فانها تباع بالوزن الذى يجب أن يكون فى كل حالة الوزن الصافى لذلك الشئ وعندما تباع أية أشياء موضحة بالخانة الاولى من القسم الثانى للجدول المذكور فانها تباع بالوحدة أو العيار الموضح لذلك الشئ فى الخانة الثانية .

٢ - يجوز للوزير من وقت لآخر بموجب أمر ينشر فى الغازية أن يغير أو يضيف أو يحذف من أحد قسمى الجدول «هـ» أو من كليهما .

عمليات الوزن أو الكيل أو القياس تكون مرئية بوضوح

٣٧ - فى كل حالة تقع فى نطاق المادة ١٩ من هذا القانون يجب على الطرف الذى يقوم بالوزن أو الكيل أو القياس أن يجهز آلة الوزن أو الكيل أو القياس المقصودة ويقوم بالعملية المذكورة بطريقة تجعل عملية الوزن أو الكيل أو القياس المسجل واضحة جلية أمام مرأى الطرف الثانى .

منع بيع مواد الطعام التى سبق حزمها داخل طرودما لم يوضح صافى الوزن أو الكيل أو القياس

٣٨ (١) - ١ - لا يجوز لاي شخص أن يبيع أو يعرض أو يحفظ للبيع أى مواد للطعام موجودة فى وعاء مقفل ما لم يوضح ذلك الوعاء بطريقة واضحة الحد الادنى لصافى المحتويات بوزن أو كيل أو قياس السودان الصحيح .

٢ - أى شخص يخالف احكام البند (١) من هذه المادة يعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاثين يوما ولا تجاوز سنة أو بغرامة لا تجاوز ١٠٠ جنيه أو بالعقوبتين معا (٢) .

٣ - فى هذه المادة (كلمة بيع) تشمل البيع بالجملة والقطاعى معا .

اللوائح

٣٩ - ١ - على الوزير أن

١ - يضع لوائح يقرر فيها : -

(أ) ما يلزم عمله نحو آلات الوزن أو الكيل المقدمة للمراجعة .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٣ ملحق التشريع للغازية العدد ٩٨٣ فى ١٥/٥/١٩٦٣ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه

مع هذا القانون لتنفيذ نصوص هذا القانون أو تنفيذ نصوصه والمراجعة بوجه أحسن .

٣ - جميع اللوائح التي تصدر بمقتضى هذه المادة يجب وضعها على منضدة كل من مجلسي البرلمان ويجوز لمجلس النواب في ظرف شهر واحد أن يلغياها بموجب قرار .

عقوبة عامة

٤٠ - أى شخص مذنب لارتكاب مخالفة ضد أى نص من نصوص هذا القانون أو أية لائحة صادرة بموجبه لم يذكر نص صريح على عقوبتها بموجب هذا القانون أو اللائحة الصادرة بموجبه أو بموجب أى قانون آخر ، يكون مثل ذلك الشخص عرضة لغرامة لا تزيد عن عشرين جنيها مصريا .

٤١ - يحاكم أى شخص يخالف أى نص من نصوص هذا القانون أمام محكمة قاضى جنائيات من الدرجة الأولى . (١)

(ب) حدود الخطأ المسحوح به فى الموازين والمكاييل والمقاييس وفى آلات الوزن والكيل والقياس .

(ج) الطريقة التى يجب اتباعها فى المراجعة .

(د) اختتام المراجعة وطمسها .

(هـ) المؤهلات اللازمة للتعين كضابط .

(و) واجبات الضابط .

(ز) الرسوم الواجب دفعها للمراجعة والختم والخدمات الأخرى .

(ح) الطريقة التى يعطى بها اعلان الابراز للمراجعة .

(ط) الشروط الواجب اتباعها بواسطة الاشخاص الذين يطلبون رخصة لتوريد آلات الوزن أو الكيل أو القياس .

٢ - يجوز للوكيل أن يضع لوائح لا تتعارض

المادة (١)

مشتقات الموازين والمقاييس المستعملة فى السودان

الموازين		
١٠٠٠ كيلو جرام	= ١ طن	
٢٠ كيلو جرام		(تختصر ك)
١٠ كيلو جرام		
٥ كيلو جرام		
٢ كيلو جرام		
٥٠ كيلو جرام	= ٥٠٠ جرام	(تختصر ج)
٢٥ كيلو جرام	= ٢٥٠ جرام (٢)	
٢ كيلو جرام	= ٢٠٠ جرام	
١ كيلو جرام	= ١٠٠ جرام	
٥٠ جرام		
٢٠ جرام		
١٠ جرام		
٥ جرام		
٢ جرام		
١ جرام		

(١) مضافة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ السابق الاشارة اليه .

(٢) مضافة بالتشريع نمرة ٩ لسنة ١٩٥٨ ملحق التشريع للفايزته العدد ٩٢١ فى ١٥/٥/١٩٥٨ .

الموازين

ديسيجرام	٥
ديسيجرام	٢
سنتيجرام	٥
سنتيجرام	٢
سنتيجرام	١
مليجرام	٥
مليجرام	٢
مليجرام	١

المكاييل

لتر	١٠
لتر	٥
لتر	٢
ديسيلتر	٥
ديسيلتر (١)	٢٥
ديسيلتر	٢
ديسيلتر	١
سنتيلتر	٥
سنتيلتر	٢
سنتيلتر	١
مليتر	١

مقاييس الأطوال

متر وأجزاءها	٥٠
سنتيمتر وأجزاءها	١
مليمتر وأجزاءها	١

مقاييس الأحجام

متر مكعب	٥
----------	---

الجدول (ب)

موازين ومقاييس ومكاييل السودان المسموح بها

موازين			
٥٠ رطل	= ٢٢٤٦٤٠	جرام	
٢٠ رطل	= ٨٩٨٥٦	جرام	
١٠ رطل	= ٤٤٩٢٨	جرام	
٥ رطل	= ٢٢٤٦٤	جرام	
٢ رطل	= ٨٩٨٥٦	جرام	
١ رطل	= ٤٤٩٢٨	جرام	
$\frac{1}{2}$ رطل	= ٢٢٤٦٤	جرام	
$\frac{1}{4}$ رطل	= ١١٢٣٢	جرام	
$\frac{1}{8}$ رطل	= ٧٤٨٨	جرام	
١ وقية = $\frac{1}{12}$ رطل	= ٣٧٤٤	جرام	
$\frac{1}{4}$ وقية = $\frac{1}{24}$ رطل	= ١٨٧٢	جرام	
$\frac{1}{8}$ وقية = $\frac{1}{48}$ رطل	= ٩٣٦	جرام	
١ درهم = $\frac{1}{12}$ وقية	= ٣١٢	جرام	
١ هندردويت	= ٥٠.٨٠٢٠٨	كيلو جرام	
٥٦ رطل انجليزي	= ٢٥٤٠١٠٤	كيلو جرام	
(افواردبوا) رطل انجليزي	= ١٢٧٠٠٥٢	كيلو جرام	
(افواردبوا) رطل انجليزي	= ٦٣٥٠٢٦	كيلو جرام	
(افواردبوا) رطل انجليزي	= ٣١٧٥١٣	كيلو جرام	
(افواردبوا) رطل انجليزي	= ١٨١٤٣٧	كيلو جرام	
(افواردبوا) رطل انجليزي	= ٠.٩٠٧١٨٤٨٦	كيلو جرام	
(افواردبوا) رطل انجليزي	= ٠.٤٥٣٥٩٢٤٣	كيلو جرام	
$\frac{1}{4}$ رطل انجليزي	= ٠.٢٢٦٧٩٦٢١	كيلو جرام	
(افورادبو) = ٨ وقية انجليزية	= ١١٣٣٩٨١	جرام	
(افورادبو) = ٤ وقية انجليزية	= ٥٦٦٩٩	جرام	
٢ وقية انجليزية	= ٢٨٣٥	جرام	
١ وقية انجليزية		جرام	

الموازين

٥٠	رطل انجليزى		
	(افوارديوا)		
٢٠	رطل انجليزى		
	(افوارديوا)		
١٠	رطل انجليزى		
	(افوارديوا)		
٥	رطل انجليزى		
	(افوارديوا)		
١	قنطار = ١٠٠ رطل		
١	قنطار كبير = ٣١٥ رطل		
		٢٢٦٧٩٦٢ =	كيلو جرام
		٩٠٧١٨٥ =	كيلو جرام
		٤٥٣٥٩٢ =	كيلو جرام
		٢٢٦٧٩٦ =	كيلو جرام
		٤٤٩٢٨ =	كيلو جرام
		١٤١٥٢٣٢ =	كيلو جرام

موازين الذهب

١٠	وقية ذهبية		
٥	وقية ذهبية		
٢	وقية ذهبية		
١	وقية ذهبية		
١٦٠	حبة		
١٠٠	حبة		
٥٠	حبة		
٢٠	حبة		
١٠	حبة		
٥	حبة		
٢	حبة		
١	حبة		
		٣٢٠ =	جرام
		١٦٠ =	جرام
		٦٤ =	جرام
		٣٢ =	جرام
		١٦ =	جرام
		١٠ =	جرام
		٥ =	جرام
		٢ =	جرام
		١ =	جرام
		٠.٥ =	جرام
		٠.٢ =	جرام
		٠.١ =	جرام

موازين الصيدلة

١	وقية الصيدلة		
١	دراكم		
١	سكروبل		
١	قمحة		
		٣١١٠٣٥ =	جرام
		٣٨٨٨ =	جرام
		١٢٩٦ =	جرام
		٠.٦٤٨ =	جرام

المكاييل (للسوائل)

٤	جالون		
٢	جالون		
١	جالون		
١/٢	جالون		
١	كوارت		
١	باينت		
١/٢	باينت		
		١٨١٨٣٨٥٢٤ =	لتر
		٩٥٩١٩٢٦٢ =	لتر
		٤٤٥٩٦٣١ =	لتر
		٢٢٧٢٩٨ =	لتر
		١١٣٦ =	لتر
		٠.٥٦٨ =	لتر
		٠.٢٨٤ =	لتر

الموازين		
أوقية سوانل انجليزية	١	٢٨٤١٢٣ = سنتلتر
دراكم سوانل	١	٣٥٥٢ = ٦٠ منم = مليلتر
سكروبل سوانل	١	١٨٤ = ٢٠ منم = مليلتر
منم	١	٠٠٥٩ = مليلتر
رطل سوانل	٢	٩٠٢٥٢ = سنتمتر مكعب
رطل سوانل	١	٤٥١٢٦ = سنتمتر مكعب
رطل سوانل	١/٢	٢٢٥٦٣ = سنتمتر مكعب
رطل سوانل	١/٤	١١٢٨١٥ = سنتمتر مكعب
رطل سوانل	١/٨	٧٥٢١ = سنتمتر مكعب
رطل سوانل	١٢/١	٣٧٦٠ = سنتمتر مكعب

المكاييل (للنواشف)

أردب	١	١٩٨ = لتر
كيلة	١	١٦٥ = لتر
ربع	١	٨٢٥ = لتر
ملوة	١	٤١٢٥ = لتر
قدح	١	٢٠٦٢٥ = لتر
نصف قدح	١	١٠٣١٢٥ = لتر

مقاييس الأطوال

ذراع	١	٥٨ = سنتمتر
ميل = ١٧٦٠ ياردة	١	١٦٠٩٣٤٢٢٤ = متر
ياردة	١	٠٩١٤٤ = متر
قدم	١	٠٣٠٤٨ = متر
بوصة	١	٢٥٤ = ملليمتر

مقاييس السطح

فدان	١	٤٢٠٠ = متر مربع
------	---	-----------------

الجنول (ج)

وحدات السودان الأساسية الاولى

نمرة البند			
١	٢٠ -	كيلو جرام	
٢	١٠ -	كيلو جرام	
٣	٥ -	كيلو جرام	
٤	٢ -	كيلو جرام	
٥	١ -	كيلو جرام	
٦	٠٥ -	كيلو جرام	٥٠٠ = جرام
٧	٠٢ -	كيلو جرام	٢٠٠ = جرام

الموازين			
٨ - ١	كيلو جرام	= ١٠٠	جرام
٩ - ٥٠	جرام		
١٠ - ٢٠	جرام		
١١ - ١٠	جرام		
١٢ - ٥	جرام		
١٣ - ٢	جرام		
١٤ - ١	جرام		
١٥ - ٠.٥	جرام	= ٥	ديسيجرام
١٦ - ٠.٢		= ٢	ديسيجرام
١٧ - ٠.١		= ١	ديسيجرام
١٨ - ٠.٠٥		= ٥	سنتيجرام
١٩ - ٠.٢		= ٢	سنتيجرام
٢٠ - ٠.١		= ١	سنتيجرام
٢١ - ٠.٠٥		= ٥	ملليجرام
٢٢ - ٠.٠٢		= ٢	ملليجرام
٢٣ - ٠.٠١		= ١	ملليجرام
٢٤ -		= ٥٠	متر
٢٥ -		= ١	متر وأجزاءه
٢٦ -		= ١	ديسيمتر
٢٧ -		= ١	سنتيمتر
٢٨ -		= ١	ملليمتر
٢٩ -		= ١٠	لتر
٣٠ -		= ٥	لتر
٣١ -		= ٢	لتر
٣٢ -		= ١	لتر
٣٣ - ٠.٥	لتر	= ٥	ديسيلتر
٣٤ - ٠.٢	لتر	= ٢	ديسيلتر
٣٥ - ٠.١	لتر	= ١	ديسيلتر
٣٦ - ٠.٠٥	لتر	= ٥	سنتلتر
٣٧ - ٠.٢	لتر	= ٢	سنتلتر
٣٨ - ٠.١	لتر	= ١	سنتلتر
٣٩ - ٠.٠٥	لتر	= ٥	ملليلتر
٤٠ - ٠.٠٢	لتر	= ٢	ملليلتر
٤١ - ٠.٠١	لتر	= ١	ملليلتر

منقوشة على مقياس أساسي واحد ومودعة مع بقية البنود من ١ - ٢٣ و ٢٩ - ٤١ عند مدير وزارة التجارة والصناعة والتموين) .

البند نمرة ٢٤ محفوظ عند مدير المساحة بالخرطوم ولا تسرى عليه أحكام البند ١٢ من هذا القانون .

البنود ٢٥ - ٢٨ (بما في ذلك هذين البندين

الجنول (د)

وحدات السودان الأساسية المسموح بها

قمحة (جرين)	١	-	٨١	رطل	٥٠	-	٤٢
قمحة (جرين)	$\frac{1}{2}$	-	٨٢	رطل	٢٠	-	٤٣
رطل انجليزى	٥٦	-	٨٣	رطل	١٠	-	٤٤
رافواردبوا				رطل	٥	-	٤٥
رطل انجليزى	٢٨	-	٨٤	رطل	٢	-	٤٦
(افواردبوا)				رطل	١	-	٤٧
رطل انجليزى	١٤	-	٨٥	رطل	$\frac{1}{2}$	-	٤٨
(افواردبوا)				رطل	$\frac{1}{4}$	-	٤٩
رطل انجليزى	٧	-	٨٦	وقية	٢	-	٥٠
(افواردبوا)				وقية	١	-	٥١
رطل انجليزى	٤	-	٨٧	وقية	$\frac{1}{2}$	-	٥٢
(افواردبوا)				وقية	$\frac{1}{4}$	-	٥٣
رطل انجليزى	٢	-	٨٨	درهم	١	-	٥٤
(افواردبوا)				وقية ذهبية	١٠	-	٥٥
رطل انجليزى	١	-	٨٩	وقية ذهبية	٥	-	٥٦
(افواردبوا)				وقية ذهبية	٢	-	٥٧
رطل انجليزى	$\frac{1}{2}$	-	٩٠	وقية ذهبية	١	-	٥٨
(افواردبوا)				حبة	١٦٠	-	٥٩
رطل انجليزى	$\frac{1}{4}$	-	٩١	حبة	١٠٠	-	٦٠
(افواردبوا)				حبة	٥٠	-	٦١
وقية انجليزية	٢	-	٩٢	حبة	٢٠	-	٦٢
وقية انجليزية	١	-	٩٣	حبة	١٠	-	٦٣
وقية انجليزية	$\frac{1}{2}$	-	٩٤	حبة	٥	-	٦٤
وقية انجليزية	$\frac{1}{4}$	-	٩٥	حبة	٢	-	٦٥
درام	٢	-	٩٦	حبة	١	-	٦٦
درام	١	-	٩٧	وقية للصيدلة	٢	-	٦٧
درام	$\frac{1}{2}$	-	٩٨	وقية للصيدلة	١	-	٦٨
قمحة (جرين)	٦	-	٩٩	دراكم	٤	-	٦٩
قمحة (جرين)	٥	-	١٠٠	دراكم	٢	-	٧٠
قمحة (جرين)	٤	-	١٠١	دراكم	١	-	٧١
قمحة (جرين)	٣	-	١٠٢	دراكم	$\frac{1}{2}$	-	٧٢
قمحة (جرين)	٢	-	١٠٣	سكروبل	٢	-	٧٣
قمحة (جرين)	١	-	١٠٤	سكروبل	١	-	٧٤
قمحة (جرين)	$\frac{1}{2}$	-	١٠٥	سكروبل	$\frac{1}{2}$	-	٧٥
رطل انجليزى	٥٠	-	١٠٦	قمحة (جرين)	٦	-	٧٦
(افواردبوا)				قمحة (جرين)	٥	-	٧٧
رطل انجليزى	٢٠	-	١٠٧	قمحة (جرين)	٤	-	٧٨
(افواردبوا)				قمحة (جرين)	٣	-	٧٩
رطل انجليزى	١٠	-	١٠٨	قمحة (جرين)	٢	-	٨٠
(افواردبوا)							

		١٠٩ - ٥	رطل انجليزي (افوارديوا)
لتر	= ١٦ر٥	١ - ١١٠	كيلة = ١/١٢ أردب
لتر	= ٨ر٢٥	١ - ١١١	ربع = ١/٤ كيلة
لتر	= ٤ر١٢٥	١ - ١١٢	ملوة = ١/٤ ربع
لتر	= ٢ر٠٦٢٥	١ - ١١٣	قدح = ١/٤ ملوة
لتر	= ١ر٠٣١٢٥	١ - ١١٤	نصف قدح
		٤ - ١١٥	جالون
		٢ - ١١٦	جالون
		١ - ١١٧	جالون
		١/٢ - ١١٨	جالون
		١/٤ - ١١٩	جالون
			(كوارت)
		١ - ١٢٠	باينت
		١/٢ - ١٢١	باينت
		١ - ١٢٢	وقية سوائل انجليزية
		- ١٢٣	دراكم سوائل
		١ - ١٢٤	سكروبل
			سوائل
		١٠ - ١٢٥	منم
سنتيمتر	= ٥٨	١ - ١٢٦	ذراع
متر	= ٠ر٩١٤٤	١ - ١٢٧	ياردة
متر	= ٠ر٣٠٤٨	١ - ١٢٨	قدم
مليمتر	= ٢٥ر٤	١ - ١٢٩	بوصة

الجدول (هـ)

(المادة ٣٦)

القسم الاول

المواد التي يجب أن تباع بالوزن : -

اللحم الذي يبيعه الجزار بما في ذلك العفشة

• السمك

الطيور المذبوحة • (١)

• الخبز

(أ) الحضر : (٢)

الرجلة - الباميه - الملوخية - الطماطم الاحمر
والاسود العجور - القرع البلدي - قرع كوسه -
الفاصوليا الخضراء البطاطس - البامبي - الشمار
• الاخضر

(ب) الفواكه : (٣)

التفاح - الموز - العنب - الجوافة - الخوخ
الكمشري-الرمسان - البرقسوق - الكريز
• البرتقال (٤)

(١) مضافة بالتشريع نمرة ١٠ لسنة ١٩٧٥ ملحق التشريع للغازيتة العدد ١١٧٥ في ١٥/٤/١٩٧٥ •

(٣،٢) مضافة بالتشريع نمرة ٢٣ لسنة ١٩٦٩ ملحق التشريع الخاص للغازيتة العدد ١٠٩١ في ١٨/١٢/١٩٦٩ •

(٤) معدلة بالتشريع نمرة ٧٣ لسنة ١٩٧٤ ملحق التشريع الخاص للغازيتة العدد ١١٦٧ في ٢٠/١١/١٩٧٤ •

القسم الثاني

المواد التي يجب أن تباع بالوحدة أو القياس:

الخانة الاولى	الخانة الثانية
المادة	الوحدة أو القياس لغرض البيع
الليمون - المانجو - اللارنج	الدستة
اليوسفى - الفريب فروت (١)	المتر
الحيوط (٢)	الكيلو جرام أو نصف الكيلو جرام أو ربع كيلو جرام
الملح (٣)	جرام

أوافق

(الامضاء)

الحاكم العام

فى اليوم الرابع من شهر ابريل سنة ١٩٥٥

(١) مضافة بالتشريع نمرة ٢٣ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .
 (٢) مضافة بالتشريع نمرة ٢٩ لسنة ١٩٧٠ ملحق التشريع للفازية العدد ١١٠٨ فى ١٥/٨/١٩٧٠ .
 (٣) مضافة بالتشريع نمرة ١٦ لسنة ١٩٧٣ ملحق التشريع للفازية العدد ١١٤٨ فى ١٥/٦/١٩٧٣ وقد ألغى هذا التشريع أمر الموازين والمكاييل والمقاييس باضافة سلعة للجدول (هـ) لسنة ١٩٧٢ . بموجب المادة الثانية منه .

لائحة الموازين والمكاييل والمقاييس لسنة ١٩٥٦

(تشريع نمرة ١ سنة ١٩٥٧) (١) ، (٢)

عملا بالسلطات المخولة له بموجب المادة ٣٩ من قانون الموازين والمكاييل والمقاييس لسنة ١٩٥٥ يصدر وزير التجارة والصناعة والتموين اللائحة الآتية :-

١ - لا يجوز ان توضع على اى جهاز خاص بالوزن او الكيل او القياس علامة صنع مشابهة بآية صورة لعلامة المعايرة المستعملة بمقتضى هذه اللائحة او ان يختم اى جهاز منها بهذه العلامة .

٢ - على ضابط الموازين والمكاييل والمقاييس قبل قيامه بختم اى جهاز ان يتأكد من مطابقتها بمقتضيات هذه اللائحة .

٣ - الاوزان .

(أ) يجب ان تكون جميع الاوزان وقت المعايرة نظيفة وخالية من الشحم أو البوية القديمة او اية مادة اخرى ايا كان نوعها .

(ب) يجب ان توضع على جميع الاوزان تسمية واضحة مقروءة اما بالحفر او النقش او بالضغط او بآية طريقة اخرى وبحمالة ثابتة فى الوجه الاعلى وان تكون هذه التسمية باللغة الانجليزية او اللغة العربية واذا وضع اسم الصانع او المالك على اى وزن فلا يجوز ان تتجاوز ارقام ذلك الاسم أو حروفه فى ارتفاعها او عرضها نصف ارتفاع ارقام التسمية او حروفها .

(ج) يجب ان تكون الاوزان جميعها ناعمة وخالية من المنافس او اثار الضرب بآية آلة او من أخطاء ناتجة عن انكماشها ويجب ان تكون اشكال الاوزان الاتى ذكرها ذات أوجه مسطحة وجوانب مستقيمة .

اوزان الرطل

١ - المصنوعة من النحاس ومسطحة - من ٥ ارطال الى ١/٤ وقية (ويشمل ذلك هذين الوزنين)

٢ - المصنوعة من الحديد ومسطحة - من ٥ ارطال الى ثلاثة وقيات (ويشمل ذلك هذين

الوزنين) يجب ان تكون مربعة الشكل ومستقيمة الاركان .

٣ - اوزان حديدية ذات قضبان من ٥٠ رطلا الى ٥ ارطال (ويشمل ذلك هذين الوزنين) يجب ان تكون مثمثة الشكل .

الاوزان المترية -

١- المصنوعة من النحاس واسطوانية الشكل ذات يد أو اكرة من ٢٠ كيلو جرام الى جرام واحد (ويشمل ذلك هذين الوزنين) .

٢ - الاوزان الحديدية ذات القضبان وسداسية الشكل من ٢٠ كيلو جراما الى ٥ كيلو جراما (ويشمل ذلك هذين الوزنين) .

٣ - الاوزان المصنوعة من الحديد من كيلو جرامين الى ١٠٠ جرام (ويشمل ذلك هذين الوزنين) .

٤ - الاوزان الحديدية المسدسة الشكل وذات مقبض دائرى من ٥ كيلو جرامات الى ٥٠٠ جرام (ويشمل ذلك هذين الوزنين)

يجب ان تكون الاوزان الاخرى مطابقة للنظم المتبعة فى القطر التى صنعت به كالرطل الانجليزى مثلا فانه قد يكون فى شكل الجرس او شكل القضيب او الشكل المستدير المسطح ولا يجوز ان تكون الاوزان غير المترية مسدسة الشكل او ان تكون اية اوزان مربعة الشكل ومسطحة ما عدا الارطال .

(د) يجب ان تصنع كل الاوزان من النحاس الاصفر او النيكل او الصلب غير القابل للصدأ او الحديد المسبوك اما الاوزان المصنوعة من الواح او سلوك الالومنيوم فيجب الا تتجاوز ٥٠٠ جرام ويجب الا تصنع اية اوزان من الحديد المسبوك تقل عن ١٠٠ جراما او ما يعادلها .

(هـ) يجب وقاية الاوزان المصنوعة من الحديد المسبوك من التآكل وذلك بطلائها بالبوية السوداء او بالورنيش أو بطلاء معدنى .

(و) يجب ان يكون بجميع الاوزان العادية من

(١) ملحق التشريع للفايزية العدد ٩٠٣ فى ١٥/١/١٩٥٧

(٢) مصححا طبقا لتصحيح الأخطاء الواردة فى ملحق التشريع للفايزية العدد ٩٠٦ فى ١٥/٤/١٩٥٧ .

١٠٠ جرام فما فوق ثقب من أسفل للضبط ويجب أن يعمل هذا الثقب بطريقة تحفظ الرصاص الذى يوضع عليه ختم التصديق .

(ز) يجب أن لا يخترق ثقب الضبط المذكور الجزء الأعلى للوزن أو أى جانب منه .

(ح) يترك تقدير حجم ثقب الضبط للضابط ولكن فى حالة الاوزان المسطحة يجب ألا يقل القطر عن ٩ ملمترات والا يجاوز ٢٠٪ من قطر الوزن أو عرضه ويجب ألا يبرز رصاص الضبط إلى سطح الوزن وفى حالة الاوزان المسطحة الجديد يجب ألا يقل الرصاص عن ١/٥ سمك الوزن من تحت سطحه .

(ط) لا يجوز ختم أى وزن مغلف أو أى وزن مصنوع من أكثر من معدن واحد اذا كانت المعادن التى صنع منها غير ممتزجة فى سبيكة .

(ى) لا يجوز ختم الأوزان المصنوعة من الرصاص أو من أى معدن لى آخر .

(ك) الأوزان التى تستعمل فى تجارة الذهب يجب أن تعار أولاً بقسم الوحدات الأساسية بالخرطوم ويحظر وضع ثقب للضبط فى أوزان الذهب إلا اذا كانت مغطاة بالنحاس .

(ل) يكون الغلط المسموح به عند المعايرة حسب الوارد بالجدول رقم (١) ولا يكون إلا فى حالة الزيادة فقط .

(م) المعايرة : - يجب أن تعار الأوزان التى تستعمل فى التجارة بمقارنتها مباشرة بالوحدات الأساسية الجارى العمل بها ومن التسمية ذاتها على ميزان معتمد ذى جنزير بواسطة الضابط .

(ن) يجب أن يوضع ختم التصديق على الرصاص بداخل ثقب الضبط أو على الجزء الأسفل من الوزن ويجب أن يكون الختم ذا حجم يغطس مساحة الرصاص فى داخل ثقب الضبط .

٤ - مقاييس الطول : -

(أ) يجب أن تكون جميع المقاييس ما عدا مقاييس الشريط المصنوعة من الصلب مستقيمة من أول الشريط إلى آخره والا تكون بها تعاريج أو وصلات أو وصلحات وذلك اذا لم يتجاوز

طولها متراً واحداً ويمكن قبول وصلة واحدة اذا زاد الطول على متر واحد .

(ب) يجب أن تكون المقاييس قوية الصنع بحيث تقاوم التثنى وأن تكون عليها تسمية واضحة ومقروءة باللغة الانجليزية أو اللغة العربية أو باللغتين معاً على طول المقياس من طرف إلى الآخر وفى حالة مقاسات الخطوط يجب أن تكون التسمية من أول تدرج إلى آخر تدرج .

(ج) يجب أن تبرشم مقاييس الخشب الطولية عند طرفيها بقطع من المعدن لحفظها من التآكل .

(د) لا تختم المقاييس الطولية لنصف المتر أو نصف الياردة .

(هـ) يجب أن تكون جميع التقاسيم الفرعية على جانب واحد من المقاييس فقط وأن تكون خطوطاً محفورة واضحة وفى زاوية قائمة مع طول المقياس ويجب وضع بيان ثابت يوضح عدد الاجزاء الموجودة ويكون بالقرب من التسمية .

(و) يجب أن تصنع المقاييس الخشبية من الخشب القوى فقط .

(ز) لا تعار مقاييس الشريط أو الجنزير إلا بقسم الوحدات الأساسية بالخرطوم .

(ح) يجب أن تصنع مقاييس الذراع من الصلب فقط والا تكون مقسمة لأكثر من ثلاثة أقسام وهى ¼ ذراع و ½ ذراع وثلاثة أرباع الذراع .

(ط) لا يجوز أن يكون المقياس مقسماً لأكثر من مجموعة واحدة من التقاسيم الفرعية .

لا تختم المقاييس المترية المقسمة بالسنتيمترات تقسيماً صحيحاً اذا وجدت بظاهرها علامة مدرجة دالة على الياردة أو على ٥٨ سنتيمتراً .

(ى) (١) مقاييس الشريط والجنازير التى يراد اختبارها يجب أن تشد بوزن يعادل ١٠ كيلو جرام وأن يوضع المقياس مستقيماً ويجب ألا تختلف درجة حرارة الجو عند اختياره المقياس بأكثر من ٥ درجات فهرنهايت من حرارة الجو التى قسم بها المقياس الأساسى أثناء المعايرة .

٢ - عند اختيار مقاييس الخشب والمعدن العاديه يجب أن يوضع المقياس الأساسى والمقياسى محل الاختبار فى سطح واحد .

(ك) يكون، الفلظ حسب الوارد بالجدول رقم ٢ .

(ل) يجب أن يوضع الختم على البرشام المصنوع من المعدن والذي يربط طرفى المقياس الخشبي . وأن يكون قريباً بقدر المستطاع عملياً من أول المقياس المصنوع من المعدن .

نختم مقاييس الجنزير والشريط على قرص ثابت عند بداية المقياس .

(م) فى مقاييس الأطوال الخشبية يجب أن يوضع ختم التاريخ على كل البرشام الذى يربط الطرفين من الجانبين ومن الجهتين وكل مقياس يكون خلواً من ذلك يعد غير مختوم .

٥ - مكاييل النواشف

(أ) يجب أن تكون جميع مكاييل النواشف اسطوانية الشكل ومستديرة الأطراف ومصنوعة من الواح الحديد اللين اما باللحام واما بالبرشام . يجب الا يقل سمك اللوح عن $\frac{1}{4}$ - $\frac{1}{2}$ ملليمتر وأن يكون خالياً من الصدأ أو التقسيم .

(ب) يجب أن يكون قطر المكىال وعمقه متساويين تقريباً ويجب أن تضاف قاعدة للمكىال بحيث لا تزيد على ١٠٪ من عمق المكىال لا يجوز استعمال اية قاعدة زائفة .

يجب ان تكون الحافة مقلوبة الى الداخل وان تكون التسمية والمعدن اللين المخصص كـلـخـتـم على الحافة المقلوبة وليست على المكىال ذاته وفى حالة الربع والكيله يمكن ان تقوى قاعدة المكىال بواسطة رباط للتقوية خارج المكىال .

(ج) لا يجوز ان تختم مكاييل النواشف الا بالتسميات الآتية :

١ كيله = $16\frac{1}{4}$ لتر
١ ربع = $8\frac{1}{4}$ لتر
١ ملوه = $\frac{1}{8}$ لتر
١ قدح = $2\frac{1}{4}$ لتر
 $\frac{1}{4}$ قدح = $1\frac{1}{4}$ لتر

(د) لا يجوز ان تختم المكاييل الجديدة المخروطة الشكل .

(هـ) لا يجوز ان يجدد ختم المكاييل المخروطة الشكل .

(و) لا يجوز ان تختم مكاييل النواشف المقسمة تقسيماً فرعياً او تلك التى توجد بها اية علامة يمكن ان تفهم على انها اقسام سواء فى داخل المكىال او خارجه .

(ز) تختبر المكاييل بواسطة صباية موضوعة بطريقة تجعل حافة كل من المكىال الاساسى والمكىال محل الاختبار على بعد ١٢ سنتمتراً من نهاية الصباية فى حالتى الكيلة والربع وعلى بعد ٨ سنتمترات فى حالة المكاييل الصغرى .

(ح) تكون الاغلاط المسموح بها حسب المبين فى الجدول رقم ٣ .

(ط) يجب ان تختم كل المكاييل على معدن لين او برشام بالقرب من الحافة والتسمية .

٦ - مكاييل الزيوت

(أ) تكون المكاييل التى تستعمل لبيع الوقود السائل وزيوت التشحيم بالتسميات الآتية : -

جالون	لتر
٤	١٠
١	٥
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$

(ب) تكون المكاييل المتقدم ذكرها اما مخروطة الشكل واما على شكل برميل ذى رقبة منقوصة ويجب ان توضع سعة المكىال بالقرب من الحافة وفى حالة وجود حافة بارزة يجب أن توضع السعة فى أسفلها لا على أى برشام او اية علامة مما يشابه علامة تقسيم المكىال .

(ج) يجب ان تزود القاعدة فى مكاييل السوائل بشنابر او شرائط مقوية فى حالة استعمال الشنابر يجب ان لا يزيد سمك الشمبر على $\frac{1}{10}$ من طول المكىال .

(د) لا يجوز استعمال اية قاعدة مغشوشة .

لا يجوز ان تختم مكاييل الزيوت المدرجة .

(هـ) اذا كانت التسمية غير مترية فيجب اضافة ما يعادلها باللترات على قطعة معدنية بالقرب من حافة المكيال .

(و) لا يجوز ان يختم اى مكيال يحجز اية كمية من السائل عند تفريغه فى زاوية ٥١٢٠°

(ز) لا يجوز ان تستعمل فى صنع مكاييل الزيوت من المواد الا الحديد المطفى بالزنك والحديد الاسود والحديد المطفى بالرصاى والواح الحديد اللين التى لا يقل سمكها عن ١/٢ ملمتر .

(ح) اذا وجد بالمكيال مقبض غير ثابت فيجب وضع حواجز معدنية لتحمى المكيال عند سقوط المقبض .

(ط) تختبر المكاييل بالماء بمقارنتها مع الوحدات الاساسية الجارى العمل بها فى درجة حرارة تقارب درجة حرارة السودان العادية وهى ٨٠ فهرنهايت .

(ى) تكون الغلطات المسموح بها حسب الواردة فى جدول ٤ .

(ك) يوضح الختم على طبقة من القصدير تكون فى حالة المكاييل ذات الحافة فى اعلى لوحة التسمية وفى حالة المكاييل ذات الحافة البارزة او ذات الشفة على قاعدة هذه الحافة البارزة او الشفة او بداخلها .

مكاييل السوائل

٧ - / (غير تلك المستعملة فى كيل الوقود السائل وزيوت التشحيم) .

(ا) المكاييل المستعملة لكيل اللبن وزيوت الطعام .

يجب استعمال التعليمات الآتية فقط لمكاييل اللبن وزيوت الطعام - .

٥ لترات	٥ ارطال سائله
٢ (لتران)	٤ ارطال سائله
١ لتر	٢ رطلان سائلان
٥٠٠ ملليلتر	١ رطل سائل
٢٠٠ ملليلتر	١/٢ رطل سائل
١٠٠ ملليلتر	١/٤ رطل سائل
٥٠ ملليلتر	١/٨ رطل سائل
	١/١٦ رطل سائل

على انه لا يجوز أن تختم مكاييل الارطال السائله او ان يعاد ختمها بعد اول يوليو عام ١٩٥٧ .

(ب) يجب ان تكون جميع المكاييل من هذا النوع اسطوانية الشكل وذات حافة وان يبلغ عمقها ما يساوى مرة ونصف مرة من قطرها وان تكون التسمية عند الحافة .

(ج) يجوز استعمال حافة او صنبور او شفة لمنع السائل من التدفق بشرط الايترب على ذلك حجز اى سائل اذا اذير المكيال فى زاوية قدرها مائة وعشرين درجة والا يزيد عن عشرة بالمائة من سعة المكيال .

(د) يجوز استعمال مقابض لتغطيس المكيال ويجب ان توضع بطريقة تجعلها تسند المكيال وتمنعه عن الانحراف .

(هـ) لا يجوز ان تختم المكاييل المدرجة او المكاييل ذات القاعده المزيفه او اى مكيال به علامات او به برشام يشابه علامات التقسيم .

(و) يجب ان تصنع مكاييل اللبن وزيوت الطعام منالواح الصفيح او النحاس الاحمر او النحاس ويجب ان يحى داخل المكيال من التأكسد وذلك بتغطيته بطبقة من الصفيح . يجب ان تصنع المكاييل سعة ٥٠٠ ملليلتر او سعة رطل سائل فما فوق من المعدن السميك ولا يجوز ان يستعمل فى ذلك نوع الصفيح المستعمل فى صنع صفائح البترول ولا يجوز أن تختم المكاييل الخفيفة التى يمكن اتلافها باليد .

(ز) يكون الغلط المسموح به حسب الموضح بالخانة المعنونة « المكاييل المصنوعة من المعدن » بالجدول ٤ .

(ع) يكون ختم مكاييل اللبن وزيوت الطعام حسب الموضح فى المادة ٦ .

١ - الخاصة بالمكاييل المستعملة لزيوت التشحيم .

٨ - المكاييل والمقاييس المستعملة فى الصيدلة والمعامل - .

(ا) يجب ان تكون جميع المكاييل والمقاييس المستعملة فى الصيدلة والمعامل مطابقة للوائح

والمواصفات بالقطر الذي صنعت فيه وفي حالة عدم التعارض بين هذه اللوائح والمواصفات يجب مراعاة الاتي ايضا -

(ب) يجب ان تكون المقاييس والمكاييل مصنوعة من الزجاج الصافي وخالية من الشقوق والفقايع او العيوب الاخرى وان يكون محور المقياس في زاوية قائمة مع طوله وفي حالة المقاييس والمكاييل المدرجة يجب ان يكون الشكل اسطوانيا او مخروطيا اما اذا كان المقياس او المكيال غير مدرج فيمكن ان يكون في شكل ورق او بيضاويا .

(ج) يجب ان تذكر السعة القصوى لكل مكيال او مقياس من هذا النوع وان يذكر عددا للتقاسيم التي كانت بالمقياس او المكيال اثناء المعايرة .

(د) يجب أن تكون التقسيمات في شكل خطوط واضحة افقية وألا يقل البعد بين كل منها والاخر عن ٢ ملليمتر وان يكون طولها ١٢ ملليمتر على الاقل ويجب ان تكرر التقسيمات الكبرى على الجهة المضادة من المكيال او المقياس او ان تكون دائرة كاملة .

(هـ) يجب ان تعار المكييل والمقاييس الجديدة وتختتم في مكتب الخرطوم بقسم الوحدات الاساسية وذلك بمقتضى تعليمات خاصة وتحت درجة حرارة السودان العادية وهي ٨٠ درجة فهرنهايت .

(و) يكون ختم المعايرة محفورا او منقوشا بالقرب من الموضع المكتوب عليه بيان اقصى سعة سواء بالطريقة الكيماوية او بطريقة الضغط ويجب ان يضاف ختم التاريخ .

(ز) حينما يكون المكيال او المقياس الذي يستعمله الصيادلة او في المعامل مختوما بختم المعايرة الخاص بالقطر الذي صنع فيه او مطابقا لمواصفات ذلك القطر فيكون للضابط الحق في ان يعتمد هذا الختم بدلا عن ختم حكومة السودان

٩ - مقاييس ومكاييل الخمور والمشروبات الروحية

(أ) يجب ان تكون مكاييل ومقاييس الخمور والمشروبات الروحية من النوع غير المدرج وان تكون ذات حافة ويمكن اضافة حافة بارزة او شفة

لتساعد على الصب بشرط ان لا تزيد عن عشرة في المائة من سعة المكيال او المقياس .

(ب) كل المكاييل والمقاييس التي تزيد سعتها على ١٠٠ ملليلتر يجب ان تكون مصنوعة من النحاس الاحمر او النيكل وان يحمي داخلها بطبقة من الصفيح وان تكون ذات حافة بارزة وان تقوى القاعدة من الخارج مع وجود مقبض مناسب .

(ج) يجب ان تكون كل المقاييس والمكاييل التي تستعمل للخمور والمشروبات الروحية والتي تزيد سعتها على ١٠٠ ملليلتر اسطوانية الشكل وان يكون عمقها مساويا مرة ونصف مرة لقطرها (د) لا يجوز استعمال أية قاعدة مزيفة .

(هـ) يجب ان تكون على كل مكيال او مقياس تسمية واضحة من التسميات الاتية : -

٢ لتران	ربع جالون (كوارت)
١ لتر	ثمان جالون (باينت)
٥٠٠ ملليلتر	عشر وقيات انجليزية سائلة
٢٠٠ ملليلتر	نصف (باينت)
١٠٠ ملليلتر	٥ اوقيات انجليزية سائلة
٥٠ ملليلتر	اوقيتان
٢٠ ملليلتر	اوقية
١٠ ملليلتر	
٥ ملليلتر	

(و) تختبر كل المكاييل والمقاييس من هذا النوع بالماء وفي درجة حرارة السودان العادية وهي ٨٠ درجة فهرنهايت ويجب الا يزيد الغلط على الحدود المذكورة في الجدول ٤

(ز) يوضع الختم على قطعة معدنية فوق التسميه وبالقرب من الحافة اذا كان بالمكيال حافة وبداخل الشفة او الحافة البارزة في حالة المكاييل التي بها حافة بارزة او شفة .

(ج) يجب ان تكون آلات القياس ذات الحنفية من النوع الذي يعتمد مراقب الوحدات الاساسية وان تكون ذات نافذة زجاجية للتأكد من ان المكيال قد امتلأ أو اصبح فارغا تماما .

يجب ان توضع الصمامات بطريقة تمنع السائل من الرش مع مراعاة عدم دخول السائل

من المكيال أو خروجه منه اذا كانت اليد التي تدار بها الآلة في موضع وسط .

(ط) يجب تسمية كل آلات القياس ذات الحنفية تسمية ظاهرة على نافذة زجاجية وبحروف أو ارقام لا يقل ارتفاعها عن $\frac{7}{8}$ ملليمترات مع توضيح الكمية المفروض تفريغها بواسطة الآلة ويجوز قبول التقسيمات المترية وكذلك الوقيات الانجليزية السائلة للختم اما التقسيمات التي تقل عن $\frac{1}{4}$ من الجالون « نوقنز » Noggins أو أي جزء من الزجاج فلا يجوز قبولها .

(ي) تختبر كل آلات القياس من نوع الحنفية بالماء وفي درجة حرارة السودان العادية ٨٠ درجة فهرنهايت ويجب ان يسيل الماء من زجاجة مقلوبة الى داخل المكيال الاساسي مع ملاحظة ان مدة التفريغ لا تزيد عن عشرة ثواني والا تمس الحنفية أثناء هذه العملية .

يجب على الضابط ان يأخذ المتوسط لخمس تفريغات على الاقل وان يتأكد من ان الحنفية خالية من الاوساخ قبل بداية عملية الاختبار .

(ك) يجب ان يوضع الختم على طبقة من اللحام مثبتة ببرواز النافذة الزجاجية على جسم الآلة نفسها او باية طريقة أخرى تمنع حدوث أي تغيير في كمية السائل المراد تفريغه الا اذا كسر الختم

١٠ - آلات مقياس الوقود السائل وزيت

التشعير (ظلمات البنزين) والزيت

١ - يجب ان تكون كل آلات مقياس الوقود السائل وزيت التشعير من النوع الذي يصدق عليه مراقب الوحدات الاساسية وتسرى هذه القاعدة على كل الآلات المعروفة لماء الصفائح والبراميل وكل الآلات المستعملة لبيع الوقود السائل بكميات كبيرة لتجار القطاعي وتسرى أيضا على كل عربات الفناطيس وكل المقاييس ذات الحنفيات وكل نوع من أنواع مقاييس زيت الديزل أو الوقود السائل سواء أكان من نوع « كيربسايد » ام من نوع «فلوميتير » وبغض النظر عن سعة الآلة أو طريقة صنعها أو بيانها

لسعر الكمية المفرغة أو الحجم أو تذاكر الثمن أو للآتين معا .

آلات تعبئة الصفائح

٢ - (أ) يجب ان تكون كل وحدة من تقسيمات آلات تعبئة الصفائح مسماة تسمية توضيح الكمية التي تفرغها مثلا ٤ جالونات اي ١٤٨ / ١٨ لترا بالكميتين الانجليزية والمترية .

(ب) يجب ان تكون كل وحدة مزودة بزجاج للمراقبة أو بعوامة أو بالآتين معا لبيان ما اذا كان المكيال فارغا أو ممتلئا

(ج) يجب ان تكون الصمامات بحيث لا تتضح أثناء ادارتها في مجموعات أو منفردة وأن يكون بالمقبض أو العجلة التي تدار بها الآلة اشارة واضحة تبين حالة الصمامات حينما يمتلئ المكيال أو يفرغ أمام عامل الآلة .

(د) يجب صيانة كل أجزاء الآلة من الرشع أو الفقاقيع الهوائية ومن أي عيب ينجم عنه رشاش أو اضطراب في عمل الآلة مما قد يؤثر في الكمية المفرغة

(هـ) على ضباط الموازين والمكاييل والمقاييس أن يختبروا الكمية المفرغة من كل فنطاس أو مقياس سواء أكان ذلك بالوزن أم بالمقياس خمس مرات على الاقل اذا ثبت لديهم أن ثمة فروقات تجاوز حدود الغلط المسموح به في الجدولين ٤ - ٥ .

(و) يجب أن تختم كل أجزاء الضبط في الآلة وكذلك الصمامات ان أمكن ذلك عمليا بطريقة تمنع حدوث أية فروق في الكمية المفرغة وتعتبر كل آلة للوزن كما تعتبر أوزانها اذا كانت مستعملة لضبط ما تنتجه آلة تعبئة الصفائح مستعملة للتجارة وفق احكام قانون الموازين والمكاييل والمقاييس لعام ١٩٥٥ ولاحكام هذه اللائحة

٣ - آلات تعبئة البراميل (بخلاف طراز الفلوميتير)

(أ) يجب ان تكون كل آلات تعبئة البراميل مطابقة لنصوص اللائحة المتعلقة بالمكاييل والمقاييس العادية وتلك الخاصة بآلات تعبئة الصفائح متى أمكن تطبيق تلك النصوص

(ب) يجوز أن يختبر أى عداد لتسجيل عدد البراميل التى ملئت للتأكد من أنه شغال فى نهاية الدورة أو بالنسبة الى حركة الصمام دون حاجة لاعتباره جزءا من المقياس وانما يعتبر فقط بمثابة مرشد للشخص الذى يستعمله لقياس التسجيلات الداخلية

(ج) يكون الغلط المسموح به حسب الوارد بالجدول ٥

(د) ستختتم آلات تعبئة البراميل وفقا للائحة ١١ - ١ - و .

٤ - آلات مقياس البنزين (نوع كيربسايد) والآلات المستعملة فى بيع وقود الديزل ووقود التراكتور والزيت المتبخرة وزيت الماكينات التوربينية والبرافين :

(أ) اعتبارا من أول يناير عام ١٩٥٧ لا يجوز أن تستعمل فى التجارة سوى أجهزة مقياس الوقود السائل من نوع (الفلوميتر) .

(ب) يجب أن تكون جميع آلات المقياس من نوع (الفلوميتر) مصنوعة ومركبة بطريقة تجعل عملية التفريغ ظاهرة لاي شخص يشتري الوقود السائل بواسطة هذه الآلة

(ج) يجوز ادارة كل آلة من هذا القبيل اما باليد واما بالكهرباء ويجوز أن تصمم بحيث تكون التقاسيم موضحة على ميناء تشبه الساعة أو على مؤشر دائرة على محور أو على اثنين معا ويجوز أن تطمس الحانات الخاصة بتسجيل السعر أو أن تمحى بشرط أن يزال كل أثر للسعر من الآلة نهائيا

(د) كل آلة من نوع (الفلوميتر) مستعملة لبيع الوقود السائل أثناء حضور المشتري يجب أن تكون من نوع الخرطوش المملوء وأن يكون بها زجاج مراقبة يوضح بأن الخرطوش مملوء ويجب أن يركب صمام حجز ليمنع الخرطوش من الرشح حينما يكون الصمام مفتوحا والآلة متوقفة عن العمل .

(هـ) يجب أن يكون بالآلة جهاز لعزل الهواء عن البترول أو أى جهاز آخر يمنع تسجيل الهواء أو بخار البترول عن الميناء

(و) يجب تركيب جهاز قفل لضمان توقف الجهاز الذى يمد مقياس الآلة بالوقود توقفا تاما الى أن يرجع المؤشر الى الصفر وفى أثناء الدورة الى الصفر يجب أن يكون المؤشر بحيث لا يحدث به تقديم اذا كانت الآلة من النوع ذى الميناء اما اذا كانت من نوع الطنبور فان جهازات التأشير يجب أن تكون مغطاة ميكانيكيا الى أن ترجع الى الصفر .

لا يجوز أن تختتم أية آلة لمقياس الوقود السائل اذا كان من المستطاع تقديمها بأية وسيلة أخرى غير عملية التسليم الفعلية للوقود الجارى قياسه .

(ز) يجب صيانة كل التصميمات التى وردت مع الآلة وكل الوحدات الأخرى بحيث تظل بالحالة التى وردت بها من المصانع وذلك طوال عمر الآلة والا وجب استبدالها نهائيا أو فكها وإعادة فحص الآلة مع ازالة كل البيانات المتعلقة بذلك قبل تقديم الآلة للاختبار .

(ح) يجب فى كل آلة مقياس غير تلك المصدق على استعمالها خصيصا لامداد السفن البحرية والطائرات بالوقود ألا تكون مزودة بخرطوش مثنى يزيد طوله على أربعة أمتار ولا يجوز استعمال أية ماسورة للتوصيل تحت الارض الى آلة المقياس .

لا يجوز أن توزع أية آلة الوقود فى أكثر من نقطة واحدة . اذا كانت الآلة متصلة بأكثر من فنتاس واحد لامداد الوقود فيجب وضع مواشير ترجيح كافية بين الفنتاسين وأن تكون الطلبية موصلة بخط تموين من فنتاس واحد فقط أما اذا كان الفنتاس يمون أكثر من طلبية واحدة يجب أن يكون لكل آلة وصلة مستقلة الى قاع الفنتاس بصمام أرضى مناسب .

(ط) يجب أن يوضع زجاج المراقبة فى أعلا نقطة من خط التوزيع وعليه عبارة واضحة باللغة الانجليزية أو العربية مؤداه « زجاج المراقبة يجب أن يكون مملوء قبل التوزيع وبعده » أو أية عبارة أخرى بهذا المعنى .

(ى) ١ - الاختبار - يجب اختبار كل آلة لبيع الوقود السائل تحت الظروف العملية التى تستعمل فيها وفى الموضع الذى ركبت فيه وبالوقود الذى يستعمل لبيعه واذا كانت الآلة

من النوع الذى يدار باليد وبالماكينة معا يجب اختبارها بالطريقتين معا .

٢ - يجب أن يوضع المؤشر فى نقطة صفر ثم يختبر جهاز القفل للتأكد من أن الماكينة التى تدير الآلة لا يمكن تحريكها قبل أن يكون المؤشر فى نقطة الصفر .

٣ - عندما تكون انشودة الخرطوش منكسة على الأرض وصمام الحجز مفتوحا يجب ألا يخرج الوقود من الخرطوش اذا كانت الطلمبة غير دائرة .

٤ - حينما تدار الآلة بسرعتها المختلفة يجب ألا يكون هناك أى رشح فى الوصلات أو الأجزاء الأخرى من الآلة .

٥ - يجب أن تكون المكاييل الأساسية السانتر بها العمل مبتلة وأن تترك لتجف لمدة نصف دقيقة لكل جالون مع وضعها مستقيمة وأن يقفل قلووظ الضبط ويجب أن يقيس الضابط بنفسه مكاييل منفردة من ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ جالون وأن يعيد المؤشر الى صفر فى كل مرة مع إيقاف اليد أو الطلمبة التى تدير الآلة وفى كل مرة يجب تسجيل أى غلط مع ارجاع الوقود الى الفنتاس الذى يمد الآلة ثم تجفف المكاييل الجارى بها العمل مرة أخرى وأن يصب ١٤ جالونا دفعة واحدة بأسرع مما يمكن على المكاييل ويسجل أى غلط بعد ضبط المكاييل بغطاء زجاجى .

بعد ذلك يستعمل مكيال الجالونين لاختبار الآلة بالسرعة البطيئة فاذا كانت السرعة جالونين فى كل دقيقة فستعتبر الآلة صحيحة .

٦ - يمكن اجراء الاختبار الآتى للتأكد من أن الجهاز الذى يفصل الهواء يؤدى مهمته : -

تحول جميع محتويات الفنتاس الأرضى الى فنتاس آخر أو برميل أو عربة فنتاس أو أى ماعون آخر بواسطة الآلة نفسها وبعد التأكد بالحس أو القياس من أن الفنتاس الذى يمد الآلة قد أفرغ تقريبا بينما يضبط المؤشر الى الصفر ثم يسحب ما تبقى من الوقود بسرعة فاذا كان الجهاز الذى يفصل الهواء مؤديا مهمته فستيقف المؤشر عن الحركة بعد دخول أى هواء فى الطلمبة وستزداد سرعة الطلمبة فاذا ما قيسست كمية

خاصة وصبت فى الفنتاس وكانت الطلمبة من النوع الذى يمتلئ ميكانيكيا فى هذه الحالة يسجل المؤشر الكمية المقاسة اذا ما أعيد الاختبار أما اذا كانت الطلمبة من النوع الذى لا يمتلئ ميكانيكيا فان الوقود لا يخرج حتى اذا كانت الآلة والخرطوش ممتلئين .

يجب ألا يقوم الضابط بمعايرة وختم أية آلة للوقود السائل ما لم يكن حاضرا عامل أو وكيل عن صاحبها

(ك) التفقيش . فى حالة التفقيش يجرى ضابط الموازين والمكاييل والمقاييس الاختبار ذاته الذى يقوم به عند المعايرة الا اذا كان مقتنعا بالاختبار الاول وفى هذه الحالة يجب ألا يسحب أكثر من ١٥ جالونا من الآلة ويتمين ، عليه أن يتأكد من أن الآلة لم يعاد تركيبها منذ المعايرة الاولى وأن يفحص كل الاختام ليتأكد بأنها ثابتة ولم يعبث بها .

يجب على الضابط أن يراعى عدم وجود اعلان أو أى شئ آخر مما يمنع العمل من مراقبة الآلة

(ل) الغلط . يجب أن تصب الآلة الكمية التى يوضحها المؤشر أو الطمبور مع السماح ب١/٢ فى حالة الزيادة فقط عند المعايرة أما فى حالة التفقيش فيسمح بهذا القدر فى حالة النقصان وبضعفه فى حالة الزيادة ويجب ألا تؤثر السرعة التى توزع بها الآلة على الكمية التى قيسست الى حد يجاوز هذه الكميات .

(م) الحتم : يجب أن تزود الآلة بقدر كاف من العقد والثقوب لوضع سلك الحتم الذى يربط

١ - قلاووظ ضبط العداد

٢ - الغطاء أو الوصلة لعمود الدفع بين العداد والمؤشر فى كلا الطرفين

٣ - جسم العداد الى برواز الآلة .

٤ - جسم المؤشر الى برواز الآلة .

٥ - ميناء العداد وغطاء المؤشر الى صندوق الآلة .

٦ - أى غطاء لصندوق تروس

٧ - أية تصميمات أو أجزاء ضبط أخرى

(ح) أى جزء يعينه مراقب الموازين والمكاييل والمقاييس من وقت لآخر . اذا ثبت أن الكميات المقاسة يمكن أن تغير بواسطة صمام ضبط الطلمبة فيجب أن يختم ويبرشم هذا الصمام .

(ن) آلات مقياس زيوت التشحيم والزيوت الثقيلة الأخرى . تسرى اللوائح الخاصة بالآلات مقياس الوقود السائل بالقدر المستطاع عمليا ويجب مراعاة تجفيف المكاييل الأساسية المستعملة وملاحظة أى تغيير فى الطريقة التى تسير بها الآلة ومدى انقطاع سير الزيت .

على الضابط أن يلاحظ ان مثل هذه الآلات تعمل عادة تحت ضغط أعلى من الضغط العادى ولذا فلا يوضع بها عادة زجاج مراقبة هذا وستعطى لائحة مفصلة بخصوص اختبار وختم أى نموذج أو نوع مخصوص من الآلات حينما يراد ترخيصها وذلك وفقا للمادة ٢١ من قانون الموازين والمكاييل والمقاييس سنة ١٩٥٥ .

١١ - آلات الوزن « غير الاوزان البسيطة »

١ - (أ) يجب أن يوضح الآتى بطريقة ثابتة على كل آلة للوزن تقدم للمعايرة والختم .

١ - الحمولة القصوى

٢ - اسم الصانع وعنوانه

(ب) باستثناء الموازين الدقيقة والآلات التى حمولتها أقل من ٢٠٠ جرام يجب تثبيت قطعة من الرصاص فى موضع ظاهر على الذراع أو القبانى أو على جسم الآلة فى حالة الموازين الأتوماتيكية أو الشبه أوتوماتيكية أو على مكان مناسب مصدق عليه على الميناء فى حالة الموازين التى بها ميناء ويجب ألا يوضع الختم بأى حال من الأحوال على صندوق الآلة أو كفات الميزان أو أى جزء آخر غير ثابت فى الآلة .

(ج) ١ - على الضابط أن يختبر كل آلة حمولتها أقل من ٥٠٠ كيلوجرام ويفحصها بحمولتها الكاملة وبالمقارنة المباشرة بالوحدات الأساسية المستعملة والمصدق عليها واذا كانت الحمولة أكثر من ذلك فيمكن استعمال طريقة الاستبدال سواء بأوزان الاختبار المناسبة أو أية مواد أخرى ثقيلة كما ويجب على صاحب الآلة أن يقدم هذه المواد

الثقيلة للاختبار ويقوم بنقل الوحدات الجارية العمل بها وكذلك العمل على نقل هذه الوحدات والقيام بتقديم كل مساعدة ممكنة لاتمام عملية الاختبار اذا طلب منه ذلك .

(٢) لا يجوز بأى حال من الأحوال ختم أية موازين من النوع المرافع Accelerated

(٣) يعين الغلط فى أية آلة للوزن بأن يضاف الى الحمل الكامل أو يطرح منه وزن يجمل الذراع أو أى مؤشر آخر فى مستوى أفقى وفى حالة الموازين الأتوماتيكية يكون الغلط هو الفرق بين الوزن الحقيقى والوزن الذى يبينه المؤشر حينما يتوقف عن الحركة .

يجب ان تكون درجة الغلط فى الاوزان الوسطى (غير الحمل الكامل) متناسبة مع الحمل الموضوع بشرط الا يزيد الغلط على نصف المسموح به للحمل الكامل اذا كان الحمل الموضوع يقع بين الصفر ونصف الحمل .

(٤) تعيين الحساسية بأن تضاف الى الحمل الكامل الكميات الموضحة فى الجدول ٧ و ٨ مع مراقبة حركة المؤشر نتيجة لهذه الاضافة وفى حالة الموازين العادية يجب الا تقل الحركة عن سنتيمتر واحد أو ان تصل الى اقصى حد يسمح به الحامل أو حاجز الاصطدام .

(٥) يجرى اختبار تغيير حركة المؤشر نتيجة لتغيير وضع الحمل حسب التعليمات الموضوعة بخصوص هذا الطراز من الموازين ويجب الا تزيد نسبة الغلط على نصف المسموح به بالنسبة الى الحمل الكامل والا يحدث أى غلط نتيجة لتحرك السكاكين داخل اللقم والعكس .

(٦) يجب ألا يحدث أى جهاز تأمين أو أى قفل تغييرا فى قراءة الميزان عندما يكون خاليا أو تحت الحمل الكامل بما يزيد على الغلط المسموح به بالنسبة للحمل الكامل .

(٧) عند تشغيل أى جهاز بقصد تقسيم الآلة يجب الا يترتب على ذلك أى غلط فى توازن الآلة أو فى الحمل الكامل بما يزيد على الغلط المسموح به فى حالة الحمل الكامل ويجب ان تتطابق تقسيمات الصفر فى حالة الآلات ذات التقسيمات المزدوجة أو الثلاثية .

(٨) يجب أن يراعى فى كل آلة تقدم للمعايرة والختم ان تكون كاملة التكوين ونظيفة وخالية من اثار البويه القديمة والشحم والزيت والصدأ أو أى شئ آخر يؤثر فى عمل الآلة أو فى بياناتها ويجب أن تصان آلة الوزن على الدوام وأن تكون نظيفة اثناء استعمالها ويجوز للضابط ان يطلب من المالك أو المستعمل أن ينظف هذه الآلة قبل عملية الاختبار أو التفتيش أو فى اثناءها ويجوز له كذلك ان يطمس الختم اذا كانت الآلة فى حالة تختلف عما كانت عليه عند التصديق عليها وختمها .

(٩) يجب اضافة جهاز توازن مصدق عليه لكل آلة وزن حملتها ٥٠٠ جرام أو أكثر الا فى حالة الميزان ذى الكفتين المتساويتين المصنوع من النحاس وفى هذه الحالة تكون اضافة جهاز التوازن جوازية ولا يجوز التصديق على جهازات التوازن التى يمكن أن يستعمل بغير آلة أو التى يزيد مداها على ٥٪ من حمل الآلة هذا وتطبق شروط خاصة بالموازين التى تستعمل لتعليق البضائع فى المنشآت .

(١٠) تختبر كل آلات الوزن السهلة الحمل على سطح مستو ولا يجوز التصديق على أية آلة وزن ثابتة الا اذا كان بروازها ومؤشرها فى موضع مستو على اساس قوى ثابت يعنى بصيانتها وتجفيفه ويجب ان تصان كل الآلات الثابتة من المؤشرات الجوية ومن تأثير الشمس والرياح والمطر .

(١١) يجب ان تتوافر فى آلات الوزن التى تحمل نوعين أو أكثر من التقسيم مسافة بين كل نوع وآخر حتى لا يكون ثمة غلط أو خطأ فى القراءة ويجب أن يكون آخر تقسيم فى كل نوع معادلاً لأكبر تقسيم من ذلك النوع وليس مساوياً لآخر تقسيم فى النوع الآخر .

(١٢) لا يجوز ان تضاف القطع التى تستعمل للغيار أو فى زيادة الوزن الى الموازين ذات الكفة ولا يجوز ان تختم الموازين القبانى من النوع ذى الكفة وفى حالة اضافة قطع الغيار أو قطع زيادة الوزن الى موازين من نوع غير ذى كفة فيجب قبل ختم هذه الموازين الحصول على تصديق بذلك من قسم الموازين والمكاييل والمقاييس بوزارة التجارة والصناعة والتموين .

(١٣) يجب ان تكون السكاكين واللقم المركبة بالموازين مصنوعة من الصلب القوى أو العقيق أو من أية مادة أخرى يصدق عليها قسم الموازين والمكاييل والمقاييس وفى حالة استعمال الصلب القوى جزئياً أو الصلب المصبوب أو الصلب اللين فيجب ان يكون الجزء المقوى ذا كثافة تسمح بتصليح الآلة تصلحها شاملاً مرة واحدة على الأقل دون حاجة الى اضافة اجزاء جديدة ويمكن اختبار كثافة التلميس باضافة محلول سلفات النحاس الى طرف عينة ملمعة ثم مراقبة درجة تحول الاجزاء محل التقوية الى اللون الاسود الداكن .

(١٤) يجب ان تكون السكاكين واللقم مصممة بحيث تحمل على طول امتدادها مع مراعاة الحد فى حركة كل منها فوق الاخرى والا تكون هناك التفافات فى السكاكين المركبة على الرافعات أو الاذرعة .

يجوز لضابط الموازين والمكاييل والمقاييس ان يطلب من الشخص الذى قدم الآلة للمعايرة ان يفك اجزاها بحيث يستطيع التأكد من عمل السكاكين واللقم وسلامة تثبيتها على الروافع أو القبانى أو الذراع ومعرفة صحتها وقوتها وتسويتها ويجب ان تكون هناك وسائل لتحفظ السكاكين داخل اللقم وتمنع القيود أو اللقم من القفز على السكاكين أو قطع الاحتكاك .

(١٥) عند استعمال أية آلة للوزن بها رمانة متحركة باستثناء الموازين ذات الجزير قسم (١) يجب ان يكون بالالة حاجز أو حواجز لمنع الرمانة من التحرك وراء علامة الصفر لذلك يجب ان يكون بالرمانة مكان للضبط لتوضع به أية مادة مستعملة لفرض الضبط .

(١٦) لا يجوز التصديق على أية آلة للوزن ذات اجزاء قابلة للتغيير أو التبديل مما قد يؤثر فى صحة القراءة أو الضبط ولا يجوز ختم مثل تلك الآلة وعندما يكون بالالة مقعد أو برواز أو عربة يد فيجب ان تنظم الآلة بطريقة تجعلها لا تتوازن بدون هذه الاجزاء .

(الموازين ذات الجزير)

١٢ - (١) الميزان ذو الجزير يقصد به كل ميزان مزود بذراعين متساويين وبكفتين معلقتين

فى اطراف السكاكين ولا تعتبر من هذا الطراز الموازين المزودة بآلات غير المؤشرات لتسجيل الفرق فى الوزن بين الكفتين .

(٢) لا يجوز أن تستعمل فى التجارة الانواع الآتية من الموازين ذات الجنزير - الموازين التى تشبه اذرعها رقبة الأوزة Swan neck والتى يقل حملها عن عشرة كيلو جرامات .

الموازين التى تنتهى اطراف اذرعها بحلقات والتى يقل حملها عن عشرة كيلو جرامات باستثناء النوع الذى تنتهى اطراف اذرعته بقممات من العقيق .

الموازين التى تحمل باليد أو أى نوع آخر حمولته أقل من كيلو جرامين والتى ليست بها دعائم ثابتة .

(٣) يجوز التصديق على ثلاث مجموعات من الموازين ذات الجنزير وختمها وهى : -

الطراز « أ » الموازين الدقيقة سواء كانت مزودة بأجهزة لحماية السكاكين واللقم أو غير مزودة بها ويجب أن تطابق هذه الموازين الجدول «٧» الخاص بالاغلاط المسموح بها .

الطراز «ب» الموازين والآلات الأخرى التى يتوافر فيها المسموح الوارد فى الجدول «٨» « أ » الخاص بالغلط والحساسية .

الطراز «ج» أى ميزان ذى جنزير تتوافر فيه الشروط المذكورة بالجدول «٨» «٢» .

(٤) نظم التوازن

حينما يكون أى ميزان ذى جنزير من الطراز « أ » أو الطراز «ب» محفوظا فى صندوق زجاجى أو فى دولاب فيجب ان يكون به شارة توازن أو قلاووظ توازن مزود بجهاز لضبط الحساسية اما اذا كان الميزان غير محفوظ فى صندوق فيجب ان يكون به جهاز توازن أو جهاز لضبط الحساسية مثبتا بدبوس أو بمسمار قلاووظ أو بدونه مع ادارته بمفتاح أو آلة خارج الميزان .

(٥) الاختبار : - يختبر اى ميزان ذى جنزير بدون حمل وبالحمل الكامل ويجرى نفس الاختبار

فى حالة الحساسية ويجب الا يكون ثمة تغيير فى التوازن بصرف النظر عن وضع الحمل على الكفات .

(٦) يوضع ختم التصديق وعلامة التاريخ على قطعة من الرصاص طبقا لاحكام هذه اللائحة .

١٣ - الموازين ذات الكفة

(١) يقصد بالموازين ذات الكفة كل آلات الوزن المزودة بذراعين متساويين وكفتين فوق الذراع والتى لا يزيد حملها عن ٥٠ كيلو جراما أو أية آلة للوزن صممت خصيصا للاستعمال فى التجارة بوضعها على منضدة باستثناء الموازين ذات الجنزير وتشمل الموازين الاتوماتيكية أو الشبه اتوماتيكية أو التى تسجل الثمن أو التى بها ميناء لتسجيل الفروقات .

(٢) يجب أن يكون الذراع فى أى ميزان من النوع ذى الكفة قويا وفى حالة وجود جوانب يجب ان تكون هناك قضبان متعارضة وقوية ويجب كذلك ان تكون كل الاجزاء الأخرى مثبتة لكى تمنع حدوث أى انحناء أو التواء حينما يكون الحمل العادى موضوعا على الآلة .

(٣) يكون جهاز التوازن المسموح به دون غيره صندوقا لحفظ المواد المفككة التى لا تزيد على ١٪ من الحمل المؤشر به على الميزان ويجب ان يكون هذا الصندوق مثبتا بما لا يقل عن مسمارى قلاووظ .

(٤) يجب ان ينزل الذراع من الجانبين فى وضع افقى وسيكون هذا النزول كما يأتى : -

الموازين التى لا يزيد حملها على ٥ كيلو جرامات ١ سنتمتر على الاقل .

الموازين التى لا يزيد حملها على ١٥ كيلو جرامات ١ ١/٢ سنتمتر على الاقل .

الموازين التى يزيد حملها على ١٥ كيلو جرامات ٢ سنتمتر على الاقل .

(٥) يجب ان يكون الميزان متوازيا حينما يكون فارغا ويجب أن لا يؤثر فى ذلك التوازن استبدال الكفات التى يجب أن تكون دائما ملازمة للميزان .

٦ - عندما توضع أوزان تعادل نصف الحمل المؤشر بها وسط كل كفة يجب الا تؤثر حركة السكاكين داخل اللقم في قراءة الميزان بأكثر من نصف الفرق المسموح به في الجدول «٨» في حالة الحمل الكامل .

٧ - اذا وضعت أوزان تعادل نصف حمل الميزان في أى وضع على كفتى البضائع والوزن فيجب الا يزيد الغلط على نصف المسموح به في حالة الحمل الكامل ومن أجل هذا الاختبار سيكون وضع الحمل كما يأتي : -

١	٥
٤ الاوزان ٢	٨ البضائع ٦
٣	٧
١ - ١ و ٥	٦ - ٤ و ٦
٢ - ٣ و ٥	٧ - ٤ و ٨
٣ - ٣ و ٧	٨ - ٢ و ٨
٤ - ١ و ٧	
٥ - ٢ و ٦	

٨ - حينما توضع اوزان تعادل الحمل الكامل في وسط الكفتين أو فوق سكاكين الذراع التي على الاطراف مباشرة فيجب ان يكون الغلط والحساسية مطابقا للمذكور في الجدول « ٨ » - « ٢ » .

٩ - الموازين الاوتوماتيكية أو الشبيهة اوتوماتيكية ذات الكفة أو الموازين ذات الكفة المزودة بجدول فروقات .

لا يجوز التصديق على أية موازين لاستعمالها في التجارة من الطراز المذكور أو ختمها اذا استوردت بعد تاريخ العمل بهذه اللائحة اذا طابقت بالمواصفات الآتية : -

(١) اذا كانت الميناءات مدرجة وتقل مسافة التقسيم عن ١/٦ ملليمتر وقيمة التقسيم أقل من ٥ جرامات اذا ما كان الحمل ٥٠٠ جرام أو أقل من عشرة جرامات اذا كان الحمل كيلو جرام واحد .

(ب) التقسيمات المتعددة بخلاف المصدق عليها من قبل مراقب الموازين والمكاييل والمقاييس .

(ج) اجهزة العيار .

(د) اجهزة زيادة الحمولة بخلاف المصدق عليها من قبل مراقب الموازين والمكاييل والمقاييس .

(هـ) الموازين التي ليست بها « ميزان موية » .

(و) الموازين التي ليست بها أرجل توازن ومثبتة بصواميل قفل .

(ز) الموازين التي ليست بها تعليمات واضحة من الصانع باللغة العربية أو اللغة الانجليزية أو باللغتين معا على الميناء ويجب ان يوافق مراقب الموازين والمكاييل على هذه التعليمات .

١٠ - ويجب ان يكون كل ميزان من هذا الطراز موضوعا على منضدة مسطحة واذا لم يكن في هذا الوضع فيمكن لضابط الموازين والمكاييل والمقاييس بعد اعطاء الانذار الكافي ان يطمس الختم .

١١ - الموازين الاتوماتيكية ذات الكفة أو أية موازين أخرى من هذه المجموعة يجب ان تطابق القواعد العامة في اللائحة المتعلقة بالموازين ذات الكفة ويجب المحافظة عليها من الضار والرطوبة بوضعها في صناديق محكمة القفل كذلك صيانتها وحفظها في حالة نظيفة ويجب ان تضبط فرملة المؤشر بطريقة تجعله يقف عن الاهتزاز بعد أقل من ٥ حركات .

١٢ - الغلط يجب الا يزيد الغلط في حالة المعايرة عن نصف قيمة أقل تقسيم على الميناء في حالة التقسيمات المترية .

الختم - يكون الختم بعد التصديق موضوعا على قطعة من الرصاص وفقا لاحكام هذه اللائحة .

١٤ - الموازين القباني : - يقصد بالميزان القباني هو الميزان المعلق بأقواس أو بدونها أو أية وسيلة أخرى لتعليق الميزان وهو مكون من ذراعين غير متساويين وتعلق البضائع التي يراد وزنها تحت الرافعة وتوازن بواسطة رمانة متحركة أو وزن متحرك أو الاثنين معا .

(١) يجب أن يكون كل ميزان قباني مستعملا في التجارة مزودا بعمود قوى يمنعه من الميلان

اربعمئة قسم ولا تعتبر موازين ياي بالرقم من انها مزودة ببيانات للضغط .

(٢) (أ) يحظر استعمال موازين الياي المتدلى الى اسفل فى التجارة ويجوز التصديق على موازين الياي المركبة من جزئين والتي يوضع فيها بعض الحمل على كفة عمودية والبعض الاخر على ميناء مستديرة ويجوز بالتالى ختم هذه الموازين .

(ب) موازين الياي التي تكون اقصى حملتها ١٥ كيلو جراما يجب ان يضاف اليها حامل ثابت .

(ج) يجب الا يرتفع المؤشر عن الميناء أكثر من ملليمترين والا يزيد سمك نهايته عن نصف ملليمتر .

(د) يجب أن تتساوى التقسيمات على ألا تقل المسافات بين التقسيمات الصغرى عن ١/٦ ملليمتر فى الموازين التي يكون اقصى حملها ١٥ كيلو جراما أما الموازين التي يزيد حملها عن ذلك فيجب ألا تقل المسافات بين التقسيمات الصغرى فيها عن ٣ ملليمترات .

(هـ) جدول بالتقسيمات الصغرى : -

الحمولة	الوزن الأقصى للقسم الواحد	أقل مسافة بين الأقسام
جرام	جرام	
٥٠٠ جرام	٥	١/٦ ملليمتر
١ كيلو جرام	١٠	
٥	٢٠	
١٠	٢٥	
١٥	٥٠	
٢٠	١٠٠	٣ ملليمترات
٤٠	١٠٠	
٥٠	٢٥٠	
٧٥	٢٥٠	
١٠٠	٥٠٠	
	كيلو جرام	
٢٠٠	١	٣ ملليمترات
٣٠٠	١	
٥٠٠	٢	
١٠٠٠	٤	
١٥٠٠	٤	
٢٠٠٠	٤	

بالحمل الكامل وكل عمود طوله أقل من ٧٥ سنتمترا يمكن أن يكون مربع الشكل بشرط أن يقع وتر ذلك المربع فى سطح عمودى أما العمود الذى طوله أكثر من ٧٥ سنتمترا أو أكثر فيجوز ان يكون مستطيل الشكل أو فى شكل T مقلوبة ويجب الا يكون ثمة جهاز توازن غير الحاجز الذى يحجز الرمانة عند طرف العمود كذلك يجب ان يكون عند علامة الصفر حاجز وفقا لهذه اللائحة لمنع الرمانة أو الرمانات من التحرك الى ما وراء علامة الصفر .

(٢) استعمال الموازين القبانى ذات الثلاثة شناكل تعليق أو التي تستعمل بالجهتين غير مسموح .

(٣) فى الموازين القبانى ذات التقسيمات المزدوجة يجب ان توضع التقسيمات على الوجهتين من العمود وبكيفية مضادة .

(٤) يجب ان يكون بالجنائز التي تعلق بها البضائع حلقات ملحومة ومثبتة على سلسلة قيد الحمل .

(٥) يجب ان تختبر كل التقسيمات مع وضع العمود فى سطح مستو .

(٦) يجوز اجراء الاختبار من أجل تحريك الوزن وتغير نسبة الرافعة وذلك بأن ترفع نهاية العمود أو تخفض مسافة تعادل نصف طول العمود من نقطة الارتكاز الى نهاية العمود - وذلك قبل اختبار الاغلاق .

(٧) ينطبق على جميع انواع الموازين القبانى القلط المسموح به وحساسية الموازين الموضحة فى الجدول رقم ٨ (٣) .

يختم الميزان القبانى بختم التصديق على قطعة من الرصاص فى كتف الميزان قرب علامة حملته واسم صانعه .

١٥ - (موازين الياي)

(١) موازين الياي هي كل الات الوزن التي يعلق الحمل فيها على ياي أو أكثر تشتغل وحدها أو مع حاملات أو ارجل أو مجموعة من الروافع وتكون فيها الكفة أو خطافات البضاعة فوق ميناء المؤشر أو تحتها .

(ملحوظة) تعتبر موازين اوتوماتيكية موازين الطبليّة الدقيقة التي لا تقل تقسيماتها عن

(٣) يجوز التصديق على الميناء ذات التقسيم المزدوج الموازين الياى بشرط أن تقسم دائرتها الخارجية بحسب المقاييس المترية وأن يكون القسم الأخير فى دائرتها الداخلية متمشياً مع أحد الأقسام الرئيسية فى السلسلة .

ولا يجوز التصديق الا اذا كانت التقسيمات الصغرى ممثلة للكسور فقط .

(٤) يجب أن يتم اختبار موازين الياى كلها وذلك باستعمال أوزان الاختبار الأساسية مباشرة حتى أقصى حمل للميزان ويجوز عند الاختبار استعمال كفة مناسبة ذات وزن معلوم .

(٥) (١) عندما تكون كفة البضاعة أو الطبلية متصلة بمؤشر يدار بالياى فيمكن معرفة الأغلاط الناتجة عن الوضع الذى تضع فيه البضاعة على الكفة أو الطبلية بتطبيق التعليمات الخاصة بالموازين ذات الكفتين أو موازين الطبلية .

(ب) لا تختبر حساسية موازين الياى ومع ذلك يجب أن يحرك المؤشر حتى يتذبذب قبل قراءة الغلط فى الميزان .

(ج) يجب الا يزيد الغلط المسموح به فى كل انواع موازين الياى على نصف مسافة التقسيم الصغرى على الميناء (راجع الملحوظة فى اسفل الجدول رقم ٨) .

(د) يوضع الختم على قطعة من الرصاص تربط الميناء ببرواز الميزان الرئيسى .

١٦ - موازين الطبلية - وموازين ربيع الطلونات - وموازين الطلونات - وموازين ذات الذراع الفوقى - وموازين البهائم المذبوحة وموازين اللبن .

(١) تنطبق التسمية المتقدمة على أى نوع من آلات الوزن يستعمل لإيجاد وزن البضائع أكثر من ٥٠ كج بواسطة مجموعة روافع مركبة تحمل طبلية أو حمالات أو قضبان أو مشابك أو فناطيس معدة لحمل البضائع التى يراد وزنها .

وتجهز هذه الآلة اما بذراع أو ميناء أو ربع دائرة لتأشير وزن البضائع ويجوز أن يزود الميزان بمجموعة من الاشياء المذكورة أو أن يزود بجهاز للتسجيل الآلى على تذكرة أو شريط يدار

أما باليد أو بقوة كهربائية أو الكترونية ويجوز ربط جهاز التأشير مباشرة بروافع الميزان أو وضعه على مسافة منها وتوصيلها بروافع متشعبة أو اعمدة مستديرة أو الاثنيين معا .

(٢) يجب أن تتمشى كل آلات الوزن من هذا النوع مع احكام هذه اللائحة من حيث قوتها ومناسبتها للاستعمال فى السودان وتركيب اجزائها كاللقم والسكاكين والرمانة واجزاء التوازن واجزاء التبادل .

(أ) يجب أن تكون كل اجزاء الميزان قوية حتى لا تنحني أو تلين تحت ضغط الاحمال العادية .

(ب) يجب أن تخلو كل الاجزاء المصنوعة فى قوالب أو الاجزاء الملحومة من أى ثقوب أو ثقوب محشوة أو اخطاء ناتجة عن الانكماش .

(ج) يجب أن تكون السكاكين كلها مثبتة تثبيتاً تاماً مع الروافع واللقم مثبتة على حوامل كما يجب أن تكون كل الشكوات أو الخطافات المشابك بحيث يمكن أن تنتظم فى خط مستقيم تلقائياً وان تكون صلبة قوية .

(د) حينما تكون السكاكين مركبة على قطعة لتجعلها مستقيمة ففى هذه الحالة يجب أن تكون هذه القطعة مكونة من جزء واحد ومركبة عليها السكين (عاشق معشوق) اما اذا كانت السكين مثبتة بترباس أو ترابيس فيجب أن يكون ذلك التثبيت وفقاً للطريقة المصدق عليها .

(هـ) يجب أن تزود اللقم باحتياطات تمنعها من الانحراف عن مواضعها على السكاكين كما تمنع اضطراب السكاكين على اللقم .

(و) لا يمكن التصديق على نقاط الارتكاز ذات البلى الا اذا اشتملت على وقاية من الاوساخ والرطوبة .

(ز) يجب أن يلاحظ فى تشغيل صندوق التوازن أو أى جهاز آخر للتوازن أن يكون تشغيله متوقفاً على استعمال مفتاح منفصل ، كما يجب الا تزيد حدود التوازن - فى حالة الزيادة أو النقصان - عن ¼٪ من الحمولة المؤشر بها على الميزان .

(ح) عندما يقف الميزان على أرجل لتسوية سطحه يجب أن يشتمل على ميزان ماء أو بندول للتأكد من دقة تلك التسوية .

(٣) أنواع المؤشرات :

(أ) في حالة الأوزان المعلقة يجب ان يشتمل الذيل على مفصلة تصل بين الشكوة وأسفل الذراع .

(ب) يقسم الذراع الى سلسلة من الكسور تنتهى كل منها بأحد ارقام الوحدات الآتية : -
٥ أو ١٠ أو ٢٠ أو ٥٠ أو ١٠٠ أو ٥٠٠ أو ١٠٠٠ .

(ج) وفي حالة تقسيم الذراع الى أعداد صحيحة من الأوزان يجب أن يشتمل كل قسم على أحد الأرقام السابقة أيضا .

(د) كل الأوزان المعلقة المناسبة تسرى عليها نصوص اللائحة المتعلقة بالأوزان التجارية العادية ويجب ان يكتب عليها رقم يربطها بصفة مستديمة بالميزان الذى تستعمل فيه . وأن تكتب عليها القيمة التى تعادلها (مثلا ٥٠ كج أو ٢٠٠ رطل أو غير ذلك) وهذا بالإضافة الى أية وسيلة لتوضيح قيمتها الأصلية .

(هـ) يجب أن تكون نسبة وزن الرمانة لوزن الموزونات أو نسبة وزن الذراع الفوقى لوزن وحدات الأوزان المعلقة بنسبة مايه لواحد .

(٤) - مؤشرات الأوزان غير المعلقة

(أ) يجب ان يكون الذراع صلبا اما بمساعدة ذراع للوقاية أو ذراع مقسم منفصل أو بغير مساعدة هذه الأشياء .

ويجوز ان تحفر النقاط التى تستقر فيها الرمانة على ذراع أو على ذراع جانبى أو ذراع يمكن لفة .

يجب ألا يشتمل الذراع الرئيسى على أكثر من سلسلة واحدة من تقسيمات مضاعفات الوحدات محفورة على صفحته العليا الا اذا تميزت كل سلسلة فى وضوح تام وانفصلت كل واحدة عن الأخرى بمسافة لا تقل عن ٥ ملليمترات ويجب

أن يكون لكل سلسلة سنة منفصلة فى الرمانة لتمييزها عن غيرها .

يمكن ان تصنع الاذرعة من الصلب أو الحديد غير القابل للصدأ أو التفاعل وان يكن شكلها مسطحا ومطليا .

يجب أن تكون التقسيمات الرئيسية وأرقامها مميزة فى وضوح تام والا تختلط مع التقسيمات الصغرى وأرقامها .

(ب) يجب ان تجهز الرمانة بوسيلة لرفع سنتها من التقسيمات المحفورة عندما يراد تحريكها وذلك لوقاية الحفر . كما يجب ان تجهزه بعلبة مقفلة لحفظ الرصاص المستعمل فى المعايرة .

(ج) يجب الا تتخذ أية وسيلة لتغيير حساسية الميزان الا بواسطة آلة خاصة .

(٥) - المؤشرات الاتوماتيكية والشبه الاتوماتيكية .

(أ) أى مؤشر من هذا النوع يجب ان يصاب من الغبار أو الرطوبة أما بغطاء مشمع أو الرطوبة أو صندوق .

(ب) لا يجوز للضباط اختبار ميزان من النوع الاتوماتيكي أو ختمه الا اذا كان مراقب الموازين قد سبق ان صادق على استعمال نوعه فى السودان .

(ج) لا يجوز التصديق على ميزان اذا كان مقبض القفل فيه أو مقبض تغيير الحمل من النوع الذى يمكن ايقافه فى نقطة فى وسط الميناء بحيث يؤثر وضعه فيها على التأشير على الميناء .

(د) يجب الا تزيد حمولة ذراع المعايرة عن نصف حمولة الميناء وحدها ويجب ان تتمشى التقسيمات الصغرى مع تقسيمات الميناء نفسها والا فيجب الا توجد أية تقسيمات على ذراع المعايرة ما عدا الرقم المحفور عند الصفر .

(هـ) يجب ان يشتمل ذراع الحمولة الاضافية على درجتين محفورتين احدهما عند الصفر والاخرى عند الحمولة القصوى وتكون بالمقاييس المترية فقط .

(و) يجب ألا تقل المسافة بين التقسيمات الصغرى فى كل الموازين الاتوماتيكية من هذا النوع عن ٣ مليمترات وفى حالة وجود تقسيم مزدوج على الميناء يجب ألا تقل المسافة بين الدائرتين الأساسيتين لكل من سلسلتى التقسيم عن ١٢ مليمتراً .

(ز) يجب ان تكون كل التقسيمات سوداء اللون على ميناء بيضاء وان يكون سمك التقسيمات الكبرى مساوياً لسمك الصغرى ويجب ان تكون أية كتابة أو تعليمات أو الحمولة القصوى للميزان سوداء وعلى الميناء نفسها .

(ح) لا تقل التقسيمات على الميناء المستديرة عن ٤٠٠ إلا ان عدد هذه الاقسام يتوقف على قطر الدائرة ويجوز فى بعض موازين الياى ان تكون الاقسام ٢٥٠ وان يزيد عددها كلما كبر القطر .

(ط) يجب الا يغطى المؤشر الارقام وانما يقابلها فقط . ويجب ان تحدد ذبذبات المؤشر بواسطة « بستم » زيت أو آلة ايقاف حتى لا تزيد ذبذبات المؤشر عن خمس ذبذبات قبل ايقافها .

(ى) وفى حالة الموازين ذات المؤشرات الضوئية يجب ان تكون مؤشراتهما متمشية مع شروط المؤشرات الاتوماتيكية الاخرى ويجب كذلك ان يراعى فى صنعها عدم تغيير تأشيراتها فى أية حالة مثل الارتفاع والانخفاض فى الضغط الكهربائى أو تقطع التيار وان تتخذ الاحتياطات الكافية لمنع الاصابة بالتيار لمن يشتغل بالميزان .

ويجب ان يكون وزن المعايير فى هذا النوع من المؤشر قريباً جداً من الوزن الحقيقى الذى يبينه المؤشر .

(ك) يجب ان يجهز أى ميزان اتوماتيكي بميناء بارز لتسجيل الوزن ويجب ان يراعى فى تصميمه ان يسجل ويقرأ موضع المؤشر عندما يكون الميزان غير محمل .

(ل) اذا كانت هناك مجموعة من الروافع الفوقية متصلة بمؤشر من أى نوع كان فيجب ان تتمشى مع الشروط المنطبقة على نوعها من الروافع وبالإضافة الى ذلك فيجب ان تكون هناك وقاية للعمود الموصل بين وحدة الحمولة ووحدة

المؤشر أو عمود المجاوزة وذلك اما بادخال هذا العمود فى انبوبة أو اتخاذ أى نوع آخر من الوقاية يرتفع الى ما لا يقل عن ٢/٥ متر ، ويجب ان تقفل دبائيس اللف فى هذه المجاوزة اقفاً محكماً .

٦ - مجموعة الروافع

الموازين ذات الصندوق القابل للتطبيق أو موازين التعيينات .

(أ) يجوز أن تزود الموازين ذات الصندوق بروافع كرنكات أو روافع مساعدة ويجب ان تكون البراويز اما من الصلب الناعم أو الخشب الناشف المجهز تجهيزاً كاملاً مناسباً أو الألواح الخشبية على أن يقوى اما بشرائط أو ألواح أو زوايا أو بأية طريقة أخرى .

(ب) يجب ان تزود بخطافات ذات صواميل قفل مهيأة بحيث تساعد فى تصحيح موضع غطاء الميزان عندما يفتح من وقت لآخر .

(ج) يجب ان يهيا الفراغ اللازم للتوصيلات النصفية للروافع أو لذيل الميزان أو العمود الموصل أو مشبكة كما يجب أن يهيا الفراغ اللازم لتحريك أى جهاز اقفال أو سقاطة عندما يفتح الميزان لاستعماله فى الوزن .

(د) يجب ان تثبت المشابك التى تحجز الغطاء مرفوعاً بواسطة صامولة ترباس مجهز ببيات أو بأية وسيلة أخرى لحفظها فى مكانها ولا تستعمل المسامير اللولبية الخشبية الا فى الاجزاء التى لا تتصل بالصندوق أو مفصلات الغطاء أو مشابك التثبيت .

النماذج الاساسية لموازين الطبلية .

(أ) يجوز ان يكون بالموازين ذات الطبلية طبليات مركبة من عدة أجزاء أو اعمدة مصنوعة من الحديد الصلب .

لا يجوز التصديق على طبليات خشبية وختمها فاذا كان قد سبق ان ختمت فلا يجوز اعادة ختمها الا بمصادقة مراقب الموازين .

(ب) يجوز عمل امتداد فى الطبلية الى ما وراء الصندوق بقطع قابلة للتطبيق أو ألواح صلبة

أو وضع لوح على السطح أو قفص على شرط ألا يزيد امتداد التوصيلة إلى ما وراء السكاكين عن ثلث المسافة بين السكاكين نفسها .

توضيح - إذا كان سطح الميزان مربعا ضلعه متر واحد يقوم على روافع اتساعها ٩٠ سم أى أن البعد بين منتصف احدى السكاكين إلى منتصف الأخرى ٩٠ سم - فيكون الاتساع الكلى للسطح مع جناحيه ١٥٠ سم .

(ج) يجب أن يكون الصندوق واقيا للروافع وغيرها من أجزاء الميزان الأخرى من الاوساخ والهواء كما يجب أن يكون الصندوق مستوى السطح ويقوم على سطح مستوى وأن يخلو من الانحراف أو الاهتزاز . يجب أن يغطى رأس العمود بغطاء محكم الربط وحينما يكون هناك ذراع موصل مكشوف فيجب أن يمنع من الاحتكاك مع البضاعة المراد وزنها باستعمال قضيب قوى أو أى مانع آخر .

(د) يجب أن يكون السطح قابلا للتحرك فى كل الاتجاهات وذلك اما باستعمال موصلات مقوسة أو بلى أو شكوات سهلة الذبذبة أو أى وسيلة أخرى .

(هـ) يجب أن يراعى فى الحامل عند رأس الذراع أن يمكن رأس الذراع من الذبذبة من أعلى إلى أسفل مسافة لا تقل عن واحد سم ولا تزيد عن ٢ سم فى كل من الاتجاهين ابتداء من نقطة التوازن وفى حالة الموازين التى تزيد حمولتها على ٢ طن (بالمقاييس المترية) يسمح بزيادة هذه المسافة إلى ٣ سم فى كل من الاتجاهين .

(و) يجب أن يربط الصندوق ربطا وثيقا إلى الذراع ويجوز أن يربط بواسطة مسامير لولبية داخلية أو أية وسيلة أخرى .

١٧ - موازين ربع الطلونات وموازين الطلونات

(١) لا يجوز أن يختم أى ميزان ربع طلونات أو ميزان طلونات إلا إذا كان قائما على أساس مستديم حسب المواصفات التى يذكرها مصنع الميزان . ويجب أن يزود هذا الأساس بوسائل تصريف المياه ووسائل تسهل التفتيش كما يجب أن يثبت برواز الميزان على أساسه قبل اجراء الاختبار .

(ب) عندما يوضع الميزان داخل حجرة للوزن فيجب ألا تقف أبواب الشبايك أو الأعمدة حاجزا بين اتجاه نظر من يستعمل الميزان من موضعه الذى يقف فيه إلى أى جزء من أجزاء الطبلية .

ويجب أن يكون للميزان تلتوار أو حاجزا من الاعمدة حتى تسير العربات المراد وزنها على الطبلية مباشرة ولا تمر من الركن إلى الركن .

(ج) إذا كان الميزان ربع الطلونات من النوع الأتوماتيكي أو شبه الأتوماتيكي فيجب أن يكون هناك فراغ بين عمود المؤشر أو خزانته وبين الطبلية - يجب أن يكون هذا الفراغ كافيا لوقوف مستعمل الميزان بحيث لا تتأثر البضاعة المراد وزنها أو القضبان الخلفية أو أى جزء آخر من أجزاء الميزان وكذلك يجب أن يكون هناك فراغ بين الحائط والمؤشر يكون كافيا لاجراء أى تغيير أو أى تحويل يحتاج إلى اجرائه .

(د) يجب أن يقام ميزان الطلونات على طريق مسطح أو ممر لا يقل طوله فى كل من جانبي الميزان عن ضعف طول الطبلية كما يجب أن تكون هناك احتياطات لتصريف المياه بعيدا عن الميزان حتى لا تتسرب المياه إلى أساسه ويجب أن يكون فى الأساس نفسه بالوعة أو أية وسيلة أخرى لتصريف المياه إذا تساقطت بداخله من الطبلية .

(هـ) يجب تثبيت القضبان حتى لا تؤثر على الميزان إذا تعددت .

١٨ - موازين اللبن بالجملة :

(١) يجب أن تتوفر فى موازين اللبن بالجملة الشروط الواردة فى هذه اللائحة بشأن الموازين الأتوماتيكية أو موازين الطبلية الأخرى كما يجب أن تكون صهاريج اللبن مصنوعة بطريقة تمكنها من تصريف كامل لكمية اللبن المتبقى بها تلقائيا .

(ب) يجب ألا يتأثر الميزان إذا كان فارغا أو يتأثر مؤشره إذا كان محملا بعملية تشفيل صمامات الضغط .

(ج) يجب أن تكون الصهاريج مركبة تركيبا

يمنعها من أن تميل اذا امتلأ جزء منها أو في أثناء عملية التفريغ .

(د) عندما تكون الميناء مقسمة تقسيما يعين وزن اللبن وحجمه معا فيجب ان تشتمل على جملة توضح القاعدة التي أجرى بها هذا التقسيم كان يكتب عليها عدد الجرامات التي تعادل للتر الواحد أو كسور الأبطال الانجليزية التي تعادل الجالون الواحد ويجب ان تكتب في مكان بارز على الميناء .

(هـ) يجب ان تكون هناك احتياطات كافية لمنع تجمع البخار على المؤشر أو اختامه ، وان تتخذ كذلك احتياطات لوقاية الروافع التي تقع فوق الصهاريج من البخار أو السوائل .

١٩ - الموازين الخصوصية .

(١) يجوز ان تختبر الموازين الخصوصية وتختتم اذا انطبقت عليها قوانين الموازين الاتوماتيكية أو موازين الطبلية أو غيرها من الموازين التي تكون من نوعها ويجب ان تجهز الموازين الخصوصية الاتوماتيكية أو موازين التذاكر بمقاييس مقسمة بحيث يعادل كل قسم ٥٠٠ جرام أو رطلا انجليزيا واحدا عندما تكون حمولتها ١٤٠ كج أو ٢٠ (ستون) ويجب الا تقل المسافة بين أى قسمين من ٧٦ ملليمتر .

٢٠ - موازين الطبلية بأنواعها :

(١) يجب على ضابط الموازين قبل اختبار أى ميزان أن يتأكد من أنه كامل من جميع نواحيه وأنه في حالة جيدة صالحة للعمل وأن تركيبه مطابق لنصوص هذه اللائحة وأنه مركب تركيبا صحيحا .

(ب) عند اختبار الميزان بوضع ربع حمولة الأقصى على أحد أركانه أو بالقرب من ذلك الركن يجب ألا يزيد الخطأ عنه - أو سلسلة الأخطاء عند تحريك الوزن من ركن الى آخر - على نصف الخطأ المسموح به بالنسبة الى نوع الميزان محل الاختبار حسب الجدول رقم (٨) .

(ج) ويجب أن يراجع وزن كل وزن من الأوزان المعلقة على حده على ميزان جنزير ثم بعد ذلك على ميزان الطبلية المخصصة له ثم توضع الأوزان دفعة واحدة على ذيل الميزان مع تحريك الرمانة الى آخر الذراع ووضع الحمل الأقصى على الميزان لاختبار حساسيته والخطأ الموجود فيه مع حمولة الأقصى ويراجع الجدول رقم (٨) لمعرفة الخطأ المسموح به في الميزان .

(د) وفي حالة الأوزان غير المعلقة تختبر الرمانة الصغرى ثم يختبر كل جدول أو رقم على الذراع الرئيسى على حده ويجب ان يلاحظ بدقة وقوع سنة الرمانة في كل جدول على حده وثباتها فيه كما يجب ان تكون الجداول نظيفة خالية من أى عطب .

(هـ) وفي حالة الموازين ذات الميناء يجب أن يختبر كل رقم من أرقامها على حدة بالوزن الذى يقابله ويجوز أن يستبدل أى وزن مفقود بما يعادله من الموازين المترية مع ملاحظة أن تكون هذه الموازين المترية على جانب عظيم من الدقة .

(و) تختبر اذرعة المعايرة قبل وضع الحمل الذى يعادل ما تبينه الميناء أو أى أوزان أو اضافات لتغيير الحمولة وكذلك بعد وضع ذلك الحمل ويجب اختبار الآلة بوضع الحمل الكامل لها وان تبين هذه الحمولة على الميناء بطريقة ثابتة وان يعود المؤشر الى الصفر عند ازالة اوزان الاختبار وايقاف عمل الرمانات أو الأوزان الاضافية الأخرى .

(ز) يوضع ختم التصديق مع تاريخه على قطعة الرصاص وفقا لنصوص هذه اللائحة .

٢١ - اختتام المعايرة والطمس المستعملة .

(١) يجب أن يكون ختم التصديق الذى يوضع على أية آلة وزن أو قياس عند التأكد من صحتها وفقا لمفهوم القانون وهذه اللائحة كالآتى : -

(١) حرفى (س ج) متشابكين باللغة العربية ورقم خاص لكل ضابط من ضباط الموازين والمكاييل والمقاييس (١) .

(١) مستبدلة بالتشريع نمرة ٢٧ لسنة ١٩٧٠ ملحق التشريع للغازية العدد ١١١٠ فى ١٥/١٠/١٩٧٠ وبموجبه

الغيت الفقرتان (١) ، (ب) واعيد ترقيم البنود التالية .

(ب) هذا بالإضافة الى التاريخ مثلا ٥٥/٣
بالأرقام الانجليزية .

(ج) رقم للتعرف بالميزان اذا لزم .

(د) يسلم الختم للضابط بمثابة عهدة
شخصية ويكون مسئولاً عنه مباشرة ويحمله
معه الى أى جهة ينقل اليها . (١)

يجب ان يوضع التصديق أو الرفض على جزء
رئيسي من الميزان لا يمكن ان يستعمل بدونه
ويجب الا يكون الختم على الكفتين أو على غطاء
الميزان .

يجب مراعاة النصوص المنطبقة من هذه
اللائحة في كل الحالات كما يجب الاحتفاظ
بالوقائع في مذكرة العمل وفي دفتر تسجيل
المعايرة والاختام .

(٢) يجب ان يكون ختم الرفض في شكل
نجمة ذات ستة اذرع (※) .

(٣) يجب وضع ختم الرفض على ختم
التصديق السابق بحيث يمحوه محو تاما .

٢٢ - طريقة تقديم آلات الوزن أو المقياس
للمعلومية والختم أو إعادة الختم حسب المادة
٢٨ من القانون .

(١) يمكن لضابط الموازين ان يستدعى كل
الأشخاص الذين يملكون أو يستعملون آلات
وزن أو مقياس في منطقته لتقديم موازينهم أو
مقاييسهم في ميعاد يحدده لهم . وذلك اما
باعلان يلصق على لوحة اعلانات السلطات
المحلية بمنطقتهم أو بارسال اخطارات فردية
كتابة الى كل تاجر .

(١) على انه يجب على الضابط ان يطلب
تقديم كل آلات الوزن والمقياس في ساعات عمل
التاجر العادية الا اذا اتفق معهم على موعد
آخر .

(ب) يجب الا تقل مدة الاخطار على ٤٨ ساعة .

(ج) يجب الا يطلب الضابط تقديم أية آلة
وزن أو مقياس يكون وزنها الكلى أكثر من
١٠٠ كج . أو أية آلة ينتج من تحريكها

بالوسائل المعروفة أى عطل أو خلل فى ضبطها
أو فقدان بعض اجزائها أو تدفق بعض السوائل
منها أو أى اختلال آخر .

(د) لا يجوز للضابط أن يطلب تقديم أية آلة
وزن أو مقياس الا بناء على المادة ٢٩ ، اذا اثبت
مالكها أو مستعملها انها سبق تقديمها بناء على
المادة ٢٨ مرة فى خلال الشهور الست الأخيرة .

(هـ) لا يجوز للضابط ان يطلب من أى تاجر
تقديم أى آلة وزن أو مقياس الى أى مكتب
يزيد بعده على ٥٠ كيلو مترا من مقر عمل ذلك
التاجر الا بعد موافقة التاجر نفسه .

٢٣ - الرسوم التى تدفع عن المعايرة والختم
والخدمات الأخرى .

(١) حددت رسوم المعايرة والختم لاية آلة
للوزن أو القياس وفقا لكشف الرسوم المبين فى
الجدول رقم ٩ (٢) .

(ب) تشمل الرسوم المتقدمة تكاليف ترحيل
نماذج الموازين والمكاييل والمقاييس المعمول بها
وتكاليف انتقال ضابط الموازين والمكاييل
والمقاييس أو أى من مساعديه الى محل مقدم
الطلب . على انه اذا كانت وسيلة النقل مقدمة
لاى سبب من مقدم الطلب ذاته فلا يكون له الحق
فى تقاضى أى أجر أو المطالبة بأى تخفيض فى
الرسوم أو باستردادها مقابل وسيلة النقل
المتقدمة (٣) .

(ج) يقوم وكيل وزارة التجارة والتموين أو
أى شخص يخوله لهذا الغرض باصدار الايصالات
الرسمية عن الرسوم الواجب دفعها (٤) .

٢٤ - اختتام الرفض على آلات الوزن أو
المقياس غير المنضبطة .

(١) يجب على الضابط عند التفتيش على
أية آلة وزن أو مقياس فى أى محل تجارى
أو عند إعادة المعايرة فى أى مكان خاص
بالموازين والمقاييس أن يطمس ختم المصادقة
على أية آلة غير منضبطة أو لا تنطبق عليها
الشروط المذكورة فى هذه اللائحة أو أية آلة
لا يجوز ختمها بناء على تلك اللائحة . أدرجة

(١) مضافة بالتشريع نمرة ٣٧ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه .

(٤،٣،٢) مستبدلة بالتشريع نمرة ٣١ لسنة ١٩٦٧ ملحق التشريع الخاص للغازيتة العدد ١٠٥٠ فى ٣٠/١٢/١٩٦٧

٢٦ - الحبز :-

(١) الحبز المذكور في هذه المادة يشمل كل أنواع الحبز مهما كانت طريقة صنعه أو شكله أو خبزه أو تكوينه النهائي ويشمل أيضا كل أنواع الحبز التي يزيد وزنها على ٧٥ كيلو جراما أو تزيد قيمتها بالقطاعي على خمس مليمات ولا يجوز استثناء أنواع الحبز التي يضاف اليها السكر أو مواد سكرية أو اللبن أو مسحوق اللبن أو الملح أو الزيت أو أية محسنات أخرى . (٣)

(٢) يجوز للضابط التدخل اثناء بيع أى خبز يقصد مراجعة وزنه ، وفي حالة اكتشاف أى عجز في الوزن فللضابط الحق في شراء الخبز من صاحبه وفي حالة الرفض يجوز له أن يحتفظ به .

(٣) يجب على الضابط الا يكتفى بوزن رقيق واحد وانما بوزن عددا كافيا من الأرغفة التي يجدها في المخبز أو الدكان أو أى مخزن أو مستودع له بعملية تسليم ذلك الخبز .

(٤) على كل بائع خبز أن يحتفظ بميزان دقيق مختوم وبأوزان مناسبة لوزن الخبز في مكان ظاهر من دكانه أو موضعه الذي يبيع فيه .

٢٧ - لحوم الجزارة بما في ذلك العفش :-

(١) يشمل لحم الجزارة أى نوع من اللحم يستهلكه الناس ويشمل القلب والكبد والكلى واللسان والفخذ والرقبة والمخ والذنب والرأس والأرجل وكل اجزاء الحيوان التي توكل سواء أكانت ناضجة نضجا كاملا أو غير كامل أو كانت منقاة أو مملوحة أو منظفة أو كانت غير ناضجة أو كانت تفرز عند بيعها أو تخلط الا انه يجب ملاحظة ان هذه المادة لا تنطبق على اللحم المجهز ليؤكل في نفس المحل التجارى الذي يباع فيه .

(٢) اذا بيع أى لحم حسب التعريف المذكور اعلاه الى أى انسان وتأخر التسليم لأى سبب من الأسباب أو سلم اللحم الى المشتري بواسطة البائع نفسه أو خادمه في محل المشتري فيجب أن ترفق مع اللحم عبارة توضح السعر الذى بنى

حدود الغلط المسموح به عند التفتيش فى أسفل الجدوال من رقم (١) الى (٨) .

(ب) يطمس ختم المصادقة بوضع ختم الرفض فى شكل نجمة .

(ج) كل الآلات التي توجد عليها النجمة سواء وضعت منفردة أو بطمس ختم التصديق لا تعتبر مختومة بختم التصديق وفق مفهوم المادة ٢٢ (١) من القانون .

(د) عندما تكون اختام التصديق موضوعة فى اكثر من مكان واحد لحماية الضبط أو وقاية أى جزء من اجزاء الآلة ثم يوضع ختم الرفض على أى من هذه الاختام فان هذا الاجراء يدل على أن الآلة غير مختومة .

٢٥ - حظر مزاوله مهنة الوزن والقبانة بدون

ترخيص .

(١) لا يجوز لأى شخص أن يزاول مهنة وزان عمومى أو كىال عمومى أو وزان قانونى ما لم تكن فى حوزته رخصة من وزارة التجارة والصناعة والتموين تتيح له ذلك . ولوزارة التجارة والتموين أن لا تمنح الرخصة المذكورة ما لم يجتز ذلك الشخص امتحانا تقرره تلك الوزارة بعد دفع الرسوم المقررة . (١)

(ب) يجب على هذا الشخص أن يقدم أوزانه وموازينه ومقاييسه للمعايرة والختم حسب المادة ٢٢ من قانون الموازين والمكاييل والمقاييس لعام ١٩٥٥ مرة فى كل سنة ويجب أن يقدم كل موازينه ومقاييسه للتفتيش اذا طلب منه ذلك ضابط الموازين والمقاييس فى أثناء ساعات العمل .

(ج) على الوزانيين القانونيين ان يحتفظوا بسجلات للبضائع التي يوزنونها ويجب عليهم ان يقدموا هذه السجلات للتفتيش وأن يسمحوا باستخراج نسخ من سجلاتهم اذا لزم الحال .

(د) تسرى الرخصة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة لمدة ثلاث سنوات ويجوز تجديدها بعد دفع الرسوم المقررة . (٢)

(١) معدلة بالتشريع نمرة ٣١ لسنة ١٩٦٧ ملحق التشريع الخاص للفايزية العدد ١٠٥٠ فى ١٩٦٧/١٢/٣٠

(٢) مضافة بالتشريع نمرة ٣١ لسنة ١٩٦٧ ملحق التشريع الخاص للفايزية العدد ١٠٥٠ فى ١٩٦٧/١٢/٣٠

(٣) مستبدلة بالتشريع نمرة ٤٥ لسنة ١٩٧٠ ملحق التشريع للفايزية العدد ١١١١ فى ١٩٧٠/١١/١٥

عليه ثمن كمية اللحم المشتراه وعلى بائع اللحم أو حامله ان يسمح لضابط الموازين بمراجعة صحة تلك العبارة ويجب على مالك اللحم ان يسمح لضابط الموازين اذا لزم الأمر بأن يشتري ذلك اللحم اذا كان لديه سبب معقول يجعله يعتقد بأن هناك مخالفة ما ارتكبت .

(٣) وعلى بائع اللحم بالجملة أو القطاعي أن يساعد أو ينتدب مساعده ليساعد الضابط في وزن أى لحم يطلب منه وزنه وفقاً لأحكام هذه المادة .

٢٨ - استعمال آلات وزن أو مقياس لم تعير .

اذا أقام شخص أية آلة وزن أو مقياس بصفة ثابتة بواسطة صانع أو مصلح مرخص في موضع يجاوز بعده ٢٥ كم من مكتب الموازين والمقاييس بالمنطقة ثم طلب ذلك الشخص بكتاب مسجل حضور ضابط الموازين ولم يتمكن الضابط من الحضور على الفور لمعايرة الآلة المذكورة ففي هذه الحالة يمكن ارجاء تنفيذ نص المادة ٢٢ (١) من القانون لمدة ٤٥ يوماً وفي اثنائها يجوز لصاحب آلة الوزن أو المقياس استعمالها في اغراض تجارته وذلك على شرط .

(١) ان يقوم بإبلاغ ذلك في اقرب فرصة الى مدير وزارة التجارة والصناعة والتموين .

(ب) وعلى الضابط معايرة الآلة وختمها في مكانها الذي أقيمت فيه في اقرب وقت مستطاع بعد استلامه اخطار مالك الآلة .

(ج) يجب على الصانع أو المصلح المرخص أن يعطى مالك الآلة شهادة بدقة الآلة تشمل نتائج الاختبارات التي اجراها بمجرد اقامتها وبممرتها وبموضعها الذي اقيمت فيه بالضبط ويجب أن ترسل نسخة من هذه الشهادة فوراً الى مدير وزارة التجارة والصناعة والتموين .

٢٩ - ويجب أن تتوفر في كل من يقدم طلباً لاستيراد آلات وزن أو مقياس الشروط التالية : -

(١) يجب أن يقدم الطلب من صورتين على أرائيك تصرف من وزارة التجارة والصناعة والتموين : -

(ب) يجب أن يوضع على الطلبات : -

(١) القطر الذي يراد الاستيراد منه .

(٢) اسم الصانع وعنوانه .

(٣) مواصفات الصانع بالتفصيل .

(٤) اذا كان الجهاز المستورد من نوع كثر استيراده الى السودان قبل العمل بهذه اللائحة فيجب أن تكتب : -

(٥) تصريح مؤداه ان هذا النوع من الموازين أو المقاييس لم يسبق أن رفض اصدار شهادة عنه بصلاحيته للاستعمال في السودان .

(٦) اذا كان النوع المراد استيراده حائز على : -

(١) شهادة من مصدر يعتمد عليه بأن ذلك النوع صالح للاستعمال التجاري في القطر المراد الاستيراد منه ، فيجب كتابة رقم تلك الشهادة وعنوان ذلك المصدر .

(ب) أوصاف مواصفات قياسية من مصدر مستقل فيجب كتابة رقم هذه المواصفات .

(ج) شهادة من قسم الموازين بوزارة التجارة والصناعة والتموين بالسودان بصلاحية استعماله في السودان فيجب كتابة رقم تلك الشهادة .

(٧) عندما يريد المورد استيراد نوع جديد من الموازين أو نوع معقد منها فيجب أن يذكر : -

(١) توفر الخبرة الكافية لاقامة الميزان وضبطه .

(ب) وجود قطع الغيار الكافية عنده للميزان أو المقياس أو أنه طلب هذه القطع مع طلب الميزان أو المقياس .

(ج) انه سيراعى المواصفات الاساسية للميزان .

(٨) اسم المكتب الذي سيقدم اليه الميزان للمعايرة والختم .

(٩) اسم ميناء ورود آلة الوزن أو المقياس والجهة التي يصل اليها مع اسم المستورد الكامل وعنوانه ووكيله ان كان له وكيل .

(١٠) استعداد المورد لأن يعيد . تصدير أية آلة لا تنطبق أحكام لوائح حكومة السودان عليها أو لا يمكن أن تعتبر مطابقة لتلك اللوائح .

- ٣٠ - (١) على كل من يرغب فى الحصول على رخصة تصليح أو صنع الموازين والمكاييل والمقاييس : - (١)
- (أ) أن يجتاز الامتحان المخصص الذى يعقده الوكيل أو من ينوب عنه ، و
- (ب) أن يدفع رسم أمتحان مقداره واحد جنيه سودانى قبل الجلوس للامتحان ، و
- (ج) أن يدفع رسماً للرخصة مقداره جنيهان سودانيان .
- (د) أن يدفع رسماً مقداره واحد جنيه عند طلب استخراج بدل فاقد للرخصة . (٢)
- (٢) على كل من يحمل رخصة لتصليح أو صنع الموازين والمكاييل والمقاييس أن يجدد الرخصة لكل سنتين وأن يدفع رسم تجديد قدره جنيهان سودانيان .
- (٣) للوكيل أن يسحب أية رخصة خالف حاملها أى نص من نصوص قانون الموازين والمكاييل والمقاييس أو لوائحه الصادرة بمقتضاه أو تأخر عن تجديدها مدة عام أو أكثر ، .

الجدول رقم (١)

الاعلاط المسموح بها وفقاً لنصوص المادة (٦٥) من القانون الكيلو جرامات .

الغلط المسموح به فى الاوزان عند المعايرة بالمجرامات			
الاوزان	اوزان الحديد	اوزان النحاس الاصفر	اوزان النحاس الاصفر الدقيقة
٢٠ ك ج	٣٠٠٠ مليجرام	١٥٠٠ ملجرام	٥٠٠ مليجرام
١٠ ك ج	٢٠٠٠ مليجرام	١٠٠٠ ملجرام	٢٥٠ مليجرام
٥ ك ج	١٠٠٠ مليجرام	٥٠٠ ملجرام	١٥٠ مليجرام
٢ ك ج	٦٠٠ مليجرام	٣٠٠ ملجرام	٨٠ مليجرام
١ ك ج	٢٠٠ مليجرام	١٠٠ ملجرام	٥٠ مليجرام
٥٠٠ جرام	١٠٠ مليجرام	٥٠ ملجرام	٢٠ مليجرام
٢٠٠ جرام	٦٠ مليجرام	٣٠ ملجرام	١٠ مليجرام
١٠٠ جرام	٥٠ مليجرام	٢٠ ملجرام	٧ مليجرام
٥٠ جرام	لا يسمح بأوزان الحديد هنا	١٥ ملجرام	٥ مليجرام
٢٠ جرام		١٠ ملجرام	٣ مليجرام
١٠ جرام		٨ ملجرام	٢ مليجرام
٥ جرام		٨ ملجرام	٢ مليجرام
٢ جرام		٥ ملجرام	١ مليجرام
١ جرام		٤ ملجرام	
٥٠٠ ملجرام		٢ ملجرام	الغلط المسموح به هنا صغير لا يحسب
٢٠٠ ملجرام		١ ملجرام	
١٠٠ ملجرام		١ ملجرام	
٥٠ ملجرام		٠.٥ ملجرام	
٢٠ ملجرام		٠.٢ ملجرام	
١٠ ملجرام		٠.١ ملجرام	
٥ ملجرام		٠.٥ ملجرام	
٢ ملجرام		٠.٠٥ ملجرام	
١ ملجرام		٠.٠٥ ملجرام	

(١) مضافة بالتشريع نمرة ٣٧ لسنة ١٩٧٠ ملحق التشريع للغازية العدد ١١١٠ فى ١٥/١٠/١٩٧٠ .

(٢) مضافة بالتشريع نمرة ٣٨ لسنة ١٩٧٢ ملحق التشريع للغازية العدد ١١٣٤ فى ١٥/٨/١٩٧٢ .

الغلط المسموح به في الاوزان

الاوزان	أوزان الحديد	أوزان النحاس الأصفر	أوزان النحاس الأصفر الدقيقة
٥٠ رطل	٣٠٠٠ ملجرام	١٥٠٠ ملجرام	
٢٠ رطل	٢٠٠٠ ملجرام	١٠٠٠ ملجرام	
١٠ رطل	١٠٠٠ ملجرام	٥٠٠ ملجرام	
٥ رطل	٦٠٠ ملجرام	٣٠٠ ملجرام	
٢ رطل	٢٠٠ ملجرام	١٠٠ ملجرام	
١ رطل	١٠٠ ملجرام	٥٠ ملجرام	
$\frac{1}{2}$ رطل	٦٠ ملجرام	٣٠ ملجرام	
$\frac{1}{4}$ رطل	٥٠ ملجرام	٢٠ ملجرام	
٢ اوقية	لايسمح بأوزان الحديد هنا	١٥ ملجرام	
١ اوقية		١٥ ملجرام	
$\frac{1}{2}$ اوقية		١٠ ملجرام	
$\frac{1}{4}$ اوقية		١٠ ملجرام	
١ درهم		٨ ملجرام	

الغلط الموضح في الجدول رقم (١) يمكن السماح به في كل الأوزان الجديدة أو الأوزان المصلحة أو الأوزان التي أعيد ضبطها وتقديمها للمعايرة أو لتحديد المعايرة هذا الغلط يسمح به حالة الزيادة فقط ولا يسمح به في حالة النقصان .

وعند التفتيش يسمح بنصف هذا الغلط في حالة الزيادة وبنصفه في حالة النقصان ، أما اذا زاد الغلط عن هذا المقدار فعلى ضابط الموازين أن يحو ختم المصادقة ويضع بدله اشارة الرفض .

الجدول رقم (٢)

الغلط المسموح به في مقاييس الأطوال عند المعايرة

المقاييس	المقاييس ذات الأطراف	المقاييس الخطية الشرطان أو المعادن	الجنائز وشرطان المشمع والمقاييس المعدنية
٥٠ متر		١٠ ملليمتر	٢٥ ملليمتر
٢٠ متر		٧.٥ ملليمتر	١٥ ملليمتر
١٠ متر		٥ ملليمتر	١٠ ملليمتر
٥ متر		٢ ملليمتر	٥ ملليمتر
٢ متر	٢ ملليمتر	١ ملليمتر	
١ متر	١ ملليمتر	٠.٥ ملليمتر	
١ ذراع أو ٨ سم	٠.٥ ملليمتر		

الغلط الموضح في الجدول رقم (٢) يسمح به عند المعايرة في حالة الزيادة فقط ، ولا يسمح به في حالة النقصان .

وعند التفتيش يسمح بضعف هذا الغلط في حالة الزيادة وبنصفه في حالة النقصان .

الجدول رقم (٣)

الغلط المسموح به في المكاييل عند المعايرة

الخطأ المسموح به	معادلة بالوحدات المترية	معادلة بالكيل	الكيل
٢٠٠ مليلتر	١٦ر٥ لترا		الكيلة ٠ ٠ ٠
١٠٠ مليلتر	٨ر٢٥ لترا	$\frac{1}{2}$ كيلة	الربع ٠ ٠ ٠
٥٠ مليلتر	٤ر١٢٥ لترا	$\frac{1}{4}$ ربع	الملوء ٠ ٠ ٠
٥٠ مليلتر	٢ر١٢٥ لترا	$\frac{1}{2}$ ملوة	القدح ٠ ٠ ٠
٢٠ مليلتر	١ر٠٣١٢٥ لترا	$\frac{1}{2}$ قدح	نصف القدح ٠

- ملحوظة : - لا يسمح بالمكاييل المكتوب عليها «قيراط» أو «مد» أو «نصف ربع» .
- الغلط المسموح به في الجدول رقم (٣) يسمح به عند المعايرة في حالة الزيادة فقط ولا يسمح بها في حالة النقصان .
- وعند التفتيش يسمح بضعف هذا الغلط في حالة الزيادة وبنصفها في حالة النقصان .

الجدول رقم (٤)

الغلط المسموح به في مقاييس السوائل عند المعايرة

المقاييس الحجري أو الزجاجي بخلاف مقاييس الادوية	المقاييس المعدنية	السعة
٢٠٠ مليلتر	٥٠ مليلتر	١٠ لترات
٨٠ مليلتر	٥٠ مليلتر	٥ لترات
٤٠ مليلتر	٢٠ مليلتر	٢ لترات
٢٠ مليلتر	١٠ مليلتر	١ لتر
٨ مليلتر	٥ مليلتر	٥٠٠ مليلتر
٨ مليلتر	٢ مليلتر	٢٠٠ مليلتر
٨ مليلتر	٢ مليلتر	١٠٠ مليلتر
٨ مليلتر	١ مليلتر	٥٠ مليلتر
٨ مليلتر	١ مليلتر	٢٠ مليلتر
٨ مليلتر	١ مليلتر	١٠ مليلتر
٨ مليلتر	١ مليلتر	٥ مليلتر

٧٥ ملليمتر	٧٥ ملليمتر	٥ جالونات
٥٠ ملليمتر	٥٠ ملليمتر	٤ جالونات
٥٠ ملليمتر	٥٠ ملليمتر	٢ جالونات
٢٥ ملليمتر	٢٥ ملليمتر	١ جالونات
٢٥ ملليمتر	٢٥ ملليمتر	$\frac{1}{2}$ جالونات
١٢ ملليمتر	١٢ ملليمتر	١ كوات
١٢ ملليمتر	١٢ ملليمتر	١ باينت
١٢ ملليمتر	١٢ ملليمتر	$\frac{1}{2}$ باينت أو ١٠ أوقية سوائل

١/٤	باينت أو ٥ أوقية سوائل	٨ ملليمتر	١٢ ملليمتر
٢	أوقية سوائل	٢ ملليمتر	
١	أوقية سوائل	١ ملليمتر	
٥	أرطال سوائل	٢٥ ملليمتر	المقاييس والمكاييل التي
٤	أرطال سوائل	٢٥ ملليمتر	بها حواف وغير مقسمة
٢	أرطال سوائل	٢٥ ملليمتر	
١	أرطال سوائل	١٢ ملليمتر	
١/٢	أرطال سوائل	١٠ ملليمتر	
١/٤	أرطال سوائل	٦ ملليمتر	
١/٦	أرطال سوائل	٣ ملليمتر	
١/٢	أرطال سوائل	٣ ملليمتر	

يسمح فقط بنصف الغلط السابق في حالة الزيادة في مقاييس الخمور والمشروبات الروحية .
ولا يسمح بهذا الغلط الا في حالة الزيادة فقط .
وعند التفتيش يسمح بنصف الاغلاط السابقة عند الزيادة ولا يسمح باى غلط في حالة
النقصان .

« الجدول رقم (٥) »

الغلط المسموح به عند المعايرة مقاييس البترول والزيوت

طلعات البترول من نوع الفلوميتر	١/٢ من الحجم المراد قياسه في حالة الزيادة فقط .
طلعات ذات البساتم والنوع البسيط	١ من الحجم المراد قياسه في حالة الزيادة فقط .
آلات تعبئة الصفائح	تعامل كل وحدة معاملة مقياس بسيط لنفس الوحدة .
آلات تعبئة البراميل	١/٢ من الحجم المراد قياسه في حالة الزيادة فقط .
المقاييس التي سعتها ٥٠ جالون أو أكثر المستعملة لاختبار غيرها	١/٢ في حالة الزيادة فقط

الجدول رقم (٦)

الغلط المسموح في مقاييس احجام الادوية والعطور في تجارة الجملة والقطاعي أو المقاييس
الزجاجية في المعامل . وهذا الغلط يسمح في كل من حالتى اختبارات المعايرة واختبارات التفتيش .
والمقاييس المتريه هنا يجب أن تكون بالملليمتر لا بالسنتيمتر المكعب .

الخطأ المسموح به في حالتى الزيادة والنقصان بالمليمترات	قطر القياس الداخلى عند خط التدريج المراد اختباره بالمليمترات
١٢ مليمتر	١٢٠ مليمتر
١٠ مليمتر	١١٠ مليمتر
٨.٥ مليمتر	١٠٠ مليمتر
٧ مليمتر	٢٠ مليمتر
٦ مليمتر	٨٠ مليمتر
٤.٥ مليمتر	٧٠ مليمتر
٣.٥ مليمتر	٦٠ مليمتر
٢ مليمتر	٥٠ مليمتر
١.٥ مليمتر	٤٠ مليمتر
٠.٨ مليمتر	٣٠ مليمتر
٠.٣ مليمتر	٢٠ مليمتر
٠.٢ مليمتر	١٠ مليمتر
٠.١ مليمتر	٥ مليمتر

ويسمح بنصف هذا الغلط فى المقاييس المخروطة الشكل التى يزيد قطرها على أربعين مليمترا .

« الجدول رقم (٧) »

الغلط المسموح به فى الموازين الحساسة طراز(أ) المزودة برافعة لفصل السكاكين واللقم عند المعاييرة

حساسية الميزان	الخطأ	حمولة الميزان
١٥٠ مليمجرام عن كل خط تدريج	١٠٠ مليمجرام	٢٠ كج
٥٠ مليمجرام عن كل خط تدريج	٣٥ مليمجرام	٥ كج
١٥ مليمجرام عن كل خط تدريج	١٠ مليمجرام	١ كج
٣ مليمجرام عن كل خط تدريج	٢ مليمجرام	٢٠٠ جرام
١.٥ مليمجرام عن كل خط تدريج	١ مليمجرام	٥٠ جرام

« الجدول رقم (٨) »

الغلط المسموح به عند معايرة الموازين

الدرجة الأولى : - موازين الذهب والفضة
والأحجار الكريمة والأدوية .

الغلط : ١ من ٢٥٠٠ من الحمولة المكتوبة على
الميزان .

الحساسية : ١ من ٥٠٠٠ من الحمولة
المكتوبة .

الدرجة الثانية : - الموازين التجارية لكل
السلع التى تقل عن ٥٠ كج .

الغلط : ١ من ٥٠٠ من الحمولة المكتوبة .
الحساسية : ١ من ٥٠٠ من الحمولة
المكتوبة .

الدرجة الثالثة : - الموازين التجارية لكل
السلع بين ٥٠ كج و ١٠٠٠ كج .
الغلط : ١ من ١٠٠٠ من الحمولة المكتوبة .
الحساسية : ١ من ٢٠٠٠ من الحمولة
المكتوبة .

الجدول رقم (٩) (١)
الرسوم المقررة لمعايرة وختم الموازين
والمكاييل والمقاييس والآلات الوزن والكيل
والقياس

(١) مقاييس الأطوال :

الرسوم	غير القسمة
٢٥ مليما	ما يجاوز مترين
٢٥ مليما	ما يجاوز مترا واحدا
١٠ مليمات	المتر وما دونه
القسمة :	
٥٠ مليما	ما يجاوز مترين
٣٠ مليما	ما يجاوز مترا واحدا
٢٥ مليما	المتر وما دونه

(عندما يكون المقياس الطولي مقسما بأكثر من نوع واحد من التقسيمات ففي هذه الحالة تدفع الرسوم عن كل نوع من التقسيمات على حدة) .

الدرجة الرابعة : - موازين خشب الوقود والسبك بالجملة والعلف الناشف والقحم النباتي والثلج .

الغلط والحساسية : ١ من ٥٠٠ من الحمولة المكتوبة .

عندما تكون هناك صعوبة عملية في معرفة هذه الأغلط فيجب رفع هذه الحالة بتفاصيلها الى المدير بواسطة مراقب الموازين .

يسمح لغلط لا يزيد عن نصف خطوط التقسيم الصغرى في الموازين ذات الميناء أو الموازين الأتوماتيكية أو شبه الأتوماتيكية بما في ذلك موازين الياي .

وعند التفتيش يسمح بغلط يساوى ضعف الأغلط السابقة في حالتى الزيادة والنقصان الا في حالة موازين الدرجة الرابعة فان الغلط المسموح به فيها وحساسيتها يجب الا يزيد من ١ من ٣٠٠ من الحمولة المكتوبة .

(١) مكاييل السوائل

الرسوم	غير المقسمة
١٥٠ مليما	ما يجاوز ٣٢ جالونا أو ١٥٠ لترا
١٠٠ مليما	ما يجاوز ٧ جالونات ويقل عن ٣٢ جالونا (أو يجاوز ٥٠ لترا ويقل عن ١٥٠ لترا)
٥٠ مليما	ما يجاوز جالونا والى سبعة جالونات
٢٥ مليما	ما يجاوز البايينت والى الواحد (أو نصف لتر الى ٥ لترات)
١٠ مليمات	بايينت أو ¼ لتر وما دونه

(لا تقبل معايرة وختم مكاييل السوائل المقسمة ما عدا تلك المذكورة ادناه في الفقرة (ج))

٢٥ مليما	(ب) مكاييل النواشف (للحبوب)
٢٥ مليما	كيلة (١٦ر٥ لترا)
٢٥ مليما	ربع (٨ر٢٥ لترا)
١٠ مليمات	ملوة (٤ر١٢٥ لترا)
	قدح (٢ر٠٦٢٥ لترا) وما دونه

١٠٠ مليم	(ج) المكاييل المستعملة في الصيدلة
٤٠ مليما	ما يجاوز ٥٠٠ مللتر
٢٥ مليما	٥٠٠ مللتر وما دونه
	عن كل ١٠ تقسيمات فرعية

(١) مستبدلة بالتشريع نمرة ٢٧ لسنة ١٩٦٨ ملحق التشريع للفايزية العدد ١٠٦٨ في ١٥/١٢/١٩٦٨ وكان قد أضيف هذا الجدول لأول مرة بالتشريع نمرة ٣١ لسنة ١٩٦٧ ملحق التشريع الخاص للفايزية العدد ١٠٥٠ في ٣٠/١٢/١٩٦٧

الرسوم

(د) المكاييل المستعملة لقياس الرملة والخرصانة .

(يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ صَنْدُوقُ الْعَرَبَاتِ الَّتِي اخْتِيرَتْ وَخْتِمَتْ) .

٣٠٠	مليم	المكاييل البسيطة ذات الحافة
٨٠٠	مليم	المكاييل ذات الحافية المصدق بها
٥٠٠	مليم	العربات ذات الصندوق المتحرك
١٠٠	مليم	لكل علامة أو تقسيم اضافي
١٥٠	مليم	الاختبارات بالمكاييل ذات الحافة عند كل علامة

(هـ) آلات قياس الوقود السائل وزيت التشحيم

٦٠٠	مليم	الآلات تعبئة السوائل غير مقسمة
١٠٠	مليم	عن كل (مقياس عبوة) اضافي بعد الاثني الأولين
٦٠٠	مليم	النوع المقسم بميناء لا يزيد عن تقسيمتين
		النوع المقسم بأكثر من تقسيمتين ولا يزيد على خمسة تقسيمات
٨٠٠	مليم	عن كل تقسيم اضافي بعد الخمسة
١٠٠	مليم	الفلوميتر الذي يعمل باليد أو بقوة أخرى
١٥٠٠	مليم	بالإضافة عن الجهاز الحاسب للسعر
٢٥٠	مليما	

(٣) الأوزان :

٢٥	مليما	ما يجاوز عشرين كيلو جراما أو خمسين رطلا أو ما يعادلها
٢٥	مليما	ما يجاوز عشرة كيلو جرامات ولا يزيد على عشرين أو ما يعادلها
٢٥	مليما	ما يجاوز كيلو جرامين ولا يزيد على عشرة أو ما يعادلها
١٠	مليما	ما يجاوز ٢٠٠ جرام ولا يزيد على كيلو جرامين
٥	مليما	٢٠٠ جرام وما دونها

(أوزان القمح العشرية (جرين) أو القيراط المتري وأوزان (التروى) والصيدلة والوقاية الذهبية عند اختبارها بدقة تدفع عنها ضعف الرسوم المقررة لأقرب ما يعادلها من الأوزان المذكورة أعلاه) .

كل أوزان الرطل ، الرطل الانجليزي (باوند) وأي أوزان قانونية غير مترية تعامل مثل قرينتها أو ما يعادلها من الأوزان المترية : يستبدل بنص الفقرة (٤) النص الآتي : -

(٤ج) (١) آلات الوزن : -

الموازين ذات الجنزير وأبو كفة والموازين البطيئة (Dead weight) والموازين القباني وموازين الياب والبسيطة بلا روافع ما عدا الموازين الأتوماتيكية والشبه الأتوماتيكية .

٨٠٠	مليم	ما تجاوز حمولته ١٠٠٠ جرام أو ما يعادلها
٤٠٠	مليم	ما تجاوز حمولته ٥٠٠ كيلو جرام ولا تزيد على ١٠٠٠ كيلو جرام
٣٠٠	مليم	ما تجاوز حمولته ٢٠٠ كيلو جرام ولا تزيد على ٥٠٠ كيلو جرام
		أو ما يعادلها ،

٢٠٠	مليم	ما تجاوز حمولته ٥٠ كيلو جراما ولا تزيد على ٢٠٠ كيلو جرام أو ما يعادلها
١٠٠	مليم	ما تجاوز حمولته ١٠ كيلو جرامات ولا تزيد على ٥٠ كيلو جراما أو ما يعادلها
٥٠	مليم	ما تجاوز حمولته ٥ كيلو جرامات ولا تزيد على ١٠ كيلو جرامات أو ما يعادلها
٤٠	مليم	ما حمولته ٥ كيلو جرامات وما يعادلها أو أقل

(ب) الموازين أبو كفه الأتوماتيكية وشبه أتوماتيكية وموازين اليأى الشببه أتوماتيكية والموازين ذات الجنزير الاتوماتيكية والشببه أتوماتيكية .

الرسوم

ما يجاوز حمولته ١٠ كيلو جرامات أو يعادلها	٢٠٠ مليون
ما يجاوز ٥ كيلو جرامات ولا يزيد على ١٠ كيلو جرامات أو ما يعادلها	١٠٠ مليون
ما حمولته ٥ كيلو جرامات أو ما يعادلها أو أقل	٥٠ مليون

الميزان الذى يحوى جهاز ترقيم السعر تضاف له خمسون مليما زيادة على رسم المعايره .

(ج) موازين الطبلية غير الأتوماتيكية وشبه الأتوماتيكية والطولونات والموازين المثبتة وموازين الونش (يضم ذلك موازين اليأى التى تعمل بنظام الروافع) .

مليمجنيه

ما يجاوز ٦٠ طنا أو ما يعادلها	٦٠٠٠٠ ر
ما يجاوز ٣٠ طنا متريا ولا يزيد على ٦٠ طنا متريا أو ما يعادلها	٥٠٠٠٠ ر
ما يجاوز ١٥ طنا متريا ولا يزيد على ٣٠ طنا متريا أو ما يعادلها	٤٠٠٠٠ ر
ما يجاوز ٥ أطنان مترية ولا يزيد على ١٥ طنا متريا أو ما يعادلها	٢٠٠٠٠ ر
ما يجاوز طنا واحدا متريا ولا يزيد على ٥ أطنان متريا أو ما يعادلها	١٥٠٠٠ ر
ما يجاوز ٥٠٠ كيلو جرام ولا يزيد على طن متري أو ما يعادلها	٨٠٠ ر
ما يجاوز ٢٥٠ كيلو جراما ولا يزيد على ٥٠٠ كيلو جرام أو ما يعادلها	٤٠٠ ر
ما يجاوز ٥٠ كيلو جراما ولا يزيد على ٢٥٠ كيلو جراما أو ما يعادلها	٢٥٠ ر
ما حمولته ٥٠ كيلو جراما وما دونها أو ما يعادلها	١٥٠ ر

لائحة الموازين والمكاييل والمقاييس

(مؤهلات الضباط وواجباتهم) لسنة ١٩٥٧ (١)

(تشريع نمرة ٢١ سنة ١٩٥٧)

عملا بالسلطات المخولة له بموجب المادة ٣٩ من قانون الموازين والمكاييل والمقاييس لسنة ١٩٥٥ أصدر وزير التجارة والصناعة والتموين اللائحة الآتية : -

(مؤهلات الضباط)

١ - يكون الاشخاص الذين أتموا الدراسة الثانوية أو الذين اجتازوا بنجاح امتحان الخدمة العامة مؤهلين للالتحاق بخدمة الموازين والمكاييل والمقاييس تحت التمرين .

ويكون للمستخدمين تحت التمرين الذين أتموا ثلاث سنوات بهذه الصفة ولمساعدى ضباط الموازين والمكاييل والمقاييس الذين أتموا خمس سنوات بهذه الصفة أن يتقدموا لامتحان الكفاءة

الميزان الذى يحوى تقسيمتين أو أكثر تؤخذ عنه رسوم اضافية بمقدار ٥٠٪ من الرسوم العادية عن كل تقسيم بعد التقسيم الأول وعليه فان الميزان المقسم بالرطل والكيلو تؤخذ عنه رسوم بمقدار ١٥٠٪ من الرسوم العادية بينما الميزان الذى يحوى على ثلاثة تقسيمات تؤخذ عنه رسوم بمقدار صنف الرسوم العادية .

ملحوظات : -

١ - تؤخذ الرسوم عن كل ما تقدم للمعايرة بصرف النظر عن نتيجة الاختبار . وعليه فان يجدر بمن يقدمون آلايهم للاختبار أن يتأكدوا من أنهم يلمون بنوع الاختبارات التى تجرى والفروقات المسموح بها هذا ومن المفضل اجراء الاختبار اللازم قبل عرض الآلات وارسال شخص كفؤ معها للقيام بعملية ضبطها اذا دعت الحاجة الى ذلك .

٢ - كل الآلات المقدمة للاختبار يجب أن تكون كاملة وخالية من الاوساخ والمواد الاخرى .

للتعيين في وظائف ضباط للموازين والمكاييل والمقاييس .

٢ - اذا رؤى عقد امتحان الكفاءة فانه يعقد في شهر مارس .

٣ - يشمل المقرر لامتحان الكفاءة المواد الآتية ، ويجوز للوزير أن يعدل في ذلك المقرر من وقت لآخر : -

اولا - اللغة الانجليزية (تحريرى وشفهى) .

ثانيا - الحساب وفن مساحة السطوح .

ثالثا - الطبيعة .

رابعا - الموازين والمكاييل والمقاييس التطبيقية .

خامسا - القانون .

سادسا - اختبارات شفوية وعملية .

ويكون الحد الأدنى للنجاح بالنسبة الى المجموع الكلى ٥٠٪ بشرط النجاح بحد أدنى قدره ٤٠٪ بالنسبة الى كل مادة على حدة و ٥٠٪ بالنسبة الى الامتحان الشفهى .

٤ - يجب على كل ضابط أن يقوم بالتفتيش على كل محل تجارى فى دائرة اختصاصه مرة فى السنة على الاقل .

٥ - يكون الضابط مسئولاً عن المحافظة على وحداته الاساسية ، ويجب أن تكون تلك الوحدات فى حيازته على الدوام ، وعليه أن يقوم بمقارنتها بوحدات السودان الاساسية المنصرفة اليه وأن يجعلها مطابقة لها تماما .

٦ - يجب على الضابط أن يراعى تسجيل أعماله الخاصة بالتفتيش والمعايرة يوميا .

٧ - على الضابط أن يحتفظ بالسجلات الآتية : -

اولا - مفكرة العمل .

ثانيا - مسودات ملاحظات التفتيش .

ثالثا - سجلات التفتيش .

رابعا - سجلات المعايرة .

خامسا - سجل الوحدات الاساسية .

سادسا - سجل أسماء التجار .

سابعا - سجل الانذارات وسجل المحاكمات .

٨ - لا يجوز للضابط أن يفشى لى شخص بأية معلومات يحصل عليها أثناء قيامه بأعماله أو أن يزعم الثقة بمركزه على أى وجه آخر .

٩ - لا يجوز للضابط أن يحابى أى صانع موازين أو أى مصلح أو مورد للموازين أو المكاييل أو المقاييس عن طريق أسداء النصيح لى تاجر .

١٠ - تعد برامج الرحلات التفتيشية وتنفذ بمراعاة عنصر المفاجأة بقدر المستطاع وينبغى ألا تكون الزيارات الفجائية مقصورة على ساعات العمل الرسمية بل يجب أن ترسم خططها بحيث يمكن القيام بها فى أبعد الاوقات احتمالا .

١١ - يجب على الضابط أن يشرف على أعمال مساعديه ولا يجوز له أن يفوض أحد مساعديه فى مباشرة أى من سلطاته القانونية (المادة ٢٦ - (٣)) .

١٢ - لا يجوز تقديم أى شخص للمحاكمة الا بعد الحصول على اذن كتابى بذلك من الرئاسة ويجب بعد نهاية كل محاكمة أن يقدم تقرير بما تم فيها مع بيان بأوجه الدفاع التى تكون قدمت بشأنها على ألا يتطلب تقديم الاشخاص للمحاكمة بموجب المواد ٢٢ أو ٣١ أو ٣٧ أو ٣٨ من قانون الموازين والمكاييل والمقاييس الحصول على اذن من الرئاسة (١) .

١٣ - يجب على كل ضابط يقوم بالحجز على أية آلة للوزن أو الكيل أو القياس أو أى جزء منها بموجب المادة ٣٢ أن يعطى ايصالا لصاحب الآلة المحجوزة وعليه أن يقوم باختبارها بحضور صاحبها فى أقرب فرصة وفقا لمقتضيات أحكام اللائحة الواجبة التطبيق .

ويجب اخطار مراقب الموازين والمكاييل والمقاييس ، وكذلك القاضى المختص عند الاقتضاء

بنتيجة ذلك الاختبار في شكل ، شكوى ، ويجب أن تقدم الآلة أو جزء مهم منها الى القاضي .

١٤ - في ختام كل محاكمة تنتهى بالادانة يجب على الضابط أن يطلب الى القاضي اصـدار أمر باتلاف الآلة موضوع الشكوى .

أمر الموازين والمكاييل والمقاييس لسنة ١٩٦٩

(تشريع نمرة ٢٣ لسنة ١٩٦٩) (١)

عملا بأحكام المادتين ٣ و ٣٦ (٢) من قانون الموازين والمكاييل والمقاييس لسنة ١٩٥٥ أصدر وزير التموين والتجارة الداخلية الامر الآتى : -

اسم الامر وتاريخ العمل به

١ - يسمى هذا الامر « أمر الموازين والمكاييل والمقاييس لسنة ١٩٦٩ » ، ويعمل به من اليوم الأول من شهر يناير ١٩٧٠ .

تطبيق الامر

٢ - يطبق هذا الامر على الجهات الآتية : -

(١) محافظة الخرطوم

المدن الثلاث

(٢) مديرية النيل الازرق .

واد مدنى - سننار - كوستى - الدويم -
الروصيـص - الدمازين - الحصاحيصا - سنجه .

(٣) المديرية الشمالية .

عطبرة - الدامر - شندى - كريمه - مروي -
بربر - أبو حمد - دنقلا .

(٤) المديرية الاستوائية

جوبا

(٥) مديرية بحر الغزال

واو

(٦) مديرية أعالي النيل

ملكال - الرنك

(٧) مديرية كردفان

الابيض - النهود - أم روابه - الدلنج - كادقلى -
تلودى - رجل الفوله - الرهد .

(٨) مديرية دارفور

الفاشر - نيالا - زالنجى - الجنينه - كتم .

(٩) مديرية كسلا

كسلا - بورتسودان - خشم القربة -
القضارف - حلفا الجديدة .

لائحة الموازين والمكاييل والمقاييس (مقاسات
قوالب الطوب الأحمر البلدى) لسنة ١٩٧٥

(تشريع نمرة ٢٧ لسنة ١٩٧٥) (٢)

عملا بالسلطات المخولة له بموجب المادة ٣٩ من قانون الموازين والمكاييل والمقاييس لسنة ١٩٥٥ أصدر وزير المالية والاقتصاد الوطنى اللائحة الآتى نصها : -

اسم اللائحة وبدا العمل بها

١ - تسمى هذه اللائحة « لائحة الموازين والمكاييل والمقاييس (مقاسات قوالب الطوب الاحمر البلدى) لسنة ١٩٧٥ » ، ويعمل بها من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية .

تعريف

٢ - فى هذه اللائحة مالم يقتض السياق معنى آخر : -

كلمة « قالب » يقصد بها « قالب الطوب الأحمر البلدى » .

الالتزام بمقاسات القوالب

٣ - يجب على كل من يقوم بصناعة الطوب الاحمر للاغراض التجارية أن يلتزم بمقاسات القوالب التى تدعى عليها هذه اللائحة .

شكل وأبعاد القالب

٤ - (١) يكون القالب ذا شكل متوازى المستطيلات على أن تكون زواياه قائمة وجوانبه

(١) ملحق التشريع الخاص للفسازية ١٠٩١ فى ١٨/١٢/١٩٦٩ .

(٢) ملحق التشريع للجريدة الرسمية العدد ١١٧٩ فى ١٥/٨/١٩٧٥ .

معتدلة ومسطحة وفقاً لما هو مبين في الجدول الملحق بهذه اللائحة .

(٢) تكون مقاييس القالب ٢٤ سم للطول و ١٢ سم للعرض و ٧ للسك (١) .

المادة التي يصنع منها القالب

٥ - يصنع القالب من الحديد الصاج القوي (٢) .

سمك اضلاع القالب والمسافة الفاصلة في حالة تعدد القوالب

٦ - (١) لا يقل سمك اضلاع جوانب القالب عن ١٦ ملم أو ما يعادل ١٦/١ بوصة وذلك بالنسبة لجميع اضلاع القالب (٣) .

(٢) في حالة الفرمة التي تشتمل على أكثر من قالب لا تقل المسافة الفاصلة بين القالبين عن ١٠ ملم أو ما يعادل ٤٪ بوصة (٤) .

فرمة القالب ، ومفايضة واوصافه وطريقة لحمه

٧ - (١) يجوز أن تشتمل فرمة القالب على أكثر من قالب واحد ويجب أن تزود الفرمة أو القالب بمقايض معدنية لحملها ولسهولة تحريكها واستعمالها .

(٢) تلحم اضلاع القالب مع بعضها بلحام قوي يوضع في كل الأركان أو يمتد بطول امتداد الضلع .

وضع مقاسات القالب

٨ - (١) توضع مقاسات القالب على الجوانب الطويلة من القالب بطريقة واضحة ومقروءة بالحفر أو بالنقش أو بالضغط أو بأي طريقة أخرى ثابتة على أن توضع المقاسات بالقرب من حافة القالب .

(٢) إذا اشتملت الفرمة على أكثر من قالب توضع المقاسات المنصوص عليها في البند (١) من هذه المادة على كل قالب .

الغلط المسموح به عند المعايرة

٩ - لا يسمح بأي نقص في مقاسات قوالب الطوب الأحمر البلدي (٥) .

معايرة القالب وختمه

١٠ - (١) تتم معايرة القالب بالطريقة التي تقررها إدارة الموازين والمكاييل والمقاييس .

(٢) يختم ضابط الموازين والمكاييل والمقاييس القالب أو يرفض ختمه أو يطمس الختم الموجود أصلاً وفقاً لأحكام قانون الموازين والمكاييل والمقاييس المتعلقة بالختم .

(٣) تحدد إدارة الموازين والمكاييل والمقاييس مكان أو أماكن الختم على قوالب الطوب الأحمر البلدي وبالطريقة التي تحددها من قمت لآخر (٦) .

(٤) على ضابط الموازين والمكاييل والمقاييس قبل ختم أي قالب عند الفحص بغرض الختم أن يستوثق من انطباق كل الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في هذه اللائحة .

رسوم المعايرة

١١ - (١) رسوم المعايرة ١٠٠ مليم (مئة مليم) عن القالب الواحد .

(٢) في حالة الفرمة التي تشتمل على أكثر من قالب تضاف الرسوم الواردة في البند (١) من هذه المادة بعدد القوالب المشتملة عليها الفرمة .

(٣) تدفع رسوم المعايرة بالنسبة لما ورد في البندين (١) و (٢) من هذه المادة سواء ختم القالب أو رفض ختمه .

مقاسات الطوب الاحمر البلدى (١)

١٢ - (١) يجب أن تكون مقاسات الطوبة من الطوب الاحمر البلدى بعد حرقها كما يلى : -

٢٣ سم للطول ، ١١ سم للعرض ، ٦ سم للسبك .

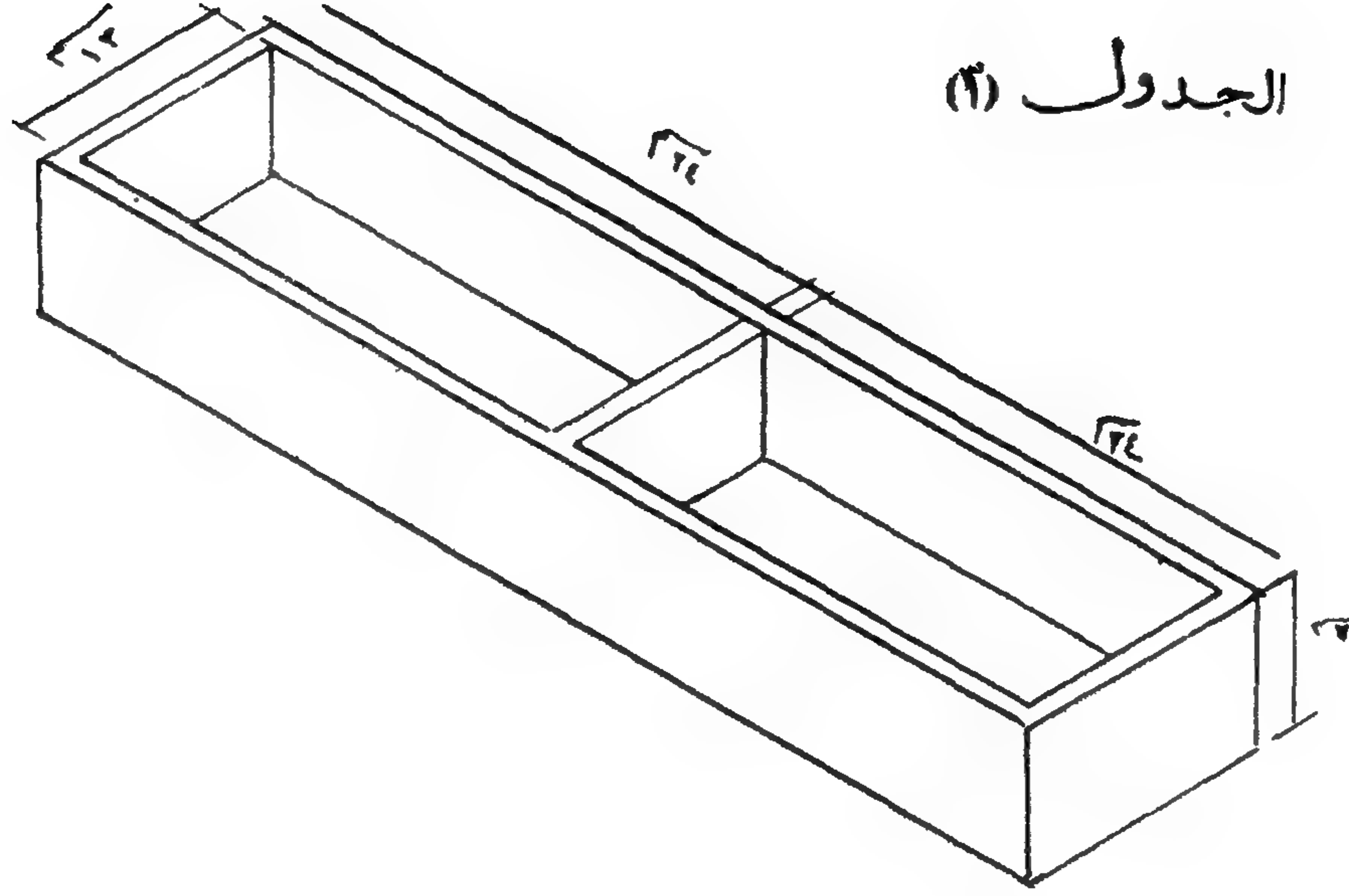
(٢) لا يسمح بنقص فى مقاسات الطوبة من الطوب الاحمر البلدى المذكورة فى البند (١) من هذه المادة بعد حرقها أكثر من : -

٧ سم للطول ، $3\frac{1}{4}$ سم للعرض و ٣ سم للسبك .

التفتيش على الطوب الاحمر البلدى (٢)

١٣ - عند اجراء تفتيش على الطوب الاحمر البلدى يجب على ضابط الموازين والمكاييل والمقاييس ألا يكتفى بقياس عدد قليل من ذلك الطوب بل يجب عليه قياس العدد اللازم الذى يمكنه من الوصول الى مطابقة الطوب الاحمر البلدى للمقاييس المذكورة فى هذه اللائحة .

الجدول (١)



(٢٠١) أضيفت المادتان ١٢ ، ١٣ بالتشريع نمرة ٤٤ لسنة ١٩٧٦ السابق .

(٢) - معدلا بالتشريع ٤٤ لسنة ١٩٧٦ السالف البيان

لائحة رسوم فحص واختبار عينات الموازين
والمكاييل والمقاييس وآلات الوزن والكيل والقياس
لسنة ١٩٧٥

(تشريع نمرة ٣١ لسنة ١٩٧٥) (١)

(يراجع : - ضرائب وفرائض ورسوم)

أمر مؤقت

قانون ترخيص الوكلاء التجاريين ومراقبتهم لسنة ١٩٦٨

(أمر مؤقت رقم ٨ لسنة ١٩٦٨) (١)

أمر مؤقت بوضع احكام بترخيص الوكلاء التجاريين وتنظيم أعمالهم ومراقبتهم .

عملا باحكام المادة ٦٧ من دستور السودان المؤقت (المعدل سنة ١٩٦٤) اصدر مجلس الوزراء بموافقة مجلس السيادة الامر الآتى نصه :

الفصل الاول - احكام تمهيدية

اسم الامر المؤقت

١ - يسمى هذا الامر المؤقت - « قانون ترخيص الوكلاء التجاريين ومراقبتهم لسنة ١٩٦٨ » وذلك بعد تأييده بقرار من الجمعية التأسيسية .

المادة

٢ - يلغى قانون ترخيص الوكلاء التجاريين ومراقبتهم لسنة ١٩٦٧ .

تفسير

٣ - فيما يتعلق بهذا القانون وما لم يقتض سياق الكلام معنى آخر تكون للكلمات الواردة فيما بعد المعانى الموضحة أمام كل منها على التوالى : -

«الوزير» يقصد به وزير التجارة والتموين .

«المراقب» يقصد به مراقب الوكلاء التجاريين المعين بمقتضى المادة ١٩ من هذا القانون وتشمل أى شخص مناوب له على أن يعين بأمر من الوزير .

«المجلس» يقصد به المجلس الاستشارى المنشأ بمقتضى المادة ١٦ من هذا القانون .

«وكيل تجارى» (١) تشمل أى شخص فى السودان : -

(١) دخل فى علاقة موكل ووكيل مع أى شخص خارج السودان بغرض توريد أو تصدير أية بضائع أو سلع أو أية اشياء أخرى الى السودان أو منه أو ترحيل أو تخزين أو توزيع أو بيع أية بضائع فى السودان أو عمل بصفة وكيل فى أية معاملة تجارية أو خدمات ناشئة خارج السودان .

(ب) له أى حق أو امتياز مطلق أو منفرد من شخص خارج السودان فى توريد أو تصدير أية بضائع أو ترحيل أو تخزين أو تطوير أو توزيع أو بيع أو التصرف بأية طريقة أخرى فى أية بضائع أو سلع أو أية اشياء أخرى فى السودان سواء كان ذلك الشخص أو لم يكن وكلا لآى شخص خارج السودان .

(٢) لا تشمل الهيئات السودانية الحكومية أو شبه الحكومية أو الهيئات السودانية المنشأة بقانون خاص .

« يقرر » يقصد بها يقرر بمقتضى اللوائح الصادرة وفقا لهذا القانون .

«عمل» يقصد بها ذات المعنى المحدد لها بمقتضى قانون رخص التجار وضريبة ارباح الاعمال .

«سلطة مرخصة» يقصد بها المراقب أو أى شخص آخر يخول له الوزير بأن يقوم بعمل السلطة المرخصة .

«شخص» تشمل شخص طبيعى أو اعتبارى .

الفصل الثانى - احكام عامة تتعلق بالترخيص

حظر ممارسة عمل وكيل تجارى بدون ترخيص

٤ - (١) يحظر على أى شخص ان يمارس أو يستمر فى ممارسة عمل وكيل تجارى فى السودان الا بعد أن يحصل على ترخيص من السلطة المرخصة .

(٢) ينتهى العمل بأى ترخيص فى اليوم الحادى والثلاثين من ديسمبر من كل سنة .

(١) ملحق التشريع للفايزية العدد ١٠٥٦ فى ١٥/٤/١٩٦٨ . وقد تأيد وأصبح القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٨ وذلك بموجب قانون تأييد الأوامر المؤقتة رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٢ ملحق التشريع للفايزية العدد ١١٣٥ فى ١٥/٩/١٩٧٢ .

(٣) يمنح الترخيص فى الاستثمار المقررة بعد دفع الرسوم المقررة .

تقديم الطلبات لترخيص وكيل تجارى

٥ - (١) يجب على أى شخص يريد الحصول على ترخيص وكيل تجارى : -

(أ) أن يقدم طلبا بذلك الى السلطة المرخصة فى الاستثمار المقررة .

(ب) أن يرفق مع الطلب الرخصة التى تحصل عليها بمقتضى قانون رخص التجار وضريبة ارباح الاعمال أو بمقتضى أى قانون آخر وكذلك شهادة الجنسية أو شهادة التسجيل وعقد الوكالة أو التفويض أو اقرارا بطبيعة علاقته مع الموكل خارج السودان .

(ج) أن يقدم للسلطة المرخصة بيانات بنوع أو انواع السلع أو البضائع أو أى شئ آخر يتعلق بعمل الوكيل مع توضيح فئات العمولة .

(د) أن يقدم عنوانه ومقر عمله الرئيسى واسمه .

(هـ) أن يقدم قائمة باسماء ممثليه الرئيسيين ووكلائه الفرعيين أن وجدوا .

(٢) للسلطة المرخصة أن ترفض الطلب اذا لم يمثل أى شخص يريد الحصول على ترخيص وكيل تجارى للاحكام الواردة فى البند السابق من هذه المادة .

(٣) كل شخص يقدم معلومات أو بيانات أو وثائق وردت فى هذه المادة وهو يعلم انها غير صحيحة يكون مرتكبا مخالفة لاحكام هذه المادة .

الحالات التى يجوز للسلطة المرخصة فيها الامتناع عن منح الترخيص أو تجديده

٦ - (١) يجوز للسلطة المرخصة ان تمتنع عن منح ترخيص تجارى أو تجديده لأى شخص اذا كان ذلك الشخص : -

(أ) غير سودانى .

(ب) غير مرخص له فى مزاولة عمل فى السودان بموجب قانون رخص التجار وضريبة

ارباح الاعمال لسنة ١٩٣٠ أو بموجب أى قانون آخر سارى المفعول أو اذا سحبت تلك الرخصة .

(ج) قد صدر ضده الحكم بجريمة التهريب أو التزوير فى رخص الاستيراد أو اذا اخل بأحكام هذا القانون أو اللوائح الصادرة بموجبه .

(د) قد تعامل مع أى من البلاد المحظور التعامل معها بمقتضى قوانين المقاطعة السارية المفعول فى السودان .

الحالات التى يرفض فيها طلب الترخيص

٧ - (١) اذا اغفل مقدم الطلب موافاة السلطة المرخصة بأى مستند أو بيان أو رسم أو معلومات أو غيرها مما يكون ملزما بتقديمه بموجب هذا القانون فيجوز للسلطة المرخصة ان تعلن مقدم الطلب كتابة بنيتها فى رفض الطلب بسبب ذلك الاغفال مع منحه مهلة قدرها شهر واحد واذا لم تتسلم السلطة هذا المستند أو البيان أو الرسم أو المعلومات الاخرى خلال المهلة فيجوز رفض الطلب .

(٢) اذا كان من رأى السلطة المرخصة ان البيانات الواردة فى المستند المقدم بمقتضى هذا القانون غير دقيقة أو معيبة فيجوز لتلك السلطة توجيه اعلان مكتوب الى مقدم الطلب محددة له الامر الموصوف بأنه غير دقيق أو بأنه معيب وتطلب منه تلافى ذلك الامر خلال مهلة قدرها شهر مع اعلانه بأنه اذا اغفل تلافيه فيجوز ان يرفض الطلب فاذا اغفل مقدم الطلب تلافى ذلك الامر خلال المهلة المذكورة أو لم يقم خلال تلك المهلة باقناع السلطة المرخصة بانتفاء عدم الدقة أو العيب فيجوز للسلطة المرخصة ان ترفض الطلب .

(٣) يجوز للسلطة المرخصة بموافقة الوزير كلما نص على أية مهلة فى هذه المادة ان تمد تلك المهلة .

اصدار الترخيص

٨ - يصدر الترخيص وفقا لتقدير السلطة المرخصة ويجوز لها رفض منح أو تجديده أو الغاء أى ترخيص فى أى وقت .

وجوب موافاة السلطة المرخصة ببيان بالعمولة

٩ - يجب على كل وكيل تجارى ان يوافق السلطة المرخصة بعد كل ستة أشهر من تاريخ منح الترخيص ببيانات وافية عن أية عمولة أو أى مقابل آخر يتحصل عليه بصفته وكيلًا تجاريًا على أن يؤيد وصول تلك العمولة بنك السودان .

اخطار مقدم الطلب في حالة رفض الترخيص

١٠ - اذا رفضت السلطة المرخصة منح الترخيص لمقدم الطلب أو تجديده فعليها ان تخطر كتابه برفض طلبه .

تجديد الترخيص

١١ - (١) تجدد السلطة المرخصة رخصة الوكيل التجارى سنويا على ان يقدم طلب التجديد خلال ثلاثة اشهر قبل انتهاء مدة الرخصة .

(٢) أى شخص يستعمل ترخيصا انتهت مدته يكون مرتكبًا مخالفة .

الترخيص الشخصى

١٢ - أى ترخيص يمنح بمقتضى هذا القانون شخصى ولا يجوز تحويله أو التنازل عنه لأى شخص أو التصرف فيه بأى كيفية أخرى وأى شخص يخل بأحكام هذه المادة يكون مرتكبًا مخالفة .

حالات الغاء الترخيص

١٣ - يجوز للسلطة المرخصة ان تلغى أى ترخيص فى أى وقت كلياً أو جزئياً فى الحالات الآتية :-

(أ) اذا فشل الوكيل فى ان يفى فى نظر السلطة المرخصة باحتياجات المستهلك أو المستورد من البضائع أو المعدات أو قطع الغيار أو أى شئ آخر موضوع وكالته .

(ب) اذا احتكر الوكيل التجارى استيراد أو توزيع أو ترحيل أو تخزين أو تطوير أو بيع أية بضائع أو سلع أو غيرها موضوع الوكالة لصالح اشخاص معينين .

(ج) اذا ادين الوكيل التجارى فى أية جريمة تتعلق بالتهريب أو التزوير فى رخص الاستيراد أو بمخالفة أحكام هذا القانون أو اللوائح الصادرة بموجبه .

(د) اذا حصل على التوكيل التجارى عن طريق الغش والاحتيال أو بأية طريقة أخرى غير مشروعة .

(هـ) اذا الغيت رخصته بمقتضى قانون رخص التجار وضريبة ارباح الاعمال أو بمقتضى أى قانون آخر .

(و) اذا تعامل مع دول محظور التعامل معها حسب قوانين المقاطعة المعمول بها فى السودان .

(ز) اذا قام بأى عمل عرض بسمعة البلاد التجارية .

الاستئناف للمجلس

١٤ - يجوز المقدم الطلب الذى رفضت السلطة المرخصة طلبه - باستخراج ترخيص أو تجديده ، كما يجوز للوكيل التجارى الذى ألغت السلطة المرخصة ترخيصه خلال شهرين من تاريخ تسلمه اخطارها بالرفض أو الالغاء أن يرفع استئنافا الى المجلس وله أن يقدم للمجلس أية مستندات ذات علاقة باستئنافه .

المجلس يرفع الامر للوزير

١٥ - (١) على المجلس عندما ينظر فى أى استئناف وفقا لاحكام المادة السابقة الى الوكيل التجارى والى السلطة المرخصة وان يرفع توصية برأيه الى الوزير .

(٢) يجوز للوزير بمحض تقديره أن يؤيد توصية المجلس أو أن يرفضها .

الفصل الثالث - المجلس الاستشارى لترخيص الوكلاء التجاريين

انشاء المجلس الاستشارى

١٦ - (١) من أجل أغراض هذا القانون ينشأ مجلس يسمى المجلس الاستشارى لترخيص الوكلاء التجاريين وتكون مهمته ممارسة السلطات التى يمنحها له هذا القانون واسداء المشورة للوزير فيما يتعلق بتطبيقه .

(٢) يؤلف المجلس من الأشخاص خاص الآتى بيانهم :-

- (أ) المراقب رئيسا
(ب) ممثل لوزارة المالية والاقتصاد عضوا
(ج) ممثل للنائب العام عضوا
(د) ممثل لوزارة الصناعة والتعدين عضوا
(هـ) ممثل لبنك السودان عضوا
(و) ثلاثة اعضاء يعينهم الوزير لمدة سنتين بعد التشاور مع الهيئات التجارية المعينه

(٣) عندما ينعقد المجلس للنظر في أى استئناف ضد قرار السلطة المرخصة لا يكون المراقب اذا كان هو السلطة المرخصة عضوا فيه ينتخب المجلس رئيسا للجلسة من بين اعضائه .

اجتماعات المجلس

- ١٧ - (١) يجوز للمجلس بموافقة الوزير ان يضع اللوائح الداخلية لتنظيم اجراءات اجتماعاته .
(٢) ينعقد المجلس ويجيز قراراته وفقا لما يقرر في اللوائح الصادرة بمقتضى هذا القانون .

اعداد تقرير سنوى للوزير

- ١٨ - يعد المجلس تقريراً سنوياً عن التوكيلات التجارية في السودان بعد أخذ رأى المراقب متضمناً التوصيات اللازمة المتعلقة بذلك .

الفصل الرابع

مراقب الوكلاء التجاريين

تعيين المراقب

- ١٩ - يعين الوزير من بين موظفى وزارته شخصا ليكون مراقبا للوكلاء التجاريين .

واجبات المراقب

- ٢٠ - يختص المراقب من ناحية عامة بالرقابة على الوكلاء التجاريين وتنفيذ احكام هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه .

التحرى عن صحة المعلومات

- ٢١ - مع عدم الاخلال بعمومية المادة السابقة من هذا القانون يجوز للمراقب أن يتحرى بنفسه أو عن طريق أى موظف يفوضه عن صحة أية معلومات فيما يتعلق بعمل أى وكيل تجارى أو أى اشخاص تابعين له أو عن حدوث أى من الحالات الواردة فى المادة ١٣ من هذا القانون .

وجوب اخطار المراقب بأمور معينة

- ٢٢ - يجب على كل وكيل تجارى ان يخطر المراقب كتابة فى مدة لا تتجاوز شهرا بأى تغيير يتعلق : -

- (أ) برخصته التى تحصل عليها بمقتضى قانون رخص التجار وضريبة ارباح الاعمال أو بمقتضى أى قانون آخر .
(ب) بنوع السلع أو البضائع موضوع وكالته أو علاقته بالموكل خارج السودان .
(ج) باضافة أى أعمال غير الاعمال التى منح الترخيص اساسا من اجلها .
(و) بمقره الرئيسى أو عنوانه .

الفصل الخامس

احكام عامة

اللوائح

- ٢٣ - يجوز للوزير ان يصدر لوائح لا تتعارض مع هذا القانون لتنفيذ احكامه على الوجه الصحيح .

العقوبات

- ٢٤ - (١) يكون مرتكبا مخالفة لاحكام هذا القانون كل شخص يخل باحكام المواد ٤ (١) و ٥ (٣) و ٩ و ١١ (٢) و ١٢ و ٢٢ ويعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بالسجن لمدة لا تتجاوز سنة أو بالعقوبتين معا .

- (٢) أى شخص يخل باحكام اللوائح الصادرة بمقتضى هذا القانون يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بالعقوبتين معا .

محاكمة الجرائم

- ٢٥ - تحاكم الجرائم المرتكبة بمقتضى هذا القانون بمحكمة قاضى جنايات من الدرجة الثانية أو أية محكمة اعلى .

الرسوم

- ٢٦ - لوزير التجارة والتموين تحديد فئات الرسوم وتعديلها بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد .

لائحة ترخيص الوكلاء التجاريين ومراقبتهم لسنة ١٩٦٨

(تشريع نمرة ٨ سنة ١٩٦٨) (١)

عملا بالسلطات المخولة له بمقتضى المادة (٢٣) من قانون ترخيص الوكلاء التجاريين ومراقبتهم لسنة ١٩٦٨ ، اصدر وزير التجارة والتموين اللائحة الآتية نصها : -

اسم اللائحة وبدء العمل بها

١ - تسمى هذه اللائحة « لائحة ترخيص الوكلاء التجاريين ومراقبتهم لسنة ١٩٦٨ ، ويعمل بها من تاريخ العمل بالقانون » .

تفسير

٢ - فيما يتعلق بهذه اللائحة وما لم يقتضى سياق الكلام معنى آخر .

(١) تكون للكلمات والعبارات الواردة فيها المعانى ذاتها المفسرة بها فى القانون .

(٢) (قانون) يقصد به قانون ترخيص الوكلاء التجاريين ومراقبتهم لسنة ١٩٦٨ .

الاعضاء الثلاثة الذين عينهم الوزير بمقتضى المادة ١٦ (٢) (و) من القانون

٣ - يستمر الاعضاء الذين عينهم الوزير بمقتضى الفقرة (و) من البند (٢) من المادة ١٦ من القانون لمدة سنتين ويجوز اعادة تعيينهم .

اجتماعات المجلس الاستشارى

٤ - ينعقد المجلس بدعوة من الرئيس مرة واحدة فى السنة على الاقل وان يخطر الاعضاء بالاجتماع قبل خمسة عشر يوما من تاريخ انعقاده ولا يكون الانعقاد صحيحا الا اذا حضر الاجتماع نصف الاعضاء على الاقل ويجب على الرئيس ابلاغ الوزير مشورة المجلس التى تكون وفقا لاراء الاغلبية العادية للاعضاء الحاضرين الذين اشتركوا فى التصويت ، وفى حالة تعادل الاصوات يكون للرئيس صوت مرجح وعلى الرئيس ايضا ان يوافى الوزير بأراء الاعضاء المعارضين اذا طلبوا ذلك .

سلطة المجلس فى استدعاء اشخاص من غير اعضائه لحضور جلساته

٥ - يجوز للمجلس أن يسمح لى شخص من غير اعضائه حضور جلساته والاستماع اليه فى أى موضوع أمام المجلس .

واجبات المراقب

٦ - يجب على المراقب أن يحتفظ بسجل لقيد اسماء جميع الوكلاء التجاريين الحاصلين على تراخيص على أن يتضمن ذلك السجل البيانات الآتية : -

(أ) رقم الترخيص ورقم الرخصة التجارية الصادرة بمقتضى قانون رخص التجار وضريبة ارباح الاعمال أو أى قانون آخر .

(ب) اسم الوكيل التجارى .

(ج) عنوان المحل الرئيسى وبيان الفروع واسماء الاشخاص المسئولين عنها .

(د) بيانات عن الموكل وعقد التوكيل .

(هـ) اذا كان الوكيل التجارى شركة أو جمعية تعاونية تاريخ التصديق على تأسيسها .

(٢) للمراقب الحق فى استخراج صور من البيانات المسجلة ما عدا السرية منها واعطائها لى شخص مقابل دفع الرسم المقرر .

طلب الترخيص

٧ - يقدم طلب استخراج الترخيص الى المراقب على الاستمارة رقم ١ من الجدول الملحق بهذه اللائحة مصحوبا بالمستندات المذكورة فى البند (١) من المادة ٥ من القانون .

استصدار الترخيص

٨ - (١) يصدر الترخيص للوكيل التجارى فى الاستمارة رقم ٢ من الجدول الملحق بهذه اللائحة .

(٢) يصدر الترخيص للممثل الرئيسى للوكيل التجارى فى الاستمارة ٣ من الجدول الملحق بهذه اللائحة .

استصدار ترخيص وكيل تجارى لاي نوع من انواع الوكالة

٩ - (١) يجوز أن يصدر ترخيص الوكيل التجارى للوكيل والممثل الرئيسى أو الوكيل الفرعى بسلطات محدودة .

(٢) يكتب على الترخيص اسم أو اسماء الوكلاء التجاريين الذين يعمل معهم الممثل الرئيسى أو الوكيل الفرعى ويصدر الترخيص على الاستمارة رقم ٣ من الجدول الملحق بهذه اللائحة .

وجوب الاحتفاظ بسجل بالنسبة للوكلاء التجاريين والممثلين الرئيسيين

١٠ - يجب على كل وكيل تجارى وكل ممثل رئيسى أن يحتفظ بسجل يحتوى على اسماء وعناوين الوكلاء الفرعيين الذين عينهم بالسودان وأن يبين فى ذلك السجل جميع الاعمال المتعلقة بعقد التوكيل .

وجوب اخطار المراقب فى حالة انتهاء عقد الوكالة بين الوكيل التجارى أو الوكلاء الفرعيين أو غيرهم

١١ - يجب على كل وكيل تجارى أن يخطر المراقب فى حالة انتهاء أى عقد وكالة بينه وبين ممثل رئيسى أو وكيل فرعى .

استمارة تجديد الترخيص

١٢ - يجوز تجديد ترخيص الوكيل التجارى بطلب يقدم على الاستمارة رقم ٤ من الجدول الملحق بهذه اللائحة .

نشر منح والغاء الترخيص

١٣ - تنشر السلطة المرخصة فى الغازية أى ترخيص يمنح بمقتضى هذا القانون أو أى الغاء أو انتهاء لذلك الترخيص .

الجنول

جمهورية السودان

وزارة التجارة والتموين

قانون ترخيص الوكلاء التجاريين ومراقبتهم لسنة ١٩٦٨

استمارة رقم (١) المادة ٥ (١)

طلب ترخيص لمزاولة اعمال وكيل تجارى

(١) اسم مقدم الطلب (واذا كان مقدم الطلب شركة تبين اسماء مجلس الادارة والمدير العامل والسكرتير واذا كان جميع اعضاء الشركة سودانيين على المدير المستول أو السكرتير التوقيع على الاقرار)

(٢) عنوان محل العمل الرئيسى لمقدم الطلب بالسودان

(٣) اسم وعنوان الممثل الرئيسى لمقدم الطلب بالسودان

(٤) اسم وعنوان الوكيل الفرعى أو الوكلاء الفرعيين

(٥) المستندات المطلوبة بمقتضى المادة (٥)(١) من القانون : -

١ - الرخصة الممنوحة بمقتضى قانون رخص التجار وضريبة ارباح الأعمال أو أى قانون آخر .

٢ - شهادة الجنسية السودانية أو اذا كان مقدم الطلب شركة أو شراكة أو جمعية تعاونية عقد تأسيسها أو الرخصة التى سمح لها بمقتضاها العمل فى السودان .

٣ - عقد التوكيل التجارى

(٦) بيانات أخرى

(٧) كم من السنين مارست عمل الوكيل التجارى فى السودان ؟

التاريخ

توقيع مقدم الطلب

.....

تحذير : - أى تقديم لبيانات أو وثائق تثبت عدم صحتها تعرض مقدم الطلب الى العقوبة بمقتضى قانون العقوبات .

جمهورية السودان
وزارة التجارة والتموين
قانون ترخيص الوكلاء التجاريين ومراقبتهم لسنة ١٩٦٨
المادة ٤ (٣) من القانون والمادة ٨ من اللائحة
استمارة رقم ٢

ترخيص وكيل تجارى رقم

بعد تقديم الوثائق اللازمة واستيفاء متطلبات القانون واللائحة فان

.....

.....

.....

لقد منح - منحت : رخصة بموجب المادة (٤) ٣ من القانون المشار اليه لمزاولة اعمال الوكيل
التجارى فى السودان الآتى بيانها : -

.....

.....

.....

للمدة من اليوم من شهر سنة ١٩ الى

اليوم من شهر سنة ١٩

مراقب الوكلاء التجاريين

صدر فى الخرطوم فى اليوم من شهر سنة ١٩

المبلغ المتحصل نمرة الايصال

امضاء المراجع امضاء صاحب الطلب

جمهورية السودان
وزارة التجارة والتموين
قانون ترخيص الوكلاء التجاريين ومراقبتهم لسنة ١٩٦٨
المادة ٨ من القانون والمادة ٨ (٢)
من اللائحة
استمارة رقم ٣

ترخيص ممثل رئيس توكيل تجارى رقم

أن

.....

.....

.....

قد منح بمقتضى المادة ٨ من القانون المذكور ترخيص لمزاولة أعمال ممثل رئيس للشخص
الآتى اسمه : -

.....

.....

.....

.....

مراقب الوكلاء التجاريين

صدرت فى اليوم من شهر سنة ١٩

جمهورية السودان

وزارة التجارة والتموين

قانون ترخيص الوكلاء التجاريين ومراقبتهم سنة ١٩٦٨

استمارة رقم ٤ المادة ١١ من القانون

طلب تجديد ترخيص وكيل تجارى

انا (نحن)

.....

.....

.....

حامل (حاملو) ترخيص وكيل تجارى رقم
 بهذا اطلب (نطلب) تجديد هذا الترخيص وأقر (نقر) أن المعلومات الموضحة على استمارة طلب
 ترخيص لمزاولة اعمال وكيل تجارى (استمارة رقم ١) الذى تقدمت (تقدمنا) به الى مراقب
 الوكلاء التجاريين لم يطرأ عليه أى تغيير .

كما أقر (نقر) انه لم يسبق ادانتى (ادانتنا) بجريمة الاحتيال أو التهريب أو مخالفة احكام
 قانون ترخيص الوكلاء التجاريين ومراقبتهم لسنة ١٩٦٨ أو اللوائح الصادرة بموجبه أو بمخالفة
 قانون الرقابة المتبقية واللوائح الصادرة بموجبه . امضاء مقدم الطلب (مقدمو الطلب)

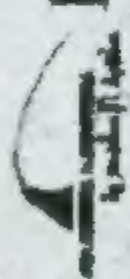
عدد السلع توقيع المراجع

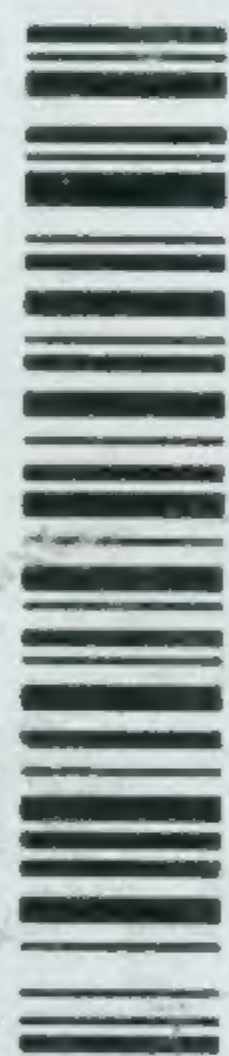
نمرة الوصل توقيع مستلم الشهادة

الرسوم المدفوعة

ملحوظة : -

أى حقائق وردت فى هذا الطلب يكتشف فيما بعد انها غير صحيحة تعرض مقدم الطلب
 للعقوبة بمقتضى قانون العقوبات .

 Bibliotheca Alexandrina



1523011